(* فهرست اطول لجلد الاول *)

فريد الزمان
علامة العصر عصام الدينك علم معانيدن تصنيف وتأليف
ايلديكى شرح التلخيص اطول اسميله مسمى
اولان كتابك طبع وتمثيلنى حاوى
نسخه سيدر

المطول
شرح التلخيص

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على كل حال* كما يستوعب مزايا الافضال* ويستجلب خواص الاقبال* و يتسبب بالافتتاح به ختم كل امر ذى بال* والشكر لمنشئ النعم المنزه عن المثال* على حسب ما يقتضيه شواهد النوال* والصلوة والسلام على من بيده مفتاح الجنان ومصباح الجنان* وكشف طرق الحق باوضح بيان* اللسن الذى بلسانه تلخيص خير الاديان* وببيانه ايضاح افضل ملل الانسان* محمد المبعوث من اشرف قبائل بنى عدنان* وعلى آله واصحابه الذين كان الدنيا عندهم اخصر من كل مختصر* وكانوا ما كانوا فيها غرباء بل كالمختصر* فوصلوا بالفصل عن لذاتها الى عيشة ابدية اطيب* وفازوا بكمال الانقطاع عنها بكمال الاتصال الى حيوة سرمدية اعذب* اللهم اجعل اوجز صلاة عليهم اطول من كل مطنب* واجعلهم فى قلوب المؤمنين محبوبين لا يساوى حبهم حب كل احب* (وبعد) فيقول المفتقر الى الله الغنى* ابراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفرايني* ان افضل ما يتمسك به فى تحصيل الكمال* وامثل ما يتوسل به الى نيل خير الآمال* واعز ما يعتصم به للترقى الى ذروة الجلال* قول على آل النبى خير آل* لا تنظر الى من قال* وانظر الى ما قال* وكيف لا وهو قاطع ربقة التقليد* الذى ابتلى صاحبه باضيق تقييد* و بعد عن الحق الصريح غاية التبعيد* ولولا التقليد لما حرم عن معرفة الحق واحد من الجاهلين* ولما سمع منهم ما سمعنا بهذا فى آبائنا الاولين* من شاء ربه ان يكون العالم المتقن* وفقه بفقه الحكمة ضالة المؤمن* وجعله ملتزما ان يأخذ ما صفا ويدع ما كدر* ولا يفرق فى مقام الانتفاع بين البحر والجدول والنهر* وعرفه ان الخطأ من لوازم البشر* وانه لا يكون بغير الوحى فى مقعد محض الصدق ومستقر* ولا اظنك مرتابا فى الصبح ان كنت بصيرا* عارفا بكريمه او كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا* الحمد لله الذى هدانا لهذا فى عنفوان اوانى حتى ما رضيت بالتقليد احدا* وما قنعت الا بالتحقيق معتمدا* الى ان جنيت من هذه الجنة ما جنيت* فلجمع كثير منه فى شرح التلخيص هذا سعيت* وباوضح تقرير واملح تحرير امليت* واسالكى مناهج الحق بعين التحقيق اهديت* ولم اخف ان اشرح كتابا قد صرفت غاية همته فى شرح كل باب فيه من الابواب* جم غفير من فحول اصحاب العقول* وقوم عظيم

من عظماء ارباب الالباب* سيما العالم الربانى* استاذ الفضلاء العلامة التفتازانى* والمحقق الحقانى* قدوة العلماء الشريف الجرجانى* روح الله روحهما* ورزقنا غبوقهما وصبوحهما* كيف وقبض الصمد* لا يحيط به قبض احد* وليس له حد* ولا يعرف له امد* ولذلك ترى معى من بعد هم من مواهبه فى هذا الكتاب ما يكاد يتحير فيه نواظر بصائر ارباب الذكاء* حيث زاد اى زيادة على ما امتلاء به انهار المتأخرين واجلة القدماء فجاء بحمد الله تعالى عقدا مشتملا* على فرائد اللآلى* اكل لفظ منه لفظ درر المعانى الغوالى* فى ارادات اذهان اذكياء الفضلاء الاعالى* وفى كل حرف منه للقلب العالى* فرح فى اصطياد اصناف المعالى* وكل نقطة منه لقطة نفيسة لارباب الهمم العوالى* ظواهره مظاهر ازهار التحقيق* وبواطنه مواطن اثمار التدقيق* فلا غرو ان تجهد فى اكتسابها بفكر عميق* يا ناظرا الى قلة بضاعتى* وتصور باعتى* لا تكن مستبعدا لهذا النشو والنماء* فلذلك فضل الله يؤتيه من يشاء* فنسأل من الله ان يجعله معينا للطلبة فى فهم دقايق كتابه* وظهيرا للاجلة فى علم حقايق خطابه وذخرا لهذا العاجز الذليل* يوم لا ينفع مال ولا بنون* وعملا مبرورا له اجر غير ممنون* انه المنعم لكافة البرايا بعامة العطايا* وخاصة الصفايا (قال) المصنف رحمه الله (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) الحمد هو الثناء على الجميل الصادر بالاختيار على ما له الاشتهار* او الصادر عن المختار نعمة كانت او غيرها والشكر هو الاتيان بما يفيد التعظيم على النعمة سواء كان ثناء اوغيره فبينهما عموم من وجه حيث يجتمعان فى ثناء للنعمة و يفارق الاول الثانى فى ثناء على الفضيلة ويفارقه الثانى فيما سوى الثناء مما يفعل بالاركان والجنان* لافادة التعظيم للمنان* اذا تمهد هذا فنقول افتتح كتابه هذا بالبسملة التى الافتتاح بها اجل افتتاح باسم الله المتعال* ثم بالحمد البالغ اعلى درجات الكمال* من القول الدال على انه تعالى مالك لجميع المحامد بالاستقلال* فحمد غيره كالعارية على نحو موجباته من الفضائل والافضال* اذ الكل منه واليه* وليس لغيره الا مظهرية لما بين يديه* اقتداء بالكلام المجيد للعلام الحميد* وهربا عما جاء به السنة المشهورة لتاركهما من الوعيد* واداء لحق شئ من النعم التى يذكرها هذا المختصر استبقاء للعتيد* واستيفاء للمزيد* واختار قوله الحمد لله موافقا للمنزل على قوله الشكر لله برب الناس تحسينا للبيان ببديع الاقتباس* و تبيينا لاختصاصهما* اذ اختصاص الحمد لاختصاص موجبه يوجب اختصاص الشكر من غير الانعكاس* واختاره على المدح تنبيها على انه تعالى هو الفاعل المختار على ما عليه ارباب الملل الاخيار* ولا يشكل الحمد على صفاته تعالى لانها مستندة الى المختار* وان لم تكن بالاختيار* او منزلة منزلة الاختيارى* لاستقلال الذات فيها من غير مدخلية شئ من الاغيار* ونصب الكتابة علامة على افتتاحه باقية على مديد من صفحة الدهر الغير المتناهى* اذ التيمن باسم الله* والافتتاح بحمده اجل منقبة بها الرجل يباهى* وباجلة ائمة الدين واليقين يضاهى* ومع كون تلك الكتابة تلك العلامة على الحمد الجديد* شكر عظيم لا يخفى على شاكر رشيد* لانه فعل ينبئ عن تعظيم المنعم* وتمجيد الكريم الملهم* وجعلهما جزأ من الكتاب الذى هو العبارات المفيدة للمقاصد المكتوبة بين الدفتين على ما هو المختار او هو نقوش الكتابة على احتمال ما اتماما للاقتداء بالكلام* وايماء للذكى الفهام* ان الحمد والبسملة ايضا كسائر ما بين الدفتين* فى ايجاب الحمد فيعجز كل ذى منة عن اداء محامده بل شعة ولا ريبك فى ما الغيت مما القيت عليك انه مبنى على جعل اللام

يعنى المشهور ان الجميل الاختيارى هو الصادر بالاختيار وقال بعض المتأخرين معناه الصادر عن المختار وان لم يكن مختارا فيه
*

فى الحمد لام الاستغراق وقد جعله العلامة الزمخشرى علامة تعريف الجنس ولا يوثق
به لانه صرح بان فى هذا النظم دلالة على اختصاص الحمد به تعالى فهو لا يتحاشى
عن افادة الاختصاص وان يتحاش فبناء على قاعدة الاعتزال من ان العباد هم الخالقون
لافعالهم فالحمد على افعالهم ليس حمدا له تعالى ونحن معاشر اهل السنة ونخالفهم
بناء على ان لا مؤثر الا الله فالمحامد ترجع اليه ولا تتعلق فى الحقيقة بما سواه على انه قيل
انما جعل التعريف للجنس دون الاستغراق من موجبات القرائن كما سيتحقق فى بحث
التعريف للجنس دون الاستغراق اما لبيان ان مدلول اللام هو الجنس والاستغراق
من موجبات القرائن كما سيتحقق فى بحث التعريف واما لاختيار اثبات اختصاص
الافراد بجعل اختصاص الجنس كناية عنه لانه ابلغ * وما قدمناه لك من ان جملة
الحمد قول دال على مالكيته تعالى بجميع المحامد لا ينافى سلوك طريق الكناية وليس
بالصريح فى اختيار التصريح (والله) كالرحمن مختص بواجب الوجود لم يطلقا على
غيره فيما بين المتدينين وغيرهم الا ان الله اسم هو قسم من العلم والرحمن صفة وقد اشتهر
الذات فى ضمن اسم الله بالاتصاف بجميع صفات الكمال * كالحاتم بالجود فى ضمن
هذا الاسم فهو يدل على جميع الصفات على سبيل الاجمال * ففى ذكره للحمد ٧ مزيد
الاكمال * فلهذا اختير من بين الاسماء الحسنى المأثورة فان شيئا منها لا دلالة له عليه
والمتصف بجميع صفات الكمال * وما له من النظائر والامثال * كالكامل من كل وجه
ليست من الاسماء المأثورة على انه لو قيل الحمد للخالق او الرازق او غير ذلك لاوهم ان
علة ثبوت جميع المحامد له هى الصفة المخصوصة قال الشارح المحقق (قال) الحمد لله تنبيها
على الاستحقاق الذاتى اى الاستحقاق الغير المختص بوصف دون وصف ثم تعرض
للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وفيه نظر لان
التنبيه على الاستحقاق الذاتى لا يحصل بتعليق الحمد باسم العلم لانه لا يدل على علية الوصف
ولو سلم فاستحقاق جميع المحامد او اختصاص جنس الحمد به لا يكون باعتبار كل وصف
حتى لا يختص الاستحقاق بوصف دون وصف بل ذلك الاستحقاق بالنظر الى جميع
الاوصاف وانما الاستحقاق الذاتى لثبوت جنس الحمد فانه ثابت بالنظر الى اى وصف
كان على ان تعليق الحمد بلفظ الله لو افاد الاستحقاق الذاتى انما يفيده لان كل وصف له
يوجب استحقاق الحمد فيفيد الاستحقاق الوصفى ايضا فلا يستدعى التنبيه عليه ذكر الوصف
الخاص * وايضا ليس تعليق الحمد بالذات كتعليقه بالانعام على ما يدل عليه كلامه
* فان العلية المستفادة من التعليق باسم الذات هو علية الوصف لثبوت الحمد لله
والعلية المستفادة من التعليق بالانعام علية الانعام لانشاء الحمد اذ لو كان علة لثبوت
الحمد له تعالى لكان المعنى ان جميع المحامد ثابتة لله تعالى لاجل الانعام ولا يخفى عدم
صحته وتحقيق ذلك ان العلل المذكورة بعد الانشاآت قد تكون علة للانشاء وقد تكون
علة لما تعلق به الانشاء فعلى الاول انشاء معلل وعلى الثانى انشاء معلل وعلى الاول قوله
على ما انعم من جملة المحمودية وعلى الثانى خارج عنه محمود عليه وبهذا ظهر انه لا تنافى
بين جعل الانعام علة للحمد وجعله غير مختص بوصف دون وصف فقول تعرض للانعام لان
الداعى الى الحمد تأليف هذا المختصر الذى هو من آثار الانعام وقدم الحمد لانه مسند اليه فى
الحال وعامل فى قوله لله فى الاصل لان اصله حمدا لله وهو من المصادر السادة مسد الافعال
عدل الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات فرتبته التقدم حالا ومآلا وليكون اقتباسا

٧ لان الحمد القول الدال على الوصف الجميل *

على ما مر واما أخبر الله فى الكلام القديم فليتصل بما ذكره بعده مما يتعلق به قال الشارح
وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم فى نفسه واورد عليه ان الحمد
مجموع قول القائل الحمد لله ولا اختصاص بالحمد لكلمة الحمد بل جزأ الجملة متساوية النسبة الى
الحمد ويمكن ان يدفع بان للحمد اختصاصا غير الجزئية باعتبار صدق مفهومه على هذا الحمد
(على ما انعم) تعليل لانشاء الحمد وعلى تعليلية كما فى قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم
اى لما هداكم وما حرفية مصدرية لا اسمية موصولة او موصوفة اما لفظا فلاحتياج الاسمية
الى تقدير العائد فى المعطوف بتكلف اى وعلم به من البيان ما لم نعلم فيكون من البيان بيان
ما لم نعلم ويكون ما علم به عبارة عما يتوقف عليه التعليم من الشعور وغيره او وعلمه من البيان
وقت عدم العلم بان يكون ما لم نعلم مصدرا حينيا لا للاحتياج فى المعطوف هو عليه الى
التقدير كما ذكره الشارح المحقق لان احتياج انعم الى التقدير او التنزيل منزلة اللازم لا يندفع
بجعل ما مصدرية وما ذكره الشارح ايضا ان التقدير فى المعطوف متعذر لكون ما لم نعلم
مفعوله وجعله بدلا من الضمير تعسف وكذا جعله خبر مبتدأ محذوف او مفعول اعنى فذهول
عما ذكرناه واما معنى فلان الحمد على ما قام بالمنعم امكن من الحمد على ما يتعلق به ما قام به
من نفس النعم اما لان دعوة النعمة الى حمد المنعم لارتباطها به بواسطة الانعام بخلاف
الانعام فانه مرتبط به بنفسه واما لانه ادخل فى الاخلاص لان النظر فى النعمة على وصوله
الى العبد بخلاف الانعام فان النظر فيه على احضار كمال المحمود وتجريد النظر عن شوب
الالتفات الى ما يصل اليه والمبالغة فى قصر النظر على الكمال لم يتعرض للمنعم به ثم بعد
الحمد على الانعام اراد الحمد على ما هو مدار الحمد من البيان تنبيها على ان الحمد ايضا مما
يوجب الحمد لما يشتمل عليه من جلائل النعم فلا يكون الخروج عن عهدته مقدورا فعطف
على انعم ما اندرج تحته فقال (وعلم من البيان ما لم نعلم) بطريق عطف الخاص على
العام تنبيها على فضله على ما عداه من الانعام واراد بما لم نعلم ما لم نعلم بوجه من الوجوه
وذلك التعليم لا يتأتى الا من الله فان المعلم انما يعلم بوجه ما ما نعلم بوجه آخر فلا يكون ذكره
تطويلا وقيل ان المراد ما لم نكن نعلم اخذا من قوله تعالى وعلمك ما لم تكن تعلم اى ما لم نف جوابا
ما نعلم به ودفع التطويل لا يتم بمجرد اثبات فائدة رعاية السجع كما قيل او فائدة صنعة الطباق
ورعاية تناسب الاشتقاق لان هذه محسنات بديعية ولا بد لدفع التطويل مما يدخل فى اصل
البلاغة وقوله من البيان بيان لما لم نعلم قدم عليه لرعاية السجع وفيه ترك رعاية جانب المعنى لرعاية
جانب اللفظ اذ حق البيان ان يتأخر عن المبهم ليتمكن بالبيان فى النفس فضل تمكن ولا يرد ان رعاية
السجع لا تقتضى تقديم البيان اذ يمكن بان يقال وما لم نعلم من البيان علم لان فيه ايضا تأخير
الفعل على خلاف الاصل وايهام ان ما لم نعلم هو المحمود عليه ولا يخفى حسن
البيان وما فيه من براعة الاستهلال ثم اتى بالصلوة تكميلا للشكر اذ ورد فى الشرع
من لم يشكر الناس لم يشكر الله واقتفاء لما علمنا الله من جعل ذكره مقارنا لذكر نبيه فى كلمة
التوحيد فقارن بين حمد الله وصلاة نبيه واظهارا لحاجة النبى اليه مع انه افضل المخلوقات
ومظهر خوارق العادات صيانة عن وقوع هذه الامة فيما وقع فيه النصارى فقال
(والصلاة) وهى من الله الرحمة وكلمة على متعلقة بالنزول اى الرحمة نازلة (على سيدنا)
اى سيد خير الامم او البشر او المخلوقات وعلى كل تقدير يفيد سيادته المبالغة فى الحامدية
وهو احمد لجميع المخلوقات (محمد) اى من حمد كثيرا اشتق له من الحمد اسمان احدهما يفيد
المبالغة فى المحمودية والآخر المبالغة فى الحامدية وهو احمد واشتهر من بين الاسمين الاول

اكثر اشتهار وخص به كلمة التوحيد لانه انسب بماله من مقام المحبوبية ووصفه بقوله (خير من نطق بالصواب) على المذهب الراجح من تفضيل خواص البشر على خواص الملك والمراد بالصواب ضد الخطاء فاما ان يراد به الصواب فى التكلم وعدم الخطاء فيه فصاحة وبلاغة وهو انسب بالمقام واما ان يراد به مطابقة النطق وبراءته عن الكذب وفيه مسئلة عصمة النبى عن الكذب واختار الوصف به لانه مما وصف الله به الملائكة المقربين حيث قال وقال سوابهم فضله ثانيا على الانبياء صريحا بقوله (وافضل من اوتى الحكمة وفصل الخطاب) يحتمل العطف على اوتى الحكمة فيكون جملة فعلية كما يحتمل العطف على الحكمة عطف مفرد على مفرد وهو الحكمة ولم يتحاش من حديث لاتفضلونى على موسى ومن حديث لاتفضلونى على يونس بن متى لان المذهب انه افضل الانبياء وكل نهى ورد فى الاحاديث عن تفضيله مؤول بكلف بطلب تأويله فى شروح كتب الحديث واختار الايتاء على من له الحكمة ومن جاء بالحكمة تنبيها على انه من عند الله لا من عند نفسه وترك الفاعل لانه متعين والحكمة العدل والعلم والنبوة على ما فى القاموس وفسرها الكشاف بعلم الشرايع وفصل الخطاب بمعنى الخطاب الفاصل بين ماقصد به وغيره بكمال وضوحه فيما قصد به اوالخطاب المفصول المتميز عن غيره اذلك اوالخطاب الفاصل بين الحق والباطل والخطاب المفصول المتميز عن غيره بحيث لايشتبه بكلام البشر لاعجازه فيكون اشارة الى المعجزة الباقية بعد الاشارة الى النبوة فى وجه جمعا بين المدلول والدليل فى وجه وبين العلم وحسن التعليم والتبليغ فى وجه (وعلى) اعاد كلمة على ردا على الشيعة ان جمع الال مع الرسول فى الصلاة بكلمة على لايجوز ويجب ترك الفصل بينه وبين اله (آله) اصله اهل بدليل اهيل حض استعماله فى الاشراف ومن له خطر بمعنى انه لا يستعمل الا من هو اهل الاشراف بحسب الدين اوالدنيا قال صاحب الكشاف ينافى تصغيره اختصاصه بالاشراف وكأنه يريد انه بعد الاختصاص لم يصغر لمنافاته بحسب الوضع للتحقير وما روى عن الكسائى انه سمع اعرابيا يقول اهل واهيل وال واويل كان قبل التخصص فاهيل ليس تصغيرا الال للاهل لا الال فما اعترض به من ان الشرف بحسب ما اضيف اليه لاينافى التحقير بحسب نفسه وان التصغير يكون للتعظيم ومايمكن ان يورد من ان التصغير المنقول الاصح ان يكون قبل التخصيص مندفع لانه تنبيه على عدم تصغير الال بعد التخصيص وبيان سره على ان التصغير يكون لتحقير الشئ فى مفهوم ماصغر به فالرجل تحقير فى الرجولية فتصغير الال يكون لتحقيره فى الالية فلا يناسب فى لفظ يقصد به شرف الالية ويجئ الال بمعنى الاتباع فلو حمل على اهل بيت النبى فالصلوة عليه وعلى الاصحاب لاداء حقوقهم علينا لانهم وسائط بيننا وبين الرسول كما ان الرسول واسطة بيننا وبين الله تعالى ولواريد به الاتباع يكون اقتداء به عليه السلام فى الدعاء للامة فان امر امته كان جل همته ويكون ذكر الاصحاب المشتمل على اهل البيت تخصيصا بعد التعميم لشرفهم (الاطهار) نفى الجرهرى كون الافعال جمع فاعل فلذا قال المثل المشهور من قولهم احياءها ابناءها اى جماعة جنوا على الدار بهدمها هم الذين بنوها اظنه تحريف جناتها بناتها فلذا قيل جمع طهر مصدرا مستعملا فى الطاهر مبالغة لكن يتجه عليه انه ينافى مافى الكشاف ان الحرض فى قوله تعالى حتى تكون حرضا اوتكون من الهالكين يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث لكونه مصدرا وفى القاموس طهر كنصر وكرم فهو طاهر وطهر وطهير والجمع اطهار (وصحابته) هو فى الاصل مصدر

كالصحابة بالكسر يستعملان فى الرفقاء والمراد اصحاب الرسول وهم الذين طالت صحبتهم مع النبى مسلمين وقيل شرط الرواية وقيل هم مسلمون راوا النبى صلى الله عليه وسلم (الاخيار) فى القاموس جمع خير مخففا اومشددا على وزن سيد بمعنى كثير الخير اوجمع خير مشددا بمعنى كثير الخير فى الدين والصلاح والمخفف فى الجمال واثر الحسن وكانه بهذا الاعتبار قال الشارح جمع خير بالتشديد فان المناسب هو المدح بالدين والصلاح لا بالحسن والجمال وليس جمع خير اسم تفضيل وان كان يلايم وصف الاصحاب به ماروى عنه صلى الله عليه وسلم خير امتى قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم لان خيرا لايتغير فى التأنيث والجمع والتثنية على ما فى الصحاح وقال فى القاموس اذا اردت التفضيل تقول فلان خيرة الناس وفلانة خير الناس (اما) لتفصيل مجمل سابق مع التأكيد لمضمون الجزاء وقد يستعمل لمجرد التأكيد كذا فى الرضى فهى هنا للتأكيد وتصحيح التفصيل هنا بتمحلات فى التقدير خال عن التحصيل (بعد) اى بعد الحمد والصلوة هذا هو المشهور فى هذا المقام ونظائره والحق بعد البسملة والحمد والصلوة والمقصود منه تذكير ابتداء تاليفه بهذه الامور المتبركة ليكون مع التبرك والتيمن آن الشروع غير ذاهل عنها فيزيد فى التيمن والتبرك والفضل لان ماسبق انشاآت وماسيأتى اخبار وتحقيق كلمة اما وبعد اغناك عنه قطع مسالك معرفتهما واعراب علم آخر عنه فلا يناسب قصد نحوهما هنا (فلما كان) لما لوقوع امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثانى مع الاول معية المسبب مع السبب المقتضى فيلزم من ذلك اتحاد زمانهما وهل الزمان مدلوله فيكون اسما كمتى ذهب اليه ابن السراج وابوعلى وابن جنى وجماعة ورده ابن خروف لصحة لما اسلم دخل الجنة واجيب بانه مبنى على المبالغة وكلام سيبويه محتمل حيث قال لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لوفاته يحتمل القصد الى انه مثل لوفى المضى اوفى عدم العمل والقصد الى انه حرف وهذا مسلك يصعب فيه القطع وان جزم الشارح بكونه اسما وجعل كونه حرفا وهما وبالجملة يليه ماض محقق اومقدر لفظا اومعنى وجوابه ايضا يكون ماضيا وربما يكون مقرونا بالفاء بالاتفاق واختلف فى وقوعه جملة اسمية مقرونة بالفاء اواذا الفجائية وفعلا مضارعا وان شهد بالكل القرآن (علم البلاغة) اى علم الغرض من تدوينه تحصيل البلاغة وهو علم المعانى الذى الغرض منه تحصيل ملكة تأدية المعانى الزائدة على اصل المراد على وجه الصواب وعلم البيان الذى الغرض منه تحصيل ملكة تأدية المعنى الواحد بطرق مختلفة على وجه الصواب واماماسواهما مما يتوقف عليه البلاغة فالغرض من تدوينها تأدية اصل المعنى على وجه الصواب ولهذا يستوى فيه الخواص والعوام وكذا المراد بعلم توابعها علم دون لمعرفة توابع البلاغة فلا يرد انه لواريد بعلم البلاغة العلم كان عطف وتوابعها عطفا على جزء العلم ويكون ضمير توابعها راجعا الى جزء العلم وان اريد المركب الاضافى فان جعل بمعنى علم يتعلق بالبلاغة دخل فيه النحو والصرف ومتن اللغة وان اريد علم له مزيد اختصاص بالبلاغة فليس له ضابط يقتضى دخول المعانى والبيان وخروج البواقى (من اجل العلوم قدرا) تمييز امامن نسبة الاجل الى العلوم فيكون اصله ولما كان علم البلاغة وتوابعها من قدر اجل العلوم واما من نسبة الاجل الى علم البلاغة فيكون اصله ولما كان علم البلاغة وتوابعها من قدر اجل العلوم وعلى التقديرين لابد من تقدير مضاف فى علم البلاغة ومن تقدير معطوف عليه اى لما كان قدر علم البلاغة وسره من اجل قدر العلوم وادق سرها وليس لك ان تجعل قدرا تميزا عن نسبة الاجل الى فاعله المضمر ان كنت تستغنى عن التقدير اذ الاصل حينئذ

ولیس لك ان تجعل قدرا عن نسبة الاجل الى فاعله المضمر وان كنت تستغنى عن التقدير اوالاصل ح لما كان علم البلاغة وتوابعها من طائفة اجل قدرها من العلوم لانه يلزم عمل اسم التفضيل فى الظاهر من غير شرطه عبد

لما كان علم البلاغة وتوابعها من طائفة اجل قدرها من العلوم لانه يلزم عمل اسم التفضيل فى الظاهر من غير شرط والقدر كالفرس والجبل المقدار (وادقها سرا) هوما يكتم اولب الشئ وانما جعل علم البلاغة وتوابعها من اجل العلوم قدرا لانه اراد تفضيل كل واحد من افراد علم البلاغة وعلم توابعها وهى ثلاثة علم المعانى والبيان والبديع فلا يصح جعل كل اجل جميع العلوم والالزم تفضيل الشئ على نفسه بل لابد من اعتبار الثلاثة طائفة هى اجل العلوم وجعل كل واحد منها فيستفاد جعل كل اجل مماسوى الثلاثة وحينئذ يتجه ان كلا منها ليس اجل من شئ من اصول الشرع وفروعه فيجاب بان المراد بالمفضل عليه العلوم العربية كما يتبادر من اطلاقها فى كتب العربية وهذا هو الجواب الحق واما ماقال الشارح المحقق من انه لاحاجة الى التخصيص لانه لم يجعله اجل العلوم بل من طائفة هى اجل العلوم ولا يلزم منه كونه اجل من جميع ماسواه ففيه انه حينئذ لم يعلم لهذا العلم درجة يعتد بها من يداعتداد فيمابين العلوم العربية لانه يجوز ان لا يكون اجل من شئ منها او لا يكون اجل الامن واحد منها وكذاما قاله من ان هذا ادعا منه وكل حزب بمالديهم فرحون فلا فرع به يدعى ولا يبالى بمخالفة الواقع فيه ان اهل الملة لا يفرحون بشئ بحيث يدعون تفضيله على علم الدين على ان قوله لاحاجة الى التخصيص يشعر بان الظاهر الاطلاق وقد عرفت ان الظاهر من اطلاق ارباب العربية التخصيص وان الاستدلال عليه يشعر بانه ليس ادعا الاان يقال انه صورة استدلال ترويجا للادعاء وحينئذ لايناسب المنازعة فى مقدمات الدليل ولا يحمل مؤنة التوجيه لدفعها (اذبه يعرف) مباشر مكتسبي السليقة فلا يرد ان العرب تعرف بالسليقة من غير علم البلاغة وتوابعها وقال الشارح اراد الحصر الاضافى اى به يعرف لابغيره من العلوم (دقايق العربية) اى اللغة العربية او العلوم العربية (واسرارها) وهى ادق الدقايق والاسرار فيكون ادقها سرا وانما قدم بيان كونه ادق العلوم سرا لان ماذكره فى بيان كونه اجل العلوم قدرا انما يكشف بما ذكره فى بيان كونه ادق العلوم سرا (ويكشف) على صيغة المجهول معطوف على يعرف على صيغة المجهول مشارك له فى الظرف المقدم اى به يكشف ولا يصح ان يكون على صيغة المعلوم مسندا الى ضمير علم البلاغة فيكون فى تقدير اذ يكشف علم البلاغة عن وجوه الاعجاز اسرارها لانه وان يغنيك عن تصحيح الحصر المنتقض بالكشف بالسليقة والكشف بعلم الكلام فانه اثبت فيه اعجازه بالبلاغة لكنه يمنع عنه وجوب نصب الاستار حينئذ لتوقف مصلحة السجع على رفعه وحينئذ تصحيح الحصر اما بالنسبة الى السليقة فقد عرفت واما بالنسبة الى الكلام فاولا بان المراد الحصر بالنسبة الى غيره من العلوم العربية اذ حققنا ان الدعوى كونه اجلها لا اجل جميع العلوم وثانيا بان كشف الكلام لايتم بدون هذا العلم لان الاعجاز انما يعرف بالذوق المكتسب منه وليس مدركة الا الذوق لكونه معجزا لا يعرف بالتحقيق الا بهذا العلم (عن وجوه الاعجاز) اى عن اسباب الاعجاز وهو ما يراعيه المتكلم فى كلامه من المزايا والخصوصيات فبمعرفة هذه الوجوه ورعايتها يحصل ذوق يدرك به ان القرأن يخرج عن ان يتمكن البشر من الاتيان بمثله فمعرفة الوجوه تحصل بالكشف عنها ومعرفة الاعجاز لايمكن بالكشف عنه بل بالذوق المكتسب من كثرة استعمال الوجوه المكشوفة بهذا العلم فلذا قال يكشف عن وجوه الاعجاز ولم يقل عن الاعجاز فلا يرد انه ينافى ماذكره المفتاح انه لا يمكن كشف القناع عن الاعجاز بل مدركه الذوق وليس الا وما ذكرنا مما يصرح به صاحب المفتاح حيث يقول اعلم

ان شان الاعجاز امر غريب يدرك ولا يمكن وصفه كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها وكالملاحة ومدرك الاعجاز عندى هو الذوق ليس الا وطريق اكتساب الذوق طول خدمته هذين العلمين نعم للبلاغة وجوه ملتثمة ربما يتيسر اماطة اللثام عنها لتتجلى عليك واما نفس وجه الاعجاز فلا هذا والشارح لما لم يفرق بين الكشف عن وجوه الاعجاز والكشف عنه حمل الكشف على المعرفة دون الوصف ودفع الاشكال بان المراد بكشف معرفة الاعجاز وبعدم امكان كشف المفتاح عن الاعجاز عدم امكان وصفه ومنهم من قال معنى قول المصنف انه يكشف بهذا العلم عن وجوه الاعجاز لو احيط بهذا العلم وحكم المفتاح بامتناع الكشف لامتناع الاحاطة ولا ينافى وليس بشئ لانه لايمكن وصف الاعجاز وبيانه للغير لانه مالايمكن معرفته الا بالذوق فلو كان من يوصف له صاحب هذا الذوق فهو مدركه بالذوق لا بالوصف والا فلا يدرك بالوصف على ان المقصود بيان جلالة العلم بجلالة غايته فاذا لم تحصل تلك الغاية لاحد فاية فائدة فى بيان تلك الغاية له ثم هذا دليل على قوله اجل العلوم قدرا وجهات شرف العلوم ثلاثة لاتعدوها فى اعتبارهم شرف الموضوع وشرف المسائل لكونها يقينية وشرف الغاية فلا شرف للعلوم الظنية باعتبار المسائل اذا عرفت هذا فلخص الاستدلال ان علم البلاغة يعرف به الاعجاز فهو اجل موضوعات عن سائر العلوم العربية واجل غاية * اما الاول فلانه باحث عن اللفظ العربى البليغ من حيث يتعلق به الاعجاز واللفظ العربى البليغ من هذه الحيثية اشرف من اللفظ العربى العارى عن هذه الحيثية وهو موضوع سائر العلوم العربية واما الثانى فلان غايته التصديق بجميع ماجاء به النبى على ماقيل او التصديق بان القرأن كلام الله وهو من اجل غايات سائر العلوم العربية وبهذا ظهر ضعف ماقال الشارح المحقق من ان معلوم علم البلاغة ان القرأن معجزه وهذه وسيلة الى تصديق النبى عليه السلام فى جميع ماجاء به ليتقى باثره فيفاز بالسعادة الدنيويه والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشراف الغايات لان معرفة ان القرأن معجز غاية هذا العلم وليس منه ولا شرف لهذا العلم باعتبار مسائله لانه ظنى (فى نظم القرأن استارها) نظم القرأن تأليف كلماته مترتبة المعانى متناسقة الدلالات على حسب مايقتضيه العقل بخلاف نظم الحروف فانه توالیها من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لم يخل بنظم الحروف وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والالما كان للطايف العلمين مدخل فيه لانها لاتتعلق بنفس اللفظ فلذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة متضمنة بجعل كلمات القرأن كالدرر كذا فى الشرح وفيه اولا ان النظم ليس مجرد تأليف كلماته على الوجه المذكور بل يكون تأليف اجزائها ايضا ولا يتم بدون تأليف جملة ايضا كذلك اذ النظم كما يتعلق بكلام واحد يتعلق بكلامين او اكثر فالصواب والنظم تأليف اجزائه الخ والنظم يتحقق بمجرد ترتيب المعانى من غير تناسق الدلالات اذا لم يكن فى الكلام لفظ مجازى كما فى سورة قل هو الله احد وثانيا انه لولا الداعى الى ذكر النظم لقيل عن وجوه الاعجاز فى القرأن اذ لاداعى الى ذكر اللفظ فالداعى ليس لترجيحه على اللفظ بل لترجيح ذكره على تركه (وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم) سمى كتابه مفتاح العلوم لانه مفتاح للعلوم التسعة التى اشتمل عليها من الصرف والنحو والاشتقاق والمعانى والبيان والبديع والقوافى والعروض والمنطق اولانه مفتاح للعلوم كلها لانه يورث الناظر فيه قوة تمكن بها من تحصيل

كان الاولى واما نفس الاعجاز فلا وكان ذكر الوجه ههنا دعى الشارح الى جعل وجوه الاعجاز عين الاعجاز وتوجيها ن مراد المفتاح من وجه الاعجاز وجه به صار الكلام معجزا ومراد المصنف بوجوه الاعجاز وجوه يقتضى رعايتها لحصول ذوق مدرك الاعجاز عد

المقصود اما الاستار للوجود فيكون من مقابلة الجمع بالجمع وتوزيع الاحاد على الاحاد واما الاستار لكل وجه ففيه مبالغة فى خفاء الوجوه واعلاء كقدر كشفه عد

كتأليف صورة الماضى مع المادة فى معنى المستقبل وعكسه وتأليف صورة اسم الفاعل فى المعنى الماضوى والاستقبالى عد

تلك العلوم وجعلها مفتاحا لها اشارة الى ان فيض العلم من الفياض الوهاب والكتاب
لبس الالفتح باب فيضه لاولى الالباب (الذى صنفه الفاضل العلامة ابو يعقوب يوسف
السكاكى تغمده الله بغفرانه) فى التعبير عن جعله مغفورا بتغمده بالغفران اشارة لطيفة
الى تشبيهه بالسيف القاطع فى حدة الفريحة (اعظم) خبر كان والعظيم فوق الكبير شئ
كان مقابله اعنى الحقير دون الصغير الذى يقابل الكبير صرح به الزمخشرى فى تفسير
واهم عذاب عظيم (ماصنف فيه من الكتب المشهورة) بيان لفاعل صنف
وفى ذلك البيان مزيد مبالغة فى نفعه اذ الاشهار لا يكون الا للنفع وصيانة عن تهمة
الكذب اذ دعوى الاطلاع على جميع ماصنف فيه ودعوى اثبات النفع العظيم بجميع ماصنف
فيه بعيدة عن مظنة التصديق وانما جعلنا البيان للضمير دون ما كما فى الشرح لان البيان
حال من المبين وما صنف مضاف اليه وليس فاعلا ولا مفعولا لكن فى مقارنة زمان
الاشتهار لزمان التصنيف نظر يحوج دفعه الى تكلف وجعل القسم الثالث كتابا وهو
بعض من الكتاب ايضا يستدعى تكلفا (نفعا) لابد من اعتبار مضاف اى لما كان نفع
القسم الثالث اعظم منافع ماصنف فيه فنفعا اما تمييز عن نسبة كان الى القسم الثالث
فتقدير المضاف فى ماصنف فيه واما عن نسبة اعظم الى ماصنف فيه فتقديره فى القسم
الثالث وكانه مراد الشارح حيث قال تمييز من اعظم وجعله تمييزا عن المشهورة بعيد وان
كانت اقرب اى المشهور نفعها وبين كونه اعظم نفعا بكونه جامعا لثلاثة امور كل منها
مشتمل على عظم نفع لا بكل من الثلاثة كما يشعر به كلام الشارح حيث جعل قوله واتمها
تحريرا وقوله واكثرها للاصول جمعا فى تقدير ولكونه اكثرها للاصول جمعا اما كون
حسن الترتيب سببا لعظم النفع فلانه لما حسن الترتيب يوجد كل مقصد فى محله فلا يفوت
الطالب واما كون تمام التحرير سببا فلانه اذا خلا عن الزوائد ومالا نفع فيه لم يكن للناظر
فيه تضييع وقت ويكون خالص النفع فيعظم نفعه واما كون كثرة الجمع للاصول سببا فظاهر
واعلم ان قوله وكان القسم الثالث الى قوله نفعا فقرة يعادلها قوله (لكونها احسنها
ترتيبا واتمها تحريرا واكثرها للاصول جمعا) فقد بعد من قال الاولى ان يقول اعظم
ماصنف فيه من الكتب المشهورة نفعا لكونه اكثرها للاصول جمعا ليكون كلاما مسجعا
ويكون قوله لكونه احسنها ترتيبا واتمها تحريرا مشتملا على صنعة الموازنة والترتيب
جعل كل شئ من المجموع فى مرتبته والتحرير جعل الشئ حرا استعير لاخذ الخلاصة
واظهارها فان الكلام المقتصر على الخلاصة منزه عن ذل الاشتمال على الحشو
فكانه حرر بالتحرير وكون الكتاب اتم تحريرا عبارة عن كون اجزائه المحررة اكثر من
محررات اخر فلا يرد ان التحرير لا يجامع الاشتمال على الحشو فلا يتصور فيه النقصان
حتى يجعل محررا اتم تحريرا من اخر لان الكلام المحرر لا يجامع الاشتمال على الحشو بخلاف
الكتاب المحرر فانه عبارة عما حرر فيه شئ ومن لم يفرق بين الكتاب المحرر والكلام المحرر
فسر الاتم تحريرا باقرب الى التمام وقوله لكونه احسنها ترتيبا واتمها تحريرا فى تقدير لكون
ترتيبه وتحريره احسنها ترتيبا اى احسن ترتيبات الكتب واتمها تحريرا اى اتم تحريرات
الكتب ففى الكلام حذف مضاف ومعطوف وقد فصل مثله فاجمل معرفته وجميع الاصول
مقدم على الترتيب الا انه اخره رعاية السجع والمراد بالاصول اما الشواهد لانها اصل القواعد
واما القواعد لان الاصل جاء مرادفا للقاعدة وقوله للاصول متعلق بجمعا قدر وفسر بجمعا
على نحو وان احد من المشركين استجارك فقوله جمعا عطف بيان للتمييز المحذوف وذلك

سمى تأليف الكتاب تصنفا لان التعريف يجعل المسائل صنفا صنفا *

لان النحاة لم يجوزوا تقديم معمول المصدر عليه لانهم جعلوا عمله لتأويله بان مع الفعل ومعموله
فعل ان لا يتقدم عليه لان ان ومدخوله كحرف كلمة شرط الترتيب فيها فكما لا يجوز تقديم
بعض حروف الكلمة على بعض لا يجوز تقديم شئ من مدخول ان عليه ولذا اولوا كل
معمول مقدم على المصدر بانه معمول مايفسره المصدر وفيه انه تكلف جدا مع ضعف الداعى
اليه لوجهين الاول ماقال المحقق الرضى انا لا نم ان المؤول بالشئ حكمه حكم المأول به مطلقا
ويؤيد بان ان مع الفعل لا بد له من فاعل ولا يخلو عن الدلالة على زمان والثانى ماذكره
الشارح المحقق انا لا نسلم ان المصدر عند العمل فى الظرف يحتاج الى جعله فى تأويل
ان مع الفعل لان الظرف يكفيه رائحة الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله للشئ منزلة نفسه
لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع فى الظروف مالم يتسع فى غيرها لكن فيما قاله
الرضى نظر لان تأويل المصدر بان مع الفعل ليصلح للعمل بتضمنه الفعل فيجب ان يكون
حكمه فى العمل حكم هذا الفعل اودونه ولا يثبت له عمل لا يتمكن هذا الفعل منه فالحق جواز
تقديم الظرف على عامله المصدر كما جوزه الرضى وان لم يكن لما جوزه فتأمل لكن فى كون
قوله للاصول ظرفا نظر لانه مفعول به زيد فيه اللام تقوية للعمل (ولكن) يوهم ان المذكور
بعده لدفع توهم نشأ من السابق لان وصف القسم الثالث بما وصف يوهم انه مصون
عن العيوب وليس كذلك بل المذكور تتمة الشرط اذ سبب تاليف مختصر يتضمن مافيه
من القواعد ويشتمل على مايحتاج اليه من الامثلة والشواهد امور ثلثة كون علم البلاغة
وتوابعها موصوفة بما وصف به وكون القسم الثالث كما وصف وكونه غير مصون عن
الامور المذكورة فالا وضح و (كان غير مصون) اى غير خال عبر عن عدم الخلو بعدم
الصيانة تنبيها على جلالة قدر السكاكى واشعارا بان اشتمال القسم الثالث على الحشو
والتطويل والتعقيد لم يكن لعجزه بل لمسامحته وعدم احتياطه عن الحشو هو فضل الكلام
على ما فى القاموس والتطويل وهو جعل الكلام مطولا بذكر فضل فيه فالحشو لغو فى
الكلام والتطويل عيب يحدث فى الكلام المفيد بذكر الحشو فيه وفرق اخر بينهما
بحسب الاصطلاح سيجئ لكنا حملناهما على اللغة لان مبنى الخطب على الاوضاع
اللغوية لانه خطاب قبل معرفة الاصطلاح والشروع فى تحصيله (والتعقيد) وهو كون
الكلام مغلقا يعسر تحصيل معناه (قابلا للاختصار) لما فيه من التطويل والفرق بين
الاختصار والايضاح والتجريد بجعل الاختصار مقبولا والاخرين محتاجا اليهما غير
ظاهر ولو اريد بالتطويل جعل الكلام مطولا من غير اشتمال على الحشو مع اداء امكان
اداء المقصود باقصر منه واضح فلم يكن فيه مؤاخذة الابترك الاولى يكون لتخصيص الافتقار
بالايضاح والتجريد وجه (مفتقرا الى الايضاح) الالطف الى التلخيص (والتجريد) لما
فيه من الحشو اخره مع تعلقه باول ماذكر للمحافظة على السجع (الفت مختصرا) جواب
لما والمتسبب عن الشرط المذكور تأليف كتاب فى المعانى والبيان والبديع يتضمن مافيه
خاليا عن عيوبه اذ كمال هذه العلوم يقتضى تأليف كتاب فيها وكمال المفتاح واشتماله على
عيوبه تقتضى تضمين ذلك الكتاب مافيه خاليا عن العيوب فلذا قال الفت مختصرا ولم يقل
اختصرته والقول بان اختصرته اخصر منه وهم لانه لو قال اختصرته لوجب ان يقول
اختصرته بحيث (يتضمن مافيه من القواعد) ولا يخفى ان من تتمة داعى تأليف مختصر
بكذا انه كان عنده فوائد يختص به لم يسبقه هنا احد فكان الانسب ان يضمه الى
ما ذكر فى الشرط بان يقول لما كان علم البلاغة وتوابعها كذا وكذا وكان المفتاح

كذا وكذا واجتمع عندى فوائد كذا وكذا الفت مختصرا يتضمن مافيه الى آخر ماذكره
والقاعدة قضية كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعة بالقوة القريبة من الفعل بحيث
لوضمت مع صغرى سهلة الحصول افادت حكم جزئى منها سميت قاعدة لانها اساس
معرفة احوال الجزئيات وكثيرا مايتسامح فيعرف بحكم كلى الخ تعبيرا للقضية
باشرف اجزائها ولايخفى ان قوله يتضمن كقوله (واشتمل على مايحتاج اليه من الامثلة
والشواهد) يدل على ان صيغ الماضى مستعارة للمعنى الاستقبالى تفاؤلا والشاهد جزئى
لموضوع القاعدة يصلح لان يذكر لاثبات القاعدة والمثال جزئى له يصلح لان يذكر لايضاح
القاعدة وهذا هو المراد بقولهم المثال جزئى يذكر لايضاح القاعدة والشاهد جزئى
يستشهد بها فى اثبات القاعدة ولذا قيل الشاهد اخص والظاهر ان الشاهد كالمثال
لايخص بالكلام العربى كما يستفاد من كلام الشرح حيث قال هو جزئى يستشهد به
فى اثبات القاعدة لكونه من التنزيل او كلام من يوثق بعربيته فان قلت يستفاد من قوله
يحتاج اليه من الامثلة والشواهد ان القاعدة تحتاج اليهما واذا كان الشاهد اخص
فيندفع الحاجتان به فلا يحتاج اليهما قلت الاحتياج اليهما لاينا فى الاحتياج الى
واحد له حيثيتان (ولم آل) من الالو كالنصر او الالو كالعتو او الالى كالعتى بمعنى التقصير
(جهدا) اى لم يلته اجتهادى واستفراغ طاقتى اولم يعجز فان التقصير عن الشئ يكون
بكلا المعنيين اومن الالو كالنصر والالو كالعد وبمعنى الترك اى لم اترك اجتهادا
كل ذلك من القاموس وقد اثبت الشارح الالو متعديا الى مفعولين كقولهم لاالوك جهدا
لجعله لمعنى المنع والظاهر انه من قبيل الحذف والايصال والاصل لاالوك جهدا اى لااترك
(فى تحقيقه) متعلق بالجهد اوال والضمير راجع الى مافيه ومايحتاج اليه ويعلم عدم تقصيره
فى حق ماضاف اليه مما اختص به بالطريق الاولى اوالى المختصر (وتهذيبه) اى تنقيحه (وترتيبه
ترتيبا اقرب تناولا) اى آخذا وهو فى الاصل مد اليد الى الشئ ليؤخذ (من ترتيبه) اى السكاكى
او القسم الثالث او المختصر وحينئذ من تعليلية واقرب تناولا حال من المفعول اى حال
كونه اقرب تناولا من القسم الثالث من اجل ترتيبه (ولم ابالغ فى اختصار لفظه)
هذا الظرف اما قيد للنفى او المنفى والمآل واحد وفائدة التقييد الاشارة الى انه بالغ
فى اختصاره بالتجريد عن التطويل لكن قوله (تقريبا لتعاطيه وطلبا لتسهيل فهمه على
طالبيه) تعليلان للنفى وليس النفى نفى المعلل اذلا وجه لقصد ان الاختصار لتقريب
التعاطى وطلب تسهيل الفهم على الطالبين ترك بل لو كان فى الاختصار تقريب التعاطى
وطلب تسهيل الفهم اوجب ان يلتزم وهذا غير ماورد به الشارح من انه على اصل
الشيخ ان نفى كلام فيه قيد يرجع الى القيد ويستدعى بقاء الاصل فيكون المعنى
ان المبالغة فى اختصار لفظه تحققت لالتقريب تعاطيه وطلب تسهيل الفهم على
طالبيه وليس الامر كذلك والعامل فى علة النفى كالعامل فى علة المنفى الفعل المنفى والفرق
بالنفى قبل التقييد او بعده الاترى ان العامل فى المفعول به فى لم اضرب زيدا على
الوجهين هو الفعل لامعنى النفى فما فى الشرح انه يجب تأويل لم ابالغ بالفعل المثبت اى
تركت المبالغة حتى اولم يؤول لكان المعنى على نفى التعليل سقيم عليل وعلى ماذكرنا من الفرق
التعويل والله الهادى الى سواء السبيل وانما علل ترك المبالغة فى اختصار اللفظ لان
الاختصار فى المتون مطلوب والمبالغة فيه شعار مهرة البيان والسابق فيه مما يحرص
فيه غاية الامكان فنفى المصنف بالتعليل تهمة عجزه فى مقام البيان عن التعليل * واما عدم

التقصير فى التحقيق والتهذيب والاتيان باحسن الترتيب * فقولان لا نفيهما
لا يستدعيان داعيا فى جعل التعليلين محتملين لكونهما متعلقين بجميع ماذكر او
متقسمين اليه على ترتيب اوغير ترتيب فكان جواد فهمه مضطربا محتاجا الى تأديب
* قال الشارح المحقق ولعمرى لقد افرط المصنف فى وصف القسم الثالث بان فيه حشوا
وتطويلا وتعقيدا حيث صرح به اولا ولوح به ثانيا وعرض بوصف مختصره بانه منقح
سهل المأخذ اى لاتطويل فيه ولاحشو ولاتعقيد بان فى القسم الثالث ذلك اقول لعل
المبالغة ليست لتزييف المفتاح بل لتعذر شروعه فى التصنيف مع وجود المفتاح وقبول
العذر منه يحتاج الى المبالغة فى تحقيقه (واضفت الى ذلك) المذكور من القواعد والامثلة
والشواهد (فوائد) جمع فائدة وهى ما اكتسبت من علم اومال (عثرت) اطلعت (فى بعض
كتب القوم عليها) نبه باضافة البعض على ان مأخذ فوائده كتب مبهمة لايطلع عليها
الامتمهر فى التتبع فقد اشار فى هذه الفقرة الى كمال ممارسته كما وصرح بقوله (وزوائد لم اظفر
فى كلام احد بالتصريح بها ولا بالاشارة اليها) الى فطانته ترغيبا فى توقير كتابه هذا
لانه وجد شرائط الكمال وهو الممارسة والفطانة وتسميته الملتقطات من كتب القوم
فوائد ظاهرة وتسميته مخترعات خاطره زوائد اما تواضع فى الغاية حيث جعلها
مستغنى عنها واما مبالغة فى كمالها حيث جعلها زوائد فى الفضل على فوائد (وسميته
تلخيص المفتاح) لانه تبيين المفتاح باعتبار تعقيداته وتلخيصه وجمع خلاصته باعتبار
حشواته وتطويلاته والتلخيص هو التبيين والشرح والتخليص على ما فى القاموس
(وانا اسأل الله تعالى) قدم المسند اليه اما للتخصيص اظهارا لوحدته فى هذا الدعاء
بعدم مشارك له فيه بالتأمين ليستعطف به كأنه قال فى اثناء السؤال الهى اجبنى وارحم
وحدتى وانفرادى عن الاعوان او ليدل على انه محسود اهل الزمان حتى لايساعده
احد فى سؤاله واما لتقوية الحكم لان كونه سائلا النفع به من محض الفضل من غير ان ينظر
الى استحقاق كفاية الانتفاع بعد اطرائه فى وصف كتابه بمايوجب الانتفاع به مظنة
للانكار فاندفع ماذكره الشارح المحقق حيث قال لايكون لتقديم المسند اليه ههنا جهة
حسن اذلا مقتضى للتخصيص ولاللتقوى على انه يكفى كون الاصل التقديم ولامقتضى
للعدول عنه جهة للحسن واما قوله فكأنه قصد الى جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية
ففيه انه لابد من بيان داع الى الحال بالواو حتى تتم النكتة واما ما قيل انه لابد من بيان
داع الى الحال فرجح له على المعطوف ففيه انه يكفى داعيا بيان انه جعل جميع
ماصدر عنه مقارنا بحال التضرع الى الله تعالى نعم يتجه ان الظاهر ان جملة انا اسأل
الله انشاء للطلب فلا يصلح للحال (من فضله) حال من (ان ينفع به) وفى قوله (كما نفع باصله)
تعريض لطيف بالمفتاح بانه نفع به مع تجرده عن استحقاق النفع به (انه ولى ذلك) اى متولى
النفع به من غير استعداده النفع به اذلا يتوقف فيضه على الاستعداد كما هو مذهب
اهل الحق (وهو حسبى) اى محسبى وكافى ولا حاجة لى فى مسؤلى
الى استعداد تأليفى له فلا يرد ان الانسب والله اسأل ليلائمه قوله وهو
حسبى لانه تحصل الملائمة بسلب الحاجة الى استعداد المؤلف (ونعم
الوكيل) يتبادر منه المدح العام بالوكالة لمايتوقع بعده فاما ان يقدر بعده الممدوح
اى ونعم الوكيل هو وحذف للعلم به كما فى قوله تعالى نعم العبد اى ايوب وحينئذ ان كان تمام
الجملة مجرد نعم الوكيل على احد القولين يلزم عطف مجرد الانشاء على اخبار ليس بشئ

القولان هما كون المخصوص
مبتدأ لما قبله وخبرا لمحذوف
*

منهما محل الاعراب والاستدلال بالانشاء لان المعطوف عليه مما استدل به على انه يجب
ان يسأل الانتفاع بهذا المختصر من مجرد فضله تعالى وان كان تمام الجملة نعم الوكيل
هو على القول الآخر فاما ان يكون نعم الوكيل خبرا بلا تأويل كما يقتضيه كونه للمدح العام
فيكون من عطف الانشاء على اخبار كذلك واما ان يكون مؤولا بجملة خبرية متعلق
خبرها جملة انشائية اى مقول فى حقه نعم الوكيل فلا يكون لانشاء المدح العام وهو سلوك
فى غير مسلك الفهم واما ان يعطف على حسبى فيكون الممدوح هو المتقدم ونظيره ما صرح
بجوازه صاحب المفتاح من قولنا زيد نعم الرجل فاما ان يكون المعطوف نفس نعم الوكيل
فيلزم الاستدلال بالانشاء واما ان يكون متعلقه المحذوف اى مقول فى حقه نعم الوكيل
* فلا يكون هناك انشاء مدح ولا محيص الا بجعل الواو اعتراضية كما فى قوله * ان الثمانين
و بلغتها اوعاطفة بتقدير المعطوف اى نعم المولى ونعم الوكيل حذف لانسباق
الذهن اليه من قوله انه ولى ذلك لما فرغنا عن شرح الديباجة حان ان نشرع
فى شرح المقصود * متوكلا على الفياض المحمود * متوصلا بتوفيقه لبيان مفصول
المقاصد * موصول الفوائد * منقح عن الفضول * مقتصر على المحصول * موفر لموائد
العوائد مقدم للمقدمة خاتم بالخاتمة محيط بالفنون * فنون من بدايع البيان لها كل اذن
مفتون * سائلا متضرعا قائلا اتمم كما انعمت * وانفع به اذا اتممت * اعلم ان المصنف
رتب الكتاب على مقدمة وثلاثة فنون * وخاتمة كما ستبينه لك فى الخاتمة فخاتمة كتابه مناسبة
لفاتحته فى انها ليست من المقاصد * ووجه الضبط ان المذكور فيه اما ان لا يكون
من المقاصد فان كان من حقه ان يتقدم على المقاصد فهو المقدمة وان كان من حقه
ان يتأخر عنها لكونها تكملة لها متممة اياها فهى الخاتمة واما ان يكون من المقاصد فان كان
للاحتراز عن الخطأ فى تأدية المراد فهو الفن الاول وان كان للاحتراز عن التعقيد
فهو الفن الثانى والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث يقال دليل الحصر
الاستقرائى قابل للمنع يدفعه الاستقراء فلا فائدة فى الاتيان به ويدفع بان المنع يندفع
عما سوى القسم الاخير ويقتصر عليه فلا يحتاج لدفع المنع الا الى استقراء القسم الاخير
ففيه فائدة تقليل مؤنة الاستقراء وفيه نظر والحق ان ما ذكر فى صورة الدليل ليس
لاثبات الحصر بل لتحصيل مفهومات ينضبط به كل قسم كما اشرنا اليه نعم بعد بيان
مفهومات الاقسام لا فائدة فى ايراده اصلا فن وقع فيه لا دافع عنه ولما وقع المقدمة
فى نظم كلامه مسندة كالخاتمة والاصل فى المسند التنكير نكرها فقال (مقدمة) بخلاف
الفنون الثلاثة فانها وقعت مسندا اليها والاصل فيه التعريف ومن وجوه
تنكيرها انها مقدمة مبهمة اذ ليست كمقدمة اشتهر ايرادها فى اوائل كتب العلوم فانها
شاعت لبيان الحاجة وتصوير العلم وبيان الموضوع وهذه اقتصرت على بيان
الحاجة اوتلك لما يتوقف عليه علم وهذه لما يتوقف عليه علوم ثلاثة واما
ما قال الشارح المحقق انه لما سبق ذكر الفنون الثلاثة فى آخر المقدمة صارت معهودات
فى مقام ذكرها فصار المقام مقام التعريف بخلاف المقدمة فانه لم يقع ذكر لها *
ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى ففيه ان نكتة التنكير ليست انتفاء مقتضى التعريف بل
لكل من التعريف والتنكير مقتضيات ما لم يتحقق شئ منها لا يصح الاتيان به على
انتفاء التعريف العهدى لا يوجب عدم مقتض للتعريف وقيل تنوينها للتعظيم وقيل

للتقليل ولعل وجه التعظيم انها فاقت المقدمات فى كونها مقدمة لعلوم ثلاثة ووجه
التقليل انها مقتصرة على بيان الحاجة وبالجملة المقدمة فى بيان الحاجة الى العلوم الثلاثة
ولما كان متوقفا على معرفة مرجع بلاغة المتكلم وكانت متوقفة على معرفتها المتوقفة
على معرفة بلاغة الكلام المتوقفة على معرفة فصاحة الكلام المتوقفة على معرفة
فصاحة المفرد ومتوقفه على معرفة فصاحة المتكلم لان كون مرجعها الى تمييز الفصيح
عن غيره مبنى على ان فصاحة المتكلم تحصل بدونه والفصاحة مما لا بد منها فى البلاغة صدر
المقدمة بتصوير هذه المفهومات وقدم ما هو الموقوف عليه على الموقوف الا فى تقديم
فصاحة المتكلم على بلاغة الكلام فان تقديمها عليها ليس لكونها الموقوف عليه لها بل
لارادة بيان البلاغة بعد الفراغ عن الفصاحة قد اشتهر ان المقدمة فى عرف اللغة صارت
اسما لطائفة متقدمة من الجيش وهى فى الاصل صفة من التقديم بمعنى التقدم ولا يبعد
ان يكون من التقديم المتعدى اما لانها تقدم انفسها لشجاعتها على بقية الجيش اولانها
تقدم بقية الجيش على اعدائها فى الظفر ثم نقلت الى ما يتوقف الشروع عليها كرسم
العلم وبيان موضوعه والتصديق بالفائدة المترتبة المعتد بها بالنسبة الى المشقة التى
لا بد منها فى تحصيل العلم وبيان مرتبته وشرفه ووجه تسميته باسمه الى غير ذلك فقد اشكل
ذلك على بعض المتأخرين واستصعبوه فمنهم من غير تعريف المقدمة الى ما يتوقف
عليه الشروع مطلقا او على وجه البصيرة او على وجه زيادة البصيرة ومنهم من قال
لا يذكر فى مقدمة العلم ما لا يتوقف عليه الشروع وانما يذكر فى مقدمة الكتاب وفرق بينهما
فان مقدمة العلم ما يتوقف عليه مسائله ومقدمة الكتاب طائفة من الالفاظ قدمت امام المقصود
لدلالتها على ما ينفع فى تحصيل المقصود سواء كان مما يتوقف المقصود عليه فيكون مقدمة العلم
اولا فيكون من معانى مقدمة الكتاب من غير ان يكون مقدمة العلم وايد ذلك بانه يغنيك معرفة
مقدمة الكتاب عن مظنة ان قولهم المقدمة فى بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه من قبيل
جعل الشئ ظرفا لنفسه وعن تكلفات فى دفعه ونحن نقول لا حاجة الى تغيير تعريف المقدمة
فان كلا مما يذكر فى المقدمة مما يتوقف عليه شروع فى العلم هو اما اصل الشروع اوشروع
على وجه البصيرة اوشروع على وجه زيادة البصيرة فيصدق على الكل ما يتوقف عليه
شروع ولحمل الشروع على ما هو فى المعنى المنكر مساغ كما فى ادخل السوق واورد على
المسلك الثانى ان اثبات مقدمة الكتاب اثبات اصطلاح جديد لا نقل عليه فى كلامهم
ولا هو مفهوم من اطلاقاتهم ولا ضرورة يلتجئ اليه وفيه ان ما هو بصدده لا يتوقف
على اثبات اصطلاح بل يكفى ان يكون المراد بالمقدمة طائفة من الالفاظ الدالة على ما له
نفع فيما يأتى ولا شبهة فى هذه الارادة وهذا القائل لم يصرح بدعوى الاصطلاح
ولو كانت مصرحا بها ايضا ليس فى المناقشة معه فى ذلك منفعة لانه يكفيه مجرد الاستعمال
فى هذا المعنى نعم فيما عرف به هذا القائل مقدمة العلم انه صادق على المبادى التصورية
والتصديقية وكانه اراد ما يتوقف عليه الشروع فى مسائله واعلم ان المقدمة كثيرا ما
يطلق على ما يستحق التقدم على بقية الباب اوالفصل فالاظهر ان يقال المقدمة
اسم لما يتوقف عليه المباحث الاتية فان كان المباحث الاتية العلم برمته فهو مقدمة العلم
وان كان بقية الباب فهو مقدمة الباب (الفصاحة) فى اللغة تنبئ عن الابانة والظهور
يقال فصح الاعجمى اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن
ويقال فصح اللبن اذا اخذت رغوته وذهب لباؤه فالفصاحة يحتمل النقل

لان لفظ الفصيح يراد به كلا معنييه
اما بالاستعمال فيهما او بعموم
الاشتراك
منه

اى فى التعقل فلا يرد ان فصاحة
المتكلم مما يتوقف عليها بلاغته
نعم يصير كونه موقوفا عليها لها
فى الخارج ايضا وجها لتقديمها
منه

باعتبار جامع الظهور بين معنيي اللغوى عن كل واحد من المعنيين كما قيل ويحتمل
ان يجعل العلاقة الجودة وطلاقة اللسان والخلوص عن اللكنة (يوصف بها المفرد)
فيقال هذه الكلمة فصيحة اوهذه كلمة فصيحة اوتكلمت بها فصيحة (والكلام)
كذلك فيقال فى النثر رسالة فصيحة وفى النظم قصيدة فصيحة واما كلام فصيح
فلا يخص النثر كما يشعر به كلام الشارح المحقق (والمتكلم) فيقال كاتب فصيح وشاعر
فصيح والكتابة انشاء النثر ولا يخفى عليك انه لابد من جعل الفصاحة هنا من الالفاظ
المستعملة فى اكثر من معنى كما هو مجوز عند البعض او تأويلها بما يطلق عليه الفصاحة
والا فلا يصح الاخبار عنها بقوله يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم وكذا فى تعريف
فصاحة المتكلم بملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح اذ ليس للفصيح
معنى يشمل المفرد والكلام حتى يوصف به اللفظ الشامل والشارح المحقق غفل عنه
فى هذين المقامين وتنبه لمثله فى قول المصنف فيما بعد فعلم ان كل بليغ فصيح
ولا عكس وكذا الحال فى قوله (والبلاغة) وهى فى الاصل تنبئ عن الوصول والانتهاء
(يوصف بها الاخيران) اى الكلام والمتكلم يقال كلام بليغ ورجل بليغ (فقط)
اى لا المفرد اذ لم يسمع مفرد بليغ فقط اسم فعل بمعنى انته والفاء مزيدة تزيينا للفظ
اوجزائية والتقدير اذا وصفت الاخيرين بها فانته عن وصف الاول بها ومما لابد
منه فى هذا المقام معرفة المرام بالمفرد والكلام فقيل المراد بالمفرد ما لا يدل
جزؤه على جزء معناه وبالكلام ما يقابله سواء كان مركبا تاما او غيره لان
المركب الناقص يوصف بالفصاحة فلابد ان يكون داخلا فى الكلام وتعقبه الشارح المحقق
بان صحة هذا القول يتوقف على ان لا يكون وصف المركب الناقص بالفصاحة مجازيا من قبيل
وصف المركب بحال اجزائه وان يثبت منهم اطلاق الكلام الفصيح على هذا المركب وانه
لا يكون داخلا فى المفرد وكل من الثلثة ممنوع بل الحق انه داخل فى المفرد لان المفرد اذا قوبل
بالكلام يتعين لارادة ما يشمل المركبات الناقصة ونقح السيد السند هذا القول بما يندفع به
المنوع الثلثة وينقلب ماجعله الشارح حقا باطلا وهو انه اراد تعميم الكلام بوصف
المركب الناقص بالفصاحة انه يوصف بالفصاحة مع انه لا يكفى فى فصاحته ماذكر فى تعريف
فصاحة المفرد بل لابد معه من الخلوص عن تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد فلا يكفى
فى فصاحتها فصاحة الاجزاء حتى يكون وصفا بحالها ولا يتوقف دخوله فى الكلام على
ثبوت اطلاق الكلام الفصيح بل يكفى اطلاق الفصيح لانه بمجرد اطلاق الفصيح
يعرف انه داخل فى الكلام اذ لابد فى فصاحته مما لابد لفصاحة الكلام ولا يصح دخوله فى المفرد
لانه لا يكفى فى فصاحته ما بين به فصاحة المفرد واورد عليه انه لا يصلح تعريف فصاحة
المفرد بادخال هذا المركب فى الكلام لانه بعد جعل المفرد على ما لا يدل جزؤه على جزء معناه
لدعوى تبادر هذا المعنى منه لاشتهاره وحمل الكلام بقرينة المقابلة على ما يجمع المركبات
الناقصة يتجه على تعريف فصاحة المفرد انه لا يشمل فصاحة عبد الله علما لانه لا يكفى
فى فصاحته ماذكر فى تعريف فصاحة المفرد اذ لابد له من الخلوص من تنافر الكلمات
ايضا اذ يتصور فيه ذلك التنافر فعلم انهم غفلوا عن فساد تعريف فصاحة المفرد لانهم
قصدوا بالمفرد ما يقابل المركب وجعلوا المركبات مطلقا كلاما ويمكن ان يدفع بان تنافر
الكلمات لا ينفك عن تنافر الحروف لكنهم اشترطوا فى فصاحة المفرد الخلوص من تنافر
الحروف لانه لا قصد للمتكلم فيه الا الى جمع حروف بخلاف فصاحة الكلام فان قصد

واما ما اعترض به السيد السند
على الشارح المحقق انه اثبت
فى هذا الكتاب مقدمة العلم بمعنى
ما يتوقف عليه معرفة مسائله
وجعل منها كلا من حد العلم
وغايته وموضوعه وجعل هذه
الثلثة فى شرح الرسالة مقدمة
الكتاب لعدم توقف المسائل
عليها ولم يرض باثبات التوقف
عليها على وجه البصيرة
فى التحصيل بان البصيرة غير
مضبوط ولا يستدعى الاقتصار
على الثلثة فحينئذ لا يثبت عنده
الا مقدمة الكتاب ويحتاج
فى توجيه قولهم المقدمة فى حد
العلم وغايته وموضوعه
الى تكلفات مما يعجب لانه لا يلزم
من مخالفته فى شرح الرسالة
من جعل حد العلم وغايته
وموضوعه مقدمة العلم انكاره
مقدمة العلم فجواز ان تكون مقدمة
العلم ثابتة ولا يكون هذه الثلثة منها
بل يكون مقدمة العلم التصور
بوجه ما والتصديق بفائدة ما
عه

الى جمع الكلمات فناسب ان يشترط فيه التجنب عن التنافر فى جمعها والعلم فى العلم العلمى ليس
فيه جمع الكلمات فهو داخل فى اشتراط الخلوص عن تنافر الحروف ودفعه بان العلم المركب
خارج عن حد الكلمة لاشتراط كونها لفظة مبنى على نهاية الغفلة لان احدا لم يجعله خارجا
عن المفرد ولا ينفع خروجه عن الكلمة دخوله فى الكلام فى هذا المقام بقى انه يرد على تعريف
فصاحة المفرد مفرد اريد به لازم بعيد بحيث يختل الانتقال فينبغى ان لا يكون فصيحا
فتعريف فصاحة المفرد لا يصح باخراج المركبات عن المفرد حتى يجعل قرينة على
اخراجها اوغاية ما يمكن ان يقال لحمل المفرد والكلام على حقيقتهما وما يتبادر
منهما ان الموصوف بالفصاحة فى الاصطلاح ليس الا المفرد المقابل للمركب
مطلقا والا الكلام لان احتياجهم الى الفصاحة لتوقف معرفة البلاغة عليها ويكفى
فى معرفة البلاغة معرفة فصاحة الكلام المتوقف على معرفة فصاحة المفرد المقابل لمطلق
المركب ولا غرض يتعلق بالاصطلاح على معنى للفصاحة بحيث يشمل صفة المركبات
الناقصة مثلا ولا يخفى ان قوله والبلاغة يوصف بها الاخيران فقط يقتضى ان يحمل الكلام
على حقيقته لئلا يفيد وصف المركبات الناقصة قال الشارح المحقق الدليل على انه
لا يوصف بالبلاغة غيرهما انه لم يسمع كلمة بليغة والتعليل بان البلاغة انما هى باعتبار
المطابقة لمقتضى الحال لا يتحقق فى المفرد وهم لان ذلك انما هو فى بلاغة الكلام
والمتكلم هذا واورد عليه ان نفى كلمة بليغة لا يستلزم حصر الوصف فى الكلام والمتكلم
لاحتمال ان يوصف به مركب ناقص ويدفعه ان النفى عن الكلمة على سبيل التمثيل
فالمناقشة عائدة الى العبارة واورد ايضا ان التعليل الذى نسبه الى الوهم ايضا ملخصه
ان العرب لا يطلق البلاغة الا باعتبار مطابقة الكلام لمقتضى الحال فمرجعه الى قولك
لم يسمع كلمة بليغة ويدفعه ان التبادر من العبارة ان بناء التعليل على تعريف القوم
لا على التتبع وتزييفه لما هو المتبادر بقى انه لو ساعدنا فى انه لا يسمى مطابقة مقتضيات
الاحوال فى المركبات الناقصة والمفردات بلاغة لكن لا ينكر فضلها كالبلاغة فلا وجه
لاهمالها وعدم ضبطها ومن البين انه يجرى فى المركبات الناقصة بل المفردات ايضا فان
فى تعداد جماعة بعبدى تعظيم المضاف اليه وبعبد السلطان تعظيم المضاف وبابى لهب
الاشعار بالجهنمية الى غير ذلك وانما قسم الفصاحة اولا ثم عرف كلا لان قصده
كان التمييز بين فصاحة موصوفها المفرد وفصاحة موصوفها الكلام وفصاحة
موصوفها المتكلم بتعريفات صالحة خلا عنها كلام القوم بتأمله فى موارد الاستعمال
وتحصيل قدر مشترك بين الافراد يظن به كونه مما وضع له اللفظ كما هو
مسلك علماء اللغة ومدونيها على ما يستفاد من الايضاح وانما لم يعرف الفصاحة المطلقة
لانه لم يجد مفهوما مشتركا بين فصاحة المتكلم وفصاحة اللفظ ويرجح كونه مشتركا
عنده ولا فصاحة اللفظ مطلقا لانه لم يتخلص له مفهوم للفصاحة جامع لافرادها
القائمة باللفظ فاعرض عن تحصيل مفهوم لها اما لظن الاشتراك به اولابهام الحال
فقسم الفصاحة الى الثلاثة تقسيم اللفظ المشترك اما باستعمالها فى المفهومات الثلاثة
او بارادة ما يطلق عليه الفصاحة فان قلت قد عرف صاحب المفتاح فصاحة اللفظ
بكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على
السنة العرب الموثوق بعربيتهم قلت قد زيف المصنف هذا التعريف اجمالا بما قال فى
الايضاح من ان للناس فى تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا مختلفة لم اجد فيها ما يصلح

اى لفظ فصاحة المفرد مثلا اما
بالوضع التركيبى الحاصل
بالاضافة او بالوضع الافرادى
عه

لتعريفهما به ولا الى مايشير الى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما
المتكلم فان قلت هل لهذا الاجلال عندك تفصيل او انت معرض عن هذا التزييف جازم
بصحته كما هو الظاهر من كلام الشارح المحقق قلت كثرة الاستعمال لا تشترط في فصاحة
الخالص عن التعقيد المعنوى لانه لو استعمل لفظ فى لازم ظاهر الانتقال لعد خاليا
عن التعقيد المعنوى ولم يطلب له كثرة الاستعمال لا يقال يكفى كون حقيقته كثير الاستعمال لانا
نقول فلا يخل بالفصاحة ارادة ما لا ينتقل اليه بلا خلل وايضا كون اللفظ جاريا على القوانين
المستنبطة من استقراء كلامهم تطويل يغنى عنه بقية التعريف ولا يبعد ان يكون صاحب المفتاح
مشيرا الى تزييفه حيث قال وعلامة الفصاحة الراجعة الى اللفظ ان يكون اللفظ
جاريا الخ وبما ذكرنا اندفع عن المصنف ما اعترض به عليه خطيب مصرانه
لا مدخل للرأى فى تعيين مفهومات الالفاظ فكيف يصح منه تعريفها بما لم يجد
فى كلام الناس ولم يحتج الى ما جاب به المصنف انى اردت بالناس المعهودين من صاحب
المفتاح وعبد القاهر ونظائرهما من المهرة المشهورين واندفع ايضا ان تعريف
الفصاحة بالخلوص مسامحة لان الخلوص لا يصح حمله على كون اللفظ جاريا الخ
كما هو الواضح المبين المستغنى عن البيان وبينه الشارح المحقق بكون الفصاحة
وجودية وكون الخلوص عدمية وتعقبه السيد السند بان حمل العدمى على الوجود
غير ممتنع كما فى قولك السواد لا بياض لكن التعقب مما لا يضر لانه نزاع فى ايضاح البديهى
ووجه الدفع ان المص اعتبر فى مفهوم الفصاحة ما هو احق بالاعتبار فخالفهم فى كون
مفهومه وجوديا وكيف لا وهو انسب بالمعنى الذى فى اصل اللغة من قولهم فصح اللبن
اذا ذهب لباؤه وخلص عن رغوته وفصح الاعجمى اذا خلصت لغته عن اللكنة
(فالفصاحة) الكائنة او كائنة (فى المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس)
اللغوى وهو ما ثبت من الواضع لا ما جعله الصرفيون قاعدة فابى يأبى مخالف للقياس
الصرفى موافق للقياس اللغوى وانما جعل مرجع معرفة المطابقة للقياس التصريف لانه يعرف
منه ثبوته من الواضع اما باندراجه فى القانون واما باستثنائه من القانون وبيان شذوذه
عقب بيان القانون (فالتنافر) وصف فى الكلمة توجب ثقلها على اللسان سواء كان
لتنافر نفس الحروف او لتنافر كيفيات الحروف او لهما فقال بالتقاء الساكنين مشتمل على
تنافر الحروف من حيث كيفياتها نعم هو داخل فى مخالفة القياس ايضا (نحو) وصف
مستشزر فى قول امرئ القيس (غدائره مستشزرات الى العلى) تضل العقاص فى مثنى
ومرسل * عقيب قوله * وفرع يزين المتن اسود فاحم اثيث كقنو النخلة المتعثكل اى رب فرع يزين
المتن اسود فاحم بين السواد اثيث كثير كقنو النخلة هو للنخلة كالعنقود للكرم المتعثكل بكسر
الكاف وفتحها اى ذو عثاكيل والعثكال كقرطاس القنو وغدائره اى ذوائبه
جمع غديرة مستشزرات اى مرتفعات من استشزر اى ارتفع او مرفوعات من استشزره
اى رفعه الى العلى جمع العليا تأنيث الاعلى يريد به اعالى شعرات الرأس والعقاص جمع
عقيصة او عقصة بكسر العين وسكون القاف وهى الخصلة المجموعة من الشعر على
هيئة الرمانة والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى والعقيصة لا خلاف المثنى كما فى الشرح
يريد وصف شعره بالكثرة والطول جدا حتى انقسم الى اقسام وغابت عقاص فى مثنى
منه ومرسل وحتى احتاج الى رفعه الى العلى وسيجئ ان مرجع معرفة تنافر الكلمات
والحروف هو الحس لكن لا اعتماد على كل حس بل الحاكم النافذ الحكم حس العربى
الذى له سليقة الفصاحة او كاسب الذوق السليم من ممارسة التكلم بالفصيح والتحفظ

اشار الى ان الظرف يجوز
ان يكون وصفا بتقدير عامله معرفا
باللام وان يكون حالا بتقديره نكرة
وذو الحال هو المبتدأ عند
من يجوز الحال عن المبتدأ
بلا تأويله وبتأويله بالمفعول معنى
عند من لم يجوز فانه لكونه معرفا
مفعول التعريف كانه قيل عرف
الفصاحة كائنة فى المفرد لخلوصه
سيد

عن التكلم بغير الفصيح وليس التنافر لكمال تباعد الحروف بحسب المخارج والالكان مرجعه
الى علم المخارج ولا القرب كذلك لذلك ولا لاختلاف الحروف فى الاوصاف من الجهر
والهمس الى غير ذلك والا لكان المرجع ضبط اقسام الحروف واياك ان تذهب الى شئ منها
اذ الكل مبنى على الغفلة عن تعيين مرجع التنافر وعن كثير من المركبات الفصيحة الملتئمة
من المتباعدات نحو علم وفرح والملتئمة من المتقاربات نحو جيش وشجى وعن انه لا تفاوت بين
مستشرف ومستشزر مع تنافر احدهما وخلوص الاخر ومن مال الى ان اجتماع المقاربات
المخارج سبب للتنافر لزمه عدم فصاحة الم اعهد فاجترء والتزم فوقع فى تصحيحه على
ما وقع حتى قال اعجاز السورة من القرآن لا يتوقف الا على بلاغتها المتوقفة على فصاحتها
وفصاحتها لا يتوقف على جميع كلماته بل على فصاحة الاكثر بحيث يكون غير الفصيح
مغمورا فيه مستورا على الذائقة بفصاحة الكلمات الكثيرة كما يستر الحلاوة الشديدة المرارة
القليلة وبعدم فصاحة كلمة من ذلك الكلام لا يخرج عن الفصاحة كما ان الكلام العربى
لا يخرج عن كونه عربيا بوقوع كلمة غير عربية الا ترى ان القرآن عربى بحكم الشارع
وفيه الفاظ غير عربية بالرواية عن ابن عباس وعكرمه واجماع النحاة على ان نوحا
وابراهيم وغيرهما اعجميات وذلك لانه تكلف جدا من غير داع واما ما قال الشارح
المحقق من ان فصاحة الكلمات شرط فصاحة الكلام فلا يجوز ان يكون جزأ منه غير
فصيح فلا يضره لو تم داعيه الى جعل الم اعهد غير فصيح لانه يخالف فى اشتراط فصاحة
الكلمات تأوله بان المراد فصاحتها حكما بان يكون بحيث لا يحس بغير الفصيح فيها
وكذا ما قاله من انه لو كان الم اعهد غير فصيح فلا اقل من انه يلزم العجز او الجهل على الله
تعالى عن ذلك علوا كبيرا لا يتم لانه لا يجوز ان يكون ايراده لعجز المخاطب عن فهم معنى
لفظ اخر بمعناه او لبيان ان غير فصيح فى كلام طويل لا يضر بالفصاحة قال الشارح
لتعذر ضبط التنافر لم يتعرض لتحقيقه واكتفى فيه بالتمثيل قلت لو كان كذلك
لم يكتف بقوله (والغرابة) نحو الخ بل كان يعرف الغرابة ومخالفة القياس
والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال كذا
فى الشرح فان قلت لم لم يكتف بقوله غير ظاهرة المعنى كما فى الايضاح قلت اراد نصب
علامتين للغرابة عدم ظهور المعنى وعدم انس السمع به ونبه على ان كون الغريب
مهجور الامرين انقباض العقل عنه لعدم وصوله الى المقصود منه ونفور السمع عنه لعدم
الشبه به ولا يخفى ان تعريف الغرابة بهذا لا ينفع غير المتتبع فلهذا فسر بان يكون مما يحتاج
فى معرفته الى ان يرجع الى كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا فى قول عيسى بن
عمر النحوى حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم على تكأكؤكم على ذى جنة
* افرنقعوا عنى اى اجتمعتم تنحوا عنى او يكون مما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد كما فى
قوله (وفاحما ومرسنا مسرجا) ولا يخفى ان هذا التفسير ايضا مما لا ينفع لانه ربما يفسر
الغريب فى الكتب الغير المبسوطة فان تكأكأتم وافرنقعوا مما ذكرا فى الصحاح
والقاموس والفاحم الاسود بين الفحومة يعنى وشعرا فاحما والمرسن بفتح السين
وكسرها الانف والمسرج ما فسره بقوله (اى كالسيف السريجى) اى المنسوب الى
سريج هو قين ينسب اليه السيوف (فى الدقة والاستواء او كالسراج فى البريق) هو مصدر
فسره بقوله (واللمعان) والاولى فى اللمعان فالمسرج غير ظاهر الدلالة ولا مانوس الاستعمال
احتيج لبيانه الى جعله اسم مفعول من السريجى او من السراج بمعنى المشبه بالسراج

اوبالسريجى وكأن وجه تحصيل التشبيه من صيغة اسم المفعول ان المسرج معناه المجعول
سراجا اوسيفا سريجيا بدعوى الاتحاد بينهما على نحو زيد اسد فهو تفعيل من قبيل
فرجته اى جعلته فرجا وقيل جاء التفعيل للنسبة الى اصله نحو تممته اى نسبته الى تميم
فالمسرج بمعنى المنسوب الى السريجى اوالسراج نسبة المشبه الى المشبه به وهذا انما يحسن ان
وجد نسبة المشبه الى المشبه به حتى يقال اسدى للمشبه به الاان يقال فليكن هذا ايضا
وجها لبعد التخريج قال المصنف فى الايضاح و يقرب هذا من قولهم سرج وجهه
بالكسر اى حسن وسرج الله وجهه اى بهجه وحسنه يريد ان اخذ المسرج من
السراج كاخذ سرج منه فهذا الوجه مرجح لتايده بتحقق نظيره فى كلامهم واشكل
على الشارح انه بعد وجود سرج لم لم يجعل المسرج منه حتى لايحتاج الى اخذه من
السريجى اومن السراج فاجاب بانه يجوزان يكون سرج مستحدثا مولدا بعد شعر العجاج
اويكون مأخوذا لاعن مصدر بل من نفس السراج فلا يكون من افعال يشتق منها
بل من باب الغرابة كالمسرج وان يكون الحكم بالتخريج المذكور لنقصان فى
تتبعهم وعدم عثورهم عليه حتى ان صاحب مجمل اللغة جعله منه بعد عثوره عليه هذا
ولك ان تقول التزامهم احد التخريجين لارائهم معنى البيت على الوجهين كابرا عن
كابر واعلم ان الغرابة مما يتفاوت بالنسبة الى قوم دون قوم كالاعتياد الذى
يقابلها فالغريب يقابل المعتاد فالمراد بالغرابة المخلة بالفصاحة ان يكون غريبا
بالنظر الى الفصحاء كلهم لابالنظر الى العرب كله فانه لايتصور اذ لااقل من تعارفه عند قوم
يتكلمون به ولكون الغرابة اعم مما يخل بالفصاحة ثبت غريب القرأن والحديث والوحشى
كما يكون بمعنى مايشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه و يقابله العذب و يجب الخلوص عنه فى
الفصاحة لكن الخلوص عن التنافر يستلزمه كذلك يكون مرادفا للغريب المطلق نقل
من الوحشى الذى هو منسوب الى وحيش يسكن القفار على ماقالوا ومن الوحشى الذى
هو واحد الوحش الذى يسكن القفار على مانقول فى القاموس الوحش حيوان البر والجمع
وحوش والواحد وحشى ولعدم الفرق بين المعنيين اعترض بعض بان ذكر الوحشى فى
تعريف الغرابة غير مرضى بل الوحشية قيد زائد على فصاحة المفرد يعنى بالزائد مالا فائدة له
وذلك لانه يغنى عنه الخلوص عن التنافر ومنهم من فهم منه انه ينبغى ان يزاد فى تعريف
الفصاحة ويشترط الخلوص عنها فاعترض بانا لانسلم وجوب زيادته لان الخلوص
عن الغرابة يستلزمه لان الغرابة اعم من الوحشية والخلوص عن الاعم يستلزم الخلوص عن
الاخص (والمخالفة) قداوضحناها (نحو) مخالفة الاجلل فى قوله (الحمد لله العلى الاجلل) فانه
خالف ماثبت من الواضع وهو الاجل تمته انت مليك الناس ربا فاقبل فان قلت اليس الاجلل مفردا
غير فصيح لان المفرد قسم الموضوع والموضوع هو الاجل لا الاجلل قلت اصل كل مغير موضوع
عندهم كالفرع الاانه هجر الاصل فان قلت مما يجوز للشاعر فك الادغام وهو جائز بشرط الاضطرار
اتفاقا وعند ابن جنى من غير اضطرار ايضا قلت الضرائر مقيسة وغير مقيسة وفك الادغام غير
مقيس فلعل الشاعر ليس من العرب العرباء بل ممن ليس له الفك فيما لم يسمع وقوله ربا بالالف يريد به يا ربى
فيا محذوف والالف بدل عن الياء اى فاقبل الحمد (قيل) فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر (ومن
الكراهة فى السمع) هكذا قدره الشارح فان قلت قد سبق ان تعريف الفصاحة والبلاغة على
هذا الوجه مما لم يجده فى كلام الناس انما اخذه من اعتباراتهم واطلاقاتهم ولو كان فصاحة
المفرد معرفا بهذا التعريف لم يكن اخذ تعريفه على هذا الوجه من اعتباراتهم واطلاقاتهم

واما جعل الوحشى بمعنى ينقسم
الى غريب حسن منه غريب
القرأن والحديث وغريب قبيح
وهو مايشتمل على تركيب يتنفر
الطبع عنه فيوجب ان لايكون
الوحشية مخلة بالفصاحة بل
الكون ثقيلا وهو داخل تحت
التنافر كيف وهو واقع فى افصح
الكلام فماذكره الشارح ان
الوحشى مالايكون ظاهر المعنى
ولامأنوس الاستعمال وهو منقسم
الى الحسن والقبيح ومع كونه مخلا
بالفصاحة وهوان الفساد
ظاهر ✓

بل كان تنقيحا لتعريف وجد فى كلامهم بحذف ماهو مستدرك منه قلت
لعل القائل من معاصريه و يدعى وجوب زيادة قيد على تعريف استخرجه والانسب
بهذا ان لايقدر ماقدره الشارح بل يجعل قوله ومن الكراهة فى السمع معطوفا
على مافى التعريف اعنى من تنافر الحروف عطف تلقين ومعنى الكراهة فى السمع
ان يتبرأ السمع كما يتبرأ عن سماع الاصوات المنكرة وانما يجب اشتراط الفصاحة
بالخلوص عنها الاان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها مايستلذ النفس سماعه ومنها ما
يستكرهه كذا ذكره الشارح وفيه نظر لان اللفظ يجوزان يكون من الاصوات التى لايستكرهها
ابدا و يجوز ان يكون نظر المتن هذا المنع اى لانسلم ان اللفظ يجرى فيه استكراه السمع ويمكن
ان يكون هذا الملخص ماقيل فى بيان النظران الكراهة فى السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ
فصيح يستكره فى السمع اذا ادى بنغم غير متناسبة وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادى
بنغم متناسبة وصوت طيب هذا وماذكره الشارح فى دفعه من دعوى بداهة استكراه جرشى
دون النفس غير مسموع انما المقطوع به رد السامع احدهما دون الاخر مع احتمال ان يكون ذلك
الرد لوصمة ثقله على اللسان ومانقل عنه فى حواشى الشرح من قوله يعنى سلمنا ان للنغم مدخلا
فى ذلك لكن لانسلم انها المرجع بحيث لايكون لنفس اللفظ مدخل اصلا مقابلة المنع بالمنع نحو
كراهة الجرشى كالزمكى مرادف النفس فى قول ابى الطيب فى مدح سيف الدولة ابى الحسن
على (كريم الجرشى شريف النسب) اوله ❊ مبارك الاسم اغر اللقب ❊ قال الشارح وصف
اسمه بالبركة لموافقته اسم امير المؤمنين على رضى الله عنه هذا وحينئذ لااختصاص له
بالاسم بل الكنية ايضا كذلك الاانه خصه بالاسم ضيق الشعر ولايبعد ان يجعل
البركة لموافقته اسم الله تعالى فيختص الاسم والابلغ ان يكون قصده الى انه مبارك
الاسم لاكتساب اسمه البركة من ذاته واغر اللقب يراد به مشهور اللقب يعنى لقب بسيف
الدولة لاشتهاره بهذا الوصف لاللتفؤل والتمدح والاغر ابيض الجبهة من الخيل استعير
لكل واضح معروف (وفيه نظر) قال الشارح المحقق لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة
بالوحشية لظهوران الجرشى اما من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا اوالجحيش والطلخم يريد
ان الخلوص عن الغرابة يستلزم الخلوص عن الكراهة فى السمع اذ الكراهة فى السمع
يستلزم عدم استعمال الفصحاء له فيكون غريبا اما غير ثقيل على اللسان اوثقيلا
لا يقال جعل تكأكأتم وافرنقعوا غير كريه على الذوق ينافى مانقل عن بعض البلغاء
انه لما قال عيسى بن عمر النحوى مالكم تكأكأتم على تكأكؤكم على ذى جنة افرنقعوا عنى
قال دعوه فان شيطانه يتكلم معه بالهندية لان اطلاق الهندية عليه يدل على كراهته
على الذوق لانا نقول يحتمل ان يكون قصده الى خفاء الدلالة دون الكراهة على الذوق
واورد عليه ان الغرابة كما تشمل كراهة السمع تشمل تنافر الحروف ومخالفة القياس اذ
الظاهر ان يكونا بمعزل عن استعمال الفصحاء ويمكن دفع ذكر تنافر الحروف مع اندراجه
تحت الغرابة بان اغناء الغرابة عنه اغناء المتأخر عن المتقدم ولا وصمة فيه بخلاف اغناء
الغرابة عن قيد الكراهة فى السمع فانه من قبيل اغناء المتقدم عن المتأخر وهو قبيح واما
ذكر الخلوص عن مخالفة القياس فيشكل الاان يقال لاخفاء فى مزيد توضيح يتعلق بذكر الخلوص
عن مخالفة القياس فلا بأس بإراده وانما النزاع فى وجوب اشتراط الخلوص عن الكراهة
فى السمع ومنهم من جعل وجه النظران الكراهة ان ادت الى الثقل فقد دخل تحت التنافر والا
فلا يخل بالفصاحة وقال الشارح ضعفه ظاهر لان عدم التأدى الى الثقل لاينافى الاخلال

بالفصاحة ويجوز ان يكون الالفاظ الكريهة فى السمع مما يحترز الفصحاء عن استعمالها
فلا تكون فصيحة ويمكن ان يقال ملخص هذا الوجه ان الكراهة فى السمع لو كانت
مع الثقل تكون داخلة تحت التنافر والا فلا نسلم استلزامه الاخلال بالفصاحة اذ لم يجد فى
اطلاقاتهم واعتباراتهم اشتراط الفصاحة بالخلوص عن كراهة السامع ولا يخفى انه
لا يدفع منع اخلال الكراهة بالفصاحة جواز كونها مخلة ومنهم من وجه النظر بان ماذكره
القائل بوجوب ذكر ومن الكراهة فى السمع فى بيانه فيه نظر لان كون اللفظ من قبيل
الاصوات فاسد بل هو كيفية الصوت كما عرف فى موضعه وقال الشارح ضعفه ظاهر لان
كلام المتن يدل على ان نفس الاشتراط منظور فيه مع ان جعل اللفظ من قبيل الاصوات
شايع فى اختبارهم حتى قالوا اللفظ صوت يعتمد مخارج الحروف ولك ان تقول ملخص
كلامه ان وجوب زيادة هذا القيد ممنوع لان تعلق كراهة السمع باللفظ ممنوع الا انه بين
ان هذا المنع راجع الى بيان هذا القائل لان المقدمة المثبتة اذا منعت يرجع منعها الى
دليلها فاندفع ماذكره من ان ظاهر كلام المتن ان نفس الاشتراط منظور فيه واما
ماذكره من ان مختار الادباء ان اللفظ صوت ووجوب الاشتراط مبنى عليه فدفعه ان
المصنف ان ينازع فى الوجوب بناء على ضعف المبنى ومنهم من قال ان مثل ذلك واقع
فى التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك قال الشارح وفيه ايضا بحث لانه قد تعرض
لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا فان الالفاظ تتفاوت
باختلافات المقامات كما سيجئ فى الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك هذا وفيه انه يلزم حينئذ ان
لا يكون التعريف للفصاحة جامعا لخروج فصيح غير خاص عن اسباب الاخلال مع وجوب
ما يمنعها عن السببية الا ان يبالغ فى التكلف ويقال المراد بالخلوص اعم من الخلوص حقيقة او
حكما فان المشتمل على مسبب الخلل مع مانع السببية فى حكم الخالص واعلم ان الوجوه المذكورة
للنظر كلها راجعة الى منع وجوب اشتراط الخلوص عن الكراهة فى السمع باسانيد مختلفة
فالمناقشة فيها مناقشة فى السند الاخص عند التحقيق (و) الفصاحة (فى الكلام خلوصه
من ضعف التأليف وتنافر الكلمات) اى الكلمتين فصاعدا والا لكان الكلام * المشتمل
على تنافر الكلمتين الخالص عن جميع ماذكر مع فصاحة كلماته فصيحا لصدق تعريف
الفصاحة على خلوصه وليس اضافة الكلمات الى الكلام معتبرة اذ المقصود تقييد التنافر
بما يميزه عن تنافر الحروف والمعانى وذا لا يستدعى اضافة الكلمات الى الكلام فافهم
وحينئذ فى ارجاع ضمير فصاحتها اليه اشكال لانه يصير المعنى مع فصاحة الكلمتين فصاعدا
فلا يستفاد اشتراط فصاحة جميع كلمات الكلام وتقييد التنافر بالكلمات للاحتراز عن
تنافر المعانى فانه لا يخل بالفصاحة وعن تنافر الحروف لقصد درج الخلوص عنه فى قوله مع
فصاحتها (والتعقيد مع فصاحتها) ظرف لغو للخلوص اى كون الكلام خالصا زمان
فصاحتها وجعله الشارح حالا من الضمير وبالجملة احترز به عن خلوص زيد اجلل
وشعره مستشزر وانفه مسرج فانه ليس بفصاحة ولهذا ليست فصيحات فان قيل لزيد
اجلل خلوص مع فصاحة الكلمات لانه حال قولك زيد اجلل له خلوص عن الامور
المذكورة فله خلوص حال فصاحة كلماته فلو كان الفصاحة الخلوص حال فصاحة
الكلمات لكان زيد اجلل فصيحا قلت ليس لزيد اجلل خلوص حال فصاحة الكلمات لانه
ليس ذلك الخلوص مقارنا بتلك الفصاحة فلو قيل زيد اجلل خالص حال فصاحة الكلمات
لم يصدق نعم انه بحيث يخلص حال فصاحتها وهذا كقولك الكريم من يسخو حال مكنته

اى حين اذ كان المراد بالكلام الكلمتين فصاعدا لا جميع كلمات الكلام ✽

سواء اعتبر اضافة الكلمات الى الكلام اولا فتأمل ✽

فانه لا يصدق على الفقير لو اردت به من له السخاء حال المكنة ويصدق عليه
لو اردت به من هو بحيث يسخو حال مكنته ومن لم يفرق بينهما اجاب بان زيد اجلل
ليس من احوال زيد اجلل لانهما تركيبان مختلفان وليسا واحدا له حالان وانما
لم يذكر بحث ذى الحال او المتعلق بان يقال خلوصه مع فصاحتها من ضعف التأليف
الخ لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر ولا بعد قوله وتنافر الكلمات ليكون اقرب بذى الحال او عامله
لئلا يتوهم كونه قيدا للتنافر لانه ظاهر الفساد ومع ذلك قد وقع بعض الشارحين
فيه وطول الشارح الكلام فيه فى الشرح وفيما كتب على حواشيه وزاد بعض الافاضل
بما ليس الاشتغال به الا تضييع الوقت فى تحصيل ما ليس على الطائل فتركناه لئلا يلزم
على الناقل ما على القائل (فالضعف) فسر بان يكون تأليف اجزاء الكلام على خلاف
القانون النحوى المشهور فيما بين الجمهور والمراد بشهرته ظهوره على الجمهور فلا يرد ان
قانون جواز الاضمار قبل الذكر ايضا مشهور اذ كل من سمع قانون عدم الجواز سمع
قانون الجواز ويرد عليه ان العرب لم تعرف القانون النحوى فكيف يكون الخلوص عن مخالفة
القانون النحوى معتبرا فى مفهوم الفصاحة فى لغتهم فالصواب ان يقال وعلامة الضعف
ان يكون تأليف اجزاء الكلام الخ (نحو) ضعف (ضرب غلامه زيدا) يريد به مخالفة
انه لا يجوز ارجاع الضمير المتصل بالفاعل الى المفعول به المتأخر فانه القانون المشهور
عند الجمهور وان جوزه الاخفش وتبعه ابن جنى لا لانهما جوزا الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة كما هو المشهور بل لانهما انكرا الاضمار قبل الذكر هنا يرشدك الى ذلك
تعليلهما الجواز بشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل فالمفعول به اذا انفصل
عن الفعل لفظا متصل به رتبة فلا اضمار قبل الذكر رتبة ولهما شواهد رد بعضها
بالتأويل وبعضها بالشذوذ فان قلت ما رد بكونه شاذا ان قيل فيه بضعف التأليف
فالاولى ان يرد فيه بعدم فصاحته والا فينتقض به بيان ضعف التأليف قلت ما شذ
مستثنى من القاعدة فلا يكون مخالفا لها (والتنافر) ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان
كذا فى الشرح والانسب بما ذكره فى تنافر الحروف ان يقال وصف فى المركب يوجب ثقله
على اللسان اما فى نهاية الثقل كقوله (وليس قرب قبر حرب قبر) صدره وقبر حرب بمكان
قفر * بالرفع اى هو قفر يعنى خال يكشف عن خلائه ما يعقبه وقال الشارح اى خال
عن الماء والكلاء واللفظ خبر والمقصود تحسر فى عجايب المخلوقات نوع من الجن يقال
لها الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن امية فمات فقال ذلك الجنى هذا البيت واما دون
ذلك (وهو) مثل (قوله) اى ابى تمام فى قصيدة يمدح بها موسى بن ابراهيم الرافعى ويدفع
عن نفسه تهمة انه هجاه بعد ان عاتبه عليه ووجه الدفع انه كيف اذم من يمدحه جميع
الناس واشار بقوله واذا ما لمته الخ انه يستحق الملامة فى تصديق انه هجاه لكن
لا يمكن ملامته لعدم موافقة واحد من الناس ولهذا ذكر الملامة دون الذم فلا يرد ما عابه به
الصاحب من ان مقابل المدح الذم دون اللوم فينبغى ذكر الذم فى مقابله دون اللوم
(كريم متى امدحه امدحه والورى معى) جملة حالية والتنافر فى امدحه امدحه لما ان
فى امدحه من ثقل ما لما بين الحاء والهاء من القرب لكن لا الى حد يخرج به الكلمة عن الفصاحة
فاذا تكرر تحمل الثقل اى بلغ حدا لا يتحمله الفصيح وذلك لانه كرر اجتماع الحاء والهاء
وادى الى اجتماع ثلاث من حروف الحلق فافهم وهذا مراد المصنف حيث قال لا ثبات ان
فى البيت تنافرا دون تنافر قوله * وليس قرب قبر حرب قبر * ان فى امدحه شيئا من الثقل
لما بين الحاء والهاء من القرب لان مجرد امدحه لذلك غير فصيح وكيف لا وسبحه

قوله كذا فى الشرح الى قوله اما فى نهاية غير موجود فى نسخة المص بخطه الشريف ✽

يعنى يدل على ان المراد الخلاء عن القبور وانه ليس عند قبره قبر ✽

مع اشتمالها على توالى الحاء والهاء مع زيادة وهى مجاورة الكسرة لحروف الحلق فصيح
واقع فى القرأن وهذا هو الموافق لما صرح به ابن العميد حيث قال فيه شئ من الهجنة
هو هذا التكرير فى امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق
خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر اى نافر تنافرا بالغا حد الكمال وهو ما يخرج به
الكلمة عن الفصاحة فلا ينافى الحكم بانه دون قوله ليس قرب قبر حرب قبر * فى الثقل
وانما جعل واو الورى حالية لاعاطفة ليوافق ما يقابله وهو (واذا ما لمته لمته وحدى) هذا
اذا فسر معية الورى بالمشاركة فى المدح ووحدته بعدم مشاركتهم له فى الملامة كما فى
الشرح اما لو فسر المعية بحضور الناس والوحدة بعدم حضورهم يعنى امدحه دائما
بحضور الناس لابتهاج الناس به ولا يمكن ملامته بحضور احد بل اولم ايم فى غيبة الناس
لتعين جعل الواو للحال والتفسير المشهور ابلغ فى استحقاقه المدح وهذا التفسير ابلغ فى
تنزيهه عن الملامة ومن لطائف تنزيهه عن الملامة انه لم يقدر على ذكر ملامته الا فى صورة
النفى فزاد ما بعد اذا ابرازا للملامة فى صورة النفى ومما يرجح الحال على العطف ان فى عطف
المفرد كلفة اسناد فعل المتكلم الى الاسم الظاهر وفى عطف الجملة فوت التناسب ولغيرنا
وجوه اخر تركناها لاهلها ومن فوائد الشرح ان فى استعمال اذا والفعل الماضى ههنا
اعتبارا لطيفا هو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد (والتعقيد
ان لا يكون ظاهر الدلالة على المراد) كون التعقيد متعديا ولذا فسره الشارح بكون الكلام
معقدا على لفظ المفعول يوجب ان يكون فى تفسيره بما ذكر تسامح لانه معنى يقتضى اللزوم
فالاولى جعل الكلام غير ظاهرة الدلالة الخ وقد اعترض عليه بان التعقيد لو كان مخلا
بالفصاحة لم يكن اللغز والمعما مقبولا مع انه مما يورد فى علم البديع والجواب ان قبولهما
ليس من حيث الفصاحة بل لاشتمالهما على دقة يختبر بهما اهل الفطن ولعدم فصاحتهما
لم يوردهما صاحب المفتاح والمص فى كتابيهما ولا يخفى ان الكون غير ظاهر الدلالة
صادق على عدم الظهور لاشتماله على لفظ غريب او مخالف للقياس مع انه ليس تعقيدا
فلذا قيده بقوله (لخلل اما فى النظم) وليس المراد بالنظم ما سبق فى قوله نظم القرآن لانه
عبارة عن كون الالفاظ مرتبة المعانى متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل فان النظم
حينئذ شامل لرعاية ما يقتضيه علم المعانى والبيان والخلل فيه يشمل التعقيد المعنوى والخطاء
فى تادية المعنى بل المراد بالنظم تركيب الالفاظ على وفق ترتيب تقتضيه اجزاء اصل المعنى
والخلل فيه بان يخرج عن هذا التركيب الى ما لا يشهد به قوانين النحوى المشهورة او الى
ما يشهد به لكن يحكم بانه على خلاف طبيعة المعنى فيخفى الدلالة لكثرة اجتماع خلاف
الاصل الموجبة لتحير السامع قال المصنف فالكلام الخالى من التعقيد اللفظى ما سلم نظمه
من الخلل فلم يكن فيه ما يخالف الاصل من تقديم اوتأخير او اضمار اوغير ذلك الا وقد
قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية او معنوية كما سيأتى تفصيل ذلك كله فالتعقيد اللفظى ربما
كان لضعف التأليف وربما كان مع الخلوص عنه بان يكون على قوانين هى خلاف الاصل
فلا يكون اشتراط الخلوص عنه بعد ذكر الخلوص عن ضعف التأليف مستدركا كما
توهم ولا يكون وجود التعقيد اللفظى بلا مخالفة لقانون نحوى مشهور مخالفا للحكم بان
مرجع الاحتراز عنه النحو كما سيجئ لما انه حينئذ لا يمكن معرفته بالرجوع الى قواعد النحو
لانطباقه عليها على ما توهم لان النحو يميز بين ما هو الاصل و بين ما هو خلاف الاصل
والاحتراز عنه بالاحتراز عن جمع كثير من خلاف الاصل واما انه هل يكون الضعف

بدون التعقيد اللفظى ام لا فالحق الثانى وان توهم بعض الافاضل انه لا تعقيد فى جاءنى
احمد منونا لان جاءنى احمد يفيد مجئ احمد ما لا الشخص المعين فلا يكون ظاهر
الدلالة على الشخص المعين المراد لكن لا يتجه ان ذكر التعقيد مغن عن ذكر ضعف
التأليف كما توهم لانه لا بأس باغناء المتأخر عن المتقدم كما فى العكس و يمكن دفع
استدراك ذكر التعقيد لاغناء ضعف التأليف عنه ايضا بان ضعف التأليف لا يغنى
عن التعقيد المعنوى وذكر التعقيد له لا للتعقيد اللفظى الا ان المصنف اراد استيفاء بيان
التعقيد فذكر التعقيد اللفظى لاستيفائه لا لانه يشترط الخلوص عنه فى الفصاحة بعد
اشتراط الخلوص عن ضعف التأليف (كقول الفرزدق) هو كسفر جل رغيف سقط
فى التنور الواحدة بهاء او فتات الخبز ولقب همام ابن غالب بن صعصعة (فى خال هشام)
نبه به على ان المملك هو هشام (وما مثله فى الناس) لا فى مجرد العرب فبذكر قوله فى الناس
جعل النفى عاما ولولاه لتبادر نفى المثل فى العرب (الا مملكا) فسر بمن اعطى المال والملك
وكانه روى اسم مفعول والا فالابلغ اسم الفاعل (ابو امه حى ابوه يقاربه اى حى
يقاربه) اشار الى ان حى بدل من مثله و يقاربه صفة له فقد فصل بين البدل والمبدل منه
والصفة و الموصوف باجنبى وهو مما لم يجوز (الا مملكا) اشار الى انه مستثنى من حى يقاربه
قدم عليه فوجب نصبه الذى كان مرجوحا حين التأخير اذا كان المختار رفعه على البدل
ولذا رفعه بعد التأخير فى التفسير (ابو امه ابوه) اشارة الى ان ابو امه مبتدأ ابوه فصل
بينهما بالاجنبى و الجملة صفة مملكا ففيه مخالفة القوانين النحوية ومخالفة الاصل الذى هو
تقديم المستثنى منه حصل التعقيد فلتقديم المستثنى مع شيوعه دخل فى التعقيد واعلم ان ايراد
البيت لتوضيح التعقيد لا لتمثيل ما يخرج عن حد الفصاحة بقوله والتعقيد فانه خرج بذكر
ضعف التأليف وقد بالغ فى مدح خال هشام ونفى من يماثله واشار ببيان انه خال المملك الى ان
مماثلة المملك لا ببعض توحده لان مماثلة المملك له انما جاء من قبله و بحكم ان الولد يشبه الخال ولا
يخفى انه لو قيل فى الناس خبر مثله و مملكا مستثنى من مثله وابو امه مبتدأ وحى خبره وابوه خبر ثان
و يقاربه خبر ثالث لم يكن تعقيدا ويكون المعنى ما مثله فى الناس الا مملك فى غاية الحداثة
اذ ابو امه حى وابو امه ابو الممدوح ومن اقرباء المملك مع قطع النظر عن انه جده فيكون
مدحا للممدوح بالنسب بعد المدح له بالحسب وليس فى هذا التوجيه الا نصب مملكا مع
ان المختار رفعه ولا لو مخافة الاسآم لذكرت وجوها اخر فى الشرح وحواشى بعض فضلاء
الانام ولزيفت ما هو مزيف واحكمت ما هو قابل للاحكام ولعل المصنف علم قصد الفرزدق فى
التمثيل على قصده فلا يضره احتمال (واما فى الانتقال) اى فى الانتقال الذى ليس لخلل
النظم والا فعدم ظهور الدلالة لخلل فى النظم انما هو لخلل فى الانتقال ولك ان تريد الانتقال
من الموضوع له ويتم التقابل اذ ما سبق خلل الانتقال فيه من اللفظ وذلك الخلل اما الارادة
ما ليس لازم المعنى الاول الذى اريد الانتقال منه وذلك بعيد الوقوع ردى جدا واما لكونه
لازما بعيدا يفتر الذهن دون الوصول اليه واما لعدم نصب القرينة وذلك ايضا بعيد جدا
او انصب ما هو خفى (كقول الاخر) لم يقل كقوله ليعلم انه غير الفرزدق او ليعلم انه ايضا بليغ من
البلغاء كانه كقول البليغ الاخر ولذا صرح باسم الفرزدق ايضا سابقا ليعلم ان البلاغة والمهارة
لا يمنع عن الهفوة فلا بد لكل ذى يد طولى ان يسعى فى تحصيل ما هو الطولى ولا يعتمد
على ان بلوغه المرتبة العليا متكفل له وقال الشارح لئلا يتوهم انه الفرزدق وفيه انه تأكد حينئذ
التوهم فى قوله كقوله سبوح لها الخ (سأطلب) سوف اطلب العدوان كان مهما وقال

فان قلت لا تعقيد فى جاءنى احمر
فكيف يكون الحق الثانى قلت
اذا نون احمر لا ينتقل السامع الى
المعنى الوصفى و يظن انه جاء بمعنى
اخر غير وصفى قصده المتكلم

(بعد الدار عنكم) فاضاف البعد الى الدار اشارة الى ان بعد ذاتهم لا يمكن ان يخطر بالبال وطلب بعد الدار غير مقدور فى الحال غاية الامر وسوسة النفس والعقل مبالغ فى الامهال واسند القرب الى ذاتهم بقوله (لتقربوا) لان قربهم متمكن فى الخيال ولا يترنم بغيره المقال (وتسكب) بالنصب بتقدير ان لعطفه على بعد الدار وبالرفع لعطفه على ساطلب (عيناى الدموع لتجمدا) ومعنى البيت على ماهو المشهور عند القوم ان عادة الزمان والاخوان الجاء الطالب الى الحرمان فاى امر كان هو المرتقب بحكم الزمان والاخوان انعكس وانقلب فالى الان بقيت فى حزن البعد والاحتجاب للمبالغة فى طلب السرور بالوصل والاقتراب فبعد اليوم اطلب البعد ليساعد فى الدهر واهله بالقرب والحضور واطلب حزن البعد لافوز بالقرب والسرور وعلى ماحققه الشيخ انه كنى بطلب بعد الدار عن توطين النفس عليه والسين لمجرد التأكيد كأنه قال الى اليوم اطيب نفسى بالبعد واحزانه واشيد بناء الصبر الجميل باركانه لاتسبب بذلك الى وصل يتابد ومسرة لا تنفد الى الابد فان الصبر الجميل مفتاح الفرج مع الاجر الجزيل بلا حرج والابلغ ان يجعل تسكب عطفا على اطلب فيكون تحت التأكيد والشارح المحقق صوب بهذا المعنى وجعل توجيه القوم تعسفا فاسد المبنى ولم يرض به المرتضى الشريف وقال كلام القوم غير مستحق للتخطئة والتزييف فتصويب الشارح كتصويب من قال الصواب ان الشاعر يعتذر الى العشيقة فى التشمر للسفر ليتوسل به الى اسباب معاشرتها فى الحضر اذ بالاموال يقتنص ظباء الغوانى ويتمتع بالوصال والى مثل هذا المعنى اشار المتنبى حيث قال لعل الله يجعله رحيلا يعين على الاقامة فى ذراكا فلكل من المعانى وجهة هو موليها وقصد الشاعر موكول اليه غيره لا يجليها اذ لم يعرف انه بصدد الظرافة اوفى مقام اظهار الحكمة والكرامة اوكان التكلم بهذا المقال فى مقام السفر والارتحال حتى يحكم بحقيقة الحال فلا مجال الا لاستيفاء الاحتمال ويمكن تقوية الشارح المحقق بان ما يحتاج الى معرفة حال الشاعر فالحق فيه متابعة السابق الماهر وهو الشيخ عبد القاهر الذى يغلب حسن الظن به ويقرب ان يكون حاله عليه الظاهر ومن الاحتمالات التى هى ابدر الى الفهم ماخطر ببالى وهو ان الشاعر قصد الى ان تحصيل المطالب بان يكون فى الاستغناء عنها كالهارب وترى نفسك عنه معرضا فتراه لك متعرضا ومن اكب على شئ فهو عنه يهرب ومن اعرض فهو يقرب ومن هذا حكم بان الحرص شوم والحريص محروم وقيل لو لم تطلب الرزق يطلبك وفى حديث زرغبا تزدد حبا منه شمة لمن له شامه واذا فرغت عن تحقيق معنى البيت فنقول وبالجملة جعل سكب الدمع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الحزن واصاب لانه واضح الانتقال لانه كثيرا ما يجعله دليلا عليه ويراد به وجعل جمود العين كناية عن السرور قياسا على جعل السكب لمقابله ولم يصب لان سكب الدمع قلما يفارق الحزن بخلاف جمود العين فانه يعم ازمنة الخلو عن الحزن سواء كان زمن السرور اولا فلا ينتقل منه الى السرور بل الى الخلو من الحزن وهذا وجه واضح للخلل فى الانتقال الى ما قصده وان خفى الى الان وبه يندفع ماذكره الشارح انه يصح ان يراد بجمود العين خلوه عن الدمع مجازا من باب استعمال المقيد فى المطلق ثم يكنى به عن المسرة لكونه لازما لها عادة اذ عرفت ان الخلو ينفك عن السرور لكنهم نظروا الى ان جمود العين اشتهر فى البخل بالدمع بناء على اشتهار الجمود فى البخل حتى يقال للبخيل جماد كقطام ويقال جمد بمعنى بخل ويستعمل الجمود فى مقابلة الجواد حتى قال الحماسى (شعر) الا ان عينا لم تجد

الذى حوالى الدار

يوم واسط عليك بجارى دمعها لجمود فظنوا ان اشتهار الجمود فى البخل يمنع الانتقال من المعنى الحقيقى الى غيره فذلك ومثل غيره من المعانى المجازية كمثل الشمس والكواكب حيث تختفى مع الشمس ولذا قال (فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع لا الى ما قصده من السرور) فتعرض لما ينتقل منه اليه ولم يكتف بما يفهم من انه لا ينتقل منه الى ما قصده تنبيها على ان الخلل فى الانتقال ربما يكون من كمال ظهور معنى آخر فيحول بين اللفظ والمقصود لكنه يتجه عليه ان ماذكر فى صدر البيت وقصد الحزن بالسكب قرينة واضحة على المقصود فلا خلل فى الانتقال قال المصنف والكلام الخالى عن التعقيد المعنوى مايكون الانتقال فيه من معناه الاول الى معناه الثانى الذى هو المراد به ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من خاف اللفظ ويتجه عليه انه يلزم ان لا يكون الكلام الخالى عن المعنى الثانى فصيحا لانه ليس له الخلوص عن التعقيد المعنوى ودفعه الشارح لانه بيان القسم من الكلام الخالى من التعقيد المعنوى خص البيان به لان الكلام الخالى عن المعنى الثانى بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه فى بحث بلاغة الكلام وفيه ان الكلام الخالى عن المجاز والكناية اذا روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال ليس ساقطا عن درجة الاعتبار الا ان يقال هو ساقط باعتبار الدلالة على المعنى وان كان معتبرا من حيث رعاية مقتضيات الاحوال وبعد يتجه ان ما يأتى فى بحث بلاغة الكلام سقوط ماليس له معنى ثان بمعنى مقتضى الحال لا باعتبار الكون مجازا وحقيقة ونحن نقول خص البيان بالخالى عن التعقيد مما استعمل فى المعنى المجازى لانه المحتاج الى البيان والتوضيح واما الخلو عن التعقيد المعنوى لعدم معنى ثان فواضح لا حاجة له الى بيان (قيل ومن كثرة التكرار) قد سبق مباحث يهمك التذكار ليغنيك عن التكرار والتكرار بالكسر او الفتح والاول اسم والثانى مصدر فى القاموس التكرير والتكرار والتكرة اعادة الشئ مرة بعد اخرى وهذا يقتضى ان يتوقف التكرار على التثليث ليتحقق الاعادة مرة بعد اخرى والاستعمال لا يساعده او يستعمل التكرار اذا ثنى الشئ فالمنقح ما ذكره الشارح المحقق انه ذكر الشئ مرة بعد اخرى وما يقال انه مجموع الذكرين لا الذكر الثانى وهم اذ الكر الرجوع والتكرير الارجاع والمراد بالكثرة ما يقابل الوحدة بقرينة ما ذكر من المثال فان فيه تثليث الذكر ولا يتحقق به ذكر الشئ مرة بعد اخرى الامرتين وقد يناقش فيه بانه يتحقق ذكر الشئ مرة بعد اخرى ثلاثا ثالثها ذكر الثالث بعد الاول ويرده انه اذا ذكر الشئ ثلاث مرات يقال اعيد مرتين ولا يقال اعيد ثلاثا ويكذب القائل فتامل (وتتابع الاضافات) نقل المصنف عن الشيخ عبد القاهر انه قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل فى الهجاء كقوله (شعر) يا على ابن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة فى خياره ويتضح منه ان المراد بالاضافات مافوق الواحد وان التتابع لا ينافى وقوع غير المضاف بين المضافين ولو قال المصنف ومن كثرة التكرار والاضافة لكان اوضح واخصر (كقوله) اى ابى الطيب ويسعدنى فى غمرة بعد غمرة يريد بالغمرة الشدة استعيرت عما يغمرك من الماء (سبوح) فعول بمعنى فاعل من السبح والسباحة بعد اشتهار استعارتهما لشدة عدو الفرس مع حسن جريها بحيث لا يتعب راكبها كانه يجرى فى الماء يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يخفى حسن ذكر السبوح بعد التعبير عن الاسعاد فى شدة بعد شدة بالاسعاد فى غمرة بعد غمرة (لها) صفة سبوح (منها) متعلق بقوله لها او متنازع له فى الفاعل وهذا احسن وادق مما قيل من انها حال من شواهد (عليها) متعلق بشواهد (شواهد) فاعل لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها للسبوح

امر بالتأمل ليظهر وجه عدم اعتبار الذكر الثالث اعادتين وهو ان العرف يعتبر للاعادة التحقق السابق بالمرة سواء كان واحدا او متعددا

والمعنى سبوح لها من نفسها علامات شاهدة عليها تشهد بنجابتها فان قلت الشهادة
على الشئ شهادة مضرة فكيف صح استعماله فى الشهادة بنجابة الفرس قلت لا اضر
على الفرس من الشاهد بنجابتها بوقعها فى المعارك والمحارب والمهالك (وقوله) اى
ابن بابك (حمامة) طير برى لا يألف البيوت اوكل ذى طوق يقع على الذكر والانثى
وللجنس حمام (جرعى)مؤنث الاجرع مخفف جرعاء وهى الكثيب جانب منه رمل وجانب
حجارة (حومة) البحر والرمل والقبال وغيرها معظمها (الجندل)بالفتح وكسر الدال
وبضم الجيم وفتح النون وكسر الدال الموضع يجتمع فيه الحجارة فيجب ان يجعل الجندل
مكسور الدال لامفتوحها وان اشتهر تصحيفه حتى قيل المراد به الارض ذات الحجارة
بان اطلق اسم الحال على المحل ومنهم من جعله مكسور الدال مخفف جندل بفتحتين
وكسر الدال حيث اثبته الصحاح بمعنى موضع ذى حجارة وجعل اسكان النون للضرورة وفيه
ان الحذف المقيس للضرورة مختلف وهو بعدم صرف المنصرف ومتفق وهو بالترخيم صرح به
التسهيل ففيه اضافة حمامة الى جرعى المضافة الى حومة المضافة الى الجندل (اسجعى)
اى رددى صوتك والسجع ترديد الحمامة صوتها تمامه فانت بمرئ من سعاد ومسمع
اى بحيث تراك سعاد وتسمع كلامك على مافى الصحاح والقاموس الان الكتابين اثبتاه
هكذا هو منى مرئ ومسمع بدون الياء وزاد القاموس وينصب فمن شرحه بانك بحيث
ترين سعاد وتسمعين كلامها لم يعرف الاستعمال واما قول الشارح المحقق انه خلاف
المعقول ايضا فلا يتم وان وجه بان الامر بالسجع انما يناسب لاسماع سعاد وذلك انما يكون اذا كان
سعاد بحيث تسمع صوتها لا لان الحمامة اذا كانت بحيث تسمع صوت سعاد فسعاد ايضا بحيث
تسمع صوتها لان صوت الحمامة ليس كصوت الانسان فى الارتفاع بل لان الامر بالصوت
لا ينحصر فى داعى الاسماع بل من دواعيه النشاط والسرور كالبلابل يترنم بمشاهدة الورد
ويرجح هذا الداعى عدم الاكتفاء بمسمع وضم مرئ اليه (وفيه نظر) لانه قال الشيخ لاشك
فى ثقل تتابع الاضافات فى الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقول ابن المعتز وظلت
تدر الكأس ايدى جاءبه ذرعتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور فى علم البديع كقوله
بعتيبة بن الحارث بن شهاب هذا فعلم منه ان تتابع الاضافات انما تنافى الفصاحة حيث
اوجب الثقل والتنافر وكذا حال كثرة التكرار لانه لاوجه لمنافاته للفصاحة سوى ايجاب
التنافر كيف وقد وقع فى النظم مثل داب قوم نوح وذكر رحمة ربك عبده زكريا ونفس
وماسواها فالهمها فجورها وتقواها (و) الفصاحة (فى المتكلم ملكة) اى كيفية ترسخت
فى ذات النفس واحسن مارسم به الكيف عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضى
القسمة واللاقسمة فى محله اقتضاء اوليا والمراد عدم توقف تصور العرض الجزئى بخصوصه
واحترز به عن تصور ما يتوقف عليه النسبة ولا يرد الكيفيات المركبة لان تصوراتها
بخصوصها لا يتوقف على تصورات اجزائها ولا الكيفيات النظرية كما توهم لان اشخاص
الكيف لا يكون نظرية وقولهم اقتضاء اوليا على ما صرحوا به لئلا يخرج العلم بمعلوم
واحد فانه لعروض الوحدة له يقتضى اللاقسمة والعلم بمعلومين فانه لتعلقه بالمتعدد يقتضى
القسمة ولا يخفى انهما لا يقتضيان القسمة واللاقسمة فى محلهما بل فى انفسهما فخ قوله فى محله
لا حاجة الى قوله قولا اوليا لذلك وكانه يحتاج اقتضاء القسمة واللاقسمة الى التقييد بالاولى
يحتاج عدم توقف التصور على التصور الغير الى التقييد بالقيد الاول لانه قد يعرض الكيف النسبة
فيتوقف باعتبارها على الغير هذا قال المص اثر ملكة على صفة اشعارا بان الفصاحة
من الهيئات الراسخة حتى لا يكون المعبر عن مقصوده بلفظ فصيح فصيحا بحسب

سمعت انه اختلف فى بنائه على
السكون وعدم انصرافه
للعلمية والعجمية مه

لا يقال كونه بمرئ يدعو الى
السجع ليسمع صوته وتنظر اليه
لانا نقول هذا لاينافى ترجيح
كون الداعى النشاط لان كونه
بمرئ حتى يستقل فى السجع
ككونه بمسمع بخلاف كون
الداعى الاسماع ونظرها اليه
فان قوله فانت بمرئ لا يتم بدون
قوله ومسمع فيلزم جعل المجموع
من حيث المجموع خبرا والظاهر
خلاف ذلك عه

الاصطلاح من غير رسوخ ما يقتدر به عليه فيه وفيه بحث لان المعبر عن كل مقصود بلفظ
فصيح فصيح لانه لا يكون بدون ملكة يقتدر بها عليه نعم لو قيل اشعر بذكر الملكة الى
ان صفة غير راسخة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح غير داخل فى الفصاحة
بل ملكة التعبير عن المقصود بلفظ لفظ من دواخلها لانها اذا كانت ملكة التعبير عن كل
مقصود بلفظ فصيح كانت عند التحقيق ملكات يقتدر بكل واحدة على تعبير لم يبعد
ومن جعل مقصوده هذا لم يلتفت الى عبارته ادنى التفات والا لم يخف عليه انه لا يساعده
اصلا ويمكن اتمام ماذكره المص بان قوله ملكة للاشعار بان صفة يقتدر بها على التعبير
عن كل مقصود بلفظ فصيح من غير ان يصير ملكة ليست فصاحة وهذه ملكة التعبير
عن جميع المقاصد الاقليلا وصفة يعبر بها عن القليل بلفظ فصيح من غير رسوخها
فان مجموع تلك الملكة وهذه الصفة صفة غير راسخة يقتدر بها على التعبير عن المقصود
كله بلفظ فصيح وقال (وقيل يقتدر بها) ولم يقل يعبر بها ليشمل حالتى النطق وعدمه
ويتجه عليه ان الملكة حال السكوت متصفة بانها يعبر بها عن المقصود فى الجملة ودفعه
الشارح المحقق بان المراد بحال النطق فى الجملة بان ينطق صاحبها فى زمان من الازمنة
وبعدم النطق عدمه اصلا بان لا ينطق قط ولو قيل يعبر لخص بمن ينطق ٢ بمقصوده فى الجملة
ووصى بالمحافظة على هذا المعنى قائلا هكذا يجب ان يفهم هذا المقام وفيه ان فائدة قيد
الاقتدار حينئذ عدم خروج ما لا يكاد يوجد فنقول المراد ان درج الاقتدار ليشمل حالة
النطق بكل مقصود بلفظ فصيح وحالة عدم النطق بكل مقصود بان ينطق ببعض المقاصد
والبعض بعد لم يرد او ورد و بدا له ان ينطق به فلو قيل ملكة يعبر بها عن كل مقصود
بلفظ فصيح لاختص الفصاحة بمن بلغ نهاية امر النطق ولم يكن مقصود رد عليه
الا وقد ورد عليه وعبر عنه بلفظ فصيح هكذا يجب ان يفهم هذا المقام وبصدد شار
والمرام بعون الله الملك العلام والاوجه انه لو قال ملكة يعبر بها اصدق
على القدرة الراسخة الحاصلة بتلك الملكة بل لا يصدق الا عليها اذ المتبادر من السبب
هو الاقرب (على التعبير عن المقصود) اى كل ما يعلق به قصد افادته بلفظ فصيح
قال المص قيل (بلفظ فصيح) ليعم المفرد والمركب هذا يريد انه لم يقل بفصيح مع انه اخصر
ليعم المفرد والمركب عموما بينا ولا يحمله السامع على المفرد الفصيح او الكلام الفصيح بناء
على قضية اللفظ المشترك فانه لا يراد به الا معنى واحدا ولم يقل مفرد فصيح
او كلام فصيح ليعم اذ لا بد من العموم او المراد بالمقصود كل مقصود فلو خص
الفصيح بالمفرد لوجب فى الفصاحة ملكة الاقتدار على التعبير عن كل مقصود كلامى المفرد
بالمفرد وهو محال ولو خص بالكلام لوجب فيها ملكة الاقتدار على التعبير عن
مقصود مفرد بكلام وهو محال ولا يخفى ٧ ان عموم المفرد والمركب موقوف على
تكلف استعمال الفصيح فى معنييه كما جوزه البعض او استعمال ما يطلق عليه
الفصيح ويقال له عموم الاشتراك وبعد فى وصف لفظ به خفاء اما على الاول فلانه
يصير المآل بلفظ موصوف بمعنيى الفصيح وهو باطل والصحيح بلفظ موصوف باحد
معنى الفصيح وهو لا يستفاد من استعمال الفصيح فى معنييه واما على الثانى فلانه يصير المآل
بلفظ هو ما يطلق عليه الفصيح ولا يخفى ان اللفظ ليس ما يطلق عليه الفصيح بل مفهوم
يصدق على اللفظ ووجوب عموم المعبر به المفرد والمركب كما يقتضى ان يقال بلفظ فصيح
دون مفرد او كلام فصيح يقتضى ان يقال بلفظ فصيح دون لفظ بليغ اذ البليغ لا يعم
المفرد نعم عدم وجوب ملكة الاقتدار على البلاغة فى الفصاحة ايضا يقتضى ان لا يقال

٢ فيه انه لا يصدق على من ينطق
بمقصوده فى الجملة فضلا عن
ان يخص به اذ لا يصدق عليه
انه يعبر عن كل مقصود يرد
عليه بلفظ فصيح مه

٧ لا يخفى ان التعبير عن المفرد لا يمكن
ان يكون بكلام سواء كان المفرد فى
التعداد كما اذا اردت ان تلقى على
الحاسب اجناسا مختلفة لرفع
حسبانها فتقول دار غلام جارية
ثوب بساط الى غير ذلك او فى
التركيب فانه لا يمكن التعبير عن
المخبر به ولا المخبر عنه بالكلام مه

بلفظ بليغ فقول الشارح وقول بعضهم ولان يعم المفرد والمركب قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح او لفظ بليغ سهو ظاهر لا يقال يصدق التعريف على الحيوة والادراك ونحو هما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور لانا نقول ليس شئ منها سببا بل شرطا اوليس سببا قريبا بل بعيدا والباء ظاهر فى السبب القريب (والبلاغة فى الكلام مطابقته) اى مطابقة صفته (لمقتضى الحال) فان مقتضى الحال خصوصيات وصفات قائمة بالكلام فالكلام لايطابقه بل يشتمل عليه والخصوصية من حيث انها حال الكلام ومرتبطة به مطابق لها من حيث انها مقتضى الحال فالمطابق والمطابق متغايران اعتبارا على نحو مطابقة نسبة الكلام للواقع وعلى هذا النحو قول المصنف فى تعريف المعانى علم يعرف به احوال اللفظ العربى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اى يطابق صفة اللفظ مقتضى الحال هذا هو المطابق لعبارات القوم حيث يجعلون الحذف والذكر الى غير ذلك معللة بالاحوال ولما هو الاليق بالاعتبار لان الحال عند التحقيق لايقتضى الا الخصوصيات دون الكلام المشتمل عليها والشارح اراد المحافظة على ظاهر مطابقة الكلام لمقتضى الحال فوقع فى الحكم بان مقتضى الحال هو الكلام الكلى والمطابق هو الكلام الجزئى ومطابقة الجزئى للكلى على عكس اعتبار الميزانيين من مطابقة الكلى للجزئى فعدل عما هو ظاهر المنقول وعما هو المعقول وارتكب كلفة مطابقة الجزئى للكلى مع ان المحمول بالطبع هو الكلى واللايق اعتبار مطابقته للجزئى (مع فصاحته) قيل خالف فى هذا القيد السكاكى فقيل انه لايشترط شيئا من فصاحة الكلام فى البلاغة وليس رجوع البلاغة الى البيان لاشتراطها بالخلو عن التعقيد المعنوى بل لمعرفة انواع المجاز والكناية وعلاقاتها لئلا يخرج فيها عن اعتبارات اللغة وقيل انه لايشترط فى البلاغة من الفصاحة سوى الخلوص عن التعقيد المعنوى (وهو) اى مقتضى الحال (مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة) كان الظاهر ان يقول فان الاحوال متفاوتة الا انه نبه على ترادف الحال والمقام قال الشارح المحقق الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتبارى فان الامر الداعى مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له ولايخفى ان وجه التسمية لايكون داخلا فى مفهوم اللفظ حتى يحكم بتعدد المفهوم بالاعتبار ولذا حكمنا بالترادف ثم الظاهر انه سمى مقاما لانه كما ان تفاوت مراتب الرجال تثبت بالمقامات كذلك تفاوت مراتب الكلام بالاحوال وسمى حالا لانه مما يتغير ويتبدل كالحال الذى عليه الانسان فان قلت يتجه على ماذكره الشارح ان تفاوت المقامات لايستدعى تفاوت مقتضيات الاحوال لجواز ان لايتفاوت الاحوال ويكون تفاوت المقامات باعتبار ما اعتبر فيه قلت المراد ان ذات مقامات الكلام متفاوتة ومما فرق بين الحال والمقام ان المقام يضاف الى المقتضى فيقال مقام التاكيد والحال الى المقتضى فيقال حال الانكار ثم المقصود من هذا الكلام يحتمل ان يكون وصية المتكلم بالاحتياط فى تطبيق الكلام على مقتضى الحال فانه فى معرض الاختلال لاختلافها باختلاف الاحوال وان يكون بيان وجه كون المقتضيات مختلفة وعدم اعتبارها على نحو واحد يعنى انما جعل خصوصيات الكلام مختلفة لانها لافادة الاحوال ولابد للامور المختلفة من دوال مختلفة لتستفاد منها وهذا كما سمعت من علماء النحو انما وضعت الاعراب مختلفة ليدل على المعانى المعتورة على المعرب وعلى الاحتمالين لاينبغى لك ان تنازع معه بان الاحوال المتكثرة كثيرا ما يجتمع على مقتضى كما ترى

من اجتماع الافراد والنوعية والتعظيم والتحقير والتكثير والتقليل على التنكير الى غير ذلك وبان المقتضيين قد يكونان لمحال واحد كالتنكير واسم الاشارة فانهما يكونان لتعظيم او تحقير وذلك لان ماذكرت لهما نظيران هو الاشتراك والترادف وكلاهما على خلاف طبيعة قانون الوضع فخلاف الظاهر لايسعه ان يورد نقصا على دعوى انتفاء تحقق ما هو الظاهر فكن معنا ولاتفارقنا ان لم تحرم عن المشاعر (فمقام كل) شروع فى بيان اختلاف المقامات وقال الشارح المحقق وفيه اشارة اجمالية الى ضبط بديع للمقتضيات حيث فصل فيها بين ما يخص اجزاء الجملة وما يخص الجملتين فصاعدا وما لايخص شيئا منها والثانى مقام الفصل والوصل والثالث مقام الايجاز وخلافه والاول ماعداهما اقول مع تقديم ماهو الاصل والتصريح به وتأخير ماهو الفرع وبيانه اجمالا فيما اجمل الاترى ان التنكير مثلا اصل والتعريف فرعه وكذا الفصل لكن المناسب حنئذ ان يقول ومقام المساواة يباين مقام خلافه ويمكن أن يعتذر بانه لما كان فى سلوك طريق الايجاز دعا اهتمامه بالايجاز الى ذكره ولا يذهب عليك ان ضبطه لاكثر المقتضيات لابجميعها فان من المقتضيات ما يخص بنفس الجملة كالتعبير عن الخبر بالانشاء وبالعكس ومنها ما يخص لجزئى الجملتين كاعادة اسم ما استونف عنه نحو احسنت الى زيد زيد حقيق بالاحسان وان الذكر والحذف المذكورين فى الفصل الاول لايخص باجزاء الجملة بل يعم الجملة والجملتين فصاعدا فمقام كل (من التنكير) اى شئ كان المنكر من اجزاء الجملة (و) كذا (الاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه) ظاهره مقام خلاف كل وليس لنا مقام هو بخلاف كل وهذه شبهة صعبت على المهرة وغاية ماذكر فى دفعها ما اصطاده جواد قلم السيد السند فاض عليه المغفرة من الاحد الصمد طول الابد الى الابد ان هذا اجمال لتفصيل جميل اذ المقصود فيه ان مقام التنكير يباين مقام خلافه الى اخر الكلام الا انه اجمل طلبا للاختصار فوقع الخلل فى الاضمار فالمقصود صحيح واضح والعبارة مختلفة لاتصح فمن يناقش فى المراد بشانه الاعتداد ومن يذب عن العبارة الفساد فهو فى خرط القتاد ونحن نقول لما تعارف هذا الاجمال فى افادة التفصيل وشاع فى محاورات البلغاء وارباب التحصيل فالبيان ايضا بيان جميل (ومقام الفصل يباين مقام الوصل ومقام الايجاز يباين مقام خلافه) صرح بخلاف الفصل بخلاف غيره حفظا لحسن موازنة الوصل للفصل وطلبا للاختصار بقدر الامكان فتأمل وينبغى ان يحمل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل على ان مقام كل فصل يباين مقام كل وصل ليكون مشيرا الى تفاوت مراتب الفصول والوصول ويحمل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه على ان مقام كل ايجاز يباين مقام كل مخالف له لذلك فيكون على طبق ما فى المفتاح ولكل حد ينتهى اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الاخر (و) كذا (خطاب الذكى) اى كذا مقام ما يخاطب الذكى (مع) مقام (خطاب الغبى) اى ما يخاطب به الغبى وهذا ايضا لايخص باجزاء الجملة ولا بالجملتين فصاعدا وانما فصل عما سبق لان التفاوت فيه نشأ من قبل الخطاب لامن قبل نفس الكلام والمراد بالذكى الذكى بالاضافة الى غيره وكذا المراد بالغبى فيندرج فيه تفاوت مراتب الذكاء والغباوة فى القاموس الذكاء سرعة الفطنة والغباوة عدم الفطنة هذا فالمقابل للغبى هو الفطن الا انه اراد به الفطن واختاره لمزيد مناسبة لفظية بينه وبين الغبى فلذا لم يقل مع خلافه (ولكل كلمة مع صاحبتها) منصوب بالظرف المتقدم (مقام) مبتداء خبره الظرف المتقدم قدم للحصر اى المقام لها لا للكلمة يشاركها فى اصل المعنى فليس للبليغ ان يختار تلك الكلمة مع صاحبتها مالم يدعه اليها هذا المقام بخلاف كلمة

لان التعريف يحصل بجعل المدلول مشارا اليه ✱

كون التقديم اصلا انما هو فى المسند اليه والعامل لا فى المسند والمعمول لكن لايضر لان تقديمه باعتبار جهة الاصالة لان هذه الجهة اقدم وبوصف التقديم انسب ✱

يريد التعبير عن الخبر بالانشاء لاعلى وجه يعود الى التجوز فى جزء كما فى رحمك الله فانه تعود الى ما يخص باجزاء جملة بل بحيث لايعود الى جزء كما فى قولك احسن اليك زيد مرادا به احسن اليه وقولك احسن الى زيد مرادا به احسن اليك ✱

فان قلت اعادة اسم ما استونف عنه متعلقة بجزء الجملة المستانفة مقتضى حال ثابت له بالقياس الى جزء الجملة الاولى قلت الفرق بينه وبين الفصل والوصل فان كان الفصل حال الجملتين فالاعادة ايضا حال جزئى الجملتين وان كان الاعادة حال جزء الجملة الثانية بالقياس الى جزء الجملة الاولى فالوصل حال الجملة الثانية بالقياس الى الاولى ✱

لايقال التقديم ههنا لاتباع الاستعمال الواجب كما فى الدار رجل فان يجب فيه التقديم لانا نقول لايزاحم فى النكات الاترى انه جعل لافيها غول بمعنى فيها لاغول للحصر مع انه من قبيل ما نحن فيه ✱

لايشاركها فى اصل المعنى فان اختيارها عليها ليس لاقتضاء المقام بل لتوقف معنى
قصد افادته عليها ومن غفل اشكل عليه وجه تقييد الكلمة زاعما ان المقام ليس
لكلمة لايشاركها ايضا فاعتذر بان هذا القسم اولى بالتعرض فخص بالتعرض واعتمد فى معرفة
المتروك على المقايسة ولا يخفى ان مقام كل كلمة مع صاحبتها شديد الاتصال مع ما
سبق على مقام خطاب الذكى شاك عن فصل مقام خطاب الذكى بينه وبين ماسبق
اذكل مقام بالنسبة الى نفس الكلام بخلاف مقام الذكى فانه حاصل بالنظر الى المخاطب
الاانه سلك المصنف طريق الترقى فقال فى بيان تفاوت المقام انه بلغ الى انه يتفاوت مقام
كلمة ومقام مايشاركها فى اصل المعنى قال الشارح المراد بصاحبتها كلمة اخرى صحبتها
لكن اعم من الكلمة حقيقة او حكما ليندرج فيها مقام المسند اليه مع المسند الذى هو جملة
اسمية او فعلية او ظرفية او شرطية هذا ولا يخفى عليك انه يجب تعميم الكلمة ايضا
ليندرج فيه مقام المسند الذى هى جملة مع المسند اليه وليندرج فيه تسمع بالمعيدى خير
من ان تراه وبعد لايبقى هذا التعميم لاندراج كل ماهو من هذا القبيل من المقام لخروج
مقام جملة مع جملة ليس لشئ منهما محل الاعراب فلابد من الحكم بانه ترك للمقايسة فلك
ان تستغنى عن تعميم الكلمة بالمقايسة ولا يتوهم قاصر ان صاحبة الكلمة ماجاورتها
اذهى ماارتبطت بها وتعلقت بها نوع تعلق مثلا مرفوعة فى قوله تعالى فيها سرر مرفوعة
واكواب موضوعة لها مع الموضوعة مقام ليس لمرتفعة معها لامع الاكواب فنقول يكفى
للاتيان بالكلمة ان يقتضيها مقام لها مع صاحبه وان لم يكن مقام يقتضيها مع عدة
من صواحب اخرى بل يستوى هى ومايشاركها فى اصل المعنى مع تلك الصواحب وبعد
ضبط مقتضيات الاحوال اجمالا ليعين على ضبطه بعد الشروع فى الفن تفصيلا ويمكن
فى النفس فصل تمكن رغب فى ضبطها ببيان شرفها وعظم منفعتها فقال (وارتفاع
شان الكلام فى الحسن) المعهود المعتبر عند عظماء العرب (والقبول) عندهم فان المعهود
فى هذا الفن ينساق اليه وان كان للكلام اقسام حسن وقبول سواه فحسن الكلام عند
من هو طالب انكشاف الشئ على ماهو عليه بصدقه وقبوله بحسبه وعند من هو مطمح
نظره النشأة الباقية ينفعه فى النشأة الباقية (بمطابقته للاعتبار المناسب) للمقام كما يشهد به
قول المفتاح وارتفاع شان الكلام فى الحسن والقبول وانحطاطه بحسب مصادفة المقام
لما يليق به وكأنه قال المصنف (وانحطاطه بعدمها) اصلاحا لكلامه حيث اورد عليه
ان الانحطاط ليس بالمطابقة واجيب بان فى كلامه حذفا والتقدير بحسب مصادفة المقام
لمايليق به وعدم مصادفته له فابرز فى كلامه ليكون صالحا ماقدر فى كلام المفتاح لاصلاحه
واورد عليه ان اصل الحسن والقبول بالمطابقة لارتفاعه وعدم الحسن والقبول رأسا
بعدمها لا الانحطاط فيهما ونحن ندفع الثانى بان المراد الانحطاط عن الحسن والقبول
لا الانحطاط فيهما حتى يقتضى ثبوت الحسن والقبول فى غير المطابق ومن التزم ان الحسن
والقبول يجوز ان يحصلا بالفصاحة عند المصنف فيندفع الاول ايضا غفل عما سيحكم
المصنف من ان غير المطابق للاعتبار المناسب يلتحق باصوات الحيوانات ونقول فى دفع الاول
ان الارتفاع فى الحسن والقبول كثبوتهما بالمطابقة الاانه بمطابقة ارفع يعلم ذلك بمعرفة
ان اصلهما بالمطابقة فيكون الارتفاع بمطابقة ارفع وتلك المعرفة من الحكم بالانحطاط
عن درجة الحسن والقبول بعدمها والمراد بالكلام الكلام الفصيح على ماذهب اليه الشارح
متمسكا بانه اشارة الى ماسبق وفيه ان السابق صريحا هو الكلام المطلق حيث قال والبلاغة

فى الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته وفى ضمن تعريف البلاغة الكلام الفصيح المطابق
ففى رد الكلام الى الفصيح دون المطلق او الفصيح البليغ خفاء ونحن نصرفه الى
الكلام البليغ ولامانع عنه بعد شرح قوله وانحطاطه على ماسبق والمراد بالحسن الذاتى
لانه الكامل المعتد به فينصرف اليه فلا يرد انه قد يرتفع فى الحسن والقبول بالمحسنات البديعية
بقى ههنا بحث لابد منه وهو انه كيف يزيد مطابقة كلام على كلام حتى يرتفع فان اكتفى
فى البلاغة بالمطابقة لبعض مقتضيات الاحوال حتى يكون الكلام بليغا اذا روعى فيه حال
وان فاتت احوال كثيرة فزيادة مطابقة كلام على مطابقة كلام آخر مما لاخفاء فى تحققها لكن
الظاهر ان المراد بقولهم البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مطابقته لكل ماهو مقتضى الحال
لانه المتبادر اللايق بالاعتبار وان لم يكتف وشرط فى البلاغة مطابقة الكلام لمقتضيات
الحال كلها فزيادة المطابقة على مطابقته بان يكون احوال كلام اكثر من احوال كلام آخر
(فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) متفرع على قوله وارتفاع شان الكلام والمقصود منه التنبيه
على ان مقتضى الحال معناه مناسب الحال لاموجبه الذى يمتنع ان ينفك عنه كما يقتضيه المقتضى
وانما اطلاق المقتضى للتنبيه على ان المناسب للمقام فى نظر البليغ كالمقتضى الذى يمتنع
انفكاكه فلا يجد بدا منه لكن التفرع خفى فبينه بان ارتفاع شان الكلام فى الحسن الذاتى
الداخل فى البلاغة انما يكون بالاعتبار المناسب دون غيره لو كان الاعتبار المناسب مقتضى
الحال اذ لو وجد اعتبار مناسب غير مقتضى الحال لكان ارتفاع شان الكلام به فى الحسن
الخارج عن حد البلاغة او وجد مقتضى حال غير الاعتبار المناسب لوجد ارتفاع لغير
الارتفاع المناسب وبينه الشارح المحقق بانه بملاحظة مقدمة معلومة وهو انه لا ارتفاع
الا بالمطابقة لمقتضى الحال فان هذه المقدمة المعلومة مع هذه المقدمة المذكورة التى هى
فى قوة لا ارتفاع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب لان المصدر المضاف الى المعرفة للاستغراق
فيستفاد الحصر منه يقتضى اتحاد افرادهما اذ لولا اتحاد افراد مقتضى الحال والاعتبار
المناسب لبطل احد الحصرين او كلاهما هذا كلامه ولا يخفى انه منقوض بصحة الحصرين
فى قولنا لاصلوة الا بفاتحة الكتاب وقولنا لاصلوة الا بالنية والشارح نفسه اوضح فيما كتب
فى حاشية هذا المقام مراده ووافقه السيد السند فقال اما بطلان احد الحصرين ففيما
اذا كان بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب عموم وخصوص مطلقا فانه يبطل الحصر
فى الاخص ضرورة تحقق الارتفاع بالافراد الاخر للاعم واما بطلان كلا الحصرين ففيما
اذا كان بينهما مباينة او عموم من وجه فانه يصدق كل منهما بدون الاخر فلا يصح الحصر
فى احدهما هذا وفيه ان اللازم ليس الا بطلان احد الحصرين كما لا يخفى ولا يتعين البطلان
فى الاخص لاحتمال بطلان الحصر فى الاعم باعتبار الجزء الثبوتى للحصر ثم قال وفيه
نظر واوضحه فيما كتب فى الحاشية من ان حصر شئ فى شئ لا يوجب ثبوته لكل
من افراده حتى يبطل بذلك حصره فيما هو اخص من ذلك مطلقا او من وجه كقولنا ليس
الضحك الا للحيوان هذا وفيه بحث لان مقصود ارباب التدوين بمثل قولهم لا ارتفاع
الا بالمطابقة للاعتبار المناسب ان الارتفاع يكون بها لا محالة ولا يكون بغيره اذ الغرض
ان يتعلم المتعلم ما به يعرف الكلام المرتفع وبهذا اندفع ما اوردناه من النقض لكن ما كتب
فى الحاشية لدفعه ان امثال هذه المقدمات منتجة فى الخطابيات لا نعرف له محصلا قال السيد
السند قيل على تقدير صحة المقدمتين لا يلزم الا المساواة فى الصدق بين المقتضى والاعتبار
المناسب والمط هو الاتحاد فى المفهوم وانت تعلم ان تفريع قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار

المناسب على ماتقدم وجعله نتيجة له لايستلزم دعوى الاتحاد فى المفهوم وان مثل هذا التركيب ليس صريحا فى الاتحاد مفهوما هذا وفيما قيل نظر لانه على تقدير صحة المقدمتين كما لايلزم الاتحاد فى المفهوم لايلزم المساواة بل اللازم احد الامرين وفيما ذكره السيد السند ايضا من ان هذه العبارة ليست صريحة فى دعوى الاتحاد نظر لانه ان كان الحكم على مفهوم مقتضى الحال فليس الادعوى الاتحاد وان كان على كل فرد منه فلايلزم المساواة ولوسلم فلايتفرع لاحتمال الاتحاد وحمل العبارة على المشترك بين الاتحاد والمساواة دونه خرط القتاد فالاوجه ان الفاء فصيحة يعنى اذا عرفت هذا فاعلم ان مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب لئلا يشتبه عليك صحة هذا الحصر بما تقرر من انه لا ارتفاع الا بالمطابقة لمقتضى الحال وينكشف لك ان العبارتين بمعنى واحد (فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ) لانها باعتبار خصوصيات اعتبرت فى تركيب يفيد اصل المعنى (باعتبار افادته المعنى بالتركيب) اى الغرض المصوغ له الكلام فالمعنى اما مخفف او مشدد وبالجملة يراد به المعنى الذى يقصده البليغ فقوله بالتركيب متعلق به ويحتمل التعلق بالافادة وذلك لان مقتضى الحال والاعتبار المناسب انما يعتبر اولا فى المعنى ثم فى اللفظ فان المعنى تقدم فى العقل مثلا لداع له ثم يتلفظ باللفظ على طبقه ولا يرد ما اعترض به السيد السند فى شرح المفتاح من ان هذا لايصح فى طى المسند اليه واثباته فان الاثبات والطى من عوارض اللفظ فالحق ان يعتبر اولا فى المعنى مايقتضى الخصوصية لان معنى المسند اليه يحكم عليه العقل من غير قصد احضاره بالذكر لتعينه لهذا الحكم فيطويه فى مقام قصد افادة المعانى بذكر الالفاظ ويأتى باللفظ على طبقه او يحكم عليه بعد قصد احضاره كذلك لعدم تعينه فيثبته فيما بين المعانى المقصودة بالافادة بذكر لفظه ويأتى باللفظ على طبقه فتأمل والشيخ يسمى ايراد اللفظ على طبق ما اعتبر من المعانى الزائدة نظما وكأنه بالغ فى ان الفضيلة فى تطبيق الكلام على مقتضى الحال والا فالنظم عند المحققين ترتيب الالفاظ متناسبة المعانى متناسقة الدلالات او الالفاظ المرتبة كذلك على ماذكره ان الشارح المحقق فى التلويح وفسره به فى الديباجة فلا بد لتحققه من رعاية علم البيان ايضا (وكثيرا ما) اى حينا كثيرا فهو منصوب على الظرفية وما لتأكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ماذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى قليلا ما تشكرون (يسمى ذلك) اى مطابقة الكلام الفصيح لاعتبار مناسب وتذكير ذلك لتأويل المشار اليه بالمفهوم (فصاحة ايضا) كما يسمى بلاغة او كما يسمى المفهومات السابقة فصاحة وكأنه اطلق اسم الفصاحة على البلاغة لان ما لابلاغة له بمنزلة الاصوات الحيوانية عندهم فكيف يوصف بالفصاحة واعلم ان قوله فالبلاغة صفة الخ متفرع على قوله وارتفاع شان الكلام فى الحسن والقبول الخ يعنى لما كان ارتفاع شان الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب ومعلوم ان ارتفاعه بالبلاغة علم ان البلاغة صفة للفظ بالقياس الى افادته المعانى والاغراض بالتركيب والمقصود منه على ماصرح به فى الايضاح جمع كلامين متنافيين وقعا من الشيخ حيث قال تارات ان الفصاحة راجعة الى المعنى والى مايدل عليه اللفظ دون الالفاظ وتارات ان الفضيلة للفظ الكلام لالمعناه فان المعانى مطروحة فى الطريق يعرفها العجمى والعربى والقروى والبدوى ولاشك ان الفصاحة من صفاته الفاصلة فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى ووجه التوفيق انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعنى بالتركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات

الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب اوليست من صفات الالفاظ باعتبار انفسها لاباعتبار افادتها المعنى وحيث اثبت انها صفة المعنى اراد ان للمعنى مدخلا تاما فى ثبوتها للفظ وحيث نفاه اراد انها ليست من صفاته مع قطع النظر عن افادة اللفظ اياها بالتركيب ويمكن التوفيق ايضا بانه حيث جعلها صفة اللفظ دون المعنى اراد معناها المستفيض وحيث جعلها راجعة الى المعنى جعلها بمعنى البلاغة لكنه كوجه ذكره المصنف لايطابق ماقصده الشيخ بل الوجه ماذكره الشارح المحقق انهم سموا ترتيب المعانى الاول والمعانى الاول الفاظا وفضيلة الكلام باعتبار هذا الترتيب فحيث جعلها صفة راجعة الى اللفظ اراد باللفظ المعانى الاول وكذلك حيث جعلها صفة راجعة الى المعنى وحيث نفى كونها صفة للالفاظ المنطوقة وللمعانى الثوانى ومايقال فليكن مراد المصنف باللفظ تلك المعانى الاول فيطابق مراد الشيخ فليس بشئ لان الشيخ بين فى كتابه تلك المواضعة والمصنف لم يبينها وكلما استعمل اللفظ استعمل لمعناه المستفيض فحمل اللفظ فى كلامه على هذا حمل له على مالايحتمله (ولها) اى للبلاغة فى الكلام (طرفان اعلى) اليه ينتهى البلاغة كذا فى الايضاح ولو اعتبر الطرف شخصا ففيه بحث اذ ثبوت الطرف يتوقف على ان يثبت تناهى مراتبها ولا دليل يدل عليه (وهو) اى الطرف الاعلى (حد الاعجاز) اى مرتبة اعجاز الكلام البشر بان يبلغ مرتبة لايمكن للبشر ان يأتى بمثله (ومايقرب منه) اى من حد الاعجاز اى الطرف الاعلى نوع تحته صنفان كلام يعجز البشر عن الاتيان بمثله وقريب من حد الاعجاز بان لايعجز الكلام البشر ولكن يعجز مقدار اقصر سورة عن الاتيان بمثله وكلاهما مندرج تحت حد الاعجاز لان حد الاعجاز هو حد الاعجاز عن الاتيان باقصر سورة وبهذا اندفع ما اورده الشارح المحقق من انه لامعنى لجعل حد الاعجاز ومايقرب منه طرفان اذ المناسب ان يؤخذ حقيقيا كالنهاية اونوعيا كالاعجاز اذ قد اخذ نوعيا هو حد الاعجاز المعتبر فى الشرع وهو حد اعجاز اقصر سورة الا انه نبه على انه صنفان كلام يعجز نفسه وكلام يعجز مقدار سورة من جنسه وهذا اوجه مماذكره الشارح المحقق حيث قال ومما الهمت بين النوم واليقظة ان قوله ومايقرب منه عطف على هو والضمير فى منه عائد الى الطرف الاعلى لاالى حد الاعجاز اى الطرف الاعلى مع مايقرب منه فى البلاغة مما لايمكن معارضته هو حد الاعجاز وهو مع كونه خلاف الظاهر بيان لحد الاعجاز بما يتوقف على معرفته لان مايقرب منه بين بما لايمكن معارضته ولامعنى لحد الاعجاز الاما لايمكن معارضته وقد اعتذر هو نفسه ان هذا الهام بين النوم واليقظة الحمد لله الذى الهمنا يقظان لانومان ومايؤيد به توجهه من انه الموافق لما فى المفتاح من ان البلاغة يتزايد الى ان يبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى ومايقرب منه ولما فى نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى ومايقرب منه كلاهما هو المعجز لايخصه بل له وجه موافقة لتوجيهنا فان كلام المفتاح نحمله على ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى المعجز بنفسه ومايقرب منه المعجز اقصر سورة من جنسه وكذا كلام نهاية الايجاز فتفطن وقد اعترض الشارح على كون الطرف الاعلى ومايقرب منه معجزا خارجا عن طوق البشر بان البلاغة ليست سوى المطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لايجوز ان يراعيهما حق الرعاية فيأتى بكلام هو الطرف الاعلى ولو بمقدار اقصر سورة ولايخفى ان الاشكال لايخص بتكفل علم

لان الظاهر عطف ومايقرب منه على حد الاعجاز وكون المقصود تعيين الطرف الاعلى كما ان ماذكر بعد الطرف الاسفل لتعين الطرف الاسفل عد

فان قلت اخذ فى تعريف حد الاعجاز تفصيله واذا جاز تعريف الشئ بتفصيله لم لايجوز ما اخذ فيه تفصيله قلت ما لايمكن معارضته يحصل منه مفهوم حد الاعجاز قبل ربطه مما يقرب منه وربط مفهومه به يحصل حد الاعجاز فيلزم تحصيل حد الاعجاز مما يتوقف على حصوله عد

يريد ان الطرف الاعلى فى كلام المفتاح ماهو قسم من الطرف الاعلى فى كلام المصنف وهذا لاينافى كلام المصنف لانه لامنازعة فى اعتبار الطرف الاعلى اوسع او اضيق حتى يمنع ما ذكرنا فى التوجيه نعم هو اوفق بتوجيه الشارح لكن هذا القدر لايوجب ارتكاب ماذكره الشارح من غاية مخالفة الظاهر عد

البلاغة بل تكفل سليقة العرب اقوى واوجب للاشكال ثم اجاب باجوبة ثلثة الاول
ان العلم لا يتكفل الا بيان مقتضيات الاحوال واما الاطلاع على كميات الاحوال
وكيفياتها فامر اخر وثانيها ان امكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب مم وثالثها
ان الاحاطة لا يفيد القدرة على تأليف كلام بليغ فضلا عن تأليف الطرف الاعلى اذ كثيرا
من مهرة هذا الفن كانوا عاجزين عن التأليف وفى الجواب الثانى والثالث نظر اذ لو لم يمكن
للبليغ الاحاطة بعلم البلاغة لم يكن بليغا لان البلاغة ملكة الاقتدار على تأليف اى
كلام بليغ خطر بالبال معناه فاذا خطر بباله معنى لم يخطر بما تعلق به من علم البلاغة
لم يقدر على تأليف كلام بليغ له ولانه اذا احاط بعلم البلاغة ولم يقدر على تأليف كلام
بليغ لم يكن بليغا ولقد تركنا نبذا من الكلام ذكره الشارح المحقق فى هذا المقام لما لم
يشاهد فيه الا الاطالة والاسام (واسفل) جعله طرف البلاغة اشارة الى انه بليغ
وقال فى الايضاح منه يبتدى لمزيد توضيح لذلك دفعا لما اوهمه كلام نهاية الايجاز
ان هذه المرتبة ليست من البلاغة فى شئ وان كان الظاهر ان قصده المبالغة فى دناءتها
وعدم الاعتداد بها (وهو ما اذا غير عنه الى ما دونه التحق عند البلغاء باصوات
الحيوانات) يعنى ما يستلزم تغييره الالتحاق باصوات الحيوانات بما قيل انه يصدق على غير الاسفل
لانه اذا غير الى ما دونه التحق لان ما دون الاسفل ما دونه ليس بشئ على ان دون لما هو
احط قليلا وتحقيق الاسفل هو انه ما ليس فيه مقتضى الحال متعددا ولم يعرفه به مع انه اوضح
واخصر اينبه على ان ما دونه ملتحق باصوات الحيوانات قال المصنف التحق وان كان صحيح
الاعراب ووافقه الشارح وفيه ان غير صحيح الاعراب ليس اولى بالالتحاق لجواز
ان يكون صحيح الاعراب ضعيف التأليف معقدا مع عدم فصاحة الكلمات
فالمناسب ان يقول وان كان فصيحا فان قلت كيف يلتحق ما يشتمل على الدقايق
البيانية باصوات الحيوانات قلت اعتبار الوضوح والخفاء فى الدلالة بالنسبة الى
المعانى المجازية وتلك المعانى ازيد من الدلالات الوضعية ومما يتعلق بعلم المعانى
فرعاية البيان لا ينفك عن رعاية المعانى (وبينهما مراتب كثيرة) عطف
على طرفان اى لها مراتب كثيرة حال كونها بينهما او الجملة تامة معطوفة
على قوله لها طرفان (ويتبعها) اى البلاغة فى الكلام (وجوه اخر) احتراز
عن المطابقة والفصاحتين فانها وجوه يتبعها البلاغة ولا يصح جعله احترازا عن البلاغة
بان يكون المعنى ويتبع البلاغة وجود اخر سوى البلاغة لانه يصير لغوا وفى قوله يتبعها
تنبيهات احدها ان الوجوه البديعية لا تحسن بدون البلاغة وثانيها انه يجب تأخير علم
البديع عن علم البلاغة وثالثها ان حسنا تورثه عرضى غير داخل فى حد البلاغة ورابعها
ان هذه الوجوه انما تكون من البديع اذا لم يقتض الحال اذ لو اقتضاها الحال لم تكن
تابعة للبلاغة وانما جعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لاختصاص ما وصفت به
الوجوه بها اعنى قوله (يورث الكلام حسنا) ولم يتعرض بحالة تحصل للمتكلم بالقياس
اليها لانه لم يلتفت اليها ولم يسم المتكلم باعتبارها باسم ولم يوصف بصفة وانما تعرض لها
فى اثناء تحقيق بلاغة الكلام تتميما لبيانها وتكميلا لتمييز مقتضيات الاحوال
عن غيرها وقيل تمهيدا لبيان الحاجة الى علم البديع واختار لفظ يورث على يفيد للتنبيه
على ان ليس النظر الاعلى حسن فى الكلام ولا نظر على هذه الوجوه كانها فنيت وبقى
الحسن بخلاف وجوه البلاغة فان النظر اليها وهى الداعية الى التكلم وليس النظر

(الى)

وكيف لا وقد قالوا المجاز ابلغ من
الحقيقة والكناية من الصريح
لانه بمنزلة الدعوى مع البرهان
مد

الى حسن الكلام انما هو من توابعها (و) البلاغة (فى المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف
كلام بليغ) اى لا يعجز بها عن تأليف كلام بليغ فالنكرة فى سياق نفى عمت والمراد كلام
بليغ ورد معناه على المتكلم واراد بيانه (فعلم) تفريع على تعريفات الفصاحة والبلاغة اى
علم بالقوة العربية من الفعل اذ بالتأمل فى التعريفات يعلم ذلك ولو قال فكل بليغ فصيح
ولا عكس لاستغنى عن هذا التكلف والظاهر ان المراد تفريع المعلوم الا انه فرع العلم مبالغة
فى ظهور تفريع المعلوم والمقصود بيان النسبة بعد التعريف تتميما للتعريف كما هو العادة
كانه قال فالفصيح اعم مطلقا من البليغ ولو قال كذلك لكان اخصر واوضح فيما هو
مقصوده وفيه تعريض للسكاكى حيث لم يشترط فى البلاغة الا الخلوص عن التعقيد
المعنوى فانحصر مرجع البلاغة عنده فى علم البلاغة وما ذكره المصنف ليس اصطلاحا
منه بل مما ينقل عن ابن الاثير انه ذكره فى المثل السائر لكن ربما يرجح اعتبار السكاكى
بان البلاغة مما يتميز به البليغ عن غيره ولا يكون الامر المشترك معتبرا فى المميز (ان كل بليغ)
كلاما كان او متكلما (فصيح) بالمعنيين او ما يطلق عليه الفصيح وقد سمعت ما فيه
فتذكر (ولا عكس) بالمعنى اللغوى اذ ليس كل فصيح بليغا وقوله (وان البلاغة) تحت العلم
وتفرعه على ما سبق ظاهر والغرض منه اثبات الحاجة الى علمى البلاغة والبديع وقال
الشارح المحقق الغرض بيان انحصار علم البلاغة فى المعانى والبيان وانحصار مقاصد
الكتاب فى الفنون الثلثة وينبغى ان يراد ان البلاغة فى الكلام كان او فى المتكلم (مرجعها)
اى رجوعها الى امرين اى يتوقف عليهما اما رجوع بلاغة الكلام فظاهر واما رجوع
بلاغة المتكلم فلانه انما تحصل الملكة بالممارسة على الاحترازا او تحصل للاحتراز بسهولة
فالاحتراز يتوقف عليه الملكة باعتبار تحققه وتكرره او باعتبار تصوره كما هو شان
الغايات وكذا التمييز فتفسير المصنف والشارح قوله بان البلاغة فى الكلام مرجعها (الى
الاحتراز عن الخطاء فى تأدية المعنى المراد) خفى والمراد بالمعنى المراد ما هو مراد البليغ
من الغرض المصوغ له الكلام كما هو المتبادر من اطلاقه فى كتب علم البلاغة فلا يندرج
فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوى كما توهمه البعض ولا الاحتراز عن التعقيد مطلقا كما هو
فى معرض التوهم وشان التوهم ان يتعلق به ولا يختص بالاحتراز عن التعقيد المعنوى (والى
تمييز الفصيح) كلاما كان او مفردا من غيره ولك ان تخصه بالكلام وتدرج تمييز المفرد
فيه والى الثانى ذهب المصنف (والثانى) اى تمييز الفصيح عن غيره ومعرفة ان هذا
الكلام فصيح وهذا غير فصيح عند التحقيق تمييزات يرجع كل الى امر فانه تمييز الخالص
عن الغرابة عن غيره وتمييز المخالف للقياس عن غيره وتمييز الخالص عن ضعف التأليف
عن غيره وتمييز الخالص عن التعقيد اللفظى عن غيره وتمييز الثقيل على اللسان عن غيره
كما اشار اليه بقوله (منه ما يبين) اى يوضح بمعنى انه يتضح ان تمييز المميز كان حقا اولا
(فى علم متن اللغة) وكان الاوضح منه ما يرجع الى علم متن اللغة يعنى معرفة اوضاع المفردات
واما اللغة فقد يطلق على جميع اقسام علوم العربية فلذا قيد بالمتن لكون واضحا
(او التصريف او النحو او يدرك بالحس) المكتسب من الممارسة على التلفظ بالالفاظ
الخالصة عن التنافر (وهو) اى ما يبين فى هذه العلوم او يدرك بالحس (ما عدا التعقيد
المعنوى) فمست الحاجة للاحتراز عن الخطاء فى تادية المعنى المراد الى علم وللاحتراز
عن التعقيد المعنوى الى علم فوضعوا لهما علمى البلاغة ثم احتاجوا لمعرفة ما يتبع البلاغة
من وجوه التحسين الى علم آخر فوضعوا له علم البديع (وما يحترز به عن الاول) اى اول

الامرين الباقيين علم المعانى (ومايحترز به) عن ثانى الامرين الباقيين وهو (التعقيد المعنوى علم البيان ومايعرف به وجوه التحسين علم البديع وكثير من الناس يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الاول علم المعانى والاخيرين علم البيان والثلثة علم البديع) ولا مشاحة فيها لذوى الابصار وانما الاعتبار لما نال مزيد الاشتهار لما فرغنا من شرح المقدمة وحان الشروع فى شرح علم المعانى *نقول متضرعا متذللا سائلا الالهام الربانى* الهى نعوذبك عن الملاهى *ونلوذباوامرك فى الاجتناب عن المناهى* ونسألك التمتع باسرار المثانى* وفهم معانيه الاول والثوانى* واحرازما وعدته بقراءة كل حرف من حروف المبانى* ونبتهل اليك فى التخصيص بفهم مزايا اودعتها فيها للخواص وبالعمل بما يعرف عنها الاجتهاد مقرونا بكمال الاخلاص ونطلب منك التوفيق لتحقيق اسناد جميع الكائنات اليك فى كل حال واضبط كل مسند الى خير مسند اليه نبى الرحمة من الافعال والاقوال، ومفازا بمراتب علية هى متعلقات الافعال والاعمال ونرجو منك قصر انظارنا على انشاء مايوجب الوصل الى موجبات معرفتك والفصل عما يوجب خفة موازيننا بل مساواتها والانقطاع عن مغفرتك الهى اغننا بايجاز جوامع الكلم فى المسئلة عن الاطناب والهمنا رشدنا واهدنا الصراط المستقيم فى جميع الابواب الفن هو الضرب والتزيين سمى به كل قسم من كتابه اشارة الى مهارته فى الصياغة حيث سبك من مادة واحدة هى مفردات الكلم انواعا وجلب لتزيينه لمعانيه بتركيبات بديعة الى ضبطها طباعا وادعى لافادة شدة امتزاجها بالمعانى وسرعة الانتقال منها اليها كونها عين المعانى فقال (الفن الاول علم المعانى) وهكذا وعدل عما هو الشايع من جعل المعانى ظرفا للالفاظ اشارة الى انه ليس ههنا لفظ خرج عن افادة هذا المعنى لما قصد من افادة ان العلم ليس اوسع من الفن كما هو شان الظرف بل كما لم يخرج لفظ من الفن عن بيان العلم لم يخرج شئ من العلم عن الفن فاختار للمبالغة فيه ما الابلغ منه وهو دعوى العينية والبعد عن الاثنينية وبما عرفت ان الفن عبارة عن الالفاظ المخصوصة وحمل علم المعانى عليه لدعوى الاتحاد لغرض ما اندفع ما يقال ان الفن باعتبار عهديته عين علم المعانى فالحمل عليه لغو واندفع ايضا ان العلم سابقا علم بعنوان علم المعانى دون الفن وما هو معلوم احق بالموضوعية والانسب بالمحمولية ما فيه شائبة المجهولية وانما صار علم المعانى اول لانه متعلق بترتيب المعانى و البيان متعلق بما يفيد المعانى المرتبة من الكلام المختلف وضوحا وخفاء فى المرام والبديع لتزيين هذا الكلام ولايخفى ما فيه من الترتيب المقتضى لهذا النظام من غير حاجة الى جعل البيان من المعانى بمنزلة المركب من المفرد لمزيد اعتبار فى البيان وهو ايراد المعانى المرتبة فى طرق مختلفة فقد زيد على ترتيب المعانى المعتبر فى علم المعانى الاختلاف فى الوضوح كما اعتبره السكاكى وتبعه الشارح المحقق والسيد السند وانما عرف اولا قبل الشروع فى مقاصده لحفظ القاصرين عن توهم اتحاده مع الفن قال الشارح المحقق ولان كل علم مدون فهى كثرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا تفرد بالتدوين فمن حاول تحصيلها فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه وهذا خلاف ما حقق ان جهة وحدة افرد العلم بها بالتدوين وصار المسائل الكثيرة لاجلها علما واحدا هو الموضوع فالاولى ان يقال كل علم فهى كثرة تضبطها جهة وحدة ومن حاول تحصيل كثرة تضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة (وهو) اى علم المعانى (علم) اسماء العلوم المدونة نحو المعانى يطلق على ادراك القواعد عن دليل حتى لو ادركها

احد تقليدا لا يقال له عالم بل حاك ذكره السيد السند فى شرح المفتاح وقد يطلق على معلوماتها التى هى القواعد لكن اذا علمت عن دليل وان اطلقوا وعلى الملكة الحاصلة من ادراك القواعد مرة بعد اخرى اعنى ملكة استحضارها متى اريد لكن اذا كانت ملكة ادراك عن دليل كما لايخفى وكذلك لفظ العلم يطلق على المعانى الثلثة لكن حقق السيد السند انه فى الادراك حقيقة وفى الملكة التى هى تابع الادراك فى الحصول ووسيلة اليه فى البقاء وفى متعلق الادراك الذى هو المسائل اما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجاز مشهور وفى كونه حقيقة فى الادراك نظر لان المراد به الادراك عن دليل لا الادراك مطلقا حتى يكون حقيقة وبالجملة التعريف يحتمل ان يكون للمعانى باى معنى يؤخذ فيحمل العلم على معنى يناسبه ولايوجب تحير المخاطب فى المراد لانه اذا علم المخاطب ان كل اسم للعلم المدون يطلق على المعانى الثلثة وكذا لفظ العلم وابهم المتكلم اللفظ ليحمله على اى معنى شاء فيختار اى معنى يريد ان يعرفه بالمعرف ويحمل بقرينة العلم عليه وفيه والشارح المحقق اختار حمله على الملكة وجوز حمله على المسائل مع ان قول المصنف وينحصر فى ثمانية ابواب يستدعى بظاهر الحمل على المسائل وجعل السيد السند وجه تجويزهما دون الحمل على الادراك فانه لابد فيه من تقدير اى علم بقواعد وزيفه بان الحمل على الادراك ايضا يرجحه كونه حقيقة هذا وفى طلب المصدر المتعدى تقدير المفعول بحث الا ترى انه اذا نزل المتعدى منزلة اللازم استغنى عن تقدير المفعول مثلا اذا جعل يعطى بمعنى وقع الاعطاء لا يحتاج الى تقدير المتعلق فلو استدعى المصدر تقدير المفعول لاستدعى الاعطاء المعتبر فى يعطى نعم ما ذكره الشارح ما يخالف قصد المصنف فانه قال فى الايضاح قبل (يعرف به احوال اللفظ العربى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال) دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات يريد تخصيص العلم بتصور الكلى والتصديق بحاله تخصيص المعرفة بتصور الجزئى والتصديق بحاله فانه ظاهر فى انه اراد بالعلم ادراك الكلى وبالمعرفة ادراك الجزئى ومن هذا يتبين وجه اختيار يعرف به على يبحث فيه عن احوال اللفظ العربى لان المراد الاحوال الجزئية وهى لاتحمل على اللفظ العربى ولك ان تفرق بين المعرفة والعلم وتريد بالعلم الملكة فيكون المعنى ملكة يعلم بها احوال اللفظ العربى الخ اى ملكة هى مبدأ استحضار العلم باحوال اللفظ العربى ولايخفى انه كما ادرج فى تعريف فصاحة المتكلم الاقتدار ليشمل حالتى النطق وعدمه ينبغى ان يدرج فى تعريفات العلوم الثلثة ليشمل حالتى المعرفة وعدمها فتأمل قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية او البعض الذى لايمكن تعينها كالثلث والنصف والربع فهو تعريف لمجهول او ما يمكن تعينه كمسئلة او مسئلتين فالعبارة قاصرة وقيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا للكل من عرف مسئلة ومن البين ان كلا من الايرادين قاصر ترك فيه بعض الشقوق يظهر من الاحاطة بهما واجيب عنهما بان المراد معرفة كل واحد يرد على صاحب العلم بالامكان ولم يدفع به قصور العبارة ويمكن ان يجاب بان المراد معرفة الجميع واستحالة معرفة الجميع لا ينافى كون العلم سببا لها كما ان استحالة عدم صفات الواجب لاينافى سببية عدم الواجب له وعدم حصول العلم المدون لاحد وهو يتزايد يوما فيوما ليس بممتنع ولا بمستبعد وتسمية البعض فقيها او نحويا او حكيما كناية عن علو شانه فى العلم بحيث كانه حصل له الكل ومما يرد انه يصدق التعريف على ملكة مسائل العلوم الثلثة مثلا فانه يصدق عليه انه علم يعرف به احوال اللفظ العربى التى بها

تمسك الشارح المحقق فى توضيح كون العلم بمعنى الملكة لقولهم فلان يعلم النحو اذ لا يراد منه ان جميع مسائله حاضرة فى ذهنه بل يريد ان له حالة البسيطة اجمالية هى مبدأ لتفاصيل ومشابها يتمكن من استحضارها ولايخفى ان المراد بالنحو ليس الملكة اذ لم يقصد انه يعلم الملكة ولا بقوله يعلم ايضا اذ لا يمكن اشتقاق الفعل من العلم بمعنى الملكة ولا محصل له فى هذا التركيب بل المراد بالنحو المسائل و بالعلم الادراك الا انه اريد الادراك بالقوة القريبة من الفعل فلذا لم يطلب حضور جميع المسائل

عه

اى فيد ان هذا خروج عن طريقة استعمال اللفظ المشترك فانه لا يستعمل الا لافادة معنى بقرينة والاستعمال لان تحمل المخاطب على اى معنى يريد مما لا اصل له

عه

لا يقال وجوب تقدير المتعلق ليس لاقتضاء المصدر المتعدى بل لانه لو لم يقدر لاختل التعريف بصدقه على ادراك الشواهد لانا نقول فيحتاج العلم بمعنى الملكة ايضا الى تخصيص لئلا ينتقض التعريف بملكة الشواهد

عه

يطابق اللفظ مقتضى الحال لايقال انها ملكات لاملكة واحدة لان كل علم ملكات
لابوابه بل مسائله ووحدة الملكة ليس امرا منضبطا يمكن تعيينه وتحديد العلم به وليس لك
ان تجيب بان المراد يعرف به لذاته وماصورته يعرف به لجزئه لان كل حال يرد على صاحب
الملكة يعرف بها لجزئها لالذاتها نعم لايبعد ان يقال معرفة جميع الاحوال بها لذاته
فخذه جوابا بهذا الاعتبار وبان يتكلف وتريد تعرف به تلك الاحوال فقط وما ذكرته من
الملكة يعرف بها غيرها ايضا ومما يرد انه يصدق التعريف على ملكة استحصال العلم
من غير ان يحصل مسئلة كما اذا حفظ من شواهد المسائل مايفى باستنباط مسائله
فانه يصدق عليها انها ملكة يعرف بها احوال اللفظ العربى التى بها يطابق اللفظ
مقتضى الحال لايقال لايعرف بها بل بمسائل يستحصل بها لانا نقول فلا يعرف بملكة
الاستحضار ايضا بل بمسائل يستحضر بها نعم تحتاج المعرفة مع ملكة الاستحصال
الى المبادى ايضا بخلاف ملكة الاستحضار لكن هذا الفرق لايجدى فى تصحيح التعريف
ولايختلجن فى وهمك ان ملكة الاستحصال المذكورة علم لانه لايقول احد ان من لم يخطر
بباله مسئلة قط هو عالم بالعلم انما الكلام فى ان ملكة استحضار اكثر المسائل مع ملكة
استحصال الباقى هل هو العلم ام لا من اراد ان يكون اطلاق الفقيه على الائمة حقيقة
مع عجزهم عن جواب بعض الفتاوى التزم ذلك واما على ماسلكنا من ان الاطلاق مجازى
فلا نلتزمه وجوابه ان العلم بمعنى ملكة الاستحضار لا الملكة المطلقة كما فصلناه فملكة
الاستحصال خارجة من قوله علم والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له المتغيرة كما يقتضيه
لفظ الحال من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغير ذلك وموضوع العلم ليس مطلق
اللفظ العربى كما توهمه العبارة بل الكلام من حيث انه يفيد زوايد المعانى فلو قال احوال الكلام
العربى لكان اوفق الا انه راعى ان اكثر تلك الاحوال من عوارض اجزاء الكلام بالذات وان
صاحب المعانى يرجعه الى الكلام فاختار اللفظ ليكون صحيحا فى بادى الرأى الا انه يخدشه
احوال الاسناد فتأمل وقد نبه بتقييد اللفظ بالعربى واطلاقه فى قوله يطابق اللفظ على
ان تخصيص البحث باللفظ العربى مجرد اصطلاح والا فيطابق بها مطلق اللفظ مقتضى
الحال وبها يرتفع شان كل مقال ولهذا لم يضمر فاعل المطابقة فاتجه ان الاحوال
الشاملة لغير اللفظ العربى كيف يكون من الاحوال التى يبحث فى العلم ولا يبحث فيه
الا عن الاعراض الذاتية ولايندفع الا بما ذكره الشارح المحقق فى بعض تصانيفه من ان
اشتراط البحث عن الاعراض الذاتية انما هو عند الفلسفى واما ارباب تدوين العربية
فربما لايتم فى علومهم هذا الامر بدتكلف والمراد بقوله التى بها يطابق اللفظ مقتضى
الحال ماقدمناه فلانعيده فتذكر واحترز به عن الاحوال التى ليست بهذه الصفة
كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك من المحسنات البديعية فان بعضها مما تقدم
على المطابقة لمقتضى الحال وبعضها مما تأخر ولابد من اعتبار قيد الحيثية اى التى
بها يطابق اللفظ مقتضى الحال من حيث هى كذلك ليتم امر الاحتراز به
والالدخل فيه بعض المحسنات والاحوال النحوية والبيانية التى ربما يقتضيه
الحال فان الحال ربما يقتضى تقديما اوتأخيرا يبحث عنه النحوى وربما يقتضى
السجع وغيره وربما يقتضى ايراد المجاز والتشبيه فلولا قيد الحيثية لدخلت
هذه الامور التى تعلقت بعلوم اخر فى المعانى لكن الواضح فى الاشعار بالحيثية تعليق
الحكم بالمشتق ثم بالموصول الذى صلته مشتقة واشعار الموصوف بهذا الموصول
بقيد الحيثية خفى ولذا قال الشارح المحقق وفى وصف الاحوال بقوله التى بها يطابق

اللفظ مقتضى الحال قرينة خفية على اعتبار الحيثية واما قوله ولولا اعتبارها يلزم ان
يكون علم المعانى عبارة عن تصور هذه الاحوال او التصديق بوجودها اذ لايفهم
من معرفة الشئ الا هذا ففيه ان قولهم العلم ادراك المركب والمعرفة ادراك البسيط يشمل
تصور البسيط والمركب والتصديق المتعلق بهما مطلقا والعلم فى التعريف اما بمعنى
الملكة او المسائل او التصديقات بها فكيف يكون تصور هذه الاحوال والتصديق
بوجود هذه الاحوال الجزئية داخلين فيه وانما يختل التعريف لانه يلزم ان يكون علم
المعانى ملكة او تصديقات بمسائل او مسائل يعرف بها هذه الاحوال او وجودها
وظاهر انه ليس كذلك وقد عرف صاحب المفتاح المعانى بانه تتبع خواص تراكيب الكلام
فى الافادة ومايتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء فى تطبيق
الكلام على مايقتضى الحال ذكره وعدل المصنف عنه الى ماهو اخصر منه واوضح كما
لايخفى ولانه تعريف بالمباين اذ التتبع ليس بعلم ولاصادق عليه كما اعترض به فى الايضاح
وما اجاب به القوم عنه من ان المراد بالتتبع المعرفة على اطلاق السبب وارادة ماهو مسببة
تنبيها على ان المعانى تلك المعرفة دون معرفة الله ومعرفة العرب على ماقيل ودون المعرفة
بالتقليد كما نقول يرده انه يابى عن ارادة المعرفة بالتتبع قوله ليحترز بالوقوف عليها اذ اللائق
حينئذ ليحترز به وانه ليس المعانى معرفة الخواص المذكورة بالتتبع لانه التصديق بالقواعد
لامعرفة الخواص الجزئية لانها المتبادر من معرفة الخواص بالتتبع والحمل على معرفتهما
اجمالا بعد المعرفة الحاصلة بتتبع جزئيات الخواص تجاوز عن الحد فى التكلف وليس من
جهات العدول كما ظنه الشارح المحقق ان العلم بتعريفه يوجب الدور وان اعترض به
المصنف فى الايضاح حيث قال فسر التراكيب بتراكيب البلغاء فمعرفة التراكيب فى تعريفه
تتوقف على معرفة البليغ المتوقفة على معرفة بلاغة المتكلم وقد عرفها فى كتابه بانه بلوغ
المتكلم فى تأدية المعانى حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه
والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب تراكيب البلغاء وهو ظاهر فقد جاء الدور
وان اراد غيرها فلم يبينه هذا لان هذا الاعتراض لايتجه على تعريفه ولو ذكره المصنف فى كتابه
لانه عرف فيه بلاغة المتكلم بما لايتوقف معرفته على معرفة المتكلم البليغ لكن نعم الجواب
ما اصابه الشارح حيث قال المراد بالتراكيب تراكيب ذلك المتكلم كانه قال بلاغة المتكلم ان يكون
بحيث يورد كل تركيب له فى المورد الذى يليق به المقام فمعنى توفية خواص التراكيب حقها
ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال وقوله فى تأدية المعانى وتوفية خواص التراكيب
حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ناظر الى هذا القصد ولهذا بالغ
فى ظهور هذا المعنى حيث قال لايفهم الا هذا فالمناقشة بانه يمكن ان يراد بلوغه فى تأدية المعانى
حدا له اختصاص بتوفية مثل خواص تراكيب البلغاء حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز
والكناية على وجهها ليس على سنن التوجيه وان وقع عن السيد السند الشريف النبيه
واما ما اعترض به على الشارح من انه لم يعرف لتراكيب هذا المتكلم خواص حتى يضاف
اليها وحكم بسعد على هذا الجواب فانه ليس بشئ فقد فعد ان الخاصة هى الداعية الى خصوصية
مفيدة زائدة على اصل المعنى واضافتها الى تراكيب المتكلم لايستدعى معرفة خواصها
نعم يتجه ان تعريف بلاغة المتكلم يستلزم الدور لان السكاكى عرف الخاصة بما اخذ فيه
البليغ والعجب انهم احتاجوا فى اثبات الدور الى الترديد فى التراكيب ولم يلتفتوا الى ماذكره
فى الخاصية ولما انجر الكلام الى ايراد تعريف السكاكى فلازى بدا من شرح قوله ومايتصل

من الاستحصال نسخه

معرفتها نسخه

يقال قدوجه شارحوا المفتاح
قوله بالوقوف عليها و بينوا له
فائدة سعد

بهامن الاستحسان وغيره فانه مما استصعب جلة الاقوام وزل فيه الاقدام ولم يترشح حق
بيانه من الاقلام فان الشارحين جمهورهم ذهبوا الى ان المراد بالاستحسان المحسنات
البديعية وبغيره الاستهجان الذى وقع منهم هفوة اولاستعمالهم المستهجنات فى الاضاحيك
والهجويات فذكر المحسنات البديعية فى تعريف المعانى واشار بذكر الاتصال الى انها خارجة
من المعانى ملحقة بالخواص فى التزيين الاان تزيينها عرضى وتزيين الخواص ذاتى ولايخفى
انه افساد للتعريف لانه لامدخل له فى الاحتراز عن الخطاء فى تطبيق الكلام على مايقتضى
الحال ذكره ولايفهم من ذكر الاتصال انه خارج من المعانى فان معلومات علم قد يتصل
بعضها ببعض فذكره فى التعريف افساد للتعريف لانه يقدح دخولها فى معلومات
المعانى والسيد السند ذهب الى ان ضمير ومايتصل بها الى التراكيب اى يتبع مايتصل
بالتراكيب من معرفة ان اشتمالها على الخواص هل يستحسن او يستهجن اذ التركيب
المؤكد مثلا قد يستحسن من متكلم فى مقام فيحمل على انه قصد مايقتضيه ولايستحسن
من اخر فى ذلك المقام اويظن به فلايحمل على قصده بل على ان صدوره منه اتفاقى
وكذا حال المخاطب وقدصرح بذلك المفتاح حيث قال ومن متممات البلاغة ماقدسبق لى
ان نظم الكلام اذا استحسن من بليغ لايمتنع ان لايستحسن مثله من غير البليغ وان اتحد المقام
بل لابد لحسن الكلام من انطباق له على مالاجله يساق ومن صاحب له عراف بجهات
الحسن لايتخطاها ولابدمع ذلك من اذن لافتنانات الكلام مصوغة فظهر انه لابد
لصاحب المعانى مع معرفة الخواص من معرفة كون التراكيب مستحسنة وغير مستحسنة
ليتمكن من ايراد تراكيبه منطبقة على ماساقها لاجله ولامستحسنة فى مواقعها ومن حمل كل
تركيب يردعليه على مايليق بحال المتكلم فان البلغاء ايضا على درجات متفاوتة فربما
يستحسن كلام فى مقام من بليغ فيحمل على دقايق جمة ولايستحسن مثله فى ذلك المقام
من اخر دونه فى البلاغة فلا يحمل عليها بل على مايناسب منها مرتبته والاوجه ان
مراده بالخواص ماتعين كونه خواص لايتجاوزها كالتأكيد والذكر والحذف وبما يتصل
بها من الاستحسان المحسنات البديعية وبغيره المجازات والكنايات فانها قدتصير
مقتضيات الاحوال فلابدمن معرفة كونها خواص فى تلك الاوقات لئلايقع المتكلم
فى الخطأ فانما قد يكون خاصة وقد لايكون اكثرايقاعا فى الخطأ وان المراد بما يتصل بها
من الاستحسان المحسنات البديعية وبغيره الاستهجان الواقع هفوة اوقصد الكن وجوب
تتبعها التميز عن الخواص ولاتقع فى اغلاط لالتباسها بها بناء على وقوعها فى كلام البلغاء
ومما لابد من التنبيه عليه ان المصنف اطلق مقتضى الحال والمفتاح قيده بمقتضى حال
يقتضى مايفتقر المتكلم فى تأديته الى ازيد من دلالات وضعية لان المعانى دون الاحتراز
عن الخطأ فى تطبيق الكلام على مايقتضى الحال ذكره ولايعرض خطأ لمن له ادنى تميز
فى القاء الكلام المقتصر على الدلالات الوضعية حين يخاطب من لاحظ له فى ازيد من
الدلالة الوضعية فضلا عمن له فضل تميز فتطبيق هذا الكلام على مايقتضى الحال ذكره
من التجريد عن الزوايد ليس من مباحث المعانى لاستغنائه عنه ويحتمل ان يكون
ذلك مخالفة منه معه بناء على ان مايحتاج الى تنبيه القاصر ربما يجعل من الفن (وينحصر)
قال فى الايضاح المقصود من علم المعانى منحصر (فى ثمانية ابواب) يريد انحصار الكل
فى اجزائه لاالكلى فى جزئياته والاصدق علم المعانى على كل باب واعترض عليه الشارح
المحقق بان ظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد لان تلك الابواب انما

لاشتباسها نسخه

هى المسائل وليست اجزاء للملكة وبان تعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الآتى
خارجة عن المقصود ولايخفى ان كون العلم عبارة عن المسائل يوجب خروج هذه الامور
عن العلم لاعن المقصود من العلم لانها ليست مسائل فلا حاجة لاخراجها الى درج
المقصود هذا كلامه مع تنقيح وتحرير ونحن نقول ادرج المصنف لفظ المقصود لجعله الضمير
الى الفن لانه المنحصر فى الابواب التى هى الالفاظ والعبارات بحسب الظاهر فكانه قال
وينحصر المقصود من الفن من علم المعانى فقوله من علم المعانى بيان المقصود لاصلته
وبعد كون الضمير كناية عن الفن لابد لاخراج الامور الثلثة من درج المقصود وجعل الضمير
الى علم المعانى بمعنى الملكة وجعل قوله من المعانى صلة المقصود اى ينحصر المقصود
من الملكة فى ثمانية ابواب وهو المسائل لان الملكة وسيلة بقائها اوجعله الى المعانى بمعنى
المسائل وجعل قوله من المعانى صلة المقصود اى ينحصر المقصود من المعانى التى هى
المسائل فى ثمانية ابواب وجعل درج المقصود لاخراج مالم يخرج من القوة من مسائل
العلم وهو غير الابواب الثمانية لاحتمال ان يكون ممالم يخرج باب اخر لكنه مالم يخرج ليس
مقصودا بالبيان تكلف وكما ان المحصور هو المقصود من الفن المحصور فيه ايضا هو المقصود
من الابواب الثمانية والا فالابواب مشتملة على الشواهد والامثلة والاعتراضات وبعد
دعوى ان العلم منحصرة فى ثمانية ابواب ذكرها على سبيل التعداد ليرفع الحاسب حسبانها
كما هو طريقة معرفة مرتبة العدد ولانه لولم يذكر على سبيل التعداد لوجب العطف
والتبس الايجاز والاطناب والمساواة ولم يعلم انها باب واحد كالفصل والوصل وتوهم
ان الثمانية فى التعداد صارت احد عشر فقال (احوال الاسناد الخبرى احوال المسند
اليه احوال المسند احوال متعلقات الفعل القصر الانشاء الفصل والوصل الايجاز
والاطناب والمساواة) بقى ان المذكورات على سبيل التعداد مبنيات على السكون فكيف يتكلم
باحوال الاسناد الخبرى وظنى انه يتكلم بكسر اللام فى الاحوال لانه ساكن لافى لام
التعريف فيجب تحريكه بالكسر وبهذا علم انه ينبغى اسكان ماليس بمضاف ولايخفى ان وجه
عطف الوصل كالاطناب والمساواة على ماهو مذكور على سبيل التعداد ايضا مشكل
وانما انحصر فيها (لان الكلام اما خبر او انشاء) قال الشارح المحقق لانه لامحالة يشتمل
على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وفصلها فى حواشى هذا المقام حيث قال
بمعنى انها صفة موجودة فيها وجودا متأصلا كالعلم والارادة ونحو ذلك لابمعنى انها معقولة
حاصلة صورتها عندها للقطع بان الموجود فى نفس المتكلم اذا قال صلوا هو طلب الصلوة
وايجابها لاصورة ذلك كصورة السماء عند تعقلها ولذا صح اتصاف النفس بانها طالبة
هذا وفيه ان النسبة باعتبار تحققها الاصيل قائمة بالطرفين لابالنفس لانها كما صرح به ههنا تعلق
احد جزئى الكلام بالاخر بحيث يصح السكوت عليه وكانه اراد بالنسبة مايتعلق بالنسبة من
الطلب والحكم ومن فسر النسبة بوقوع النسبة اولاوقوعها فقد خرج عن مفهوم التقسيم لما
ذكره الشارح من انه لايتناول ح التقسيم بظاهره الانشاء لانه لايصدق عليه انه ليس لنسبته
خارج لانه ليس له نسبة بمعنى الوقوع واللاوقوع ومفهوم العبارة ان له نسبة بهذا المعنى
وليس له خارج يطابقه اولايطابقه ولما نقول من ان اضافة النسبة الى الضمير للعهد اى
لنسبته المعهودة وهى النسبة المعتبرة فى الكلام فاذا لم يكن للانشاء نسبة لايصح اضافة النسبة
اليه الا اذا لم يعتبر عهديتها فيكون خروجا عن مفهوم العبارة بلاجهة (لانه ان كان
لنسبته خارج) يتبادر الى الاوهام ان كل نسبة انشائية كانت اوخبرية لها خارج لان نسبة

اضرب مثلا ثبوت الضرب للمخاطب وله خارج هو ثبوت الضرب له اوعدم ثبوته له لان
الواقع يستحيل ان يخلو عنهما فالنسبة الخبرية لاتتميز عن الانشائية بان لها خارجا دون
الانشائية فلذا قال (يطابقه اولا يطابقه) وفيه ان النسبة التى لها خارج ليس يمكن ان
يخرج عن المطابقة واللامطابقة ولذا نفى بعض مااشتهر من اختصاص الصدق والكذب
بالخبر كاختصاص احتمالهما به وقال يازيد الانسان صادق و يازيد الفرس كاذب ويازيد
الفاضل محتمل فلدفعه فسرهما الشارح المحقق فى المختصر بقصد المطابقة واللامطابقة
فالانشاء وان كان لنسبته خارج يطابقه اولا يطابقه لكن لايقصد ان بالانشاء بخلاف الخبر
وفيه بحث لانه لاخبر يقصد به عدم مطابقة نسبته لان وضع الخبر للمطابقة وانما عدم
المطابقة احتمال عقلى فان قلت هذا اذا اريد بالنسبة الوقوع او اللاوقوع فان القصد ابدا
الى مطابقتهما اما اذا اريد ثبوت امر لامر مثلا ففى الموجبة يقصد وقوعها اى مطابقتها
للخارج وفى السلب يقصد لاوقوعها اى عدم مطابقتها للواقع ففى زيد قائم ان ثبوت
القيام لزيد واقع والقصد فى زيد ليس بقائم الى ان الثبوت المذكور لزيد غير واقع قلت
هذا كلام حق حقيق بان يتمسك به لكن الشارح المحقق جعل اللامطابقة ايماء الى الكذب
وهو حينئذ لايتم فالتحقيق الذى يعطيه الفكر العميق والذكاء الدقيق ان النسبة التى له خارج
هى التى تكون حاكية عن نسبة ففى ثبوت الخارج له لكونه محكيها ونسب الانشاآت ليست
حاكية بل محضرة ليطلب وجودها اوعدمها اومعرفتها اويتحسر على فوتها الى غير
ذلك وكذا نسب التقييديات ليست حاكية بل محضرة لتعين به ذات ومعنى مطابقتها للخارج
ان يكون حكايتها على ماهو عليه فلا خارج للانشاء فقوله يطابقه اولا يطابقه لمجرد الاشارة
الى قسمتها الى الصادقة والكاذبة وبها صار بحث الصدق والكذب مسمى بالتنبيه فالكلام
ان كان لنسبته خارج (فخبر والا فانشاء) والخبر يكون بمعنى الاخبار وهو ايضا يقابل الانشاء
لكن بالمعنى المصدرى (والخبر لابد له من مسند اليه ومسند واسناد) لوقال لابد له من اسناد
ومسند اليه ومسند (والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا) لكان اولى من وجهين
لايخفيان عن مثلك وتخصيص المتعلقات بالمسند مع ان فى قولنا الضارب زيدا جاءنى
متعلق المسند اليه حيث قيد المسند اليه بالمفعول لانه متعلق لمسند الصلة المتعلقة بالمسند
اليه وفيه ان الكلام فى اجزاء الخبر وذلك المتعلق ليس متعلق مسند الخبر لان الصلة ليست
خبرا وان كانت جملة لان كل جملة غير انشائية ليست خبرا بل متعلق المسند اليه للخبر قال
المحققان فى شرحى المفتاح ادرج المصنف احوال متعلقات المسند والمسند اليه فى فنهما
لكونهما بمنزلة الاجزاء لهما واختار قوله (اوفى معناه) على قوله اومعناه ليشمل المشتقات
المتصلة بالفعل من غير خفاء اذ ما فى معنى الفعل صريح فى كل مايؤدى معناه بخلاف معنى
الفعل فان الاصطلاح على انه مايؤدى معنى الفعل وليس من تركيبه وما هو من تركيبه
شبه الفعل قال الشارح المحقق ولا جهة لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لابد له مما
ذكره وقد يكون لمسنده ايضا متعلقات هذا وفيه ان انتفاء الاختصاص لاينفى جهة التخصيص
اذ رب مشترك يخص فى البيان ببعض لنكتة والنكتة هنا ان القوم بحثوا عن المسند اليه
والمسند الخبريين وكذا عن متعلقات الفعل والقصر وتركوا الانشائيات على المقايسة
ولذا قدموا هذه الابواب على الانشاء وانما فعلوا كذلك لان الخبر اكثر ومزاياه اوفر على
ان بعض المحققين على انه لاانشاء الا وهو فى الاصل خبر صار انشاء بنقل اوحذف كما فى
اضرب فان اصله تضرب او زيادة كما فى ليضرب ولا يضرب الى غير ذلك (وكل من الاسناد

لها نسخه

لكونها نسخه

والتعلق امابقصر) للمسند اليه على المسند او العكس اوللفعل اوما فى معناه على المتعلق
او العكس (اوبغير قصر وكل جملة قرنت باخرى امامعطوفة اوغير معطوفة) يتناول الجمل
الحالية المتداخلة نحو جاء زيد يركب يسرع على ان يكون يسرع حالا من ضمير يركب مع انها
ليست من الوصل والفصل فى شئ فالاولى وكل جملة قرنت باخرى امامعطوفة اومتروكة
العطف وحينئذ لايلزم دخول امثال هذه الصورة فى باب الفصل والوصل لكن ينتقض
الحصر بها ولابد لتصحيحه من تقييد كل جملة قرنت باخرى بان يكون مما يقبل العطف
فى اداء اصل المعنى ولا يخفى انه لايتناول ترتيب باب الفصل والوصل الا ان يقال انه من باب
متعلقات الفعل ذكر فى باب الفصل والوصل لمزيد مناسبة له به (والكلام البليغ اما زائد
على اصل المراد لفائدة) قال الشارح المحقق احتراز عن التطويل اقول وعن الحشو ايضا
وقال ولم يحترز عن التطويل اذ لاحاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ وفيه بحث اذ بلاغة
الكلام مطابقته لمقتضى الحال فى الجملة اوالكل مايقتضيه الحال على ما استوفى بيانه ولا يلزم منه
ان لايكون فى الكلام مالايقتضيه الحال نعم لافائدة فى تقييد الكلام بالبليغ لان الزيادة لفائدة اطناب
سواء كان فى الكلام البليغ اولا ولا يبعد ان يقال يستفاد من تقييد الزيادة بكونه على اصل المراد انه
لايكون زائدا على المراد فيكون لفائدة لان الزائد على المراد زائد على اصله اوغير ذلك يتبادر منه
اوغير زائد على اصل المراد لفائدة ويستلزم دخول التطويل والحشو فى المساواة والايجاز فينبغى
ان يقول اوغير زائد على اصل المراد اصلا وينبغى ان يقيد ايضا بكونه لفائدة لان عدم الزيادة
اما بالمساواة او بكون اللفظ اقل من المعنى وكل منهما لابد ان يكون فى الكلام البليغ لفائدة ومقتض
وانما لم يفصل غير الزائد بالمساواة والايجاز لان تحصيل الباب الثامن لايتوقف عليه ولا يخفى
ان بيان الايجاز والاطناب على ماذكره لايتناول الايجاز والاطناب باعتبار قلة الحروف
وكثرتها وبما ذكره المصنف لاتتميز مسائل باب القصر عن مسائل احوال المسند اليه
واحوال المسند واحوال متعلقات الفعل لانه من تلك الاحوال لاتخرج عنها والايجاز
والاطناب والمساواة عن احوال الاسناد والمسند والمسند اليه ومتعلقات الفعل لان
تاكيد الجملة هو الزائد على اصل المراد لفائدة وحذف المسند اليه او المسند اومتعلق الفعل ايجاز
الا ان يقيد احوال المسند اليه مثلا بما سوى القصر مثلا قال الشارح المحقق ماذكره فى
وجه الحصر لاطائل تحته بل ذكر مالايعنيه وقد فاته مايعنيه وهو بيان انه لماذا افرد كلا من
اقسام الاحوال ببيان وكيف خالف المفتاح فى جعل القصر بابا على حدة وجعل الايجاز
والاطناب والمساواة بابا على حدة غير منضم مع الفصل والوصل فالاقرب ان يقال اللفظ
اما جملة اومفرد فاحوال الجملة هى الباب الاول والمفرد اما عمدة اوفضلة والعمدة اما مسند
اليه اومسند فجعل احوال هذه الثلثة ابوابا ثلثة تميزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه والمسند
ثم لما كان من هذه الاحوال ماله مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد
بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ماله مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل
والوصل فجعل بابا سادسا والافهو من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر احوال
الفصل والوصل ولما كان من هذه الاحوال مالايختص مفردا ولا جملة بل يجرى فيهما وكان
له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال مشتركة بين الخبر والانشاء
ولما كان هنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا ولا يخفى ان وجه
التبويب على الثمانية لايتم مالايبين عدم استحقاق اقسام الفضلات بجعل كل منها بابا وانه
يستحق قسما العمدة التميز بينهما به وان النسبة التى بين بين ليس لها احوال وان الخبر ليس له

تذنيب نسخه

اى لم يحترز المصنف عن التطويل
حيث ذكر قوله لفائدة

ابحاث راجعة اليه خاصة كالانشاء او يكون لكن لقلتها لم يستحق ان يجعل بابا مستقلا وان ما
ذكره من ان لا طائل تحت ماذكره فيه ان مقصوده منه بيان ان ما استخرج من الفن لا يزيد
على الابواب الثمانية وكفى به فائدة (تنبيه) التنبيه ربما يستعمل فى بيان البديهى وربما يستعمل
فى بيان الشئ قصدا بعد سبقه ضمنا على وجه او توجه اليه السامع الفطن بكليته لعرفه
لكن لكونه ضمنا اربما يغفل عنه وله فى هذا المقام نصيب من كلا الشرين سواء جعل
المنبه عليه مفهوم الصدق والكذب او انحصار الخبر فى الصادق والكاذب على الوجه
المشهور اوان الصدق والكذب ماهو المشهور دون القولين الاخيرين اذ فى قوله سابقا
تحصيل مفهوم مطابقة الخبر للخارج وعدمه فالتعريف تنبيهى لانه لاحضار ما حصل
لا لتحصيل صورة وكذلك علم انقسامه الى القسمين وان الصدق مطابقة الخبر للخارج
والكذب عدمها كما هو المشهور حيث فصل بالصادق والكاذب على طبق
المشهور ومن الواضح البين ان تلك الثلثة بديهية ظاهرة عند من ليس من اهل
الكسب والحمل على الثانى انجع وما يحصل منه انفع كيف وهو يدفع بشهة الدور
على تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب مع ان الصدق معرف لمطابقة الخبر الواقع
واحسن الاجوبة ان الصدق والكذب بديهيا التصور وان يجاب ايضا بان الصدق المعرف
للخبر هو صفة المتكلم وهو الاعلام الشئ على ماهو عليه والمعرف بالخبر ماهو صفته واجاب
الشارح المحقق بان الخبر المعرف به الصدق بمعنى الاخبار فانه قيل الصدق هو الخبر عن
الشئ على ماهو به فلولا ان الخبر بمعنى الاخبار لم يتعد بعن وبان الصدق المعرف به الخبر
صفة الكلام بمعنى مطابقة الكلام للواقع وما عرف بالخبر صفة المتكلم ولا يخفى انه يكفى فى الجواب
ان الصدق المعرف به الخبر صفة الكلام لانه حينئذ يتوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق
المتوقف على معرفة الكلام الذى هو اعم من الخبر لا على معرفة الخبر وماذكره جواب عن
توهم الدور بالنظر الى تعريف الصدق بالخبر عن الشئ على ماهو به على ما فى المفتاح وما
ذكرناه من الجواب جواب عن توهم الدور نظر الى تعريف المصنف للصدق والكذب مما
ذكرنا اوفق بالمقام واورد السيد السند على الجواب الثانى للشارح سؤالا وجوابا كل
منهما اسقط من الاخر فلاجرم اعرضنا عنهما اعراضا عن المنكر ولانه يعلم منه ان الحكم
بان الصدق مطابقة الخبر للواقع اوان الخبر ينحصر فيهما بديهى والمخالف عانى الشبهة
فلذا لم يستدل عليه واكتفى بحل لشبهة المخالف المكابر دفعا الاضطراب القاصر وان يكفى
لدفع شبهته انها مصادمة للبديهى (صدق الخبر) قيد الصدق بالخبر تعيينا للمعدود
اذ الصدق مشترك بين صدق المتكلم وصدق الخبر كما مر الاشارة اليه وليس للاحتراز عن
صدق غير الخبر من صدق المركبات التقييدية والانشائية لان الصدق والكذب مختصان
بالاخبار من بين المركبات لما قد مناه لك وان قال بعض انه لا فرق بين النسبة فى المركب
الاخبارى وغيره الا انه ان عبر عنه بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كما فى قولنا زيد انسان
اوفرس والا يسمى تركيبا تقييديا وتصورا كما فى قولنا يازيد الانسان اوالفرس وايا ما كان
فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيازيد الانسان صادق
ويازيد الفرس كاذب ويازيد الفاضل محتمل هذا وليس ماذكره الشارح المحقق من ان النسب
التقييدية لا بد لها من ان تكون معلومة للمخاطب بخلاف الخبرية ولذا قالوا الاوصاف
قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف صالحا لابطاله لا لما ذكر السيد
السند من ان المعتبر فى احتمال الصدق والكذب النظر الى مهية الخبر مع قطع النظر عن غيرها
حتى خصوصيات الاطراف لان مهية المركب التقييدى مأخوذ فيها علم المخاطب

لا يقال لو كان الخبر بمعنى المخبر به ايضا لتعدى بعن لانا نقول الخبر لو لم يكن بمعنى الاخبار يكون بمعنى ذات المخبر به لا بمعنى المشتق
✻
اما السؤال فهو ان ماهو صفة المتكلم راجع الى صفة الكلام حقيقة بناء على ان قولنا تكلم صادق معناه صادق كلامه او موقوف على ماهو صفة الكلام بناء على ان معناه كون المتكلم بحيث يكون كلامه صادقا فالدور لازم ولا يخفى ان اللازم حينئذ توقف معرفة الخبر وصدق المتكلم على صدق الكلام ولا يتوهم فيه دور ولا فساد واما الجواب فهو على الاول ان الصدق والكذب وان اتحدا فى التعرفين على ذلك التقدير لكن الخبر تعدد فيهما كما ذكره فلا دور واما على الثانى فهو ان صدق المتكلم على هذا التفسير توقف على معرفة الكلام وصدقه وليس بشئ منهما يتوقف على صدق المتكلم واذ فسر صدق المتكلم بالاخبار عن الشئ على ماهو به يتوقف على معرفة الخبر بمعنى الاخبار ولا محذور فيه وان كان بمعنى الاتيان بالخبر اذ اللازم حينئذ توقف صدق المتكلم على الخبر المتوقف على صدق الكلام ولا عكس فلا دور هذا ولا يخفى ان مقصود السائل انه لا يندفع الدور بتعدد الصدق فدفعه بوجه آخر لا يضره
✻

فبتجريد النظر الى مهيته لا يستتر المعلومية عن نظر العقل بخلاف مهية الخبر بل لان علم المخاطب
المعتبر ليس اليقين حتى ينافى احتمال الكذب ولان احتمال الكذب لا يمنعه علم المخاطب
مطلقا لانه يحتمل عند غير المخاطب على انه لا يوجب الفرق بين الخبر والانشاء ثم فيما ذكره
هذا القائل لوامع الغفلة والاهمال اما اولا فلان قوله لا فرق بين النسبة فى المركب الخبرى
وغيره الا بانه ان عبر عنه بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا والا يسمى مركبا تقييديا ينتقض
بالنسب المعبر عنها بكلام انشائى ولو اريد بكلام تام ماهو غير انشائى لا يصح قوله والا
يسمى مركبا تقييديا واما ثانيا فلانه ان قطع النظر عن معلومية النسبة فى التقييدات بحسب
خصوص المادة فى جميع الامثلة محتمل ولا يخفى ان احتمال الصدق والكذب راجع الى محصل
المهية (مطابقته للواقع) احترز باضافة المطابقة الى الخبر عن صدق المتكلم فانه ايضا
المطابقة للواقع لكن لا مطابقة الخبر للواقع بل مطابقة خبره للواقع فالقول بانه يكفى ان يقال
المطابقة للواقع من ملقيات الوهم (وكذبه عدمها) اى عدم مطابقته للواقع عدل
عن عبارة المفتاح وهى غير مطابقته للواقع لانه صادق على غير عدم المطابقة من الامور
الكثيرة التى ليست بكذب ويحتاج تصحيحه الى جعل غير بمعنى لا ليكون غير مطابقته للواقع
بمعنى لا مطابقته للواقع ومنه قولهم انا زيدا غير ضارب اى لا ضارب والا لزم تقديم معمول
المضاف اليه على المضاف هذا والمشهور ان وصف الخبر بالمطابقة للواقع وصف
له بحال متعلقه فان المطابق للواقع اى النسبة الخارجية وهى الحالة التى بين الطرفين مع قطع
النظر عن تعلقها الامر الذهنى المتعلق بالخبر والشارح المحقق ذهب الى انه النسبة المعقولة
التى هى جزء مدلول الخبر اعنى الوقوع واللاوقوع من حيث انها معقولة فاثنينية المطابق
والمطابق بالاعتبار ولم يرض به السيد السند وقال هو الايجاب والسلب ومطابقتهما
الامر الخارجى هو التوافق فى الكيف بان يكونا ثبوتيين او سلبيين ولكل وجهة
هو موليها ونحن نقول مطابقة الخبر للواقع يحتمل ان يكون بمعنى موافقته له وعدم
مباينته له بان يكون مفيدا للواقع فان موافقة الدال لشئ انما هو بالدلالة عليه
واطلاق الواقع والحاصل على النسبة مع انها من الامور الاعتبارية باعتبار انها حاصلة
للطرفين والامر الاعتبارى يصح ان يحصل لغيره كالعمى الحاصل للاعمى وثبوت
الشئ للشئ ليس مستلزما لثبوت المثبت بل لثبوت المثبت له وجعل الخارج ظرفا
للنسبة ووصف النسبة بالخارجية لا يستدعى وجودها وذلك على ما حققوا للفرق بين كون
الخارج ظرفا لنفس الشئ وبين كونه ظرفا لوجوده فان قولنا زيد موجود فى الخارج جعل فيه
الخارج ظرفا لنفس الوجود وهو لا يقتضى وجود المظروف وانما يقتضى وجود ما جعل
ظرفا لوجوده فالموجود فى هذه الصورة زيد لا وجوده ففى قولنا زيد قايم فى الخارج جعل
الخارج ظرفا لنفس ثبوت القايم لزيد فاللازم كون القايم ثابتا فى الخارج بثبوت لغيره
لا الثبوت ونحن نقول الخارج اسم للامر الموجود فى الخارج كالذهنى الذى هو اسم
للامر الموجود فى الذهن فمعنى كون الشئ موجودا فى الخارج والاعيان انه واحد منها
وفى عدادها فظرفية الخارج الوجود مسامحة اذ الوجود ليس فى عداد الاعيان ومعنى
زيد موجود فى الخارج ان وجوده فى وجود الخارج وفى عداد وجوداته فليس الخارج
الا ظرفا لنفس الشئ لكنه اذا جعل ظرفا له حقيقة اقتضى وجوده واذا جعل ظرفا له
مسامحة لم يقتض وجوده هكذا حقق الخارج والواقع واحفظه واجعله فى سلك البدايع
ولا تنكره لانه خلاف المستفيض الشايع ومما ينبغى ان ينبه عليه ان ما بسط من الكلام

للموجود نسخه

فى الخارج ليس فى الخارج الذى يدور عليه الصدق والكذب لانه بمعنى خارج تعقل المتكلم لابمعنى الخارج المقابل للذهن والالم يشمل الصادق والكاذب الذهنيين بل فى الخارج المقابل للذهن لتكون على بصيرة فى القضايا الخارجية ويتضح عندك وجه تقييد النسبة فيها بالخارج و لذا يجب المصنف فى بيان المذاهب الثلثة فذكر المذهب الاول من غير نسبة الى صاحبه كمانسبه المفتاح الى الجمهور ولم يؤيده ولم يبالغ فى التصريح بترجيحه كمايده وصرح به حيث قال وهو المتعارف وعليه التعويل مبالغة فى صحته وظهور سلطانه الى ان استغنى اعتباره وعن نسبته الى الجمهور وعن التايد بتعارفه والشهادة بانه المعول عليه واشارالى كمال سخافة المذهب الثانى بحذف قائله وتحقيره بمجهوليته مع العلم بانه النظام وقدسلك هذا المسلك المفتاح حيث قال وعند بعض الاانه عدل الى اخصر طريق فى ذلك واشار الى رجحان مذهب الجاحظ بذكر القائل ووجه كمال سخافة هذا المذهب ما اشار اليه السكاكى من ان تصديق اليهود اذاقال الاسلام حق وتكذيبه اذاقال الاسلام باطل باجماع المسلمين بنجيان بالقلع على هذا المذهب واستيصاله ومع ذلك قدمه على مذهب الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب الاول حيث اجتمعا فى انحصار الخبر فى الصادق والكاذب فقال عقيب بيان الحق (وقيل مطابقته لاعتقاد المخبر ولو خطاء) وجرد بيانه عن حشو فى عبارة المفتاح حيث قال طباق الحكم لاعتقاد المخبر اوظنه فان قوله اوظنه حشو اذلابد من حمل الاعتقاد فى هذا التعريف على معناه الغير المشهور وهو التصديق الشامل للظن والعلم وغيرهما اذلوحمل على المشهور وهو الجزم القابل للتشكيك لخرج مطابقة الخبر لعلم المخبر عن حد الصدق ولدخل فى حد الكذب وعدل عن قوله سواء كان خطاء اوصوابا الى قوله ولوخطأ لانه اخصر والى الصواب اقرب لان مطابقة الاعتقاد الصواب احق بالصدق من مطابقة الاعتقاد الخطأ كماتفيده لوالوصلية فالتسوية لاتخلوعن شوب وفيه انه سوى فى الايضاح لكن الراجح مافى المتن وقوله ولوخطأ للاشعار بالفرق بينه وبين ماهو الحق فانه يفارق الاول فى هذا الفرق واشار الى تعريف الكذب بقوله (وعدمها) اى عدم مطابقته للاعتقاد ولوخطأ فالكذب بمخالفة الاعتقاد الخطأ مادة افتراق الكذب على ماهو الحق لكن لاتقتصر مادة افتراق الكذب عليه بل منها الخبر الموهوم والمشكوك فانهما لايطابقان اعتقاد المخبر لانتفائه وليس لك ان تقول المراد عدم مطابقة الاعتقاد مع وجوده ولااعتقاد له فى المشكوك لانه ينافى ماهو ذهب من انحصار الخبر فى الصادق والكاذب ولاان تقول الخبر المشكوك ليس بخبر لانه لاتصديق له بمدلوله لانا نقول الخبر مايدل على التصديق سواء تخلف المدلول اولاولولا ذلك لم يوجد خبر كاذب على هذا المذهب لان الخبر الكاذب ماخالف مدلوله اعتقاد المخبر فلااعتقاد للمخبر بخبره ولا تصديق به فلا يكون كاذبا لانه مختص بالخبر ومن تحقيق تعريف الكذب يكاد يظهر انه لايصح جعل ضمير ولو خطاء الى الخبر لانه وان لاتفاوت بينه وبين جعله للاعتقاد فى تعريف الصدق لكن فى تعريف الكذب لايصح حينئذ من ذكر قوله ولوخطأ وجعل المصنف تاركا لقوله ولوخطأ فى تعريف الكذب لاموجزا اعتمادا على انسياق الذهن اليه بعد اعتباره فى تعريف الصدق بعيد (بدليل قوله تعالى اذاجاءك المنافقون قالوانشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون اضاف الدليل الى تمسك النظام اشارة الى قوته لان الظاهر رجوع الكذب الى قوله انك لرسول الله لانه الخبر المنقول عنهم ونشهد ليس بخبر بل انشاء

نسخه بالقطع

والظاهر من الحكم بالكذب الحكم بالكذب فى الواقع لافى اعتقادهم فالظاهر معه والدليس الاتأويل الاية كماصرح به المفتاح لانقول التأويل لايعارض الظاهر لانانقول يعارض البداهة المنبه عليها بقوله تنبيه الدليل ويوجب التأويل وفى المفتاح ان اجماع المسلمين على تصديق اليهود فى قوله الاسلام حق وتكذيبه فى قوله الاسلام باطل يوجب تأويل النظم (ورد) استدلالهم (بان المعنى لكاذبون فى الشهادة) يحتمل وجوها ظاهرها انه راجع الى خبر تضمنه مجرد نشهد لانه اخبار عن الشهادة فى الحال اوعلى سبيل الاستمرار اما كذبهم فى الثانى فظاهر واما فى الاول فلان الشهادة هو الخبر العاطف ورده الشارح المحقق فى شرح المفتاح بان نشهد انشاء الشهادة لاالاخبار عنها وقال فى الشرح لا نسلم ان نشهد خبر بل انشاء ويدفعه ان غاية الامر ان ظاهره الانشاء ونحن فى مقام التأويل لموجبه وثانيها انه راجع الى دعوى ان شهادتنا انشاء وهذه عن صميم القلب كما يفيده تأكيد الرسالة بان واللام واسمية الجملة وهذا هو الذى اوضحه فى الايضاح موافقا لما فى المفتاح وثالثها مايختلج فى الصدر ونرجوا ان يكون من نتايج الشرح اى شرح الصدر اوشرحنا ان الكذب يوصف به الخبر والشهادة وهوعدم كون الشهادة عن مشاهدة وعيان فالصدق والكذب اللذين كلامنا فيهما صفتا الخبر واستعمال النظم بمعنى هو صفة للشهادة فقد خلط القائل معنى بمعنى (اوتسميتها) الظاهر اوتسميته لانه راجع الى الاخبار الاان يقال مفعوله الاول محذوف والمذكور مفعول ثان وهو راجع الى لفظ الشهادة فالمعنى تسمية هذا الاخبار شهادة وكذبهم لان الشهادة يشترط فيه مواطأة القلب وهذا التأويل بعيد لما ذكره الشارح المحقق فى الشرح ان مثل هذا يكون غلطا فى اطلاق اللفظ لاكذبا وان قال فى شرح المفتاح فى توجيهه كانه قيل إخبارنا هذه شهادة لانه فى التعبير عن معنى بلفظ لايكون مثل هذا الخبر مقصودا (اوالمشهود به) وهو انك لرسول الله (فى زعمهم) فحاصل المعنى ان المنافقين يزعمون انهم لكاذبون فى قولهم انك لرسول الله وانه غير مطابق للواقع فحاصل الاستدلال بالاية ان الله تعالى حكم على المنافقين بكذبهم فى الواقع فى قولهم انك لرسول الله فالكذب عدم مطابقة الاعتقاد ليتم هذا الحكم وحاصل الجواب منع الحكم عليهم بالكذب فى الواقع فى قولهم انك لرسول الله لاحتمال الحكم بالكذب فى الشهادة والتسمية وفى قولهم انك لرسول الله بزعمهم فحقيقة الجواب منع والوجوه اسانيد ثلثة كماقيل ولايظهر وجه دعوى الشارح فساده قايلا بان حاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله اوالمشهود به وبالجملة ماوقع فى الشرح من المنع فى الوجهين الاولين منع للسند ومما يقتضى منه العجب قال الشارح واعلم ان هناك وجها اخر لم يذكره القوم وهو ان يكون راجعا الى حلف المنافقين على انهم لم يقولوا لاتنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولورجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل لماذكر فى صحيح البخارى عن زيد بن ارقم انه قال كنت فى غزاة فسمعت عبد الله ابن ابى بن سلول يقول لاتنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولورجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمى فذكره للنبى صلى الله عليه وسلم فدعانى فحدثته فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عبد الله بن ابى واصحابه فحلفوا انهم ماقالوا فكذبنى رسول الله عليه السلام وصدقهم فاصابنى هم لم يصبنى مثله قط فجلست فى البيت فقال لى عمى مااردت الى ان كذبك رسول الله صلى الله عليه وسلم ومقتك فانزل الله اذاجاءك المنافقون فبعث الى النبى صلى الله عليه وسلم فقرأ على فقال ان الله صدقك يازيد

قوله اى شرح الصدر او شرحنا
وقع تفسيرا لقوله من نتايج الشرح
فى الحاشية فى نسخة المؤلف بخطه
فليس من الكتاب بل من حواشيه
فاعرف ✓

قوله ولا يظهر و
الشارح فساده الخ مذكور فى
حاشية الفنارى ✓
حيث قال لانسلم ان نشهد اخبار
بل هو انشاء ولانسلم ان اطلاق
الشهادة عليه يكون كذبا بل هو
غلط ✓

هذا ولا يخفى انه تأويل فيه بعد وقريب منه ما يمكن ان يقال انه راجع الى قولهم ليخرجن الاعز منها الاذل فيكون قوله ولله العزة ولرسوله مؤكداً له وذكر بعض الافاضل ان المعنى انهم قوم عادتهم الكذب وان صدقوا فى هذا القول فلا تعتمد عليهم ولا تصدقهم فيما يقولون ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد والله تعالى اعلم ان قول المنافقين نشهد انك لرسول الله مفيد بحضورك بحضور اهل الاسلام واما فى الخلو مع شياطينهم فحالهم خلاف ذلك والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فيما ينافقون ويضمرونه فى انفسهم ولهذا اعاد الظاهر والحق لكذب بصريح المنافقين لا بضميرهم ليكون ظاهرا فى رجوعه الى ضميرهم ويحتمل ان يكون الكذب راجعا الى خبر يستفاد من كثرة التأكيد اى هذا حكم فى معرض المبالغة فى انكاره فيحتاج الى كثرة التأكيد ومن شواهد ضعف تمسك النظام ما يتجه عليه ان الآية لا توجب جعل صدق الخبر خلاف ما عليه الجمهور بل جعل صدق المتكلم بما يوافق اعتقاده وكذبه تكلمه بما لا يطابقه (الجاحظ) اى قال الجاحظ كما هو السابع فى الكتاب وليس مراد الايضاح حيث قال وانكر الجاحظ انحصار الخبر فيهما ان الفعل المقدر انكر لانه يفضى الى تكلفات بعيدة بل ذكر حاصل كلام المتن فى هذا المقام (مطابقته) اى صدق الخبر مطابقة الخبر للواقع (مع الاعتقاد) اى مع اعتقاد المخبر انه مطابق كذا ذكره الشارح اقتفاء للايضاح ويتجه عليه انه حينئذ يشكل ارجاع ضمير معه فى تعريف الكذب اليه فالوجه ان يقال المراد مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد المخبر وقوله مع متعلق بالمطابقة ولتشريك الاعتقاد والواقع فى مطابقة الخبر وحينئذ معنى قوله (وكذبه عدمها معه) اى عدم مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد المخبر والمقصود تشريك الاعتقاد والواقع فى عدم مطابقة الخبر فيكون جميع ما اعتبره الجمهور والنظام فى الصدق معتبرا فى الصدق عنده وكذا فى الكذب بصريح التعريف بخلاف توجيه الشارح فانه جعل اعتبار مطابقة الاعتقاد فى الصدق لازم ما اعتبره فى مفهومه من اعتقاد انه مطابق وجعل اعتبار عدم مطابقة الاعتقاد فى الكذب لازم ما اعتبر فى مفهومه وهو اعتقاد انه ليس بمطابق وبين اللزوم بان الواقع والاعتقاد متوافقان حينئذ يعنى متوافقان فى التحقيق والانتفاء فالمطابق وهو الخبر لاحدهما مطابق للآخر وغير مطابق لاحدهما غير مطابق للآخر ويمكن بيان اللزوم بوجه آخر وهو انه اذا اعتقد المخبر ان خبره مطابق للواقع فلا محالة اعتقد الخبر فقد طابق خبره اعتقاده واذا اعتقد ان خبره غير مطابق للواقع فلم يعتقد خبره فلم يطابق خبره الاعتقاد وهذا البيان لا يتوقف على توافق الواقع والاعتقاد بل يتأتى مع تخالفهما لكنه لا ينافى صحة البيان بالتوافق الواقع فاعترض بعض الافاضل بان اللزوم ظاهر على تقدير تخالف الواقع والاعتقاد ايضا فلا يحسن التعليل بالتوافق ليس على سنن التوجيه وقوله (وغيرهما ليس بصدق ولا كذب) اشارة الى ان الصادق والكاذب بتفسيره اخص منهما بتفسير غيره لانه اعتبر فيهما مجموع ما اعتبره غيره ويحتمل ان يكون نفيا لمذهب الجمهور والنظام اى الصدق مثلا هذا وليس غيره مما ذكر صدقا ويرجح الاول موافقته للايضاح وتخصيصه ببيان مذهب الجاحظ فان الثانى يجرى فى مذهب الجمهور والنظام ولم يذكر فيهما فلو كان المراد ذلك لم يكن وجه لتخصيصه بمذهب الجاحظ (بدليل) كانه سمى الامارة دليلا مبالغة فى قوته (افترى على الله كذبا ام به جنة) قال الشارح المحقق لان الكفار حصروا اخبار النبى عليه السلام بالحشر والنشر فى الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو وهو الحق الظاهر من سابق الاية لا ما ذكره المصنف فى الايضاح حيث

ولا يبعد ان يقال المراد بقوله قالوا نشهد انك لرسول الله انهم يدعون الاسلام بهذا القول فيكون قوله انهم لكاذبون معناه كذبهم فى دعوى الاسلام عبد

فقوله للواقع متعلق بعدم المطابقة لا بالمطابقة لان عدم المطابقة فى معنى المخالفة فكانه قال كذب الخبر مخالفته للواقع مع الاعتقاد عبد

قال فانهم حصروا دعوى النبى عليه السلام للرسالة فى الافتراء والاخبار حال الجنون الا ان يتكلف ويحمل قوله للرسالة على الرسالة فى هذا الحكم فيرجع الى ما قال الشارح بقى ان استدلال الجاحظ لا يتوقف على منع الخلو بل على تقدير منع الجمع دلالة الدليل اقوى ويدلغه ان تحمل على منع الخلو ليس لتوقف الاستدلال بل لان وضع ام له فتأمل (و) بالجملة (لاشك ان المراد بالثانى) اى قوله ام به جنة (غير الكذب لانه قسيمه) اى لان المراد بالثانى قسيمه فلا يصح ان يكون الكذب وهذا اولى من قول الشارح اى لان الثانى قسيمه فافهم ولك ان تفسير قوله لانه قسيمه بان الكذب قسيم المراد بالثانى او الثانى (وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه) قال الشارح المحقق اى لم يعتقدوا الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذى هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر يريد دفع ما يتوجه على المصنف من ان الاستفهام عن الشئ لا ينافى عدم الاعتقاد بان المراد بقوله لم يعتقدوه البعد عن الاعتقاد بحيث لا يرضى المستفهم بالاستفهام عنه لكن فى قوله فعند اظهار تكذيبه مؤاخذة وهو ان الاية على مذهب الجاحظ ليست لاظهار التكذيب بل لاظهار عدم الصدق فالاولى ان يقول فعند اظهار عدم صدقه لا يريدون بكلامه الصدق الذى هو بمراحل عن اعتقادهم ونحن نقول احتاج الى التكلف لجعله ضمير لانهم لم يعتقدوه الى السائلين ولو جعل الى المخاطبين لتم على ظاهره لان ما لم يعتقده المجيب وظهر انه غير معتقد له لا يسأل عنه وانما يسأل عما يحتمل ان يكون معتقدا له ويرجى الجواب عنه ولا داعى فى المتن لجعل الضمير الى السائلين نعم عبارة الايضاح ظاهرة فيه حيث قال وليس اخباره حال الجنون كذبا لجعلهم الافتراء فى مقابلته ولا صدقا لانهم لم يعتقدوا صدقه فافهم واذا لم يكن مراد البلغاء بقولهم ام به جنة الصدق ولا الكذب فلا محالة مرادهم الواسطة فثبت بارادتهم الواسطة اذ لو لم يكن لم يريدوا لانهم البلغاء العارفون باللسان الذين مرجع معرفة صحة كل كلام كلامهم فليس المعترض بان عدم ارادتهم صدقه لا يوجب عدم صدقه حتى يكون واسطة بمرأى من المحصلين ولا بمسمع (ورد) هذا الدليل بمنع ان المراد بالثانى غير الكذب ومنع انه قسيم الكذب او منع استلزام الدليل مطلوبه بسند انه قسيم الافتراء الذى هو الكذب عن عمد فليكن المراد به الكذب لا عن عمد وهذا الذى قصده (بان المعنى ام لم يفتر) فان قلت ام لم يفتر اعم من الكذب لا عن عمد ويحتمل الصدق فلا يكون مرادا لانهم لم يعتقد والمحتمل الصدق او اعتقدوا عدمه قلت عدم اعتقادهم محتمل الصدق يخصه بالكذب لا عن عمد على ان نفى الافتراء الذى هو الكذب عن عمد يرجع الى العمد ويبقى الكذب ثابتا على ما هو الشايع فى دخول النفى على المقيد ولما كان نفى الافتراء غير ظاهر الارادة بقوله ام به جنة فسره ببيان العلاقة بقوله (فعبر عنه) اى عن عدم الافتراء او عن معنى لم يفتر (بالجنة) اى بالجنة ليصير مضمون ام به جنة وليس المراد انه عبر عنه بلفظ الجنة حتى يكون معنى ام به جنة ام به عدم الافتراء لظهور فساده والاولى ان يقول فعبر عنه بالثانى (لان المجنون لا افتراء له) بالضرورة فيلزم الجنة عدم الافتراء قيل كون الافتراء الكذب عن عمد اما بحسب الوضع او بحسب الارادة وكل منهما دعوى لا تسمع بلا بينة ولا مقابلة ام به جنة لا يصير دليلا على اعتبار القصد فى الافتراء لانه يحتمل ان يكون المراد به ان ما ينطق به صوت مجرد كالحان الطيور خارج عن الاعتداد والاتصاف بالصدق والكذب فالاولى ان تحمل الآية على انه اما كاذب او مصوت صوتا

اذ لا يخبر عن عدم افتراء احد بان به عدم الافتراء كما لا يخبر عن ضرب بان به ضربا عبد

لامعنى له ولا اعتداد به واجيب بانه كفى دليلا فى التقييد نقل أئمة اللغة واستعمال العرب وقلنا
معنى الصدق والكذب مقرر متعارف وعرض للجاحظ شبهته فيهما من قبل الآية فيكفى
فى دفع شبهته ان الاية لاتتعين لاثبات الواسطة بل يحتمل ان يقتضى تقييد الافتراء لعدام
ارادة ويمكن ان يحمل قوله ام به جنة على انه لااعتداد بكلامه للجنون فيكون المقصود
من الاية نفى الاعتداد بكلامه لكونه كذبا او كلام مجنون ويمكن ان يقال لامانع من ارادة
ام صدق قولك لانهم لم يعتقدوه قلت عدم اعتقاد المخاطب ينافى الارادة اذا كان
الاستفهام على حقيقته اما اذا كان الاستفهام للتقرير وتحقيق انه افترى فلا ينافيها

مطلب احوال الاسناد الخبرى

الباب الاول (احوال الاسناد الخبرى) قدم احوال الاسناد لان المقصود بالذات
من الخبر الاسناد والمسند والمسند اليه انما يقصدان لاجله ولانه يتم الكلام به بخلاف
الطرفين ولان البحث عن المسند اليه من حيث انه كذلك لاعن ذات المسند اليه والاسناد
متقدم عليه وان تأخر عن ذاته وقدم ابحاث الخبرى لكون الخبر اعظم شانا واعم فائدة
لانه هو الذى يتصور بالصور الكثيرة وفيه تقع الصياغات العجيبة وبه يقع غالبا المزايا
التى بها التفاضل ويتوقف عليه فوايد الانشاء لانه مالم يعلم انه موضوع لكذا وقصد
المتكلم به كذا وهيئته المبحوث عنها فى التصريف كذا وكذا لم يفد ولكونه اصلا
فى الكلام لان الانشاء يحصل منه باشتقاق كالامر والنهى اونقل كعسى ونعم وبعت
واشتريت اوزيادة اداة كالاستفهام والتمنى وماشبه ذلك ولايذهب عليك ان فى جعل
الامر مطلقا وجعل النهى حاصلا من الخبر باشتقاق كما فى الشرح بحثين احدهما ظهور انه لافرق
بين الامر باللام والنهى وبين الاستفهام فى ان كلا بزيادة اداة وثانيهما انه صرح الشارح
والسيد السند فى شروح الكشاف ان المشتقات كلها مشتقة من المصدر وعباراتهم
المخالفة لذلك مأولة فقولهم اسم الفاعل ما اشتق من فعل مأول بما اشتق من مصدر فعل
فكيف يحكم بان النهى مشتق من الخبر واعلم ان الشيخ الرضى لم يجعل المشتق من الخبر
الا الامر بغير اللام لكنه قال انه مشتق من تضرب بالاتفاق ففيه تأييد لبعض ماذكرنا
وتزييف لبعض فتدبر والاسناد الخبرى هو ضم كلمة اوما يجرى مجراها الى الاخرى بحيث
يفيد ان مفهوم احداهما ثابت لمفهوم الاخرى اومنفى عنه وهذا اولى من قولهم بحيث
يفيد الحكم بان احداهما ثابت لمفهوم الاخرى اومنفى عنه لان مفاد الخبر هو الوقوع
واللاوقوع لا الحكم بهما وهذا اوفق باطلاق المسند والمسند اليه على اللفظ من
تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له اومنفى عنه لكن صاحب هذا التعريف اراد
التنبيه على ان هذا الاطلاق على ضرب من المسامحة وتنزيل الدال منزلة المدلول لشدة
الاتصال بينهما ولا يختلجن فى وهمك ان تعريف الاسناد لايشمل الاسناد الشرطى
لان هذا مبنى على الاسناد فى الجملة الشرطية فى الجزاء والشرط قيد له واما من جعل
الحكم بين الجملتين فالتعريف الصحيح عنده هو ضم كلمة اوما يجرى مجراها الى
الاخرى اوضم احدى الجملتين الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان احداهما ثابت
بمفهوم الاخرى اوعنده اومناف لمفهوم الاخرى او ينفى ذلك وتعريف المفتاح
حيث قال الاسناد الخبرى هو الحكم بمفهوم لمفهوم كما يحتمل ان يكون بمعنى هو الحكم
بثبوت مفهوم لمفهوم فيكون فى معنى التعريف المذكور اذ الحكم اعم من الايجاب والسلب
وهذا هو الذى زعمه الشارحون وقصر عليه نظرهم الناظرون وجعلوه مبنيا على
ان الحكم فى جزاء الشرط يحتمل ان يكون بمعنى هو الحكم بمفهوم لاجل مفهوم لان الحكم
فى الخبر لاجل المحكوم عليه ولمصلحته ولهذا اسماه محكوماله وحينئذ ليشمل الاسناد الشرطى

مطلقا من غير ابتناء على ماسبق لان الحكم هو الايجاب اوالسلب اى ادراك وقوع ثبوت
امر لامر اوعدمه اوالانفصال بينهما اوادراك لاوقوعه (لاشك ان قصد) اى مقصود
(المخبر) اى المعلم بالنسبة التامة المحتملة للصدق والكذب على ماهو اللغة اوالمتلفظ بالجملة الخبرية
مرادا بها معناها على ماهو العرف كما ذكره الشارح المحقق فى شرح الكشاف فى تفسير
وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات فقول الشارح هنا اى من يكون بصدد الاخبار والاعلام
لامن يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا مايورد الجملة الخبرية لاغراض سوى افادة احد الامرين
من التحسر والتحزن والتخشع وتحريك الحمية والدعاء الى غير ذلك محل نظر لانه
ان اراد المتلفظ بالجملة الخبرية مرادا بها معناها فلا وجه لنفيه لصحته وان اراده مطلقا
فلا يحتاج الى نفيه لانه ليس من محتملات العبارة لكن ينبغى ان يراد من هو بصدد الاخبار
باى معنى كان لا المخبر بالفعل وان كان قصده ايضا لايخرج من الامرين ليصح قوله فان
كان خالى الذهن الى آخره فتأمل (بخبره) متعلق بالقصد فتأمل والمراد به اخباره لا الجملة
اذ المقصود بالفعل والغرض منه الافادة لا المقصود بالجملة الخبرية فان المقصود بها نفس
الحكم اولازمه فلو اريد الجملة لما صح قوله (افادة المخاطب اما الحكم اوكونه عالما به) اوكليهما
كما اذا سأل واحد عن امر بحضر جماعة يبادر كل واحد الى الجواب ليفيد الحكم وانه كان
عالما به فان قلت قد يكون قصد المخبر احضار الحكم فى ذهن المخاطب بعد ماغاب عنه قلت
هو حينئذ ليس مخبرا الا بمعنى المعلم للنسبة الخبرية ولا بمعنى المتلفظ بالجملة الخبرية مرادا بها
معناها اذ لم يقصد بالخبر الحكم للاعلام وهو معنى الخبر بل للاذكار وبعد فيه نظر اذ قصد
المخبر ربما يكون افادة غير المخاطب حكما كما فى صورة التعريض نحو لئن اشركت ليحبطن
عملك فان المقصود من هذا الخبر افادة المعرض بهم من المشركين بانهم حبطت اعمالهم
الا ان يقال المخاطب صورة هو النبى عليه السلام ومعنى هؤلاء المعرض بهم غايته انه عدل
عن الخطاب معهم الى الخطاب مع النبى لانه اعون على القبول كما سيجئ فى محله فان قلت المقصود
خطاب النبى بانهم حبطت اعمالهم وهذا هو المعنى التعريضى قلت يكذبه ان رعاية المؤكدات
والخلو عنها انما هو بالنسبة اليهم لا بالنسبة الى المخاطب والمراد بكونه عالما به ليس مجرد حصول
صورته فى ذهنه وان ظنه الشارح لان تصور الحكم لايعتد به ولايسمى علما ولايعد المتصور عالما به
بل يحكم عليه بالجهل به بل المراد به كونه مصدقا به اى تصديق كان قال السيد السند
اطلاق العلم عليه مستفيض لغة وهذا لاينافى ماذكره بعض المحققين من ان اطلاق العلم
على الظن والتقليد والجهل مخالف العرف والشرع واللغة لانه يجوز ان يكون مقصوده
الاطلاق على سبيل الحقيقة ويكون الاطلاق المستفيض الذى ذكره السيد السند مجازيا
ولايشتبه عليك ان الخبر الذى يستفيد منه اليقين لازمه تعين المتكلم به والخبر الذى تستفيد
منه الظن لازمه يحتمل ان يكون ظنه ويحتمل ان يكون اليقين فتأمل ولاينافى بين كون
الحكم وكون المخبر عالما لازما وملزوما وبين الانفصال بين قصدى افادتهما وان توهمه
بعض الافاضل واطال فى دفعه بلا طائل ومن ينظر بعين التحقيق ولايكتفى ببادى النظر
عن الفكر العميق لا اظنه ان يبقى من اهل التصديق بان قصد المخبر غير افادة الحكم وكيف
ولاقصدا لا الى افادة الحكم اما بمضمون حقيقة الخبر اوبمضمون مايلزمه من المعانى المجازية
اوالكنائية اوالتعريضية اذ افادة كونه عالما به لايخرج عن احد هذه المعانى والمراد بالحكم
الوقوع واللاوقوع لانه الذى يفاد بالخبر يحكم بديهة العقل كما اشار اليه بقوله لاشك وان
كان كلام القوم يشعر بانه الايقاع والانتزاع حيث قالوا مدلول الخبر انما هو حكم

المخبر بوجود المعنى اى بوجود الامر القائم بالطرفين فى الاثبات وبعدمه فى النفى
وانه لايدل على ثبوت المعنى وانتفائه والالماوقع شك من سامع فى خبر يسمعه بل علم ثبوت
ماثبت وانتفاء مانفى اذلا معنى للدلالة الاافادة العلم بذلك الشئ ولما صح ضرب زيد الا
وقد وجد منه الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذى وضع له وحينئذ لايتحقق
الكذب اصلا وللزم اجتماع المتناقضين فى الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين
هذا ونحن نقول بل يلزم اجتماع المتناقضين عند الاخبار عن امر غير واقع لاقتضاء
دلالة اللفظ تحقق والواقع عدمه ثم يتجه على استدلالهم هذا بانه يجرى فى كون المدلول حكم
المخبر اذ يمكن ان يقال لايدل على حكم المخبر بوجود المعنى وعدمه والالما وقع شك من سامع
فى خبر يسمعه بل علم حكم المخبر بالثبوت اوبعدمه ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد من القائل
العلم بضرب زيد لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذى وضع له وحينئذ لايتحقق الكذب
وللزم اجتماع المتناقضين عند الاخبار بامرين متناقضين لانه يلزم الحكم بالوجود
وبالعدم وكل حكم يستلزم انتفاء الاخر فيلزم وجود كل من الحكمين وعدمه قال الشارح
تأويل كلامهم ان المدلول ليس الثبوت والعدم قطعا بحيث لاينفك عن الدلاله اذفهم
الثبوت اوالانتفاء من الخبر ضرورى لايمكن انكاره ولو كان مدلول الخبر الحكم لوجود
المعنى وانتفائه لما كان لانكار الخبر معنى لامتناع ان يقال انه لم توقع النسبة ولكان
مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح قولهم بين مفهومى زيد قائم وزيد ليس بقائم
تناقض لامتناع تحقق المتناقضين وفيه اولا منع امتناع ان يقال لم توقع النسبة لجواز
ان يكون التكلم على خلاف الاعتقاد ومنع تحقق مفهوم جميع القضايا لجواز ان لايكون
المتكلم باللفظ عالما بالمعنى الا ان يراد امكان تحقق مفهوم جميع القضايا لجواز ان يتكلم
بالنقيضين شخصان عالمان بمضمونهما وانه يجوز ان يكون مدلول الخبر الحكم المطابق فلايمكن
تحقق المتناقضين لعدم امكان مطابقة حكميهما ويجوز انكار الحكم المطابق بانكار مطابقته
بلا خفاء وثانيا انه لو كان تأويل كلامهم ماذكره لكان حاصله انكار قطعية الدلالة ولا تعلق
لذلك الانكار بكون المدلول الحكم بالثبوت والانتفاء اوالثبوت والانتفاء فى الواقع فان
قطعية الدلالة باطلة لكونها وضعية مع كون المدلول الحكم ايضا بالوجوه المذكورة كما
اشرنا اليه الان يقال ان مرادهم ان المدلول بالوضع وجود المعنى وعدمه من حيث
انه متعلق حكم المخبر وبواسطته يدل على ثبوت المعنى وعدمه فى الواقع وليس المدلول
اولا ثبوت المعنى اوعدمه قطعا بحيث لايحتمل الخلاف وانما تعرضوا لمدلولية الثبوت
والعدم من حيث انهما متعلقا الحكم لانه بتوسطه يظهر ان الدلالة غير قطعية لجواز عدم
مطابقة العلم نعم لاينحصر وجه عدم القطعية فيه اذ دلالة الخبر باستعمال المخبر فيما قصد به
فيجوز ان يتخلف لعدم استعماله فى صورة ذهنية محققة بان يتلفظ به من غير صورة ذهنية
ومن ههنا انكشف ترتب الدلالات الثلاث فى المكتوب دلالة الخط على اللفظ واللفظ على
الصورة الذهنية اى التى من حيث انه متعلق علم المتكلم ودلالة الصورة الذهنية على الامر
الخارجى اى على الشئ مع قطع النظر عن انه متعلق العلم ونحن نقول لوكان مدلول الخبر
الحكم بالثبوت والعدم لكان دخول اداة الاستفهام لطلب المتكلم العلم بعلمه بمضمون الخبر
ودخول اداة الشرط لتعليق الحكم بالحكم بدخول لام الامر لطلب حكم المتكلم به ولكان
ليت زيدا قائم لتمنى العلم بقيامه وعلى هذا القياس (ويسمى الاول) اى الحكم من حيث انه
يستفيده المخاطب من الخبر (فائدة الخبر) لا من حيث انه يفيده المخاطب كما يشعر به عبارة

فسرنا المعنى فى عبارتهم
بالامر القائم لان مايدل عليه اللفظ
وجود النسبة والنسبة ليس معنى
اللفظ لابحسب ظاهر بيانهم
ولاعند التحقيق لانه نظر الى الظاهر
هو الحكم ونظر الى التحقيق وجود
المعنى وعدمه ✻

الشارح المحقق وذلك لان الفائدة لغة ما استفدته من علم اومال فاللايق فى وجه تسمية
الحكم فائدة الخبر كونه مستفادا الا كونه مفادا (والثانى لازمها) الظاهر لازم فائدة
الخبر وفى ايراد الضمير خفاء وانما سمى الاول فائدة الخبر والثانى لازم فائدة الخبر لان المستحق
لاسم الفائدة ماوضع له اللفظ ولاسم لازم الفائدة ماهو غير الموضوع له واستفادته لانه
يلزم الموضوع له وقد نبه صاحب المفتاح على ان هذا اللازم ليس بمعنى اللازم فى الجملة
ولو بقرينة بل من قبيل مايمتنع انفكاكه عن الشئ فقال والاولى بدون هذه تمتنع وهذه بدون
الاولى لاتمتنع اونبه على ان لزومه باعتبار لزوم استفادته لاستفادة الحكم فقال والاولى
وهذه منبها بتأنيث الاولى وهذه على ارادة الاستفادتين دون الحكم وكون المتكلم عالما به
وقد ذكرهما على وجه التذكير حيث قال ويسمى هذا فائدة الخبر ويسمى هذا لازم فائدة الخبر
ثم اراد بيان انه كيف خص احدى الفائدتين باسم فائدة الخبر والاخرى باسم لازم فائدة الخبر
فقال كما هو حكم اللازم المجهول المساواة يعنى كما هو حكم لوازم اللفظ الموضوع المجهولة
المساواة فى النسبة الى الوضع يعنى قاعدة القوم ان يجعلوا لوازم الدال بعضها فائدة وبعضها
لازم فائدة فما كان له مزيد اختصاص بالدال حتى كانه يفهم من حاقه يسمى فائدة ويعتبر
من دواخل المقصود به وما جهل مساواته بالمختص فى الاختصاص سواء ظهر انحطاطه
عنه اولا يعد من لوازم الفائدة مثلا فائدة ضرب الحدث والنسبة والزمان لتساوى الثلاثة
فى النسبة الى الوضع والمكان المبهم والعلة المبهمة والمقارنة بحال من احوال الفاعل لايعد
فائدته ولايجعل من دواخل ماوضع له ضرب مع لزومها اللفظ ضرب لانه مجهول المساواة
مع الثلاثة هذا ما الهمت فى حل عبارته والقوم جعلوا قوله والاولى بدون هذه تمتنع وهذه
بدون الاولى لاتمتنع كما هو حال اللازم المجهول المساواة بيانا لوجه تسمية الثانى لازم
الفائدة يعنى تسميتها لازما دون الاولى لانها لاتمتنع بدونها كما هو حال اللازم المجهول
المساواة فبعضهم قال اراد به اللازم الاعم لانه احق بمجهولية المساواة من المساوى
المجهول المساواة وبعضهم قال اراد به مايشمل الاعم والمساوى المجهول المساواة ولعمرى
ان امثال هذا من العجاب والشاهد على عجز الممكن حيث وقع من جم غفير من اولى
الالباب السابقين فى كثير من الابواب وعلى ان المنزه ليس الا الواجب رب الارباب اللهم
لك التنزه والتقدس ونعوذ بك عما هو لوازم الامكان من التدنس وكيف لا ووجه تسمية
الاولى فائدة والثانى لازم الفائدة هو الواضح الذى قدمناه فكيف تلتفت الى مثل هذا التوجيه مع
وضوحه وكون الثانية لازما اعم واضح فما الداعى الى جعله من جملة المجهول المساواة او التعبير عنه
بمجهول المساواة ولايظن بعاقل ما نسبوه الى فاضل بيده مفتاح المعانى وكامل يتبدد ببلاغته
ثغور المبانى بقى انه كيف صح ان كونه عالما به لازم فائدة الخبر وكثيرا ما يتحقق الحكم والمتكلم غير
عالم به لكونه مخبرا على خلاف علمه فقيل ان الملزوم واللازم عند التحقيق ليس الحكم وكون المخبر
عالما به بل افادة الحكم وافادة كونه عالما به فان الاولى يمتنع بدون الثانية والثانية لايمتنع بدون الاولى
وقال المصنف ووافقه العلامة انهما عند التحقيق علم المخاطب من الخبر نفسه بهما فان علمه من
الخبر بالحكم لاينفك عن علمه بكون المخبر عالما به منه بخلاف العكس فجعلا ملزوما ولازما باعتبار
هذين العلمين والشارح المحقق ظن انهما جعلا اللازم والفائدة نفس العلمين وخالف المفتاح
وبيانهما ليس موجبا للمخالفة فليحمل على ماسمعت وبالجملة بيان اللزوم ان علم المخاطب
بالحكم من الخبر موقوف على علمه بان المخبر عالم به علما مطابقا حتى لوشك فى علمه اومطابقة
علمه لم يحصل له العلم بالحكم من الخبر فالعلم بالحكم منه لاينفك عن العلم بكون المخبر عالما والعلم

لانه ربما يظهر مساواته ويتحلى
بها بخلاف الاعم ✻

مبالغة عجيب ✻

بكونه عالما بالحكم منه ينفك عن العلم بالحكم منه كما فى قولك حفظت التورية لمن حفظه وهذا
بيان واضح لاتحوم حوله ريبة الا انه خفى على السلف والمصنف ذكر فى بيان ان علم
المخاطب بالحكم منه يستلزم علمه بكون المخبر عالما به منه بان العلم الثانى لولم يحصل عند الاول
فاما لانه قد حصل قبل اولم يحصل بعد وكلاهما باطل وبين الشارح بطلان الاول بان
العلم بكون المخبر عالما بالحكم يوجب كون الحكم حاصلا فى ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون
حصوله من ذلك الخبر وفيه نظر لانه مبنى على ان اللازم مجرد ادراك ان المخبر عالم بالحكم
ولو تصورا وقد عرفت مافيه بل الحق فى بيانه ان علم المخبر بالحكم من الخبر يتوقف على علم
المخاطب بكونه عالما به علما مطابقا كما عرفت واو حصل هذا العلم قبل حصول العلم بالحكم
بالخبر لحصل العلم بالحكم ايضا قبل حصوله بالخبر فيكون حصوله بالخبر تحصيل الحاصل
وبين المصنف بطلان الثانى بان سماع الخبر من المخبر كاف فى حصول الثانى منه واثبته
الشارح بان التقدير ان حصولهما من نفس الخبر وفيه نظر لان التقدير الذى نحن فيه ليس
الا ان حصول الحكم بالخبر لا نقول اذا كان حصول الحكم بالخبر كان حصولهما به لانه لازمه
لانا نقول هذا اول المسئلة ونحن فى بيانه فالتمسك به مصادرة فالوجه ان يقال ان سماع الخبر
من المخبر الموثوق به كاف فى حصول الثانى منه لانه لايتكلم على خلاف علمه فان قلت كثيرا
مانسمع خبرا وليس فى ذهننا ان المخبر صادق قلت ان اردت انه ليس مجمل هذا الحكم فيما لا يسمع
وان اردت انه ليس مفصلا فلا يقدح واستصعب الشارح الاشكال فاختار طريقا ثانيا فى تعيين
الفائدة ولازمها فجعل الفائدة الحكم ولازمها كون المخبر عالما به وهذا ضرورى للمخبر ولا
يخفى عليك ان الضرورى حصول صورة الحكم فى ذهنه لا التصديق به وهو المدار والاول
بمعزل عن الاعتبار وبعض الناظرين فى هذا الكتاب ذكر احتمالات كثيرة يمكن اعتبارها
فى الفائدة ولازمها وكان لنا عليه زوائد لكن امثال هذا لا ينفع فى تعيين المصطلح فرأينا ان
المعرض عنها قد افلح فطويناها على غرها لنعصمك عن ضرها (وقد ينزل العالم بهما منزلة
الجاهل) اى ينزل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها (لعدم جريه على موجب العلم) بالفائدة
والعالم باللازم منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم باللازم مثال المخاطب العالم بالفائدة
قولك للعالم بوجوب الصلاة التارك بها الصلوة واجبة ومثال المخاطب العالم باللازم نحو
ضربت زيدا لمن يعلم انك تعرف انه ضرب زيدا لكن يناجى غيره عندك بضربه كانه يخفى منك
فالمراد بالجاهل الجاهل بهما لا الجاهل بالفائدة لان العالم بلازم الفائدة اذا لم يجر على
موجب العلم به ينزل منزلة الجاهل به ولا محصل لتنزيله منزلة الجاهل بالفائدة وقد ذكر السيد
السند ان تنزيل المفتاح العالم بالفائدة ولازمها منزلة الخالى عنهما للمبالغة والا فتنزيله منزلة
الجاهل بالفائدة يكفى فى القاء الكلام عليه وبما حققناه لك ظهر اثر اهمال النظر فيما ذكر
وكما يكون التنزيل لعدم الجرى على موجب العلم يكون للجرى على موجب الجهل وبينهما فرق
فلا تخلطو يتجه عليه ان هذا من باب اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فينبغى
ان يذكر بعد قوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه ويجمع مع خلاف مقتضى الظاهر كما فى
المفتاح ويمكن ان يجاب عنه بانه قدم على قوله وكثيرا ما الدفع ما يتجه على الحصر من انه قد
يكون قصد المخبر غيرهما فانه قد يلقيه على العالم بهما فحينئذ ينبغى ان يجعل الجاهل مثنا ولا
للخالى والسائل والمنكر ليتم الدفع ولا يختص بالخالى عن النسبة مطلقا كما فعله السيد
السند بناء على ان تنزيل العالم منزلة المنكر داخل تحت قوله وغير المنكر كالمنكر وان يؤيده
انه مثل لتنزيل غير المنكر منزلة المنكر بما هو تنزيل العالم منزلة المنكر على ان دخوله فيما

يمكن ان يقال لم يرد ان تنزل العالم بهما منزلة الجاهل بالفائدة يكفى فى القاء الكلام عليه مطلقا بل اراد ان القاء الكلام عليه قد يكفى فيه تنزيله منزلة الجاهل بالفائدة وذلك حيث جرى على خلاف موجب العلم بالفائدة ومع كون كلامه بهذا المعنى يظهر اثر الاهمال بما ذكرنا لان معنى كلام المفتاح ان العالم بالفائدة ينزل منزلة الجاهل بها والعالم بلازمها منزلة الجاهل به فليس الكلام مبنيا على المبالغة عه

سيأتى ليبان وقت تنزيله منزلة المنكر فلا يوجب التكرار وان فى هذا التعميم اغناء عما احتاج اليه
من حوالة تنزيل العالم منزلة السائل بالمقايسة واعلم ان تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل
نتائج منهما القاء الخبر الى العالم ومنها سلب العلم على العالم بالخبر كما فى قوله تعالى
ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الاخرة من خلاق ولبئس ماشروا به انفسهم لو كانوا يعلمون
فانه اثبت لهم العلم بفائدة من اشتراه ماله فى الاخرة من نصيب ونفى عنهم العلم بها
بقوله لو كانوا يعلمون اى لو كانوا يعلمون انه ماله فى الاخرة من خلاق لما شروه به فنفى
عنهم العلم بعد اثباته لتنزيله منزلة الجهل فبطل ماذكره المصنف من ان فى كلام المفتاح
ايهام ان الآية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بهما وليست منها
بل هى من امثلة تنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم والفرق
بينهما ظاهر لانه من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل لا للالقاء اليه بل
لسلب العلم عنه صريحا الا لما ذكره الشارح فى شرح المفتاح من انه لا ايهام مع قول المفتاح
كيف يجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمى واخره بنفيه
عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم ولو سلم فلا ضير فى الايهام بعد وضوح المرام لانك عرفت
انها لاثبات العلم بفائدة الخبر فى صدرها ونفيه فى آخرها فلا ينفى قول المفتاح هذا الايهام
ولا يدفع ضرره وضوح المرام على ان للمصنف ان يقول المقصود من هذا الكلام تنبيه
القاصر وحفظه عن التثبت على هذا الايهام وظهر ضعف ماذكر الشارح ومن تبعه
فى دفعه من ان مراد المفتاح بالحوالة على كلام رب العزة توضيح تنزيل العالم بالشئ اعم
من الفائدة وغيرها منزلة الجاهل وللآية الكريمة احتمال اخر يختار فيه صدرها عن
وصف اهل الكتاب بالعلم وهو ان يكون لقد علموا دالا على الجزاء ويكون اللام لام الابتداء
ويكون لو كانوا يعلمون لنفى كونهم من اهل العلم فالحاصل لو كانوا يعلمون لعلموا لمن اشتراه ماله
فى الآخرة من خلاق فليس فى الآية الا نفى العلم وفيه ايضا تنزيل العالم بالفائدة منزلة
الجاهل لان اهل الكتاب عالمون بان اختيار السحر والشعوذة على كتاب الله بهذه المثابة
لكن دخول لام الابتداء على الجملة الفعلية مختلف فيه والجمهور على ان الداخلة على
الفعلية فى غير باب ان محمولة على تقدير القسم وكما لا بد فى تصحيح حصر قصد المخبر فى الفائدة
ولازمها من التنبيه على انه قد ينزل العالم بالفائدة منزلة الجاهل لئلا يشكل الحصر بالخبر
الملقى الى العالم لا بد من التنبيه على تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه لئلا يشكل بمثل مارميت
اذ رميت لانه لولا تنزيل الرمى منزلة العدم لم يكن فى هذا القول صحة قصد افادة ولا
لازمها واعلم ان قوله تعالى ومارميت اذ رميت انما يكون من قبيل تنزيل وجود الشئ
منزلة عدمه لو كان المقصود نفى الرمى مطلقا فقد فسر السيد السند حيث قال اى مارميت
حقيقة اذ رميت صورة لان اثر ذلك الرمى كان خارجا عن طوق البشر يخرجه عما نحن
فيه وكذا مانقله من انه مارميت تأثيرا اذ رميت كسبا وزيفه بانه ليس لشئ تأثير فى جميع
الافعال عند من يقول بالكسب وعدم صحته على قول من ينكره وكذا ما يمكن ان يقال
من انه مارميت فى اعين الكفرة اذ رميت من كفك او مارميت على قدر قوتك اذ رميت وفيه
ماينبغى لك معرفته (فينبغى ان يقتصر) المخبر على صيغة المجهول او المعروف (من التركيب) اى
من المركبات او تركيب الالفاظ بعضها مع بعض فى ظاهره وتقديره (على قدر) هو
كالضرب والعدد بمعنى المقدار (الحاجة) اى على مقدار حاجته فى افادة الحكم ولازمه او حاجة
المخاطب فى استفادتهما فوجه تفرعه على السابق ظاهر ومن لم يتنبه وقع فى تطويل ليس

لا تقول فائدة الخبر ليس الوقوع واللاوقوع مطلقا بل الوقوع واللاوقوع بشرط قصد افادتهما بالخبر كما اشار اليه الشارح فى الشرح لانا نقول هذا ممنوع ولعل ما اشار اليه ماهو المعتبر فى تسميته فائدة غير داخل فى مفهومها قال السيد السند سمى الوقوع واللاوقوع فائدة الخبر لانه وضع الخبر للاعلام بها عه

اى فى الخروج عما نحن فيه شئ ينبغى للفطن ان يتنبه له وهو امكان تأويله بان المراد بالتفصيل الاشارة الى وجه التنزيل منزلة العدم من انه لم يكن رميا حقيقيا او تأثيرا او فى اعين الكفرة او على قدر القوة لا بيان المراد بالرمى المثبت وبالرمى المنفى عه

يمكن الاعتذار عن تزييفه بانه انما ذكره هنا لدفع اعجاب النبى صلى الله تعالى عليه وسلم بفعله هذا عه

او رميت نسخه

اشارة الى انه لا ينبغى تقدير الشرط اى اذا كان قصد المخبر ما ذكر فينبغى ان يقتصر الخ كما فعله الشارح المحقق عه

فيه كثير تحصيل ولا يخفى انه بظاهره لاينفى وجوب الاجتناب عن ايراد اقل من الحاجة
والاولى ان يقال فينبغى ان يذكر التركيب على قدر الحاجة واعلم ان الايراد على قدر
الحاجة كما راعى فى كل باب من ابواب البلاغة لايخص افادة الاسناد الخبرى وعلل
وجوب ذلك فى المفتاح بالحذر عن اللاغية واتجه عليه انه لايفيد وجوب الاجتناب
عن الايراد اقل من قدر الحاجة اذ ليس فيه الحذر عن اللغو بل عن فوت المقصود واجاب عنه
الشارح المحقق بانه ترك وجه وجوب الاجتناب عن ايراد الاقل لظهوره والسيد السند
بان الاقل مما لابد منه فى حكم اللاغية ومندرج تحت المراد باللاغية ونحن نقول فى ايراد
الاقل بكون قصد بعض ماقصد افادته لاغية ثم فصل ذلك المجمل بقوله (فان كان
المخاطب خالى الذهن) بعض تفصيل له مزيد اختصاص باحوال الاسناد والاخذف
المسند اليه وذكره الى غير ذلك تحت هذا المجمل (من الحكم) اى النسبة التى بين بين او الوقوع
او اللاوقوع وعلى تقدير ن الخلو عبارة عن عدم الادراك لا عن عدم الاتصاف كما فى
الخلو عن التردد ويتجه انه يلغو قوله (والتردد فيه) بلا ريبة لان عدم ادراكهما يستلزم
عدم التردد فيهما لان التردد بدون التصور محال وتقييد خلو الذهن بما يخصه بالخلو
عن التصديق لايدفع الغناء عن التردد لان التقييد غير ضرورى او التصديق والخلو
عن التصديق كالخلو عن التردد ولايلغو ذكر التردد بعده لكن لايصح جعل ضمير والتردد
فيه الى الحكم اذ تردد المخبر لايكون فى التصديق بل فى النسبة المتصورة فهو راجع الى
الوقوع او اللاوقوع المذكور ضمنا لان الحكم حينئذ بمعنى ادراك الوقوع او اللاوقوع فهو
من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى فقول من قال بالاستخدام عار عن الاستحكام وكذا
الحال فى قوله (وان كان مترددا فيه طالباله) ولم يرد بالحكم الوقوع او اللاوقوع حتى
يستغنى عن قوله والتردد فيه لئلا يتوهم ان المراد الحكم بمعنى الايقاع فيفوت اشتراط الخلو
عن التردد فهذا من قبيل ترك المبالغة فى اختصار اللفظ تقريبا للتعاطى وقيد الخلو بالحكم
وسكت عن لازمه لعدم ظهور جريان الاقسام الثلثة فيه لانه انما يحسن حفظت التورية
ان يخلو ذهنه عن انك عالم اما المنكر او المتردد فى علمك فلا يحسن ان يقال له انك حفظت
التورية لانه ظاهر فى تأكيد الحفظ لا العلم به والظاهر انى عالم بحفظك التورية بل قولنا
حفظت التورية لافادة العلم من غير اعتبار خلو ذهنه عن العلم بالحفظ اذ لو اعتبر خلو
ذهنه صار ثبوت علمك به مقصودا اصليا وصار ثبوت الحفظ من متعلقات العلم فينبغى
ان يعبر عنه بما يفيده قصدا وصريحا فح يكون فائدة الخبر (استغنى) المخاطب فى استفادته
او المتكلم فى افادته او الكلام او الحكم قال الشارح على لفظ المبنى للمفعول وهو مجهول (عن
مؤكدات الحكم) الاولى عن مؤكد الحكم ولما خص الشرط بالحكم قال على طبقه عن مؤكدات
الحكم او نبه على ان وضع المؤكد للحكم وان استعمل للازمه ايضا والمؤكدات ان ولام
الابتداء وصيرورة الجملة اسمية قال الشارح اسمية الجملة فيما بينهم بهذا المعنى وتكرر
الاسناد ونونا التأكيد واما الشرطية بالفتح والكسر وحرفا التنبيه وحروف الصلة اعنى
الزوائد (وان كان المخاطب مترددا فيه طالباله حسن تقويته بمؤكد) فقد سبق بعض ما يتعلق
بشرح هذه العبارة فتذكر ومما لابد من التنبيه عليه ان المراد بالتردد فى خصوص الحكم
ولا يعتبر التردد اجمالا بان يكون سؤاله مجملا لو فصل وقع الجواب من تفاصيله كما فى قولك
كيف زيد فانه مجمل تفصيله اهو اسود او ابيض او صحيح او سقيم لكن لم يوجد تردده
فى خصوص الصحة مثلا فلا يقال فى الجواب انه صحيح بل صحيح بلا تأكيد والمراد بحسن
تقويته انه لو تركه المتكلم لايكون الا فى ترك الاولى ولا يخطأ وربما يقال يراد ان التأكيد

بعنى كونه مجهولا لا غير معلوم بل
يحتمل المعروف ودعوى الرواية
مخفية الصحة وتقويته بانه ليس
فى قوله حسن تقويته وقوله وجب
توكيده يعرض بالمخاطب او المتكلم
او الكلام غير قوية لان ضمير
تقويته يحتمل المخاطب وضمير
تقويته وتوكيده يحتملان المتكلم
والكلام بلا كلفة ١٢

المنكر اوجب وتركه مع السائل ايضا خطأ وبما ذكرنا اندفع توهم انه يلزم من هذا الكلام
ان لا يحسن فى جواب كيف زيد صحيح وان لا يتم قولهم ان الجواب عن سؤال السبب
الخاص يقتضى التأكيد دون السؤال عن السبب المطلق لكنه ينافى ما قال الشيخ فى دلائل
الاعجاز حيث قال اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل
ظن على خلاف ما انت تجيبه فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدى الى ان
لا يستقيم لنا ان نقول صالح فى جواب كيف زيد وفى الدار فى جواب اين زيد حتى نقول انه
صالح وهذا مما لاقائل به فانه يفيد ان لا يكون التأكيد للسائل مطلقا بل مقيدا بالظن المذكور
وان يكون التأكيد واجبا فى جواب السائل كما يقتضيه قوله لا يستقيم وربما يجاب بان هذا
حكم ان لكونه علما فى باب التوكيد ولا يجاب لانه ايضا مناف لاطلاق المؤكد ولك ان تجيب
بان هذا حكم بيان الوجوب من الشيخ وتقييد الوجوب لاينافى اطلاق الحسن نعم اثبات
الوجوب فى البعض ينافى اطلاق الحسن الا انه جعل المصنف هذا البعض داخلا فى المنكر
لان التصديق بنقيض الشئ يوجب انكاره وان كان ظانا نعم جعل التأكيد بان للظان
بخلاف ما انت مجيبه اكثر مواقعه فى معرض الانكار لان ان التى هى علم فى باب التوكيد
احق بالمنكر الجازم بالنقيض الا ان يكون الظان اكثر من الجازم بحكم الاستقراء وكون
الاستقراء مفيداله لايخلو عن بعد ولا يتجه على الشيخ ما اورده السيد السند من ان كلام الشيخ
يفيد انه يجوز انه صالح فى جواب كيف زيد مع انه ينافى ماذكره القوم من ان كيف لطلب
التصور وان السؤال عن السبب المطلق لايؤكد لانه انما يفيد لو كان معنى كلامه وهذا
مما لاقائل به انه لاقائل بوجوب انه صالح بل المعتبر جوازه وهو غير متعين لجواز ان يكون
معناه ولاقائل بانه صالح فى جواب كيف زيد ولك ان تبصر ما فهم المعرض من كلام الشيخ
بان السؤال بامثال كيف التصديق الخاص عند التحقيق الا انه لما كان تحصيل ذلك التصديق
بالقاء قيد قالوا انها لطلب التصور والاستعمال الموثوق به يفيد صحة التأكيد فى الجواب
قال تعالى فى جواب ماهى يقول انها بقرة صفراء والحمل على ان التأكيد هنا لاظهار
الرغبة لا لكونه كلاما مع السائل خلاف الظاهر واعترض السيد السند بان ماذكره وجها
لتقييد الاصل بان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت مجيبه لايتجه لانه يمكن ان يجعل
الاصل وهو الاولى انه ان كان التردد فى اصل التصديق الذى فى الجملة الخبرية كما فى قولك هل
زيد قائم فههنا يؤكد الجملة وان كان عن تفاصيل الاطراف والقيود التى فيها فلا حاجة الى
التأكيد اذ المطلوب بحسب الظاهر هو التصور واجيب بانه لم يبن التقييد على عدم استقامة
اطلاق الاصل بل على الاستقراء وليس بشئ لانه لو كان كذلك لقال لانه يؤدى
ان يستقيم فى جواب غير الظان التأكيد وهذا مما لا قائل به نعم يرد انه يؤدى ماذكره
من الاصل ان لا يؤكد جواب من يقول ازيدا ضربت وهو خلاف ظاهر كلام القوم
فالضابط ماظهر من شرح كلام المتن ويمكن ان يقال مراد الشيخ باشتراط ان يكون
للسائل ظن على خلاف الجواب الكون بالقوة القريبة من الفعل وذلك بان يكون مترددا
فى خصوص الحكم الذى يجاب به فانه اذا تردد بين الطرفين وصار ملحوظين له فكلا منهما
فى معرض الرجحان وقريب من حصول التصديق فكل ما يجيب به سؤاله فهو على
خلاف ماهو مظنونه بالقوة القريبة وحينئذ يوافق ماذكره كلام المصنف (وان كان
المخاطب (منكرا) للحكم حاكما بخلافه فالمنكر اسم فاعل وجعله اسم مفعول منكر
وان كان له وجه صحة (وجب توكيده) اى الحكم (بحسب الانكار) اى بقدر الانكار اى

زائدا على قدر ماللسائل بالغا ما بلغ على حذ والانكار فله فائدتان احداهما اشتراط
ان يكون زائدا على قدر تأكيد المتردد وثانيهما انه متفاوت بحسب المقامات وان اقتصر
الشرح على بيان الفائدة الثانية يرشدك الى ماذكرنا جواب ابى العباس المبرد لابى اسحق
المتفلسف الكندى حين سأله قائلا انى اجد فى كلام العرب حشوا يقولون عبدالله قائم
ثم يقولون ان عبد الله قائم ثم يقولون ان عبدالله لقائم والمعنى واحد وذلك ان قال بل
المعانى مختلفة فقولهم عبدالله قائم اخبار عن قيامه وقولهم ان عبد الله قائم جواب
عن سؤال سائل وقولهم ان عبد الله لقائم جواب عن انكار منكر قيامه هذا وماذكره
المصنف فى قوله تعالى ثم انكم يوم القيمة تبعثون من انه اكد اثبات البعث تأكيدا واحدا
وان كان مما ينكر لانه لما كانت ادلته ظاهرة كان جديرا بان لاينكر بل غايته ان يتردد فيه
فنزل المخاطبون منزلة المترددين فيه تنبيها على ظهور ادلته وسيزيد رشدك بالتأمل
فى اجوبة رسل عيسى عليه السلام وبهذا عرفت ان فى بيان مقامات الاخبار دبا عن كلام
العرب طعن الطاعن بل اجتراء القاصر المجترئ على الكلام المعجز وان فى قوله وقد يخرج
الكلام على خلاف مقتضى الظاهر دفعا لما يكاد يعود ونقول نجد فى مقام الاخبار من غير
الجواب ورد الانكار ان ان عبدالله قائم وفى مقام رد الانكار عبد الله قائم كان عبد الله
لقائم وفى جواب السائل عبد الله قائم فان قلت كيف صح اشتراط كون التأكيد على قدر
الانكار وكيف يزول به الانكار لولم يكن زائدا على قدره قلت اذا تعارض التأكيد والانكار
تساقطا فبقى اصل الخبر مقيدا (كما قال الله تعالى) استشهاد على وجوب التأكيد على حذو الانكار
ازيد من التردد وعلى تفاوت مقامات الانكار فى طلب التأكيد (حكاية عن رسل عيسى)
هم بولش بفتح الباء الموحدة وسكون الواو وفتح اللام والمعجمة ويحى وشمعون وهو
الثالث الذى عززبه بعد تكذيبهما ومافى الشرح انهم شمعون ويحيى والثالث الذى هو
بولس اوحبيب النجار غير موثوق به كما اعترف به الشارح ونبه عليه فى حاشية الكتاب
(اذكذبوا) لايصح تعلقه بالحكاية ولايقال بل بمفعول الحكاية والتقدير حكاية عن رسل
عيسى قولهم اذكذبوا والمراد اذكذب بعضهم كما يقال قتل فلانا بنوفلان والقاتل
واحد منهم اذالمكذب فى المرة الاولى اثنان بدليل قوله تعالى اذ ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما
فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون ولحل الكلام وجه اخر للشارح المحقق وهو ان تكذيب
الاثنين تكذيب للثلثة لاتحاد المرسل والمرسل به يعنى ان منشاء التكذيب انهما
لايصلحان ان يكونا مرسلين من هذا العظيم فى هذا العظيم وهو بعينه جار فى الثالث
وللفاضل المحشى للشرح وجه اخر وهو ان فى المرة الاولى والثانية متعلقان اما بقال
اوبالحكاية لابكذبوا فلايلزم تكذيب الرسل فى المرة الاولى ولاينافى كون المكذب اثنين
لاغير ولايتجه عليه ماتوهمه انه حينئذ لايكون المحكى عنه رسل عيسى بل رسولين لان
القول المرسل بعد تكذيب الاثنين فهم المحكى عنهم نعم يتجه ان المحكى عنهم ليس قولهم
وقت تكذيب الثلثة بعد تكذيب الاثنين ويحتاج الى اعتبار وقت تكذيب الثلثة ممتدا
من وقت تكذيب الاثنين الى وقت تكذيب الثلثة كما يحتاج فى توجيهها الى اعتبار وقت
تكذيب الاثنين ممتدا الى وقت قول الثلثة وتوجيه الشارح وان استغنى عنه لكن احتاج الى
جعل تكذيب الاثنين تكذيبا للثلثة قبل اخبارهم فلكل وجهة هو موليها والفاضل
المحشى اجاب عن اشكالهما لايكشف الاعن اهماله فليكتف بحكاية سؤاله وكشف حاله
(فى المرة الاولى) متعلق بما عرفت فى المرة الاولى اوالثانية (انا اليكم مرسلون) بقول قال

اوقوالهم على اختلاف القولين اكد للمنكر فى اول مرتبة الانكار بان وخلو الجملة عن الدلالة
على الزمان مع ان الظاهر فيها انا اليكم ارسلنا اذخلو الجملة عنها والعدول
عنها يشعر بدعوى الاستمرار الدال على المبالغة فى تحقق مضمون الجملة لان تأكيد المنكر
فوق تأكيد المتردد كما ارشدت وهذا مزيد ارشاد وعدت فلا تغفل ولعل هذا مراد
الشارح بقوله مؤكدا باسمية الجملة والافاسمية الجملة من ضرورات ايراد كلمة ان فيخفى
دلالتها على التأكيد (وفى) المرة (الثانية انا اليكم لمرسلون) يعنى لما ظهر زيادة انكارهم اكد
على قدر ماظهر من مراتب انكارهم لانهم لم يقتصروا فى المرة الثانية على اصل الانكار بل
بالغوا فيه حيث قالوا ان انتم الابشر مثلنا فنفوا نبوتهم باثبات البشرية لهم حيث اعتقدوا
ان الرسول لايكون بشرا فاظهروا به انكارهم ثم زادوا فى النفى بقولهم وما انزل الرحمن
من شئ ثم بقولهم ان انتم الاتكذبون فلاجرم اكد الحكم معهم ثلث تأكيدات وفيه بحث
لانه لما تقرر ان الانكار يستدعى زيادة تأكيد على التردد فلابدله من تأكيدين وللزيادة مرتين
لابدمن تأكيدين آخرين حتى يكون التأكيد بحسب الانكار وقد وقع فى الاية اربع تأكيدات
الاان الكلام مع صاحب المفتاح والمصنف فى انهما كيف تركا فى الاستشهاد بكون
التأكيد على قدر الانكار فى الاية على وجوب التأكيد بحسب الانكار التأكيد بالقسم وهو
ربنا يعلم فانه جعله الزمخشرى جاريا مجرى القسم فى تأكيد الحكم ولاينفع فى دفع ماذكرنا
ماكتب الشارح فى حاشية شرحه بيانا لنكتة عدم عد القسم من جملة المؤكدات
من ان الكلام فى المؤكدات المتصلة بالحكم والقسم جملة برأسه هذا وقد استصعب نفى
رسالتهم باثبات بشريتهم اذالبشرية تنافى الرسالة من الله لاالرسالة من عند عيسى والرسل
كانوا يدعون الرسالة من عنده لامن عند الله ومعنى قولهم انا اليكم مرسلون من عند عيسى
عليه السلام واجاب الشارح المحقق عنه بما استفاده من عبارة الكشاف حيث قال
فدعاهما اى رسولى عيسى الملك اى ملك انطاكية فقال من ارسلكما قالا الله الذى خلق
كل شئ وليس له شريك فقال صفاه واوجزا قالا يفعل مايشاء ويحكم ما يريد من انه كان
الرسل دعوهم على وجه ظنوهم اصحاب وحى ورسلا من الله بناء على ان الرسالة
من رسول الله رسالة من الله هذا يبنى فى وجوب انقياد مايبلغ والتصديق له واشار به له
ولان الجدالى رجحان هذا التوجيه والى ان له توجيها اخر الا ان السيد السند زيف هذا التوجيه
واستبعده جدا لان الرسل انما ارسلوا الى اصحاب القرية ليدعوهم الى عيسى عليه السلام
والتصديق بنبوته والانقياد لدينه فايهامهم اياهم انهم اصحاب وحى من الله بلاواسطة
رسول مستبعد جدا فلايليق ان يوجه به فضلا عن ان يكون توجيها راجحا بل الظاهر
ان مرادهم انا اليكم مرسلون من عيسى بامر الله وان تكذيبهم انما هو فى كون مرسلهم رسولا
من الله لافى كونهم مرسلين من ذلك الرسول وان الخطاب فى قوله ان انتم يتناول الرسل
والمرسل معا على طريق تغليب المخاطبين على الغائب فيكون نفى الرسالة عنهم تغليبا له
عليهم كانهم احضروا عيسى عليه السلام خاطبوه بنفى رسالته من الله مبالغة فى انكارها
ونظير ذلك فى الاشتمال على التغليبين ان يبلغ جماعة من خدم السلطان حكمه الى اهل بلد
فيقولوا فى ردهم ان حكمكم لايجرى علينا اذفينا من هو اعلى يدا منكم هذا ونحن نقول اولا
ان استبعاده لتوجيه الشارح ليس بذاك لجواز ان يقولوا حكم الله فى حقكم ان تصدقوا عيسى
فى جميع ما جاء به فان فيه دعوتهم لهم الى عيسى على وجه يوهم انهم اصحاب وحى وثانيا انه
يحتمل ان يكون المقصود بالنفى فى ان انتم الا بشر مثلنا مع دخول عيسى عليه السلام

فى الخطاب نفى امكان رسالتهم عن الله فدخل عيسى فى نفى الامكان ويثبت نفى
رسالته على اكد وجه فلا يكون فى الكلام الا تغليب واحد والا ظهر ان المراد
بقوله انا اليكم مرسلون انا اليكم مرسل احكامنا ويؤيده جدا قولهم وما انزل
الرحمن من شئ فانه ظاهر فى نفى كون الاحكام مرسلة (ويسمى الضرب) النوع (الاول)
اى الكلام الملقى مع الخالى سواء نزل منزلة المتردد او المنكر اولا (ابتدائيا) فقوله تعالى انهم
مغرقون ابتدائى وانما سمى به لانه ابتداء كلام من غير سبق طلب او انكار كذا نقل عن
المصنف وتبعه السيد السند فى شرح المفتاح والاظهر لانه احداث صورة نسبة فى المخاطب
من غير سبق خطورها فى نفسه ولا يصح ان يقال لانه اصل الكلام والطلبى او الانكارى
يحصل بزيادة لانه يشكل بقوله انهم مغرقون فانه ابتدائى وبقوله لاريب فيه فانه طلبى ويمكن
توجيهه فتأمل وقيل لانه مبنى على ما اصل المخاطب ان يكون عليه واذا يعتبر خاليا ما لم
يشهد شاهد على خلافه (والثانى طلبيا والثالث انكاريا) ولو قال والخلو والطلب
والانكار ظاهر الحال والوجوه التى تتبعها مقتضى الظاهر لكان قوله (واخراج الكلام عليها)
اى على مقتضاها (اخراجا على مقتضى الظاهر) اى مقتضى ظاهر الحال فى غاية الظهور
وفى المفتاح واخراج الكلام فى هذه الاحوال يريد الخلو والطلب والانكار على الوجوه
المذكورة يريد الخلو عن التأكيد والتأكيد وزيادته اخراج مقتضى الظاهر هذا ومقتضى
الظاهر ومقتضى خلافه كلاهما مقتضى الحال كما ان ظاهر الحال وباطنه كلاهما حال
فمقتضى الظاهر اخص من مقتضى الحال لان التسمية ما ذكر بالتركيب الاضافى فمنع الاخصية
منع لما حكم به صريح العقل فلا يقبل وان جعله الشارح المحقق مستدا بانك اذا جعلت المنكر
كغير المنكر واكدت الكلام عملا بمقتضى الظاهر تحقق مقتضى الظاهر بدون مقتضى الحال لان
الحال يقتضى ترك التأكيد مع ان السند مندفع بان الحال هو الامر الداعى الى التكلم على وجه
مخصوص فالانكار مع تنزيله منزلة لا ليس حالا فليس التأكيد مقتضى الظاهر ولا مقتضى الحال
ولو نازعت زاعما ان الحال ما يدعو الى ذلك فى الجملة غير مقيد بحال الدعوة وجارينا معك
فنقول ليس التأكيد بعد مقتضى الحال لان التنزيل مانع عن اقتضائه وكيف لا ولو كان
التأكيد حينئذ مقتضى الحال لكان الكلام مطابقا لمقتضاها فكان بليغا مع انه بمراحل عن
البلاغة لا يما ذكر الشارح من انا لا نسلم ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضى لترك التأكيد
هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال
بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على
انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تأكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتأكيد
وتركه لان منع السند غير مسموع على انك سمعت ما يدل على انه ليس مقتضى الحال وكون
التأكيد فى الصورة المذكورة مقتضى الحال لا يتوقف على الاتيان به حتى يضر سلب المعنى
عن الاتيان به احسن التأمل فان هذا من مراقى التعقل (وكثيرا ما) اى اخراجا او زمانا
كثيرا غاية فى الكثرة او (يخرج) الكلام (على خلافه) حال كونه كثيرا كذلك ولقد اعجب حيث
وسم قسم المخرج على خلافه بالقلة حيث قال وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل والمخرج
على خلافه بخلافهما قال الشارح المحقق يعنى ان وقوعه فى الكلام كثير فى نفسه لا بالاضافة
الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا وكانه استبعد كون مواقع مقتضى
الظاهر اقل من خلافه فعدل فى شرح العبارة عن مقتضى الظاهر ونحن نقول مقتضى
الظاهر اقسام ثلثة الكلام مع الخالى والمتردد والمنكر واقسامه خلاف مقتضى الظاهر تسعة

(الكلام)

اذا الانكار نسخه

التوجيه الممكن انه يكفى فى التسمية
ابتدائيا ان حق الكلام فى نفسه
ان يكون بلا زيادة والزيادة جاء
من اجل التنزيل سعد

الكلام مع العالم ثلثة لتنزيله منزلة الخال او المتردد او المنكر والكلام مع الخالى المنزل منزلة المتردد
او المنكر لان الخطاب بنا فى التنزيل منزلة العالم والكلام مع المنكر المنزل منزلة اخرين
والكلام مع السائل المنزل منزلتهما وكثرة اقسام الشئ تقتضى بكثرته على ان الظاهر ان
المراد انه فى مقام وجد وجه التنزيل يجوز الوجهان والتنزيل اكثر من الجرى على مقتضى
الظاهر لان البليغ اميل به لدقته لكن ذلك يستدعى وصف التنزيل منزلة العالم بالكثرة
(فيجعل غير السائل) تفصيل لاخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وهو متناول
بجعل العالم والخالى والمنكر (كالسائل) الا انه ينزل العالم منزلة السائل بعد تجهيله
فتنزيله منزلة الجاهل ودخوله فى قوله وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل لا يغنى عن ادخاله
فى هذا البحث لانه بعد تنزيله منزلة الجاهل لتنزيله منزلة الخالى مقام ولتنزيله منزلة السائل
مقام ولتنزيله منزلة المنكر مقام وقوله (اذا قدم اليه ما يلوح له بالخبر) اى ما
يدعو المخاطب الى الخبر ويجعله متوجها اليه متأملا فيه فى مقدمة جار الله
لوح للكلب بالرغيف ٭ خواندسك را بسوى نان ٭ وفسره الشارح المحقق بالاشارة
اى ما يشير للمخاطب الى الخبر وما ذكرنا اظهر مشترك بين الثلثة لان تقديم الملوح يستدعى
جعل العالم المنزل منزلة الجاهل منزلا منزلة السائل وتقديم الملوح ربما يؤثر فى المنكر
فيجعله مترددا فقول السيد السند ان المراد بغير السائل الخالى لان تقديم الملوح انما يعتبر
بالقياس الى الخالى واما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع الى تجهيله بوجه ما وداخل فيه
وتنزيل المنكر منزلة السائل داخل فى قوله والمنكر كغير المنكر ففيه ابحاث لا يخفى على مثلك
ولما كان تقديم الملوح محتملا لان يكون موجبا لازالة التردد وان يكون موجبا للتردد احتاج
الى تقييده بقوله (فيستشرف له استشراف الطالب المتردد) اى بالقوة القريبة من الفعل
لا ان يصير مترددا بالفعل والا لكان الكلام معه مؤكدا على مقتضى الظاهر والاستشراف
ان تنظر الى الشئ كالمستظل من الشمس ببسط كفك فوق حاجبك وهو متعد بنفسه يقال
استشرف الشئ فحق العبارة فيستشرفه الا انه بقى فى كلامه لام تقوية العمل التى
فى عبارة المفتاح بعد اختصاره لان عبارته هكذا فيتركه مستشرفا له فلما وضع مستشرف
مكان فتركه مستشرفا غفل عن ان لام التقوية لا يدخل معمول الفعل متأخرا كما يدخل
معمول شبه الفعل فبقى فى كلامه وصار مختلا ولولا ان الاختلال بحسب العبارة اهون منه
بحسب المعنى لجعلت ضميره للملوح لا للخبر اى فيستشرف لاجل الملوح الخبر وينبغى ان يعلم
ان التنزيل منزلة السائل لا يستدعى سبق الملوح بل يستدعى ان يكون معه ما يجعله فى عرضة
المتردد ككون الخبر مستبعدا وكون المخبر متهما بالسهو او الكذب وكانه خص تقديم الملوح
بالذكر لكثرة وقوعه (نحو ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا) قالوا اى لا تدعنى يا نوح فى شان قومك
واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك هذا وكان هذا النهى لما علم منه تعالى بعلمه القديم
انه سيدعو ربه لنجاة ابنه ويحتمل والله اعلم النهى عن المخاطبة فى طلب العذاب لهم كما قال
رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا يعنى لا تدعنى بعد لعذابهم فانهم قد حكم عليهم
بالاغراق وبالجملة هذا الكلام يشير الى توجه العذاب اليهم فيكاد النفس تلتفت اليه وتتردد
وبعد الجزم به ايضا يحتمل ان يتردد فى انه الاغراق لانه واحد من جنس العذاب سيما وقد
سبق واصنع الفلك فلذلك قال (انهم مغرقون) مؤكدا واكتفى المصنف فى تعيين الملوح
بقوله ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا ولم يذكر واصنع الفلك مع انه الذى يدور عليه الانتقال الى
الاغراق اشارة الى ان قوله ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا يكفى فى التنزيل منزلة السائل لانه

ايجاب نسخه

يكفى الاشارة الى جنس الخبر ولا يجب الاشارة الى خصوصية الخبر فابهام كلام الشارح
حيث قال فهذا الكلام يلوح بالخبر مع ماسبق من قوله واصنع الفلك باعيننا انه قصر حيث
اقتصر على قوله ولا تخاطبنى لان قوله واصنع الفلك من تتمته مما لا يلتفت اليه وجعل
صاحب المفتاح قوله تعالى وما ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء منه واشار الى الفرق
بينهما وكان وجه الاشارة ان فيه تأكيدين احدهما لتنزيله منزلة الحكم المطلوب لتقديم
الملوح وثانيهما لان الحكم مما يقبل الوهم على انكاره لكمال نزاهة يوسف وطهوره فقد
اجتمع فيه التنزيلان ولان امر النفس مما يتردد فيه السامع وكذا كونها غاية فيه على
ما يفيده صيغة المبالغة وكون الحكم مما لا يقبله الوهم على تقدير كون النفس نفس يوسف فقط
او عاما وكون الاستثناء منقطعا بمعنى لكن رحمة ربى تصرف عن الاساءة او ظرفا ظاهر واما
على تقدير كون المستثنى متصلا غير ظرف بمعنى الا البعض الذى رحم ربى ففيه خفاء لا يدفعه
ماذكره السيد السند فى حواشى شرحه على المفتاح من انه لا يقبله الوهم قبل الاستثناء
فتأكيد الحكم لدفع هذا الانكار بل هو معجب لان الحكم قبل الاستثناء مما يجب ان ينكر
فكيف يؤكد لدفع الانكار على انه لا حكم قبل الاستثناء فضلا عن ان يؤكد وغاية ما يمكن
ان يقال فى توجيهه ان اقبال الوهم لانكار الحكم قبل الاستثناء يجعل المخاطب منكرا لما يقوله
المخاطب ومعرضا عن قوله فالتأكيد لكلامه لا لما قبل الاستثناء لدفع انكار تعلق به اجمالا
ومما يجب التنبيه عليه انه قال صاحب المفتاح انه نزل من لا يكون سائلا منزلة السائل
فتخرج الجملة مصدرة بان وقال السيد السند تأكيد هذا النوع فى الاستعمال بان دون غيرها
وكان السر فيه كون هذه الكلمة علما للتأكيد وقال الشيخ عبد القاهر ان فى هذه المقامات
يعنى بعد الاوامر والنواهى والاحكام تصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه
الفائدة وتغنى غناء الفاء وقال السيد السند فى شرح المفتاح وزيف بان هذا الجعل ان
عنزلة ان للغفلة عن ان لا تفيد السببية بنفسها بل بحذف اللام معها ولم يقل ويجعل السائل
كغير السائل على طبق قوله ويجعل المنكر كغير المنكر لان حكم السائل متعين بخلاف حكم غير
السائل فانه يحتمل فيه تفصيل وكذلك قوله (ويجعل غير المنكر كالمنكر) اوضح من قوله
ويجعل المنكر كغير المنكر فلذا قدمه ولكن بقى من تفصيله جعل السائل كالخالى اذا كان معه
ما ان تأمله ارتدع عن التردد فكانه اعتمد على سهولة معرفته بالمقايسة ونحن سنجعله
داخلا تحت قوله وهكذا اعتبارات النفى مترقب فانه من فوائدنا الشريفة وغير المنكر اعم من
السائل والعالم والخالى فكلهم يجعل كالمنكر (اذا لاح) اى بدأ (عليه شئ من امارات
الانكار) وما يوقع فى ظنه وكذا اذا كان الحكم بعيدا عن القبول فالتقييد تقييد بما هو اكثر
(كقوله) اى قول حجل ابن فضلة وهو بالفتح من اعمام النبى صلعم واما حجل الشاعر
بالتحريك فهو عبد المزن (جاء شقيق) هو اسم رجل فان كان هو المخاطب كما يستدعيه آخر
البيت ففيه التفات من الخطاب الى الغيبة على طريقة السكاكى فى قوله ان بنى عمك التفات
متفق وان كان المخاطب غيره فلا التفات بل المعتبر تقدير القول اى قلت له ان بنى عمك فيهم رماح
(عارضا) اى واضعا على عرضه (رمحه) من عرض السيف على الفخذ وهذا من طرق
اظهار الشجاعة وعدم المبالاة بالخصوم فهو لا ينكر ان فى بنى عمه رماحا لكن يعمل عمل المنكرين
المعتقدين انهم ليسوا ارباب سلاح ولا يخفى ان قوله (ان بنى عمك فيهم رماح) بمعنى ان فيهم
رماحا يعمل كرمحك او فوقه وانهم اشجع منك وحينئذ لا يظهر ان يكون من جعل المنكر كغير
المنكر بل لا يبعد ان ينكر وجود مثله فيهم ويحتمل ان يكون تهكما معه اى هو ممن او علم ان

ظهوره نسخه

هذا تقرير الكلام على طبق
ان الانكار يكفيه تأكيد واحد وقد
حققنا لك انه لابد من تأكيدين
فلابد لاجتماع التنزيلين من
تأكيدات ولك ان تجعل ضرورة
الجملة خالية عن الدلالة على
الزمان دالة على الاستمرار حيث
لم يقل ان النفس لتأمر تأكيدا ثالثا
منه

نسخه نقلة

فيهم رماحا لا يحمل الرمح بن خوفهم (والمنكر كغير المنكر اذا كان معه) المنكر (ما ان تأمله) اى
تأمل فيه لان التأمل النظر فى الامر (ارتدع) عن انكاره بان ينتقل الى مرتبة التردد او خالى
الذهن ومعنى كونه معه ان يكون معلوما له ولو بالقوة القريبة من الفعل اذ يكفى فى التنزيل
ذلك ولا يجب كونه معلوما بالفعل وههنا بحث شريف نرجو ان يكون من خزائن الغيوب
لا من دفائن الغيوب وهو ان الكلام حينئذ هل هو من قبيل تنزيل المنكر منزلة غيره او من
قبيل جعل جامعه من قبيل المؤكد فى ازالة الانكار فلا يكون على خلاف مقتضى الظاهر
لان الكلام مع المنكر لابد له من مزيل انكار تأكيدا كان او غيره واعلم ان الظاهر وقد يجعل المنكر
كغيره ولا يظهر وجه لجعل الظاهر موضع المضمر (نحو لا ريب فيه) ظاهره ان المثال لما نحن
فيه حتى يكون خبرا مع المنكر ترك فيه التأكيد لجعله كغير المنكر وفيه ان الانكار حق
او جود كثير من المرتابين فكيف يكون حقه التأكيد لرد الانكار وان لا لنفى الجنس فى النفى بمنزلة
ان فى الاثبات صرح به ائمة النحو فيكون فيه التأكيد فالحق ان يعدل عن الظاهر ويقال انه
مثال لمجرد جعل المنكر كغير المنكر لا لجعل المنكر للخبر المنفى كغيره فانه تعالى اراد رد انكار المنكرين
المبالغين فى الانكار انه من عند الله فقال لا ريب فيه تنبيها على ان انكارهم كلا انكار وانما غاية
الامر فيه الريب فاتى بنفى الريب فى مقام نفى الانكار وقد نبه فى الايضاح على انه لم يقصد
التمثيل لخصوص ما فيه حيث قال وعليه قوله تعالى فى حق القرآن لا ريب فيه وانما مثل به
تنبيها على ان جعل وجود الانكار كعدمه من المقاصد التى ربما يقصد بحاق اللفظ فيصح
صحة قصده من كيفيات التراكيب وجعله من المستتبعات كمال اتضاح ولك ان تجعل قوله وهكذا
اعتبارات النفى حينئذ على انه هكذا باقى اعتبارات النفى فى جعله مقصودا بالعبارة وهذا
تقرير بديع لا يخفى حقه على من له قدر رفيع وان غفل عنه الناظرون وللشارح المحقق هنا مسلك
اخر سلكه السالكون فلا علينا ان نذكره وما ادى اليه النظر فيه وهو انه استشكل كونه مثالا
لما نحن فيه او جهين احدهما انه لا يصح نفى الريب فضلا عن ان يجب تؤكيده كما سمعت وثانيهما
انه لا ريب فيه تأكيد لذلك الكتاب كما سيجئ فى بحث الفصل فهو لتأكيد الحكم ورد الانكار
فلا يقتضى التأكيد حتى يكون ترك التأكيد خلاف مقتضى الظاهر واوجب لذلك العدول عن
جعله مثالا الى جعله نظيرا لما نحن فيه فى انه جعل فيه وجود الشئ وهو الريب منزلة عدمه
واجاب عن الاول بان مبنى التمثيل ليس جعل وجود الانكار كعدمه بل توجيه الكشاف وهو ان
نفى الريب بالكلية عبارة عن نفى كونه محلا للريب وانما وقع الريب لعدم التأمل والنظر فيه كما هو
حقه وهذا حكم صحيح ينكره كثير من الاشقياء حقه التأكيد لازالة انكارهم الا انه جعل انكارهم
لهذا الحكم كلا انكار فلذا ترك التأكيد وعن الثانى بان ما سيجئ انه بمنزلة التأكيد
المعنوى والتأكيد المعنوى لا يدفع الا التجوز ويدفع التجوز لا يتأكد الحكم بحيث يزول به انكار
المنكر وانما هو شان التأكيد اللفظى اعنى تكرير اللفظ الاول وما هو بمنزلته فلا يتجه
على المصنف نعم يتجه لو كان الامر كما ذكره الشيخ انه بمنزلة ان يقول ذلك الكتاب ذلك
فيعيده مرة ثانية هذا ولا يخفى انه لا يندفع بما ذكره ما ابتناه من تأكيد لا للنفى مع زيادة انه
اذا كان نفى الجنس كناية عن نفى كونه محلا للريب كان فى النفى مزيد تأكيد ومبالغة يفيده
سلوك طريق الكناية وانه مع كون المقصود تنزيل وجود الريب منزلة عدمه لا يجب
ان يكون نظير الامثال لما نحن فيه فان كون وجود الريب بمنزلة العدم ينكره كثير من الاشقياء
فيجب التوكيد وتركه لتنزيل المنكر منزلة غيره وان التأكيد اللفظى ايضا يكون لدفع
التجوز فيجوز ان يكون مراد الشيخ ان قوله لا ريب فيه بمنزلة التكرير فى دفع توهم التجوز

ماءمعه نسخه

تخصيص هذا الايراد بهذا المقام
لان فيما سبق اداة التشبيه اوجب
الاظهار وان لم يكن تلك الاداة
ضرورته بل يمكن ايراد مثله
منه

لافى تكرير الحكم وتقويته فيوافقه كلام المصنف (وهكذا اعتبارات النفى) لما لم يكن
فى البيان السابق مايوجب تخصيصه بالاثبات بل كان مستوى النسبة بالاثبات والنفى
اتجه ان قوله هذا تطويل فللاشارة الى دفعه قال الشارح المحقق ولما كانت الامثلة
المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لاريب فيه اشار الى التعميم دفعا
لتوهم التخصيص وقال السيد السند ان هذا القول يقتضى ان يكون لاريب فيه تنظيرا
حتى يكون لتوهم التخصيص مسلك واضح هذا والاظهر ان هكذا اشارة الى امثلة الاثبات
يعنى كامثلة الاثبات امثلة النفى فمن احاط بها سهل عليه استخراج امثلة النفى وهذا اوفق
بعبارة الايضاح حيث قال هذا كله اعتبارات الاثبات وقس عليها اعتبارات النفى
كقولك ليس زيد اوما زيد منطلقا او بمنطلق ومابنطلق اوما ان ينطلق زيد اوماكان
زيد ينطلق اوماكان زيد لينطلق ولاينطلق زيد ولن ينطلق زيد والله ماينطلق اوما
ان ينطلق زيد هذا وكيف لاوقوله هذا كله اعتبارات الاثبات نص فى كون السابق مختصا
بالاثبات فكيف يصح جعل قوله وهكذا اعتبارات النفى لدفع توهم التخصيص ولعبارة الكتاب
احتمال فى نفسه جدير بان يقطع لاجله النظر عن رعاية مطابقته لمافى الايضاح والمفتاح
فى هذا المقام وهوان باقى اعتبارات النفى مع وجود الشئ مثل مامر فان كل مامر نفى
لما تحقق وجوده فيندرج فيه تنزيل السائل منزلة الخالى كما اشرنا اليه وغير ذلك مثل لاريب
فيه على وجه ومثل ومارميت اذ رميت واعلم انه قال صاحب المفتاح ان اخراج الكلام
على مقتضى الظاهر يسمى فى علم البيان بالتصريح وخلافه يسمى بالكناية ولما كانت الكناية
فى المشهور وعلى الوجه المذكور فى البيان اللفظ المراد به لازم ماوضع له من غير قرينة مانعة
عن ارادته والتصريح اللفظ المراد به ماوضع له ولم تكن المعانى المستتبعة للتراكيب مما وضع
لها اللفظ وكان اعتبارات الكناية والتصريح باعتبارها غير ظاهر حتى لم يعلم ان هذا معنى
آخر للكناية والتصريح او تجوز مبنى على التشبيه واشتبه مقصوده اعرض عنه المصنف
بالكلية وماقال السيد السند ان المعانى المستتبعة فى عرف البلغاء هى المعانى الاصلية
يرده انه لوكان كذلك لكان زيد قائم بلاتأكيد مرادفا لقولنا انت خالى الذهن عن قيام
زيد فكما لادقة ولامزية لهذا الكلام لم تكن لزيد قائم اذا السابق فى دلالات عقلية وانتقالات
غير وضعية يكشف عن مزيد ذكاء وفطنة ولامنقبة فى الانتقالات المبنية على الاوضاع
او يستوى فيه الخواص والعوام وايضا لابد فى الكناية من صحة ارادة المعنى الحقيقى
واذا القى الخالى عن التأكيد الى المنكر لايصح ان يراد به انه خالى الذهن وماقال الشارح
المحقق والسيد السند انه يصح الارادة للانتقال الى ملزومه الادعائى وهو مامعه مما يزيل
الانكار لوتأمل على ماذهب اليه السيد السند وتنزيله منزلة الخالى على ماذهب اليه الشارح
ففيه انه لواكتفى فى الكناية بصحة الارادة للانتقال وان امتنع المعنى الحقيقى لم يتميز
المجاز عن الحقيقة اذلامجاز الاو يصح ارادة المعنى الحقيقى فيه للانتقال فالتحقيق
ان صحة ارادة المعنى الحقيقى للانتقال انه يصدق المعنى الحقيقى ويتحقق فى المقام مثلا
جبان الكلب يراد معناه الحقيقى لانه كما انه مضياف جبان الكلب حتى اولم يكن جبان
الكلب لايصح ارادته للانتقال الى المضياف بل يتعين المجاز وظاهر كلام الشارح
ان الكناية نفس الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر فانه يلزم تنزيل المخاطب
منزلة غيره فاريد باللازم ماهو الملزوم كما هو مقتضى الكناية ورده المحقق بان الكناية
تقتضى ارادة الملزوم باللفظ الدال على اللازم لابنفس اللازم فح لاتحقق الكناية

كان نسخه

مطلب التحقيق فى الكناية

الاعلى سبيل التشبيه وعبارة المفتاح واضح فى ارادة الكناية الاصطلاحية ولايخفى
انه مشترك بين كلام الشارح وكلامه على ماحققناه لك فالظاهر فى الرد على الشارح
ان يقال اذاكانت الكناية نفس الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر كان التصريح
ايضا نفس الاخراج على مقتضى الظاهر وليس للاخراج على مقتضى الظاهر معنى
يكون صريحا فيه وان ارادة التنزيل بايراد الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اشبه
بالتصريح لانه اريد به من غير توسط شئ فهو بمنزلة ارادة الموضوع له من اللفظ ولابد
فى المشابهة بالكناية من ان يكون الانتقال من الايراد الى امر يتوسل به الى الانتقال
الى التنزيل فلا يحسن اطلاق الكناية بطريق التشبيه ايضا ولعل مراد المفتاح ان
اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فى علم البيان يسمى بالكناية لاباخراج خلاف
مقتضى الظاهر واراد باخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر استعماله فى غير
ماوضع له من ملزوم المعنى لاهذا الاخراج بعينه وكذلك مراده باخراج الكلام
على مقتضى الظاهر المسمى بالتصريح فى علم البيان استعمال اللفظ فيما وضع له على
ماهو وظيفة البيان لاهذا الاخراج بعينه وغرضه ان لكل من هذين الامرين نظيرا فى
علم البيان مسمى باسم اخر قال الشارح المحقق وههنا بحث لابد من التنبيه عليه وهو انه
لاينحصر فائدة ان فى تأكيد الحكم نفيا الشك اورد الانكار ولايجب فى كل كلام مؤكد
ان يكون الغرض منه رد انكار محقق اومقدر وكذا المجرد عن التأكيد هذا كلامه واراد بنفى
وجوب كونه لرد انكار محقق اومقدر مايشمل رد الانكار والتردد وهو ظاهر واراد بقوله
وكذا المجرد انه لايجب ان يكون التجريد لخلو الذهن حقيقة او تقديرا بل يكون
لغير ذلك كان يكون لانه لايروج من المتكلم على لفظ التأكيد ولايتقبل منه وبنى عدم
انحصار فائدة التأكيد فيما ذكر اولا بما نقل عن الشيخ عبد القاهر رح من انه قد يدخل ان
للدلالة على ان الظن كان من المتكلم فى الذى كان انه لايكون كقولك للشئ وهو بمرأى
ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ماترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائى ماترى
وعليه قوله تعالى رب انى وضعتها انثى ورب ان قومى كذبون ومن خصائصها ان لضمير
الشان معها احسنا ليس بدونها بل لاتصلح بدونها نحو انه من يتق ويصبر وانه من يعمل
سوءا وانه لايفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان يصلح مبتدأ كقوله ۞ ان شواء ونشوة
وخبب البازل الامون * من لذة العيش والفتى للدهر والدهر ذوفنون * وان كانت النكرة
موصوفة تراها مع ان احسن كقوله * ان دهرا يلم شملى بسعدى * لزمان يهم بالاحسان ۞ ومنها
حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا فان اسقطت ان لم يحسن الحذف
اولم يجز انتهى كلام الشيخ فيما نقله من الشيخ ابحاث الاول ان جميع ماذكره من تأكيد
الكلام فى هذه المواقع يحتمل ان يكون من فروع كونه ردا لانكار او تردد اما فى صورة
التأكيد فيما كان ظن المتكلم فى الكائن ان لايكون فلانه وقع مايستبعد فكان الحكم فى نفسه
مظنة الانكار او التردد فينزل المخاطب به منزلة احدهما توبيخا على وقوعه او تحزنا
او تحسرا الى غير ذلك واما فى اصلاحه ضمير الشان او تحسينه فلان ايراد ضمير الشان التأكيد
الحكم وتقريره فى النفس بالابهام او لاثم التفسير كما ستعرف فالتزم معه ماهو علم فى التأكيد
والتقرير تنبيها من اول الامر على ان المقام مقام التحقيق والتقرير وبذلك لايخرج عن
ان يكون المقصود نفى الشك اورد الانكار واما فى صورة تهيئة النكرة لكونها مبتدأ او تحسين
وقوعها مبتدأ فلان ذلك لان التأكيد مع المنكر او المتردد وعدم صحته وقوع

فعلان نسخه

الظالمون نسخه

يلف نسخه

النكرة مبتدأ انما هو فى موقع لا يفيد الاخبار عن النكرة الصرفة لقلة الفائدة لعدم تعينه
فاذا كان المخاطب بالحكم على النكرة منكرا له او مترددا فيه كان الكلام غاية فى الافادة
واما حذف الخبر مع ان وعدم حسنه او جوازه بدونه فلان الحكم المنكر يحذف
فيه ماهو مناط الحكم من المحكوم به لئلا يتوحش المنكر عن سماعه ولا ينفر عنه
فيتوجه اليه فلعله يقبله بعد ان يجده بالتأمل الثانى ان قوله تعالى رب انى
وضعتها انثى ورب ان قومى كذبون لانشاء التحزن والتحسر وليس خبرا فيكون خارجا عما
نحن فيه من تأكيد الخبر ويمكن ان يدفع بانه نقل من الاخبار عما كان ظن المخبر فيه ان لا يكون
الى انشاء التحسر والتحزن لانه ادخل فى ذلك على ان المقصود ان فائدة التأكيد لا ينحصر
فى نفى شك اورد انكار لانه لا ينحصر فى الخبر فيه فيدل عليه رب انى وضعتها انثى مع كونه
انشاء اوضح دلالة الثالث ان ماذكره فى ضمير الشان يرده قل هو الله احد على ماذهب
اليه المفسرون من حمله على الشان ودفعه الامام فى نهاية الايجاز بان مراده ان ضمير الشان
لا يدخل على الجملة الشرطية بدونها ويرده تمثيل الشيخ بقوله انه لا يفلح الكافرون الرابع ان
ان ليس لتهيئة النكرة لكونه مبتدأ لان اسم ان ليس مبتدأ فالصواب ان يقال لتهيئة النكرة لان
يصلح مسندا اليه وبالجملة ينافى صحة دخول ان على النكرة الصرفة ما اشتهر فيما بين الائمة
ان اسم ان مرفوع المحل لكونه مبتدأ قبل دخول ان اذ النكرة الصرفة لا تصلح لكونها مبتدأ
مع وقوعها اسم ان وثانيهما نقله عن الكشاف ان ترك تأكيد المنافقين قولهم امنا فى
مخاطبة المؤمنين لانه لا يروج منهم التأكيد اولانه لا تساعدهم انفسهم على التأكيد لعدم
نشاطهم فى هذا الخبر وعدم صدق رغبتهم بخلاف قولهم انا معكم فى مخاطبة اخوانهم
اذهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق
وفيه انه يحتمل ان يكون التأكيد لصدق الرغبة لتنزيل المخاطب منزلة المنكر فى ان المتكلم
فى مقام الاخبار له كالمخبر مع المنكر فى كمال الاهتمام بتقرير الخبر فى ذهنه وعدم التأكيد لعدم
صدق الرغبة لتنزيل المنكر منزلة الخالى فى انه ليس له مزيد اهتمام فى الاخبار له كما انه ليس
له مزيد اهتمام فى الاخبار للخالى الا ان عدم الاهتمام هنا لعدم كون التقرير فى ذهن السامع
مطلوبا وفى الخالى لعدم حاجته الى مزيد الاهتمام بايصال الخبر وثالثها ما استخرجه من
موارد الاستعمال حيث قال وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به
معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت
ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب فى ادعاء ان هذا الخبر موافق اعتقاده يؤكد الحكم
وان لم يكن مخاطبك منكرا ليطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما
قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ فى تحقيقه لانه لدفع
الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلازمه هذا ولا يخفى عليك ان التأكيد للخبر الذى يفاد به لازمه
لكون المخاطب منكرا له داخل فى بيان المصنف لانه صرح بالحكم لانه الاصل ولظهور
الاحكام فيه دون اللازم وتأكيد ان المنافقين لكاذبون ويحتمل ان يكون لتنزيل المخاطب
منزلة المنكر لان من شان المخاطب لحرصه على ايمان الامة ان يقبل منهم مبالغتهم فى
اعتقادهم برسالته وتأكيد والله يعلم انك لرسوله لان المخاطب مع الموهم فى عرضة
الانكار فنزل منزلة المنكر ولامر ما اقتصر السكاكى والمصنف بعد تتبع كلام الشيخ والكشاف
على ماذكرا فى التأكيد وتركه والله تعالى اعلم ولما فرغ من بيان احوال الاسناد ذكر
بيان الحقيقة العقلية والمجاز العقلى عقيبه ليعلم ان اسناد الشئ الى شئ قد لا يراد به ظاهره

الظالمون نسخه

يروج نسخه

فيعلم ان من خاطب الموحد بقوله انبت الربيع البقل لا يحتاج الى التأكيد وليس تركه التأكيد
مبنيا على التنزيل اذ ما اريد به ليس مما ينكره الموحد وللتعلم ان مخاطبة من سمع منه انبت
الربيع البقل بانبت الله البقل لا يحوج الى التأكيد لان قوله انبت الربيع البقل لا يفيد انكاره انبت
الله البقل والا فبيان الحقيقة والمجاز العقليين كاللغويين مما يذكر فى البيان وان كان له
تعلق بالمعانى باعتبار انهما قد يقتضيهما الحال ورعاية هذه الحيثية لا توجب تخصيص
العقليين بالايراد فى المعانى لشمولها للكناية والمجاز اللغوى ايضا وح تصدير البحث بثم
للتراخى الرتبى لانه ليس كسابقه مقصودا بل متطفلا وليس ايرادهما فى المعانى من المصنف
لزعم انهما من المعانى على خلاف ماذهب اليه المفتاح كما زعم الشارح حتى يرد عليه
بما ذكره من انه لا فرق بينهما وبين اللغويين وبما عرفت اندفع ايضا ان الاولى ذكرهما
فى البيان لاحتياج بعض مباحثهما الى معرفة المجاز اللغوى والاستعارة بالكناية ولما
بحث عنهما ههنا كان المناسب ان يستوفى البحث حتى لا يحتاج الى اعادة بحثهما فى البيان
فبحث عن مطلق الاسناد باعتبارهما لا انهما لا يخصان الاسناد الخبرى قال الشارح
فلهذا قال (ثم الاسناد) وذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يتوهم عوده الى الاسناد
الخبرى هذا وهذا هو الذى ذكره البيضاوى قدس سره فى تفسير قوله تعالى من سورة
البقرة فاما يأتينكم منى هدى فمن تبع هداى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون حيث قال وكرر
لفظ الهدى ولم يضمر لانه اراد بالثانى اعم من الاول واورد عليه ان المتبادر من معرفة
سبق ذكرها العهد وكونها عين ما سبق وان جاز حملها على غير ما سبق فهى كالضمير
بعينه فى ان الظاهر ان مرجعه عين ما سبق مع جواز رجوعه الى ما فى ضمنه ولا يذهب عليك
ان العطف بثم حينئذ للتراخى الرتبى لكون بحثه اشمل مما سبق ونحن نقول لم يضمر لبعد المرجع جدا
اولدفع توهم رجوعه الى الكلام المذكور فى قوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه والمقام
لاستيلاء الوهم كيف والمشهور الثابت فى اصل يعنى المفتاح التلخيص كون الحقيقة والمجاز
العقليين كلاما على انه قد تقرر فى موضعه انه اذا دار الضمير بين الابعد والاقرب فهو عائد
الى الاقرب نفى انهما لا يخصان بالاسناد بل يجريان فى التعلق نحو اجريت النهر والاضافة
نحو قوله تعالى شقاق بينهما على ما قيل وفى النسبة الوصفية نحو الربيع المنبت فقصد
استيفاء البحث عنهما كما ذكرت يستدعى ذكر ما هو اعم من الاسناد ولا يذهب عليك
انتقاض تعريفهما بها وسيأتى لهذا الكلام تتمة وانما قال (منه حقيقة عقلية) ومنه مجاز
عقلى توطئة لتعريفهما ولم يقل اما حقيقة عقلية واما مجاز عقلى لان تقسيم الاسناد اليهما
لا يتم اذ كل منهما اعم من الاسناد من وجه كما عرفت فلم يصلح قسما له وقال الشارح المحقق
لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان
جسم فكانه قال بعضه حقيقة عقلية وبعضه مجاز عقلى وبعضه ليس كذلك هذا وفى كون منه
ومنه مفيد الوجود قسم اخر خفاء والظاهر انه لدفع قصد توهم الانحصار لا لافادة عدمه
ويمكن توضيح ماذكره بان افاده منه ومنه كون كل من الامرين بعضا من الاسناد بالنظر الى بعض
اخر لم يذكر والا فكون كل منهما بعضا بالنظر الى الاخرين يلغو بيانه بايراد كلمة التبعيض
ويكفى فيه ان يقال الاسناد حقيقة عقلية ومجاز عقلى واختلف فى الحقيقة والمجاز العقليين قال
المصنف المسمى بالحقيقة العقلية والمجاز العقلى على ماذكره صاحب المفتاح هو الكلام وهو الموافق
لظاهر كلام الشيخ عبد القاهر فى مواضع من دلائل الاعجاز وقول جار الله وغيره انه الاسناد
وهو ظاهر ما نقله الشيخ ابن الحاجب عن الشيخ عبد القاهر ونسبة الاسناد الى الفعل لذاته

مطلب
الحقيقة العقلية والمجاز العقلى

قوله يعنى المفتاح وقع من الحاشية
فى نسخة المؤلف بخطه لا من باطن
الكتاب عـ

ونسبة الكلام اليه بواسطته فهو واحق بالتسمية بالعقلى فلذا اخترناه ووجه نسبة الاسناد الى العقلى عـا نقيحه ان كون الاسناد فى انبت الله البقل الى ماهوله وفى انبت الربيع البقل الى غيرماهوله مـمـا يدرك بالعقل من دون مدخلية اللغة لان هذا الاسناد ممـا يتحقق فى نفس المتكلم قبل التعبير وهو اسناد الى ماهوله اوالى غيرماهوله قبل التعبير ولا يجعله التعبير شيئا منهما فالاسناد ثابت فى محله او متجاوز اياه بعمل العقل بخلاف المجاز اللغوى مثلا فان تجاوزه محله لان الواضع جعل محله غير هذا المعنى ولهذا يصيرانبت الربيع البقل من الموحد مجازا ومن الدهرى حقيقة لتفاوت عمل عقلهما لالتفاوت الوضع عندهما وبهذا اندفع ان انبت الربيع البقل انمـا يكون مجازا عقليا ولم يكن وضع العقل للنسبة الى فاعل مخصوص صدر عنه بل يكون للنسبة الى مخصوص قصد المتكلم نسبته اليه والظاهر للنسبة هو الاول نعم هذا البحث انما يتوجه الى من جعل طرفى اسناد انبت الربيع البقل حقيقيين كما سيجئ (وهى) اى الحقيقة العقلية ولذا انثها وتذكيره لكون خبره المذكر راجح صرح به الشيخ ابن الحاجب فى الايضاح (اسناد الفعل) اى نسبته سواء كانت تامة اولا يكشف عنه قوله (اومعنـاه) يعنى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واسم الفعل اذا اسناد معنى الفعل لايلزم ان يكون تاما وفيـه والاولى ان يقول اوما فى معناه لان معنى الفعل فى الاصطلاح يقابل شبه الفعـل وهوما يفيد معنى الفعل ولا يشاركه فى التركيب ولا يبعد ان يجعل التميمى ابوه داخلا فى معنى الفعل واحترزبه عما ليس لحقيقة ولا مجاز نحو الحيوان جسم (الى ما) اى شئ (هو) اى الفعل اومعنـاه ويجوز افراد الراجع الى المتعدد المعطوف بعضه على بعض بعاطف هو لاحد الامرين كما يجوز مطابقته (له) اى لذلك الشئ سواء كان عنه كما فى ضرب زيد عمرا اولا كما فى انقطع الحبل وسال الحبل ولذا لم يقل ماهو عنه ومعنى كونه له ان حقه ان يسند اليه فى مقام الاسناد سواء كانت النسبة للنفى اوللاثبات لا ان يكون قائمـا به كما فى الشرح حتى لا يشكل بقولنا ماقام زيد لان القيام حقه ان يسند الى زيد فى مقام نفيه عنه بخلاف ماصام نهارى فان الصوم حقه ان يسند الى المتكلم فى مقام نفيه عنه لاالى نهاره نعم حقه ان يسند الى النهار فى مقام قصد النفى عنه وحينئذ ذلك الاسناد حقيقة فاحفظه فانه من الدقايق والشارح المحقق تفصى عنـه تارة بان دخوله فى التعريف بتـأويل التعريف باسناد الفعل اومعنـاه الى ماهو له لو كان الكلام مثبتا والقيـام فى ماقام زيد يكون قائما بزيد لو كان الكلام مثبتا وتارة بان النفى اسنـاد الى ماهوله باعتبار لازمه ففى ماصام زيد لازمه افطر زيد وفى ماربح زيد لازمه خسر زيد والمراد بالاسناد الى ماهوله اعم من الاسناد الى ماهوله باعتبار نفسه اولازمه وسمى الثانى جوابا تحقيقيا والاول ظاهريا ولا يخفى ان كليهما بمعزل عن التحقيق وخارج عن صناعـة التعريف ويمكن ان يجعل ضمير هو الى ما وضمير له الى الفعل اومعناه وكون الشئ للفعل اومعناه بمعنى ان حق الشئ ان يسند الفعل اومعناه اليـه لكن جعل الفعل ومافى معناه للذات اعذب من العكس والمتبـادر منه ماهوله فى الواقع وحينئذ يخرج عن التعريف قول الجـاهل انبت الربيع البقل فقيده بقوله (عند المتكلم) وصرفه عما يتبادر منه الى مايشمل ماهوله فى الواقع والاعتقاد وماهوله فى اعتقـاد المتكلم فقط لكن بعد يتبادر منه ماهوله فى اعتقاد المتكلم فى الواقع فيخرج منه قول المعتزلى خلق الله الافعال كلها مخفيا مذهبه فقيده ثانيـا بقوله (فى الظاهر) اى فيما يفهم من ظاهر كلامه ليصرفه عما يتبادر منه الى مايشمل ماهوله فى اعتقاده فى الواقع وفى الظاهر وماهوله فى اعتقاده فقط فما هوله ليس اعم مما هوله فى اعتقاده اذا اطلق وعند التقييد بتغير معناه الى اعم مما هوله فى الواقع وفى اعتقاده ويتقيد بقوله فى اعتقـاد المتكلم

اى فيـه انه يجوز ان يخـصص اضـافة الاسنـاد يعنى الفعـل فالقرينـة حقيقـة ✱

قد شككنا فى هذه العبارة فى نسخة المؤلف وماعرفنـا انه تفصى عنه اوتنبه عنه اومجيب عنه اواجاب عنه فليتأمل لعل يفهم الحق ✱

مطلب

يجوز افراد الراجع الى المتعدى

ومن الاجوبة التى لاتعويل عليه هو ان المسند فى ماصام نهارى الفعـل المنفى اى عـدم الصوم لا لانه يلزم ان يكون ماصام نهارى حقيقة لقيام عدم الصوم بالنهار كما ظنه الشارح لانه يدفعه ان عدم صوم قصد بماصام لايقوم بالنهار بل لانه تكلف فى التعريف مستغنى عنه بماذكرنا ✱

فيخرج عنه ماهوله فى الواقع فقط فقوله عند المتكلم مغير لمعنى ماهوله ومقيد فيصح ان يقال انه لادخال ماهوله فى الاعتقاد فقط ويصح ان يقال انه لاخراج ماهوله فى الواقع فقط فماذكره السيد السند ان امثاله مغير للمعنى لاتقييد فمحل نظر وكذا قوله فى الظاهر ولا يخفى انه لو اقتصر على قوله اسنـاد الفعـل اومعناه الى ماهوله فى الظاهر لتم التعريف وقل المؤنة والتكليف للمتعلم القاصر الضعيف الا انه اراد التنبيه على انه لايصح الاكتفاء بمـا عند المتكلم كما فى المفتاح ولابد من زيادة قيد فى الظاهر هذا وقد اشار بذكر الامثلة الى انه جمع التعريف بزيادة هذه القيود على ماهوله اقساما اربعة ما يطابق الواقع والاعتقاد (كقول المؤمن انبت الله البقل) وما يطابق الاعتقـاد و (نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل) وما لايطـابق شيئـا منهمـا ويعلم منـه جمعه مالايطابق الاعتقـاد فقط كقول المعتزلى بطريق الاولى فاكتفى فى الاشارة اليه بقوله (نحو قولك جاء زيد وانت تعلم انه لم يجئ) ولم يكتف به فى الاشارة الى دخول مايطابق الواقع فقط تفننا وقوله وانت تعلم حال عن جاء زيد لانه مقول القول ومفعوله وتقديم المسند اليه فيه للتخصيص اى انت تعلم دون المخاطب كما اشار اليه فى الايضاح قال الشـارح المحقق فيه احتراز عما اذا كان المخاطب ايضـا عالما بانه لم يجئ فحينئذ لم يتعين كونه حقيقة بل ينقسم قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثانى ان لايكون عالما والاول لايكون اسنادا الى ماهوله عند المتكلم لافى الحقيقة ولافى الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان للملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل مالايعتد به ولا يعد فى الحقيقة ولافى المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به صاحب المفتاح بخلاف الثانى فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ماهوله عنده بناء على سهو اونسيان هذا وفيما ذكره ابحاث نفيسة هى فيما بين المباحث مباحث رئيسة فبالحرى ان يتخذن وهى انيسة الاول ان المراد بالعلم اما اليقين فلا يلزم من اختصاص اليقين بالمتكلم تعين المثال لكونه حقيقة لجواز ان يصدق المخاطب ايضا المضمونه من غير تعين فينقسم القسمين المذكورين واما التصديق فلا يكون مثالا لما لايطابق الواقع والاعتقاد لامحالة وارادة التصديق المطابق بعيد عن العبارة وثانيهما انه مع اختصاص التصديق بالمتكلم ايضا ينقسم قسمين لجواز ان يكون المخاطب مع كونه غير مصدق بعدم المجئ مصدقا بان المتكلم مصدق به وحينئذ لايكون اسنادا الى ماهوله عند المتكلم لافى الحقيقة ولافى الظاهر بل يكون اما مجازا اومايكره وثالثهما انه مع علم المخاطب بان المتكلم عالم بانه لم يجئ يحتمل ان لايعلم المتكلم ذلك ويكون فى ذلك الخطاب مخفيا عنه اعتقاده فيكون اسنادا الى ماهوله عند المتكلم فى الظاهر ومما لابد من التنبيه عليه ان المراد بالاسناد الى ماهوله الاسناد الى ماهوله من حيث انه ماهو له اذ قد يكون الشئ ماهو له باعتبـار غير ماهوله باعتبار اخر اما فى النفى فقد عرفت واما فى الاثبات كما فى قول الخنساء تصف ناقتها فانما هى اقبال وادبار فان الشيخ قال لوجعلت الاقبال بمعنى المقبل حتى يكون المجاز فى الكلمة اوجعلت التقدير ذات اقبال حتى يكون ايجاز الحذف لكان مفسولا من الفصاحة عا بام رذولا عنـد اصحاب البلاغة ومن قال ممن يعتد بشانه انه بتقدير المضاف قصد ان اصل الكلام فيه ذلك بل المعنى انها لكثرة اقبالها وادبارها كانها تجسمت منهما فالمجاز فى اسناد الاقبال لانه وان كان لها من حيث القيام بها لكنـه ليس لها من حيث الحمل والاتحاد فاقبلت حقيقة وهى اقبال مجاز وقد عدل المصنف عن ترتيب المفتاح حيث قدم المجاز العقلى لانه المقصود بالبيان فى فن البلاغة المشار اليه بالبنان لان تقديم المجاز العقلى يوجب فصلا كثيرا بين الحقيقة والمجاز لكثرة ما يتعلق به وما قصد بذكرها

مقولا نسخه

من مزيد ايضاح المجاز بمعرفتها انما ينتظم كل انتظام بمقارنتها على ان بعض مباحث المجاز مما لا بد فيه من معرفة الحقيقة كما ستشاهد وعدل عن تعريفه للحقيقة والمجاز لانه اخبار انهما ماذكرهما جارالله وغيره وظاهر كلام ابن الحاجب انه مذهب عبدالقاهر فلا يصح تعريفهما بالكلام لانهما صفة الاسناد واما اشتراطه ان يكون المسند فيهما فعلا اوما فى معناه فلما نقله عن جار الله من ان المجاز العقلى هو اسناد الفعل الى شئ يتلبس بالذى هو فى الحقيقة له والحاقه ما هو فى معنى الفعل به لانه فى حكمه حتى يكتفى كثيرا بذكر الفعل فى مقام الحكم عليهما فقولك زيد انسان خارج عنهما عنده داخل فى الحقيقة عند صاحب المفتاح فلا بد له من العدول من هذا الوجه ايضا واما ان الحق فى ذلك مع المفتاح لشهادة الشيخ عبدالقاهر له فلا يقدح فى وجه العدول واما ما اعترض به المصنف على تعريفه للحقيقة من انه الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه من انه غير صادق على ما لا يطابق الاعتقاد مما سبق من قولك جاء زيد وقول المعتزلى المخفى اعتقاده حيث ترك فيه تقييد ما عند المتكلم بقولنا فى الظاهر مع انهما حقيقتان من غير ريبة من احد فلا يتم حتى يتم وجها للعدول لان المقصود الظاهر مما عند المتكلم ما عنده فى الظاهر لعدم الاطلاع على السرائر نعم لا كلام فى صحة العدول لقصد مزيد توضيح والاحتراز عن غفلة نظر غير صحيح ولو سلم ان المتبادر ما عند المتكلم فى نفس الامر فعدم صدق التعريف على ما لا يطابق الاعتقاد فى نفس الامر مم لانه الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فى نفس الامر غايته ان الافادة لم تطابق لتخلف المدلول عن الدال ولا يصح ان يقال المتبادر ما هو اعم من ان يكون عند المتكلم فى الحقيقة اوفى الظاهر لانه ينتقض على هذا تعريف المفتاح بدخول ما لبس منها بان يكون ما عند المتكلم فى الواقع لا فى الظاهر ومما قررت به من جهات العدول ان تعريف المفتاح من غير منعكس لخروج الانشاآت اذ لا حكم فيها ولخروج المركبات الغير الكلامية وغير مطرد على مذهب المصنف لدخول نحو زيد صائم فيه مع ان اسناد صائم فيه الى المبتدأ ليس بحقيقة لانه الى الملابس (ومنه) اى من الاسناد (مجاز عقلى) ويسمى مجازا حكميا ومجازا فى الاثبات واسنادا مجازيا (وهو اسناده) اى اسناد الفعل او معناه الى (ملابس) اسم مفعول بقرينة قوله يلابس الفاعل ولذا لم يقتصر على التعدد المعتاد له (غير ما هو) اى الفعل او معناه (له) وما هو له فيما سوى الفعل المجهول واسم المفعول الفاعل وفيهما المفعول به ولا يخفى ان غير ما هو له يتبادر منه غير ما هو له فى نفس الامر وبقوله (بتأول) يصير اعم من غير ما هو له فى نفس الامر ومن غير ما هو له فى اعتقاد المتكلم فى الواقع اوفى الظاهر ويتقيد باعتقاد المتكلم فى الظاهر فهو بمنزلة ان يقال غير ما هو له فى اعتقاد المتكلم فى الظاهر والتأول طلب ما يؤول اليه الشئ والطلب ههنا بالرجوع الى العقل ولذا قال الشيخ هو طلب ما يؤول اليه من الحقيقة اوالموضع الذى يؤول اليه من العقل والا فليس الرجوع فى التأول مطلقا الى العقل والتأول بنصب القرينة الصارفة للاسناد عن ان يكون الى ما جعل له الى ما هو حقيقة الامر لا بمعنى ان يفهم لاجلها الاسناد الى ما هو له بعينه فانه قلما يحضر السامع بما هو له بل بمعنى ان يفهم ما هو حقيقة الكلام مثلا يفهم من صام نهارى انه وقع الصوم المبالغ فيه فى النهار او صام صائم فى النهار جدا حتى خيل ان النهار صائم وفى بنى الامير المدينة انه صار الامير سببا بحيث خيل اليك انه بان اوبنى بان سببه وسببيته كانت على هذا الوجه ثم التعريف ينتقض بالاسناد الى الملابس كذلك لا للملابسة فانه لا يسمى مجازا كما يرشدك

وماذكره السيد السند ان المتبادر ما هو فى اعتقاده فى نفس الامر كما لا ينكره المنصف وعدم الاطلاع على السرائر لا يقدح فى تبادر المعنى بدفعه ان عدم الاطلاع على السرائر يوجب استعمال اللفظ فيما هو اعتقاده بحسب الظاهر وشيوعه فيه فيقدح فى كون المتبادر غيره ولو سلم فيوجب ظهور قصده اذ لا يقصد ما لا اطلاع عليه

منه

مالبس عند المتكلم نسخه

اليه قوله فيما بعد واسناده الى غيرهما للملابسة مجاز فلا بد من اعتبار كونه للملابسة فتأمل واعتبر ولا ينتقض بمثل انماهى اقبال لانه مجاز كما حققه الشيخ ولم يدخل فى التعريف لخروجه بتقييد الاسناد بكونه الى ملابس بناء على ان للمصنف مذهبا اخر ليس فيه هذا المثال مجازا بل هو واسطة واما الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم والضلال البعيد والعذاب الاليم فان اريد بها وصف الشئ بوصف صاحبه فليس بمجاز ولو اريد بها وصف الشئ لكونه ملابس ما هو له فى التلبس بالمسند لكونه مكانا للمسند او سببا له فيكون المآل الحكيم فى كتابه والحكم فى اسلوبه والاليم فى عذابه والبعيد فى ضلاله اوله كان مجازا داخلا فى التعريف ومقتضى تعريفات القوم ان لا يكون مكر الليل وانبات الربيع وجرى الانهار واجريت النهر مجازات وقد شاع اطلاق المجاز عليها فاما ان يجعل الاطلاق على سبيل التشبيه واما ان يتكلف فى التعريف وصناعة التعريف تأبى الثانى والشارح يتكلف تارة بجعل الاسناد شاملا للاضافة والتعلق وتارة يؤول الاضافة والتعلق بالاسناد لتضمنها اسنادا اوهما مع غاية بعدهما يردهما انه حينئذ يختل ما يجئ من ان اسناد الفعل المبنى للفاعل الى المفعول مجاز وان اسناد الفعل المبنى للمفعول الى الفاعل مجاز فان انعم النهر السيل حقيقة مع انه اسند الى الفاعل الذى هو السيل فتأمل (وله) اى للفعل او ما فى معناه (ملابسات) اما جمع ملابس وهو الظاهر او جمع ملابسة (شتى) جمع شتيت اى مختلفة كمرضى ومريض واراد باختلافهما ان بعضها ما هو له وبعضها غير ما هو له كما سيبينه (يلابس الفاعل والمفعول به) يريد بهما النحويين (والمصدر) يريد به المفعول المطلق فان المصدر مشترك بينه وبين اسم الحدث الجارى على الفعل (والزمان والمكان والسبب) الاولى والمفعول فيه والمفعول له ولم يتعرض للمفعول معه ونحوه لان الفعل لا يسند اليهما كذا فى الشرح وفيه نظر لان السبب يشمل المفعول معه مطلقا فلا ينبغى التعرض لمطلق السبب لان المفعول له بتقدير حرف الجر كالمفعول معه على ان المفعول معه والمفعول له لا يقومان مقام الفاعل اما اسناد الفعل المعلوم اليهما فجائز نحو ضرب التأديب المبالغة فى سببيته فالوجه انه لم يتعرض للمفعول معه لان الاسناد اليه اسناد الى الفاعل وكذا الحال فان جاءنى راكب حقيقة لا فرق بينه وبين جاءنى زيد فى جاءنى زيد راكبا وكذا التمييز فان طاب نفس زيد حقيقة ولم يتعرض لغيره لانه لا يسند اليه الفعل ومعناه وما يتوهم من اسناد الفعل الى المستثنى فى ما جاءنى الا زيد فهو اسناد الى الفاعل لانه اسناد المجئ الى زيد واسناد عدمه الى غيره وهما فاعلان فان كانا ما هو لهما فالاسنادان حقيقيان والا فالملابسة مجازان وينبغى ان يستثنى من المفعول به المفعول الثانى من باب علمت والثالث من باب اعلمت (فاسناده الى الفاعل او المفعول به اذا كان مبنيا له) اى لاحدهما (حقيقة) كما مر اى كما مر فيما سبق من بحث الحقيقة وما قبله من قوله انا اليكم مرسلون وقوله انهم مغرقون ومن لم يتنبه كذبه فى الاسناد الحقيقى الى المفعول (والى غيره) اى غير احدهما (للملابسة مجاز) اصل هذا الكلام فاسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له حقيقة والى غيره مجاز واسناده الى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة والى غيره مجاز الا انه طلب الاختصار فجمعهما واخل فيفيد ان اسناد المبنى للفاعل او المفعول الى احدهما مطلقا حقيقة لانه حين الاسناد الى احدهما مبنى لاحدهما ولا يفيد ان اسناد المبنى للمفعول الى الفاعل والمبنى للفاعل الى المفعول مجاز والاسناد للملابسة ان يكون المناسبة الداعية الى وضع الملابس موضع ما هو له مشاركته مع ما هو له فى كونهما ملابسين للفعل وفائدة

يمكن تأييد مذهب المصنف بان انماهى اقبال من قبيل زيد اسد فكما انه لا يعتبر فيه تجوز عقلى بدعوى انه تجسم عما تجسم عنه الاسد بل يجعل تشبيها بليغا بايهام دعوى الاتحاد فكذلك انماهى اقبال ولما لم تجر فى النسبة الاتحادية التجوز العقلى ناسب ان يكون بمعزل عن اعتبار الحقيقة والمجاز فيه فخص بغيرها وفى حواشى السيد السند توجيه بعيد قد اعترف بانه تعسف فخذ ما صفا ودع ما كدر

فهما نسخه

التقييد اخراج الاسناد الى غير ماهوله من غير ذلك الداعى عن ان يكون مجازا فانه غلط
وتحريف يخرج به الكلام عن الاستقامة ولا يلتفت اليه فضلا عن ان ينخرط فى سلك المزايا
اوتنبيه على ان مايميل اليه عبارة الكشاف من ان المعتبر التلبس بماهوله مؤول بان مراده
التلبس بماهوله فى ملابسة الفعل لان مجرد التلبس بالفاعل لاباعتبار الفعل علاقة بعيدة
ينبغى ان لايعتد بهما فى اسناد الفعل ومجرد ميل العبارة لايكفى فى اثبات مذهب مخالف لمذهب
غيره ولهذا نسب المصنف مذهبه اليه وغيره على مانقلناه لك وابعض المتأخرين هنا بحث شريف
وهو انه كيف تكون جلس الدار وسير سير شديد وسير الليل مجازا وليس لنا مسير ومجلوس ينزل
الدار والسير الشديد منزلته ويلحق به واما الافعال المتعدية فينبغى ان يفصل ويقال ضرب الدار
ان قصد به كونها مضروبة فمجاز وان قصد كونها مضروبا فيها فحقيقة وكذا الحال
فى ضرب ضرب شديد وضرب التأديب هذا ونحن نقول كون اسناد الفعل المبنى
للمفعول الى غير المفعول به مجازا مبنى على ان وضع ذلك الفعل لافادة ايقاعه على ما اسند
اليه فحينئذ اذا صح جلس الدار فبتشبيه تعلق الظرفية بتعلق المفعول به ووضعه مقامه
وابرازه فى صورته تنبيها على قوته فان اقوى تعلقات الفعل بعد التعلق بالفاعل تعلقه
بالمفعول به ولا يجب ان يكون هناك مفعول به محقق بل يكفى توهمه وتخيله كما تقول
اقدمنى بلدك حق لى عليك لتوهم مقدم وتخيله مع انه لامقدم هناك ولا متحقق الاقدوم
للحق الا انك صورت الحق فى صورة المقدم الموهوم مبالغة فى سببيته وسيأتى مزيد تحقيقه
فضرب الدار لامعنى له الاجعله مضروبا ولا يتأتى فيه تفصيل نعم يشكل الامر فى ضرب
فى الدار وضرب للتأديب فانه لايظهر جعل الدار مضروبة مع وجود فى بل يتعين جعلها
مضروبا فيها ولايظهر جعل التأديب الامضروبا له فلا تجوز فيهما بل هما حقيقتان
هذا اذا جعل نحو فى الدار ظرفا ونحو للتأديب مفعولا له كما هو مذهب الشيخ ابن الحاجب
اما لو جعلا مفعولا به بواسطة حرف الجر كما هو المشهور المتفق عليه الجمهور فلا اشكال
لكن تمثيل المصنف للمكان بقوله نهر جار وللسبب بقوله بنى الامير المدينة و يرشد الى انه
لم يجعل النهر والامير مفعولا به بالواسطة لايصح ان يكون النهر مفعولا فيه الابذكر
فى لانه ليس مكانا مبهما ولا يصح ان يكون الامير مفعولا له الابذكر اللام فلو كان المفعول
فيه وله بالواسطة عنده مفعولا به لما مثل بهما للمكان والسبب المقابلين للمفعول به ثم اشار
الى امثلة اقسام المجاز بل شواهدها على ترتيب ذكرها مما هو مستفيض دائر على السنة
البلغاء فقال (كقولهم عيشة راضية) هذا مثال اسناد مابنى للفاعل الى المفعول به
(وسيل مفعم) مثال عكسه اذ المفعم اسم المفعول من افعمت الاناء ملأته وقد اسند الى
الفاعل (وشعر شاعر) مثال اسناد المبنى للفاعل الى المصدر وانما صح التمثيل به مع ان الشعر
اطلق هنا على المؤلف لاعلى تأليف الشعر حتى يكون مصدرا والظاهر انه من قبيل عيشة
راضية لانه جعل اطلاق الشعر فى مقام المبالغة يجعل المؤلف عين المصدر فوصفه بالشاعر
فرع وصف المصدرية ومن قبيله والافلا يحسن وصفه بمالا يوصف به المصدر فى دعوى
كونه عين المصدر اذ جعله من قبيل اطلاق الموصوف لامن وصف ما اطلق عليه ولا
من اطلاق الشعر على مسماه كما فى قولك شعر فلان لانه انسب بمقام المبالغة وجعله المرزوقى
من قبيل داهية دهياء وليل اليل اى مااعتاد به العرب من اخذ شئ من لفظ شئ و وصفه
بها تنبيها على كماله و بلوغه الغاية (ونهاره صائم) مثال لاسناد المبنى للفاعل الى الزمان
(ونهر جار) مثال لاسناد المبنى للفاعل الى المكان (و بنى الامير المدينة) مثال لاسناد المبنى

(للمفعول)

للمفعول الى السبب واكتفى ببعض الامثلة لانه لم يتأت له ماهو دائر على السنتهم للباقى فتركه
على المقايسة قال الشارح المحقق واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون
كناية كما ذكر وافى قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلى حيث جعل الهموم مخزونة
بقرينة اضافة التسلية اليها هذا وفيما ذكروه نظر لان سل الهموم حقيقته سل المهموم
فى الهموم او للهموم فجعل التعلق الظرفى او السببى منزلا منزلة التعلق الايقاعى واوقع
التسلية على الهموم مبالغة فى تعلقه الظرفى او السببى وليس فى ذلك جعل الهموم مخزونة
فكيف يكون الكلام كناية عن جعل الهموم مخزونة وطلب التسلية الذى هو المعنى
الصريح مقصودة بالافادة (وقولنا) فى التعريف (بتأول يخرج نحو مامر من قول الجاهل)
مامر انبت الربيع البقل ونحوه شفى الطبيب المريض وغيره من حقايق يطابق الاعتقاد
دون الواقع زاد لفظ النحو لعدم اختصاص الاخراج بمامر ولم يقل يخرج مامر من نحو
قول الجاهل اذلم يسبق نحو قول الجاهل بل قول الجاهل لان ذكر النحو فيه للتمثيل لا للتعميم
فتأمل ولا تغفل وانما تعرض لبيان فائدة هذا القيد من قيود هذا التعريف وخص
هذه الفائدة بالبيان مع ان له فائدة اخراج الكواذب مطلقا وفائدة اخراج صادق
يخالف الاعتقاد كقول المعتزلى المخفى خلق الله الافعال كلها لانه لما ادخل نحو قول
الجاهل فى تعريف الحقيقة بقيد عند المتكلم تبادر الى الوهم انه يجب ان يذكر فى تعريف
المجاز ايضا ليخرج باضافة الغير الى ماهوله عند المتكلم عن تعريف المجاز فلما اهمل قيد
عند المتكلم لم يخرج وانما بين خروجه به واستشهد له مع انه لاخفاء فيه لان الجاهل ليس
بمتأول لما ان ظاهر كلام المفتاح بل صريحه يدل على انه لولم يكن فى التعريف قيد عند
المتكلم لم يخرج ويبطل به طرد التعريف وجعل الشارح المحقق وجه التعرض التعريض
بالمفتاح وماذكرناه لك انفع فان قلت لو كان المراد ماذكرته لينبغى ان يتعرض ايضا لخروج
قول المعتزلى به لانه دخل فى تعريف الحقيقة بقيد فى الظاهر فيتبادر من ترك هذا القيد فى
تعريف المجاز انه لم يخرج عنه قلت التأول يدل دلالة ظاهرة على ان اسناد الكلام معه الى
غير ماهوله فى الظاهر بخلاف اقتضائه عدم كونه معتقدا له (ولهذا) اى لان مثل قول الجاهل
خارج لقيد التأول عن حد المجاز (لم يحمل نحو قوله) اى الصلتان العبدى (اشاب الصغير
وافنى الكبير كر الغداة ومر العشى على المجاز) اى اسناد الاشابة والافناء الى كر الغداة ومر
العشى لكونهما ملابسين لما هوله عند المتكلم ولم يجعل معناه هذا الاسناد وقال الشارح معنى
قوله لم يحمل على المجاز لم يحمل على اسناد هما فيه مجاز ولا يخفى ان العبارة لاتساعده (مالم يعلم
او يظن) اى لانتفاء احد الامرين لا لاحد الانتفائين لان احد الانتفائين لايكفى بل لابد من
كلا الانتفائين وهو انما يستفاد من ترديد المنفى لامن ترديد النفى بان يقال مالم يعلم اولم يظن
فاعادة لم فيه كما فعله الشارح فى شرحه لايصح فان قلت لايكفى انتفاء العلم والظن بل
لابد من انتفاء التصديق مطلقا اذ يكفى للحمل الجزم الغير الراسخ مطابقا كان اولا قلت
اذا قوبل الظن بالعلم يراد به ماعدا العلم نعم لو قال مالم يعتقد لكان اوضح واخصر ولما جعلنا
ما مصدرية غير ظرفية وما لم يعلم مفعولا له بتقدير اللام لقوله لم يحمل لوجود شرائط حذفها
خلص الكلام عما يتجه على الشارح حيث جعل مالم يعلم ظرفا اى مادام لم يعلم من انه يفيد
انه حمل البيت بعد العلم بذلك على المجاز وهو خلاف الواقع وفيه ان ما بمعنى مادام يجعل الفعل
مستقبلا ولا يساعده المقام وقوله (ان قائله) لم يرد ظاهره مكان قول المفتاح (لم يعتقد ظاهره)
لان العلم بعدم الاعتقاد لايكفى فى الحمل على المجاز لانه يجوز ان يعلم مع ذلك العلم انه

تخصيص هذه الفائدة : يعنى على
ماهو ظاهر كلمة من فان الظاهر
انها للبيان وجعلها ابتدائية اى
مامر مبتدأ من قول الجاهل
مساغ فافاد ابتداء مامر احتراز
عن قول المؤمن وافاد بترك بيان
الانتهاء ان المراد وجميع
الامثلة سوى قول المؤمن تأمل
تعجب من حسن الانتقال وآمن
سه

انا امر بالتأمل ليضمحل احتمال
عطف النحو على مدخول كاف
المثال سه

يخفى اعتقاده وقوله لم يحمل على المجاز يحتمل الحمل على الحقيقة والتوقف فى الحمل
قال الشارح المحقق حين خفى التأول يحمل على الحقيقة لانه اسناد الى ماهوله عند المتكلم
فى الظاهر وقال السيد السند منشأ هذا الحكم التسوية بين الحقيقة العقلية والحقيقة اللغوية فكما
ان اللفظ ظاهر فى المعنى الموضوع له اذا خلا عما يصرفه عنه فهو ظاهر فى الاسناد الى ماهوله
اذا خلا عن التأول و المبنى فاسد اذ الظاهر من المتكلم العاقل ان لا يعتقد الخطاء وفيه
نظر لان الاسناد الى ماهوله عند المتكلم فى الظاهر معناه نظرا الى ظاهر البيان لا الى
ظاهر حال المتكلم ولذا فسر بان لا ينصب قرينة على خلافه هذا وفى قوله ولهذا لم يحمل
الخ نظر لجواز ان يكون عدم الحمل لظهور صدق تعريف الحقيقة عليه لا لكونه خارجا
عن تعريف المجاز بقيد التأول (كما استدل) متعلق بعدم الحمل اى ولان التأول يخرج الكلام
عن المجاز لتحقق عدم حمل قول الشاعر على المجاز لعدم ظهور التأول كالاستدلال فى شعر
ابى النجم على مجازية اسناد فيه اذ لولا اشتراط التأول لم يستدل على مجازية بشئ بل يكتفى
بان المسند اليه فيه ليس ماهوله والشارح جعله متعلقا بمحذوف وجعل تقدير الكلام مالم
يعلم او يظن ولم يستدل بشئ على انه لم يرد ظاهره كما استدل ولا يخفى انه مع انه تكلف لا حاجة
اليه يوجب ان يتوقف الحمل على المجاز على الاستدلال مع انه كثيرا ما يحمل على المجاز
لظهور استحالة قيام المسند بالمسند اليه عقلا (على ان اسناد ميز) الى جذب الليالى
(فى قول ابى النجم) قد اصبحت اى صارت ام الخيار تدعى على ذنبا كله بالرفع وان يحوج
الى حذف مفعول لم اصنع بخلاف النصب فانه حينئذ يكون مفعوله ليفيد عموم النفى ولان الكل
المضاف الى الضمير لا يكون الا تأكيدا او معمولا للعامل المعنوى من ان رات اى ترمينى
بالذنوب تهمة من اجل ان كبرت واثر فى الهرم الشديد اذ النسوان يبغض الشيب ويطلبن
كمال شباب الحبيب رأس كرأس الاصلع فى القاموس الصلع الحسار مقدم الرأس لنقصان
مادة الشعر فى تلك البقعة وقصورها عنها واستيلاء الجفاف عليها ولتطامن الدماغ عما
يماسه من القحف فلا يسقيه سقية اياه وهو ملاق صلع كفرج وهو اصلع وهى صلعاء (ميز
عنه قنزعا عن قنزع) جملة مفسرة لروية رأسه كرأس الاصلع مبينة لوجه الشبه وعن
الثانية بمعنى بعد والقنزع جمع قنزعة وهو الشعر المجتمع حول الرأس والمعنى ميز وسلب عن
الرأس قنزعا بعد قنزع فصار شعر نواحى رأسه قنزعات منفصلة بعضها عن بعض
(جذب الليالى) اى مضى اكثر العمر من قولهم جذب الشهر مضت عامته وعبر عن ايام
العمر بالليالى تنبيها على شدتها وقيل لان العرب تورخ الزمان بالليالى لان غرة الشهور
من ابتداء روية الهلال ومنها ابتداء السنة وماذكرنا ابلغ وانسب وتفسير جذب الليالى
بمضيها بتجريد الجذب عن بعض معناه كما فى الشرح مستغن عنه بما ذكرنا (ابطى او اسرعى)
اشارة الى شدة الليالى بحيث يقال فى حقها ابطى او اسرعى لا مبالاة بك اذ لا تفاوت
بين سرعتك وبطؤك وهو حال عن الليالى بتقدير القول او اشارة الى اختلافها فى العسر
والسهولة ورداءة العيش فيها وطيبه فبعضها مما يقال له ابطى و بعضها مما يقال له
اسرعى واختلاف العيش اكثر تأثيرا وايجابا للهرم وضعف البدن من دوام العسرة
ولا يخفى ان وصف الليالى بالاختلاف لا يستفاد مع تفسير ابطى او اسرعى بالتسوية بين
حالتيها فوصفها بالاختلاف مع هذا التفسير كما فعله الشارح محل نظر (مجاز) خبران (بقوله)
متعلق باستدل (عقيبه) اى عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع (افناه) اى جعله فانيا اى

معدوما لتنزيله منزلة الفانى لاشرافه على الفناء او فانيا بمعنى هرما فان فنى يجئ بمعنى
انتفى وهرم والضمير للشعر او لابى النجم (قيل الله للشمس اطلعى) اى ارادته طلوع الشمس
حتى اذا داراك افق فارجعى والمعنى افناه ارادة الله جذب الليالى لان جذب الليالى
بطلوع الشمس والرجوع ووجه الاستدلال انه يدل على انه موجد وسيأتى ان الصدور
عن الموجد من القرائن فاسناد ميز الى الليالى المجذوبة لانه زمان او سبب (واقسامه) اى
المجاز العقلى كما يقتضيه بيان الايضاح والمفتاح وظاهر الكلام (اربعة) لكن لا اختصاص
لها بالمجاز فالحقيقة متروكة للمقايسة لقلة الاهتمام بحالها ولك ان تفسر الضمير بكل واحد
من الحقيقة والمجاز وتجعل الامثلة لكل منهما باختلاف حاليهما من الصدور من المؤمن
والجاهل لكنه تكلف يأباه عود ضمير وهو فى القرأن كثير الى المجاز مع انه يؤيده انه لم يقل نحو
قول المؤمن كما قال سابقا نحو قول الجاهل وانحصار الاقسام فى الاربعة ظاهر على مذهب
المصنف ولا يشكل بالطرف الجملة وان عرف الحقيقة والمجاز بالكلمة لان طرفى الحقيقة
والمجاز لا يكونان جملة عنده لانه اشترط فى المسند ان يكون فعلا او مافى معناه نعم يشكل
على مذهب السكاكى حيث جعل الحقيقة والمجاز مطلق الكلام فانه يجوز على مذهبه
كون المسند جملة كذا ذكره الشارح وفيه انه يشكل على مذهب المصنف بقولك سرنى
ليلى وقد اردت هذه اللفظة حين سمعتها فان من سرك من تلفظ بها وليلى اذا اريد بها
نفسها ليست بحقيقة ولا مجاز لان اللفظ اذا قصد نفسه وان قيل بوضعه لنفسه لا يوصف
بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالاشتراك صرح به الشارح فى شرح الكشاف وبقولنا قيل جاء
ابن زيد فانه حقيقة وطرفها جملة ويشكل الحصر مطلقا لجواز كون الطرف كناية وانما
بين هذه الاقسام ليتضح الفرق بين هذا المذهب وما سيأتى من مذهب رد المجاز العقلى
الى الاستعارة بالكناية لان طرفيه حينئذ لا يكونان الا مجازين ان جعل التخييل مجازا او مجازا
وحقيقة ان جعل التخييل حقيقة وهذا يوجب تخصيص البيان بالمجاز وقال الشارح فائدة
البيان التنبيه على ان الاسناد المجازى لا يخرج الطرف عما هو عليه وازالة ما عسى ان
يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز فى كلام واحد وان كانا مختلفين اقول بل لازالة
استبعاد تحقق المجاز العقلى لان ماذكره من الاستبعاد يوجب هذا الاستبعاد لان المجاز
العقلى لا يخلو عنده لان طرفيه (اما حقيقتان) اى كلمتان مستعملتان فيما وضعتا له فى اصطلاح
التخاطب (نحو انبت الربيع البقل) البقل ما نبت فى بزره لا فى اصل ثابت كذا فى القاموس والربيع
ربيعان ربيع الكلاء وربيع الثمار فالمراد بالربيع ربيع الكلاء فكونه حقيقة ليس بواضح
ومن جهة اخرى وهو ان انبات البقل من بعض اجزاء الربيع لا من جميعه (او مجازان)
اى كلمتان مستعملتان فى غير ما وضعتا له فى اصطلاح التخاطب لعلاقة بينهما مع قرينة
مانعة عن ارادة ما وضعتا له (نحو احيى الارض) اى جعلها نافعة فان ما ينفع كالحى وما
لا ينفع كالميت وحقيقة اعطاها الحيوة وهى صفة تقتضى الحس والحركة وتفتقر الى الروح
والبدن (شباب الزمان) اى الازمنة الشابة على ان الشباب جمع شاب على ما فى القاموس
وهو اعذب من جعله مصدرا والمراد به ازمنة قوتها المؤثرة الموهومة فى الغاية والشاب
حقيقة حيوان حرارته الغريزية مشبوبة مشتعلة اى فى كمال القوة (او مختلفان انبت البقل
شباب الزمان واحيى الارض الربيع) وباعتبار الهيئة الدالة على المجاز ايضا قسمان
لانها اما حقيقة نحو انبت الربيع البقل واما مجاز نحو انبت الربيع البقل بمعنى الخبر ولو اعتبرت
مع الطرفين يحصل باعتبارها اقسام كثيرة فعليك باستخراجها ولا يخفى ان الاستبعاد

افنى نسخه

اذ لا يخفى ان من قال انبت الربيع
البقل لم يرد بالبقل ما نبتت فى بزره
من غير اوراق الاشجار ولم يرد
مطلق الربيع بل بعضه عـه

فى اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز فى الاسناد باعتبار نفسه ومايدل عليه اكثر من الاجتماع
باعتبار الطرفين (وهو) اى المجاز العقلى (فى القرآن كثير) فيه رد على من انكر وقوعه فى
القرآن عقليا كان اولغويا فلمقام الاهتمام بالظرف قدمه اولان فى تأخيره التباسا بانه من
جملة مابعده اى فى القرآن هذه الجمل وبناء الانكار على ماهو اوهن من بيت العنكبوت حيث
قالوا لووقع المجاز فى القرآن لصح اطلاق المتجوز عليه تعالى وهو مع كونه ممنوعا منقوض
بانه لووقع مركب فى القرأن لصح اطلاق المركب عليه تعالى ولتوضيح دعوى الكثرة ذكر
عدة آيات على سبيل التعداد ولم يقل نحو واذا تليت لانه لواعاد النحو فى كل آية لزم تمثيل الكثرة
باية واحدة ولو لم يعد لاوهم فى باقى الايات ان العاطف محكى كما فى الآية الاولى قال الشارح
المحقق لم يقل نحو ايهاما للاقتباس وان المعنى (واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا) وتصديقا
بوقوع المجاز العقلى فى القرأن كثيرا والمقصود ان اسناد زادت الى ضمير الآيات مجاز لانها
فعل الله والايات سبب لها وللبحث عن الايمان هل يزيدام لا وهل الآية مؤولة او على ظاهرها
وما تأويله مقام آخر نعم يتجه على ابهام الاقتباس ان زيادة الايمان كيف يتصور فى شان منكرى
وقوعه فى القرأن ولا بد فى الزيادة من سبق الثبوت ودفعه بان تلاوة آية توجب الايمان
وبتلاوة الآيات تزيد ومن لم يتفطن ادعى ان الزيادة ربما تستعمل فيما لم يسبقه الثبوت
وماهو عن مثله ببعيد فان قلت لم لم يجعله اقتباسا بل جعله شاهدا وايهاما للاقتباس قلت لانه
صرح به فى الايضاح حيث قال كقوله تعالى واذا تليت بقى ان ماعد من المحسنات البديعية
هو الاقتباس لا ايهامه (يذبح) اى فرعون (ابنائهم) اى ابناء بنى اسرائيل فيه اسناد الذبح
الذى هو فعل الجيش الى السبب الآمر له (ينزع) اى ابليس (عنهما) آدم وحوا
لباسهما اسند فعل الله الى ابليس لانه صار سببا له بوسوسته وحثه له على اكل الشجرة
(كيف تتقون يوما يجعل الولدان شيبا) جمع اشيب جعل ظرف الجعل جاعلا والجاعل
هو الله تعالى وجعل الولدان فيه شيبا كناية عن طوله او كثرة اهواله وشدة امره فان الشدة
من موجبات سرعة الشيب (واخرجت الارض اثقالها) جمع ثقل وهو متاع البيت يريد به
دفائنها وخزائنها نسب فعل الله الى مكانه كذا فى الشرح والاظهر انه اسناد الى المفعول به
لان الاخراج من الارض لا فى الارض وكذا جعل الاخراج فعل الله بجعلهم نزع لباس آدم
عليه السلام وحواء فعله تعالى خفى لاحتمال ان يكون الفاعل فيهما الملائكة ولا بد لتعيين
الفاعل من السمع وهو (غير مختص بالخبر) اى المجاز العقلى غير مختص بالخبر كما يتوهم من بعض
اساميه وفيه انه كما يوهم الاختصاص بالخبر يوهم الاختصاص بالمثبت فدفع الوهم قاصر
اوكما يتوهم من ذكره فى بحث اسناد الخبرى ولك ان تريد ان كثرة الوقوع فى القرأن غير مختص
بالخبر بل يجرى فى الانشاء (نحو ياهامان ابن لى صرحا) اى قصرا اسند البناء الذى
هو فعل البناء الى ضمير هامان الذى هو آمر بالبناء (ولا بد له) اى للمجاز العقلى (من قرينة)
صارفة عن ارادة ظاهرة لانه اشترط فيه التأول وهو بمعنى نصب القرينة على عدم ارادة
الظاهر وانما تعرض له مع استفادته من قيد التأول لتفصيلها فهو بمنزلة البيان للتأول
فينبغى ان يذكر متصلا بما يتعلق به ولا يفصل بينه وبين ما يتعلق به ببيان الاقسام وحديث
كثرة الوقوع فى القرأن وعدم الاختصاص بالخبر ولا يشترط قرينة معينة لما هو الحقيقة ولهذا
اختلف فى انه هل يلزم له حقيقة اولا وجوز كون معرفتها خفية واذا لم يظهر قرينة صارفة
فان كان الظاهر صادقا يحمل عليه وان كان كاذبا فالشارح يحمل عليه والسيد يتوقف وقد
عرفت ماهو الحق (لفظية) كما مر فى قول ابى النجم ولا يخفى ان قوله افناه قيل الله يصرف قوله
ميز عنه قنزعا عن قنزع عن ظاهره لدلالته على انه كان موحدا فقابله قوله صدوره عن الموحد له

اذ لا بد فى صحة الاطلاق من
الاذن الشرعى عند الاشاعرة
ومن افادة التعظيم عند جماعة
ومن عدم ايهام النقص عند
الكل
عد

هذا الوجه صرح به المفتاح
عد

يقتضى ان قيد الصدور عن الموحد بما اذا لم يعلم من لفظ يقارن بالكلام (او معنوية)
جوازا اجتماع القرينتين لا ينافى التنافى (كاستحالة قيام المسند بالمذكور) اى بالمسند اليه المذكور
لفظا او تقديرا (عقلا) يعنى كاحالة العقل قيام المسند بالمذكور تعقلا تمييز عن نسبة الاستحالة
الى القيام باعتبار انه فاعل الاحالة كما قالوا فى امتلاء الاناء ماء والمراد احالة العقل على
سبيل الاستقلال من غيران يحتاج الى الاستعانة بنظر او غيره يعنى استحالة جلية البداهة
(كقولك محبتك جاءت بى اليك اوعادة) اى احالة العادة ذلك نحو (هزم الامير الجند)
والاولى كاستحالة نسبة المسند الى المذكور ليتناول نسبة الفعل المجهول (وصدوره)
عطف على الاستحالة اى صدور المجاز وارجاعه الى الكلام ليقطع سلك الضمائر عن الانتظام
فلا يقع فيه وان اوقع الشارح فيه عبارة الايضاح فى هذا المقام (عن الموحد)
لا بد من تقييده بغير المخفى حاله والاشمل المستغنى عن التقييد كصدوره عمن لا يرضى به فى (مثل
اشاب الصغير) متعلق بالظرف فانه اذا صدر عن الموحد يحكم العقل بانه مجاز لا من كل
عاقل اذ كل عقل لا يأبى عنه بل كثير من العقول القاصرة يحكم به (ومعرفة حقيقته) الاولى
ترك المعرفة اذ المعهود المتعارف وصف المعلوم بالظهور والخفاء لا العلم والمراد ان حقيقته
(اما ظاهرة) والمراد الحكم على الفرد المقدر للحقيقة سواء كان متحققا اولا فلا يحتاج
الى تأويله بان معرفة مسند اليه لو اسند اليه لكان الاسناد حقيقة اما ظاهرة كما فى الشرح
وان وجه بانه انما اوله لما ذكره من انه لا يلزم ان يكون للمجاز حقيقة بل الواجب ان يكون
له مسند اليه لو اسند اليه كان الاسناد حقيقة اما الاسناد فيجوز ان لا يتحقق اصلا
وكيف لا يجوز ان يكون الفعل مستقبلا ويسند الى فاعل لا يوجد اصلا فالتجوز الذى
اصله هذا الاسناد ليس لمسنده فاعل محقق بل مقدر وفى هذا الكلام التنبيه على انه يكفى
فى المجاز القرينة الصارفة ولا تجب القرينة الموضحة لحقيقة الاسناد بل رب مجاز حقيقته
خفية لا يظهر حتى انكر الشيخ وجوب الحقيقة للمجاز ورد على الشيخ انكاره لان الفعل
يستحيل بدون المسند اليه غايته انه قد يكون خفيا ويعتبره النظر الصحيح لله تعالى واليه
اشار بقوله (واما خفية كما فى قولك سرتنى رؤيتك اى سرنى الله عند رؤيتك) وتبع فى
هذا الرد الامام الرازى كما تبعه صاحب المفتاح الا انه قال يجب ان يجعل المسند اليه
ما ترضى به يريد انه لو كان المتكلم من يجعل خالق الافعال الله تعالى فاجعل حقيقة الاسناد
اليه تعالى وان كان من يجعل خالق افعال العباد انفسهم فاجعل الحقيقة ما يناسبه
بل حقيقة ما قال ان الاسناد حقيقة لا يدور على الخلق بل عند الحكم بان الله خالق الافعال
كلها ضرب زيد وضرب الله مجاز فحكم العقل فما رضى ان يكون عند متكلمه فاعلا حقيقيا
فاعتبر الحقيقة الاسناد اليه والحق مع الشيخ لانه يريد انه لا يجب فى المجاز العقلى قصد
حقيقة ولا يجب ان يلاحظ للفعل فاعلا حقيقيا محققا فانك فى اقدمنى بلدك حق لا تقصد
اقداما محققا ولا تعدل من فاعله المحقق الى السبب الذى هو الحق بل تريد افادة القدوم
للحق فتبالغ فى سببيته الحق له حتى كانه فاعل فيتوهم اقداما ومقدما وتضع الحق موضع
المقدم الموهوم مبالغة فى سببيته فمدار صدق هذا الكلام على وجود القدوم ولا يطلب منك
وجود الاقدام الموهوم ولا يخفى ان الظاهر سرنى الله بسبب رؤيتك ليكون اسناد سرنى
الى الرؤية اسنادا الى السبب واما جعله اسنادا الى الزمان فيحتاج الى تقدير اى سرنى زمان
رؤيتك عنه مندرجة ويمكن ان يوجه قوله عند رؤيتك بانه ليس للتنبيه على ان الاسناد الى
الوقت بل للتنبيه على ان السببية عادية ماله وجود الفعل فى هذا الوقت (وقوله) اى ابى نواس

على مافى الايضاح وهو ابن هانئ الشاعر المشهور على مافى القاموس قال الشارح هو قول ابن المعذل فمن قال لا ينافى بين قوليهما لجواز ان تكون له كنيتان لم يأت بشئ يزيناصفحتى قمر بفوق سناهما القمرا (يزيدك وجهه حسنا اذا مازدته نظرا اى يزيدك الله حسنا فى وجهه) جعل وجهه مائدة تنال منه الوان نعم الحسن اللذيذة يزيد الله كلما نظرت فى هذه المائدة لونا من النعمة تلتذ به ومايقال المفعول الثانى فى يزيد بحيث ان يصح اضافته الى الاول كما فى زاده مرضا اى زاد مرضه وههنا لا يصح اذ لا يصح يزيد الله حسنك فى وجهه فلابد من جعل يزيد بمعنى يظهر اى يظهر لك الله حسنا فى وجهه قد اندفع بما ذكرناه اذ يزيد الله حسنك فى وجهه بمنزلة يزيد الله نعمتك فى مائدة وجهه فبهذه الملاحظة يحسن اضافة الحسن الى المخاطب على ان جعل يزيد بمعنى يظهر فاسد لانه ليس متعديا الى مفعولين وقد صرح بترجيح وجهه فى اول البيت واشار اشارة لطيفة فى آخره الى الترجيح فان القمر اذ ازدت النظر فيه ترى فيه اشياء غير مستحسنة كالخدش وفيه مع ذلك اشارة الى انه على خلاف الاشياء فان الاشياء اذا تكررت فتر الرغبة فيه ونقص حسنها بل ربما يكره اعلم ان عندى نظم المجاز العقلى فى سلك الكناية بان تجعل انبت الربيع لاثبات الانبات للربيع وجعل الربيع فاعلا لينتقل منه الى المبالغة فى ظرفية الربيع للانبات ودعوى كمال مدخليته فيه وكذا تريد بقوله بنى الامير اثبات البناء للامير لينتقل منه الى كثرة مدخليته فى البناء حتى كأنه الفاعل فان قلت كيف يصح منك اثبات الانبات للربيع ولا انبات له فالحق ان يجعل مجازا مرسلا لامتناع ارادة المعنى الحقيقى قلت صح انباته له عند الوهم فكأنه قيل انبت الربيع فى وهمى وكونه مبنيا فى الوهم يلزمه كثرة المدخلية فى الانبات (وانكره السكاكى) اى انكر المجاز العقلى وقال ليس فى كلام العرب مجاز عقلى ولاخفاء فى ان ماذكره ليس الا احتمال امثلة المجاز العقلى للاستعارة بالكناية وبذلك لا يتم نفيه حتى لو تم لتم نفى الاستعارة بالكناية ايضا فى تلك الامثلة باحتمال المجاز العقلى فيكون كل منهما منكرا فى تلك الامثلة ونحوها ويكون الثابت احد الامرين والداعى له اليه انه تقليل الانتشار ويجعل اعتبارات البلغاء اقرب الى الضبط وعورض بان هذا الاعتبار يوجب تشبيه الربيع بالقادر المختار وادعى انه عينه وهو ركيك جدا بخلاف المجاز العقلى فان فيه تشبيه ملابسة الربيع بالانبات بملابسة الفاعل الحقيقى وبان جعل الامير فى هزم الامير الجند من عداد الجيش وبمنزلته امر مستبعد جدا ويمكن رفعه بان تشبيه الربيع بالفاعل الحقيقى والمبالغة فيه ركيك لو اعتبر التشبيه به بخصوصه اما لو شبه بالفاعل ملحوظا بعنوان الفاعل فلا وكذا الاستبعاد فى جعل الامير بمنزلة الفاعل الحقيقى للهزم انما الاستبعاد فى جعله بمنزلة الجند ملحوظا بصفة الجندية (ذاهبا الى ان مامر ونحوه استعارة بالكناية) ذكر لفظ ذاهبا قوله تعالى اين تذهبون واختار مامر ونحوه على انه بالضمير الراجع الى المجاز العقلى احضارا لمامر بخصوصه لان فيه مايستبعد رده الى الاستعارة بالكناية كما عرفت فى انبت الربيع البقل وهزم الامير الجند وكما فى احيى الارض شباب الزمان اذ يلزم الاستعارة من المستعير ولما لم تكن الاستعارة بالكناية معلومة اشار الى بيانه بقوله (بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقى) ولعله اشار بقوله الفاعل الحقيقى دون الله تعالى الى ماذكرنا من دفع الركاكة (بقرينة نسبة الانبات اليه) فان الاستعارة بالكناية عنده ذكر المشبه وارادة المشبه به بقرينة استعارة ماهو بخاصة من خواص المشبه به لصورة وهمية توهمت فى المشبه

شبيهة بتلك الخاصة واثباتها للمشبه ففى قوله بقرينة نسبة الانبات اليه نظر ويجب ان يتكلف ويحمل على ارادة بقرينة نسبة ماهو مشبه بالانبات اليه وربما يقال ان السكاكى وان اشتهر منه ان قرينة الاستعارة بالكناية عنده اثبات الصورة الوهمية المسماة بالاستعارة التخييلية الا انه ذكر فى بحث جعل المجاز العقلى استعارة بالكناية ان قرينتها قد تكون امرا محققا كما فى انبت الربيع فهذا الكلام مستغن عن التأويل نعم فى قوله (وعلى هذا القياس غيره) نظر لانه لا يمكن قياس القرينة فى اكثر الامثلة عليه ونحن على ان ماذكره ليس نصا فى ان الانبات محمول على معناه الحقيقى وليس مستعارا لامر وهمى وتتبع ما اشتهر منه وستطلع على معنى كلامه فى انبت الربيع فى فن البيان فى مقامه ان شاء الله تعالى (وفيه نظر) اى فى جعل كل تركيب يشتمل على المجاز العقلى مشتملا على استعارة بالكناية نظر لانه باطل لاستلزامه امورا باطلة وبطلان اللوازم مستلزم لبطلان الملزومات ولانه تنتقض هذه الدعوى بكل تركيب مشتمل على المشبه به والمشبه فانه لا يصح اخراجه عن كونه مجازا عقليا بجعله مما يشتمل على الاستعارة بالكناية لان فيه مايمنع عن ذلك الجعل فاشار الى الدليل الاول بقوله (لانه يستلزم) الخ والى الثانى بقوله ولانه تنتقض الخ ولا يخفى ان الانتقاض لا يختص بنحو نهاره صائم بل كل مثال ذكره فى الدليل الاول تنتقض به الدعوى لانه لا يصح اخراجه عن الاشتمال على المجاز العقلى بذلك الجعل لوجود المانع كما لا يخفى ان استلزام الجعل المذكور الباطل لا يختص بنحو نهاره صائم على وجه ذكره بل يجرى فيه باعتبار اشتماله على طرفى التشبيه فكل من التخصيصين بلا مخصص ثم استلزام (ان يكون المراد بعيشة فى قوله تعالى فهو فى عيشة راضية صاحبها) ليس مقابلا لعدم صحة الاضافة واخويه كما يوهمه ظاهر العبارة بل هو بازائه معتبر فى الجميع اذ يستلزم ان يكون المراد بالنهار فلانا نفسه وان يكون المراد بضمير هامان العملة وبالربيع هو الله تعالى ومدار الفساد عليه وانما المقابل لها عدم صحة ان يكون العيشة ظرفا لصاحبها فالاولى ان يقال يستلزم ان لا يصح جعل العيشة فى قوله تعالى فهو فى عيشة راضية ظرفا لصاحبها والاولى بنحو عيشة عيشة لئلا يوهم ان ترك النحو فيه وايراده فى اخويه بناء على انفراده بخلاف اخويه فانه فاسد لان قوله تعالى خلق من ماء دافق فى سلكه كما صرح به فى الايضاح قال الشارح لانه لامعنى بقولنا خلق من شخص يدفق الماء اى يصبه ورد بورود خلقكم من نفس واحدة ويدفعه ان مراده انه لامعنى له فى مقام بيان الخلق من الماء كما يشعر به نظم القرآن ونقول لانه لامعنى حينئذ لوصف الماء بانه يخرج من بين الصلب والترائب وقوله (لما سيأتى) الاولى بحاله ان يذكر بعد قوله بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقى بقرينة نسبة الانبات اليه ويتجه انه لم لا يجوز ان يكون هو فى عيشة راضية من قبيل لهم فيها دار الخلد فتأمل (وان لا يصح الاضافة فى نحو نهاره صائم) مما اضيف فيه المنسوب اليه الذى غير ماهو له الى ماهو له (لبطلان اضافة الشئ الى نفسه) اذ لا اعتداد بمن جوزها وجعلها فى عداد الاضافة اللفظية اقول من جملة اللوازم الباطلة ان لا يصح نحو نهاره صائم اذ لامعنى لنسبة الشئ الى نفسه ومايقال ان المجاز العقلى اسناد اسم الفاعل الى فاعله لا نسبته الى المبتدأ والموصوف فلا يحتاج السكاكى الى جعل الضمير النهار استعارة بالكناية ولا الى جعل العيشة بل يكفيه جعل الضمير استعارة بالكناية فمما لا يعتد به لانه مبنى على عدم التفرقة بين مذهب السكاكى ومذهب غيره فى المجاز العقلى يتجه عليه انه لو جعل الضمير بمعنى الصاحب والعيشة ونهاره بحالهما بخلاف الصفة المشتقة عن ضمير الموصوف والخبر المشتق

في نسخة المؤلف بخطه لبطلان الملزوم ✱

بان نسخه

عن ضمير المبتدأ على ان ضمير الغائب لايعقل فيه الاستعارة لانه تابع المرجع لامحالة وهو
حقيقة فيما قصد بمرجعه مجازا كان المرجع اوحقيقة وبهذا علم ان رد المجاز العقلي الى
الاستعارة بالكناية اما بجعل ظرف المجاز العقلي كناية كما فى انبت الربيع البقل لها او بجعل
مرجع الظرف استعارة بالكناية كما فى راضية (وان لايكون الامر بالبناء لها مان) مع ان
النداء له بلاشبهة فى قوله تعالى ياهامان ابن لى صرحا وفيه ان الامر بالبناء ليس لها مان
بل الآمر بالامر بالبناء لانه قصد بهذا الكلام ان يأمرها مان العملة بالبناء فينبغى ان يقال
وان لايكون الامر لها مان ولك ان تقول المراد ان لايكون امر العملة بالبناء لها مان لان
فرعون هو الآمر لهم بنفسه فى هذا الكلام لامفوضا الامر اليه فتبصر ان كان لك حدة
النظر فان هذه الاشارة ليست لضعيف البصر (وان يتوقف نحو انبت الربيع البقل
على السمع) الاولى على الاذن لان المتبادر من السمع فى هذا الفن السماع من البلغاء لامن
الشارع (واللوازم) الاربعة (كلها منتفية) ظاهرة الانتفاء وكيف لا والكلام المعجز
والكلام المستفيض بين البلغاء صحته اجلى من النهار ووجوب توجه الامر بعد النداء
الى المنادى لامدخل فيه للانكار ولكل احد فى استعمال مثل انبت الربيع البقل استقلال
واختيار واجيب عنه بان السكاكى يمنع كون احد من البلغاء على مذهب التوقيف فلذا
لم يقفوه على الاذن واما العلماء فلم يمنعوا من استعماله مع قولهم بالتوقيف لانهم زعموا انهم
قصدوا المجاز العقلى والاقتداء بهم فى معرفة وجوه تصرفات كلام البلغاء لانهم لم يعتمدوا
بالاحاطة بجميع تصرفات كلامهم فلا يبعد ان لايفهموا بعض تصرفاتهم فى الكلام
وفيه انه لاخفاء فى ان حسن المجاز العقلى مما لاينكر فلا ينبغى نسبة التقصير الى العلماء
فى تحصيل مراد البلغاء وتجويزهم استعمال التراكيب الممنوعة شرعا لاعن تحقيق لباعث
تقليل الانتشار وتقريب الفن الى الضبط فان ذلك الباعث ليس بمثابة يحسن العمل بمقتضاه
مع تخطئة ارباب الدين والانتباه بل الجواب ان صحة انبت الربيع انما يتوقف على السمع
لواريد بالربيع ذات الله تعالى ولو اريد الفاعل الحقيقى على الاجمال فلا يتوقف على السمع
وان كان ذلك الفاعل المجمل هو الله تعالى كما يقال لابد للممكن من شئ يوجده
فلايلزم من اطلاق الشئ عليه تعالى انه فى الواقع ليس الا ذاته منع شرعى واجيب عن
هذه الاعتراضات بمنع الاستلزام لان مذهب السكاكى فى الاستعارة بالكناية ليس ان
المراد بالمشبه المشبه به حتى يكون المراد بالربيع مثلا هو الله تعالى بل المشبه بادعاء انه عين
المشبه به والادعاء لايوجب كونه عين المشبه به حتى يلزم شئ منها ويتجه عليه انه حينئذ
لم يصر اسناد ما هو للمشبه به الى المشبه اسنادا الى ما هو له حتى يصح انكار المجاز العقلى
لجعله من قبيل الاستعارة بالكناية ويدفع بان المسند الى الاستعارة بالكناية عنده ليس
ما هو للمشبه به بل صورة وهمية شبيهة بالمسند فهو للمشبه حقيقة وحقه ان يسند اليه
ويزيف هذا الدفع بان ما قيل ان قرينة الاستعارة بالكناية عنده استعارة تخييلية هى
اللفظ المستعمل فى الصورة الوهمية لاغير خطاء لانه صرح فى بحث رد المجاز العقلى الى
الاستعارة بالكناية ان قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون امرا وهميا كما فى اظفار
المنية ونطقت الحال وقد تكون امرا محققا كما فى انبت الربيع البقل وهزم الامير الجند وقد
اخبرناك ان معنى كلامه هذا شئ آخر وستطلع عليه فى شرحنا هذا اذ يأتى محله وبما ذكرنا
ظهر ان مبنى الاعتراضات على ان مذهب السكاكى فى الاستعارة بالكناية ان يراد المشبه به
حقيقة وان المراد بما اسند الى المشبه به معناه الحقيقى فى هذه الامثلة لاعلى مجرد ان المراد

المشبه به حقيقة حتى يكفى فى دفعها الاشارة الى انه يراد به نفس المشبه بادعاء كونه مشبها به
كما ظنه الشارح وتبعه القوم وقد يقال مبنى الاعتراضات على ان السكاكى جعل الاستعارة
بالكناية من قبيل المجاز وذلك لايتم بدون الاستعمال فى المشبه به حقيقة وان صرح بخلافه
فى تحقيق الاستعارة بالكناية وفيه انه لاينفع فى دفع انكار المجاز العقلى لان له ان يبنى الرد
الى الاستعارة على ما يقتضيه ما ذكره فى التحقيق لاعلى ما يقتضيه جعله من المجاز ويمكن ان يقال
فى رد كلام السكاكى انه يلزم ان يكون المراد نفسه بعيشة فى عيشة راضية صاحبها وهو لايصح
سواء كان صاحبا ادعائيا اوحقيقيا لان مبنى الاستعارة على تناسى المغايرة ومبنى الظرفية
على دعواها وهما متنافران يتنفر عنه البليغ وهكذا فى نهاره صائم لان الاضافة تستدعى
المغايرة والاستعارة الاتحاد وليس لك ان تحمل كلام المصنف عليه لانه لايأباه النظران
الاخيران (ولانه ينتقض بنحو نهاره صائم لاشتماله على ذكر طرفى التشبيه) وهو مانع
عن الحمل على الاستعارة كما صرح به فى كتابه وجوابه ان هذا مبنى على انه جعل الاشتمال
على الطرفين مطلقا مانعا وليس كذلك لانه اراد به الاشتمال على الطرفين من حيث انهما
طرفان وكيف لا وقد جعل زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة وليس النهار مما
اضيف اليه طرفا التشبيه لان الاضافة لامية لتعيين المشبه المستعار لان المشبه بالشخص
نهار خاص لامطلق النهار وانما يكونان طرفى التشبيه لو كانت الاضافة فى معنى الحمل للمبالغة
فى التشبيه ولايخفى ان طرفى التشبيه حقيقة فيما يكون متصفا بكونه ظرفا فلاحاجة فى دفع
الانتقاض الى تقييد منافاة الاشتمال على طرفى التشبيه للاستعارة بكونه على وجه ينبئ
عن التشبيه كما فى الشرح وربما يمنع اشتمال نهاره صائما على طرفى التشبيه بان المشبه به
للنهار شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائم وفيه انه حينئذ
لايفيد الاخبار عنه بصائم ويشتمل الكلام على طرفى التشبيه وهو النهار وصائم ويمكن
دفعه بان المراد ان المشبه به شخص يتأتى منه الصوم ويصلح لان يصوم لله الحمد على الفراغ
من شرح الباب الاول من المعانى ونسأله التوفيق لشرح الباب الثانى ونفوض الامر
اليه ونتوكل عليه فى سلوك مسالك الصواب فى شرح (احوال المسند اليه) اى احوال بها
يطابق اللفظ مقتضى الحال على ان الاضافة عهدية وبعد لابد من اخراج احوال
تعرض له بالقياس الى الاسناد او المسند اوغير ذلك ككونه مسندا اليه لاسناد مؤكد
ومسندا اليه لاسناد مؤخر الى غير ذلك وقد اخرجه الشارح باعتبار قيد الحيثية وفيه
ان احوال المسند اليه من حيث انه مسند اليه لايجوز ان يوجد غيره وقلما يوجد حال
يخص به ولايبعد ان يخرج بالعهدية المذكورة لان كون المسند اليه مسندا اليه لاسناد
مؤكد ليس مقتضى الحال بل مقتضى الحال تأكيد الاسناد وحال المسند اليه من توابعه
وانما ذكرنا هذا التحقيق هنا متابعة للشرح والا فالاحق ذكره فى بحث الاسناد الخبرى
فاحفظه وانتفع به فيما سبق والحق وقدم احوال المسند اليه لان الذى الاصل فى الكلام
تقديمه (اما حذفه) قدمه على سائر الاحوال لانه ينبئ عن مزية المسند اليه على سائر
الاركان لانه يدل على انه لشدة الحاجة اليه كأنه اتى به ثم ترك ولهذا عبر عنه بالحذف وفى المسند
بالترك وبهذا ظهر ضعف نكتة ذكرها هنا الشارح لتقديمه حيث قال قدم على سائر الاحوال
لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو مقدم على الاتيان به لتأخر وجود الحادث عن عدمه
لان الحذف ينبئ عن حدوث العدم على انه وجوب التقدم على الاتيان به انما يفيد التقدم

على سائر الاحوال اوتأخر سائر الاحوال عن الذكر (وللاحتراز عن العبث) وهو ذكره على ماا شتهر لان اللفظ يعلم بدون الذكر فالذكر عبث وذكره اوالقرينة على مانقول لان فائدة القرينة معرفة اللفظ فاذا علم بالذكر لغت وصارت عبثا وانما قال (بناء على الظاهر) لانه الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا اوكيف يكون القرينة عليه مع الذكر عبثا لان الركن الاعظم يستحق اهتماما يوجب تكثير ما يحصر به ولايخفى ان هذا التقرير يخص بالمسند اليه ولواريد جعل الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مشتركا بينه وبين غير المسند كما ستعرف مما ذكره المصنف فى احوال المسند بل مشتركا بينه وبين غير المسند ايضا فينبغى ان يقتصر على ان ما هو مقصود بالافادة كيف يكون ذكره مستدركا اوكيف تكون تقوية الذكر بالقرينة مستدركة فان قصد الافادة ربما يوجب اهتماما واحتياطا بدفع العبث و بترك حديث كونه ركنا اعظم بل كونه ركنا ولايذكر كماذكره ولم يجعل الحذف لوجود القرينة وللاحتراز اوغيره لئلا يوهم ان وجود القرينة من المزايا التى تخص البليغ بملاحظته لان العامى ايضا يحذف لوجود القرينة ووجود القرينة مصحح والمزايا هى المرجحات وقال الشارح لم يتعرض له اعتمادا على معرفته فى النحو وماذكرنا اوجه (اوبتخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ) كون الحرف موضوعا للجزئيات بوضع واحد ليستعمل فى واحد منها بخصوصه يمنع من عطف شئ على مدخوله لانه يستدعى ان يراد به فى تلفظ واحد معنيان بالنظر الى كل مدخول معنى وهو بمنزلة ان يقال عسعس اليوم والليل ويراد اقبل اليوم وادبر الليل ولهذا اكاد احكم بان العطف على مدخول الحرف ليس الا بتقديره لا باعتبار الاستصحاب ومعنى تخييل العدول انه يخيل السامع انه افاد المسند اليه باقوى الدليلين وهو العقل لان الدلالة العقلية لاتتخلف بخلاف الدلالة الوضعية وذلك التخييل يوجب نشاط السامع وتوجه عقله نحو المسند اليه زيادة توجه وانما قال تخييل العدول اذ لاعدول من اللفظ بل العقل يرشد الى اللفظ ويفهم من اللفظ ولان القرينة دلالتها عقلية بمعنى غير وضعية لا بمعنى انه لايتخلف عنه المدلول وقالوا كون دلالة العقل اقوى لتوقف دلالة اللفظ على دلالة العقل من غير عكس ووجه التخييل انه لاعدول فانه عند الذكر والحذف يتشارك العقل واللفظ فى الدلالة وفيه بحث لان كون دلالة العقل اقوى بناء على ان دلالة اللفظ غير مستقلة يوجب ان لايكون الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ فقط بل على دلالتهما فكيف يكون تخييل العدول الى اقوى الدليلين بل تخييل العدول من جمع الدليلين الى واحد اقوى منهما وفى المفتاح تقييد التخييل كالاحتراز عن العبث بكونه بناء على الظاهر وتركه المصنف ونعم الترك لان التخييل يفيد ان فهم العدول بناء على ظاهر الامر لامع التأمل فى الحقيقة (كقوله قال لى كيف انت قلت عليل) مثال للداعيين وانا اقول لم يقل انا عليل لئلا يتبدل ما عبره السائل عن ذاته بما يعبر به عن نفسه لاستلذاذه كونه معبرا بما جرى على لسانه (اواختبار تنبه السامع) اى تنبهه بالقرينة ام لا وعبارة الشارح هل يتنبه بالقرينة ام لا سهولان ام هذه لازمة للهمزة فان قلت الحذف يفتقر الى صلاحية المقام وهو بان يكون المخاطب عارفا به لوجود القرينة فلابد من اعتقاد المتكلم قبل الحذف انه يعرف المسند اليه بهذه القرينة حتى يصح الحذف فكيف يكون الحذف للاختبار قلت يكفى للحذف ظن المتكلم انه يعرف المخاطب المسند اليه بالقرينة فليكن الاختبار لتحصيل اليقين على انه قال اختبار تنبه السامع ويكفى فى قابلية المقام كون المخاطب عارفا به لوجود القرائن واقول واظهار اعتقاده ان السامع يتنبه او اظهار اعتقاده

دلالته فى نسخة المؤلف بخطه
*

ان له تنبها كاملا اوالتنبه على تنبهه اومقدار تنبهه (اومقدار تنبهه) ايتنبه بالقرينة الخفية ام لاو فى عبارة الشارح اهل (اوايهام صونه عن لسانك) تواضعا منك بايهام انه من الطهارة بحيث يتلوث بلسانى (اوعكسه) اى ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له بايهام انه فى الخبث والرذالة بحيث يتلوث به لسانى ولك ان تبالغ فى تحقيره بالحذف بايهام انه من الخبث بحيث يتلوث به كل لسان وحينئذ الداعى ايهام صون اللسان عنه كما فى المفتاح لا ايهام صون لسانك عنه وليس لك ان تقصد بالحذف ايهام صونه عن كل لسان لان فى ذلك تحقير الكل لسان وليس امر الالسنة بيدك حتى تفعل به ما تشاء وانما لك تحقير لسانك تواضعا منك فلذلك لم يطابق المفتاح فيه اللسان واختيار التخييل سابقا والايهام هنا ليس لكون احدهما مدركا خياليا والاخر وهميا بل التخييل والايهام مستعاران لافادة انهما ليسا محققين واختلاف الاستعارة للتفنن وقيل لان فى الايهام زيادة تبعيد عن التحقق فاختير التخييل سابقا لشائبة تحقق فى العدول بخلاف الصون عن التلوث فانه لاتحقق له اصلا اقول اوايهام صونه عن سمعك اوايهام صون سمعك عنه (اوتأتى) اى تيسر (الانكار لدى الحاجة) الظرف يتعلق بالتأتى او بالظرف اى لتأتى يعنى تأتى الانكار انما يدعو الى الحذف لدى الحاجة الى الانكار (اوتعينه) امالان المسند لايصلح الا له اولانه بالغ فيه من الكمال بحيث لايلتفت الذهن الى غيره والتعين قد يدعو الى الحذف احترازا عن العبث وقد يدعو اليه افادة للتعين والمراد هنا الثانى لكن الاظهر ان يقول اولافادة التعين ويفترق التعين عن الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر فى قولك خالق لما يشاء اذ لاعبث فى ذكر الله فى الظاهر مع تعينه لان فوائد ذكره لاتحصى ولايخفى وجعل اوتعينه توطئة لقوله (اوادعاء تعينه) مخالفة السوق ومباعدة الذوق وكذا جعله تفصيلا لبعض مايوجب الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر (اونحوذلك) افرد الاشارة لكونه اشارة الى احد الامور المستفادة من الترديد وقد عرفت من النحو غير بعيد فلا نعيد ومن النحو اتباع الاستعمال الوارد على وجوب الحذف سماعا كما فى رمية من غير رام اوشنشنة اعرفها من اخزم اوقياسا كما فى الحمد لله الحميد بالرفع فانه لايجوز هو الحميد كذا قالوا وفيه بحث لان الحذف هنا للاحتراز عن مخالفة القياس اوضعف التأليف فهو من متعلقات البلاغة التى مرجعها غير علم البلاغة ولا تعلق له بمقتضى الحال الذى من وظيفة المعانى ومنه الحذف لضيق المقام بسبب تضجر وسأمة اوفوات فرصة اومحافظة على وزن اوسجع اوقافية فان قلت ايجاب السجع او القافية حذف المسند اليه خفى اذ القافية حينئذ غيره وكذا اخر لفظ السجع وهو يحصل بجعل ذلك الغير قافية اوآخر السجع بدون حذف المسند اليه قلت اذا توقف النظم اوحسن السجع على حذف المسند اليه اوغيره ويكون الغير قافية اواخر السجع بحذف المسند اليه للمحافظة على القافية اوالسجع قال الشارح المحقق وقد يكون من حذف المسند اليه حذف الفاعل وحينئذ يجب اسناد الفعل الى المفعول ولايفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعى الى الحذف مثل قتل الخارجى لعدم الاعتناء بشان قاتله وانما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وفيه بحث لانه لايجب اسناد الفعل بل اسناد الفعل اواسم المفعول ولواريد بالفعل ما يعم شبهه يشكل بفاعل المصدر فانه يحذف ولايجب اسناد المصدر الى المفعول ولانه يحذف الفاعل فى اضربن واضربن واضربوا القوم واضرب بى القوم وضربا القوم مما لايحصى ولايجب الاسناد الى المفعول ولان المحذوف هنا ليس مجرد المسند اليه بل المسند والمسند اليه ويجب الداعى بحذف الجملة

اول من قال رمية من غير رام الحكم بن عبد يغوث المنطرى وكان من ارمى الناس وقد نذر ليذبحن مهاة على الغبغب فلم يمكنه ذلك اياما حتى هم بقتل نفسه ثم رمى ابنه مطعم فاصاب فعند ذلك قاله الحكم يضرب فى فلتة احسان من شئ
*
الشنشنة الخلق والطبيعة او الشبه وقيل النطفة يضرب فى قرب الشبه اول من قاله جد حاتم بن عبد الله بن سعد الحشرج من اخزم الطائى حين نشأ حاتم ويقبل اخلاق جده اخزم فى الجود كذا ذكره الحريرى فى المقامة الرابعة والاربعين

لايحذف المسند اليه بل لتبديل جملة بجملة والداعى ان لاغرض متعلقا بافادة صدور
الفعل بل الغرض افادة وقوع الفعل على المفعول ولانه ربما يحذف الفاعل ولايجب
الاسناد الى المفعول وتجب القرينة والغرض الداعى نحو يهدى للتى هى اقوم اى الملة
التى هى اقوم حذف اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لايمكن ذكره ونحو جاء القرية
يعنى اهل القرية (واما ذكره فلكونه) اى الذكر لاذكر المسند اليه كما توهمه عبارة
المفتاح حيث قال اولان الاصل فى المسند اليه كونه مذكورا اذا اصالة الذكر لايخص شيئا
(الاصل) الذى لايعدل عنه الا بسبب ولامقتضى للحذف كذا فى الايضاح فان قلت
لايتوقف اقتضاء كون الذكر الاصل للذكر على انتفاء مقتضى الحذف بل يكفى انتفاء
القرينة قلت كانه لم يرد بالمقتضى مايزيد على المصحح بل مايندرج فيه المصحح اذ بوجود
المصحح يتم المقتضى ويثبت الاقتضاء وجعله اول نكتة والمفتاح اخر ذكره عن الكل وكان
المفتاح جعله نكتة متبذلة ولهذا قال السيد السند الذكر لكونه اصلا لايوجب نكتة زائدة
على كونه اصلا والحذف لمخالفته الاصل يوجب نكتة باعثة عليه معتدابها فالحذف اعرف
واقوى فى اقتضاء المعانى الزائدة على اصل المعنى التى هى المقاصد فى علم المعانى فلذا يقدم الذكر
والمصنف خالفه وجعله نكتة غريبة لاتنالها الايدى نظر الخواص لانه يحتاج الى معرفة انه
ليس فى المقام شئ من مقتضيات الحذف، وهذه شان الانظار الجليلة لكن ينبغى ان يذكر معه
ولامقتضى للعدول عنه ولايفوته القيد الذى به صار جليلا كما فات المفتاح (او للاحتياط لضعف
التعويل) على القرينة (او التنبه على غباوة السامع) او لغباوة السامع او توبيخه بالغباوة (او زيادة
الايضاح والتقرير) اما للمسند اليه او لغرض تعلق بتكرير المسند اليه كما فى قوله تعالى اولئك على هدى
من ربهم واولئك هم المفلحون حيث كرر اسم الاشارة ولم يكتف فى الحكم الثانى بما ذكر من اسم
الاشارة للتنبه على ان هؤلاء الموصوفين بشرف الايمانين ممتازون بكل من يستحق الهدى
وكمال الفلاح وكل منهما يكفى فى تميزهم فلا يضاح هذا الغرض ذكر المسند اليه ولم يحذف
بنصب القرينة على تقديره اذ مع الحذف لايتضح التكرار كمال الاتضاح ولا يفصح
عن الغرض المذكور كمال الافصاح وبهذا ظهر فساد رأى من قال ليس الاية من قبيل
اختيار الذكر على الحذف اذ لو ترك اولئك الثانى لم يكن مقدرا بل كان مابعده معطوفا
على مسند اولئك الاولى (او اظهار تعظيمه) لان اللفظ مما يدل على كمال او لتعظيمه (او اهانته)
اذا كان اللفظ مما يدل على نقصان (او التبرك بذكره او استلذاذه) اى وجدانه لذيذا او اظهار
هذه الامور (او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب) قيل الاولى حيث السماع مطلوب
للمتكلم ليصح التمثيل بقوله (نحو هى عصاى) والا فهو تعالى منزه عن الاصغاء والاذن واقول
اشار الى ان القرأن نازل على لسان العباد عومل فيه معاملتهم فى محاوراتهم وينبغى ان يقول
حيث زيادة الاصغاء مطلوب لان الاصغاء يحصل مع حذف المسند اليه بذكر المسند وما يتعلق به
ولايقتصر البسط على ماذكره بل ربما كان له دواع اخر كالابتهاج والافتخار وحيث
للمكان اى فى مكان الاصغاء مطلوب فيه ولا قرينة على جعله مستعارا للزمان حتى يصح تجويزه
ومما ينبغى ان يتنبه عليه ولا تغفل ان قوله او نحو ذلك فى بحث الحذف فى تركه فى هذا البحث ليس
لان نكات الذكر استوفيت بالتفصيل بخلاف نكات الحذف فاحتيج الى اشارة اجمالية الى مابقى
هنالك بخلاف هذا البحث بل الاجمال فيما سبق اشارة الى ان الاحوال المقتضية للخصوصيات
ليست سماعية صرفة بل مدارها على العقل السليم والطبع المستقيم وتركه ههنا للاكتفاء
بالاشارة السابقة وهكذا عادته كما نشاهد انه قد يأتى بالاشارة الاجمالية وقد يتركه

اورد ان الظاهر ولا مقتضيا
للحذف لان اسم لاشبه مضاف
واجيب بانه على لغة من يبنى شبه
المضاف ومنه لامانع لما اعطيت
ونحن نقول لعله من قبيل لا اباله
ولاغلامى له

متابعة لدأب المفتاح ولايخفى ان كون الذكر لامثال هذه النكات لايختص بما اذا قامت
قرينة مصححة للحذف حتى اذا لم تكن قرينة كان الذكر لانتفاء القرينة لالشئ من هذه
النكات اذ لاتزاحم بين اسباب الذكر فقول الشارح المحقق هذا كله مع قيام القرينة
بظاهره لايتم والصواب ان هذا كله يكون مع قيام القرينة ومما ذكره المفتاح انه قد يكون
الذكر لكون الخبر عام النسبة الى كل احد واريد تخصيصه وتركه المصنف لانه زعم انه فاسد لانه
ان قامت قرينة على الخصوص فكونه عاما وارادة التخصيص لايوجب الذكر وان لم تقم
قرينة فالذكر واجب لعدم قرينة الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص ودفعه
الشارح المحقق بان ينقح كلامه انه قد يكون الذكر لانتفاء القرينة الا انه جعل عموم النسبة
وارادة التخصيص تفصيلا لذلك الانتفاء لانه بانتفاء كون الخبر خاصا ينتفى قرينة الخصوص
وبانتفاء ارادة العموم ينتفى قرينة العموم واعترض عليه السيد السند بان عموم النسبة مع
ارادة الخصوص يجامع مع قرينة الخصوص كان يكون جوابا لسؤال او غير ذلك نعم يوجب
عدم كون الخبر قرينة على المسند اليه وانتفاء كون الخبر قرينة لايستلزم انتفاء القرينة
مطلقا والجواب ان مراد الشارح بعموم النسبة عمومه فى هذا المقام وشموله لمتعدد وهو يستلزم
انتفاء دلالة الخبر على الخصوص وانتفاء دلالة غيره ايضا والا لم يكن الخبر فى هذا المقام
عام النسبة الى متعدد ونحن نرده على الشارح بان مراد المصنف ان الذكر لعدم القرينة لتحصيل
فصاحة الكلام والاحتراز عن التعقيد اللفظى لان الحذف بلا قرينة خلل فى النظم يوجب كون
اللفظ غير ظاهر الدلالة ولانه يخالف القانون النحوى لان حذف المبتداء عندهم لايكون
الا لقيام قرينة فلا تعلق له بهذا العلم بل يكون مرجعه علم النحو والجواب عن اعتراض
المصنف انه كما يكون الحذف لمجرد التعميم لانه اذا حذف المسند والخبر عام ولاقرينة على
الخصوص يحمل الكلام على عموم الحكم دفعا للترجيح بلا مرجح يكون الذكر عند قصد
التخصيص والخبر عام النسبة لئلا يتبادر الذهن الى ان الحذف لمجرد التعميم لشيوع الحذف
لذلك فمع وجود القرينة على الخصوص بذكر المسند اليه الخاص لئلا يفهم فى بادى الرأى
العموم ويغفل عن القرينة ورعايته (واما تعريفه) اى جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل
فى شئ بعينه اما وضع لشئ بعينه والاول هو المشتهر بين الجمهور والثانى هو الذى حققه بعض
المتأخرين وهو المعتبر المنصور وان اردت كمال تحقيقه فعليك بشرح الرسالة الوضعية لنا فانا بذلنا
فيه جهدنا المقدور وبالجملة لترجيح التعريف على التنكير نكتة هى ملاك التعريف ولابد منها
فى اختيار كل قسم من اقسام التعريف اذ اختيار كل قسم منها فى افادة المسند اليه
مثلا ان مقام الافادة لطالب التعريف يقتضيه وقد بينه المفتاح وكانه تركه المصنف
ظنا منه ان العام لايتحقق الا فى ضمن الخاص فنكتة الخاص يكفى لايراد العام وليس كذلك
لما عرفت ان اختيار الخاص لنكتة تدعو طالب التعريف اليه وهذا اتم مما قيل ارتفاع
شان الكلام بان لايغفل من نكتة العام بعمومه ومن نكتة الخاص بخصوصه وقد تنبه
المصنف لذلك فاوردها فى الايضاح وهى قصد افادة المخاطب فائدة كاملة معتدابها
وفائدة الخبر اما الحكم بكون المسند للمسند اليه واما الحكم بعلم المتكلم بها وكلما زاد على اصل
الحكم بشئ على شئ خصوص زاد الفائدة لكن ما لم يوجب البعد عن حد الوقوع الى ان
لايقبل الخبر من المتكلم وخصوص الحكم اما بخصوص المسند اليه اما بالتعريف او التقييد
او تكثير المحكوم عليه بالتعميم لا على سبيل الترديد واما بغير ذلك ولكل مقام كما ان لكل
قسم من التعريف مقاما ولذا فصل وبما ذكرنا نقحنا ما ذكروا فى هذا المقام واندفع

قال فى الايضاح واما تعريفه
فلكون الفائدة اتم لان احتمال
تحقق الحكم متى كان ابعد كانت
الفائدة فى الاعلام اقوى ومتى كان
اقرب كانت اضعف وكلما ازداد
المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد
الحكم بعدا وكلما ازداد عموما
ازداد قربا والتخصيص كماله
بالتعريف هذا ويرد لا بمجرد
التنكير

مايرد على قولهم كلما كان الحكم ابعد كانت الفائدة فى الاعلام به اقوى لانه لايتم لان الحكم
ربما يخرج بالبعد عن خبر القبول واندفع مايتجه على كون الفائدة فى المعرفة اتم انه يمكن
تخصيص النكرة بالوصف حتى لايشارك فيه غيره ولايكون للمعرفة عليه مزية وذلك
لانه خصوص حصل بما زاد على التنكير من الوصف وناب مناب التعريف وله مقام ربما
لايوجد حيث وجد مقام التعريف واما ماذكره الشارح من ان التعريف اتم من هذا
التخصيص لانه وضعى بخلاف تخصيص النكرة فيتجه عليه ان الفائدة التى تدور على الخصوص
بعد فهم الخصوص لامحالة من النكرة المخصوصة لايمكن ان يكون فى المعرفة اقوى لكون
الخصوص فيه وضعيا على انه ان اراد الوضع الافرادى فلا يوجد فى المعرف باللام
والمضاف وان اراد مايعم الوضع التركيبى فيوجد فى النكرة الموصوفه واندفع ايضا مايرد
على قولهم كلما ازداد المسند اليه خصوصا ازداد الحكم بعدا وصار فائدة الحكم اتم وكلما
ازداد عموما ازداد الحكم قربا وصارت انقص من ان جاءنى كل عالم ابعد من جاءنى زيد اذ
قدعرفت ان المراد العموم على سبيل الترديد والعموم الذى يربى الحكم العموم على سبيل
الاجتماع وقوله (فبالاضمار) يشعر بانه بصدد تفصيل اقسام التعريف والمقام يقتضى
كونه بصدد تفصيل اعراض كل قسم فالاولى واما تعريفه بالاضمار فلان المقام اى الموضع
واعلم انه فاتهم بيان الغرض من التعريف بالنداء وهو وان كان بمعزل عن تعريف المسند
اليه والمسند لكن بحث التعريف لايخص شيئا منهما الاصورة والباحث يتكلم عليك فى
معرفة الغرض منه فى غيرهما من اجزاء الكلام فنقول اما التعريف بالنداء فى قولك يارجل فللاشارة
الى حصة معينة من الجنس فهو بمنزلة اللام فى العهد الخارجى ور بما يقصد به تعيين الجنس
لاعتباره فى ضمن كل فرد نحو قوله تعالى ياايها الانسان ماغرك قوله تعالى ياايها الانسان انك
كادح فهو بمنزلة اللام الاستغراقى وهم لم يجعلوا يارجلا فى شئ من التعريف وقالوا لم يقصد فيه
الا النداء كما فى يازيد وحرف النداء لايلزمه قصد التعريف ولك ان تجعله لقصد تعريف الجنس
الا انه اعتبر فى ضمن فردما فيكون بمنزلة اللام فى العهد الذهنى الا ان التزام وصفه بالنكرة
يؤيد اعتبارهم وقدم التعريف فى احوال المسند اليه لانه الاصل فيه كما انه قدم التنكير فى
احوال المسند لانه الاصل فيه وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف وبنى عليه ترتيب الذكر
فى الضماير الثلاثة الا انه لم يراع ذلك فى تقديم الموصول على اسم الاشارة والاولى انه قدم
الضمير لان مباحث تعريف الاسم الظاهر كثيرة فاراد الاشتغال بها بعد فراغ
البال عما فى الضمير (لان المقام للتكلم والخطاب والغيبة) يعنى ولامقتضى للعدول عنه
والافقول الخلفاء اميرالمؤمنين يأمرك بكذا فى مقام التكلم والخطاب وهو توجيه
الكلام الى حاضر والغيبة كون الشئ غير مخاطب ولامتكلم اى اذا كان الموضع
موضع كون المسند اليه متكلما اومخاطبا اوغائبا وفيه ان كون الشئ غائبا لايستدعى الاضمار
لان الاسماء الظاهره كلها غيب ولهذا عرف الضمير الغائب بما وضع لغائب تقدم ذكره
لفظا ومعنى اوحكما ولم يعرف بمجرد ما وضع بغائب والبيان الوافى ما فى المفتاح يدل
قوله اوالغيبة اوكان المسند اليه فى ذهن السامع لكونه مذكورا او فى حكم المذكور لقرائن
الاحوال ويراد الاشارة اليه فلما اختصر كلامه اختل وبعد اعتبار قيد التقدم وارادة
الاشارة اليه يتجه انه لايتعين الاضمار لجواز المعرف بلام تعريف العهد الا ان يرجح الضمير
بكونه موضوعا له بالوضع الافرادى والمعرف بلام العهد وخيل فى ذلك فمقام الضمير الغائب
ان يتقدم الذكر ويراد الاشارة اليه من حيث انه حاضر فى ذهن السامع لذلك الذكر
حتى لوتقدم ولم يقصد الاشارة اليه من هذه الحيثية لم يضمر نحو وهو الذى فى السماء آله

اى قد عرفت من قولنا تكثير المحكوم عليه بالتعميم لا على الترديد ان المراد بالعموم فى قولهم كلما ازداد عموما العموم على سبيل الترديد

وفى الارض اله وقولك ان جاءنى زيد جاءنى رجل فاضل وكون التعريف بالاضمار لان المقام
لاحد الامور لاينافى ان ضمير المخاطب قد لايكون معرفة كما اذا كان لغير معين وان الضمير
الراجع الى نكرة محضة لايكون معرفة على تحقيق الشيخ الرضى على ان مقام الخطاب لايكون
فيه ضمير مخاطب غير معين لان الخطاب توجيه الكلام نحو الحاضر فلا يحتاج الى تزييف
مذهب الشيخ الرضى وجعل اصل الخطاب منصوبا معطوفا على اسم ان اى التعريف بالاضمار
لان المقام للخطاب (واصل الخطاب ان يكون لمعين) واحدا كان اوكثيرا عدل عن عبارة
المفتاح ان يكون مع معين لان استعمال الخطاب مع اللام اشد اذ يقال خاطبته ولايقال
خاطبت معه (وقد يترك الى غيره) اى قد يترك الخطاب لمعين قصدا الى غير معين (ليعم) الخطاب
(كل مخاطب) اى كل من يصلح له على سبيل البدل ونحن نقول قصد الخطاب الى المهيئة فى
ضمن كل فرد كما فى ياايها الانسان فهو خطاب للجميع فكما لاعدول لوقيل ولوترون اذ
المجرمون لاعدول فى ولو ترى وهما بمثابة واحدة فافهم ولايخفى ان خطاب الغير المعين
من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر للعدول الى غير معين بل هو عند التحقيق
من قبيل وضع المضمر موضع المظهر فان قوله ولوترى الظاهر فيه لو يرى كل احد فمقتضى الظاهر
ان لايذكر هنا بل ذكره هنا يخل بقوله فيما بعد هذا كله مقتضى الظاهر ولايخفى ان اصل
الخطاب ان يكون لمشاهد وقد يترك الى غيره لجعله كالمشاهد لغرض من الاغراض نحو اياك
نعبد (نحو ولوترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم) فانه لم يقصد بالخطاب معين ليعم صورة
الخطاب كل مخاطب قصدا الى ظهور فظاعة حال المجرمين فى ذلك الوقت واليه اشار بقوله
(اى تناهت حالهم فى الظهور) وانكشف فظاعتها لاهل المحشر الى حيث يراها كل
راء (فلا يختص به) اى بالخطاب وفى بعض النسخ بها اى بالمخاطبة اوفلا يختص بالابصار
اوبالرؤية (مخاطب) دون مخاطب فان قلت التنبيه على عموم الرؤية ينافى ابرازها فى صورة الممتنع
بدخول لو الامتناعية عليه قلت ادخال لو الامتناعية عليه للاشعار بانها مع عمومها تكاد
تمتنع لفظاعة حالهم وعدم وفاء طاقة احد بمشاهدتها وفى الايضاح وقد يترك الى غير معين
نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساءت اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد
ان اكرم اواحسن اليه فيخرجه فى صورة الخطاب ليفيد العموم وهو فى القرآن كثير نحو ولو
ترى الآية اخرج فى صورة الخطاب لما اريد العموم يريد تخرجه فى صورة الخطاب من غير ان
يكون حقيقة ليفيد عموم كل مخاطب فافادة العموم لانتفاء حقيقة الخطاب وتعلق العموم
بكل مخاطب لصورة الخطاب وهكذا قوله اخرج فى صورة الخطاب لما اريد العموم وقد
صعب على الشارح المحقق سلوك الجادة فعدل الى طريق غير مسلوك وتوهم المحجة الواضحة
مثل ما هو المشكوك وقال قوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد به مخاطبا بعينه لا بقوله فيخرجه
فى صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما يدل عليه الكلام اى يحمل
على هذا اعنى قوله عدم ارادة معين لارادة العموم (وبالعلمية) عطف على قوله بالاضمار اى
جعل المسند اليه معرفة بكونه علما والاولى بجعله علما وجعله معرفة وجعله مضمرا الى غير ذلك عبارة
عن ايراده كذلك اذ لاصنع للبليغ الا الايراد والعلم ما وضع لشئ بشخصه ان لم يكن علم الجنس
علما عند اصحاب فن البلاغة لانه دعت اليه ضرورات نحوية تهم فى سعة عنه ولايكون غير العلم
موضوعا لشئ بشخصه بناء على ان ماسوى العلم معارف استعمالية حيث وضعت لمفهومات كلية
وشرط فى حين الوضع ان لايستعمل الا فى معين والا فلا قدرة على وضعها لامور معينة
لايمكن ضبطها وملاحظتها حين الوضع وحينئذ يلزم ان يكون المعارف سوى

لا اريد نسخه

يتجه انه لم لم يعتبر المفهوم الكلى الذى وضع له ما سوى العلم مع اليقين الجنسى حتى يكون موضوعا لشئ معين و يكون معارف وضعية

العلم مجازات لاحقايق لها ولو كان كذلك لما اختلف اهل اللغة فى وجود مجازات
لاحقائق لها ولم يتمسك القائل به بامثلة نادرة له و يردعلى قولهم لاقدرة على وضعها
لامور لايمكن ضبطها وملاحظتها حين الوضع لكثرتها واعدم خطور بعض منها
بخصوصه فى القلب انه كيف صح منكم اشتراط ان لايستعمل الافى واحد معين من طائفة
من المعينات فيما ضبطتم المستعمل فيه يمكن ان يضبط الموضوع له ويوضع له فلذلك قيل
ماسوى العلم وضع لاشياء معينة ملحوظة بذلك المفهوم الكلى الملحوظة هى به لاشتراط
ان لايستعمل الافى واحد منها بعينه فالوضع كلى والموضوع له جزئى على خلاف
الوضع للمفهوم الكلى فان الموضوع له فيه كلى كالوضع وعلى خلاف وضع العلم فان
الموضوع له شخص ملحوظ حين الوضع بشخصه فالوضع جزئى كالموضوع له فهذه اوضاع
ثلاثة لارابع لها فحينئذ لايتم تحديد العلم بما وضع لشئ بشخصه لصدقه على ضمير المتكلم مثلا
بل ينبغى ان يقال ماوضع لشئ بشخصه دون غيره فى ذلك الوضع وههنا اشكالان قويان
احدهما ان القول بان ماسوى العلم موضوع لمفهوم كلى للاستعمال فى جزئى بعينه
من جزئياته اوموضوع لجزئيات معينة ملحوظة بمفهوم كلى منقوض بالمعرف بلام
الجنس فانه موضوع للمفهوم الكلى المتعين الملحوظ بنفسه اذلا ضرورة تدعو الى
الوضع له بوسيلة مفهوم اعم وثانيهما ان العلم ليس موضوعا لشئ بعينه ملحوظا بعينه لان
الموضوع للشخص من وقت حدوثه الى فنائه لفظ واحد والتشخص الذى لوحظ
حين الوضع يتبدل كثيرا فلا محالة يكون اللفظ موضوعا للشخص بكل تشخص ملحوظ
بامر كلى فالعلم كالمضمر ويمكن الجواب عن الاول بان لام التعريف حرف وضع لمفهوم
كلى للاستعمال فى الجزئيات اولتلك الجزئيات على اختلاف الرأيين وتلك الجزئيات ملحوظة
بالمفهوم الكلى وهو تعيين مدخوله تارة وتعيين حصة منه تارة ان كان مشتركا لفظيا بين تعيين
الجنس وتعيين الحصة وتعيين مدخوله اوحصة منه ان كان مشتركا معنويا بينهما
وبالجملة مدخوله موضوع بالوضع التركيبى اوكالموضوع بالوضع الافرادى لعدم
استقلال اللام فكانه موضوع مع اللام جملة على ماصرح به بعض محقق النحاة لكل
معين هومفهوم مدخوله اوحصة منه فوضع المعرف بلام الجنس المعين كلى والموضوع له
جزئى كسائر المعارف غير العلم وعن الثانى بان وجود الهيئة لاينفك عن تشخص باق ببقاء
الوجود يعرف بعوارض بعده وتلك العوارض يتبدل و يأخذ العقل تلك العوارض
المتبدلة امارات يعرف بها ذلك التشخص فاللفظ موضوع للمشخص بذلك التشخص
لاالمتشخص بالعوارض ولو كان التشخص بالعوارض لكان للجزئى اشخاص متعددة
فى الوجود وما اشتهر من ان التشخص بالعوارض مسامحة مؤلة بانه بامر يعرف بعوارض
واما ان ذلك التشخص هل هومتحقق مبرهن اومجرد توهم فلاحاجة بناء اليه فى وضع
اللفظ للشخص لان ايا ما كان يكفى فيه بقى ان العلم لوكان موضوعا لشخص بعينه لماصح
وضعه لما لم يعلم بشخصه والوضع لما لم يعلم بشخصه كثيراذ الاباء يسمون ابناءهم المتولدة
فى غيبتهم باعلام وتأويله بان تسمية صورة وامر بالتسمية حقيقة اووعدبها بعيد وان
الوضع فى اسم الله يشكل حينئذ لعدم ملاحظته بعينه وشخصه حين الوضع ولعدم
العلم بالوضع له بشخصه للمخاطبين به وانما يفهم منه معين مشخص فى الخارج بعنوان منحصر
فيه الاان يراد بالشئ بشخصه كونه متعينا بحيث لايحتمل التعدد بحسب الخارج
ولايطلب له منع العقل عن تجويز الشركة فيه ولقد اطنبنا فى تحقيق التعريف لانه

هذا ماذكره السيد السند ويمكن
ان يقال الحقيقة ما يستعمل فيما
وضع ليستعمل فيه عند هؤلاء
لافيما وضع له والمجاز مقابله منه

مالابد منه فى توضيح هذا البحث ولبحث التعريف كله شرب منه فلعلك تجتنب الشكوى
عن اسهاب الاطناب بعد التمتع بالعذب القامع للعطش الملجئ الى اقتفاء السراب
(لاحضاره بعينه فى ذهن السامع ابتداء باسم مختص به) وهذه نكتة جليلة عامة مختصة
بالعلم جرية بالتقديم على سائر النكات حيث لايوجد فى نكرة لانه احضار لها لمدلوله
بعينه ولاباسم مختص به والاحضار بعينه فى ضمير الغائب العائد الى العلم او المعرف بلام العهد اذ
المعرف بلام العهد المذكور تحقيقا ليس ابتداء ولاباسم مختص به والاحضار بعينه ابتداء بضمير
المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والمعرف بلام الجنس وغيره ليس باسم مختص به واخرج ايضا
بقوله ابتداء الاحضار بالعلم ثانيا فان بعضا منه من خلاف مقتضى الظاهر كما فى الله الصمد
بعد قوله قل هو الله احد وان كان البعض مقتضى الظاهر كما فى قولك جاء زيد زيد والاحضار
باسم مختص به وان خص العلم زيد لكن ليس له هذه الجلالة اذ ليس فيه الترجيح على النكرة
وضمير الغائب والمعرف بلام العهد بتعدد ولو ترك قيدا من القيود لصارت النكتة شيئا
آخر فلابد لبيانها من القيود كلها وليس القيود لمزيد تحقيق وتفصيل للنكتة كما ذهب اليه
الشارح والسيد قدس سرهما حيث قالا لابأس باغناء القيد المتأخر عن جميع ما يقدم لانه
يحصل به الاحتراز عن جميع ما احترز عنه بالقيود الاخر لان القيود لتحقيق مقام العلمية كما فى
التعريفات وبهذا عرفت ان للتعريف بالعلمية نكات اخر ترشدك اليها هذه النكتة فحصل عددها
بعد ما حصلت لك عددها فان قلت الاحضار بعينه حاصل بالرحمن مع انه ليس علما قلت
المراد الاختصاص بالوضعى واختصاصه استعمالى ومن النكت الجليلة وان لم تسمعها من احد
ان الاصل فى احضار خصوص الذات العلم لانه وضع لذلك بخلاف غيره فانه وضع لغرض
اعم وربما يتفرع عليه احضار خصوص الذات (نحو قل هو الله احد) تمثيل فى وجه وتنظير
فى وجه تعرفه ان بلغك التفسير والاله معرف باللام من الاعلام الغالبة وبعد حذف الهمزة
من الاعلام المختصة فالله علم بالغلبة نظرا الى اصله ومن الاعلام المختصة نظرا الى نفسه
قال السيد السند يجوز ان يكون حذف همزته على غير قياس فيكون التزام الادغام قياسا
وان يكون عكس ذلك بيان ذلك انه لو حذفت الهمزة على غير قياس تكون محذوفة مع
الحركة فيلزم اجتماع مثلين ساكن ومتحرك و يجب الادغام وان حذفت بنقل الحركة
الى ماقبلها يكون حذف الهمزة قياسا و يكون وجوب الادغام غير قياس لان المثلين
المتحركين لايجب فيها الادغام اذا كانا من كلمتين نحو ماسلككم ومناسككم ونحن نقول
لما جعل اللام عوضا عن الهمزة وصار بمنزلتها صار اجتماع المتجانسين فى كلمة واحدة
فوجوب الادغام قياس اوفليكن وجوب الادغام بعد العلمية لان الاجتماع فى كلمة واحدة
ومنهم من انكر علميته وقال انه اسم للمفهوم الكلى المنحصر فيه يقال من الواجب لذاته
او المستحق للعبودية لذاته وكان منشاؤه انه يشكل عليه امكان وضعه له تعالى بشخصه
وترتيب فائدة هذا الوضع وقد تقدم مايتعلق به وقال الشارح المحقق هذا سهو منشاه
الغفلة عن كلمة التوحيد فانه يفيد التوحيد بمفهومه اتفاقا من غير اعتبار قيد فى مفهوم
لفظ منه واستثناء المفهوم الكلى من الاله لايفيد التوحيد لانه لايزيد على الاله بشئ
فلو كفى فى التوحيد لكفى اثبات الاله على انه لو اريد بالاله المعبود مطلقا لزم الكذب اذ عبد
غير الله ولو اريد المعبود بحق لزم اخراج جميع افراد المستثنى منه بالاستثناء وانه
باطل فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه وفيه بحث لان الله
اذا كان علما للفرد الموجود منه لكن لايكون حاصلا فى عقولنا الابمفهوم الواجب

مرتبة نسخه

كالضمير الراجع الى ماهو معلوم
والمعرف بلام العهد لتعينه فان
الاحضار فيهما ابتداء لان الحضور
سابقا من غير احضار منه

معرفا نسخه

لذاته والمتصف به محتمل لمتعدد كالاله بحق فلا يحصل باستثنائه اثبات ماهو المطلوب
بالاستثناء على وجه يوجب التوحيد وايضا لما انحصر الاله بحق فيه يكون استثناء اخراج
جميع ماتحت المستثنى منه فمناط التوحيد على نفى وجود مايتوهم معبودا بالحق واثبات
ماهو المستحق للعبودية فى الواقع اوالواجب لذاته وهو يكفى لانحصاره فى ذات واحدة
فالمعنى لااله مما يجوز العقل كونه معبودا بالحق الا الواجب لذاته فى الواقع ولا تفاوت
فى ذلك كون الله بمعنى الواجب لذاته او بمعنى شخص معين ملحوظ بمفهوم الواجب
لذاته نعم كونه بمعنى الشخص انسب بمقام التوحيد كما لايخفى على الفطن والبليد (اوتعظيم
اواهانة) والعريق الواضح فى ذلك الالقاب لان الغرض من وضعها الاشعار بالمدح
والذم وقد يتضمنها الاسماء وان لم يقصد بالوضع الاتمييز الذات لكونها منقولات من معان
شريفة اوخسيسة كمحمد وعلى وكلب اولاشتهار الذات فى ضمنها بصفة محمودة اومذمومة
كحاتم ومادر وبعد الالقاب فى ذلك الكنى كابى الفضل وابى الجهل وانما قال تعظيم اواهانة
دون تعظيمه اواهانته تعميما للداعى فانه قديقصد تعظيم غير المسند اليه اواهانته نحوابو
الفضل صديقك وابوالجهل رفيقك ومن نكات العلمية الحث على الترحم نحوابوالفقير
يسألك (اوكناية) اى تعريف المسنداليه العلمية لقصد كناية بالعلم تفوت لولا العلم نحوابولهب
فعل كذا عبر عن المسند اليه بابى لهب لينتقل منه الى كونه جهنميا باعتبار معناه الاصلى
فان المعنى الاصلى الذى يقصد البليغ الاشارة اليه بهذا العلم من توادمنه النار وتولد النار
منه باعتبار كونه وقودا للنار والنار التى وقودها الناس نارجهنم قال تعالى فاتقوا النار التى
وقودها الناس والحجارة وهذا وجه بديع وقال غيرنا معنى ابى لهب ملابس النار ملابسة
ملازمة وهو لازم الجهنمى لان اللهب الحقيقى لهب نارجهنم فان قلت لم يكتف فى المعنى الكنائى
بكونه وقود النار فى جهنم اوملابستها فيه واعتبر الانتقال منه الى كونه جهنميا قلت لان كونه
جهنميا يفيد عذابه بالنار وغيرهما مما فى جهنم فان قلت المعنى الحقيقى لايكون مقصودا فى
الكناية وهنا قصد الذات المعين قلت المعنى الاصلى فى نظر البليغ كونه مولد النار اوملازما
لها وهو لم يقصد ههنا بل توسل به الى قصد الجهنمى فان قلت المعنى الاصلى ليس معنى
حقيقيا لابى لهب لانه حيوان يتولد من نطفته اللهب قلت الاكثر فى الكناية ارادة لازم
الموضوع له وقد يكون المعنى الاصلى فيه معنى مجازيا كثر الاستعمال فيه حققه صاحب الكشف
وستطلع عليه وقد يقصد بابى لهب لازم الذات وهو الجهنمى لاشتهار الذات فى ضمن
هذا اللفظ به فابولهب فعل كذا معناه حينئذ جهنمى فعل كذا وابولهب كناية عن الصفة
كما تقول جاءنى جبان الكلب وتريد جانى مضياف فحينئذ ابولهب منكر بارادة الوصف
المشتهر به مسماه فى ضمنه به وهو بمعزل عن مقام التعريف بالعلمية فلا ينبغى ان يحمل الكناية
هنا عليه ولا ان يجعل من المحتملات كما ذهب اليه السيد السند ولا يصح انكار فهم الجهنمى
منه بهذا الاشتهار لسنداته لوقيل هذا الرجل فعل كذا مشارا به اليه لم يفهم كونه
جهنميا كما زعمه الشارح المحقق لان اشتهار الذات بالوصف فى ضمن لفظ لايستدعى فهمه
من اى لفظ عبر به عن الذات ولا يصح ان يكون جاءنى حاتم للاستعارة بشخص آخر باعتبار
انه بمنزلة جواد لاشتهاره به من نكات التعريف بالعلم لانه حينئذ ليس علما ولا معرفة لكن
من النكات قصده الاشارة الى صفة له يشعر بها العلم اما لاشتهار الذات بها فى ضمنه
نحو جاءنى حاتم واما الاشعار معناه الاصلى بذلك نحو ابو الجهل وابوالمحاسن الاصلى
(اوايهام استلذاذه) اى وجدانه لذيذا نحو قوله تالله ياظبيات القاع قلن لنا ليلاى منكن

بتضمنهما نسخه

حسبة نسخه

قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة نسخه

ام ليلى من البشر اضاف ليلى الى نفسه حين كونها من الظبيات فى التوحش والاجتناب
من الناس ولم يرض بتلك الاضافة حين كونها من البشر لكمال غيرته (اوالتبرك به) اونحو ذلك
المذكور من كل واحد من تلك الامور من التفاؤل والتطير والتسجيل على السامع اوغير ذلك
مما ذكرنا نحوامنة (وبالموصولية) ينبغى ان يجمع التعريف بالموصولية مع التعريف باللام
لكونهما فى مرتبة ويذكر التعريف باسم الاشارة بعد العلم لكونه بعده فى المرتبة وانما ترك
بيان المصحح للموصولية لانه معلوم من النحو ولذا تركه فى سائر المعارف والمفتاح ذكره
فى بعض تذكيرا للناسى ان يغفل عند المتعلم لبعد عهده عن موضع بيانه وبتركه فى بعض
اشارة الى ان بيانه ليس من موجبات كتب الفن واشار الى ماهو وظيفة الفن من بيان
الموجب اوالمرجح والمرجح كما يكون بالنسبة الى بعض ويكتفى به البليغ يكون الموجب ايضا كذلك
فعدم العلم بماسوى الصلة من الامور المختصة موجب للموصول بالنسبة الى العلم وان امكن
ارادته حينئذ بالمعرف الموصوف بالموصول مرجح له بالنسبة اليه لان ذكر الموصوف لغو فلا
ينبغى ان يكذب الاشارة الى تفصيل الباعث الموجب والمرجح بانه لاموجب فيما ذكره
(لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذى كان معنا امس رجل
عالم) وهذه النكتة لاتخص الموصول بل تجرى فى العلم واسم الاشارة والمضاف والمفتاح
ذكره فيها ايضا ولا بهذا القدر بل تكون لعدم علم المتكلم اوعدم علم واحد منهما بماسوى
الصلة من الامور المختصة الا انها نكتة قليلة الجدوى لايلتفت اليها البليغ لكونها
اضطرارية غير مقتضية البهادقة نظر فلذا لم يهتم المصنف باستيفائها وهذا معنى قول
الشارح المحقق ولم يتعرض لما لايكون للمتكلم اوكليهما علم بغير الصلة نحو الذين فى قلوبهم
بلاد الشرق لااعرفهم اولانعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام ومن لم يعرف المرام قال عدم
الجدوى مختص بهذا المثال فلو قيل الذين فى بلاد الشرق يكرمون الضيف لكان كثير
الجدوى والاولى لعدم العلم بالامور المختصة ليشمل عدم العلم بالاسم ايضا بلا خفاء قوله
سوى الصلة بنفى العلم بالحال المختص الذى هى الصفة فان الصلة جملة معلومة الانتساب الى
معين والصفة جملة معلومة الانتساب الى شخص ولذا تخصص بها النكرة بخلاف الصلة
فانها توضح المعرفة وبهذا اندفع ان هذا الباعث لايقتضى الموصول لجواز التعبير بالنكرة
الموصوفة لانه مقتضى الموصول واختيار النكرة الموصوفة يحتاج الى نكتة عدول ولا يحتاج الى
ماقال السيد السند فى دفعه من ان الكلام فى مرجح تعريف على تعريف بعد ان كان المقام
للتعريف فالنكرة الموصوفة بمعزل عنه ولا الى ماقال الشارح المحقق ان المرجح لايجب فيه
الاطراد والانعكاس بل هو مايكون له مناسبة وملاءمة بالاعتبار المناسب ولا يرد
ما اورد على السيد السند انه لايفيد الترجيح على المعرف الموصوف بالموصول لان ذكر
المعرف لغو اذ يكفى الموصول (اواستهجان التصريح بالاسم) الاولى بالعلم ليشمل اللقب
والكنية ايضا بلا خفاء ولم يقل لاستهجان الذكر بالاسم للتنبيه على جهة الاستهجان وهى
التصريح والاستهجان اما لمصلحة يعود الى المسند اليه كما فى الاية لان من له شرف اذا
احتيج الى ذكر ماصدر عنه مالا يليق به لايحسن ان يصرح به واما لمصلحة يعود الى غيره
كما اذا فعل المسند اليه تعظيم مالايحسن التصريح بانه فعل به ذلك نحو ضرب الامير من
امره السلطان بضربه وهذه النكتة لاترجح الموصول الاعلى العلم (اوزيادة التقرير) ولم
يقل اوزيادة تقريره ليعم زيادة تقرير المسند وزيادة تقرير المسند اليه وزيادة تقرير غيرهما
من المفعول والغرض المسوق له الكلام فلو قال تقرير لكان اظهر فالخلاف فى ان المراد تقرير

بعد نسخه

اشارة الى تصحيح ماقال الشارح المحقق من قوله المصنف اشار الى تفصيل الباعث الموجب للموصول اوالمرجح ورد من كذبه بانه لاموجب فيماذكره المصنف
*

استيفائه نسخه

لمايكون نسخه

لان جدوى الكلام فى نظر البليغ هى المعانى الزائدة لااصل المراد
*

المسند والمسند اليه والغرض المسوق له الكلام مما لا يلتفت اليه اولا الافهام والحصر
في الثلاثة من قصور انظار الاوهام ويرد عليك توضيح هذا المحل مع مزيد انعام من الملك
العلام في شرح ما مثل به مقتضى المقام اعني قوله (نحو وراودته التي هو في بيتها عن
نفسه) اي مما نحو هذه الاية يعني التعريف بالموصولية لاستهجان التصريح بالاسم ولزيادة
التقرير كما يرشد اليه كلام المفتاح وان كان يوهم اقتصار الايضاح على تطبيقه
على زيادة التقرير واختصاصه بالثاني وفي تمثيل مقامين بمثال واحد تنبيه على انه لا منع جمع بين
المقامات ولا اخفاء في ان في الاسم الموصول مزيد تقرير ثبوت المراودة اي المخادعة والتمحل
لموافقة يوسف اياها لها لانه اذا كان مولى لها يكون في غاية التمكن من تلك ومزيد تقرير
المسند اليه لدفع الاحتمال الذي في غير الموصول من زليخا وامرأة العزيز بناء على احتمال
اشتراكهما وزيادة تقرير مراودة يوسف ودفع استبعاد مراودته بكونه مملوكا لها
وزيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام من نزاهة يوسف عليه السلام حيث افاد اباءه
عن الفحشاء مع سعي مالكته فيه بالغة غاية الاهتمام وفيه تنزيه دقيق اخر لم يدركه العلماء
الاعلام وهو ان نزاهته بحيث انه لو لم يكن مملوكا لها لم يتمكن من مراودته ومن عجائب
ما وقع من بعض الكتاب على هذا الكتاب انه كيف يكون التي هو في بيتها ادل من زليخا
وامرأة العزيز وقد تقرر في الاصول ان دار فلان يحتمل الدار المملوكة والعارية والمستأجرة
ولم يدر ان صاحبة الدار ومالكتها ايضا محتملة اكثر احتمال من امرأة العزيز فاي شيء يحوجه
الى الرجوع بائمة الاصول وان نسبة العبد الى شخص بكونه في بيته تفيد انه مملوك له
وكون الموصول غير محتمل لان مالكة يوسف عليه السلام متعينة غير محتملة (او التفخيم)
اي التعظيم على ما في القاموس وفي المختصر اي التعظيم والتهويل (نحو فغشيهم
من اليم ما غشيهم) قوله من اليم بيان ما غشيهم او من للتبعيض وهو حال على التقديرين
والتعظيم لكثرة ما غشيهم حيث اجتمع مدة مديدة وحبس حتى مر بنو اسرائيل ودخل ال
فرعون بتمامه وكمال قوته وشدته لمنعه عما يقتضيه طبعه من الجريان حتى ازدحم فتأثيره فيهم
كان في النهاية او التعظيم لانه كان ماء منقاد الحكم الله محكوما بما هو خارق العادة مأمورا
بعذابهم فعذبهم بما ليس عادة المادة الماء مثله ويحتمل ان يكون الموصول في الاية للابهام لبعده
عن الافهام حيث وجد منه ما لا تقبله العقول وتأبى عن القبول ومنه قول ابي نواس
*ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم *واسمت سرح اللحظ حيث اساموا *وبلغت ما بلغ امرئ بشبابه
فاذا عصارة كل ذاك اثام *والاثام بفتح الهمزة واد في جهنم والعقوبة وبكسر كالمأثم كذا في
القاموس (او تنبيه المخاطب على خطاء) سواء كان خطاؤه او خطأ غيره فلذا نكره نحو قول عبدة
ابن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه (ان الذين ترونهم) على صيغة المجهول من الاراءة
اي تظنونهم لان مجهول هذا الباب من الروية تعارف في الظن والمراد بالظن ما سوى
اليقين كما قد يجيء بهذا المعنى لان ذلك حكم ظن الاخوة دون الجزم ولان الاخوة لا تكون
الا مظنونة لان الناس اصناف مظنون الاخوة ومجزومها ومتيقنها وصيغة المعروف تروها
الرواية والدراية لانها بمعنى اليقين فلا يتصور فيها الخطاء (اخوانكم يشفي غليل
صدورهم) الغليل العطش او شدته او حرارة الجوف كذا في القاموس (ان تصرعوا) اي
ان تطرحوا على الارض والصرع الطرح في الارض والظاهر انه كناية عن ان تغلبوا وقال
الشارح اي ان تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه تنبيه المخاطب على خطائه في الاعتقاد
ليجتنب عن مثل هذا الاعتقاد ولا يرضى بالاعتماد على احد يظن به الوداد وعلى خطاء

عليه نسخه

اخوانه في المعاملة ٠٠٠ اذ الالتئام الذي يبتني عليه المهام ان لا يفوت منك في شان
اخيك الاهتمام فالمثال لقسمي الخطاء قال الشارح المحقق ففيه من التنبيه على خطائهم
في هذا الظن ما ليس في قولهم ان القوم الفلاني هذا ويتبادر منه ان كلام الشاعر في
قوم مخصوص والظاهر انه تنبيه على اعتقاد يتعلق منه بالناس اياً كانوا واي وقت كان فليس
هناك قوم معينون يتأتى التعبير عنهم بالقوم الفلاني بل من نكات التعبير بالموصول في البيت
عدم علم المخاطب ولا المتكلم بهم بما سوى الصلة ويحتمل ان يكون المقصود التحذير عن
الناس فالتعبير بالموصول ليلزم ثبوت الحال لمن ليس له الصلة بطريق الاولى فخذها من نكات
الموصولية فانها تعم النكتة والسكاكي جعل البيت من الايماء الى وجه بناء الخبر ليتوسل
به الى التنبيه على الخطاء والمصنف عدل عنه وجعله للتنبيه على خطاء لانه لا ايماء في
الموصول الى وجه بناء الخبر لانه يقتضي بناء نقيضه عليه ورده الشارح المحقق بان
الذوق والعرف شاهد اصدقا على ان التعبير عمن يعتقده المخاطب اخا له لمن يظنه اخا يومي
الى ان الخبر عنه يكون بما ينافي الاخوة ولا يخفى ان خطاءهم مستفاد من الموصول
كالايماء من غير ان يتوسط في ذلك الايماء وجعل الايماء ذريعة لا يصفوا عن شائبة التكلف فلم
يخطأ في العدول وان اخطاء في نفي ايماء الموصول الا ان يقال المراد التنبيه الواضح الحاصل
من البرهان والموصول قد يكون للتنبيه على صواب نحو ان الذي رأيته مجالك لم يقصر في
محبتك (او الايماء الى وجه بناء الخبر وعلى جهته) اقول في القاموس وجه الكلام السبيل المقصود
فالايماء الى وجه بناء الخبر الايماء الى سبيل بناء الخبر وانه الى اي مقصد ينتهي بعد معرفة بنائه
ولذا قال المفتاح الى وجه بناء الخبر الذي تنبيه عليه اشارة الى ان الايماء انما تم بعد
تحصيل بنائه وانما قال الخبر لان الكلام في الخبر وشان الحكم المشترك بينه وبين الابتداء ان
يعرف بالمقايسة فالمقصود ان (نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم
داخرين) يومي الى ان سبيل الخبر عن دخولهم جهنم صاغرين كون دخولهم على هذه الصفة
على طبق استكبارهم عن العبادة وقوله ان الذي سمك السماء يومي الى ان سبيل الاخبار
ببناء البيت الارفع ليس مزية رفعة تكون معتادة فيما بين البيوت بل تفاوت يكون بين السماء
وسائر الابنية الرفيعة ثم ان ذلك الايماء ربما يقصد به تعظيم الخبر كما في هذا البيت وقوله ان
الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين فانه يدل على ان سبيل الاخبار بخسرانهم ليس
الخسران المتعلق بالدار الفانية التي ربما يجبر بالسعي في مقدمات الربح بل الخسران الاخروي
الذي لا تدارك له وفيه تعظيم شان شعيب عليه السلام وقوله ان التي ضربت بيتا مهاجرة
بكوفة الجند غالت ودها غول يومي الى ان سبيل الاخبار بهلاك ودها انها استأصلت ولم
يبق منها شيء حتى اختارت المهاجرة الى بلدة بعيدة يبعد طريق الوصول اليها وملاقاتها فلو
كان بقي من ودها اثر لما اختارت ذلك ثم انه يجعل ذلك الايماء وسيلة الى تحقيق الخبر وبيان
انه لا محالة واقع ومن هذا تبين الفرق بين الايماء الى وجه بناء الخبر وتحقيقه واندفع تزييف
المصنف جعل الايماء ذريعة الى تحقيق الخبر بعدم الفرق بينهما ولذا تركه وقال الشارح المحقق
الايماء الى وجه بناء الخبر هو الايماء الى طرزه وطريقه والى انه من اي جنس امن جنس الثواب
او العقاب وحاصله ان يأتي بالفاتحة على وجه ينبه على الخاتمة كالارصاد في علم البديع ويرد
عليه انه لا بد من فارق بينه وبين الارصاد حتى لا يكون جعله من البلاغة وجعل الارصاد من
توابعها تحكما اورده السيد السند بان المتبوع هو الخبر لا بناؤه فلفظ البناء مستدرك وان اريد به
الخبر المبني عليه اذ لا فائدة في وصفه بالمبني عليه هذا على ان لفظ المفتاح يأبى عن هذا التأويل لانه

قال وجه بناء الخبر الذى تنبيه عليه وبان الايماء الى وجه الخبر بهذا المعنى لايكون وسيلة
الى تعظيم الخبر بل تعظيمه انما يحصل من اسناده الى المعلوم بهذه الصلة قدم على المسند
اليه اواخر وكذا تعظيم غيره واهانة الخبر واهانة غيره مع انه جعل الايماء المذكور
وسيلة ويمكن ان يقال تلك الامور كما تحصل من الاسناد تحصل من معرفة كونه من جنس
الصلة فكما يحصل التعظيم بكونه فعل من رفع السماء يحصل بكونه من جنس رفع
السماء وانه اذا كان يحصل من الاسناد فاذا علم من الموصول جنس المسند اليه حصل
التعظيم اولا اهانة نعم يحصل من نفس الاسناد ايضا فيمكن ان يجعل الايماء ذريعة
وان يجعل نفس الموصول ذريعة لكن لا يخفى ان الواضح الخالى عن التكلف كون
الموصول مفيدا للتعظيم فالاعراض عنه والاقبال الى الاستفادة من الايماء تكلف وتعسف
واختار السيد السند جعل الوجه بمعنى العلة وفسره بعلة اسناد الخبر الى الموصول يومى الى
علة اسناد الخبر الى المسند اليه وربما يجعل ذلك الايماء وسيلة الى امور ذكرت وفيه ان ذلك
الايماء لايخص الخبر بل يشمل كل مسند فتخصيصه بالخبر من غير مخصص وكيف
وقولك بنى لنا بيتا الذى سمك السماء ايضا يومى الى وجه اسناد البناء الى ذلك المسند اليه
وايضا تعظيم المسند انما يحصل من الاسناد الى هذا الموصول لا من ايماء الموصول الى
ان علة الاسناد قيام مضمون الصلة به وان امكن جعله وسيلة الى التعظيم لكن مع كون
الاسناد وسيلة انه مما لايلتفت اليه فضلا عن ان يرجح على الاسناد فى ذلك وحمل جعل
الايماء الى علة بناء الخبر وسيلة على جعل ذكر علة بناء الخبر وسيلة لابيان انه علة البناء
كما يفهم من كلام السيد السند بعيد عن الفهم على ان تعليق الحكم بالموصول بالمشتق
يومى الى علة ثبوت المسند لا الى علة اثباته ومنهم من فسره بعلة الثبوت ولم يلتفتوا اليه لان كثيرا
فى امثلة المفتاح للايماء لايساعده (ثم انه) اى الايماء المذكور (ربما جعل ذريعة الى التعريض
بالتعظيم لشانه) اى الخبر (نحو) قول الفرزدق (ان الذى سمك السماء) اى رفعها
(بنى انا بيتا دعائمه اعز واطول) يريد بيت الشرف والمجد (او) شان (غيره) اى الخبر (نحو
الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين) فان فيه تعظيم شان شعيب وفى البيت ايضا تعظيم
شان غير الخبر وهو البيت او المتكلم وفى الاية ايضا تعظيم شان الخبر كانه قيل خسروا خسرانا
عظيما واعتبارات التعريف بالموصولية كثيرة جدا قال السكاكى وفى هذه الاعتبارات كثرة
فخم حول ذكائك (وبالاشارة) اى تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة والعبارة الواضحة
بجعله اسم اشارة لان استعمال اسم الاشارة بهذا المعنى لم يونس (لتمييزه اكمل تمييز) اى لتمييز
المسند اليه اكمل تمييز مما يمكن من المعارف التى يسعها المقام والا فاكمل التمييز انما يتصور
باعرف المعارف وهو المضمر المتكلم ثم العلم ثم اسم الاشارة على المذهب المنصور ومن قال هو اعلم
لكن قال هو واسم الاشارة مذهبه المهجور فلا يليق ان يبنى عليه هذا الحكم المذكور والمصنف
ترك مالابد منه وهو كون المقام صالحا لاسم الاشارة لما عرفت غير مرة ان مثله مما يعرف
من علم اخر وهو المقام الذى يتأتى للمتكلم ان يحضره فى ذهن السامع بالاشارة الحسية
المفسرة باشارة الجوارح وذلك بان يكون المسند اليه مبصرا لهما ويكون للمتكلم اشارة
حسية فاستعمال اسم الاشارة فى كلامه تعالى سواء كان الى المبصرا وغيره مجاز لتنزهه
تعالى عن الاشارة بالجوارح وكذا استعماله فى غير المبصر سواء كان مما يمكن ان يدرك بالبصر
اولا ولكن يكون مدركا بالحس اولا بل مدركا بالعقل الصرف فغير المبصر من المبصرات يحتاج
الى تنزيله منزلة المبصر والمحسوس الغير المبصر الى تأويله بالمبصر ثم بالمبصر بالفعل والمعقول

الى تأويله بالمحسوس ثم بالمبصر بالفعل فاذكره السيد السند ان غير المحسوس يحتاج الى
تأويلين تنزيله منزلة المحسوس ثم تنزيله منزلة المشاهد واما المحسوس الغير المشاهد فيكفى
فيه تأويل واحد وهو ان يجعل بمنزلة المشاهد ليس بذاك وبالجملة استعمال اسم
الاشارة فى قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم من خلاف مقتضى الظاهر من وجهين
فاعرفهما وكذا فى قوله اولئك آبائى فجئنى بمثلهم فالبحث عنه خروج عن مقتضى الظاهر
(نحو قوله) اى ابن الرومى (هذا ابو الصقر فردا فى محاسنه) جمع حسن على خلاف
القياس (من نسل شيبان بين الضال والسلم) النسل الولد وشيبان بن ثعلبة ابو قبيلة صار
اسما للقبيلة ومافى البيت يحتملها والضال والسلم شجران بالبادية وكونه من نسل شيبان
يعنى كرماء العرب وكونه بين الضال والسلم يعنى من خلص العرب وفصحائهم اومن اعزه
الناس لان فقد العز فى الحضر كما قيل اومن سادات العرب التى لهم مرعى ومسكن
لاينازعهم الغير فيه وان كان داخلا فى محاسنه لكن ذكره لان المتبادر منه غير النسب والفصاحة
وصيانة العز ولم يتعرض لبيان الاعراب لانه نوع من الاسهاب (او التعريض بغباوة
السامع) حتى كانه لايدرك غير المحسوس على ماقيل اوحتى كانه لا عقل له وانما قوته
الادراكية الحس كحيوانات العجم لالانه لايفهم مالم يميز الشئ كمال تمييز حتى يجعله هذه
النكتة من فروع قصد التمييز اكمل تمييز كما فى المفتاح ويمكن التعريض باسم الاشارة
لفطانة السامع اشارة الى انه يدرك كل شئ ادراك المحسوس وبان المشار اليه متعين
غاية التعين حتى كانه محسوس لكل احد (كقوله) اى الفرزدق (اولئك) يحتمل
ان يكون للتعريض بتعيين ابائه (ابائى فجئنى بمثلهم) اى اذكر لى مثلهم من آبائك ففيه تهكم يناسب
هجاءه اومن فرق الناس وهو المناسب لمقام مدح ابائه قيل الامر للتعجيز نحو فاتوا بسورة
من مثله وجعل الكلام تهكما لايحوج الى جعله للتعجيز كما لايخفى على صاحب التمييز
(اذا جمعتنا ياجرير) فى هذا الخطاب البعيد ايضا تربية غباوته كانه قيل لاتعرف انك
المخاطب مالم تناد ولاتحسب قريبا لبلادتك ولاتزال تعد بعيدا (المجامع) اى المجالس اى
مجالس كثير الحضار من طوايف العرب كانه مجالس وفيه اشارة الى انه بعيد عن الانصاف
مكابر جدا حتى لولم يكن كثرة الشاهدين بالحق لادعى مايشاء ولايفحمه الحق المبين الواضح
البيضاء وفى الاساس الجوامع ابيان لغة الجامعة بالامر الذى يجتمع له الناس وجعل
المجامع مصدرا ميميا بمعنى الفاعل يجمع الروايتين معنى تكلف بعيد وعنه غنى (او بيان
حاله فى القرب) الرتبى (والبعد والتوسط) اخر التوسط مع ان ظاهر حاله يقتضى التوسط
لما قيل انه يتحقق بعد تحقق الطرفين اولانه ناقص فى كل من القرب والبعد ولايخفى
ان جعل القرب الرتبى واخويه ذريعة للتعظيم والتحقير اقرب فلا يرد ما استصعب من انه
كيف يعد البيان بالمعنى اللغوى والافادة بالدلالة الوضعية من الخواص والمزايا حتى جعل
هذا العديل للخواص توطئة لما بعده ولم يحترز عن عدم مساعدة العبارة واحتيج الى
دعوى ان القرب والبعد والتوسط لبس مما يقصد باسم الاشارة وضعا بل من دقايق
لايحيط بها الانظار البليغ لانه يدور على مناسبة الالفاظ بحسب القلة والكثرة والتوسط
وقال الشارح المحقق ان المعنى الوضعى قد يكون زائدا على اصل المراد فانه اذا كان المراد
اصل الحكم على معين يمكن تصوره بطرق متعددة فاختار اسم الاشارة لافادة قربه يكون ايراداله
زائد على اصل المراد وهو القرب ولولا هذا الاعتبار لايشكل كثير من مباحث المعانى
من الاضمار والعلمية والقصر الى غير ذلك ورده السيد السند بان جميع المعانى اللغوية تصير

يحتملهما نسخه

زائدة على اصل المراد بهذا الاعتبار وتكون الافادة بالدلالات الوضعية من مباحث
علم المعانى مع انهم صرحوا بان نظرهم فى الزائد على المعنى الوضعى ويمكن ان يجاب
عن اصل الشبهة بان الحكم بانه قريب ليس داخلا فى الموضوع له واما الداخل فيه القرب
على وجه هو قيد للذات وملحوظ معه اجمالا وماجعل داعيا الى ايراد اسم الاشارة
بيان انه قريب وافادة هذا الحكم اذا دعى المقام اليه كما يقول لمن يخاطبك بما لا ترضى
ان يسمعه غيرك تسمع هذا فالترديد بالتعبير عنه بهذا الايماء الى انه قريب ليمتنع المتكلم
عن التكلم او يقول المتكلم فى ردك لايسمع اولئك فيعبر باولئك للاشارة الى انه بعيد لايسمع
ولمزيد توضيح هذا المقصود قال بيان حاله فى القرب الخ ولم يقل بيان القرب الخ فتأمل
ولا يبعد ان يقال المقصود منه التنبيه على ان غرض البليغ ربما يكون بيان المعنى الموضوع له
اذا لم يكن مقام يقتضى ازيد منه اما القصور المخاطب اوغير ذلك وهذا مما ينفعك فى كثير
من مباحث المعانى من اشكاله ويخرجك من صعوبته واشكاله (كقولك هذا اوذلك اوذاك
زيد) اى كقولك هذا زيد اوقولك ذلك زيد اوقولك ذاك زيد فان قلت الظاهر العطف
بالواو لان التمثيل بالثلاثة للنكت الثلاثة السابقة قلت التمثيل نشر على ترتيب اللف
والمتعارف فيه العطف بكلمة او وستطاع على وجهه ان شاء الله تعالى ولك ان تجعله
حكما واحدا مشتملا على الامثلة الثلثة مشتملا على الترديد (اوتحقيره بالقرب)
اى بسبب القرب اما بان تريده للانتقال منه الى التحقير فيكون من قبيل
الكناية واما بان تريد التحقير لعلاقته بالقرب فيكون مجازا (نحو اهذا الذى يذكر آلهتكم
اوتعظيمه بالبعد) تنزيلا لبعد درجته منزلة بعد المسافة (نحو الم ذلك الكتاب اوتحقيره بالبعد
كما يقال ذلك اللعين فعل كذا) كانه لم يذكر التعظيم بالقرب مع انه يناسب التعظيم بان ينزل
قربه من ساحة الحضور والخطاب منزلة قرب المسافة واعرض عنه فى الايضاح
ايضا لانه لم تجده فيما بينهم ويرده قوله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا وقوله تعالى وان
هذا القرآن يهدى للتى هى اقوم واعلم ان اسم الاشارة المستعملة فى غير الحاضر فى اعين
عينا كان اومعنى كضمير الغائب يحتاج الى تقدم ذكر صرح به الرضى (اوللتنبيه عند تعقيب
المشار اليه باوصاف) اى عند ايراد اوصاف عقيب المشار اليه (على انه) متعلق بالتنبيه
اى على ان المشار اليه (جدير بما يرد بعده) اى بعد اسم الاشارة اوعلى ان المسند اليه جدير
بما يرد بعده (من اجلها) اى من اجل تلك الاوصاف ولا يخفى ان التنبيه لايتوقف على تعدد
الاوصاف ولا على الكون عقيب المشار اليه فانه يصح ان يكون قبله كان تقول جاءنى
زيد الفاضل الكامل وهذا يستحق الاكرام ولا على ان يكون ما هو جدير به واراد بعده
فليكن قبله كان يقول ويستحق الاكرام هذا فالواضح ان يقال اوالتنبيه عند الاشارة الى
موصوف على ان المشار اليه جدير بما اسند اليه من اجل كونه موصوفا ووجه التنبيه
انه يصير التعبير باسم الاشارة بمنزلة التعبير بقولنا المتصف بهذه الصفات لان ايراد اسم
الاشارة لجعله كالمحسوس باعتبار التميز الحاصل بالاتصاف وتعليق الحكم بالمشتق يشعر
بعلية مأخذه فيدل تعليق الحكم بالمتصف على مدخلية الاتصاف ويحتمل ان يكون ايراد
اسم الاشارة بعد وصف المشار اليه لتفخيم الاوصاف اوتحقيره الى ان عظم الذات
بسببها اوحقرت (نحو اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون) فان اولئك الاول
اشارة الى الموصول المعقب بصلة الايمان بالغيب وما عطف عليه والموصول المعقب
بالايمان بما انزل اليك وما انزل من قبلك وفيه تنبيه على ان كونهم خليقين بان يكونوا على

هدى لاجل الاتصاف بهذه الاوصاف واولئك الثانى اشارة الى اولئك المعقبين بتلك
الاوصاف مع زيادة كونهم على هدى وفيه تنبيه على ان استحقاقهم الفلاح والفوز
عاجلا وآجلا لاجل ذلك الاتصاف والشارح المحقق لم يفرق بين اسمى الاشارة فاتبع
الفاروق فانه اعدل واتباع ماهو الاحق افضل ومما جعله صاحب المفتاح داعيا الى
اسم الاشارة ان لايكون لك اولسامعك طريق سوى الاشارة ولم يلتفت اليه المصنف
لبعد ان لايمكن التعبير عن المحسوس للمتكلم والسامع بطريق آخر تعرفهما اذ لااقل من
الذى فى هذا المكان فتأمل (وباللام) اى تعريف المسند اليه وايراده معرفا باللام (للاشارة
الى معهود) اطلق المعهود مع ان نفس الحقيقة فى المعرف بلام الجنس ايضا معهود كما يشير
اليه قوله وقد يأتى لواحد باعتبار عهديته فى الذهن لان المعهود تعارف فى بعض من
مفهوم ما دخل عليه اللام وقدم لام العهد على لام الحقيقة مع انه آخره السكاكى لان المعرف
به اعرف ولانقسام لام الحقيقة وكثرة ابحاثه فلام العهد كالبسيط بالنسبة اليه ولو آخر لكثر
الفصل بين القسمين واعلم انه اشتهر فيما بين النحاة ان لام التعريف يكون للعهد الخارجى
ولتعريف الجنس وللعهد الذهنى وللاستغراق فحقق صاحب المفتاح ان لام التعريف
للاشارة الى تعيين حصة من مفهوم مدخوله اولتعيين نفس المفهوم والعهد الذهنى
والاستغراق من اقسام لام تعريف الجنس ثم ذكر ان الفرق بين تعريف الجنس والعهد
بما لايعود الى مجرد اصطلاح وتفرقه بالتسمية لايظهر وهذا لايحسن وحقق ان لافرق
بين لام العهد ولام الجنس اذ كل منهما اشارة الى معهود غايته ان المعهود فى احدهما الجنس
وفى الآخر حصة منه وجعل احدهما لام الجنس والآخر لام العهد ليس لتميز يعود الى مفهوم
التعريف بل باعتبار معروض التعيين ولهذا قال ائمة الاصول حقيقة التعريف العهد لاغير
وهذا كلام حق قد خفى على المصنف والشارح المحقق اظنهما به انه يقول لافرق بين القسمين
بحسب المفهوم وتعريف ملتبس بتعريف الحقيقة فرده المصنف عليه وتبعه الشارح
بالفرق بتعيين المراد بلام العهد ولام الحقيقة بان الاول اشارة الى حصة من الجنس
والثانى الى نفسه لكن تبعاه فى كون لام العهد الذهنى ولام الاستغراق داخلين تحت لام الجنس
فلام العهد اشارة الى معهود اى مدرك حاضر فى ذهن المتكلم والمخاطب اما لذكره سابقا فى كلامك
او كلام غيرك صريحا اوغير صريح وهو العهد التحقيقى واما التعينه وكونه معلوما لامحالة حقيقة
اوادعاء لغرض وهو العهد التقديرى واحدا كان اواثنين اوجماعة لكن الاشارة
الى الجماعة لاالجمع تعريف العهد مع الاستغراق لان العهد يقتضى قصد الجماعة باللفظ
واشارة اللام الى تعينها ولام الحقيقة يقتضى الاشارة الى حضور الجنس وقصده باللفظ
وفهم الجماعة من القرينة ومن خارج اللفظ فما قاله الشارح المحقق من انه نبه صاحب المفتاح
بتمثيل العهد بقوله تعالى وابعث فى المدائن حاشرين يأتوك بكل سحار عليم لجمع السحرة
على ان العموم والعهد يجتمعان ولا يتباينان كما يوهمه جعلهما قسمين اذ المراد بالسحرة
جميعهم مزيف كما نبه عليه السيد السند والذى ارى ان التعريف العهدى لايكون اشارة الا
الى واحد من الجنس فان المشير الى اثنين انما هو التثنية والاثنان حصة واحدة
من الجنس الذى هو مفهوم التثنية والاثنان حصة واحدة من الجنس الذى هو مفهوم
التثنية وهكذا الاكثر من اثنين حصة واحدة من مفهوم الجمع واعلم ان المذكور فى كلام
الشارح المحقق والايضاح ان لام الجنس ولام الحقيقة بمعنى والمذكور فى حواشى السيد
نقلا عن بعض الافاضل ان لام الحقيقة ولام الطبيعة بمعنى وهو قسم من لام الجنس

بقيا بل العهد الذهنى والاستغراق (نحو وليس الذكر كالانثى) لما فسر قوله تعالى
وليس الذكر كالانثى بوجهين احدهما نفى مساواة الذكر والانثى فى التحرير وهومبنى
على كونه من كلام امرأة عمران وتتمة لتحسرها بعنى التحسر على وضعها انثى وعدم
مساواتهما فى التحرير فياليتها كانت ذكرا او ياليتها يساوى الذكر والانثى فى التحرير
فاجاب الله تمنيها بان جعل انثاها مساوية للذكر فى التحرير واوشاء لجعلها ذكرا وحينئذ
اللام فيهما للجنس ولا يصلحان مثالين للام العهد وثانيهما انه من كلام رب العزة
تسلية لها بتبشيرها بان انثاها تفضل على الذكر الذى طلبته احتاج المصنف الى تفسيره حتى
يتضح كونهما مثالين فقال (اى الذى طلبت) امرأة عمران وهذا يشعر بانه جعل الذكر معهودا
لتعينه باعتبار طلبها لا باعتبار ذكرها فيكون مثالا للعهد التقديرى وقوله (كالتى وهبت لها)
اشارة الى انها معهودة باعتبار ذكرها فى قولها رب انى وضعتها انثى لان ما وضعتها موهوبة الله
ولو قال كالتى وضعتها لكان اوضح فهى مثال للعهد التحقيقى ويمكن جعل الذكر معهودا
تحقيقيا بوجوه منها ماذكره الشارح المحقق من ان قول تعالى رب انى نذرت لك مافى بطنى
محررا يفيد الذكر لان التحرير لايكون الا الذكر وهو عتق الذكر لخدمة بيت المقدس
ومنها ان قوله انى نذرت لك مافى بطنى محررا بتقدير شرط واضح اى لو كان ذكرا ومنها
ان قوله رب انى وضعتها انثى تحسرا على فوت الذكر فيذكره لكن ماذكره المصنف توجيه
حسن اليق بهذا المقام تنبهت له وان خفى على الفحول الاعلام والحمد لله على الانعام بالالهام
وجعل الرضى على وصف المنادى المبهم نحو ياايها الرجل وصف اسم الاشارة نحو هذا الرجل
للعهد لكونه معلوما بالحضور وتبعه الشارح المحقق وفيه تأمل لان الظاهر انه لرفع الابهام
ودفع التباس فى الاشارة الحسية ببيان الجنس وبه يشعر كلام النحاة فهو لتعريف الجنس نعم
يقع الجنس على حصة متعينة غاية التعين وفرق بين المقصد بالعبارة و بين انصراف
العبارة اليه قبل ذلك مقيدبما اذا استعمل اسم الاشارة فى المشاهد على ماهو وضعه
اوذكر اسم الاشارة على وجه الاهمال لا على وجه كلى اى اسم الاشارة فى الجملة فلا يرد ان اسم
الاشارة قد يكون اشارة الى الجنس الذى جعل وصفا له (اوالى نفس الحقيقة) ومفهوم المسمى
او المفهوم المجازى فان لام التعريف كما يدخل على الحقيقة يدخل على المجاز فيقول الاسد الذى
رمى خير من الاسد المفترس والمراد الاشارة الى المفهوم سواء اقتصر الحكم على المفهوم او اقتضى
صرفه الى الفرد فالاول (كقولك الرجل خير من المرأة) والثانى مايشير اليه قوله وقد يأتى
وقد يفيد ولا يصح تقييد الحقيقة بما لم تعتبر معه قصد الافراد كما يشعر به كلام الشارح وان
يوهمه التمثيل والا فلا يصح جعل العهد الذهنى والاستغراق داخلين تحته وكون جنس
الرجل خيرا من جنس المرأة لاينافى كون شخص مرأة خيرا من شخص رجل فان العوايق
قد يمنع عما يستعده الجنس وقد يكون الاشارة الى نفس الحقيقة لدعوى اتحاده
مع شئ وجعل قوله تعالى اولئك هم المفلحون وهو الذى قصده جار الله تعالى حيث قال
ان معنى التعريف فى المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين
وتحققوا ماهم وتصوروا بصورهم الحقيقة فهم لا يعدون تلك الحقيقة كما تقول لصاحبك
هل عرفت الاسد وماجبل عليه من فرط الاقدام ان زيدا هوهو ولا يخفى انه ابلغ من قصد
القصر ادعاء ووصفه الشيخ فى دلائل الاعجاز بنهاية الدقة حتى كانه يعرف وينكر ومن وهم
من قوله لا يعدون تلك الحقيقة انه جعله من قصر المسند اليه على المسند فلا يبالى به وكيف وقد
استولى عليه الوهم الى ان قال انه جعل ضمير الفصل لقصر المسند اليه على المسند ولم يعرف

قال الشارح المحقق فى شرح
المفتاح قيل هذا من العهد
التقديرى لكن قال السيد السند
المشهور ان العهد الحقيقى
ما ذكر بوجه وجعل الذكر
لفهمه من التحرير عهدا تحقيقيا
عه

انه فى بيان معنى التعريف وقد يشار الى تعيين الجنس من حيث انتسابه الى المسند اليه فيرجع
التعيين الى الانتساب كما فى بيت حسان ووالدك العبد اى ووالدك المعروف بالعبودية وظاهر
عبارته يشعر بان لام الجنس اشارة الى نفس المفهوم من غير زيادة وذلك لا يقتضى تعريفا
فى المفهوم حتى يعد معرفا لحصولها من نفس استعمال اللفظ ويستدعى ان يجعل تعريف
المعرف بلام الجنس تعريفا لفظيا لا يحكم به الا لضبط احكام اللفظ من غير حظ للمعنى فيه
كما قال بعض محققى النحاة كل لام تعريف سوى لام العهد لا معنى للتعريف فيها والناظرون
فى المعانى لهم شرب آخر ولا يلتفتون الى هذا المورد ولا ينظرون الى هذا المحتد ولا يعتبرون
التعريف اللفظى ولذلك تراهم طووا ذكر علم الجنس باقسامه فى مقام التعرض للعلم واحكامه
فيجب ان يحمل قوله اوالى نفس الحقيقة على نفس الحقيقة باعتبار حضورها وتعينها
وعهديتها فى الذهن يرشدك اليه قوله فيما بعد باعتبار عهديته فى الذهن فان قيل لم لم يجعل
علم الجنس موضوعا لجوهر ما وضع له المعرف بلام الجنس قلت لان اعتبار التعيين الذهنى
تكلف اذ ليس نظر ارباب وضع اللفظ الا على الامور الخارجية وذو اللام يدعو اليه لئلا
يلغو اللام ولا داعى فيه فى نحو اسامة قال السكاكى لا بد فى تعريف الحقيقة من تنزيلها منزلة
المعهود بوجه من الوجوه الخطابية اما لكون ذلك الشئ محتاجا اليه على طريق التحقيق
او على طريق التهكم فهو لذلك حاضر فى الذهن او لانه عظيم الخطر معقود به الهمم لذلك
على احد الطريقين او لانه لا يغيب عن الجنس على احد الطريقين واما لانه جار على الالسن
كثير الدور فى الكلام على احد الطريقين (وقد يأتى) اى المعرف بلام الحقيقة (لواحد) من
افراد مفهومه (باعتبار عهديته) اى عهدية ذلك المسمى (فى الذهن) لا باعتبار عهدية
الواحد اى حرف التعريف لتعيين المسمى لا الفرد وقال الشارح يريد انه يأتى لواحد باعتبار
عهدية ذلك الواحد من حيث انه متحد مع ما هو معهود فى الذهن فكانه معهود ولا يخفى ان
ادخال حرف التعليل فى قوله قد يأتى وقوله وقد يفيد يوهمان ان لام الحقيقة من حيث هى هى
اكثرهما وليس الامر كذلك لان الحكم على المفهوم من حيث هو هو قلما يكون فى المحاورات
وان كثر فى العلوم فى المعرفات وكانه اتى بكلمة قد للتحقيق ازالة للشك فى ذلك الاتيان لانه
خلاف الاصل والاصل ارادة المفهوم من حيث هو هو ولانه الموضوع له وانما يعدل الى البعض
عند قرينة البعضية والى العموم عند قرينة الوجود وعدم قرينة البعضية لان التخصيص
ببعض دون بعض ترجيح بلا مرجح وانما قال وقد يأتى ولم يقل وقد يقصد به واحد لان
الواحد غير مقصود باللفظ وانما يأتى من القرينة (كقولك ادخل السوق) فان السوق افاد
ان الحقيقة المتحدة المرادة بالمعرف باللام متحدة مع موجود حتى لو اريد الواحد كان اللفظ مجازا
بخلاف النكرة فانها وان وضعت للحقيقة المتحدة الا انها مع التنوين تفيد الماهية مع وحدة
لا بعينها ويسمى فردا منتشرا ويفهم الواحد منهما من حاق اللفظ واختلف فى وضع اسم
الجنس هل هو موضوع للحقيقة المتحدة او للحقيقة مع وحدة ورجح الشارح المحقق الثانى
ورده السيد السند بانه لو كان كذلك يلزم ان يكون اسم الجنس حين دخول لام التعريف
فى مقام العهد الذهنى مجازا وقد جعلوه حقيقة او موضوعا بالوضع التركيبى على خلاف
الافرادى وفيه بعد ويعارضه انه لو كان اسم الجنس موضوعا للحقيقة لكان المعرف
بلام العهد مجازا فى حصة المعينة او موضوعا بالوضع التركيبى على خلاف الوضع
الافرادى والاول باطل بالاتفاق والثانى بعيد جدا وبالجملة قولك ادخل سوقا يأتى
لواحد من حاق اللفظ فالنكرة اقوى فى الاتيان لواحد فلذا قال (وهذا فى المعنى

منها نسخه

فان الدخول نسخه

كما النكرة) لكن ليس كل نكرة كذلك لان المصادر ليس فيها القصد الا الى الحقيقة
المتحدة بالاجماع كما نص عليه المفتاح الا ان الشايع الغالب في النكرة
ذلك فلذلك اطلقها ولا يخفى ان المعرف في مقام الاستغراق ايضا كالنكرة لانها تأتي
للوحدات من غير اشارة الى تعيينها غايته انها متحدة مع الماهية المعهودة كالمعهود الذهني
والمعرف بلام الحقيقة من المصادر كالنكرة منها في المعنى حتى حكم السيد السند في شرح
المفتاح بانه ينبغي ان يجوزان يعامل مع هذه المصادر معاملة النكرة وان لم يتحقق الاستعمال
فلا وجه لتخصيص هذا الحكم بهذا القسم ويمكن ان يقال يريد ان هذا في المعنى كالنكرة
في اعتبار البلغاء وليس غيره كذلك ولذا لم يعامل معه معاملة النكرة ونظرهم في هذا
التخصيص محمود لان مناط الافادة وهو الفرد في هذا القسم مبهم فلم يعتد بتعين تعلق
بالمفهوم بخلاف ما اذا اريد الحقيقة من حيث هي فان مناط الحكم هو ما يتعلق به التعيين
واجتلى في نظر العقل تعينه وبخلاف ما اذا اريد جميع الافراد فانها لتعينها بالعموم نائب
مناب المتعين فلم يختل تعيين اللام بمجاورة الابهام وخلص اللام في افادة التعيين عن ملام
الابهام والمعاملة معها معاملة النكرة كثيرة وله غير نظير فانه وصف بالجملة في قول الشاعر
* ولقد امر على اللئيم يسبني * فمضيت ثمة قلت لا يعنيني * وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا
وانما قال في المعنى كالنكرة لانه في اللفظ معرفة صرفة لوجود اللام وعدم التعين ولهذا
غلب اجراء احكام المعارف عليه حيث تعاضد حرف التعريف في اللفظ لثبوت تعريف في
المعنى وهذا اظهر مما قال الشارح ان التقييد بقوله في المعنى لانه يجرى عليه احكام المعرف
من وقوعه مبتدأ وذا حال الى غير ذلك لان هذه الاحكام فرع كونه معرفة او
كالمعرفة كما ان اجراء حكم النكرة فرع كونه في المعنى كالنكرة وليس من وجوه كونه
في المعنى كالنكرة (وقد يفيد) اى المعرف بلام الجنس (الاستغراق) وشمول جميع
الوحدات اذا امتنع حمله على الحقيقة من حيث هي لقرينة اعتبار الوجود على بعض
الافراد دون بعض لعدم قرينة البعضية فاول ما يفيده المعرف بلام الجنس الحقيقة
من حيث هي هي ثم الحقيقة في ضمن واحد ويتجاوز الى الحقيقة في ضمن الجميع فترتيب الكتاب
على وفق هذا الترتيب وان كان رجحان الاستغراق على العهد الذهني ورجحان العهد الذهني
على ما هو لتعريف الحقيقة من حيث هي هي كما تقرر في محله يقتضي عكس هذا الترتيب وقد
يتحقق قرينة على الاستغراق سوى انتفاء قرينة البعضية بعد قرينة اعتبار الوحدة
ولا بد منها في المقام الاستدلالي (نحو ان الانسان لفي خسر) فان الاستثناء قرينة ارادة
العموم لان شرطه الدخول في المستثنى منه قطعا او الخروج قطعا ولا مجال لخروج المؤمنين
وعاملي الصالحات من الانسان فلا بد من الدخول جزما والدخول لا يتأتى بدون الاستغراق
واعلم ان التعريف باللام والنداء والاضافة جاء لمدلول اللفظ من الخارج واما تعريف
باقي المعارف فمن جوهر اللفظ ووضعه للامر المأخوذ مع التعين وما ذكره السيد السند
ان تعريف الموصول واسم الاشارة والضمير من الخارج كالمعرف باللام والنداء والاضافة
والانقسام الى الخمسة بحسب تفاوت ما يستفاد منه مزيف لان الخارج في الموصول
ونظيره قرينة المراد من اللفظ لا للاشارة الى تعينه ولان تفاوت ما يستفاد منه ازيد من الخمسة
(وهو) اى الاستغراق مطلقا باللام كان او بغيره بدليل قوله بعد بدليل صحة لا رجال في الدار
والاولى والاستغراق (ضربان) كما في الايضاح فلا خفاء في التمثيل بالصاغة مع خفاء كونه
معرفا باللام اذ اللام في اسم الفاعل اسم موصول لا حرف التعريف عند غير المازني

لا بد لكون اللام في اللئيم لام
الحقيقة من ابطال ارادة العهد
الخارجي وابطله بانه لا يدل على
الوفاء لجواز ان يكون في المعين
ما يوجب التحمل وفيه انه يجوز
ان يكون في المبهم ايضا ذلك
وكون يسبني صفة يتوقف على
ابطال كونه حالا وابطله السيد
بان تقييد المرور بوقت مخصوص
ليس بجيد وفيه ان يسبني اذا كان
للاستمرار لم يكن فيه تقييد
عه

اليقين نسخه

يريد ان الاقرب الى اللفظ
الحقيقة من حيث هي وانما يأتي
الواحد من قرينة اعتبار
الوجود لم يجئ العموم لانتفاء
قرينة البعضية ولزوم لترجيح
بلا مرجح عه

لان التعريف بالموصولية ايضا يأتي للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا هكذا
ذكره الشارح المحقق وفيه نظر لان اسم الموصول لا يستعمل الا في فرد معين من المعلوم
بالصلة فالصاغة استعملت في الجماعة المعينة التي هي صاغة بلده او مملكته لا في مفهوم
معرف بتعريف جنسي من حيث التحقق في ضمن افراد بمعونة القرينة من غير اشارة الى
تعيين الافراد فتأمل ان كان لك دقة نظر يعينك الى ادراك وطر فلا ترتيب في انه لا معنى
لجريان الاقسام الاربعة في تعريف الموصول والشارح المحقق جعل كون اللام في اسم
فاعل او مفعول لم يقصد به الحدوث حرف تعريف اتفاقا كاللام في الصفة المشبهة
استنباطا من مقتضيات كلامهم (حقيقي نحو عالم الغيب والشهادة) اى كل غيب (وعرفي نحو
جمع الامير الصاغة) جمع صايغ (اى صاغة بلده او مملكته) هو بفتح الميم واللام او ضم الميم
عز الملك وسلطانه على ما في القاموس والمراد هنا ما في تصرف الملك من البلاد وارادة
صاغة البلد اذا كان المراد بالامير امير البلد والمملكة اذا كان امير بلاد وفسر الشارح المحقق
الحقيقي بالشمول لكل ما يتناوله اللفظ بحسب اللغة وكأنه اراد اعم من التناول بحسب المعنى
المجازي او الحقيقي والعرفي بالشمول لما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف هذا والتعرف اذا
اطلق يراد به العرف العام فيتجه انه يبقى الشمول شرعا واصطلاحا واسطة وان الظاهر
لغوي وعرفي اذ لا تقابل بين الحقيقي والعرفي وفسر في شرح المفتاح والسيد السند
ايضا الحقيقي بما كان شموله للافراد على سبيل الحقيقة بان لا يخرج فرد والعرفي بما يعد شمولا
في عرف الناس وان خرج عنه كثيرون من افراد المفهوم هذا ولا يخفى عليك ان التقسيم
الى الحقيقي والعرفي لا يخص الاستغراق بل هو تخصيص من غير مخصص اذ اتيان المعرف
باللام ايضا لواحد مبهم يكون عرفيا وحقيقيا اذا دخل السوق عرفي اذ المراد سوق
من اسواق البلد لا اسواق الدنيا بل الاشارة الى الحقيقة من حيث هي هي ايضا كذلك لانك
ربما تقول في بلد البطيخ خير من العنب لان بطيخه خير من عنبه فالاشارة في كل من البطيخ
والعنب الى جنس خاص منهما بمعونة العرف ولهذا قد يعكس ذلك في بلد اخر وهكذا
دقيقة قد ابدعها السكاكي واتخذها من جاء بعده مذهبا يشعر به قوله في صدر هذا
البحث وههنا دقيقة والحق ان لا استغراق الا حقيقيا والتصرف في امثال هذا المثال
في الاسم المعرف حيث خص ببعض مفهومه بقرينة التعارف فاريد بالصاغة احدى
الصاغتين وادخل اللام واستفيد العموم فان قلت لم لم يجعل الصاغة عهدا تقديريا
قلت لا نزاع في صحته وانما الكلام فيما اذا اريد بها كل صاغة ولو نازعت في الارادة
يقطع نزاعك وبالعدول الى التمثيل بقولنا جمع الامير كل صاغة ولما كان المثنى اشمل
من المفرد والجمع من المثنى وكان الغرض من وضعهما الشمول لقصور المفرد عنه وكان
يتبادر الى الوهم ان الجمع المستغرق اشمل من المثنى والمثنى المستغرق اشمل من المفرد المستغرق
اذ ازداد موجب الشمول نبه على فساده بان استغراق المفرد يكون اشمل واعتمد
على انه يتنبه الفطن منه لان استغراق المثنى منه يكون اشمل من الجمع فقال (واستغراق
المفرد اشمل) اى استغراق ما هو مفرد في المعنى سواء كان مفردا في اللفظ
اولا كالجمع المحلى باللام الذي بطل فيه معنى الجمعية اشمل من الجمع بحسب المعنى سواء
كان جمعا صورة او مفردا نحو قوم ورهط ولم يقصد بذلك الحكم الكلي والاظهر منه عبارة
المفتاح واستغراق المفرد يكون اشمل والاظهر منهما قد يكون فلا يتجه ان قوله (بدليل
صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل) لا يتم لان الصورة الجزئية

منها نسخه

لاثبت الدعوى الكلية ولانه معارض بانه يصح لايطابق حمل هذا الحجر رجل حيث يطيقه
رجلان اورجال دون لايطيقه رجال و ينساق الفهم مما ذكره الى ان استغراق المثنى اشمل
من استغراق الجمع واستغراق جمع القلة اكثر من استغراق جمع الكثرة واستغراق كل جمع
محصور اشمل مما فوقه فقولك لاعشرة رجال اشمل من لاعشرين رجالا حتى انه كان الواضح
ان يقول واستغراق المشمول اشمل من استغراق الشامل قال الشارح المحقق وانما اورد البيان
بلا التى لنفى الجنس لانها نص فى الاستغراق نحو ما من رجل فى الدار لان زيادة من بعد
النفى للتنصيص على الاستغراق و بناء اسم لا لتضمنه معنى من حتى لا يصح لا رجل بل رجلان
بخلاف لا رجل بالرفع فانه ظاهر فيه حتى يصح صرفه عن الاستغراق بالقرينة نحو ما جاءنى
رجل بل رجلان وذلك يحتمل وجهين احدهما ما ذكره السيد السند يعنى انه
اورد بيان الدعوى فيما هو نص فى الاستغراق لانه اذا لم يشمل نفى الجمع مع كون
النفى نصا فى الاستغراق الواحد والاثنين فعدم شمول جموع ليس نصا فيه بطريق الاولى
فيتضح بذلك ثبوت المدعى ويعارضه ان المفرد فيما ليس نصا فى الاستغراق اذا كان
شاملا لما لا يشمله الجمع كان شموله فيما هو نص فيه بطريق الاولى وثانيهما انه يعنى
انه لاريبة فى صحة قوله دون لا رجل بالفتح لانه نص فى الاستغراق بخلاف لا رجل فى الدار
بالرفع فان عدم صحته خفى اذ يصح ان يقال لا رجل فى الدار بل رجلان ولو جعل لا رجال
بالفتح ولا رجل بالرفع لكان عدم شمول لا رجال بالرفع وشمول لا رجل بالفتح بطريق الاولى
واورد على كون زيادة من موجبا للاستغراق القطعى قول الائمة ما من عام الا وقد خص
منه البعض فانه ليس نصا فى العموم والا لم يكن مخصوص البعض فيكذب نفسه واجيب بانه
مبالغة وادعاء لا يقبل الكذب ومما يدل على الدعوى صحة كل رجال جاؤنى مع تخلف رجل
او رجلين دون كل رجل جاءنى ولا يضره صحة كل رجل تسعه الدار دون كل رجال فتذكر
وانما لم يتعرض فى بيان كون استغراق المفرد اشمل للمعرف باللام مع ان عقد البحث له لان
استغراق الجمع المعرف باللام فى الاكثر لاحاطة كل فرد من الجنس لا لاحاطة كل جمع صرح
بذلك ائمة الاصول والنحو وصرح بتفسير كل جمع معرف باللام بكل فرد فرد دون جماعة
جماعة ائمة التفسير كلهم وقال السيد السند فى حواشى شرح التلخيص كانه بطلت الجمعية
فى المحلى باللام لانه يلزم من اعتبار كل جماعة تكرار الحكم على الجماعات اذ ما من جماعة الا
وهى داخلة فى جماعة فوقها ونحن نقول يلزم تكرار الحكم على احاد الجنس ايضا اذ ما من
واحد الا وهو داخل فى جماعات متعددة فان قلت ايلزم التكرار فى استغراق المفرد ايضا لان
الحكم على كل واحد حكم على كل اثنين وعلى كل جماعة قلت هذا من قبيل استثناء الثبوت
بالاثبات او ثبوت الحكم لكل واحد يستلزم الثبوت ستثناء لكل اثنين ولكل جماعة لكن الحكم على
كل واحد لا يستلزم الحكم على الاثنين فان قلت جعل الجمع مستغرقا للمجموع لا يمكن بدون التكرار
فهو ضرورى والتكرار الضرورى يعفى عنه قلت قولنا كانه بطلت الجمعية لذلك وفيه اشارة
الى ان اهمال الجمعية العائدة الى امر اللفظ اهون من ارتكاب التكرار لان فيه اهمال جانب المعنى
ولا يخفى ان المثنى المستغرق ايضا يستلزم التكرار اذ قولنا كل رجلين يستلزم دخول زيد
مثلا مرارا غير متناهية فى الحكم ولم يثبت انه بمعنى كل رجل وبالجملة هذا الجمع المحلى باللام
داخل فى استغراق المفرد فنقض الشارح القاعدة الكلية به باطل لما عرفت سابقا من وجهين
فتذكر وقد يأتى الجمع المعرف باللام لارادة الجميع فيكون جاءنى الرجال فى معنى
جاءنى جميع الرجال وهو هذا المعنى ليس دون المفرد فى الشمول ووجه افادة

استغراق الاجزاء مع ان اللام ليس معناه الا التعريف المفهوم هو ان الاولى بالقصد
فى المقام الخطابى الفرد الاشمل من الجمع وجزء ليس باولى من جزء فيشمل جميع الاجزاء
واعلم ان السيد السند جعل لا رجال محتملا لان يقصد به معنى لا رجل تحرزا عن التكرار كما فى المعرف
باللام وفيه بحث لانه يتوقف على ان يثبت قصد معنى المفرد به من ائمة اللغة ولا يصح البناء
على ما هو الباعث على ابطال معنى الجمعية فى المعرف باللام لانه سر نحوى لا يطرد على انه
يمكن الفرق بان مقام المبالغة فى النفى كما تشهد له زيادة من الاستغراقية يدفع بشاعة التكرار
ولا تعويل على ما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه ان الكتاب اكثر من الكتب وان قال
الزمخشرى ايضا فى تفسير قوله تعالى والملك على ارجائها ان الملك اكثر من الملائكة متابعة
لهذا المروى لان ما حققناه سابقا مما وثقه الكثيرون وتبعه الكشاف فى مواضع كثيرة وما قاله
المفتاح ان فى اختيار المفرد المستغرق على الجمع المستغرق تكثير المعنى بتقليل اللفظ ولهذا
الطف قوله تعالى وهن العظم منى لافادته وهن كل عظم بخلاف وهن العظام فانه يصح
وهن العظام بوهن البعض اما مبنى عليه فيكون ضعيفا واما مبنى على انه ربما يقصد بالجمع المعرف
باللام المجموع من حيث المجموع ولهذا لا يلزم فى قولك للرجال على درهم الا درهم واحد فلما
كان وهن العظام يحتمل ان يكون هذا المعنى قصد بتقليل اللفظ الى تكثير المعنى قطعا فحكم الشارح
المحقق ببطلان قوله لا يخلو عن وهن فان قلت لا يصح الحكم بمجئ الرجال من حيث المجموع
مع تخلف واحد فكيف يصح وصف مجموع العظام بالوهن مع عدم وهن بعض قلت لانه
اذا قل قوة المجموع ثبت للمجموع وهن اذ لم يبق القوة التى تعلقت بالمجموع بخلاف المجئ
فانه لا يثبت للمجموع اذا لم يثبت لجزء اعلم ان من لا يفرق بين الجمع المحلى باللام والمفرد كذلك
فى جانب الكثرة يوافق من يفرق بينهما فى جانب القلة اذ لا يصلح ان يراد بالجمع الجنس فى ضمن
الواحد اتفاقا بخلاف المفرد فانه يصلح ان يراد به الجنس فى ضمن اى بعض الى الواحد وهذا
لا ينافى ما تقدم من ان الجمع المستغرق بطل جمعيته لانه من خواص الجمع المستغرق للزوم
التكرار مع بقاء الجمعية والمعرف بلام الجنس لا يستدعى بطلان الجمعية لعدم الموجب لا يقال
من حلف لا يتزوج النساء يحنث بتزوج واحدة وعليه قوله تعالى لا يحل لك النساء من
بعد فقد اريد بالجمع المعرف باللام الى الواحد لانا نقول هذا من قبيل المعرف بلام الاستغراق
اى لا تزوج واحدة من النساء فهو نظير ولا تكن للخائنين خصيما اى لا تخاصم عن خائن لما ثبت
افادة المعرف باللام الاستغراق بقوله تعالى ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات
فالنزاع فيها اما بالمعارضة او نقض بان يقال لا يفيد الاستغراق للتنافى بين الاستغراق وافراد
الاسم او لو صح الدليل المذكور للزم تحقق المتنافيين او لانه توقف صحة الاستثناء على الاستغراق
لانه يستحيل الاستغراق فى المفرد وبهذا تبين ان حق ما ذكره من الجواب ان يذكر متصلا بقوله
وقد يفيد الاستغراق نحو ان الانسان لفى خسر ليثبت الاستغراق ويستحق ان يذكر تقسيمه
وحكمه وتحقيق الجواب المشار اليه بقوله (ولا ينافى بين الاستغراق وافراد الاسم) اى كون
الاسم مفردا مستدعيا للوحدة او افراد يفيده الاسم فالافراد بمعنى الوحدة كما سيأتى فى
قوله واما تنكيره فللافراد (لان الحرف) اى حرف التعريف الذى يكون اداة الاسم الاستغراق
بعد دخوله وتفسيره بالحرف الدال على الاستغراق كما فى الشرح ينافى ما حقق ان مدلول
الحرف ليس الا التعريف والاستغراق انما يجئ من القرينة وذكر الحرف تغليب والواضح
لان الاسم انما يعتبر مفهومه فى ضمن جميع الافراد مجردا عن معنى الوحدة كيف وتنافى
الاستغراق لا يختص استغراق المعرف باللام بل يجرى فى المضاف والموصول والمضاف اليه

كل ايضا (انما يدخل عليه) اى على الاسم المفرد وفيه ان الاشكال لا يختص المفرد
لانه يتجه على قولك ماجاءنى رجال وماجاءنى رجلان ايضا لان رجالا يدل على جماعة
واحدة والاستغراق يوجب تعدد الجماعة المقصورة اوعلى الاسم المفيد للافراد والوحدة
وحينئذ يتناول الجمع والتثنية فهذا التوجيه مرجح فاحفظه (مجردا) اسم فاعل حال من ضمير
الحرف اواسم مفعول حال من ضمير الاسم (عن معنى الوحدة) انه يجعل الاسم بمعنى الحقيقة
من حيث هى هى بحيث لا وحدة فيها ولا تكثر بل هى قابلة لكل منهما فيضم الكثرة معها
بقرينة الاستغراق فان قلت هذا ظاهر فى قولك الرجل لخلوه عن التنوين الدال على الوحدة
واما فى قولك ماجاءنى رجل اورجال فمشكل لوجود الدال على الوحدة قلت التنوين له
دلالتان دلالة على التمكن ودلالة على الوحدة فاذا لم تصح الوحدة تحمل على التمكن كتنوين
زيد نعم التنوين فى الاسم الغير المتمكن بخصوصه لا يفارق عن الوحدة احترازا عن اللغو وهذا
الجواب لا يتم فى بعض الصور الا على سبيل الجدل فان ماجاءنى رجل لم يجرد عن الوحدة
بل اريد به الوحدة المطلقة فعمت بدخول النفى لابهامها وكذا فى ماجاءنى رجال وليس
هذا الجواب مبنيا على جعل اسم الجنس موضوعا للفرد اذ لو كان موضوعا للحقيقة المتحدة فلا
وحدة حتى يجرد عنها لان التنوين جعله ذا وحدة واما ماذكره السيد السند ان اسم الجنس
لما استعمل فى التراكيب لبيان الاحكام وكان اكثر الاحكام جارية على الماهية فى ضمن فرد شاع
اسم الجنس مع اعتبار الوحدة وصار بحيث يتبادر منه الفرد لالف النفس كانه دال على الوحدة
فاذا دخل عليه حرف الاستغراق جرد عن هذا العارض الذى هو منشاء الاعتراض فلا
يخفى ما فيه اذ غلبة الاحكام على الماهية فى ضمن الفرد لا توجب كون ارادة الفرد منه اكثر حتى
يتبادر منه لان المراد بالاخبار والاحوال والاوصاف هى المفهومات دون الافراد (ولانه)
اى الاسم المستغرق (بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد) وانه يجتمع التعدد مع الوحدة لانه بمعنى
كل واحد لا مجموع الاحاد والكل المتناول للمتعدد واحدا واحدا على سبيل البدل لا ينافى الوحدة
ولذا صح كل واحد (ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) بان يجعل الجمع نعتا له وكذا امتنع
جعله حالا عنه وخبرا له والاولى ترك النعت ليعم الكل ومما جعله المصنف علة للامتناع المحافظة على
التشاكل اللفظى ويتجه عليه ان التشاكل اللفظى لا يجب ولهذا صح القوم الفاضل
والفاضلون فلا يصير سببا للامتناع والتحقيق ان المراد بالمعرف موصوفا اوصفة نفس الحقيقة
المجردة عن الوحدة والكثرة والكثرة انما جاءت من القرينة فلا يصح جمع ما اريد به الحقيقة
المطلقة من غير كثرة وان اقتضت القرينة اعتبار التعدد من غير قصده بالمعرف
فان قلت كيف يمتنع الوصف بنعت الجمع ولام الاستغراق يبطل الجمعية ويصير اللفظ
معه فى حكم المفرد فليوصف بالجمع الذى بطلت جمعيته قلت النعت واخواته يراد به المفهوم
لا كل فرد حتى يبطل معنى الجمعية بالاستغراق والمراد امتناع وصفه بنعت الجمع اذا كان
مفردا والا فلان يمتنع وصف رجال فى ماجاءنى رجال بنعت الجمع ولهذا امتنع ايضا ارجاع
ضمير الجمع اليه فتأمل قال الشارح المحقق امتناع الوصف المذكور عند الجمهور والاخفش
حكى الدينار الصفر والدرهم البيض ورده السيد السند بان الدينار الصفر ليس بمعنى كل الدينار
بل المراد بالدينار الجنس مجردا عن الوحدة نعم مذهب الاخفش ينافى وجوب المحافظة
على التشاكل اللفظى لكنه لم يذكره المصنف هناك وان ذكره فى الايضاح فلا يليق التعرض
بمذهب الاخفش فى شرح كلام المتن ولا يذهب عليك ان الدينار الصفر يحتمل ان يكون
من قبيل ثوب اسمال بمعنى ان جميع اجزائه سمل اى خلق فيراد بالدينار الصفر ان جميع اجزائه

خبر قوله فيما سبق وهو وتحقيق
الجوب المشار اليه بقوله الخ
اشار اليه نفسه فى نسخته بخطه
✻

معطوف على ماسبق من قوله
انه يجعل الاسم الخ على ما اشار
اليه المؤلف بخطه ✻

صفر وليس بمغشوش ونحن نقول يشكل امتناع الوصف بالجمع بقوله تعالى ومامن دابة الا امم
امثالكم ويمكن ان يدفع بان المراد امتناع وصفه بالجمع مع ابقائه على ظاهره من غير تأويل والآية
لتأويل مامن دابة بقولنا ماالدواب وحينئذ يمكن التوفيق بين مذهب الاخفش والجمهور
فتأمل (وبالاضافة) اى تعريف المسند اليه باضافته ولا يذهب عليك ان الاضافة من احوال
المسند اليه ولا يختص بالتعريف بل يتعلق بها نكات كثيرة مع خلوها عن التعريف فكم
بين الحقير فى ولد حجام حضر اوبضاحك وبين ولد الحجام الا ان القوم اهملوها من غير
ظهور جهته (لانها) اى الاضافة اى المعرف بالاضافة فافهم (اخصر طريق) الى احضار
المسند اليه فى ذهن السامع فى هذا المقام اما لانه اخصر كل ما يحضر عند المتكلم واخصر
كل ما يحضر عند المخاطب لانه اخصر طرق التعريف لان اخصر الطرق مطلقا هو
بعض الضمائر فهذا لا يصلح الا داعيا الى الضمير (نحو) قول جعفر بن علبة الحارثى (هواى)
فسره الشارح المحقق والسيد السند فى شرح المفتاح بمهويى ومحبوبى والصواب تفسيره بمهويتى
ومحبوبتى يدل عليه ما بعد هذا البيت وهو شعر عجبت لمسراها وانى تخلصت الى وباب السجن
دونى مغلق المت فحيت ثم قامت فودعت * فلما تولت كادت النفس تزهق * ولا يريبك تذكير
مصعد لانه للفظ هواى فانه اخصر من التى اهواها واسمه لا ينفع المخاطب وليس مقام
الاشارة والضمير والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه فى السجن والمحبوب
على الرحيل ويمكن ان يقال الداعى الى الاضافة استلذاذ اضافة الهواى الى نفسه (مع
الركب) اسم جمع للراكب (اليمانين) اى جمع يمان مغير يمنى بتخفيف الياء وتعويض الالف
عنه وحذف الياء المخففة لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة الياء لموجبه (مصعد) مبعد
ذاهب فى الارض تمامه جنيب وجثمانى بمكة موثق والجنيب المحبوب المستتبع ولفظ البيت خبر
ومعناه تحزن وتأسف اما على البعد الجثمانى اوعلى مفارقة الروح من الجثمان (اولتضمنها
تعظيما لشان) اى امر (المضاف اليه اوالمضاف اوغيرهما) وامثلة الثلث على ترتيبها
(كقولك عبدى حضر) اذا كان العبد ذاشان والا الطف عبدى عندى (او عبد السلطان
ركب) عبد السلطان عندى (او) لتضمنها (تحقيرا) على احد الوجوه الثلثة (نحو ولد الحجام
حاضر) مثال لتحقير المضاف واستخراج المثالين الاخرين سهل ومن دواعى الاضافة تضمنها اعتبارا
لطيفا مجازيا وهو جعل ادنى ملابسة بمنزلة ملابسة تامة تستدعيها الاضافة نحو كوكب
الخرقاء وهل هى مجاز لغوى او حكمى اختلف كلام الشارح المحقق فيه ورد السيد السند كونه
مجازا حكميا بانه ليس فيه نقل الاضافة من محل الى محل لملابسة بينهما بل هو استعارة الهيئة
الاضافية من الملابسة الكاملة لادنى ملابسة لمضاهاتها اياها وفيه ان تحقق حقيقة المجاز
الحكمى اوظهورها غير لازم كما عرفت فيجوز ان تكون الاضافة منقولة عن محل وهمى اومحل
يحتاج معرفته الى تأمل ومنهم من قال ماهوله للكوكب الوقت الذى يطلع فيه كما يقال كوكب
الصبح ورد بان الكوكب ليس مملوكا له وليس بشئ لان الاختصاص الملكى الذى يفيده
الاضافة اعم من الملك الحقيقى المعتبر الذى لا يزاحم الوهم فيه للعقل او كونه بمنزلته حتى يعد
الوهم المضاف ملكا للمضاف اليه دون غيره الاترى ان جل الفرس حقيقة وجل زيد تجوز
ومنها التعميم المضاف باضافته الى شئ يعم جميع افراده فيعلم ان القصد الى الجنس
دون فرد بعينه ولا يلزم فيه ان يكون المضاف اليه مخصوصا بالمضاف
كقولهم يدلك على خزامى الارض نفحة من رائحتها ومنها ماذكره السكاكى من انه

انه لاطريق له سواها وزيفه السيد السند بانه ليس الانجويزا عقليا اذ الاضافة تتضمن نسبة
خبرية ليصح جعلها صلة وقال ولذا تركه المصنف ولم يلتفت اليه فى الايضاح ايضا ويمكن
دفعه بان النسبة الاضافية لاشتهارها والف نفسه بها حاضرة عنده وطريق الموصول
ان يحتاج الى اعمال واستخراج من النسبة الاضافية فيصح انه لاطريق له سواها اذ الامكان
لاينافى نفى الشئ بالفعل وترك الايضاح انما يكون امارة اعراض المصنف اولم يترك غيره مما ذكره
فى المفتاح واعتبارات الاضافة كثيرة واستخراجها يسيرة فعليك به فانه ليس بينك وبينه
مسيرة (واما تنكيره) اى جعل المسند اليه نكرة قدم التنكير على التوابع والفصل احترازا
عن الفصل بين التعريف والتنكير مع شدة تناسبهما والمفتاح قدم التوابع والفصل
على التنكير لاختصاص الفصل بالمعارف ومزيد اختصاص التوابع بها (فللافراد) اى
لجعل المسند اليه فردا من شئ بافادة فرديته فان جعل الشئ سببا يكون بحسب الحقيقة
وبحسب القول وبحسب الاعتقاد وعليها قوله تعالى ولا تجعلوا لله اندادا اى لا تعتقدوا
ولاتذكروا له ندا والفرد يكون شخصا ويكون نوعا لكن المتبادر منه الشخص فلذلك جعله
مقابلا للنوعية مع ان المفتاح جعل الافراد شاملا لهما ويحتمل ان يراد بالافراد جعل الشئ
فردا مطلقا من غير تعرض للنوعية والشخصية وحينئذ يقابله الافراد الشخصى والنوعى
وحينئذ يكون التعرض بالافراد الشخصى متروكا استغناء بشيوعه وظهوره عن البيان والمثال
اعنى قوله (نحو جاء رجل من اقصى المدينة يسعى) ظاهر فى قصد الشخصى والاظهر
او التنويع مكان قوله (اوالنوعية) اى جعل المسند اليه نوعا الا انه تفنن فى ذكر الاسباب
فابرز بعضها فى صورة الغرض المترتب وبعضها فى صورة الحامل المتقدم (نحو وعلى
ابصارهم غشاوة) اى نوع من الغشاوة غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامى عن ايات الله
فان التنكير كما يفيد الوحدة الشخصية اوالنوعية يفيد ابهامها وكونها مجهولة وافادة كونها
مجهولة لئلا يتأبى المخاطب عن قبوله لعدم حضوره بغطاء من اغطيته يعرفها وليعلم انها
عسيرة الازالة لعدم معرفتها حتى يعرف طريق ازالتها وبما شيدنا بيان هذه النكتة اندفع
ما قالوا ان الاقضى لحق المقام حمله على التعظيم كما فعله المفتاح اى غشاوة عظيمة تحول
بين ابصارهم والحق المبين بالكلية ومايسبق الى الوهم ان عدول المصنف هنا عما فى المفتاح
اشبه بالافساد مما هو بصدده من الاصلاح ولايذهب عليك ان جعل تنوين غشاوة
للنوعية يحوج الى جعل غشاوة مستعملة فى المجاز الاعم من الحقيقة ليصير التعامى نوعا منها
داخلا تحتها (اوالتعظيم) اى بيان العظمة لجعل الابهام وسيلة الى عظمته لان العظمة
حاجبة عن معرفة العظيم (اوالتحقير) اى بيان الحقارة المناسبة للنكارة لان الحقير لعدم
الاعتناء به لايعرفهما (كقوله) اى قول ابن ابى السمط قال فى القاموس السمط الرجل
الخفيف وابو السمط من كناهم وفى سوق كلامه دلالة واضحة على ان المثال لهما
فاعرفهما (له حاجب) اى مانع عظيم (فى كل امر يشينه) اى يعيبه وهو كونه عيبا
فلذا قال فى كل امر (وليس له عن طالب العرف) اى الاحسان (حاجب) حقير فكيف
العظيم والظهور تعين الاول للتعظيم والثانى للتحقير عند الطبع السليم كما ادعاه السكاكى
لم يبينه ولا يخفى انه لوجعل الاول للتحقير والثانى للتعظيم لاقبل عليه الذوق القويم حيث
يفيد انه يكفيه مانع حقير عن العيب ولابد له من مانع عظيم عن الاحسان ولك ان تجعل
نكتة ترك تعيين المثال وعدم تعيينه عنده لتنبهه لهذا المقال لكن اتيعينه فى الايضاح ينبو
عن هذا الاحتمال ولوجعل الثانى للافراد حتى يكون عموم النفى صريحا لم يبعد ومن البين

(ان)

ان اثبات المانع عن كل امر يشينه يستلزم انتفاء المانع عن الاحسان لانه شين فالا بلغ
فالبس ولجعل التنكيرين للتكثير والتقليل على ما عرفت فى التعظيم والتحقير من التفصيل
مساغ (اوالتكثير) بعلاقة ان الكثيرة تمنع عن المعرفة (كقولهم ان له لابلا وان له لغنما) (اوالتقليل)
بعلاقة ان القلة لعدم الاعتداد بها تحول بينه وبين المعرفة (نحو ورضوان من الله اكبر)
وفى تعرضه بالتقليل والتحقير تعريض بما صرح به فى الايضاح من ان السكاكى لم يفرق بين
التعظيم والتكثير والتقليل والتحقير واكد الفرق بقوله (وقد جاء للتعظيم والتكثير) جميعا (نحو
وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك) وجعله الشارح اشارة الى الفرق والظاهر ما ذكرنا
وتحقيق الفرق ان القلة والكثرة باعتبار الكمية تحقيقا اوتقديرا والتعظيم والتحقير بحسب
ارتفاع الشان وانحطاطه كما اشار اليه بقوله (اى ذو عدد كثير وآيات عظام)
والاظهر استفادة الكثرة من جمع الكثرة الا ان يراد المبالغة فى الكثرة اوفى الدلالة عليها
والعجب من المصنف كيف وافق السكاكى فى هذا المقام وخالفه فى جعل تنوين نفحة
فيما سيأتى للتحقير ولم يتعرض لاجتماع التقليل والتحقير لعدم عثوره على مثال من كلامهم
وجعل السكاكى التنكير فى قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض
المصنف بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الرياح
اذا هبت اى هبة داو من نفح الطيب اذا فاح اى فوحه ولا يردان بناء المرة للوحدة لا للحقارة
لان النفحة اذا كانت واحدة تفيد كمال حقارة ما عبر بها عنه والجواب ان التنوين لتحقير
النفحة لا لتحقير العذاب وتحقير النفحة لايستفاد من بناء المرة ولا من نفس الكلمة نعم تحقير
النفحة لغاية المبالغة فى تحقير العذاب وهذا اظهر مما ذكروه ونفحة السيد السند فى شرح
المفتاح من ان التحقير مما يقبل الشدة والضعف فيفهم من اجتماع الدوال الثلاث ان العلة
فى الغاية وزاد فى حواشى شرح المفتاح عليه حيث قال على ان اجتماع الدوال على
مدلول واحد لايقبل تفاوتا جائز للمبالغة فى الدلالة عليه وايضاحه ومما جعله فى المفتاح
محتملا للتهويل وبخلافه قوله تعالى انى اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن وقال المصنف هو
ظاهر فى الثانى ووجه قوله ان ذكر المس والرحمن يشعر بانه بصدد تخويفه من ادنى
عذاب واظهار شفقته عليه بحيث لايجوز ادنى عذاب له فلا يدفعه ما ذكره الشارح انه
لادلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثانى كما ذكره بعضهم لقوله تعالى
لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الحليم اشد على ان بين اضافة العذاب
الى الرحمن واضافته الى الحليم فرقا (ومن تنكير غيره) لا من تنكير المسند اليه كما هو ظاهر عبارة
المفتاح فليحمل كلامه على ذكر النظير دون المثال (للافراد اوالنوعية) لا لمجرد النوعية كما هو
الظاهر من المفتاح (والله خلق كل دابة من ماء) اى كل فرد منها من فرد للنطفة فى الشرح
هى نطفة ابيه المختصة به ووجه التخصيص بنطفة ابيه غير ظاهر والظاهر وهى النطفة
الممتزجة من نطفة ابيه به اوكل نوع من الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة
الممتزجة من نطفتى ابويه ولايجوز ان يراد كل شخص من الدواب من نوع من الماء لانه
بعيد عن العبارة وخلاف الواقع ولاكل نوع من كل شخص من الماء لذلك لا لانه محال كما زعم
السيد السند اذ لايبعد ان يخلق نوع منحصر فى شخص من شخص من الماء فلذا لم يلتفت
المصنف فى الايضاح الى هذين الاحتمالين واكتفى بالاحتمالين الاولين واورد على
الاحتمالين آدم وحواء وعيسى عليهم السلام والغراب والفارة والعقرب ويمكن منع
عدم خلقهم وعدم خلقها من النطفة اذ لم يقم دليل على بطلانه حتى يؤول له النظم نعم لاينفى

ان يفسر الماء بنطفة الاب اوالابوين واورد على الاحتمال الثانى خصوصا البغل فانه
خلق من نوعى نطفة ويدفعه ان ليس النوع هو النوع الحقيقى بل اخص من النطفة
فالنطفة الممتزجة من نطفتى الحمار والفرس نوع من النطفة ولصاحب المفتاح تفسيرا اخر
لماء وهو نوع الماء يعنى النطفة اذ هى نوع من الماء ولم يلتفت اليه المصنف لانه خلاف سوق
النظم لان الظاهر تخصيص كل دابة بماء ورد كون التنكير فى الاية للافراد بان تفصيل
الدابة بالانواع حيث قال فمنهم من يمشى على بطنه الاية لايلائم ارادة الفرد (وللتعظيم نحو
فاذنوا بحرب من الله ورسوله) حيث اوثر على بحرب الله ورسوله ويحتمل النوعية اى
نوع حرب غير متعارف وهو حرب جند الغيب لا يدرك حربهم حتى يدفع ضرره
(وللتحقير) قوله تعالى (ان نظن الاظنا) اى لانظن بالساعة الاظنا ضعيفا لااعتداد به
ولهذا صح الاستثناء ولم يلزم استثناء الشئ عن نفسه وهذا من مزالق النحاة حيث
خرجوا فى دفع الاشكال عن مقتضى اللفظ والمعنى فتارة يجعلون ان ضربت الاضربا بمعنى
ان أنا الاضربت ضربا ويقولون فى التركيب تقديم وتأخير وتارة يقولون لم يقصد بالضرب
الامطلق الفعل كانه قيل مافعلت الاضربا ولايخفى ان اللفظ بعيد عن هذا الحمل غاية
البعد وان المعنى على حصر الضرب فى نوع منه لاعلى حصر الفعل فى الضرب على انه
لايصح فى ان ضربت زيدا الاضربا جعله فى تقدير ان فعلت زيدا الاضربا فليس ترجيح هذا
التوجيه على ماذكروه لمجرد انه مغن عن تكلف فيما ذكروه كما يدل عليه كلام الشارح
بل لان توجيههم فاسد والانجع للنحاة حذف الصفة فى امثاله فيكون التقدير
ماضربت الاضربا حقيرا اوعظيما اوكثيرا على حسب القرائن ولايجب لدفع الاشكال
حمل التنوين على مايجعل به المصدر نوعا كما يشعر به بيان الشارح بل رب مقام يكون
التنوين فيه للوحدة فيجعل المفعول المطلق للعدد قال الشارح المحقق وكما ان التنكير لابهامه
يفيد التعظيم والتحقير كذلك لفظ البعض قال الله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات
اراد نبينا صلوات الله وسلامه عليه بلفظ البعض اعلاء لقدره ونقول هذا كلام ذكره بعض
الناس تحقيرا لشان البعض وقد يقصد به التقليل نحو كفانا بعض اهتمامه (واما وصفه)
اى جعله موصوفا بايراد نعت له ذكر التوابع على طبق مايذكر فى الكلام اذا اجتمعت قال الرضى
بدئ بالنعت ثم بالتأكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق ولم يذكر البيان لكمال التباسه بالبدل حتى
قال لم يظهر لى الى الان فرق بين بدل الكل وعطف البيان والحق انه بدل الكل كما هو ظاهر
كلام سيبويه وقال الشارح المحقق بدئ بالوصف لكثرة وقوعه واعتباراته وانما تكون هذه
النكتة سرية لو كانت مرعية فى ذكر التوابع كلها (فلكونه) اى كون الوصف بمعنى النعت
فالاوضح عبارة المفتاح فلكون الوصف (مبينا له كاشفا عن معناه) بين بقوله كاشفا عن
معناه ما اراد بقوله مبينا له من بيان معناه دون نفسه فجعل عبارة الحكم مثالا له وهذا
من البدايع التى قصده بعض اهل الادب حتى جعل كتابا فى النحو كذلك بتمامه والمتبادر
من المعنى هو المطابقى لكن لاينبغى ان يحمل عليه لان الوصف الكاشف ربما يكشف عن
معنى مجازى مراد فالمراد بالمعنى المقصود لكن اعم من المقصود لذاته اذ ربما يحتاج المعنى
الاصلى للفظ الكناية الى كشف لينتقل منه الى المقصود لذاته ولايجب فى الكشف ان يبلغ
الغاية حتى يكون مظهرا للنكتة اومميزا له عن جميع ماعداه بل ربما يكون الكشف بوجه
اعم وقول المفتاح كشفته كشفا كأنك جردته انما هو تحقيق المثال لاوضع الضابط (كقولك

الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله) كل من الاوصاف الثلاثة وصف
كاشف يبين الجسم بوجه والمجموع وصف كاشف بالغ مرتبة الحد اما لجعلها بمنزلة
وصف واحد بمعنى الممتد فى الجهات الثلث واما لجعل الوصف اعم من ان يكون واحدا
اومتعددا وقد تكلف بما لايحتاج اليه من قال المثال هو العميق لانه يساوى الجسم اوقال
المثال هو الطويل الموصوف بالوصفين وهذا الوصف كاشف على مذهب السكاكى دون
المصنف فان الجسم عند الاشاعرة قد يتركب من جزئين فلا يكون عريضا عميقا قال الشارح
فى شرح المفتاح والمراد بالطول ازيد الامتدادين اوالامتداد المفروض اولا وبالعرض
انقصهما اوالمفروض ثانيا وبالعمق ما يقاطعهما هذا ولايخفى انه لوفسر الطول بازيد
الامتدادين والعرض بانقصهما لايتناول الوصف جسما ليس فيه ازيد الامتدادين وقد
نبه بالمثال على ان النكات غير مختصة بوضع اللغة بل تجرى فى الاوضاع الاصطلاحية
والا فالجسم فى اللغة هو جماعة البدن والاعضاء من الناس وسائر الانواع العظيمة الخلق
كذا فى القاموس وفى الصحاح هو البدن قال السيد السند من فوائد هذا الوصف الاشارة
الى علة الحكم وفيه ان علة الحاجة ليست الطول والعرض والعمق والا لما احتاج
الجوهر الفرد الى حيز (ونحوه) اى نحو قولك (قوله) اى قول اوس بن حجر الشاعر
الجاهلى فى مرثية فضالة بن كلدة فصله عنه تنبيها على التفاوت بينهما من وجهين
احدهما فى الكشف عن المعنى فان السابق بعينه تفصيل معنى الجسم وهذا ليس بعينه
تفصيل معنى الالمعى لان معناه الذكى المتوقد وليس الوصف تفصيله بل بحيث لوتأمل
فيه ينكشف معناه وهو انه مصيب فى ظنه كأنه رأى المظنون اوسمعه ممن رآه قالوا ومعنى
او والمراد انه رأى فى بعض الاوقات وسمع فى بعض الاوقات وثانيهما ان (الالمعى
الذى يظن بك الظن كان رأى وقد سمعا) ليس من وصف المسند اليه بل وصف
اسم ان فى البيت السابق اعنى * ان الذى جمع السماحة والمروة والبر والتقى جمعا * او بتقدير
اعنى اومرفوع بالمدح وخبر ان مايأتى بعد عدة ابيات من قوله اودى فلا ينفع الاشاحة
من امر يساعده السوق فتأمل (اومخصصا) اى له اى للمسند اليه والفرق بينه وبين الوصف
المبين ان الغرض فيه تخصيص اللفظ بالمراد وفى الوصف المبين كشف المعنى وجعل المخاطب
عالما بما اريد باللفظ فالنظر فيه على ازالة الاحتمال عن اللفظ وفى الاول على ازالة المجهولية
والابهام عن المراد والا فالوصف الكاشف اوالمادح لايخلو عن التخصيص ولهذا افيد
صاحب المفتاح كونه مخصصا بقوله مفيدا غير فائدة الكشف والمدح والمصنف استغنى
عن التقييد بجعل كونه مخصصا علة الوصف صريحا ولما لم يكن صريحا فى عبارته احتاج
الى التقييد وقيده فى المفتاح ايضا بزيادة تخصيص لما انه خص البحث بوصف المعرف
والمعرف لايخلو عن تخصيص ولما لم يخصه المصنف به لم يحتج الى هذا التقييد والتخصيص
فى عرف النحاة تقليل الاشتراك فى النكرة وتقليل الاشتراك فى المعرفة عندهم يسمى
توضيحا والمراد بتقليل الاشتراك تقليل مقتضى الاشتراك وهو الاحتمال والا فالاشتراك
اللفظ بين افراد مفهومه او بين مفهوماته لايندفع بشئ والظاهر انه محمول على ازالة
الاشتراك امافى الجملة او بالكلية الا انه فسر بتقليل الاشتراك لانه الغالب فى التخصيص
وقلما يبلغ مرتبة الازالة بالكلية والمصنف جرى على اللغة لانه اشع من الجرى على
اصطلاح قوم آخرين واراد به ازالة الاشتراك امافى الجملة اومطلقا ليحوى جميع المواد
ولم يرد ازالة اشتراك نشأ من المعنى اى الاشتراك بين افراد المعنى وان ادعى السيد السند

ان المتبادر من تقليل الاشتراك المعنوى وشموله لتقليل الاشتراك اللفظى تمحل لان التقليل
لايتصور فيه بلا تمحل لانه يتصور فى امثاله والدعوى لاتثبت له بعد ما اوضحناه لك
فالوصف فى عين جارية مخصصة عند النحاة لانه يزيل مقتضى الاشتراك وهو احتمال
العين لمعان ولو خص التخصيص بازالة الاشتراك الناشئ من المعنى لخرج وصف الاعلام
المشتركة والمبهمات والمعرف بلام العهد عن كونه مخصصا لان الاشتراك فى هذه الامور
ليس بين افراد يتوسل فى تعلق حكم الكلام بها باستعمال اللفظ فى مفهوم كلى صادق
عليها بل بين متعدد يقصد واحد منه بنفس اللفظ اما فى الاعلام المشتركة فظاهرة واما فى
غيرها فلانها اما موضوعات لكل واحد من متعدد اوللاستعمال فى خصوص واحد منه على
اختلاف واياما كان لايستعمل الافى واحد ولايخرج جميع المعارف لكون الاشتراك فيها
من نفس اللفظ كما افاده السيد السند اذ المعرف بلام الجنس يكون وصفه لتخصصه ببعض
افراد مفهومه فالاشتراك فيه ناش من المعنى لامن اللفظ فان قلت الرجل العالم خير
من الجاهل فى المقام الاستغراقى لايتصور ان يكون لتقليل الاحتمال للمستغرق بل لتقليل
الشمول فهل يجعل تقليل الشمول داعيا اخراو يمكن درجة فى الوصف المخصص قلت
قرينة الاستغراق تقوم بعد الوصف فالوصف لتقليل الاحتمال وقرينة الاستغراق لتعميم
مارفع فيه بعض الاحتمال فيكون الوصف مخصصا فان قلت لايتم ذلك فى كل رجل عالم قلت
دخل الكل على الموصوف ولذا لايمكن وصف الكل بل يجب اجراء الوصف على المضاف
اليه وينقدح من هذا جواب آخر فى المعرف باللام لانه بمنزلة كل وما اضيف اليه يستغنى
الفطن عن تعريفه ولو جعل تقليل الاشتراك عبارة عن رفع الاحتمال اوازالة بعض الشمول
لان مقتضى الاشتراك قد يكون الشمول وان كان الاكثر الاحتمال لهان الامر (نحو يازيد
التاجر) اختاره على الرجل التاجر ليتضح شمول التخصيص لرفع الاحتمال الناشئ
من اللفظ (او مدحا اوذما) عطف على مخصصا اومبينا فيحتاج الى جعله بمعنى مادحا
اوذاما لان الوصف مفيد مدح اوذم اوعطف على قوله لكونه على انه مفعول له وحينئذ
لابد من نكتة لجعل المبين والمخصص فى فرق واحد وهى تقاربهما جدا حتى يكون الفرق
لمجرد القصد والنظر (نحو جاءنى زيد العالم اوالجاهل حيث يتعين) الموصوف عند المخاطب
اما لاختصاص الاسم اولاختصاص علمه بوصفه له اولامر اخر (قبل ذكره) بظاهره
متعلق بالتمثيل فالمعنى حيث يتعين زيد ونفس النكتة احق بالتقييد لكن جعله قيدالها
ورجع ضمير يتعين الى الموصوف ابعد من التقييد ويخالف الايضاح وانما قيد المدح والذم به
لان الاصل فى الوصف التخصيص اوالكشف فلا ينبغى للبليغ قصد شئ غيرهما مااحتمل
قصد احدهما (اوتأكيدا) اذا كان الوصف غير الشمول ويفيده الموصوف افادة
ضمنية واضحة وهذا معنى ماقيل انما يكون الوصف للتأكيد اذا افاد الموصوف
معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمين وكلاهما اوكلهم لايكونان وصفين للتأكيد لانه
وان كان يفيد متبوعاهما مايفيدانه لكن المفاد هو الشمول (نحو امس الدابر) فى القاموس
امس مثلثة الاخر مبنية يبنى معرفة ويعرب معرفة اليوم الذى قبل يومك بليلة وامس منونا
شذ واذا دخله آل عرب (كان يوما عظيما) وانما يوصف الامس بالدابر اذا كان
دبوره مقصودا اماللتلذذ بدبوره اوبالنجاة عنه او بالتحسر على دبوره الى غير ذلك
والفرق بينه وبين الوصف البيانى اى بيان المقصود من الموصوف وما هو مناط القصد
الى مفهومه والداعى الى ذكره نحو قوله تعالى لاتتخذوا آلهين اثنين انما هو اله واحد غامض

اذ الاثنين مما افادة الموصوف افادة ضمنية واضحة وهو غير الشمول حتى لم يفرق بينهما ناظر
النحوى وجعله نجم الائمة كنفخة واحدة مثالا للموصوف للتاكيد والفرق بين ارادة للاشارة
الى ما هو مناط الفائدة ومتعلق القصد فان المقصود بالنهى اتخاذ الاثنين لا اتخاذ الاله ولولم
يوصف بالاثنين لربما اوهم ان النهى اتحاد هذا الجنس وانما ذكر المثنى لكونه اتخاذهم على
هذا الوجه وان المطلوب الانتهاء عن اتخاذ الاثنين على اى وجه كان حتى يكون المنتهى
عن كل منهما عاملا بالنهى اويكون الكلام على شمول النهى اى لاتتخذوا شيئا منهما ولما
كان منع الاثنين يوهم جواز اتخاذ غير الله بوحدته عقبه بقوله انما هو اى الله اله واحد تكميلا
للارشاد بخلاف الدابر فان مناط الحكم هو الزمان لا الدبور على مالايخفى فان قلت فى كون
وصف اله بالواحد للبيان نظر بل هو يشبه ان يكون وصفا للتخصيص انما يكون للتأكيد
لو كان تنوين اله نصا فى الوحدة وليس كذلك لاحتماله التعظيم والتكثير فوصفه بالواحد
كوصف زيد بالتاجر لرفع الاحتمال قلت سبق قوله لاتتخذوا الهين اثنين يجعل تنوين اله
للوحدة وبعد فيه بحث لان وصف اله ليس بالواحد الذى يشتمل عليه الاله لانه بمعنى الوحدة
الفردية التى تجعل الجنس فردا منتشرا وهذه الوحدة بمعنى نفى الشركة ولولاه لكان معنى
انما هو اله واحد انما الله فرد من الاله فلا يفيد توحيدا بل لايكون كلاما مفيدا ولعلك لايلتبس
عليك الوصف للبيان بالبيان كما لايلتبس الوصف للتأكيد بالتأكيد فان البيان لايضاح
نفس المتبوع وذلك الوصف لبيان معنى فيه هو مناط القصد اليه ولاتظنن انه التبس
على السكاكى ذلك الرجل حيث اورده فى البيان فانه ذكره نظير البيان لامثالاله وله فى كتابه
غير نظير ولقد تفطن لذلك المعنى المصنف بذكره فى الايضاح هناك ولم يرد ايراده فى عطف البيان
عليه وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى ومامن دابة فى الارض ولاطائر يطير بجناحيه
الاامم امثالكم من هذا القبيل وقال ذكر فى الارض مع دابة ويطير بجناحيه مع طائر لبيان ان
القصد من اللفظين الى الجنسين والى تقريرهما هذا المعنى لدفع توهم ان يراد بهما ماهو اخص
منهما كما فى جمع الامير الصاغة فيكون زيادة من الاستغراق ببعض افرادهما لا لاستغراق
الجمع وهذا مدار ما ذكره صاحب الكشاف ان معنى وصفهما بهذين الوصفين زيادة التعميم
والاحاطة كانه قيل ومامن دابة فى جميع الارضين السبع ولا من طائر يطير فى جو السماء
من جميع مايطير بجناحيه الاامم امثالكم محفوظة احوالها غير مهملة امورها اذلولا تقرير
ارادة الجنس بعمومه لم تفد كلمة من استغراق جميع افراد الجنس فتوهم المصنف ان كلام
السكاكى والزمخشرى بوجه الاية بتوجيه آخر ساقط والامر كما ذكره الشارح المحقق من
وحدة التوجيهين وماذكره السيد السند من انه اذا اريد بهما نفس الجنسين لامعنى لزيادة
التعميم لان الجنس مفهوم واحد لايجرى فيه التعميم والتخصيص لايتم لان التعميم فى افراد
الجنس بارادة الجنس باللفظ لابارادة الجنس فى مقام الحكم يرشدك اليه قوله ان الوصف
لبيان القصد من اللفظ الى الجنس وما ذكره من ان حمل امم يحتاج الى اعتبار ماذكر
واحدا واحدا على سبيل الاجتماع فى توجيه الكشاف دون المفتاح اذ لاكلفة فى حمل
الامم على الجنس يتجه عليه ان من الاستغراقية جعل الجنس فى ضمن كل واحد الا ان يتكلف
ويقال كلمة من فى الحقيقة لم تدخل عليهما بل على اعم منهما كانه قيل مامن واحد من هذين
الجنسين ولايخفى بعده عن السوق بقى ان القصد لايصح ان يكون الى الجنس على قدر مايفيد
عمومه الوصف لوجوب خروج المشبه به عنه الا ان يقال القصد الى العام والمشبه به
مستثنى عنهم بقرينة التشبيه كانه قيل مامن واحد من افراد هذين الجنسين بعمومهما سواكم

الامم امثالكم ومما ينبغى ان لا يهمل بيانه ولا يهمل ولا يفصل بتفصيل اجل وصف النكرة
بالجمل فنقول اولا اشتراط ان يكون الموصوف بالجملة نكرة حقيقة او حكما كالمعرف بلام العهد
الذهنى قالوا لان الجمل نكرات واورد عليه ان التعريف والتنكير من خواص الاسم ودفع تأويل
قولهم بان مرادهم ان مفردا يجب باعتبار صحة قيامه مقام الجمل التى لها محل من الاعراب
نكرة لانه يسبك من الجملة باعتبار المحكوم به الذى حقه ان يكون نكرة ونحن نقول هذا تكلف
ومع ذلك لا يتم لان من الجمل التى لها محل من الاعراب خبر ضمير الشان والمفرد الذى يقوم
مقامه ليس مسبوكا من المحكوم به بل هو زيد قائم فى معنى القصة هذا الخبر وهو معرفة وكذا
مقول القول نحو قال زيد ان عمرا قاعد لا يقوم مقامه الا هذا الكلام ولهما غير نظير بل
مرادهم ان الجمل نكرات حكما لانه عومل معها معاملة النكرة حيث جعلت احوالا هى لا محالة
نكرات واخبارا حقها ان يكون نكرات ولا يبعد ان يكون سر جعلها فى حكم النكرة انها فى
الاغلب كما ذكروا وثانيا انه اشترط فى الجملة الواقعة صفة ان تكون خبرية ووجه ذلك تارة
بان الصفة فى الاصل خبر حتى قيل الاوصاف قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات
والخبر يجب ان يكون جملة خبرية ورد بان ذلك من باب اشتباه خبر بخبر لان الخبر بمعنى ما يحتمل
الصدق والكذب لا يصح ان يكون انشاء لا خبر المبتدأ والوصف فى الاصل خبر المبتدأ
نعم الحكم بان الاخبار بعد العلم بها اوصاف ليس كليا بل الاكثر ذلك على ان لنا ان نقول
الاخبار بعد العلم بها اوصاف مطلقا وليس الخبر الذى هو انشاء مما يتعلق به العلم والتصديق
فهذا الحكم مما يخصص المحكوم به لا محالة فخبر المبتدأ لا يطلب الاسناد الى المبتدأ سواء
كان على وجه الانشاء او الاخبار الا يرى الى قولك ازيد قائم ويصح اسناد الجملة الانشائية
الى المبتدأ على وجه الانشاء فيقال زيدا اضرب به ووجه تارة اخرى بان الصفة يجب ان
يكون معلوم الانتساب الى الموصوف يتميز به عند المخاطب وما هو ثابت للغير يجب ان تكون
ثابتا ولا ثبوت لمدلول الانشاء معه لانه اما طلب لانه لا بد له من امر غير حاصل واما غيره من
التمنى وصيغ العقود فالجمع يتعلق بامر غير حاصل ودفع بان مضمون الانشاء هو الطلب او التمنى
او احداث عقد شرعى وكلها حاصل مع الجملة ورد ايضا ان ما هو معلوم الانتساب لا يجب
ان يكون حاصلا الا ترى الى قولك رجل يأتينى ووجه مرة اخرى بان الصفة يجب ان تكون
معلومة للمخاطب قبل الوصف والجمل الانشائية تحصل مدلولاتها بنفس اللفظ ويعلم
حين التلفظ به ولا يعلم قبل الوصف واورد عليه الشارح المحقق ان وجوب علم المخاطب
بالصفة كلام ذكره المفتاح وكلام الكشاف فيشعر بانه فى الصلة دون الصفة حيث قال فى
قوله تعالى فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة
للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله تعالى فى سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم
نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت النار هنا معرفة وفى سورة التحريم نكرة لان
الاية فى سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفا بهذه الصفة ثم جاءت فى سورة
البقرة مشارا بها واجاب بان المخاطبين فى سورة التحريم هم المؤمنون فيحتمل انهم علموا ذلك
سماع من النبى صلى الله عليه وسلم والمشركون لما علموا ذلك بسماع الاية خوطبوا فى سورة
البقرة ورد عليه ان المؤمنين لو سمعوا ذلك عن النبى صلى الله عليه وسلم لوجب ان تعرف النار
لهم كما عرف للمشركين فى سورة البقرة وايضا لا وجه حينئذ لتوجيه العلم بالصلة فى الاية
باسناده الى سماع اية سورة التحريم لان سماعهم انما يفيدهم لو علموا قبل سماعهم مضمون
الصفة وحينئذ يستند الصلة والصفة فى الاثنين الى ذلك العلم وايضا سماع المنكرين اية سورة

التحريم لا يفيدهم العلم حتى يصح جعل الجملة صلة واجاب السيد السند بان الادراك المطلق
كاف فى جعله صلة وهو خلاف المنقول والمعقول بل الجواب ان الانكار عن عناد لا ينافى
استفادة العلم ويمكن ان يجاب عن الشبهتين الاوليين بان الصلة والصفة وان تشاركا فى
وجوب العلم بمضمون الجملة لكن الصلة امتازت بوجوب العلم بالمحكوم عليه بها بان يجعل
ملحوظا بها فالايراد صلة مستند الى سماع اتقوا نارا وقودها الناس والحجارة لان النار تعرف
بمضمون الجملة وقوله اتقوا نارا مستند الى سماع من النبى عليه السلام ان بعض النار كذلك وقودها
الناس والحجارة ولا يكفى فى عهدية النار معرفة وان بعض النار كذلك بل لا بد من معرفة النار
بهذه الجملة فلهذا انكرت فى التحريم وعرفت هنا ولا يبعد ايضا ان يقال لا يكفى فى التعريف العهدى
معرفة الشىء مطلقا بل معرفة بتفصيل الايماء فى الايراد معرفة فيقتضى معرفة شىء فى القرآن
ايراده ثانيا معرفة ولا يقتضى معرفته عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ايراده فى القرآن معرفة
واورد على قول الكشاف ان الاية فى سورة التحريم نزلت اولا بمكة انه ينافى ما صرح به فى اول
سورة التحريم بانها مدنية وما قد سبق منه ايضا ان المصدر بيا ايها الناس مكى وبيا ايها
الذين امنوا مدنى ويمكن ان يجاب عن الاول بانه يحتمل ان يكون هذه الاية نازلة فى المكة
وحدها والسورة نازلة فى المدينة بتمامها وعن الثانى بان ما قد سبق منه كان رواية عن علقمة
فيحتمل ان لا يكون واثقا بها او يكون معنى الرواية ان ما صدر بيا ايها الناس مكى لا محالة وذلك
لا ينافى النزول بمكة ايضا وتصدى السيد السند لاثبات ان خبر المبتدأ يجب ان يكون جملة
خبرية فيتم التوجيه الاول او وجوب كون الصفه كذلك فقال خبر المبتدأ وضع على ان
يكون حالا من احوال المبتدأ سواء اسند اليه على وجه الاستفهام او النفى ولا شك ان
الجمل الانشائية ليست بمضموناتها احوالا لما يجعل اخبارا له ونحن نقول الجملة الخبرية لا تقع
خبرا ما لم يخرج عن احتمال الصدق والكذب ولم يجعل نسبتها غير ملحوظة قصدا فالقول بان
الجملة الخبرية تقع خبرا ما اولا بان ما فى الاصل جملة خبرية تقع خبرا لا حال كونها جملة خبرية
وكذا الجملة الانشائية اذا كانت نسبتها مقصودة وكانت لانشاء شىء لا تقع خبرا ولا يرتبط بغيره
لا اظنك فى مرية من ذلك ووجدانك حاكم صدق واذا اخرجت عن كونها كلاما تاما
وجعلت فى حكم المفرد فلا مانع من جعلها خبرا فالجملة الخبرية والانشائية سيان فى امتناع
كونهما خبرين وهما على فطرتهما وامكان جعلهما خبرين بجعلهما كالمفردين فكما لا مانع
من وقوع قام ابوه خبرا لزيد لجعله فى قوة قائم الاب لا مانع من جعل اضرب به خبرا له لكونه فى قوة
مطلوب اضرب به او واجب اضرب به نعم ذلك التصرف فى الخبريات اكثر بقى الكلام فى ان زيدا
اضرب به هل هو جملة انشائية اعتبر نسبة اضرب به الى زيد على وجه الطلب والانشاء او خبرية
كما يشعر به قولهم انه فى تأويل زيد مقول فى حقه اضرب به الحق انه انشائى لا تفاوت فى القصد
بين زيد اضرب به واضرب زيدا ثم لا وجه فى جعل زيد قام ابوه فى قوة زيد قائم الاب دون زيد
مقول فيه قام ابوه وجعل زيدا اضرب به فى قوة زيد مقول فيه اضرب به دون زيد مطلوب الضرب
او حقيق به او واجب الضرب كما اشتهر (واما توكيده) اى ايراد التأكيد للمسند اليه ومن
لطائف ترتيب المصنف اتصال بحث التاكيد بقوله او تأكيد الخوامس الداير كان يوما عظيما
فان بحث التأكيد يوضحه ولك ان تريد بقوله واما توكيده ايراد التأكيد الاصطلاحى او ما فى
حكمه فيتقوى حسن الاتصال (فللتقرير) اى جعل مفهوم المسند اليه مقررا ثابتا فى ذهن
المخاطب وذلك اذا توهم المتكلم ان المخاطب غفل عن سماع اللفظ لشاغل السمع عنه او سمع
لكن لم يلتفت الى معناه لشاغل الفهم عنه ولا يخفى ان هذا التقرير ينفك عن دفع توهم

تقرير الحكم فى صورة تكرير
طرف الاسناد تقرير صورته
التصورية وفى صورة تكرير
الاسناد تقرير صورته التصديقية

التجوز او السهو فيصح ذكره مقابلا له وان كان دفع توهم التجوز او السهو مستلزما للتقرير لان
توهم التجوز او السهو يمنع عن ثبوت المسند فى نفس المخاطب بذكره مرة فاذا تكرر تقرر واندفع
التوهم ولا حاجة فى توجيه ذكر التقرير مقابلا للدفع الى ما ذكره الشارح من ان القصد الى مجرد
التقرير يغاير القصد الى دفع التوهم وان كان بالتقرير يندفع التوهم وقد حمل العلامة التقرير على
تقرير الحكم واورد عليه الشارح ان عرفت ان التقرير المسند اليه دون الحكم كما سيأتى وكانه اراد بتقرير
الحكم ما يلزم تقرير المحكوم عليه من ادخال الحكم فى نفس المخاطب وازالة غفلته عنه بغفلته
عن المحكوم عليه لا التقرير الحاصل له بتكرير الاسناد وازالة الشك او الانكار ويشهد به انه قال
اى بمجرد تقرير الحكم لا توكيده فلا يتجه ما اورده عليه الشارح المحقق (او دفع توهم)
عدل عن الظن كما فى المفتاح لان ذكر المسند اليه لا يوجب ظن التجوز او غير غاية التوهم
(التجوز) اى التكلم بالمجاز والمجاز مشترك بين المجاز اللغوى والمجاز العقلى والتأكيد يعم دفعهما
واراد تهما توجب الجمع بين المعنيين او عموم الاشتراك ولا يخفى ان فائدة التأكيد لا يقتصر على
دفع توهم التجوز بل هو لدفع توهم التجوز او الحذف فان قولك احببت قريتى يحتمل ان تكون القرية
مجازا عن الاهل وكون الاحباب متعلقا بالقرية مجازا عقليا وحذف المضاف اى اهل قريتى
فاحببت قريتى لدفع توهم التجوز او الحذف ودعوى انه يكون لدفع توهم التجوز لا غير
الحكم ولا تظنن ان التأكيد لا يجامع المجاز لان دفع توهم المجاز لا يوجب دفع المجاز المحقق
فقولنا رمانى اسد نفسه فيه تأكيد الاسد المجاز عن الشجاع لدفع توهم ان الرامى بعض غلمانه
واسناد الرمى اليه مجاز وكان بك ان تقول زيد نفسه جاء لدفع توهم التجوز على مذهب غير
المصنف وليس عند المصنف لدفع توهم التجوز فان اسناد الخبر الى المبتدا ليس مجازا عنده
فعبارة المصنف قاصرة فى بيان النكتة والماهى وافية فى كلام المفتاح لا تقول اذا اكد
زيد اندفع توهم التجوز فى اسناد جاء الى الضمير فقد تم ان التأكيد لدفع توهم التجوز فى اسناد
الخبر الى المبتدا بل هو الظاهر وبيان المصنف لا يشمله (او) دفع توهم (السهو) ترك النسيان
مع انه مذكور فى المفتاح لعدم الفرق بين السهو والنسيان فى اللغة فى القاموس سهى عنه نسيه
وغفل عنه والمفتاح جرى على اصطلاح الحكمة من جعل السهو زوال الصورة عن المدركة دون
الحافظة حتى لا يحتاج فى حصولها الى تحصيل ابتداء بل يكفى الاستحضار والنسيان لزوال
الصورة عن الحافظة حتى يحتاج فى حصولها الى تحصيلها ابتداء والظاهر ان التأكيد ليس لدفع
توهم السهو بل لدفع توهم وضع صورة مكان صورة والا فزوال الصورة عن المدركة لا يوجب
الاتيان بالخطاء نعم منشاء الوضع زوال الصورة عن الحافظة فالاولى لدفع توهم الخطاء فان
قلت اراد التأكيد لدفع توهم ما سبق اللسان بما فاتهم لانه ليس للسهو بل يكون مع
حصول الصورة فى المدركة قلت سبق اللسان لزوال الصورة اللفظ الذى يراد ذكره عن
المدركة وانما الصورة الحاصلة معه صورة المفهوم نحو جاءنى زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائى
عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو فان قلت التكرار لا يدفع توهم السهو لانه ربما يتوهم
فى جاءنى زيد زيد ان زيد الاول وقع موقع اخوك وزيد الثانى بدل او عطف بيان وفى زيد
قائم قائم يتوهم ان الاول قائم مقام قاعد سهوا والثانى خبر ثان قلت اندفع به توهم
السهو فى الاخبار عن مجئ زيد وعن قيامه قال الشارح المحقق وهذا التوهم لا يندفع
بالتأكيد المعنوى وهو ظاهر ووجهه السيد السند بانه اذا قيل جاءنى زيد نفسه احتمل
انه اراد ان يقول جاءنى عمرو نفسه فسهى وتلفظ بزيد مكان عمرو وفيه بحث لان حفظ الكلام
عن توهم التجوز ينبئ عن مزيد احتياط ويبعد المتكلم عن مظنة السهوية وسنزيد لك غير

اذ الظاهر فى دفع توهم التجوز فى الاسناد الى الضمير تأكيد

(بعيد)

بعيد ولانه ينافى ما حقق بعيد هذا الكلام ان الاولى ان جاءنى الرجلان كلاهما ليس لدفع
توهم عدم الشمول لان المثنى نص فيه بل لدفع توهم ان الجائى واحد منهما والاسناد اليهما
وقع سهوا ولانه ينافى ما ذكره السكاكى فى بحث الفصل والوصل ان اتباع لا ريب فيه لذلك
الكتاب كاتباع نفسه للخليفة فى قولك جاءنى الخليفة نفسه ازالة لما عسى يتوهم السامع انك
فى قولك جاءنى خليفة متجوزا وساه ولم يخالفه الشارح المحقق والسيد السند فى شرحيهما
فى هذا المقام (او) دفع توهم (عدم الشمول) هو اوضح واخصر من خلاف الشمول
نحو جاءنى القوم كلهم لمن شانه ان يتوهم ان القوم لم يجئ منهم البعض الا انك لم تعتد بذلك
البعض وجعلت الجائين كل القوم او ان القوم جاؤا برمتهم الا انك لم تقصد الا بعضهم لعدم
الاعتداد بغيرهم او لجعل البعض منزلة الكل لكونهم بمنزلة الكل فى المجئ لتفاوتهم واشتباك
مصالحهم واشتراك مضارهم وتوقف فعل بعضهم على رضى كلهم وفى كون التأكيد دافعا
للتوهم بحث لان التأكيد مما يؤكد كون البعض بمنزلة الكل سواء كان بالاعتبار الاول
او بالاعتبار الثانى وسواء كان مبنى التوهم على توهم اطلاق الاسم على البعض فيكون مجازا لغويا
او على توهم اسناد فعل البعض الى الكل وتخصيص البحث بالتأكيد بالاعتبار الثانى كما وقع من
السيد السند خفى كما ان جعله الاعتبار الاول من المجاز اللغوى والثانى من المجاز العقلى غير
ظاهر على ان جعل الكل بمنزلة البعض لما ذكر ليس من الملابسات التى ضبطها المصنف
للمجاز العقلى ولا يدفع للشبهة الا يكون دفع التأكيد لذلك مبنيا على المواضعة والعرف لا على
اقتضاء المفهوم التركيبى ذلك قال الشارح المحقق وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول
انما يفيد زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز نص عليه الشيخ عبد القاهر حيث
قال لا نعنى بقولنا يفيد الشمول انه توجبه من اصله وانه لولا لما فهم الشمول من اللفظ والا
لم يسم تأكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضى للشمول مستعملا على خلاف ظاهره
ومجوزا فيه انتهى كلامه وههنا ابحاث احدها ان ذكر افادة الشمول المندرج تحت دفع
توهم التجوز فى مقابلته هل هو اغلاق او توضيح ويمكن دفعه بانه لما كان الاندراج
واضحا علم ان المقصود من دفع توهم التجوز دفع توهم تجوز سواه وصار الكلام
تفصيلا لدفع توهم التجوز توضيحا للمقام وثانيها انه ينبغى ان لا يفصل بينه
وبين دفع توهم التجوز بالسهو وثالثها انه لا يظهر كون دفع الشمول دفع توهم تجوز بل يحتمل
دفع توهم سهو خاص هو وضع القوم مثلا فى جاء القوم موضع بعض القوم او اكثر القوم سهوا
نعم حينئذ ايضا المزيد توضيح من غير نقضيه الفصل بينه وبين قسيمه بالسهو ورابعها ان فى كلام
السكاكى ما ينافى كلام الشيخ حيث جعل كل انسان حيوان وكل رجل عارف لدفع توهم عدم
الشمول مع انه يوجب الشمول من اصله ولولا كل لما فهم الشمول من اللفظ ويمكن دفعه
بانه ربما يكون النكرة فى الايجاب للعموم وذلك فى المبتدأ غير قليل كما فى الفاعل فلو لم يكن
كل لكان رجل عارف للعموم وكيف لا ولا مخصص للنكرة حتى يقع مسندا سوى ذا ويمكن
تفصيل هذا التفصيل على الاجمال بان دفع توهم الشمول فى التأكيد اشيع والمتكلم البليغ
احوج بهذا القسم لشيوع التخصيص فى العمومات حتى قيل ما من عام الا وقد خص منه
البعض ولهذا عين له مراتب على قدر قوة التوهم فربما يكتفى بالتأكيد بالكل وربما يتبع
الكل باجمع وربما يتبع ببعض توابعه ايضا وربما يتبع بتوابعه اجمع فاستحق بذلك تمييزه
فى البيان وجعله مشارا اليه بالبيان فان قلت قد يوجد دفع توهم عدم الشمول مع التجوز

فلا نعنى دفع توهم التجوز عنه الا ترى ان قوله تعالى فسجد الملئكة شامل لابليس تجوزا
فان الاصح انه كان جنيا مغمورا فى الملئكة فلذا ادخل فيها وتأكيد الملئكة بكلهم
اجمعون يفيد شمول الحكم لما قصد بالملئكة تجوزا ولا يدفع التجوز قلت يحتمل الاسناد
التجوز بان يكون اسناد السجدة الى الكل تجوزا فهذا التأكيد المفيد للشمول بدفع توهم
هذا التجوز قال السيد السند استدراك قوله اوعدم الشمول انما يتوهم اذا اريد بالتجوز
مايتناول العقلى واللغوى اما اذا خص بالعقلى كما يشعر به كلام السكاكى حيث قال
واما الحالة التى تقتضى تأكيده فهى اذا كان المراد ان لايظن بك السامع فى حكمك ذلك
تجوزا اوسهوا اونسيانا فلابد من التعرض بعدم الشمول فانه تجوز لغوى لم يندرج
فى التجوز المذكور هذا وفيه ان تخصص التجوز بالعقلى ممايضيق دائرة النكتة الوسيعة
بلاجهة فلذا اسقط المصنف لفظ الحكم الموهوم للتخصيص فلايعتد به لتوجيه ذكر عدم
الشمول وقدا تضح لك بما قدمناه ان قوله فانه تجوز لغوى مايلوح عليه اثر الاهمال
والحق المبين فانه ربما يكون تجوزا لغويا ولولا الضمنة بتفويت عموم دفع توهم التجوز
العقلى ولدفع توهم التجوز اللغوى ولدفع توهمهما لاقبلنا على مايختلج فى القلب انه
فليكن المراد بدفع توهم التجوز دفعه بالمرة حتى لا يبقى توهمه من وجه وحينئذ يقابله
القصد الى دفع توهم تجوز خاص وهو استعمال العام فى البعض اواسناد حكم البعض
الى الكل فلاريبة فى قبول ذكر اوعدم الشمول ولو كنت معتبرا فى التأكيد لدفع توهم
الحذف لايمكنك النزاع فى اندراج دفع توهم الشمول فى دفع توهم التجوز لان توهم عدم
الشمول يجوز ان يكون بتوهم اعتبار حذف مضاف كما نبهت عليه لكن بيانهم
يكشف عن غفلتهم عن الحذف فلذا لم ينظر اليه الابمؤخر العين ومما يحق ان يطوى به
الكل ويتحمل بحاق القلب حق التحمل ان توهم عدم الشمول ربما يكون لظن ان المتكلم
حاكم بالتخمين غير متتبع اجزاء الكثرة حق التتبع المفيد لليقين فيدفع ذلك بتأكيد الشمول افادة
للاستقصاء فى تفحص الكثرة والتجنب عن الغفلة والعثرة ومما ينبغى ان ينبه عليه وان هو
عقيب الاطناب تكميلا لفوائد هذا الباب ان التأكيد لدفع التوهم انما يكون شديدا
اذا كان فى المتبوع مجال التوهم ولذا منع النحاة عن اختصم الرجلان كلاهما لكن
جوزوا جاءنى الرجلان كلاهما لان المثنى وان لا يحتمل ارادة البعض منه وهو نص
فى العدد لكن يحتمل جعلهما بمنزلة الشخص الواحد حتى يسند فعل احدهما اليهما فرد
الشارح جعل جاءنى الرجلان كلاهما لدفع توهم عدم الشمول لكونه نصا فى العدد
وحكمه بان الاولى انه لدفع توهم السهو ووضع الرجلين مقام الرجل محل نظر اوجهين
فتأمل ولا ينبغى ان يقول جاءنى الرجلان كلاهما لدفع توهم ان القصد الى مجىء رسوليهما
اورسول احدهما ونفس الاخر لانه لايدفعه الا جاءنى الرجلان انفسهما ونحوه ولا لدفع
توهم ان الجائى احدهما والاخر باعث وجعل جاءنى مستعملا فى المجىء والتحريض على
سبيل عموم المجاز فانه انما يدفع بقولك جاءنى الرجلان لان توهم التجوز انما وقع
فيه نعم لوجعل كون احدهما محرضا وسيلة اسناد المجىء اليهما تجوزا يصح ان يكون
لدفع توهم الشمول على ماحققناه لك (واما بيانه) اى تعقيب المسند اليه بعطف البيان
(فلايضاحه) المراد بالايضاح رفع الاحتمال سواء كان فى المعرفة اوالنكرة فلا يلزم
كون المتبوع فيه معرفة ولعل الايضاح ليس كالتوضيح مخصوصا برفع الاحتمال
فى المعرفة ولذا عرف النحاة عطف البيان بتابع غير صفة يوضح متبوعه مع تخصيصهم

جعل بيانه بمعنى تعقيب المسند اليه
بعطف البيان بجعل اضافة
البيان للعهد اى البيان المعهود فى
التوابع ويلزمه التعقيب المذكور
فذكر الملزوم واريد اللازم ＊

التوضيح بالمعارف كما عرفت وسواء كان الاحتمال محققا اومقدرا اذقد يكون متبوع
عطف البيان ممالا ابهام فيه أصلا وانما يؤتى بعطف البيان لتقدير الاحتمال بتقدير
الاشتراك اواتفاق الاطلاق على غيره مجازا ولذا جعل قوم هود فى قوله تعالى الابعدا
لعاد قوم هود عطف بيان لعاد مع كون عاد علما مختصا بهم لا ابهام له قال السيد
السند عطف البيان ههنا لدفع الابهام التقديرى امامن تقدير اشتراك الاسم بينهم وبين
غيرهم واما من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياهم فيما اشتهروا به من العتو
والعناد كثمود ولذا قيل عاد الاولى فالفائدة التى لايخلوا عنها عطف بيان هو الايضاح
الحقيقى اوالتقديرى فلذا صح جعل النحاة ايضاح المتبوع فصلا لتعريفه لكنه قدلايكون
الايضاح مقصودا لذاته بل يجعل وسيلة الى غيره كالمدح على ماذكره صاحب الكشاف
فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس ان البيت الحرام
عطف بيان جىء به للمدح لا للايضاح كما تجىء الصفة لذلك اراد لا لمجرد الايضاح
اولا للايضاح الحقيقى فلاينافى جعل النحاة كل عطف بيان للايضاح لكن
يمكن ان يكون عطف البيان مجرد البيت فان البيت معرفا باللام علم للكعبة كالنجم
ويكون المدح فى وصف عطف البيان بالحرام لافى جعل الموصوف بالحرام عطف
بيان وجعل المسند اليه موسوما بالشىء لذكر عطف البيان على ماذكره صاحب الكشاف
فى قوله تعالى الابعدا لعاد قوم هود من انه عطف بيان لقوم عاد وفائدته وان كان البيان
حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما وتجعل فيهم امرا محققا لاشبهة فيه يريد
ان بيان المتبوع حصل بدونه اذلااشتباه محققا لكن بذكر عطف البيان يندفع الاشتباه
التقديرى على ماعرفت وجعل قوم هود فى الاية الكريمة للتصريح بانهم قوم هودا برسول
من الله فاستحبوا العمى على الهدى فهم احقاء بهذا الدعاء وجعله لتعييرهم بالضلالة مع
كونهم قوم نبى هو فيهم على ماالتهمت (باسم) المراد به مايقابل الفعل والحرف (مختص به)
فى التركيب وان لااختصاص له بانفراده وذلك الاسم اما عطف البيان فانه وقت ذكره بعد
متبوعه مختص بالمتبوع لايحتمل غيره فلذا ذكر لايضاحه المتبوع فانه بعد تعقيبه بعطف
البيان يختص بالمسند اليه فذكر عطف البيان لايضاح المسند اليه باسم مختص به هوالمتبوع
الحاصل اختصاصه بذكر عطف البيان فاحسن التأمل لعلك تصير من اهل التعقل
ولاتقصر طوقك دون التحمل فلا يرد ان عطف البيان لايلزم ان يكون مختصا بالمتبوع
الا ترى انهم ذكروا ان الطير فى قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين
الغيل والسند عطف بيان مع ان الطير لايخص العائذات وان لاخلاف فى ان كل موصوف
اجرى على الصفة نحو جاءنى الفاضل الكامل زيد يحتمل ان يكون عطف بيان كما يحتمل
ان يكون بدلا وعلى التقديرين يشعر بكونه علما فى هذه الصفة بحيث يتعين له الصفة
اما لجعله تفسيرا وايضاحا لهذه الصفة كما ذكروا واما للتعبير عن ذاته بهذه الصفة حتى
كانه بالغ فيها بحيث يكفى للكشف عنه ذكر الصفة كما يمكن ان يقال وانما النزاع فى ان الاحسن
جعله بدلا اوعطف بيان فرجح الشارح المحقق كونه عطف بيان لان الايضاح له
مزيد اختصاص به وللك ان ترجح البدل بما وجه السيد السند ترجيح الكشاف له من ان فيه
تكرير العامل حكما ويتفرع عليه تأكيد النسبة ومما يمكن ان يقال حق الصفة ان يجرى
على الغير ويفاد بها معنى فيه لاان يعبر بها عن الذات فى حال نسبة شىء اليه فالاولى ان يجعل
الذات المذكورة بعدها مقصودة بالنسبة ويكتفى بما حصل به من الايضاح وان ليس
قصد الايضاح فى البدل كقصده فى عطف البيان (نحو قوم صديقك خالد) فخالد
عطف بيان لوكان المقصود بالنسبة صديقك ولوقصد الى النسبة الى الخالد فتأكد النسبة

الغيل والسند موضعان فى جانبى
الحرم فيهما هما ＊

ويستقر مقره لان حق الذات ان يعبر باسمه لابالصفة وحق الصفة ان يجرى
على الغير فخالدبدل وعلى التقديرين يشعر النظم بان الخالدعلم فى كونه صديقك وتوجيهه
عرفت وكان المصنف رجح احتمال كون الموصوف الجارى على الصفة عطف بيان فقل
به له قال ابن الحاجب التمثيل للتوضيح فلا يحسن بما يحتمل الغير احتمالا يساوى احتمال
المقصود فضلا عما يحتمل احتمالا راجحا فوضع البيان للايضاح وان يتفرع عليه فوائد
اخر بخلاف غيره من الصفة والبدل فان وضعهما ليسا للايضاح بل لامر اخر وان يتفرع
عليه الايضاح و يقصد احيانا وللتنبيه على مشاركة الوصف فى الايضاح فى بعض
الاحيان قال السكاكى فى بحث البيان قوله علت كلمته لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد من
هذا القبيل فظن انه جعل الاثنين والواحد عطف بيان وقد عرفت انهما صفتان للبيان
وقد طول الكلام فيه فى الشرح بما هو اجدر بالطرح ومما خفى على الانظار ولم يظفر
لسان قلم بالاظهار ونبحث فيه الاذكار ان عطف البيان يصح ان يكون من غير المتكلم
بمتبوعه فان شأنه التوضيح والاكثر من توضيحك لكلام الغير لكن العادة جرت بتصديره
بحرف التفسير اى اى فتقول تفسير قول من قال جاء رجل اى زيد ولا اختصاص بعطف
البيان هذا بالتابع بل هو فى كل لفظ شايع ذايع كالتأكيد اللفظى فتقول فى تفسير قلت
اى ضربت ضربا شديدا هذا على ما هو الراجح المشهور فيما بين الجمهور فان خالفتهم
فى ذلك وتبعت المفتاح والمستوفى وضع ودبعتنا هذه فى بحث العطف بالحرف فلا نزاع معك
بعد حفظها فى الظرف (واما الابدال منه) اى ايراد البدل من المسند اليه فقد جعل المبدل
منه مسندا اليه وان ليس القصد الى الاسناد اليه بل الى البدل وانما اسند اليه صورة وليس
هذا اول ما دل على ان المبدل منه مسند اليه عندهم بل جعلهم البدل من احوال المسند اليه
ادل عليه نعم اللايق بنظر الفن ان لا يوافق النحو و يجعل المبدل منه من احوال المسند
اليه لانه المذكور لافادة ما يتعلق بالبدل ولجعل البدل مسندا اليه لانه الذى قصد الاسناد
اليه كما ان اللايق بنظرهم جعل التميز عن النسبة من احوال المسند اليه لانه لا تفاوت
بين طاب زيد علما وطاب زيد علمه الا يكون التميز مخالفا لزيد فى الاعراب والبدل يوافقه
وهذا امر نحوى على نحو من نظر صاحب هذا الفن (فلزيادة التقرير) اى لزيادة
تثبيت الحكم والمسند اليه فى ذهن السامع لاشتماله على تكرير الحكم والمسند اليه كما نفصله
لك هناك فقد نبه بلفظ الزيادة على انه يشارك التأكيد فى التقرير و يزيد عليه حيث تقرر
الحكم بخلاف التأكيد فانه لتأكيد المسند اليه دون الحكم كما سيجئ فى بحث تقديم المسند اليه
ثم الانسب باكثر اخواته جعل الزيادة متعديه مضافة الى المفعول لا لازمه الى الفاعل تأمل
وقال الشارح اشار الى ان المقصود من ذكره الاسناد اليه والتقرير زيادة يقصد بالتبع
بخلاف التأكيد فان المقصود منه نفس التقرير وهذا انما يتم لو جعل التقرير فائدة البدل
اما لو جعل فائدة المبدل منه وذكر البدل بعد المبدل منه فلا اذ ليس التقرير حاصلا بالتبع بل جعل
المسند اليه بدلا لزيادة التقرير الحاصلة بالمبدل منه وليس ذكر المبدل منه الا بزيادة التقرير
وكيف لا والمقصود بالذكر هو البدل وانما ذكر المبدل منه تبعا له فعلى هذا لا ينبغى جعل
البدل للايضاح والا لكان ذكره لمصلحة المبدل منه وكيف يقصد به ايضاح المبدل منه
وهو مطروح عند ذكر البدل ولا قصد اليه فحينئذ ظهر وجه ترك الايضاح مع التقرير مع
انه ذكر فى المفتاح وان ذكره فى الايضاح لقصد استيفاء ما ذكر والا لتوثيقه ولذا لم يقل
فى عطف البيان لزيادة الايضاح كما فى المفتاح ترجيحا لايضاحه على ايضاح البدل

جعل المبدل منه مسندا اليه صورة
لاحقيقة لايظهر فى بدل الكل
نعم ليس مسند اليه قصدا
بالذات سعد

كون البدل مسندا اليه صورة
ظاهر واما استدلال الشارح
بانه يجعل الفاعل البدل فاستدلال
بالاخفى لان جعله فاعلا انما يعلم
من جعله مسندا اليه حيث عرفوا
الفاعل بما اسند اليه الفعل
اوشبهه سعد

لان الغرض منه الايضاح لاغير بخلاف البدل فهو راسخ فى الايضاح ولما اقتصر على
التقرير قدم بدل الكل ثم بدل البعض على ترتيب ظهور التقرير فانه لكمال ظهور التكرير
فى الاولى اظهر فيه ولاشتمال الكل على البعض صريحا بخلاف الاشتمال الملابس
على الملابس قد يكون اظهر فى الثانى من الثالث بخلاف السكاكى فانه عكس الترتيب
لان الايضاح فى الاقسام الثلثة على العكس التقرير لان ابهام المبدل منه
فى الاشتمال اكثر منه فى البعض لان دلالة الكل على الجزء اوضح من دلالة الملابس على
الملابس ثم الابدال منه اوزيادة التقرير (نحو جاءنى اخوك زيد) اوجاءنى زيد اخوك
والتقرير فى الاول اكمل وكذا كلما كان المبدل منه المجمل والبدل المبين فلذلك اختاره
وهو اشارة الى بدل الكل من الكل وهو بدل يستأنف فيه الاسناد الى المسند اليه الحقيقى
الذى قصد بالمبدل منه فيجب فيهما اتحاده اى البدل والمبدل منه سواء اتحد مفهوما هما او
تغايرا وهذا هو المراد بقول ابن الحاجب مدلوله مدلول الاول والشايع الواقع فى كلام البلغاء
ما يغاير مفهومه مفهوم المبدل منه واما اتحاد المفهوم فانما يتحقق على مذهب البصريين
حيث جعلوا ضربتك اياك ضربته اياه بدلا لا تأكيدا والكوفيون يجعلونهما تأكيدين
كما يجعل الكل بك انت وبه هو وضربت انت تأكيدات ووافقهم صاحب التسهيل وجعل
نجم الائمة الفرق تحكما ومن فوائد بدل الكل البينة ما قصد فى جاء اخوك زيد من تقوية
التبشير وفى اخوك زيد يستحق الاكرام من المبالغة فى حث المخاطب على الاكرام واعطا
المسكين زيدا من احداث الترحم على زيد فى نفس المأمور وهكذا مما لا يخفى على الفطن
من الامور اللايقة ولك ان تجعل الكل تحت زيادة التقرير لجعل التقرير شاملا لتقرير الغرض
المسوق له الكلام (وجاء القوم اكثرهم) فى بدل البعض والتقرير فيه باعتبار ان المبدل
منه مشتمل على البدل اجمالا اما فى المثال المذكور فظاهر لان مجئ القوم يستدعى
مجئ الاكثر واما فى نحو قطع زيد يده فلظهور ان المقطوع ليس نفس زيد بل شئ
منه فاليد مشعور به اجمالا اوذكر المبدل منه كما انه فى سلب زيد ثوبه الثوب مشعور به
اجمالا حين ذكر زيد لظهور ان ليس المسلوب نفسه ولا فرق فى الاشتمال على هذا
الوجه بين بدل البعض والاشتمال فجعل بدل البعض مما يشتمل عليه المتبوع شمولا
ظاهرا وجعل بدل الاشتمال مما يحتاج الى بيان اشتمال المتبوع عليه كما زعم الشارح
غير ظاهر ومما لا ينبغى ان يفوت الفطن ان جاءنى القوم اكثرهم او بعضهم انما ينال
المرتبة العليا اذا كان مجئ ذلك البعض بمنزلة مجئ الكل وكذا قطع زيد يده انما ينال
تلك المرتبة اذا كان قطع يده كالاستيصال له لمزيد حاجة له الى اليد لانه كان ممن يكثر عمل
اليد و تضيع بدونه وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره من المثال له رجحان على الامثال وزيد
اتصال بالقسم الاول من الابدال فكان جديرا بالاختيار وراجحا فى مقام الاعتبار
(وسلب عمرو ثوبه) فى بدل الاشتمال و بيان التقرير فيه ان المبدل منه مشتمل عليه لظهور
ان القصد ليس الى نفسه بل الى امر من اموره ولذا قيل يجب ان يكون المبدل منه فيه
مقتضيا لذكر البدل ومشوقا اليه فنحو جاءنى زيد حماره ليس بدل اشتمال كما ذكره
بعض النحاة ان كان هذا الواجب واجبا فى تحقق بدل الاشتمال وغير معتبر عند البليغ
لو كان واجبا فى كونه معتبرا عند البليغ فجزم الشارح بانه بدل غلط لا اشتمال كما ذكره
بعض النحاة بعيد عن الجزم ومما لا ينبغى ان يراعى فى سلب زيد ثوبه ان يكون سلب ثوبه
بمنزلة سلب نفسه لكثرة تأثير فى سلبه اما لكمال فقره او غيره وسكت عن بدل الغلط لانه
ليس من احوال المسند اليه لانه ذكر المبدل منه سهوا بطريق سبق اللسان او للنسيان اما

فما يشعر به كلام الشارح ان
الاولى فى بدل الكل اتحاد المفهوم
محل نظر سعد

قصدا اوادعاء كما فى قولك البدر الشمس هذا فهو ليس بمسند اليه فى قصد المتكلم لاصورة
ولاحقيقة بل لم يقصد اليه اصلا او ترك بالمرة فى وقت ذكر البدل فاعرفه فانه بديع دقيق
وكأنه لهذا امر المفتاح بالتأمل فى معرفة وجه ترك بدل الغلط لان معرفة ماقيل من ان وجه
السكوت انه لايقع فى كلام البليغ لايستدعى تأملا بل تدبها على انه لايتم لان بدل الغلط
نوعان ماهو لسبق اللسان اوالنسيان وماهو لدعوى احدهما وايهام انه ذكر غالطا
نحو بدر شمس جاءنى فانك وان عمدت الى بدر ترى انه سبق به لسانك والالايصح ان يجعل
بدر مشبها به له والثانى يقع فى كلام البلغاء وهو معتمد الشعراء وشرطه الترقى من الادنى الى
الاعلى وهو ابلغ من العطف ببل ويسمى غلط بداء اعلم ان التثنية والجمع ومايجرى مجراه
يقابلان المذكور بطريق العطف فرب مقام يرجح العطف عليهما ورب مقام يرجح واحدا
منهما عليه فالبليغ فى بيان المتعدد لايحرج عن ترجيح الاجمال باحدهما على التفصيل
بالعطف وعن ترجيح العكس فلذا قال (واما العطف) يعنى جعل المسند اليه معطوفا
عليه فالاولى ذكر قولنا عليه على ذكر نحوا ما الابدال منه (فلتفصيل المسند اليه) اى ذكره
مفصلا بعضه عن بعض فى العبارة والمذكور اما الان بيان خصوصية كل من متعدد مقصود
لفوت بالاجمال او بيان خصوصية بعض مقصود كذلك مثال الاول جاءنى زيد وعمرو
فانه لايعلم خصوصيتهم لو قيل جاءنى رجلان ومثال الثانى جاءنى زيد وعمرو ورجل اخر واما
لقصد التعريض لغباوة السامع وانه لايفهم المتعدد مع وحدة اللفظ نحو جاءنى رجل
ورجل اخر وكل من هذه الصور لتفصيل المسند اليه الذى هو رجلان فى جاءنى رجلان
فاذا لم يقل اما العطف فلتفصيله لئلا يتبادر الذهن الى المسند اليه المتبوع فى الذكر فان
زيد وعمر وليس لتفصيل زيد بل لتفصيل رجلان هكذا حقق المقام لئلا يشكل عليك
ان المعطوف ليس لتفصيل المعطوف عليه ولا يحتاج الى ان يريد بالمسند اليه مجموع مانسب
اليه الشئ فى الكلام ويجعل ذكر المسند اليه مفردا مسامحة (مع اختصار) ولم يقل مع
الاختصار لئلا يتبادر اختصار المسند اليه واحترز به عن تفصيل المسند اليه بالوصف
او عطف البيان نحو جاءنى رجلان احدهما زيد والاخر عمرو وجاءنى رجلان زيد وعمرو
وليس احترازا عن تفصيل المسند اليه فى قولنا جاءنى زيد وجاءنى عمرو على ماقالوا فانه
وان كان فيه تفصيل للمسند اليه لكنه ليس لتفصيل المسند اليه وانما الغرض منه تفصيل
القصص الواقعة والنسب المجملة والبليغ ليس مرجحاله على جاءنى زيد وعمرو بل على
وقع امور ونحوه ومما يختلج فى القلب ان العطف لتفصيل المسند اليه لايخص العطف على
المسند اليه الذى هو فى الكلام متبوع محض بل يعم المسند اليه التابع ويشمل نحو جاءنى اثنان
زيد وعمرو فان زيدا بدل البعض وعمرو عطف عليه لتفصيل المسند اليه التابع وهكذا
العطف لتفصيل المسند بان تقول زيد فعمرو وثم عمرو وعليك ان تعود بهذا التحقيق
على الوصف والتأكيد وعطف البيان ولاتجس فطنتك على مايفصله البيان (نحو
جاء زيد وعمرو) ونحو جاءنى زيد وعمرو بعده فانه لتفصيل المسند اليه ليتوسل به الى تفصيل
المسند فانه اولم يذكر المعطوف لم يمكن تقييد مجيئه بمايفيد تأخره والمراد بالكون لتفصيل
المسند اليه اعم من ان يكون تفصيله مقصودا لذاته اوليتوسل به الى غرض اخر (او المسند
كذلك) اى تفصيل المسند مع اختصار والاوضح الاخصر معه وفيه ان لاتفصيل فى جاءنى
زيد فعمرو وبمعنى ذكر كل منهما منفصلا عن ذكر الاخر بل كلاهما ذكرا بقولك جاء نعم

فيه تفصيل بمعنى بيان خصوصيته فى كل لم يفهم من ذكر المسند الا ان يقال العطف افاد
تذكر المسند فى المعطوف بخصوصه فكانه ذكر بعبارة منفصلة عن عبارة ذكرتها للمعطوف
عليه والمراد بكونه لتفصيل المسند ان الداعى اليه تفصيل المسند اما لذاته اوليتوسل به الى
غرض نحو جاء زيد فعمرو وبساعة فان تفصيل المسند بالعطف ليتأتى التقييد بساعة
واحترز بقوله كذلك عن نحو جاء زيد بعيدان جاء عمرو فانه لتفصيل المسند لكن لااختصار
فيه قال الشارح المحقق احترز به عن نحو جاءنى زيد وعمرو بعده بيوم اوسنة وفيه بحث لان
المقصود بهذا التركيب ليس من مقاصد العطف حتى يكون الاختصار داعيا الى اختيار
العطف عليه كيف وشئ من الفاء وثم وحتى لايفيد التعقيب بيوم اوسنة فلافادة التعقيب
بلامهلة مقام يقتضى الفاء ولافادة التعقيب بيوم مقام يقتضى هذا التركيب وليس ترجيح
العطف عليه للاختصار بل لانه لايفيد مايفيده العطف على انه لتفصيل المسند مع اختصار
اذ لولم يعطف لاحتيج الى ذكر المسند (نحو جاءنى زيد فعمرو) فانه قد يدل على ان مجئ عمرو
بقيد مجئ زيد ففيه تفصيل للمسند على وجه الاختصار فان قلت العطف فيما يجعل
لتفصيل المسند يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فينبغى ان يقول اولتفصيل المسند
او المسند اليه كذلك قلت تفصيل المسند اليه فى هذه الصورة ليتوسل به الى تفصيل المسند
فانه لايتأتى تقييد المسند بالتعقيب على اخصر وجه الابعد نسبته اليه ومايكون لداع هو
وسيلة الى امر اخر كثيرا مايطوى فى بيان الداعى اليه الغرض الاول ويكتفى بالغرض الثانى كما يقال
تعريف المسند اليه بالاشارة لتحقيره مع انه لبيان القرب ليتوسل به الى التحقير على ان اللازم
للعطف بالفاء وثم هو تفصيل المسند دون تفصيل المسند اليه الاترى انه لاتفصيل له فى
قولك جاءنى رجل فرجل اخر اوثم رجل اخر واجاب عنه الشارح المحقق بانه ذكر الشيخ
مامحصله انه مامن كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات شئ لشئ اونفيه عنه الاوهو الغرض
الحاصل والمقصود من الكلام وهذا مما لاسبيل الى الشك فيه ففى نحو جاءنى زيد فعمرو
يكون الغرض اثبات مجئ عمرو بعد مجئ زيد بلامهلة كأنه معلوم ان الجائى زيد وعمرو
والجهل انما تعلق بالترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لاغير حتى
لو قلت ماجاءنى زيد فعمر وكان نفيا للمجيئة عقيب مجئ زيد ويحتمل انهما جاآك معا
اوجاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية هذا كلامه وفيه نظر لان كون العطف
لتفصيل المسند اليه والمسند اعم من الكون له مقصودا لذاته اولغيره ولاخفاء فى كون
تفصيل المسند اليه مقصودا بالعطف ليتوسل به الى تفصيل المسند فى العطف بالفاء
ولولا اعتباره اعم لم يتم نكتة العطف فى جاءنى زيد وعمرو بعده بيوم فان المقصود فيه
الترتيب والتعقيب حتى كأن مجيئهما معلوم والجهل انما وقع بالترتيب والتعقيب فان قلت
ماالفائدة فى عطف المسند اليه فى نحو قولك جاءنى الاكل فالشارب فالنائم ومن البين انه
ليس لتفصيل المسند لعدم تعدد المجئ ولا الجائى قلت قال الشارح وهو فى التحقيق ليس
من عطف المسند اليه بل من عطف الصلات اى جاءنى الذى يأكل فيشرب فينام هذا
وتوجيهه ان اللام وصلته لشدة الامتزاج كالكلمة الواحدة فيدخل عاطف
الصلة على اللام كما يدخل اعراب اللام على الصلة ولوقدرت الموصوف
وجعلته من عطف الصفة على الصفة اى جاءنى الرجل الاكل فالشارب فالنائم
لاستغنيت عن هذا التكلف (او ثم عمرو) لانه فانه مخصوص بعطف الجمل
والفرق بينه وبين الفاء ان الفاء لنفى المهلة وثم لاثباتها (اوجاء القوم حتى خالد) لم يقل

اوحتى خالد لان حتى لعطف جزء من متعدد عليه بخلاف ثم فلا يقال جاء القوم ثم خالد
وهذا هو الفارق بين حتى وثم بعد اشتراكهما فى التراخى بمهلة وقال الجزولى هى متوسطة
بين الفاء وثم والتحقيق ان المهلة المعتبرة فى حتى بين اول جزء المعطوف عليه ومابعدها
لابين المعطوف عليه والمعطوف اذالمعطوف من تتمة المعطوف عليه ولخفاء المهلة بين
مابعد حتى وماقبلها انكر نجم الائمة كونها للمهلة وانكر ايضا الترتيب الخارجى وقال
ان الترتيب المعتبر بين اجزاء المعطوف عليه هو الذهنى دون الخارجى وفى قولنا جاء
القوم حتى زيد يعتبر العقل ترتب تعلق المجئ باجزاء القوم بحسب رجحانه بالنظر الى
بعض بعض حتى ينتهى الى الاقوى اوالاضعف وماقال يخالف جعلهم اياها مثل
ثم ومااستدل عليه من قولهم مات كل اب لى حتى آدم مع ان موته متقدم ومات الناس
حتى الانبياء مع ان موت الانبياء فى اثناء موت الناس وقولهم جاء القوم حتى خالد مع ان
مجيئهم معالايتم لجواز ان تكون هذه الامثلة مستعارات للترتيب الذهنى للمبالغة فى الترتيب
الذهنى بحيث يخيل الترتب الخارجى وقد جاء مثله فى ثم فى قوله ان من ساد ثم ساد ابوه
ثم قدساد قبل ذلك جده على ان الترتيب فيما ذكره من الامثلة ايضا خارجى لكنه
رتبى لازمانى ولبس للعقل الاملاحظة هذا الترتب الرتبى كما يلاحظه الترتيب الزمانى
(اورد السامع عن الخطأ) اى الاعتقاد الغير المطابق (الى الصواب) اى اعتقاد
المطابق وامانفسير قوله ثم فى الايضاح والشرح حيث قالا اورد السامع عن الخطأ
فى الحكم فيقتضى جعل الخطأ والصواب صفتين للحكم لاجعلهما نفس الحكم وحينئذ
يكون المعنى رد السامع عن كون حكمه خطأ الى كون حكمه صوابا ولايخفى انه معنى سمج
وان وافق المفتاح ففيه تفويت لما اتفق فى عبارة المتن من اصلاح عبارة المفتاح ولابد
من تقييد الرد بقولنا مع اختصار ليخرج عنه نحو ماجاءنى زيد ولكن جاء عمرو وكذا
فى البواقى ليخرج عنه عطف الجمل على الجمل ولابد من تقييده ايضا بما يخرج ماعداه من طريق
القصر فانه يصح فى (نحو جاءنى زيد لاعمرو) وماجاء الازيد وانما جا زيد وزيد جاء فالاولى
ان يقال اورد السامع صريحا الى الصواب فان فى ماعداه لانص الاعلى المثبت ويجب
فيه التصريح بالمثبت والمنفى الااذا كان المنفى لكمال ظهوره كالمصرح كما سيجئ ان شاء الله
تعالى ورد السامع الى الصواب فى المثال المذكور بازالة اعتقاده الشركة لاغير فانه انما
يكون لقصر الافراد على مابينه الشيخ عبد القاهر وعند المفتاح تقلب به اعتقاد المخاطب
ايضا ويخاطب به من اعتقد انه جاء عمرو دون زيد ووافقه المصنف ويفهم من كلام الشارح
فى بحث القصر انه يخاطب به من اعتقد بمجئ احدهما من غير تعين لكنه حينئذ ليس
لرد السامع الى الصواب بل لحفظه عن الخطأ فليكن هذا نكتة اخرى للعطف على ذكر
منك ومن امثلة رد السامع الى الصواب ماجاءنى زيد بل عمرو على ماقال ابن مالك ان بل بعد
النفى والنهى كلكن وجعل ابن الحاجب ذلك محتملا حيث قال ماجاءنى زيد بل عمرو يحتمل
اثبات المجئ لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد وعليه ماسيأتى فى بحث القصر ان ماجاءنى
زيد بل عمرو للقصر ومماذكره المفتاح والايضاح ان ماجاءنى زيد لكن عمرو بمن اعتقد ان زيدا جاءك
دون عمرو ولم يتعرضا لكونه لمن اعتقد الشركة فقال الشارح ان مجيئه لرد السامع اعتقاد
الشركة لم يقل به احد وهذا وجه خفى ومنهم من وجهه بانه يحصل رد اعتقاد الشركة
بالمعطوف عليه فذكر الاثبات لغو ورده السيد السند بانه منقوض بقولك جاءنى زيد لاعمرو
الاولى انه منقوض بباقى طرق القصر ونحن نقول لم يذكروا لكن من طرق القصر

الافى بحث العطف مثالا لرد السامع الى الصواب والعطف لايرد به الى الصواب فى قصر
الافراد اذهو ممااعتقده المخاطب بل هو لتقرير مااعتقده من الصواب فجعله لقصر القلب
فى مقام التمثيل به للرد الى الصواب لايوجب عدم كونه لقصر الافراد لاحتمال ان يكون
عدم التعرض به لانه لايصلح بهذا الاعتبار لماتم فيه من التمثيل وانما لم يذكره المصنف
فى المتن مع تعرضه له فى الايضاح لانه نحو جاء زيد لاعمرو من طرق القصر كذا ذكره الشارح
ونحن نقول لم يتعرض له لانه مخالفة من المفتاح مع الائمة الاعلام من النحاة حيث جعلوه
لدفع توهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما وقلة انفراد
احدهما بامر ولم يتعرض لماذكروه ايضا ليعلم ان العطف بلكن لدفع توهم ناش من السابق
لاحتمال ان يكون الحق مع المفتاح وكلام الشارح المحقق والسيد السند يشعران بان المراد
بالتوهم الاعتقاد سواء كان جزما اوظنا ضعيفا ويمكن ان يقال لامخالفة بين كلام السكاكى
والنحاة على ماتوهم والانه يجوز ان يكون ذكر لكن فى التصريح بالاثبات بعد النفى للقصر
واختياره على بل لانه نشاء من نفى مااعتقده ثانيا يوهم انه وافقه المتكلم فيما نفاه ولذا
لم يبدأ باثباته مع ان الاثبات احق بالتقديم ففيه مع رد المخاطب الى الصواب دفع توهم المشاركة
فى النفى ولايبعد ان يجعل رد السامع الى الصواب شاملا لدفع التوهم بعد مابين ان المراد
بالتوهم الاعتقاد فان العطف بلكن حينئذ لرد المخاطب من خطأ اوقعه المتكلم فيه وهو
اعتقاد انه لم يجئ عمرو اواعتقاد انه مشارك لزيد فحينئذ يكون من طرق قصر الافراد
(اوصرف الحكم الى آخر) سواء جعل الاول فى حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ان يكون
ثانيا وان لايكون ويسمى الاضراب اولم يجعل فى حكم المسكوت عنه وذلك حين يزاد لاقبل
بل فانه يبطل الايجاب قبله وتقرير النفى ويؤكده فلايكون ماقبل بل حينئذ محتملا بل
مقطوعا به فاذا قلت جاء زيد لابل عمرو ابطلت مجئ زيد وصرفت الحكم الى عمرو واذا قلت
ماجاء زيد لابل عمرو قررت النفى وصرفته الى عمرو فان قلت اخر بمعنى غير من جنس السابق
فلا يقال جاءنى زيد وحمار اخر بل رجل اخر فقوله اوصرف الحكم الى اخر يوجب عدم
صحة جاءنى زيد بل حمار مع انه ليس كذلك فالصحيح اوصرف الحكم الى غيره قلت معنى
قوله اوصرف الحكم الى اخر الى مسند اليه اخر والمسند اليه الاخر من جنس السابق
فى هذا الكلام وذلك لايقتضى كونه فيما بعد بل من جنس السابق عليه وهذا من قبيل
اشتباه مفهوم الحكم بموارده فلما كان الاضراب غير شامل لجميع صور العطف بل وان كان
متحققا فى (نحو جاء زيد بل عمرو وماجاءنى زيد بل عمرو) اضرب عن ذكر الاضراب
والنفى بصرف الحكم الشامل لجميع الصور لكن كون المثال الثانى لصرف الحكم
غيرواضح على مذهب الجمهور من ان بل يبطل النفى فيما بعده ويجعل ماقبله فى حكم
المسكوت عنه حتى يكون المعنى ماجاءنى زيد بل جاءنى عمرو لانه لامعنى لصرف الحكم الى
مابعد بل بعد اختلاف الحكم السابق واللاحق نعم تيضح على مذهب المبرد ان النفى
والاثبات سيان والمعنى بل ماجاءنى عمرو مع احتمل جاءنى زيد بين النفى والاثبت فالغلط
عند المبرد فى الاسم المعطوف عليه فقط وعند الجمهور فيه وفى ذكر النفى فكلمة بل لتدارك غلطين
عندهم تدارك النفى بالابطال وتدارك المعطوف عليه بعينه بصرف الحكم الى المعطوف ويمكن
توضيح صرف الحكم بان المراد صرف الحكم بعينه او بعد اصلاحه بابطال نفيه والمراد بالحكم
اما الوقوع واللاوقوع اوالايقاع والانتزاع والمراد بصرفه صرفه باعتبار الافادة فلا يتجه انه
يقتضى تكذيب الحكم فى المعطوف عليه مع انه غير تكذيب بل مسكوت عنه والصرف فى الافادة

كما يصح فى الايقاع يصح فى الوقوع والصرف بحسب الواقع لا يصح فى شئ منهما فما ذكره الشارح
المحقق فى شرح المفتاح ان المراد بالحكم الايقاع فلا يستلزم صرف الحكم كذب الحكم فى المعطوف
عليه لا يتم ولا يشكل عليك عدم شمول النكتة للعطف فى ليضرب زيد بل عمرو لانه ليس
لصرف الحكم بل لصرف الطلب لان الكلام فى المسند اليه بالاسناد الخبرى على ان التحقيق
ان الحكم هنا يعم الخبر والانشاء قال الرضى واذا عطفت ببل مفردا بعد النفى او النهى
فالظاهر انها للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا او غير موجب
كان كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه وفرق بين العطف ببل وبدل الغلط
وان كان كلاهما لتدارك الغلط فى المتبوع فان الاول لا يقع فى كلام البليغ والثانى شايع
بين البلغاء مطرد فى كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط وقد نبه عليه المصنف
حيث ترك بدل الغلط وذكر العطف ببل وابن الحاجب سوى بينه وبين البدل لكن تعقبه
الرضى بهذا الفرق وهو المرضى كذا قيل وقد عرفت ان من بدل الغلط ما هو ابلغ من
المعطوف فالفرق بان هذا البدل ليس من احوال المسند اليه اذ لا مسند اليه قبله لانه
لم يقصد او ترك بالكلية بخلاف المعطوف عليه ببل فان البليغ بعد الاتيان به سهوا التفت
اليه واعتبر الحكم مرتبطا به وذكر ما يصرف الحكم عنه الى آخر (او الشك)
اى لافادة الشك (او التشكيك) اى لجعل المخاطب شاكا فى الحكم لغرض يتعلق به
(نحو جاءنى زيد او عمرو) او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال
مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت
الحكم لاحدهما فقط وفى الاباحة تجوز الجمع بينهما لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب
امر خارج ونبه المصنف بترك عد التفسير مقاما للعطف على قلته فى الواو والفاء وعلى ان
ما بعد اى وان عطف بيان لما قبله كما عليه الجمهور لا معطوف كما عليه المفتاح قالوا ويؤيد
الجمهور كون المعطوفات مغايرة للمعطوف عليه الا ما قل من العطف بالواو والفاء للتفسير وتفسير
ائمة اللغة الضمير المجرور باى من غير اعادة الجار وتفسيرهم الضمير المرفوع المتصل به من غير تأكيد
بمنفصل ولا فصل وفيه بحث لان ما بعدهما يشارك المعطوفات فى كون التشريك فيه فى
الاعراب بواسطة الحرف وهما مستثنيان عنده من قاعدتى العطف على الضمير المجرور
والضمير المرفوع المتصل بل القاعدتان عنده انه اذا عطف بغير اى وان على الضمير المجرور اعيد
الخافض وعلى الضمير المرفوع المتصل يؤتى بتأكيد بمنفصل او بفصل وكون القاعدة عندهم
اشمل من القاعدة عنده لا يوجب تأييدهم والحروف العاطفة عنده اثنا عشر لانه جعل اى
وان فيهما الا انه لا وجه للفرق بين اى وان وان لم يصرح الاباى فما ذكره السيد السند انها
عنده احدى عشر حرفا محل نظر ولم يذكر العطف بام لاختصاصه بالانشاء الا ان عدم
التعرض به فى باب الانشاء ايضا يوجب اهمال الفن لما يهمه (واما الفصل) اى ما يسميه
نحاة البصرة فصلا وغيرهم عمادا وجعل الفصل من احوال المسند اليه لدلالته على كونه
مخصصا به المسند ودالا على معنى فيه كونه متميزا بالمسند منفردا من بين الجنس به وجعل
الفصل مصدرا بمعنى تعقيب المسند اليه به غير ثابت وعنه مندوحة وكون اخواته مصادر
لا يخل به مثل هذا التكلف والاصح انه على صفة الضمير المرفوع المنفصل وليس ضميرا
فقول الشارح ضمير الفصل مرجوح وما ذكر النحاة من انه وضع للفصل بين الخبر والنعت
يستدعى جعله من احوال المسند كما ان كون التخصيص متعلقا بالمسند بلا واسطة حرف
الجر معنى يقتضى جعله حالا له الا انه لما كان العمدة فى الكلام هو المسند اليه ونظر المتكلم

عليه وما عداه متطفل بين يديه كان الاولى ارجاع الحال اليه ما لم يفض الى مزيد تكلف
وحينئذ لا يبعد ان يجعل الفصل لفصله عن الموصوف وانما اقتصر على قوله (فلتخصيصه
بالمسند) مع ان فائدته التى لا تنفك عنه تأكيد الحكم بخلاف التخصيص فانه قد يكون
اذا لم يكن فى الكلام ما يفيد التخصيص سواه وقد لا يكون اذا كان الخبر المعرف بتعريف
الجنس لانه لافادته تأكيد الحكم من احوال الاسناد على الثانى ثبوت القصر معه اذا لم يكن
ما يفيده سواه تردد قال الشارح فى شرح الكشاف افادته القصر انما يتم اذا ثبت القصر فى
مثل كان زيد هو افضل من عمرو مما الخبر فيه نكرة ولا خلاف بين المصنف والسكاكى
حيث قال انه لتخصيص المسند بالمسند اليه الا فى العبارة فان الباء فى صلة التخصيص
قد تدخل على المقصور وقد تدخل على المقصور عليه وجعل الشارح
الاستعمال الاول عربيا وغالبا والثانى عرفيا والسيد السند الاستعمال الثانى اصليا
والاول مبنيا على جعل التخصيص مجازا مشهورا قريبا بالحقيقة العرفية فى التمييز او مضمنا
بمعنى التمييز وجعل الباء متعلقا بمعنى التمييز اى الفصل لتمييز المسند اليه به مخصصا بالمسند
اليه فعدول المصنف عن عبارة المفتاح الى ما هو العرفى الغالب استعمالا فى وجه والى
ما هو اظهر فى كونه حالا للمسند اليه فى وجه وليس لك ان تقول انه قد يكون لقصر المسند
اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى وهو الذى ذكره المصنف وقد يكون فى قصر المسند
على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق وهو الذى ذكره المفتاح لان قصر المسند اليه على
المسند فى المثال المذكور من تعريف المسند اليه على نحو قولك المنطلق زيد وكون الفصل
له غير ثبت وانما هو مما او همه بعض من عبارة الكشاف فى تفسير اولئك هم المفلحون ولكون
بيانه متعلقا بمقام آخر لو بسطنا الكلام فيه لتسامون ولقد تم نبذا منه فى بحث التعريف
باللام ان كنتم ما يهمكم تحفظون (واما تقديمه) اى تقديم المسند اليه على غيره من اجزاء
الكلام فيشتمل تقديم الفاعل على المفعول والتعميم اولى من تقدير على المسند موافقا للمفتاح
لجريان اكثر النكات فيه وبين قوله فى احوال متعلقات الفعل وتقديم بعض معمولاته على
بعض الخ عموم من وجه ففى ترك المصنف قول المفتاح على المسند تكثير المعنى بايجاز اللفظ
فتقدير الشارح على المسند تفويت لما قصده المصنف والتقديم يقتضى وجوده لا على
صفة التقديم وذلك بان يكون حقه المقام المتأخر اما على الصفة التى هى الان عليه كتقديم
المفعول على الفاعل فان حق المفعول المقام المتأخر واما على صفة آخرى لو وجد متأخرا كان
على هذه الصفة كما فى تقديم المسند اليه بجعله مبتدأ ولو جعلته فاعلا حقه المقام المتأخر
والاشبه باطلاق التقديم هو القسم الاول لانه يتوهم فى شانه انه اذا كان متأخرا غير الى التقديم
لكون حقه ان يكون متأخرا والقسم الثانى انما يسمى تقديما لانه اوجد مقدما لا لانه غير من
التأخير الى التقديم كما ان ذكر المسند اليه الذى ليس حقه التأخير باعتبار نحو زيد انسان
مقدما يسمى تقديما بهذا المعنى ولهذا قال صاحب الكشاف ان التقديم انما يوصف به المزال
لا القار فى مكانه مع انه كثر منه اطلاق التقديم على القار ونظيره صغر فان صغر الجسم معناه
جعل الكبير صغيرا وقولهم صغر الله جسم البعوضة معناه اوجده صغيرا وضعوا الامكان
موضع الفعل فكما ان الصغير الثانى مجاز فى اللغة كذلك التقديم مجاز فى عرف ارباب الفن
فى غير الاول وتقديم المسند اليه مطلقا من القسم المجازى كما ان تقديم المفعول على الفاعل
او على الفعل من القسم الحقيقى فاما ان يراد بالتقديم فى عباراتهم ما يشمل التقديم الحقيقى والمجازى
مطلقا ليكون استعمال التقديم على نحو واحد واما ان يستعمل فيما يقتصر على المجاز فى المعنى
المجازى وفيما يقتصر على الحقيقة فى المعنى الحقيقى كما فى تقديم المسند (فلكون ذكره)

قال الشارح فى شرح المفتاح ان
الفصل فى قوله تعالى ان الله هو
الرزاق لتأكيد التخصيص
المستفاد من تعريف المسند وفيه
انه تحكم اوليس الفصل بكونه
تأكيدا اولى من كون تعريف المسند
تأكيدا وقال فى الشرح انه لمجرد
تأكيد الحكم وفيه ان تعريف
المسند قد يكون للتخصيص فليكن
مع ضمير الفصل مجردا عن
التخصيص عه

اى المسند اليه (اهم) من ذكر باقى اجزآء الكلام لامن ذكر المسند فانه قاصر كما عرفت ولا من
الحذف فانه حينئذ يكون مرجحا للذكر على الحذف لا للتقديم على غيره ومعنى كون ذكره اهم
ان العناية به اكثر من العناية بذكر غيره ومن البين ان لا جهة لتقديم فعل على فعل الا كون العناية
بالمتقدم اكثر والاهتمام به اوفر وكون الاهتمام موجبا للتقديم وصحة كون التقديم للاهتمام
بينة مستغنية عن بيان مابه الاهتمام لكن كون التقديم على وفق مقتضى الحال يوجب ان
يكون له جهة من جهات يدعو البليغ اليه فمن قال يكفى ان يقال قدم للعناية يريد انه اذا وقع تقديم
من البليغ يكفى ذلك القول اذ لا خفاء فى ان مادعاه الى الاهتمام امر معتبر فى البلاغة وحيث
قال الشيخ انا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيأ يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام
لكن ينبغى ان يفسر وجه العناية بشئ ويعرف فيه معنى يريد ان صاحب علم المعانى ينبغى
ان يفسره ليعلم المتعلم الكاسب للبلاغة الجهات المعتبرة عند البلغاء ولذلك جعل المصنف اقتفاء
للمفتاح سبب التقديم الاهمية ثم فسر وجوهها بقوله (اما لانه) ظاهره اما لان المسند اليه
(الاصل) وهو موجه لان كل مايذكر من غيره متطفل على ذكره وليبانه ولتحصيل معرفته
بالاحاطة بحاله وحينئذ يحتاج قوله (ولا مقتضى للعدول عنه) الى تكلف بارجاع الضمير الى
كونه الاصل حتى يكون المعنى ولا مقتضى للعدول عن كونه الاصل اى عن مقتضاه وهو كونه
اهم ممايتفرع عليه لكن لا خفاء فى جعله وسيلة الى الاهمية الداعية الى التقديم وفى المفتاح
اما لان اصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه فلذا فسر الشارح المحقق ضميرلانه بتقديم المسند
اليه ولا يخفى ان كون تقديم المسند اليه الاصل بلا مقتضى عدول يوجب التقديم من غيران
يلاحظانه يوجب الاهمية وكانه لهذا جعل الشيخ الاهتمام جاريا مجرى الاصل اذ نكتة تقديم
لا يكون تحته نادرة ككون التقديم الاصل بلا اقتضاء العدول ويمكن ان يقال ملاحظة كون
التقديم الاصل وعدم موجب العدول يجعل ذكره اهم وكون المسند اليه اوتقديمه الاصل
ليس لكونه محكوما عليه بل لكونه مسندا اليه حتى يستحق التقديم فى الانشائية ايضا وانما
قال ولا مقتضى للعدول عنه لانه لا تقدم مع مقتضى العدول ولهذا لم يقدم الفاعل على الفعل
لان كون المسند عاملا يقتضى العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل
مرتبة المعمول فان قلت كيف يوجب كون المسند عاملا تقديم المسند والعدول عن تقديم
المسند اليه غايته ان يتعارض العاملية والاصل الذى فى المسند اليه فلا بد من امر آخر حتى
يتم اقتضاء العدول قلت كون الفعل عاملا حال نفسه وكون المسند اليه الاصل
باعتبار مدلوله وما للشئ باعتبار نفسه اقوى مما له باعتبار مدلوله ولك تقول
ان المقتضى للعدول عن الاصل فى الفاعل التباسه بالمبتدأ والتباس العامل اللفظى بالعامل
المعنوى اوالتباس علامة الفاعلية بعلامة كون الشئ مبتدأ (واما ليتمكن الخبر) اراد به الخبر
فى وقت ما سواء كان خبرا فى الحال اولا ليشمل البيان تقديم المفعول الاول من باب علمت على
الثانى نحو ان تقول علمت الذى حارت البرية فيه حيوانا مستحدثا من جماد ولا حاجة الى
التعميم لتناول خبر كان وخبران وخبر ما ولا لان الخبر يتناول الجميع كخبر المبتدأ لكن العبارة
حينئذ على عموم المجاز لان تسمية المفعول الثانى خبرا مجاز وتسمية البواقى حقيقة ولو قال واما
ليتمكن المسند لكان واضحا الا انه اراد التنبيه على ان المسند فى باب تقديم المسند اليه ماسوى
مسند الفاعل فى ذهن السامع (لان فى المبتدأ) الحاجة ماسة الى تعميم المبتدأ اكثر مما سبق
فى الخبر والتشويق فى تقديم المبتدأ اذ لو قدم الخبر فلا تشويق فى المبتدأ المتأخر اليه فالاولى
لان فى تقديم المسند اليه (تشويقا اليه) كما فى المفتاح وفيه ان كون التقديم مشوقا الى الخبر
يدعو الى التقديم لا الى كونه اهم حتى يصح تفسير وجه الاهتمام به وقد هديت فى قطع هذه

المسافة والتشويق انما يتكامل بتطويل المسند اليه ولذا قيل حتى الكلام تطويله واتم تمكن
الخبر حين سماعه بعد التشويق لان حصول الشئ المترقب بعد الشوق الذ واوقع فى النفس
وانما قيدنا الشئ بالمترقب لئلا ينافى مايقال ان حصول نعمة غير مترقبة الذ وهو كرزق من حيث
لا يحتسب (كقوله) اى ابى العلا المعرى من قصيدة يرثى بها فقيها حنفيا (والذى حارت
البرية فيه حيوان مستحدث من جماد) يعنى تحيرت البرية فى المعاد الجسمانى والنشور الذى
ليس بنفسانى وفى ان ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات كذا فى ضرام السقط وقيله
بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد يعنى بعضهم يقول بالمعاد و بعضهم
لا يقول به و بهذا يتبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عليه السلام
ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى ولا القياس على ماوقع فى الشروح لانه لا يناسب السياق
هكذا ذكره الشارح فزيف مافى الشروح بانه يخالف مافى ضرام السقط ويخالف البيت
الذى قبله وزيد فى التزييف بانه يخالف البيت الذى بعده وهو اللبيب الذى من ليس
يغتر بان مصيره الى الفساد واورد عليه السيد السند فى شرح المفتاح بان تلميذ الشاعر ذكر
فى تنوير السقط ان المراد حيرة الناس فى خلقة آدم عليه السلام من التراب ومن البين
ان كون التوجيه يخالف السياق لا يدفعه كونه من تلميذ الشاعر ونحن نقول كون
الكلام فى حشر الاجساد لا ينافى كون المراد بالحيوان المستحدث من الجماد احد هذه
الامور بل نقول المراد مايعم الجميع والكلام تشبيه بليغ اى الذى تحيرت الناس فيه من الجسم
المحشور ليس الا كحيوان استحدث من الجماد والاعادة اهون من الاستحداث فبعد انكشاف
الاستحداث بل تعدده لا مجال للتحير وحينئذ لا يبعد ان يراد مايشمل خلق الحيوانات
من النطف ومحصل الابيات انه ظهر امر الاله بين العقلاء من كمال قدرته بخلق مايكون خلق
الانسان من الرفات بالقياس اليه هينا واختلف الناس فى بعث الاجساد فمنهم داع الى
ضلال وهو الانكار ومنهم هاد الى الاعتراف والذى تحيرت الخلق فيه حيث انكروا ليس
الا كحيوان مستحدث من جماد واللبيب الكامل اللب من ليس يغتر بالحيوة الدنيا بان مصيره
الى الفساد من غير المعاد فيغتنم هوى النفس ولا يعمل لما بعد الموت (واما لتعجيل
المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير) قوله للتفاؤل او التطير نشر على ترتيب اللف لان التفاؤل
مشهور الاختصاص بالخير فلذا لم يكتف به كالمفتاح زاد لفظ التعجيل ظنا منه ان مايصلح
للتفاؤل موجب للمسرة بالتفاؤل به سواء كان فى مستهل الكلام او اثنائه ورد بان التفاؤل
انما يكون فى مستهل الكلام او فى اثنائه ولا يتفاؤل بغيره وبعد بناء الكلام على ان التفاؤل
والتطير يكون فى غير الاول لا يخفى ان قوله للتفاؤل لا يصلح علة لتعجيل المسرة
لان التفاؤل لا يقتضى تعجيلها بل تعجيل التفاؤل فيجب ان يجعل علة للمسرة لا التعجيل
كما جعله الشارح فى المختصر ولا يخفى ان كون المسند اليه سارا لا يتوقف على التفاؤل به لانه انما
يسر السامع لتضمنه خبرا وادخاله خيرا فى ذهنه والمسرة كما تحصل بالتفاؤل تحصل بتذكره ماهو
الواقع لانه ربما يسره سماع صديقك وربما يسوءه سماع عدوك فقوله للتفاؤل او التطير مذكور على
سبيل التمثيل (واما لايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ به) اى يوجد لذيذا لم يقل او لانه
ليكون عطفا على انه لا على ايهام ويكون تحت الايهام فان مايوجد لذيذا تصور المدلول
لا اللفظ فاستلذاذه وهمى (واما لنحو ذلك) هو احسن من عبارة المفتاح او اشباه ذلك
وهو واضح لا يشتبه عليك ومن جملة امثال مامر ماقاله المفتاح وهو كون المسند اليه
متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر واعترض عليه المصنف بان المراد بقوله
لا نفس الخبر ان كان لا نفس تصور الخبر فامن خبر الا وهو كذلك وان اراد لا نفس وقوع الخبر

ففيه انه مع ذكر المسند اليه لايكون المراد نفس وقوع الخبر بل يجب الاقتصار على المسند
فعند ارادة نفس وقوع القيام لايقال قام زيد بل وقع القيام ولك ان تقول المراد الثانى
ولا خفاء فى ان كون المطلوب عند ذكر ارادة المسند اليه كونه متصفا لا وقوع الخبر
مما يوجب كونه اهم ويصح جعله موجبا للاهتمام الموجب للتقديم فحينئذ
الخبران بمعنى وهو احسن من جعل الخبر الاول بمعنى خبر المبتدأ والخبر الثانى بمعنى الاخبار
والمشهور فى جواب المصنف ماذكره الشارح المحقق من ان المراد بكون المسند اليه متصفا
بالخبر كونه متصفا به على وجه الاستمرار وبقوله لانفس الخبر لامجرد الاخبار فالخبر الثانى
بمعنى الاخبار ولعدم تنبه المصنف له خفى الحال عليه وايد ذلك بانه قال المفتاح كما اذا
قيل لك كيف الزاهد فتقول الزاهد يشرب فان كيف انما يسأل بها عرفا عن الحال
المستمرة فى اكثر الاوقات فيشرب الزاهد يدل على مجرد صدور الشرب عنه فى الحال او
الاستقبال والزاهد يشرب يدل على صدوره عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار واعترض
عليه بان الاستمرار التجددى انما يستفاد من المضارع بقرينة سواء قدم المسند اليه او اخر فلا
يكون وجها للتقديم ويمكن دفعه بان مراد المفتاح ان تقديم المسند اليه لان المطلوب
اتصافه بالخبر على الاستمرار التجددى والفعل مع تقديم المسند اليه ادل عليه وذلك لان
قولك الزاهد يشرب وضع الفعل فيه موضع المفرد لان الاصل فى الخبر الافراد فابراز
الاسم فى صورة المضارع للدلالة على الاستمرار التجددى واجاب السيد السند عن اعتراض
الايضاح فى شرح المفتاح بان مراد المفتاح انه اذا كان المطلوب موصوفية المسند اليه
لاوصفية الخبر فان للاخبار عن شرب الزاهد اعتبارين احدهما ان يكون الكلام
فى الزاهد وانه هل يصدر عنه الشرب فالمطلوب هنا موصوفية الزاهد فيقال الزاهد
يشرب وثانيهما ان يكون الكلام فى الشرب وانه هل تقع وصفا للزاهد فيقال يشرب
الزاهد ومنها ماقاله من ان التقديم يكون لزيادة تخصيص كما فى قوله متى تهزز بنى قطن
تجدهم اى متى تحرك وتعبث هذه القبيلة تجدهم سيوفا فى عواتقهم سيوف اى تجدهم
سيوفا فى قطع الامور والنوائب وفى سرعة التحرك والسيوف لا ينتقل عن عواتقهم لانهم
يكفون الامر بذواتهم ومهابتهم من غير حاجة الى اعمال السيوف جلوس فى مجالسهم
رزان يحتمل ان يكون جملة مفعولا ثانيا لتجدهم اى تجدهم بهذه الصفة من كون
الجلوس فى مجالسهم اصحاب وقار لتأثير وقارهم فى تلك الجلوس وقيل خبر مبتدأ محذوف
اى هم جلوس الخ وان ضيف الم فهم خفوف قالوا هو جمع خاف بمعنى خفيف والاظهر
ان يجعل جمع خفيف فانه جاء ظريف وظروف والمراد بزيادة التخصيص ليس زيادة
الحصر اذ لا يوصف الحصر بالزيادة والقلة بل المراد زيادة تخصيص المسند الاعم
من المسند اليه بالمسند اليه لانه بالذكر يحصل التخصيص وبالتقديم زيادة
التخصيص اذ بالذكر اخرا يحصل التخصيص فى اخر الكلام وبالتقديم تحصل التخصيص
اولا فيكون التخصيص حاصلا فى اول الكلام وآخره ولانعنى بزيادة التخصيص الا هذا
القدر ولما كان زيادة التخصيص موهمة لارادة الحصر قال والمراد هم خفوف يعنى
لانه لاخفوف الاهم وبهذا اندفع اعتراضان ذكرهما المصنف فى الايضاح احدهما
منع كون فهم خفوف مفيدا للحصر لاختصاص افادة الحصر بالخبر الفعلى وثانيهما
ان قوله والمراد هم خفوف تفسير للشئ باعادة لفظه وربما يدفع الاول باثبات ان الحصر
يستفاد مع الخبر المشتق وان لم يكن فعلا تمسكا بتصريح ائمة التفسير به فى قوله تعالى وما انت

علينا بعزيز وامثاله ورد بانه لامعنى لقصد الحصر فى البيت وندفعه بان حصر الخفيف
فيهم لترجيح سرعتهم فى خدمة الضيف على سرعة خدمتهم نعم يتجه انه لايصح تقدير
المسند اليه فى قوله هم خفوف على انه فاعل معنى اذ لا اعتماد لخفوف بعد تأخير المسند اليه
حتى يكون له معمول فضلا عن ان يكون فاعلا معنى ودفع الشارح المحقق الثانى بانه اراد
بقوله والمراد هم خفوف ان المقصود من البيت الاستشهاد هم خفوف لا تجدهم سيوفا
ولا جلوس لاحتمال تقدير المسند اليه مؤخرا ولا ينحصر نحو ذلك فيهما بل ذكر
امور اخر فى المفتاح ويمكن امور اخر يدرك المفتاح وانما تعرضنا لهما لما ذكرنا لك
من ابحاث تعلق بهما ولا يخفى عليك ان الاجمال المطلوب بقوله واما لنحو ذلك ينبغى
ان يكون بعد تمام التفصيل وبعض التفصيل يذكر فيما بعد الا انه اخر بعض التفصيل لئلا يتباعد
المعطوف عن المعطوف عليه كثيرا وحينئذ ينبغى ان يجعل مايذكر فيما بعد تفصيلا لبعض
مااندرج فى قوله واما ، عبدالقاهر) اى قال عبدالقاهر (وقد تقدم) المسند اليه
(ليفيد تخصيصه) اى المسند اليه (بالخبر الفعلى) اى قصر الخبر الفعلى عليه على ان الباء داخل
على المقصور وتحقيقه ان تقديم المسند اليه لكونه اهم لان المخاطب اذا اصاب فى اصل
الحكم واخطأ فى قيد من قيوده يكون ذلك القيد اهم عند المتكلم لانه به يتقرر الصواب ويرد
الخطأ فيقدم فالتخصيص من جهات الاهمية الا انه جعله المصنف من جهات التقديم
ولم يجعله من جهات الاهمية على طبق ما تقدم من ان لاجهة له الا الاهمية والنكات تفسير
الاهمية تنبيها على انه كثيرا ما يوضع تفسير الاهمية ووجه العناية مكانها ولكن ذلك
يقتضى ان لايخص التقديم لهذه النكتة بالفعل بل يجرى فى كل مسند واعتذر السيد السند
عن تخصيصه بما سوى الجوامد بان معانى الجوامد كالجسم والحيوان والجوهر مثلا
امور ثابتة غير متغيرة قل مايقع الخطأ فيها فى الامور العرفية فلم يلتفت اليها واما المشتقات
فكلها منشأ ركة فى سبب افادة التخصيص ونص السكاكى بان ما انت علينا بعزيز من هذا
القبيل وكأنه اراد انه لم يلتفت الى الجوامد فى افادة التقديم فيها التخصيص لانه علامة
لدغير واضحة والافلا خفاء فى وقوع التخصيص فيها نحو انتم الا بشر مثلنا وبعد يتجه ان
الصفة المشبهة من المشتقات للثبوت وقد جعلت التقديم فى ما انت علينا بعزيز للتخصيص وبالجملة
انما قال المصنف بالخبر الفعلى لا بالخبر الفعل لان الخبر ليس الفعل بل المركب من الفعل وغيره
من اجزاء الجملة او شبه الفعل فالفعلى يتناول شبه الفعل فلا حاجة الى ما اعتذر به الشارح
المصنف من ان التقييد بالفعلى مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به على خلاف تصريح
المفتاح بعدم التقييد واشتراك الحكم بين الاخبار المشتقة ثم كون التخصيص فى ما انا قلت
بالخبر الفعلى ليس بواضح اذ المسند اليه فيه خص بنفى الخبر الفعلى بغير المسند اليه فان القول
خص بغير المتكلم وانما خص به نفى القول واجيب بان الخبر الفعلى هنا نفى القول وحرف النفى
من تتمة المسند ولا بعد فيه بل هو نظير لا فيها غول حيث جعل لتخصيص القول بعدم كونه
فى خمور الجنة واورد عليه السيد السند بانه يستدعى عدم الفرق بينه وبين ما انا قلت
وسيأتى الفرق ونقول لولا الفرق لم يصح تقييد الحكم بقوله (ان ولى حرف النفى) اى كان
المسند اليه بعد حرف النفى بلا فصل ويمكن دفعه بان الفرق ليس فى افادة التخصيص
بل فى خصوصيات اخر وكيف لا وقولك انا ما قلت داخل فى قوله والا فقد يأتى للتخصيص الخ
وقد ازال ما فى قوله تخصيصه بالخبر الفعلى من خفاء بينالك فتنبه بقوله (نحو ما انا قلت
هذا اى لم اقله مع انه مقول) اى لغيرى حيث افاد به ان التقديم لقصر المسند على المسند اليه

تعالى جعل الفعلى بهذا المعنى
وان كان دقيقا حسنا مصلحا
للبيان الا انه ليس مقصودا
للمصنف حيث اعترض على
المفتاح ونازع معه فى جعله وهم
خفوف، للتخصيص بانه لا يصح
لانتفاء شرط التخصيص وهو
كون الخبر فعليا عبد

قوله ولا بعد فيه رد لمن قال فيه
بعد للفصل بين حرف النفى
والمسند عبد

دون العكس وتخصيص نفى القول دون القول فقولك ما اناقلت هـذا انما هو فى شئ
ثبت انه مقول وتريد نفى كونك القائل ردا على من زعم شركتك مع غيرك واختصاصك
به او رآه غيرك عنه كـذا قالوا والظاهر انه لا ينحصر فيـه بل يجوز ان يكون رد التريد
المخاطب الامر بينك و بين غيـرك فيكون قصر تعيين هـذا اذا قصد قصرا اضافيا اما
لو قصد حقيقى فينبغى ان يكون جميع من عداك قائلا به ولا يجب ان يكون هنـاك اعتقاد
مشوب بصواب وخطـاء بقى انه كيف يكون تخصيص النفى رد الخطـأ اعتقاد الثبوت بل
ينبغى ان يكون لرد خطأ فى اعتقـاد النفى كما فى انا ماقلت و يمكن دفعه بانه لما لم يذكر من جزئى
القصر الا النفى اريد الاشعار بتسليم الثبوت للمشارك فى قصر الافراد و بالثبوت لمن اعتقد
النفى عنه فى قصر القلب و ذلك يحصل بحصر النفى فى المسند اليه (ولهذا) اى ولان التقديم
يفيد التخصيص ونفى الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير (لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيرى)
قالوا لان مفهوم اول الكلام ثبوت هذا القول لغير المتكلم و منطوق المعطوف نفيه عن الغير
وهما متناقضان ولك ان تقول لان اول الكلام يفيد تخصيص السلب بالمتكلم ولاحقه
نفى التخصيص ولانه تسليم ثبوت القول وتصويبه مع سلبه عنك وعن جميع اغيارك فيلزم
اثبات القول من غير قائل والاظهر ان العطف دال عـلى انه لم يقصد الحصر بالتقـديم
فليس اللازم شيئا من المحالات المذكورات بل كون التقـديم لغوا وفيه ايضا بحث لانه
انما يكون لغوا ولم يكن له فى هذه الصورة داع اخر من دواعى التقديم وهو ممنوع قال الشارح
المحقق يجوز التقديم من غير قصد التخصيص اذا ظهر ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص
كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهمـا انك قلت هذا القول والثانى انك تعتقد
ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فيقول له ما انا قلتـه ولا احد غيرى قصدا الى
انكار نفس الفعل فيقدم المسند اليه ليطابق كلامه هذا كلامه المنقح لكلام المفتاح ولك
ان تقول لم يصح هذا التركيب لان نفى القول عن المعطوف عليه نفى على وجه الاختصاص
بمقتضى التقديم ونفيه عن المعطوف نفى لا على وجه الاختصاص فلا يحسن العطف وهذا
الوجه يفيد عـدم صحـة ان يقال ما انا قلت هـذا ولا زيد بخـلاف الوجوه السابقـة
والوجوه السـابقة تنفى صحـة ما انا ولا غيرى قلنا هذا بخلاف هـذا الوجـه والشـاهد
البرىء عن الاتهام الجلى من غير الايهـام ان تقول ولهـذا لم يصح ما انا قلت هذا وقال
غيرى لانه بعد قال غيرى لا غية ليس لها داعية ومما يجب التنبيه عليـه ان هـذا التخصيص
فيما اذا لم يكن المسـند اليـه دالا عـلى العموم نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه
فانه لنفى الشمول خاصـة والظـاهر ان التقـديم لانه مناط الفـائدة المقصودة بالكلام
من توجه النفى الى الشمول خاصة (ولا ما انا رأيت احدا) اى ولان التقديم يفيد تخصيص
المسند اليـه بنفى الخبر الفعلى مع تصويب اثبات ما نفى عنه بعينه للغير لم يصح هذا التركيب
ويتجه عليه ان رؤية الغير احدا غير باطل وهو الذى نفى فالمثبت للغير هو لا غير ويمكن ان يدفع بان
المراد به تخصيص المتكلم بنفى رؤية احد فى وقت معين ردا على من زعم رؤيته دون غيره احدا
او مشاركته فيها من غير تعيين الغير بل اى غير كان وحينئذ لا يصح هذا التركيب لظهور انه
لا يحال ان رأى غير ما احدا فلا فائدة فى الاخبار بها بل التركيب المفيد ما رأيت احدا لكن القوم
رحمهم قالوا لم يصح هذا التركيب لان تصويب المخاطب يقتضى ان يكون انسان غير المتكلم
قد رأى كل احد وهو ظاهر البطلان او لان التخصيص يقتضى ان يكون المخاطب معتقدا انك
رأيت كل احد ولا يتصور هذا الاعتقاد لعاقل ويمكن ان يقال لان تصويبك المخاطب يقتضى

ان يكون معتقدا ان انسانا غيرك رأى كل احد وان يكون فى مقام الرد طامعا ان يعتقد المخاطب
ذلك وعلل المصنف ذلك بانه يجب اثبات المنفى بعينه للغير والمنفى هناك الرؤية الواقعة على كل
احد واورد عليه الشـارح المحقق ان ذلك مم بل المنفى الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس
ولا يلتبس احدهمـا بالاخر عند من لا يلتبس عليـه السلب الجزئى بالسلب الكلى ثم بين ذلك
بان تقديم المسند اليـه بايلائه حرف النفى يفيد اثبات المنفى للغير على وجه نفى ان عاما فعام وان
خاصا فخاص ناقلا ذلك عن الشيخ ولا يخفى انه يمكن رد ما قاله المصنف الى ما ذكره بحمل قوله
لان المنفى هو الرؤية الواقعة على كل احد على السلب الكلى دون الايجاب الجزئى لكن هذا
التوجيه يوجب اختلال المتن لان قوله ولهذا لم يصح ما انا رأيت احدا حينئذ يكون تعليلا لما
لم يذكـر لانه تعليل لكون التركيب لاسناد المنفى لغير المسند اليه على وجه نفى وهو غير
مذكور بل لم يذكر الا ان التقديم يفيد التخصيص بنفى الخبر الفعلى وايضـا تخصيص النفى لا يفيد
الا ثبوت ما نفى عن المتكلم بغيره وهو رؤية احد لا بعينه لا رؤية كل واحد حتى يلزم ثبوتهـا
للغير فاللازم ثبوت رؤية احد لا بعينه للغير و كيف لا و افادة التقديم التخصيص بالفحوى لا بالوضع
حتى يصح ان يقـال انه فى عرف البلغاء لهذا المعنى والمفهوم من الفحوى ليس الا هذا القدر
وايضـا لو كان المفاد اثبات المنفى على وجه نفى لكان ما انا رأيت كل احد للايجاب الجزئى للغير
لان السلب فيه على الوجه الجزئى مع انهم لم يفرقوا بين ما انا رأيت احدا و ما انا رأيت كل احد
ففى كلام الشيخ ان المثبت هو المنفى على وجه نفى و كان عليه حين تعلق النفى لا بعد التعلق النفى
نعم ينفيه ما قاله انه لا يصح ان يقال ما انا قلت شعرا لانه يقتضى ان يكون انسان قد قال كل شعر فى
الدنيا لكن تأويله ان التمثيل به بجعل قلت شعرا للعموم لما ان النكرة ربما يكون فى الاثبات عامة نحو
تمرة خير من كسرة فكما ان قولك ما تمرة خير من كسرة لرفع الايجاب الكلى دون السلب الكلى
فكذلك ما انا قلت شعرا فى هذا المقام ولا مناقشة فى التمثيل وما يورد لتصور الشئ وتوضيحه
وقس عليه قوله ما انا رأيت احدا و استغن به عن دعوى انه سهو الكاتب والصواب ما انا رأيت
كل احد وعما قيل ان لفظ احد بمنزلة كل احد لما انه فى الايجاب لا ينفك عن الكل اذ لم يكن همزته
مبدلة عن الواو كما فى احـد عشر او لانه يصح استعمـاله بمعنى الجمع كما صرح بهمـا ائمة اللغة
فليحمل على معنى الاحاد المستغرقة لكل احد لانه مع ضعف الاول وبعد الثانى لا يجريان فى
ما انا قلت شعرا هذا غاية ما بذلنا الجهد فى تحقيق الكلام وقال السيد السند ان التفصيل ههنا
ان يقـال ان كان النزاع فى رؤية واقعة على شخص معين كزيد مثلا يقـال ما انا رأيت زيدا
فيكون هنـاك من رأى زيدا وهو ظاهر وان كان فى رؤية واقعة عـلى احد لا عينه يقـال ما
انا رأيت الا احد من الناس او ذلك الا احد فانه وان كان غير معين لكنه معهود من حيث تعلق
الرؤية به فحقـه ان يشار اليـه بذلك الاعتبـار ولا يصح ان يقـال ههنـا ما انا رأيت
احـدا لانه فى قوة قولك ما انا رأيت زيدا ولا عمرا ولا بكرا الى غـير ذلك فى افادة
نفى الرؤية بالنسبـة الى كل واحد من المفـاعيل وان اختلفا فى الظهور والنصوصيـة
فيبقى عموم نفى الرؤية لكل واحد منهـا ضايعا لان الفعل المثبت فى اعتقـاد المخاطب
متعلق منسوب الى واحـد فلا يحتاج فى رد خطائه فى الفاعـل الى نفيه عن كل واحد
واحد وان كان النزاع فى رؤية واقعة على كل احد فهناك عبارتان احداهما ان يقـال ما انا
رأيت كل احد والثانية ان يقـال ما انا رأيت احدا وهذه اخصر من الاولى وفى افادتها
للمعنى المذكور نوع خفـاء ودقة و لهذا اختلف فيهـا وتوجيهها ما قررناه هذا كلامه واورد
عليه ان نفى الروية عن واحد واحد متحقق فى ما انا رأيت الا احد لانه وان عرف فيه الا احد لم يخرج

لا يخفى ان العموم الذى
يستفاد لمسند من تقديم
المسند اليه اكثر من قول كل
شعر فى الدنيا والخصوص الذى
يقتضيه الفعل ايضا اكثر من قوله
فى الدنيـا ولك ان تقـول قوله
فى الدنيا يعارف فى التعميم من غير
قصـد تخصيـص اصـلا
عـه

لا يكون نسخه

اذ لا يلزم من عـدم خـلوه فى
الاثبات عن كل اعتبار كل معه
فى النفى او يجوز ان يكون ما رأيت
احد الرد اعتقاد من اعتقد انك
رأيت واحدا عـه

عن الابهام الذى يستلزم العموم فى سياق النفى فقد ضاع عموم النفى مع ضياع التعريف
العهدى وان التعرض للنفى عن واحد واحد ضايع فى رد اعتقاد المخاطب ان فاعل الرؤية
لكل احد انت ويكفى نفى الرؤية عن كل واحد وان نفى رؤية واحد لا بعينه يقتضى ايراد النفى
عليه ولا لغو فى الاجمال وانما يلزم اللغو او فصل لانه اتيان بما عنه مندوحة هذا ونحن نقول
ربما يقصد بنفى رؤية واحد لا بعينه السلب الكلى وربما يقصد مجرد سلب رؤية الواحد ويلزم
السلب الكلى فالاول لرد اعتقاد ثبوت الحكم الكلى والثانى لرد اعتقاد رؤية واحد لا بعينه
ففى ما انا رأيت الاحد اشعار بانه لم يقصد السلب الكلى وان لزم بل سلب الاحد على وجه
اعتقده المخاطب وهو واحد لا بعينه فلا يلزم كون السلب الكلى لغوا لانه من ضرورات ما قصد
لا يعد لغوا الا ما تعلق به القصد من غير حاجة فاندفع لزوم اللغو فى ما انا رأيت الاحد فى رد اعتقاد
حد ايضا وان لزوم اللغو فى ما انا رأيت احدا مبنى على عدم الفرق بين الاجمال والتفصيل واما لزوم
اللغو فى ما انا رأيت احدا فى رد اعتقاد رؤية كل احد بناء على ان قصد نفى رؤية كل احد يتأتى بدون
نفى رؤية واحد واحد فندفع بان فيه تحقيق نفى رؤية كل واحد وبيان ان التحقق هو السلب
الكلى بل فيه مبالغة فى رد الاعتقاد اذ يفيد انه لم ير احد فضلا عن كل احد واعلم ان ايلاء المسند
اليه المقدم حرف النفى يفيد بظاهره نفى اختصاص الخبر الفعلى لا اختصاص النفى وانما
يستفاد حصر النفى واختصاصه بجعل الاختصاص المستفاد من التقديم واردا على
النفى وان كان الظاهر ورود النفى عليه ونظيره كون النفى فى الجملة الاسمية لاستمرار النفى لا لنفى
الاستمرار وكون قوله تعالى وما انا بظلام للعبيد للمبالغة فى نفى الظلم لا لنفى المبالغة فى الظلم وهذا
المعنى وان كان بعيدا عن الظاهر لكن جعله عرف البلغاء فى ما نحن فيه واضحا والواضح مهجورا
(ولا ما انا ضربت الا زيدا) قد تقرر فى النحو ان الاستثناء المفرغ فى الاثبات لا يستقيم غالبا
لان ثبوت الحكم للجنس فى غير المستثنى لا يتحقق غالبا فلا يصح ضربت الا زيد الامتناع ان
يضرب كل احد الا زيدا فاذا دخل عليه النفى وقلت ما ضربت الا زيدا صح لانه لا بعد فى
ان لا تضرب احدا الا زيدا اذا عرفت هذا فاعلم انه جعل المصنف من ثمرات افادة التقديم
فى هذه الصورة تخصيص المسند اليه بنفى الحكم وثبوت الحكم بعينه لغيره ان دخول النفى على
قولنا انا ضربت الا زيدا لا يوجب صحة الاستثناء وما انا ضربت الا زيدا باق على عدم الصحة
بخلاف ما ضربت الا زيدا لان دخول النفى يفيد تخصيص المسند اليه بنفى الضرب المقيد
بالمستثنى مع ثبوته بعينه لغيره فالمستثنى على ما كان قبل دخول النفى من كونه فى الاثبات ويستلزم
صحة التركيب كون كل واحد مضروبا لغيرك سوى زيد وان يعتقد المخاطب ان هذا الضرب صدر
عنك ويعتقد انه صدر عن غيرك وتريد ان ترده الى اعتقاد انه صدر عن غيرك فهذا المثال يشارك
المثال الثانى فى الفساد فناسب ان يجمع معه دون الاول لكن الشيخ عبد القاهر والسكاكى
جعلاه مشاركا للمثال الاول فى الفساد وناسب ان يجمع معه وان لم يجمعاه معه بل مع الثانى
كما فعله المصنف وقالا لم يصح ما انا ضربت الا زيدا لان نقض النفى بالا يقتضى
ان يكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفى يقتضى نفى ان يكون ضربته
فهما ارادا ان من ثمرات افادة هذا التركيب تخصيص المسند اليه بالنفى وغيره بالاثبات
انه لا يصح استثناء شىء من هذا النفى لاستلزام نقض ذلك النفى بالا التناقض
فلكل من المصنف والشيخ وجهة هو موليها ولا يتمانعان عن سلوك الطريق الا انه
خفى على المصنف اقتضاء التقديم وايلاء النفى نفى ضربك زيدا فنعم ويمكن
اثباته بان ما انا ضربت يقتضى تخصيصك بنفى هذا الضرب عنك واثباته لغيرك واذا
كان هذا الضرب منتفيا عنك فلست ضاربا زيدا ولا غيره بهذا الضرب

ونقض النفى بالا يقتضى كونك ضاربا بهذا الضرب فقد تم التناقض من وجهين
كونك ضاربا وغير ضارب وكون عمرو مضروبا لك وغير مضروب لك
الا ان الشارح المحقق اثبته بان تخصيصك بالنفى يقتضى ثبات ضرب من عدا زيد الغيرك
فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك فاعترض بان الاستثناء حينئذ من الاثبات لا من النفى
فليس النفى من الانتقاض فى شىء فكانك قلت است الذى ضرب الا زيدا فكان المخاطب
اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان فبقيت ان يكون انت ذلك
الانسان وشنع على المصنف بانه غفل عن ان الاجدر بالاعتراض انتقاض النفى بالا دون
اقتضاء تقديم المسند اليه وايلائه حرف النفى نفى ان يكون ضارب زيد وقد نبه هناك ان هذا
اعتراض على نفسه دون القوم وكان منشاؤه قلة التأمل واهمال العقل واعمال الوهم لكن
لا يتجه عليه ما ذكره السيد السند من انه يوجب هدم ما قرره من ان ما انا رأيت احدا
يقتضى اثبات الرؤية لغير المسند اليه على طبق النفى من العموم لان النفى اذا كان للفاعلية
لا يفيد عموم الاحد لعدم توجه النفى الى المفعول ويكون مآل التركيب انى است فاعل رؤية احد
فلا يقتضى ان يكون الشان رأى كل احد بل ان يكون الشان رأى احدا الا ان قولك انى لست
فاعل رؤية احد فى قوة لست فاعل رؤية زيد ولا عمرو والى غير ذلك فعموم النكرة واضحة
فلو لم يكن القصد الى اثبات رؤية كل احد لغير المسند اليه لكان ذلك العموم ضايعا ولا ما ذكره
من انه لا يصح ان يكون الاستثناء من الاثبات لانه حينئذ يكون المستثنى منه احد وهو ليس
بعام فلا يصح ما انا ضربت الا زيدا كما لا يصح ضربت الا زيدا لعدم تناول احد زيدا لانه
لا موجب لكون المستثنى منه احدا بل المستثنى منه فى المفرغ عام من جنس المستثنى مثبتا كان
او منفيا فيجب ان يكون المستثنى منه كل احد كما ان المستثنى منه فى قرأت الا يوم كذا قرأت
كل يوم على انك عرفت ان نفى الفاعلية بضرب احد يفيد عموم احد والاثبات للغير يجب
ان يكون على طبق النفى على زعم الشارح فالمثبت للغير ضرب كل احد الا زيدا واما ما يقال
من ان كون الاستثناء من الاثبات انما لزم من كلامهم حيث قالوا ان تخصيصك بالنفى يقتضى
اثبات ضرب من عدا زيدا بغيرك وظاهر ان ذلك مبنى على كون الاستثناء من الاثبات
فلا توجيه له لان الشارح دفع بهذا البيان منع المصنف فالمناقشة فيه مع الشارح مناقشة
فيما هو معتقده ولا بد له منه لا فيما الزم القوم وهو لا يرضى به على انك عرفت انه شىء فهمه
من كلامهم وليس بكلامهم ونحن نقول امتنع ما انا ضربت الا زيدا لان قولك ما انا
ضربت لنفى ضرب معين عن نفسك مع اثباته للغير فاما ان يكون زيد داخلا فى المضروب
فيكون مضروبا فلا يصح استثناؤه وان لم يكن داخلا فيه فكذلك لانه غير داخل فى مفهوم
الحكم حتى يصح اخراجه ولان التقديم يفيد كون المخاطب مصيبا فيما عدا تعيين الفاعل فيجب
ان لا يكون زيد مضروبا لك والقصر بالنفى والاستثناء يقتضى كونه مصيبا فيما عدا تعيين
المفعول فيجب ان يكون زيد مضروبا لك ولا يذهب عليك ان افادة التقديم التخصيص بالنفى
لا يخص تقديم المسند اليه بل منه ما شعرا قلت حيث خصصت الشعر بنفى القول وقصدت تعلق
القول بغيره فلا يصح ما شعرا قلت ولا غيره ولا ما شيئا قلت ولا ما شعرا قلت الا قصيدة (والا)
نفى للشرط السابق اعنى ولى حرف النفى يعنى ان لم يقع بعد حرف النفى بلا فصل فقد خرج من
الشرط الاول مثل ما ان انا قلت هذا ودخل فى هذا الشرط مع انه من دواخل جزاء الشرط
الاول فيفسد الحكمان الا ان لا يعد ما هو من توابع حرف النفى فاصلا بينه وبين مدخوله فحينئذ
ما لم يل حرف النفى ما تقدم ولم يكن فى الكلام حرف نفى او كان وقد تقدم على حرف النفى نحو

انا ماقلت اوتقدم حرف النفى ولكن فصل بينه وبين المسند اليه نحو مازيدا اناضارب فانه لتخصيص نفى الفعل بالمفعول مع ايقاعه على غيره لا لتخصيص نفى الخبر بالمسند اليه واثباته لغيره وجزآء قوله والا قوله فقد يأتى ومجموع الشرط والجزآء معطوف على مجموع قوله وقد تقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى ان ولى حرف النفى اى ان لم يل المسند اليه حرف النفى (فقد يأتى التقديم (للتخصيص) اى لتخصيص المسند اليه بالمسند لا لتخصيصه بالنفى (رداعلى من زعم انفراد غيره) اى غير المسند اليه بخصوصه (به) اى بالمسند لا رداعلى من زعم انفراد المسند اليه به كما فى القسم السابق وهو قصر قلب على ما ستعرف (اوزعم مشاركته فيه) اى مشاركة الغير فى المسند اوفى احتمال كون المسند اليه فهو قصر افراد او تعيين فالفرق بين ما يلى حرف النفى وما لا يليه ان الاول لتخصيص المسند اليه بالنفى والثانى لتخصيصه بالخبر وان الاول رد على من زعم انفراد المسند اليه بالخبر والثانى على من زعم انفراد الغير به وان الاول للتخصيص والثانى للتخصيص او التقوى وانما قلنا زعم انفراد غيره بخصوصه ليخص الكلام بغير المنكر كما يقتضيه قوله فيما بعد وان بنى الفعل على منكر فانه تفصيل لتخصيص المنكر على خلاف ما بينا لك فان التخصيص فى المعرف بخصوصه ورد على ثبوت الحكم لغيره من حيث الخصوص وفى المنكر تخصيص بالمسند اليه بحسب الجنس او الوصف ورد على من زعم انفراد الغير بحسب الجنس او الوصف لان الخصوص غير معلوم حتى يعتبر الغير بحسب الخصوص والتفصيل فى المنكر فى مجرد التخصيص لعدم التفاوت فى التقوى فالمراد بتخصيص المسند اليه فى هذين القسمين تخصيص خصوصه وان بنى الفعل على منكر افاد تخصيص الجنس او الواحد فقولك مارجل جاءنى تخصيص جنس الرجل او الرجل الواحد بالنفى وقولك رجل جاءنى تخصيص جنس الرجل او الواحد منه بالمجئ فعلم بهذا ان قوله وان بنى الفعل على منكر لا يخص بالقسم الثانى وانه لا يوجب ان لا يكون المنكر للتقوى حتى يرده اشارة الشيخ فى دلايل الاعجاز الى كونه للتقوى ايضا (نحو انا سعيت فى حاجتك) لاحد الفرضين فهو مثال للتخصيص كما يصرح به قوله (ويؤكد على الاول بنحو لاغيرى) مثل لا غيرك ولا غيره ولا زيد ولا عمرو ولا ما سواى (وعلى الثانى بنحو وحدى) مثل وحدك ووحده ومنفردا ومتوحدا ولا غيرى ايضا فافهم وفيه دفع شبهة ربما يختلج فى صدرك من انه لوكان التقديم للتخصيص لما يجتمع مع مثل قولك وحدى ولا غيرى فدفعه بانه لتأكيد التخصيص ووجه تخصيص كل تأكيد بقسم مع ان كل تخصيص تشتمل على وحدة المخصص والسلب عن الغيران الملايم لزعم استقلال الغير التصريح بالسلب عنه والملايم لزعم الشركة التصريح بالوحدة كما لا يخفى على سلامة الذوق (وقد يأتى) التقديم (لتقوى الحكم) الانسب بقوله للتخصيص لتقوية الحكم ولا يبعد ان يجعل فعل مضارع منصوب بان المقدرة بعد اللام مسند الى ضمير التقديم اى قد يأتى التقديم لتقوى الحكم ويقرره فى ذهن السامع (نحو هو) اى الله تعالى (يعطى الجزيل) اى كل مسند اليه مقدم على خبر مسند الى ضميره اسنادا تاما لان التقوية من جهة تكرر الاسناد التام عند السكاكى وتبعه المصنف واما عند الشيخ ففى كل مبتدأ مقدم تقوية الحكم لانه بيان للحكم بعد التقدمة للاعلام فعلى هذا زيد ضربته للتقوى بخلاف ما ذهب اليه المصنف لكن هذا ينافى كون التقوى مختصا بالخبر الجملة والذى اراد ان وجه التقوى ان الخبر الذى هو جملة مستقلة بعيدة الارتباط بما قبله فاذا ربط بالعائد او غيره يتقرر اسناده الى المبتدأ لان فى تحصيله احتمالا ومزيد توجه وعليه يجرى التقوى فى كل خبر جملة ولا يتعداه والسيد السند ذهب الى ان تحقيق كلام السكاكى ان ربط الخبر المبتدآء بسبب ضمير ليس ملحقا بالعدم يوجب التقوى فزيد ضربته

توجيه لانه تكرر اسناد الضرب الى زيد بالوقوع بسبب الضمير فتخصيص التقوى بما يكون فيه الضمير مسندا اليه توهم من الشارح المحقق ويزيفه ان ذلك يقتضى ان يكون فى عمرو ضاربه انا تقوى لانه تكرر بواسطة الضمير اسناد الضرب على وجه الايقاع الى زيد فاذا بنينا الكلام فى شرح كلام المصنف على ما ذكره الشارح واثبتنا المخالفة بينه وبين الشيخ فى كون زيد ضربته للتقوى وكما ان التخصيص لابد له من داع اليه كذلك التقوى وهو ازالة الشك او الانكار حقيقة او ادعاء الا انه لما تقرر هذا فى احوال الاسناد دون فوايد التخصيص لم يتعرض له كما تعرض لفوائد التخصيص ولتخصيصه بالتعرض وجه آخر وجيه لا اظن بك الغفلة عنه فيما قدمنا لك ولما كان الخبر المنفى مظنة اشتباه بما يلى فيه المسند اليه حرف النفى لم يكتف بعموم قوله فقد يأتى للتخصيص وقد يأتى لتقوى الحكم مع ظهور اندراج المنفى فيه وصرح بقوله (وكذا اذا كان الفعل منفيا نحو انت لا تكذب) لقصد التخصيص او مجرد التقوى فلم يفت المصنف تمثيل التخصيص فى النفى كما ظنه الشارح ولما كان افادة التقديم التقوى محتاجا الى توضيح قال (فانه اشد لنفى الكذب من لا تكذب) ولا خفاء ان صيغة التفضيل ليس على حقيقته اذ لا يدل المثالان على نفى الكذب وتوجيهه لا يخفى على الافقه من الحمار وللنظر الدقيق ان يقول نفى الكذب فى الاستقبال مع انه مبطن الحال يفيد مبالغة فيه ولما كان نفى الاشد به من لا تكذب اتم فى الوهم من لا تكذب انت جعله مشبها به تنبيها على هذا التفاوت وقال (وكذا من لا تكذب انت) ولم يشتغل بهذا التوضيح فى قسم الاثبات مع انهما سيان فيه لئلا يتباعد النفى عن الاثبات الا انه يتجه ان كون التقديم للتقوية ليس اخفى من كون انت لا تكذب اشد لنفى الكذب من التركيبين الاخرين حتى يتم توضيحه به بل قد بين كونه اشد لنفى الكذب بكونه لتأكيد الحكم حيث قال (لانه لتأكيد المحكوم عليه) لا الحكم وقولنا انت لا تكذب على الاحتمال لاحتمال ان يكون انت الثانى مبتدأ لا تأكيدا للمحكوم عليه بل لحكم فى الخبر وفيه مخالفة لما ذكره الكشاف فى تفسير قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام وهم بالآخرة هم كافرون من ان تكريرهم للدلالة على انهم خصوصا كافرون بالآخرة وان غيرهم قوم مؤمنون بها وهم الذين على ملة ابراهيم عليه السلام ولتوكيد كفرهم بالجزاء هذا وفى تخصيص بيان الفرق بان لا تكذب للتقوى تعريض للمفتاح بانه لا اشتباه بين لا تكذب انت وبين انت تكذب للتخصيص فبيانه الفرق بينهما لغو ينبغى ان يفرق بين لا تكذب انت وانت لا تكذب للتقوى لانه محل الاشتباه ولا يدفعه ما ذكره الشارح المحقق انه خص بيان الفرق بالتخصيص لانه اورده فى بحث التخصيص (وان بنى الفعل على منكر) او ما فى حكمه من الضمير الراجع الى النكرة فاذا قلت ضربت رجلا وهو جاءنى كان قولك وهو جاءنى للتخصيص جنس الرجل او الرجل الواحد لا يقال الاولى (افاد) التقديم (تخصيص الجنس) او العدد (او) قوله (الواحدة) لا يتناول رجلان جاءنى فانه لتخصيص الجنس او العدد اى رجلان جاءنى لا رجل واحد لانا نقول رجلان جاءنى لتخصيص العدد ولا يحتمل تخصيص الجنس لان التثنية او الجمع نص فى العدد لا يحتمل التجريد عنه بخلاف التنوين فانه كثيرا ما يجرد عن العدد نعم اطلاق المنكر منكر ومن موجبات ضعف الاطلاق ان المصدر غير المرة لتخصيص الجنس دون الواحد والمراد بالجنس المفهوم الكلى حتى ان رجلا طويلا جنس صرح به الشيخ لكن ينبغى ان يعلم ان قولك رجل واحد جاءنى لتخصيص الواحد دون الجنس لان الواحد لكونه نصا فى الوحدة لا يمكن تجريده عنها ولو اريد بالتنوين التحقير او التقليل او التكثير يكون لقصر الجنس الحقير او القليل او الكثير

دون الواحد (نحو رجل جاءنى اى لا امراة اولا رجلان) اولا ثلثة الى غير ذلك والاعذب
فى قصد قصر الجنس الرجل جاءنى بالتعريف الجنسى (ووافقه السكاكى على ذلك) اى على
افادة التقديم التخصيص والتقوى لكن لم يجعل تقديما للتخصيص قطعا من غير ان يقصد به
مجرد التقوى كما جعله الشيخ مايلى حرف النفى كذلك وجعل من التقديم ماهو لمجرد التقوى قطعا
بخلاف الشيخ فانه ليس تقديم قطع فيه لمجرد التقوى عنده والى هذا التفاوت اشار بقوله
(الا انه قال) اى لكنه قال (التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه فى الاصل مؤخرا
على انه فاعل معنى فقط نحو انا قمت) قدمه على التقدير لان التقدير فرعه ولم يقتصر
على التقدير مع ان التقدير لا ينفك عن الجواز لاحتمال ان يفارق تقدير التقديم
الجواز ولا يتوقف عليه فصرح بالجواز تنبيها على انه لابد منه فى التقدير
ايضا ولا يبعد ان يقال المراد جواز التقدير بلا تكلف (وقدر) فقولك ما انا قلت
يفيد التخصيص لو قدر اصله ماقلت انا ويتجه عليه انه حينئذ يبطل ماحكم به من عدم
صحة ما انا قلت هذا ولا غيرى وما انا رأيت احدا وما انا ضربت الا زيدا لانه اولم يقدر
التأخير يكون غير مفيد للتخصيص فلا يلزم شئ من المفاسد فتأمل (والا) اى ان لم يجز تقدير
التأخير على انه فاعل معنى فقط (فلا يفيد الا التقوى الحكم جاز كما مر) فى نحو انا قمت (ولم
يقدر) ومن امثال انا قمت هو عرف فان هو فى قولك عرف هو لا يحتمل كونه فاعلا لفظا
(اولم يجز نحو زيد قام) فان زيد الوقدر مؤخرا لكان فاعلا لفظا لامعنى فقط وقال الشارح
لم يجز تقديره مؤخرا لانه يلزم تقديم الفاعل لفظا وهو لا يجوز والمراد بنحو زيد قام
مايكون المسند اليه فيه مظهرا فانه عند التأخير يصير فاعلا لفظا هذا كلامه وفيه بحث
لان زيد قام يوضع الظاهر موضع المضمر المسند اليه فيه مضمر مع انه لو اخر يكون
فاعلا كما فى هو قام فنقول المراد بنحو زيد قام ان يكون المسند اليه مظهرا
معنى وهذا ينافى ماسبق ان نحو زيد والفاعل مضمرا وكذا زيد ضربته
فانه لو قدر مؤخرا ايضا لصار مفعولا معنى وهذا ينافى ماسبق ان نحو زيد ضربته
لا يفيد تقوى الحكم عنده لانه يفيد انه يفيد التقوى وقدم المصنف نقيض التقدير
على نقيض الجواز على عكس ترتيب الجواز والتقدير لنكتة دقيقة لا يتبصر بها
الا البصائر المحيطة باخفى الضمائر وهو ان النفى المستفاد من قوله وان لا يرجع اولا الى
التقدير الذى بمنزلة القيد للجواز (واستثنى) السكاكى (المنكر) الصرف الذى
ليس فيه شائبة التخصيص بقرينة قوله لئلا ينتفى التخصيص ولك ان تجعل صيغة
التفضيل للمبالغة فى النكارة فتفيد بها صرافة النكارة والاستثناء من حكم مستفاد من قوله
والا فلا يفيد الا التقوى الحكم اى ان لم يجز تقدير كونه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى
فقط بلا تكلف لا يفيد الا التقوى الحكم الا المنكر الصرف فانه لا يجوز تقدير كونه مؤخرا
على انه فاعل معنى فقط بدون تكلف وهو لا يفيد الا التخصيص وهو اظهر ثم قال الشارح
المحقق ان المراد انه اخرج السكاكى المنكر من كونه فاعلا لفظا وجعله فاعلا معنى (بجعله
من باب واسروا النجوى الذين ظلموا) اى بجعل المسند فى الاصل مسندا الى ضمير مبهم
تفسيره ابدال الظاهر منه وانما قال (اى على القول بالابدال من الضمير) اشارة الى قول اخر فيه
وهو ان الواو فى الفعل قد يكون علامة الجمع فقط كما فى الصفة من غير ان يكون فاعلا ولا يخفى
مافيه من وجوه البعد من قلة نظاير واسروا النجوى الذين ظلموا والخلاف فى كون
الواو ضميرا وتغيير الضمير من الابهام الى التعيين بالتقديم فيلزم المخالفة الفاحشة بين الاصل
المقدر وماعدل اليه وانما ارتكب هذه الامور (لئلا ينتفى التخصيص) الذى شرط
كون المبتدأ نكرة (اذ لا سبب له) اى لهذا التخصيص (سواه اى) سوى كونه فى الاصل

وتخصيص ذلك بالاشارة الى
التخصيص كما فعله الشارح
المحقق بلا مخصص ١٢

اخر نسخة

فاعلا معنى فكما لا يحتاج فاعلية النكرة الى مخصص سوى تقديم المسند لم يحتج هذا
الابتداء اليه سوى تقديم المسند فى الاصل ولا يخفى انه لا يحتاج المنكر الصرف على اطلاقه
الى الاستثناء اذ بقرة تكلم وكوكب انقض الساعة الى غير ذلك لا يحتاج الى مخصص
وقوله (بخلاف المعرف) يفيد ان المعرف سببا للتخصيص سوى تقديم المسند فى الاصل
ولا يخفى فساده فلذا جعل الشارح تقدير الكلام واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه
مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد ولا يخفى انه
بعيد كما ان جعل ضمير لا سبب له الى كونه مبتدأ بعيدا (ثم قال) لا تراخى بين هذا الكلام
وماسبق فى كلام السكاكى كما يفيده كلمة ثم (وشرطه) اى شرط ارتكاب هذا الوجه البعيد
فى المنكر (ان لا يمنع من التخصيص مانع) وهو انتفاء فائدة القصر من رد اعتقاد المخاطب
فى قيد الحكم مع تسليم اصله كما اشار اليه (بقوله كقولك رجل جاءنى على مامر)
من ان معناه لا امرأة ولا رجلان ولا يخفى ان شرط مطلق التخصيص ذلك وهو بين
مستغن عن البيان وغاية التوجيه ان يقال يكاد يتوهم ان التوجيه الضرورة فى المنكر رفعت
عنه شرط التخصيص فخصه بالتعرض لازاحة هذا التوهم (دون قولهم شر اهر ذاناب)
فان فيه مانعا من التخصيص (اما على) التقدير (الاول) وهو تخصيص الجنس (فلامتناع
ان يراد المهر شر لا خير) اذ المهر لا يكون الا شرا او ظهور الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه
(واما على) التقدير (الثانى فلنبوه عن مظان استعماله) فانه لا يستعمل لرد اعتقاد ان يكون
المهر اكثر من شر واحد (واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذاناب
الا شر) لزم طلب وجه لتصحيحهم او التخصيص او التأويل وقال الشارح المحقق لزم
طلب وجه للجمع بين ماذكرنا وبين مافعلوه فكانه قال واذ قد صرح الائمة لما ينافى ماذكرناه
لزم طلب وجه للجمع ليصح ماذكرناه وماذكروه للتعويل (فالوجه) باحد الوجوه فتأمل
(تفظيع شان الشر بتنكيره) بجعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر فى تنكير المسند اليه ونحن
نقول بجعل المفضل عليه المحذوف فى غاية العموم اى شر من كل شئ وبالجملة المعنى ما اهر
ذاناب الا شر عظيم فى الغاية ويتجه ان النكرة حينئذ تخصصت بالوصف المستفاد
من التنوين او بالمفضل عليه المحذوف فلا حاجة الى تقدير التأخير بل لا يصح لانه لا يرتكب
الاعتبار البعيد الا فى النكرة الصرفة على ماحقق واجيب بان التخصيص الذى صرح به
الائمة فى تأويلهم هو التخصيص المستفاد من التقييد اذ التقييد يفيد التخصيص عند السكاكى
لانه يجعل ماضربت اكبر اخوتك ابا تا لضرب الاصغر وفيه انه لم يجعل النحاة شر اهر
ذاناب من قبيل ولعبد مؤمن خير من مشرك وعلى ماذكر يكون كلاهما تخصيصا
بالوصف (وفيه) اى فيما قاله وفعله السكاكى (نظر اذ الفاعل اللفظى والمعنوى) الاولى
الاسلم من انتزاع الفاعل اللفظى والبدل والتأكيد (سواء فى امتناع التقديم) مابقيت على
حالها لانه لا يتجه عليه عليك ورحمة الله السلام وقوله (مابقيا على حالهما) قيد الامتناع
اى سواء فى الامتناع المقيد بزمان بقائهما على حالهما لا التسوية حتى يحتاج اتمام الكلام
الى تقدير وسواء فى جواز التقديم اذ لم يبقيا على حالهما فتأمل والمناقشة فى التسوية
بدعوى ان التابع اولى بالامتناع لان فيه التقديم على العامل والمتبوع (فيجوز تقديم المعنوى
دون اللفظى) ترجيح للمرجوح (لا تحكم) اذ التحكم هو الترجيح بلا مرجح لا يضر السكاكى
بل ينفعه (ثم لا نم انتفاء التخصيص لولا تقدير التقديم لحصوله بغيره كما ذكر) يتجه على
كلام السكاكى منع ان احدهما على قوله التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه

فى الا صل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط وقدر لانه يقال لانم انتفاء التخصيص من غير
تقدير التقديم اذلا دليل على اعتبار التقديم للتخصيص بل يحصل بلا تقدير تقديم كما ذكره نقولا
عن الشيخ وكلام المتن يحتمل هذا المنع وحينئذ معنى قوله لحصوله بغيره لحصول بلا تقدير تقديم
باجزاء غير مجرى لايكون غير ماسوف على زمن اى لاماسوف وله غير نظير وثانيهما على قوله لئلا
ينتفى التخصيص وحينئذ معنى الكلام لانم انتفاء التخصيص فى صورة المنكر لولا تقدير التقديم
لحصول التخصيص بغير التقدير من التخصيص بالوصف المستفاد من التنكير كما ذكر السكاكى
والايضاح يفصح عن هذا المعنى وهو اوفق بالعبارة وبالجملة الاوضح لولا تقدير التأخير ولا يجاب
المنع الاول والجواب مطلقا عن هذا المنع الثانى انك ان اردت منع انتفاء التخصيص فى النكرة
مطلقا ولولا تقدير التأخير فلم يدع احدان المسند اليه اذا كان نكرة لايفيد التخصيص بدون تقدير
التأخير وان اردت منع انتفاء التخصيص فى نكرة من النكرات لولا تقدير التأخير فالمنع مكابرة
لان النكرة التى لم تخصص بشئ من المخصصات اذاقدمت ينتفى تخصيصه لولا تقدير
التقديم (ثم لانم امتناع ان يراد المهر شر لاخير) وكيف لا وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم
شر لان المعنى الذى اهره من جنس الشر لا من جنس الخير فجرى مجرى ان يقول رجل
جاءنى زيد انه رجل لا امرأة وربما يدفع هذا المنع بان المتبادر من الشر الشر بالنسبة الى
الكلب والاهرار صوته عند تاذيه وبجزه عما يؤذيه فلا يشك عاقل ان مهره لايكون خيرا
بالنسبة اليه وفيه نظر لانه يجوز ان يراد بالشر الشر بالنسبة الى اهل الرجل او يراد بالاهرار
مجرد جعله ذاصوت وهناك منعان اخران احدهما انا لانسلم ان لايصح قصد التخصيص
لامتناع ان يراد شر اهره لاخير وامتناع ان يراد شره اهره لاشران لاحتمال ان يراد
شر اهر ذاناب لاغير بان يكون الحصر حقيقيا لارد اعتقاد وثانيهما ان هذا مثل يراد به
عجز القوى البعيد عن العجز فهو يصح ان يقع مبتدأ بلا تخصيص لكون الحكم مفيدا بدون
التخصيص وبالجملة يردان النزاع فى مثال ذكر لتصوير مانع قصد التخصيص
وهو ليس من دأب المحصلين (ثم قال) السكاكى (ويقرب من هو قام زيد قائم فى التقوى)
يعنى فى افادة التقوى ولو قال ويقرب من زيد قام زيد قائم لم يحتج الى قوله فى التقوى لان زيد قام
لايحتمل الا التقوى بخلاف هو قام فانه يحتمل التخصيص ايضا قال السيد السند فى شرح
المفتاح هو قائم يحتمل التخصيص على نحو هو قام ولو تم ما ذكره لكان فى اختيار زيد قائم
على هو قائم وجه وجيه لكن فيه انه كيف يحتمل التخصيص ولايمكن تقدير تأخيره على انه فاعل
معنى اذلا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد (لتضمنه الضمير) علة لقال وهو الاوفق بقوله
(وشبهه بالخالى عنه من جهة عدم تغيره فى المتكلم والخطاب والغيبة) فتأمل او علة
لقوله يقرب وهو اوفق بمقام النقل وقوله وشبهه على صيغة الماضى من التفعيل هو المشهور
ويحتمل كونه مخففا مصدرا فالاظهر انه عطف على لتضمنه ويحتمل النصب على انه مفعول
معه والرفع على انه مبتدأ والجملة حالية اى والحال ان شبهه ثابت بالخالى اوشبهه بالخالى
عن الضمير ثابت من جهة التغير والضمير فى تغيره للضمير اى من جهة عدم تغير الضمير فى وقت
تكلمه وخطابه وغيبته وجعله الشارح لقائم اى لعدم تغير قائم فى وقت تكلمه كما هو الظاهر
ففيه مسامحة اى فى وقت تكلم الضمير والمراد اما عدم التغير فى الاحوال الثلث فنقول
ومن جهة عدم التغير فى التكلم كما فى الفعل كان متكلم الماضى ضربت تارة وضربنا اخرى
ومتكلم المضارع اضرب تارة ونضرب اخرى وكذا فى الخطاب والغيبة واما عدم التغير
فى واحد واحد وحينئذ تقول ولعدم التغير فى الاحوال الثلث (ولهذا لم يحكم بانه) اى

اسم الفاعل مع فاعله (جملة) اصلا واحتيج فى الحكم بكون اسم الفاعل الذى صلة اللام
مع ضميره جملة الى تأويله بالفعل وادعاء انه فعل فى صورة الاسم فقول الشارح المحقق
الا فى صلة الموصول استثناء من غير حاجة ومن قال استثناءه قاصر اذ اسم الفاعل الواقع
بعد حرف الاستفهام وحرف النفى الرافع للملفوظ ايضا من قبيل الجملة يعود اليه القصور لان
الكلام فى اسم الفاعل المتضمن للضمير واما مالم يتضمن الضمير فجعل تابعا للمتضمن
فى الافراد والاعراب ولم يتعرض له المصنف كما تعرض له المفتاح حيث قال واتبعه فى حكم
الافراد نحو زيد عارف ابوه يعنى اتبع عارفا مع الضمير عارف ابوه فى حكم الافراد وما فى
بعض نسخ الايضاح معناه اتبع عارف عرف فى الافراد سهو اذلم يسبق فى المفتاح عرف
وقال الشارح اذلا حاصل لهذا الكلام فان قلت لم يحكم بكون اسم الفاعل مع فاعله
جملة لانهم اشترطوا فى الجملة الاسناد الاصلى وهو اسناد الفعل او ماهو فعل فى صورة
الاسم واسناد المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
والظرف ايضا على ماقالوا على سبيل الشبه وليس بجملة وان كان جعل الظرف غير
جملة يخالف ماقالوا ان الخبر الظرف مقدر بالجملة فى الاصح قلت ماذكره المفتاح توجيه
لتخصيص الجملة بما يكون اسناده اصليا ولتأويلهم اسم الفاعل الذى هو صلة والذى بعد
حرف النفى والف الاستفهام بالفعل حتى يصح كونه مع فاعله جملة او كلاما فان
قلت الجملة ما يكون اسناده مما يصح السكوت عليه فى الجملة واسم الفاعل مع فاعله
ليس كذلك اصلا قلت اسم الفاعل كذلك فى اقائم زيد وما قائم زيد فعدم جعله
مع الفاعل جملة وجعل هاتين الصورتين مؤولتين بفعلين لابد له من وجه وذلك الوجه
ماذكره فى المفتاح (ولا عومل) قائم مع الضمير (معاملتها) اى الجملة (فى البناء) الجملة اذا
لم تقع فى محل مفرد مبنى لا اعراب له اصلا لا محلا ولا لفظا ولا تقديرا واذا وقع موقع مفرد فهو
معرب محلا واسم الفاعل مع فاعله معرب الا انه اجرى اعرابه على جزئه الاول لاشتغال
جزئه الثانى باعراب له من جهة اسم الفاعل كما اجرى اعراب عبد الله علما على جزئه
الاول لاشتغال الجزء الثانى باعراب اقتضاه الجزء الاول فان قلت المعرب قسم الاسم
واسم الفاعل مع فاعله ليس باسم فلا يكون له اعراب قلت المعرب هو الاسم او ما نزل منزلة
الاسم نحو قائمة وبصرى فان قلت اسم الفاعل لو لم يكن معربا باعراب نفسه ويكون
معربا باعراب استحقه المجموع المركب منه ومن فاعله لكان اسم مركب مع الغير ولم يكن
معربا قلت مطلق التركيب لايوجب اعراب الاسم بل تركيب يستدعى حصول معنى
فيه يقتضى الاعراب فان قلت البناء لايخص الجملة حتى يوجب عدم جعل اسم الفاعل
مع فاعله جملة عدم جعله مبنيا قلت فرق بين جعله مبنيا وبين جعله كالجملة فى البناء الذى
يستفاد من المعامل معه معاملة الجملة فى البناء هو الثانى دون الاول لايقال كيف يحكم بانه
لم يجعل اسم الفاعل مع فاعله مبنيا لم لايجوز ان يكون مبنيا ويكون الاعراب الذى اجرى
على الجزء اعرابا استحقه الكل محلا واذا جاز اجراء الاعراب المحلى لمبنى على كلمة مقارنة له
كما فى لام الموصول وصلته لجوازه على جزء المركب اولى قلت لم يجعل النحاة اسم
الفاعل مع فاعله مبنيا وذلك معلوم من علم النحو والمراد بعدم المعاملة عدم معاملة
النحاة دون العرب حتى يقبل ذلك المنع ولايذهب عليك ان جعل زيد قائم مشتملا على
التقوى يقتضى ان يقال فى مقام الاخبار عن قيام زيد ويخص بمقام جواب السائل
كزيد قام ويكذبه مانقله المفتاح عن ابى العباس فى جواب الكندى حين قال انى اجد
فى كلام العرب حشوا يقولون عبدالله قائم وان عبد الله قائم وان عبدالله لقائم والمعنى

ان لايقال نسخه

واحد من انه قال بل المعانى مختلفة فعبدالله قائم اخبار عن قيامه وان عبدالله قائم جواب عن سؤال سائل وان عبدالله لقائم جواب عن انكار منكر فالحق انهم لم يانقوا الى التقوى فى زيدقائم اصلا وجعلوه كزيدانسان مطلقا (وممانرى) على صيغة المتكلم المعروف اوالغائب المجهول (تقديمه كاللازم) اى مما يعلم معاشر علماء المعانى لامما يظن تقديمه كاللازم لقوة مقتضى التقديم فيقدم ابدالان لايايق ان يترك البليغ ماهو كاللازم لقوه وان ليس لازما لان الاعون على المراد ليس لازما لايجوز العاقل تركه (لفظ مثل وغير) وشبه ومماثل ومغاير الان الشايع فى الاستعمال مثل وغير فلذا اختارهما لكن فرق بين مثل ومماثل فى الكناية عن الحكم على المضاف اليه بالحكم المذكور فانه يلزم من الحكم على المضاف اليه الحكم على المثل بطريق الاولى لان المثل هوالادنى وفى المماثل يلزم الحكم على المضاف اليه لالانه الاولى بل لانهما متساويان فى منشأ الحكم لان المماثل هوالمشارك المساوى بخلاف المثل فانه الادنى الملحق (نحو مثلك لايبخل وغيرك لايجود بمعنى انت لاتبخل) بجعل نفى البخل عن المثل كناية عن نفى البخل عنك لانه اذالم يبخل من هوعلى صفة لك هى فيك اكمل منها فيه فلامحالة انت لاتبخل (وانت تجود) لانه اذانفى الجود الموجود فى محل عن غيرك مطلقا فانت تجود لامحالة بل المستفاد انك تجود على الكمال مستمرا فى الحال والاستقبال فانه اذا انتفى الجود عن غيرك مع استمراره على الكمال فلامحالة انت محله على الانفراد والاستقلال (من غيرارادة تعريض بغيرالمخاطب) اى غير مراد به التعريض بغير المخاطب بان يراد بالمثل انسان غيرالمخاطب مماثل له وبالغير غير المخاطب مماثلا كان اولم يكن وماذكره الشارح انه يراد بغيرك غيرمماثل له لايظهر وجهه وقوله من غيرالخ حال من النحوالمضاف الى المثالين ولفظ من زائدة فى الاثبات لتضمنه النفى لانه فى قوة لامن ارادة تعريض بغير المخاطب ونظيره ضربنى من غير جرم اى غير ذى جرم وهذا اظهر مما قالوا برمتهم فى توجيهه ان الغير بمعنى لااى ضربا ناشيا من عدم جرم وهو كناية عن ضرب لم ينشأ عن جرم وينبغى ان يحمل الارادة على القصد بالذات والافالكناية لاتستلزم نفى ارادة الحقيقة والاولى حذف التعريض والاكتفاء بقوله من غيرارادة غيرالمخاطب اذ ارادة غيرالمخاطب يمنع كون التقديم كاللازم سواء كان فى الكلام تعريض لغير المخاطب وحكم عليه من عرض الكلام لاعلى وجه الاستقامة على ماهو معنى التعريض اصطلاحا اولم يكن ولهذا ترى السيد السند احتاج الى حمل التعريض على الدلالة الخفية وجعله لنفى ان تريد بمثلك لايبخل نفى البخل عن شخص معين مشتهر بالمماثلة فيجعل لفظ مثل كناية عن هذا الشخص المعين فلخفاء دلالة الكناية ذكرلفظ التعريض ولايخفى مافيه لشمول قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب حينئذ قولنا مثلك لايبخل فى معنى فلان لايبخل بان تريد بمثلك فلانا على وجه الاستقامة دون الكناية لان الاضافة العهدية تفيده من غير كناية وفى معنى مثلك مطلقا لايبخل فانك تريد فيه غيرالمخاطب من غيردلالة خفية فينبغى ان يجعل قوله من غير ارادة التعريض بغيرالمخاطب اشارة الى ان التقديم لايلزم فى شئ من هذه الصور ولايخص بماخصه السيد السند وغاية التوجيه انه اراد الدلالة الخفية وبه على ان مثلك لايبخل اشتهر فى معنى انت لاتبخل الى ان صار دلالته على غير المخاطب بوجه من الوجوه خفية وبما ذكرنا ظهران قوله من غيرارادة تعريض بغيرالمخاطب تاكيد لقوله بمعنى انت لاتبخل لاقيد ثان حتى لوكان مع ارادة المخاطب تعريض بغير المخاطب لم يكن التقديم كاللازم على ماوهم كيف وقوله (لكونه اعون على المراد بهما) يقتضى لزوم التقديم فى الكل والظاهر ان اعون من العون وان كان استعمال الاعانة اشهر

فان قلت لااعانة للتأخير على المراد وكيف يصح قوله اعون قلت كأنه اراد لكون مثل وغيرمع التقديم اعون على المراد بهما منهما مع التأخير فان قلت ان كان المخاطب منكرا اومترددا فتقديمهما واجب اوحسن وان كان خاليا تقديمهما غير جائز فكيف صح الحكم بلزوم التقديم قلت كأنه اريد ان التقديم ليس لقصد تقوية الحكم للرد بل لكونه اعون على ماهوالمراد من لفظ مثل وغير من ايراد الحكم على وجه ابلغ لاللرد فان كون الحكم ابلغ ليس للرد اذلم يقل احدان قولنا جاءنى اسد للرد على المخاطب على انك سمعت عن الشيخ وغيره ان التأكيد ربما يكون لفوايداخر غير رد الانكار وازالة التردد وان تكلمنا فيه ولايذهب عليك ان هذا الحكم لاينبغى ان يخص بلفظ مثل وغير ولا بالكناية بل يجرى فى المجاز ايضا فترى تقديم المسند اليه فى انت تقدم رجلا وتؤخر اخرى كاللازم لكونه اعون على المراد وهوايراد الحكم على وجه ابلغ اذ المجاز ابلغ من الحقيقة (قيل وقد يقدم) المسند اليه وذلك اذاكان المسند اليه مقارنا بما يفيد شمول القصد لجميع افراده كلفظ كل ومايجرى مجراه وكان المحكوم به منفيا وكان بحيث لوقدم صار المبتدأ فاعلا بخلاف قولك كل انسان لم يقم ابوه فانه لايفوت فيه العموم لوقيل لم يقم ابوه كل انسان وعند النحاة هذا التقديم بخوف التباس المبتدأ بالفاعل حتى انه يجب فى زيد لم يقم ايضا وان لايفوت العموم فى قولك لم يقم زيد ومما تضمنه هذا المفعول انه قد يقدم لانه لايدل على العموم كما فى انسان لم يقم بخلاف لم يقم انسان فانه يدل على العموم ويستفاد منه نكتتان للتأخير احداهما الدلالة على العموم والاخرى الاحتراز عنها ولايخفى ان هذا التقديم ليس داخلا تحت الاصل الذى هوالاهمية المفسر وجهها بالدلالة على العموم بل الدلالة على العموم بذاتها يستدعى التقديم لانها حاصلة من نفس التقديم ولايخفى ان دلالة التقديم على العموم يترتب على الحقيقة فيصح ان يكون عرضا منه كما يفيده قوله (لانه دال على العموم) اى شمول الحكم لجميع افراد المسند اليه وليس المراد بالعموم مايوصف به اللفظ حتى يشكل جعل التقديم دالا عليه على انه اذاكان اللفظ دائرا بين كونه عاما وغيرعام فلابأس بان يجعل شئ دالا على عمومه ويتوسل بعمومه الى شمول الحكم لان الاعذب جعل التقديم دليلا على شمول الحكم مستلزما بعموم اللفظ ووجه دلالة التقديم على العموم انه بالتقديم يكون الحكم موجبا فيشمل الكل وثبوت النفى لكل واحد عمومه وشموله (بخلاف مااواخر) اى بخلاف التأخير على ان ما مصدرية (نحو لم يقم كل انسان) فانه يصير الحكم سالبا ويكون رفعا للايجاب الكلى فلايفيد شمول النفى (فانه يفيد نفى الحكم) اى المحكوم به (عن جملة الافراد) اى عن جميع الافراد (لاعن كل فرد) وانما قال بخلاف التأخير لانه لوكان العموم متحققا فى كل من صورتى التقديم والتأخير لايصح التقديم لكونه دالا على العموم كما فى كل انسان قام وقام كل انسان لكن الحاجة اليه لدفع الوهم ونظر التحقيق لا يلتفت اليه لانه اذا ساوى التقديم والتأخير فى العموم فلادلالة لشئ منهما عليه فلايتصور فيه التقديم للدلالة على التعميم ونحن لانعرف فائدة لكلمة لوقوله مااواخر بل لايقدر على تصحيحه وتعيين جواب له وكان الاصح بخلاف التأخير وبماينا من الوجه السديد والسبيل الرشيد استغنيت عن سلوك المسلك البعيد الذى دلك عليه هذا القائل بقوله (وذلك) اى كون التقديم مخالفا للتأخير على هذا الوجه اعتبره البلغاء بشهادة الاستعمال (لئلايلزم ترجيح التأكيد على التأسيس) فهذا بيان الداعى الى الاستعمال لااتمام الدعوى بالاستدلال حتى يردان اثبات المنقول بمحض المعقول بعيد عن القبول

ومن البين ان التقديم فى كل انسان لم يقم يشتمل على تكرير الاسناد فيفيد التقوية لامحالة فلابد
لجعل النكتة فيه افادة العموم دون تأكيد الحكم من سبب وذلك السبب ان تقوية الحكم
تأكيد وافادة العموم تأسيس وترجيح التأكيد على التأسيس كترجيح الخسيس على النفيس
فلا تظن بالبليغ ولولا منافاة مايتبع هذا الكلام للحمل على هذا المرام لحملته عليه ومع ذلك اكاد
اجترى بان مايعقبه بيان له من غير صاحبه بما لايرضى به وليس هذا اول قارورة كسرت
فى الاسلام ولقد بين ترجيح التأكيد على التأسيس لولا التقديم للتعميم والتأخير لا للتعميم لقوله
(لان موجبة المهملة) وهى مالم يشتمل على مايفيد كون المحكوم عليه بعض الافراد اوكله
(المعدولة المحمولة) وهى ماجعل النفى جزأ من مفهومه (فى قوة السالبة الجزئية)
وهى التى ذكر فيها مايدل على ان السلب عن البعض وهو قسمان مايدل على السلب عن الجملة
المستلزمة للسلب عن البعض وسوره ليس كل ومايدل على السلب عن البعض المستلزمة للسلب
عن الجملة وسوره ليس بعض وبعض ليس فالسالبة الجزئية مطلقا لايقتضى السلب عن الجملة بل ما
كانت مشتملة على رفع الايجاب الكلى فلذا وصف السالبة الجزئية مطلقا بقوله (المستلزمة نفى الحكم
عن الجملة) ولم يقل المقتضية نفى الحكم عن الجملة بخلاف السالبة الكلية فان مطلقها صريحة فى نفى
الحكم عن كل فرد فلذا يصفها بالاقتضاء وقد بعد عن المرام الشارح المحقق فى هذا المقام فقال
فى بيان الاستلزام لان صدق السالبة الجزئية اما بانتفاء الحكم عن كل فرد اوعن البعض فقط
ويستلزم التقديرين الانتفاء عن الجملة لان الكلام فى مفهوم القضية دون مناط صدقها
لانه مدار التأكيد والتأسيس ثم بنى عليه استعمال الاستلزام والاقتضاء وغفل عن ان قولنا
لم يقم كل انسان سالبة جزئية يصدق فى حقها ان صدقها اما بالسلب عن كل فرد
واما بالسلب عن بعض فقط دون بعض مع انها مقتضية للنفى عن الجملة كاقتضاء السالبة الكلية
النفى عن كل فرد وقال السيد السند ان الواضح ان يقال لان مفهوم السالبة الجزئية صريحا
نفى الحكم عن البعض وذلك مغاير لنفى الحكم عن الجملة لكن يستلزمه كما ذكره الشارح ولايخفى
مافيه ايضا لان صريح قولنا لم يقم كل انسان نفى الحكم عن الجملة مع انها سالبة جزئية
بلامسامحة وكانه اشتباه للسلب الجزئى بالسالبة الجزئية لان السلب الجزئى مايفيد السلب
عن البعض والسالبة الجزئية قضية تفيد السلب عن البعض اما بمفهومها الصريح
او بطريق الاستلزام وههنا انكار مليحة اختفت عن انظار الفحول واستقبلتنى بالقبول
فابرزتها لبصائر القلوب وابصار العقول حفظها الله عن الحاسد المتعصب الجهول
اوليها ان القوة شاعت فى هذا المقام من كتب الميزان فى معنى التلازم فلذا احتاج الشارح
المحقق الى تقييد السالبة الجزئية بوجود الموضوع اثلا ينافى ماحقق به فى موضعه ان السالبة
المحصلة اعم من الموجبة المعدولة ولايخفى ان ماهو بصدده لايتوقف على دعوى استلزام
سالبة المعدولة بل يكفى فيه استلزام الموجبة المعدولة السلب فالاولى ان يكون التسامح باستعمال
القوة فى الاستلزام وثانيها ان الاولى ان يقال لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول
يستلزم اثبات النفى للبعض فلولم يفد الكل العموم لزم ترجيح التأكيد على التأسيس وثالثها
ان افادة التقديم العموم لايخص الجمل الخبرية فانه يجرى فى قولنا الكل انسان مالم يقم ولم يقم
كل انسان فليس الدليل واردا على الدعوى (دون كل فرد) واذا ثبت ان انسانا لم يقم معناه
نفى القيام عن جملة الافراد لاعن كل فرد فلو كان كل انسان لم يقم كذلك كان كل
تأكيدا لاتأسيسا فيلزم ترجيح التأكيد المرجوح على التأسيس الراجح فثبت العموم
(والسالبة المهملة فى قوة السالبة الكلية المقتضية النفى عن كل فرد) يريد السالبة المهملة

(التى)

التى موضوعها نكرة بدليل قوله (لورود موضوعها فى سياق النفى) لان الورود فى سياق
النفى يفيد العموم اذا كان الوارد نكرة وقد بلغ ذلك من الاشتهار الى ان استغنى الورود
عن التقييد بالنكرة ولك ان تجعل اللام للوقت وتجعل قوله هذا تقييد الحكم لاتعليلا
فيندفع ايضا انه لاوجه لتعليل هذا الحكم وعدم تعليل كون الموجبة المهملة المعدولة
فى قوة السالبة الجزئية ووجهه الشارح المحقق بانه احتاج هنا الى التعليل لان هذه الدعوى
منافية لما تقرر فى محله ان المهملة فى قوة الجزئية وفيه نظر لان الحكم بان كل مهملة فى قوة الجزئية
لاينافى ان بعض المهملة فى قوة الكلية ولابد من تخصيص المقدمة الكلية الحاكمة بان النكرة
الواردة فى سياق النفى يفيد العموم بما سوى نكرة عامة قبل ورودها فى سياق النفى والا لتناقض
حكمه بان لم يقم كل انسان لنفى الحكم عن الجملة دون كل فرد (وفيه نظر) لانه على تقدير
ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفى عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفى عن كل فرد
لايلزم ان يكون شئ منهما تأكيدا لاتأسيسا لان التأكيد الاعادة بلفظ ماافيد بلفظ اخر
وهناك لم يكن افادة معنى مرتين بلفظين (لان النفى عن الجملة فى الصورة الاولى) اى
الموجبة المهملة المعدولة (وعن كل فرد فى الثانية) اى السالبة المهملة (انما افاده الاسناد
الى ما اضيف اليه كل وقد زال ذلك الاسناد اليها فيكون تأسيسا لاتأكيدا كما كان قبل دخول كل
كذلك) هكذا اوضح الشارح هذا المقام وفيه انه لوكان التأكيد ماذكره لم يصح انه يؤكد
التقديم فى انا سعيت تارة بوحدى وتارة مرة بلا غيرى فالصحيح ان التأكيد اعادة ماافيد بشئ
بمفيد اخر وفيما ذكره المصنف بحث لان المسند اليه عند التحقيق ما اضيف اليه كل وكل
لبيان افراد المسند اليه ولذا لايوصف بل المضاف اليه فالنفى عن الجملة اوعن كل فرد
لايستفاد الامن الاسناد الى ما اضيف اليه وايضا لايجرى ماذكره لووضع لام الاستغراق
موضع كل لان المفيد للنفى فى الصورتين الاسناد الى امر واحد فاللام لتأكيد مايفيده
الاسناد وتقريره فان قلت هذا الجواب ينافى الجواب الذى بعده لان مقتضاه ان كلا
على هذا التقدير فى الصورتين تاسيس لاتأكيد ومقتضى قوله (ولان الثانية) اى السالبة
المهملة نحو لم يقم الانسان (اذا افادت النفى عن كل فرد فقد افادت عن الجملة فاذا حملت) كل
(على الثانى لايكون تأسيسا) ان كلا اذا افادت ماافاده التركيب قبل دخوله تأكيد قلت الجواب
الثانى مبنى على تسليم ان كلا تأكيد ففى هذا الجواب تسليم ما منع فى الاول وقد نبه عليه المصنف
فى الايضاح حيث قال وان سلمنا انه يسمى توكيدا يعنى لو اصطلح على تفسير التوكيد بما يفيد
معنى يحصل بدونه ولامسامحة فيه فالثانية بعد الحمل على ماحملت لايكون تأسيسا بل تأكيدا
ولايكون فيه ترجيح التأسيس على التأكيد بل ترجيح تأكيد على تأكيد ولايخفى انه يمكن ان يناقش
حينئذ ايضا بان ماهو المشهور ان التأسيس خير من التأكيد بالمعنى الاصطلاحى ولهذا
اوضح بان الافادة خير من الاعادة واما كون التأكيد بهذا المعنى خيرا من التأسيس المقابل
له فغير بين ولامبين وكيف ولايتحاشى احد من استعمال بعض الانسان لم يقم ولم يقم بعض الانسان
مع انه يفيد فائدتهما مع الانسان لم يقم ولم يقم الانسان واجاب الشارح عما ذكره المصنف بان افادة
النفى فى الجملة فى ضمن افادة النفى عن كل فرد خلاف بعض مع الثبوت لبعض وكل افادته على الوجه
المحتمل لان يكون فى ضمن النفى عن كل فرد وفى ضمن النفى عن بعض مع الثبوت لبعض والكل يفيد
الثانى والمفاد قبل الكل هو الاول فيكون تأسيسا وفيه ضعف لان لم يقم كل انسان لنفى الشمول
مع بقاء اصل الفعل كما سيجئ فالجواب الصحيح ان النفى عن الجملة مع كل بان يكون منفيا عن البعض
ثابتا للبعض وهذا المعنى غير النفى عن الجملة بان يكون منفيا عن كل فرد كما كان قبل كل ومنهم

من اجاب بانه اذا حمل الكل على الثانى يكون تأسيسا لان دلالة لم يقم انسان عليه بالالتزام ودلالة لم يقم كل انسان بالمطابقة ويكفى فى التأسيس اختلاف الدلالتين ورده الشارح بانه يلزم حينئذ ان لا يكون كل انسان لم يقم على تقدير جعله للنفى عن جملة الافراد تأكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم بطريق الالتزام وهو ظاهر ولا يخفى عليك ان دلالة كل انسان لم يقم ايضا على النفى عن الجملة بطريقا لالتزام لانه لاثبات عدم القيام للكل ويلزمه النفى وان دلالة لم يقم انسان على النفى عن جميع الافراد ايضا عند المستدل بطريق الالتزام لانه فى قوة الكلية فلو كان لم يقم كل انسان بعموم النفى لم يكن تأكيدا ولك ان تمنع بطلان ترجيح التأكيد على التأسيس لان استعمال كل فى التأكيد اكثر فالاصل فيه كونه للتأكيد وان تدفعه بانه لا اشتباه فى ان الافادة خير من الاعادة وذلك يقتضى بطلان ترجيح التأكيد على التأسيس فلا تسمع المنع ما لم يعارض هذه المقدمة امرا لا اشتباه فيه وكون كل فى التأكيد اكثر انما يسلم اذا اضيف الى الضمير فانه لا يكون الا تأكيدا او مبتدأ وبعد ثبوته لا يقاوم تلك المقدمة لان فى اعتباره ترجيح جانب اللفظ وفى اعتبار هذه المقدمة ترجيح جانب المعنى واذا دار الامر بين رعاية المعنى وبين رعاية اللفظ راعى المعنى (ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة) ولا فى قوة الكلية فان قلت هذا لا يضر هذا القائل فيما هو بصدده من ترجيح التأكيد على التأسيس بل ينفعه لان كونه سالبة كلية اقوى فى اثبات مطلوبه من كونه فى قوتها قلت نظر المصنف لم يقتصر على تزييف دليله بل عم ذلك وخطاءه فى الاصطلاح ومقصوده التنبيه على فساد جعله مهملة لئلا يتخذ قوله مذهبا ومنشاء غلط ما شاع فى كتب الميزان من تعيين الاسوار وعدم اطلاعه على التحقيق الذى ذكره الشيخ فى الاشارات من ان كل ما يدل على كمية الافراد فهو سور حتى اللام والتنوين وبهذا ظهر ان قصر النظر على تخطئة القائل فى السالبة المهملة من قصور النظر اذ جعل انسان لم يقم ايضا مهملة خطأ ولما كان ما ذكره من الدعوى صدقا وكان المناقشة مع القائل فيما ذكره من التوجيه اراد ان ينبه على ذلك دفعا لتوهم بطلان الدعوى من تزييف التوجيه فاتى عقيبه بكلام الشيخ قال فى الايضاح فى هذا المقام اعلم ان ما ذكره هذا القائل من كون كل فى النفى مفيدة للعموم تارة وغير مفيدة اخرى مشهور وقد تعرض له الشيخ عبد القاهر وغيره هذا (وقال عبد القاهر ان كانت) كلمة (كل داخلة فى حيز النفى) دخول الشئ فى حيز النفى ان يتعلق النفى بثبوت الشئ له او بثبوته لشئ او تعلق شئ به او تعلقه بشئ ولما كان يتوهم ان الداخل فى حيز النفى ما دخل عليه اداته دفع ذلك الوهم بالتعميم فقال (بان اخرت عن اداته) اى بلا فاصلة سواء كانت معمولة لها او لا ولا يخفى ان يناسب هذا الفن حرف النفى واداة النفى لغة ارباب الميزان وكانه اراد آلة النفى واختيارها على حرف النفى ليشمل ليس بلا خفاء (نحو) قول ابى الطيب (ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن) فكل فى هذا المثال معمول للنفى على لغة دون لغة وكونه مثالا للمعمول للفعل المنفى اظهر من كونه مثالا لما اخرت عن الاداة بلا فصل لانه من مواقع اختيار النصب فى كل (او) كانت (معمولة للفعل المنفى) او شبهه نحو ما انا ضارب كل رجل (نحو ما جاء القوم كلهم) قال الشارح المحقق قدم التأكيد لان كلا اصل فيه ولا يخفى ان التابع ان يكون التأكيد اصلا فيه دون العكس (او ما جاء كل القوم) لم يقل وما جاء كلهم تنبيها على ان الكل المضاف الى الضمير لا يكون الا تأكيدا (او لم اخذ كل الدراهم او كل الدراهم لم آخذ) وغيرها الى لم لان معمول ما لا يتقدم عليه (توجه النفى الى الشمول خاصة وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض) قال الشارح المحقق ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا

كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن قلت وليشمل نحو ما كل القوم كاتبا ابوه او يكتب ابوه فانه ليس فيه ثبوت الفعل او الوصف لبعض بل لمتعلق بعض وقلت لا بد ان يقال او ثبوت البعض لشئ ليشمل نحو ليس القوم كل العلماء ولا يخفى بعد ذلك ان هذه الكلية منقوضة بقولنا ما زال كل انسان متنفسا وباخواته لانها لا تفيد ثبوت الفعل لبعض بل ثبوت امر اخر وراء الفعل للكل وانه يرد انه ان اريد بكونه معمولا للفعل النفى ان يكون معمولا لفعل دخل عليه النفى يخرج عنه نحو ليس كل انسان ناجيا ولو اريد ان يكون معمولا لفعل يدل على النفى لدخل فيه نحو انتفى كل انسان (او تعلقه) اى الفعل او الوصف (به) اى ببعض اورد عليه الشارح المحقق بعد نقله عن الشيخ المبالغة فى ان النفى للعموم خاصة مع بقاء الاصل فى بعض مواد تخلف من كلام الله عز وجل نحو والله لا يحب كل مختال فخور ونحو والله لا يحب كل كفار اثيم وقوله ولا تطع كل حلاف مهين فقال والحق ان هذا الحكم اكثرى لا كلى قلت يمكن ان يعتذر عن تلك المواد بان نفى المحبة كناية عن البغض والنهى عن الاطاعة كناية عن الامر بالاجتناب والمضادة فكلمة كل ليست معمولة للفعل المنفى فيها ولا يخفى ان هذا التحقيق من الشيخ ليس بخصوص كل بل هو مبنى على ما حققه غير مرة ان النفى اذا دخل على كلام فيه قيد يتوجه الى القيد ويثبت الاصل والتحقيق ان هذا اكثرى لا كلى ولا يبعد ان يقال مراد الشيخ ان مقتضى ورود النفى ان ينصرف الى القيد حتى لا يستفاد منه الا ذلك كما ان مقتضى وضع اللفظ لمعنى ان لا يفهم منه الا ذلك المعنى وذلك لا ينافى ان يفرض امر يخرجه عن مقتضاه ويعمل به ما لا يرضاه ولا يخفى ان البعضية قيد فى الكلام كالعموم المستفاد من كل عام ومقتضى ذلك ان يفيد ما جاءنى بعض القوم ثبوت الحكم للكل لرجوع النفى الى البعضية مع انه ليس كذلك والفرق من مواهب الانظار الدقيقة ولا ضنة بك ان كنت اهلا له فنقول قد شاع استعمال البعض فى البعضية المطلقة المجامعة للكل اكثر من شيوع الوحدة فى الوحدة المطلقة المجامعة للكثرة فكما ان ما جاءنى رجل يجامع عموم النفى فكذلك ما جاءنى بعض القوم فلذا لا يفيد مجئ الكل (والا) اى وان لم يكن كلمة كل داخلة فى حيز اداة النفى بان لا يكون فى الكلام نفى نحو كل انسان قام او قام كل انسان او كان لكن لم يدخل كل فى حيزه (عم) الكلام ما احاطت كل به من الافراد ولما كان العموم فى المثبت واضحا اقتصر على بيانه فى الكلام المنفى فقال (كقول النبى عليه السلام لما قال له ذو اليدين) وهو الخرباق السلمى ويقال له ذو الشمالين ايضا ولعلهم اشاروا بذلك الى ضعفهما او الى قلة عنايتهما ويقال له الاضبط وهو الذى يعمل بيديه كذا فى بعض شروح المصابيح وفى الشرح ان قوله والا بمعنى وان لم يكن كلمة كل داخلة فى حيز النفى ويكون فى الكلام نفى ومعنى قوله عم عم النفى وما ذكرنا اشمل وما ذكره اظهر (اقصرت الصلوة) فاعل قصرت (ام نسيت يا رسول الله) مقول قول ذى اليدين ومقول قول النبى عليه السلام (كل ذلك لم يكن) اى لم يثبت القصر ولا النسيان وفيه اشكال وهو انه كيف صدر عن معدن الصدق ما لم يطابق حتى قيل مراده صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن فى اعتقادى فيكون صادقا ولا يخفى انه يتجه انه كيف يظن به صلى الله عليه وسلم الاعتقاد الغير المطابق فيما ليس فلا بد ان يلتزم انه لا بعد فى وقوع الاعتقاد الغير المطابق او القول الغير المطابق فيما ليس هو من الامور الدينية ولا يبعد ان يقال النسيان ليس منه صلى الله عليه وسلم بل انساه ربه ولذا امرنا بان لا نقول نسيت بل نسيت على صيغة المجهول من التفعيل ولا يخفى ان هذا الترديد مبنى على عدم الفرق بين السهو والنسيان والا ينبغى ان يقال اقصرت الصلوة ام نسيت ام سهوت وقوله (وعليه) لا فائدة فيه والظاهر وقول ابى النجم (قد اصبحت

ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع) برفع كله لئلا يكون معموله للفعل المنفى ويفيد عموم النفى
اذ المعنى على انى لم افعل شيئا من الذنوب لا انى لم اصنع جميعها قال المصنف المعتمد فى اثبات
المطلوب الحديث وشعر ابى النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام
عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام فجوابه اما بالتعيين او بنفى
كل منهما وثانيهما ماروى انه لما قال صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال ذواليدين بعض ذلك
قد كان والايجاب الجزئى نقيضه السلب الكلى هذا وما فى المصابيح قد كان بعض ذلك فاقبل
على الناس فقال اصدق ذواليدين قالوا نعم فيقدم فصلى والذى ارى انه يصح الجواب
باثبات كل منهما ايضا لان الجواب بنفى كل منهما تخطئة فى اعتقاد ثبوت احدهما ويشاركه
الجواب باثبات كل منهما فى التخطئة فى هذا الاعتقاد وهذا كلام وقع فى البين فلنرجع الى
ما كنا فيه ثم قال وبقول ابى النجم يعنى واما الاحتجاج بقوله ما اشار اليه الشيخ عبد القاهر وهو
ان الشاعر فصيح والفصيح الشائع فى مثل قوله نصب كل وليس فيه ما يكسر به وزنا وسياق
كلامه انه لم يأت بشىء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك والرفع غير
مفيد لم يعدل عن النصب الى الرفع من غير ضرورة هذا وفيه بحث لانه ان اراد بالمطلوب
عدم افادة الداخل فى حيز النفى العموم وافادة غير الداخل فالحديث لا ينفى فى اثباته على ان نظم
دليله لا يبطل كون كليهما مفيدا وان اراد الثانية فقط اكفاه ان يقول فلو لم يكن الرفع مفيدا لذلك
لم يرفعه ولا دخل لحديث النصب فيما هو بصدده واعترض الشارح المحقق عليه بما توجيهه منع
الشرطية القائلة فلو كان النصب الى اخر بسنداته لا مجال هنا للنصب اذ الكل المضاف الى الضمير
لا يعدو التأكيد الى غير المبتدأ وقال نظير هذا الاستدلال استدلال سيبويه على ان حذف الضمير
المنصوب عن الخبر الجملة للمبتدأ جائز فى السعة بقول الشاعر ثلث كلهن قتلت عمدا حيث حذف
الضمير عن خبر المبتدأ مع انه لا ضرورة اذ لو نصبت كلهن لا ستقام الوزن ولم يكن حذف
الضمير ونظير اعتراضنا اعتراض ابن الحاجب عليه بانه لا يصح نصب كلهن لانه لا يلى العامل
اللفظى بل يجب اما كونه مبتدأ او تأكيدا ولا يخفى ان اعتراض ابن الحاجب لا يتوجه على
سيبويه اذ لو لم يجز حذف الضمير فى السعة لم يكن وجه الاختيار الرفع على نصب كلهن مع
سلامته عن الحذف واستوائهما فى عدم الجواز على النزاع بين ابن الحاجب وسيبويه يؤول الى
النزاع فى صحة كون الكل المضاف الى الضمير معمولا للعوامل اللفظية اصالة وقد صرح المغنى
بثبوته على قلة ولا اظن بك ان لا تتذكر هنا ما قدمناه لك ان مراد الشيخ ان التقديم على النفى يفيد
العموم اذا خلى وطبعه كافادة الوقوع فى حيز النفى رفع العموم كذلك ولا ينافى ذلك تخلف
الافادة لعارض فلا يذهب عليك ان اثبات الحديث والشعر تلك الدعوى دونه خرط القتاد
(واما تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند) يعنى ان تأخيره ليس من مقتضيات الاحوال
وانما هو من ضرورات مقتضى الحال فلذا لا يبحث عنه وبما ذكرنا اندفع ما يتجه عليه ان
التأخير ليس مقتضى الحال فلا معنى للبحث عنه وانما يتجه لو كان مقصوده ان تأخيره مقتضى
احوال تبين فى تقديم المسند وستعرفها وليس كذلك ولذا لم يعد مجيئها لا فى هذا الكتاب
ولا فى الايضاح وقد يعد الشارح حيث ظن ان المقصود ذلك فقال وسيجىء بيانه ومما
يقتضى تأخيره اقتضاء المقام تقديم متعلق المسند نحو على الله عبده متوكل فتأمل (هذا كله) قد نبه
بايراد كله تأكيدا ومبتدأ على ان المشار اليه متعدد واختار هذا مع ان الشايع فى التعبير عن
المتعدد المذكور ذلك رعاية لكون مقتضى الظاهر قريبا بخلاف مقتضى الظاهر ويريد
ان كلا من الاضمار والنظائر الى هنا (مقتضى) الحال (الظاهر) ولقد اعجب حيث صدر بحث

خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر من وجوه حيث وضع اسم الاشارة
موضع الضمير والمفرد موضع الجمع تنبيها على انه جعلها بحسن البيان ولطف المدح واحدا
وبنهاية الايضاح كالمحسوس ولك ان تجعل هذا فصل الخطاب اى خذ هذا ومابعده
كلاما مبتدأ ولقد نبهناك على ما خلط بالمباحث من خلاف مقتضى الظاهر ففى صدق هذه
الدعوى نظر الان يقال اشار بهذا الى ماهو المقاصد من المباحث المتقدمة (وقد يخرج
الكلام على خلافه) اى مقتضى الظاهر او الظاهر فى هذا الباب وغيره ايضا كما علمت انه
يخرج كذلك فى باب الاسناد غير مرة لاسرار خفية مع اولى بصائر ذكية وهذا النوع وان كان
ذا مزية وفى درجة عالية يحق ان لا يكون مكثورا لما يقابله لكن قل بالنسبة اليه لما قل
مستعده ومقابله وقائله فلذلك اتى بكلمة قد مع المضارع اشارة الى ان مقابله هو الكثير الشايع
وبدأ فيه بوضع الضمير موضع الظاهر على خلاف ما فى المفتاح حيث ابتدأ بوضع اسم الاشارة
موضع الضمير لانه يفوق ما وراءه كيف وهى فى ضمائر اكثر من تلك المواقع لا يعدون خلاف مقتضى
الظاهر فقال (ويوضع المضمر موضع المظهر) وذلك اذا لم يتقدم المرجع بلفظ دال عليه
او بقرينة وهكذا اورثنا من الاكبر فالاكبر وبقول العبد الاصغر لا يبعدان يجعل الاخراج على
خلاف مقتضى الظاهر تقديم المفسر وتأخير المفسر فيكون الاخراج مما هو مقتضى ظاهر
الحال من التقديم الى خلافه من التأخير وبالعكس الاول فى التفسير لانه فى باب الضمير حقه التقديم
وثانيهما فى الضمير لان حقه التأخير ولا يخفى لطف التعبير عن وضع المضمر موضع الظاهر
باخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر (كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل) ونعم رجلين
مكان نعم الرجلان ونعم رجالا مكان نعم الرجال فقد اشار الى ان الضمير عبارة
عن متعقل مبهم يفسره التمييز وهو مع تمييزه بمنزلة الرجل واختلف فى الرجل
هل هو بمعنى كل رجل فيجعل الممدوح بمنزلة جميع افراد الرجل مبالغة او بمعنى هذا
الجنس بجعله بمنزلة نفس الجنس مبالغة او بمعنى رجل مبهم بحسب الوجوه فان
الابهام يناسب الكمال والتعظيم وقيد التمثيل بقوله (فى احد القولين) كما قيده المفتاح
مرادا به القول بان نعم الرجل جملة مستقلة والمخصوص بالمدح خبر مبتدأ محذوف احترازا به
عن القول بكون نعم الرجل خبره ففى توجيه الاحتراز مع انه لا خلاف فى ان ذلك الضمير مبهم
على كل تقدير فوجهه الشارح المحقق ان التقييد بان كون الضمير مبهما مقطوع به فى هذا
القول وفى القول الاخر يحتمل الرجوع الى المخصوص فاشكل عليه امور احدها ان الضمير
حينئذ متعين لا ابهام فيه ففات الابهام ثم التفسير ولم يبق لايراد التمييز معنى ووجب ابراز
الضمير فى التثنية والجمع فاجاب بان الاستتار من خواص هذا الباب ولهذا الباب خواص
وبان الابهام والتفسير يكفى له تأخير المرجع والتمييز للتأكيد كما فى نعم الرجل رجلا وقوله تعالى
ذرعها سبعون ذراعا هذا وتبعه السيد السند فى شرح المفتاح ولا يخفى ما فيه من التكلفات
بل التعسفات على ان الابهام العارض من تأخير المرجع لا يكفى فى التمييز لانه لرفع الابهام المستقر
ولعدم تعقل كلام السلف على ما لا ينبغى وجب توجيه امثال هذه الافات ونحن نقول
احترازا عن القول الاخر لانه على ذلك القول ليس من قبيل وضع المضمر موضع المظهر لان المقام
ليس مقام المظهر بل هو من قبيل وضع مضمر مبهم مقام مضمر معين فان قلت قد تقرر فى النحو
ان ضمير الغائب وضع لما تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما وان الضمير المبهم سواء كان ضمير الشان
او غيره مما وضع الغائب تقدم حكما فكيف صح جعله خلاف مقتضى الظاهر وهو مستعمل فيما
وضع له قلت شاع استعماله فى غير المتقدم حكما فمقتضى الظاهر فى مقام يلتبس المراد منه ولا يتضح
ان يؤتى بما يتضح منه المراد وان كان الاتيان به بمقتضى الوضع فالاتيان به وان كان دون الظاهر

عدول عن مقتضى الظاهر (وقولهم هو او هى زيد عالم) اختاره على زيد قائم لان الجملة المفسرة
لضمير الشان يجب ان يكون امرا عظيما يعتنى به ويستحق ان يحتال لتمكينه فى نفس السامع
وذكر الجملة الاسمية لان الفعلية لا تقع مفسرة له ما لم يدخل عليه شئ من النواسخ ولم يقل هو زيد
عالم وهى هند عالمة مع انه لا يجوز تأنيثه ما لم يكن فى مفسره عمدة مؤنث فحينئذ يختار تأنيثه تنبيها
على ان مقتضى القياس ان يستوى المذكر والمؤنث فى كل جملة لان كل جملة شان وقصة من غير فرق
وتخصيص المؤنث بما عمدته مؤنث بحكم الاستعمال على خلاف القياس (مكان الشان او القصة)
يعنى وضع هو مكان الشان وهى لفظ مكان القصة فهو راجع الى الشان المعقول وهى الى القصة
المعقولة يفسرهما الجملة بعده (ليتمكن) متعلق بوضع المضمر موضع المظهر وتعليل له
(ما يعقبه) اى ذلك الضمير (فى ذهن السامع لانه اذا لم يفهم منه) اى من الضمير (معنى)
اما عدم تنبيهه للضمير لاستتاره كما فى نعم رجلا وكان زيد قائم واما لخفاء المراد منه بعد سماعه
(انتظره) اى انتظر ما يعقبه قال الشارح المحقق لما جبل الله عليه النفوس من التشوق
الى معرفة ما قصد ابهامه ونقول ولان الانسان حريص على ما منع ولانه لا يرضى ان يضيع
ما قاساه من المشقة فى حصوله ولانه بعد ان تأكد طمعه فى حصول فائدة من التكلم لا يندفع
طمعه حتى يحصل وبما ذكرنا اندفع ما اورده الشارح المحقق من ان ما ذكره لا يتم الا فى ضمير الشان
دون الضمير فى باب نعم اذ السامع ما لم يعلم المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع
المظهر فى باب نعم بما ذكره ليس بسديد وعلمت ان تمامه فى ضمير الشان على اطلاقه وهم واستغنيت
عن ان تخصص التعليل بضمير الشان كما ذهب اليه الشارح المحقق فى شرحه على المفتاح
وتمسك فيه بتحليله فى عبارة المفتاح ليست فى عبارة المتن وموجودة فى الايضاح نعم يرد ان
اللائق بنظر البليغ ان يكون المقصود تمكين ما هو العمدة والمقصود وهو فاعل نعم
دون التمييز الذى هو فضلة فى الكلام ففى ضمير الشان يتم ان المقصود تمكين ما يعقبه من الجملة
واما فى باب نعم فاللائق ان المقصود تمكين فاعله فى النفس فالاوجه ان يقال المراد بما
يعقب الضمير فائدته وما يطلب حصوله عقيب تصوره وفى نعم اذا تصور المستتر فيه يحصل
معناه بالتوسل بتمييزه والعود منه الى التمييز ثم من التمييز اليه فيحصل بعد انتظار فيتمكن فى الذهن
لان الانسان مجبول بحفظ ما حصل بتعب ومشقة وان قل مقداره وبعدم المبالات لفوت
ما حصل بسهولة وان كان عظيما ولان سماع الضمير المبهم كسماع حرف التنبيه يزيل الغفلة
فيدرك ما يعقبه بريئا عن الغفلة ولانه يتصور بسماع الضمير مبهما ثم يأتى بالتفسير معينا فيتمكن
بالتكرار ومن وضع المضمر موضع المظهر ما فى باب تنازع العاملين وماله رجلا وما لها قصة
وربه رجلا وقوله فقضاهن سبع سموات واشار المصنف الى ما اشاروا كتفى به ثقة بفهمك
الوافى ان توفى حق الكل وله غير نظير فاعتذار الشارح عن غير تنازع العاملين بانه ليس
من باب المسند اليه ليس بذلك لان ما يلوح من قول المصنف وقد يخرج الكلام على خلافه اى
خلاف مقتضى الظاهر دون ان يقول وقد يخرج اى المسند اليه على خلافه يلوح بان قصده الى
اعم ويتأيد ذلك بتعرضه بغير المسند اليه ايضا مرة بعد مرة على انه لا ينفع ما ذكره فى ضمير
باب التنازع ولا فى ضمير فقضيهن سبع سموات لان منه فقضيت سبع سموات لان الاضمار
والتفسير بالبدل شايع فى الفاعل والمبتدأ ايضا وقد جعل الشارح المحقق من نكات وضع
المضمر موضع المظهر اشتهار المرجع ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اى القرآن او لانه
بلغ من عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحى الباقى وفى كونهما مقام الظاهر
نظر لان هذا المقام مقام اضمار لظهور المرجع من غير سبق ذكر ومقام وضع المضمر موضع

الظاهر مقام لم يسبق مرجع الضمير ولم تدل عليه قرينة حال كما صرح به المفتاح نعم منه
ما اضمير لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله زارت عليها للظلام رواق ومن النجوم قلائد
ونطاق اى زارت الحبيبة حال كونها مستورة برواق من الظلام وحال كونها عليها قلائد
ونطاق من النجوم فان قلت هل يجوز ان يكون ادعاء التقرر فى الاذهان نكتة لايراد ضمير
الشان قلت لا لانه مناف لتفسير الضمير (وقد يعكس) اى يوضع المظهر موضع المضمر (فان
كان اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه) اى المسند اليه او المظهر (لاختصاصه بحكم
بديع) اورد فى الكلام له والاولى لكونه محكوما عليه بامر بديع هذا اذا اريد بقوله لاختصاصه
بحكم بديع كونه مختصا بحكم بديع كما هو المشهور اما لو اريد تخصيصه بالحكم البديع يعنى التعبير
باسم الاشارة ليجعل مخصوصا بحكم بديع لانه لو لم يتميز والتبس بالغير لا يخص الحكم به بل كان
ترددا بينه وبين ما يلتبس به فعبارته سديدة (كقوله) اى كقول ابن الراوندى (كم عاقل عاقل) اى
كامل العقل كذا قالوا ويحتمل ان يكون من قبيل كل فرد فرد (اعيت) اى اعجزته او اعيت عليه
اى صعبت وحذف العائد المفعول اهون من حذف العائد المجرور والا بلغ ان يجعل حذف
المفعول للتعميم اى اعيت كل واحد او صعبت على كل احد طرق معاشه فتشكل عليه المعيشة
ولغيره اعانته (مذاهبه) اى طرق معاشه (وجاهل جاهل) عطف على عاقل عاقل (تلقاه
مرزوقا) عطف على اعيت مذاهبه ولا بأس اذ المجرور مقدم ويحتمل ان يكون مرزوقا حالا
من المفعول وان يكون حالا من الفاعل اى تلقاه مرزوقا انت بسبب ملاقاته وفيه مزيد
مبالغة فى ثروته سيما اذا جعل المضارع للاستمرار (هذا الذى ترك) اى صير فان ترك اذا
عدى باثنين يكون بمعنى صير على ما فى التسهيل (الاوهام حائرة وصير العالم النحرير) المتقن
(زنديقا) اى نافيا للصانع منكرا للآخرة وتفسيره بمجرد النافى للصانع كما فى بيان الشارح
المحقق والسيد السند فى شرح المفتاح لا يوافق ما فى القاموس هو من لا يؤمن بالاخرة
والربوبية وفى القاموس او هو معرب زندين اى دين المرأة فان قلت اذا كان هذا مصير الاوهام
ذوات حيرة فغاية امر العالم ان يتحير فى ابن التصير جازما بنفى الصانع قلت جعله الغضب
المستولى عليه من حرمانه مع استحقاقه منكرا للصانع معاندا فقوله هذا اشارة الى حكم معقول
غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان المقام مقام الاضمار لكنه لما
اختص بحكم بديع وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم
بتمييزه فابرزه فى معرض المحسوس فكانه يرى السامعين ان هذا الشئ المتعين المتميز هو الذى
له تلك الصفة العجيبة والحالة البديعة فان قلت بذكر اسم الاشارة لا يزيد فيه تميزا اذ لا تصحبه
الاشارة المفيدة لكمال التميز فكيف يوجب كمال العناية بتمييزه ذكر اسم الاشارة الغير المفيد
له قلت اذا ابرزه فى معرض المحسوس جعل بصيرة السامع متوجهة اليه توجه الباصرة الى
المحسوس فحصل عنده مزيد تمييز والاظهر انه للتنبيه على كمال ظهوره الى ان بلغ منزلة
المحسوس قال السيد السند وقد رد على ابن الراوندى من قال كم من اريب فهم قلبه مستكمل العقل
مقل عديم ومن جهول مكثر ماله ذلك تقدير العزيز العليم ومن قال نكد الاريب وطيب
عيش الجاهل قد ارشدك الى حكيم كامل (او التهكم بالسامع) جعله المفتاح عديل
الاختصاص بحكم بديع ووجه كمال العناية تمييزه وكذا نظايره التى بعدها واعترض عليه بان
التهكم بالسامع ونظايره يوجب ايراد اسم الاشارة ولا يوجب كمال العناية بتمييزه واجاب
عنه السيد السند فى شرح المفتاح بان التهكم بطلب اسم الاشارة الموجبة لكمال التميز فالتهكم
يصير سببا لكمال العناية بتمييزه الموجب لايراد اسم الاشارة ولا يخفى انه تكلف فلذلك قال

الشارح المحقق هو عطف على كمال العناية بتى الكلام فى انه يكون مقصود المصنف لانه لم
يتعرض فى الايضاح لقصور المفتاح فهو يشهد بانه رضى بما فيه واختصره من غير عدول
عنه (كما اذا كان فاقد البصر) الاخصر كما اذا كان اعمى اولايكون ثم مشار اليه (او النداء
على كمال بلادته) قدمه على فطانة لانه انسب بالتهكم (او فطانة) حيث تنزل غير
المحسوس عنده منزلة المحسوس اوالتنبيه على كمال حدة بصره فاحفظها فانها
من المبدعات (اوادعاء كمال ظهوره) لم يقل اوالتنبيه على كمال ظهوره لان وضع
اسم الاشارة موضع الضمير لايخلو عن الادعاء لان جعله محسوسا ادعاء (وعليه)
اى على وضع اسم الاشارة (من غير هذا الباب) اى باب المسند اليه قول ابن دمينة
(تعاللت) اى اظهرت العلة (كى اشجى) على صيغة المعروف كما هو المعروف من باب علم لازما
اى احزن ويحتمل صيغة المجهول من باب نصر متعديا اى احزن (ومابك علة) حال موكدة
لانه يفهم من التعالل عدم العلة اوجملة دعائية معترضة (تريدين قتلى) الظاهر اردت الا انه
اراد حكاية الحال الماضية (قد ظفرت بذلك) القتل المحسوس ويحتمل ان يكون ذلك للاشارة
الى بعد القتل لانه لكمال شجاعته بعيد عن قلة كل احدوهى قد ظفرت بمجرد تعالل (وان
كان) المظهر الموضوع موضع المضمر (غيره) اى غير اسم الاشارة (فلزيادة التمكين) وذلك
اما لان فى ذلك الاسم الظاهر تعليل الاحتمال واما لان الظاهر لما وقع غير موقعه كان
كحدوث غير متوقع فاثر فى النفس تأثيرا بليغا ويمكن فيه زيادة تمكن وفى اختصاصه بغير اسم
الاشارة نظر (نحو قل هو الله احد الله الصمد) وعندى ان ترك الاضمار لانه يتبادر الذهن
منه الى الشان الذى ذكر انفا ولايبعد ان يكون من نكات وضع غير اسم الاشارة موضع
الضمير التنبيه على بلادة السامع حيث لايفهم الضمير وادعاء الخفا بحيث لايتضح الا بتكرار البيان
الواضح (ونظيره) ولاخفاء فى انه لاحاجة الى قوله (من غيره) قوله تعالى (وبالحق انزلناه
وبالحق نزل) اى ما انزلنا القرأن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة ولايخفى ان
الظاهر فبالحق نزل لانه لازم الانزال بالحق الا ان يقال المراد بالانزال تقدير النزول قال السيد
فى شرح المفتاح لو فسر الحق بالاوامر والنواهى لم يكن مما نحن فيه قلت وحينئذ يكون
الواو فى موقعه (اوادخال الروع فى ضمير السامع) المهاب (وتربية المهابة) والاخفاء وان ادخال
الروع فى الضمير المهاب وتربية المهابة واحد فلذا عطف بالواو ولو اريد ادخال الروع ابتدأ
لكان مخالف تربية المهابة لانها ادخال الروع بعد وجوده وقيل مع ذلك هما متقاربان
والمقصود منهما بيان نكتة واحدة وهى ادخال الروع فلذا لم يعطف باو وقلت ولم يقل
مثالهما بل مثالهما اشارة الى ان القصد من الادخال والتربية الى نكتة واحدة (اوتقوية
داعى المأمور) الى ما امر به وهو عظمة الامر (مثالهما) اى مثال ادخال الروع مطلقا
وتقوية داعى المأمور (قول الخلفاء امير المؤمنين يأمرك بكذا بكذا) مكان انا امرك ويمكن ان
يكون النكتة فيه اظهار النصفة بانى لااطلب منك مطاوعتى بل مطاوعة امير المؤمنين
اياكان (وعليه) اى على وضع المظهر موضع المضمر للنكتتين قوله تعالى (فاذا عزمت
فتوكل على الله) وحيث لم يقل علىّ لان فى سماع لفظ الله الجامع لجميع صفات اللطف والقهر
ادخال روع فى قلب السامع ماليس فى سماع ضمير المتكلم وتقوية الداعى الى التوكل مالا
يخفى ولاوجه لتخصيصه بالتقوية كما فعله الشارح المحقق والسيد السند فى شرح المفتاح
(واو الاستعطاف) اى طلب العطف والرحمة لان فى المظهر دلالة على ما يوجب اظهاره رحمة
المخاطب بخلاف الضمير (كقوله الهى عبدك العاصى اتاكا) مقرا بالذنوب قد دعاكا* فان تغفر
فانت اهل لذاك* وان تطرد فمن يرحم سواكا* ولايخفى انه لو قال وان ترحم فمن يرحم

لكان فى غاية اللطافة وكانه احترز عن لفظ الرحم لشيوعه فى وصف الشيطان
قال الشارح المحقق حيث لم يقل انا العاصى اتيتك على ان يكون العاصى بدلا
لان فى ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ماليس فى لفظ انا وفيه ايضا
يمكن من وصفه بالعاصى كما فى قوله تعالى قل يا ايها الناس انى رسول الله اليكم جميعا الى
قوله فامنوا بالله ورسوله النبى الامى الذى يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فامنوا بالله وبى ليتمكن
من اجراء الصفات المذكورة عليه ويشعر بان الذى وجب الايمان به بعد الايمان بالله
هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا وغيرى اظهار النصفة وبعدا
من التعصب لنفسه هذا فقد جعل المظهر الذى هو عبدك مقام انا فى انا العاصى واشكل عليه
موقع العاصى فجعله بدل الكل على مذهب الاخفش مع ان الجمهور على منعه الا عن ضمير
الغائب وتبعه السيد السند وسعى فى ترجيح مذهب الاخفش ونحن نقول وضع عبدك
موضع انا الغير المقرون بالوصف ولذا صح ان يكون من نكات ذلك الوضع التمكن من الوصف
بالعاصى ولاجمع ضمير المتكلم ايضا يحقق ذلك التمكن بايراد الوصف بدلا لان النافع
فى مقام التضرع ذكر وصف العبودية لاجعله صفة نحوية قال (السكاكى هذا) اشارة
الى ما يستفاد من اقرب مثال وهو وضع المظهر مكان ضمير المتكلم (غير مختص بالمسند اليه) لايخفى
انه لغو لافائدة فيه لافى كلام المص ولافى كلام السكاكى لانه قد سبق منهما آنفا وعليه فاذا
عزمت فتوكل على الله (ولا بهذا القدر) اى النقل من التكلم الى الغيبة لايختص بهذا القدر الذى
كلامنا فيه من وضع الاسم الظاهر موضعه بل قد يكون او وضع ضمير غائب موضعه ثم اضرب
عن هذا المقصد الى الاهم الاعم فقال (بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا)
أى واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا (ينقل الى الاخر) ولذا عبر عن المتكلم والمخاطب
والغائب بالمصدر ليصح اطلاقه على الجميع وزاد المصنف قوله مطلقا تصريحا بما قصده
وللتنبيه على غيره ايضا من الاطلاق عن ان يكون مقتضى المقام من غير ان يعبر عنه بعبارة
اخرى كما فى الامثلة السابقة حتى يصح قوله (ويسمى هذا النقل عند علماء المعانى التفاتا)
وليس المراد الاطلاق عن ان يكون معبرا بعبارة اخرى كما يستفاد من سوق كلام الشارح
المحقق لان هذا التقييد لايستفاد من سابق الكلام بل ما ذكرنا من التقييد ومن الاطلاق
عن ان يكون فى المسند اليه وما ذكره الشارح المحقق وتبعه السيد السند من ان فى قوله
ولا بهذا القدر اذنى تسامح اذ المراد ولايختص مطلق النقل بهذا القدر من النقل من التكلم
الى الغيبة غير ملتفت لان العبارة بعيدة عنه جدا والحمل عليه تعسف ولايعود اليه قائل وانما
قال عند علماء المعانى مع ان بيان التسمية فى علم المعانى يغنى عنه لئلا يتوهم ان التسمية اصطلاح
منه حيث اشتهر خلافه بين الجمهور ولدما توهمه عبارة الكشاف حيث قال يسمى التفاتا فى
علم البيان وتوجيهه انه جرى فى استعمال علم البيان على مذهب من يسمى العلوم الثلثة
بيانا لانه من علمى المعانى والبيان بحثيتين بل من الثلثة ولذا ذكره السكاكى فى علم البديع
ايضا لانه من حيث اشتماله على ايراد طرق مختلفة لايخرج عن اقسام المجاز وليس له حال
مخصوص بيانى يستدعى ذكره بخصوصه فى علم البيان حتى يكون سببا لتسميته ومن قال انه
من العلوم الثلثة فلابد له من اثبات حسن عرضى به كحسن ذاتى وفيه بحث قال الشارح
مأخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه قلت لانه فيه ربما ينتقل
من التكلم الى الخطاب ومن الخطاب الى التكلم باسم (كقول امرئ القيس) فى المرثية كذا
ذكره العلامة فى شرح المفتاح (تطاول ليلك) بتذكير الخطاب وان كان الشائع

فى خطاب النفس التأنيث بدليل ولم تر قدبتذ كير الخطاب (بالاثمد) قال الشارح والسيد السند فى شرح المفتاح الاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرهما وفى القاموس الاثمد كاحمد وبضم ثمه اراد المصنف مزيد التصريح بان التعبير باحدى الطرق فى مقام يقتضى الطريق الاخر التفات عنده فاكتفى فى التمثيل باول مصراع امرئ القيس مع ان السكاكى اورد ابياته الثلثة اذ هذا الالتفات فى المصراع الاول فقط اتى من بين شواهد السكاكى بهذا لانه بالغ السكاكى فى مدح امرئ القيس فى هذا المقام بحيث يترائى اى ان اوثق ماذكره هذا الشعر وماذكره الشارح المحقق من انه خص هذا المثال من بين امثلة السكاكى لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الاخر فهو التفات لانه قد صرح بان فى قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلى ففيه ان من امثلته كثيرا يحصل منه هذه الدلالة الا ان يقال اراد انه خص هذا المثال من بين الامثلة المشتملة عليه هذا البيت وحينئذ يمكن ان يراد فى النكتة ويقال الانسب فى مقام الاقتصار على مثال واحد ان يذكر مثال الاول ماذكر فى القاعدة وهو نقل الكلام من التكلم ولايذهب عليك انه ينبغى للشارح ان يقول لما فيه من الدلالة على ان مذهب علماء المعانى عنده كذا لان مذهبه كذا لانه ادعى ان ما ذكره مذهب علماء المعانى لانه مذهبه (والمشهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الثلثة بعد التعبير عنه باخر منها) وكانه حمل السكاكى فواهم بعد التعبير عنه باخر منها على اعم من التعبير حقيقة او حكما واقتضاء المقام تعبيرا فى حكم التعبير ولا يخفى ان التعبير عن معنى يقتضى المقام التعبير عنه بلفظ مذكر بلفظ مونث وبالعكس وكذا التعبير بمذكر بعد التعبير بمؤنث يشارك الامثلة المذكورة فى النكت فينبغى ان يجعل تحت الالتفات وله نظائر ارجو ان تتفطن لها ولا تقتصر على ما القيته اليك ولو لم يثبت انها جعلت التفاتا فتجعلها ملحقات به وصرح العلامة فى شرح المفتاح غير مرة بتقييد تعريف الالتفات بان يكون التعبير الثانى على خلاف مقتضى الظاهر وادعى الشارح المحقق ان التنبيه لوجوب زيادة هذا القيد من عنده وتمسك بانه لو لم يقيد التعريف لدخل فيه ماليس من الالتفات نحو انا زيد وانت عمرو ونحو اياك نستعين فانه بعد التعبير بالغيبة مع انه لا التفات الا فى اياك نعبد لانه بعد اياك نعبد يقتضى الظاهر اياك نستعين ويمكن اخراجه عن التعريف بان يراد بقوله بعد التعبير عنه بطريق اخر بعدية بلا واسطة كما هو المتبادر ومنهم من توهم ان فى يا ايها الذين آمنوا التفاتا ومقتضى الظاهر امنتم ويرده ماذكره المازنى فى قول على رضى الله عنه انا الذى سمتنى امى حيدرة انه لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته اذ القياس سمته امه وعلى هذا فى قوله التفات (وهذا) اى التفسير المشهور (اخص) من تفسير السكاكى قال فى الايضاح وهذا اخص من تفسير صاحب المفتاح فقول الشارح اى الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكى تفسير لعبارته بغير ما رضاه وكلام الكشاف ظاهر فى موافقة السكاكى حيث قال التفت امرئ القيس ثلاث التفاتات فى ثلاث ابيات يعنى بها تطاول ليلك بالاثمد الحلي ولم يرقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذى العاير الارمد وذلك من نبأ جاءنى وخبرته عن ابى الاسود ويجوز ان يكون قوله مبنيا على ان الانتقال من الخطاب الى الغيبة والى التكلم التفاتان ومن الغيبة الى التكلم التفات اخر باطل اذ لا انتقال من الخطاب الا الى الغيبة لانه اذا انتقل الى الغيبة لم يبق فى الخطاب حتى ينتقل عنه الى التكلم وكذا تجويز ان يكون احد الالتفاتات الالتفات من الغيبة الى الخطاب فى ذلك لان كون خطاب ذلك الى نفسه غير ظاهر فلا ينافى ذلك التجويز كون كلام الكشاف

ظاهرا فيما قاله السكاكى (مثال الالتفات عن التكلم الى الخطاب ومالى لا اعبد الذى فطرنى واليه ترجعون) مكان ارجع فان ما عبر عنه بضمير المتكلم فى اعبد ما ابرز بصورة الخطاب فى ترجعون لانه داخل فى ترجعون والمعنى ارجع وترجعون قال الشارح المحقق فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله مالى لا اعبد المخاطبون والمعنى ومالكم لا تعبدون الذى فطركم كما سيجئ فالمعبر عنه فى الجميع المخاطبون وفيه نظر لانه لم يعبر عن المخاطبين بضمير المتكلم بل انهم المعرض بهم بهذا الكلام من غير الدخول وفى العبارة ونظم التركيب ثم قال فان قلت حينئذ قوله يكون ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضى ان لا يغير اسلوب الكلام ويجرى اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم فى قوله بنأ جاءنى وقد قطع المصنف بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكى لا ينحصر فى خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكى وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءنى فى الاية والبيت التفات عند السكاكى وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكى ايضا فلا يتحقق اختلاف التفات بينه وبين غيره ثم الحق انه منحصر فى خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءنى من خلاف المقتضى على ما حققناه هذا كلامه ولو نظر فى كلام المصنف حق النظر لا يتجه عليه شئ مما ذكر لانه قال فى الايضاح واما قول امرئ القيس تطاول ليلك الخ فقال الزمخشرى فيه ثلاث التفاتات وهذا ظاهر على تفسير السكاكى لان فى كل بيت التفاتا على تفسيره لا يقال الالتفات عنده من خلاف مقتضى الظاهر فلا يكون فى البيت الثالث التفات لوروده على مقتضى الظاهر لانا نمنع انحصار الالتفات عنده فى خلاف المقتضى لما تقدم هذا كلامه ولا يخفى على الناظر انه مانع ولا زعم للمانع وتقييد عدم الانحصار بكونه عند السكاكى انما يشعر بثبوته عند غيره على القول بمفهوم المخالفة وهو انما يثبت عند قائله اذا لم يكن للتقييد فائدة اخرى وله فى كلام المصنف فائدة اخرى ظاهرة وهو ان المقصود منه دفع الاعتراض على المقدمة القائلة بان فى كل بيت التفاتا عند السكاكى ثم الحق ان نظاير ترجعون على مقتضى الظاهر نظرا الى الوضع وعلى خلافه نظرا الى الاسلوب وكلام المصنف فى نفى الالتفات بناء على انه على مقتضى الظاهر مبنى على حمل خلاف مقتضى الظاهر على خلاف مقتضى ظاهر الوضع ومنع الانحصار فى ذلك وهو لا ينافى اشتراط كونه على خلاف مقتضى الظاهر بوجه ما (والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك) مكان لنا وقد كثر فى الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك فى الغائب والمخاطب فى الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله باى نواحى الارض ابغى وصالكم وانتم ملوك لا لمقصدكم نحو وتعظيما للمخاطب كذا قالوا ولا يخفى انه جاء اطلاق الجمع الغائب على الواحد كما فى نعم الماهدون فان الاسم الظاهر غائب ويخالفه ما فى الكشاف فى سورة هود انه يجوز ان يكون المخاطب فى قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم النبى وحده ويكون جمع الضمير تعظيما له كما فى قوله فان شئت حرمت النساء سواكم وما فيه فى سورة المؤمنين فى قوله تعالى فارجعون انه جمع الضمير تعظيما كما فى قوله فان شئت حرمت النساء سواكم وقوله الا فارحمونى يا اله محمد ولا يبعد ان يجعل للواحد لفظ الجمع لكونه بمنزلة جمع لا فى العظمة

بل لغيرها نحو ضربنا للمبالغة فى كثرة ضرر به حتى انه كالضار بين وكرضنا للتنبيه على شدة
مرضه كانه متعدد من المرضى (ومن الخطاب الى التكلم) قول علقمة بن عبدة (طحا بك
مذكر ومؤنث لانه خطاب لنفسه اى ذهب بك (قلب فى الحسان) اى فى طلب الحسان فهو
متعلق بطحا وقال الشارح المحقق متعلق بقوله (طروب) وحينئذ يناسب ان يكون التقديم
للحصر قال المرزوقى طروب فى الحسان له طرب فى طلب الحسان ونشاط فى مراودتها
(بعيد الشباب) اى زمانا بعد الشباب قريبا منه والتصغير للقريب فينافى قوله (عصر حان)
اى قرب (مشيب) لان المشيب خلاف الشباب ولهذا قيل المراد بعيد اكثر زمان الشباب
اى حين كاد ينصرم الشباب وقرب المشيب اوصل المراد بالمشيب الجومة وقوته
(يكلفنى) التكليف الامر بما يشق عليك كذا فى القاموس فتعديته بالمفعول الثانى بتقدير
الباء اى يكلفنى بوصال (ليلى) وروى بالتاء الفوقانية بجعل ليلى فاعلا قال الشارح والمفعول
محذوف ان شدايد فراقها واقول الانسب حينئذ ان يكون بين يكلفنى وسط تنازع
فى قوله وليها ويكون المعنى يكلفنى ليلى وحبها المفرط وليها (وقدشط) اى بعد (وليها)
اى قربها وجوز الشارح ان يكون خطابا للقلب ويكون فيه التفات اخر من الغيبة الى
الخطاب ويجوز ان يكون خطابا على طرق طحا بك فيكون الالتفات بتمامه فى يكلفنى (وعادت
عواد بيننا وخطوب) قال المرزوقى عادت امامن المعاداة كان الصوارف والخطوب
صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اى عادت عواد وعوايق كانت تحول بيننا
الى ما كانت عليه قبل هذا والعوادى جمع العادية وهى ما يصرفك عن الشئ ويشغلك على ما
فى القاموس ولك ان تجعل عاد من الافعال الناقصة اى صارت عواد حائلة بيننا وان
المعاداة بين العوادى فى اخذ التكلم وشغلها ولا يخفى لطف هذه النكتة على اهلها
(والى الغيبة حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم) مكان بكم (ومن الغيبة الى التكلم والله
الذى ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه) مكان ساقه ولا يتوهم انه قدم مثاله فى قول
علقمة حيث عبر عن ليلى بعد التعبير عنه باسمها العلم بضمير المتكلم حيث قال بيننا لان التعبير
عن الغائب بضمير المتكلم مع الغير ليس خلاف مقتضى الظاهر فتأمل (والى الخطاب مالك
يوم الدين اياك نعبد) مكان اياه نعبد ومنهم من اشترط فى الالتفات اتحاد المخاطب فى التعبيرين
المختلفين وكانه دعاه اليه انه لا يوجد بدون النكتة التى صرحوا بعمومها لكل التفات
ومنع ذلك بانه يكفى فيها اتحاد السامع ويمكن دفعه بان المراد بالمخاطب ما يعم السامع فانه
فى حكم المخاطب وحينئذ يتجه على ما ذكره الشارح المحقق انه اخص من الالتفات المعتبر
عند الجمهور انه باطل لانه لابد من اتحاد السامع عند الكل بقرينة الاتفاق على عموم تلك
النكتة المتوقفة على ذلك الاتحاد على انه ما لم يثبت ان ما هو التفات مخصوص بالسكاكى ليس
التفاتا عنده لا يظهر كونه اخص مما هو الالتفات عند الجمهور ولم يثبت ذلك نعم ما ذكره
فى ضرام السقطان قول ابى العلاء هل يزجرنكم رسالة مرسل ام ليس ينفع فى اولاك الوك
اى فى اولئك رسالة وان كان يرى فيه التفات ليس منه لان المخاطب بهل يزجرنكم بنو كنانة
و بقوله اولاك انت يشعر بانه اريد اتحاد المخاطب حقيقة اولا مانع من اتحاد السامع فيه
لكن الكلام فى انه هل هو تحقيق من صاحب الضرام اووهم لعدم التنبه لعموم المخاطب
السامع وقد يطلق الالتفات على تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له فى المعنى على
طريق المثل اوالدعا اونحوهما من المدح والذم كقوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل
كان زهوقا وقوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم قد يطلق على كلام ذكر فى اثناء المقصود

لدفع ما اختلج فى قلب السامع مما ذكرته قبل اتمام المقصود كقول ابن ميادة فلا حرمة تبدو
وفى الياس راحة ولا ود له يصفو لنا فنكارمه فكانه لما قال فلا حرمة تبدو قيل له ما تصنع
فاجاب بقوله وفى الياس راحة (ووجهه) اى وجه الالتفات الداعى اليه ايا كان فهذا
الوجه يعم كل الالتفات بل يعم وضع الظاهر موضع المضمر وعكسه والتعبير بالماضى عن المستقبل
وعكسه الى غير ذلك (ان الكلام اذا نقل من اسلوب) يتوقعه السامع (الى اسلوب)
لا يتوقعه سواء وجد المتوقع قبل غير المتوقع كما فى الالتفات المشهور اولم يوجد كما فيما يخص
السكاكى من الالتفات (كان احسن نطرية) قيل المسموع فى المفتاح المهموز لكن جعله السيد
السند فى شرح المفتاح محتملا لان يكون من طرء عليه اذا ورد عليه اى حسن ايراد اوان
يكون ناقصا من طريت الثوب اذا عملت به ما جعله كانه جديد واللام فى قوله (لنشاط
السامع) اما للتقوية فيكون النشاط مفعول التطرية بمعنى التجديد واما للتعليل فيكون غرضا
من التطرية وهو الموافق لقوله (واكثر ايقاظا للاصغاء اليه وقد يختص) تحقيقا
(مواقعه بلطايف) اى قد يختص بعض مواقعه ببعض اللطايف لانه يختص كل التفات
سوى هذا الوجه العام بلطيفة كما فسره به الشارح والا لاوجب ذلك ان لا يكتفى فى الالتفات
بالنكتة العامة وقد اشار بجمع الكثرة الى كثرتها (كما فى الفاتحة) اى فى سورة الفاتحة ولك
ان تريد فاتحة سورة الفاتحة (فان العبد اذا ذكر) الاولى حمد لان الحمد اقوى فى التحريك من
مجرد الذكر (الحقيق بالحمد عن قلب حاضر) بانه العبد الذليل وهو سيد جليل (يجد من نفسه
محركا للاقبال عليه وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك
الى ان يؤول الامر الى خاتمتها المفيدة انه مالك للامر كله فى يوم الجزاء) وجه ذلك بانه
اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اى مالك فى يوم
الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم واورد عليه ان المحذوف المقدر كالملفوظ فكانه
قيل مالك يوم الدين جميع الامور فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز اقول يا سارق الليلة
اهل الدار مشتمل على هذا المجاز مع ذكر المفعول الحقيقى وتوجيهه جعل المفعول بدلا
والجمع بين الحقيقة والمجاز غير عزيز فى البدل كما فى قطع زيد يده وسلب زيد ثوبه فتقول
هذا القائل والمفعول محذوف يريد به ما كان مفعولا قبل الاتساع وصار بدلا بعده (فحينئذ
يوجب) ذلك المحرك (الاقبال عليه) اى على ذلك الحقيق بالحمد (والخطاب بتخصيصه
بغاية الخضوع) الذى هو العبادة اذ العبادة نهاية التذلل (والاستعانة فى المهمات)
اشارة الى اختيار تفسير اياك نستعين بالاستعانة فى جميع المهمات على تفسيره بالاستعانة فى العبادة
والمرجح عكسه على ما بين فى محله فاللطيفة الداعية الى هذا الالتفات قوة المحرك الحاصلة
من تفصيل الصفات لا التنبيه على ان القارئ ينبغى ان يأخذ فى القراءة كذلك لان القرأن
نزل على لسان العباد والعبد فى قراءته لا يقصد ان القارئ ينبغى ان يكون كذلك
فيعم البيان بيان المتن حيث اسقط ما فى المفتاح من ان اللطيفة المختصة هى ذلك التنبيه
ولم يتنبه له الشارح المحقق فظنه مقصرا فى تقرير كلام المفتاح وقال تتميما
لبيانه واللطيفة المختصة بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد
اذا اخذ فى القراءة يجب ان يكون قرأته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور
هذا وقد ظهر لك ان اياك نستعين ليس من الالتفات فى شئ لانه مقتضى الظاهر
بعد العدول الى الخطاب فى اياك نعبد فلا يلتفت الى ما يوهمه سوق بيان النكتة من ان فيه
التفاتا دعت اليه قوة محرك الاقبال وجزالة نكتة المفتاح وبراعته على ما ذكره الزمخشرى

لايحتاج الى الايضاح وهو ان الخطاب يشعر بان المخصص بالعبادة والاستعانة هو
الموصوف بالصفات وهى العلة فى التخصيص لان الخطاب لكونه بالغ فى التعين مقام
المشاهد وذلك التعين انما جاء من قبل الصفات وذكر الشارح ان النكتة فيه التنبيه على
ان العابد ينبغى ان يكون متوجها اليه بالكلية بحيث كانه يراه ولا يلتفت الى ماسواه
هذا وينبغى ان يضم اليه وعلى ان المستعين ينبغى ان يكون كذلك ايجاب فان
قلت كونه كذلك فى مقام تخصيص العبادة لا يقتضى التنبيه على وجوب كونه ذلك
فى مقام العبادة قلت يمكن ان يتكلف للشارح بانه لما جعله فى مقام الحمد وهو عبادة
كذلك نبه عليه اوبانه لما جعله فى سورة لايكون الصلوة بدونها كذلك
نبه على ذلك وهذا مراده لانه لما جعله كذلك فى مقام عرض العبادة نبه على ذلك
وههنا سوانح غيبية لمن له اهلية منها ان المراد بقوله اياك نعبد اياك نعرف كما فى وما خلقت الجن
والانس الاليعبدون اى ليعرفون لحصر المعرفة فيه بعد حصر الحمد واشار الى الشركة
العامة فى ذلك تنبيها على ان حصر المعرفة فى مقام مشاهدة الكثرة وذلك كمال التوحيد
ولايخفى ان المنبه على تلك المشاهدة صيغة الخطاب ومنها انه تعالى نبه اولا على انه غائب
عن كل مثلى بعالم الحس وطريق الوصول اليه التوجه الى تفصيل صفاته بقلب حاضر
فان نهاية التفصيل حضوره عنده بحيث يسعه ان يخاطبه وبحضوره يرى العبد ان القدرة
كلها له وهو ذليل عاجز فيخاطبه باظهار ذل من سواه وعجزه فى كل ماعناه وانه لاحول ولاقوة
الا بالله قال الشارح المحقق ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف المقتضى الظاهر اورد عدة
اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه اقول قدمهد البحث فى اول الشروع
فى بحث خلاف مقتضى الظاهر على وجه لايخص المسند اليه ونبه على ان بحثه غير مختص
حيث قال وقد يخرج الكلام على خلافه ولم يقل وقد يخرج المسند اليه على خلافه فقوله
(ومن خلاف المقتضى) بمعنى خلاف المقتضى الذى كلامنا فيه وهو مطلق خلاف
المقتضى ونبه بقوله ومن على انه لاينحصر فيما ذكر كيف وجميع المجازات خلاف
مقتضى الظاهر فى القاموس لقيه كتلقاه والتقاه هذا فقوله (تلقى المخاطب بغير مايترقب)
متعدى الى المفعول الثانى بالباء اى جعل المخاطب ملتقيا غير مايترقب (بحمل) اى بسبب
حمل (كلامه على خلاف مراده تنبيها على انه) اى ذلك المخالف (اولى بالقصد) واقول
اوهو الواجب ان يقصد على حسب تفاوت المقامات وكونه اولى اما بالنظر الى المتكلم
اوالمخاطب اوغيرهما ولايخفى ان التلقى لايتوقف على حمل كلامه على خلاف مراده
بل يصح ان يكون للتنبيه على ان غيره اولى بالافادة والتخاطب به فالحمل على خلاف المراد
مؤنة لا حاجة اليها (كقول القبعثرى للحجاج وقدقال) الحجاج متوعدا له اشار بقوله
وقدقال وجعله حالا انه قال ذلك بديهة واكد فطانته بقوله متواعداله حيث لم يحل بينه
وبينها وعيد الحجاج (لاحملنك على الادهم مثل الامير حمل الادهم والاشهب) نبه الحجاج انه
الاولى بالقصد نظرا الى حال الامير كما اشار اليه المصنف ولو كان قصده الى انه الاولى
بالقصد نظرا الى المخاطب يقال مثلى حمل على الادهم والاشهب اى الفرس الذى غلب
سواده حتى ذهب البياض والفرس الذى غلب بياضه حتى ذهب مافيه من السواد
وضم الاشهب للقرينة على المراد بالادهم اولافادة انه لاينبغى ان يكتفى بالادهم (اى
من كان مثل الامير فى السلطان) الغلبة (وبسطة اليد) اى الكرم والنعمة والمال (فجدير
بان يصفد) قال الشارح بان يعطى من الاصفاد (لاان يصفد) من حد ضرب اى يقيد ويوثق
وفى القاموس جعل كلا من الاصفاد والصفد مشتركا بين المعنيين فلك ان تجعلهما على لفظ

ذلك المخاطب نسخه

واحد وكلا منهما بمعنى وان تجعل كل لفظ مخالفا للاخر اما كما فعله الشارح اوعلى عكسه
روى انه قد اغضب الحجاج قوله وقال الادهم حديد فقال بلاتوقف لان يكون حديدا خير
من ان يكون بليدا اى خير بالنسبة الى الامير اوبالنسبة الى (اوالسائل بغير مايتطلب) فى الصحاح
التطلب هو الطلب مرة بعد اخرى فالاولى بغير مايطلب لان ذلك التلقى لايخص بمن يبالغ
فى الطلب وكانه اوقعه فيه حسن المناسبة بين يترقب ويتطلب فرجح رعاية جانب اللفظ
على المعنى (بتنزيل سؤاله منزلة غيره) الكلام فيه كالكلام فى حمل الكلام على خلاف المراد
هل هو ضرورى ام لا (تنبيها على انه الاولى بحاله) اى بحال السائل اوعلى انه الاولى بحال المجيب
فالاولى الاكتفاء بقوله (على انه الاولى اوالمهم) من غير ذكر والفرق بين الاولى والمهم هو
الفرق بين الاهم والمهم فالمهم هو الواجب ولايخفى ان تلقى السائل بغير مايتطلب مندرج
تحت تلقى المخاطب بغير مايترقب ولا تفاوت بينهما الا بحسب العبارة (كقوله تعالى
يسئلونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس والحج) كان السؤال عن حكمة تفاوت الاهلة
اولى بحالهم الجواب ببيان الحكمة اولى بحال الرسول عليه السلام لانه المبعوث لبيان امثاله
فى الشرح سألوا عن السبب فى اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه حيث قالوا مابال
الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلى ويستوى ثم لايزال ينقص
حتى يعود كما بدا فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك
الاختلاف معالم يوقت به الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير
ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا
عن الغرض لاعن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ماهو من دقايق علم الهيئة
ولا يتعلق لهم به غرض هذا كلامه وفى الوجه الاول انه يلزم ان يكون فى الاية بيان
ان السؤال عن الغرض يكون اولى بالنسبة الى من لايطلع بسهولة على السبب وظاهر الخطاب
خلافه وان معرفتهم من بيانه صلى الله عليه وسلم مع انهم غير مستعدين بها يكون معجزة اخرى
وفى الوجه الثانى ان فى معرفة سبب ذلك ظهور وكمال قدرة الله وظهور معجزة شاهدة
على صدق نبوته صلى الله عليه وسلم بحيث صاروا ببيانه عالمين بالسبب مع بعدهم عن فهمه فالاولى
ان يقال الاولى بحال من لايعرف احكام الشريعة تقديم معرفة الاحكام اوالاولى حين
السؤال عن افعاله تعالى هو السؤال عن حكمة لاعن اسبابه لانه الفاعل المختار المستغنى عن
السبب (وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى
والمساكين وابن السبيل) سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على
ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لايعتد بها الا وان تقع موقعها وكل ماهو خير فهو
صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمين دون القصد كذا فى الشرح ويحتمل
ان يكون وجه كون بيان المصارف مهما لهم دون نفس النفقة ان نفقاتهم كانت على
وجه لاقصور فيها لكن كانوا اهل التفاخر والمباهاة فيصرفونها الى الاباعد وارباب
الجاه والثروة فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم لكم فى الانفاق ذلك لان خطاكم
فيه فى المصرف لافيما تصرفون (ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على
تحقق وقوعه) وكانه اعتمد على انه يتنبه من له فطنة ان التعبير عن الماضى بلفظ المضارع
ايضا من خلاف مقتضى الظاهر لان النكتة تبين فى محلها ولم يتعرض له لذلك لا لاختصاص
بخلاف مقتضى الظاهر بما ذكره بل كل مجاز كذلك (نحو يوم ينفخ فى الصور فصعق
من فى السموات ومن فى الارض) سها فوضع فصعق مكان ففزع وبعد ان يقال لم يمثل
بالقرأن بل تركيب مصنوع له وافق اكثره لفظ النظم (ومثله) فى كونه خلاف مقتضى الظاهر

اوفى النكتة (ان الدين لواقع) اى التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل ونبه بقوله ومثله على تفاوت بين المثالين وكأنه ذلك انه لااشتباه فى كون المستقبل بلفظ الماضى خلاف مقتضى الظاهر واما كون اسم الفاعل فى المستقبل خلاف مقتضى الظاهر فيه خفاء لعدم دلالته على زمان ووجه التنبيه فيه على تحقق الوقوع ان اسم الفاعل حقيقة فيما فيه الموصوف به فى الحال اتفاقا مجاز فيما يتصف به بعد التعبير اتفاقا واختلف فيما اتصف به قبل وانقضى بالدين جزاء يوم البعث اماذا ارادالجزاء كما بين فى الاصول هذا اذا اريد الجزاء مطلقا والله تعالى يجزى العباد فى الدنيا ايضا فليس التعبير عن المستقبل باسم الفاعل بل عما لايختص بزمان (ونحوذلك) ولا يبعدان يقال الظاهر لمن يعلم زمان ما يخبر عنه بالتحقق وهو غائب عن المخاطب ان يبين زمانه بخلاف ماهو حاضر بين يديه والدين كذلك فكان مقتضى الظاهر ان يقول ان الدين ليقع فلما قال ان الدين لواقع نزله منزلة المحقق الشاهد للمخاطب (يوم مجموع له الناس) اى يجمع نزله منزلة الحال بعدان احضره وجعله مشاهدا مشارااليه بالاشارة الحسية فان تلك الاشارة تستدعى جعل الجمع فيه فى الحال فاحفظه فانه بديع لعله رفع واقول فى كون التعبير عن مستقبل بلفظ الماضى والعكس من خلاف مقتضى الظاهر مطلقا نظر لانه اذاعبر عن المستقبل بلفظ الماضى على خلاف مقتضى الظاهر مرة ثم عبر ثانيا عنه بلفظ الماضى فذلك التعبير مقتضى الظاهر وعلى وفق الاسلوب حتى لوعبر عنه بلفظ المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر لكونه خلاف الاسلوب واظن بك الفا بهذا التحقيق بعد ان صرت فى بحث الالتفات على التوثيق فتمسك بما هو الحق واسئل الله التوفيق ومن هذا تبين لك انه ربما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل وعن الماضى بلفظه خلاف مقتضى الظاهر (ومنه) اى من خلاف مقتضى الظاهر (القلب) قال الشارح هو جعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه ولاينتقض بقولك فى الدار زيد وضرب عمروا زيد لان المراد بالجعل مكان الاخر ان يجعل متصفا بصفة لامجردان يوضع موضعه فدخل فى جعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر ضرب زيد حيث جعل المفعول مكان الفاعل وخرج بقوله والاخر مكانه ولابد فى الحكم بالقلب من داع اما لفظى لجعل النكرة مسندااليه والمعرفة مسندا فانه اذا وقع هكذا حكم بالقلب واما معنوى يدعو رعاية جانب المعنى كون الجزئين فى الاصل على خلاف الترتيب الواقع مثال الاول ان اول بيت وضع للناس للذى ببكة ومثال الثانى ما اشار اليه بقوله (نحو عرضت الناقة على الحوض) فان الاصل فيه عرضت الحوض على الناقة فان عرض الشئ على الشئ معناه اراءته اياه على ما فى القاموس ولا رؤية للحوض وفى الشرح لان المعروض عليه يجب ان يكون له ادراك يميل الى المعروض اويرغب عنه ومنه ادخلت القلنسوة فى الرأس والخاتم بالاصبع لعل النكتة فى القلب فى هذه الامور ان العادة تحرك المعروض نحو المعروض عليه والمظروف نحو الظرف وهنا انعكس الامر (وقبله السكاكى مطلقا) وجعله نفسه اعتبارا لطيفا (ورده غيره مطلقا) وقال يجب ان يجتنب عنه (والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا قبل كقوله) اى قول رؤبة (ومهمه) اى مفازة (مغبرة) متلونة بالغبرة (ارجاؤه) اطرافه ونواحيه (كأنه لون ارضه سماؤه اى لونها) يريد ان المضاف الى السماء محذوف ولك ان تجعل التقدير اى هى لونها وتجعل ضمير لونها الى الارض والمحذوف الى السماء فيكون اشارة الى القلب لا الى حذف المضاف والاعتبار اللطيف فيه ماشاع فى كل تشبيه مقلوب من المبالغة فى كمال المشبه الى ان استحق جعله مشبها به ويمكن تفسير قوله كان لون ارضه سماؤه لما لايكون فيه قلب ولا حذف اى ارتفع الغبار فيهما مترا كما واتصل بالسماء بحيث صار السماء

متصلا بالارض اتصال اللون بالجسم كأن لون الارض نفس السماء (والا) اى وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا (رد) لان نفسه لبس اعتبارا لطيفا ولم يتعرض لرد ما يتضمن خللا فى المقصود لانه لاغرض يتعلق به فى هذا المقام لان ردما يتضمن خللا مشترك بينه وبين غيره لاينبغى ان يجعل من مباحث القلب ولاتعلق له برد ما قاله السكاكى فما تعرض له كما تعرض له الشارح من فضول الكلام وعدم ما يليق بالمقام (كقوله) اى القطامى يصف ناقته بالسمن فلما ان جرى سمن عليها (كما طينت بالفدن) اى القصر (السياعا) هو كالسحاب الطين بالتبن كذا فى القاموس والاصل فيه كما طينت الفدن بالسياع وهو ان يتضمن مبالغة فى وصف الناقة بالسمن واشارة الى ان اللحم المكتسب صار اصلا فى بدنها ومعروض السمن صار فرعا كما جعل السياع اصلا والقصر بمنزلة الطين للسياع لكنه بعيد عن الطبع لان قولنا طينت السياع بالفدن مما يستهجنه الاذهان وتستقبحه الاذان كما لايخفى (احوال المسند اما تركه) الترك الردع والحذف الاسقاط فالثانى يدل على سبق الثبوت دون الاول فلهذا قال الشارح فى استعمال الحذف فى المسند اليه والترك فى المسند اشعار بان احتياج الكلام الى المسند اليه اشد فكانه كان ثابتا لامحالة ثم اسقط لداع واورد عليه ان كلامه هذا ينافى ما ذكر فى شرح الكشاف ان قول ابن عباس رضى الله عنه من ترك التسمية فكانما ترك مائة واربعة عشر آية من القرأن مشكل لانه لم تكن فى سورة البراءة تسمية حتى يكون تاركها لانه دل كلامه هذا على ان الترك يقتضى الثبوت وفيه ان ترك مائة واربعة عشر آية من القرأن عبارة عن ترك قراءتها ومالم تكن التسمية اربعة عشر آية لايكون القارئ التارك لها تاركا لقراءة اربعة عشر اية وترك القراءة قد تحقق بدون ثبوت القراءة فلا يكون ما ذكره مستلزم ثبوت المتروك لان المتروك هو القراءة ولم تكن ثابتة والاوجه ان اختلاف العبارات للتنبيه على تعدد ما يعبر به عما يقابل الذكر لا للتفاوت والا لما عبر المصنف عن عدم ذكر المفعول فى بحث متعلقات الفعل بالحذف (فلم امر) فى حذف المسند اليه (كقوله) ى قول ضابى بن الحارث البرجمى ومن يك امسى بالمدينة رحله اى منزله فاسناد امسى الى المكان مجاز ولك ان تجعل فاعل امسى ضمير من والخبر جملة بالمدينة رحله اوامسى تامة والجملة حالا متروك الواو كما فى خرجت مع البارى على سواد وسيأتى ولا يجوز نصب رحله على الظرفية لانه ليس مبهما قابلا لتقدير فى (فانى وقيار) فى القاموس اسم جمل ضابى اوفرسه وقال السيد السند اوغلامه (بها لغريب) افظ البيت خبر ومعناه تحسر وتوجيع من كربة وخبر قيار محذوف لان قوله لغريب لا يصلح ان يكون خبرا عن انى وقيار لان قيار الكونه عطفا على محل اسم ان مبتدأ والعامل فى خبره المبتدأ ولا يجوز عمل عاملين فى معمول واحد سواء كانا من جنس واحد او من جنسين مختلفين لا لانه مفرد والمفرد لا يصلح ان يكون خبر المتعدد لان المتعدد قد يخبر عنه بمفرد اذا كان بين احاده كمال اتصال بتنزيله منزلة الواحد صرح به الرضى واقام عليه اية بينة من القرأن ولا يجوز ان يكون المحذوف خبر ان لان دخول اللام يسجل على ان المذكور خبر ان فالتقدير انى وقيار بها لغريب غريب وقد عطف غريب على قوله لغريب وقيار على محل ضمير المتكلم بعاطف واحد ولاغبار عليه اذا كان العامل واحدا فعلى هذا يكون خبر قيار عطفا على محل خبر ان ليكون العامل فيه عامل قيار لا على لفظه حتى يكون العامل فيه ان لانه مع ذلك لايصلح ان يكون خبر قيار ولم يثبت فى محله جواز العطف على محل خبر ان فلا تعويل على هذا التوجيه وان ذكره الشارح المحقق بل التوجيه ان العاطف يعطف مجموع قيار غريب على قوله انى لغريب عطف جملة على جملة وبه قطع الكشاف فى قوله تعالى ان الذين امنوا

والذين هادوا والصابئون والنصارى الاية لكن فيه تقديم بعض المعطوف على بعض المعطوف عليه وهل يجوز ولعله لهذا لم يتبعه الرضى (جعل) واو والصابئون اعتراضية وبعد تجويزه ثقة بقول الزمخشرى وموافقة الامام المرزوقى له ودفعه فساد التقديم بان المقدم فى نية التأخير وان يتجه عليه ان تقديم المعطوف على المعطوف عليه ايضا فى نية التأخير مع عدم جوازه فى السعة لا بد للتقديم من نكتة قال الزمخشرى النكتة التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غياية اب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وفيه ان هذا التنبيه حاصل بالحكم عليهم بانهم يتاب عليهم ولا مدخلية للتقديم وقال الشارح المحقق نكتة التقديم فى البيت التسوية بين القيار ونفسه فى التأثر بالغربة اوقال انى لغريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار فى التأثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتأتى الاخبار عنهما تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوى العقول قد ساوى العقلاء فى استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر ولا خفاء فى الفرق بين النكتتين اذ احدهما التسوية والاخر كون البعض اولى من البعض وان يشعر كلام الشارح بالاتحاد والبيت مثال لحذف المسند عن المعطوف للاحتراز عن العبث مع ضيق المقام اولحذف المسند بتمامه اوللحذف مع تقديم القرينة وقوله (وكقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأى مختلف) مثال للحذف لهذه النكتة بعينها مع كون المسند المحذوف للمعطوف عليه اومع تأخير القرينة اومع بقاء متعلق المحذوف وقد اشار الشاعر الى ترجيح جانبه بالتعبير عن نفسه بضمير المتكلم مع الغير تعظيما لشانه (وقولك) الخطاب لغير معين لافادة العموم فيكون فيه اشارة الى نهاية شيوع الاستعمال (زيد منطلق وعمرو) مثال للاحتراز عن العبث بدون ضيق المقام كما يستفاد من الايضاح والعطف يحتمل ان يكون من عطف جملة على جملة وان يكون من عطف مفردين على مفردين وفى تصحيحه دقة وهو ان المقصود تشريك المسند مع المسند فى كونهما مسندين لا فى كونهما مسندين لمسند اليه واحد وكذا الحال فى التشريك مع المسند اليه هكذا افاده السيد السند فى شرح المفتاح (وقولك خرجت فاذا زيد) لعله مثال لتخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ قال الشارح الحذف هنا لما مر مع اتباع الاستعمال الوارد هذا فان قلت لم يسبق فى المتن ذكر للاتباع المذكور فكيف يمثل للحذف لما مر بما هو لاتباع استعمال الوارد قلت الاتباع المذكور مندرج تحت قوله واما نحو ذلك ونحن نظن بك انك على ثروة كافية فى معرفة هذا المثال قبل ان تصير مخاطبا لنا فى هذا المقام فلو اشتغلنا بما يتعلق به لعدنا مشتغلا بفضول الكلام فاعرضنا عنه خوفا عن الملام (وقوله) اى الاعشى (ان محلا وان مرتحلا اى لنا فى الدنيا) حلولا كحلول المسافرين وارتحالا الى الوطن وهو الاخرة وان فى السفر اذ مضوا مهلا فى الصحاح السفر جمع سافر كصحب وصاحب يقول سفرت اسفر سفرا اى خرجت الى السفر وفى القاموس رجل سفر وقوم سفرة ذو سفر ضد الحضر والسافر المسافر لا فعل له وقوله مهلا بالتحريك اى تؤدة ووقارا وقوله اذ مضوا متعلق بالمهل (و) حاصل المعنى (ان) لنا حلولا فى الدنيا قليلا وارتحالا (عنها) الى وطن بعيد لا يقطع طريقه بسرعة ولا بد لنا من تهيؤ اسباب كثيرة فى قطع هذه المسافة فلفظ البيت خبر ومعناه تحسر على عدم التمكن فى هذا الحلول القليل من تهيؤ اسباب السفر الشديد وقطع الامد البعيد وفى الشرح وفى السفر الرفاق قد توغلوا فى المعنى لا رجوع

لهم ونحن على اثرهم ودلالة المهل على ماذكرنا اظهر مما ذكره والحذف هنا لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين واتباع الاستعمال الشايع فانه كثر هذا الحذف فى مثل هذا التركيب حتى قال سيبويه فى كتابه باب ان مالا وان ولدا وقال الشيخ عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف اولم يجز لانها المتكفلة بشانه والمترجمة عنه ولضيق المقام للتحسر ومحافظة الوزن ولم يذكر الشارح الا الوجه الثانى المضيق ولقد نبه فى هذا المثال على ان الخبر الظرف مع كونه نائبا عن الخبر الحقيقى يحذف قال السيد السند ان جعلت اذا اسما غير ظرف بمعنى الوقت جعلته بدلا عن السفر اى فى السفر فى زمان مضيهم وان جعلت ظرفا ابدلته من قوله فى السفر والمعنى واحد وفيه بحث لانه ذكر الرضى ان اذ لازم الظرفية لا يكون اسما الا اذا اضيف اليه زمان او يكون مفعولا به وايضا التؤدة والوقار صفة السفر لا وقت مضيهم فالوجه ماذكرنا (وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربى) جعل الشارح المحقق سبب ايراد هذا المثال كون المسند فيه فعلا على حذف ما تقدم فان المسند فيه اما اسم او جملة ونحن نقول اورده للتنبيه على ان المحذوف فيه مجرد المسند لا المسند والمسند اليه بان يكون انتم تأكيد الفاعل المحذوف لانه لا يثبت كثرة الحذف فيما يغنى عنها قلة الحذف وللتنبيه على ان الداعى الى تقدير المسند قد يكون غير بقاء المسند اليه بلا مسند وهو هنا حرف الشرط اذ لولاه لكان الكلام انتم تملكون كما زعم الكوفيون مع وجوده وللرد عليهم وللاستشهاد بالقرأن وقدمه على قوله فصبر جميل تقديما للمنصوص على المحتمل وللتنبيه على الحذف الواجب بعد الجائز ولان الداعى الى الحذف فيه يخالف الدواعى المتقدمة اذ الباعث فيه تحصيل الابهام اولا ثم التفسير ليتمكن فى النفس فضل تمكن وللاتيان بما فيه غرابة تسر الناظرين وهو تحصيل مزيد التمكن من حذف الدال وابراز ما هو فى غاية النفع فى صورة العبث اذ اول ما يبدو للناظر ان المتكلم عابث فى حذف المسند ثم الاتيان به مع زيادة هو المسند اليه ثم يلوح عليه انه فى غاية الافادة فيجلو المتكلم فى عينيه كالتاجر يأتى بالاشياء فى غير صورها فاحفظ هاتين النكتتين فانهما من البدايع قال الشارح الغرض من الحذف الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته لم يحتج اليه اقول اولا فليكن هذا ايضا موجبا لايراد هذا المثال فان العبث فيما سبق كان نفس المسند وهنا ما ذكر للتفسير وثانيا ان ماذكره هنا فى ماذكره المصنف فى الايضاح ان التقدير لو تملكون تملكون على ان التكرير للتأكيد فليس ذكر المفسر المؤكد عبثا لان فيه فائدة التأكيد لكن الحق ان اصل التركيب لو تملكون لما حذف تملك بقى انتم ففسر بتملكون فلو ذكر المحذوف لكان التفسير عبثا وهو المسطور فى كتب النحو ولا حاجة الى تقييد هذا العبث بقيد بحسب الظاهر لانه عبث صرف وهذا ايضا من اسباب ايراد هذا المثال قال الزمخشرى هذا ما يقتضيه علم الاعراب واما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام فى صورة المبتدأ والخبر يعنى كما ان انا سعيت فى حاجتك وهو المبتدأ وخبر يفيد الاختصاص فكذلك ما هو فى صورة المبتدأ والخبر فاستفاد منه الشارح العلامة انه يجوز جعل انا عرفت جملة فعلية مفيدة للاختصاص بتقديم التأكيد الذى هو الفاعل المعنوى ليصير فى صورة المبتدأ والخبر فجرى عليه فى شرح كلام السكاكى حفظا لظاهر مقاله ان المسند اليه فاعل معنوى قدم للتخصيص وفهم منه الشارح المحقق انه ادعى ان كل ما يفيد الاختصاص جملة فعلية فى صورة الاسمية عند الزمخشرى فيجب

من استدلاله بهذا الكلام وقال هذا الكلام صريح فى نقيض دعواه وحجة عليه لاله اذ
الزمخشرى جعلها مفيدة للاختصاص لكونها فى صورة ما يفيد الاختصاص نعم التعجب
عن غفلة العلامة عن كلام السكاكى من جعل رجل عرفت مبتدأ لامحالة حيث قال قدر
تأخيره لئلا ينتفى التخصيص المصحح للابتداء اذ لاسبب له سواه (وقوله تعالى) مرفوع
خبره يحتمل الامرين (فصبر جميل يحتمل الامرين) بل الثلثة ثالثها ان يكون من قبيل
سلام عليك اى فصبرى جميل (اى اجمل) بالنصب تفسير الامرين (اوفامرى) صوابه
الواو لان مفعول الاحتمال لايكون مردودا والاحسن فى جعله محذوف المسند تقدير
صبر جميل لى لانه مصدر والاصل فيه النصب وقد قرأ فصبرا جميلا فالاصل فاصبر صبرا
جميلا عدل الى الرفع لافادة الدوام والثبات والشايع فى العدول جعل معمول الفعل خبرا
عن المصدر كما فى الحمد لله وكانه اشار بتقديم بيان حذف المسند الى انه اجمل لان المقصود
الاظهر من الكلام وهو توطين النفس على الصبر يرجحه وان ذكر الشارح المحقق لترجيح
حذف المبتدأ ستة اوجه ورب واحد يعدل الفا والصبر الجميل هو الذى لاشكوى فيه الى
الخلق وجعل صاحب المفتاح ذلك الحذف لتكثير الفائدة ولك ان تجعله لضيق المقام لكمال
توجع المتكلم وتحزنه قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج
الكلام الى ماليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو يصير
ام منقطعة ويتجه عليه ان هذا لايقتضى الحذف لامكان ان يقال ام عمرو عندك فان ام
حينئذ يصح ان يكون متصلة ودفع بان ام هنا وان جاز كونها متصلة لكن الظاهر فيه
الانقطاع لان ايراد المفرد بعد ام اقرب الى الاتصال فمع امكان ايراده ايراد الجملة دليل
قصد الانقطاع الا ان يكون قرينة واضحة على قصد الاتصال كقولك سواء ازيد عندك
ام عمرو عندك ولا يخفى انه يستفاد مما ذكره ان ذكر المسند اليه قد يكون لانه لو حذف يخرج
الى ماليس بمراد كما فى قولك ازيد عندك ام عمرو وعندك فانه لو حذف يخرج من الانقطاع
الى الاتصال والذى ارى انه لاخبر مقدرا فى ازيد عندك ام عمرو ولانه فى معنى ايهما عندك
ولا يذهب عليك ان وجوب قرينة للحذف لايخص بحذف المسند وكانه لم يذكره فى المسند
اليه امالانه ربما يحذف بلا قرينة كما اذا اقيم مقامه المفعول واما لان وجوب القرينة
على المحذوف مما يعرفه العاقل الا انه لما عبر عن حذف المسند بالترك الموهم للاعراض عنه
بالكلية والاستغناء عن نصب القرينة تداركه بقوله (ولابد) اى للحذف (من قرينة) ولك
ان تجعل المراد وجوب القرينة للحذف ولداعيه اذ الحذف مشترك بين دواعى فهو كاللفظ
المشترك لايفيد المعنى المراد بلا قرينة الا انه لم يفصل الا قرينة الحذف ولا عكس اى ليس
القرينة مما لابد لها من الحذف بل ربما لايحذف مع وجود القرينة (كوقوع الكلام جوابا
لسؤال محقق) اى مذكور لكن الوقوع اعم من ان يكون محققا كقولك زيد فى جواب من
قام اومقدرا (نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) وهذا مراد
الشارح المحقق حيث قال حذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت مافرض
من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق يعنى كونه جوابا عن هذا السؤال المحقق
فى الكلام انما يتحقق عند تقدير ثبوت مافرض ولاريب فيما ذكره ولا يرد ماذكره السيد
السند من ان فيه اشعارا بان السؤال فى نظم الاية ليس بمحقق وانما يصير محققا اذا وقع
ذلك المقدر بان يسألهم فيجيبوا ولما كان فى الاية فرض تحققهما ذكرا فيه على طريقتهما
اذا تحققا وانت تعلم ان القرينة لاى ذات السؤال وهى محققة فى الاية وهذا هو المراد

اى ان حذف المبتدأ اكثر من
الخبر وتقدير المبتدأ يدل على قيام
الصبر به وهو المناسب لمقام مدح
نفسه بالصبر وان اصله النصب
وتقديم المبتدأ اوفق باصله
لدلالته على قيام الصبر به وبانه
يوافق فى المعنى قراءة النصب
وان كون المبتدأ معرفة ارجح
من كونه نكرة موصوفة وان
المفهوم من تقدير اجمل اجمل
من صبر غير جميل والمقصود
أجمل من الجزع كما لايخفى
عد

(بقولهم)

بقولهم لسؤال محقق لا كونها سؤالا وهو المفروض المقدر فيها هذا كلامه وكيف
لا والشارح لم يعلق تحققه على تقدير ثبوت مافرض بل وقوع الكلام فى جوابه فان اراد
بان ذات السؤال قرينة انها قرينة من غير كون الكلام جوابا له فباطل وقول المصنف
كوقوع الكلام جوابا السؤال شاهد عليه وان اراد ان ذات السؤال بشرط وقوع الكلام
جوابا له قرينة فلا بد من اعتبار الوقوع وماذكره الشارح انما هو تصوير الوقوع وبهذا
اندفع ايضا ان الشرط فرض السؤال المطلق وهو يعم السؤال المحقق والمقدر فكيف
يلزم من تقدير ثبوته كون قولهم جوابا لسؤال محقق هذا والاظهر ان المراد بقوله
ليقولن الله ما يعم قولهم ليقولن خلقهن الله لان المقصود انهم يجيبون باثبات الخلق له
تعالى سواء كان ذلك الاثبات مع ذكر الفعل او مع حذفه فالاية مثال باعتبار مايشتمل عليه
من جواب حذف فعله لا باعتبار ان الجواب المستفاد منه لامحالة محذوف المسند ثم المسند
المحذوف فى جواب هذا السؤال فى الاكثر الفعل وربما تكون الجملة التى هى خبر المبتدأ
على طبق مواقع الذكر فانه فى الاكثر الفعل قال تعالى من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها
الذى انشأها وقال تعالى من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وقال
تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم وذلك لان السؤال عن الفاعل المطلق
فالسائل خالى الذهن عما يلقى اليه المجيب فلا يحتاج الى تقوية الحكم فلا ينبغى تقديم
المسند اليه المفيد للتقوى وربما يقتضى المقام قصد التخصيص فى الجواب كما فى قوله
قل الله ينجيكم فتقدم المسند اليه فمن قال المقدر مطلقا هو الفعل وجعله الشارح مذهب
جمهور النحاة غفل لكن لا كمن قال المحذوف مطلقا هو الخبر لان رعاية المطابقة امر مهم
والسؤال جملة اسمية ولان السؤال عن الفاعل وتقديم المسؤل عنه اهم والشارح المحقق
ايضا غفل حيث اثبت مذهب الجمهور بان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية لانك عرفت انه
مختلف والمشهور فى ترجيح تقدير الفعل ان السؤال عن الفاعل وان القرينة فعلية واعترض
عليه الشارح بان السؤال ليس عن الفاعل النحوى اذ لامعنى له بل عمن صدر عنه الفعل
فيستوى فى تعيينه تقدير الفعل والجملة الفعلية والقرينة لاتطلب الا تقدير الفعل دون
الفاعل ولا يطلب تقديره عاملا فى المسند اليه المذكور ويمكن دفعه بان السؤال عمن صدر
عنه الفعل يقتضى تقدير المسند عاملا فى المسند اليه لا خبر لان الاول يفيد صدور الفعل
صريحا واما الخبر فيفيد اتحاد شئ مع المسند اليه فربما يتضمن هذا الاتحاد صدر الفعل
عنه فالقرينة فعلية داعية الى جعل الجواب جملة فعلية نعم يتجه ان السؤال جملة اسمية
فالسؤال عمن يتحد معه المسند لا عمن يصدر عنه الفعل فالقرينة اسمية لافعلية والتفصى عنه
بما حققه السيد السند ان الجملة اسمية صورة فعلية قصدا لانه اختصار فعليات غير متناهية
هى اقام زيد ام قام عمرو والى ما لا يتناهى لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه
الابهام ولما اريد الاختصار وضع كلمة من لاجمال تلك الذوات اوضمنت لمعنى الاستفهام
فاوجب التضمن تقديمها فصارت اسمية صورة وفى الحقيقة هى فعلية وبهذا اندفع
ايضا ان الجواب بالفعلية تارك لرعاية المطابقة على ان رعاية المطابقة يوهم قصد التقوية
وهو لا يليق بالمقام وربما يرجح تقدير الفعل بان فى تقدير الجملة زيادة حذف وتقليل
الحذف اولى ورده السيد السند بان الزيادة المشتملة على فوائد لاترد وتلك الزيادة تشتمل
على تقوية الاسناد ومطابقة الجواب للسؤال وهو مردود بان المقام ليس مقام التقوية
والمطابقة للفعلية كما عرفت (اومقدر) ليس المراد المقدر فى نظم الكلام بل السؤال المنوى

الناشئ من المقام وان لانجه تقديره (نحو) قول ضرار بن نهشل فى مرثية يزيد بن
نهشل (ولبيك يزيد ضارع) كانه قيل من يبكيه فقال ضارع (لخصومة) اى من بذل لخصومة
لانه كان ملجأ الاذلاء وظهيرا للضعفاء (ومختبط مما تطيح الطوايح) المختبط الذى
يأتيك الابل للمعروف من غير وسيلة اخفاء عن الناس سؤاله لانه كان اصل ثروة وابتلى
بالسؤال لاجل اهلاك المهلكات ماله فقوله مما يتعلق بمختبط كما تعلق قوله لخصومة بضارع
و يكفى للظرف رايحة الفعل ولا يتوقف صحته على اعتماد اسم الفاعل والطوايح بمعنى
المطيحات لانه جمع مطيحة على خلاف القياس كلواقح جمع ملقحة ولهذا جعل فاعلا
للاطاحة فتطيح بمعنى الماضى عدل الى المضارع لحكاية الحال كذا ذكره الشارح المحقق وهو
المشهور ونحن نقول المراد بالمضارع من يضرع بعد موت يزيد وبالمختبط من يسأل كذلك
بعد موته لانه كان دافعا للخصومات والمهلكات فلا يكاد تقع فى حياته خصومة ولا
اطاحة مطيحة لمال شمول حتى يضرع احد لخصومة ويحتاج احد الى الاختباط
فالضارع بمعنى الاستقبال ولا يخفى ما فى هذا الاحتمال من كمال مدح يزيد بحماية الناس
من الظلمة والمشهور جعل ضارع فاعلا للمحذوف كما فى المثال السابق وقد نص عليه
ابن الحاجب ونحن نقول الابلغ تقدير ضارع لخصومة يبكيه فيكون الكلام مفيدا
للحصر نعم يضا بان الظلمة التى تضرع الناس لخصومتهم فى السرور عن موته وفيه مزيد
تحسر موته ولفظ البيت امر ومعناه يزيد لفوت التحسر على فوت هذه المنافع لعامة الناس وهذا
من موجبات فضل هذا التركيب على خلافه فاجمعه مع ما ستسمع فهذا المثال للسؤال المقدر كما
صرح به وللمسند الخبر على خلاف ما تقدم والله تعالى اعلم ومن المباحث الفيسة التى خلا عنه زبر
الاخيار وشذ عن انظار اولى الابصار وصدته لك ايها المتفطن المتخلص عن ربقة التقليد
المتلذذ باصغاء جديد بعد جديد هو ان السؤال الناشئ من ذكر ليبك من المامور بالبكاء فالمقام
يستحق حسب المسند اليه اى المأمور ضارع وكان تقدير من يبكيه لكونه فى قوة من تمثيل امرك
وقدر الزمخشرى ليبكيه ضارع قال السيد السند هو انسب بالمعنى ويبكيه انسب السؤال المقدر
وكان وجه الانسبية بالمعنى ان المقام مقام تعيين المأمور ولما كان هذا البيت مثالا على تقدير
جعل ليبك مبنيا للمفعول وله احتمال البناء للفاعل والمحتمل لا يصلح شاهدا ما لم يترجح جانب
الشهادة فضلا عن ان يكون مرجوحا لكون الحذف خلاف الاصل لم يربدا من الترجيح
وقال (وفضله) اى فضل اعتبار الحذف فى البيت ونظايره (على خلافه) وهو عدم اعتبار
الحذف بجعل ليبك مبنيا للفاعل ويزيد مفعولا به وضارع فاعل الامر (بتكرر الاسناد) اى
بذكره مرتين فقوله (اجمالا ثم تفصيلا) تفصيل للذكر الضمنى لا للتكرر فلا يلزم تكرر الاجمال
والتفصيل مع انه خلاف الواقع وقدره الشارح تكرر الاسناد بان اجمل اجمالا ثم فصل تفصيلا
والاسناد الاجمالى متكرر لانه يحصل مرة من الفعل المجهول الدال على ان هناك باكيا ومرة
من السؤال الدال عليه واشتماله على تكرار الاسناد يوجب تمكينه الاسناد فى نفس المخاطب
وكونه نائبا مناب الجمل الثلث وكون اللفظ اجمع للفوايد مما يساويه فى الاجزاء يرجحه عليه
وبهذا اندفع ان من جهات الفضل الذى ذكره السكاكى كونه اجمع للفوائد ولا وجه لترك
المصنف اياه نعم قصور النظر عائد الى من اقتصر فى بيان ترجيح تكرر الاسناد على كونه
موجبا لمزيد التمكين فى النفس هذا ونحن نقول وبتكرر ايقاع البكاء على يزيد وهو انسب بالمرثية
(وبوقوع نحو يزيد غير فضلة) قد اشار بادراج النحو الى ان الكلام ليس فى خصوص البيت

لايساويه نسخه

والاولى وبوقوع نحو يزيد مسند اليه فان المسند اليه ارجح من المسند والمسند من الفضلة
(وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة) لا يخفى انه ينافى كونه جوابا لسؤال مقدر
لان السائل مترقب للجواب قوله (لان اول الكلام غير مطمع فى ذكره) فيه انه ان اراد انه غير
مطمع بالذات فمسلم لكنه لا يكفى فى كونها كنعمة غير مترقبة وان اراد انه غير مطمع اصلا فممنوع
لا يفضى الى السؤال المطمع والاولى لان اول الكلام موئس عن ذكره لان ايراد الفعل
المجهول علامة الاجتناب عن الذكر بالكلية وحاصل الترجيح انه كنعمة غير مترقبة وغير المترقبة
نعمة غير مشوبة بالم الانتظار وتعب الطلب فهى لذة صرفة فيكون الذ وهذه المقدمة ناقض
فيها المصنف والشارح انفسهما حيث ذكر المصنف فى بحث التشبيه ان نيل الشئ بعد
طلبه الذ وتبعه الشارح قال الشارح المحقق ولمعارض ان يفضل نحو ليبك يزيد ضارع بنصب
يزيد على خلافه بسلامته عن الحذف وباشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين من حيث الظاهر
لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على
الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان فى اطماع اول الكلام
فى ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز هذا كلامه وفيه بحث
من وجوه هى ايهام الجمع بين المتنافيين موجود فى خلافه ايضا حيث حذف الفاعل وذكر
فيوهم ان الاهتمام به وبه اهتمام وان ليس بين الفعل والفاعل فصل موجب للتشويق لانه
فصل قليل وبان الحذف لنكتة وان لا يترجح على الذكر فلا يرجح وقد جعله السكاكى من
المرجحات حيث قال ناب هذه الجملة مناب الجمل الثلث وليس هذا الا بالحذف على ان مرثية
يزيد تستدعى النكتة المذكورة فى المتن فلا يعارضه السلامة عن الحذف ولا ايهام الجمع بين
المتنافيين فان قلت ولو لم يترجح الذكر على الحذف لما صح ما سيأتى من ترجيح ولكم فى القصاص
حيوة على قولهم القتل انفى للقتل بسلامته عن الحذف قلت الترجيح بان الفائدة الحاصلة
منه بمؤنة التقدير تحصل من الاية بدون التقدير ولا ريبة فى رجحانه وما نحن فيه ليس من هذا
القبيل وقال السيد السند ان وجه قولهم القتل انفى للقتل لعدم وضوح قرينة الحذف لا لان
الحذف مرجوح بالنسبة الى الذكر وفيه انه لا خفا فى ان المراد ان القتل انفى من تركه (واما ذكره
فلما مر) ولما لم يقل فيما مر واما لنحو ذلك صح منه قوله (او ان يتعين كونه اسما او فعلا)
بلا خفاء وتعين كونه اسما او فعلا ليس مقصودا لذاته بل ليصير وسيلة الى ان يتعين ان القصد
الى الثبوت او التجدد وفى المفتاح والايضاح او كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت والتجدد
وفيه انه مع حذف الخبر الظرف ايضا الاحتمال متحقق لان تعين كونه اسما او فعلا
بالذكر فالحق ان الاحتمال المطلوب من ثمرات حذف المسند الحقيقى وهو متعلق الخبر الظرف
لا ذكر المسند المجازى اعنى الظرف فاسقاطه اصلح من اثباته ولك ان تجعل من نكات الذكر
ان يتعين كونه مفردا او جملة ويرد عليهما انهما داخلان فيما مر لان الذكر فى الصورتين
للاحتياط بضعف التعويل على القرينة لان قرينة الحذف تعين المحذوف فيتعين كونه اسما
او فعلا او مفردا او جملة وجعل المفتاح من نكات الذكر الدلالة على قصد التعجب من
المسند اليه نحو زيد يقاوم الاسد عند قيام القرينة على المسند واورد عليه المصنف فى
الايضاح ان الدلالة على قصد التعجب منه انما هو للمسند سواء ذكر او حذف لقرينة فانه اذا علم
بالقرينة يفيد قصد التعجب كما اذا علم بالذكر ودفعه الشارح بان القرينة لا تدل الا على نفس
المسند لا قصد التعجب وقصد التعجب انما يستفاد من الذكر المستغنى عنه ولا يخفى انه ليس شئ
لانه لا مناسبة للذكر بقصد التعجب انما هو يستفاد من نفس المسند وقال السيد السند

فى شرح المفتاح انه جعل الذكر لقصد التعجب بذكره حيث قال اوللدلالة على قصد التعجب
بذكره لان التعجب بذكره اقوى فاذا قصد الدلالة على هذا التعجب لابد من الذكر
وفى كون التعجب فى الذكر اقوى خفاء ونحن نقول كانه اراد ان ذكر المسند عند قيام القرينة
على المسند لان فى الذكر خصوصية تفيد التعجب منه ولو حذف لا تستفاد تلك الخصوصية
كما اذا قيل من الشجاع فيجاب بان زيدا يقاوم الاسد فلو قيل زيد لا يستفاد الا زيد شجاع
ولا تعجب فيه واذا افيد شجاعته بهذا اللفظ افاده ولك ان تجعل النكتة التعجب نفسه
ومن الدواعى الى ذكر المسند التعجب بالمسند لانه على صياغة معجبة قد فاق فيه المتكلم فالاولى
ان يطلق التعجب ولا يقيد بقوله من المسند اليه ليتناوله (واما افراده) اقول فلكونه الاصل
ولا مقتضى للعدول عنه (فلكونه غير سببى مع عدم افادة تقوى الحكم) لم يقل مع عدم افادة
نفس التركيب تقوى الحكم وفى المفتاح ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم وقد قيل
احترز بنفس التركيب عن نحو ان زيدا قائم وعرفت فان فيه تقوى الحكم عرفت رد بتضمنه الاسناد
لا من نفس التركيب بل من التكرير ومن اداة التأكيد لانه اراد مع عدم افادة الخبر تقوى الحكم كما
يتبادر من السياق والسباق ولا شك ان مناط افادة التقوى هو الخبر لان التقوى انما يحصل بتضمنه
الاسناد او بتضمنه الاسناد بتكرر الاسناد وكانه اراد الافادة المعتد بها لانها المتبادرة والا فقد
اثبت لزيد قائم تقوى الحكم قريبا من تقوى زيد قام فقول الشارح انه ليس بمعتد بل هو قريب من زيد قام
فى اعتبار التقوى محل نظر وانما لم يقل مع عدم قصد التقوى كما يقتضيه عبارة المفتاح لان عدم القصد
علة لعدم الافادة وعدم الافادة الاعم من المقارنة بالقصد وغيرها يخرج صورة ايراد الخبر جملة
لقصد التخصيص نحو انا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى وما انا قلت فان فيها افادة التقوى
مع عدم قصد التقوى اذ القصد الى التخصيص الا انه لزم التقوى من غير قصد ضرورة
تكرر الاسناد ولا يخفى انه بعيد عن القصد اذ المتبادر من الافادة والدلالة فيما بينهم
ما يقارن القصد على انه مع تقييد الافادة بالمعتد بها لئلا يخرج زيد قائم لا مجال لهذا التوجيه
وبالخروج عن العبارة لا ينسد خلل الضابطة لورود قل هو الله احد لا محالة حتى تعلق
الشارح لدفعه بانه اعتمد على اشتهار امره ولو اعتمد بالاعتماد على اشتهار الامر
فليعتد بتقرران الخبر جملة فى صورة قصد التخصيص بتقديم المسند اليه فى بحث
تقديم المسند اليه وقد عدل عن عبارة المفتاح فهى اذا كان فعليا الى قوله لكونه
غير سببى ليتناسب الباعثان للافراد فى كونهما عدميين كما تناسب باعثا الكون جملة فى كونهما
وجوديين ولان الفعلى شاع فى خلاف ما قصده من المنسوب الى الفعل المقابل للاسم
فاحترز عن لفظ هو ظاهر خلاف ما قصد به ولان فى الاقتصار على ايراد السبب تسهيلا
على المتعلم لاغنائه عن معرفة مفهوم الفعلى وفيه تعريض بالسكاكى الى ان تصوير المقصود
لم يكن متوقفا على احداث اصطلاحين لم يكونا فى كلام القوم وكان يكفى اصطلاح السببى
وقال الشارح المحقق وجه العدول ان المصنف زعم صدق ما عرف به صاحب المفتاح الفعلى
على كل مسند لانه قد فسره بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه
ولا يخفى ان كل مسند كذلك ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشئ للشئ او بنفيه عنه ولا
يخفى انه لا يوجب العدول عن الفعلى بل عن تعريفه الى تعريفه منطبق على ما سوى السببى
الا ان يقال لم يتيسر له تحصيل مفهومه وفيه بعد لانه اشكل عليه توضيح مفهوم السببى
وتنقيحه حتى اكتفى فى بيانه بالتمثيل كما ذكره ذلك المحقق فينبغى ان يذكر الفعلى ويبينه بالتمثيل
هذا ومما يجب ان ينبه عليه ان كلام السكاكى فى بيان مفهوم السببى غير منقح وفى مفهوم
الفعل منقح لا غبار عليه ومع ذلك تحير فيه اراء الفحول وطال كلامهم فيما لم يفد شيئا
من المعقول والشارح العلامة والشارح المحقق والسيد السند قد اجابوا فى ميدان اصطياده

واطالوا ولم ارض بان اقتص عليك ما ذكروا فانه ليس مما يسمع من القصص وكيف ينسب
اليهم ما لا يليق بشانهم واهم فى قسمة المعارف اعلى الخصص ونحن نأتى لك بما يظهر
لك معنى الفعلى والسببى وتضبط به هذه النكتة للافراد فاقول المسند الفعلى كما ذكره المفتاح
ما يكون مفهومه محكوما بثبوته للمسند اليه او بالانتفاء عنه بخلاف السببى فان زيد ضرب حكم
فيه بثبوت الضرب لزيد وزيد ما ضرب حكم فيه بنفى الضرب عنه بخلاف زيد ضرب ابوه
فانه لم يحكم فيه بثبوت ضرب ابوه لزيد بل بثبوت امر يدلك عليه ذلك المذكور وهو كاين
بحيث ضرب ابوه فالمسند السببى سمى مسندا لانه دال على المسند الحقيقى والمسند السببى ما اسند
فيه شئ الى ما هو متعلق زيد وصار ذلك سببا لاسناد كون زيد بحيث ينطلق ابوه اليه وعلى
هذا يلزم ان يكون منطلق ابوه فى زيد منطلق ابوه مسندا سببيا ولا يضر ضابطة الافراد
لان كون المسند سببيا يقتضى كونه جملة لانه يتبادر من الاسم ربطه الى ما قبله بخلاف الجملة
والفعل فيوهم زيد منطلق ابوه ربطه الانطلاق الى زيد قبل سماع ما بعده بخلاف زيد ابوه
منطلق او انطلق ابوه فالكون سببيا يقتضى الجملة ولا بد معه من نكتة للافراد وعلى هذا
ليس نحو زيد مررت به وزيد كسرت سرج فرس غلامه فعليا ولا سببيا وان جعله الشارح
المحقق سببيا لان تعريف المفتاح للسببى صريح فى انه ليس سببيا ويخرج قول المفتاح لكونه
فعليا ويدخل فى قول المصنف لكونه غير سببى فالعدول مفسد فان قلت ما حققته وان كان
كلاما محصلا منقحا لكن يخالف ما ذكره المفتاح لانه قال ويكون المسند جملة اذا كان سببيا
وهو ان يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مبنى عليه او بالانتفاء عنه مطلوب التعليق
بغير ما هو مبنى عليه تعليق اثبات له بنوع ما كقولك زيد ابوه انطلق او منطلق او يكون المسند فعلا
يستدعى الاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفى فيطلق تعليقه على ما قبله بنوع اثبات او نفى عنه بنوع
ما او نفى لكون ما بعده تسبب مما قبله نحو عمرو ضرب اخوه لا سببيا متصلا بالفعل نحو زيد ضارب
اخوه او مضروب او كريم لسر نطلعك عليه هذا كلامه وقد صرح بكون زيد منطلق ابوه
غير داخل فى المسند السببى قلت قد قدمنا لك ان كلامه فى بيان السببى غير منقح وهو كما ترى
فى غاية التعقيد وقد صرح فى قسم النحو ان زيد الكريم ابوه نعت سببى ومن الواضح ان الفرق
بين النعت والخبر فى ذلك بعيد عن الاعتبار واذا انحصر السببى فى الجملة فلا تصير السببية
نكتة لاختيار الجملة لانه ما لم يترجح زيد ابوه منطلق على زيد منطلق ابوه لا يتأتى للبليغ
ايراده بمجرد كونه سببيا والا لكان مآل التعليل ان ايراده جملة لكونه جملة مخصوصة فينبغى
ان يكون السببى اعم من الجملة وبكون السببية مقتضية للجملة فلا بد من تأويل كلامه فنحن نأوله
بانه عرف الجملة السببية لا مطلق السببى ولذا قال لا سببيا متصلا بالفعل الخ والسر الذى نطلعك
عليه ان اسم الفاعل لكونه بمنزلة خارج الضمير لا يكون مع فاعله جملة وليس قوله لا سببيا
متصلا بالفعل لاخراج المتصل بالفعل عن المسند السببى كما توهمه السيد السند وقال انما اخرجه
عن المسند السببى ليصلح كون المسند سببيا لنكتة الايراد جملة فانك عرفت ان حصر السببى
فى الجملة يخرج السببية عن صلاحية كونها نكتة لايراد المسند جملة ولا ينبغى ان يتوهم انه
يصلحها لذلك وبالجملة يرد على السكاكى خروج نحو زيد ما ينطلق ابوه عن المسند
السببى او عن الجملة السببية مع انه جملة سببية لا نكتة لايرادها جملة سوى كونها سببية
الا ان يتكلف ويقال المراد بالفعل اعم من الفعل حقيقة او حكما واسم الفاعل بعد النفى
والاستفهام فى حكم الفعل ولذا صار مع مرفوعه جملة ومما اورده السيد السند
على السكاكى انه ليس زيد منطلق ابوه فعليا عنده فيلزم خروجه عن ضابطة

الافراد وهو ليس بشئ لان السكاكى لم يذكر ضابطة للافراد لا يخرج عنه افراد بل ذكر نكتة للافراد يستدعى الافراد ولا عليه ان لا يتعرض لنكتة يستدعى افراد منطلق فى زيد منطلق ابوه وبما حققناه لك صرت ممن لا يشتبه عليه ان هذا المثال ليس مسندا فعليا وان ادعاه الشارح العلامة واستدل عليه بان المسند فيه منطلق وحده لان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به هنا مفرد لان دعواه مما لا يلتفت اليه بعد تحقق الحق لا لما قال الشارح المحقق ان هذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق ابوه جملة ولم يلزم ان يكون المسند هو منطلق وحده لعدم استلزام الافراد ذلك لان الافراد بمعنى يقابل الكون جملة لا الكون مركبا وهل هذا الاغلاط من اشتراك اللفظ لان ما ذكره خبط مبين على قلة التأمل وعدم التثبت الحافظ عن التزلزل اذ منقح استدلاله ان عدم كون اسم الفاعل جملة يجعله بمنزلة الخالى عن الضمير والحاقه بالجامد كما صرح به السكاكى وهذا يوجب الحاق فاعله بالعدم واعتباره وحده فلا فرق فى الاعتبار بين زيد منطلق وبين زيد منطلق ابوه فكما ان الاول مسند فعلى عنده فكذلك الثانى (والمراد بالسببى نحو زيد ابوه منطلق) اى لا منطلق كما هو ظاهر عبارة السكاكى لانه بعيد عن الاعتبار اذ ليس منطلق مسند زيد حتى يجعل مسندا سببيا بل هو مسند الاب وهو ليس مسندا سببيا له واختار فى التمثيل ابوه منطلق دون انطلق ابوه لان كمال مشاركة ابوه منطلق مع منطلق ابوه فى المعنى يوهم انه كمنطلق ابوه ليس مسندا سببيا فهو احق بالتوضيح وهذا مبنى على زعم ان زيد منطلق ابوه ليس سببيا وقد عرفت ما هو الحق فلا يتجاوزه وبعضهم بناء على اشتهار هذا الظن ومتابعته له صرف كلام السكاكى عن ظاهره ولم يجعل قوله اوان يكون المسند فعلا فتمة لتعريف المسند السببى بل جعله نكتة اخرى لكون المسند جملة وجعله عطفا على قوله اذا كان المسند سببيا اذ لو لم يصرف لزم جعل منطلق ابوه غير سببى وانطلق ابوه سببيا وهذا تحكم لا يرضى به عاقل فضلا عن السكاكى والشارح المحقق حكم بانه سهو لا يخفى على من له معرفة بسياق الكلام اذ لا وجه حينئذ لتغيير اذا كان بقوله اوان يكون مع انه يوجب الالتباس ولهذا القائل ان يقول كلام المفتاح مشحون بالتعقيد فلا مبالاة لارتكاب الوجه البعيد اذا كان هو المفيد للمعنى السديد نعم لو دفع التحكم لحق القول بانه التوهم ومما يعجب انه قال السيد السند انه لو كان مراد المفتاح ما ذكره لاحتاج فى ضابطة افراد المسند الى قيد ثالث يخرج به نحو انطلق ابوه فى زيد انطلق ابوه لان المسند هنا ليس فعليا كما حققه وليس المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم فلا بد من اخراجه بقيد اخر وكيف لا وقد خرج انطلق ابوه عن ضابطة الافراد بقوله لكونه فعليا نعم يحتاج المصنف الى قيد اخر ولا يضر شارح عبارة المفتاح احتاج المصنف (واما كونه) ظاهر الضمير رجوعه الى المسند والاولى رجوعه الى المسند المفرد لان الفعل والاسم من اقسامه كما ان الجملة الاسمية والفعلية من اقسام الجملة وقد قال واسميتها وفعليتها اى الجملة ولم يقل واسميته وفعليته اى المسند فيما بعد (فعلا فللتقييد) اى لتقييد طرف الاسناد كما هو المشهور وان كان للتأمل فيه مجال اذ يحتمل ان يكون الزمان قيد النسبة فانه لا يتفاوت بيان الواقع بتقييد الاسناد وبقيد الحدث والمصداق واحد والتفاوت فى النظر والملاحظة وكان الوجه ان يساعد تقييد النسبة وكانه دعاهم الى جعله قيد الحدث ان العدول من المصدر الى الفعل لتقييد المصدر فكما ان النسبة المفادة بهيئة الفعل قيد له يناسب ان يكون الزمان ايضا قيدا له ولقد وقع عبارة المصنف على وفق المصلحة حيث لم يقيد التقييد (باحدا لازمنة الثلثة)

وانما لم يفصلها لاشتهارها وهى الماضى والحال والمستقبل على صيغة اسم الفاعل كالماضى او اسم المفعول وكلاهما المنقول الموافق للمعقول لان الزمان يستقبلك كما تستقبله ومفهومات الثلثة بديهية يعرفها كل واحد واوضحها المفتاح بقوله والمراد بالزمان الماضى ما وجد قبل زمانك الذى انت فيه وبالمستقبل ما يترقب وجوده وبزمان الحال اجزاء من الطرفين يعقب بعضها بعضا من غير فرط مهلة وتراخ والحاكم فى ذلك هو العرف لا غير هذا واراد بقوله والحاكم بذلك ان الحاكم بذلك البيان هو العرف فالعرف تعين الزمان الذى انت فيه وما هو قبله وما هو بعده وعدم فرط المهلة والتراخى وتخصيصه بعدم فرط المهلة والتراخى كما فعله السيد السند مما لا سند له والمناقشة بان فى ذلك البيان جعل الزمان الماضى فى زمان قبل زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان وان ترقب الشئ انما يكون لشئ بعد زمان الترقب فيلزم ان يكون لزمان المستقبل زمان فمناقشة فى تعريف هو للتنبيه على انها واهية اذ المراد بقبل مجرد التقديم وبالترقب مجرد التأخير كما لا يخفى ولم يكتف بكون زمان الحال زمانا انت فيه وقال فى بيانه اجزاء من الطرفين تنبيها على تحقيق حقيقة الزمان وان اجزاءه لا تجتمع فبعض اجزاء الحال منقض كالماضى وبعضها مترقب كالمستقبل ولولا العرف لم يكن لك زمان حال والشارح عين الزمان الذى انت فيه بزمان تكلمك ولم يزد هذا البيان الا تضييق دائرة الحال اذ الحال لا يخص زمان التكلم بل ربما يكون زمان فعل من افعال اخر ولما كان شان البديهى انه لا يزيد التكلم فيه الا التزلزل رأينا صرف العنان عن كثير من الخواطر (على اخصر وجه) احترز به عن نحو كان زيد منطلقا وينبغى ان يؤخر عن قوله (مع افادة التجدد) ليتعلق بافادة التجدد والتقييد على سبيل التنازع اذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة فترجيح الفعل بكل منهما على الاسم لا يتأتى الا لقصد الاختصار فان قلت لا يرجح ذلك الفعل المضارع على الاسم لان تقييده باحد الازمنة يتوقف على القرينة لاشتراكه قلت يحصل التقييد بدون القرينة باحد الازمنة بمقتضى الوضع لا محالة وانما يحتاج الى القرينة لتعيين المراد فان قلت فالفائدة فى الايراد فعلا ولا مندوحة عن القرينة الا ان القرينة هنا لتعيين المراد وفى الاسم للتقييد قلت فائدته التدرج فى التعيين وذلك موجب لمزيد التقرر بقى انه لا يظهر منافاة التقييد بالقرينة العقلية التقييد على اخصر وجه اذ القرينة العقلية لم تعد من موجبات الاطناب وكيف لا وايجاز الحذف لا يعقل بدون القرينة فالصواب فالتقييد بنفس المسند باحد الازمنة الثلثة وانما يفيد الفعل التجدد لانه اعتبر فى جعل الزمان جزء مفهومه ان يكون الحدث حادثا بحدوثه لان الزمان المقارن بالحدث يورث بذلك فلم يهملوا فى جعل الزمان جزأ لمفهوم الفعل هذا الايذان لا لان مقارنة الزمان يستدعى الحدوث اذ الصفات القديمة كلها مقارنة للزمان ولهذا صح كان الله عليما حكيما فاستعمال الفعل فى الامور الثابتة كعلم الله ويعلم مجاز ووضع الفعل لمقارنة الحدث الزمان على وجه الحدوث كحدوثه فالمراد بالتجدد الحدوث واما التجدد بمعنى حدوثه شيأ فشيأ كالزمان وكثيرا ما يقصد بصيغة المضارع فهو ليس معتبرا فى مفهوم الفعل وانما يفهم من خصوص الحدث او اقتضاء المقام قال الشارح المحقق افاده الفعل التجدد لان التجدد من لوازم الزمان الذى هو جزء مفهوم الفعل وتجدد الجزء يستلزم تجدد الكل واورد عليه السيد السند ان التجدد الذى قصد بايراد الفعل ليس تجدد الكل بل تجدد الحدث ولا يلزم من تجدد الكل تجدد كل جزء حتى يلزم ذلك لانه فى علم الله مجموع المعنى متجدد لدخول الزمان فى مفهومه وليس

لايتوقف نسخة

العلم متجددا ويمكن دفعه بان مراده ان تجدد جزء مفهوم اللفظ بحسب عرف الوضع يقتضى تجدد كل جزء فيكون ماذكره مجمل ماذكرناه مفصلا على طبق ما فصله السيد السند ومما ينبغى ان ينبه عليه ان هذه النكتة انما ترجح الفعل على الاسم فيما اذا لم يكن للفعل اسم يرادفه واما ما بعده وامهل وامثالهما فلا ترجح بهذه النكتة على الاسم لانه يغنى هيهات ورويد وامثالهما غناء هما الا ان يقال هذه الاسماء النحوية معدودة فى هذا الفن فى عداد الافعال يرشدك اليه ماسيأتى من جعل رويد زيدا من امثلة الامر ومن الدواعى الى جعل المسند فعلا انشاء المدح اوالذم اوالتعجب اوالدنو لان الموضوع لها افعال (كقوله) اى قول ظريف بن تميم العنبرى (اوكلما) اى كلما جئت عكاظ وكلما (وردت عكاظ) متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكان يقع فيه الوقايع (قبيلة بعثوا الى عريفهم يتوسم) اى يتفرس الوجوه ويتأملها لحدث منه ذلك التوسم شيأ فشيأ ويصدر منه النظر لحظة فلحظة يعنى ان لكل قبيلة على جناية فتى وردوا عكاظ طلبنى الكافل بامرهم ولا يخفى ان هذا المثال يستدعى ان يراد بالتجدد التقصى شيأ فشيأ على طبق الزمان لا مجرد الحدوث لكن الغالب فى الفعل قصد الاول فهو النكتة الشايعة ولذا حملنا عبارته عليه لانه الانسب بالتعرض والبيان وايضا قوله واما كونه اسماء فلافادة عدمهما يقتضى ارادة التجدد بهذا المعنى ارادة عدم التجدد بمعنى التقصى شيأ فشيأ لا يقتضى ايراد الاسم فالمثال لا يطابق الممثل وهذا الخبط انما وقع من المصنف والمفتاح لم يمثل بما هو صريح فى قصد التجدد بهذا المعنى ومما يقتضى كونه فعلا ان المقام مقام طلب الفعل نحو اضرب او الترك نحو لا تضرب اوانه لابد من ادخال حرف الشرط على المسند او التخصيص اوالاستفهام اوالنفى اوما يتضمن الاستفهام اوالشرط فاحفظه فانه من البدايع (واما كونه) اى كون المسند المفرد (اسما فلافادة عدمهما) الظاهر انه راجع الى التقييد وافادة التجدد لكنه ظاهر الفساد اذ عدم التقييد وعدم الافادة لا يكون مقصودا بالافادة للبليغ بل المقصود عدم التقييد وعدم التجدد فينبغى ان يجعل الضمير عنهما وقد صرح المصنف فى الايضاح بالثانى حيث قال واما كونه اسما فلافادة عدم التقييد المذكور والتجدد بقول الشارح المحقق اى عدم التقييد المذكور وافادة التجدد ليس كما ينبغى ومما يقتضى الاسم افادتهما لا على اخصر وجه لان المقام مقام الاطناب كما يقول زيد قائم فيما مضى اوفيما يستقبل والنكتة العامة لكونه اسما عدم التقييد وعدم افادة التجدد على اخصر وجه فربما يجعل عدمهما ذريعة الى عدم التقييد والتجدد بمعونة القرائن وربما يكتفى بمطلق الثبوت فالاولى ماذكره المفتاح من قوله واما الحالة المقتضية لكونه اسما فهى اذا لم يكن المراد افادة التجدد والاختصاص باحد الازمنة افادة الفعل لاغراض يتعلق بذلك والاختصار المنطبق له واما كونه اسما فلعدمهما اى لعدم التقييد وافادة التجدد على اخصر وجه سواء انتفى التقييد اوثبت لا على اخصر وجه واما اعتراض الشارح المحقق عليه بانه يخالف ماحققه الشارح من ان الاسم لا يدل على اكثر من ثبوت شئ لشئ وكما لا يدل على زمان لا يدل على الدوام فيندفع بان المصنف لم يقصد ان الاسم ينفى التقييد والتجدد بل قصد ان الداعى اليه المقصود عدم التقييد والتجدد والفعل ينافيه والاسم يجامعه فيصح ذلك الافادة مع الاسم بمعونة القرائن ولا يصح مع الفعل هذا فان قلت هل يصح افادة عدم التجدد والحدوث باسم الفاعل كما دل عليه قوله (كقوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق) وقد ذكر ابن

الحاجب فى تعريف اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث قلت هذا مبنى على عدم الالتفات الى ماذكره ابن الحاجب وترجيح الاسم ما يستفاد من المفتاح بان زيد عالم يستفاد منه الثبوت صريحا بناء على ان الاسم صفة كان اوغير صفة للدلالة على الثبوت وتأييده بما ذكره الشيخ عبد القاهر ويجعل الميدانى الصفة المشبهة واسم الفاعل فى عداد واحد وسمى الجميع اسم الفاعل لكن حسنه يشكل وذلك بما قالوا انه يقال ما حسن لمن حدث حسنه وحسن لمن ثبت حسنه ويؤول بانهم ارادوا ان اسم الفاعل لما كان جاريا على لفظ الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القرينة بخلاف الصفة المشبهة فيقصد به وضعا مطلق الثبوت وبمعونة القرينة الدوام ولا يقصد الحدوث اصلا واعلم ان فى اضافة الصرة الى ضمير المتكلم مع الغير نكتة دقيقة وهى ان صرته مشتركة بينه وبين غيره والمشهور نصب صرتنا على انه مفعول لا يألف والاحسن نصب الدرهم المضروب ليكون عدم الالفة من جانب صرته ولو اكتفى فى التمثيل لكون المسند فعلا واسما بهذا المثال لكفاه لان يمر عليها كيتوهم ولا يخفى ان قوله وهو منطلق حال دائمة (واما تقييد الفعل) يريد به المعنى المصدرى اوالفعل وجعل ذكره لكونه اصلا بمنزلة ذكر شبه الفعل ايضا كما هو عادة ائمة العربية (بمفعول) اراد به احد المفاعيل الخمسة (ونحوه) اراد به الحال والتميز دون المستثنى لانه اما مستثنى من الفاعل فهو من تتمته اومن المفعول به اومن غيره من المفاعيل اوالحال فالحال كذلك فلا معنى لتقييد الفعل به وان ذكره الشارح المحقق ولك ان تجعل ونحوه مرفوعا معطوفا على تقييد الفعل وتريد به نحو تقييد الفعلى بمفعول من تقييد الشبه والتقييد بغير المفعول ثم فى كون التقييد بالمفعول به لتربية الفائدة نظر بل يتوقف فهم الفعل المتعدى عليه كتوقفه على الفاعل وعدم تقييده يحوج الى اخراجه عن مقتضى وضعه ثم المراد بالمفعول مالم يقم مقام الفاعل اذ التقييد بما قام مقامه لاصل الفائدة لا للتربية ولا يخفى ان التقييد بمفعول لا يشمل ذكر المفعول المطلق للتأكيد الا ان يتكلف فى التقييد بما يعم صورة التقييد (فلتربية الفائدة) وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة كذا ذكره الشارح المحقق وهو لا يشمل المفعول المطلق للتأكيد والمراد لداع الى تربية الفائدة الملائم قوله واما تركه فلمانع منها ولا يخفى ان بحث تقييد المسند بمفعول ونحوه من مباحث متعلقات الفعل والبحث عنه ههنا من قبيل وضع الشئ فى غير محله وان تقييد المسند لا ينحصر فى تقييد الفعل بل منه هذا غلام رجل وغلام عاقل وان فى رفع نحوه رفعه فاغتنمه ولا تحرم نفعه ولما كان يتوهم ان الافعال الناقصة وفروعها مقيدات بشبه المفعول من اخبارها ويتحير فى تربية الفائدة فيها اذ لا فائدة لكان مع فاعلها بل الفائدة فى خبرها واسمها والتربية فى ضم كان نبه على حقيقة الامر ورفع به التوهم فقال (والمقيد فى نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا) اى نحو منطلقا (لا كان) اى نحو كان وفيه نظر لانه ليس فيه تقييد المسند بل النسبة لان الزمان المفاد من كان قيد النسبة المفهومة منه لا قيد الانطلاق بلا ريبة ولم يدخل فى نحو كان زيد منطلقا كون زيد منطلقا ولا زيد كائن منطلقا اذ لا تقييد فيه بل لا يدل الكون والكائن الا على اصل النسبة بخلاف اخوات كان فان فى فروعها تقييدا لا محالة لان فى الاخوات تقييدين تقييد بالزمان وتقييد الخصوص للنسبة تضمنه مصادرها والفروع لم يفتها الا الزمان وجعل التقييد دائرا على كون كان بمنزلة الظرف كما فعله الشارح واختاره السيد السند لا ينفى بفروع هذه الافعال ولا يذهب عليك ان التقييد مكان لا يخص الفعل والمشتقات والمصادر بل يشمل الجوامد نحو كان زيد انسانا ورفع نحو

نحو ينفعك فى هذا المقام ايضا (واما تركه) اى ترك تقييد الفعل بمفعول ونحوه (فلمانع منها) اى
من التربية جعل انتفاء المقتضى ايضا من المانع و يعلم من بيان ترك تقييد الفعل ترك تقييد الخبر
بكان واخواتها كما علم من بيان فائدة تقييد الفعل فائدة تقييد خبركان بكان قال الشارح
كعدم العلم بالمقيدات اوعدم الاحتياج اليها لظهور انحصار المطلق فى المقيد اولعدم تعلق
عرض بالقيد اولعلم السامع بالقيد فان قلت فافائدة الاخبار لان المطلق ايضا معلوم حين
معرفة القيد قلنا يمكن ان يعرف المخاطب ان جاء رجل فى هذا الوقت ولا يعرف انه زيد
فاذا قلت جاء زيد يعرف مجئ زيد فى هذا الوقت مستغنيا عن بيان القيد ثم قال اوخوف
انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع اوغيره يعنى باخبار السامع اياه
اوخوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار يعنى ان يصدق بذلك والافتصور كونه
مكثار الايضر وضرر التصديق به ان يتنفر منه ولا يصغى الى كلامه اوقادر على
التكلم فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك (واما تقييده) اى الفعل و ما يشبهه
بالشرط) نحو ان تكرمنى اكرمك وان تضربنى فانا ضارب وفيه ان التقييد فى قولك
ان كان زيدا باعمرو فانا اخ له وليس للفعل ولاشبهه بل للنسبة فالشرط قيد للجزاء
لا لمسنده و بالجملة جعل الشرط قيدا تقتضى ان يكون الكلام التام هو الجزاء يكون الشرط
قيدا له امالمجموعه او لمسنده وهو المنطق لجعل الاسناد اليه من خواص الاسم والحصر
الكلام فى المركب من اسمين اوفعل واسم الا انه يخالف ما ذهب اليه الميزانيون
ان كلا من الشرط و الجزاء خرج عن التمام بدخول اداة الشرط على الجملتين والجزاء محكوم به
والشرط محكوم عليه والنسبة المحكوم بها بينهما وليس شيئا من نسبتى الشرط و الجزاء
قال السيد السند ليس كون الشرط قيد الجزاء الا ماذكره السكاكى وفى كلام النحاة برمتهم
حيث قالوا كلم المجازاة تدل على سببية الاول ومسببية الثانى اشارة الى ان المقصود هو
الارتباط بين الشرط والجزاء فينبغى ان يحفظ هذه الاشارة و يجعل مذهب عامتهم
مايوافق الميزانيين وكيف لا ولو كان الحكم فى الجزاء لكان كثير من الشرطيات المقبولة
فى العرف كواذب وهو ما لايتحقق شرطه فيكون قولك ان جئتنى اكرمك كاذبا اذا لم يجئ
المخاطب مع انه لا يكذبه العرف وذلك لان انتفاء قيد الحكم يوجب كذبه وفيه ماعرفت
من انه لايخص السكاكى لان حصر الكلام فى القسمين المذكورين يقتضيه اقتضاء بينا
وجعل الاسناد اليه من خواص الاسم ظاهر فيه ولايلزم كذب القضايا التى شروطها غير
متحققة لانه يجوز ان يكون المراد بالجزاء فى قولك ان جئتنى اكرمك انى بحيث اكرمك على
تقدير مجيئك وفى قولك ان كان زيد حمارا فهو حيوان انه كان بحيث يكون حيوانا على تقدير
الحمارية وفى قولك ان كان الآن طلوع الشمس كان النهار موجودا انه يكون النهار بحيث
يتصف بالوجود على تقدير طلوع الشمس الآن وعلى هذا القياس واشارة قولهم كلم
المجازاة تدل على سببية الاول ومسببية الثانى الى ان المقصود الارتباط بينهما غير سديدة
بل هو كقولهم فى للظرفية اى الظرفية مجروره لغيره وله نظائر لاتحصى ولم يقصد بشئ ان
المقصود الارتباط بينهما فان قلت اذا دار الامر بين ماقال الميزانيون و بين ماقاله
النحويون فهل يعتبر كل منهما مسلكا لاهل البلاغة او يجعل الراجح مسلكا وايهما ارجح
قلت الارجح تقليل المسلك تسهيلا على اهل التخاطب والاصطلاح ولعل الارجح ما اختاره
النحاة لئلا يخرج الجزاء عن مقتضاه كما خرج الشرط اذ مقتضى التركيب ان يكون كلاما

المطلق نسخه

تاما وايضا هو اقرب بالضبط اذ فيه تقليل اقسام الكلام ولو اعتبره الميزانيون كما اعتبره
النحاة لاستغنوا عن كثير من مباحث القضايا والاقيسة فكن حافظا لهذه المباحث النفيسة
ومثل الشارح المحقق للتقييد بالشرط بقوله اكرمك ان تكرمنى وان تكرمنى اكرمك ولم يقصد
بذلك ان التقييد كما يكون للجزاء المذكور يكون للمحذوف لان النحاة جعلوا اكرمك
ان تكرمنى محذوف الجزاء لعدم صحة تقديم الجزاء على الشرط بل قصد ان الشرط كما يكون قيدا
للجزاء المتقدم يكون قيدا للجزاء المتأخر فان علماء المعانى لا يجعلون المتقدم على الشرط دالا على
الجزاء بل يجعلونه نفس الجزاء كما صرح به الشارح نفسه فى بحث الايجاز والاطناب والمساواة وقال
حذف جزاء الشرط فى مثل هذا التركيب لحذف المستثنى منه فى المستثنى المفرغ له رعاية امر لفظى
لا يعتبره علماء هذا الفن فان قلت لو جعل اكرمك ان تكرمنى من تقديم الجزاء على الشرط كان فيه
مخالفة قانون النحوى المشهور فلا يكون بليغا لانتفاء الفصاحة قلت لاشبهة فى قوة
هذه الشبهة ولا يندفع الا بتخصيص قولهم مخالفة قانون النحوى المشهور بقانون
لم يدع اليه امر لفظى ثم كون الشرط قيدا للجزاء بينه الشارح المحقق بان قولك ان جئتنى
اكرمتك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وليس كذلك بانه قيد للجزاء لانه بمنزلة اكرمك
على تقدير مجيئك وكيف ولو لم يكن كذلك لكان اذا جئتنى اكرمك من التقييد بالظرف لا بالشرط
لان اذا ظرف مصرح وله حيثيتان ظرفية وتعليق فباعتبار الظرفية تقييد بمفعول ونحوه
وباعتبار التعليق تقييد بالشرط ومن مرجحات اعتبار النحوى انه على مذهبهم لا يحتاج قولهم
ان تكرمنى فاكرم زيدا الى تأويل لانه اما الطلب اكرام مقيد بتقدير اكرام واما التقييد طلب الاكرام
بتقدير اكرام على اطلاق اختلاف بين الشافعية والحنفية وعلى مذهب الميزانيين لابد من تأويل
الانشاء بالخبر لتمكن الحكم بين الشرط والجزاء (فلاعتبارات لاتعرف الا بمعرفة مابين ادواته
من التفصيل) اى مما ذكر مفصلا (وقد بين ذلك) التفصيل (فى علم النحو) والاولى الاقتصار
على قوله من التفصيل فى علم النحو وفيه تعريض للسكاكى بانه اتى بتطويل حيث اتى بتفصيل
فى علم النحو واشارة الى وجه اسقاطه تفصيله واختار ادواته ليشمل الحروف والاسماء ولا يخفى
ان الحوالة الى علم النحو انما تصح لو كفى معرفة مابين ادواته فى معرفة الاعتبارات وماذكره
لا يفيد الا توقف معرفة الاعتبارات على معرفة التفصيل ولا يفيد معرفتها بمعرفته فالاولى
فللاعتبارات يعرف بمعرفة مابين ادواته من التفصيل ولا يذهب عليك ان التقييد بمفعول
ونحوه ايضا لاعتبارات لا تعرف الا بمعرفة مابين المفاعيل ومابين اشباهها من التفاوت
وقد فصل فى النحو ولا اختصاص لما ذكره بالشرط وقد عرفت وجه التخصيص ان كنت
ذا نبه فى سماع ما القى اليك (ولكن لابد ههنا من النظر فى ان واذا ولو) لان لها اعتبارات
لا تفى معرفة التفاوت تنبيها على ما فصل فى النحو بمعرفة تلك الاعتبارات والتفاوت بين
اذا وان لا ينفيها قول النحاة ان اذا تتضمن معنى ان لانهم لم يقصدوا الا تضمنه اصل معنى ان
دون خصوصياته ولابد من النظر فى ما ومن ايضا لان احدهما للعاقل والآخر
لغير العاقل وفى استعمال احدهما مقام الآخر اعتبارات لطيفة محتاجة الى البيان وتقديم ان
على اذا مع ان مفهومه عدمى ومفهوم اذا وجودى لانه الاصل فى الشرط (فان واذا للشرط)
اى لتعليق امر بغيره فى الاستقبال (لكن اصل ان عدم الجزم) من المتكلم بل عدم التصديق
لقول النحاة انها تستعمل للمعانى المحتملة المشكوكة (بوقوع الشرط) اولا وقوعه اذ الشرط
قد يكون سلبا (واصل اذا الجزم) فاستعمال ان فى عدم الجزم واستعمال اذا فى الجزم على الاصل
لا يستدعى نكتة سوى اعتبار كون ذلك الاصل واذا عرفت ان المراد بالجزم التصديق

سببا نسخه

نسخه سيبا

ونظيره مافى تعريف القضية بالقول الجازم الموضوع للتصديق والتكذيب فان الجزم فيه بمعنى التصديق وذكر وقوع الشرط لا بخصوصه لظهوران الشرط ربما يكون سلبا فلا يرد ان بيانه لا يشمل ما اذا كان الشرط سلبا وانه لا يفيد انه ليس الظن موقعا لان وانه موقع لاذا نعم فى عبارته اغلاق ما فان قلت كما ان اصل ان عدم الجزم (بوقوع الشرط) اولا وقوعه كذلك الاصل فيه عدم الجزم بنقيض الشرط فلم يتعرض له قلت لانه لم يذكر فيه الا ماعدل فيه عن عدم الجزم بالوقوع اوعن عدم الجزم باللاوقوع ولم يذكر ماعدل فيه عن عدم الجزم بنقيض الشرط وقال الشارح المحقق لانه بصدد الفرق بين ان واذا وعدم الجزم بالنقيض مشترك بينهما وفيه بحث لان عدم الجزم بالنقيض فى ان بمعنى الشك فيه وعدم الجزم بالنقيض فى اذا بمعنى الانكار فلا اشتراك بل الفرق باعتباره ايضا قائم وما سوى اذا من اسماء الشرط لم يفارق ان فلذا خص الفرق بان واذا ولم يتعرض لماسواهما قال الرضى فى بحث كلم المجازاة وجب ابهام كلمات الشرط لانها كلها تجزم لتضمنها معنى ان التى هى للابهام فلا يستعمل فى الامر المتيقن المقطوع به لانه لا يقال ان غربت الشمس اوطلعت فجعل العموم فى اسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم فى الشرط الواقع بعدان لانه نوع عموم ايضا والشرط بعد هذه الاسماء كالشرط بعد ان فى احتمال الوجود والعدم هذا (ولذلك) المذكورمن الامرين وهو كون الاصل فى ان عدم الجزم بوقوع الشرط والاصل فى اذا الجزم (كان) اى صار الحكم (النادر موقعا) اما تميز فيكون بمعنى النادر الوقوع وحينئذ قوله (لان) متعلق بكان واما خبر لكان اى كان الحكم النادر محل وقوع ان والمراد كونه لان حقيقة وتجوزا فانه لندرته اما مشكوك فيكون موقع ان حقيقة واما مجزوم به فهو لكونه ملحقا بالمشكوك موقع لان لا يقال كيف يكون النادر موقعا لان حقيقة والندرة ترجح جانب العدم لانا نقول المراد بالنادر اعم من النادر المطلق والنادر بالنسبة كما يدل عليه ماسيأتى (وغلب) اما من التغليب اوالغلبة (لفظ الماضى) اى اللفظ الدال بالوضع على الزمان الماضى سواء كان الفعل الماضى او المضارع مع لم ولذا قال لفظ الماضى ولم يقل الماضى لئلا يتبادر منه الفعل الماضى فان قلت عرف الفعل الماضى بما فسرت به لفظ الماضى فلا يترجح على الماضى قلت اردت بالوضع اعم من الوضع التركيبى فكان شاملا للم يضرب والمعتبر فى التعريف الوضع الافرادى فخرج عنه لم يضرب (مع اذا) لانه انسب بالجزم بالوقوع لان الواقع فيما مضى احق به ويستفاد مما ذكر ان اللفظ المستقبل غلب مع ان وان الكثير صار موقعا لاذا (نحو فاذا جاءتهم الحسنة) اى قوم موسى جنس الحسنة (قالوا لنا هذه) اى لاجلنا هذه لا لغيرنا يعنى لاسببا لهذه الحسنة الا نحن (وان تصبهم سيئة) اى بلية (يطيروا بموسى) ويقولون هذه بشآمة موسى (ومن معه) من المؤمنين وسبب حدوثها هم والاظهر ان المراد بمن معه هرون والتطير بموسى ومن معه لتنزيل موسى ومن معه منزلة الفال الردى اذ التطير التشام بالفال الردى على مافى القاموس ولايخفى ان اللام فى لنا للتعليل لا للاختصاص لانه مقتضى تطيروا بموسى ومن معه فتفسير الشارح قوله لنا هذه ناقة بانه مختصة بنا محل نظر وانما حصروا سببية الحسنة فى انفسهم دون سببية السيئة فى موسى ومن معه ولم يقولوا بموسى ومن معه يطيروا لادعاء ظهور حصر الشآمة فى موسى ومن معه بخلاف السببية للحسنة فان الله تعالى يرزق كل بر وفاجر وينعم كل صالح وطالح ولذا كثرت الحسنة وغلبت على السيئة ولم يراع فى التمثيل ترتيب الممثل لان الآية منعتها (لان المراد) اى اتى بالماضى مع اذا فى جاءت الحسنة لان كذا فى الايضاح والاظهر صح تمثيل المجىء باذا مع الماضى للقطع بوقوعه ورعاية المناسبة بقوله واذا جاءتهم الحسنة لان المراد (الحسنة

المطلقة) لا المقيدة التى هى فرد من افرادها نوعا كان اوجنسا (ولهذا عرفت تعريف الجنس) دلالة على اطلاقها لان الجنس الكثير الافراد كالواجب الوقوع لكثرته واتساعه فى الانواع الكثيرة وفيه تعريض بالسكاكى حيث قال ولهذا عرفت تعريف العهد اوالجنس والعهد اقضى لحق البلاغة ووجهه ان العهد ينافى الاطلاق فضلا عن ان يكون اقضى لحق البلاغة ولعمرى ان هذا من مطارح الانظار ومسارح الافكار ولقد اطال فيه الشارح المحقق وزاد عليه مازاد السيد السند المدقق ونحن لا نرضى بان نورد كلماتهم المستجلبة لمزيد الاطالة بعد ان هدينا الى وجه كلامه وشممنا نكهة مرامه فنهدى ذلك للهداية ونغنيك بالدراية عن كثرة الرواية فنقول المراد الحسنة المطلقة ولارادته طريقان احدهما الواضح الغير المختفى عن احد وهو الذى ذكره المصنف والثانى ان يراد بالحسنة مايطلق عليه الحسنة فيجمع لفظ الحسنة بين الجنس وكل فرد فيعرف تعريف العهد بناء على ان الجنس الذى هو حصة من هذا المفهوم لتعينها بكثرتها واتساعها صار كالمعهود المذكور فى انتقرر فى ذهن السامع ويراد بهذا الاعتبار من لفظ الحسنة ولا شك انه اقضى لحق البلاغة حيث جعل تعينه لكثرتها نصب العين ورجح فى التعين على كل فرد من افرادها مع ان المتوقع ابهامها وتعين الفرد اذ الفردية انما تحصل بالتعين (والسيئة نادرة بالنسبة اليها) اى الحسنة قال المصنف اى اتى فى جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان ونحن ننبهك على وجه اخر (ولهذا نكرت) تنبيها على ان الجنس لقلة افرادها لم يخرج عن الابهام ولم يستحق التعريف المقتضى للتعيين وقال الشارح المحقق نكرت للتقليل وماذكرنا انسب والاحسن الابلغ ان يقال اريد بالسيئة سيئة حقيرة اى ان اصابتهم سيئة حقيرة يتطيروا فضلا عن اكثر وهذا كما يقال ان حسر فلان فلها يراه منى وهذا الذى ذكره من مجىء اذا مع الماضى فى الكثير وان مع المضارع فى النادر هو مقتضى الظاهر ولا يمنع استعمال اذا فى النادر مع التنكير والتعريف فى النادر هو مقتضى لنكتة فلا يشكل عليك قوله تعالى فاذا مس الناس ضر دعوا ربهم وقوله واذا مسه الشر فذو دعاء عريض لان استغراق الانسان لكل ضر اقتضى ان يكون مباشرته لقدر يسير كما يدل عليه لفظ المس كالمقطوع به وان ابتلاء الانسان المتكبر المعرض بالشر المتعين لكونه نصب العين بالنسبة اليه يجب ان يكون مقطوعا به اذ ضمير اذا مسه الشر لذلك الانسان المدلول عليه بقوله واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه ولا منافاة بين جعل المساس مفهما للمباشرة القليلة ومنع دلالته على قلة فاعله بدليل قوله تعالى لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم فما ذكره السيد السند ان جعل الشارح المس منبئا عن القلة هنا ينافى ماذكره سابقا من انه لا دلالة للفظ المس على القلة بالدليل المذكور ليس بشىء (وقد تستعمل ان فى الجزم) عبارة المفتاح والايضاح فى مقام الجزم وهو الصواب لان ان لم تستعمل فى الجزم فقوله فى الجزم مصدر حينية اى فى وقت الجزم وهو انسب من تقدير المقام كما فعله الشارح والمراد الجزم بوقوع الشرط اولا وقوعه كما فى شروح المفتاح وان قيده الايضاح بالوقوع وتبعه الشارح المحقق فى شرحيه (تجاهلا) لاقتضاء المقام التجاهل كقولك لمن سألك هل زيد فى الدار وانت تعلم انه فيها ان كان فيها اخبرك فتجاهل لتعلم مصلحة زيد فى الاخبار اوتعلم انه ليس فيها فتقول ان كان فيها اخبرك فتجاهل لئلا يرجع السائل على الفور وينتظر ساعة لعل زيدا يحضر (اولعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك) اى ينسبك الى الكذب ثم انما وبعدك من الكاذبين (ان صدقت فماذا تفعل) وقد عدل عن عبارة المفتاح لمن يكذبك فيما تخبره ان صدقت فقل لى ماذا تفعل لانه يفيد انسبة الى الكذب فى قول القى عليه وحينئذ ان صدقت يحسب ان يؤول بان ظهر صدقى وظهور الصدق يحتمل ان يكون

مشكوكا للمتكلم ولا يكون فيه خلاف مقتضى الظاهر بخلاف صدقه فانه يعلمه جزما فالمثال
بظاهره ينطبق على ماذكره لا على ما فى المفتاح لكن ايراده عبارة المفتاح فى الايضاح بعينه
يشعر بانه لم يعدل عما ذكره بل اختصر عبارته وقوله فاذا تفعل للتقرير اى لا يقدر على مايدفع
تجاهلك والمثال يحتمل التجاهل للملايمة وقطع المنازعة وعدم جزم المخاطب فلذلك اكتفى به
الا ان عدم تنبهه على كونه محتملا كما نبه عليه فى قوله تعالى وان كنتم فى ريب ربما يشعر
بانه خصه بالثانى فكانه لذلك خصه الشارح المحقق فى الشرح بالثانى وان جعله فى شرح المفتاح
لهما فان قلت جزم المخاطب باللاوقوع والموافقة معه يقتضى استعمال لو لاختصاص ان
بالمشكوك قلت نزل جزمه باللاوقوع منزلة الشك تنبيها على ان الجزم باللاوقوع مما لا يليق
والغاية فيه الشك وقد اشكل ذلك على الشارح المحقق فى استعمال ان فيما نزل منزلة المحال
واجاب عنه بهذا الجواب وغفلته عن توجه الاشكال بعينه هنا من العجاب على انه يمكن ان
يقال استعير ان لغرضه دون لو لان ان اقرب مما هو المقصود لعدم دلالته على انتفاء الثانى
لانتفاء الاول فلو وان كان انسب من جهة دلالته على انتفاء الشرط لكنه بعيد من جهة
دلالته على انتفاء الجزاء فلان ترجح من هذا الوجه ومن النكت البديعة جعل معارضة اعتقاد
المتكلم والمخاطب مورثا للشك كما يورث تعارض الدليلين الشك فى الدعوى ومنها
العدول الى الشك لان القطع غير رابح وقوله ان صدقت فاذا تفعل يحتمل الكل (او تنزيله)
اى المخاطب العالم بوقوع الشرط اولا وقوعه وتخصيصه بوقوع الشرط كما فى الشرح
غير ظاهر (منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم) كقولك لمن يؤذى اباه ان كان اباك فلا تؤذه
لان مقتضى العلم بالابوة عدم الايذاء ولك ان تجعل نكتة التنزيل جريه على موجب الجهل
يفرق بين النظرين ذو الفضل ومن النكت الدقيقة تنزيل المتكلم علمه منزلة الجهل تنبيها
على ان مايشاهده مما يخالف العلم يشهد بجهله كما فى المثال المذكور فان مشاهدة
ايذاء الابن تدعو الى الحكم بانه ليس ابنا له (او التوبيخ) وتعيير المخاطب على وقوع الشرط منه
او اعتقاده اياه (وتصوير ان المقام لاشتماله على مايقلع الشرط عن اصله لا يصلح) ذلك
المقام (الا لفرضه) اى لفرض الشرط ولما جعل الشرط مقلوعا عن اصله بقالع فى المقام
استشعر انه لا يصح استعمال ان المنافى للقلع فان مقامه مقام التردد فذكر لدفعه نظيرا مشهورا
معلوم الحال فقال (كما يفرض المحال) لاغراض تسوى بينه وبين المتمكن فى الاستعمال
من قصد الالزام والابطال وغير ذلك بما يتفطن العقل به المجال فان قلت فيه تطويل المسافة
بلا طايل اذ يحصل الغرض بجعل القالع سببا لتنزيله منزلة المشكوك ولا وجه لجعله منزلا منزلة
الباطل ثم التنزل منه الى جعله بمنزلة المشكوك قلت اجاب عنه السيد السند بمنع انتفاء الطايل
اذ فيه مبالغة فى التوبيخ يقتضيها المقام ونحن نجيب بان القالع يحكم عليه بالبطلان فقطع
المسافة الطويلة لقوة هذا القاسر فاذا بلغ مرتبة الباطل يسترجع عنه بالتنزيل الى مقام
المشكوك (نحو افنضرب عنكم الذكر صفحا) اى انهملكم فنصرف عنكم القرآن ومافيه من
الامر والنهى والوعد والوعيد اعراضا او للاعراض او معرضين (ان كنتم قوما مسرفين
فيمن قرا ان بالكسر) فان الشرط وهو كونهم مسرفين اى مشركين مقطوع به لكن جئ
بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل فى هذا المقام يجب
ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير لاشتمال المقام على الايات الدالة على ان الاسراف مما
لا ينبغى ان يصدر عن العاقل اصلا ولاستعمال اذا فى مقام التوبيخ مناسبة عظيمة الواقع
لعلها تكون كريمة عند البليغ فى اشعاره تحقق وقوع الامر الذى هو عاد تأكيد للتوبيخ وربما

يحقق التصوير بدون التوبيخ كما فى قولك ان كان فلان اباك فلا تؤذه لان فيه ان اشتمال المقام
على صدور الايذاء من المخاطب يقلع الشرط عن اصله لكن لا توبيخ على وقوع الشرط وانما
قال فيمن قرأ بالكسر اتباعا لمذهب البصرى والا فالكوفى يجعل ان المفتوحة كان للشرط
والبصرى يجعله فى تقدير لان ويحذف الجار من ان قياسا ولا يخفى ان توفيق القرائتين
يستدعى ان يجعل المكسور بمجرد السببية تجريدها عن الشك (او تغليب غير المتصف به) اى
بالشرط (على المتصف) وهو ظاهر قول المفتاح واما التغليب غير المرتابين ممن خوطبوا على
مرتابيهم وقد صرح المصنف فى الايضاح بان المراد بغير المرتاب ظاهره لا غير معلوم الارتياب
حيث قال فانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فلا يصح حمل قوله غير المتصف
على غير معلوم الاتصاف ليكون المعنى او تغليب غير المقطوع باتصافه بالشرط على المقطوع به
كما ذكره الشارح المحقق وتبعه السيد السند لدفع اشكال ظناه وارادا لولا هذا التأويل وهو
ان تغليب غير المتصف به على المتصف به يجعل الشرط قطعى اللاوقوع بالنسبة الى الجميع
فلا يصح بذلك استعمال ان بل يصير المقام مقام لو بل يجب انتفاؤه على ظاهره ودفع
الاشكال بانه لو غلب المتصف على غير المتصف لصار المقام مقام اذا وفى العكس يصير المقام
مقام ان او لو ولكل منهما ترجح من وجه على الاخر كما نبهنا عليه فتعارف فى مقام تغليب غير
المتصف على المتصف استعارة ان نعم يمكن حمل عبارة المفتاح على ما حملاه لكن عنه
مندوحة بما ذكرنا فكن معنا ولا تكن فى ريب واجتنب من ربقة التقليد فانه افحش عيب وقد
اطال فى هذا المقام كلام الشارح المحقق والسيد السند فى تزييف ما قيل فى الدفع وهو
اضعف من كل ضعيف فلم نرض بان نمزج به هذا البحث الشريف وطويناه على غره
اذ ليس نفعه كضره (وقوله تعالى وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملهما) لكن
على الاول الخطاب لمجرد المرتابين لانهم الموبخون على الريب وعلى الثانى الخطاب بمجموع
من المرتابين وغير المرتابين (والتغليب يجرى فى فنون) اى انواع (كثيرة) جريان المقسم فى
الاقسام والمقصود انه انواع كثيرة ونبه باطلاق الانواع على انها لم تدخل تحت الضبط
والحصر والوظيفة فيه ذكر عده منه ليتمكن الطالب من اعتباره لكن ينبغى ان يعلم انه يغلب
الاكثر على الاقل والاشرف على الاخس الا ان يكون لفظ الاعلى اثقل او كان مؤنثا مع تذكير
الادنى فيغلب مالفظه اخف كالعمرين او يكون مذكرا كالقمرين ويغلب المتكلم على المخاطب
والغائب والمخاطب على الغائب من غير عكس وان كان الغائب اكثر او اشرف من المخاطب
والمخاطب اكثر واشرف من المتكلم منها تغليب الذكور على الاناث قال الشارح المحقق وذلك
يكون بان يجرى على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائه
على الذكور خاصة (كقوله تعالى وكانت من القانتين) عدت الانثى من الذكور
القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت
من القانتات هذا كلامه ولا يخفى ان اجراء الصفة على الذكور والاناث على
طريقة اجرائه على الذكور خاصة هى التعبير عن مجموع اى الذكور القانتون وقانتة
او القانتات بالقانتين اذ لابد من شمول القانتين لمريم حتى يصح جعلها منهم بحكم
من التبعيضية وحينئذ لا يصح قوله على طبق المفتاح والايضاح عدت الانثى من الذكور
اذ عدت الانثى من مجموع من الذكور والانثى او الاناث وان ادل تلك العبارة بان المعنى
جعلت بمنزلة الذكر فى التعبير بلفظ يختص بالذكر كما اول السيد السند فى شرح المفتاح
فلا توجيه لقوله والقياس كانت من القانتات لان المراد انه من جملة مجموع من القانتين

ومريم اوالقانتات وليس القياس فيه القانتات والتحقيق ان التغليب فى الاية يتصور على
وجهين احدهما ان يراد بالقانتين القانتين والقانتات تغليبا وثانيهما ان يراد بالقانتين
الذكور ونجعل مريم قانتا تغليبا لوصف قنوتها الذى لايكون الاللرجال الكمل على
الصفات الانوثة وتجعل بذلك الاعتبار ذكرا فتعد من القانتين فحينئذ لاتغليب ولايجوز
فى القانتين اذالمراد به الذكور الصرف ومما يستدعى جعلها بمنزلة الذكور انه تقبل تحريرها
مع انه لم يكن المحرر الاالذكور وهذا هو معنى قول المفتاح عدت الانثى من الذكور بحكم
التغليب وبهذا الاعتبار يصح ان القياس كانت من القانتات لكن اول كلام الشارح يأبى
عنه وهكذا الحال فى قوله تعالى واذقلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الاابليس حيث
قال المفتاح عدابليس من الملئكة بحكم التغليب عد الانثى من الذكور يعنى غلب صفة عبادته
ومابه يشبه الملئكة على صفات الجن فجعل من الملئكة لانه عبر بالملئكة عن ابليس والملئكة
لتغليب الافراد الكثيرة على واحد مغمور فيهم وقد نبه عليه بقوله عد الانثى من الذكور اشارة
الى الانثى السابقة فى كلامه ولما حمله الشارح المحقق والسيد السند على مانفيه احتاجا الى
تأويل بعيد لقوله عد الانثى من الذكور يعنى هذا الحمل يشبه تغليب الذكور على الاناث فى كون
كل منهما استعمالا للفظ فى غير الموضوع هوله ولايخفى انه لافائدة فى هذا الكلام على انه لم يبين
المفتاح ان عد الانثى مجاز وقد سق على عد الانثى تغليب آخر وذكر بعد هذا التغليب تغليبات
اخر ولم ينبه فى شئ منها على كونه مجازا فلابد من داع على تخصيص هذا المقام بالتنبيه
نعم لاينكر صحة التغليب فى الاية باعتبار ماذكره انما النزاع فى كونه مراد المفتاح واعلم
ان الشارح قال ويحتمل ان لايكون من فى قوله تعالى وكانت من القانتين للتبعيض بل لابتداء
الغاية اى كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هارون اخى موسى واقول لا
يخفى ان الانسب حينئذ ايضا ان يكون فى القانتين تغليبا ليكون وصفا لها بصلاح ابائها وامهاتها
ومنها تغليب جهة الخطاب على الغيبة بان يجتمع فى شئ هاتان الجهتان فيغلب الخطاب
على الغيبة (و) نحو (قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون) فان القوم مخاطب من حيث المعنى لحمله على
المخاطب غائب من حيث اللفظ فجعل وصفه على صيغة الخطاب ومنه انت وزيد فعلتهما
فغلب فيه خطاب المعطوف عليه على غيبة المعطوف قال الشارح المحقق ومنها تغليب
المتكلم على المخاطب او الغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا وفيه نظر لان ضمير المتكلم
مع الغير موضوع لمتكلم معه غيره سواء كان غائبا او مخاطبا فهو فى المثالين على حقيقته ولاتغليب
فالمثال المطابق لتغليب المتكلم على الغائب نحو نحن رجال نفعل على صيغة المتكلم مع الغير
وجعل المفتاح من امثلة التغليب قوله تعالى لنخرجنك ياشعيب والذين آمنوا معك من قريتنا
اولتعودن فى ملتنا غلب اتباعه عليه فنسب صفة العود التى هى لاصحابه اليه والاوجه
انه غلب دخول اصحابه فى ملتهم على دخوله وعبر عن الجميع بالعود ولايبعد ان يستغنى
عن التغليب بان يجعل شعيب داخلا فى ملتهم بحكم ان اطفال اهل الكفر اذا لم يكن احد
ابويهم مسلما داخلة فى ملتهم وملحقة بهم اوكان ذلك القول منهم باعتقاد انه كان
فى ملتهم قبل نبوته ومنها تغليب العقلاء على غيرهم كما قالوا فى الحمد لله رب العالمين
ونحن نقول رب العالمين اريد به العقلاء وتربية غير العقلاء لمصلحة العقلاء فهو مندرج
فى تربيتهم ولايبعد ان يكون تغليب المذكر على المؤنث من شعب تغليب العاقل على
غيره (ومنه ابوان ونحوه) لم يقل وابوين عطفا على المثال السابق وفصله عنه تنبيها
على التفاوت بينه وبين السابقين فان السابقين مما للفرد المغلوب حق فى اللفظ قبل

التغليب وانما غلب لماهو أدل على جوهر اللفظ من الهيئة وهذا مما ليس للفرد المغلوب نصيب
فى اللفظ اصلا وانما اطلق بجوهره ومادته لمحض التغليب وبهذا ظهر ان بين المثالين السابقين
شدة اتصال اقتضت عدم الفصل بينهما وتوهم ان الفصل بين الاول والثالث فصل بين
المتناسبين ليس بشئ والمراد بنحوه مرفوعا عمران وقران وانما عبر بلفظ عمر لانه اخف وبلفظ
القمر لانه مذكر والمذكر متعين وان كان المؤنث اخف من كذا فى الشرح ولايبعد ان يقال
تعين المذكر فى القمرين ايضا لكون القمر اخف من الشمس لانه فى تقدير شمسة ولك
ان تجعل ونحوه مجرورا ولايخفى المراد منه حينئذ على نحوك ووجه صحة تثنية الاب مع انه
حينئذ ليس له قدر مشترك مما بحث عنه فى محله على ان عدم القدر المشترك فى ابوين
دون عمرين ممنوع لجواز ان يكون التغليب تغليب صفات الابوة فى الام على صفات
الامومة وجعله من افراد الاب ادعاء ومما يجتمع فيه تغليبان تغليب العاقل على غير
العاقل والمخاطب على الغائب قوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا
يذرؤكم فيه فان قوله يذرؤكم خطاب لمن خوطب بقوله جعل لكم من انفسكم وللانعام
عند القوم وان زيفه الشارح المحقق وخصه كالخطابين السابقين ففيه تغليب المخاطب على
الغائب وتغليب العقلاء على العقلاء لان لفظكم يختص بالعقلاء ويعقبه السيد السند بان
اجتماع التغليبين مقتضى الخطاب سواء فيه لفظكم وكن اذالخطاب لايكون الاللعقلاء
ويدفعه ان خطاب غير العاقل لايتوقف على التغليب اذلا تغليب فى ياجبال وياسماء
وياارض فانما يتعين التغليب للفظكم فلذا تمسك الشارح فى اثبات تغليب العقلاء على غيرهم
بالخطاب بلفظكم ولم يكتف بمجرد الخطاب ومنها تغليب الموجود على مالم يوجد واسناد
مايخص الموجود الى المجموع ومثل له الشارح المحقق بقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل
اليك فان المراد المنزل كله اقول يحتمل النظم توجيها اخر لعله ادق ولا تغليب فيه وهو
ان المراد بمضى الانزال واستقبال الايمان كون الانزال قبل الايمان ولايتوقف فلاح
المسلم الاعلى الايمان بعد الانزال ولايجب عليه الايمان قبل الانزال ولما كان المظنة بالفطن
المحصل ان يتفطن بسهولة لنكتة داعية الى ايراد اذا فى غير مقام القطع من سماع نكتة
ايراد ان فى مقام الجزم لم يشتغل الى تفصيلها ووثق بتمكنه من تحصيلها ونحن نقتدى به رجاء
انك تهتدى بها (ولكونهما) قال الشارح تعليل لقوله كان كل قدم ليثبت الحكم من اول الامر
معللا فيكون له استقرار لايكون لما يذكر تعليله بعده هذا وفيه ان فى وضع الدعوى اولا
وتعليلها بعد حصولها بعد انتظار وطلب ويكون ذلك الحصول اتم ويمكن دفعه بان
فى القاء الدليل من غير شعور بالدعوى مزيد سوق الدعوى وحصولها بعد انتظار والتحقيق
انه دليل على قوله وان واذا للاستقبال وبيان الكم لقوله كان كل والمتعارف فى ايراد مثل هذا
التعليل توسطه بين ماهو ان له وبين ماهو ان له ومابين ماهو لم له والشايع فيه ومن ثم
اووالذلك الا انه لما بعد المشار اليه صرح بذكره ولايخفى انه ليس اول تعليل قدم على المعلل
فى هذا الكتاب فليت شعرى لم اخر التعرض له الى هنا (لتعليق امر) هو الجزاء (بغيره) هو
الشرط (فى الاستقبال) هو متعلق بالتعليق بشهادة قوله فيما سبق فان واذا للشرط
فى الاستقبال فان الشرط هنالك بمعنى تعليق امر بامر ومارده الشارح به من ان التعليق
فى الحال مندفع بان التعليق جعل الشئ معلقا والجعل فى الحال والمعلقية فى الاستقبال وتعليق
الظرف بالمعلق لابالجعل والشارح جعله متعلقا بغيره وفيه تكليف تقدير المتعلق اى كاينا
فى الاستقبال ولقد عدل عن عبارة المفتاح تعليق حصول امر بحصول ماليس بحاصل

لان ماذكره مشترك بينهما او بين او (كان كل من جملتى كل فعلية) اى امرا حادثا غير ثابت
(استقبالية) غير قابلة لان تتقيد بزمان الحال والماضى ولو تقيدت كان خروجا من وضعهما
الذى نحن فى بيانه فلا يرد اطراد استعمال ان مع كان فى الماضى نحو وان كنتم فى ريب لانه
تجوز ولذا قيل ان هذا بمعنى اذ وكذا ينبغى ان يطرد استعمال اذا مع كان
فى الماضى وان لم يذكروه لعدم الفرق الا بان ان اقوى فى الشرط وكذا
ان الوصلية المذكورة مع الواو كثيرا و بدونها قليلة فانه لمجرد الربط ولا يخرج
الماضى الى الاستقبال ولا يذكر لها جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل ولا استعمال
اذا مع الماضى كثيرا لانه مجاز شايع (ولا يخالف) على لفظ الخبر المجهول كما هو المنقول
اى لا يخالف المتكلم (ذلك لفظا الا لنكتة) لان ظاهر الحال رعاية الموافقة بين
اللفظ والمعنى فلا يعدل عنها ما لم يكن ما يوجب المعدول عن الظاهر ولك ان تجعله خبرا
معروفا على صيغة المخاطب او الغائبة اى لا يخالف كل من جملتى كل ذلك لفظا وفيه
وان تجعله امرا مجهولا او معروفا باحد الوجهين وفيه والنكتة امر يستخرج بدقة النظر
يمكن نسخه
حتى يحتاج الى تأمل يجعل صاحبه ناكتا اى ضاربا رأس اصبعه على الارض ولا يخفى
حسن موقعها فى هذا المقام لان المراد غير ظاهر الحال ولا يمكن المخالفة بجعل
الشرط اسمية لكنه اطلق جواز المخالفة لنكتة اعتمادا على اشتهار وجوب فعلية
الشرط وكانه لم يقيد الفعلية بالخبرية ذهابا الى جواز انشائية الجزاء
بلا تأويل الى الخبر كما صرح به الشارح وجعل انشاء ليس من قبيل مخالفة اللفظ
للمعنى لنكتة وههنا بحث شريف لا ينبغى فوته وهو انه هل يصح كون الطلب جزاء
بلا تأويل اولا كما ادعاه السيد السند وادعى ان الوجدان الصحيح يحكم بان الانشاء لا يقبل الارتباط
بالشرط بدون التأويل الى الخبر فكل جملة شرطية محتملة للصدق والكذب وان جعل
الجزاء انشاء والحق ان الشرط فى قولك ان جاءك زيد فاكرمه مثلا قيد للمطلوب لا للطلب
والطلب معلق بالاكرام المقيد وكيف لا والطلب فى الطلبى كالاخبار فى الخبرى فكما ان القيد
فى اضرب زيدا غدا لم يتعلق بالاخبار بل بالمخبر عنه فكذلك فى الطلبى فالشرطية التى
جزاؤها انشاء لا تحتمل الصدق والكذب نعم لو كان المقصود بالافادة فى الشرطية النسبة
بين المركبين على خلاف ما ذهب اليه المفتاح وتبعه المصنف كان الامر على ماذكره
السيد السند فكان هذا الاختلاف يتفرع على الاختلاف فى النسبة التامة فى الشرطية
فى انها بين المركبين او فى الجزاء وكما لا يجوز جعل الشرط اسمية لا يصح جعلها طلبية ونحوها
وان اولت الى الخبرية لا لان اداة الشرط تمنع جعلها الطلب المؤول ونحوه والاسمية شرطا
بل لانه لا يساعده الاستعمال بناء على ان مناسبة الاداة بالفعلية الخبرية اشد فلم يرضوا بفوتها
وماذكره الشارح المحقق من ان قوله لفظا اشارة الى ان الجملتين ان جعلت كلتاهما او احداهما
اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال يجب تأويله بان المراد ان جعلت كلتا الجملتين
او احداهما احد الامرين من الاسمية والفعلية الماضوية ولك ان تنبيه على مذهب الكوفيين
فى ان احد من الناس جاءك فانا جاء فانهم لا يقولون بالحذف والتفسير بل يجوزون دخول
ان على الاسمية (كابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لقوة الاسباب) المراد بالجمع المحلى
باللام الجنس ليشمل ماله سبب واحد ولهذا ترك وصفه بالمتأخذة فى وقوعه كما فى المفتاح
نحو ان اشترينا كذا (او كون) الاوضح اولكون دفعا لتوهم عطفه على ابراز غير الحاصل
كما وقع للبعض (ماهو للوقوع) اى لتحقق الوقوع (كالواقع) فالكون تامة او المعنى اولكون
ماهو متعين للوقوع كالواقع فالكون ناقصة كقوله افان مت (اوالتفاؤل) من السامع (او اظهار

الرغبة فى وقوعه) من المتكلم (نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المراد) على صيغة المتكلم مثال
لاظهار الرغبة وعلى صيغة المخاطب مثال لهما اقول اوللرغبة وماذكره بيانا لغلبة اظهار
الرغبة للابراز فى معرض الحاصل انسب بيان غلبة نفس الرغبة له او اظهار الخوف من وقوعه
فان الخائف من شئ يكثر تصوره اياه حذرا عنه فربما يخيل اليه حاصلا ولا يخفى ان قولك
ان ظفرت ربما يقع مع الاسباب المتأخذة وربما يتعين وقوعه فلا يبعد ان يجعل فى المتن
مثالا للكل الا انا تتبعنا ما يلوح من الايضاح واما وجه تخصيصه هذا المثال بالاخيرين
مالاح (فان الطالب اذا عظمت رغبته) الظاهر اذا رغبت او اظهار عظمة الرغبة
(فى حصول امر يكثر) من الكثرة او الاكثار (تصوره) اى الطالب (اياه) اى حصول ذلك
الامر وفى الشرح اى ذلك الامر وماذكرنا انسب معنى وماذكره انسب لفظا (فربما يخيل)
ذلك الامر (اليه) اى الى ذلك الطالب (حاصلا) فيعبر عنه لا محالة بالماضى (وعليه) اى
على الابراز لاظهار الرغبة وفى الشرح اى على اظهار الرغبة ورد قوله تعالى ولا تكرهوا
فتياتكم على البغاء اى المباغاة (ان اردن تحصنا) اى الصيرورة عفافا وانما قال وعليه
لتفاوت بينهما لان الله تعالى منزه عن الرغبة والمراد ههنا لازمها وهو كمال الرضا به وايضا
لا يجرى فيه البيان المذكور وقوله هذا يشعر بان المثال كان لاظهار الرغبة واجوبة
اشكال تقييد النهى عن الاكراه على البغاء بارادتهن التحصن مما يطلب من التفاسير (قال
السكاكى اوللتعريض) بعد ذكر قوة الاسباب وكون ماهو للوقوع كالواقع لا بعد ذكر
الامور الاربعة كما توهمه العبارة لانه ذكر التفاؤل او اظهار الرغبة فى وقوعه بعد التعريض
وكانه نسب هذا القول الى السكاكى مع ان الجميع مذكور فى المفتاح لانه لم يجد هذا الوجه
فى كلام غيره بخلاف الوجوه الاخر وقال الشارح المحقق اشار به الى ما فيه من الضعف
والخفاء وبعده انه لم يبين فى الايضاح لا ضعفا ولا خفاء واوعلم فيه ضعفا وخفاء لما اهمله
وكان الضعف الذى اشار اليه ان التعريض لاسناده الى من يمتنع منه الفعل ولا دخل
للمضى فيه ويدفعه ان ذلك الاسناد لا يفيد وقوع الشرك من غير المسند اليه اولم تكن صيغة
الماضى بل انه سيقع على ان الامكان الذاتى يكفى للاسناد بحسب الفرض او
الماضى لان اللام الموطئة لا يكون فى الاستعمال الا مع الماضى فهو لاتباع الاستعمال
الواجب ويدفعه انه لا تنافى بين المقتضيات حتى يمتنع الاجتماع (نحو لئن اشركت ليحبطن
عملك) والخطاب لمن اوحى اليه كما يدل عليه قوله وقد اوحى اليك والى الذين من قبلك
الاية فقول الشارح المحقق الخطاب لمحمد عليه السلام وعدم اشراكه مقطوع به لكن
جئ بلفظ الماضى ابرازا للاشراك فى معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا
لمن صدر عنهم الاشراك منظور فيه والاولى والخطاب لمن اوحى اليه (ونظيره فى التعريض)
مع ما بينهما من التفاوت لفظا فان احدهما شرط دون الاخر واحدهما ابراز فى معرض
الحاصل دون الاخر ومعنى من حيث ان قوله لئن اشركت ليس محض تعريض بل
للمخاطب منه نصيب لان هذا الحكم فى حقه متحقق بخلاف مالى لا اعبد الذى فانه محض
التعريض (ومالى لا اعبد الذى فطرنى اى ومالكم لا تعبدون الذى فطركم بدليل واليه ترجعون)
لم يلتفت فى الاستدلال الى ان المتكلم ليس تارك العبادة لان ذلك لا يوجب التعريض بل يحتمل
ان يكون تنزيلا لعبادته منزلة العدم ولوم نفسه على ترك العبادة الكاملة ولا يحتمل
ان يكون واليه ترجعون تغليبا او يكون فى المعنى واليه رجوع الكل لانك عرفت انه لا يصح
تغليب المخاطب على المتكلم وان كثر (ووجه حسنه) اى التعريض المطلق او حسن هذا

التعريض وخصوص ماذكره يوافق الثانى اذلا يجرى فى قوله لئن اشركت اذلا يصح حيث
لا يريد المتكلم الاما يريد لنفسه ولوقال الاما يريد لمن يحبه لكان وافيا والاول انما يسوغ
لوحمل قوله لنفسه على سبيل التمثيل (اسماع المخاطبين الحق) الاولى المطلوب لجوازان يكون
المتكلم مبطلا يريد ترويج باطله واسماعه (على وجه لا يريد غضبهم) اما فاعل يريد
اومفعوله وجزم الشارح بالثانى لاحتياج الاول الى الرابط تقديرا اوعلى وجه لايجعلهم غضابا
اوعلى وجه يوجب رضاهم حيث يرونه مشفقا مؤديا (وهو) اى ذلك الوجه (ترك التصريح
بنسبتهم) والالطف عبارة المفتاح وهوترك المواجهة بالتصريح الخ فاعرفه (الى الباطل
وتعين على قبوله لكونه) ادخل فى محاض النصح والشفقة (حيث لا يريد المتكلم لهم
الاما يريد لنفسه) قال السكاكى ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف بمعنى المفيد للانصاف
وهو التسوية وعدم ترجيح نفسك على غيرك فى امر تنازع المخاطب فيه واصله
من الانصاف بمعنى اعطاء النصف قال الشارح ويسمى الاستدراج ايضا لاستدراجه
الخصم الى الاذعان والقبول ويقولون انه مخادعة فى الاقوال بمنزلة المخادعة فى الافعال
واعلم انه كما يكون من نكت ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل كون ماهو للوقوع كالواقع
يكون كون الشئ واضح اللزوم امافى نفسه اوبالنظر الى لازم اخر فيستعار الماضى لتحققه
من حيث اللزوم لافى نفسه كما ذكره المفتاح فى قوله تعالى وان يثقفوكم اى يصادفوكم
اويأخذوكم او يظفروا بكم على ما فى القاموس حيث قال ثقفه كسمعه صادفه
اواخذه اوظفربه فلايصح تفسيره بيجدوكم مشركوا مكة ويظفروابكم على مافى الشرح
يكونوا لكم اعداء خالصى العداوة على ماتفيده صيغة العدو من المبالغة ويبسطوا اليكم
ايديهم والسنتهم بالسوء اى بالقتل والضرب والشتم وودوالو تكفرون اى تمنوا ارتدادكم
عن دينكم حيث قال التعبير بالماضى لان لزوم ودادتهم ان يردوهم كفار المصادفتهم والظفربهم
لا يحتمل من الشبهة مايحتمله لزوم الاولين لهما اعنى كونهم اعداء وبسطهم الايدى
والالسن اليهم من كفرهم لانهما واضحة اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة
البتة ولا احب اليهم من كفرهم لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين وانفعها للمشركين
لانحسام مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدى
والالسن اليهم فانه يجوزان ينتفيا لدى المصادفة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة وبما نشأوا
عليهم من قولهم اذا ملكت فاسجح اى فاحسن العفو واما انتفاء ودادة كفرهم بان يسلم
المشركون وان كان ممكنا محتملا لكن لايخفى انه ابعد واخفى ولايخفى ان كلامه صريح فى انه
جعل الجزاء متعددا لا المجموع وحينئذ توجه عليه ماأورده المصنف على توجيه الكشاف
لمعنى ودوا وستعرفه ان شاء الله تعالى وهوانه لافائدة لتقييد ودادتهم بالظفر والمصادفة
وهوامر مستمر لايختص باحد النقيضين وفرع عليه ان الاولى جعل ودوا عطفا على مجموع
الشرط والجزاء حتى لايتقيد بالظفر واورد عليه الشارح المحقق انه يتجه مثله على قوله يكونوا
لكم اعداء اذعد وانهم ثابتة ظفروا ولم يظفروا ولا يمكن فيه هذا التوجيه فالوجه
ان المراد اظهار الوداد واجراء مقتضياته وكذا فى الكون اعداء ونحن نقول اولا ان العداوة
بعد الظفر ووداد كفرهم غيربين لانهم يكونون حينئذ خدما وسبياهم ولا يكون لهم
اعتداد بشانهم فيجوز ان لا يكونوا متمنين لكفرهم فيحتاج الى الاخبار بخلاف الودادة قبل
الظفر فيكون للتقييد فائدة وثانيا انه يحتمل ان لايودوا ولا يتمنوا كفرهم قبل الظفر لان فى
حبه ارتكاب مكاره ومشاق لاتكاد تحمل فيكونون معرضين عن ذلك الوداد واعلم انه قد

اشار المصنف بقوله كابراز دون ان يقول ولا يخالف ذلك لفظا الابراز الى ان للمخالفة
ربما تكون نكتة اخرى وهى اما ماذكرها المفتاح عديله لقوله كابراز غير الحاصل فى معرض
الحاصل حيث قال وابراز المقدر فى معرض الملفوظ به لانصبابة الكلام الى معناه كما فى قولك
ان اكرمتنى الان فقد اكرمتك امس مرادا به ان تعتد باكرامك فاعتد باكرامى اياك امس
واما ماذكره الكشاف فى قوله تعالى وان يثقفوك الاية حيث قال الماضى وان كان يجرى فى باب
الشرط مجرى المضارع فى علم الاعراب فان فيه نكتة كانه قيل ودوا قبل كل شئ كفركم
وارتدادكم يعنى انهم يريدون بكم مضار الدين والدنيا جميعا من قتل النفس وتمزيق
الاعراض وردكم كفارا اسبق المضار عندهم واولها لعلمهم ان الدين اعز عليكم من ازواجكم
لانكم بذالون بهادونه والعدو اهم شئ عنده ان يقصد اعز شئ عند صاحبه هذا كلامه
قال المصنف وهو حسن دقيق ونحن نقول لا يختلج فى وهمك انه يستحق حينئذ ان يكون
اول جزاء فى الشرطية لانا نقول قد سلك فى الذكر طريق الترقى الى الاقوى فالاقوى وهو
من شعب البلاغة كما لايخفى (ولو للشرط) اى لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون
الشرط فرضا (فى الماضى مع القطع بانتفاء الشرط) لم يقل بانتفائه لان هذا الشرط بمعنى الجزاء
الاول من الشرطية دون معنى قصد بالشرط الاول قال المصنف فيلزم انتفاء الجزاء كانتفاء
الاكرام فى قولك لو جئتنى لاكرمتك ولذلك قيل هى لامتناع الشئ لامتناع غيره هذا كلامه
يعنى به لامتناع الجزاء لامتناع الشرط واشار بذلك الكلام الى ان ليس صريح لو امتناع الجزاء
لامتناع الشرط بل هو المآل وصريحه تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط
مع القطع بانتفاء الشرط ويلزم منه انتفاء الجزاء وقال السيد السند ان انتفاء الشرط ايضا
ليس صريح معنى لو بل ماله اذ معناه فرض مضمون الشرط وتقديره فى الماضى وتقدير الشئ
فى الماضى يستدعى انتفاءه وفيما ذكره السيد السند نظر اذ معنى اداة الشرط التقدير الشامل
للمحقق والمقدر كما صرح به فى بعض تصانيفه فلا يفيد انتفاء المقدر وفيما ذكره المصنف
ماأورده الشيخ ابن الحاجب ان القطع بانتفاء الشرط لايستلزم القطع بانتفاء الجزاء لان
الشرط سبب وانتفاء السبب لايستلزم انتفاء المسبب وقال الرضى الاولى ان الشرط ملزوم
وانتفاء الملزوم لايستلزم انتفاء اللازم وبالجملة قال كثير من الفحول ان الحق انه لانتفاء الاول
لانتفاء الثانى لانه يستدل بامتناع الجزاء على امتناع الشرط دون العكس وقال الشارح
المحقق ليس معنى قولهم لولا امتناع الثانى لامتناع الاول استدلال بامتناع الاول على امتناع
الثانى حتى يرد ما اورد بل معناه ان لو لانتفاء الجزاء فى الواقع بسبب انتفاء الشرط فمعناها
سببية انتفاء مضمون الشرط فى الخارج لانتفاء الجزاء فاعتراض الشيخ ابن الحاجب
واشياعه انما هو على مافهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب
قولا صحيحا هذا كلامه وفيه انه حينئذ يكون لو حرف تعليل ونفى لا تعليق وانما يكون حرف
الشرط لو كان للتعليق وتكون السببية لازمها المقصود فلا ننفى ماذكره فى دفع اشتباه الشيخ
ابن الحاجب فقال السيد السند فى شرح المفتاح ان سببية انتفاء الشرط لانتفاء الجزاء لازم
معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر فى الماضى بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان
حصوله مقدرا فى الماضى كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفاء انتفاء ما علق به ايضا
ويتجه عليه مع ماعرفت منع لزوم انتفاء المعلق لاجل انتفاء ماعلق به يعنى
ماذكره الشيخ ابن الحاجب فالوجه انها موضوعة لتعليق امر مقطوع بانتفائه
بحصول امر فى الماضى فيعلم منه انتفاء الشرط وسببيته لانتفاء الجزاء لانه علم من التعليق
سببية الشرط ومن انتفائه انتفاء الشرط لان انتفاء المسبب يستلزم انتفاء كل سبب وسببية

انتفاء الشرط لانتفائه لان انتفاء المسبب يكون مسببا عن انتفاء السبب وان ليس لازما فتأمل فالصواب ان لو لتعليق امر بغيره فى الماضى مع القطع بانتفاء الجزاء فيلزم انتفاء الشرط لا ماذكره المصنف فان قلت لا يصح ماذكرته فى قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا وفى قوله صلى الله عليه وسلم فى جواب من سأله عن حيوة الخضر عليه السلام لو كان حيا لزارنى قلت الاستعمال الكثير فى لو كونه لانتفاء الثانى لانتفاء الاول وقد يجئ لمجرد التعليق والربط مع انتفاء الجزاء من غير دلالة على ان انتفاء الثانى لانتفاء الاول فى الواقع فيستعملونها فى مقام الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فهى حينئذ لانتفاء الاول لانتفاء الثانى وهذا الذى صار عرف ارباب المعقول حتى قال الشارح المحقق هذا الاستعمال قاعدة ارباب المعقول والاية الكريمة واردة على قاعدتهم يعنى على استعمال عربى صار قاعدة لارباب المعقول لان القرأن نزل على قاعدتهم حتى يرد ما اعترض به السيد السند ان فيه بعدا جدا لان القرأن لم ينزل على اوضاع ارباب المعقول ونحن نقول كيف يتصور هذا ولم يكن المعقولات حين نزول القرأن مدونة بالعربى فلو لم يكن عرف لهم بلفظ عربى لكن فيما ذكره الشارح المحقق من ان لو عند ارباب المعقول لمجرد الدلالة على اللزوم ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة نظر لانه ينافى ما قالوا ان فى لو اغناء عن استثناء نقيض التالى وفى لما عن وضع المقدم والوجه ماذكرنا وقد يستعمل لو بمعنى ان وجعله المبرد قياسا فيستعمل كان فى التلازم بين شئ وشئ مع ان اللازم اولى بكونه لازما لنقيض ذلك الشرط فيلزم الاستمرار وفى هذا الاستعمال ليس الجزاء فعلية استقبالية فى ان ولا منتفيا ماضويا فى لو وجعل منه قوله عليه السلام كما ذكره الشارح وقول عمر رضى الله عنه على ما فى الرضى وصوبه السيد السند فى شرح المفتاح نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ونحن نقول يجوز جعل هذا الكلام على الاستعمال المشهور اى لم يصدر عنه عصيان له الا الخوف فيكون من قبيل تأكيد المدح بما يشبه الذم او لا عصيان له الا الخوف المفرط فيكون فيه رده الى ما بين الخوف والرجاء فانه افضل فعبر عن ترك الاولى منه بالعصيان مبالغة فى براءته عن العصيان ثم نقول تعليق الشئ بكون تعلقه بغيره اولى لا يستدعى قصد الاستمرار كما قالوا بل يكفى فيه قصد شمول ازمنة الجزاء ازمنة الشرطين فنقول لو ضربنى امير لضربته فيقصد وجود ضربك على تقدير ضرب الفقير بطريق الاولى ولا يلزم منه استمرار ضربك ولا يلزم انه لو ضربك السلطان لضربته ولا يبعد ان يقصد فى ذلك الاستعمال المبالغة فى لزوم الجزاء لنقيض الشرط من غير قصد استمراره فيقصد فى المثال المذكور ان عدم العصيان لازم لخوف صهيب بادعاء لزومه لعدم خوفه من غير قصد لزومه له او يقصد نفى سببية النقيض الجزاء كما تقول لمن يظن بك انك اثنيت عليه لاكرامك اياه ان اهنتنى اثنيت عليك يعنى ثنائى لمحض محبتك ومعرفة حق كمالك لا لما ظننته من اكرامك فان الاكرام كالاهانة فى السببية قال الشارح المحقق وتستعمل لولا استعمال لو فى لو لم يخف الله لم يعصه فيقال لولا اكرامك لاثنيت عليك فيقصد استمرار الاثناء وذلك لان لولا فى معنى لو الداخلة على النفى ولا يخفى انه لو تبع الكسائى لما استغرب مذهبه الرضى وهو ان تقدير لولا زيد لولا وجد زيد لالتزام دخول لولا على الفعل اذ لولا هى لو دخل على لا فينبغى ان يقول لان لولا هى لو الداخلة على النفى ولو اختار مذهب البصريين من انها كلمة برأسها فهى لا تدل على التلازم بل على ان وجود ما بعد لولا مانع عن تحقق جوابه فلا يتصور افادته ان جوابه مع ثبوت ما بعده متحقق بطريق الاولى ومن هذا تحققت ان نزاع الكسائى مع البصريين ليس فى مجرد تعيين المقدر بعد لولا بل فى المراد بتركيب فيه لولا الامتناعية ايضا ومنهم من تصدى لجعل امثال

لو لم يخف الله لم يعصه جاريا على حقيقة لو فجعل الجزاء مقيدا اى عدم العصيان المترتب على عدم الخوف ولا يلزم من انتفائه انتفاء عدم العصيان فليكن عدم العصيان المترتب على الخوف ورده الشارح المحقق بان الارتباط بالشرط غير معتبر فى مفهوم الجزاء والا لكان التقييد بالشرط تكرارا او بان الوجدان الصحيح حاكم بعدم اعتبار التقييد بالشرط فى قولك لو جئتنى لاكرمتك وبان المنفى نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط ونحن نساعده بانه لو كان التقييد بالشرط معتبرا فى الجزاء لكان رفع المقدم مستلزما رفع التالى وقد اجمع العقلاء بان رفع المقدم لا ينتج ولكان وضع التالى مستلزما وضع المقدم مع ان خلافه مجمع عليه وتزيف الكل بان المدعى ان الجزاء مقيد فى امثال هذا التركيب بمقتضى وضع لو وحكم الوجدان فى ما لا داعى اليه والتجنب عن التكرار الغير الضرورى لا يوجب عدم اعتبار التقييد فيما نحن فيه ولا يلزم من اعتبار القيد فى عدة شرطيات انتاج الرفع والوضع المذكورين لانه انما تحقق اللزوم من خصوص المادة نعم يرد التقييد ان المقصود من قوله نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه نفى العصيان مطلقا ومع التقييد لا يحصل هذا المقصود وكذا المقصود فى قولك لو اهنتنى لاكرمتك ثبوت الاكرام مطلقا ولا يحصل بالتقييد وقال الشيخ ابن الحاجب تكلف تقييد الجزاء بالشرط فى الجزاء المنفى مما لا يسمع فان النفى يفيد العموم والتقييد ينافيه ورده الشارح بان النفى لو كان مقيدا بالارتباط بالشرط لم يكن عاما والا فالاثبات ايضا يصير عاما بورود نفى لو عليه فلا يقبل التقييد وكان الشيخ استبعد التقييد فى النفى لانه ينافى عموم النفى ايضا ففيه مزيد تكلف ليس فى تقييد المثبت وحينئذ لا يتجه ماذكره الشارح نعم يدفع استبعاده ان التقييد لو كان منافيا لعموم النفى لما صح تقييد الجزاء المنفى بالشرط اذ ليس ما يعتبر فى الجزاء الا التقييد بالشرط المصرح به وقد جعل الرضى من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه قوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا الا ان التولى مستمر لهم اسمعهم الله او لم يسمعهم بدليل ما قبله وهو لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم لان من لم يعلم الله فيه خيرا فهو متول ابدا وتعقبه الشارح المحقق بان التولى بدون الاسماع غير متصور لان التولى هو الاعراض عن الشئ وعدم الانقياد له ولا يتصور بدون الاسماع فلو فى الاية على حقيقتها واورد عليه السيد السند انه لا دخل فى مقام المذمة لانتفاء التولى لعدم الاسماع وانما الذم فى مجرد كونهم بحيث ان اسمعوا لتولوا فيكون ذكر انتفاء التولى غير مناسب لمقام الذم وكان اللايق ان اسمعوا لتولوا ويمكن دفعه بان ذكره للاشعار بان عدم توليهم لعدم الاسماع فلا فضل بهم وهذا مناسب بمقام المذمة ولما ادانا الكلام الى ذكر الاية الكريمة ففيه بحث شريف نذكره لك وهو انه اشكل على بعض ان نظم الاية قياس اقترانى على هيئة الشكل الاول بديهى الانتاج ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا والنتيجة ظاهرة الكذب وليس من فساد الصورة فتعين ان يكون احدى مقدمتيه كاذبة تعالى الله عن ذلك واجاب عنه بعض تارة بمنع كلية المقدمة الثانية وتارة بمنع كونها لزومية ومحصلة منع كونه قياسا لظهور انتفاء الشرائط فكيف يتوهم قياس منه تعالى فانه شرائط الانتاج وتارة بمنع كذب النتيجة لان علم الله فيهم خير المحال والمحال جاز ان يستلزم المحال وزيف الشارح المحقق هذه الاجوبة تارة بانه لا يصلح ان يكون قياسا اقترانيا لان لو مستعمل فى فصيح الكلام فى القياس الاستثنائى دون غيره وتارة بانه كيف يتوهم انه قياس اهمل فيه شرائط الانتاج ولا يخفى انه خروج عن التوجيه لا يليق بشأنه وقال الحق فى الجواب ان فى قوله لو علم الله فيهم خيرا على اصل معنى لو والمقصود انتفاء الاسماع لانتفاء علم الخير فيهم وقوله ولو اسمعهم لتولوا ابتداء كلام اما لافادة دوام التولى

المنفى نسخه

على ماذكروا ما الافادة انتفاء التولى لعدم الاسماع اذ لاتولى بدون الاسماع وفيه بحث
لان الاشكال بحاله اذ لو كان هاتان الشرطيتان حقيتين لكان استلزاما علم الله الاسماع
واستلزام الاسماع التولى ثابتين ويلتئم منهما قياس اقترانى هكذا ان علم الله فيهم
خيرا لاسمعهم وان اسمعهم لتولوا والنتيجة ان علم الله فيهم خيرا لتولوا فلابد من كذب احدى
الشرطيتين ولا مدفع له الا بان لا يفسر قوله ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم بانه لو علمهم
صاحب خير وفطرة سليمة كما فسروه بل يفسر بانه لو علم الله فيهم خيرا بالنسبة اليهم لاسمعهم
ذلك الخبر ولا يهمله مع علمه بانه لا ينفعهم الاسماع ليكون حجة عليهم ويجعل لو بمعنى ان فانه
قياس عند المبرد وبالجملة لاشك فى مجيئه بقلة نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وانى اباهى بكم الامم
ولو بالسقط ويكون قوله ولو اسمعهم لتولوا بمعنى ان اسمعهم لتولوا فلا خفاء حينئذ فى صدق
لو علم الله فيهم خيرا لتولوا ولا مانع عن جعله فى النظم الكريم قياسا اقترانيا الا ماذكره
الشارح من ان لو مختص بالقياس الاستثنائى فى فصيح الكلام لكنه ذكر فى شرح مختصر ابن
الحاجب انه فى الاغلب فى الاستثنائى وحينئذ اندفع ايضا ما اورده الشارح من ان انتفاء
التولى خير فكيف ينفى علم الله الخير فيهم لانه اذا كان لو بمعنى ان لا يكون فيها نفى العلم ولا يندفع
بما دفعه الشارح نفسه من ان انتفاء التولى لعدم الاسماع ليس خيرا كما ان عدم قتل المسلم
لعدم القدرة ليس خيرا لانه يدفعه ما اشتهر من ان من النعمة ان لا تقدر (فيلزم عدم الثبوت)
اى عدم الاستمرار والمقصود به نفى اسمية شئ من جملتيها (والمضى) عطف على العدم فى
جملتيها وليس المراد بعدم الثبوت الانتفاء كما ظنه السيد السند لان كون لو للامتناع افاد ذلك
بلا خفاء والمقصود ههنا بيان انه يلزم جعل لفظى الجملتين على طبق المعنى ولا يعدل عنه
الا لنكتة كما سبق فى ان واذا وكانه اوقعه فى هذا الظن انه لو كان المراد بعدم الثبوت عدم
استمرار لاغنى عن ذكره قوله والمضى (فى جملتيها) ولا يعدل عن الفعلية والمضى الا لنكتة لكن
لا يعدل فى الشرط الا الى المضارع للزوم اداة الشرط الفعل ولا يعدل فى جزائها ايضا
الى الاسمية بخلاف ان قال الرضى ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان الاسمية
صريحة فى ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتف ممتنع واما قوله تعالى ولو انهم
امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم وذهب جار الله الى ان الاسمية فى الاية
جواب لو وقال انما جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء هذا كلامه وكأن
المصنف والمفتاح لم يتعرضا للعدول عن عدم الثبوت للتردد فيه او ايثارا لما اختاره الرضى
وقال الشارح لم يتعرض له لانه ظاهر يريد ان وجهه وهو الدلالة على الاستقرار ظاهر
بخلاف وجوه العدول عن المضى فان فيها دقة وخفاء (فدخولها على المضارع فى نحو لو
يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم) فى القاموس العنت محركة الفساد والاثم والهلاك ودخول
المشقة على الانسان وفسره الشارح بقوله اوقعتم فى الجهد والهلاك والظاهر او الهلاك
ويحتمل غيرهما والله اعلم (لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا) اى الاستمرار التجددى
والمراد بالفعل الفعل الذى دخل عليه لو ولكن ينبغى ان يراد بالاستمرار اعم من استمرار الوجود
فيكون النفى المستفاد من لو داخلا على الاستمرار ورفعا له ومن استمرار العدم فيكون النفى
المستفاد نفيا لاصل الفعل ويكون الاستمرار المستفاد من المضارع واردا على النفى والظاهر
من دخول النفى الاول ولكن للثانى ايضا نظاير من جعل قوله تعالى وما هم بمؤمنين لاستمرار
كفرهم وجعل وما انا بظلام للعبيد للمبالغة فى نفى الظلم لا لنفى المبالغة فيه وجعل ما زيدا ضربت
لاختصاص زيد بنفى وقوع الضرب عليه فدخول لو على المضارع لاستمرار انتفائه كقولهم

لو تحسن الى لشكرت فان انتفاء الشكر انما هو لاستمرار انتفاء الاحسان لا لانتفاء استمرار
الاحسان واما فى هذه الاية فذهب جار الله ان المعنى لو استمر عليه الصلاة والسلام على
اطاعتكم لوقعتم فى الجهد او الهلاك ورجحه السيد السند بان الوقوع فى الجهد او الهلاك
انما يلزم من استمراره على اطاعتهم لانه خلاف قاعدة الايالة وانتكاس لامر السيادة لانه
يكون حينئذ تابعا مستتبعا لا كما متبوعا واما موافقته اياهم فى بعض ما يرونه ففيه استجلاب
قلوبهم واستمالتهم بلا معتبرة وذهب المفتاح الى انه من قبيل لو تحسن الى لشكرت وبالغ
فيه حتى ادعى حصره فيه وكانه اصاب لان المطلوب بالاية استمراره عليه الصلاة والسلام
على امتناع اطاعتهم وتوطين نفوسهم على هذا لان اطاعتهم اطاعة الهوى واما موافقته
عليه السلام لهم فى بعض الامور فليس اطاعة لهم بل اطاعة لله تعالى حيث يكون مأمورا
بالموافقة فان قلت ما فائدة قوله فى كثير من الامور قلت التنبيه على منشأ وقوعهم فى الهلاك
لانهم كثيرون ولكل منهم رأى فلو اطاعتهم فى كثير من الامر ووقعوا فى اختلاف يوجب
المشقة او الهلاك فى عدم اطاعته توحيد امرهم وتشريكهم فى واحد ينفعهم وتوحيد كلمتهم
وهو هلاك التمدن والتعاون (كما فى قوله تعالى الله يستهزئ بهم) حيث عدل فيه عما هو
مقتضى الظاهر من ايراد الجملة الاسمية الصرفة لانه فى مقابلة قولهم انما نحن مستهزؤن
الى ايراد جملة اسمية خبرها فعل مضارع قصدا الى استمرار الاستهزاء بهم وقتا فوقتا ويحتمل
ان يكون ايراد الفعل لتقوية الحكم (وفى نحو ولو ترى) اى دخولها على المضارع فى نحو ولو
ترى مما لم يقصد به الاستمرار والخطاب لمحمد عليه السلام او عام (اذ وقفوا) اى حبسوا
او اطلعوا او اقيموا من وقفته بمعنى اقفته او حبسته او اطلعته عليه على ما فى القاموس (على النار
لتنزيله) اى لتنزيل المضارع (منزلة الماضى) فى الدلالة على التحقق (لصدوره عمن لا خلاف
فى اخباره) على لفظ المصدر او الجمع او لقوة الاسباب من كثرة المعاصى مثلا او لصدوره فى شان
من لا يجوز كذب الحكم فى حقه نحو لو تحب ابنك فان محبة الابن واجب التحقق فرؤية المخاطب
بمنزلة المتحقق فى الماضى لصدوره عمن لا خلاف فى اخباره وفيه بحث لان اخبار الصادق
يدل على تحققه لا محالة واما فرض المخبر الصادق فلا يدل على تحققه ويمكن التفصى عنه بانه
من فرض الرؤية انما هو بالنسبة الى المخاطب واما اصل الرؤية فامر مذكور لا على وجه الفرض
فكانه قيل يرى اهل النار موقوفين على النار وان ترى انت لترى امرا عجيبا فدخول لو بجعل
ترى بمنزلة الماضى فى تحقق اصل الرؤية الذى يشعر به قوله ولو ترى ومن هذا تمكنت من
التفصى عن بحث اخر يوحى ايضا الى التفطن وهو ان تنزيل المضارع منزلة الماضى
فى التحقق ينافى دخول لو الدالة على الامتناع فلك ان تقول الامتناع باعتبار الاسناد
الى المخاطب والتحقق لاصل الفعل فذكر لو للاشعار بان الرؤية بمثابة من الهول يظن
معها انه يمتنع من المخاطب هكذا حقق المقام ولا يلتفت الى ما باهى به الشارح المحقق حيث
قال فهذا مستقبل فى التحقيق ماض بحسب التأويل كانه قد قيل قد انقضى هذا الامر ولكنك
ما رأيته ولو رأيته لرأيت امرا عجيبا هكذا ينبغى ان يفهم هذا المقام فانه دل على تنزيل المرئى
منزلة المتحقق لصدوره عمن لا خلاف فى اخباره ولو دخل على الرؤية ولا يلزم من كون
ما فرض رؤيته كالمتحقق كون الرؤية كذلك تأمل ولا تذهل وبالتقليد عن التحقيق لا تغفل ولك
ان تقول المضارع على مقتضى الظاهر لانه استقبالى ودخول لو مكان ان للاشعار باستبعاد
تحققه كانه كالممتنع وهذا الدخول لا ينافى عدم دخول لو الا على الماضى على ما هو الاصل لان
ذلك فى لو المستعملة فيما وضعت له لا فيما اذا استعملت بمعنى ان فان العدول حينئذ ليس فى ايراد

المضارع بل فى ايراد لو (كما فى ربما يود الذين كفروا) فانه نزل فيه يود منزلة ودّ حتى صح
دخول ربما عليه والا فربما لا يدخل على المضارع ولا يدخل من الافعال الا على الماضى
لانه لتقليل ما وقع فى الماضى خلافا لابى على ومن تبعه فانه ذكر فى غير الايضاح وقوع الحال
والاستقبال بعدها خلافا للكوفيين فانهم جعلوا ربما يود بتقدير ربما كان يود وقال بعض
البصريين ما فى ربما يود موصوف اى رب شئ يوده الذين كفروا قد تحقق وثبت ثم بين ذلك
بقوله لو كانوا مسلمين اى يودون لو كانوا مسلمين والمراد تحققه فى ودهم وتمنيهم ولا يخفى ما فيه
من التكلف ولا يخفى ان توضيح التنزيل فيما هو بصدده بهذه الاية مع كثرة الاختلاف فيها
توضيح بما هو اخفى ولو قال ومثله ربما يود لو كان اولى ومعنى التقليل مع كثرة ودادتهم انه
بمنزلة قليل لعدم نفعه اذ ربما الف لا يعدل واحدا وقيل فيه تنبيه على ان زمان افاقتهم التى
يتمنون فيها قليل وقال ابن الحاجب رب مستعار للتحقيق تشبيها بعد التى للتقليل وتستعار للتحقيق
(او لاستحضار الصورة) يعنى فى نحو ولو ترى مما لم يقصد به الاستمرار قد يكون دخولها على
المضارع لاستحضار الصورة وذلك فيما كان فعله ماضيا دون ما كان مستقبلا اذ صرح به
الرضى بانه لم يجئ فى كلامهم تنزيل الامر الاستقبالى موضع الحال كما جاء تنزيل الامر الماضوى
منزلته لكنه ذكر فى المفتاح هذه النكتة فى ترى وبود ووافقه المصنف فى الايضاح
فعبارة المتن تصلح للانطباق على المذهبين (كما قال الله تعالى الله الذى ارسل الرياح فتثير سحابا
فسقناه) جاء بالمضارع بين الماضيين (استحضار الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة)
لان فى التعبير بالمضارع الموضوع للحال تصوير الماضى بصورة الحال الحاضر بين يدى
المخاطب وفى هذا التصوير جعله متخيلا له ناظرا له بعين الخيال نظر البصر فيما يشاهده وبين
وجه اختيار ذلك فى الاثارة دون جارية بان فى اثارة السحاب على الكيفيات المخصوصة الى ان
انطباقه على وجه السماء اظهار قدرة غالبة بل نبه على ان التصوير بصورة الحال لا يكون الا
لامر بديع يتحير فيه الناظر ويشغله بمجامعه ولا يخفى عليك ان فى التنظير على ما هو تفسير المتن
بمقتضى الايضاح والمفتاح بحث اذ النظر ماضوى لا كلام فيه بخلاف ما هو فيه فانه استقبالى
يدعى الرضى عدم وجوده فى كلامهم وقد يكون دخول لو على المضارع لكونه مستقبلا بالنظر
الى ما قبله كما يقول لقد اصابتنى حوادث لو تبقى الى الآن لما بقى منى ارجاء بالمضارع لان البقاء
بعد الاصابة وقال الشارح التعبير فيه بالمضارع لانه لا يتحمل لفظاعتها تصويرها بصورة
المحقق وفيه تكلف لا يخفى وما ذكرنا ظاهر ولك ان تقول جاء بالمضارع لقصد استمرار البقاء
وقد يكون الدخول لكونها للتمنى فان لو التمنى تدخل على المضارع وانما يستفاد التمنى بجامع
انها للانتفاء والتمنى للامور المنتفية (واما تنكيره) اورد المفتاح هذا البحث عقيب قوله واما
كون المسند اسما ليعلم ان المراد بتنكير الاسم والمصنف اعتمد على ان التنكير والتعريف امن
خواص الاسم قال السيد السند فى حواشى شرح المفتاح وصف الفعل والجملة بالتنكير باعتبار
الاسم المأخوذ من معناهما (فلارادة عدم الحصر والعهد) لو كان التنكير لارادة عدم
الحصر والعهد لكان انحصار الكتابة فى زيد او كون زيد كاتبا معهودا سببا لكذب زيد كاتب
فى الجملة ولم يكذب احد هذا التركيب لواحد منهما فالصواب فلعدم ارادة الحصر والعهد
وهو المطابق لما فى المفتاح او كان المسند اليه معرفة لكن المراد بالمسند وصف غير معهود ولا
مقصود الانحصار ويعد فيه نظر لانه ربما ينكر مع ارادة الحصر فتقول ما زيد الا كاتب الا
ان يراد عدم ارادة الحصر بنفس المسند وفى صورة التعريف قصد الحصر بنفس المسند لان
الحصر لزم من كون المسند معرفا وان جاء تعريفه من كلمة اخرى والعهد بمعنى المعهودية

سواء كانت باداة او بجوهر اللفظ فلا يرد ان عدم العهد بجامع التعريف لان ذلك بحمل العهد
على ما هو من معانى اللام نعم يتجه ان ذكر العهد يغنى عن ذكر عدم الحصر لان الحصر فرع
العهد فاذا انتفى انتفى لكن الامر فيه هين واورد عليه السيد السند فى شرح المفتاح ان عدم
قصد الحصر والعهد لا يكون مقتضيا للتنكير انما يكون مقتضيا لو كان تعريف الجنس
مستلزما للحصر وليس كذلك بل انما يفيد الحصر فى المقام الخطابى فلا بد لاتمام المقتضى من
قيد اخر وهو ان لا يكون تعريف الجنس مقصودا وقد اندفع بما فسرنا العهد على انه يمكن
تخصيص النكتة بالمقام الخطابى وقد ترك وجهى تنكير ذكرهما المفتاح احدهما ان تخبر بالذى
عن نكرة فتقول لمن قال جاءنى رجل الذى جاءك رجل تصديقا له وثانيهما ان تخبر عن نكرة
بشاهد التتبع لا عقلا لكن قال به ولم يساعده العقل الان يقال جعل الامتناع عقليا بناء على ان
التتبع يحكم بالامتناع لرعاية مناسبات عقلية والا فمن اين يعرف ان ليس قائم زيد حكما على قائم
بزيد ولم يرد بالامتناع العقلى عدم تجويز العقل حتى يحكم بفساد الدعوى بيناو بان ما ذكر فى
توجيهه من الاصل فى المسند اليه التعريف وفى المسند التنكير ومخالفة اصلين مستبعد عند
العقل لا يثبت الامتناع وانما تركهما لانهما من مباحث علم اخر وجعلهما من دواخل
البلاغة تكلف بعد المصنف ذكرهما من تطويلات المفتاح والشارح المحقق ظن ان ترك
الاول لدخوله تحت ارادة عدم الحصر والعهد وهو سهو بين اذ قصد رعاية حكاية خبر
الذى على ما كان فى كلام الغير ليس عين قصد عدم الحصر والعهد ولان المحكى يجوز ان
يكون تنوينه للتفخيم او التحقير فادخال الحكاية تحت مجرد بيان هذه النكتة ظاهر الفساد
(نحو زيد كاتب وعمرو شاعر) وكانه اشار بتكثير مثاله انه اكثر من غيره (او للتفخيم نحو هدى
للمتقين) اى هو او ذلك الكتاب هدى للمتقين (او للتحقير) قال الشارح نحو ما زيد شيئا والظاهر
ان تحقيره انما يستفاد من نفى مشيئته فالوجه ان تنكيره لبعم النفى ومثال التنكير للتحقير ما زيد
شيئا الا شيئا ولو قال بدل قوله او للتفخيم او للتحقير او لما مر فى تنكير المسند اليه لكان
اخصر وافيد (واما تخصيصه بالاضافة او الوصف) لا يخفى ان تسمية المضاف مع المضاف
اليه والمضاف مع الصفة مركبا تقييديا يقتضى ان يقال واما تقييده بالاضافة او الوصف الا
انهم ادعوا ان التخصيص فى الاضافة والوصف والتقييد فى المفعول ونحوه اصطلاح وهل
هو مجرد اصطلاح او مبنى على مناسبة ذهب الى الاول الشارح والسيد السند نقل تكلفا
لاخراجه عن مجرد الاصطلاح فقال تقييد الفعل بمفعول ونحوه بعد الاسناد وتخصيص
الاسم بالاضافة او الوصف قبل الاسناد فاريد التنبيه على الفرق بتخصيص كل باسم واما
تخصيص احد الاسمين باحد المعنيين فلان الاسم بحسب اصل وضعه مطلق غير عام فيناسبه
التقييد واما الاسم فقد يكون فيه ما يدل على العموم والشمول فى اصل الوضع فيناسبه
التخصيص وهذا القدر فى الرجحان كاف واما المشتقات فهى باعتبار العمل فى حكم الفعل
وتابعة له ونعم الوجه ما نقله الشارح من ان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع
والفعل انما يدل على الحدث المطلق الغير المقيد بالوحدة اى الطبيعة المطلقة والحال مقيدة
والوصف يجئ للاسم الذى فيه الشيوع فيخصصه هذا وتلخيصه ان الطبيعة المطلقة
يلاحظها العقل من حيث انها واحدة فتكثرها بالتقييد ولا شيوع قبل الكثرة بخلاف الاسم
فانه يدل على الطبيعة المقيدة بالوحدة الشايعة بين كثيرين فبالاضافة او الوصف ينقص
الشيوع الذى يشاهده العقل حين سماع الاسم فيناسب وصف الفعل بالتقييد والمضاف
والموصوف بالتخصيص وقد خفى تلخيصه على الشارح فسماه وهما متمسكا بانه ان اراد

بالشيوع الشمول والعموم فالنكرة فى الايجاب ليس كذلك وان اراد احتمال الصدق
على كل فرض يفرض ففى الفعل ايضا شيوع فان جاء زيد يحتمل مجيئات كثيرة ومنشأ
ذلك عدم الفرق بين الشيوع فى الواقع و بين كون شيوعه فى نظر العقل عند فهمه من اللفظ
ونحن نقول انما عدل عن التقييد الى التخصيص ليخص بحثه بالنكرات على مايقتضيه
مقابلته بقوله واما تعريفه فلو قال واما التقييده بالاضافة اوالوصف لكان شاملا للاضافة
الى المعرفة والوصف بها فلما قال واما تخصيصه خص بالنكرة اذ التخصيص فى النكرات
والتوضيح فى المعارف بقى انه لاوجه لبيان الوصف المخصص دون غيره حتى يكاد يحكم
بان قوله اوالوصف ولك ان تجعله عدولا عنها (فلكون الفائدة اتم) اى فلصيرورة الفائدة
اتم وقد يكون التخصيص لتوقف الفائدة عليه كما اذا كان المخاطب يعلم ان زيدا غلام
ولا يعرف انه غلام عمرو فتقول زيد غلام عمرو ولا يبعد ان يقال لم يتعرض له لانه ليس زائدا
على اصل المراد (كامر) قيده المفتاح بقوله فى فصل تعريف المسند اليه واطلقه المصنف
ليعود الى ماهو اقرب من بحث تقييد الفعل ولانه لم يذكر شيئا فى تعريف المسند اليه بخلاف
المفتاح (واما تركه) اى ترك التخصيص (فظاهر مماسبق)من ترك تقييد المسند لمانع عن تربية
الفائدة وكان الاخصر ان يقول واما تخصيصه بالاضافة او الوصف وتركه فظاهر
مما سبق (واما تعريفه فلافادة السامع حكما) دفع فى اثنائه بيان النكتة شبهة انه لافائدة
فى الحكم على الشئ بالمعرفة لانه من قبيل افادة المعلوم حيث اشار الى ان المفاد بالكلام ليس
المسند بل حكما بين المسند والمسند اليه فالافادة لاتتوقف على الجهل بالمسند بل تمتنع مع الجهل
به كما تمتنع مع الجهل بالمسند اليه ولو كان الحكم ايضا معلوما تأتى الافادة للازم الحكم ولاخفاء
فى ان المقصود بالافادة الحكم بمعنى وقوع النسبة اولا وقوعها الا الايقاع والانتزاع كما تفيده
تعديةالحكم بقوله (على امر معلوم له) ففيه مسامحة والمراد متعلق حكم كذلك وتقدير المفعول به
وجعل حكما مفعولا له لايحضر به الابصر حديد وعن فهم المتعلم بعيد (باحدى طرق
التعريف) اذ لايجتمع اثنان منها (باخر) لواكتفى به (اومثله) لكفى قال الشارح اشار
بقوله اخر الى وجوب مغايرة المسند والمسند اليه بحسب المفهوم ولاينتقض بنحو انا ابو النجم
وشعرى شعرى فان الخبر مؤول فابو النجم بمعنى المشتهر الدائر على الالسنة وشعرى شعرى
على ماذكره الشارح بتقدير شعرى الان مثل شعرى السابق وعلى مايمكن انه بمعنى الكامل
لان اضافة الشعر اليه تشعر بالكمال اوالمعنى كل شعر لى مثل شعر اخر لى يريد ان اشعارى
متماثلة غير متفاوتة وهذا آية التمكن فى الشعر وعدم التلون ولا كمال فوقه ولا بأس بالاتحاد
فى اللفظ فتقول بمعنى عين تريد بالثانى الينبوع وتقول هوهو عند اختلاف المرجعين ولا
بالترادف عند اختلاف المقصودين نحو الليث الاسد تريد بالاول ماوضع له هذا اللفظ
و بالثانى مفهوم الاسد بعينه ولوقال على مفهوم باخر لكان احسن حيث كان يشعر بان
المغايرة فى المفهوم لافى الخارج والمراد بالمماثلة مجرد كونه معلوما باحدى طرق التعريف
ولوتركه لكان احسن لاشتهار مماثلة المعرف بالمعرف فى المماثلة فى مرتبة التعريف ولوحمل المماثلة
على المماثلة فى التحقق بان يتحدا فى الوجود لكان افيد وقد افاد انه يجب عند تعريف المسند تعريف
المسند اليه اختيار الغير مذهب سيبويه فانه يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة المتضمنة للاستفهام
اوافعل التفضيل فى جملة هى صفة نحو مررت برجل افضل منه ابوه فان افضل عنده مبتدأ
خبر عند غيره وافاد ايضا انه لايجب ترجيح المسند اليه فى التعريف اومساواته مع المسند فيه كما يجب
فى المنعوت (اولازم حكم كذلك) اى حكم موصوف بماذكر هذا هو المراد وفى صحة تشبيه

كذلك خفاء اذ هذا الحكم غير ماسبق فالظاهر الاخصر اولازمه بذكر الضمير وذلك
اذا كان المخاطب عالما بالحكم ومما ينبغى ان يعلم ان الاطلاق الذى يفيده هذا البيان ليس
صحيحا لانه وان كان لامنع من ترجيح واحد من المسند والمسند اليه على الاخر فى مرتبة التعريف
لكن ليس لك ان تجعل اى المعرفتين شئت مسندا اليه والاخر مسندا بل له ضابطة ذكرها
المفتاح وتبعها المصنف فى الايضاح فقال وتفسير هذا اى بيان ماذكر فى وجه تعريف
المسند انه قد يكون للشئ صفتان من صفات التعريف ويكون السامع عالما باتصافه باحداهما
دون الاخرى فاذا اردت ان تخبره انه متصف بالاخرى تعمد الى اللفظ الدال على
الاول وتجعله وتعمد الى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبرا فيفيد السامع ماكان
يجهله من اتصافه بالثانية ثم قال واذا لم يعرف ان له اخا اصلا فلا يقال اخوك زيد
لامتناع الحكم بالمعين على من لايعرفه المخاطب اصلا وانما يقال ذلك اذا عرف المخاطب
ان له اخا واريد تعيينه له هذا فافاد انه كما لايصح الاخبار بالمعرفة عن النكرة لايصح بمعرفة
مفيدة للتعين عن معرفة لاتدل على معين بل تدل على مبهم وانما صوره بالمضاف لالانه
لايجرى فى ذى اللام والموصول بل لظهور ان المقصود انه لايخبر بمعين عن مبهم
وان كان معرفة اذ لاحاصل له لكن يمكن ان يخبر عن نفس الجنس اوالجنس المستغرق بالمعين
مبالغة وهذا الذى اراده حيث قال وان اردت تعيين جنس المنطلق قلت المنطلق زيد
هذه زبدة كلامه واوهم تقريره الشارح انه جرى فى ذلك على ماقيل ان تعريف المسند
ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بها لايجب الامعلومية
المسند اليه مع انه يأبى اطلاق الكتاب وههنا بحث وهو ان الضابط لايتناول زيد اخوك
فانه ليس هناك صفتان وكانه اراد بالصفتين مايعم الاسم لانه كالصفة فى التعيين وان
الضابط قاصر لانه لم يفصل ما اذا عرف كلا من الصفتين الذات ولم يعرف ان الذات متحدة فيهما
كما اذا عرف المخاطب ان له اخا وعرف زيدا بعينه ولم يعرف ان زيدا اخا يتحدان فتريد ان تفيد
ان ذلك الاتحاد فانت حينئذ بالخيار فاجعل ايهما شئت مسندا اليه ومن هذا القبيل قوله تعالى
اولئك هم المفلحون فانه تعالى عرف المخاطب موصوفين بصفات الكمال آنفا وسمع ان جماعة
هم المفلحون فافاد انهما المتحدان نعم هنا يجب جعل اولئك مسندا اليه ليفيد تعليق الحكم
بالصفات لالان الحكم بالاتحاد يقتضى ذلك ولهذا مثله صاحب الكشاف يريد الثائب
لمن سمع انه تاب احد فكان كالمستخبرانه من هو يريد انه يعرف زيدا بعينه وعمرا ولايعرف
انه متحد مع ايهما فتقول زيد التائب ولك ان تقول التائب زيد وليس تمثيله لمن عرف
تائبا وطالب لتعيينه لا لاتحاد المعلومين حتى يقال ان الواجب حينئذ التائب زيد
كما اعترض به الشارح المحقق عليه وقد اطنب السيد السند فى الرد عليه واطال فى اثبات
ان الواجب زيد التائب وقد عرفت انه لايجب شئ منهما ولك الخيار على ان لنا ان نرد
على الشارح باختيار ان الواجب التائب زيد ومراد الكشاف بقوله زيد التائب
التائب زيد الا انه قدم الخبر تنبيها على ان تقديم المبتدأ فيما اذا كان المبتدأ والخبر
معرفتين لايجب عند وجود القرينة على تعيين المبتدأ وان اطلق النحاة وجوب التقديم
قال صاحب المفتاح بعد هذا الضابط واذا تأملت ماتلونا عليك اعثرك على معنى
قول النحويين لايجوز تقديم الخبر على المبتدأ اذا كانا معرفتين معا بل ايهما قدمت
فهو المبتدأ واعترض عليه السيد السند بان بحث النحويين ليس مما يخص المتكلم
البليغ والوجوب لهذا يتعلق بنظر البليغ فيجب ان يكون الوجوب الذى نظرهم
فيه المعنى يستوى فيه البليغ وغيره وهو التباس المحكوم عليه بالمحكوم به ونحن نقول تقديم

اليه نسخه

المبتدأ لهذا الغرض على الخبر يجب بعد دخول كان ايضا والنحوى لا يوجبه فعلم
ان ليس نظر النحوى على هذا المعنى (نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق باعتبار تعريف
العهد او الجنس) جعله الشارح متعلقا بالمثال الثانى وتوطئة لقوله والثانى قد يفيد قصر
الجنس كذلك ولك ان تجعله متعلقا بهما لانه كما ان اللام يكون للعهد وللجنس كذلك الاضافة
لكن صرح الرضى بان هذا العهد اصل وضع الاضافة وان كثر استعمالها فى غيره وقال السيد
السند ان الاصل فى المعرف باللام ايضا ذلك (وعكسهما) عطف على ما اضيف اليه
نحو اى ونحو اخوك زيد والمنطلق عمرو وفيه مع تكثير الامثلة التنبيه على ان قوله
(والثانى) اى اعتبار تعريف الجنس اعم من ان يكون فى المسند او المسند اليه ورد لقوله
وقيل الاسم متعين الخ اجمالا وتوطئة لذكره (قد يفيد قصر الجنس على شئ تحقيقا) قال
الشارح اى قصرا محققا مطابقا للواقع او مبالغا فيه وفيه ان المبالغة ليس فى القصر
بل فى النسبة بواسطة القصر وانه لا يلزم فى القصر التحقيقى ان يكون مطابقا للواقع بل يكفى
ان يكون عن اعتقاد ظنا كان او جهلا او يقينا فالاولى جعل تحقيقا مفعولا له للقصر
اى قصرا للتحقيق وافادة الواقع (نحو زيد الامير) مثل به للقصر تحقيقا لان وحدة الامارة
اقرب من وحدة الشجاعة (او مبالغة) اى للمبالغة لا لافادة الواقع ثم فى جعل تحقيقا او مبالغة
قيدا للقصر انه يلزم ان يكون التحقيق والمبالغة مفادى تعريف الجنس وليس كذلك
او ليس مفاده الا القصر واما بناؤه على المبالغة او التحقيق فمما يستفاد من المقام ويمكن توجيهه
بان يراد بالافادة الافادة بمعونة القرينة (لكماله فيه) فى الايضاح لكمال معناه فى المحكوم
عليه وهذا يفيد انه جعل ضمير كماله للجنس وضمير فيه للشئ ولو عكس لتم المقصود لكن
جعل الضميرين على ترتيب المرجعين اقرب الى الفهم (نحو عمرو الشجاع) والقصر
الحقيقى اعم من ان يكون مبنيا على الاستغراق الحقيقى او العرفى فنحو زيد الامير يحتمل ان يراد به
كل امير البلد فيكون استغراقا عرفيا فيفيد قصر امارة البلد تحقيقا وان يراد به كل الامير
فيفيد قصر الامير مطلقا لكنه كاذب ومثاله الصادق ما ذكره المفتاح على مذهب الاعتزال اى
الله تعالى العالم الذات اى عالم بذاته لا بالعلم ومن قبيل زيد الامير انت الحبيب قال الشيخ ليس
معناه انك الكامل فى المحبوبية حتى انه لا محبة فى الدنيا الا ما انت به حبيب كما فى انت الشجاع
ولان احدا لم يحب احدا مثل محبتى لك حتى ان سائر المحبات فى جنبها غير محبة بل معناه
ان المحبة منى بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ فى محبة شئ وسماه الشارح ادق
نكتة وما وجه كونه نكتة الا انه مبنى على الاستغراق العرفى ولم يتنبه له السيد السند فقال
بعد تقسيم الشارح الجنس الى المطلق كما فى الامثلة المذكورة والمقيد بوصف او حال او ظرف
او مفعول او غير ذلك وليس ما ذكره الشيخ الا الجنس المقيد لانه فى تقدير انت الحبيب لى لا وجه
لجعل ما ذكره الشيخ نكتة منفردة بل هو من دواخل التقسيم ولا يتجه ما ذكره لان كونه
نكتة بناء على انه جنس مطلق فيه دقة وهو اعتبار الاستغراق العرفى نعم زيد الامير ايضا منه
وكانه لم يتنبه له الشارح وانما قال قد يفيد قصر الجنس لان افادته قصر الجنس بمعونة اقتضاء
المقام الاستغراق وهو المقام الخطابى دون الاستدلالى فالمنطلق زيد يفيد القصر لانه بمعنى كل
منطلق زيد فاذا كان كل منطلق زيدا انحصر المنطلق فى زيد وكذا زيد المنطلق بمعنى
زيد كل منطلق فاذا كان زيد كل منطلق ينحصر المنطلق فى زيد يكشف عن ذلك كلام
المفتاح وبهذا المعنى ما فى الايضاح حيث قال ثم التعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصر المعرف
على ما حكم عليه به كقول الخنساء * اذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا *

فى مرثية اخيها صخر فانه ليس المقام طالب اعتبار رأيت بكاءك كل حسن جميل بل
تطلب اثبات الحسن الجميل له اذ تكفل الشرط سلب الحسن عن كل ما عداه والمراد بقتيل كل
قتيل كقوله تعالى علمت نفس ثم تعريف الخبر باللام يطلب نكتة لو لا يفيد القصر لئلا يلغو بل
لا يكون اختيارا للمرجوح وهو تعريف الخبر اذ الاصل فيه التنكير ومما يجعل نكتة وحمل
عليه الشارح البيت ما نقله عن الشيخ فى قول حسان * وان سنام المجد من ال هاشم
بنو بنت مخزوم ووالدك العبد * من ان معنى التعريف فيه ان يثبت العبودية له ثم يجعله ظاهر
الامر فيها معروفا بها ولك ان تجعل النكتة فيه ان تجعل الخبر لتفخيمه او خساسته نصب
العين حاضرا فى الاذهان واما تعريف المسند اليه فيستغنى عن امر زائد على التعيين لان الاصل
فيه التعريف وربما تكلف الشارح بان المعرف بلام الحقيقة ايضا يفيد القصر لانه يحكم
باتحاد الجنس مع المسند او المسند اليه واتحاد الجنس يوجب القصر اذ لا يتجاوز احد
المتحدين الاخر واورد على نفسه ان زيد قائم ايضا حاكم باتحاد الجنس فيفيد القصر ورد
بانه حاكم باتحاد الفرد دون الجنس فليس اللازم الا عدم التجاوز عن فرد ما من الجنس
فلا يلزم قصر الجنس وزيفه السيد السند بان مفهوم النكرة لو سلم انه مفهوم فرد
ما من الجنس لا الجنس نفسه فالاتحاد مع هذا المفهوم يستلزم حصر هذا المفهوم
وهو فى قوة حصر الجنس ويمكن دفعه بان الحكم فى المعرفة باتحاد الجنس الغير المقيد
بالوحدة فينصرف الى اتحاد الطبيعة بخلاف النكرة فان الحكم فيه باتحاد الجنس الغير
المقيد بالوحدة فيفيد اتحاد حصته فلا يفيد الحصر ثم هذا القصر حقيقى او ادعائى
ولم تبين انه يكون لرد الخطأ او لدفع التردد كما هو شان القصر الاضافى وكانه لم يوجد
الا لذلك قال الشارح المحقق انما خص حكم القصر بتعريف الجنس لان القصر يكون
فى الدائر بين العموم والخصوص والعهد يفيد تساوى المبتدأ والخبر فلا يصدق احدهما
بدون الاخر ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر فى الاصطلاح وفيه نظر اذ المعهود
يصح ان يكون نوعا فنقول زيد المنطلق مريدا لنوع الفلانى من المنطلق فلا يفيد التساوى
مع المبتدأ ويكون دائرا بين العموم والخصوص على انه يتجه عليه ما ذكره السيد السند
من ان هذا لا ينافى الا قصر الافراد ولا يمنع قصر التعيين والقلب ويمكن دفع ما ذكره
بان بناءه على ان القصر لتعريف المسند والمسند اليه لا يكون الا حقيقيا او ادعائيا والاولى
ان يقال تخصيص القصر بتعريف الجنس لانه فرع قصد الاستغراق على ما يقتضيه
بيان المفتاح (وقيل) قاله الامام الرازى (الاسم متعين للابتدا) الاولى للاسناد اليه ليندرج
فيه معمولات النواسخ ويتم قوله للخبرية بظاهرها (لدلالته على الذات والصفة للخبرية
لدلالتها على امر نسبى) طالب الارتباط بالغير فيستحق جعلها مربوطة لامر يوطأ بها او فيه
رد لقول النحاة ان المعرفتين ايهما قدمت فهى مبتدأ دفعا للالتباس بانه لا التباس
فى معرفتين احداهما اسم والاخرى صفة وتحقيق علماء هذا الفن ان ايتهما كانت معلومة
فهى مبتدأ وايتهما كانت كالمستخبرة فهى الخبر (ورد) هذا الحكم (بان المعنى) اما كرمى
او على المشهور (الشخص الذى له الصفة) لان اللام موصولة ومعناه شخص تعين
بالصلة وفيه انه لا يطرد فى قولنا الحسن زيد بل لان الصفة المبتدأة لها موصوف مقدر
لا محالة او مؤولة بذات لها صفة وفيهما ان ذلك لا يدفع قول الامام ان الكون صفة قرينة
على كونها خبرا فلا يتعين المقدم او المعلوم بالابتداء وقوله (صاحب هذا الاسم)

مما لا حاجة اليه لانه اذا جعل الصفة دالة على الذات لم يترجح كون لا اسم مبتدأ فلا حاجة الى جعل الاسم فى معنى الصفة نعم لو اشترط فى الخبر كونه مشتقا او مؤولا به كما هو مذهب الكوفى احتيج اليه لكنه غير صحيح والصحيح ما عليه البصريون وقال الشارح هذا التأويل باعتبار خصوص المثال لجعل المنطلق اشارة الى الشخص بعينه فلا يفيد حمل زيد عليه فينبغى ان يكون المقصود بزيد تعين اسمه لمن لا يعرف اسمه والسيد السند قال التأويل لان الخبر فى الحقيقى لا يحمل كما صرح به المنطقيون وعلى التقديرين فقوله صاحب هذا الاسم فى خصوص هذا المثال لا يجرى فى قولنا المنطلق الانسان ولا مدخل له فى الرد ففيه خرازة ولعل من قال لا حاجة اليه اراد نفى الحاجة اليه فى الرد لانه لا نفع له اصلا وانما اول لصاحب هذا الاسم بتقدير المضاف لا بتأويل العلم بمسمى به كما هو المشتهر لئلا يصير نكرة فيخرج عما نحن فيه من كون المسند والمسند اليه معرفتين (واما كونه جملة) المسند فى الجملة الخبرية لا يكون الا جملة خبرية وهل يجب ان يكون خبرية مطلقا او لا اختلاف فيه فكثير من النحاة ذهبوا الى وجوبه واسم واستدلوا عليها تارة بان الخبر هو الذى يحتمل الصدق والكذب وكانهم ارادوا ان النحاة نقلوا اسم الخبر مما يحتمل الصدق والكذب الى ما هو مدار احتمالهما من طرفى الجملة اى المسند فالخبر ليس اسما الا لمسند له مزيد مدخلية فى ذلك الاحتمال فهذا تمسك برعاية مناسبة الاسم ومثله غير عزيز فى العلوم العربية النقلية حتى الفقه ولا يخفى على من له دربة فى النقليات واما كونه غلطا من اشتراك لفظ الخبر بين المركب التام ومسند الجملة الاسمية فبعيد جدا وان ركن اليه الشارح المحقق والسيد السند حتى قال لا خفاء فيما ذكره الشارح من انه غلط من الاشتراك وتارة بان الخبر يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ والانشاء ليس بثابت فى نفسه فلا يكون ثابتا لغيره ورده الشارح بان الخبر يجب ان يكون مسندا الى غيره والاسناد لا يقتضى الثبوت كما فى ازيد عندك ولك ان ترده ايضا بان الخبر قد يكون مسلوبا عن غيره وما ليس بثابت لا يأبى سلبه عن غيره وبان الثابت لغيره لا يقتضى الثبوت فى نفسه الا ترى ان الاعمى ثابت لغيره وليس ثابتا فى نفسه واول السيد السند استدلالهم بان المراد ان الخبر يجب ملاحظة ثبوته لغيره سواء اعتقد او شك فيه او رفع وما ليس بثابت فى نفسه لا يمكن ملاحظة ثبوته لغيره وزعم انه تام وفرع عليه انه يجب تأويل انشاء وقع خبرا بالخبر ورده انا لا نم ان ما ليس بثابت لا يمكن ملاحظة ثبوته لغيره بل كما يلاحظ الثبوت للتردد فيه وللرفع يلاحظ للطلب فيلاحظ ثبوت الضرب للمخاطب فى اضرب ويطلب فليلاحظ كذلك فى زيد اضربه ومما يجلى به صدق امكان ملاحظة ثبوت الخبر للطلب قولنا كن قائما فانك لاحظت ثبوت القائم للمخاطب للطلب ولا ريبة فى صحة ازيد عندك فكذا فى صحة زيد هل ابوه قائم فانك لاحظت نسبة ابوه قائم الى زيد وتشك فيه وتستفهم عنه واما ما ذكره فى توضيح عدم صحة جعل الانشاء خبرا من الانشاء والطلب قائم بالمنشئ فلا يكون حالا للمبتدأ الا باعتبار تعلقه به او استحقاقه له فلا بد من ملاحظة هذه الحيثية معه وملاحظة هذه الحيثية يجعله خبرا ففيه اولا انه يصح ان يكون المبتدأ نفس الطالب كما فى قولنا انا لاقتلن نفسى وثانيا ان المربوط بالمبتدأ ليس الطلب بل المطلوب ليتعلق الطلب به بعد ربطه وان اقتضاء ملاحظة الحيثية صيرورته خبرا اول المسئلة فالحق ان خبر المبتدأ يصح ان يكون انشاء وكذا اخبار النواسخ الا الافعال الناقصة وافعال القلوب (فللتقوى) وسبب التقوى بكون الخبر جملة على ما فى المفتاح وهو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى ان يسند اليه شئ فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان

متضمنا لضميره المعتد به بان لا يكون الخبر معه متشابها بالخالى عنه كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسى الحكم قوة اقول لو قال هو ان المسند اليه لكونه مسندا اليه يستدعى ان يسند اليه شئ لكان اعم واوضح ثم المستفاد من كلامه ان السامع اولا يصرف الجملة الصالحة الى المبتدأ مع قطع النظر عن اسناد فيه وثانيا يصرفه اليه باعتبار اسناد فيه والاظهر انه يصرفه الضمير اولا لان كونه صالحا للصرف اليه بملاحظة الضمير ثم يصرفه المبتدأ الى نفسه لكونه صالحا قال الشارح المحقق فعلى ما ذكره المفتاح لا تقوى فى زيد ضربته لان الضمير لم يصرفه الى زيد ثانيا وفيه بحث لان زيدا صرف ضربته الى نفسه باعتبار انه مضروب فتكرر هذا الصرف بالضمير ووجه التقوى على ما نقل عن دلائل الاعجاز ان الاسم لا يؤتى معرى عن العوامل الا لحديث قد يؤدى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل فى قلبه دخول المأنوس وهذا اشد للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشئ بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجرى مجرى تأكيد الاعلام فى التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد مررت به وزيد ضربته وهذا مؤيد بحمل كلام السكاكى على ما يشمله كما فعلنا الاعلى وجه يخرج كما وهمه الشارح لكن فى قوله هذا امنع عن الشبهة والشك مدخول بان التقدمة تشبه الملوح لجنس الخبر فكما اعتبر تقديم الملوح موجبا للشك ينبغى ان يعتبر تقديم المبتدأ موجبا له وقال السيد السند لا تعويل على ما ذكره الشيخ لان هذا التقوى بعينه متحقق فى كل خبر مؤخر فلا يصلح لكونه داعيا الى الجملة ويمكن دفعه بان ليس تعرية الاسم عن العامل الا فى الخبر الفعل لان التعرية تقتضى تحقق العامل ولم يتحقق فى زيد انسان وزيد قائم ما يصلح للعمل فى زيد حتى تكون فى تقديمه عليه تعرية له عن العامل بخلاف زيد قام فانه فى تقديم زيد تعرية له عن عمل قام وانما خص التقدمة والتوطئة بالتعرية لان فيه عدولا عن العامل الاقوى للتوطئة واما فى زيد قائم فليس لزيد طريق ثبوت فى الكلام الا جعله مبتدأ حقه التقديم ونحن نقول تقوية الحكم فى الخبر الجملة لان الجملة آية لا ترتبط بشئ الا بمزيد اعتمال للسامع فيتمكن فى نفس السامع لامتداد توجهه واشتغاله بها بخلاف المفرد لكنه يقتضى ان يكون فى الجملة السببية ايضا تقوى الحكم ونحن نقول لا نتحاشى عنه فليكن لا يرادها جملة جهتان (او لكونه سببيا كما مر) اى مثل مثال مر حيث قال المراد بالسببى مثل زيد ابوه قائم فقوله كما مر حوالة المثال على سابق الكلام وفسره الشارح بقوله من ان افراده لكونه غير سببى مع عدم افادة تقوى الحكم ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن نكات ايراد المسند جملة كون المسند اليه ضمير شان وقصد التخصيص نحو انا سعيت فى حاجتك ولا وجه فى اهمالهما الا عدم استيفاء النكات ولكن فى اهمالها فى بيان نكتة الافراد شدة الوصمة (واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر) لان جعل الجملة التى وقعت خبرا اسمية لما دعا الى جعل مسندها اسما فلما جعل مسندها اسما صارت اسمية بالضرورة فلا داعى الى الاسمية بل الى جعل مسندها اسما وهكذا فعليتها وشرطيتها هكذا ينبغى ان يفهم هذا المقام فانه من خصائص الخواص لا كما يفهمه العوام من ان الاسمية لافادة عدم التجدد وعدم التقييد باحد الازمنة والفعلية لافادة التجدد والتقييد باحد الازمنة على اخصر وجه وكونها شرطية للاعتبارات الحاصلة من اختلاف ادوات الشرط ولك ان تجعل ضميرا اسميتها ونظيريه الى مطابق الجملة فيحصل المقصود فى ضمن حصول ما هو اعم وهكذا قوله (وظرفيتها لاختصار الفعلية) ومقتضى الاختصار ترك الفعلية والتحقيق انه ليس لظرفية الجملة نكتة داعية

اليهابالذات انما تصيرظرفية بالضرورة لما مر من دواعى حذف المسند فتأمل ثم التحقيق
الحقيق باختيار مهرة هذا الفن ان ليس الخبرالظرف جملة اذليس فيه تقديرشئ فضلا عن
الفعل وانما القول بالحذف اتباع لفظى هووجوب المتعلق للظرف من غيران يدعو اليه
رعاية المعنى ففى التقدير ترك رعاية المعنى لمصلحة قواعداللفظ ولهذا تراهم يجعلون قوله فانك
كالليل الذى هومدركى من المساواة والمراد بالظرفية المعنى المصدرى وجرى فيه على
التجوز باستعمال الظرف فيما يشمل المنصوب بتقدير فى والجار والمجرور حقيقة المنصوب
بتقدير فى صرح به الرضى ولوحملت على الحقيقة لقصرت عن تناول مثل زيد فى الدار ولا
يرضى به محصل والمراد بالضمير فى قوله (اذهى) اى الظرفية الجملة اظرفية ففيه استخدام
اوارجاع الى المفهوم بالالتزام (مقدرة بالفعل) الاولى مقدرة بالجملة كما هوالمشهور وكانه
ظنها غير صحيحة لما راى ان ضمير الفعل انتقل الى الظرف واذا صارت جملة ظرفية فليس
المقدرالا الفعل ومنشاؤه عدم الفرق بين قولنا مقدر بجملة وقولنا المقدر جملة فان الموصول
بالباء معناه المؤولة بالجملة ففرع عليه عدم شبهته لعدم صحة تقديره بالفعل اذالجملة لم
تؤول بالفعل بل قدرفيه الفعل فالصحيح ان المقدر فعل وانما قال (على الاصح) لان تقدير
الفعل مذهب جمهور النحاة ومذهب البعض ان المقدر اسم فاعل فليس الخبرالظرف حينئذ
جملة فالمراد بقوله اذهى ذات الجملة الظرفية لا الجملة الظرفية المأخوذة بوصف كونها جملة
حتى يلزم كونها جملة ظرفية على غير الاصح ايضا هذا ولك ان تجعل المقدرة على صيغة
اسم الفاعل فيكون هى راجعة الى الظرفية المذكورة صريحا ويكون المعنى اذ كون الجملة
ظرفا سبب لتقديرالفعل فعبرعن سبب التقدير باسم الفاعل ومثله غيرعزيز ولا مستبعد فى تمييز
(واما تأخيره فلان ذكرالمسند اليه اهم كما مر) اولان الاصل فى المسند التأخيراولان فيه ضميرا
الى المسند اليه نحوزيد فى داره فانه يسترجح على فى داره زيد (واما تقديمه فلتخصيصه
بالمسند اليه) اى قصرالمسند اليه على المسند وكان الظاهر ان يقول فلكون ذكره اهم لم
يفصل على طبق بيان تقديم المسند اليه الا انه تفنن اطى ذكرالعلة ووضع علة العلة مكانه
ومن جهات التقديم اشتمال المسند اليه على ضمير نحو فى الدار صاحبها فانه لا يجوز صاحبها
فى الدار وكونه ظرفا والمبتدأ نكرة محضة وتضمنه الاستفهام مع افراده لامطلقا كما ذكره
الشارح وكونه خبراعن ان والمصنف لا يذكر امثالها لانها مفروع عنها فى النحو وان كان
لذكرها فى هذا العلم من حيث انها مقتضى الحال مساغ ويجمعها فى هذا العلم اتباع
الاستعمال الواجب (نحولا فيها) اى فى خمورالجنة (غول) فى القاموس الغول الصداع
والسكر والمشقة (بخلاف خمورالدنيا) يردعليه انه اذا كان تقديم المسند فى الاية للحصر
يفيد نفى حصرالغول فى خمورالجنة لا نفى الغول عنها واورد عليه ايضا ان تقديم المسند
يفيد القصر فى خمور الجنة والمسند ليس اياها بل مجموع الظرف المركب من الجار وضمير
خمور الجنة ويمكن دفع الثانى بان شدة اتصال الجار والمجرور سوغ اسناد ماللمجرور الى
المجموع حتى ساغ انه يقال الجار والمجرورفى محل النصب لكن الشارح المحقق لم يلتفت
اليه لانه جواب جدلى واجاب عنه بما يندفع به الاول ايضا بان جعل النفى جزأ من المسند
تارة ومن المسند اليه اخرى فقال المراد ان الغول مقصورعلى عدم الحصول فى خمور الجنة
لا يتجاوزه الى عدم الحصول فى خمورالدنيا اوان عدم الغول مقصور على الحصول فى
خمورالجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول فى خمورالدنيا ويردعلى الثانى انه كيف جازالفصل
بين حرف النفى والغول مع التركيب بينهما بالمسند واورد عليه السيد السند ايضا انه يقتضى

باعتبار نسخه

عدم تنبهه نسخه

اشتمال نسخه

جوازان يكون النفى فيما انا قلت جزأ من المسند فلم يكن فرق بين ما انا قلت وانا ماقلت وقد
بالغ فى الفرق بينهما كما هوالحق ويمكن ان ينازع فيه بان جوازالفصل بالظرف مع اشتهار
التوسع فيه بما لا يتوسع فى غيره لا يقتضى جوازه بغيره ويردعلى الوجهين ان كون لا جزأ
من احدالطرفين خلاف ما يحكم به الفطرة السليمة بل هو من قبيل الفصل بين لا لنفى الجنس
واسمه بخبره فلذا اوجب الرفع والتكرير وهذا كله بناء على قصر النظرعلى ظاهر ماذكره
الشارح المحقق وتحقيقه ان النفى اذا دخل على ما فيه قيد فربما يرجع النفى الى الاصل ويصير القيد
قيدا للنفى وله غيرنظيرالا ترى انه جعل قوله تعالى وما هم بمؤمنين لاستمرار النفى مع ان النفى
دخل على المستمروقوله وما انا بظلام للعبيد جعل للمبالغة فى نفى الظلم مع انه دخل على ما يفيد
المبالغة فى الظلم فلعل الشارح جعل لا فيها غول لتقييد النفى بالحصر الذى كان فى مدخوله
وجعل مال حصر النفى فى خمورالجنة احدالامرين حصرعدم الغول فيها اوحصرالغول
فى الانتفاء عنها وبهذا اندفع كل ما القيناه اليك من الواردات اندفاعا بينا ويندفع ماذكره
السيد السند ايضا بان ما انا قلت وان صار بهذا العمل فى معنى انا ماقلت لكنه تعارف استعماله
فى رداثبات الغول لغيرالمتكلم لا لرد اثبات نفى الغول لغيره كما فى صريح انا ماقلت فلا ينهدم بهذا
ما اعتنى بشانه من الفرق بين ما انا قلت وانا ماقلت قال السيد السند والحق فى الجواب ان
لا فيها غول نظيرما انا قلت فايلاء الظرف للنفى للنزاع فى غول ثابت وقع الخطأ اوالشك
فى محله فاذا نفى محليه خمورالآخرة له ثبت محلية ما يقابلها من خمور الدنيا وايده بشهادة
من الكشاف وانت لا ترتاب بعد ما مهدناه لك ان هذا غيرخارج مما ذكره الشارح قدمهدت
بعون الله لك روضة فلا تدعنى من دعائك ايها الشارح اذقد تبقى فى الدنيا وانا البارح
الطالح * لعل الله يبدل ببركة دعائك عملى الفاسد بالصالح * فان قلت قد جعل البعض قوله تعالى
لكم دينكم من قصرالصفة على الموصوف فهل جاء تقديم المسند لذلك فيكون عبارة المتن
محتملة للامرين بان تكون الباء داخلة فى صلة التخصيص على المقصور اوالمقصور عليه قلت
قد سماه المصنف توهما من البعض على انه يحتمل ان ذلك البعض جعل اللام فى لكم
للاختصاص فجعل معنى لكم دينكم مختص بكم وجعل التقديم للاهتمام لئلا يكون المعنى
تخصيص الاختصاص فاستفاد الاختصاص من اللام وجعله لتخصيص الدين بصاحبه
وحكم بانه قصرالصفة على الموصوف لان الدين صفة صاحبه (ولهذا لم يقدم الظرف
فى لاريب فيه) فيه انه لا مجال لتقديم الظرف فى لا ريب فيه لانه يجب التكرير ولم يقصد الى
متعدد فى هذا النظم لينافى التكرير الا ان يقال قصده بلا ريب فيه القراءة الغير المشهورة من رفع
الريب تجعل لا بمعنى ليس الا ان الناظر فى الكشاف يحكم بانه بنى الامر على القراءة المشهورة (لئلا
يفيد ثبوت الريب فى سائر كتب الله) سواء جعل القصر حقيقيا اواضافيا لا تقول فليكن نفى الريب
بالاضافة الى كتاب السحر والشعوذة لانا نقول التخصيص بهذا الكتاب من بين كتب الله يجعل
النفس مبادرة الى سائر الكتب وههنا بحث شريف وهو انهم جعلوا معنى ذلك الكتاب انه الكتاب
الكامل فى الهداية بحيث صار محل ان يحصر فيه الكتاب لتنزيل سائر الكتب معها منزلة العدم
وجعلوا لا ريب فيه تأكيدا للحكم السابق ونفيا لتوهم انه مما رمى به جزافا كما سيأتى فى بحث
الفصل والوصل فمعنى لا ريب فيه انه لا ريب فيه باعتبار كماله فى الهداية الى هذه الدرجة
فاذا لم يكن سائر الكتب فى درجته فالمانع عن افادة الريب فيها بهذا الاعتبار ويمكن ان يدفع
بانه لا ريب فيها بهذا الاعتبار ايضا الجزم بانها ليست بتلك المثابة ولو كانت محل الريب لكان
ذلك الكتاب ايضا محل الريب فافهم (اوالتنبيه من اول الامر على انه) اى المسند (خبر

لا ينافى نسخه

الكمال نسخه

الهداية نسخه

لانعت) فالتقديم فى الخبر والنكرة بمنزلة ضمير الفصل فى الخبر المعرفة هذا فى مقام يمكن فيه
ان يعرف الخبر من النعت بالتأمل وتتبع القرينة وفى مقام لايمكن ان يعرف فيه الا بالتقديم
فالتقديم ليعلم انه خبر لاليعلم من اول الامر ولك ان تقول لفظ التنبيه مغن عن قوله من اول
الامر لان التنبيه انما يستعمل فيما يمكن المعرفة بدونه والمراد بالخبر اعم من الخبر فى الاصل
اوفى الحال ليشمل المفعول الثانى من باب علمت وكان الاوضح ليعلم انه مسند والتقديم لذلك
التنبيه انه ينفع مع انه مع التقديم يحتمل الحال عن المبتدأ الا ان الحال عن المبتدأ لا يكثر فلا يعارض
احتمال الخبر ولا يوجب الالتباس (كقوله) اى قول حسان فى مدح افضل من كل ملك وانسان
(له همم لامنتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر) اى لا يسعه الدهر ولايخفى ان حسن
النظام يقتضى جعل قوله وهمته الصغرى الخ فى سلك لامنتهى الخ وخلوه عن ضميرهم يأباه
الا ان يقدر الضمير اى همته الصغرى منها اى من همته ولك ان تجعل من موجبات التقديم
التحرز عن الفصل بين المبتدأ والخبر بالوصف سيما الطويل وتجعل البيت منه فانه لوقيل همم
لامنتهى لكبارها له لبعد الخبر عن المبتدأ قال الشارح هذا التقديم انما هو فى الخبر الظرف لانه
لوقدم غيره يلتبس الخبر بالمبتدأ فيكون من قبيل الالتجاء من ورطة الى اخرى فلا يقدم فى رجل
قائم لدفع الالتباس بالصفة لانك لوقلت قائم رجل لالتبس بالمبتدأ ورجل بالبدل منه وتوجيه
ماذكره انه قد يصح الاخبار عن النكرة المحضة وذلك ان كان مفيدا نحو كوكب انقض
الساعة والا فكيف يتوهم كون قائم مبتداء (او التفاؤل) اذ لفظ الخبر مما يتفاءل به المخاطب فيقدم
اهتماما بالتفاؤل اولان العادة التفاؤل اول ما يقرع السمع فيقدم لئلا يفوت التفاؤل به بوقوعه
لافى اول التكلم او التطير (نحو تبت يدا ابى لهب) (او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله) اى
قول محمد بن وهيب فى المعتصم بالله المكنى بابى اسحق (ثلاثة تشرق الدنيا) فاعل تشرق
(ببهجتها) والجملة صفة ثلاثة عبر عن نور الكوكبين بالبهجة اى الحسن تقديما لحسن ابى اسحق
على نورهما ووسط ذكر ابى اسحق اشعارا بما اشتهر من ان خير الامور اوسطها (شمس الضحى
وابو اسحق والقمر) اضافة الشمس الى الضحى طالبة لتقييد القمر بكونه بدرا الا انه فاته لضيق
الشعر واعتمد على انه يتفطن الفطن بالتقييد من تقييد الشمس قال الشارح فى شرح المفتاح
الاولى ان يكون التقدير لنا ثلاثة ويكون شمس الضحى بدلا عن الثلاثة ومن حق هذه
النكتة تطويل الخبر وقد جاء بدونه كقوله وكالنار الحيوة فمن رماد اواخرها واولها دخان
ومما جعله السكاكى سبب التقديم ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد فيقدم فيه المسند
على المسند اليه ولما كان زيد قام يشارك قام زيد فى افادة التجدد كما صرح به ومع ذلك
لم يقدم على زيد مع انه مسند اليه لقام كضميره لاتحاد الضمير والمرجع احتاج الى تقييد
المسند اليه بان يكون فاعلا للمسند لا مبتداء الا انه ابى فى بيان هذا التقييد بكلام مغلق صار
معترك الاراء ولو نقلها لصارت فصولا ولصار نقلتها ما سنح لى فيها ابوابا وتعد كل
ذلك فصولا * فتركتها لانى احب لامثالها خمولا * والامر ما لم يلتفت اليها السيد السند
ولم يتلبث فى هذا الموقف * وليقتد المتفطن فى السلوك بمثل هذا السالك العارف *
فقال الشارح ان المصنف ترك هذا المقتضى لان فيه خللا وفيه ان خلل البيان لايوجب
ترك المقصود ولا يقتضى الا تبديله بالبيان المحمود فاقول انما تركه لان التقديم ليس لافادة
التجدد بل لكون المسند اليه فاعلا وذلك لايختص بمقام التجدد بل فاعل كل مسند يلزم
التأخر لاتباع الاستعمال الوارد فهذا التقديم مما فرغ عنه فى العلم الاخر وقد عرفت ان دأب
المصنف عدم التعرض له (تنبيه) اى هذا تنبيه اذ يذكر فيه ما لو لم يذكر لناله المتفطن بنفسه

وقبله وعيشى الشباب ولبس
منها صباى ولاذواى الهجان
اى زمان الصبى فيه كلمات الجهل
بمنزلة الدخان وزمان الشيخوخة
فيه ضعف القوى واستيلاء البرد
واليبس بمنزلة الرماد عبد

من الاقتداء

(كثير مما ذكر فى هذا الباب والذى قبله) يعنى احوال المسند اليه (غير مختص بهما) ولو قال كثير مما
ذكر فى المسند والمسند اليه لكان احضر واوضح واشار الى ان ما ذكر فى احوال الاسناد لايجرى
كثير منه فى غيره وقد اشار الى ما يجرى منه فى غيره فى باب احوال الاسناد حيث قال غير مختص
بالخبر والمراد بما ذكر فى هذا الباب والذى قبله ما ذكر فى كل منهما والمراد بقوله غير مختص بهما
غير مختص بشئ منهما فيفيد جريان كثير مما ذكر فى كل منهما فى الاخر كما يفيد جريانه فى غير
هما (كالذكر والحذف وغيرهما) من التعريف والتنكير وغير ذلك (والفطن اذا اتقن
اعتبار ذلك فيهما) قد نبه على انه لابد للقايس من الفطانة واتقان الاصل لانه انما يتيسر
بتلخيص لب ما هو المعتبر فى الاصل ولا يمكن ذلك بدون الاتقان والفطانة (لا يخفى عليه اعتباره
فى غيرهما) من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير لانه ربما يكون منهما ما لايجرى
فى الغير كضمير الفصل فانه يختص بالمسند اليه وكالفعلية فانه يختص المسند وقيل انما قال ذلك لانه لو
قال وجميع ما ذكر لافاد ان كلا مما ذكر يجرى فى كل غير مع ان التعريف لا يجرى فى الحال والتمييز
والتقديم فى المضاف اليه قال الشارح المحقق وهذا ليس بشئ لان قولنا جميع ما ذكر فى البابين غير
مختص بهما لايقتضى جريان شئ من المذكورات فى كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه
اذ لا يكفى لعدم اختصاص بالبابين ثبوته فى واحد مما يغايرهما فاقول يريد ذلك القائل ان المصنف
قصد ان كثيرا مما ذكر يجرى فى كل غير لانه اللائق بمقام التعليم فاختار الكثير على الجميع لعدم
صدق ما قصده فى حق الجميع والله تعالى اعلم * الهى ندعوك بنهاية التضرع والابتهال * ونسألك
دراية خير متعلقات الافعال * وحذف عامة مفاعيلنا عن انظارنا بقرائن الاخلاص فى الاعمال
والتوفيق لتوفيق الاهم فالاهم فيما انعمت علينا من الاجال * ولعدم التعدى على طلب
رضاك وتنزيله منزلة اللازم من الامال * (احوال متعلقات الفعل) على صيغة اسم المفعول
على ما فى الرضى وكانه فى عرف العربية مختص بما سوى الفاعل ولهذا قال تلبسه دون تعلقه لان
الفاعل كالمفعول من الملابسات لا من المتعلقات والمراد به جميع احوال متعلقات الفعل لان
وضع الباب لها الا انه اختصر على ذكر البعض للاستغناء عن ذكر الباقى فيما سبق فى غير هذا
الباب لظهور جريانه فيه كما نبه عليه وتفسيره ببعض احوال المتعلقات حيث لم يذكر الا البعض كما ذكره
الشارح المحقق وهم وكيف لا ولو لم يكن المراد جميع الاحوال لم ينحصر الفن فى الابواب الثمانية
والبعض الذى يفصل هنا لا يقتصر على ما اشير اليه اجمالا كما وهمه الشارح اذ لم يذكر فى السابق
الحذف كتنزيل المتعدى منزلة اللازم (الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل) التركيب من قبيل زيد
قائما كعمرو قاعدا وفى مثله يتقدم الحال على العامل المعنوى فقوله مع المفعول حال من ضمير فى قوله
كالفعل والعامل فيه الكاف لتضمنه معنى التشبيه وقوله مع الفاعل حال من الفعل والعامل فيه معنى
الفعل ايضا اعنى الكاف والاصل الفعل والمفعول قيد ودخول مع شايع على المتبوع وكانه اشار الى
ان كلا مافيه قيد تنوط فائدته على القيد فكان القيد هو الاصل فى نظر البليغ وان سمى فضلة
فى علم اخر (فى ان الغرض من ذكره معه) اى ذكر الفعل مع واحد منهما على طبق السابق
او ذكر واحد منهما مع الفعل قال الشارح فى شرحه هذا هو الحق يعرف بالتأمل واوضحه
السيد السند بوجوه ثلاثة احدها ان الكلام فى احوال متعلقات الفعل من ذكرها وحذفها
وغيرهما الا فى احوال الفعل وفيه ان هذه توطئة لحال متعلقات الفعل لابيان حالها وثانيها ان كل
واحد من الفاعل والمفعول قيد للفعل دون العكس والقيد احق بالمعية من الاصل وفيه
ان الفاعل والفعل طرفا النسبة وليس شئ منهما اصلا للاخر على انك عرفت استحقاق
الفعل للمعية وثالثها ان قوله فاذا لم يذكر متعلق بالمفعول دون الفعل وفيه انه محتمل كما لايخفى وكانه

اذ يكفى نسخه

مطلب
احوال متعلقات الفعل

تنبه الشارح لاحتمال الكلام للوجهين فسوى بينهما فى المختصر ونحن اقتفيناه على هذا الاثر والمراد بذكره معه اعم من الذكر لفظا او تقديرا لانه كون الغرض افادة التلبس لايخص الذكر لفظا والاولى من جمعه معه (افادة تلبسه به) نفيا واثباتا (لا افادة وقوعه) نفيا اواثباتا (مطلقا) اى من غير بيان تلبسه بالفاعل او المفعول كذا فسره الشارح المحقق وحينئذ قوله لا افادة وقوعه مطلقا عار عن الفائدة اذ اكل احد يعلم انه مع ذكر شئ منهما لايكون الغرض افادة الوقوع فقط من غير تلبس بالفاعل فالاوجه ان قوله مطلقا تأكيد للنفى اى لا افادة وقوعه اصلا اذ مناط الافادة هو القيد والاصل مع القيد مسلم مفروغ عنه لكن قوله مطلقا فيما بعد يؤيد ماذكره الشارح ولايخفى ان الغرض من ذكر الفاعل والمفعول لاينحصر فى افادة التلبس بل يتوقف فهم معنى الفعل عليهما اما الفاعل فبين واما المفعول به فلشهادة تعريف المتعدى له وهذا الكلام توطئة لبحث حذف المفعول به كما نبه عليه بقوله (فاذا لم يذكر معه) اى لم يذكر واحد منهما مع الفعل اولم يذكر الفعل مع واحد منهما والوجه هو الثانى لان الاول يشعر بترك المفعول وذكر الفعل والثانى يفيد ترك المفعول وذكر الفعل بلا خفاء (فان كان الغرض اثباته لفاعله اونفيه عنه مطلقا) فيكون مالم يذكر مفعولا به وترك ما اذا كان المذكور غير الفاعل فانه قد تقرر فى النحو من انه لايقدر الفاعل بل ينوب المفعول منابه وتغير صفة الفعل على انه من احوال المسند اليه واعلم ان شرح هذا المقام على هذا الوجه من خصائصنا والشارح جعل ضمير ذكره الى كل واحد منهما ولا يخفى انه ليس قدرا مشتركا بين المشبه والمشبه به بل القدر المشترك واحد منهما وانه ليس الغرض من الذكر مع كل منهما افادة التلبس بكل منهما بل بواحد منهما وجعل ضمير فاذا لم يذكر الى المفعول به وهو خلاف السوق والمراد بالاطلاق نظرا الى الاطلاق السابق على ما فسره الشارح ان لايتقيد بالمفعول به لكن فسره المصنف فى الايضاح بالاطلاق عن المفعول عاما كان اوخاصا والاطلاق عن عموم نفس الفعل بارادة جميع افراده وعن خصوصه بارادة بعض افراده وفيه ان التنزيل منزلة اللازم لايتوقف على الاطلاق بهذا المعنى فان لك ان تقول فلان يعطى كل اعطاء او اعطاء كذا (نزل منزلة اللازم) لم يقل جعل لازما لانه فى معنى المتعدى لان يعطى بمعنى يفعل الاعطاء الا انه لما كان المفعول داخلا فى معناه لم يحتج الى ذكر مفعول فصار كاللازم فى انه لايطلب منصوبا (لان المقدر) بواسطة القرينة (كالمذكور) فى ان الغرض من الفعل افادة تلبسه به لاوقوع مفهومه مطلقا (وهو ضربان) اى المنزل منزلة اللازم نوعان (لانه اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه) اى عن ذلك الفعل (متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه) اى على ذلك المفعول (قرينة) ولابد للمعنى المكنى ايضا من قرينة ولو جعل ضمير عليه راجعا الى الفعل المتعلق بمفعول مخصوص لم يفت بيان قرينته لكن يلزم خلو الجملة عن ضمير موصوفها اى مفعول مخصوص الا ان يجعل حالا بعد حال عن قوله عنه بتقدير قد والاقتصار على الكناية يشعر بنفى صحة التجوز ولم يقم عليه دليل ولا دليل على نفى جعله كناية عن فعل متعلق بمفعول عام فتقول فلان يعطى بمعنى يعطى كل احد لان العطاء اذا صدر عن مثله لايخص احدا وقوله تعالى والله يدعو الى دار السلام يحتمله لانه بمعنى توجد منه الدعوة ودعوته ملزومة لدعوة كل احد لتقرر عموم لفظه (اولا) يجعل كذلك (الثانى كقوله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لايعلمون) مثال للاثبات والنفى على ترتيبهما وقدمه على الاول لتقدم عدم الجعل على الجعل والحقيقة على الكناية واشرف شاهده ولاستتباعه ذكر كلام السكاكى فى معرفته مزيد دقة النظر وقد فاز بها المصنف فله مزيد

ولم يقدر له مفعول لسبحه فى المتن

والاحسن ان يجعل من الاحوال المتداخلة
عه

اهتمام بذكره وقال الشارح لانه اكثر وقوعا قال (السكاكى) مخالفا لعبد القاهر حيث لم يعترف الابكونه لمجرد اثبات الفعل او نفيه ولم يقل بافادة التعميم على ما فى الايضاح وليس هذا كلام السكاكى بعينه بل هو مما استنبطه المصنف مما ذكره لحسن ظن به وخرج من عبارته بنقصان مداوله اذ عبارته او القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهابا فى نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور فى افادة اللام للاستغراق وحمل المصنف الطريق المذكور على ماذكره فى بحث لام الاستغراق من ان كون الحكم استغراقا اوغير استغراق الى مقتضى المقام فاذا كان خطابيا مثل المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون اخر مع تحقق الحقيقة فيهما تعود الى ترجيح احد المتساويين ولايخفى ان كلام السكاكى يفيد اختصاص التنزيل بمقام التعميم الادعاء والمبالغة ورأى المصنف انه قد يكون لمجرد افادة الثبوت اوالنفى كما فى هذه الاية وقد يكون لافادة العموم على الحقيقة من دون قصد المبالغة والادعاء فغيره الى قوله (ثم) يعنى بعد كون الغرض مجرد الاثبات اوالنفى (ان كان المقام خطابيا) بالفتح كما نقل عن بعض تلامذة الشارح المحقق ممن يوثق به لانه منسوب الى الخطابة بالفتح مصدر خطب اى انشأ الخطبة سمى الظنى خطابيا لان الخطب معاون الظنون والاقناعات (لا استدلاليا) يطلب فيه اليقين (افاد ذلك) اى الثبوت اوالنفى مطلقا لاكون الغرض ثبوته للفاعل اونفيه عنه مطلقا كما فى الشرح فافهم (مع التعميم دفعا للتحكم) اى الترجيح بلا مرجح فى الحمل اوفى الارادة فان قلت لم يتعرض لمقام هو غير الخطابى واليقينى من الجدليات والجهليات قلت حق ذلك ويستدعى ان يحمل الاستدلالى على ما يستدل عليه لا على ما يطلب فيه اليقين كما زعم الشارح لكنه لايقابل الخطابى الذى يستدل عليه بالخطابة ويحتاج الى تكلف ارادة استدلال غير الخطابة و تقديره انه لايخص افادة التعميم بالمقام الخطابى فانه ربما يقتضى البرهان التعميم نحو خلق الله فانه فى تقدير يفعل الخلق ويوجد هذه الحقيقة والبرهان دل على انه يفعل كل خلق فيحمل فى ذلك المقام البرهانى على التعميم والاشكال لايخلو عن صعوبة لكنه ذلل بعون الله وهو ان المقام الخطابى ما يكتفى فيه بالظن من كلام المخاطب و يقنع بظن انه افاده والمقام الاستدلالى ما يطلب فيه ما افاده المخاطب بلا شبهة سواء كان المفاد مما يمكن ان يقام عليه البرهان او يكون من الظنون فتأمل ووجه افادة التنزيل العموم فى المقام الخطابى ان يعطى فى معنى يفعل الاعطاء فهو يتضمن معرفا باللام بدعوة المقام الخطابى الى الاستغراق فيحمل عليه اما استغراق المفرد فيكون بمعنى كل اعطاء واما استغراق الجمع لان المصدر يستوى فيه المفرد والجمع فيكون بمعنى جميع الاعطاآت وقال الشارح العلامة الطريق المذكور هو ما ذكر من كون اللام للاستغراق مفيدا للمبالغة فى آخر بحث لام الاستغراق حيث قال ان حاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة لعدم مطابقة حقيقة الانحصار وله وجهه الا انه قال فى بيانه ان معنى قولنا فلان يعطى هو لاغيره يوجد حقيقة الاعطاء لاغيرها وقال الشارح هذه فرية بلا مرية لانه وان يفيد محصل يعطى وهو يفعل كل اعطاء انه يعطى لاغيره لكن لا امر يقتضى قوله لاغيرها ويمكن دفعه بانه استفاد قوله لاغيرها من قصد الاستمرار من المضارع فاذا استمر اعطاؤه فلا فعل له غيره ولايخفى ان هذا الحصر مما يزيد فى المبالغة فى الاعطاء وههنا بحث اورده الشارح المحقق وهو ان افادة

يوسف الابهى المجاز بتغير تصانيف الشارح على ما افاده بعض مشايخنا رحمهم الله
عه

التعميم نسخه

التقسيم ينافى كون الغرض افادة الثبوت اوالنفى مطلقا بمعنى فسره الشارح به واجاب
بان المفاداعم من الغرض والمقصودورده السيدالسند بان الخارج عن القصد لايعد
من الخواص ولايعتدبه وهومندفع بان مالايعتدبه مالايتعلق به الغرض اصلا لامالايكون
غرضا من حاق الكلام ونظير ذلك ماقدسبق ان كون المسند اليه موصولا يكون للايماء
الى وجه بناء الخبر ثم انه ربما يجعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشانه والتعميم من المعانى
الغرضية الغيرالمنافية لعدم الغرضية من نفس الكلام وكذلك الاستغراق فان المعرف
مستعمل فى الماهية المعينة واعتبار الفرد مدلول القرينة على ان لك ان تريد بافادة
التعميم ان مايفيده من الثبوت المطلق او النفى المطلق فى قوة العام وبمنزلته
ولاينفك عنه ومثل هذا لايرد بانه ليس افادة يعتد بها اذ لم يجعل التعميم من الدواعى
الى التنزيل بل جعل الداعى اليه فى قوة التعميم وكشف عن حال ذلك الداعى مزيد كشف
فتأمل ثم تحمل فتحمل واجاب عنه فى شرح المفتاح وجعله اظهر بان التعميم مدلول الفعل
بمعونة المقام الخطابى وفيه انه حينئذ يكون كناية عن ثبوت الفعل العام فيناسب جعله مع
الضرب الثانى (والاول) من الضربين (كقول البحترى) ابو عبادة الشاعر وهذه النسبة
الى بحتر بالضم ابو حى من طى لاجدى بن تدول بن بحتر لانه شاعر جاهلى (فى المعتز بالله)
اعلى صيغة اسم الفاعل يقال اعتز لفلان عدنفسه عزيزة اى من عززالله اوعلى صيغة المفعول
ى المعزز باعزازالله اياه والثانى انسب (شجو) اى حزن (حساده وغيظ عداه) جمع عدو
(ان يرى مبصرويسمع واع) الاصح الوقف على المنقوص بلا اعادة ماحذف بسبب التنوين
ولهذا لاتكتب الياء فى قاض على الاصح (اى يكون ذورؤية وذوسمع فيدرك) بالبصر
(محاسنه) و بالسمع (اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره) ممن لم يتصف
بها (فلا يجدوا الى منازعته الامامة) مفعول ثان للمنازعة (سبيلا) مفعول الوجدان الاولى
ترك هذا التفريع فان الحاسد يغيظ و يحزن بمجرد سماع كمالات المحسود وان كان بعدموته
والحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم واستغنى به عن تقدير المفعول ليدل به على ان العام
يستلزم المتعلق منه بهذا الخاص فلاحاجة الى تقييده به فى افادته ولوقدر المفعول لفات هذا
القصد الذى فيه من المبالغة فى المدح مالا يحصى كما لايخفى وقدضمن الشاعر كلامه انهم
يغيظون من ان يكون لهم بصر وسمع و يتمنون عماهم وصممهم لئلا يدركوا محاسنه وان
محاسنه وان كانت امورا معنوية صارت فى الظهور ربما لايخفى على الابصار و يتعلق به
الابصار ونحن نقول قد يجعل الفعل المنزل كناية عن متعلق باكثر من مخصوص والاحسن
ان يجعل البيت منه اى ان يكون ذورؤية فيدرك محاسنه واخباره المذكورة و يدرك
ضدها الهم وههنا اشكال قوى لم اسمع ممن سبق فيه روى وهوانه اذا جعل كناية عن المتعلق
بمخصوص خرج عن ان يكون الغرض منه اثباته اونفيه مطلقا نعم اولم يجعل كناية وجعل
معنى معرضا لاستفهام (والا) عطف للشرطية على الشرطية التى وقعت جزاء لقوله فان لم
يذكر معه وقوله والاتقدير استثناء ماذكر فى شرط المعطوف عليه ان لم يكن الغرض اثباته
لفاعله اونفيه عنه مطلقا وذلك اما بان يعتبر تعلقه بمفعول او يعتبر فى الفعل عموم اوخصوص
على مايقتضيه ماتقل من تفسير الاطلاق من المصنف وحينئذ لايترتب عليه قوله (وجب

لايقتضى نسخه

التقدير) اى تقدير المفعول به لان الخصوص المذكور ليس بالتقييد بالمفعول به وهذا مما يقتضى
ان لا يعتبر فى الاطلاق الا الاطلاق من المفعول به واعتبر الشارح فى هذا الشرط محذوفا
وهو بل قصد تعلقه بمفعول (بحسب القرائن) اى بسبب القرائن وجمع القرائن نظرا الى

المواد اوالمراد بعض القرائن اختاره على قوله بحسب القرينة اشارة الى كثرة القرائن
كما صرح بها فى بحث الايجاز حيث قال واولته اى الحذف كثيرة وفصل بعضها ولايخفى
ان الاحق بكونه مقام التفصيل اول مقام احتيج فيه اليه وقيد الحذف هنا بحسب القراين
ولم يقيد حذف المسنداليه والمسند مع ان الجميع سواء فيه اشارة الى ان الحاجة الى رعاية
القرينة هنا اشد اذ الكلام يتم بدون متعلق الفعل فلا يمكن المخاطب لفهمه مالم يضطره
الفاهم اليه بخلاف المسند والمسنداليه فانه لايعرض عن فهم شئ منهما وان عجز يسأل المتكلم
وعبر عن الحذف فى مقام الايجاب بالتقدير وفى بيان مقام النكتة بالحذف لان التقدير
الحذف مع النية والواجب هوالنية لا الاسقاط والداعى الى النكتة الحذف لا النية فناسب
فى الاول عبارة دالة على النية لينصرف اليها الوجوب وفى الثانى مايخلو عن النية لتعليق
النكتة بما هو خلاف الاصل من الترك والفرق بين مقام التنزيل والتقدير * من نفايس امر النظير
والتدبير * حتى يتحن به الفحول * وترجح فيه بعض العقول * على بعض العقول * ومما
رجح فيه المصنف الشيخ عبد القاهر والزمخشرى على المفتاح وعكس الامر الشارح
المحقق فى قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من
دونهم امرأتين تذودان حيث ذهب الشيخ عبدالقاهر والمفتاح الى ان المراد يقع منهم السقى
ومنهما الذود لان ترحم موسى عليهما لذودهما وسقى القوم لا لسقى القوم المواشى
وذودهما الغنم اذ لامدخل فى الترحم لكون المسقى الابل وكون المذود الغنم فلوقيد
الفعلان بهما لاوهم خلاف المقصود وجعله المفتاح فى تقدير يسقون مواشيهم وتذودان
غنمهما وادعى ان الكلام ينصب الى تلك الارادة قال الشارح هذا اقرب الى التحقيق لان
ملاك الترحم انهما تذودان غنمهما حتى لو كانتا تذودان غنم الغير لم يكن المقام مقام الترحم وكذا
حال السقى لانهم لو يسقون مواشى غيرهم لم يكن الامر كذلك ويمكن تقوية الشيخين
بان الترحم بصدور الذود للظلم عليهما والسقى للتعدى سواء كان الذود لغنمهما اولغنم
غيرهما والسقى لمواشيهم اومواشى غيرهم حتى لوكان ذلك لرعاية النوبة لم يكن موجبا للترحم
(ثم) اى بعد ثبوت القرينة لابد من نكتة (الحذف اماللبيان) اى الاظهار (بعدالابهام)
اى الاخفاء (كما فى فعل المشيئة) اى كما شاع فى فعل المشيئة ولم يقل كما فى المشيئة ليعلم انه لايختص
بلفظها بل يوجد كلما وجد الفعل سواء ذكر بلفظها او بلفظ الارادة اوغير ذلك فانه
يحذف مفعولها فى الشرط لدلالة الجزاء عليه ولاينبغى ان يخص ذلك بالشرط كما يوهمه
بيان الشارح اذ لايفرق المتفطن بين قولك بمشيئة هداكم اجمعين و بين المثال المذكور
فى الحذف لتلك النكتة (مالم يكن تعلقه به غريبا) يوهم ان كون الحذف للبيان بعد الابهام
مقيد بذلك الوقت حتى لو كان غرابة فى تعلقه لم يكن الحذف لذلك وليس بمراد بل المقيد به
الحذف فانه تنتفى القرينة حينئذ على الحذف لان الغرابة تعارض القرينة فلا يلتفت الذهن
الى المحذوف فيعبر فى المفعول الغريب الحذف لغلبة الالتباس ولايخفى انه كما ان الحذف
فى فعل المشيئة مقيد بنفى غرابة التعلق بالمفعول المحذوف كذلك الحذف مطلقا مقيد به
فينبغى ان يقول ثم حذف المفعول مالم يكن تعلق الفعل به غريبا (نحو فلوشاء) اى هدايتكم
اجمعين (لهداكم اجمعين) مثال لعدم الغرابة اولحذف فعل المشيئة اوللحذف للبيان بعد
الابهام وقدمر ان التفسير بعد الابهام يوجب مزيد تقرير وتمكين فى النفس (بخلاف)
الاظهر انه متعلق بالمثال اى عدم غرابة التعلق مثل فلوشاء لهداكم اجمعين بخلاف (نحو)
قول الخريمى فى مرثية ابنه ووصف نفسه بشدة الحزن والصبر على مصيبته (و لوشئت

ان ابكى دما بكيته) عليه ولكن ساحة الصبر اوسع ومنها واعدته ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا بالذخار مولع فان تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب فلا يصح فيه حذف مفعول المشيئة ولا حذف مفعول مفعوله لانه ملبس كحذفه فتوجه عليه انه كيف حذف ذلك الشاعر البليغ من مفعول المشيئة فى مقام غرابة التعلق به ماجعله ملبسا فدفعه بقوله (واما قوله فلم يبق منى الشوق غير تفكرى فلوشئت ان ابكى بكيت تفكرا فليس منه) اى ليس مما تعلق فعل المشيئة فيه بمفعوله غريب حتى يكون حذف مفعول مفعوله ملبسا اذليس التقدير ولوشئت ان ابكى تفكرا ابكيت تفكرا اذ البلاغة فى مقام المبالغة فى انه لم يبق فيه غير التفكر ان يقول لوشئت البكاء بكاء اى شئ كان لبكيت تفكرا لا ان تقول وان شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا الا لما قال الشارح من انه لا يترتب على قوله فلم يبق منى الشوق الخ لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقى بحيث يحصل بدل الدمع التفكر فانه يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر لظهور ترتبه لان بكاء التفكروان ليس الا الكمد والحزن من العين لا يمكن الا اذا لم يكن فيه دمع بل لانه كم بين المعنيين فليس الاشتباه الا بحمل الشعر على المعنى المرجوح ومثله لا يكاد يليق لدفع الاشتباه * فكيف للاشتباه * ولا يخفى ذلك على اهل الانتباه * ولعمرى حل هذا المقام * على هذا الوجه النظام * لحرى بان يوعى باغتنامه الكرام * وقد حرم منه اقوام من الفحول بعد اقوام * والله يهدى من يشاء باللطف و الالهام * لكن كلام الايضاح يشعر بان معنى قوله ليس منه انه ليس مما يصلح ان يكون الجزاء فيه تفسيرا لمفعول المشيئة فيكون اشارة الى ماقال الشيخ فى دلائل الاعجاز واورده المصنف فى الايضاح لتوضيح قوله (لان المراد بالاول البكاء الحقيقى) حيث قال لانه لم يرد ان يقول لوشئت ان ابكى تفكرا ابكيت تفكرا بل اراد ان يقول افنانى النحول فلم يبق منى غير خواطر تجول فى حتى لوشئت البكاء فريت جفونى وعصرت عينى ليسيل منها دمع لم اجده ولخرج منها بدل الدمع التفكر فالمراد بالبكاء فى الاول الحقيقى وفى الثانى غير الحقيقى فلا يصلح تفسيرا للاول والعجب ان الشارح مع تذكره لكلام الشيخ فى هذا المقام ولما فى الايضاح فسر قوله فليس منه بقوله اى مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما يسبق الى الوهم ووقع فيه صاحب الضرام ومنهم من جعل قوله واما قوله ناظرا الى قوله كما فى فعل المشيئة لا الى قوله بخلاف وجعل المراد منه ان حذف مفعول ابكى ليس للبيان بعد الابهام بل لامر اخر لان قوله لبكيت تفكرا لا يصلح بيانا لمفعول ابكى لانه ليس التفكر ولا يرده التأمل فى سابق الكلام والتدبر فيه الا انه ليس التفكر مما تداوله الالسن فى هذا المقام فقول الشارح انه ناشئ من سوء التأمل وقلة التدبر ليس بذلك (واما لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء) اما قيد للدفع اى الدفع قبل حدوثه فان التوهم فى حز اللحم انما يحدث بعد سماعه اوقيد للتوهم اى توهم يحدث فى ابتداء الكلام فاريد منع حدوثه وان كان يدفعه اخر الكلام وبالجملة المناسب البليغ لمنع توهم ارادة غير المراد لان الدفع للحادث والمنع لما هو بصدد الحدوث ومع ذكر المنع لاحاجة الى قوله ابتداء فهو اخصر ايضا (كقوله) اى البحترى (وكم ذدت) دفعت (عنى من تحامل حادث) فى الشرح كم خبرية مميزها تحامل حادث فصل بينهما بفعل متعد فزيد من لئلا يتلبس بمفعول ذلك المتعدى لانه اذا فصل بين كم الخبرية ومميزه يكون منصوبا لامتناع اضافته الى التميز وماذكره موافق لقول النحاة وفيه انه انما يندفع به الالتباس على مذهب غير الاخفش والكوفيين فانهم لما جوزوا زيادة من مطلقا لا يعلم انه

زيد على المفعول او التميز وبهذا يعلم ان الضابط لزيادة من ليس مجرد عدم الايجاب بل هو اوكون المزيد فيه تميزا لكم الخبرية فصل بينه وبين كم بفعل متعد ونحن نقول يحتمل ان يكون كم استفهامية محذوفة المميز اى كم مرة اوزمانا ويكون زيادة من فى المفعول لان الكلام غير موجب والاستفهام لادعاء الجهل بعدده لكثرته مبالغة فى الكثرة وفيه الاستغناء عن الفصل بين كم ومميزه (وسورة ايام حززن الى العظم) اى قطعن اللحم الى العظم (اذلو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر مابعده) اى مابعد اللحم (ان الحز لم ينته الى العظم بل كان فى بعض اللحم) كذا فى الايضاح ونحن نقول التوهم فيه اما انه لم يبلغ العظم اولم ينته اليه بل جاوزه وعبارة المتن يحتمله ويحتمل ان يكون المعنى حززن كل شئ الى العظم من الجلد والعصب واللحم فالحذف للتعميم (واما لانه اريد ذكره ثانيا) جعل الذكر ثانيا بناء على ان المقدر كالمذكور (على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه) اى على المفعول المعبر بصريح لفظه شاع التسامح بتنزيل اللفظ منزلة المعنى وبعكسه وما ذكره لا يشمل الحذف فى مثل عرفت وعرفنى زيد لانه ليس ذكره ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه بل اسناد الفعل الى صريح لفظه فالاولى على وجه يتضمن تلبس الفعل بصريح لفظه (اظهار الكمال العناية بوقوعه عليه) الاولى تلبسه به ووجه الاظهار ان فى الضمير خفاء يخاف معه عن الفعلية فلما حفظه عن الخفاء ظهر كمال العناية به (كقول البحترى قد طلبنا فلم نجد لك فى السودد) السيادة (والمجد والمكارم) جمع مكرمة بضم الراء وفتح الميم (مثلا) وهذا المثال انما هو على مذهب البصريين والا فلا مفعول قد طلبنا ووجه الحذف على ما هو المشهور الاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فى الفضيلة وعن الاظهار فان كلا منهما خلاف الاستعمال الوارد (ويجوز ان يكون السبب) للحذف (ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له) اذ ظاهره التجويز فان ما لا يجوز العاقل وجوده لا يطلب قال الشارح وايضا فى هذا الحذف بيان بعد الابهام وفيه ان البيان بعد الابهام لمزيد التقرير والتمكين ولا يناسب تقرير طلب المثل فى ذهن الممدوح ويجوز ان يكون السبب دفع توهم السامع انه وجد له مثلا وقلقه منه (واما للتعميم) فى المفعول (مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يولم اى كل احد) اعترض عليه الشارح بان المفيد للعموم هو المقدر العام المعلوم بالقرينة فالحذف لمجرد الاختصار والاعتراض قوى وان شنع عليه السيد السند بان منشأه عدم التميز بين ما يكون العلم بتقديره عاما مع قطع النظر عن الحذف وبين ما يكون الموصل الى تقديره عاما الحذف فانه لما حذف يستدل على تقديره عاما بان تقديره غير عام والمقام خطابى يوجب التحكم فههنا الحذف للتعميم لانه ما لم يحذف لا يمكن التوصل الى تقديره عاما بالمقام الخطابى وفى القسم الاول لمجرد الاختصار فان ماذكره كلام منجب اذ لا يعقل محصل للقول لحذف العام للتعميم ولا يكون الحذف قرينة على تعيين العام اذ القرينة هو المقام الخطابى الدال على ان المقدر عام الا ان الحذف شرط للتمسك به فى معرفة العموم وما من قرينة على تقدير العام الا وهى كذلك فاحسن التأمل ونحن نقول وبالله التوفيق قال المصنف فى الايضاح واما للقصد الى التعميم فى المفعول والامتناع عن ان يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يولم اى ما الشرط فى مثله ان يولم كل احد وكل انسان هذا و يستفيد منه المتفطن ان حذف الخاص للدلالة على ان تعلق هذا الفعل لا يختص بهذا الخاص بل يعمه وغيره وانما خص التعليق بمقتضى المقام لا للاختصاص و كيف لا وقد قال والامتناع عن ان يقصره السامع على ما يذكر معه دون

غيره فعلم ان المحذوف الذى كان يذكر معه لم يكن عاما وكان بحيث لو ذكر اوهم الاختصاص
فقوله اى كل احد ليس بيانا للمقدر بل للتعميم الذى افيد بحذف الخاص والتقدير مايولمنى
وايلامه لايخص بى فافيد عدم الاختصاص بتعرية الكلام عن صورة التخصيص مع
اعتباره فى التقدير ونبه بتفاوت بين هذا المثال والآية بقوله (وعليه والله يدعو الى دار
السلام) فان التعميم المستفاد من السابق للمبالغة وهنا على الحقيقة فان الله تعالى يدعو العباد
كلهم الا انه لايجيبه منهم الا السعداء فالمقدر يدعوكم والمخاطب امة محمد عليه السلام حذف
المفعول افادة لعموم دعوة الله لكل انسان ولايخفى عليك ان شرح هذا المقام على هذا الوجه
من نفايس الكلام وليس التنبيه لك على عظم قدر ماخصنى الله به من الانعام فى كل
حين وآن لان يكون فى مقام الامتنان بل لانى اخاف على ماالقى اليك من ان يكون مصداقا
للمثل السائر ان الشئ اذا كثر هان (واما لمجرد الاختصار) وفى بعض النسخ (عند قيام قرينة)
واعترض عليه بانه مستغنى عنه بقوله وجب التقدير بحسب القرائن واعتذر الشارح بانه
تذكرة لما سبق وغيره بان المعنى عند قيام قرينة على ان الغرض مجرد الاختصار
ورده الشارح بانه لايخص بمجرد الاختصار بل يشترك فيه جميع الاقسام ويتجه عليه
ان تذكر ما سبق ايضا لايخص بمجرد الاختصار ولعل مراد المصنف ان الحذف بمجرد
الاختصار انما يحسن عند قيام القرينة من غير حاجة الى اقامتها فان هذا الحذف لتعليل
مؤنة الافادة عند ضيق المقام فلا يحسن مالم يكن فى الحذف تخفيف مؤنة الذكر من غير
حاجة الى مؤنة اخرى (نحو اصغيت اليه اى اذنى) فان النسبة الى الاذن ماخوذة فى الاصغاء
فالقرينة قايمة مع ذكر الفعل (وعليه قوله تعالى رب ارنى انظر اليك اى ذاتك) فان الجزاء قرينة
على ان المفعول ذاتك والتفاوت بين القرينتين لايخفى قال وعليه (واما للرعاية على الفاصلة) عدى
الرعاية بعلى لتضمين معنى المحافظة (نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ماودعك ربك
وماقلى) اى ماقلاك ولامزاحمة بين هذا وقول الكشاف ان الحذف للاختصار وظهور
المحذوف اذ لاتزاحم فى النكات والاولى بالاعتبار فى هذا المقام ماذكره صاحب الكشاف
اذ الحذف للرعاية على الفاصلة لامدخل له فى البلاغة لانه لتحصيل الفاصلة التى هى من
المحسنات البديعية فذكره فى علم المعانى انما يصح على سبيل الاستطراد وربما تدعو رعاية
الفاصلة الى الذكر (واما الاستهجان ذكره كقول عايشة رضى الله عنها مارايت منه) عليه
الصلاة والسلام (ولا راى منى اى العورة) والاحسن ان الحذف لتأكيد امر ستر العورة حتى
انه يستر لفظها على السامع (واما لنكتة اخرى) قد عرفت منها واحدة اخرى وتركت
المزيد التفصيل لانك صرت ممن يتحرى ومما ذكره الشارح المحقق ماروعى فى قوله تعالى
لينذر بأسا شديدا اى لينذر الذين كفروا من كون الغرض ذكر المنذر به لاغير وفيه ان حذف
المنذر هنا للتنزيل بالنسبة الى المنذر لانه ليس المقصود لا للتقدير فهو بمعزل عما نحن فيه
(وتقديم مفعوله) لم يقل وتقديمه مع ان المقام مقامه ليتضح ضمير عليه فافهم (ونحوه) اى
نحو المفعول والظاهر دخول الظرف والجار والمجرور فيه لا فى مفعوله لان حمل المفعول الى
الان على المفعول به يدعو الى جملة هنا عليه والمراد بنحوه الفضلات لاشبه الفعل اذ لو كان لقيل
ومفعول نحوه عليهما ولايذهب عليك ان ماذكره من التأكيد لايجرى فى الكل اذ لايقال قائما
جئت وحده ولا لاغيره ولا يوم الجمعة جئت وحده ان خص الحال بالمفعول به وقد نبه بذكر
نحوه على ان البحث السابق ايضا لم يخص بالمفعول به بل يتوقع فيه منك التحرى والمقايسة
وهكذا كان دأبه فربما يصرح بنحوه وتارة يعتمد على معرفة مخاطبه ان مباحث هذا الفن

تقابل نسخه

مما للقياس فيه مساغ وليس جل امره السماع كما فى النحو ومما ترك فيه الوصفية بالمقايسة
قوله (لرد الخطأ فى التعيين) فانه لاينحصر التقديم فيه بل يكون لنحوه من رد خطاء المخاطب
فى اعتقاد الشركة اولازالة تردده لكن قوله بعد ولذلك الخ كان داعيا الى ذكره لانه يجب
ادخاله فى المشار اليه ليتم التعليل فاعتراض الشارح عليه بانه كان عليه ان يذكره متجه
واعتذار السيد السند بان المصنف لم يذكر رد الخطأ فى الاشتراك ومايتعلق به من التأكيد
بوحده اعتمادا على المقايسة بما سبق ضعيف اوجبه الغفلة عن التعليل لكن اعتراضه بان فائدة
التقديم فى الانشاء نحو زيدا اضربه اولا تضربه فان اعتبار رد الخطأ فيه تكلف ضعيف
جدا لان كلامه فى الابواب السابقة على الانشاء فى الخبر يدلك عليه ماذكره فى باب الانشاء
حيث قال تذنيب الانشاء كالخبر فى كثير مما ذكر فى الابواب الخمسة السابقة فليعتبره الناظر
ومما يجب قوله ان الاحسن ان يقول بدل لرد الخطأ لافادة الاختصاص اذ افادة
الاختصاص ايضا لاتجرى فى الانشاء الا بتكلف لانها افادة ثبوت شئ لشئ ونفيه عن
غيره ولا يقبله الانشاء (كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد)
وهو مصيب فى اعتقاد انك عرفت انسانا ومخطئ فى التعيين انه غير زيد (وتقول لتأكيده) اى
تأكيد هذا التقديم لا لتأكيد رد الخطاء لان المؤكد فى المتعارف هو المفيد الاول لامفاده
الا ترى انك تجعل فى جاءنى زيد زيد الثانى تأكيد الاول فلا يغرنك قول الشارح المحقق اى تأكيد
هذا الرد (لاغيره) اى تقول لاجل ايراد المؤكد هذا اللفظ لانك تقول لايراد التأكيد زيدا
عرفت لاغيره كما ذكره الشارح ولعل غرضه تعيين محل لاغيره فى المركب (ولذلك) اى ولان
التقديم لرد الخطأ فى التعيين ونحوه مما راد على اصل اعتقاد الحكم (لايقال ما زيدا ضربت
ولا غيره) لانه يوجب التناقض فان ما زيدا ضربت اثبت ضربك لغيره ونفاه ولا غيره (ولا
ما زيدا ضربت ولكن اكرمته) فان لكن للرد الى الصواب ولا خطأ فى اعتقاد عدم الضرب
حتى يرد الى الاكرام بل فى مفعول عدم الضرب فالواجب فيه ولكن عمرا قال الشارح الا
ان تقوم قرينة على ان التقديم ليس للحصر قلت الا يكفى قوله ولا غيره وقوله ولكن اكرمته
قرينة على ذلك (واما نحو زيدا عرفته فتأكيد ان قدر المفسر قبل المنصوب) اما لانه فى قوة
عرفت زيدا عرفته ففيه تكرار مفيد للتأكيد واما لان فيه ابهاما قبل التفسير وفيه مزيد التقرير
(والا فتخصيص) اقتصر على التخصيص لانه لازم للتقديم غالبا فنزل التأكيد مع التقديم
ههنا لقلته منزلة العدم وقوله واما نحو زيدا عرفته مرتبط بقوله كقولك زيدا عرفت وفى
قوة واما زيدا عرفته فيحتمل للامرين وفيه رد على الكشاف حيث جزم بانه للتخصيص وقال
هو اوكد فى افادة الاختصاص من اياك نعبد ولا يبعد ان يكون فى عبارة المصنف اشارة اليه
حيث جعله عين التخصيص مبالغة فى كماله فى التخصيص ولايخفى ان التأكيد فى زيدا عرفته
ايضا ابلغ منه فى عرفت زيدا عرفته وان لم يذكره احد منهم فليكن فى جعله نفس التأكيد
ايضا اشارة اليه ثم خفى وجه كونه اوكد فى افادة الاختصاص على زمرة الخواص اذ
لايخفى ان فى ذكر المفسر خلوا عن قصد الاختصاص فليس فيه الا تكرار الاثبات فليس
فيه الا تأكيد الاثبات دون الاختصاص والجأهم اعضال الاشكال الى التأويل بحمل تأكيد
الاختصاص على تأكيده باعتبار جزئه الثبوتى وهذا فى هذا المقام احسن المقال ونحن نقول
بتوفيق الله الملك المتعال وجه كونه اكد فى الاختصاص ان الاختصاص يفهم اجمالا ثم
تفصيلا ولايخفى تأكيد فى التفصيل بعد الاجمال ولا فرق بين زيدا عرفته مع قرينة قصد
الاختصاص وبينه بدونها فى التفصيل والاجمال وفى بعض النسخ (واما نحو قوله تعالى واما ثمود

فهديناهم) فى الايضاح فيما قرأ بالنصب (فلا يفيد الا التخصيص) قد عرفت انه مبنى على
الغالب وتنزيل القليل منزلة العدم ويتجه عليه بعد ان هذا الحصر فاسد لفساد اثباته وسلبه
اما الاول فلنبو المقام عن قصد التخصيص اذ ليس المقصود انا هدينا ثمود دون غيرهم رد
الخطأ المخاطب بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى
انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سالك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته
وليس فى هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة كذا ذكره
الشارح ووافقه السيد السند وفيه نظر لان المقام لا ينبو عن قصد القصر الحقيقى بل
يساعده فيكون المعنى انا هدينا ثمود من اهل زمانهم دون غيرهم اى اصطفيناهم من بين
الاقوام بالهداية فلم يعرفوا حقه واضاعوه وهذا ادل على سوء صنيعهم واما ماذكره من المثال
فلا ينافى الحصر لان بناءه على الغالب واما الثانى فلان التخصيص لا ينفك عن التأكيد
حتى قال الشارح المحقق انه ليس الحصر الا تأكيدا على تأكيد وقد بين لتقديم ما فى خير الفاء وبعده
اما فوائد ليس التخصيص منها وهى الفصل بين اما والفاء والتعويض عن المحذوف بعد اما وابقاء
الفاء السببية متوسطة اذ لا تقع فى ابتداء الكلام ورعاية ما تعارف فى كلامهم من شغل حيز ما التزم
حذفه بشئ اخر ويمكن دفعه بتكلف ان الحصر بالاضافة الى مجرد التأكيد (وكذلك
اشارة الى قولك زيدا عرفت فلذا اتى بما هو للبعيد (بزيد مررت) فانه لرد الخطأ فى تعيين
الممرور به وكذلك يوم الجمعة سرت الى غير ذلك ومع دخول اما ليس الا للتخصيص
(والتخصيص لازم للتقديم غالبا) اى لتقديم المعمول على الفعل وشبهه لا لمطلق التقديم اذ
لا يصح فى تقديم بعض المعمولات على بعض كما سيظهر عليك ولا فى تقديم المسند اليه
اذ التخصيص والتقوى سواء فى نحو هو يأتينى صرح به الشارح المحقق فى بحث القصر من
شرح المفتاح ووافقه السيد السند فى شرح المفتاح وهو ظاهر كلام عبد القاهر فى بحث
المسند اليه كما مر وكان الاخصر الاعذب والتقديم للتخصيص غالبا اذ فى تقييد اللزوم بالغالب
خرازة وكأنه اراد الاشارة الى توجيه قول المفتاح والتخصيص لازم للتقديم وقد يكون لمجرد
الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية
الفاصلة او السجع وما اشبه ذلك (ولهذا يقال فى اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك
بالعبادة والاستعانة) وفى لالى الله تحشرون معناه اليه تحشرون لا الى غيره فان قلت
تفسير ما قدم فيه المعمول بالاختصاص لا يتوقف على لزومه للتقديم غالبا حتى يظهر كونه
لهذا قلت تفسيره به مع وجود غيره من النكات كالتبرك ورعاية الفاصلة فى المثالين وموافقة
واياى فاعبدون فى اياك نعبد من غير طلب قرينة يدل على انه اللازم غالبا وفيه رد لما قال ابن
الحاجب من ان التقديم فى نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر
(ويفيد فى الجميع) اى فى جميع صور تقديم متعلقات الفعل (وراء التخصيص) بعد نكتة
التخصيص (اهتماما بالمقدم) وفيه انه لا وجه لتخصيص الاهتمام بما سوى التخصيص
اذ لا ينفك التقديم عن الاهتمام لانهم انما يقدمون الاهم والكسب وفيه ايماء الى ما قال الشيخ
عبد القاهر انا لا نجد شيئا يجرى مجرى الاصل فى التقديم غير العناية والاهتمام لكن ينبغى
ان يفسر وجه الاهتمام ويبين له معنى ولا يقتدى بكثير من الناس فى ظنهم كفاية ان يقال انه
قدم للاهتمام وقد فصلناه لك تفصيلا فى احوال المسند اليه فالمراد بالاهتمام الاهتمام
المستند الى امر فهذا الكلام ايضاح للتقييد بقوله غالبا (ولهذا) اى للاهتمام (يقدر)
المحذوف (فى بسم الله مؤخرا) والاولى ولهذا ايضا لئلا يوهم اختصاص تقدير المؤخر
بنكتة الاهتمام لانه بمجموع الامرين من التخصيص والاهتمام وليس المقصود من قوله

ولهذا الاستشهاد على ما سبق كما يتبادر الى الوهم حتى يرد ان تقدير المؤخر فيه لا يدل على
ان التقديم يفيد فى الجميع اهتماما بالمقدم ووجه الاهتمام باسم الله بين (واورد) على كون
اسم الله اهم فالايراد على قوله ولهذا يقدر الخ او اورد على كون الاهتمام من مقتضيات
التقديم فالايراد على قوله المذكور او على قوله ويفيد فى الجميع الخ وهناك احتمال فى غاية الدقة
وهو انه عطف على يقدر اى ولكون التقديم مفيدا للاهتمام لا محالة اورد على نظم القرآن
اقرأ باسم ربك واجيب بهذين الجوابين فيكون قوله ولهذا للامور الثلثة (اقرأ باسم ربك)
لانه يصح تقديم اقرأ ان لم يكن الاهتمام موجبا للتقديم او لم يكن اسم الله اهم (واجيب بان
الاهم فيه القراءة) وذلك لا ينافى كون اسم الله اهم فى بسم الله لان الفعل فيه ليس اهم من اسم
الله لعدم عروض ما يجعله اهم من اسم الله ويعارض الجهة الذاتية فيه للاهمية و يترجح عليها
كما فى اقرأ او لا ينافى اقتضاء الاهمية فى بسم الله لانه ليس هنا اهمية اسمه تعالى و ذلك لانها
اول آية نزلت بالاتفاق واول ما يؤمر به الرسول بالقراءة فامر القراءة اهم فى هذا المقام
وقول الشارح لانها اول سورة نزلت بناء الامر على واحد من الاقوال الثلاثة ثانيها ان اول
سورة نزلت هى الفاتحة وثالثها هى المدثر لكنه لا خلاف فى ان هذه الآية اول آية نزلت
و يتجه عليه ان القول بانها اول سورة نزلت لا يستلزم القول بانها لم يسبق هذه الآية شئ
فى النزول لان الفاتحة اول سورة نزلت على قول مع الاتفاق بان هذه الآية اول
ما نزلت الا ان يقال القول بانها اول سورة نزلت لا ينفك عن القول بان جميع اجزائها
متقدمة على غيرها ولك ان تجعل وجه اهميتها ان فى تقديم اسم الله ايهام الاختصاص
وهو لا يناسب المقام اذ ليس مقروا اخر حتى يكون الحصر مفيدا ولا ينبغى ان يقول ان معنى
عبارة المتن ان الاهم من القراءة وتخصيص القراءة القراءة فلم يقدم الاسم لئلا يفيد الامر
بتخصيص القراءة مع ان الاهم الامر بالقراءة لانه بعيد عن الفهم جدا والداعى اليه
من الاجتناب عن جعل الامر بالقراءة اهم من اسم الله ليس بسديد اذ لا مانع من كون
غير اسم الله اهم منه بعارض (وبانه) اى باسم ربك (متعلق باقرأ الثانى ومعنى الاول
اوجد القراءة) اى طلب ثبوت القراءة للفاعل من غير تقييد بشئ بخلاف الثانى فان معناه
اوجد القراءة باستعانة اسم الله ولم يرد ان الاول منزل منزلة اللازم دون الثانى يتوهم
ان الباء فى باسم ربك زائدة للدلالة على التكرير والدوام كما فى اخذت الخطام واخذت
بالخطام كما ظنه الشارح فاعترض بانه بعيد وقال والاحسن ان الباء للاستعانة
ويمكن ان يقال اراد الشارح ان الاحسن فى توجيه عبارة الجواب
ذلك فتأمل واعترض السيد السند على هذا الجواب على هذا بانه لما بين ان طلب
تخصيص القراءة باسم الله لا يناسب كونه اول آية نزلت فلا يصح تعلقه باقرأ الثانى
لان المطلوب حينئذ يكون ذلك والشارح لما جعل باسم الله متعلقا باقرأ الاول
تضاعف الاشكال وهذا الاشكال لا يتجه لان الامر بالقراءة حصل بقوله اقرأ فبعده
يناسب ان يطلب تخصيص القراءة ولو يوجه فانما يتجه لو جعل وجه اهمية القراءة
ان فى تقديم بسم الله ايهام الاختصاص وقد عرفت له وجها اخر فنقول لا اعتداد
بايهام طلب التخصيص لان المقام ينفيه فتقديمه لمجرد كونه اهم للتبرك به والاستلذاذ بذكره
نعم يرد على جعل بسم الله متعلقا بالاول ان لا يكون القارئ مستغنيا فى قراءة السورة
باسم الله (وتقديم بعض معمولاته) اى الفعل (على بعض) لان اصله التقديم او اصل الاخر
التأخر بل لرعاية الاصلين (كالفاعل فى ضرب زيد عمرا) فان اصله التقدم على المفعول
لكونه عمدة وكون المفعول فضلة ولشدة اتصاله بالفعل (والمفعول الاول فى نحو اعطيت

زيدا درهما) اى المفعول الاول لافعال يباين مفعولها الثانى المفعول الاول لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اى آخذ للعطاء قيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذى بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب صاحبها والتابع عقيب المتبوع وان يقدم النعت على التأكيد والتأكيد على البدل او البيان وهما سيان هذا ويعرف من هذا الترتيب انه لو اتصل باحدها ضمير المتأخر هل يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اولا فضربت بعصاه زيدا ليس فيه ذلك الاضمار لان زيدا مقدم رتبة وضربت صاحبها بالعصا فيه اضمار قبل الذكر لان المفعول به بواسطة مؤخر لفظا ورتبة فان قلت تقييد المفعول الاول بباب اعطيت حشو مفسد اذ الاصل فى كل مفعول اول تقديمه على الثانى قلت تقديم المفعول الاول من باب علمت من قبيل تقديم المسند اليه على المسند وليس مما نحن فيه نعم تقديم المفعول الاول من باب اعلمت مما نحن فيه لكنه ملحق بالمفعول الاول من باب اعطيت قال ابن الحاجب وهذه الافعال المتعدية الى الثلثة مفعولها الاول كمفعولى اعطيت فهو مندرج فى نحو اعطيت زيدا درهما (اولان ذكره اهم) قد عرفت ان الاهمية اصل لا يتخطاه تقديم لكن لا بد من بيان وجه الاهمية كاصالة التقديم او كونه نصب عين المتكلم او السامع او كون اخلال فى تأخيره الى غير ذلك فلا وجه لجعل الاهمية قسيما لطرفيه بل هو نسخ لبيان المفتاح حيث جعل الاهمية اصلا مستندا الى الاصالة وغيرها (نحو قتل الخارجى فلان) فى القاموس الخارجى رجل يسود بنفسه من غير ان يكون له قديم وارادته فى هذا الكلام غير ظاهرة والمستفاد من الايضاح ان المراد من خرج على السلطان حيث قال لما اذا خرج رجل على السلطان وعاث فى البلاد وكثر به الاذى فقتل واردت ان تخبر بقتله فتقول قتل الخارجى فلان اذ ليس للناس فائدة فى معرفة قاتله وانما الذى يريدونه هو وقوع القتل عليه ليخلصوا من شره (اولان فى التأخير) اى للتأخير (اخلالا ببيان المعنى) مقصور او مشدد بمعنى المقصود وهو انسب وكانه قال ببيان المراد ما سبق كان تقديما للمقتضى وهذا وما بعده تقديم لمانع عن التأخير ويندرج فى الاخلال ببيان المعنى موجبات للتقديم فصلت فى النحو من انتفاء الاعراب لفظا والقرينة فى الفاعل والمفعول ووقوع الفاعل او المفعول بعد الا او معناها ونظائرها فى باب المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول فتذكر والاخلال ببيان المعنى كما يكون بظهور احتمال فى التأخير واضح يصرف النفس عن فهم المقصود بان لا يلتفت اليه او يصير مترددا كذلك يكون باحتمال تعلقه بغير ما علق به لفظا وان لا يظهر له معنى فليشوش فهم السامع ويوجب تأمله فيه ومكثه معه رجاء تحصيل معنى له ومنه قوله تعالى وقال الملاء من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم فى الحيوة الدنيا بتقديم قوله من قومه على الوصف وحقه التأخير لان الوصف من تتمة الموصوف وحق الحال ان تأتى بعد تمام صاحبها لانه لو آخر لاحتمل ان يكون من صلة الدنيا على ما ذكره صاحب المفتاح فانه ليس الاحتمال الا بحسب اللفظ من غير تأمل فى المعنى اذ لا معنى للحيوة الدنيا من قوم نوح وبهذا اندفع اعتراض المصنف على المفتاح بان تعلق من قوله بالدنيا غير معقول وان شهد له الشارح المحقق بانه حق وان كان مناقشة فى المثال وجعل الشارح اياه مناقشة فى المثال اثر الاهمال لانه منازعه فى جعله نكتة فى الاية الكريمة ويحتمل ان يكون الذين كفروا بدل بعض من قومه فلا يكون هناك تقديم شئ على شئ (نحو وقال

يريد ان الاخلال ببيان المعنى مجرد ايهام غير المقصود ولو فى بدأ النظر لا خلل مخرج الكلام عن الاستقامة وهذا نظير دفع توهم ارادة غير المراد ابتدأ فى الحذف والتفاوت ليس الا فى العبارة تفننا ولو اريد ببيان المعنى ظهور المعنى لكان اوقع فى هذه الارادة عد

رجل مؤمن) فيه مثال التقديم لان الاصل فيه التقديم ولا مقتضى للعدول عنه لان الوصف المفرد مقدم على المركب كما بين فى محله وعلى هذا لا يبعد ان يقال قدم (من آل فرعون) على قوله (يكتم ايمانه) لانه يحتمل الافراد ويحتمل الافراد ينبغى ان يكون مقدما على الجملة الصريحة الا ترى انه يجعل اين فى اين زيد فى حكم المفرد فى وجوب التقديم على المبتدأ مع انه جملة لكونها غير صريحة (فانه لو اخر من آل فرعون) عن يكتم ايمانه لفهم غير المقصود ولم يفهم المقصود اشار الى الاول بقوله (لتوهم انه من صلة يكتم) والاولى صلة يكتم لانه ليس له صلات حتى يكون التبعيض فى موقعه والى الثانى بقوله (فلم يفهم انه منهم) ويحتمل ان يكون التقديم لتحصيل صفة التوجيه وهو ايراد اللفظ محتملا لوجهين ولا يذهب عليك ان التحرز عن الاخلال ببيان المعنى يجرى فى تقديم الفضلة على الفعل ايضا كقولك ازيدا ضربت لانك لو قلت اضربت زيدا لانقلب الى الاستفهام من الفعل والمراد الاستفهام من المفعول (او بالتناسب) عطف على قوله ببيان المعنى اى التقديم لان فى التأخير اخلالا بالتناسب (كرعاية الفاصلة نحو فاوجس فى نفسه خيفة موسى) فان فواصل الآى على الالف فقدم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لذلك وقدم الجار والمجرور على المفعول ليتصل الفاعل بالمفعول ولم يتعرض للتقديم الذى يكون المتكلم ملجأ اليه مضطرا كما فى وجه الحبيب اتمنى حيث قدم فيه المفعول على الفاعل لان تقدمه على المجئ اليه لانه لا مدخل له فى البلاغة الهى نبتهل اليك فى قصر الامال * على خير ما يسعد ختم الآجال * ونسألك قلب وجوه قلوبنا الى التوجه الى افرادك بالعبادة يا معبود * والتوفيق لتعينك على ما ينبغى فى المشاهدة عند شهود كل موجود * يا واجب الوجود * ويا غاية كل مقصود * ايدنا بقصر التقديم على امرك فى كل ما هو الاهم * وارزقنا القيام بالنفى والاستثناء فى مقام العطف الى التوحيد على الوجه الا (ثم القصر) قالوا هو فى اللغة الحبس ومناسبته بالمعنى الاصطلاحى ظاهرة اقول فى القاموس القصر اختلاط الظلام ولا يبعد ان يكون النقل منه لان فى القصر الاصطلاحى اختلاط الحكم الايجابى بالسلبى وفى الاصطلاح على ما عرفه الشارح المحقق فى شرح المفتاح جعل بعض اجزاء الكلام مخصوصا بالبعض بحيث لا يتجاوزه ولا يكون انتسابه الا اليه ولا يخفى انه لا يصدق على اختص زيد بالقيام فانه لا تخصيص فيه لجزء من اجزاء الكلام بالاخر لانه لم يخص الفاعلية لزيد بالقيام ولا مفعولية القيام بزيد وان لزم اختصاص القيام بزيد لانه ليس اختصاص جزء بجزء بل اختصاص صفة بموصوف لا من حيث الجزئية للكلام فتقييد السيد السند التعريف بقوله بطريق معهود فى شرح المفتاح احترازا عن قولنا اختص القيام بزيد كما اوضحه فى حواشيه على شرحه محل تأمل نعم لو جعل القصر مقصورا على الطرق الاربعة احتيج الى التقييد لاخراج ضمير الفصل وتعريف المسند اليه وتعريف المسند (وهو حقيقى وغير حقيقى) اى مجازى لان حقيقة التخصيص اثبات شئ لشئ وسلبه عن جميع ما عداه فاستعماله فى تخصيص شئ بشئ وسلبه عن بعض ما عداه بطريق المجاز وفيه ان القصر الادعائى حينئذ يجب ان يدخل فى غير الحقيقى مع ان الاثبات لشئ والسلب عن جميع ما عداه ادعاء داخل فى القصر الحقيقى فلذا جعله الشارح مقابلا للاضافى وفيه ان القصر مطلقا اضافى فالحقيقى بالاضافة الى جميع ما عدا الشئ وغير الحقيقى بالاضافة الى بعضه فالحقيقى باى معنى يعتبر لا يخلو عن شوب الا ان يدعى انه اصطلاح من القوم فترجع المناقشة الى وجه التسمية ويكون هينا فاختيار السيد السند التوجيه الاول ورده على

الشارح التوجيه الثانى لبس بذاك فان قلت تقسيم القصر الى الحقيقى والمجازى يستلزم استعمال القصر فى المعنى الحقيقى والمجازى معا قلت المراد بالحقيقى مايكون حقيقة بالنسبة الى اللغة وكذا بالمجازى والا فالقصر المنقسم له معنى اصطلاحى يندرج فيه كلا القسمين حقيقة (وكل منهما) اى من الحقيقى وغير الحقيقى (نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف) قال الشارح الفرق بينهما واضح فان معنى الاول ان الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان يكون حاصلة لموصوف اخر ومعنى الثانى ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر هذا وفيه بحث لانه لا يستفاد من شئ من القصرين جواز اشتراك المقصور عليه بل يحتمل امتناع الاشتراك فليس الجواز مدلول القصر وايضا لاموجب لافراد الموصوف، وجمع الصفة وقال السيد السند وجه الانحصار فيهما ان القصر انما يتصور بين شيئين بينهما نسبة فاما ان يكون قصرا للمنسوب اليه على المنسوب وهو المراد بقصر الموصوف على الصفة واما ان يكون قصر المنسوب على المنسوب اليه وهو المراد بقصر الصفة على الموصوف وفيه ان قولنا ماضرب زيد الا عمرا وفيه قصر الفاعل على المفعول وبينهما نسبة هى فاعلية زيد لعمرو فزيد منسوب الى عمرو وقد قصر باعتبار هذه النسبة على عمرو ومع ان زيدا ليس صفة معنوية لعمرو فلا يصح هذا الوجه للانحصار (والمراد المعنوية لا النعت النحوى) لما ذكر الصفة فى بحث المسند اليه بمعنى النعت حيث قال واما وصفه اى ايراد الصفة احتاج هنا الى التنبيه على نفى ارادته لانه مظنة ان يتبادر الذهن اليه ولم يقل المراد المعنوى لا المنعوت لان المذكور بالذات فى الكتاب سابقا الصفة الموجبة لاشتباه الصفة هنا بالنعت ولا بد هنا من تنبيه آخر وهو ان المراد بالصفة المعنوية اعم مما يستنبط من الكلام ومما هو مصرح به حيث وصف به صريحا ليتناول ماضربت الا زيدا اوالا فى الدار الى غير ذلك اذ ليس المفعول فى الكلام موصوفا ولا الفعل المذكور وصفا له بل يستنبط وصف هو المضروبية ويجعل المفعول فى مال الكلام موصوفا به والصفة المعنوية يقال على ما قام بالغير وعلى ما نجريه على الغير ونجعل الغير فردا له وذلك بجعله حالا او خبرا او نعتا والاظهر ان المراد الثانى ولو اريد الاول لم يكن المقصور عليه فى ما الباب الا ساج وما زيد الا اخوك ساج واخوك بل الكون ساجا وهو خلاف المشهور وتأويل عنه مندوحة وهذا كما قال وصف المحمول واما حمله على ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود فبعيد اذ لم يشتهر وصفها بالمعنوية ولا يصح فى كثير من موارد القصر الا بتكلف او تعسف ولو لم يكن تعريف النعت على ما ينبغى وما يتعلق بتعريفاتهم له من النقض والابرام * مما يعده عقلاء الانام * من فضول الكلام لذكرت ما يتعجب عنه اولوا الاحلام (والاول من الحقيقى نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها) اى بغير الكاتب وتأنيث الضمير لانها صفة واكتفى عن تعريفه بالتمثيل اشارة الى وضوحه بخلاف غير الحقيقى وقيد مثال هذا القسم دون قسيمه لمعرفة القيد فى مثال قسيمه بالمقايسة (وهو لا يكاد يوجد) مبالغة فى نفى وجوده والمراد اما نفى وجوده فى نفس الامر حتى يكون نفيا لصدق هذا القصر فلا ينافى تقسيم الحقيقى اليه لانه يكفى للتقسيم وجود الكاذب منه على انه لا كلام فى وجود الادعائى منه واما نفى لوجوده فى ما بين التراكيب وحينئذ معنى قوله (لتعذر الاحاطة) لظهور تعذر الاحاطة (بصفات الشئ) ظهورا لا يخفى على احد فلا يأتى بهذا القصر عاقل لعدم امكان الغلط فيه ولا التغلط وحينئذ التعويل فى التقسيم على

ما يقصد به المبالغة ووجه تعذر الاحاطة الكثيرة وخفاء الكثير بحيث لا يعلمها الا العليم الخبير (والثانى كثير نحو ما فى الدار الا زيد) مرادا به الدار المخصوصة وههنا اشكال قوى وان لم يسمعه من قوى وهو انه يمكن قصر حقيقى فى كل قصر اضافى فينبغى ان يوجد قصر الموصوف على الصفة بهذا الاعتبار كثيرا فنقول فى ما زيد الا قائم ما زيد شيئا مما تعتقده الا قائم (وقد يقصد به) المتبادر عوده الى الثانى لكونه اقرب ولان التعليل الظاهر فيه قد يقتضيه اذ كون الادعائى فى مطلق الحقيقى قليلا وليس القسم الاول منه الا ادعائيا والثانى ايضا يكون ادعائيا خفى فلذا اختار الشارح عوده الى الثانى اعتمادا على معرفة امكان قصد المبالغة فى الاول ايضا هذا اذا لم يتوقف المجاز على صحة المعنى الحقيقى اما اذا توقف فيتعين العود الى الثانى (المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور) او لكمال الاعتداد بالمذكور فالاول فى مقام مذمة غير المذكور ودعوى نقصانه والثانى فى مقام مدح المذكور وبيان نهاية كماله والفرق بين الحقيقى الادعائى والاضافى فى موارد الاستعمال دقيق كثيرا ما يتلبس احد القصدين بالاخر فليتأمل السامع الذكى لئلا يخبط ولا نقول ان الفرق بين مفهوم الادعائى والاضافى خفى كما فسر به السيد السند دعوى الشارح دقة الفرق بينهما وهذا مخفى ومن البدايع الدقيقة المستخرجة بمعونة الفطرة الرفيعة انه يقصد المبالغة بالقصر الاضافى فيقال لمن اعتقد ضرب زيد وعمرو ما ضرب الا زيد لا لرد اعتقاده بل لتنزيل ضرب عمرو منزلة العدم هذا والحمد لله على ما انعم (والاول) اى قصر الموصوف على الصفة (من غير الحقيقى تخصيص امر بصفة دون) صفة (اخرى او مكانها) اى صفة اخرى (والثانى) اى قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقى (تخصيص صفة بامر دون آخر او مكانه) ومعنى دون آخر متجاوز الآخر فهو حال عن الامر او الفاعل المحذوف للتخصيص وهو فى الاصل اوفى مكان من الشئ يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت فى الاحوال فقيل زيد دون عمرو فى الشرف ثم استعمل فى كل تجاوز حد الى حد وتخطى حكم الى حكم كذا قيل ويمكن ان يكون الاستعارة للتجاوز من اصل معناه لا من التفاوت فى الاحوال وبالجملة نصبه على الظرفية وان لم تبق كما هو شان الظروف اللازمة الظرفية لانه مع الانتقال عن الظرفية يلزم نصبها ومنه لقد تقطع بينكم بالنصب مع فاعليته فاياك وان تجعل نصبه على الحالية وبالجملة فهو يقتضى تجاوز صاحبه عما اضيف اليه فى عامله ويجعل تعلق عامله مخصوصا بصاحبه وينفى الاشتراك بينه وبين ما اضيف اليه فقولك جاء زيد دون عمرو يقتضى تجاوز زيد عن عمرو فى تعلق المجئ به وينفى اشتراك التعلق بينهما اذا تمهد هذا فنقول فى التعريفين اشكال قوى لانه يفيد ان القصر تخصيص خص نسبته بشئ دون اخر فيكون فى القصر الاضافى اثبات التخصيص لامر ونفيه عن اخر ومن البين فساده ولو جوز التجوز بالتخصيص عن الاثبات فيكون معنى تعريف قصر الموصوف على الصفة مثلا اثبات صفة لامر دون اخرى يكون مجرد اثبات الصفة قصرا لان قوله دون اخرى لا يفيد سلب صفة اخرى بل لا يفيد الا عدم اثبات صفة اخرى وهو متحقق مع السكوت عنها وكذا الحال فى قوله او مكانها واعترض عليه الشارح المحقق بانه يصدق على القصر الحقيقى لان المراد بقوله دون اخرى ما يعم الواحدة والمتعددة والا لم يكن التعريف جامعا لخروج قصر اضافى اعتبر فيه الاضافة الى متعددة كقولك زيد كاتب لا شاعر ولا منجم لمن اعتقد الشركة للثلثة او العكس ويؤيده ان المفتاح قيد التعريف بما يخرج الحقيقى حيث قال هو تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان فاعتبر اعتقاد السامع

تميزاله عن القصر الحقيقى اذ لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ووقعه السيد السند حيث قال لو لم يكن في تعريف المفتاح قوله عند السامع لجعلته شاملا للقصر الحقيقى لكن غفل عن هذا القيد وجعله شاملا معه للحقيقى وعرض به الشارح والجأ الاشكال الشارح الى ان قال هو تعريف بالاعم اذ ليس المقصود منه التميز عن الحقيقى بل تعريف تفريع التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين عليه وهذا مع ضعفه كما لا يخفى لشئ عجاب لا يليق بمحصل فضلا عن محل من ذوى الالباب وهو ان المصنف صرح فى الايضاح بان السكاكى اهمل القصر الحقيقى فلو كان عنده ان التعريف يشمله لما حكم بالاهمال فان قلت قد ذكرت ان فى تعريف السكاكى ما يخرجه فلذا لم يحكم بشموله قلت لو كان يعلم ان هذا القيد لاخراجه لما اسقطه عن تعريفه ولم يقصد التعريف بالاعم ويمكن ان يجاب عنه بان مكانها اى صفة اخرى يقتضى ان يراد بصفة اخرى صفة ثابتة حتى يتعقل له مكان ولا يمكن ان يراد الثابتة فى نفس الامر فالمراد الثابتة فى اعتقاد المتكلم وذلك يدعو الى ان يراد باخرى فى قوله دون اخرى ايضا الصفة الثابتة فى اعتقاد المتكلم لانه مرجع الضمير فى مكانها ولهذا اسقط المصنف قول السكاكى عند السامع عن تعريفه اعتمادا على انساق الذهن اليه من باقى التعريف ولما لم يقيد السكاكى القصر فى مقام التعريف بهذا التعريف بغير الحقيقى وكان كلامه موهما انه يعرف مطلق القصر وتنبه المصنف انه تعريف لغير الحقيقى وعرف غير الحقيقى به استشعر ان يقال تعريفه غير مانع لانه تعريف لمطلق القصر حيث عرف السكاكى به مطلق القصر فدفعه فى الايضاح بان السكاكى اهمل القصر الحقيقى دفعا لما يتجه عليه لا تعرضا به اذ لا بأس باهمال ما لا يتعلق به غرض كلى فى البلاغة وظنه الشارح اعتراضا على السكاكى ودفعه بانه داخل فى تعريفه فكيف يكون مهملا وقد عرفت ما فيه (فكل منهما) يتجه لما يتضمنه التعريف من التنويع (ضربان) فالاضرب اربعة تخصيص امر بصفه دون اخرى وتخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر وتخصيص صفة بامر مكان آخر (والمخاطب بالاول من ضربى كل من يعتقد الشركة) هكذا اتفقت كلمتهم وينبغى ان يصح خطاب من يعتقد اتصاف المسند اليه بالمقصور عليه ويجوز اتصافه بالغير فيقصر قطعا لتجويز الشركة وجعل المفتاح من تساويا عنده داخلا فى المخاطب بالاول لانه يفيد اثبات الصفة بموصوف دون آخر ممن جوز المخاطب اتصافه بها بالامكان من جعله متصفا واخطأ لانه لم يجعل احدهما متصفا بل جوز اتصاف كل منهما فليس احدهما مكان متميز عن مكان الاخر حتى يعقل جعل احدهما مكان الاخر قال الشارح وهو الحق لكمال وضوح فساد ما ذكره المصنف ورجح كونه هفوة منه على ان يتكلف التصحيح كلامه لانه لا يمكن تصحيحه الا بتكلفات ولا يطيقها اللسان ويضيق عنها الاوان فارجع الى الشرح ان اشتهيت البيان ونحن نقول بتوفيق المستعان قد خالف المصنف المفتاح فى جعل قصر التعيين تحت قوله مكان آخر ومكان اخرى لا تحت قوله دون آخر ودون اخرى بجامع بين قصر القلب وبينه هو انهما لمن اعتقد الاتصاف بالنظر الى احد الامرين لا بالنظر اليهما وبانهما لرد اعتقاد المخاطب العكس بانه ان مخاطب قصر التعيين فى طلب التعيين فى عرضة الخطأ فى التعيين وعلى تقدير خطائه فى التعيين يرده القصر الى العكس فقصر التعيين لرد الخطأ بالقوة كما ان قصر القلب لرد هذا الخطاء بالفعل ولا فرق بين خطأين يردهما الا بانه فى قصر التعيين بالقوة وفى قصر القلب بالفعل فظهر ان الحق مع المصنف ولا هفوة منه وبهذا ظهر كون قصر التعيين لرد الخطاء وان اشكل على الفحول (ويسمى قصر افراد لقطع الشركة) المعتقدة على ما حققه المصنف ولقطع الشركة المعتقدة

او بحسب التجويز على ما زعم المفتاح (وبالثانى من يعتقد العكس) اى عكس الحكم الذى اشتمل على القصر (ويسمى قصر قلب) لان الغرض منه قلب ما عند المخاطب هكذا كلمتهم وينبغى ان يجوز ان يكون المخاطب به من اعتقد ثبوت الحكم لمن نفاه وجوز ثبوته للاخر فتثبته للاخر وتنفيه عما اثبته له (لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده ويسمى قصر تعيين) لانه يقطع الاحتمال الذى عند المخاطب قال الشارح هذا التقسيم لا يجرى فى القصر الحقيقى اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا تردده ايضا بين ذلك وكذا لا يعتقد اشتراك صفة بين جميع الامور ولا ثبوتها للجميع غير واحدة ولا ترددها ايضا بين الجميع وفيه نظر لان القصر الحقيقى يصح ان يكون لرد اعتقاد ان فى الدار زيدا مع انسان فيقال فى رده ما فى الدار الا زيد لانه لا بد لنفى انسانها من عموم النفى كما لا يخفى لصحة قولنا ما فى البلد من علمائه الا زيد لمن اعتقد ان جميع علمائه فى البلد او تردد المسند بين علمائه او يجعل المسند لما سوى زيد من علمائه على انه لا مانع من رد اعتقاد الشركة بالقصر الحقيقى فيكون قصر افراد وقلب اعتقاده به فيكون قصر قلب والتعيين به كذلك نعم لا يجب ان يكون المخاطب به واحدا من هؤلاء بل يحتمل ان يكون خالى الذهن ومن بدائع قصر القلب ما يريد به الشركة فكان كالجامع للقصر ونقيضه اذ القصر قد يكون لقطع الشركة ولا يكون للشركة فيكون الكلام معه كالجامع بين المتنافيين وفيه السحر الواضح الذى يوجب الحسن والزين كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه قدم للناس للتخصيص وقصر القلب وذلك انما يتحقق بجعل الناس للاستغراق اى لجميع الناس لا لبعضهم رد الاعتقاد من ادعى انه نبى العرب فقط فصار بذلك القصر رسالته مشتركا بين الناس منتقلا من الخصوص الى العموم وهذا من دقائق القصر (وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافى الوصفين) قال المصنف فى الايضاح ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما وهذا التعليل يدل على ان المراد عدم ظهور تنافى الوصفين ويصح اعتقاد اجتماع المتنافيين ممن يخفى عليه تنافيهما ونحن نقول وهكذا ينبغى ان يشترط عدم تلازمهما ليصح اعتقاد المتكلم والمخاطب الانفراد (وقلبا تحقق تنافيهما) اى تنافى الوصفين ليكون اثبات المخاطب المنفية فى كلام المتكلم مشعرا بانتفاء غيرها هكذا فى الايضاح من غير خطأ وان وهم البعض ان مراده ليكون اثبات المتكلم ما اثبته فى كلامه مشعرا بانتفاء غيرها وبالجملة فيه نظر لان معرفة انتفائها لا يتوقف على هذا بل يحصل فى كلام المتكلم بالقصر وفى كلام المخاطب يمكن بطرق غير محصورة لا يخفى وايضا يخرج حينئذ ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر على انه لا شبهة فى انه قصر قلب كما صرح به صاحب المفتاح ومنهم من قال مراده تنافى الوصفين فى اعتقاد المخاطب وهذا عجب كيف لا وقد غفل عن قوله وقصر التعيين اعم لانه ان اراد بالتنافى فى اعتقاد المخاطب اعتقاده سلب احدهما وايجاب الاخر فلا يوجد معه قصر التعيين وان اراد عدم اجتماع اعتقادهما فلا يوجد قصر التعيين مع قصر الافراد واعجب منه ان الشارح المحقق غفل عن فساد كلامه من هذا الوجه وتشبث فى ابطاله تارة بانه حينئذ يكون شرطا ضايعا لاغناء معرفه ان قصر القلب هو الذى يعتقد فيه المخاطب العكس عنه وتارة بانه صرح صاحب المفتاح بان المخاطب يجب ان يعتقد العكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط فى قصر القلب تنافى الوصفين ولا يذهب عليك انه لا وجه لتخصيص الشرط بقصر الموصوف على الصفة لانه لو تم الاشتراط

ينبغى ان يكون شرط قصر الصفة على الموصوف ايضا فى الافراد عدم تنافى الموصوفين
فى الوصف فقال لايصح القصر افرادا فى افضل البلد الا زيد لانه لايجتمع الموصوفان فى
وصف الافضلية بل يصح ذلك القصر قلبا وكانه لم يقصد التخصيص بماذكره بل عول على
ظهور المقايسة (وقصر التعين) كانه لم يقل وقصر التعيين منه (اعم) لاجراء الحكم على
الاعم والتنبيه على ان الحكم السابق ايضا لايخص والمراد بالاعمية الاعمية بحسب التحقق
بمعنى ان كل مايصلح لاحدهما يصلح للتعيين وربما يصلح للتعيين مالايصلح للافراد وربما
يصلح له مالايصلح للقلب كما صرح به فى الايضاح لكن عبارته حيث قال كل مايصلح ان يكون
مثالا لقصر الافراد اوقصر القلب يصلح ان يكون مثالا لقصر التعيين من غير عكس
غير صحيحة لظهور صدق كل مايصلح مثالا لقصر التعيين يصلح مثالا لاحدهما لكن
مراده ماذكرنا وفى قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافى الوصفين وقلبا
تحقق تنافيهما العطف على عاملين مختلفين من غير تقديم المجرور وصحته مرجوحة (وللقصر
طرق) كانه نبه بترك وصف الطرق بالاربعة على وفق المفتاح والعدول من قوله اولها
وثانيها الى منها ومنها على ان الطرق لا تنحصر اذ منها ضمير الفصل وتعريف
المسند او المسند اليه بلام الجنس ولم يذكر هنا لان كلامه فى الطرق العامة وهما
مخصوصان بالمسند والمسند اليه (منها العطف) كانه شاع العطف فى هذا البحث
فى العطف بلا وبل مع النفى فى المعطوف عليه فلذا اطلق والا فليس غيرهما سوى لكن
من طرق القصر ولكن ليس من طرق العامة لاختصاصها بقصر القلب وقال السيد
السند فى شرح المفتاح عدم ذكره لسبقه فى بحث العطف وكانه اكتفى فى كون الطرق
من الطرق العامة بل لايقتصر على طرفين مخصوصين كالمسند والمسند اليه وكانه
نبه بتكرار المثال على انه لايتجاوزهما لابالاكتفاء بهما والالكان الاكتفاء بالا ايضا
مقتضيا لعدم تجاوز النفى والاستثناء الا (كقولك فى قصره) اى قصر الموصوف على
الصفة (افرادا زيد شاعر لا كاتب اوما زيد كاتبا بل شاعر وقلبا زيد قائم لا قاعد اوما زيد
قائما بل قاعد) وليس زيد قائما بل قاعد (وفى قصرها زيد شاعر لا عمرو اوما عمرو
شاعرا بل زيد) ويصح ان يقال ماشاعر عمرو بل زيد لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين
لبطلان عمل ما بتقديم الخبر كذا فى الشرح ودليله قاصر واطلاق دعواه الصحة فاسد
اما الاول فلان رفع الاسمين لبطل عمل ما الا اذا كان زيد مبتدأ والصفة خبره واما اذا كان
الصفة مبتدأ ومابعده فاعلا فليس رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر بل لان
مالايعمل الا اذا دخل على المبتدأ والخبر واما الثانى فلان صحته انما تتم لو لم يكن عمرو فاعلا
اذ حينئذ لايصح لانه بطل النفى فيما بعد بل فيلزم عمل الصفة من غير اعتماد وكانه اراد
ويصح ان يقال ماشاعر عمرو بل زيد بتقديم الخبر على الاسم واما ما ذكر العلامة فى شرح
المفتاح من انه لايجوز تقديم خبر ما على اسمه مع العمل وبدونه ايضا فخلاف المجمع عليه
قال الشارح لما لم يكن فى قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا للقلب
لتنافى شرطهما عند المصنف افرد لكل مثالا فى جميع الطرق بخلاف قصر الصفة
فانه لاطلاقه عن الشرط يكفى لقسميه مثال فلذا اكتفى ولما كان قصر التعيين اعم لجميع
الامثلة تصلح له فلم يتعرض له هذا وهذا كلام قوى بزيف ما ذكرنا انه ترك المصنف
اشتراط قصر الصفة مع عدم التفاوت بينه وبين قصر الموصوف اعتمادا على المقايسة
فكانه لم يتنبه لعدم التفاوت وكانه اراد الشارح انه افرد فى الاكثر والا فهو لم يفرد

عظيم نسخه

فى التقديم وههنا بحث شريف لايحق الا رجل كريم نلقيه اليك بالهام ملك عليم وهو
ان قولك زيد شاعر لا كاتب القاء حكمين للمخاطب بعلم الاول فيخلو عن فائدة الخبر اذ من البين
ان ليس مقصودك افادة انك عالم به بل مقصودك تسليم ما اعتقده ولم يعد فائدة للخبر وثانيهما
منكر وقد خلا عن المؤكد وان زيد قائم لا قاعد القاء حكمين منكرين بلا تأكيد ويمكن
ان يقال القصد بالاول افادة العلم به لان التسليم معناه الموافقة مع المخبر فى العلم والثانى تأكيد
بانه القاه مقرونا بتسليم بعض الدعوى فكانه قال انى اخبر مع نصفه وتحقيق فاوافق فيما
اعلم واخالف فيما هو منكر واما زيد قائم لا قاعد فقد تأكد فيه لا قاعد بفهمه قبل
ذكره من اثبات القيام وتأكيد الحكم بالقيام بنفى القعود بقد تقرر ان احدهما واقع ومن هذا
اندفع ان قوله لا قاعد لغو لانه اتضح باثبات القيام ودفعه الشارح المحقق بان ذكره للتنبيه
على ان المخاطب يعتقد العكس ومجرد الاثبات خال عن هذه الفائدة ولا يذهب عليك
ان طريق العطف مخصوص بغير الحقيقى لايجرى فيه قصر حقيقى (ومنها) اى من الطرق
(النفى والاستثناء) لا الاستثناء مطلقا اذ الاستثناء من الايجاب ليس القصد فيه الى الحصر
بل الى تصحيح الحكم الايجابى فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم فكما ان جاءنى الرجال العلماء
ليس قصرا كذلك جاءنى الرجال الا الجهال ليس قصرا وهذا بخلاف الاستثناء من النفى
فان المقصود من نحو ماجاءنى الا زيد قصر الحكم على زيد لا تحصيل الحكم والا فقيل جاءنى زيد
فتأمل وقال السيد السند فى حواشى شرحه على المفتاح ولعل السر فى ذلك ان المستثنى
اذا كان جزئيا للمستثنى منه كما فى المفرغ من المنفى نحو ماجاءنى الا زيد ومايؤل اليه المفرغ
المذكور اذا صرح فيه بالمقدر نحو ماجاءنى احد الا زيد حسن ان يعتبر اعتقاد المخاطب
للشركة او العكس او تردده فى ذلك الجزئى ومايقابله من الجزئيات الاخر واما اذا كان
المستثنى جزأ من المستثنى منه كما فى قولك جاءنى القوم الا زيد او قولك قرأت الا يوم كذا
فانه لايحسن فيه ذلك الاعتبار كما يشهد به الذوق السليم وفيه ان فيما ذكره دعاوى
غير بينة ولا مبينة ويوجب ان لايكون ماجاءنى القوم الا زيد للقصر ولا يفيد عدم كون
جاءنى كل رجل الا زيدا قصرا (كقولك فى قصره) افرادا (ما زيد الا شاعر) وقلبا
(ما زيد الا قائم وفى قصرها) افرادا وقلبا (ماشاعر الا زيد) والكل يصلح مثالا للتعيين
والتفاوت بالمخاطب وفى هذا المثال تحقيق دقيق يخص بالتدله من حد نظره فى ادراك
اسرار العربية وهو ان ليس التقدير ما احد شاعر الا زيد لانه يجب نصب شاعر لان نقض
النفى بالا لايوجب ابطال عمل ما الا فى مابعد الا الا ترى ما زيد شيئا الا شئ وماشاعر احد
الا زيد على ان يكون زيد فاعلا لانه يشكل عمل شاعر فى زيد لانه لما ابطل نفيه فيما بعد الا لم يبق
معتمدا على النفى فيما بعد الا فتعين ان يكون المقدر مبتدأ مؤخرا ولعلك تنظر فى تحقيق ماذكرناه
فى شرح الكافية فى انتقاض نفى ما ولا بالا فينفعك فى هذا المقام نفعا (ومنها) اى من الطرق
(انما) حذف من عبارة المفتاح المضاف اذ فيه ومنها استعمال انما لظنه به انه حشو مفسد حيث
يوهم ان دلالة انما ليست بالوضع كما وهمه البعض لكن ادرجه المفتاح لان الطريق مايسلكه
السالك ويشتغل به وذلك استعمال انما فانه فعل يشتغل به كاخواته لا نفس انما (كقولك فى قصره)
افراد (انما زيد كاتب و) قلبا (انما زيد قائم وفى قصرها) افرادا وقلبا (انما قائم زيد) قال
الشارح المحقق ان الشيخ لم يوافق المفتاح فى عموم طريق العطف وانما لاقسام القصر بل
قال انهما لقصر القلب ومانقل عن الشيخ فى بيانه لايدل الا على المتبادر من انما قصر
القلب اذا اطلق من غير تقييد بنحو وحده مما ان يشعر بقطع الشركة او مما يشعر بقطع التردد

من قولك بلاشبهة و بلا تردد اوقطعا ومن البين ان ماذكره انما يستقيم مع اطلاق
العطف حتى لوقيل جاءنى زيد لاعمرو ايضا لكان بقطع الشركة فلامناقشة مع السكاكى
فى الحكم بل فى المثال حيث فات منه التقييد ونازع السيد السند فيما ذكره فى انما بان المتبادر
من النفى والاستثناء قطع الشركة فما ذكره انما يتم لولم تكن انما بمعنى ما والا كما اشتهر بل بمعنى
العطف ونحن نقول لعل كلام الشيخ مبنى على ان المتبادر من المخطئة المخطئة
من كل وجه وذلك فى قصر القلب فما ذكره من تبادر قصر القلب جاز فى الجميع وتشبيه انما
بالعطف كلام على سبيل التمثيل (لتضمنه معنى ما والا) علة لكون انما من طرق القصر
وكان الاولى ان يقدم على هذه الدعوى ودليله بيان وجه كون النفى والاستثناء مفيدا
للقصر فذكره بعد ذلك كما فعله فوت لترتيب الكلام والتقديم ايضا من طرق القصر
لتضمنه معنى ما والا ولهذا فسر الائمة قولهم شر اهر ذاناب بما اهر ذاناب الاشر فتخصيص
انما بهذا التعليل تخصيص بلا مخصص الا ان يقال خصه بالتعليل للاشارة الى رد ما ذكره
بعض الاصوليين من ان وجه افادته القصر ان ما نافية وان للاثبات ولا يرجع النفى
والاثبات الى ما بعده لظهور التناقض فاحدهما راجع الى ما بعده والاخر الى ما عداه
وكون ما راجعا الى ما بعده خلاف الاجماع فيتعين الاثبات لما بعده والنفى لما عداه وانما رده
لكونه تكلفا بعيدا عن الاختيار وليس تخصيصه بالتعليل لما ان بعض الاصوليين انكروا
كونه مفيدا للقصر تمسكا بقول النبى صلعم (انما الاعمال بالنيات) و بقوله انما الولاء بالعتق
على ما نقله الرضى فى بحث وجوب تقديم الفاعل لان كون التقديم ايضا مفيدا للقصر
مما خالف فيه الشيخ ابن الحاجب على ما مر وقد استدل على تضمنه ما والا باوجه ثلثة اشارة
الى الاول بقوله (لقول المفسرين) وكانه استدل باجماعهم فان قلت التفسير مستمد من
هذا الفن فكيف يتمسك صاحب هذا الفن بقول اصحاب التفسير فيما ادعاه وهو مرجعهم
فى تصحيح دعاويهم قلت التمسك بقوله من حيث انهم علماء العربية لا من حيث انهم
اصحاب التفسير الا انه عين مكانا قالوا فيه ذلك فالوجه فى الحقيقة اتيان قول ائمة
العربية واستعمال العرب (انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة)
وايد قولهم بقوله (وهو المطابق لقراءة الرفع لما مر) اذ القراءة ان المراد ان يكون بعضها مفسرة
لبعض فاذا كان قراءة الرفع مفيدة لحصر المحرم فى الميتة ينبغى ان يكون المراد فى قراءة النصب
ايضا الحصر فلولم يكن انما للحصر لكان النظم مفوتا لاداة الحصر مع ارادته
تعالى عن ذلك ولما اكتفى بقوله لقراءة الرفع من غير تعرض لحرم يتبادر منه ان حرم على حاله
التى كانت له فى قراءة النصب وهو البناء للفاعل وهو المراد اوفى قراءة البناء للمفعول
يحتمل ان تكون الميتة مرفوع حرم فلا تكون فيه دليل على كون انما للحصر
ووجه ارادة الحصر فى قراءة الرفع على ما بينه المفتاح ان ما موصولة اذ لا مجال لكونها
كافة والا لم يصح رفع الميتة الا بتقرير انما حرم الله عليكم شيئا هو الميتة ولا يجوز حذف
موصوف الجملة فى مثله كما بين فى محله والميتة خبره فهو مثل المنطلق زيد اذ اللام فى اسم الفاعل
موصولة وقد عرفت انه يفيد قصر الجنس وبهذا اندفع ما توهم من قلة التتبع وعدم التنبه
ان قراءة الرفع يفيد قصر الميتة على ما حرم وقراءة النصب عكسه فكيف يتطابقان فان قلت
التأكيد ليس بقوى اذ لا يلزم الحصر تعريف المسند اليه تعريفا جنسيا بل قد يفيده قلت
انما يحتمل عدم افادته اذا ظهر له فائدة اخرى وهنا لم تظهر واشار الى الثانى بقوله (ولقول
النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفى ما سواه) اى مما يقابله اذ لا يخفى ان المنفى بعد انما ليس

جميع ماسوى المذكور ولو قالوا ونفى ما يقابله لكان واضحا واظن ان مرادهم الاشارة الى ان
المثبت يجب ان يكون مذكورا بعده والمنفى غير مذكور لا الى تعيين المنفى ولا يخفى ان
قول النحاة اشبه بقول الاصوليين من ان فيه لاثبات ما ذكره بعده وما للنفى
ماسوى المذكور فذكره لاثبات تضمن انها بمعنى ما والا فى مقام رد ان يكون
ان وما محل نظر نعم يتم ما ذكره الشارح فى شرح المفتاح من الاستدلال بعموم النكرة بعدها
كما فى قوله عليه السلام انما الامرئ ما نوى فانه يدل على ورود نفيه على ما ذكر بعده وذلك
انما يتحقق لتضمنه النفى لا لكون ما للنفى اذ لو كان ما للنفى لوجب ان يقال انما الامرئ غير
ما نوى وكذا ما ذكره فى هذا الشرح من الاستدلال بصحة عمل الصفة فى انما قائم ابوك على
ما صرح به بعض النحاة نعم يتجه على قول هذا البعض انه كيف عمل الصفة ولم يعتمد على النفى
حين العمل فى ابوك لانتقاض النفى بمعنى الا واشار الى الثالث بقوله (ولصحة انفصال الضمير
معه) اى مع انما فى مقام لا يصح الفصل بدون انما مع انه لا يتصور من مواقع صحة انفصال
الضمير معه الا فصل الضمير من عامله لغرض فيقال انما يقوم فى الدار انا ولولا ان انا فى المعنى
بعد الا لوجب ان يقال انما اقوم فى الدار وكانه قال لصحة انفصال الضمير ولم يقل ولوجوب
انفصال الضمير معه مع انه ادل على المطلوب لتردده فى الوجوب لان الضمير معه ذو وجهين
الاتصال بحسب الظاهر والفصل فى المعنى فالقياس ان يجوز العمل بالوجهين وقال الشارح
فى شرح المفتاح الظاهر وجوب الفصل اذ لو قيل انما اقوم لكان المعنى ما انا الا اقوم وانما
يعلم كون الفاعل المقصور عليه لو قيل انما اقوم انا وفيه بحث لان الجزء الاخير فى انما اقوم
هو الفاعل لا المسند وكانه وقع فيه من كلام الشيخ حيث قال لو قال انما ادافع عن احسابهم
لم يكن المقصور عليه المتكلم بل قوله عن احسابهم ولكن ما قاله الشيخ الا انه لو اضمر المتكلم فى
الفعل لم يبق جزأ اخيرا ويصير الجزء الاخير المتعلق وقال السيد السند لا كلام فى وجوب
الانفصال اذا كان للفعل متعلق انما الكلام فى مثل انما اقوم وهو محل التوقف هذا قول
كلام النحاة يحكم بوجوب الانفصال فانهم حكموا بانه لا يجوز المنفصل الا لتعذر المتصل وعدوا
منه الفصل لغرض وينبغى ان يعم الفصل المعنوى واللفظى ليشمل هذا البيت فالبيت عندهم
من مواضع تعذر الاتصال والظاهر ان مأخذ قول النحاة اشعار فيها اشعار بالقصر لا لانفصال
الضمير فلا معنى لجعله وجها ثالثا فان قلت صحة انفصال الضمير معه ليس الا لكون الضمير مستثنى
فى المعنى والاصوليون لا ينكرونه بل يجعلون ان للاثبات وما للنفى لتحصيل معنى القصر فمعنى انما
ادافع عن احسابهم انا عندهم ايضا ما ادافع الا انا فكيف يصير حجة عليهم قلت لو جعل ان
للاثبات وما للنفى لا يقع الضمير بعد معنى الا بل يكون التقدير انى ادافع عن احسابهم وما يدافع
غيرى ويكون مال الكلام القصر ولا يخفى انه لا يقع حينئذ الضمير بعد معنى الا بخلاف ما قاله
النحويون (قال الفرزدق انا الذائد) من الذود وهو الطرد (الحامى الذمار) وهو العهد وفى
الاساس هو الحامى الذمار اذا حمى ما لم يحمه لئيم وعنيف من حماه وحريمه (وانما يدافع عن
احسابهم) اى القوم العار (انا اومثلى) فلو لا مراده انه لا يدافع عن احسابهم الا انا لقال
انما ادافع عن احسابهم انا اومثلى بتأكيد ضمير الفاعل ليصح العطف عليه وبهذا اندفع
انه لم لا يجوز ان يكون الانفصال للضرورة على انه لا يجوز للضرورة الاخراج عن الاصل
وانما الجائز هو الرد الى الاصل والاصل فى الضمائر الاتصال واسناد يدافع الى انا اما لاشتراك
الصيغة بين الغائب والمخاطب والمتكلم المنفصلين واما لانه فى الحقيقة مسند الى مستثنى منه
غائب نقل عن على بن عيسى الربعى مناسبة بين انما ومعنى النفى والاستثناء دعت الى وصفها
له وهو ان ان للتأكيد وما زاد للتأكيد ففى الجمع بينهما تأكيد على تأكيد كما ان فى القصر ذلك

التعريف   نسخه

قال الشارح وجهه ان قولك جاء زيد لاعمرو لمن تردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد
صريحا وهو تأكيد لاثبات المطلق المسلم الثبوت وفي قولك لاعمرو اثبات المجيء ضمنا لزيد
ثانيا لان المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو اثبات المجيء فقد اثبته لزيد ضرورة
فقد جاء تأكيد بعد تأكيد لنفس الحكم او تأكيد لخصوص الحكم بعد تأكيد لنفس الحكم هذا
ولا يخفى عليك انه تصوير في مثال مخصوص واما في ماجاءني زيد بل عمرو فالاثبات الصريح
تأكيد للاثبات الضمني الحاصل من قوله ماجاءني زيد وانه لاحاجة الى هذا التكلف لان
الاثبات الضمني اثبات مؤكد لانه برهاني فقد جاء التأكيد على التأكيد باجتماع اثبات
برهاني واثبات صريح ثم قال الشارح ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما
متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تأكيد على تأكيد مفيدا للقصر
مثل ان زيد القائم وفيه نظر لان التأكيد اما لرد الانكار واما لدفع التردد وكل منهما يستلزم
القصر ففي الانكار قصر القلب وفي التردد قصر التعيين وان لم يفد التأكيد على التأكيد قصرا
اصطلاحا ولم يجعل من طرق القصر فتأمل نعم هذا لا يخص التأكيد على التأكيد بل يحصل
مع مجرد التأكيد (ومنها التقديم) اى تقديم ماحقه التأخير كخبر المبتدأ ومعمولات الفعل
اذ لاقصر في زيد انسان وانا تميمي وههنا اشكال وهو انه كيف يحكم بان حق المسند اليه
في انا كفيت مهمك التأخير دون انا تميمي الا ان يقال حق مبتدأ الجملة الفعلية الغير السببية ان
لا يجعل مبتدأ لان الاصل في الاسناد ان لا يتكرر والاصل في الجملة ان يستقل ولا يرتبط بالغير
فالاصل ان يقال كفيت انا مهمك فانا كفيت مهمك من قبيل تقديم ماحقه التأخير غايته انه مع
التقديم مبتدأ ومع التأخير تأكيد لكنه يشكل بما انا تميمي فانه يفيد القصر فكيف يحكم بان حقه
التأخير وليس في انا تميمي حقه التأخير الا ان يقال الصفة مع النفي بمنزلة الفعل ولذا يعمل وكان
الاحسن الاوفق بدأ به ان لا يكتفي في تمثيل قصر الموصوف على الصفة بقوله (كقولك في
قصره تميمي انا) وان كان يصلح لاعتباره مقابلا للسلب التميمي فيكون قصر قلب ولاعتباره
مقابلا للقيسية كما اعتبره المفتاح فيكون قصر افراد اذ لا منافاة بين النسبة الى قبيلتين فان النسبة
تكون بالنسب وبالولاء وقد تنبه لان فاته الاحسن فعدل عنه في الايضاح ومثل لقصر
الموصوف بقوله شاعر هو وقائم هو (وفي قصرها انا كفيت مهمك) لمن اعتقد شركة الغير
او انفراده او تردده واعلم ان قولك ماتميمي انا وهل تميمي انا يحتمل ان يكون من قبيل تقديم ماحقه
التأخير وان يكون من قبيل ماحقه التقديم واستخبر ذلك من تذكر الوجهين في اقائم زيد
ان بلغك خبر من المبتدأ ولست بعار عن نحوه (وهذه الطرق) الاربعة تتفق من وجه وهو ان
المخاطب معها يلزم ان يكون حاكما حكما منسوبا بصواب وخطاء وانت تطلب بها تحقيق
صوابه ونفي خطائه تحقق في قصر القلب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف
لاحد الموصوفين وهو صوابه تعين حكمه وهو خطاؤه وتحقق في قصر الافراد حكمه في
بعض وهو صوابه وتنفيه عن البعض وهو خطاؤه (وتختلف من وجوه) كذا في المفتاح ولما
كان ماذكره في بيان الاتفاق مستغنى عنه بما مر من تعين المخاطب في اقسام القصر
ومع ذلك لم يكن صحيحا اذ لا يلزم كون المخاطب على خطأ بل اللازم كونه على شك او خطأ
اسقطه المصنف ح ونعما هو الا ان يقال قصر التعيين في شاك يعتقد ان غاية الامر الشك ولا
سبيل الى الاعتقاد لرد الخطأ في اعتقاد التوقف وفي غيره نزل منزلة من اعتقد التوقف ولم
يجوز سبيل الخروج عن الشك (فدلالة الرابع) اى التقديم قدمه في البيان على خلاف المفتاح
لانه ادخل في البلاغة (بالفحوى) كسلمى وحمراء وعشراء وهو مفهوم الكلام ومذهبه يعني

بتكرر نسخه

يرشد الى القصر خصوصية المفهوم بحسب البيان مع التقديم ويخص به ذوق دون ذوق حتى
حرم عن دركه بعض من له كعب اعلى في درك الدقايق العقلية والنقلية وانكره ابن الحاجب
وكان اخر يقول لمن يسأله عن فائدة تقديم وقع في الكلام القديم انه فاعل مختار يفعل مايشاء
ولعلك تقول كان هذا حكما في مبادي الاستعمال والا فقد شاع قصد القصر في مقام التقديم
بحيث صار موضوعا بالغلبة للقصر وربما يوجه دلالته بان المخاطب اذا اخطأ في قيد من
قيود الكلام يقتضي الاهتمام برد الخطأ فيه تقديمه (والباقية) بالجر عطف على الرابع
(بالوضع) عطف على قوله بالفحوى عطف على معمولي عاملين مختلفين والمجرور مقدم اى
بالوضع لما ان يحصل منه القصر فان حرف النفي وضع للنفي وحرف الاستثناء للاخراج عن
حكم النفي ويلزم من اجتماعهما قصر وهكذا غيره والمقصود في الفن احوال تلك الثلثة من كون
قصرها افرادا او قلبا او تعيينا وهي انما تستفاد بحسب المقام دون مايستفاد منها بالوضع
وقوله (والاصل في الاول النص على المثبت والمنفي) اشارة الى وجه آخر من الوجوه وقد
اشار الى كيفية النص عليهما بقوله (كامر) من تقديم النفي في العطف ببل وتقديم الاثبات
في العطف بلا وليس المراد منه مجرد حوالة المثال كما يتبادر من ظاهر المقال (فلا يترك)
النص عليهما (الا) ليكثر منها (كراهة الاطناب) ورعاية السجع ولا يخفى التفصيل على اولي
الالباب وربما يدعو الى ترك النص ورجحان الاختصار او كراهة المساواة ولا يبعد ادخال
المساواة تحت الاطناب بقرينة (كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد
يعلم النحو وبكر وعمرو) اذ لا يخفى ان النص بالمثبت والمنفي فيهما مساواة لا اطناب (فتقول
فيهما زيد يعلم النحو لاغير) او تقول في الاول زيد يعلم العلمين لا العروض وفي الثاني الرجلان
يعلمان النحو لاعمرو وربما يكون زيد يعلم النحو لاغير نصا على المثبت والمنفي كما اذا قصد القصر
الحقيقي فلذا قيده بقوله اذا قيل فاعرفه وحذف المضاف اليه من لاغير امارة غاية الاجتناب
عن الاطناب ولاغير مبني على الضم تشبيها بالغايات لحذف المضاف اليه مع كونه منويا اى
لاغيره بمعنى لاغير زيد او لاغير النحو وهذا على تقدير كون لا عاطفة اما على تقدير كونها
لنفي الجنس كما في بعض كتب النحو اى لاغيره عالم او معلوم له فليس من طرق القصر (او نحوه)
والمراد بنحو لاغير لا من عداه ولا من سواه ولا علما اخر والمستفاد من الايضاح ان المراد به مافي
المفتاح من نحو ليس غير وليس الا ويتجه عليه انه ليس من طريق العطف بل النفي والاستثناء
واجاب عنه الشارح بان العدول من الاصل بوضع مجمل مقام النص على المنفي قد يكون مع
حفظ العطف وقد يكون بترك العطف وايراد مايؤدي مؤداه ووصفه بالدقة ووصى بالتأمل
وفيه انه ليس مما كان الاصل فيه النص على المثبت والمنفي بل طريق الاستثناء الذي الاصل فيه
النص على المثبت فقط والاصل فيه مرعى وليس مما نحن فيه (وفي الباقية) من الطرق والاولى
ترك في ليكون العطف على معمولي عاملين مختلفين مع تقدم المجرور واما مجموع الجار والمجرور
فمنصوب (النص على المثبت فقط) الاقتصار على المثبت في النفي والاستثناء واجب كما ستعرف
فلا يصح في حقه ان الاصل فيه ذلك وقد يتكرر النص على المثبت في النفي والاستثناء لمزيد
تقريره لداع وذلك في ليس غير وليس الا ليس الا تقول زيد يعلم النحو ليس الا والداعي في قصر القلب
ظاهر لان الجزء المثبت منكر للمخاطب فلا انفع من التقرير وكذا في قصر التعيين لان الجزء الثبوتي
مشكوك للمخاطب فلا انفع من مشكوك واما في قصر الافراد فالمبالغة في الاتصاف ومزيد اظهار لانه
مخالفة مع الصواب وانما المخالفة في تحقق خطائه وهذا ادخل في قبول المخاطب نفي الشركة فاحفظه
فانه من ودايعنا واما جعله مع بدايعنا واشار الى ثالث من وجوه الاختلاف بقوله (والنفي)

منهما نسخه

النكتة نسخه

طريق القصر نسخه

يعنى بلا العاطفة بقرينة دليله لابقرينة انه لادليل على امتناع مازيد الاقائم ليس هو بقاعد
كما ذكره الشارح لان تلك القرينة بمعزل عن الاعتبار مع وجود ماذكرنا وانما لم يقل والاول
(لايجامع الثانى) كما فى المفتاح لان الحكم مختص بلا كذا فى الشرح يريد ان المدعى مخصوص
بقرينة دليله لانه يجامع بل الثانى حتى يناقش فيه بظهور امتناع مازيد الاقائم بل قاعد على ان
الحكم هو الفرق بين الثانى والاخيرين وكما لايصح مازيد الاقائم بل قاعد لايصح انما زيد قائم
بل قاعد وتميمى انا بل قيسى نعم يتجه ان المعدول اليه لايترجح لان الحكم كما لايعم الاول باسره
لايعم النفى وكما يتخصص النفى بالقرينة تخصص الاول على ان فى العدول الى النفى ايهاما
انه اختار ماذكره الشيخ من ان النفى فى مانحن فيه النفى يتقدم تارة نحو ماجاءنى
زيد وانما جاءنى عمرو ويتأخر اخرى نحو انما جاء زيد لاعمرو وانما انت مذكر
لست عليهم بمسيطر فانه يدل على ان النفى الذى نحن فيه اعم من النفى بلا العاطفة
والتنزيل يرد كلام الشيخ قال تعالى ما انت بمسمع من فى القبور ان انت الانذير وكان
المناسب ان يقول ولايجامع الثانى يعنى النفى والاستثناء فلا يقال ما زيد الاقائم لاقاعد
وما يقوم الا زيد لاعمرو وكما قد يقع فى تراكيب المصنفين لكن لايمكن ان يستشهد به وان كثر
فى الكشاف لان عبارته ليست مما يستشهد بها فنفى المجامعة نفيها فى كلام العرب العرباء
والمهرة البلغاء وما ذكره فى تعليله مناسبة اقتضت نفى المجامعة ومما ينبغى ان تنظر فيه
نظر من يسلك فى المزلقة مايكاد يشتبه بالجمع بين لاوالنفى والاستثناء وهو مايؤكد به النفى
والاستثناء وهو فى صورة العطف بلا وهو جملة مستقلة جئ به للتأكيد ليس الا ومنه قول
الكشاف ماهى الاشهوات لاغير فانه لم يقصد عطف الغير على شهوات بل جعل لاغير جملة
مستقلة تأكيدا للقصر واراد به لاغير الشهوات موجودة فكانه قيل ماهى الاشهوات
ومنه قوله وما كان ذلك الانفيا لاشبهة فيه الاسلام فان قوله لاشبهة فى الاسلام نفى
جنس والمعنى لاشبهة فى الاسلام كانه اكد به القصر السابق وكيف لايسمى هذا المسلك
مزلقة وقد عدهما الشارح المحقق من الجمع الذى يقع فى كلام المصنفين واوضح به دعوى انه
مما يكثر فى الكشاف ويكاد ان نجرى بانكار الوقوع فيه ولا تخاف (لان شرط المنفى بلا
العاطفة كذا قيدها الشيخ فى دلائل الاعجاز وصاحب المفتاح (ان لايكون منفيا قبلها
بغيرها) اى منفيا نفيا صريحا كما هو المتبادر بغير لاهذا حشو مفسد لانه يوهم انه يجوز
فى العطف بلا ان يكون قبلها منفى بلا حتى يصح ان يقال جاءنى زيد لاعمرو ولا بكر مع انه
صرح بمنعه الرضى واوجب ان يقال جاءنى زيد لاعمر وولابكر وقال فخرج لا مع الواو
عن العاطفة الى الزائدة وبين هذا الشرط الشارح المحقق والسيد السند بما ذكر فى تعيين
ماوضع له لاحيث قال النحاة انها وضعت لنفى ماوجب للمتبوع وكان مرادهم نفى ماوجب
للمتبوع عما بعدها ونفى مابعدها عما اوجب له المتبوع اونفى التعلق بما بعدها بعد التعلق ا
بالمتبوع ليشمل جاءنى زيد لاعمرو وزيد قائم لاقاعد وضربت زيدا لاعمرا الاانهم تسامحوا
فى البيان واكتفوا بذلك المعنى فى العطف على المسند اليه واعتمدوا على المقايسة
لظهور الحال بعد هذا القدر من البيان وقال السيد السند نفى ماوجب للمتبوع فى جاءنى
زيد لاعمر وظاهر وفى زيد شاعر لامنجم هو كون الشئ مسندا حيث نفى عن المنجم بعد ايجابه
للشاعر وفيه ان وضع لاليس لهذا المعنى وهذا الازم وضعه على ان المراد بما اوجب
فى جاءنى زيد لاعمر وللمتبوع حينئذ ينبغى ان يكون كونه مسندا اليه فهو كزيد شاعر
لامنجم فى الظهور والخفاء وقال الشارح المحقق ان الموجب فى زيد قائم لاقاعد هو زيد

حيث اوجب للقيام وقد نفى عن القعود ولايخفى انه فى غاية البعد وهذا كلام وقع فى البين
فلنرجع ماكنا فيه فنحصل بيانهما ان لالما وضعت لنفى ماوجب المتبوع ينبغى ان لايكون
المنفى بها منفيا قبلها وفى قولك مازيد الاقائم قد نفيت عن زيد كل صفة غير القيام فاذا قلت
لاقاعد فقد نفيت بها ماكان منفيا قبلها وفيه ان وضع لالايقتضى الا ان يكون المنفى بها
ثابتا المتبوع بالتفصيل المذكور واما انه لايكون منفيا بغير لافلا يقتضيه غاية مافى الباب
ان يتكرر النفى وذلك لاينافى مقتضى وضع لاولاشك ان الايجاب للمتبوع فى ما جاءنى
الازيد لاعمرو يتحقق غاية ان النفى عما بعدا ايضا قد تحقق فيكون فى ذكر لاعمرو تكرار فالوجه
ان النفى الصريح يوجب تكرارا صريحا بخلاف النفى الضمنى فانه ليس بتلك المثابة فاحترز
عن الاول دون الثانى والاظهر ان النفى لايجامع التقديم الذى للقصر ولا انما للقصر
بل يحمل انما على التأكيد كما هو اصل وضع ان التأكيد بما ومنه انما زيد اضربت فان انما
فيه ليس للقصر كقول ابى الطيب انما لذة ذكرناها ويحمل التقديم على مجرد الاهتمام فلهذا
جاز الجمع بين التقديم ولاوانما ولا والنفى والاوالنفى والاستثناء نص فى القصر فلغو العطف
معه فلذا لايجامعه (ويجامع) النفى بلا العاطفة (الاخيرين) اى انما والتقديم (فيقال انما
انا تميمى لاقيسى وهو يأتينى لاعمرو) ومن العجاب تمثيل السكاكى بقوله وهو يأتينى وقد انكر
كون التقديم فيه للتخصيص كما عرفت واعجب منه ان الشارح المحقق اعترض عليه بان
الاولى التمثيل بزيد أضربت لانه شايع فى التخصيص بخلاف هو يأتينى فان التخصيص
والتقوى فيه سواء والسيد السند وافقه وكانه هذا المقام بغفلة ولم يسلم فيه قافلته (لان
النفى فيهما غير مصرح به) بل صريحهما الاثبات ويلزمهما النفى بخلاف النفى
والاستثناء فان نفيه مصرح به وان لم يكن المنفى مصرحا به (كما يقال امتنع
زيد عن المجئ لاعمرو) فكما جاز هذا التركيب مع عدم جواز لم يجئ
زيد لاعمرو وللفرق بين النفى المصرح به وغير المصرح به جاز مجامعة النفى الاخيرين
دون الثانى فلا يرد انه لايصلح نظيرا لماسبق لان المنفى بلاليس منفيا قبلها فيه بخلاف
ماسبق والواضح فى هذا القيد عبارة المفتاح حيث قال ووجه صحة مجامعة لا العاطفة انما
مع امتناع مجامعتها ما والا عين وجه صحة ان يقال امتنع عن المجئ زيد لاعمرو ومع امتناع
ان يقال ماجاءنى زيد لاعمرو وهو كون معنى النفى فى انما وفى قولك امتنع عن المجئ ضمنا
لاصريحا قال الشارح ثم ظاهر كلامهم يقتضى جواز قولنا اتى زيدا لاالقيام لاالقعود
وقرأت الايوم الجمعة لاسائر الايام لان المنفى بلاليس منفيا بشئ من كلمات النفى اللهم الا ان يقال
التصريح بالاستثناء مشعر بان النفى ايضا فى حكم المصرح اى لم يرد زيد الاالقيام وما تركت
القراءة الايوم الجمعة فيمتنع بزيدانه لايصح قوله والنفى لايجامع الثانى لمجامعته فى هذين المثالين
اللهم الا ان يقال الخ وفيه بحث لان الاستثناء عن المثبت ليس الثانى وانما الثانى النفى والاستثناء
على ان بناء صحة قرأت الايوم كذا على تأوله بالنفى بخلاف ما تقرر فى محله انه
استثناء من الاثبات لاستقامة المعنى ثم قال (السكاكى) لاوجه لتقديم قول السكاكى مع تقديم
الشيخ الا ان يقال ذكر قول السكاكى للتزييف بقول الشيخ والتزييف انما يكون بعد الذكر
(شرط مجامعته للثالث) من قال تقدير شرط حسن مجامعته للثالث ليوافق كلام الشيخ لم تصح
عبارة السكاكى والتقييد بالثالث فيما بينهم لان دلالة الرابع على القصر اضعف
من الثالث لانه ليس بالوضع وفيه تنبيه على ان مجامعته النفى مع الرابع اجلى واشيع
قال الشارح المحقق لم تذكروا هذا الشرط فى التقديم لاوجوبا ولا استحسانا فكان دلالته
على القصر اضعف وقد عرفت ان كونها اضعف ليس فيه ريبة (ان لايكون الوصف

مختصا بالموصوف) الباء داخل على المقصور عليه بقرينة المثال وان كان صحة الحكم لا يقتضيه
بل لو جعل داخلا على المقصور لصح اشترطه ايضا ان لا يكون الموصوف مختصا بالوصف
فلا يقال انما الزمن قاعد لا قائم فترك بيانه لظهور حاله بالمقايسة وقد قيد السكاكى الوصف
بقوله فى نفسه اى لا يكون مختصا نظرا الى نفسه والا فلا بد من اختصاص الوصف حتى يصح
القصر (نحو انما يستجيب الذين يسمعون) فان كل عاقل يعرف ان الاستجابة اى الاجابة كما
فى شرح العلامة للمفتاح لا يكون الا ممن يسمع ويعقل واسقطه المصنف فى الايضاح ايضا
لان المدار على ظهور الاختصاص سواء كان منشاؤه نفس الوصف او الموصوف او عرف
وغفل الشارح عما قصده فظنه اهمالا وقيده به فى الشرح قال (عبد القاهر لا يحسن)
المجامعة المذكورة (فى الوصف المختص) اى مقدار ما يحسن فى غيره وهذا اقرب لرجحانه
عقلا ونقلا لان الشيخ اعلى كعبا ولان شهادة المثبت اصدق من شهادة النافى اذ الاحاطة
بالنفى متهمة لا يكاد يقبل ولا يذهب عليك انه لا يتصور القصر فى الوصف الظاهر الاختصاص
الا بتنزيل المخاطب منزلة المخطئ او المتردد لداع ولذا كان قول عبد القاهر ارجح عقلا
(واصل الثانى) اشارة الى الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ووجه الاقتصار فى ذلك
الاختلاف على الثانى والثالث كأنه ان الاول والرابع مستويا النسبة بالمجهول والمعلوم فوجه
الاختلاف ان انقسام الطرق ثلثة اقسام فلا يرد انه فى هذا الوجه ليس اختلاف الطرق بل
الطريقين (ان يكون ما استعمل) من الاسناد والتعلق يدل عليه قوله فيما سبق وكل من
الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وفسره الشارح بالحكم (له مما يجهله المخاطب
وينكره) فاستعماله فى قصر التعيين على خلاف الاصل اذ لا انكار فيه ولو اكتفى بقوله ينكره
لكفاه (بخلاف الثالث) فانه يجئ لخبر لا يجهله المخاطب على ما فى دلائل الاعجاز قال الشارح
المحقق وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم لم يصح القصر ولا اشكال فيه
لانه يصح ان يكون اما عالما فى ما ينزل منزلة المجهول دون النفى والاستثناء ويكون النفى
والاستثناء غالبا فى المنكر وربما يستعمل فى معلوم منزل منزلة المجهول كما انه ربما يستعمل انما
فى مجهول منزل منزلة المعلوم ومآل تنزيل المجهول منزلة المعلوم فيهما تنزيل المجهول
الحقيقى منزلة المجهول لادعائى كما ان مال تنزيل المعلوم منزلة المجهول فى النفى
والاستثناء تنزيل المجهول لادعائى منزلة المجهول الحقيقى ولا يخفى كمال لطافة هذين
التنزيلين ووقته واختصاصهما بمن يكاد يتوجه بفطنة وهل هذا الا
ما يحق به البلغاء المخاطبة والله يختص برحمته من يشاء ووجه الشارح كلام الشيخ
بحمل قوله يجئ لخبر لا يجهله المخاطب على خبر من شانه ان لا يجهله ولا ينكره حتى ان انكاره
يزول بادنى تنبيه وليس مما يصر عليه فقال وهو الموافق لما فى المفتاح حيث قال ان طريق
انما يسلك مع مخاطب فى مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر واشار بكون
بيان الشيخ موافقا للمفتاح الى ان المصنف فى بيانه اما فى غفلة عن الموافقة او فى عدول
عن عبارة المفتاح مع وضوحها الى عبارة متغلقة (كقولك اصاحبك وقد رأيت شبحا)
بالتحريك وقد يسكن اى شخصا كذا فى الصحاح (من بعد ما هو الا زيد اذا اعتقد) صاحبك
او على صيغة المجهول للعلم بفاعله اى اعتقد ذلك الشبح (غيره) اى زيد بان يكون زيدا وعمرا
او يكون عمرا مصرا على هذا الاعتقاد فالمثال يحتمل القسمين فلذا اكتفى به لا لانه يختص بقصر
القلب وجعله المفتاح مخصوصا بقصر القلب حيث قال اذا توهمه غير زيد ويصر على
انكار ان يكون اياه فالمصنف اسقط قوله ويصر على انكار ان يكون اياه لتكثير الفائدة
لا لمجرد تقليل الالفاظ ولم يقل اذا اعتقد غيره او زيدا لانه مخصوص بالنكر كما سبق وقد ينزل المعلوم

منزلة المجهول) المنكر (لاعتبار مناسب فيستعمل له) اى لذلك المعلوم كذا فى الشرح
ويحتمل التعليل اى لاجل هذا التنزيل (الثانى افرادا) اى لافراد او حال كونه قصر
افراد والى الثانى ذهب الشارح ولا بد من حذف مضاف اخر اى طريق قصر افراد لان
الثانى طريق القصر لا نفسه فالوجه هو الاول نحو وما محمد الا رسول اى مقصور على
الرسالة لا يتعداها الى التبرء من الهلاك لو جعل القصر بالنظر الى استعظام هلاكه اى
لا يتعداها الى استعظام هلاكه واستبعاده لا يستغنى عن التنزيل ويكون على مقتضى الظاهر
(نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه) فلزم تنزيل علمهم منزلة الجهل فلا يرد
ان الملائم لدعوى تنزيل المعلوم منزلة المجهول ذكر تنزيل علمهم منزلة الجهل لا تنزيل
استعظامهم منزلة الجهل قال الشارح والاعتبار المناسب الاشعار بعظم هذا الامر
فى نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبى صلى الله عليه وسلم فيما بينهم حتى كأنهم ينكرون
هلاكه ونحن نقول الاعتبار المناسب التنبيه على مفاسد الاستعظام حتى لحق بالجهل فى الفساد
وتحذيرهم عنه كما يحذر عن الجهل والاقرب عندى انه قصر قلب اى وما محمد الا رسول
لا اله نزل استعظامهم هلاكه منزلة دعوى الوهيته لان البقاء يخص الاله وكل شئ هالك
الا وجهه واعتقاد الالوهية ينافى الرسالة (او قلبا) عديل لقوله افرادا (نحو ان انتم
الا بشر مثلنا) تريدون ان تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فأتونا بسلطان مبين فان المخاطبين
بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين منكرين لكونهم بشرا لكنهم نزلوا منزلة المنكرين
(لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة)
فنزلوا منزلة من يعتقد رسالته وينكر بشريته وقلبوا الحكم وقالوا لستم مرسلا ولكنكم
بشر وفائدة تنزيلهم منزلة المنكر للبشرية المبالغة فى المنافاة بين الرسالة والبشرية
قال السيد السند فرق بين هذا المثال والمثال السابق فان المنشاء فى التنزيل فيه هو حال
المتكلم والمخاطب وفى السابق حال المخاطب فقط هذا ولا يخفى انه وهم لان المنشاء
فى التنزيل مطلقا مخالفة علم المتكلم لما عليه المخاطب الا انه فى السابق علمه مطابق للواقع
وهنا غير مطابق ونأتيك ببحث شريف نظنه موهبة رؤف لطيف وهو ان ما جعلوه تنزيلا
يحتمل ان يكون على مقتضى الظاهر ويكون الكلام من قبيل الكناية فيكون ان انتم
الا بشر بمعنى ان انتم الا غير رسل لاستلزام البشرية نفى الرسالة فذكر البشرية
واريد انتفاء الرسالة ففى الكلام قصر قلب من غير تنزيل وانما اختار المصنف فى مقام
التمثيل ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا الاية دون ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل
الرحمن من شئ لانه كان فى الاول اشكال يحتاج الى الدفع وهو انه يلزم ان يكون قول الرسل
ان نحن الا بشر مثلكم تسليما لذلك القصر واعترافا بانتفاء رسالتهم فاجاب عنه بقوله
(وقولهم ان نحن الا بشر مثلكم من مجاراة الخصم) اى الجرى معه وعدم
المخالفة فى السلوك ومن قبيل تسليم المقدمة واظهار الانصاف (ليعثر) ليزل الخصم
من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الوقوف (حيث يراد تبكيته) اى اسكاته
والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة وفيه ان تسليم القصر يستلزم تسليم البشرية وانتفاء
الرسالة ايضا وفيه العثار فى يد الخصم لا عثاره ليجاب بان المراد منه نحن بشر مثلكم
والنفى والاستثناء لغو لم يقصد به معنى وانما ذكر لمجرد موافقة الخصم فى العبارة ولا يخفى
ان الجواب حينئذ ان المراد بالنفى والاستثناء مجرد اثبات البشرية ولا مدخل فيه لكونه
من مجاراة الخصم على ان ذلك بعيد عن النظم بل لا يليق ببلاغته لان الموافقة للخصم

فى عبارة يكون صريحا فى تسليم دعواه بمعزل عن البلاغة فالوجه ان يقال ان القائلين
اعتقدوا ان الرسول يكون ملكا لابشرا فنزلوا الرسل فى دعوى رسالتهم منزلة
من يعتقد ملكيته وينكر بشريته فقيل لهم ان انتم الابشر مثلنا وقلبوا حكمهم وعكسوه
يعنى انتم بشر لاملك فقولهم ان نحن الابشر ليس فيه تسليم انتفاء الرسالة بل تسليم
المقدمة للمجاراة والزامهم بقوله ولكن الله يمن على من يشاء من عباده يعنى انتفاء الملائكة
وثبوت البشرية لايستلزم انتفاء الرسالة وههنا بحث شريف آخر وهو ان قول
الكفار فأتونا بسلطان مبين يدل على انهم لاينكرون رسالة البشر فالوجه انهم اعتقدوا
ان الرسل ادعوا افضلا وامتيازا عنهم استحقوا بذلك النبوة فقالوا ان انتم الابشر
مثلنا يعنى لايتجاوزون البشرية الى امتياز حتى يستحقوا الرسالة وحينئذ وصف البشرية
بالمماثلة مقتضى المقام فقولهم ان نحن الابشر مثلكم تسليم لمقدمتهم وقولهم ولكن الله
يمن على من يشاء من عباده منع اطلب الرسالة الامتياز بل هو فضل الله يؤتيه من يشاء
من عباده (وكقولك) عطف على قوله كقولك لصاحبك (انما هو اخوك لمن يعلم ذلك
ويقربه) ظاهر هذه العبارة على ماقررناعليه بيان الشيخ من ان انما لايستعمل الا بحسب
التنزيل بعيد عن الحمل على ماأوله الشارح لانه حينئذ يكون المعنى لمن يكون من شانه ان يعلم
ذلك ويقربه وحينئذ لاوجه لقوله (وانت تريد ان ترققه) لان الخطاب حينئذ للافادة
لاللترقيق ولذا قال الشارح معترضا على المصنف الاولى ان يكون هذا المثال من قبيل
التنزيل منزلة المجهول والمراد بالترقيق جعله رفيقا مشفقا بالقاء مايعلمه احداليه ولم نجده
فى كتب اللغة وانما وجدنا ترقق له اذا رق قلبه له ونقول او تريد الاخبار برقته على
المخاطب اذا كان منكرا لرقته عليه واوجعل قوله ترققه للنسبة اى تريد ان تنسبه الى الرقة
لكان المراد هذه النكتة فهى من محتملات عبارته لكن مافى المفتاح هو الاول (وقد ينزل
المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره) اوادعاء انه مما يجب ان يعلم ويسعى فى تحصيله
وكل من يخاطب به فهو عالم به ومجرد لمقدمات معرفته (فيستعمل له الثالث نحو) قوله
تعالى حكاية عن اليهود (انما نحن مصلحون) ادعوا ان كونهم مصلحين لكمال
ظهوره معلوم للمخاطب اولكون معرفة المصلح امرا واجبا لم يرض احد من نفسه بالجهل
باصلاحهم (ولذلك) الادعاء المستلزم لكمال الانكار (جاء الا انهم هم المفسدون للرد
عليهم مؤكدا بماترى) اى بما تعلمه محققا او بما تبصره لكمال ظهوره على حسب انكارهم
تصدير الكلام بحرف التنبيه الموجب لكمال العناية بتفهيمه وبان واسمية الجملة وبضمير
الفصل الذى للتأكيد عند مايفيد الحصر وبتعريف المسند المفيد لحصر الافساد فيهم ادعاء
والحصر على تأكيد وادعاء حصر الفساد فيهم تأكيد آخر هذا وهنا تأكيد آخر لم يشر اليه
المصنف وهو توبيخهم وتقريعهم بقوله ولكن لايشعرون وجعله داخلا فى قوله ماترى كما
يشعر به كلام الشارح بعيد عن السوق ويأباه بيان الايضاح (ومزية انما على العطف)
المشارك له فى الدلالة على القصر بحسب الوضع فلا يرد ان تلك المزية مشتركة بين التقديم
وانما لكن يتجه ان ماعليه المزية لاينحصر فى العطف بل منه النفى والاستثناء (انه يعقل منها
الحكمان معا) كما هو مقتضى القصر لان القصر امر اجمالى لاترتب فى تعقله بين الحكمين
فهو مفهوم انما ومترتب على تعقل الحكمين فى العطف تفصيلا فالقصر مع انما من حاق
العبارة وفى العطف لازم مفهوم العبارة وفى الشرح ان المزية فى ذلك انه يفهم القصر
من اول الامر ولايذهب الوهم الى خلافه (واحسن مواقعها التعريض) اى الاشارة الى

معنى غير مقصود من حاق العبارة (نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار
من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر منهم كطمعه منها) فقيد تعريض بطامع النظر منهم وبما
لا ينبغى ان يصدر منه الطمع وبالكفار وبكونهم كالبهائم هذا مقتضى سوق كلام
المصنف والمطابق لما ذكره فى الايضاح وهو احسن مما ذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز
من ان المقصود منه ذم الكفار وان يقال انهم من فرط جهلهم كالبهائم وكون احسن
مواقعها التعريض دون ماوالا لان المخاطب به من لايجهل الحكم بخلاف النفى والاستثناء
فيكفى فى حسن موقع النفى والاستثناء افادة مدلوله بخلاف انما فانه لااعتداد معه
بمدلول الكلام وانما مناط الفائدة مايتوسل به اليه فان قلت فلا موقع له الا التعريض قلت من
مواقعه افادة لازم فائدة الخبر (ثم) اشار بكلمة ثم الى البعد بين البحثين والانتقال من بحث الى بحث
فهو بمنزلة الفصل والباب (القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر) وقد سبق امثلة كثيرة (يقع بين
الفعل والفاعل) ومنه انما يتذكر اولوا الالباب والمقصود الحاق غير المبتدأ والخبر بهما فى
الكثرة دفعا لتوهم قلته اوعدمه حيث اكثر امثلتهما ولم يأت من الفعل والفاعل الا بواحد ولم
يأت من غيرهما بشئ ولدفع توهم انه لايكون بين الفاعل والمفعول والفعل والفاعل اذ ليس
احدهما صفة والاخر موصوفا حتى يكون من قصر الصفة على الموصوف او العكس والمراد
بالفعل مايعم شبه الفعل كما شاع ولك ان تدرج شبه الفعل فى قوله (وغيرهما) اى غير الفعل
والفاعل قال الشارح كالفاعل والمفعول والمفعولين من باب اعطيت وذى الحال والحال
والتمييز وسائر المتعلقات سوى المفعول معه والكل يرجع الى قصر الفعل مقيدا بما عدا
مقصورا فى المقصور عليه ولذا انحصر القصر فى قصر الصفة على الموصوف والعكس هذا
ولايظهر الفرق بين ماضرب زيد الاعمرا وبين ماضرب زيد الا فى الدار حتى يصح جعل
القصر فى الاول بين زيد وعمرو وفى الثانى بين ضرب وفى الدار بل القصر فى الثانى ايضا
فى الظاهر بين زيد وفى الدار وعند التحقيق بين الفعل المقيد بالفاعل والظرف (ففى الاستثناء
يؤخر المقصور عليه) عن المقصور (مع اداة الاستثناء وقل تقديمهما) دون تقديم احدهما
بان يقول فى ماجاءنى الازيد ماجاء الا اياى زيد لان القصر فيما يلى الا فينعكس المقصود اوبان
يقول ماجاءنى زيد الا فانه لامعنى له اصلا (بحالهما) اى كائنين بحالهما الذى قبل التقديم
من اتصال المقصور عليه بالاداة وتقديم الاداة عليه واحترز به عما اذا لم يكونا بحالهما بان
يتقدم المقصور عليه على الاداة فتقول فى ماجاءنى الازيد ماجاء زيد الا اياى لالان التقديم
فيه كثير بل لانه لايجوز اصلا لان القصر انما يكون فيما يلى الا فينعكس المقصود (نحو
ماضرب الاعمرا زيد وماضرب الازيد عمرا) والدليل على وقوع هذا التقديم قول الشاعر
لااشتهى ياقوم الا كارها باب الامير ولادفاع الحاجب وقوله كان لم يمت حى سواك ولم يقم على
احد الا عليك النوائح (لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها) فى المثالين المذكورين لان المقصور
ضرب زيد فى عمرو ولامطلق الضرب وضرب واقع على عمرو فى زيد لامطلق الضرب ففى
التقديم ايهام المقصود اولا وينبغى ان يعلم ان ماضرب الاعمرا زيد اضعف من ماضرب
الازيد عمرا لان فيه رعاية الاصل من تقديم الفاعل وفى ماضرب الاعمرا زيد خلاف
الاصل ولايخفى ان قوله لااشتهى الخ من قصر الموصوف على الصفة فانه من قبيل قصر
المتكلم وقت الاشتهاء على الكراهية ففيه قصر الموصوف على الصفة قبل تمامه لان وقت
الاشتهاء باب الامير ودفاع الحاجب من تتمة المقصور فالتعليل قاصر ويمكن ان يعلل الحكم بان
المقصور بمنزلة امر واحد والفصل بين اجزائه بالمقصور عليه كالفصل بين اجزاء كلمة وبعض

فيكون نسخه

تقديمها نسخه

غيرالمقصود نسخه

النحاة منع التقديم بحالهما ايضا وجعل ماضرب الاعمرا زيد كلامين بتقدير ضرب زيد فى جواب من ضرب ولا يخفى انه تكلف وقال المصنف هذا التقدير باطل لانه يفيد الحصر فى الفاعل ايضا ومنعه البعض لان المقدر خال عن اداة القصر وقال الشارح المحقق ان السؤال المقدر يقتضى الجواب باستيفاء الضارب حتى لوضرب زيد وعمرو وقلت فى جواب من ضرب عمرا زيد لم يتم الجواب فقال نعم يمكن التزام القصرين فى هذه الصورة والتزام انه لا يقدم المفعول مع الا على الفاعل الا اذا اريد القصران هذا ونقول ان ايراد المصنف لا يقتصر على هذا المقام بل يتجه على مواضع متعددة وهى مذاهب جماهير النحاة منها ازيد يعطى عمرو امس درهما فانهم جعلوه فى تقدير اعطاه درهما فى جواب ما اعطاه ومنها ازيد معطى غلامه امس درهما فى جواب ما اعطى ولا يمكن التزام الحصر فيه اذ لم يردوا على الكسائى فى قوله بان المنصوب مفعول الصفة دون الفعل المقدر بانه يفوت الحصر ومنها قولهم ان زيدا ضرب الناس عمرا فى تقدير يضرب عمرا فى جواب من يضرب به وثنيها قولهم فى ليبك يزيد ضارع انه فى تقدير يبكيه ضارع فى جواب من يبكيه ومن البين ان ليس المعنى على انه لا يبكيه الا ضارع ولو التزمنا القصرين فى ماضرب الاعمرا زيد على مذهب بعض النحاة لم يكن المخالفة بين السكاكى وذلك البعض فى مجرد توجيه النصب بل فى معنى التركيب ايضا وحينئذ رجح قول السكاكى ومن تبعه لانهم لم يقولوا بذلك الابعد تحقيق المراد بالتركيب والبعض اقرب بالغفلة عن انه يلزمهم القصر بتقدير السؤال فالتحقيق ان السؤال بمن يقتضى الحصر لو لم يكن مقدرا ناشيا من الكلام فابكى فى تقدير من يبكيه مثلا فى البيت قاصد تعيين الفاعل المتروك لاسائلا عن عموم الباكى فكأنك تريد من يبكى بالبكاء الذى قصدت الامر به لقولك ليبك فتأمل (ووجه الجميع) اى السبب فى افادة القصر اوطرز الجمع وطريقه فيها فى الجميع اى جميع صور القصر من ماهو بين المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ومتعلقات الفعل الى غير ذلك وانما اقتصر على بيان الوجه فى النفى والاستثناء لان وجه القصر فى العطف بين وانما ارجع الى النفى والاستثناء والتقديم اما راجع الى النفى والاستثناء اوالى العطف فزيد اضربت فى معنى ماضربت الا زيدا اوزيدا ضربت لاغيره واقتصر على البيان فى المفرغ لان البيان فيه بجعله مردودا الى غير مفرغ فاذا بين فكانه بين غير المفرغ ايضا (ان النفى فى الاستثناء المفرغ) وهو الذى ترك فيه المستثنى منه ففرغ الفعل الذى قبل الا وشغل المتعلق عنه بالمستثنى كذا قالوا فوصفه بالمفرغ وصف بحال المتعلق اى مفرغ العامل اوعلى الحذف والايصال اى المفرغ له ونحن نقول هو الذى فرغ عن اعرابه ليشتغل باعراب المستثنى منه والاولى ان يقولوا ففرغ العامل الذى قبل الا وشغل عنه بالمستثنى ليشمل ما انا الاقائم بل الاولى ففرغ عامل المستثنى منه وشغل عنه بالمستثنى ليشمل ايضا ماقائم الا انا فان العامل فيه بعد الا لان العامل المعنوى مع المبتدأ الامع الخبر فتأمل (بعد الا) الاولى تركه ليشمل المستثنى المفرغ بغير ويستغنى عن قوله وغير كالا الخ (يتوجه الى مقدر) لئلا يلزم النفى من غير منفى عنه (عام) ليتناول المستثنى منه وغيره ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص فيقول القول بتقدير المستثنى منه ينافى ماسيجئ فى بحث الايجاز والاطناب من ان قوله تعالى لايحيق المكر السيئ الا باهله من امثلة المساواة وماوجهه الشارح به من ان تقدير المستثنى منه اعتبار نحوى دعا اليه امر لفظى هو بمعزل عن نظر صاحب المعانى الا ان يراد بالمقدر فى هذه العبارة ماينساق الذهن اليه ويرجع اليه تفصيل المعنى من غير تقدير فى نظم الكلام فتأمل (مناسب للمستثنى فى جنسه) بان يقدر فى ماضرب الازيد

يستثنى نسخه

احد لاحيوان اوشئ حتى لا ينافى القصر مجئ حمار وفى مااعطيته الاجبة لباسا حتى لاينافيه اعطاء درهم فالمراد بالجنس مايعد فى العرف جنسا ويقال للشئ المشارك للمستثنى منه انه من جنسه الا ترى انه لايقال للحمار انه من جنس زيد مع انه حيوان كزيد ومايقرب منه يفهم من قولهم الجنس الى الجنس يميل فمن فسره بما لايصدق على المستثنى فقد بعد (و) فى (صفته) اى كونه فاعلا اومفعولا الى غير ذلك ولا يخفى ان فى قوله فى جنسه مسامحة لان المقدر يجب ان يكون جنس المستثنى لامشاركة فى الجنس فلابد مع المناسبة فى جنسه كما صحت فى صفته فالمراد مناسب له فى كونه جنسه وان القصر لايتوقف على تقدير ذلك المناسب بل لو قدر اعم الاشياء لحصل القصر وايضا المستثنى فيما ذكر فيه المستثنى منه نحو ماجاءنى احد الا زيدا ليس مناسبا له فى صفته مع افادته القصر وان فى بيان وجه القصر تحقيق حقيقة القصر وبيان مقدار مايوجه النفى اليه وهو امر مهم لاينبغى الغفلة عنه (فاذا اوجب منه) اى من ذلك العام (شئ بالا) لشئ اذا اوجب لشئ منه بالا كما فى جاءنى الازيد فانه لم يوجب من العام شئ بل اوجب لشئ منه (جاء القصر) ضرورة بقاء ماعدا ذلك على ماكان عليه من تعلق النفى به (وفى انما يؤخر المقصور عليه) بقول انما ضرب زيد عمرا لوقال زيد الاستغنى عن قوله (ولا يجوز تقديمه على غيره) امامن التجويز وهو الانسب بقوله يؤخر وامامن الجواز (للالتباس) اى لالتباس المقصور عليه بغيره مع لزوم القصر قبل التمام فان قلت مع تقديم المقصور ينعكس المعنى والالتباس ابهام المقصود لاتعين غير المقصود قلت لوسلم فالمراد انه لوجاز تقديم المقصور لزم الالتباس وتعين غير المقصور بعد ايجاب تأخير المقصور عليه وفيه انه فى صورة جمع لامع انما لاالتباس مع التقديم فلوقيل انما ضرب عمرا زيد لابكر لم يلتبس قال الشارح المحقق وههنا نظر لوجود تقديم المقصور مع انما كما فى قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد كما قال ابو الطيب اساميا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اى ماذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بمنع ان انما هنا للقصر انما القصر للتقديم هذا وفيه ان فى الحكم بان انما فى هذا التركيب لاقصر منه وفى انما جاءنى زيد الاعمرو للقصر تحكما (وغير كالا فى افادة القصرين) اى قصر الصفة على الموصوف وقصر الموصوف على الصفة باقسامهما ولك ان تريد بالقصرين القصر بين المبتدأ والخبر والقصر بين غيرهما وهو اقرب (وفى امتناع مجامعة لا) قد تبع المفتاح فى تخصيص وجه الشبه والاولى الاقتصار على قوله وغير كالا اذ فيه تكثير المعنى بتقليل اللفظ لانه يفيد المشاركة فى جميع احكام الا الهى منك الايجاد والانشاء ✲ وانت الذى تفعل مايشاء ✲ لانبتهل ولا نلتجئ الا اليك ✲ ولانتمنى النداء برفع الحاجة الابين يديك ✲ انت المستغنى فى معرفة افتقارنا عن الاستفهام ✲ وانت المنزه عن ان يكون شئ منك فى خير الابهام ✲ الهنا بخير امورنا ✲ وانعم علينا بشرح صدورنا ✲ ووفقنا بالاجتناب عن المناهى ✲ وارزقنا بمعرفتك معرفة حقايق الاشياء كما هى ✲ ياكريم انت الذى لايخيب راجيا ✲ ولا يحرم فضله مناديا ولامناجيا (الانشاء) اى هذا باب الانشاء وقوله ان كان ابتداء الكلام كما لايخفى على ذوى الافهام وقد سبق فى اول الفن بيان ان الانشاء كالخبر والتمنى فى قوله وانواعه كثيرة منها التمنى بمعنى كلام يدل على التمنى فقوله واللفظ الموضوع له ايت ضميره راجع الى التمنى بمعنى الحالة التى تحدث بهذا الكلام اوالمراد ان اللفظ الموضوع لتحصيل هذا الكلام على ان اللام للغرض وعلى هذا القياس غير التمنى وقد يقال الانشاء بمعنى القاء الكلام الخبرى كالاخبار وهو بمعزل عن هذا المقام وان ظن الشارح انه المرام وكيف لا وقد عرف من اول الفن الاول ان الانشاء الذى اعتبر فى التبويب هو قسم الكلام والتمنى والاستفهام مثلا لم يأت بمعنى القاء الكلام

باقسامهما نسخه

مطلب الانشاء

المفيد للتمني مثلا حتى يجعل الانشاء بهذا المعنى منقسما اليها ومادعى الشارح اليه من تصحيح
مثل قوله واللفظ الموضوع له ليت لم يدعه بحق فان القاء كلام للتمني ليس الموضوع له ليت كما
ان نفس الكلام ليس كذلك (ان كان طلبا) جعل الطلب كالخبر اسما للكلام (استدعى
مطلوبا غير حاصل وقت الطلب) لم يقل وقته لان الطلب السابق بمعنى الكلام وهذا الطلب
بمعنى آخر وهو محبة حصول الشيء على وجه يقتضي السعي في تحصيله لولا مانع من الاستحالة
او البعد كما في التمني وذلك الاستدعاء لانه لا معنى لطلب الحاصل وقت الطلب سواء كان تمنيا
او غيره ففي غير التمني يجب ان يكون حصوله بعد الطلب واما في التمني فقد يكون حصوله قبل
الطلب كما في قولك ليت زيدا لم يخرج او لم يمت فان قلت ربما يطلب شيء حاصل وقت الطلب
لعدم العلم بحصوله فالصحيح ان يقال استدعى مطلوبا غير معلوم الحصول وقت الطلب
قلت المراد استدعاء صحة الطلب لا استدعاء نفسه او المراد عدم الحصول في زعم المتكلم فاذا
لم يوجد شرط الطلب او صحته يحمل كلام من يوثق به على معنى مناسب لذلك الطلب واعلم
ان لقوله استدعى مطلوبا احتمالين احدهما وهو الاظهر انه يتوقف على عدم حصول المطلوب
وثانيهما انه يطلب من المطلوب منه مطلوبا غير حاصل وقت الطلب ولم يذكر بقوله ان
كان طلبا ما هو قسيمه لان المقصود بالنظر هو الطلب لكثرة مباحثه ووفور دقايقه واصالته
بخلاف قسيمه فانه في الاكثر اخبار وضعت بوضع الانشاء كصيغ العقود وافعال المدح
وفعلا التعجب وعسى والقسم واما جعل مطلق افعال المقاربة للانشاء كما ذكره الشارح فلا   طفق نسخه
يصح اذ كاد زيد يخرج يحتمل الصدق والكذب وكذا طبق زيد يخرج وكذا رب رجل لقيته
وكم رجل ضربته وان كان كم لانشاء التكثير في جزء الخبر ورب لانشاء التقليل فيه لكن
لا يخرج به الكلام عن احتمال الصدق والكذب ولا يتعدى الانشاء منه الى النسبة فعد
الشارح اياهما من الانشاء ليس كما ينبغي لان انشاءهما ليس مما نحن فيه ولعل لانشاء
الترجي ويجعل الكلام انشائيا (وانواعه كثيرة) لم يرد بالكثرة ما ينبو عنه صيغة جمع القلة فانها
على ما ذكره المصنف خمسة (ومنها التمني واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان التمني)
لا يشترط امكان المطلوب في شيء من اقسام الطلب بل يكفي زعم امكانه فيما سوى التمني ولا
يشترط فيه زعم الامكان ايضا بل يصح مع العلم بامتناعه وقد عرفت توجيه مثله فتذكر
والمراد بالامكان ان كان الامكان الذاتي ففي دلالة قوله (تقول ليت الشباب يعود) عليه بحث
لان في امتناع عود الشباب نظرا وان اريد الامكان العادي فنفي الاشتراط
المذكور قاصر اذ لا يشترط الامكان الذاتي ايضا بل يصح تمني المستحيل
بالذات وكما لا يشترط الامكان لا يشترط الامتناع وخص الامكان بالنفي لانه يتبادر الوهم
الى اشتراط امكانه لما تقرر انه لا يصح طلب المحال وعدم تمييز الوهم بين طلب على وجه
التمني وطلب لا على هذا الوجه في المفتاح انه يجب في بمعنى تمني الممكن ان لا يكون لك طمع والا لكان
ترجيا وفيه بحث لانه لا طلب في الترجي وانما هو طمع وترقب فاذا كان طلب المرجو على سبيل
المحبة كان هناك تمن وترج فاذا اتى بليت فقد افيد التمني دون الترجي واذا اتى بلعل فقد افيد
الترجي (وقد يتمنى بهل) كان المناسب ايراده في المعاني المجازية للاستفهام الا انه لما تعين
ذكر لو ولعل هناك ناسب ذكر هل هنا استيفاء للالفاظ المجازية للتمني (نحو هل لي من شفيع
حيث يعلم ان لا شفيع) قرينة صارفة عن ارادة الحقيقة اذ لا سبيل الى الاستفهام عن وجود
الشيء مع العلم بعدمه اتى بها لتوقف التجوز عليها لاخذها في مفهوم المجاز ولا تصلح   بنقيضه نسخه
قرينة معينة لان العلم بعدم الشفيع لا يوجب الحمل على التمني لجواز ان يكون للاستبعاد او لاظهار

شدة افتقاره الى الشفيع وترك ذكر القرينة المعينة لعدم توقف المجاز عليها وانما توقف
عليها صحته ولم يهملها صاحب المفتاح والعدول الى هل لكمال العناية بالتمني حتى نزل منزلة   اقتصاره نسخه
ما لا جزم بانتفائه ومنه قوله تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا حكاية عن الكفار
ولا يختص ذلك بهل بل يكون بالهمزة ايضا كقوله الا سبيل الى خمر فاشربها الا سبيل
الى نصر بن حجاج وقد صرح به ابن الحاجب وورثه عن الجزولي وسيبويه فالاولى وقد يتمنى
بحرف الاستفهام (وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب) اراد بقوله بالنصب نصب
القرينة الصارفة عن الحقيقة فان المضارع بعد الفاء انما ينصب بعد الاشياء الستة واما القرينة
المعينة للتمني فهو ان استعارة لو للتمني من بين الستة قد شاعت دون غيره والعلاقة كون
كل منهما لتصوير غير الواقع واقعا وليس القرينة المعينة ان المناسب للمقام التمني كما ذكره
الشارح لانه يحتمل المقام التحسر على انتفاء الاتيان فيكون لو مستعارا للنفي وانما يعدل
في التمني الى لو اشعارا بامتناعه والامتناع في المثال المذكور يحتمل ان يكون باعتبار الاتيان
وان يكون باعتبار التحديث وقيل لو مصدرية مختصة بما بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودوا
لو تدهن اي ان تدهن وكثيرا ما يستغني باختصاصها بما بعد فعل التمني عن ذكره قبلها
فقوله لو تأتيني بتقدير اود ان تأتيني قال (السكاكي كان حروف التنديم) في الماضي (والتحضيض)
في المضارع وقيل التحضيض في المضارع يستلزم التنديم على قوله في الماضي او على عدم
فعله قبل الحض والتنديم في الماضي يوجب التحضيض على فعله في المستقبل فهي لا ينفك
عن تنديم وتحضيض (وهي هلا والا بقلب الهاء همزة) على عكس قراءة هياك نستعين
في اياك نستعين (ولولا ولوما مأخوذة منهما مركبتين مع لا وما المزيدتين) جعلهما مركبتين
مع ما تغليب لهل او الا وانما جعل المأخوذ هل ولو مع ان ما ولا ايضا من الاجزاء لان المراد
في الاخذ هما وانما زيد تا بما لهما كما يظهر من قوله (لتضمينهما معنى التمني) اي جعل زيادة
ما ولا علامة ارادة التمني فيهما مع اخذهما لا ينفكان عنه فزيادتهما لالزام التمني اياهما وليس
المقصود مجرورا وحروف التحضيض الى هل ولو حتى يكون خارجا عن نظر الفن متعلقا
بعلم الاشتقاق بل المقصود التنبيه على ان التمني المقصود بهما قد يجعل ذريعة الى امر آخر
وهذا من اسرار هذا الفن لا يرضى الالمعي فيه ان يفوته مثله و يرشدك الى هذا المقصد
قوله (ليتولد) تعليلا للتضمين (منه) اي التمني (في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا
وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم) فان قلت التمني طلب الشيء على سبيل المحبة ومحبة
المتكلم للشيء لا يوجب ندامة المخاطب على تركه او حرصه على فعله فكيف يتوسل به
الى التحضيض والتنديم قلت التمني لا لنفسه بل للشفقة على المخاطب فيوجب ذلك بلا خفاء
ولله در معرفة المصنف زبدة مقاصد المفتاح ولطف تنقيحه لكلامه حيث لخص كلامه في هذا
الموضع على هذا الوجه وهو في خفاء الدلالة عليه بحيث يكاد ينكر صحة نقله ولهذا
اشتغل الشارح بتصحيحه ونحن اعتمدنا على ذكاء الناظر في كلامه المتأهل للنظر فيه ولمعرفة
مرامه ونحن نقول الاحسن ان يجعل لا وما ايضا مما له مدخل في التنديم والتحضيض ولا يجعلان
مجرد امارة على قصد التمني بهما مع انه لم يتبين مناسبتهما بكونهما علامتين ووجه لاختيارهما
دون غيرهما وذلك بان يقال ما ولا للنفي تحسرا على ما فات وما سيفوت فكانه قال ليتك
فعلت ما فعلت وليتك تفعل لا تفعل (وقد يتمنى بلعل فيعطى له حكم ليت) لا اختصاص له بلعل
بل هو مشترك بين هل ولو وليت (نحو لعلي احج) من حد نصر اي اقصد (فازورك بالنصب
لبعد المرجو) اي لبعد ما من شانه ان يترجى لا المرجو باستعمال لعل كما يتبادر والا لم يكن لعل

مستعملة فى التمنى بل فى الترجى (عن الحصول) وقال السيد السند ان المراد المرجو بلعل ومعنى
التمنى به جعل الترجى به فى حكم التمنى ولا يخفى انه بعيد والاقرب ان تمنى بلعل لقرب التمنى
من الحصول فكانه قريب من الرجاء ولا يبعد ان يقال استعمال لعل فى المثال المذكور لان
القصد مرجو والزيارة بعيدة لانه ليس بيد القاصد فالحكم مناسبة بليت ومناسبة بلعل

بحنوى نسخه

فروعى الجهتان باستعمال ونصب ازورك واظنى بك فطانة لا تحاشى من القاء دقايق
يختبر بها من له كعب اعلى (ومنها) اى من انواع الطلب (الاستفهام) وهو كلام يدل
على طلب فهم ما اتصل به اداة الطلب فلا يصدق على افهم فان المطلوب به ليس طلب
فهم ما اتصلت به لان اداة الطلب صيغة الامر وقد اتصل بالفهم وليس المطلوب به طلب
فهم الفهم بخلاف ازيد قائم فان المطلوب به طلب فهم مضمون زيد قائم وسمى استفهاما
لذلك وهذا الطلب على خلاف طلب سائر الاثار من الفواعل فان العلم فى علمنى مطلوب
المتكلم وهو اثر المعلم لكن يطلب فعله الذى هو التعليم ليترتب عليه الاثر وكذا فى اضرب
زيدا المطلوب مضروبية زيد و يطلب من الفاعل التأثير ليترتب عليه الاثر وفى ازيد
قائم يطلب نفس حصول قيام زيد فى العقل لان الاداة اتصل بقيام زيد بخلاف علمنى فان
الاداة فيه متصلة بالتعليم (والالفاظ الموضوعة له) اى لغرض تحصيل الاستفهام والا
فليس الاستفهام المعنى المطابقى للاسماء (الهمزة) قدمها لانها الاصل والبواقى متفرعة
عليها كما تقرر فى موضعه (وهل) عقب الهمزة بها لكمال مناسبتهما او عقبها بقوله (وما ومن
لذلك وكان الانسب جمعهما معهما (واى وكم وكيف واين وانى ومتى وايان) فبعضها لطلب
التصديق اى ايقاع النسبة وانتزاعها وبعضها لطلب التصور اى ادراك سواهما وبعضها
يعمها قال الشارح المحقق ولكون الاعم اهم قدمه فقال (فالهمزة) ونقول تقديمها هنالك
ليكون التفصيل على طبق الاجمال فاجعل ما ذكره فى سلك ما ذكرناه فى مقام الاجمال
ولقد حق القول بان فى الأخيرات افات (لطلب التصديق) قد ظهر وجه لتقديمه على
التصور فادركه ان كنت من اهل التدبر وهناك وجه اخر هو انه ليس طلب التصور الا كلام
ظاهرى ولا طلب الا التصديق وسنحققه لك ان شاء الله تعالى وتعجبك من التحرير (كقولك
اقام زيد) قدم الفعلية لان الاستفهام احق بها (وازيد قائم) والم يقم زيد وازيد ليس بقائم
وما من مقام يستفهم من الايجاب الا وسعة الاستفهام عن السلب و يرجح احدهما على الاخر
رغبة المتكلم به والاهتمام بوقوعه (اوالتصور كقولك) فى طلب تصور المسند اليه (ادبس
فى الاناء ام عسل) فانك تعلم ان فى الاناء شيئا والمطلوب تعيينه (و) فى طلب تصور المسند (افى
الخابية دبسك ام فى الزق) فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة فى احدهما والمطلوب
التعيين قال السيد السند كون الاستفهام لطلب التصور كلام ظاهرى مبنى على التوسع
لوجهين احدهما ان المجيب لسؤال ادبس فى الاناء ام عسل لم يزد فى تصور السائل
شيئا وثانيهما ان الحاصل بالجواب هو التصديق بثبوت المحمول لمعين وهذا التصديق
يخالف التصديق بثبوته لاحدهما والثانى لا يمتنع عن طلب الاخر لانه لم يحصل
بحصوله ونحن نقول مطلوب البليغ بتركب الخبر افادة النسبة الخارجية بين محمول وموضوع
ولاحضارهما وتصويرهما طرق مختلفة فشانه ترجيح طريق على طريق لاقتضاء المقام
فما يتعلق بهما من خصوصياتهما لتحصيل تصورهما ليكون التصديق بالنسبة على وجه
يقتضيه المقام فالتصديق بالثبوت لاحد الامرين هو التصديق بالثبوت لمعين اختلف
الموضوع فيه بحسب المقامين وتعيين الموضوع فى احدهما يحصل تصور الطرف

على وجه فيه خصوصيته ليكون فائدة الخبر اتم فالمجيب بالتعيين عن سؤال ادبس فى الاناء
ام عسل يجعل ذات الموضوع متصورا باحدهما ليكون حكمه اتم فالمطلوب
بالسؤال تغيير طرق حكمه من العموم الى الخصوص ليصير تصديقه اتم فليس تعدد
التصديق فى النظر البليغ وان اقتضته التدقيق الفلسفى فالمطلوب ليس التصديق
بل تبديل التصور وتغيير التصديق يلزم من تبديله ولا يلزم من توجه الطلب الى شئ
توجهه الى لازمه فجعل بعض كلمات الاستفهام لطلب التصور لكونه سؤالا

الطالب نسخه

عن مفرد من مفردات الخبر ليس مبنيا على التوسع وليس المقصود بالجواب الا تصوير
هذا الطرف ليكون التصديق بالنسبة اتم سواء كان التصديق الاتم تصديقا آخر او عين
الاول وان تأملت حق التأمل لا تجد فرقا بين قول المجيب عن الاستفهام المذكور بقوله دبس
وبين قولك من اول الامر فى الخابية شئ اى دبس فكما ان النظر فى التفسير ليس الى تحصيل
تصديق بل الى تحصيل تصور الشئ بخصوصه فكذلك جواب السؤال لتحصيل تصور
الموضوع المبهم بخصوص الدبس لا اظنك فى ريبة مما اوضحناه لك مع مزيد التشييد
ان لم يكن بين بصرك الحديد ومشاهدة الحق غشاوة التقليد ومنه التوفيق والتأييد
(ولهذا) اى لكون الهمزة لطلب التصور (لم يقبح ازيد قام) كما قبح هل زيد قام لايهامه
طلب التصور مع انه لم يجئ له وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى فيوهم ان ايلاء الاسم
للدلالة على انه المسؤل عنه وذلك الايهام لا يضر فى ازيد قام (واعمرا عرفت) كما قبح
هل عمرا عرفت قال الشارح المحقق وذلك لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس
الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو ممتنع بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور
وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر فى اعمرا عرفت واما فى ازيد قام فلا اذ لا نسلم ان
تقديم المرفوع يستدعى التصديق بنفس الفعل حتى لا يصح السؤال عن التصديق غايته
انه محتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون
تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد
لا بانه مختص بطلب التصديق كما سيجئ وهذا انما يتجه على ما علل به القبح دون ما عللناه به
لان زيد قام وان لا يوجب كون التقديم للتخصيص حتى يكون مع التصديق باصل الحكم
بل لا يصح عند السكاكى لكن ازيد قام يستدعى ان يكون التصديق حاصلا باصل الحكم ويكون
تقديم زيد لتعلق السؤال به والا فالاستفهام بالفعل اولى ولذا لم يقل لم يقبح ازيد قائم لكن العلة
فى قبح هل زيدا عرفت عند السكاكى والمصنف ما ذكره لا ما ذكرناه وكان الاولى ان يقول
ولهذا لم يمتنع ازيد قام ام عمرو ولم يقبح الخ (والمسؤل عنه بها) اى بالهمزة (هو ما يليها
كالفعل فى اضربت زيدا) ام اكرمته واما مجرد اضربت زيدا فالمطلوب فيه التصديق
والمتبادر ان الواقع بعدها الجملة اذ ليس تقديم الفعل لتعلق الاستفهام به بل على
ما هو الاصل فيه (والفاعل فى ءانت ضربت زيدا) اذ لو كان السؤال عن صدور الضرب
عن الفاعل لقيل اضربت اذ لا فائدة فى ذكر انت ولان الاستفهام بالفعل اولى (والمفعول
فى ازيدا ضربت) المفعول يعم الخمسة الا المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله والاستفهام
عن المفعول المطلق المحدود نحو اجلسته بفتح الجيم او كسرها مع التصديق باصل الفعل
متجه واما عن المبهم فلا نحو اجلوسا جلست وكذلك الحال نحو اراكبا جئت وخبر كان نحو
اقائما كان زيد واما البواقى فلا يتصور فيها ان يلى الهمزة ولا يخفى من له دربة فى نحوه (وهل
لطلب التصديق) الاولى لطلب الايجاب قال الرضى هل لا تدخل على النافى اصلا قلت كانه

رعاية اصله لانه فى الاصل بمعنى قد وقد لاتدخل على النافى (فحسب) اى اذا عرفت انه اطلب
التصديق فحسبك هى فحسب مبتدأ لكن ضمه ليس رفعا لانه يبنى بعد حذف المضاف اليه على
الضم وماله القصر على طلب التصديق وان ليس من طرفه وتدخل على الجملتين (نحو هل
قام زيد وهل عمرو قاعد) اعتنى بتكرار المثال دفعا لتوهم التخصيص بالفعلية من كونه فى
الاصل بمعنى قد وكون هذا الاصل مرعيا فى المنع عن الدخول على النافى والدخول على اسمية
خبرها فعل واشار باختيار هل عمرو قاعد على عمرو قعد الى قبحه ولو مثل بهل زيد قائم لكان
اشارة اوضح (ولهذا امتنع هل زيد قام ام عمرو) اى استعمالها مع ام المتصلة لانه يكون حينئذ
اطلب التصور اوجوب حصول التصديق مع ام المتصلة الابهام بطلب بالاستفهام تعيين هذا
المبهم ومنه يعرف سر منع النحاة ايراد هل مع ام المتصلة (وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم
يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل) فى الايضاح لما تقدم اشار به الى ان تقديم المفعول
للتخصيص ولا يخفى ان التخصيص يستدعى ثبوت الحكم وخطاء المخاطب فى قيد من قيود الكلام
قال الشارح وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا ضربت من قبيل حذف العامل والتفسير
لكن التفسير قبيح بدون الاشتغال بالضمير هذا ولا يخفى ان هل زيد اضربت على هذا ليس
متعينا للقبح بل هو دائر بين ان يكون قبيحا او ممتنعا الا ان يقال الدائر بين الامتناع والقبح
متعين للقبح ثم قال الشارح وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام به غير
التخصيص وفيه نظر لانه لاوجه حينئذ لتقبيحه سوى ان الغالب فى التقديم هو الاختصاص
وهذا يوجب ان يقبح وجه الجيب اتمنى على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به
هذا وفيه انه اذا كان احتمال الاهتمام دافعا للقبح فلا يصح الحكم بقبح هل زيدا ضربت ويختل
كلام المصنف فتمام كلام المصنف يستدعى ان يكون احتمال الاهتمام مجامعا مع القبح
فيصح ان يجعل وجها لحكمه بالقبح دون الامتناع وانه فرق بين وجه الحبيب اتمنى وقولنا
هل زيدا ضربت فان فى الثانى ابهام التناقض فان غلبة الاختصاص فيه يوجب الحكم بعلم
المتكلم باصل الحكم وهل يحكم بجهله به بخلاف الاول على ان فى الثانى حمل المخاطب على جواب
آخر خطأ هو التعين بخلاف الاول فانه لايدعو الى جواب (دون ضربته) اى لم يقبح هل زيدا
ضربته (لجواز تقدير المفسر قبل زيد) جوازا غير مرجوح وانما قيدنا الجواز لانه الفارق بين
زيدا ضربت وزيدا ضربته اذ الجواز مشترك قال الشارح بل التقدير قبل زيد ارجح لان الاصل
تقديم العامل قلت ولان الاستفهام بالفعل اولى وجواز هل زيدا ضربته مما يشهد له كلام
ابن الحاجب حيث جعل النصب مختارا بعد حرف الاستفهام فى المضمر على شريطة التفسير
لكن الرضى حكم بعدم جواز حذف فعل هل اختيارا وايضا يرد على قوله دون ضربته ان
انتفاء هذا الوجه للقبح لايوجب عدم قبحه لان انتفاء علة مخصوصة لايوجب انتفاء المعلول
ما لم يقم دليل على انحصار العلة فيه (وجعل السكاكى قبح هل رجل عرف لذلك) اى لان
التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتأخير
فى رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما فى قوله تعالى واسروا
النجوى الذين ظلموا وفيه بحث لان اعتبار التقديم والتأخير فيه لانه لاسبب سواه لكون
المبتدأ نكرة وهو منتف مع حرف الاستفهام لانه يصح وقوعه نكرة بعد حرف الاستفهام
مبتدأ صرح به الرضى قال الشارح المحقق وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل
فاعل فعل محذوف وفيه ان الحكم بالقبح على هذا مشكل لانه ليس فيه قبح عدم اشتغال
المفسر بالضمير على انه فيه نجاة عن تكلفات ارتكبها السكاكى لتصحيح وقوعه مبتدأ (ويلزمه)

انه لافرق نسخه

اى السكاكى (ان لايقبح هل زيد عرف) لانه لايجعله للتخصيص كما عرفت واللازم باطل
باتفاق النحاة وفيه انه هل يبالى السكاكى بمخالفة النحاة معه وانه فليقبح طرد اللباب قال الشارح
ان انتفاء علة مخصوصة لايستلزم انتفاء الحكم نعم هذا الوجه لايستلزم قبحه وفرق بين عدم
الاستلزام واستلزام العدم ويمكن دفع الكل بان مراد المصنف انه يلزم السكاكى ان لايقبح
هل رجل عرف لهذا الوجه يعنى يلزمه ان لايكون وجهه جاريا فى جميع مواد القبح والمقصود
ترجيح وجه الغير باطراده لا ابطال وجهه او ابطال حكم ينسب اليه بمقتضى وجهه (وعلل
غيره) اى غير السكاكى (قبحهما) اى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف (بان هل بمعنى قد
فى الاصل) والاصل اهل وقد جاء على الاصل فى قوله اهل عرفت الدار بالغبيرين (وترك الهمزة
قبلها لكثرة وقوعها فى الاستفهام) وقد يقع فى الخبر كقوله تعالى هل اتى على الانسان
حين اى قد اتى فلما التزم ترك الهمزة نابت منابها فى الاستفهام وقد من امور لاينفك
عن الفعل المذكور فكذا ما هو بمعناه فبقى بعد صيرورته بمعنى الاستفهام على اصله فلم يفارق
الفعل لا بالحذف ولا بالفصل فى كلام فيه فعل وما لا فعل فيه يسلب عنه لما لم يجده فان
قلت ما الفرق بين هل ومتى حتى جعلوا الثانى متضمن معنى الهمزة والاول بمعناها قلت لم
يرضوا ببقاء معنى قد فيه لئلا يوجب امتناع دخوله على الجملة الاسمية وكان اختصاص
هل لطلب التصديق ايضا ناشئا من كونه فى الاصل بمعنى قد الذى هو لتحقيق النسبة
او تقليلها ولا اتصال لها بالمفردات (وهى) اى كلمة هل (تخصيص المضارع بالاستقبال)
قال الشارح بحكم الوضع كالسين وسوف هذا وفيه انه لو كان بحكم الوضع لكان مخصصا
للماضى ايضا بالاستقبال مع انه ليس كذلك قال الله تعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم
حقا الا ان يقال وضع هل للمستقبل فاذا دخل على المضارع لايلزم من تخصيصه بالمستقبل
خروج شئ من وضعه بخلاف ما اذا دخل على الماضى فانه لابد اما من خروج الماضى
عن وضعه او خروج هل فيختار خروج هل دون الفعل لانه ركن الكلام والقياس يقتضى
تخصيصه الجملة الاسمية ايضا بالمستقبل (فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك)
كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك لان التقييد بهذا الحال يخصصه بزمان الحال والعامل
يقارنه وفيه ان تخصيصه المضارع بالمستقبل لايستلزم عدم دخوله على المضارع
المقيد بما جعله حالا كما لايستلزم عدم دخوله على الماضى الا ان يقال يصرف هل سابق
على التقييد بالحال فان قلت كونه بحكم الوضع مختصا بالمستقبل يمنع دخوله على الحال
اذا كان مستعملا فى معناه وهو ههنا للانكار دون الاستفهام اذ لا معنى للاستفهام عن
الضرب حال الاخوة قلت التزم هذا المقتضى للوضع حين دخوله على المضارع وجعل
الرضى امتناع المثال لامتناع كون هل مستعملا فى الانكار وقد وهم البعض من تخصيصه
المضارع بالمستقبل انه لايدخل الا على المستقبل وقد عرفت فساده (ولاختصاص
التصديق بها) الباء داخل على المقصور (وتخصيصها المضارع بالاستقبال) هو المقصور
عليه فقد جمع فى العبارة بين استعمالى التخصيص (كان لها مزيد اختصاص) اى ارتباط
فافهم (بما كونه زمانيا اظهر كالفعل) الاظهر هو الفعل ولم يقل مزيد اختصاص
بالفعل ليظهر وجه مزيد اختصاص قال المصنف اما الثانى فظاهر واوضحه الشارح
بقوله واما اقتضاء الثانى اى تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع
انما يكون فعلا وكانه عرض بالمفتاح حيث قال ولاستدعائها التخصيص بالاستقبال لم يحتمل
ذلك وانت تعلم ان احتمال الاستقبال انما يكون لصفات الذوات لا لنفس الذوات لان

ولاستدعائه نسخه

الذوات من حيث هى هى ذوات فيما مضى وفى الحال وفى الاستقبال استلزم ذلك مزيد
اختصاص لهل دون الهمزة بما كونه زمانيا اظهر كالافعال هذا ووجه المؤاخذة
عليه انه توضيح للواضح بالخفى لان التخصيص بالمستقبل انما هو للمضارع وهو فعل وهذا
لا يرد لان التخصيص بالمستقبل لا يحتمل غيره وهو المضارع والجملة الاسمية لكونها مخصصة
للمضارع بالمستقبل لا يقتضى مزيد الاختصاص انما يقتضيه لو كان التخصيص مختصا بالمضارع
فلا بد من اثبات ان الاختصاص بالمستقبل له مزيد خصوصية بالمضارع حتى يتضح
المطلوب ولا بد فى بيانه مما ذكره السكاكى كما ستتضح لك ثم قال المصنف واما الثانى فلان
الفعل لا يكون الا صفة والتصديق حكم بالثبوت او الانتفاء والنفى والاثبات انما يتوجهان
الى الصفات لا الذوات واحال السكاكى معرفة توجه النفى الى الصفة دون الذات الى علوم
اخر واختلف الاراء فى تنقيح هذا الكلام وبيان المراد بالذات والصفة فمنهم من اراد
الاجسام والعوارض ومنهم من اراد الحقايق والعوارض والاول اراد بالعلوم الطبيعيات
والثانى علم الكلام وفى تفصيلهما ليس الاوصمة ذوى الاحلام فطوينا هما على غرهما
وان كنت تشتهيهما فعليك بحواشى السيد السند على الشرح فلم يكن مالنا عليهما
من التعديل والجرح فى ساحة الطرح والابهام ولما اضطر السيد السند فى تنقيحه ادعى
للذات والصفة معنى يتم به الكلام وان لم يثبت فى السنة مشاهير الانام وهو ان المراد بالذات
المستقل بالمفهومية وبالصفة ما لم يستقل ويكون معنى حرفيا وهو النفى والاثبات النسبة
الرابطة وحينئذ صح قول المصنف والفعل لا يكون الا صفة بخلاف الاسماء فانها ذوات
لانها وضعت لمعان مستقلة صالحة لان يحكم عليها وبها ونحن نقول مندوحة اذ المراد
بالصفة المحمول لان المراد به الوصف ابدا لانه ملحوظ على وجه الثبوت للغير وبالذات
الموضوع لانه ملحوظ على وجه يثبت له الغير كما هو شان الذوات ومن ناول علما حقق فيه
حقيقة النفى والاثبات علم انهما يتوجهان الى المحمولات ويتعلقان بالموضوعات
فانت فى زيد قائم اثبت القائم لزيد لا زيدا لشئ وفى ما زيد قائما نفيت القائم عن زيد
لا زيدا عن شئ والفعل لا يكون الا صفة لانه اعتبر الحدث فيه مسندا ابدا بخلاف الاسم
فانه ربما تعرض له النسبة الى شئ وربما لا تعرض فقول المصنف والفعل لا يكون الا صفة
مما له مزيد مدخل فى تحرير كلام المفتاح اى بخلاف الاسم فانه ربما يكون صفة وربما يكون
ذاتا فلهل مزيد اختصاص بالفعل بلا خفاء لكونه للتصديق ولكونه للتخصيص بالمستقبل لان
التخصيص فى المضارع اطوع لانه رفع لاحتمال المراد والمستقبل مدلول له بخلاف
الاسمية فما يشعر به كلام الشارح من حصر الاسماء فى الذوات ليس كما ينبغى فان قلت
النفى والاثبات لا يخص الجملة فكيف صحت انهما لا يتعلقان الا بالصفات قلت لا تغفل
عما سمعته من تخصيص السكاكى والمصنف الحكم فى الشرطية بالجزاء فان قلت
الصفة فى مفهوم الفعل ليست محمولة بل قائمة بالفاعل قلت حقق فى تلك العلوم
انها راجعة الى المحمولة فلا تنازعنا للغفلات ومما نبهك عليه ان زمانية المستقبل
اظهر من غيره من الافعال لان حدثه يمر على نظر البصيرة متماشيا مع الزمان متجزيا بتجزية
على حسب اعداد الان وهذا هو السر فى اختصاصه بالاستمرار التجددى (ولهذا) اى
لان لها مزيد اختصاص بالفعل (كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر) علم منه
ان الاستفهام يكون بمعنى الطلب كما علم سابقا انه بمعنى التمنى فلما علما لم يتعرض لهما فيما يجئ
من بيان المعانى المجازية (من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون) مع ان انتم فاعل فعل

محذوف وفيه تأكيد للتكرير وليس انتم تشكرون جملة اسمية لما عرفت من قبح هل زيد قام
فما ذكره السيد السند فى شرح المفتاح من قوله سواء كان انتم تشكرون اسمية او فعلية مكررة
ليس كما ينبغى لان انتم تشكرون ساقط عن درجة الاعتبار فى مقام الترجيح وقد عرفت
ان فهل انتم تشكرون مما رده الرضى (لان ابراز ما سيتجدد فى معرض الثابت) لم يقل ابراز
المتجدد لان ما سيتجدد زمانيته اظهر كما نبهناك عليه (ادل على كمال العناية بحصوله) من عدم
الابراز وان اكد الف تأكيد وفيه خفاء (ومن افانتم شاكرون لان هل ادعى للفعل من الهمزة
فتركه معه ادل على ذلك) الكمال من تركه مع الهمزة (ولهذا لا يحسن هل زيد منطلق
الا من البليغ) اذ الظاهر هل ينطلق زيد وهل زيد ينطلق بتقدير الفعل فالعدول بلا نكتة
لا يحسن ومعرفة النكتة لا تكون الا للبليغ وفيه نظر اذ معرفة نكتة نوع من الكلام لا يتوقف
على البلاغة التى هى ملكة الاقتدار على تأليف كل كلام بليغ فتأمل وكان ينبغى ان يقول
لا يحسن الا من البليغ مع البليغ اذ كما لا يحسن من غير البليغ لا يحسن من البليغ مع غير البليغ
وكما لا يحسن هل زيد منطلق الا منه لا يحسن ازيد منطلق لانه يدعو الى الفعل وان كان
دعوته دون دعوة هل الا ان نقصان الحسن معها اقل فكانه للتنبيه على هذا خص الحكم
بهل والاحسن بيان المفتاح حيث قال والخطب مع الهمزة فى ازيد منطلق اهون وكان
منشأ ترك المصنف اياه الغفلة (وهى) اى هل (قسمان بسيطة) لا يخفى ان هذا التقسيم
لا يخص هل لان الهمزة الطالبة للتصديق ايضا قسمان الا انه جرى الاصطلاح بتسمية
هل بسيطة ومركبة فلذا خص بها التقسيم واعتمد على ان الطالب بعد معرفة هل مستغن
فى الهمزة عن التعليم (وهى التى يطلب بها وجود الشئ) يخرج عنه نحو قولك هل النسبة
واقعة هل العمى ثابت (كقولنا هل الحركة موجودة ومركبة وهى التى يطلب بها وجود
شئ لشئ كقولنا هل الحركة دائمة) والمراد وجود شئ لشئ نفيا او اثباتا وكذا المراد
بوجود الشئ فقولنا هل الحركة لا موجودة بسيطة وهل الحركة لا دائمة مركبة كذا
فى الشرح اقول قد سمعت ان هل لا تدخل على النفى فهذا التعميم فاسد وان اراد بالنفى العدول
فالمحمول فى قولنا الحركة لا موجودة غير الوجود فقد اعتبر غير الوجود امران فهى مركبة
ثم اقول جعل هل الحركة دائمة هل المركبة كلام ظاهرى اذ المحمول فيه الوجود والدوام
جهتيه القضية الا ان الجهة والمحمول ادبا بعبارة واحدة والاعتبار بالمعنى قال الشارح المحقق
قد اخذ فى البسيطة شيان الوجود وغيره وفى المركبة ثلثة اشياء المحمول والموضوع والوجود
اقول هذا كلام ظاهرى خال عن التحصيل اذ اعتبر فى كل قضية سوى الوجود الرابطى
امران فلا يستحق ما محموله الوجود ان تكون بسيطة بالنسبة الى ما محموله غير الوجود والقول
بان المحمول لما كان كالنسبة من جنس الوجود كانهما امر واحد تكلف جدا وكانه من هنا
وهم من قال فى قضية محمولها الوجود لا نسبة فى القضية ولا تركيب الا من الموضوع
والمحمول لان الوجود يربط بنفسه فلا يحتاج الى اعتبار رابط ولذلك يقال زيد هست
ولا يقال هست است والاحق بالاعتبار ان البساطة دائرة على ان مطلوب هل البسيطة
ليس الا مشتملا على التصديق بوجود الشئ بخلاف المركبة فانه مشتمل على التصديق
بوجود الشئ ووجود شئ له لان ثبوت شئ لشئ اذا كان غير الوجود فرع ثبوته لكنه انما يتم
لو لم يكن ثبوت الوجود ايضا فرع ثبوت الشئ كما هو المشهور ويكون الحق انه مستلزم
وجود الشئ وان كان بهذا الوجود المحمول فافهم منا ملا تأملا وافيا (والباقية) من الفاظ
الاستفهام (لطلب التصور) الاولى ان يقول فحسب قال الشارح ويختلف من جهته ان المط

بكل منها تصور شئ آخر وهـذا لا يصح فى حق اين فانه لا يطلب بهـا الا ما يطلب بكيف
اواين كما سيظهر (فيطلب بما شرح الاسم) اى شرح مفهومه وانه لاى معـنى وضع
فحق الجواب ايراد وضع مفرد اشهر اذ مفهوم الاسم امر مجمل فاذا اجبت بمركب دخل فى الجواب
تفصيل ليس من دواخل المسؤل عنه فاذا لم يوجد مفرد اشهر عدل الى المركب و المراد
بالاسم ما يقابل المسمى اذ شرح المفهوم لا يختص بالمقابل للفعـل والحرف ولا يبعـد
ان يقال لا يمكن ان يجاب لمفهوم الحرف بعينه عن السؤال بما لانه ليس قابلا للحكم به ولا
بمفهوم الفعـل لانه وان يحكم به لكن على فاعله لا على المسؤل فالسؤال عنهما سؤال
عن مفهوم اسم منطبق عـلى مفهومهما فيقال مامعنى من ومامعنى ضرب و يجاب
بانه الابتداء اوالضرب المقترن بالماضى فلـذا اكتفوا بقولهم شرح الاسم (كقولنا
ما العنقاء) فيجاب بما بعينه ولو بلغة اخرى وما الشارحة للاسم بالمباحث اللغوية انسب
(اوماهية المسمى كقولنا ما الحركة) الاولى اوحقيقة المسمى لان الحقيقة الماهية الموجودة ولا
ترتيب بين هل البسيطة وما الطالبة لتفصيل الماهية الاعتبارية ولا يخرج عن البيان مازيد
حيث يجاب بالانسان ولا ما الانسان والفرس حيث يجاب بالحيوان لانه سؤال عن حقيقة
المسمى (وتقع هل البسيطة) الطالبة للوجود (فى الترتيب بينهما) فالمحتاج الى السؤال
عن مفهوم الاسم ووجوده وتفصيل حقيقته لابد ان يسئل اولا عن مفهومه اجمالا
ولو يسأل بعد الاجمال عن تفصيله قبل السؤال عن وجوده لكان احسن اذ يكون فراغ
عن مسلك ثم اشتغـال باخر فان قلت بل الاحسن ان يسئل اولا تفصيلا لان فيه قصر المسافة
قلت لعل المعرفة الاجمالية له يغنى عن التفصيل لبداهتها و بعد معرفته اجمالا يتجه السؤال
عن الوجود ولا يصح تقديم السؤال عن الوجود على السؤال عن الخصوص اذ بعد
التصـديق بوجوده بخصوصه لا مجال للسـؤال عن الخصوص وهـذا مراد من قال
ما الشارحة للمفهوم اجمالا متقدمة على هل البسيطة قطعـا واما الشارحة للمفهوم تفصيلا
فالاولى تقديمها فلا يرد عليه انه يكفى ما الشارحة تفصيلا للسؤال عن الوجود فالجواب
تقديمه احد الامرين وبعد معرفة الوجود يتجه السؤال عن الحقيقة اى الماهية من حيث
الوجود اذ ربما يتفـاوت الماهية بالقياس الى الاسم والماهيـة بالقيـاس الى الوجود فرب
ماهية بالقياس الى الاسم هى عرضية للموجود ورب ماهية للموجود هى عرضية لماهية الاسم لان
ماهية الاسم ما اعتبرها الواضع فى وضع الاسم فربما كان عرضيا للموجود ثم قد يتفقـان
فان قلت فاذا اتفقـا فلا معنى للسؤال عنها بعد معرفة الوجود اذا عرف قبل مطلب هل
بديهـة او بالتفصيل قلت ربما لم يعرف السـائل الاتحاد فيسـأل نعم لا يجب الجواب
بايراد الحد بل قد يكون الجواب التنبيه على الاتفاق فان قلت فاذا جاز ان يكون الحد الاسمى
رسما حقيقيا او بالعكس فكيف صح ما ذكره الشيخ فى الشفـاء ان الحدود التى توضع فى اول
التعاليم قبل اقامة البرهان حدود بحسب الاسم وبعد اثبات الوجود يصير حدودا بحسب
الحقيقة قلت حكم الشيخ على الحدود الحقيقية التى ذكر قبل اثبات الوجود لا على المطلق
والانسب بالعلوم الحكمية ما الشارحة حقيقة المسمى لا يقـال كما يقع هل البسيطة بين مائين
يقع ما الشارحة بين هل المركبة وهل البسيطة فانه ما لم يعرف ان للفظ مفهوما استحال
السؤال عن بيان خصوصه اجمالا اوتفصيلا على ما قيل وذلك مطلب هـل المركبة
فكمـا ان لهل البسيطة تقدما على هل المركبة كذلك لها تقدم على البسيطة بل له التقدم
المطلق لانا نقول انما يسأل عن خصوص المفهوم بعـدان وجد اللفظ مستعـملا

فى الموارد وحصل العلم بان له مفهوما فلا يستعمل هل فى طلب ان له مفهوما فلذا لم يلتفتوا
اليه ولم يتعرضوا له (و بمن المراد المشخص لذى العلم) الاظهر ان المطلوب بمن المشخص
من ذى العلم كقولنا من فى الدار فيجاب بزيد فاذا لم يكن الجواب بالشخص يعدل الى مفهوم
كلى منحصر فى الشخص وليس الاتيان به لانه يفهم منه كما يستفاد من كلام الشرح لان
المفهوم الكلى لا يفيد الشخص (كقولنا من فى الدار) فيجاب بزيد وفيه بحث لان السائل
يعرف شخص زيد ويردد الكون فى الدار بينه و بين غيره وانما يطلب تصديقا خاصا فهو
كالهمزة وام فى سؤال المتردد بين الاشخاص فى الكون فى الدار (السكاكى يسأل بما
عن الجنس) سواء كان من غير ذى العلم اومنه (يقول ما عندك اى اى اجناس الاشياء عندك
وجوابه كتاب اونحوه) وهـذا سؤال عن الجنس اجمالا وقد يسـأل عنـه تفصيلا
فيقـال ما الكلمة فيجاب بلفظ وضع لمعنى مفرد اوهـذا سؤال عن الجنس مع قطع النظر
عن انه مسمى الاسم وقد يسأل عنه من حيث هو كذلك كما سمعت وكما يقـال
ما الانسان فيقـال بشر فلم يرد المصنف بما ذكر على ما ذكره السكاكى الا تفصيلا
لما اندرج فى بيانه (اوعن الوصف نحو مازيد وجوابه الكريم) واما اذا اجيب بانسان فهو
سؤال عن الجنس (ونحوه) وفى الحديث سيروا فقد سبق المفردون فقيل وما المفردون
يا رسول الله قال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات (ويسـأل بمن عن الجنس من ذوى
العلم تقول من جبريل اى ابشر هو ام ملك ام جنى وفيه نظر) اذ لا نم انه سؤال عن الجنس وانه
يصح الاكتفاء بالجنس فى الجواب كذا فى الايضاح ويرده قوله انوانارى فقلت منون
انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما ويمكن ان يجاب بانه ليس جوابا بل يلقى المخاطب السائل
بغير ما يتطاب تنبيها على انه المهم له لانهم ظنوهم اناسى فطلبوا تعينهم فنبهوهم على
انه لا يمكن لكم تعيننا وانما غاية التعريف لنا عندكم تعيين جنسنا وهناك نظر اقوى وهو انه
لو كان للسؤال عن الجنس لما صح لمن قال لك جاءنى انسان من هو مع شيوعه وليصح
السؤال عمن جهل جنسه وهو بحضرتك بمن هو (و يسأل باى عما يميز به احد المتشاركين
فى امر يعمهمـا) اواحد المتشاركين اوالمتشاركات واحترز به عن المتشاركين فى مال
اودار فانه لا يسأل باى عما يميزهما ما لم يجعلا تحت ما يعمهما ولو كان مفهوم المتشاركين
فى هذا المال ولم يتنبـه له السيد السند فقال فى شرح المفتاح هو لتاكيد التشارك ولابد
فى معرفة ما يعم فى موضع موضع فطـانة ففى قولك جاءنى زيد وعمرو ولا ادرى ايهما تقدم
الامر الاعم الجائى اى لا ادرى اى الجائيين تقـدم قال الشارح قيـل انه اذا اضيف الى
ما يشارك اليه كقولهم ايهم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية اواسم علم واذا اضيف
الى كلى فجوابه كلى مميز لا غير هذا وفيه نظر لان الضمير اذا رجع الى جماعة فيهم لابس
ثوب ابيض فلا خفأ فى صحة فعله من ثوب له ابيض واذا قيل اى انسان فعـل كذا يصح
ان يقال زيد فلا نعلم ما صحة هذا القول وههنا بحث ذكرناه لك فى من فى الدار فتذكر (و بكم
عن العدد) وفى الرضى عن العـدد المعين هذا فلا يصح ان يجـاب عن قولك كم رجلا
فى البلد بالوف (نحو سل بنى اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة) الاية ليست على حقيقة الاستفهام
فلا ينبغى التمثيل بها لان المقام مقام بيان المعانى الحقيقة كما لا يخفى قيل تمييز كم من اية بينة
زيدت من لانها يراد للفصل بينه وبين مفعول الفعل المتعدى الفاصل بين كم ومميزه وانكر
الرضى زيادة من فى مميز كم الاستفهامية وقال لم اجده فى نظم ولا نثر ولا كتاب من كتب النحو
ومن لطائف الشرح انه قال فى مقابلته واقول سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ويندفع

لا يصح نسخه

موضع من فطانة نسخه

فعل من نسخه

كلام الشارح بانه يحتمل الاية كم الخبرية على ماذكره الزمخشرى فلايتم تمسكا عليه ونحن نقول يجوز ان تكون من زائدة فى المفعول ويكون كم مصدرا اى كم مرة اتيناهم آية بينة (وبكيف عن الحال) اى الصفة فهو ابدا سؤال عن المسند اوعن الحال مثال الاول كيف زيد ومثال الثانى كيف يقوم زيد اى على اى حال يقوم اقائما ام قاعدا ولايتوهم انه سؤال عن الظرف لانه من الظروف لانه ليس منها وانما عد منها توسعا كما بين فى محله (وباين عن المكان) وهو لازم الظرفية فامان يسأل به عن المسند نحواين زيد واما عن الظرف نحواين يسكن اومن اين تجئ (ومتى عن الزمان) نحومتى القتال ومتى يخرج والزمان بالملاقه يتناول الحال وقول الشارح فى شرحه ماضيا كان اومستقبلا يشعر بالتخصيص ويقتضى عدم صحة قولك الان فى جواب متى شعرك وفيه نظر (وبايان عن المستقبل) نحو ايان الحج اوايان الحج وقد خصه بالتمثيل لينبه بالمثال على انه يسأل به عن الامر العظيم (نحو يسئل يسأل ايان يوم القيمة وانى تستعمل تارة) اى مرة بعد مرة على مافى الصحاح فالتقييد بتارة كالتقييد بكثيرا (بمعنى كيف) ويجب ان يكون بعده فعل (نحو فاتوا حرثكم انى شئتم) ولايقال انى زيد بمعنى كيف زيد ويجئ بمعنى متى ايضا وهو كما هو جاء بمعنى كيف قال الرضى وفسر الاية بالمعانى الثلثة (واخرى) اى تارة اخرى ولايناسب وصف مرة بعد مرة باخرى فكانها استعملت بمعنى مرة (بمعنى من اين نحوانى لك هذا) ذهب جماعة الى انها فى معنى من اين واخرون الى انها فى معنى اين ومن مقدرة فلذا قال بمعنى من اين ليمكن تطبيقه على اى مذهب يراد فمن قال انها بمعنى فى فقد خرج عن المصلحة ويؤكد كونها بمعنى ابن مجئ من انى لك كما فى قوله من اين عشرون لنا من انى وههنا بحث شريف خفى عن البصائر لانه لطيف وهو انه ليس شئ مما ذكر ويذكر من مباحث الاستفهام مما يتعلق بفن المعانى فان حقائقه وظائف لغوية ومجازاته من مباحث البيان وفروع قواعد المجاز نعم انه يتفرع على حقائقه مزايا تتوقف معرفتها على معرفة الحقائق لكن لم يذكر شيئا منها وينبغى ان يقول واما الاستفهام فلاعتبارات لايعرف الابمعرفة مابين ادواته من التفصيل وقد بين ذلك فى النحو كما قال فى بيان اعتبارات تقييد المسند بالشرط اذ الفرق بينهما تحكم (ثم ان هذه الكلمات) الاولى ثم هذه الكلمات على طبق الايضاح اذلا داعى الى تأكيد الحكم (كثيرا ماتستعمل فى غير الاستفهام) منه الخبر ومنه الانشاء وهل ارادة غير الاستفهام بهذه التراكيب من قبيل الاستعارة التمثيلية فتكون هذه الكلمات مستعملة فى معانيها اومن قبيل التجوز فى تلك الكلمات كما صرح به المصنف لاسبيل الى تعيين احد الامرين بل الامر متوطن فى موطن الاحتمال ولذا بينه المفتاح على الابهام فقال وكثيرا مايتولد من هذه الكلمات معان بمعونة قرائن الاحوال وبعد كون التجوز فى تلك الكلمات هل وقع التجوز فيها بالاصالة اوفى متعلقاتها اصالة وفيها تبعا كما اعتبروا فى استعارة الحروف لاشتراك العلة بين الاستعارة والمجاز المرسل وكانه الى هذا اشار الشارح المحقق حيث قال وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اى نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله وعرض به بالمصنف حيث جزم بالتجوز فى تلك الكلمات بانه امر من عنده والسابقون قد توقفوا وحمل السيد السند كلامه على استصعاب بيان علاقة المجاز فيها وبيان كيفية المناسبة المجوزة له وقال منبجحا ونحن نذكر فى هذه المواضع مايتضح به وجه المجاز فيها ونستعين به فيما عداها ثم استعمالها فى تلك المعانى بمعونة القرائن والعلاقات اذلوفات شئ منهما خرج استعمالك من حيز اللطف والسداد الى مزلقة العنف والفساد وهل المستعمل بمجرد

تقليد العرب من غير اطلاع على السبب مصيب اوكلامه معيب يشبه ان يكون على الصواب كما يشم من جميع اهل اللغة المجازات المشهورة فى كل باب (كالاستبطاء نحو كم دعوتك) اريد به الاستبطاء اللازم للاستفهام عن عدد رعاية اياه لان الاستفهام يستلزم الجهل المستلزم لاستكثاره عادة اوادعاء لان القليل منه يكون معلوما عادة والاستكثار يستلزم الاستبطاء عادة اوادعاء كذا قاله السيد السند والاقرب ان الاستفهام المذكور يستلزم عرض الكثرة وهو يستلزم الاستبطاء (والتعجب نحو مالى لاارى الهدهد) اريد التعجب لان الاستفهام عن سبب عدم رؤيته يستلزم قلة وقوعه والجهل لسببه اذ لايستفهم عادة عن سبب مايكثر وقوعه وقلة الوقوع والجهل بالسبب يستلزم التعجب لانه كيفية نفسانية تابعة لادراك الامور القليلة الوقوع المجهولة الاسباب وفى هذا المثال احتمال الحقيقة ومال اليه الكشاف (والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون) اريد به المبالغة فى ضلالهم فقد استعمل فى الاخبار المؤكد عن الضلال ووجهه ان الاستفهام مبنى على التجاهل المبنى على انه من كمال بعد هذا المذهب عن الاختيار لايمكن العلم بانه مذهبكم فيفيد الحكم بضلالهم حكما مؤكدا فى الغاية وفيه مع ذلك الاحتراز عن مواجهتهم بالتصريح بالضلال وادخل فى النصح ولعل هذا التوجيه اقرب مما ذكره السيد السند من ان الاستفهام عن الشئ يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه اليه فاذا اسلك طريقا واضح الضلالة تزعمت كان ذلك غفلة منه عن الالتفات الى ذلك الطريق فاذا نبه عليه ووجه ذهنه اليه ينبه لضلالة فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه اليه المستلزم للتنبيه على كونه ضالا وفى استعمال الاستفهام دون التصريح بكونه طريق ضلال مبالغتان احداهما ان كونه ضالا امر واضح يكفى فى العلم به مجرد الالتفات اليه والثانية ايهام ان المخاطب اعلم بذلك الطريق من المتكلم حيث يحتاج الى السؤال عنه (والوعيد كقولك لمن نسى الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك) وانت تعلم انه يعلم ذلك اريد به انه سيؤدب فوق تأديب فلان لان الاستفهام دل على ان اساءة ادبه صار سببا للشك فى ان مافعل بفلان كان تأديبا له ويستلزم ذلك ان يفعل به فوق ذلك ليعتبر الغير ولعل هذا اقرب مما ذكره السيد السند ان هذا الاستفهام يستلزم تنبيه المخاطب على جزاء اساءة الادب الصادرة عن غيره وهذا التنبيه يستلزم وعيده على اساءته الادب وفى العدول عن الاستفهام عن الاثبات بان يقول ادبت فلانا الى الاستفهام عن النفى ايهام ان المخاطب اعتقد نفى التأديب فلذلك اقدم على الاساءة وفيه من المبالغة مالايخفى هذا قلت وفى اختياره على ادبك احضار صورة تأديبه المهيب وتذكير قدرته لكن لابد فى ذلك من كون تأديبه الواقع هائلا والمخاطب مثل من ادب اودونه ليظهر جريان قدرته فى حقه (والتقرير) اى حمل المخاطب على الاقرار فان الاستفهام يحمل المخاطب على افادة مايعلم والافادة مستلزمة للاقرار وقد جاء التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وهو الاستعمال المشهور لكن الشارح والسيد السند حكما بان المراد هنا هو الاول ولاقاطع لى فيه اذ يصح ان يكون الاستفهام ليتقرر ويتثبت الحكم المعلوم للمتكلم فى ذهن المخاطب لان الاستفهام يستدعى توجهه اليه واحضاره والجواب به ولكن هذا على ذكر منك وان لم يحمل التقرير عليه فى هذا المقام لرسوخك فى التقليد (بايلاء المقرر به الهمزة) اى بشرط ان يلى الهمزة ماحمل المخاطب على الاقرار اومايثبت المخاطب فيه (كامر) من التفصيل فى حقيقة الاستفهام وجعل الشيخ وتبعه كثيرون قوله تعالى ءانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم من امثلة التقرير قال الشيخ لم يقولوا ذلك وهم يريدون ان يقر لهم بان كسر الاصنام قد كان ولكن ان يقر بانه منه

كان وكيف وقد اشار واله الى الفعل فى قولهم ءانت فعلت هذا بالهتنا وقال عليه السلام
بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت اولم افعل هذا وكانه لم يكتف
فى كونه لتقرير الفاعل بايلائه الهمزة لما ذكر الشيخ انه اذا كان التقديم لا للتخصيص يكون
الانكار لاصل الحكم لا لما ولى الهمزة وفيه نظر ومنهم من زاد فى القرينة ان الغرض من الحمل على
الاقرار كان مؤاخذته به وهى لا يترتب على الاقرار بالفعل بل بانه كان منه وليس بشئ لان الحمل
على الاقرار بالفعل فيما اذا كان وقوع شئ من الفعل مسلما ولم يكن معينا فيعتز الفاعل بانه
كان الشئ الفلانى ينفع فى غرض المؤاخذة واعترض المصنف بانه لا صارف
للآية عن الحمل على حقيقة الاستفهام اذ ليس فى السياق ما يدل على انهم كانوا
عالمين بان ابراهيم عليه السلام هو الذى كسر الاصنام واجيب عنه اولا بمنع انتفاء الدال
فى السياق اذ يكفى فيه حلفه بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما رأوا
كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بالهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم
فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه ومن ذمه الاصنام وثانيا بعد تسليم انتفاء الدال فى
السياق بمنع استلزام انتفاء الدال فى السياق انتفاء الدال مطلقا وكفى دالا على علمهم ما روى
انهم هربوا وتركوه فى بيت الاصنام ليس معه احد لشتمه اصنامهم فخافوا ان يصيبهم بلية
عظيمة من سوء ادبه بالاصنام فتركوه وحده ليخربه اصنامهم لسوء ادبه فلما ابصروه
يكسرهم اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه هذا وقد اقبل الشارح المحقق والسيد السند الى هذا
الجواب وفيه بحث لان الكفار اعتقدوا اصنامهم اجل من ان يكيدهم ابراهيم بنفسه فلعل
حملوا كيده اصنامهم على دعوة ربه الى ان يكيدهم وجوزوا ان يكون الكسر من اله ابراهيم
فيكون التقديم قصر قلب اوجوزوا ان يكون بامداد جنود ارسلها اليه لاعانته فيكون قصر افراد
واما ما روى فلعله لم يثبت عند المصنف ولو كان ثابتا لما احتاجوا الى اقراره بل كان يتأتى لهم
تأديبه بالشاهد المشاهد وانما خص اشتراط الايلاء بالهمزة مع ان هل ايضا للتقرير ما يليه
لانه لا يتفاوت المولى لها بل يليها ابدا الجملة بتمامها وانما يتفاوت المولى للهمزة فهل يستغنى
عن بيان الشرط بخلاف الهمزة وكذا الاسماء الاستفهامية لانها للتقرير ما يسأل بها عنه
لا للمولى يليها (والانكار كذلك نحو اغير الله تدعون) اى بايلاء المنكر الهمزة فقوله كذلك اما
تشبيه بالتقرير او تشبيه بما مر وغير الهمزة اما لانكار نفس مدلول كلمة الاستفهام او انكار
نفس الحكم اذا كانت هل ولا اظنك الا مستغنيا عن التفصيل فى التمثيل والذى يجب التنبيه
عليه ان ماذا ومن ذا وكيف ما لانكار نفس الفعل الا ان المنكر اولا مدلولها ويتوسل به الى
انكار الفعل على ابلغ وجه فاذا قلت ماذا يضرك لو فعلت كذا نفيت به الضرر مطلقا بنفى شئ
يضر لانه لا يتصور الضرر بدون الضار وكذا كيف يؤذى اباك نفى لايذاء الاب بنفى الكيفية
مطلقا اذ لا يتصور تحقق الشئ بدون كيفية فهو من قبيل ما يجئ من نحو ازيدا ضربت ام
عمرا ومما جعل لانكار الفعل قوله اتقتلنى والمشرفى مضاجعى قال الشارح فانه ذكر ما نعا
من القتل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه القتل على ما قد سبق الى الوهم لما
احتاج الى ذلك ونقول وكذلك لو كان لانكار المفعول وانه ليس ممن يتصور منه قتله وفيه
نظر لجواز ان يكون لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه القتل فى هذه الحالة لعدم مقاومته
مع المشرفى او لانكار المفعول وانه ليس ممن يتصور منه قتله وهو مع المشرفى ومنه قوله تعالى
اتتخذ اصناما الهة فان المنكر هو نفس اتخاذ الالهة فلذا ولى الفعل الهمزة كذا فى الشرح وفيه نظر
انه حينئذ ينبغى تقديم الالهة اذ لا ينكر نفس الاتخاذ ولا اتخاذ الاصنام لانه لا مانع فى اتخاذها
خطبا ويمكن ان يجاب بان اتخاذ الاصنام منكر الا لمجرد الالهة بل اتخاذها انبياء او اعوانا او شفعاء

فيفسر نسخه

للمولى لها نسخه

فهى نسخه

ايضا منكر فالمنكر الاتخاذ المتعلق بهما فلذا ولى الاتخاذ المقيد بهما الهمزة فان قلت قد جعل
صاحب المفتاح افانت تكره الناس افانت تسمع الصم من قبيل انكار الحكم دون الفاعل مع انه ولى
الفاعل الهمزة فلم يتم ان الانكار يتعلق بما ولى الهمزة وعلل الشارح نفى كون الانكار للفاعل
بان النبى صلعم لم يعتقد اشتراكه فى ذلك ولا انفراده به فلا يكون التقديم فيه للتخصيص بل
لتقوية الحكم المنكر وفيه بحث لان اعتقاد الاشتراك باطل فلا وجه لانكار التخصيص الذى
هو لرد الاشتراك فلا وجه لذكر الاشتراك فى هذا التعليل ويمكن دفعه بان انكار التخصيص
بانكار فاعلية المخاطب فليس انكار التخصيص مثبتا للاشتراك وهذا كلام وقع فى البين
فلنرجع الى ما كنا فيه قلت اذا كان التقديم لتقوية الحكم لا للتخصيص كان ما يلى الهمزة
الحكم كله لا الفاعل والعلاقة بين الاستفهام والانكار بمعنى نفى اللياقة ان ما لا ينبغى
مما لا يصدق العاقل بوقوعه فى الماضى او المستقبل ويشك فيه والشك يستدعى الاستفهام
فافيد بالاستفهام انه مما لا ينبغى وكذا بين الاستفهام والانكار بمعنى التكذيب ان الكاذب
وان ادعاه احد لا ينبغى ان يصدق به غاية الامر الشك فيه فافاد المستفهم ان غاية
الامر فيه الشك دون الدعوى وقال السيد السند انكار الشئ بمعنى كراهته والنفرة
عن وقوعه فى احد الازمنة وادعاء انه مما لا ينبغى ان يقع يستلزم عدم توجه الذهن اليه
المستدعى للجهل به المفضى الى الاستفهام عنه او نقول الاستفهام عنه يستلزم الجهل به
المستلزم لعدم توجه الذهن اليه المناسب للكراهة والنفرة عنه وادعاء انه مما لا ينبغى
ان يكون واقعا وقس على هذا حال الانكار بمعنى التكذيب هذا (ومنه) لم يقل نحو (اليس الله
بكاف عبده) رد الوهم انه ليس منه حيث قيل انه للتقرير وبين مراد القائل تقريرا للدفع
(اى الله كاف) لان انكار النفى نفى ونفى النفى مستلزم للاثبات (وهذا) اى كون التقرير مستلزما
للانكار (مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير بما دخله النفى) لا للتقرير بالانتفاء وكانه اسقط قوله
اى للتقرير من المتن سهوا من الناسخ قال الشارح ولما كان مقتضى قوله وهو الله كاف (لا بالنفى)
وهو اليس الله بكاف عبده فان شئت جعلت الهمزة الداخلة على النفى للتقرير وان شئت
للانكار وكلاهما حسن ولا سبيل فى شئ منهما الى الانكار كذا ذكره الشارح ولا يخفى
عليك انه كما ان انكار النفى اثبات بانكار الاثبات نفى فيصح ان يجعل الانكار كله داخلا
فى التقرير فلا معنى لمن جعل التقرير مقابلا للانكار وان يجعل الانكار كلها تحت التقرير
ويمكن ان يدفع بان التقرير لا يتصور الا فى بعض صور الانكار وهو ما يعترف فيه المخاطب
بالحق من نقيض المنكر فيحمل على الاقرار بما يعرف ويعترف به واما فى صورة لا يعرف
بالحق فهو للانكار الصرف ولهذا قوبل التقرير بالانكار وان يتحقق فى بعض صور الانكار
وفى قوله هذا مراد من قال الهمزة فيه للتقرير بما دخله النفى انه لم يقل احد بذلك بل قبل
الهمزة فيه للتقرير وفسره المصنف بالتقرير بما دخله النفى لا بالنفى يظهر ذلك من الايضاح
حيث قال بعد قوله للتقرير اى للتقرير بما دخله النفى لا للتقرير بالانتفاء وكانه اسقط
قوله اى للتقرير من المتن سهوا من الناسخ قال الشارح ولما كان مقتضى قوله والانكار
كذلك ان لا يكون المنكر الا يلى الهمزة نبه على صورة اخرى (بقوله ولانكار الفعل صورة
اخرى) يعنى لا يلى فيها الفعل الهمزة ونحن نقول ينطوى تحت ذلك التنبيه حل ما اشكل
على السكاكى ونكلف لتصحيحه سيظهر لك فى اثناء ما نحن بصدده وتقديم المسند للقصر
اى صورة اخرى مختصة بانكار الفعل نص عليه فى الايضاح وكانه اراد الاختصاص
بالنظر الى انكار الفاعل وغيره اذ جريان صورة اخرى فى التقرير ايضا ظاهر فانه اذا اعتقد
المخاطب الفعل فى بعض المفاعيل واستفهم عنه لتقرير الفعل لكان متجها فيقول العاصى

المسائل نسخه

يغفر الله فيكون اقرارا المخاطب به اقرارا بالفعل بل فى حقيقة الاستفهام ايضا (وهى نحو
ازيدا ضربت ام عمرا) مقولا (لمن ردد الضرب بينهما من غير ان تعتقد) على صيغة
الخطاب دون الغيبة والا كان لغوا لانه لازم الترديد بالهمزة وام ولفات شرط اعتقاد
المتكلم الحصر ايضا مع انه لابد منه اذ لا يلزم من انكار المفعولية انكار الفعل بدونه (تعلقه
بغيرهما) وكذا الفاعل ايضا نحو ازيد ضربك ام عمرو وغيرهما نحو افى الليل كان هذا
ام فى النهار والمدار على انحصار الفعل فى الملابس المنكر سواء كان واحدا
او متعددا مرددا قال فى الايضاح وكذا قوله تعالى الله اذن لكم اذ من المعلوم
ان المعنى على انكار ان يكون قد كان من الله اذن فيما قالوه من غير ان يكون هذا
الاذن قد كان من غير الله فاضافوه الى الله تعالى الا ان اللفظ اخرج مخرجه اذا كان الامر كذلك
ليكون اشد لنفى ذلك وابطاله فانه اذا نفى الفعل عما جعل فاعلا له فى الكلام ولا فاعل له غيره
لزم نفيه من اصله هذا وفيه رد على السكاكى حيث جعل الكلام انفى اصل الفعل وجعل ما يلى
الهمزة مجموع الكلام لا الفاعل بحمل التقديم على التقوى دون التخصيص ووجه الرد
ان انكار فاعلية الفاعل المختص يستلزم انكار اصل الفعل الا انه صور الرد فى المتن فيما لا يحتمل
التقوى وبهذا عرفت وجه التعريض الموعود (والانكار اما للتوبيخ اى ما كان ينبغى
ان يكون) ذلك الامر الذى قد كان (نحو اعصيت ربك اولا ينبغى ان يكون) اى ان يحدث
ويتحقق فى المستقبل كذا فى الشرح ولا وجه للتخصيص لان للتوبيخ على الحال مجالا
(نحو اتعصى ربك او للتكذيب) فى الماضى وقد نبه عليه بقوله (اى لم يكن نحو افاصفيكم
ربكم بالبنين) او فى المستقبل كذا فى الشرح والاظهر ان قوله (اولا يكون) اعم من الحال
والمستقبل وان كان (نحو انلزمكموها) للمستقبل والتوبيخ يحتمل ان يكون مختصا بزمان
من الازمنة نحو اعاص انت ربك اى لا ينبغى فى زمان ما وكذا التكذيب نحو اربنا متعدد
اى لم يكن ولا يكون (والتهكم نحو اصلوتك تأمرك ان نترك ما يعبد آباؤنا) فان فيه تهكما به
او بالصلوة (والتحقير نحو من هذا) ولهذا جئ بهذا (والتهويل كقرأة ابن عباس رضى الله
عنهما ولقد نجينا بنى اسرائل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع
فرعون) والغرض من التهويل احضار شدة العذاب الذى نجاهم منه تعظيما لنعمة النجاة
وايجابا لمزيد الشكر عليها (ولهذا) اى للتهويل بالاستفهام (قال انه كان عاليا من المسرفين)
بترتبه للتهويل وفيه تأييد لهذه القراءة (والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى) كما يدل عليه قوله
(وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه) وبعد ما سمعت نبذا من علاقات المجاز للاستفهام
تمكنت من تخيل وجوه لم يسمع فلذا تركنا المرء ونفسه فكلمة الاستفهام اذا امتنع حملها
على الحقيقة فافهم منها ما يناسب المقام مما سمعت اذ تؤديك اليه الفطرة السليمة عن السقام
وكذا اذا لم يمتنع حملها على الحقيقة لكن دلتك القرينة على ما يتوسل اليه بالحقيقة فتمسك
بالكناية على حسب الدراية فان ساحة الكفر هنا رحيبة والفطرة السليمة فيما يستحسنه
مصيبة ولست مقتصرا على السمع والطاعة اذ للعقل فيه كمال البراعة (ومنها الامر) اى
من انواع الانشاء فالامر عبارة عن كلام تام دال على طلب الفعل على سبيل الاستعلاء
وضعا واورد عليه لا تضرب فانه يطلب الكف عن الضرب اذ عدم الضرب لا يطلب
لانه غير مقدور وزيد لدفعه تقييد الفعل بغير الكف واورد بعد كف عن الكف ولا يرد لانه
لم يوضع كف للكف عن المشتق منه بل للكف مطلقا ولا يخفى ان تقييد الفعل بالمشتق يغنى
عن تقييده بغير الكف عن المشتق منه وان تقييد طلب الفعل بغير لا بان يقال الامر طلب فعل

غير مختص نسخه

فان ساحة الفكر نسخه

الاستعلاء اما بمعنى العد عاليا
او طلب العلو عد

بغير لا على جهة الاستعلاء ابعد عن التكلف وادفع للشغب وربما يجاب عن الانتقاض
بالنهى بمنع كونه لطلب الفعل لانه لطلب معنى حرفى ملحوظ بتبعية الغير ولا يقال له الفعل
وان اتحد ذاته بالفعل الا ترى ان الابتداء فعل ولا يقال وضع من للفعل قال الشارح لما
اختلف فى ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب وقيل للندب وقيل لهما وقيل للقدر
المشترك بينهما وقيل بالتوقف وقيل لكل منهما للاباحة وقيل للاذن المشترك بين الثلثة والاكثر
على انها حقيقة فى الوجوب ولم يكن شئ من ادلتهم مفيدة للقطع اشار الى ما هو اظهر لقوة
اماراته فقال (والاظهر) وما جعله الاظهر هو الوجوب عند السيد السند لان
الاستعلاء مختص بالوجوب والقدر المشترك بين الوجوب والندب عند الشارح
ونحن نقول لما اختلف فى رويد ونظائره فقيل موضوعة للفظ الامر وقيل لمدلوله
لكن وضعا ثانيا واشتهر ان لام الامر اللام المطلوب بها الفعل ولم يكن وضع رويد
للفظ الامر ظاهرا اذ المتبادر خلافه قال والاظهر (ان صيغته من المعبر به باللام
نحو ليحضر زيد) ونحو قوله تعالى فلتفرحوا على صيغة المخاطب (وغيرها نحو
اكرم عمرا ورويد بكرا موضوعة لطلب الفعل استعلاء) اى طلب استعلاء
فى الصحاح استعلى الرجل اى علا واستعلاه اى علاه فظاهر العبارة اشتراط
العلو كما هو مذهب جمهور المعتزلة لا طلب العلوا وعد الطالب نفسه
عاليا كما هو مذهب ابى الحسين لكنهم قصدوا بالاستعلاء طلب العلو او العد
عاليا حتى قال الشارح فى هذا المقام سواء كان عاليا فى نفسه اولا وفسره بكونه
على طريق طلب العلو وعد نفسه عاليا وكان صيغة الاستعلاء بهذا المعنى من مصنوعات
المصنفين قال الشارح المحقق وفى هذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلثة الاول المعبر به
باللام ويختص بالفاعل غير المخاطب والثانى ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل
المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دل على طلب الفعل وهو عند النحاة
من اسماء الافعال والاولان لغلبة استعمالهما فى حقيقة الامر اعنى طلب الفعل على سبيل
الاستعلاء سماهما النحويون امرا سواء استعملا فى حقيقة الامر او فى غيرها حتى ان لفظ
اغفر فى اللهم اغفر لى امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا تمييزا بين البابين
وفيما ذكره ابحاث احدها ان اختصاص المعبر به باللام بالفاعل غير المخاطب ممنوع بسند قوله
فلتفرحوا الا ان يقال لم يقيد بالشاذ وبصيغ المجهول المخاطب الا ان يقال لعله يدعى انه
امر الغائب بصرف المخاطب وفيه ان الظاهر انه امر المخاطب بان يكون بحيث يقع عليه
الضرب فالاولى ان يجعل الجميع تحت قوله نحو ليحضر زيد وثانيها ان النحاة لم يسم المعبر به
باللام امرا بل مضارعا مجزوما والامر عندهم ليس الا ما حذف منه حرف المضارعة
قال الرضى النحاة يسمون الامر كما يصح ان يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف
حرف المضارعة سواء طلب على وجه الاستعلاء وهو المسمى بالامر عند الاصوليين او
لم يطلب كذلك فالصواب سماها الصرفيون على طبق ما فى المفتاح وثالثها ان تسمية المستعمل
فى غير الامر امرا لا يخص النحاة بل يعم جميع ائمة اللغة يدل عليه ما سيذكره من كلام المفتاح
ويشعر به قول المصنف وقد يستعمل بغيره فتأمل (لتبادر الفهم عند سماعها الى ذلك)
وهل التبادر عند سماع المعبر به باللام من الصيغة او من اللام فيه تأمل قال صاحب المفتاح
واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر
ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا بعد ذلك وانما جعله ممدا لا دليلا

المقترنة نسخه

قوله لغلبة استعمالهما موافق
لما فى الرضى ويحتمل ان يكون
سبب التسمية كونهما موضوعين
لها عد

صرح فى شرح المفتاح ايضا
بكون المعبر به باللام امرا عند
النحاة وشرح المفتاح للسيد
يشعر بالمخالفة فيه ١ عد

صرح الرضى بمنع اطلاق النحاة
الامر على امر الغائب وان
سموه امر الغائب ومنع كون الامر
اعم من امر الغائب كما يوهمه
التسمية عد

المقترنة نسخه

بضرب نسخه

المقترنة نسخه

لاحتمال ان تكون الاضافة لنفس التبادر لالكونها حقيقة فيه لكن الظاهر الاضافة
الى الموضوع له ولم يلتفت اليه المصنف لضعفه عنده حيث قال فى الايضاح وفيه نظر
لايخفى على المتأمل والنظر اما ماذكرنا وفيه انه لايخرجه عن الامداد وانما يسقط عن درجة
كونه دليلا واما ماذكره الشارح من منع كون الاضافة الى الامر بمعنى طلب الفعل استعلاء
بل بمعنى كلى يصدق على نحوقم و لقم واضافة الصيغة من اضافة العام الى الخاص
واضافة اللام من اضافة الداخل الى المدخول بدليل استعمالهم ذلك فى مقابلة صيغة
الماضى والمضارع وفيه ايضا مامر على ان ماوانساه واستعمال الماضى والمضارع فى مقابلة
صيغة الامر (وقد يستعمل لغيره) اى لغير طلب الفعل استعلاء لعلاقة بينه وبين معنى الامر
بحسب القرائن فان قامت قرينة على منع ارادة معنى الامر فمجاز والافكناية ولايخفى
عليك ان مباحث الامر كالاستفهام ليس من فن المعانى وليس منه الانكات العدول
من الحقيقة الى التجوز بالامر ولا اثرلها فيما ذكره وذلك الغير اما غير الطلب واما الطلب
لا مع الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله (كالاباحة نحو جالس الحسن اوابن سيرين)
وقد اشتهر هذا المثال فى الاباحة وسره غير ظاهر لانه بالندب اشبه اذلا يتوهم منع
مجالستهما حتى يحتاج الى الاباحة والعلاقة بين الايجاب والاباحة ان الايجاب لاينفك عن الاباحة
والصحة وفى التعبير عنها بالايجاب كمال المبالغة وترك الندب ربما يشعر بان المصنف
جعله داخلا فيما وضع له صيغة الامر وجعله من قبيل طلب الفعل استعلاء (والتهديد)
اى التخويف وفى الصحاح مع دعوة والانذار الابلاغ مع التخويف والعلاقة بين الايجاب
والتهديد ان ايجاب مايوجب العقوبة مبالغة فى وقوع العقوبة ولا يلتفت
الى مايوهمه عبارة المفتاح ان الاباحة والتهديد فيهما الطلب (نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز
نحو فأتوا بسورة من مثله) اذليس المطلوب اتيانهم بسورة لكونه محالا كذا فى الشرح ولانه
لاينفع الاتيان فى دفع اريب المطلوب بالامر بل نسبة العجز اليهم والمناسبة بين الايجاب
والتعجيز ان الايجاب يوجب السعى فى المأمور وبالسعى فيه يظهر العجز (والتسخير نحو
كونوا قردة خاسئين) ذليلين (والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا) ويعرف التسخير من الاهانة
بانه فى التسخير لاينفك الامر عن الانقياد وفى الاهانة لايتحقق المأمور (والتسوية
نحو اصبروا اولا تصبروا) والفرق بينه وبين الاباحة انه فى مقام توهم ترجيح المخاطب
احدهما والثانى فى مقام توهم المنع عن الفعل والعلاقة بين الايجاب والتسوية ان ايجاب
احد الامرين يوجب تسويتهما فى الايجاب فاريد به التسوية (والتمنى نحو الا ايها الليل
الطويل الا انجلى) واخره بصبح وما الاصباح منك بامثل انث الخطاب لتأويل الليل بالليلة
او الليلاة فان الثلثة بمعنى على ما فى القاموس او بتأويله بالليلة لان المراد بالجنس الواحدة
فى الصحاح ليل وليلة كتمر وتمرة وجمعه على ليالى بزيادة الياء على خلاف القياس ونظيره اهل
واهالى وقيل اصله ليلاة لان تصغيره ليلية هذا وحينئذ الاشكال فى تذكير الطويل ولايبعد
ان يقال الياء ردلما هو اصل اذالضرورة ترد الكلمة الى اصلها ولا يصح ان يكون اشباع الكسرة
كياء امبل لانه لا تكتب الياء الحاصلة من الاشباع وانما حمل على التمنى لامتناع حقيقة
الامر لان الانجلاء ليس مقدورا له ولا يبعد ان يجعل من ظرافة الشعراء بجعل الليل بمنزلة
انسان متعصب يجرى على البخل بالنفع للشاعر فلا ينجلى لاعتقاده ان الانجلاء انفع له فيقول له
انجلى بصبح فانه اخطأت وليس الاصباح اى الصبح منك بامثل اى افضل فلا يتجاوز عادتك
لاعتقادك الخطأ ووجه عدم فضل الصباح انه لاتفاوت فى شدة همومه بين المظلم والمضى

اثرله نسخه

فانك خطأت نسخه

اوان عينه يرى النهار كالليل مظلما لازدحام الهموم والاشارة الى القسم الثانى من غير
الموضوع له اما من التمنى ان كان الطلب المعتبر فى مفهوم الامر اعم من التمنى ويكون المميز
قيدا الاستعلاء واما من الدعاء ان كان الطلب مقيدا بمايستدعى الامكان واختار الشارح الثانى
ولايتم الابدعوى ان المتبادر منه هذا الطلب قال الشارح انما حمل على التمنى دون الترجى لان
الشاعر لاستطالته تلك الليلة لاطماعته له فى الانجلاء ولك ان تقول لشدة همومه واضطرابه
سمى انجلاء فى اثنائه وذلك الانجلاء يستحيل (والدعاء نحو رب اغفر لى) فانه طلب للفعل على سبيل
التضرع (والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة) لاحاجة الى هذا القيد وكانه اراد مثالا
متفقا عليه (افعل بدون الاستعلاء) اذمع الاستعلاء امر ولا بد من قيد آخر يميزه عن الدعاء
هذا قال الشارح وقد تفارق الالتماس فيما يكون مع نوع من التضرع لاالى حد الدعاء
قلت فينبغى ان يقيد تعريف الدعاء بمزيد التضرع (ثم الامر قال السكاكى حقه الفور) جمع
السكاكى الامر والنهى فى هذا الحكم (لانه الظاهر من الطلب) فيكون كذلك الدعاء
والالتماس فالتعليل لاثبات الدعوى وتعميمه عبارة السكاكى لانه الاظهر غيره الى الظاهر
ليكون نظيره خاليا عن شائبة تسليم الظهور ونبه السكاكى على ذلك الظهور بالنظر فى حال
اخويهما الاستفهام والنداء فانه لاريبة فى الفور فيهما ومما يوضح كونه للفور ان الطالب
لايرضى بعد المطلوب الالضرورة وان الانتظار مهروب عنه (ولتبادر الفهم عند الامر بشئ
بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع وارادة التراخى) وهذا على اطلاقه
لايصح لانه اذا كان بالعطف يتبادر الفهم الى الجمع والتراخى كان يقال قم واقعد او ثم اقعد
او فاقعد ويحتمل ان يكون داخلا فى قوله (وفيه نظر) اى فى قوله حقه الفور والنظر فيه راجع
الى النظر فى دليله او فى كل من دليله نظر لكون الظهور من الطلب بلا قرينة ممنوعا وكذا
التبادر بلا قرينة بل الحال متفاوتة بالنسبة الى المقامات وللسكاكى دليل آخر لم يذكره وكان
حقه ان يذكر ليتم نظره وهو استحسان العقلاء تأديب الخادم اذا اخر الامتثال ولك ان تقول
ولاعتذار العقلاء عند تأخير الامتثال (ومنها) اى من انواع الطلب (النهى) وهو طلب
الكف عن الفعل استعلاء ولعلك تتفطن بما يتعلق به توجها ودفعا ان كان الامر بيدك (وله
حرف واحد فى) الاخصر (وله لا الجازمة وحدها) والاولى (فهو) صيغة واحدة (نحو قولك
لا تفعل) ليعلم ان ليس له صيغة اخرى كما انه ليس له حرف آخر ولعله احترز بتقييد الجزم بقوله
فى نحو قولك لا تفعل عن المذكر وصيغة جمع المؤنث فانها لاتجزم فيهن لكونها مبنيات ونبه
بتقديم الظرف فى قوله وله حرف واحد على حصر لا الجازمة فى النهى (وهو كالامر)
لو اكتفى به لافاد معناه الحقيقى والمجازى برمته بلا خفاء ولم يحتج الى تطويل
قوله (فى الاستعلاء وقد يستعمل فى غير طلب الكف) كما هو مذهب البعض
(او الترك) كما هو مذهب البعض فانهم اختلفوا فى ان مقتضى النهى كف
النفس عن الفعل بالاشتغال بالضد او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل قال الشارح
المحقق والمذهبان متقاربان بمعنى لاثمرة للخلاف ويدفعه ماذكره السيد السند ان الخلاف
مبنى على الاختلاف فى كون عدم الفعل مقدورا ولا وجه للاختصار على قوله (كالتهديد
كقولك لعبد لا يمتثل امرك لاتمتثل امرى) ومثال التسوية من النهى قد سبق وينبغى
ان يبين ان حقه الفور لئلا يتوهم انه كالامر فى منع الفور فيه بمقتضى الوضع وقال
السكاكى ان كان الطلب بالامر والنهى راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك
وللمتحرك لاتتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى ايصال الواقع كقولك فى الامر

عليه نسخه

الثانيه نسخه

بفوت المط نسخه

عندنا تأخير نسخه

للاختصاص نسخه

اتصال نسخه

للمتحرك تحرك وفى النهى له لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعظم الامر والنهى لطلب
الدوام والثبات على ماكان المخاطب عليه من الفعل اوالترك نحواهدنا الصراط المستقيم
ولا تحسبن الله غافلا اى دم واثبت على ذلك كذا فى الشرح والاولى على ماكان المأمور
عليه ليشمل نحوليهدنا الله الصراط المستقيم وهل هذا المعنى سوى ماذكر السكاكى من
الاستمرار حتى تذكر معه كمافعله الشارح فيه خفأ (وهذه الاربعة) يعنى التمنى والاستفهام
والامر والنهى (يجوز تقدير الشرط بعدها) مع اداته ولابد من ذكرهذا القيدلان تقدير
الشرط قدينفك عن تقدير اداته نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا ولوقال تقدير حرف
الشرط لكان مستلزما لتقدير الشرط اذلايكون تقدير حرف الشرط بدون تقدير الشرط
وهذا الشرط ينبغى ان يقدر باسره ولايجوز التقدير مع ذكر جزء فلا يقال اكرمنى اباى
اكرمك بذكر مفعول الشرط والشرط المقدر على طبق هذه الاربعة فكل قيد يراد
فى الشرط يذكر فى الطلب فيقال عند ارادة ان تكرمنى قائما اكرمنى قائما وعند ارادة ان تكرمنى
فى الدار اكرمنى فى الدار وهكذا والمراد جواز تقدير الشرط مطلقا لان هذه الاربعة
قرائن بخلاف الحذف فى غيرها فانه لايصح اطلاق الحذف فيه اذ قدتوجد قرينة وقد
لاتوجد فالضابط فيه وجود القرينة والضابط فى هذه الاربعة وجود احدها الا انه
يستغنى الحذف معها عن القرينة بل لعدم انفكاكها عن القرينة فليس مقابلة قوله وفى
غيرها القرينة مع قوله وهذه الاربعة الخ باعتبار وجود القرينة وعدمها كما يوهمه ظاهر
عبارته وتحقيق القرينة مع الاربعة بما قيل من ان الطلب لكونه فعلا اختياريا لابدله من
حامل عليه وذلك الحامل هو اما المطلوب المقصود لذاته واما غيره اذا كان المطلوب
مقصودا لغيره وهو الاكثر لان اكثر الاشياء يطلب بغيره غالبا فاذاسمع الطلب يتوقع بيان
سببه بحسب الخارج لمطلوبه المذكور حامل على هذا الطلب بصوره وهذا هو العلة
الغائية التى قالوا فى شانها اول الفكر اخر العمل وقد نظمه نظما حسنا من قال نعم ماقال
زمرة الدول اول الفكر اخر العمل فاذا جاء بعد الاربعة مايصلح سببا للطلب لتفرعه
على المطلوب يجعل مسببا له وهذا معنى الشرط والجزاء فيقدر الشرط اظهار السببية
المقصودة ولما قيل من ان كل كلام لابد فيه من حامل للمتكلم عليه فى قاعدة التكلم فان التكلم
فى قاعدة البيان فى الكلام الخبرى لافادة مضمونه وفى الطلبى للطلب المتعلق بما هو مقصود لذاته
قليلا وبما هو مقصود لغيره غالبا فاذا ذكر ذلك الغير بعد ما فيه معنى الطلب فهم ارادة ترتبه
على المطلوب وهذا معنى الشرط والجزاء ولايخفى تميز هذا الوجه عن الاول لان الاول مبنى
على ان الطلب فعل اختيارى لابدله من حامل عليه والثانى ان الكلام فى عرف ارباب اللسان
لابدله من حامل عليه سواء كان مايفيده طلبا اوغيره والسيد السند ظن انهما وجه واحد
وخطأ الشارح المحقق حيث جعلهما وجهين فجواز تقدير الشرط بشرطين التفرع
المذكور وقصد السببية وكانه دل عليه بالامثلة ولايذهب عليك ان حذف الشرط
من مباحث الايجاز وليس له تعلق بهذا المقام والبحث عنه ههنا من فضول الكلام (كقولك
ليت لى مالا انفقه اى ان ارزقه) الاولى ان يكن لى لانه المفهوم من الطلب (واين بيتك ازرك
ان تعرفنيه) الاظهر اى ان اعرف لان السبب هو المعرفة سواء كان بتعريف المخاطب
او بدونه لايقال وهذا التقدير لايعم كل استفهام فانه لايجرى فى قولك اتكرمنى اكرمك
فانه لايصح ان التقدير ان تعرفنى اوان اعرف اكرامك اكرمك بل ان تكرمنى
اكرمك لانا نقول السببية بينما بعد الطلب والمطلوب والمطلوب فى الاستفهام الفهم فلو

لم يتفرع المذكور بعد الاستفهام على الفهم لايقدر الشرط وان تفرع على المفهوم (واكرمنى
اكرمك) اى ان تكرمنى (ولا تشتمنى يكن خيرا لك) اى ان لا تشتم (واما العرض كقولك الا تنزل عندنا
تصب خيرا فمولد من الاستفهام) يريد انه لاحاجة الى عد العرض بعد عد الاستفهام لدخوله
تحت الاستفهام هكذا يستفاد من كلام الشارح المحقق والسيد السند وفيه ان المراد بالاستفهام
مايكون على حقيقته اذلايقدر الشرط بعد غير العرض من المولدات فلايغنى ذكر الاستفهام
عن ذكره فالاولى ان يقال المراد ان العرض فى التقدير محمول على اصله وان لايشاركه
فى اقتضاء الشرط وبيان المفتاح ملائم لهذا المعنى جدا حيث قال هذه الابواب الاربعة
تشترك فى الاعانة على تقدير الشرط بعدها واما العرض فليس بابا على حدة وانما هو
من مولدات الاستفهام نعم يتجه ان العرض ايضا تعين على تقدير الشرط لانه لابد لعرض
النزول من فائدة فاذا ذكر مايصلح فائدة للنزول يجعل فائدة مترتبة عليه فلاحاجة الى
جعله محمولا على اصله ولما كان المقصود النزول لا النفى فالمذكور فى الحقيقة الاثبات فلذا
يقدر الشرط مثبتا مع انه يجب التقدير بقرينة الامور الاربعة من جنس تلك الامور الاربعة
ان مثبتا فمثبت وان منفيا فمنفى فلا يجوز لاتكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائى ونحن نظن
ان لاخلاف بينه وبين الجمهور اذهم لايجوزون تقدير المخالف للاربعة بقرينتها لاشتمال النفى
على الاثبات وهو يجوز مع القرينة وقيل تقدير المثبت بعد النهى اقرب من تقدير المنفى بعد الامر
لاشتمال النفى على الاثبات دون العكس فاسلم تدخل النار بعد من لاتكفر تدخل النار وفيه
ان الامر بالشئ يتضمن النهى عن ضده فالامر بالشئ ايضا يشتمل على ذكر عدمه بهذا
الاعتبار (ويجوز فى غيرها) اى تقدير الشرط فى غير المواضع الخمسة (لقرينة) قلت وكذا
معها لقرينة لولم يقدر من جنس المذكور من الخمسة (نحو) ام اتخذوا من دونه اولياء
(فالله هو الولى اى ان ارادوا وليا بحق) الاظهر ان الشرط المقدر ان ارادوا وليا لان
قوله هو الولى للحصر وتنزيل غيره منزلة العدم لاينحصر الولى بحق والظاهر انه قصر
قلب بدليل ام اتخذوا من دون الله اى متجاوزين الله فانه ظاهر فى ترك الله واتخاذ غيره
وليا لكن الشارح جعله قصر افراد وقد يمنع وجود القرينة فى المثال المذكور لصحة تفرع
فالله هو الولى على ماقبله لان الاستفهام المستفاد من قوله ام اتخذوا للانكار فيؤل الى النفى
اى لايليق ان يتخذوا من دون الله وليا فالله هو الولى واجاب عنه الشارح المحقق بانه ليس
كل مافيه معنى الشئ حكمه حكم ذلك الشئ اذلايخفى على ذى طبع حسن قولنا لاتضرب
زيدا فهو اخوك بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار وانما يحسن بالواو الحالية
والجواب بعيد عن التحصيل اما اولا فلان ماذكر فى بيان ان ليس كل مافيه معنى الشئ
حكمه حكم ذلك الشئ مما لايفيده لان معنى اتضرب زيدا ليس معنى النهى بل نفى اللياقة
فالشرط المقدر بعده ان لايليق ان تضرب زيدا فهو اخوك بخلاف النهى فان الشرط
المقدر بعده ان لاتضرب زيدا فهو اخوك ولاخفاء فى ان نفى الضرب يصير سببا لبقاء
الاخوة دون نفى لياقة الضرب فانه يجامع الضرب ولايبقى معه الاخوة واما ثانيا فلان
النفى المذكور غير حق لان مافيه معنى الشئ حكمه الذى يقتضيه المعنى حكم ذلك الشئ
بلاشبهة واما ثالثا فلان ورود منع القرينة لايتوقف على ان يكون حكم مافيه معنى الشئ
حكم ذلك الشئ لامحالة بل يكفيه جواز ان يكون كذلك وههنا بحث وهو ان ما مر انه
يجوز تقدير الشرط بعد هذه الاربعة ان اريد به جواز تقدير الشرط بعدها باعتبار معانيها
الحقيقة يدخل الدعاء والالتماس فى قوله ويجوز فى غيرها القرينة مع انهما فى سلك الامر لان

النحاة جعلوا التقدير فى جواب الامر النهى وهما يشملهما عندهم وان اريد به انه يجوز
تقدير الشرط بعدها باعتبار جميع معانيها فباطل (ومنها) اى من انواع الطلب (النداء)
اى الكلام المستعمل فى طلب الاقبال وبيان حقيقته وظيفة لغوية ومجازاته بيانية
ونكات اختيار الحقيقة اومجاز من مجازاته وظيفة هذا العلم وقد خلا عنه هذا البحث
(وقد تستعمل صيغته) اى صيغة النداء يختص بهذا الكلام وتسمية هيئة الكلام صيغة غير شايعة
وكانه لكون النداء بمنزلة مفرد من مفردات المنادى له فى انه الغرض من ذكره اطلق
اسم الصيغة عليه (فى غير معناه) اى معنى المنادى الموضوع له امامع بقاء النداء بان ينقل
من قسم الى قسم كاستعمال يا لنداء البعيد لنداء القريب و بالعكس وامامع الخروج
عن النداء مطلقا كالمثالين المذكورين ومنه ماذكر للتنبيه على ان المنادى حاضر فى القلب
لا يغيب عنه نحو اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم فى ربع قلبى سكان فجعله
مستعملا فى نداء البعيد كما فعله الشارح بعيد ومنه المستعمل فى التحسر والتوجع
ومنه الاستغاثة ومنه التعجب ومنه الندبة ومنه التوله والتحير وجعل قوله فى غير معناه
مخصوصا بالقسم الثانى كما فعله الشارح لاداعى اليه (كالاغراء فى قولك لمن اقبل يتظلم
يامظلوم) فانه ليس بطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اقباله على زيادة التظلم وبث
الشكوى ولذا لايذكر له المنادى له (والاختصاص فى قولهم انا افعل كذا ايها الرجل)
ملتزم الحذف لحرف النداء والشايع فيه اى وقد يعدل عنه الى مضاف اوعلم اومعرف باللام
وفى كون المعرف باللام منادى لنصبه وفى كون العلم منادى لنصبه دون البناء على
الضم مزيد تكلف ولذا انكر النداء فى الاول ابن الحاجب ولتفصيله كتب النحو وتناول الغاية
منه لو تلت شرحنا على الكافية ولما كان الاختصاص مع نقله عن معناه الاصلى
منقولا الى محل من الاعراب دون الاغراء خصه بقوله (اى متخصصا من بين الرجال) تنبيها
على انه يكن فى موضع الحال (ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء) طلبا كان كالامثلة المذكورة اوغيره
كالخبر الذى يذكر للمدح اوالذم اوالتحسر اوالتعجب (اما للتفاؤل) بابرازه فى صورة الحاصل
(اولاظهار الحرص فى وقوعه) حتى كانه يخيل اليه حاصلا (كما مر) من قوله ان ظفرت
بحسن العاقبة فهو المرام فهو نظير (والدعاء بصيغة الماضى من البليغ يحتملهما) معا بان
يقصد هما معا وعلى سبيل البدل بان يقصد احدهما والاظهر ان الدعاء ممن يعرف هذين
النكتين يحتملهما سواء كان بليغا اولا وحمل البليغ عليه بعيد (اوللاحتراز عن صورة الامر)
لئلا يؤدى الى سوء الادب والاولى اوللاحتراز عن صورة الاستعلاء ليشمل الاحتراز عن
صورة النهى ايضا وفيه ان الدعاء بصيغة الماضى يحتمله ايضا فلم خص الاحتمال بما
سبق ولك ان تجيب بان صيغة الماضى لامدخل له فى الاحتراز عن صورة الامر والعود محال
اذ النكتة لا تجب ان يرجح الشىء على جميع الاغيار ولك ان تقول يكفى هذا القدر من الفرق نكتة
لتخصيص الاحتمال بالسابقين تأمل (او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون ممن لايحب ان
يكذب) من التكذيب اى ينسب الى الكذب (الطالب) فانك اذا جئت بالخبر مع ارادة الطلب ينسب
الطالب الى الكذب نظرا الى ظاهر اللفظ كذا قيل ولا يخفى انه تكلف والاحق الادق ان فى التعبير
عن ائتنى غدا بقولك تأتينى غدا دعوى ان المخاطب يبادر الى الاجابة لامحالة حتى يستحق
ان يعبر عن الطلب عنه بالخبر فلولم يمتثل بضرب لصرت فى هذه الدعوى التى يضمنها التعبير
بالخبر كاذبا قال الشارح فالخبر فى هذه الصور مجاز لاستعمالها فى غير ما وضع له ويحتمل بعضها
الكناية هذا وفيه ان اللفظ لا يكون محتملا للمجاز والكناية لانه ان وجدت القرينة المانعة

عن ارادة الحقيقة فمجاز بلاشبهة والافكناية كذلك (تنبيه الانشاء كالخبر فى كثير مما ذكر
فى الابواب الخمسة السابقة) لا فى الجميع فان التأكيد فى الانشاء ليس للشك او الانكار من المخاطب
ولا ترك التأكيد لخلوه عن الايقاع والانتزاع بل لانه يبعد عن الامثال او قريب منه (فليعتبره)
اى فليقس الانشاء (الناظر) على الخبر وجعل الشارح ضمير فليعتبره راجعا او عائدا الى الكثير
اى فليعتبر وليراع ذلك الكثير فى الانشاء * الهى مننت علينا بفصل الخطاب * واحسنت الينا
بفضل معرفة الكتاب * واجبت الاسئلة المحاويج احسن جواب * نسألك يا نابه وصل الطلاب
الى الصواب * وتبيانا به كمال الاتصال بحسن المآب * وكمال الانقطاع عن الجهل والخطأ
والاضطراب * الهى انعم علينا باحوال لها تذنيب لجزيل الثواب * واكرمنا
بالتوفيق لاعمال تجينا عن
وبيل العقاب

م

تم الجلد الاول ويليه الجلد الثانى واوله بحث الفصل والوصل

(*فهرست الجلد الثانى من الاطول*)

الجلد الثانى من الاطول

بسم الله الرحمن الرحيم

(الفصل والوصل) اورد قوله الفصل والوصل على طبق ماذكره فى تفصيل الابواب الثمانية قال الشارح قدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه والوجه ماذكرنا وهذا اوجه للتقديم فى التفصيل لا فى هذا المقام كما لا يخفى على من يعرف المقام (الوصل عطف بعض الجمل على بعض) قدم تعريف الوصل على عكس ذكرهما وعلى خلاف المفتاح لانه وجودى سابق على العدمى فى المعرفة ولا يبعد ان يقال يقدم الفصل تارة ويؤخر اخرى لئلا يتوهم بالتزام تقديم احدهما ان له مزية فى باب البلاغة على الآخر وعبارته مشعرة بان الوصل والفصل مختصان اصطلاحا بالجمل والمقتضيات لهما جارية فى المفردات ايضا فلا ينبغى التخصيص اصطلاحا ونحن نفهم من عبارة المفتاح عدم اختصاصهما بها وانما هما الاصل فى الجمل حيث قال تمييز موضع العطف عن غير موضعه فى الجمل هو الاصل فى هذا الفن وان حمله السيد السند على ان المراد ان بحث الحال خارج عن الاصل متفرع على الفصل والوصل وبالجملة لا يقتصر على رعاية جهات العطف وتركه فيما بين الجمل واحفظها فى المفردات ايضا لئلا يكون بمعزل عن البلاغة وكيف يظن ان عطف الجمل التى هى اخبار لمبتدأ او احوال لصاحب اوصفات لمنعوت وتركه مبنيات على احوال دون ما فى المفردات كذلك وقد وافقنى فى ذلك السيد السند حيث تكلم فى وجه الفصل والوصل بين مفردات فى خطبة شرح المطالع وقد اختار الجملة على الكلام ليشمل ماله محل من الاعراب والصلة بلا كلام ولم يقل عطف جملة على جملة ليشمل عطف جملتين على جملتين فانه ربما لا يتناسب جمل اربع مترتبة بحيث يعطف كل على ما قبلها بل يتناسب الاثنتان الاوليان والاثنتان الاخريان فيعطف فى كل اثنتين اولا ويعطف الاخريان على الاوليان لان مجموع الاخريين يناسب مجموع الاوليين ونظيره فى المفردات هو الاول والاخر والظاهر والباطن فانه عطف اولا الاخر على الاول والباطن على الظاهر بجامع التضاد ثم عطف مجموع

لانه فى الاصل والوصل فى هذا المقام نسخه

تكلف نسخه

هذا ما زدناه على الشرح لانها ايضا عند البعض جملة وليس بكلام لان اسناده ليس مقصودا لذاته عبد

الظاهر والباطن على مجموع الاول والاخر لتناسب بين المجموعين باعتبار اجزائهما والمراد بالجمل ما فوق الواحد ليشمل عطف احدى الجملتين على الاخرى وجمل الجمل على جمل يكون فى العالم لا يليق بالعالم (والفصل تركه) اى ترك عطف بعض الجمل على بعض ومن شانه العطف اذ لا يقال الفصل فى ترك عطف الجملة الحالية على جملة قبلها اذ ليس من شان الحال العطف على ما هى قيد له ثم انه رتب على التعريف بيان الاحكام اشارة الى ان معرفة الحكم بعد معرفة الشئ فقال (فاذا اتت) ورتب العطف ثلث مراتب مرتبتان منها قريبتان التناول ومرتبة بعيدة على طبق ما فى المفتاح الا انه جعل المرتبة الاولى ما لا محل للجملة من الاعراب والمفتاح ما يكون العطف فيه بغير الواو والحق مع المفتاح لان العطف بغير الواو لا يطلب شرطا فهو اقرب تناولا على الاطلاق وماله محل من الاعراب يجتمع فيه حين العطف بغير الواو وجهنا قرب او اتفقا فى جعل احدى المرتبتين بالجملة محل من الاعراب ولا ينحصر فيه اذ الوصل فى جملة اتت بعد جملة هى صلة موصول اسمى او حرفى وقصد تشريك الثانية للاولى عطفت على الاولى كالآتية بعد ماله محل من الاعراب بلا تفاوت فتقول الذى ضرب وقتل وعجبت من ان ضربت واكرمت فنحن نقول فاذا اتت (جملة بعد جملة فاما ان يكون لها محل من الاعراب) او تكون صلة (اولا) ولقد ضمن بيانه وجوب تقديم المعطوف عليه (وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية لها فى حكمه) اى فى حكم الاعراب بان تكون مشاركة للاولى فى جهة الاعراب ويكون اعرابهما من جهة واحدة وليس الخبر الثانى ولا الحال الثانية ولا الصفة الثانية مشاركا للاولى فى الحكم اذ جهة الاعراب فى كل منهما ما فيه لا ما فى سابقه بخلاف التابع فلا يشكل انه قصد تشريك الثانى للاول فى الاخبار المتعددة ونظائرها مع انه ترك العطف (عطف عليها كالمفرد) اى كعطف المفرد على المفرد وفى هذا التشبيه اشعار بوجه حسن العطف اى كان العطف فى مقام قصد تشريك المفرد مقبول كذلك فى هذه الجملة لان الجملة التى لها محل من الاعراب واقعة موقع المفرد ولما كان عطف المفرد على المفرد يشترط فى قبوله الجهة الجامعة فرع على التشبيه قوله (فشرط كونه مقبولا بالواو ونحوه) مما لا يدل الا على مطلق الجمع وهل هى متحققة فى كلام العرب لم توجد على سبيل الحقيقة ولا مانع من التجوز كما قيل ان ثم فى قوله عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب بمعنى الواو لضرورة الشعر وكما قال الكوفيون ان او فى قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون بمعنى الواو وكما قال المصنف فى التهذيب من الايضاح ان الفاء يجئ بمعنى الواو وجعله منه ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمة قلت لا يعنينى واستشهد عليه بخبر عبدالله بن عتيك فان اردته فارجع اليه ويؤيد ان ما ذكر نحوه لمراعاة ما فى معناه تجوزا انه قال فا بعد ان قصد ربطها بها على معنى عاطف سوى الواو ولم يقل على عاطف سوى الواو فالمراد بالواو الواو المستعمل فى معناه الحقيقى حتى يدخل الواو بمعنى او فى غير الواو ولما لم يعلم وجود العاطف بمعنى الواو تجوزا فى كلام البلغاء لم يبال المفتاح بالاحتمال ولم يذكر قوله تعالى ونحوه وقد صعب ذكره حتى قرئ منصوبا عطفا على مقبولا ومجرورا عطفا على الضمير المجرور على المذهب الضعيف وفسر المنصوب بنحو المقبول من المستحسن والقريب من الطبع وهو كما ترى وفسر المجرور بنحو عطف الجملة من عطف المفرد ولا اظنك فى ريبة مما الهمنا به ولا يخفى ان هذا الاشتراط على مذهب من لم يجعل الواو للترتيب (ان تكون بينهما جهة جامعة) فهذا الوصل انما يتيسر بعد معرفة الجهة الجامعة كالقسم الثالث الان فى القسم الثالث امورا اخر لابد من ضبطها لم يشترط فى هذا القسم من عدم كمال الاتصال وكمال الانقطاع وشبه احدهما

لقوله كالفرد احتمالان آخران احدهما ان يكون مشبها به المعطوف اى عطفت كالعطف المفرد سواء عطف على المفرد او الجملة والثانى ان يكون مشبها به للمعطوف عليه اى عليها كالمفرد سواء عطف عليها المفرد او الجملة ولما كان الاعذب ان يجعل مشبها به بعطف الجملة على الجملة وبه يشهد ما فى الايضاح اخترناه عبد

انما قال كما قيل لانه صححه بمعناه فى شرحه على الكافية عبد

ولذا عد قريب التناول دون الثالث (نحو زيد يكتب) اى ينشئ النثر كذا سمعت من الثقاة (ويشعر) من حد نصر وكرم بمعنى يقول الشعر اوالثانى بمعنى يجيد الشعر كذا فى القاموس لمابين الكتابة والشعر من المناسبة (اويعطى ويمنع) لما بينهما من التضاد (ولهذا) اى لكون شرط قبول عطف الجملة بالواو وجود الجامع لاكون شرط قبول العطف بالواو ومفرداكان اوجملة اذجعل الشرط فى المفرد جملة مسلماحتى فرع عليه اشتراط القبول فى الجملة فلا يحسن تعليل الشرط المفرد بعد تسليمه فان قلت فلا يتم الدليل لانه من عطف المفرد على المفرد قلت ان المفتوحة بعد العلم فى حكم المكسورة لكون مابعدها منزلة مفعولى علمت فلولم يكن وجود الجامع شرطافى الجملة ايضالم يعب على الشاعر لجعل المعطوف والمعطوف عليه بمنزلة الجملة (عيب على ابى تمام قوله زعمت) اى الجيبة هواك بانفس عفا الغداة اى اندرس فى عداة الهجرة كماعفاه عنها اى عن اللوى وهو موضع طلال باللوى ورسوم (لا) اى لبس الامر كمازعمت (والذى هو عالم ان النوى صبر) اى مر فى الصحاح الصبر ككتف هذا الدواء المر ولا يسكن الا للضرورة هذا وفيه نظر اذلغات ككتف لايختص الشعر (وان اباالحسين كريم) لازلت عن سنن الوداد ولاغدت نفسى على الف سواك تحوم جواب القسم لاوابيت الآخرمؤكد وهو جواب القسم كماذكره الشارح وعيب البلغاء على ابى تمام بفوت الجامع بين المعطوف والمعطوف عليه اذلامناسبة بين مرارة النوى وكرم ابى الحسين دليل تام على الاشتراط وان يمكن الجواب عنه بان مراد ابى تمام ان مرارة النوى وكرم ابى الحسين ممالايعلمه الاالله كمايتبادر اليه العرف من حواله علم الشئ الى الله وفيه كمال المبالغة فى عظمة الشئ بحيث لاتدركه العقول فالجامع بينهما انهما مما لايحيط بهما علم احد فتأمل (والا) اى وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى فى حكم اعرابها (فصلت عنها) الاولى ان يقابل فصلت بوصلت اوعطفت بلم يعطف (نحو واذاخلوا الى شياطينهم قالوا انامعكم انمانحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انامعكم) الاولى لم يعطف الله يستهزئ بهم على انامعكم انمانحن مستهزؤن لئلا يوهم ان كلامه فى مجرد انامعكم لافى المجموع كماوهمه الشارح والسيد السند وغيرهما لانه ماحكاه الحاكى هو المجموع وقصد تعلق القول به لابكل من قوله انامعكم وقوله انمانحن مستهزؤن فلانصباب بالقول الاللمجموع كما انه لانصيب هو اذاقيل قلت زيد الالمجموع زيد ولانصيب بشئ من انامعكم وانمانحن مستهزؤن فى النصيب كمالانصبب لزاء زيد فى هذه الحكاية كل من انامعكم وانمانحن مستهزؤن جملة لامحل لهامن الاعراب ووجه الفصل عن كل منهما ليس عدم قصد التشريك فى حكم الاعراب بل ان العطف عليه عطف على ماهو كجزء كلمة وهو بهذا الاعتبار داخل فى قوله وعلى الثانى وليس الفصل فيه بشئ مماضبط بل لماذكرنا فهو قسم منه غفلوا عنه برمتهم فاحفظه عنه ماقرت به ولاتتبع اهمالهم فانه ليس لهم الابذل مارزقوا والله يرزق من يشاء وقوله (لانه ليس من مقولهم) علة لمحذوف كانه قيل لانه لم يقصد تشريكه لانامعكم لانه ليس من مقولهم قال الشارح وانما قال على انامعكم دون انمانحن مستهزؤن لانه بيان لانامعكم فحكمه حكمه وقدعرفت مافيه وانكر السيد السند كونه بيانا اوضح انامعكم ومغايرتهما فى المعنى وجعل الحق كونه تأكيدا ون معنى انامعكم ثباتك على اليهودية وانمانحن مستهزؤن تحقير ضد اليهودية ودفع لاالاعتداد به ودفع نقيض الشئ تأكيد له اولان معنى انامعكم المعية قلبا وهو يستلزم مخالفة اصحاب محمد معنى والموافقة صورة وهو الاستهزاء فيؤكده

هو نسخه

بكلى نسخه

انمانحن مستهزؤن اوجعله استينافا فى جواب مابالكم ان صح انكم معنا توافقون اهل الاسلام قال وعلى اى تقدير لا يصح عطفه على انمانحن مستهزؤن لانه ليس مقولا لهم ولا يصلح ان يكون تأكيدا اوتتمة الجواب عن سؤالهم ومن المباحث النفيسة التى خفيت الى الآن ان فصل الله يستهزئ بهم من قوله انامعكم لاينبغى ان يكون من هذا الفن لانه للاحتراز عن ضعف التأليف لان عدم قصد التشريك هنا لئلا يفسد اصل المعنى بناء على ان قاعدة العطف فيما بين النحاة صحة التشريك فالتمثيل به خال عن التحصيل ومثال مانحن فيه زيد ضرب ذهب لم يعطف ذهب على ضرب مع انه يصح اصل المعنى فى قصد التشريك ولايخالف قاعدة النحو المشهورة لئلا يشارك الحكم السابق فى القصر (وعلى الثانى) اى على تقدير ان لايكون للاولى محل من الاعراب (ان قصدربطها بها على معنى عاطف) لم يقل على عاطف (سوى الواو) وادرج المعنى ليدخل فيه الواو بمعنى او ويخرج ثم واو بمعنى الواو (عطفت) به لابدمن اشتراط ان لايكون للاولى حكم لايجرى فى الثانية فتأمل (نحو دخل زيد فخرج عمرواوثم خرج عمرواذاقصدالتعقيب اوالمهلة) الصواب اذاقصد التعقيب بلامهلة او بمهلة والعاطف الذى يقصد به عطف جمل لامحل لها من الاعراب مماسوى الواو ماسوى لاوحتى فانهما مختصان بالمفردات الا انه يعطف بلا المضارع على المضارع فيقال اقوم لااقعد لمضارعته الاسم كذا فى الرضى وقال السيد السند ان وجه اختصاص حتى بالمفردات امتناع وجود شرطها وهو كون مابعدها جزأ مماقبلها اضعف اواقوى ولاتحقق له فى الجمل اصلا وفيه بحث لانهم ذكروا فى قوله تعالى امدكم بما تعملون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ان الثانية بدل البعض من الاولى لدخولها فيها ثم قال وظاهر المفتاح يشعر بوقوع حتى فى عطف الجمل حيث قال فى بحث العطف ولابد فى حتى من التدريج لماينبئ عنه قوله وكيف فتى من جند ابليس فارتمى فى الحال حتى صار ابليس من جندى اذالظاهر انه مثال لحتى العاطفة وحينئذ تجعل الشرط المذكور مخصوصا بحتى العاطفة للمفردات هذاوفيه انك عرفت انه يجرى الشرط فى الجمل وتفصيله فى البيت انه اندرج فى ارتمى فى الحال صار كذا وصار كذا فيصح حتى صار ابليس من جندى وانما قال الظاهر لانه يجوز ان يكون نظير الافادة تدريج حتى العاطفة وله فى المفتاح غيرنظير ويحمل قوله ولابد فى حتى على حتى مطلقا مساغ ومعنى البيت على ماهو المشهور انه صار بمتابعة ابليس مترقيا فى الشرارة الى ان تبعه ابليس متابعة الجندى للسلطان ففيه تحذير عن ارتكاب الصغاير فانه يفضى الى الجراءة على اكبر الكباير ويحتمل ان يكون المراد انى صرت بالتوبة الى ان انقاد بى ابليس ولازاحمنى فى الطاعة ففيه ترغيب فى العبادة والجدفيه وازالة الخوف من تسويل النفس وغلبة الشيطان فانه يندفع بالثبات على الخير وانما شاع العطف بماسوى الواو وحتى ولالان لها معنى محصلا وفائدة يعتدبها بخلاف الواو فانه لايفيد الاشتراك الجملتين فى التحقق ولاتوجه للنفس الى الاشتراك فى التحقق بعد معرفة تحققهما لانه ليس معنى يجب النفس وانما يجيبها ويجعلها طالباله بشرائط لايتيسر معرفتها الاالاوحدى بعدا وحدى فلذا ترى المهرة يبوحون بحصر البلاغة فيه مبالغة فى كونه مدارالها لانقول لولم تعطف الجملتان لاوهم ان الجملة الثانية رجوع عن الاول لانانقول لاكلام فى صحة العطف فى مقام التوهم وهو عطف لدفع الايهام وسيأتى نظيره لكن لايغنى عن الشرائط فى مقام لامجال فيه للايهام لوضوح

بمثابة نسخه

الامر من غير شائبة الايهام ونحن لم نفصل كل معانى ماسوى الواو مع ان العطف لايتأتى
لا بعد معرفتها لان المتكفل لها علم آخر وقد فصلناه لك قبل ان تأتى هذا المقام فى شرح
الكافيه بما لامزيد عليه (والا) اى وان لم نقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف
سوى الواو (فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية) من تقييد بحال اوظرف
اوغير ذلك (فالفصل) متعين كذا فى الايضاح لايقال الملازمة ممنوعة لانه قال السكاكى
ان هذا القطع يأتى اما على وجه الاحتياط وذلك اذا كان يوجد قبل الكلام السابق
كلام غير مشتمل على مانع من العطف عليه لكن المقام مقام احتياط فيقطع
لذلك واما على وجه الوجوب وذلك اذا كان لايوجد لانا نقول المراد فان كان للاولى
حكم لم يقصد اعطاؤها للثانية ولم يسبق على الاولى مايصح العطف عليه بقرينة
انه تأتى بيان هذا القسم وهو الذى جعلته كالمنقطعة وسمى الفصل له قطعا (نحو
واذا خلوا) الآية (لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه فى الاختصاص)
اى فى اختصاصه باعتبار حكم المتكلم لاباعتبار مضمونه (بالظرف لما مر) من ان المفعول
ونحوه مقيدات للحكم فلا يرد انا لانسلم وجوب المشاركة فى الاختصاص بالظرف
لما مر من ان التقديم يفيد التخصيص لانا نسلم ان تقديم الشرط يفيد التخصيص وانما
يفيده ظرف لم يتضمن مايوجب صدر الكلام لانك عرفت ان المراد اختصاص الحكم
لامضمون الجملة والقيد يخص حكم المتكلم لامحالة وعرفت ان مامر ليس معناه كون التقديم
للتخصيص بل كون الظرف للتقيد فان قلت عبارة الايضاح لاتساعد ماذكرت لانه
قال لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف المتقدم فان وصف الظرف بالمتقدم يشعر بان
للتقدم مدخلا فى المشاركة فى الاختصاص والتقييد بالظرف لامدخل فيه للتقدم قلت
قيده به لان العطف على المقدانما يفيد المشاركة فى القيد المتقدم دون المتوسط او المتأخر
يدل عليه كلام الشارح المحقق واعلم ان فى الاية ثلثة امثلة لانه لاريبة فى صحة عطف الله
يستهزئ بهم على مجموع الشرط والجزاء اذ عطف غير الشرطية على الشرطية وبالعكس
كثير والجامع ايضا محقق اذ تقاولهم بهذه المقالات ينسب الاستهزاء بل عين الاستهزاء والمسند
اليه فى كل منهما مستهزئ بالاخر لان استهزاءهم بالمؤمنين فى احكام الله فوجه ترك العطف عليها
ان عطفها عليه يوهم عطفها على الجزاء فاقطع لدفع الوهم وهو حينئذ مثال للفصل
لتكون كالمنقطعة وكان المصنف ذهل عنه فاقتصر على جعله مثالا لفصلين دون الثالث قال
الشارح المحقق فان قلت اذا عطف شئ على جواب الشرط فهو على ضربين
احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تأتنى اعطك واكسك والثانى ان يكون
المعطوف عليه ويكون بحيث يتوقف على المعطوف الشرط سببا فيه
بواسطة كونه سببا فى المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اى
اذا رجع استأذنت واذا استأذنت خرجت فلا يجوز ان يكون عطف الله على يستهزئ بهم
على قالوا من هذا القبيل قلت لانه حينئذ يصير واذا قالوا ذلك استهزء الله بهم وهذا غير
مستقيم لان الجزاء اعنى استهزء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على
اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم لوقالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسلم
عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا فى دلائل الاعجاز قلت اولا دليل الشيخ مدخول لان
المراد بالقول القول عن اعتقاد كما لايخفى فترتب الاستهزاء على هذا القول المخصوص
لا على القول المطلق ولايتم ماذكره دليلا على عدم ترتب الاستهزاء على القول المخصوص
وثانيا انه اورد على الشيخ ان العطف على جواب الشرط له احتمال ثالث وهو ان لا يستقل

بشئ بالجزائية بل يكون الجواب مجموع الشرط والجزاء ويدفعه ان العطف حينئذ ليس على
الجزاء بل العطف مقدم على الجعل جزاء وثالثا ان اختصاص الاستهزاء بوقت الخلو بحاله
بعد لان القول مختص بوقت الخلو والاستهزاء بوقت القول والمختص بالمختص بالشئ مختص به
والاعجب من ذلك كله ان منع كون العطف موجبا للتقييد مما لايضر لان المقصود بيان نكتة
للفصل بجعل المراد من الاية مالايستقيم معه الوصل وهو ان المراد استهزاء الله مطلقا ولو
عطف على الجزاء لفات الاطلاق لافادته الاختصاص بوقت الخلو فالمناقشة بانه يحتمل
الاختصاص بوقت القول مما لايضر فى تعيين الفصل لان العطف يفيد الاختصاص باحد
الطرفين لامحالة على ان الاظهر الاشيع الاحتمال الاول وان المصنف لم يعين الظرف وان
يتبادر منه وقت الخلو وكان مهابة الشيخ شغلت المحققين عن مشاهدة ضعف كلامه والله
يختص من يشاء بانعامه (والا) عطف على قوله (فان كان للاولى حكم) اى ان لم يكن للاولى
حكم (لم يقصد اعطاؤه للثانية٨) وذلك بان لايكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك
ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان قلت مع قصد الاعطاء كيف يصح الفصل ويفوت
الحكم قلت لاينحصر الاعطاء فى حكم العطف فليصرح بالحكم فى المعطوف فان قلت من الممتنع
ان لايكون للاولى حكم زائد على مفهوم الجملة اذ الكلام البليغ لايخلو عن معنى مراد قلت
المراد حكم زائد على مفهوم الجملة يمكن اعطاؤها للثانية بالعطف (فان كان بينهما) اى بين
الجملتين (كمال الانقطاع بلا ايهام) من الاقسام العقلية كمال الاتصال مع ايهام وشبه
كمال الاتصال معه ولم يتعرضوا لهما فكانهما لم يوجدا (او كمال الاتصال او شبه
احدهما فكذلك) يتعين الفصل وفيه انه مع شبه كمال الانقطاع لايتعين الفصل بل
الفصل اولى للاحتياط على ماسمعته مما نقلناه من المفتاح الا ان يقال فرق بين
المتعين والواجب والاولى ايضا متعين عند البليغ (والا) اى وان لم يكن بينهما واحد
من الثلاثة وذلك بان يكون توسط بين الكمالين او ايهام مع كمال الانقطاع
(فالوصل) متعين اما فى الاول فلتحقق المناسبة والمغايرة واما فى الثانى
فللضرورة ووجه تعين الفصل مع شبه كمال الانقطاع عدم المناسبة لان المناسبة مع المانع
عن رعايتها كالعدم ومع كمال الانقطاع بلا ايهام ظاهر ومع كمال الاتصال عدم المغايرة
ومع شبه كمال الاتصال عدم المغايرة المحوجة الى العاطف فى الربط لربط الجواب بالسؤال
من غير عاطف والعطف يحتاج الى مغايرة محوجة الى العاطف فى الربط فالمقامات ستة
اخذ المص فى تفصيلها على ترتيب ادى اليه التقسيم لكن لم يتعرض فى التقسيم الاول لعدم
الايهام لانه مستغن عن البيان واكتفى بقوله (اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء)
اى فى الخبرية والانشائية والاولى خبرية وانشائية ولو اكتفى بقوله خبرا او انشاء لكفاه
لان اختلاف الجملتين فى الخبرية ان يكون احداهما خبرا دون الاخرى والجملة اذا لم تكن خبرا
فلامحالة تكون انشاء وكذا الانشائية (لفظا ومعنى) مصدر ان للاختلاف اى اختلافا
لفظيا او معنويا بان يكون احداهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء كذلك وهو الشايع
او يكون احداهما خبرا لفظا انشاء معنى والاخرى بعكس ذلك وهو مما لم يعثر عليه
(نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها) فكل حتف امرئ يجرى بمقدار الرائد الذى يتقدم
القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا من ارسيت السفينة حبستها بالمرساة والمراد امرهم بحبس
انفسهم فى مكانهم عن الذهاب نزاولها اى نحاول الحرب ونعالجها وكون الارساء
حبس السفينة اوهم البعض ان الضمير للسفينة ومنهم من جعلها للحمر والوجه الاول

٨ (فالفصل نحو واذا خلوا الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف لما مر) نسخه فى المتن

كما نشهد به تتمة البيت ومعنى قوله كل حتف امرئ الخ ان اى حتف يرد على المرء بقدر الله
سواء كان حتف انفه اوموتا اخر فلا يرد الثانى الجبن ولا الاول الاقدام وفرق بينه وبين
حتف كل امرئ وكان الشارح غفل فقال فى تقرير معنى البيت فان موت كل نفس يجرى
بمقدار الله تعالى وقدرته لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه والمثال هو المحكى لا من حيث انه
فى الحكاية فان الفصل فيه لحفظ المحكى على ما كان كما هو مقتضى الحكاية لا للاختلاف
خبرا وانشاء وانما الفصل لذلك فى كلام الرائد ولم يعطف الرائد نزاولها على ارسوا لاختلاف
الجملتين خبرا وانشاء لفظا ومعنى وليس عدم صحة جعله مثالا من حيث انه فى الحكاية
لان المثل الفصل بين جملتين لا محل لهما من الاعراب وهما فى كلام الحاكى فى محل النصب
بالقول كما ذكره السيد السند لان المقول مجموعهما وهو المنصوب ولا نصب بشئ من الجزئين
فى النصب وبهذا تضاعف ضعف ما ذكره الشارح من انه مثال لمجرد الاختلاف
لا لاختلاف جملتين لا محل لهما من الاعراب اذا الجملتان هنا منصوبتا المحل ولا تزاحم بين كمال
الانقطاع وشبه كمال الاتصال فلا يرد ان نزاولها اما تعليل للطلب كما قيل لا للارساء
والا لا يجزم كما فى اسلم يدخل الجنة فهو جواب لسؤال مقدر اى ما بالك بامرنا بالارساء
فليس الفصل لكمال الانقطاع بل شبه كمال الاتصال واما حال كما تقول اى اقيموا فى حال
مزاولة الحرب ولا يخافوا الحتف فان حتف كل امرئ بمقدار ولا يخفى ان الامر بالاقامة
فى حال المزاولة اشد تأكيدا للمزاولة فكذلك ليس الفصل للاختلاف المذكور ان الحال
لا تعطف على الجملة المقيدة بها حتى يكون تركه فصلا مبنيا على نكتة واعلم ان الاختلاف
خبرا وانشاء لا يمنع العطف فيما له محل من الاعراب كما هو ظاهر بيان المتن حيث
لم يشترط فيما له محل من الاعراب عدم الاختلاف وقد وقع فى التنزيل وقالوا حسبنا الله
ونعم الوكيل وصرح العلامة الزمخشرى على جوازه فى سورة نوح (اومعنى) اى (فقط)
واما الاختلاف لفظ فقط فليس من موجبات الفصل كما ستعرفه (نحو مات فلان
رحمه الله) اى ليرحمه الله ففصل رحمه الله عما قبله لاختلافهما خبرا وانشاء معنى ويحتمل
ان يكون الفصل للتنبيه على الاختلاف وهذا موجب سانح فاحفظه (اولانه) عطف على قوله
لاختلافهما (لا جامع بينهما كما سيأتى) من ان المعتبر الجامع باعتبار المسند اليه والمسند
جميعا وان الجامع اى شئ هو (واما كمال الاتصال) فبتنزيل الجملة الثانية منزلة تابع
من التوابع سوى العطف لكنهم لم يتعرضوا لكون الثانية بمنزلة النعت للاولى وبنى الشارح
ذلك على ان النعت دال على بعض احوال المتبوع وهذا المعنى مما لا تحقق له فى الجمل
وشيد السيد السند بنيانه بانه يستلزم كون الجملة من حيث هى جملة محكوما عليها ولك
ان تقول ومحكوما به والجملة من حيث هى لا تصلح لشئ منهما ونحن نقول ليس التنزيل
الا مقتضيا لنوع مناسبة ولا يقتضى رعاية خصوص صاحب المنزلة فى المنزل والا
يصلح التنزيل منزلة البدل لان البدل مقصود بالنسبة والجملة من حيث هى جملة لا تصلح
لذلك على ان الجملة ربما تدل على حال جملته كان تقول زيد قائم علمت فيفصل علمت عن زيد
قائم لانه يدل على انه معلوم فيكون بمنزلة النعت (فلكون الثانية مؤكدة للاولى) موافقة
اللفظ والمعنى نحو زيد قائم زيد قائم وقعد زيد قعد زيد وكانهم لظهوره لم يتعرضوا له اومخالفة
اللفظ متقاربة المعنى جدا فهو بمنزلة التأكيد بالتكرار اومخالفة المعنى مقررة للاولى فهو بمنزلة
التأكيد المعنوى كما ستفصلها وكلاهما (لدفع توهم تجوز اوغلط) كالتأكيد (نحو لا ريب
فيه) بالنسبة الى ذلك الكتاب على تقدير كونهما جملتين لا محل لهما من الاعراب وهو المختار

احر نسخه

يصح نسخه

كما بين فى محله فانه لما بولغ فى وصفه ببلوغه متعلق بوصفه (الدرجة القصوى فى الكمال
بجعل) متعلق ببولغ (المبتدأ ذلك) المشعر بكمال العناية بتمييزه وبعد درجته لعظمته عن الافهام
(وتعريف الخبر باللام) الدال على حصر الكتاب فيه وهو يقتضى جعل غيره من الكتب لقصانه
بالنسبة اليه كانه ليس كتابا والشيخ لم يجعل ذلك مبتدأ بل جعله فى تقدير هو ذلك الكتاب وجعله
تعالى لا ريب فيه بمنزلة هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب على ما فى دلائل الاعجاز وكانه تحاشى
عن تنزيل كتب الله منزلة العدم لما فيه من سوء الادب وجعل لا ريب فيه بمنزلة التأكيد
اللفظى لان دعوى عدم الريب فى كمال الهداية بمنزلة دعوى الهداية يقينا (جاز) جواب
لما (ان يتوهم السامع قبل التأمل) فى كمالات الكتاب (انه مما يرمى به) اى مما ينفوه به (جزافا)
هى مثلثة بمعنى ما يقال بلا تأمل ولا يخفى انه كناية عن كونه غلطا لان القول بلا تأمل فى عرصة
الغلط دون التجوز وجعله بمنزلة جاءنى زيد نفسه يدعى ان لا يدفع به الغلط على ما ذهب
اليه الشارح المحقق والسيد السند لكن خالفناهما وشيدنا صحة دفع الغلط به فى بحث
التأكيد وايضا الكلام المؤكد به مجاز عن الكمال حقيقة فى نفى غيره من الكتاب والتأكيد
المعنوى يدفع التجوز فلا يصح اتباعه المجاز لئلا يوجب كونه حقيقة على خلاف المقصود
ودفع الجزاف انما يتحقق لو اريد بلا ريب فيه نفى الريب فى الكمال اما لو اريد نفى الريب فى
كونه من عند الله كما هو المشهور المتبادر فلا يندفع به الجزاف لان غيره من الكتب يشاركه
فى ذلك النفى (فاتبعه) اى ذلك الكتاب (اياه) اى لا ريب فيه (نفيا لذلك) التوهم (فوازنه)
اى عديله من وازنه بمعنى عادله يقال هو وزنه وزنته ووزانه كذا فى القاموس فعلم ان
(وزان نفسه فى جاء زيد نفسه) يريد فيه لفظ الوزان اذ يقال هو وزانه لا وزانه وزانه على
ما عرفت ولا يصلحه قول الشارح فى المختصر اى وزان لا ريب فيه مع ذلك الكتاب وزان
نفسه مع زيد فلا يكون الوزان زائدا كما توهم اذ لا يوازن لا ريب فيه بمتبوعه بل بما يعرف
به حاله من نظيره الواضح الحال (ونحو هدى للمتقين) عطف على قوله نحو لا ريب فيه
واشارة الى جملة مؤكدة متقاربة المعنى لسابقتها منزلة منزلة التكرير (فان معناه انه)
اى الكتاب (فى الهداية) متعلق بما بعده (بالغ درجة لا يدرك كنهها) اى نهايتها (حتى
كانه هداية محضة) الاولى حتى انه هداية محضة اذ فى حمل الشئ على الشئ فى مقام المبالغة
دعوى الاتحاد من غير شائبة تردد والاولى هداية عظيمة محضة لان تنوين هدى للتعظيم
فالمبالغة فى حمل الهدى المنون خبرا له وليس معنى البلوغ تلك الدرجة معنى التنوين وكونه
الهداية لمحضة معنى التعبير كما يستفاد من الشرح لان التنوين لا يفيد تعظيم الهادى بل
الهداية فالمبالغ فيه بتمامه مستند الى حمل الهدى المنون عليه وجعله عين الهدى المعظم
(وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله فى الهداية لان
الكتب السماوية بحسبها) اى بقدرها وبسببها (يتفاوت فى درجات الكمال) لا بحسب
غيرها فتقدم الجار والمجرور للحصر مبالغة فى الاعتناء بشان هذا التفاوت فلا يرد منع الحصر
بسند انه قد يتفاوت بجزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق الكتب باعجازه والشارح دفع
المنع بان هذا التفاوت ايضا داخل فى الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه وانما
يندفع به لو كان السند مساويا ولك ان تجعل هدى للمتقين فى تقدير فيه هدى للمتقين مرادا به
حصر الهداية بكونها فيه فيكون كذلك الكتاب فى حصر الهداية وتكون المماثلة اتم وبالتأكيد
اللفظى اقرب (فوزانه وزان زيد الثانى فى جاءنى زيد زيد) الاولى فوزانه وزان زيد قائم
الثانى فى زيد قائم زيد قائم الا انه اراد رعاية المناسبة بين وزانى قسمى الجملة المؤكدة قال

فى مثله نسخه

المتعارف نسخه

السيد السند اذ اكان كل من لاريب فيه وهدى للمتقين تأكيدا لذلك الكتاب فلا يظهر وجه
الفصل هدى للمتقين من لاريب فيه اذ الممتنع عطف المؤكد على المؤكد لا عطف تأكيد
على تأكيد بل العطف فيه انسب وكانه لهذا لم يلتفت الزمخشرى الى هذا الاحتمال الذى
اختاره المفتاح والمص وجعل لاريب فيه تأكيدا لذلك الكتاب وهدى للمتقين تأكيدا لاريب
فيه وحينئذ فصل الجملة متجه بلا اشكال هذا ونقول والله المستعان وبالله الكبوة من اشجع
الفرسان فيما هو المستوى عن الميدان ولولا فضل الله فالانسان هو الانسان انما عدل
المفتاح عن توجيه الزمخشرى لانه لا يوجد لتأكيد التأكيد نظير فى المفردات عند الجمهور
فانهم نصوا على ان التأكيدات المجتمعة كلها للمؤكد كالصفات المتتالية بموصوف نعم ابن برهان
على ان التأكيد بعد التأكيد تأكيد للتأكيد وهى المقيس عليه للجمل وكان الزمخشرى تبع
مذهب ابن برهان وكما لا يعطف المؤكد على المؤكد لا يعطف تأكيد على تأكيد فلا يقال
جاءنى القوم كلهم واجمعون على انه يكفى فى فصل التأكيد عن التأكيد ايهام العطف على
المؤكد هذا ولكن زيد فى اسباب الفصل ما غفلوا عنه وهو كون الجملتين المتواليتين تأكيدين
لشئ فاحفظه وانظمه مع ما ذكروا (او بدلا منها) عطف على قوله مؤكدة للاولى اى القسم
الثانى من كمال الاتصال بان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى ابدلت من الاولى (لانه غير
وافية بتمام المراد) وان وفت ببعض منه بخلاف الثانية فانها وافية به (او) لكون الثانية
(كغير الوافية) بتمام المراد لكونه مجملة او خفى الدلالة (بخلاف الثانية) فانها وافية لا تشبه
غير الوافية لكونها مفصلة او واضحة الدلالة هكذا ينبغى ان يفهم المراد لا كما ذكره الشارح
من ان البدل مطلقا يجب ان يكون وافيا لا يشبه غير الوافى اذ واف يشبه غير الوافى يصلح جمله
بدلا مما لا نفى (والمقام يقتضى اعتناء بشانه) اى بشان تمام المراد وجعل الضمير راجعا
الى المراد يوجب فوت تمام المراد قال الشارح لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام
وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشانه اقول لابد فى كل كلام ان يكون وافيا
بتمام المراد والبلاغة فى فوت بعض المراد فكون المقام مقتضيا للاعتناء بشانه لم يعتبر
لايراد ما نفى بتمام المراد بل لا يراد ما لا يفى به من المبدل منه فانه مع وجود البدل يشبه ان يكون
المبدل منه لاغيا مهروبا عنه للبليغ فاشار الى وجه ايراده بان المقام يقتضى اعتناء بشان
تمام المراد فيذكر اولا غير الوافى لتصير النفس طالبا لتمامه متشوقا اليه فيتمكن فى نفس
المخاطب حين ذكره فى فصل تمكن (لنكتة) النكتة هى المقام والعبارة تشعر بانها غيره
فالاولى وهو اى المقام كونه الى اخره وكانه اراد بالمقام غير ما يتعارف من الحال بل مكان
التكلم (ككونه مطلوبا فى نفسه) الاولى ترك قوله فى نفسه فانه يكفى كونه مطلوبا سواء كان مطلوبا
فى نفسه او ذريعة الى غيره (او فظيعا) هايلا او ذكر اول مرة من غير سبق المبدل ربما لا يحيط به
الذهن ويذهل عن ضبطه لفظاعته (او عجيبا) يمنع التعجب منه حرزه فى اول السماع
من غير تقدمه وتوطئه (او لطيفا) لا يتمكن فى البصيرة للطافته بدون المكث فى طلبه وتعقله
زمانا فينزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال ويسمى فى هذا الفن بدلا
وبيان المصنف ناظر الى انه لم يعتبر بدل الكل وكلام المفتاح ساكت عنه ومن امثلة المفتاح
للبدل قوله تعالى بل قالوا مثل ما قال الاولون قالوا ءاذا متنا وكنا ترابا وعظاما ءانا
لمبعوثون قال فصل قالوا ءاذا متنا عن قالوا مثل ما قال الاولون لقصد البدل ومنها قوله
تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون قال لم يعطف اتبعوا من
لا يسألكم للبدل وجزم الشارح المحقق والسيد السند فى شرح المفتاح ان المثال الثانى

بدل الكل مع ان المص صرح بانه من بدل الاشتمال وجعل السيد المثال الاول ايضا
منه لكنه قال الشارح فى الشرح اقتداء بالايضاح ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التأكيد
الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التأكيد وهذا المعنى مما لا يتحقق
له فى الجملة التى لا محل لها من الاعراب وايده السيد السند بان الجملة التى تعتبر مؤكدة وان ناسبت
التأكيد لفوت القصد بالنسبة مع ان استيناف القصد الذى فى الجمل بمنزلة القصد بالنسبة يتحقق
فيها ناسبت بدل الكل ايضا بالمغايرة فى اللفظ والاتحاد فى المعنى لم يجعل بدل الكل لان العمدة فى
البدل هو الكون مقصودا بالنسبة وقد فاتت اقول فيما ذكره الشارح نظر من وجوه احدها انه
لا ينحصر الامتياز عن التأكيد فيما ذكره بل منه الامتياز بان البدل فى حكم تكرير العامل
نعم انه ايضا منتف فى جمل لا محل لها من الاعراب وثانيها انه لا يتميز عن مطلق التأكيد
بان لفظهما يغاير الجملة الاولى اذ من التأكيد ما يغاير لفظه لفظ المؤكد وهو التأكيد
المعنوى وربما ينزل الجملة منزلة التأكيد المعنوى كما عرفت وثالثها ان ما ذكره جاز فى البيان
اذ البيان لا يتميز عن التأكيد الا بان لفظه غير لفظ الاول فينبغى ان لا يعتبر ولا يخفى ان اسقاط
بدل الكل عن الاعتبار لاغناء البيان عنه اولى بالاعتبار اذ التباس البيان بالبدل مشتهر
وقد تصدى النحاة بنصب علامة للتميز بينهما دون البدل والتأكيد فالتمسك فى عدم
اعتباره بعدم تميزه عن التأكيد دون البيان ينبئ عن الغفلة (نحو امدكم بما تعلمون امدكم
بانعام وبنين وجنات وعيون) مثال المنزل منزلة بدل البعض كما نبه عليه (فان المراد التنبيه
على نعم الله تعالى والثانى اوفى بتأديته) لان الاولى وان كانت اشمل لكن الثانية اوفى
فى ذلك البعض (لدلالته عليها بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين) الاولى
ترك المعاندين لان الاظهر ان التنبيه ليس مخصوصا بهم بل يشمل المعترفين ليزيدوا فى الشكر
ويتمكنوا فى الاعتراف (فوزانه وزان وجهه فى اعجبنى زيد وجهه لدخول الثانى فى الاول)
كما لا يخفى لان الاول يشمل على ما لا يحصى وللاية احتمال آخر فى غاية الدقة والحسن وهو
ان ما فى قوله ما تعلمون مصدرية اى امدكم بعلمكم وتميزكم من بين الحيوانات الشهوية
بانكم من ذوى العلم امدكم بانعام الاية نبه على الامداد فى العالم الروحانى وعلى الامداد
فى العالم الجسمانى ولما كان بين الامدادين من التباين والتفاوت فصل الجملتين تنزيلا
للتباين منزلة عدم التناسب ولو جعل ما موصولة فالاشبه انه من ذكر الخاص بعد العام
لشرفه فى نظر المخاطبين المعاندين لكمال شغفهم بها والشايع فيه عطف الخاص
على العام ولما اعاد العامل استغنى به عن العاطف فهذه من جهات الفصل جرية
بان يجعلها نصب العين وان اهملوه من البين وما ينزل منزلة بدل الاشتمال ما اشار اليه بقوله
(نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا) اى وان لم ترحل (فكن فى السر والجهر مسلما)
اى منقادا والاسلام الانقياد وفى الشرح اى كن كالمسلم فى استواء حالته فى الدين على خلاف
المنافق المتدين فى الملاء غير المتدين فى الخلاء (فان المراد) اى المقصود (به) والغرض
من استعماله فالمراد بمعنى الغرض لا ما استعمل فيه اللفظ (كمال اظهار الكراهة) اى كمال
اظهار كمال الكراهة (لاقامته) اى اقامة المخاطب (وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتأديته)
اى تأدية الغرض من الاستعمال (لدلالته عليه) اى على الكراهة وتذكير الضمير لعدم
الاعتداد بتأنيث المصدر وبما قررنا لم يلزم كون اظهار الكراهة ما استعمل فيه اللفظ
مع ظهور بطلانه كما لزم على من جعل ضمير عليه لكمال اظهار الكراهة (بالمطابقة) اى بالدلالة
الواضحة التى صارت فى الوضوح كالمطابقة والا فمعنى لا تقيمن النهى عن الاقامة وهو ليس

فيها نسخة

عين الكراهة ومما يوضح الكراهة قوله عندنا فانه يدل على انه لا يرضى بالمقارنة والمصاحبة
ويستهجن رؤيته وقال الشارح تعارف هذا اللفظ فى الكراهة الشديدة للاقامة من غير
طلب الكف عن الاقامة مع التأكيد (مع التأكيد) الظاهر جدا فى الكراهة الشديدة
(فوزانه وزان حسنها فى المجتبى الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال) فلا يكون
تأكيدا ولا بيانا (وغير داخل فيه مع ما بينهما من الملابسة) والملازمة ووجه كونه مثالا
لجمل لا محل لها من الاعراب قد عرف (اوبيانا) اى القسم الثالث من كمال الاتصال
بان تكون الجملة الثانية بيانا (لها) للاولى فينزل منزلة عطف البيان من
متبوعه فى افادة الايضاح فلا يعطف عليها كما لا يعطف موضع الشئ
عليه فاما ان يذكر فى كلمة بعد كلمة اى او بدونها وبعد ان جعل المفتاح اى المفسرة
من الحروف العاطفة لا يصح منه جعل كون الثانية بيانا للاولى من موجبات الفصل
(لخفائها) يعنى يتوقف البيان على كون الاولى خفيا وفيه بحث لانه ربما يطلب به
مزيد الايضاح دون ازالة الخفاء (نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك
على شجرة الخلد وملك لا يبلى) ونشبه ان يكون الآية من بدل البعض لان وسوسة
الشيطان كان اكثر مما ذكر فيما ذكره بعض مما قبله (فان وزانه وزان عمر فى اقسم بالله
ابو حفص عمر) اللايم لما سبق فوزانه وكون الجملة الثانية بيانا للاولى اعم من ان يكون
بتمامها بيانا لتمام الاولى او تكون بتمامها بيانا لجزء الاولى او تكون جزء منها بيانا
لجزء الاولى فان قوله قال يا آدم بيان لوسوس اليه ولا خفاء فى الشيطان ولا مدخل لتقييد
الوسوسة به فى البيان وما قال الشارح المحقق من انه لو لم يقيد قوله قال بالشيطان
لم يصلح تفسير القوله وسوس لانها القول الخفى لاضلال وقال اعم فلا بد من تقييده
بالفاعل حتى يصلح تفسيرا لانه بالتقييد بالشيطان يفهم كونه للاضلال وكونه خفيا
لا يتم لان البيان يكفى فيه كونه مقيدا بوضوح مع انه يزيد عليه المبين بوضوح فيحصل
من اجتماعهما مزيد ايضاح كما تقرر فى النحو وكذا ما قال السيد السند حيث قال
بل نقول لا بد فى الثانى من ملاحظة التعلق بالمفعول ايضا حتى يصلح بيانا للاولى ولا شبهة
ان القول المقيد بهذا الفاعل والمفعول ليس بيانا لمطلق الوسوسة ولا لوسوسة الشيطان
بل لوسوسة لآدم عليه السلام فالنسبة بالبيانية انما هى بين الجملتين دون مجرد الفعلين
فيه ضعف لانه يصح بيان المطلق بالمخصوص فيصح ان يكون القول المقيد بالمفعولية بيانا
للوسوسة المطلقة والقول المقيد بالمفعول ليس جملة اذ المفعول من متعلقات المسند فلا يلزم
ان تكون النسبة بالبيانية بين الجملتين فان قلت لو كان البيانية من موجبات القطع
كيف جاء قوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم فى سورة وفى اخرى
ويذبحون ابناءكم قلت اريد مع الفصل بقوله يسومونكم سوء العذاب مطلق العذاب سواء
كان باعتبار انفسهم او محبوبهم فجاء يذبحون ابناءكم بيانا له ومع الوصل عذابا كان واردا
على انفسهم وحينئذ ويذبحون ابناءكم مغاير له مستحق للعطف لا للبيان وقال الشارح
المحقق ربما ينزل فرد الشئ لان فيه زيادة ظاهرة على باقى افراد الجنس منزلا منزلة
انه من جنس آخر فيعطف عليه لادعائى المغايرة فالعطف انما ورد على خلاف
مقتضى الظاهر ومقتضى الظاهر الفصل وانت تعرف ماله الفصل (واما كونها)
اى الثانية (كالمقطعة عنها) اى عن الاولى (فلكون عطفها عليها موهما لعطفها
على غيرها) مما يؤدى الى فساد المعنى وانما قيدناه به لان قولنا زيد قائم وعمرو
قاعد وبكر ذاهب مما يوهم فيه عطف الجملة الثالثة على جملتين سابقتين

محبوسهم نسخه

(عطفها)

عطفها على الاخرى لكن لا فساد فيه ولا يتفاوت المعنى فلا يبالى بهذا الايهام
وايضا لو كان مطلق ايهام غير المقصود مردودا لما صح الفصل لدفع ايهام غير المقصود
مع انه مع الفصل يحتمل الاستيناف وفيه ايهام الاستيناف الغير المقصود والمراد بالايهام
اما الدلالة الضعيفة فحينئذ يتبادر العطف على الغير او الشك فيه ويكون معلوما بطريق
الاولى واما التغير بالايهام لكون المدلول ضعيفا فاسدا وحينئذ يشمل الكل قال الشارح
المحقق وشبه هذا بكمال الانقطاع انه يشتمل على مانع العطف كان المختلفتين انشاء وخبرا
والمتفقتين اللتين لا جامع بينهما يشتمل على مانع لكن هذا دونه لان المانع فى هذا خارجى ربما يمكن
دفعه بنصب قرينة اقول ما ذكر من وجه الشبه مشترك بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع
ومحوج الى التمسك بانه كن اتجه له طريقان فالاولى ان يقال وجه الشبه تغاير الجملتين
مع الاشتمال على مانع العطف ونحن نقول وجه الشبه ان فيه ايهام خلاف المقصود كما ان فى
عطف الجملتين المختلفتين خبرا وانشاء ايهام اتفاقهما معنى لانه الشايع وفى عطف غير المشتملتين
على الجامع ايهام الجامع والادق ان يقال لمعارضة ايهام خلاف المقصود وجود الجامع
الحق الجامع بالعدم وشابه الجملتان الغير المنقطعتين الجملتين المنقطعتين بعدم الجامع (ويسمى
الفصل اذ لذلك قطعا) لان الجملتين كانتا متصلتين لوجود التناسب والجامع فقطع لمانع فالفصل
فيه كانه قطع متصل (مثاله وتظن سلمى اننى ابغى بها) اى بدلها (بدلا اراها) على صيغة المجهول
شاع فى الظن اى اظنها (فى الضلال) اى فى سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب (تهيم) اى
تتحير وانما جعل ضلالها مظنونا مع ان المناسب دعوى اليقين تحرزا عن دعوى التيقن فى
ضلالها واشعارا بان غاية الجرأة دعوى الظن او لانه لا يروج منه دعوى اليقين فى براءة
ذمته عن مظنون سلمى يعنى فصل اراها عن قوله تظن سلمى مع اتفاقهما خبرا واتحاد
المسند فيهما وتناسب المسند اليهما لان الاول محبوب والثانى محب فبينهما تضايف
او تقارن فى الخيال لان العطف يوهم خلاف المقصود وهو عطف اراها على ابغى وهو
اقرب ولكونه كالمفرد العطف عليه كعطف المفرد على المفرد لا يقال لا مناسبة بين
مسند ابغى واراها وكفى ذلك فى نفى التوهم لانا نقول كفى لمناسبة كونه متعلق الظن وفيه
ان اختيار الفصل على العطف لذلك انما يتمشى لو لم يكن فى الفصل ايضا ايهام خلاف
المقصود ولا خفاء فى احتمال كون اراها حالا عن فاعل ابغى وخبرا بعد خبر لان الا ان يقال
الاصل فى الجملة ان لا تخرج عن الاستقلال والاصل هو الفصل فاذا منع المانع عن العارض
الذى هو العطف يختار الاصل بمرجح الاصالة وان لم يخل عن مانع كان مع العطف
فليتأمل فى المفتاح ولا يصح جعل الفصل لرعاية الوزن لانه ليس هناك اى ليس فى
مرتبة الداعى المعنوى مع وجوده لا يستند صنع البليغ الى الامر اللفظى ويعلم منه ان من
نكات الفصل رعاية الوزن (ويحتمل الاستيناف) كانه قيل كيف يراها فى هذا الظن فقال
اراها تتحير فى اودية الضلال (واما كونها) اى الثانية (كالمتصلة بها) بالاولى (فلكونها)
اى الثانية (جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل) الاولى (منزلته) اى منزلة السؤال لانه
كلفظ السؤال فى افادة معناه (فتفصل) الثانية (عنها كما يفصل الجواب عن السؤال) لما
بينهما من الاتصال كذا فى الشرح فقوله كالمتصلة معناه كالمتصلة الكاملة والا
فبالتنزيل يحصل الاتصال ولهذا قيد الاتصال سابقا بالكمال او كمال الاتصال عبارة عن
الاتصال الحقيقى ولم يقتصر على الاتصال وادرج لفظ الكمال لحسن مقابلة الاتصال بشبه
الاتصال لان الاتصال التنزيلى اتصال ناقص وهذا يشعر بان من موجبات كمال الاتصال

خلاف معنى نسخه

قال السيد السند ان المناسبة كون الظن سبب البغى

ولك ان تنزل الاولى منزلة السائل فيترك لان السائل مما لا يعطف عليه الكلام

ان تخرج نسخه

تراها نسخه

كون الجملتين سؤالا وجوابا وانما لم يعد ذلك فى تفصيل كمال الاتصال لان الجواب
والسؤال لا يحتاج الفصل فيهما الى اعتباره لانهما يكونان فى كلام متكلمين فالجواب
ابدا ابتداء كلام غير مسبوق بما يعطف عليه فلم يحتج الى اعتبار اتصاله بالسؤال فعلى هذا يمكن
ان يكون وجه قوله فيفصل عنها كما يفصل الجواب عن السؤال انه يفصل عنها لكونها
ابتداء كلام ولكن لا يلايم ذلك جعل هذا القسم كالمتصلة بل ينبغى تسميتها كالمبتدأ
والامر فيه بين هين ولك ان تقول اتصال الجواب والسؤال داخل فى قولهم او بيانا لها لان
الجواب بيان مبهم السؤال ويمكن ان يجعل وجه فصل الثانية عن المنزل منزلة السؤال
انه كالبيان له لانه يتبين به لانها تضمنت السؤال ومنهم من جعل هذا القسم كالمنقطعة
وادعى ان فصل الجواب عن السؤال لكمال الانقطاع بينهما لاختلافهما خبرا
وانشاء ولهذا لم يعد الجواب والسؤال عن مواقع الفصل لاندراجهما تحت كمال
الانقطاع وليس بشئ لا تناقضه بقولك اضرب زيدا فى جواب من اضرب لان الفصل
فيه ليس لاختلافهما خبرا وانشاء واعلم ان تنزيل الاولى منزلة السؤال من تصرفات
المصنف واما غيره فاكتفى بمجرد تضمنها السؤال ولا يخفى ان ما اعتبره يجعل الدواعى الى
الفصل اقوى فقول الشارح انه لا حاجة الى ذلك التنزيل تزييف لما هو الاحرى ورفض لما
اعتباره فى نظير البليغ اولى ولا يذهب عليك ان ما ذكره السكاكى من نكات التنزيل منزلة
الواقع من نكات التنزيل منزلة السؤال ولا يبعد ان يكون قصد المصنف من نقله
الاشارة الى نكات ذلك التنزيل ايضا (قال السكاكى فينزل ذلك) السؤال المدلول عليه
(منزلة السؤال الواقع لنكتة كاغناء السائل عن ان يسأل او) لان (لا يسمع منه شئ)
كراهة سماع كلامه او ان لا ينقطع كلامك بكلامه ولا ينفك عن اتصاله ونظامه او القصد
الى افادة كثير بلفظ قليل الى غير ذلك والمقصود من نقل كلام السكاكى بيان انه جعل الفصل
لجعل المقدر كالمذكور ففصل الجواب عنده عن السؤال المقدر لا عن الجملة الاولى بخلاف ما
اعتبره المص حيث نزل الجملة السابقة منزلة السؤال فان الفصل عنها وهذا انسب بعبارة كالمتصلة
بها وجعل وجه الفصل شبه كمال الاتصال بينهما (ويسمى الفصل لذلك استينافا) وهذه
التسمية تشعر بما ذكرنا من ان الفصل لكونه ابتداء كلام غير مسبوق بما يعطف عليه
لا لاتصاله بالسابق (وكذا) الجملة (الثانية) فالاستيناف لفظ مشترك والمختص بالثانية
المستانفة (وهو) اى الاستيناف بالمعنى الاول لان الكلام فى الفصل والوصل ظاهر
او ان كان مرجع البحث الى اللفظ فافهم (على ثلثة اضرب) اختاره على ضروب لان
المختار فى تمييز العدد جمع القلة اذا وجد ليطابق اللفظ والمعنى والضرب النوع
وتنوع الاستيناف لتنوع السؤال المقدر (لان السؤال اما عن سبب الحكم مطلقا) لا عن خصوص
سبب فيجاب باى سبب كان سواء كان سببا بحسب التصور كالتأديب للضرب او سببا
بحسب الخارج (نحو قال لى كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اى ما سبب علتك
او ما بالك) اى ما شانك (عليلا) اى مع اى سبب انت فانه ينشاء من صدر البيت السؤال
عن سبب العلة فان العادة التفحص عن سبب علة العليل ولك ان تجعل السؤال عن حاله
لتستدل به على سبب علته فيكون من القسم الثالث والاظهر ان قوله سهر دائم خبر
بعد خبر ووصف لنفسه بالمرض والسهر الدائم والحزن الطويل وتنبيه على ان مرضه
مما لا يرجى فيه الصحة ولا يخفى ان هذا القسم يقتضى عدم التأكيد لما مر من ان الكلام
الابتدائى لا يؤكد ولا وجه لاهماله هنا وبيانه فى القسم الثانى (واما عن سبب خاص)

للحكم (نحو وما ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء) فقيل
نعم ان النفس لامارة بالسوء (وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم كما مر) فى الايضاح
فى باب احوال الاسناد الخبرى فى الشرح من ان المخاطب اذا كان مترددا فى الحكم طالبا له
حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء هنا الاستحسان لا الوجوب هذا والنكتة
فى التعبير بالاقتضاء ان المستحسن فى باب البلاغة كالواجب ولا يتأتى للبليغ تركه ونحن نقول
معنى قوله كما مر انه ان كان سؤال السائل مع الشك حسن المؤكد وان كان مع الانكار
وجب التوكيد بحسنه الا ان يجرى الكلام على خلاف مقتضى الظاهر والظاهر ان المثال
للمنكر انكارين حيث اكد باللام وان وكان احد الانكارين انكار امر بعض النفوس بالسوء
والاخر كون البعض كثير الامر به وهذا كله على طبق ما تقرر فيما بينهم ان المقدر هل
النفس امارة بالسوء والحق ان الناشئ من السابق ليس الا انه ما سبب عدم تبرئتك اما ان السبب
انها امارة او انها منقادة لمن يأمر بالسوء وانك تخاف من المخالفين تكذيبك فالا يخطر
بالبال فتقدير هل النفس امارة بالسوء تكلف والاظهر تقدير ما سبب عدم تبرئتك الا انه
اكد الجواب لانه فى مرض الانكار على ما بين فالكلام مع خالى الذهن المنزل منزلة المنكر
انكارين وفى الشرح فان قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن سبب
خاص اى هل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب
ووصل ظاهر لحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفى تقديرى
والاستيناف جواب السؤال عن مطلق السبب اى لم يأمرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصفين
واقواهما فتتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات وكان مراده بوصل ظاهر
بحرف موضوع للوصل ربط ظاهر لا الوصل الذى نحن فيه لان الفاء فى قوله فالعبادة
حق له للتعليل لا عاطفة ولا يخفى ان الاول ايضا وصل خفى تقديرى لا تفاوت بينه وبين
الثالث فى ذلك (واما عن غيرهما) اما مطلقا فلا يقتضى تأكيدا واما عن غير خاص
فيقتضى التأكيد على ما مر وكانه اكتفى بانسياق الذهن من تقسيم السبب اليه ومع ذلك اشار
الى القسمين بالمثالين الا انه اورد من الخاص مثالا لا يقتضى التأكيد وكان ينبغى ان يأتى بمثال
يقتضى التأكيد وستعرف حقيقة الحال فى المثال الثانى (نحو قالوا سلاما قال سلام اى فماذا قال
ابراهيم) فاجاب بانه حياهم بتحية احسن من تحيتهم عارية عن الثبات والدوام
لفعليتها وتحيته دالة عليه لاسميتها (وقوله زعم) اكثر استعماله فى الاعتقاد الباطل وقد
يستعمل فى الحق على ما فى القاموس (العواذل) اى الجماعات العواذل اما الرجال كما هو ظاهر
صدقوا او الرجال والنساء فصدقوا تغليب (اننى فى غمرة) اى شدة (صدقوا) فالزعم استعمل
فى الاعتقاد الحق قال الشارح ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف
كما هو شان اكثر الغمرات والشدايد استدركه بقوله (ولكن غمرتى لا تنجلى) ففصل قوله
صدقوا عما قبله لكونه استينافا فجوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا فى هذا
الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا هذا وهكذا فى المفتاح فى وجه عدم التأكيد ان السؤال
عن التصور والتصور لا يطلب التأكيد ونازع السيد السند فى كون الهمزة وام سؤالا عن
التصور فكان مقتضى الظاهر التأكيد وقد حققنا انه طالب التصور فتذكر لكن نقول اذا
دار الكلام بين النفى والاثبات لا معنى للسؤال بالهمزة وام اذ لا معنى لاظهار حصول
التصديق باحدهما لانه مفروغ عنه يعرفه كل احد الا ترى انه لا يقال ازيد قام ام
لم يقم والمتعارف فى مثله السؤال عن جانب يهتم به فيقال اصدقوا وحينئذ يجب التأكيد

لان تحيتهم نسخه

للمتردد فيه ويكون ترك التأكيد لان ظهور حاله يدفع التردد والشك والاوجه ان المراد
زعم العواذل اننى فى غمرة ينكشف لان العذل يدفع الغمرة فلولا زعم الانكشاف لم يتحقق
فالزعم حينئذ فى معناه المشهور ولما كان زعمهم مركبا سأل انهم هل صدقوا فاجاب
بانهم صدقوا فى البعض وكذبوا فى البعض فقوله صدقوا اشارة الى صدقهم فى كونه فى
الغمرة وقوله ولكن غمرتى لاتنجلى اشارة الى كذبهم فى اعتقاد الانجلاء هكذا ينبغى ان
تحقق المقام وهذا شان من ليس فى ربقة التقليد فى غاية الاستحكام (وايضا) نبه به
على انه تقسيم مستانف وليس من دواخل التقسيم السابق ونبه بقوله (منه) على انه لم
يقصد فيه لحصر الاقسام اذ منه ماياتى بصفته التى لايترتب عليه الحكم ومنه ماياتى باسمه
مع الوصف الذى يترتب عليه الحكم لانقول الاول داخل فيما بنى على صفته والثانى فيما
ياتى باعادة الاسم لان المراد بالوصف مايترتب عليه الحكم وبالاسم مجرد الاسم بقرينة قوله
وهذا ابلغ منه ولم يستوف الاقسام لان بعض ما بقى ملحق بالاول والبعض ملحق بالثانى
فى الاحكام الحاقا بينا لايخفى على ذوى الافهام (ماياتى باعادة اسم) المراد بالاسم مايقابل
الصفة اى لفظ دال على ذات فى غاية الابهام باعتبار معنى هو المقصود (ما استؤنف)
اى ابتدأ (عنه) وكان عن بمعنى من والمراد بمفعوله الذى بلا واسطة هنا الكلام حذف
على ماقاله الشارح لظهور المرام والمفعول بواسطة نائب عن الفاعل وليس التقدير
اوقع الاستيناف عنه فيكون من قبيل جل بين العير والنزوان كما يوهمه كلام الشارح لانه لاداعى
اليه بل نقول مفعوله الاول ضمير مستتر راجع الى مارجع اليه ضمير منه اى ما استؤنف
الاستيناف منه اذ مفعوله الاول يكون الحديث والاستيناف حديث (نحو احسنت) على
صيغة الخطاب على ماذكره الشارح المحقق ومع ذلك جعل السؤال المقدر لماذا احسن
اليه اما على صيغة المتكلم او الماضى المجهول فيكون المخاطب سائلا عن سبب احسانه مع انه
اعلم بسبب مافعله فيحتاج توجيه سؤاله الى ان يجعل مبنيا على النسيان او امتحان المخبر هل
يعرف السبب اولا وهو بعيد وليس لك ان تقدر السؤال من قبيل السامع دون المخاطب
لانه يأباه قوله صديقك وكان الواجب حينئذ صديقه القديم فلذا قال السيد السند فالواجب
ان يكون السؤال المقدر هل هو حقيق بالاحسان لانه اذا اخبر باحسانه اتجه السؤال عن انه
هل وقع موقعه اولا وحينئذ يجب التأكيد فقيل صديقك القديم حقيق بالاحسان مؤكد
بتعليل الحكم بالصفة هذا لكنه لايجرى فى زيد حقيق بالاحسان فلابد فيه من تنزيل السائل
منزلة غيره لما يقتضيه المقام ويرد عليه ايضا انه اعلم بانه صديقه القديم فيكون اعلم بانه حقيق
فلا بد من البناء على النسيان او الامتحان ولك ان تجعل احسنت على صيغة التكلم فيكون
السؤال من المخاطب الغير المحسن فيتجه بلاخفاء (الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه مابنى
على صفته) عدل عن عبارة الكشاف ومنه ماياتى باعادة صفته لان المراد بالاعادة فى
عبارته ذكر صفته عبر عنه بالاعادة بطريق المشاكلة لوقوعه فى صحبته اعادة اسمية فاحترز
عن خفاء البيان لكنه جعل البيان قاصرا لان البناء لايشمل تأخير المسند اليه بظاهره
فيخرج عنه احسنت الى زيد يستحق صديقك القديم الاحسان (نحو احسنت الى زيد صديقك
القديم هل لذلك وهذا) اى الاستيناف المبنى على الصفة (ابلغ) لاشتماله على بيان سبب
الحكم الذى فى الجواب وفرق بين بيان سبب الحكم الذى فى الجواب وبيان سبب الحكم
المتضمن للسؤال فان قولنا زيد حقيق بالاحسان بيان لسبب الاحسان الى زيد مع انه لايشتمل
على سبب استحقاقه للاحسان وبهذا ظهر ضعف ما قال الشارح انه ان كان السؤال

ان تقرر نسخه

فى الاستيناف عن السبب فالجواب لامحالة يشتمل على بيانه فلا يترجح جواب على جواب
بالاشتمال عليه اذ الكل يشتمل عليه وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب
وقد اجاب بانه اذا اثبت لشئ حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه
مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشئ فيفيد ان سبب
الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف
وليس يجرى هذا فى سائر صور الاستيناف فليتأمل هذا كلامه ولايخفى ان جوابه يخص
القسمين بالسؤال عن السبب مع انهما يجريان فى الجميع ولولا ذلك ينبغى ان يذكر اقبل السؤال
عن غيرهما ويخصهما بما يكون الجواب بالاستحقاق مع انه يجرى فى غيره كما يقال احسنت
الى زيد زيد يدفع اعدائى او كامل الشجاعة يدفع اعدائى والشارح المحقق جعل الاظهر
ان اسم الاشارة اشير به الى الصفة من قبيل الثانى لانه فى معنى الصفة وان كان اسما ولهذا
صح الحكم على الثانى بكونه ابلغ من الاول مطلقا لكن الضمير الراجع الى الصفة ليس كالصفة
لما عرفت من الفرق بين اسم الاشارة فى احضار الموصوف وبين الضمير ولا حاجة للخبير
الى التذكير (وقد يحذف صدر الاستيناف) الاظهر وقد يحذف بعض الاستيناف لانه
لايخص الحذف صدره (نحو قوله) تعالى (يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) لانه فى تقدير
يسبحه رجال فى جواب من يسبحه فيها كما اشار اليه بقوله (كانه قيل من يسبحه) ولايخفى ان
المحذوف ليس الصدر فقط بل المفعول والظرف ايضا (وعليه) نبه به على التفاوت بين
المثالين وهو كون المحذوف فى احدهما المسند وفى الاخر المسند اليه وكون الحذف فى الاول
جائزا وفى الثانى واجبا وله وجه اخر يكشف عنه قوله على قول (نعم الرجل زيد على قول) اى
قول من يجعله فى تقدير هو زيد لا على قول من يجعله مبتدأ نعم الرجل (وقد يحذف كله اما مع
قيام شئ مقامه نحو) قول الحماسى يهجو بنى اسد (زعمتم ان اخوانكم قريش) المراد الاخوة
فى الشرف او النسب (لهم الف) اى ايلاف مع القبايل لايتعرضهم قبيلة فى رحلتيهم
المعروفتين فى التجارة رحلة الشتاء ورحلة الصيف يجرون آمنين مكرمين (وليس لكم الاف)
اى مؤالفة كالقتال بمعنى المقاتلة والمراد نفى مطلق الالاف عنهم فتفسير الشارح بقوله اى
مؤالفة فى الرحلتين المعروفتين ليس كما ينبغى و بعده اولئك امنوا جوعا وخوفا وقد جاعت
بنو اسد وخافوا وهو يدل على ماذكرنا من ان المراد نفى مطلق الالاف فافهم كانهم قالوا
اصدقنا فى هذا الزعم فاجيبوا بكذبتم واقيم مايدل على كذبهم مقامه وجوز المصنف كونه
جوابا لسؤال آخر كانه لما اجيبوا بكذبتم سئل عن سبب تكذيبهم فاجيبوا بقوله لهم الف ففى
البيت استينافان قال الشارح فان قلت فى الوجه الاول ايضا لابد من جعل لهم الف جوابا
لسؤال عن سبب الكذب واجاب بانه يحتمل ان يكون تأكيدا للكذب او بيانا فالوجه مبنى على
احد الاحتمالين فافترق الوجهان وقد عرفت ان ذلك من اقامة العلة مقام الشئ وهو اولى
مما ذكره كما لايخفى ولك ان تجعل الزعم متضمنا لدعوى الكذب وتجعل المقدر سؤالا عن سبب
الكذب فلا يكون استينافا محذوفا ولو قيل بالتقدير فتقدير ماعلامة كذبنا هو الجدير
(او بدون ذلك) اى بدون قيام شئ مقامه (نحو فنعم الماهدون اى نحن على قول) الاولى
اى هم نحن على قول اذ تقدير نحن متفق انما الاختلاف فى تقدير مبتدأ له والاولى على القول
لئلا يتوهم من ينكر قول مخالفته للقول السابق (واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم
لا وايدك الله) فقولهم لا اخبار لرد خبر سابق فهو خبر وايدك الله جملة انشائية دعائية ففيهما كمال
الانقطاع وانما عطف مع كمال الانقطاع لدفع الايهام لان لا وايدك الله ظاهر فى الدعاء على

لاينبغى نسخه

المخاطب بمنع التأييد عنه فنبه بالعطف على ان لا جملة مستقلة فدفع الايهام علة مشتركة
بين الفصل والوصل لا يقال لا الداخلة على الماضى يلزمه التكرير فلا ايهام مع عدم التكرير
لانا نقول ذلك اذا لم يدخل فى الدعاء كما تقرر فى محله وقد يعطف للتوسط مع دفع الايهام كما
اذا قيل لك هل اضرب زيدا فتقول لا وايدك الله فان لا هنا انشائية بمنزلة لا تضرب
فالعطف للتوسط ولدفع الايهام ولا تزاحم ولك ان تعطف مع عدم الجامع لدفع ايهام
الرجوع عن الحكم السابق فتقول فلان يكتب و يقعد فيعطف لئلا يوهم ترك العطف
ان يقعد رجوع واضراب عن يكتب قال الشارح لا رد للكلام السابق فكانه قيل هل
الامر كذلك فقيل لا قلت جعل لا ردا للسابق لا يستدعى تقدير استفهام ثم الواو فى مثل هذا
التركيب هل للعطف حتى يكون فيه الوصل او زائدة لدفع الوهم كما زيد فى ربنا ولك
الحمد فى رواية على ما فى الصحاح مع انه لا ايهام او واو اعتراضية والجملة الدعائية معترضة
كما فى قوله ان الثمانين و بلغتها الى فيه تردد وفى ثبوت الوصل لدفع الايهام توقف فتأمل
(واما للتوسط) اى اما الوصل للتوسط وجزاؤه فاذا اتفقتا واقسامه عقلا اثنى عشر
والمكرر منها اربعة والمحصل ثمانية ومعرفة معنى الوصل لدفع الايهام ومعنى الوصل
للتوسط مفروغ عنهما هناك وانما ذكرهما للتمثيل فقوله واما للتوسط (فاذا اتفقتا) اى
الجملتان (خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط) وهو ستة اقسام ليس لتعيين التوسط بل
لتقسيمه ثلثة اقسام ليأتى بامثلة ثلثة لها فلا يرد انه تعيين بالاعم اذ يدخل فيه مواقع للفصل
من كون الجملتين المذكورتين فيما بينهما كمال الاتصال او كمال الانفصال او شبه احدهما
ولا بد من قيود ايتم التعيين فقول الشارح ولا بد من التقييد بوجود الجامع الا انه ترك القيد
اعتمادا على ما سبق من انه مع عدم الجامع بينهما كمال الانقطاع فيه آثار الاهمال فالاتفاق
فيه لفظا ومعنى فى الخبرية مع الاختلاف فى الفعلية والاسمية (كقوله تعالى يخادعون الله
وهو خادعهم) ومع الاتفاق فيهما مثل (قوله) تعالى (ان الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم)
فى الانشائية مثل (قوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا) وكانه لم يمثل له من المختلفين فى الاسمية
والفعلية لعدم وجدانه والاتفاق معنى لم يذكر له الا مثالا محتملا لقسمين من اقسامه الستة
و بين الاحتمالين فكانه مثل بمثالين ونبه على انه مثال الاتفاق معنى فقط ومثال محتمل لا صرح
باعادة الجار فقال (وكقوله) تعالى (واذ اخذنا ميثاق بنى اسرائيل لا تعبدون الا الله و بالوالدين
احسانا وذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وقولوا للناس حسنا) فعطف قولوا
على لا تعبدون مع اختلافهما خبرا وانشاء لفظا لاتفاقهما معنى لان لا تعبدون بمعنى لا تعبدوا
نهيا عدل اليه للمبالغة فى النهى كانه شورع الامتثال فيخبر عنه ولا بد لقوله و بالوالدين من متعلق
اشار اليه بقوله (اى لا تعبدوا وتحسنون بمعنى احسنوا) ليصح عطفه على تعبدون بمعنى لا تعبدوا
فيكون مثالا للمتفقين لفظا ومعنى و بقوله (او احسنوا) تقديرا لما هو الظاهر فيكون مثالا
للمختلفين لفظا متفقين معنى و يكون فى قوله وقولوا تكرار لهذا المثال لو كان معطوفا على لا تعبدون
تمثيل للقسم الثالث لو كان معطوفا على احسنوا ومنه قوله تعالى فى سورة الصف و بشر المؤمنين
عطفا على تؤمنون قبله فى قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم
تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى آمنوا على ما فى الكشاف وذلك لان المتعارف فى الدلالة
والتعليم الامر لا الخبر وكانه عدل الى لفظ الخبر للتنبيه على ان المراد استمرار الايمان لكن
المفتاح اشار الى تزييفه و بينه المصنف فى الايضاح اولا بان عطف فعل مخاطب على فعل
مخاطب آخر غير مرضى والمخاطب بتؤمنون هم المؤمنون خاصة بدليل بالله و برسوله و بالثانى

هو النبى صلى الله عليه وسلم وقيده الشارح بانه اذا لم يصرح بالنداء كما فى الآية
فلا يقال قم واقعد بدون يا زيد و يا عمرو وقال السيد السند قيل لانه قبيح وقيل
غير جائز وثانيا بان تؤمنون بيان لما قبله بطريق الاستئناف كانهم
قالوا كيف نفعل فقيل تؤمنون اى آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه لانه
لا مدخل له فى البيان وفيه بحث لانا لا نسلم ان المخاطب بالاول المؤمنون خاصة بل النبى
والامة وللنبى ايضا يجب الايمان برسالة نفسه على انه يجوز ان يكون المراد برسوله كل
من رسله فتكون التجارة العامة الايمان والخاصة بالرسول التبشير وان النداء لا يصلح
العطف مع تعدد المخاطب الا برفع الالتباس والالتباس فى الآية مرتفعة بتعين الرسول
للتبشير فكانه قيل بشر يا محمد وكفى شاهدا على جوازه عدم تحاشى العلامة عنه ونعم مؤيدا
انهم لم يجعلوا من جهات الفصل امتياز كل فعل عن الآخر بمخاطب مع انتفاء النداء
وجعل المفتاح بشر عطفا على قل محذوفا قبل يا ايها الذين آمنوا وحذف القول سيما فى القرآن
فى غاية الكثرة وجعل المصنف تقديرا بشرا قرب مما اعتبره ولما لم يكن رجحان ما ذكره على
ما اعتبره السكاكى سوى الشارح بينهما (والجامع بينهما يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما)
فى الجملتين (والمسندين) كذلك (جميعا نحو يشعر) كينصر (زيد ويكتب) للمناسبة الظاهرة
بين الشعر والكتابة وتقارنهما فى خيال اصحابهما (ويعطى ويمنع) لتضاد الاعطاء والمنع
وانما اعتبر الجامع بين الجملتين باعتبارهما دون الجامع بين المسندين والمسند اليهما
لانه ربما يتحد ان المسند ان او المسند اليهما وفى اعتبار الجامع بينهما مزيد تكلف
وفيه رد وتخطئة لما يفهم من كلام السكاكى حيث قال والجامع العقلى بين الجملتين
ان يكون بينهما اتحاد فى تصور مثل الاتحاد فى المخبر عنه او الخبر او فى قيد من قيودهما
فانه يفهم منه كفاية الجامع فى متصور واحد فرده المصنف لما فهم من غير هذا الموضع
من كلامه انه لا يكفى الاتحاد فى المسند حيث لم يجوز خفى ضيق وخاتمى ضيق مع اتحاد
المسند والجامع يتفاوت بحسب المقامات فرب جامع فى مقام لا يصلح جامعا فى مقام آخر
فاذا كنت فى دعوى ان الموجودات متفاوتة تقبل منك قولك الشجر طويل والنملة قصيرة
والسماء متعالية وماء البحر راكدة ومجرد الشيئية يكفى جامعا للمسند اليهما ومجردا الكون
مفيدا للتفاوت فى المسندين فليكن هذا ذخرا لك فان لها منافع جليلة * ومؤنة ضبط قليلة *
وبه يندفع ما اورده السيد السند على المصنف ان التعويل على ما ذكره السكاكى من كفاية
الاتحاد فى متصور فان الجامع ما يكون جامعا ولو فى موضع ولا يدفع كونه جامعا انه يمنع
عن الالتفات اليه مقام وخفى ضيق وخاتمى ضيق مقبول فى مقام تعداد الاشياء
الضيقة المتعلقة بالمتكلم لا يليق فى مقام تعداد ضيقات العالم ووجه الدفع ان المسند اليه
فى الجملتين متناسبان فى هذا المقام لان النظر فى التعلق بالمتكلم (وزيد شاعر وعمرو كاتب
وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة) اى وقت مناسبة (بينهما) معتبرة فى المقام كما عرفت
فربما كانت اخوة او صداقة او مجرد انسانية او حيوانية او جسمية او شيئية فتفسيرهما
بمجرد الاخوة او الصداقة وان وافق الايضاح تضييق للمسلك الرحيب * ولا يليق
بمن له فى معرفة الاساليب * عظم النصيب * (بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها)
اى بدون تلك المناسبة (و) بخلاف (زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا) سواء كانت بين
المسند اليهما مناسبة معتبرة او لا لفوت المناسبة بين الشعر والطول وقد عرفت ان فوت
المناسبة بين الشعر والطول بعيد عن حيز القبول نعم فى اغلب الاستعمالات كذلك ولا يخفى

وهو ان يقال الجامع بين المسندين
مثلا فى الجملتين عند اتحادهما
اتحادهما فى التصور والتعدد
الذى يقتضيه الجامع اعتبارى
حاصل من اضافته اليهما ولك
ان تجعل الجامع ذات المسند
والشارح زعم ان مراد المصنف
ذلك ولذلك فصل الجامع بقوله
والجامع بين الشيئين دون الجملتين
ونحن اجرينا الكلام هنا على
ظاهره احترازا عن التكلف ١٢

ان رعاية المناسبة بين الفصلات ايضا مما لا بد منها وكما تستبعد الفعل جمع جملتين متباعدتين
فى المسند والمسند اليه يستبعد جمعهما فى تباعد قيد من قيود هما وان كان تفاوت بين
الفصلة و بينهما فى الركنية اذ لا يرى النظر البليغ فرق بينهما فى جعل الجملتين متباعدتين
ولا يبعد ان يقال ماسوى المسند والمسند اليه من لوا حقهما فالتباعد فيه تباعد فى احدهما
(السكاكى الجامع بين الشيئين) ذكر السكاكى الجامع بين الجملتين وعدل عنه المصنف
الى الجامع بين الشيئين لان الجامع يجب فى المفردات ايضا فنبه على ان ماذكره لا يخص
الجملتين (اما عقلى بان يكون بينهما اتحاد فى التصور) عدل عن عبارة السكاكى فى التصور
لان المتبادر منه كفاية الاتحاد فى متصور واحد فعدل الى المعرف ليفيد ان الجامع الاتحاد
فى جنس المتصور فلا يفيد كفاية متصور واحد ولا ينافى ماسبق من اشتراط الاتحاد
فى المسند والمسند اليه الا انه لا يجرى فى المفردين المعطوفين الا تحاد فى التصور اذ لا يعطف
المتحد ان والتماثل والتضايف والتضاد فى المفردات باعتبار انفسها وفى الجمل باعتبار
المسند والمسند اليه وانفصل لك اولا الجامع العقلى والوهمى والخيالى فانها
من مزالق السالكين ولنكشف بيان الحق المبين ولنعرض عن بيان ضلال
المتباعدين عن مرتبة التمكين فانه طول بلا طول ليس الا مجرد قول فاعلم ان العقل
قوة للنفس الناطقة بها يدرك المفهومات الكلية والخيال قوة لها خزانة تصور المحسوسات
والوهم قوة يدرك بها معان جزئية منتزعة عن المحسوسات وللنفس قوة اخرى تتصرف
فى مدركاتها تركيبا وتفكيكا تسمى مفكرة عند اعمال العقل اياها ومتخيلة عند اعمال مجرد
الوهم اياها وهو المدار للفصل والوصل فالمراد بالجامع العقلى ماهو سبب لاقتضاء العقل
اجتماع الجملتين عند المفكرة و بالوهمى ما لا يكون سببا الا باختيال الوهم وابرازه له فى نظر
العقل فى صورة ماهو سبب لاقتضاء العقل و بالخيالى ما يكون سببا بسبب تقارن امور فى الخيال
حتى لو خلى العقل ونفسه غافلا عن هذا التقارن لم يستحسن جمع الجملتين يبقى الجمع بين
امرين سببه التقارن فى الحافظة التى هى خزانة الوهم والتقارن فى خزانة العقل وهى
المبدأ الفياض على مازعموا لالف وعادة فان الالف والعادة كما يكون سببا للجمع فى الخياليات
تكون سببا للجمع بين الصور العقلية والوهمية فاختار السيد السند بحمل الخيال على
مطلق الخزانة وقال ولما كان الخيال اصلا فى الاجتماع اذ يجتمع فيه الصور التى منها ينتزع
المعانى الجزئية والكليات اطلق الخيال على الخزانة مطلقا والاقرب ان يجعل التقارن
فى غير الخيال ملحقا بالخيالى متروكا بالمقايسة اذ جل ما يستعمله البلغاء مبنيا على التقارن
هو الخيالى فاقتصر على بيانه وان اردت القصر فالجامع اما التقارن فى الخزانة
مطلقا فهو الخيالى والملحق به والثانى اما ان يكون بسبب امر يناسب الجمع
و يقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلى والا فهو الوهمى (او تماثل) وهو فى اصطلاح
الكلامى الاتحاد فى النوع والتجانس الاتحاد فى الجنس والتشابه الاتحاد
فى العرضى واشار الى ان التماثل راجع الى الاتحاد فى التصور بقوله (فان العقل
بتجريده المثلين عن التشخص فى الخارج يرفع التعدد بينهما) وهذا انما يفى ببيان
الجامع بين قولنا زيد قائم وعمرو قاعد اما فى بيان الجامع بين قولنا الرومى ابيض والحبشى
اسود فلا فان العقل لا يطلب اتحاد الرومى والحبشى بالتجريد عن التشخص بل عن وصف
الرومية والحبشية اللتين هما كليان والجواب انه كلام على وجه التمثيل وتصوير للمقصود
فيما هو اكثر تداولا بين البلغاء ومن هذا القبيل تقييد التشخص بالخارجى لا لما قال الشارح

والسيد السند ان ذلك لان تجريد العقل للحاصل فيه عن التشخص العقلى غير ممكن لان معنى
التجريد عدم ملاحظة التشخص ونسبته الى الذهنى كنسبته الى الخارجى بقى ان التجانس
عن التشابه ايضا يصير جامعا عقليا او يصح الانسان كذا والحمار كذا فى مقام بيان احكام انواع
الحيوان و يصح زيد الكريم كذا وعمرو الكريم كذا فى مقام بيان افراد الكريم قال الشارح
المحقق المراد بالتماثل اشتراكهما فى وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك فى باب
التشبيه وكانه اراد كونه اقوى او اعرف الى غير ذلك مما يتفاوت اعتباره بالنظر الى الغرض
من التشبيه قلت ضابط الاختصاص هنا ان يكون نظر المقام على ذلك الوصف
ولا يخفى عليك ان جعل الامرين المعتبرين فى مقام العطف واحدا بهذا الاعتبار تصوير
من الوهم للاثنين فى صورة الواحد وابراز له فى معرضه و يليق بان يجعل من الوهمى
قال الشارح انما يكفى التجريد عن التشخص فى ارتفاع التعدد مع ان الاوصاف الكلية
كالتفاوت بالحمرة والسواد ايضا موجبة للتعدد لان العقل يجوز الشركة فى الوصف
الكلى والتمايز بالوصف الكلى فى الواقع لا فى تجويز العقل وفيه نظر لانه لو كفى تجويز
العقل الاشتراك والتوحيد فى مشترك لكان بين جميع الجزئيات الخارجية اتحاد فى النوع
لتجويز العقل دخول الكلى تحت نوع الانسان مثلا فالوجه ان العقل قد يرفع التعدد
بالتجريد عن التشخص وذلك اذا كان التعدد عنده من قبل التشخص فتأمل (او تضايف)
وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن شئ منهما بدون الآخر تحققا وتعقلا ولا يخفى انه
سبب لجمع الامرين فى المفكرة ولا يخفى ان استلزام تعقل احدهما الآخر يكفى فى سببية الجمع
فى المفكرة ولا نحتاج الى اشتراط التضايف فان قلت كما ان التضايف يكون فى التصور
يكون فى التصديق فيصح ان يجعل التضايف بين نفس الجملتين جامعا بينهما من غير ان يتوصل
الى التضايف بين مسنديهما والمسند اليهما بل هو جامع اقوى وقد فات القوم قلت كانهم
لم يلتفتوا اليه لان الجملتين المتضايفتين كذلك تغنى احديهما عن ذكر الاخرى فلا يجمع بينهما
البليغ فضلا عن ان يعتبر الوصل بينهما (كما) اى كتضايف (بين العلة) وهو ما يتوقف
عليه الشئ (والمعلول) وهو ما يتوقف على الشئ وفى المفتاح والسبب والمسبب وهما
يرادفان العلة والمعلول فلذا اسقطهما لئلا يحتاج الى تخصيص العلة والمعلول بالفاعل
والمفعول والسبب والمسبب والغاية والمغيا وحمل السبب على الاخص من العلة وهو ما يفضى
الى الشئ فى الجملة على ما هو عند الاصوليين والاولى كالعلية والمعلولية (والاقل والاكثر)
ليكون احدهما من التضايف الحقيقى والاخر من المشهورى والاقل عدد يفنى قبل
الآخر عند عدهما بشئ واحد بان يسقط ذلك الشئ منهما حتى يفنيا والاكثر ما يقابله
وكون الاول مثالا لما يختص بالمعقول والثانى لما يعم المحسوس والمعقول وهم من العلامة
فان مباديهما معقولتان لا غير وانفسهما شاملتان بلا تفاوت (او وهمى بان يكون بين
تصوريهما) الصواب بان يكون بينهما (شبه تماثل) بان يكون احدهما شبيها بفرد
من نوع الاخر (كلونى بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما فى معرض المثلين) تعليل للتمثيل
او توجيه لكون هذا القسم وهميا وعلى كل الضمير يبرزهما مرجع آخر فعليك بابرازهما
ان كنت من المبارزين (ولذلك) اى للجامع الوهمى اولابراز المذكور (حسن) من
الحسن وفاعله الجمع او من التحسين وفاعله ضمير الوهم (الجمع بين الثلاثة التى فى قوله ثلثة
تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر) قال الشارح فان الوهم يبرزها
فى معرض الامثال و يتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض

يغني أحداهما نسخه

والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منهما من نوع على حدة وانما اشتركت
فى عارض هواشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك فى ابى اسحق مجاز هذا وفيه نظر لانه
قدحقق ان المراد بالتماثل الاشتراك فى وصف له نوع اختصاص بهما لا الاشتراك
فى الحقيقة النوعية وهذا الوصف هنا الاضاءة وهى مشتركة بين الشمس والقمر فهما
متماثلان حقيقة بل نقول المراد بالاشراق حسن حال الدنيا بالنور الحسى وبالعدل الذى
هو النور المعنوى عبر عن الكل بالاشراق تغليبا فبين الثلثة تماثل لكونها تحت المصلح
فتأمل ولك ان تجعل القدر المشترك بينهما البهجة (او تضاد) وهو كون الامرين
الوجوديين بحيث لا يتوقف تعقل كل منهما على تعقل الآخر ولا يمكن توارد هما
على محل واحد وحينئذ لا يصح تمثيله بما يتصف بالسواد والبياض فالمراد بالتضاد ما يحتوى
على هذا المعنى ما يتصف بالضد الحقيقى بطريق عموم المجاز ولك ان لا تتكلف فى التضاد
وتفسر قوله بينهما بما يعم بين نفسيهما اوجزئيهما قال الشارح التضاد هو التقابل بين
امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف هذا والتعاقب ان يلزم
الضدان المحل كالصحة والمرض وقد ذكر الاصفهانى انه معتبر فى التضاد الحقيقى كأن
يكون بينهما غاية الخلاف وغيره لم يذكر اعتباره واقتصر بغاية الخلاف ولا يخفى ان تعريف
التقابل على ماذكره يبطل التمثيل بالسواد والبياض فعليك بحمله على المشهورى كما
ذكرنا او بعدم اعتبار هذا القيد فى تعريف الحقيقى (كالسواد والبياض والايمان والكفر)
قال الشارح الحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو التصديق
النبى عليه الصلاة والسلام فى جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعنى قبول النفس لذلك
والاذعان له من غير٢ جحود واباه مع الاقرار٨ باللسان والكفر عدم الايمان عمن من شانه
ان يكون مؤمنا هذا يريد ان الاولى جعله فى شبه التضاد (وما يتصف بها) اى بالمذكورات
كالاسود والابيض والمؤمن والكافر (اوشبه تضاد كالسماء والارض) فانهما يشبهان
الاسود والابيض فى الاتصاف المعقول عند تعقلهما بالمتضادين وهو غاية الارتفاع
وغاية الانحطاط وانما افترقا بدخول الوصف فى الاسود والابيض وخروجه عنهما
فالاولى ان يقول وما يشتق منها مكان قوله وما يتصف بها (والاول والثانى)
الاول هو السابق على الغير وغير المسبوق به والثانى هو المسبوق بواحد فقط
والفرق بينهما وبين الاسود والابيض بان السلب جزء مفهومى وصفيهما
دون الاسود والابيض فان عدم المسبوقية جزء مفهوم الاول وعدم المسبوقية
بغير الواحد جزء مفهوم الثانى وفرق الشارح بوجه آخر ايضا وهو ان المتضادين
يجب ان يكون بينهما غاية الخلاف وليس ذلك بين الاول والثانى فان خلاف الثالث
معه اكثر منه وقال السيد السند ان هذا القيد لم يعتبره من اعتبره الا فى التضاد الحقيقى
دون التضاد المشهور وبهذا الاعتبار انحصر التقابل فى الاقسام الاربعة وكانه اعتبره الشارح
فى تعريف التضاد ليتمكن من هذا الفرق والاولى تركه والاكتفاء بالفرق الاخر هذا اقول
انما اعتبر الشارح قيد غاية الخلاف ليخرج لونى بياض وصفرة عن حد التضاد ويصح
جعلهما من شبه التماثل دون التضاد كما فعله المصنف الا ان يقال قد يكون للضدين
شبه تماثل فلونا بياض وصفرة من الوهمى من جهتين (فان الوهم ينزلهما منزلة التضايف)
قال الشارح المحقق فانه لا ينحصر احد الشبيهين او المتضادين الا وينحصر الاخر هذا وفيه
انه اذا كان الامر كذلك كان التضاد وشبهه جامعا من غير حاجة الى تنزيل الوهم اياه

لايصلح نسخه

ان تتكلف نسخه

٨ فى العمر مرة *

٢ لا فائدة فيه الا تأكيد الاذعان *

منزلة المتضايفين (ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد) مع غير الضد
فخطور السواد مع البياض اقرب من حضوره مع الحلاوة وههنا نظر وهو انه اذا علل
تنزيل الوهم اياه منزلة التضايف بانه يخطر بالبال الضد مع الضد كالمضايف مع
المضايف لا يصح تعليل كونه اقرب خطورا بالبال مع الضد بتنزيل الوهم اياه منزلة
التضايف وكان الوجه فى خطور الضد مع الضد ان العقل يتوجه حين تصور الضد
الى تمييزه وتعيينه واول ما يتميز عنه هو الضد الاخر لان التميز عنه اكمل اعلم ان التضايف
مشتمل على تقابل فلو جمعهما المخيلة باعتبار التقابل فالجامع وهمى ولو جمعهما باعتبار
التضايف فالجامع عقلى (اوخيالى)عطف على عقلى اووهمى (بان يكون بين تصوريهما)
الصواب بينهما (تقارن فى الخيال سابق)على العطف اذ لا يكفى مطلق التقارن والا فالعطف
لا ينفك عن التقارن والمراد خيال المخاطب وليس التقارن بان يكونا ثابتين فى الخيال
اذ الصور المتقارنة والمتباعدة كلها ثابتة فى الخيال معا والخيال خزانتها بل المراد تقارنهما
عند التذكر والاحضار (واسبابه مختلفة) متكثرة جدا (ولذلك اختلفت الصور الثابتة
فى الخيالات ترتبا)بمعنى انه يترتب صورة على صورة بسرعة اوبطوء والاولى اجتماعا
ليشمل الصورتين الحاضرتين معا لكمال تقارنهما من غير ترتب (ووضوحا) فمنها ما يتذكر بادنى
توجه ومنها ما يتذكر بعد توجه تام وفيه منع لجواز استناد الاختلاف الى الاختلاف فى الذكاء
والغباوة ويدفعه ظهور اختلاف الاذكياء والاغبياء فى ذلك من غير تفاوت الذكاء والغباوة
(واصاحب علم المعانى)الاحسن ان يجعل تحت التعليل اى لاختلاف اسبابه يكون لصاحب
علم المعانى اى لصاحب مباحث الفصل والوصل والتعبير عنه بعلم المعانى تلويح الى
ما اشتهر فيما بينهم من دعوى حصر البلاغة فى الفصل والوصل كما سمعت ولا يليق بك
ان تظن ان كان اللائق ولطالب علم المعانى (فضل احتياج الى معرفة الجامع)فيقع
فى الاعتذار بان العدول الى الصاحب للتفاؤل للطالب لان المراد بالجامع جزئياته
الواقعة فى التراكيب فى مقام رعاية الفصل والوصل يرشدك اليه المعرفة فلا تجهل (لاسيما
الخيالى فان جمعه على مجرى الالف والعادة)ولا يخفى ان الناس فيهما على انحاء شتى لا يكاد
يحيط بها الجهد والطاقة والشارح المحقق حمل علم المعانى على حقيقته فاحتاج فى اثبات
الدعوى الى دعوى ان يعظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبنى على الجامع وفى الدعوى
خفاء لا يدفعه الا انه ادعاء (ومن محسنات الوصل)فيه اشعار بان للعطف غير ما ذكر
من المحسنات ايضا قال الشارح ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات قلت
الظاهر انه من المحسنات بالحسن الذاتى الداخل فى البلاغة حيث ذكر فى المعانى
دون البديع فهو ايضا من المجوزات التى لا بد للبليغ منه (تناسب الجملتين فى الاسمية
والفعلية) لم يقل اسمية الجملتين وفعليتهما مع انه اخصر للاشعار بوجه التحسين
(والفعليتين فى المضى والمضارعة) والمضارعيتين فى الحالية والاستقبالية قال صاحب
المفتاح اذا اردت مجرد نسبة الخبر الى المخبر عنه من غير التعرض بقيد زائد كالتجدد والثبوت
وغير ذلك لزم ان يراعى ذلك فتقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد وفيه
اشكال وهو انه كيف يجامع ايراد الماضى عدم ارادة التجدد ويدفع بان المراد مجرد ثبوت
المسند الماضوى من غير زائد من الحدوث فى الماضى وكذا لا ينبغى زيد قام وقام عمرو مع ان
كليهما ماضوى للتفاوت بالاسمية والفعلية ولذا يختار النصب فى قام زيد وعمرا اكرمته
ويختلف المعطوف عليه فى زيد قام وعمرو اكرمته وزيد قام وعمرا اكرمته وزعم الشيخ

من خطوره نسخه

اجتماعى نسخه

فلا تجعل نسخه

ابن الحاجب انه يختلف الاعتبار فى المعطوف عليه ففى النصب يعتبر فعليتها وفى الرفع اسميتها والجملة ذات وجهين ولهذا لم يحتج النصب الى ضمير راجع الى المبتدأ لانه ليس عطفا على الخبر وتوجيه الشيخ هذا شاهد بكمال دقة نظره الا انه لابد له من بيان وجه استواء النصب مع الرفع مع غناء الرفع عن الحذف ولا يجرى فيه ماذكروه من قرب المعطوف عليه باعتبار العطف على الخبر الان يقال فعليتها اولى بالاعتبار لانه باعتبار الخبر الذى هو محط الفائدة (الا لمانع) وهو اختلاف القصد بالمعطوف والمعطوف عليه فانه يمنع عن رعاية توافقهما فاللازم حينئذ عدم التناسب ويستفاد مما ذكروه ان من محسنات الفصل عدم تناسب الجملتين فى الفعلية والاسمية وما شاكل ذلك فانه يقوى مقتضى الفصل ويربيه فافهم وهذا اخر مباحث الفصل والوصل ومنه الانتقال الى الفرع بعد الفراغ من الاصل فان البحث فى هذا الباب عن الحال بالتبعية لا بالاستقلال يدل عليه عنوان الباب والله اعلم بالصواب (تذنيب) فى القاموس ذنبه يذنبه كيضرب وينصر تلاه ولم يفارقه فعلى هذا التذنيب جعل الشىء تاليا الشىء غير مفارق عنه وهل هو عربى او مصنوع اهل التدوين لم نجده فى كتب اللغة وفى عبارة الصحاح ذنب عمامته اذا جعل له علامة وهو ايضا يناسب المقام والذنابة بالضم التابع وفى تسمية المبحث تذنيبا لا ذنابة اشارة الى ان ايراد بحث الحال فى بحث الفصل والوصل لا يخلو عن تكلف تنزيل الشىء منزلة غيره وانه ليس مانعا للفصل والوصل فى حد ذاته انما صار تابعا بجعل للقوم وتصرف منهم وتنزيل له منزلة ما هم فيه فى هذا البحث (اصل الحال المنتقلة) وهى ما لا يكون لصاحبها غالبا او دائما وتقابلها الدائمة والمؤكدة على رأى وخصت المؤكدة بما تقرر مضمون الجملة الاسمية على رأى وقيل ليس ذلك التقرير شرط الحال المؤكدة بل شرط وجوب حذف عاملها وكونه شرطا لها انما هو ظاهر العبارة والحق تأويلها وفى المفتاح ان الحال المطلق هى المنتقلة وما يقابلها يقيد بالمؤكدة (ان يكون بغير واو) وانما قيدها بالمنتقلة لان المؤكدة يجب فيها ترك الواو نحو هو الحق لا شبهة فيه على ما صرح به المفتاح وتبعه اللباب فلا وثوق باطلاق عبارة بعض النحاة ان الحال التى هى جملة اسمية بالضمير وحده ضعيف والاولى ان لا تقيد الحال بالمنتقلة لان اصل الحال مطلقا ذلك الا انه وجب هذا الاصل فى المؤكدة لتأكد مقتضى ترك الواو بكونه مؤكدا ولا مجال للواو بين المؤكد والمؤكد ولا ينافى الوجوب الاصالة اذ الاصل فى الفاعل التقديم على معمولات الفعل وربما يجب تقديمه وله غير نظير ان يكون بغير واو فى المفتاح لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية ولا مجال للواو فى المعرب بالاصالة والتحقيق فيه هو ان الاعراب دال على تعلق معنوى للمعرب بشىء فى الكلام فوجود الاعراب بلا واو يكفى فى افادة التعلق ويغنى عنه هذا كلامه الا انه غيره الشارح المحقق الى ان الاعراب للدلالة على المعانى الطارية على المعرب بسبب تركيبه مع العوامل فاتجه عليه انه لا يتم فى المعرب بالعامل المعنوى اذ لا تركيب فيه مع العامل ومن ادلة المفتاح ما اشار اليه بقوله (لانها فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر) لانك تقيد بها ثبوت امر لصاحبها ربما لا يعلمه المخاطب قبل سماع الحال وقوله (او وصف له) اى فى المعنى وصف له (كالنعت) زيادة على المفتاح من المصنف فهى ذات جهتين لها شبه بالخبر فى انه ربما يقيد حكما كالا يعلمه المخاطب وشبه بالنعت لدلالتها على معنى فى الصاحب وكونها بحيث لو اسقط لم يختل الكلام ولم يخرج عن التمام ويرد على تلك الوجوه الثلثة دخول الواو فى الخبر فى قوله فلما صرح الشر فامسى وهو عريان وفى قولهم ما احد الا وله نفس امارة وفى النعت كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى

فعليتهما نسخه

لها نسخه

تابعا نسخه

لا بعلها نسخه

وجهين له نسخه

وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم والجواب بعد تسليم ان مدخول الواو فى هذه الامثلة كلها خبر او صفة انه لا ينافى اصالة عدم الواو لندورها وخروجها عن الاصل ونحن نزيد لك وجها رابعا وهو ان الحال فى المعنى ظرف لعامله ولا واو فى الظروف ويرد عليه شىء من تلك الحروف (ولكن خولف) هذا الاصل (اذا كانت) الحال (جملة) فى الجملة لانه لم يخالف فى جملة فعلها مضارع مثبت وتلك المخالفة تارة على سبيل الوجوب وتارة على سبيل الرجحان وتارة على سبيل التساوى قال الشارح المحقق وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح التقييد بمضمون الجملة ونحن نقول لانها فى المعنى خبر ونعت ويصح كونهما جملتين (فانها) تعايل للمخالفة (من حيث هى جملة مستقلة بالافادة فيحتاج الى ما يربطها بصاحبها) وايضا الاصل فى الجملة الاستقلال فلا يخرج عنه الا لموجب (وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل المفردة) من الاحوال (والخبر والنعت) والصلة ويتجه عليه ان المتبادر منه ان المفردة ترتبط لصاحبها بالضمير مع انه كالجهد يرتبط بنفسها كما يحكم به الوجدان واعتبار الضمير لانه لابد له من فاعل ويمكن دفعه بان المراد المفردة التى مسندة الى متعلق الصاحب نحو جاء زيد قائما ابوه والمراد ان الاصل الضمير فقط فالعدول فى الحال الى ضميمة الواو او مجردها لداع وذلك ان الحال لكون ما قبلها يتم بدونها احتاجت الى مزيد رابط وهو الواو الدالة على الربط من اول الامر ولا ينتقض بالنعت لان النعت كثيرا ما لا يتم ما قبله بدونه كما فى رجل يعلم فعل كذا قال الشارح المحقق الواو اشد فى الربط من الضمير لانها الموضوعة له وتوضيحه ان الضمير يذكر فى الكلام لغرض اخر ويلزمه الربط بخلاف الواو والمستفاد من هذا الكلام ان الواو فى الحال لمزيد الربط لكن فى المفتاح ان الواو فى الحال لداعى الوصل بين الجملتين التى ليس بينهما كمال الاتصال وشبهه ولا كمال الانقطاع وشبهه مع وجود الجامع (فالجملة) التى تقع حالا (ان خلت عن ضمير صاحبها وجب فيها الواو) فلا يجوز خرجت زيدا على الباب سواء كان اللام فى قوله الباب للعهد حتى يكون فى قوة بابى او للجنس لعدم الضمير هذا مقتضى ظاهر بيانهم والقياس على الخبر الجملة يحكم بان المراد بالضمير العائد قال الشارح وجوزه البعض عند ظهور الملابسة قلت جعل الصحاح مثله بتقدير الواو ومن مواضع وجوب الواو ما فى المفتاح من نحو جاءنى رجل وعلى كتفه سيف اذ لو لم يذكر الواو لالتبس بالصفة ولما اوهم هذا الكلام وجوب الواو فى جاء زيد ويتكلم عمرو عقبه بقوله (وكل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال يصح ان تقع حالا بالواو الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو ولما سيأتى) من وجه الامتناع فى المضارع الغير الخالى عن ذلك الضمير لظهور اشتراك الوجه قال الشارح المحقق ما يجوز ان ينتصب عنه حال الفاعل والمفعول المعرفان او المنكران المخصوصان قلت المنكر المخصوص شرط نصب الحال المؤخر عن صاحبها لا شرط نصب الحال مطلقا فالنكرة المحضة ايضا مما يجوز ان ينتصب عنه حال فان كان يجوز ان ينتصب عنها الحال التى هى جملة مؤخرة مع الواو كما فى المفتاح فلا يصح اخراجه ويمتنع تقييد النكرة بالمخصوصة وان لم يجز نصب الحال عنها مع تأخرها كما هو ظاهر عبارة كتب النحاة فعبارة المتن فاسدة اذ لا يجوز دخول الواو فى الجملة الحالية التى صاحبها نكرة محضة لوجوب تقديمها على النكرة ولا يتقدم الحال مع الواو لانه كتقديم المعطوف على المعطوف عليه وانما لم يقل عن ضمير صاحبها لان ما يجوز ان ينتصب عنه حال اعم من صاحبها فربما يصير صاحبها بجعل الجملة حالا بالواو وربما يمتنع ان يصير صاحبها بامتناع جعلها حالا كما فى المصدرة بالمضارع المثبت وما وجهه به الشارح المحقق شاهد عن غفلة

مجبة حيث قال أعالم يقل عن ضمير صاحب الحال لانه خبر المبتدأ هو قوله يصح ان يقع حالا
عنه بالواو ومالم يثبت هذا الحكم لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا فانه يشعر بانه يصح
صاحب الحال مجازا والمصنف اجتنب عنه تحرزا عن التجوز و قد عرفت انه لا يصح تجوزا
اضافى نحو جاء زيد ويتكلم عمرو وانما قال يجوز ان ينتصب عنه حال ولم يقل يجوز ان ينتصب
لان الجملة حالا عنه لتدخل فيه الجملة المصدرة بالمضارع المثبت حتى يصح الاستثناء لانه لا يجوز
نصب تلك الجملة حالا عنه لكن يجوز نصب حال عنه ونحن نقول يجب ان يستثنى المصدر
بالماضى الخالى عن قد لفظا او تقدير ايضا والمراد بقوله كل جملة غير دائمة بقرينة ان الكلام
فى الحال المتنقلة فلا يلزم صحة وقوع الجملة الخالية عن الضمير حالا بالواو مع كونها مؤكدة ولا
امتداد بايهام عبارته جواز وقوع المصدرة بالمضارع المثبت حالا مع خلوها عن الضمير بلا واو ولانه
لم يخرج الا عن الحكم بصحة وقوعها حالا بالواو لا عن صحة وقوعها حالا مطلقا لانه يدفع
هذا الوهم ايجاب الواو فى الخالية عن الضمير والمراد كل جملة صح ان يقع حالا فى الجملة
يعنى يصح من نوعها وقوعه حالا والا ورد الجملة الانشائية الخالية عن ضمير ما يجوز
ان ينتصب عنه حال قال الشارح المحقق القرينة عليه سوق الكلام ويتجه عليه ان السوق
يقتضى ارادة جملة صح ان يقع حالا لا ان يقع نوعها حالا الا ان يقال السوق يقتضيها لاستثناء
ويتكلم عمرو عنها والحاصل ان الظاهر تقييد الجملة بصحة وقوعها حالا والاستثناء صرفها
عن صحة وقوع خصوصها حالا فى اشتراط صحة وقوع نوعها لكن لا يخفى انه تكلف وكان
الاخصر الاوضح ان يقول بدل قوله وكل جملة الخ و يمتنع دخول الواو على المضارع المثبت
لماسيأتى ومما لا يصح وقوعها حالا عند النحاة الجملة الشرطية لزعمهم ان حرف الشرط طلبه
صدر الكلام يمتنع ارتباط جملتها الذى الحال بخلاف المبتدأ لان اقتضاء للخبر اقوى من اقتضاء
ذى الحال فلا تقع الشرطية فى موقع الحال الا اذا جعل خبرا عن ضمير ذى الحال نحو جاء زيد
وهو ان يسأل تعطه وماذكروا منتقض بان المكسورة فان الجملة المصدرة بها تقع حالا و بالصفة
فان اقتضاء الموصوف ليس اشد من اقتضاء ذى الحال وان ادعوه بسند مزيد اشتباك النعت
بالمنعوت لان مزيد الاشتباك خفى الا ان يقال النعت مخصوص التعلق بالمنعوت بخلاف الحال
فان له تعلقا بالعامل وتعلقا بصاحبها واقتضاء المقتضى لما اختص به اشد من المشترك بينه
وبين غيره وما ذكر من ان المصدرة بالمضارع المثبت لا يقع حالا الا بالواو وان الشرطية لا تقع حالا
يمنع حرف الشرط انما يصح فى غير مضارع بعد حرف شرط حذف جوابه الذى يكون ضد
الشرط اولى بكونه ملزوما لذلك الجزاء نحو اكرمك وان تشتمنى فان صاحب الكشاف
ذهب الى ان الواو فى مثل هذا الشرط للحال وهو خرج عن طلب الجزاء بدخول الواو الحالية الا
ان يكون تابعا للنحوى حيث جعل الواو عاطفة على شرط محذوف اى ان لم تشتمنى وان تشتمنى
او لما قيل ان الواو اعتراضية والجملة معترضة (والا) اى وان لم تخل الجملة التى تقع حالا عن ضمير
صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع
اما ان يكون مثبتا او منفيا فمنها ما يجب فيه الواو ومنها ما يمتنع ومنها ما يستوى فيه الامران
ومنها ما يترجح فيه احدهما فاشار الى بيان ذلك واسبابه بقوله (فان كانت فعلية والفعل
مضارع مثبت امتنع دخولها) اى دخول الواو (نحو ولا تمنن تستكثر) اى لا تعط والحال انك لا تعده
كثيرا والنهى راجع الى الحال والا فالعطاء غير ممنوع (لان الاصل) فى الحال هى الحال (المفردة)
قال الشارح المحقق بعراقة المفرد فى الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهذا
يوجب ان يكون الاصل المفردة الغير المثبتة اذ لا عراقة لها فى الاعراب والحكم باعرابه لوقوعه
فى محل او وقع فيه معرب لا عرب فالاولى ان يبين عراقته فى الحالية بالعراقة فى الارتباط فان

نوعها نسخه

يقع نسخه

المفردة ترتبط بذاتها والجملة انما ترتبط بتأويلها بالمفردة (وهى تدل على حصول صفة) عارية
عن شائبة النفى اذ نهج الحال ان يقال جاء زيد راكبا ولا يقال ماشيا وان يقال جاء زيد ماشيا
لا راكبا كما صرح به المفتاح وقال السيد السند فى شرح المفتاح نشأ عن قولنا لا راكبا انظر البليغ
وان لا ينازع فيه النحوى فلا يرد ان ثبوت صفة يوجد مع النفى لان النفى ايضا صفة الا انه صفة
غير محصلة (غير ثابتة مقارن) ومعنى المقارنة اتحاد زمان مضمون عامله ومضمونه لا اتصال
زمانيهما كما هو ظاهر المقارنة لما جعل (قيدا له) من عامله (وهو كذلك) اى المضارع المثبت
كالمفردة فى جميع هذه الصفات فكما لا تدخل الواو والمفردة لا تدخله وانما جعلنا ضمير وهو
كذلك راجعا الى المضارع لما فى الايضاح والمضارع كذلك ودلالة المضارع يستلزم دلالة
الجملة الحالية وبهذا الاعتبار يتم التعليل والا فالمطلوب امتناع دخول الواو على الجملة الحالية
بمشابهتها المفردة فلا يفيد مشابهة المضارع ولك ان تجعل ضمير وهو راجعا الى هذا
القسم من الفعلية التى فعلها مضارع وتجعل قوله (اما الحصول فلكونه فعلا مثبتا)
فى تقدير فلكون فعله فعلا مثبتا وقوله (واما المقارنة فلكونه مضارعا) فى تقدير
فلكون فعله مضارعا وهكذا الحال فى نظائره فى الجمل والصرف عن ظاهره ووجه
دلالة المضارع على المقارنة انه يدل على الحال بحكم الوضع والحال مقارن
لزمان عامله وهذا غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال بين ما يقابل زمان استقبال وبين ما نحن
فيه وانما ركن المصنف اليه لانه شاع فى هذا المبحث هذه المغلطة فلاح له انهم بنوا
هذا التعليل عليه وان كان ظاهر الضعف وللمفتاح مسلك آخر وهو ان المشارك للمفردة
فى الدلالة على الحصول وعدم الثبوت يأبى عن الواو وهو المضارع فقط اذ الماضى المثبت
لمقارنة قد لفظا او تقديرا كالمنفى فانه قد سلب الاحتمال عن الماضى كيف والماضى قبل
دخول قد عليه احتمل كل جزء من اجزاء الماضى وقد حصره فيما يقرب الحال كما ان النفى
جعله مستغرقا غير محتمل لكل جزء والشارح قال الاولى ان يتمسك بدل الدلالة على المقارنة
بانه يوازن اسم الفاعل و بتقديره معنى لانه يشترك بين الحال والاستقبال ونحن نقول
المضارع يشارك اسم الفاعل فى الاعراب ولما جاء فى النظم والنثر الواو مع ما يظن به انه
حال وجب عليه الذاب عن قاعدته الممهدة من امتناع دخول الواو على المضارع المثبت
فقال (واما ما جاء من نحو) واشار بادراج لفظ النحو الى انه غير مقتصر على ما ذكر (قول
بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله) اى عبد الله بن همام السلولى (فلما خشيت اظافيرهم)
اى اسلحتهم كذا فى الشرح ولك ان تريد قوتهم على عكس ما شاع من التعبير عن الضعف
بقلم الاظفار (نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدأ اى انا اصك وانا ارهنهم)
وهو بعيد اذ لا ينبغى للبليغ ان يبرز تركيبه بالحذف فى معرض الممتنع (وقيل الاول
شاذ) مخالف للقياس (والثانى ضرورة وقال عبد القاهر هى) اى الواو (فيهما للعطف
والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل) من لفظ الماضى (الى لفظ المضارع حكاية للحال
الماضية) واحضار لها فى صورة الكائن المتحقق فى الحال لغرابتها (وان كان) الفعل مضارعا
(منفيا فالامران) الظاهر الامران بدون الفاء ليكون بتقدير جاز الامران فى مقابلة
امتنع دخولها وكانه اشار بذكر الفاء الى تقدير الماضى مع قد للتحقيق المناسب لمقام المخالفة
مع المفتاح حيث جعل الامرين متساويين وقد رجح المفتاح ترك الواو ولم يجعل استواء
الامرين الا فى الظرف الذى يحتمل الاسمية والفعلية ورأيته على كتفه سيف لانه يحتمل
تقدير سيف على كتفه وتقدير يكون على كتفه سيف (كقراءة ابن ذكوان) كعطشان

راوى ابن عامر (فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف) اى بتخفيف النون فان لا حينئذ للنفى دون النهى فيكون اخبارا فلا يصح العطف فتعين ان يكون حالا كذا فى الشرح وفيه انه فليكن نفيا فى معنى النهى عبر عنه بصورة الخبر مبالغة فيكون موافقا للقراءة العامة نهيا ونفيا وتأكيدا (ونحو ومالنا لا نؤمن بالله) اى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين ومجموع الآيتين مثال جواز الامرين والشارح جعلهما مثالين للواو ولتركه بطريق اللف والنشر واعادة النحو فى قوله ونحو مالنا يرجح نحوه واشار الى وجه جواز الامرين بقوله (لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول) اى الثبوت والتجدد فان كلا منهما منتف اما الثبوت فللنفى واما الحدوث فلان النفى ازلى والبهما اشار بقوله (لكونه منفيا) ومما ينبغى ان يعلم ان المنفى بلن لا تقع حالا لانها حرف استقبال ويشترط فى الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين وان ونحوهما وعلله النحاة بتنافى الحال والاستقبال وهذه مغالطة ظاهرة نشأت من اشتراك لفظ الحال بين هذا القسم من المنصوب وبين ما يقابل الاستقبال ولما كان هذا غلطا فاحشا اراد الرضى ان يريهم عن غلطه بان يجعل كلامهم بيان سر نحوى صار دأبهم فيه القناعة بما هو اوهن من بيت العنكبوت فقال معنى كلامهم انهم لم يرضوا بتقدير الحال بما يوهم التنافى بينه وبين الحال بناء على ان له منافاة بمعنى آخر للحال وقال السيد السند اشتراك لفظ الحال بين ما ينافى الاستقبال وبين الجملة الحالية الغير المنافية له لا يقتضى كراهة تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال فهذا وجه مستبع جدا وقد عرفت ان الكراهة لايهام التنافى وهو مما يقع به فى الاستعمالات نعم هنا امر آخر يتعجب عن غفلة هؤلاء الفحول عنه وهو ان وضع الحال للجملة الحالية استعمالى نحوى حدث بعد وضع اللغة بمدد مديدة فكيف يجعل الايهام الناشئ من قبله داعيا لاستعمال العرب وتحرزهم فيه عما يوهم التنافى بعد هذا الوضع ولا يبعد ان يقال التحرز عن دخول علم الاستقبال لانه بمنزلة اسم الفاعل لشاركته له لفظا ومعنى ولا يدخل عليه ما هو علم الاستقبال فلم يرضوا بدخوله على ما هو بمنزلته وانما رضوا بدخول لم ولما لانهما يخرجانه الى المضى فلا يكون كاسم الفاعل معنى وزعم بعض النحاة ان المنفى بلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وهذا مبنى على ان يكون وجه امتناع المضارع عن الواو ظهوره فى الحال واما على ما ذكره المصنف فغير متجه لفوات الدلالة على الحصول بل الحدوث لان النفى فى الحال لا ينافى الاستمرار فالجواب عما ذكروا منع كون العلة ما ذكروه لان الدلالة على الحصول قد فاتت كما ذكره الشارح وجعل ما ذكره راجعا الى ما ذكرنا بعيد عن سوق كلامه ولا مشاحة مع من يرضى فى مقام التوجيه باخراج البيانى عن نظامه والشيخ عبد القاهر نص على جواز الواو مع ما (وكذا) اى كالمضارع المنفى (ان كان) الفعل فى الجملة الحالية (ماضيا لفظا او معنى) بان يكون مضارعا منفيا بلم اولما فى جواز الامرين على السواء واستوى فى امثلة الاقسام الالما لا مع الواو وقال الشارح لانه لم يجده وحكمه بجواز الامرين فيه بمقتضى القياس (كقوله تعالى انى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر وقوله اوجاؤكم حصرت صدورهم) واستدل به من يوجب قد فى الماضى المثبت (وقوله وانى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم اما المثبت فلدلالته على الحصول) لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة

(لكونه)

الظاهر نسخه

لكونه ماضيا والماضى لا يقارن الحال وفيه ما مضى من المغالطة وكذا فى قوله (ولعدما) اى لعدم دلالته على المقارنة (شرط) الماضى المثبت (بان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة) وقال الشارح التقدير شرط فى الماضى المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضى من الحال ودفع الرضى المغالطة بمثل ما سمعت وتعقبه السيد بمثل ما تعقب به سابقا فتذكر ما سمعت منا ومما زاد الشارح فى هذا المقام انه قال لو كان المعتبر هو المقارنة للحال التى هى زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو اذا كان العامل مستقبلا كقولنا سيجئ الامير تقاد الجنائب بين يديه لعدم المقارنة للقطع بان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال وفيه اولا ان اللازم عدم صحة الوقوع حالا لا وجوب الواو التى هو فرع الوقوع حالا وثانيا انه بانتفاء الدلالة على المقارنة ينتفى استواء الامرين دون وجوب الواو ويمكن دفع الثانى بمزيد تكلف تركناه لمن لا يتنزه عنه وقال السيد السند ان الحق ان امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال ووجوب قد فى الماضى لان المضارع فى الحال يستعمل فى الحال بالنسبة الى العامل يعنى فى حال العامل والماضى قيد بقد لتقريبه من الحال بالنسبة الى عامله يعنى لتقريبه بزمان العامل ولو قيد المضارع بعلم الاستقبال لاوهم الاستقبال بالنسبة الى العامل والحاصل انه كما يكون المراد بالمستقبل الاستقبال حقيقة او بالنسبة الى ما قبله كذلك الحال والماضى وهو المعتبر فى الحال وهذا المقال نعم المقال لو ثبت ان المراد بصيغة المضارع ابدا معنى الحال بمعنى حال العامل وبالماضى مع قد المقرب من زمان العامل ولا وثوق على هذه الدعوى بمجرد ان النحوى ادعى التزام قد فليكن الحق مع من لم يجعله ملتزما فربما يكون الحال مع قد لتقريب الماضى من زمان الحال وحينئذ يكون هى وعاملها مقربين بالحال وتارة تكون على مضيها فلا تكون مع قد هذا ثم يرد انه لما قرب بها قد من زمان الحال وحصلت المقارنة يجب ان يمتنع الواو الا ان يقال فرق بين ما هو عارض وبين ما هو لذاته فان قلت قول ابى العلاء اصدقه فى مرية وقد امترت صحابة موسى بعد آياته التسع يشهد على اشتراط المقارنة فى الحال وكذلك قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا قلت يتكلف فى امثالهما لتحصيل المقارنة بتأويل الحال بقولنا والقصة هذه والقصة قصة ازلا وابدا او بقولنا ومعلوم ذلك والعامل مقارن زمان العلم (واما المنفى فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول فلان لما للاستغراق) اى لامتداد النفى من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اى عدم نفع الندم متصل بحال التكلم (وغيره) اى غير لما مثل ما ولم (لانتفاء متقدم) على زمان التكلم (مع ان الاصل استمراره) اى استمرار الانتفاء لاستمرار الانتفاء المتقدم كما يستفاد من الشرح لان تحقيقه يؤدى الى ان الاصل استمرار النفى مطلقا (فيحصل به) اى بان الاصل استمراره كما فى الشرح لا باستمراره ليعم لما (لانه مخصوص بغير لما) بقرينة قوله الدلالة عليها عند الاطلاق لانه عند عدم التقييد بما يخرجه عن الاستمرار ينصرف اليه والفرق بين لما ولم كما بين لا لنفى الجنس ولا بمعنى ليس فى ان الاول نص فى الاستغراق فلا يمكن تخصيصه فلا يقال لا رجل بل رجلان والثانى ظاهر فيه ويجامع الاثبات فى البعض فكذا لا يصح لما يضرب زيد امس بل ضرب الان ويصح لم يضرب امس بل ضرب الان بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب زيد لا يستفاد منه الا الضرب فى جزء من اجزاء الزمان الماضى (لتحققه) اى تحقيق ان الاصل استمرار النفى (ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب) اى الى وجود

منها نسخه

بضم لم يضرب نسخه

سبب اذ سببه عدم السبب والا فلا بد للممكن من سبب سواء فيه وجوده وعدمه اذ ما لا يفتقر
عدمه الى سبب هو الممتنع لذاته (بخلاف استمرار الوجود) قال الشارح ولكون الاصل استمرار
العدم دون الوجود كان النهى موجبا للتكرار دون الامر وكان نفى النفى دوام الاثبات كما
فيما زال واخواته واورد عليه ان نفى النفى دوام النفى دوام النفى ونفى الدوام لا يقتضى الثبوت
دائما فدوام الاثبات فيما زال لا بد له من مقتض سوى ورود النفى وجوابه ان النفى حين ورود
النفى عليه خارج عن اصله لانه لو استمر لم يرد النفى عليه والنفى الوارد على اصله فنفى النفى دوام
العدم لنفى فى الجملة فيفيد دوام الثبوت وقيل نزل النفى المدخول منزلة الثبوت ليكون النفى
والثبوت فى طرفى نقيض (واما الثانى فلكونه منفيا) وفيه ما قد عرفته غير مرة (وان كانت) الجملة
اسمية (فالمشهور جواز تركها لعكس ما مر فى الماضى المثبت) اى للدلالة على المقارنة بحكم الاستمرار
لا على حصول صفة غير ثابتة اما المثبت فللثبات واما المنفى فلعدم الحصول وانما لم يكتف
بقوله (وان دخولها اولى) لاختصاص جواز الترك بتعليل (لعدم دلالتها) اى الاسمية على
عدم الثبوت هذا علة جواز الترك ومدار الاولوية على قوله (مع ظهور الاستيناف فيها)
فالاولى الاكتفاء به ووجه ظهور الاستيناف فيها دون الفعلية ان الفعلية قريب من الصفة
فكونها حالا اقرب من الاسمية (فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون)
فى الشرح اى وانتم من اهل المعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت هذا ونحن
نقول والله اعلم انتم تعلمون التفاوت بينكم وبينها فهل تعدلون من الله تعالى الى من دونكم
فى الرضى ان الجملة المصدرة بليس فى حكم الاسمية لان ليس فى معنى النفى بخلاف ما كان وما
يكون (وقال عبد القاهر ان كان المبتداء) فى الجملة الاسمية (ضمير ذى الحال وجبت الواو)
سواء كان الخبر فعلا او اسما كما اشار اليه بقوله (نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع) ونسبه
الرضى الى الاندلسى وقال وجه الوجوب انه لا يزيد على الحال المفردة بحسب المآل فنبه بالواو
على ان القصد الى الجملة لا الى المفرد بالتأويل كما يدعو اليه مساواته بالمفرد وقال الشيخ وذلك
لان الجملة اى الحالية لا يترك فيها الواو حتى يدخل فى صلة العامل اى عامل الحال وينضم اليه
فى الاثبات ويقدر بتقدير المفرد فى ان لا تستأنف بها الاثبات فترك الواو فى جاء زيد يسرع
يجعله فى قوة مسرعا فى عدم القصد الى الاثبات فيه وهذا مما يمتنع فى جاء زيد وهو يسرع
او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه
صريحا فى انك لا تجد سبيلا الى ان يدخل يسرع فى صلة المجئ وتضمه اليه فى الاثبات من
غير استيناف اثبات لان ذكره لا يكون حتى يقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت
تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا فى البين وجرى مجرى ان تقول جاءنى زيد وعمرو يسرع
بايراد جملة مخالفة للاولى فى المسند اليه والمسند ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدى
للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجئ الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء
بدونه فسبيله سبيل الشئ الخارج عن القياس والاصل بضرب من التأويل ونوع من التشبيه
وذلك لان معنى كلمته فوه الى فى مشافها وجاء زيد حاضراه الجود والكرم بمنزلة حاضره
الجود والكرم بسبب تقديم الخبر اى حاضرا عنده الجود والكرم ويجوزان يكون جميع ذلك
على ارادة الواو كما جاء الماضى على ارادة قد هذا كلامه مع ادنى توضيح فاستفاد منه
الشارح ان الجملة الاسمية مطلقا يجب فيها الواو والوجوب فى جملة مبتدأها اسم صريح
اكد حيث جعلت مشبهابها وان الجملة الاسمية مطلقا لا يترك فيها الواو الا بالتأويل بالمفرد
وقال وافقه الكشاف على ذلك وتبعه السيد السند وجعل نقل المصنف مخلا فى تخصيص

وجوب الواو بالضمير وقال السيد الحق ان الظاهر الموضوع موضع المضمر فى حكمه فلا تفاوت
بين جاء زيد وهو يسرع او وزيد يسرع اقول لو لم يكن الحكم مختصا بالضمير لم يكن لتخصيص
الحكم بالضمير معنى فالحكم على خصوص الضمير من الشيخ ينبئ عن تخصيصه به واما تشبيه
الضمير فى استيناف الحكم بالظاهر فلان الاستيناف فيه اظهر لانه جعل السابق مقطوع
النظر حيث لم يذكر مقتضاه من الضمير وايضا استيناف الحكم فى جاء زيد وعمرو يسرع اظهر
من وهو يسرع فلذا جعل مشبها به له فى استيناف القصد الى الاثبات لكنه ابعد مما جعل
فيه المبتدأ اسما ظاهرا عن التأويل بالمفردة اذ عند عدم القصد الى الاستيناف لا وجه
لذكر الضمير فى نحو جاء زيد وهو يسرع دون الاكتفاء بقوله يسرع ولذكر الظاهر وجه ولو كان
فى موضع الضمير لان اليه داعيا لا محالة فلا مجال لعدم قصد الاستيناف فى المبتدأ الضمير
فلا بد من الواو وللربط بخلاف المبتدأ الظاهر فانه يحتمل الايراد لداع مع عدم قصد الاستيناف
فلا حاجة الى الواو لتنزيله منزلة المفردة وبهذا يتبين انه ليس الظاهر الموضوع موضع الضمير
مثل الضمير كما زعم السيد السند ويعلم منه ان الجملة الحالية مما يقصد به استيناف الاثبات
وان الجملة التى فى محل الاعراب لا يجب تأويلها بالمفرد وترتبط بغيرها مع انها جملة كما زعم
الرضى على خلاف ما عليه ابن الحاجب من وجوب التأويل بالمفرد ومما يستفاد من الكشاف
ان الجملة المعطوفة على الحال يجب فيها ترك الواو وكراهة اجتماع حرفى عطف لان
واو الحال واو عطف فى الاصل ثم قال الشيخ مقوله كل ما ذكر الى اخر التذنيب (وان جعل نحو
وعلى كتفه سيف حالا كثر فيها تركها) نحو قول بشار اذا انكرتنى بلدة او نكرتها (نحو خرجت
مع البازى على سواد) ثم قال الشيخ الوجه فى مثل هذا ان يكون الاسم فاعلا للظرف لاعتماده
على ذى الحال لا مبتدأ وينبغى ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف فى تقدير اسم الفاعل دون
الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المصنف لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل
لرجوعه الى اصل الحال وهى المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل
الماضى لمجيئها بالواو قليلا وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو قدر بالمضارع لامتنع
الواو وقال الشارح المحقق وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت
فالواجب ان يذكر مناسبة يقتضى اختيار الافراد فى الحال على الخصوص دون الخبر والنعت
ولانا لا نم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو وكيف لا وجواز التقدير بالمفرد
لا يوجب امتناعها اذ يكفى لجوازها امكان تقدير الماضى وجعل الجملة اسمية والحق جواز
تقدير الجملة اسمية وفعلية ماضوية ومضارعية فكثرة ترك الواو للاسمية والافراد والمضارعية
ومجئ الواو لاحتمال الاسمية والماضوية هذا ونحن نقول يمكن اتمام ما ذكره المصنف
بضميمة ان المبتدأ والمنعوت ادعى للخبر والنعت من ذى الحال للحال ولذا كان احتياج الجملة
الحالية الى الربط اشد فاصالة الافراد فيها اكد ومع ذلك يحتاج فى تقديرها اسمية الى
خلاف اصل هو تقديم الخبر فتقدير الظرف فيها جملة يحتاج الى مزيد مؤنة فالوجه تقديره
مفردا او لا لمجيئه قليلا بالواو لم يقدر جملة فتقدير الفعل مع انه خلاف الاصل لتصحيح الواو
وتقدير الماضى مع قد مرجح على جعل الجملة اسمية لانه يجوز فيه ترك الواو من غير ترجيح
الذكر ومن غير ارتكاب تقديم الخبر (ويحسن الترك) ولقد اعجب حيث ختم بحث التذنيب بحسن
الترك كما ختم بحث الاصل بحسن الوصل اى يحسن ترك الواو فى الجملة الاسمية (تارة لدخول
حرف) من نواسخ المبتدأ (على المبتدأ كقوله) اى الفرزدق (فقلت عسى ان تبصرينى كانما
بنى حوالى الاسود الحوارد) اى الغواضب من حرد اذا غضب فقوله بنى الاسود جملة اسمية

وقعت حالا من مفعول تبصرني ولولا دخول كان عليها لم يحسن ترك الواو وحوالى بمعنى
فى اكنافى حال من بنى لما فى حرف التشبيه من معنى افعل وانما حسن ترك الواو لانه جعل الجملة
فى معنى مشبهابنى بالاسود الحوارد (وتارة لوقوع الجملة) الاسمية الحالية (تعقب مفرد)
الاولى مفردة ليخص الحال ولا يشكل بجاءنى زيد وابوه قائم وينبغى ان يقيد الوقوع بان
يكون لابطريق العطف لان ترك الواو فيه واجب كما نص عليه الكشاف (كقوله) اى قول
ابن الرومى (الله يبقيك لنا سالما بر داك تبجيل وتعظيم) الشاهد غير منصوص به لاحتمال
ان يكون برداك فاعلا سالما ويكون تبجيل بدلا من برداك اذ وصف البدل النكرة من المعرفة
لايجب بل يحسن واذا سلم تبجيل الرجل وتعظيمه فقد سلم الرجل لان سلامة التبجيل فرع
السلامة فتأمل وايضا انما تكون الحال الجملة عقيب حال مفردة لولم تكن الحال الجملة معمولا
سالما لانه حينئذ لم تتعدد الحال حتى تكون الجملة عقب مفردة فما ذكره الشارح من انه
يجوز ان يكونا حالين مترادفتين وان يكونا متداخلتين فامل غرضه التنبيه على ما ذكرنا من عدم
كونه منصوصا والا لكان مخلا فتأمل * الهى محامدك اجل من الاحراز * وغاية الاطناب
فيها نهاية الايجاز * تذييل كل حامد محامد غيره بحامد غيرها خال عن التكميل والتتميم وكائنات
الازل الى الابد فى جنب قدرتك تخصيص بعد التعميم * اجتهاد المجتهدين فى عبادتك لايأمن
الاعتراض بالتقصير * ولذة الذاكرين لاسمائك الحسنى تزيد بالتكرير بعد التكرير * فكيف نوفى
حق حمدك بالافعال وغاية المنى فيه الاجتناب عن الاهمال (الايجاز والاطناب والمساواة)

مطلب باب الايجاز والاطناب

(قال السكاكى) فى اول باب الايجاز والاطناب (اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين) اى
من الامور النسبية التى يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شئ آخر فان الموجز انما يكون موجزا
بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذ المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه (لايتيسر
الكلام فيهما الا بترك التحقيق) والتعيين يعنى لايمكن ان يقال على التعيين ان الاتيان
بهذا المقدار ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذرب موجز هو مطنب بالنسبة الى كلامين (والبناء
على امر عرفى) ان يتعارف بين اهل العرف فى اداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزية
(وهو متعارف الاوساط) الذين يكتفون باداء اصل المعانى على ما ينبغى (اى كلامهم فى
مجرى عرفهم فى تأدية المعانى) وربما يشتمل متعارفهم على الحذف ومع ذلك لايسمى
اختصارا او ايجازا لانه متعارفهم فان عرفهم فى طلب الاقبال يازيد وهو مشتمل على الحذف وفى
التحذير اياك والاسد وامرا ونفسه وحمدا وسقيا (وهو لايحمد فى باب البلاغة) من
الاوساط كذا ظاهر عبارة المفتاح ولايحمد ايضا من البليغ معهم لانه لايقصد معهم
بكلامه مزية سوى التجريد عن المزايا وبذلك يرتقى عن اصوات الحيوانات (ولا يذم) ايضا
لامنهم ولا من البليغ معهم واما التكلم بمتعارفهم اذا عرى عن المزية فلا يحمد من البليغ معهم
ويذم منه مع البليغ واذا اشتمل على المزايا التى هم غافلون عنها كما فى اياك والاسد فهو لايحمد
من البليغ ولايذم ومن البليغ يحمد لان البليغ قصد به مزايا تتعلق بالايجازات التى فيها (فالايجاز
اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف) الاولى من المتعارف لان المتعارف هو العبارة
(والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال فى اخر الباب الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه) اى المرجع
فى معرفته (تارة الى ماسبق) اى كونه اقل من عبارة المتعارف وهذا التفسير انسب من تفسير
الشارح حيث قال اى الى كون عبارة المتعارف اكثر منه لان المطابق لما سبق ما ذكرناه الا
ان الشارح راعى المناسبة بقوله (واخرى الى كون المقام اى ظاهر المقام خليقا بابسط مما
ذكر) اى مما ذكر فى المقام وللاختصار معنيان كونه اقل من عبارة المتعارف وكونه اقل مما

يقتضيه ظاهر المقام هل الايجاز كذلك لم يعلم من كلام المفتاح صريحا نعم يفهم من قوله
فى ذكر امثلة الايجاز ومن امثلة الاختصار انه لا يفرق بينهما بل المتبادر من قوله ثم الاختصار
لكونه من الامور النسبية فى مقام تحقيق الايجاز انه لا يفرق بين العبارتين (وفيه نظر) قد يقصر
نظر المصنف وفات عنه امر ان ظاهران احدهما انهم جعلوا نحو نعم الرجل زيد من الاطناب
ولا عبارة للاوساط غيره وثانيهما انه لم يحفظ تعريف الايجاز عن دخول الاخلال وتعريف

وغاب عنه نسخه

الاطناب عن الحشو والتطويل (لان كون الشئ امرا نسبيا لايقتضى تعسر تحقيق معناه) لان كثيرا
من النسبيات يعرف تعريفات جامعة مانعة وقد عرفت ان مراد السكاكى بتعسر التحقيق
تعسر تحقيق مقدار الايجاز والاطناب لا تعسر تعيين مفهوميهما قال الشارح كيف وقد
تبين مفهوماهما فى كلام السكاكى وفيه انه تبين بالبناء على امر عرفى على طبق دعواه
انه لايتيسر الا بالبناء عليه (ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف رد الى الجهالة) واجاب
عنه الشارح بان عرف الاوساط معلوم للبليغ وغيره فتعيين الايجاز والاطناب به نافع للكل
واما البناء على البسط الموصوف فانما ينفع البليغ لانهم يعرفون ان كل مقام يقتضى اى مقدار
من البسط وفيه بحث لان متعارف اوساط العرب لايتيسر للعجم فالتعريف لاينفع الا متتبع
لغة العرب والتضيف عام لكل محصل فهو رد الى الجهالة لكثير من المخاطبين وان البليغ
لايحتاج الى علم المعانى فتعريفات الفن لطالبى البلاغة لا للبلغاء فالتعريف بما يخص معرفته بالبلغاء
رد الى الجهالة نعم انما ينفع التعريف لان معرفة ماسبق فى الابواب السابقة يكفل من معرفة
المقامات ما يكفى فى معرفة البسط اللايق بالمقام (والاقرب) الى الصواب والى الفهم (ان يقال
المقبول من طرق التعبير عن المراد) احتراز عن غير المقبول من الاخلال والتطويل والحشو
تأدية اصله الاولى تأديته لان المراد بالمراد اصله بل الاولى المقبول من طرق التعبير عن اصل
المراد تأديته (بلفظ مساوله) اى لاصل المراد (او) بلفظ (ناقص عنه واف او) بلفظ (زايد
عليه لفائدة) واعتمد فى معرفة ان الاول مساواة والثانى ايجاز والثالث اطناب باشعار المفهومات
بذلك كما لايخفى وههنا ابحاث الاول انه اراد بالقبول المقبول مطلقا سواء كان من البليغ او من
الاوساط فالزائد والناقص غير مقبولين من الاوساط لانهما خروج عن طريقهم
لا لداع وان اراد المقبول من البليغ فليس المساوى والناقص الوافى مقبولين مطلقا بل
اذا كان الداع والثانى ان قولنا جاءنى انسان وقولنا جاءنى حيوان ناطق كلاهما تأدية اصل
المراد بلفظ مساوله فينبغى ان لايكون احدهما اطنابا والاخر ايجازا وبالجملة لايشمل تعريف
الايجاز ايجاز القصر والثالث ان قولنا حمدا لك ونظائره مساواة بتعريف السكاكى ايجاز
بتعريفه فنزاعه مع السكاكى فى نقل اصطلاح القوم ومثله لايسمع منه بدون سند قوى ولو قيل
المراد المساوى بحسب عرف الاوساط (فتعريفه يؤل الى ما ذكره السكاكى) ويرد عليه ما اورد
عليه الرابع ان الايجاز والاطناب والمساواة مختصة بالكلام البليغ كما علم من تقسيم الفن الى
الابواب الثمانية فلا يتم تعريف الايجاز والاطناب ما لم يقيد بالبلاغة لجواز ان يكون الناقص
الوافى غير فصيح وكذا الزائد لفائدة (واحترز بواف عن الاخلال) وهو ان يكون اللفظ ناقصا
عن اصل المراد غير واف ببيانه وانما احترز عنه ليتم التعريف المشار اليه للايجاز وئلا يكذب
وصفه بالقبول وهكذا الاحتراز بقوله لفائدة (كقوله) اى الحارث بن حلزة اليشكرى واليشكر
قبيلتان من العرب على ما فى القاموس بنو يشكر بن على بن بكر بن وائل وهو يشكر بن مبشر
ابن صعب (والعيش خير فى ظلال النوك) بالضم والفتح احمق (ممن عاش كدا) قال الشارح اى من
عيش من عاش مكدودا متعوبا والاعذب ان يراد بالعيش ذو العيش كانه صار فى ظلال

الجهل عين العيش وحينئذ يستفاد نعومة عيشه من جعله عين العيش ولا يكون اخلالا (اى الناعم فى ظلال النوك) ففيه اخلال حيث فات وصف النعومة (خير من الشاق فى ظلال العقل) ففيه اخلال لفوت التقييد بظلال العقل ولا يخفى انه يلايم تقييد العيش الشاق بكونه فى ظلال العقل وينبغى ان يقول فى شدة احراق اشراقات العقل وكانه اوقعه فى التعبير بظلال العقل المشاكلة وقال الشارح لا اخلال اذ قد اشتهر ان عيش الجاهل لا يكون الا ناعما فاستغنى به عن تقييد العيش فى ظلال النوك بالناعم مع ان لفظ الظلال لا يخلو عن اشعار به واطلق العيش الشاق ادعاء ان العيش الشاق لا يكون الا للعاقل حتى انه لو قيدا لكان التقييد تكرارا (ولفائدة) اى وبقوله ولفائدة (عن التطويل) وهو كون اللفظ زائدا غير متعين فيه الزيادة (نحو) قول، عدى بن الابرش يذكر غدر زباء كفراء ملكة الحيرة لجذيمة الابرش بالجيم والذال ككريمة حيث انتظم سلطنتها حيث كتبت اليه أن ملك النساء ضعيف لا يحسن فى نظر الرعايا ولا ائق سلطنتى فرأيت مصلحتى ان انكحك ويكون ملكى ايضا لك وكانت تهاب من الجذيمة فارادت ان تاخذه بهذا الغدر وتدفعه فذهب اليها من غير عدة مغرورا بوعدها فاخذته وامرت بقطع راهشيه وترك دمه يذهب الى ان مات وجذيمة الابرش كان ابرص فهابت العرب وصفه بالابرص فبدلوه بالابرش والبرشة بالضم فى شعر الفرس نكت صغار يخالف سائر لونه والفرس ابرش وقددت الاديم لراهشيه التقديد التقطيع والاديم الجلد والراهشان عرقان فى باطن الذراعين والضمير فى راهشيه والفى لجذيمة وفى قددت وقولها الزباء (والفى قولها كذبا ومينا) الكذب رادف المين ولا فائدة فى الجمع بينهما ولا يبعد ان يجعل ذلك حشوا مفسدا لان عطف المين يفيد المغايرة وهى باطلة (وعن الحشو المفسد كالندى فى قوله) ابى الطيب (ولا فضل فيها) اى فى الدنيا (للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب) شعوب بالفتح علم المنية سمى لها لانها تفرق الاجتماع غير منصرف للعلمية والتأنيث كسرت للضرورة وهل انصرفت كما قال الشارح فيه تردد لان الجر بالكسر يحصل لجميع باب ما لا ينصرف باللام والاضافة مع ان البعض غير منصرف بالاتفاق فمجرد الكسر بلا تنوين لا يدل على الانصراف فالمعنى انه لا فضيلة فى الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدايد على تقدير عدم الموت وهذا يصح فى الشجاعة والصبر دون العطاء فان الخلود يزيد الحاجة الى المال فزيد فضل العطاء مع الخلود وقيل المراد بالندى بذل النفس فلا يكون حشوا مفسدا ورده الشارح بانه لا يفهم من لفظ الندى وبانه لا معنى لبذل النفس على تقدير عدم الموت الا ان يأول بعدم التحرز عن الهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة ورد الشارح انما يتم لو كان مراد القائل تصحيح الشعر كما يشعر به عبارة المصنف فى الايضاح اما لو كان المناقشة فى كونه حشوا مفسدا فلا لانه على مقتضى رده الاول يكون ايجازا مخلا وعلى مقتضى رده الثانى يكون تطويلا الا ان يقال يتعين الثانى للزيادة لايهامه ومفسد لايهامه خلاف المقصود فان قلت الحشو المفسد ما يكون زائدا غير محتاج اليه فى اداء المقصود ويكون مفسدا ولا شبهة فى ان الشاعر قصد ترتب عدم الفضل للندى على انتفاء لقاء شعوب ولا بد منه فى اداء هذا المقصود نعم انه كاذب وفرق بين الكاذب والحشو المفسد قلت هذا اشكال قوى وغاية ما يمكن ان يقال فى دفعه ان مراده انه لا فضل لمجموع هذه الثلاثة لولا الموت لانه مع فضل الندى لا فضل للاخرين فيصح انه لا فضل للثلاثة والمال نفى الفضل عن الشجاعة والصبر فذكر الندى زائد موهم لخلاف المقصود فيكون حشوا مفسدا

ويمكن ان يقال ذكره استطراد لما جرى ذكر اثنين مما اشتهر بالفضل على لسانه جرى الثالث الذى يذكر معهما فى مقام بيان الفضائل وذكر ابن جنى فى تصحيح البيت ان فى الخلود وتنقل الاحوال من يسر الى عسير ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر للبذل كثير فضل والاقرب ان اجل فضائل المال واعلى ما يقعد به الهمم فى حرزه ان ينسب به الى دفع المهالك وفى ويتوقى به عن القضاء فلولا لقاء شعوب لم يكن له هذا الفضل فللتنبيه على عظم هذا الفضل نفى جنس الفضل كانه لا فضل له سوى ذلك (وغير المفسد وكقوله واعلم علم اليوم والامس قبله) ولكننى عن علم ما فى غد عمى قوله قبله صفة الامس بتقدير الكائن قبله وهو الوصف للتأكيد وانما صار حشوا لانه لا فائدة للتأكيد فيه بخلاف ما ابصرته بعينى وسمعته باذنى وضربته بيدى فانه يدفع التجوز بالابصار والسماع عن العلم بلا شبهة وبالضرب عن الامر به ولك ان تقول اللام للاستغراق اى كل امس ووصفه بالقبلية من قبيل وصف الجنس بما يعم كل فرد تبيينا لعمومه وتنصيصا عليه كما ذكر فى قوله تعالى وما من دابة يدب على الارض ولا طائر يطير بجناحيه (المساواة) قدمها مع تأخيرها عن الايجاز والاطناب فى مقام التصوير لقلة مباحثها فاراد ان الشغل بمباحث كثيرة لا وجوبها بعد الفراغ عنها واما فى مقام التصوير فراعى علو شانهما فى باب البلاغة وقال الشارح قدمها لانها الاصل والمقيس عليه وفيه ان المقيس عليه للمساواة والايجاز والاطناب هو المعنى على ما اختاره المصنف (نحو قوله تعالى ولا يحيق المكر السيئ الا باهله) اى قول النابغة يخاطب ابا قابوس معرب كاووس النعمان بن المنذر ملك العرب (فانك كالليل الذى هو مدركى وان خلت ان المنتأى) اسم موضع من انتأى عنه اى بعد (عنك واسع) شبهه بالليل فى حال سخطه وضمن هذا التشبيه امورا احدها انه يدرك لا محالة كما هو شان الليل وانه لا يخص ادراكه به بل يشمل الجميع وتخصيصه به فى الذكر لداع وانه كان فى غاية البعد يصل اليه ويتجاوزه ولا ينتهى بمكان هو فيه وان لليلة سخطة نهار لطف ولا دوام لسخطه ومن لطايف البيان انه ذكره مقدما على نفسه متباعدا عنه ثم ذكره متأخرا متباعدا عنه تصويرا لوصوله اليه مع بعده وتجاوزه عنه وذكر نفسه بصورتين تصويرا وتخييلا لانه يبدل صورته من هوله قال الشارح المحقق فان قيل لا يطابق شئ من المثالين لظهور الايجاز فيهما واما فى الآية فلحذف المستثنى منه واما فى البيت فلحذف الجزاء ونحن نقول ولحذف المعطوف عليه للشرط قلنا اعتبار ذلك امر لفظى ورعاية للقوانين النحوية من غير ان يتوقف عليه تأدية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما كان تطويلا وبالجملة كون اللفظ البيت والآية ناقصا عن اصل المراد مم على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط اعنى الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء هذا ولا يخفى عليك ان ذكر المستثنى منه اذا لم يكن لفائدة يكون حشوا وانه يشكل كون البيت مثالا للمساواة باعتبار حذف متعلق الخبر الظرف ايضا وليس لك ان تجيب بانه رعاية لامر لفظى ولا حذف عن التحقيق لانه ينافيه ما قد سبق منهم من ان النكتة فى جعل الخبر جملة ظرفية اختصارا لفعلية فانه يشعر بانهم جعلوه ايجازا الا ان يقال التحقيق انه لا حذف والتقدير لامر لفظى كما يقتضيه التمثيل بالبيت وما سبق كلام ظاهرى حتى ان ذكر متعلق الخبر الظرف يكون حشوا مفسدا لوجوب حذفه اذ الافساد اعم من ان يكون افسادا لقاعدة اللفظ او للمعنى بخلاف ما ذكره الشارح من انه لو ذكر لكان تطويلا ولا وثوق عليه (والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف) اى بمحل حذف او بسلب حذف (نحو ولكم فى القصاص

الثلاثة نسخه

بعقد نسخه

ان تجعل نسخه

سبب نسخه

حيوة) قال صاحب المفتاح هو علم فى الايجاز ووجهه انه رجح على ماهو اوجز كلام فيما
بين البلغاء على ما بينه المصنف (فان معناه كثير ولفظه يسير) اوضح المصنف كثرة معناه
بقوله فى الايضاح لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا له قويا
الى ان لا تقدم على القتل فارتفع بالقتل الذى هو قصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض
فكان ارتفاع القتل حيوة لهم وفيه بحث لان ماذكره دليل على دعوى ان فى القصاص
حيوة والدليل لا يراد بلفظ الدعوى حتى يقال معناها كثير باعتباره ولو كان الدليل موجبا
الكثرة معنى الدعوى لكان كل دعوى نظرى ايجازا (ولا حذف فيه) اورد عليه ان ما ذكره
المصنف فى بيان كثرة معناه يفيد ان الحيوة فى شرع القصاص او العلم به ففيه حذف ويدفعه
ان معنى النظم ان القصاص منشأ الحيوة وغايته ان منشأيته مبنية بان العلم به او شرعه يوجب
الحيوة والمراد بنفى الحذف نفى حذف الكلمة اذ هو المعتبر فى ايجاز الحذف فلا يرد حذف كلمة
فى (وفضله) اى رجحان قوله ولكم فى القصاص حيوة (على ما كان عندهم) اى فى اعتقادهم
(اوجز كلام فى هذا المعنى) وهو القتل انفى للقتل اى فى معنى فى القصاص حيوة ونبه بلفظ عندهم
على انه ليس كذلك فى الواقع كما افاده ببيانه ومن قصور نظرهم انهم لم يتنبهوا ان قولنا القتل انفى
له اخصر منه (بقلة حروف ما يناظره) اى اللفظ الذى يناظر قولهم القتل انفى للقتل (منه)
اى من قوله ولكم فى القصاص حيوة وما يناظره منه ماسوى لكم لكونه زائدا على معنى القتل انفى
للقتل فالحروف اللازمة وقفا ووصلا فى النظم عشرة مط وفى قولهم اربعة عشر (والنص على
المطلوب) الذى هو الحيوة اذ انتفاء القتل ليس مطلوبا لذاته بل يطلب للحيوة والنص على
المطلوب اعون على القبول (وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم) ولا يخفى ما فى التعظيم او النوعية
فى مقام المنة على العباد شرع القصاص من اعانته على القبول وبين وجه تعظيمه بقوله (لمنعه
عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد) فالمعنى ولكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص
حيوة عظيمة ولك ان تريد بتعظيم الحيوة الحيوة مع سلامة الاعضاء اذ القصاص يعم العضو
والنفس (او النوعية وهى الحيوة الحاصلة للقاتل والمقتول بالارتداع) لا وجه لتخصيص
النوعية بهذا الوجه والتعظيم بالوجه الاول بل كل من الوجهين يصلح ان يكون وجها لكل
منهما وفى كون التعظيم او النوعية خارجا عن المطلوب نظر اذ المطلوب الحيوة العظيمة او نوع
من الحيوة فافادة التعظيم او النوعية داخلة فى النص على المطلوب (واطراده) لجريان الحكم
فى كل قصاص بخلاف حكم القتل فانه لا يجرى فى القتل الذى هو ليس بقصاص لانه ادعى
للقتل وفيه ان مقصودهم بالقتل القتل فى مقابلة القتل فيكون مطردا ويمكن دفعه بان القتل
فى المقابلة يجوز ان يكون قتل جماعة بواحد نعم لو اريد قتل واحد لواحد لكان
مطردا لكنه ليس مقصودهم ويرد ان الكلام فى الفضل بحسب البلاغة وعدم
الاطراد ينافى الصدق ولا ينافى البلاغة فالاولى وبالنص على المقصود لان مرادهم القتل
فى مقابلة القتل ولفظ القتل ليس نصا فيه بخلاف القصاص فانه نص فيما قصد به
(او خلوه عن التكرار) بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والخلو من التكرار فضيلة
واورد عليه ان فيه رد العجز على الصدر وهو يوجب حسنا ودفعه الشارح ان التكرار
من حيث هو تكرار منقصة وفضيلة من حيث انه رد العجز على الصدر وليس بشئ لانه
يعارض خلوه عن التكرار ما يلزم التكرار من رد العجز على الصدر فلا يصير سببا للترجيح
لوجود المعارض نعم فى كونه رد العجز على الصدر بحث وهو انه فى النثر ان يكون احد
اللفظين فى اول الفقرة والاخر فى اخرها وفى كون قولهم فقرة بحث (او استغنائه عن تقدير
محذوف) بخلاف قولهم فانه يحتاج الى تقدير المفضل عليه قال المصنف اى القتل انفى

من تركه ولا يخفى ان الترك لا ينفى القتل حتى يصلح لان يكون مفضلا عليه فالمراد انفى
من كل زاجر ويتجه عليه احتياج فى القصاص الى متعلق فلا يستغنى عن الحذف والجواب
ما عرفته (والمطابقة) اى وباشتماله على صنعة المطابقة وهى الجمع بين المتضادين عن القصاص
والحيوة وفيه ان القتل ونفيه ايضا متضادان ومنهم من زاد فى وجوه الترجيح ما فيه من الغرابة
من جعل القصاص الذى ينافى الحيوة منشأ لها ولم يلتفت اليه المصنف ولقد احسن
وان ذكره فى الايضاح لانه مشترك لان فى قولهم ايضا جعل القتل سببا لانتفائه ورجح ايضا بما فيه
من السلاسة لسلامته عن توالى الاسباب الخفيفة لتوالى متحركين فيه كثيرا بخلاف قولهم
فانه لم يتوال المتحركان فيه الا مرة ورجح ايضا بتقديم المسند للاختصاص مبالغة ورده
الشارح بان التقديم على المبتدأ المنكر لا يفيده ويرد نصهم على التخصيص فى قوله تعالى
لا فيها غول الا ان يقال اراد المنكر الصرف وبعد فيه انه لا تزاحم فى النكات فليكن تقديم
الخبر لتصحيح المبتدأ والاختصاص ايضا (وايجاز الحذف) عطف على ايجاز القصر
قدم ايجاز القصر لقلة مباحثه وعلو درجته (والمحذوف اما جزء كلمة) فضلة كان او عمدة
مفردا كان او مركبا (مضاف) خبر مبتدأ محذوف اى هو مضاف والجملة صفة جزء
جملة وقيل بدل من جزء جملة (نحو واسئل القرية) اى اهل القرية (او موصوف نحو) قول
العرجى عبد الله بن عمر و بن عثمان بن عفان الشاعر والعرج كفلس بالمهملتين والجيم منزل
بطريق مكة سمى به لتولده فيه (انا ابن جلا) فى القاموس ابن جلا واضح الامر كابن اجلى
ورجل معروف تمثمه وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى طلاع الثنايا يراد به ركاب
لصعاب الامور يقهرها بمعرفته وتجاربه وجودة رأيه او قاصد معالى الامور كذا فى القاموس
(اى رجل جلا) تقدير الموصوف باعتبار اصل التركيب ولا فقد عرفت ان هذا التركيب
بمعنى واضح الامر وجلا فى الاصل بمعنى انكشف امره لا بمعنى كشف الامور على ما جوزه
الشارح كما لا يخفى عليك قال الشارح المحقق وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها
الا اذا كان بعضها مما قبله ومجرورا بمن او فى كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وما فى القوم
دون هذا اى رجل دون هذا وفى غيره نادر سيما اذا لزم اضافة غير الزمان الى الجملة فلفظ
جلا ههنا علم لم ينون لحكايته مع الضمير اذ لو جعل مجرد الفعل علما لنون لان الوزن غير
مختص ولا بما فى اوله زيادة كزيادة الفعل فينصرف هذا ولا يخفى عليك انه لا يساعده ما نقل عن
القاموس وايضا لا يوافقه ما ذكره الشارح فى البديع ان الشعر لسحيم بن وثيل الا ان يجعل قوله انا ابن
جلا تشبيها بليغا (او صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا اى صحيحة او نحوها)
من الالفاظ المقاربة لها من سالمة وغير معيبة (بدليل ما قبله) وهو قوله فاردت ان اعيبها فانه يدل
على ان الملك كان لا يأخذ الا الصحيحة (او شرط كما مر) فى اخر باب الانشاء (او جواب شرط)
لا يخفى انه لو كان الحكم فى جزاء الشرط وكان الشرط قيدا كما دل عليه كلام المصنف فى اول بحث
احوال المسند وشرحه الشارح المحقق والسيد السند فى انه مذهب المفتاح والمصنف لكان
حذف جزاء الشرط من حذف الجملة وابقاء قيده كما فى قوله ليحق الحق فانه لا فرق بينهما
فى حذف اصل الجملة وابقاء متعلقه (اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين
ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اى اعرضوا بدليل ما بعده) وهو قوله تعالى وما تأتيهم
من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين (او للدلالة على انه شئ لا يحيط به الوصف)
فلا تنصب قرينة تدل على خصوص محذوف وكذا فيما اشار اليه بقوله (او لتذهب

نفس السامع كل مذهب ممكن) وفيه غاية تفخيم الجزاء فى المسرة اوالمساءة لانه لا يتصور
شيئا الاو يجوز ان يكون فوقه وفى التعين ينتهى تفخيمه الى حد اوفيه ابقاء ذهن السامع
فيه على مكث بخلاف مالوعين فانه يعرض عنه بعد التعين و يذهل عنه بسرعة لتوطين
نفسه عليه اولرجاء دفعه بمايظنه دافعا فان قلت هل يقدر فى النظم جزاء بلا قرينة فيكون
عبثا العدم فهم السامع فهو بمنزلة المتكلم بمالا يفهم اولا يقدر فيكون الغاء الشرط القاء مالا يصح
السكوت عليه قلت هذا اشكال قوى واظن انه اذا لم تنصب قرينة على الخصوص
يقدر مبهم فالتقدير افعل شيئا هوالغاية فى ذلك وحذف مثل هذا الجزاء لتذهب النفس
كل مذهب ممكن بخصوصه حتى يقر الجزاء عليه ويكون بعد ذلك شاملا فى تعينه من عند
نفسه اوليفهم ان الجزاء ذلك حذف للمبالغة فى علوه بتخييل ان ترك ذكره للدلالة على انه
لايحيط به الوصف (مثالهما ولوترى اذ وقفوا على النار) وقوله تعالى حتى اذا جاؤها
وفتحت ابوابها ولااظن بك ان تقتصر فى نكات حذف جواب الشرط على ماذكر بل ترى
فيه ماسمعت سابقا سريع الجريان كاختيار تنبه السامع اومقدار تنبهه اوالاحتراز
عن العبث بناء على الظاهر او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ اوتعينه
اوادعاء تعينه وكان تخصيص هؤلاء بالذكر للتنبيه على كثرة اعتبارها فى هذا الحذف
ولهذا لم يتعرض لنكتة الحذف فى سائر المحذوفات (اوغير ذلك) عطف على قوله
اوجواب الشرط لامجرور ويرشدك اليه (نحو لايستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل)
والمراد بغير ذلك المسند اليه والمسند والفعل والمفعول والحال نحو البرالكر بستين اى منه
والمستثنى لاالمستثنى منه لما عرفت انه لم يجعل حذفه موجبا للايجاز والمضاف اليه نحو بين
ذراعى وجبهة الاسد ونحو يارب و ياغلام قال الشارح وجواب القسم نحو والفجر وليال عشر
وجواب لما ولا شبهة فى ان جواب القسم جملة فادخاله تحت قوله اوغيرذلك وهم وماذكره
فى المختصر من ان المراد بالجملة كلام مستقل لايكون جزأ من كلام آخر ولذا عدجواب الشرط
جزء الجملة ينتقض بجعل قوله ليحق الحق من حذف الجملة لان المحذوف جزء جملة اخرى هى
مجموع الجملة ومتعلقه والاظهر ان جواب لماداخل تحت قول المصنف اوجواب شرط
قال سيبويه لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط نحو كلما (اى ومن انفق من بعده وقاتل)
بمعنى المحذوف المعطوف مع حرف العطف (بدليل مابعده)وهوقوله اولئك اعظم درجة
من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا و يحتمل الاية والله اعلم ان لايكون فيه حذف وتفسير
بانه لايستوى منكم جماعة انفقوا من قبل الفتح وهم مع اشتراكهم فى الانفاق قبل
الفتح متفاوتون لتفاوتهم فى الانفاق والاخلاص فيه و يكون قوله اولئك اعظم درجة
بيان انهم مع تفاوت درجاتهم اعظم درجة من الذين انفقوا بعد من وقاتلوا (واما جملة)
عطف على قوله اماجزء جملة (مسببة عن مذكور نحو ليحق الحق و يبطل الباطل) اى
فعل مافعل ومنه قول ابى الطيب اتى الزمان بنوه فى شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم
اى فساءنا (اوسبب لمذكور نحو) قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر (فانفجرت اى قدر
فضرب بها و يجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت) قال الشارح فيكون المحذوف جزء
جملة هوالشرط قلت جزء من الجزاء ايضا هو كلمة قد وهذه الفاء التى يطلبها محذوف
يسمى فاء فصيحة فقيل على تقدير ان يكون المقدر الشرط وهو ظاهر كلام الكشاف وقيل على
تقدير كون المحذوف جملة مستقلة وهو ظاهر كلام المفتاح انها فصيحة وقيل على التقديرين
قال الشارح والمشهور فى تمثيلها قوله قالوا خراسان اقصى مايراد بنا ثم القفول فقد جئنا

(خراسانا)

خراسانا وكانه اراد به تأييد ماذكره الكشاف لان المقدر فيه الشرط
كما قال فى شرح المفتاح اى ان صح ماقالوا فقد آن لانا جئنا خراسانا و يحتمل ان يقدر
جملة مستقلة اى امتثلنا ماقصد بنا اوقضينا ماقصد بنا فقد جئنا خراسانا (اوغيرهما)
اى غير المسبب والسبب (نحو قوله فنعم الماهدون على مامر) فى بحث الاستئناف من ان
التقدير هم نحن على قول (واما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف اى الى يوسف
لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف) ومما ينبهك عليه البصيرة الوقادة اما المراد
بالاكثر من جملة جملتان او اكثر لاجملة وبعضها ايضا كما يوهمه ماذكره فى بيان تقدير الآية
لان الجملة وبعض جملة من اجتماع القسمين فالمقصود بالتمثيل حذف ففعلوه فاتاه وقال له ولا يخفى
ان التقدير اكثر مما ذكره اذ التقدير ارسلون الى يوسف لاستعبره الرؤيا واخبركم بتعبيره
ففعلوا الخ (والحذف على وجهين) احدهما (ان لايقام شئ مقام المحذوف كمامر) يشعر
كلامه بان مامر من الامثلة كله مما لم يقم فيه شئ مقام المحذوف وليس كذلك فان المحذوف
فى قوله واسئل القرية مما اقام فيه القرينة مقام المحذوف فمثال القسمين مر اكن مثال
القسم الثانى مر على المصنف (و) الثانى (ان يقام) شئ مقام المحذوف (نحو وان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك اى فلا تحزن واصبر) والاظهر ان التقدير فلا يقدح
فى رسالتك فانه قد كذبت رسل من قبلك قال الشارح انما جعل الجزاء المحذوف لان
تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن
والصبر فان البلية اذا عمت طابت ونحن نقول اذا تقدم زمان الجملة الحالية على زمان عاملها
لجعل القصة حالا ولا يخفى انه جاز فى هذا المقام ولا يذهب عليك ان الحذف ليس نفس
قيام شئ مقام المحذوف ولا عدمه ففى جعلها قسم الحذف تسامح والتقدير ذو ان يقام
وقد ذهب هذا على الشارح المحقق فلم يتعرض له وقال فى قوله ومنها ان يدل العقل تسامح
وكانه على حذف مضاف (وادلته) اى ادلة لابد للحذف منه اما التنبيه على اصل الحذف
واما التنبيه على خصوص المحذوف (كثيرة منها ان يدل العقل عليه) اى على الحذف
(والمقصود الاظهر) فيه مسامحة اى كون المحذوف مقصودا اظهر (على تعين المحذوف)
فيه مسامحة اى على خصوص المحذوف فبتلك الدلالة يحصل تعين المحذوف ولخفاء
المسامحتين خفيتا على الشارح المحقق فلا ينكرهما لعدم تعرضه لهما مع تعرضه لمسامحة
فى قوله ومنها ان يدل وكن تابعا لدلالة العقل الرشيد ولا تكن فى عقال التقليد كالبليد (نحو
حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير اى تناولها) هو الاخذ على مافى القاموس فان العقل دل
على ان الاحكام الشرعية متعلقة بالافعال المكلفين دون ماليس فى قدرة المكلفين فلا بد ههنا
من محذوف يحتمل الاكل والشرب والاستضاءة بادهانها وبيعها وشراها والمقصود
الاظهر مايعم الكل (ومنها ان يدل العقل عليهما) اى على الحذف وتعين المحذوف نحو
(وجاء ربك اى امره اوعذابه) فان العقل يدل على امتناع المجئ على الله اذ المجئ يتوقف
على الانتقال من مكان الى اخر ومايعذب به الرب ربما ينتقل من مكان الى اخر كالمطر والنار
وكذا مايامره بالمجئ فالامر بمعنى ماامر والعذاب بمعنى مايعذب به فلا يرد ان الامر والعذاب
امران معنويان لامجئ لهما وترديد المحذوف بين الامر والعذاب لاينافى تعين المحذوف
فانه اشارة الى ان جاء ربك لو وقع فى مقام يدل فيه العقل على خصوص المحذوف
فالعذاب يقدر ذلك المخصوص ولو وقع فى مقام لايرشد العقل الى مخصوص يقدر العام
وقد اشكل الترديد على الشارح فقال اى يدل على تعين هذا المحذوف بانه احدهما وليس

اى غفل عنه المصنف ١٢

جعلهما نسخه

عقاد نسخه

المراد انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فليتأمل وفهم ماذكره كان اصعب من فهم
ماذكره المصنف فاخترنا شرح كلامه على التأمل فى حق مرامه فاعرف وانصف ولايخفى ان
العقل لايفى بتقدير الامر او العذاب بل لابد من زائد على العقل من الاقتران وغيره يعين
شيئاً ثم العقل لايدل على الحذف وتعيين المحذوف فى هذا المثال بل على احد الامرين فانه
ربما يجعل تمثيلا فى ظهور ايات الرب وهيبته كما يظهر عند مجئ السلطان فلا حذف
حينئذ (ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذى لمتننى
فيه) فان العقل دل على ان فى قوله فيه مضافا محذوفا اذ لامعنى للوم الانسان
على ذات شخص لان اللوم للانتهاء عما لا ينبغى فهو ينبغى ان يكون مقدورا
واما تعيين المحذوف (فانه) بالفتح بتقدير فبانه بمعنى بملاحظة انه (يحتمل تقدير فى حبه لقوله
تعالى قد شغفها حبا) اى حرق شغاف قلبها (و) تقدير (فى مراودته لقوله تعالى تراود فتاها
عن نفسه (و) تقدير (فى شانه حتى يشملهما) اى الحب والمراودة (والعادة دلت على
الثانى) اى مراودته (لان الحب المفرط لايلام فى صاحبه عليه فى العادة لقهره اياه) اى لغلبة
الحب المفرط على صاحبه فلا يقدر على الانتهاء وفيه انه مالايلام عليه الشئ لا يلام على
مايلزمه ايضا لان مغلوب الشئ مغلوب لازمه فالاولى ان يقال لاعيب فى الحب المفرط
فلايلام عليه بل فى المراودة فتعين تقديرها فان قلت فليقدر الشان ويصرف الاضافة
العهدية الى المراودة قلت هى بعينها المراودة والدال لايكون معتبرا الافى حق المعنى
واما العبارة فموكولة الى المخاطب فليقدر ماشاء (ومنها) اى من ادلة الحذف لتعيين المحذوف
(الشروع فى الفعل) لان الشروع انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذى شرع فيه واما
الدلالة على اصل الحذف فانما هى من جهة ان الجار والمجرور لابد له من فعل يتعلق هو به
كما يشهد به القوانين النحوية كذا فى الشرح وفيه ان المخاطب قلما يكون نحويا فلا معنى
لجعل طلب الجار والمجرور فعلا متعلقا بمعرفة القوانين بل ينبغى ان يجعل الدليل عليه
طلب معنى حرف الجر له بمقتضى العقل وان تقدير الفعل للجار والمجرور لرعاية القواعد
النحوية غير معتبر عند علماء الفن ولذا لم يجعل فى القصاص حيوة ايجاز الحذف مع ان حرف الجر
يقتضى المحذوف على قاعدة النحوية وبهذا علم ان التمسك بطلب معنى حرف الجر تقدير الفعل
ايضا ضعيف بل انما يطلب الحذف عند عدم تمام الكلام بدونه فى (نحو بسم الله الرحمن الرحيم
فيقدر ماجعلت التسمية مبدأ له) حتى لو قيل قرائتى بسم الله الرحمن الرحيم لايكون دليلا على
الحذف (ومنها الاقتران) اى الاقتران بعد وجود الفعل حتى يصح جعله مقابلا للشروع والا
فالشروع ايضا اقتران (كقولهم للمعرس) على صيغة اسم الفاعل من الاعراس بمعنى اتخاذ
الوليمة والبناء على الاهل والمراد الثانى (بالرفاء والبنين اى اعرست) فان كون هذا الكلام مقارنا
للاعراس دل على ان المحذوف هو اعرست والباء للملابسة والمراد بالرفاء الملايمة والاتفاق
واصله الاصلاح ومن ادلة الحذف وقد فاتهم دليل تعيين مقام المحذوف كما فى بسم الله الرحمن
الرحيم لان مقام دعوى الاختصاص عين ان موضع التقدير بعد بسم الله الرحمن الرحيم لاقبله
(والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام) وعند مافاتهم ولم يضبطوه وهو كعكس ذلك ولنسمه
اجمالا بعد التفصيل لاابهاما بعد الايضاح اذ لا يصير ما يعقب الايضاح مبهما كقوله تعالى فصيام
ثلثة ايام فى الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين احداهما
مبهمة والاخرى موضحة ولاخفاء فى ان تلك الاراءة كعرض الحسناء فى لباسين وفيه توجه العقل
الى المعنى ومشاهدته بعين الرغبة مالايخفى وقال الشارح فيها علمان والعلمان خير من علم واحد
هذا وقولهم علمان خير من علم واحد مثل يضرب فى مدح المشورة والبحث قال الميدانى اصل

قولهم علمان خير من علم واحد ان رجلا وابنه سلكا طريقا فقال الرجل استبحث لنا طريقا
فقال انى عالم قال يابنى علمان خير من علم واحد يضرب فى مدح المشورة والبحث كذا ذكره فى شرحه
للكشاف فى تفسير تلك عشرة كاملة فقوله والعلمان الصحيح فيه وعلمان ومن فوائد الايضاح
بعد الابهام تسهيل الفهم والحفظ اذ المبهم لوجازته اقرب الى الحفظ والموضح اقرب الى
الفهم وفى كل من تلك الوجوه انه لايفيد الا الجمع بين المبهم والموضح بل لايفيد الا الجمع بين
بيانين ولفوت وجه الايضاح بعد الابهام وانما يتكفله ماذكره بعد ذلك من قوله (او ليتمكن
فى النفس فضل تمكن) ومايعقبه فعليهما التعويل وانما يوجب فضل التمكن لان ورود المبهم
يوجب توجه النفس اليه والسعى فى تحصيله فيقع الايضاح فى ان ذلك التوجه التام فيحفظ
كل الحفاظ فلاحاجة الى ماقال الشارح من ان النفس جبلت على ان يكون المبين بعد الابهام
اوقع فيها من المبين اولا (وليكمل لذة العلم به) قال المصنف وذلك لانه يكون الايضاح علما ولذة
عقيب الم الجهل الذى فى الابهام لان الابهام علم مخلوط بجهل تتألم النفس منه وتسعى فى النجاة
عنه فاذا علم غير ممتزج بالجهل حصل له لذة العلم ولذة النجاة عن الالم وفيه انه لامعنى لايلام
النفس قبل ايراد اللذة عليها ليكون مع اللذة لذة النجاة عن الالم فالوجه ان هناك لذتين لذة
العلم على وجه الابهام ولذة العلم على وجه الايضاح وليس لك ان تقول كمال لذة العلم باعتبار
ان العلم بالايضاح غير مشوب بالم الجهل كالعلم مع الابهام لانه لايوجب ايراد المبهم
بل يقتضى الاكتفاء بالايضاح وفى الايضاح اولتفخيم الامر وتعظيمه وكان وجهه
ان لاطريق الى ادراك العظماء دفعة بل لابد فى الوصول اليهم من التدريج وذكر فى تمثيله
قوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وزاد الشارح
واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة (نحو رب اشرح لى
صدرى) فقال للايضاح بعد الابهام للنكات الثلثة وفيه تنبيه على انه لاتزاحم فى النكات
(فان اشرح لى صدرى يفيد طلب شرح لشئ ماله) لا لان لى صفة نكرة مقدرة اى اشرح
شيئا لى وصدرى بدلا منه لانه خلاف مايتبادر من النظم بل لانه يفهم من قوله لى اى
لاجلى ان المطلوب شرح شئ ماله من غير تقدير فالابهام اعم من الابهام المقدر والمفهوم
فان قلت فى فهم شئ ماله نظر لجواز ان يقال اشرح لاجلى صدر معلمى قلت لاخفاء
فى تبادر ماذكره وان كان ماذكر به محتملا فان قلت يكفى فى فهم المبهم الفعل ولاحاجة
الى قوله لى لان اشرح يدل على طلب شرح شئ ما قلت لاعتداد بما يفهم من الفعل
والا لكان كل فعل منع مفعوله المتأخر ابهاما وتفسيرا ثم نقول لا اطناب فى ذكر الظرف
فان اللام للنفع فهو تقييد للشرح احترازا عن الشرح بما يضره (ومنه) اى من الايضاح
بعد الابهام كذا فى الايضاح والانسب اى من الاطناب بالايضاح بعد الابهام (باب نعم)
ادرج الباب ليشتمل الافعال الاربعة (على احد القولين) فى المخصوص وهو انه خبر مبتدأ
محذوف بخلاف القول بانه مبتدأ جملة نعم فانه ليس فيه الايضاح بعد الابهام بل الواضح
مبتدأ هو المقدم على المبهم وفيه بحث لان المبتدأ بتأخيره يوضح الخبر المقدم فهو عكس
باب ضمير الشان اذ فيه الخبر موضح المبتدأ ولايخفى ان عد باب نعم منه على ماهو الاغلب
والا فقد تقدم المخصوص (اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد) فيه بحثان احدهما انه لايصح
نعم زيد اذ فيه ضعف التأليف لما ثبت فى النحو ان فاعله معرف باللام او مضاف اليه
او مضمر مميز بنكرة منصوبة او بما وثانيهما انه لو قيل نعم زيد لكان اخلالا لان نعم للمدح
العام فى جنس من الاجناس لامطلقا فمعنى نعم الرجل زيد ان زيدا جيد فى جميع ما يتعلق

بالعالمية ايضا ويمكن دفعهما بان المقصود بنعم مدح زيد مثلا فى جنس و قد امكن فيه
الاختصار بان يقال نعم زيد فى الرجولية ويقدر قولنا فى الرجولية بقرينة الا انه التزم فيه
الاطناب لالتزام الايضاح بعدالابهام لانه يناسب غرض الباب وهو المبالغة فى المدح
فامتنع الاختصار وقد اشار الى هذا الامتناع بقوله لو اريد الاختصار فمن وجوه حسنه
سوى ماذكر اتباع الاستعمال الواجب و بهذا ظهر ان المراد بقوله الاختصار مايقابل
الاطناب والمساواة دون ما يشمل المساواة بناء على ان نعم زيد من المساواة كما ظنه الشارح
المحقق وصو به السيد السند فقالا فيه اشعار باطلاق الاختصار على ما يعم الايجاز
دون الاطناب موافقا لاصطلاح السكاكى وكيف لا وقولنا نعم زيد فى افادة مدح زيد
بالرجولية اختصار لامساواة على ان فى اثبات الاصطلاح للسكاكى صعوبة اذما تمسك
به السيد السند هذه العبارة وقال لاشك ان نعم زيد من قبيل المساواة وقوله وقد تليت عليك
فيما سبق طرق الاختصار والتطويل يعنى الاطناب قال السيد السند فقد جعل الاختصار مقابلا
للتطويل والظاهر تناوله للمساواة ومن البين انه ليس موجبا للاصطلاح كما اعترف به
وانه يحتمل ان لايكون متعرضا للمساواة لعدم الاعتداد بشانه ولذا اكتفى فى ذكر الباب
بالايجاز والاطناب ولو كان السكوت عن المساواة موجبا لدخوله فى مقابل الاطناب
لثبت اطلاق الايجاز ايضا على المساواة بقى ان نعم الرجل زيد مدح عام لزيد فى الرجولية
فلابد من ذكر الرجل وزيد فلا اطناب فى الكلام بذكرهما (ووجه حسنه) اى حسن باب نعم
(سوى ماذكر) فى صحة استعمال سوى هنا نظر لانه حرف استثناء ولامعنى للاستثناء هنا
والعبارة الصحيحة غير ماذكر بجعله حالا عن المبتدأ وانما وقع فيه من تغير عبارة المفتاح
وهى صحيحة حيث قال ولولم يكن فيه اى فى باب نعم شئ سوى انه يبرز الكلام فى معرض
الاعتدال نظرا الى اطنابه من وجه والى اختصاره من اخرا وايهامه الجمع بين المتنافيين
مثله فى الجمع قد بين الاجمال والتفصيل لكفى (ابراز الكلام فى معرض الاعتدال) وقد عرفت وجهه
(وايهام الجمع بين المتنافيين) من الايجاز بحذف المبتدأ والاطناب بذكر الرجل والاجمال
والتفصيل والايضاح والابهام والاخبار والانشاء وابهام الجمع بين المتنافيين يوجب
استطراف البيان واستغرابه وفيه ظهور سلطان البلاغة فى ملك البيان يجمع حيث بين
الذئب والغنم وانما قال ابهام الجمع لان حقيقة الجمع بين المتنافيين محال ومن موجبات
حسنه سوى ماذكر اجتماع جهتى البلاغة فيه من الايجاز والاطناب (ومنه التوشيع)
قال الشارح التوشيع لف القطن بعد الندف فكانه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى
المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف وفيه انه بمنزلة الندف بعد اللف لان المثنى
اشبه باللف والتفسير بالندف فالوجه انه من قبيل التسمية بالضدور عما يقال المثنى بجمعه
المتعدد يشبه الندف الذى يجعل القطن المتفرق شيئا واحدا وتفصيله يشبه تقسيم المندوف
باللف ولك ان تجعله من قبيل التوشيع بمعنى اعلام الثوب اذفيه تزيين البيان الذى هو
ثوب للمعنى (وهو ان يؤتى فى عجز الكلام بمعنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول)
لايظهر فرق بين المثنى المفسر باسمين وبين الجمع المفسر باسماء ولعلهم ذكروا اقل مايكون
وكذا لايظهر فرق بين المثنى فى عجز الكلام وفى اثنائه كان يقال يشيب ابن آدم
وخصلتاه يشبان الحرص وطول الامل فالا ظهر ان يحذف العجز عن التعريف (نحو
يشيب ابن آدم و يشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل) وكقوله سقتنى فى ليل شبيه
بشعرها شبيهة خديها بغير رقيب فمازلت فى ليلين شعر وظلمة وشمسين من خمر ووجه

تعبيرالمفتاح نسخه

خصلتان نسخه

حبيب ويخرج عن التوشيع بقوله ثانيهما معطوف على الاول مثل قولنا يشيب ابن آدم
ويشب فيه خصلتان احدهما الحرص والاخر طول الامل ان اللايق جعله منه فتأمل
(واما بذكر الخاص بعد العام) هذا بظاهره يصدق على التوشيع و باب نعم ودفعه ان يراد
بالعام مايندرج الخاص فيه بحكمه لامجرد مايكون الخاص فردا منه فلا يرد الخاص الذى
هو صفة اوبدل من العام قال الشارح المحقق يعنى بذكره بعد ان يكون معطوفا عليه فلوقال
واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وفيه نظر لان قوله تعالى من كان عدوا لله
وملائكته ورسله وجبريل وميكال من قبيل ذكر الخاص بعد العام بلاشبهة مع ان جبريل وميكال
عطفان على الله على ماهو الاصح فلا يصح ان يقال واما بعطف الخاص على العام ويستفاد
من الكشاف فى تفسير قوله تعالى انى رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى
ساجدين ان الخاص المذكور بعده لايجب ان يكون مندرجا تحته بحكمه بل لوميز عن العام
واخرج عنه مع مشاركته لما قصد بالعام فى حكمه يكون من هذا القسم حيث قال فان قلت
لم اخر الشمس والقمر قلت اخرهما ليعطفهما على الكوكب على طريق الاختصاص بيانا
لفضلهما واستبدادهما بالمزية على غيرهما من الطوالع كما اخر جبريل وميكال من الملائكة
ثم عطفهما عليها كذلك هذا كلامه وحينئذ لايتم ماوجهنا به كلام المتن (للتنبيه على
فضله) اى على مزية الخاص (حتى كانه ليس من جنسه) اى من جنس العام (تنزيلا للتغاير
فى الوصف منزلة التغاير فى الذات) يعنى لما امتاز عن سائر افراد العام بماله من الاوصاف
الفاضلة جعل كانه شئ اخر مغاير للعام مباين له ولايشمله العام ومما لا يبعد عن الاعتبار
ان يعطف الخاص على العام تنبيها على كمال نقصانه حتى كانه ليس من جنسه تنزيلا
للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات (نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى)
اى الفضلى من غيره من الصلوات من قولهم للافضل الاوسط قال الشارح
هى صلاة العصر على قول الاكثرين وفى القاموس الصلوة الوسطى المذكورة فى التنزيل
الصبح او الظهر او العصر او المغرب اوالعشاء اوالوتر اوالفطر اوالاضحى اوالضحى
اوالجماعة اوجميع الصلوات المفروضة اوالصبح والعصر معا اوصلوة غير معينة اوالعشاء
والصبح معا اوصلاة الخوف اوصلوة الجمعة فى يومها وفى سائر الايام الظهر اوالمتوسط بين
الطول والقصر اوكل من الخمس لان قبلها صلاتين وبعدها صلاتين قال ابن سيدة
من قال هى غير صلوة الجمعة فقد اخطأ الاان بقوله برواية مسندة الى النبى صلى الله عليه
وسلم قيل لايرد عليه شغلونا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر لانه ليس المراد بها فى الحديث
المذكور فى التنزيل هذا وينبغى ان يعلم على انه تفسير الوسطى بالمتوسط بين الطول والقصر
او بصلوة الخوف لااطناب لان المقصود الامر بالمحافظة على الصلوة والمحافظة
على وضعها ومنه قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير و يأمرون بالمعروف
وينهون عن المنكر (واما بالتكرير لنكتة) ليكون اطنابا لاتطويلا ولهذا قيد كما ذكر
اطنابا بنكات الا انه اجمل هنا النكتة لانه عرف سابقا نكات التأكيد الا انه قد تكون
فيه النكتة غير ماسبق منه التنبيه على ماينفى التهمة كما قال تعالى وقال الذى امن ياقوم
اتبعونى اهدكم سبيل الرشاد * ياقوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع فان فى تكرار ياقوم التنبيه
على مزيد الشفقة ودفع تهمة عدم الشفقة ومنه زيادة التوجع والتحسر نحو قوله * فياقبر
معن انت اول حفرة * من الارض خطت للسماحة مضجعا * و ياقبر معن كيف واريت
جوده * وقد كان منه البر والبحر مترعا * ولايبعد ان يجعل نكتة للتأكيد فى مات زيد زيد

ومنه زيادة السرور والفرح نحو جاء اخوك اخوك وقد يكون لمجرد احضار اللفظ ليرتبط به المتعلق
ولا يلتبس لبعد المتعلق عن المتعلق اما مجردا عن رابط كما فى قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا
من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم واما مع رابطة كما فى قوله
تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا و يحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة
من العذاب ولهم عذاب اليم (كتأكيد الانذار) لنكتة من نكات عرف فى التأكيد (فى كلا
سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون) ولما استشعر ان يستبعد كون الكلام تكريرا لان العاطف
يستدعى كون المراد بالثانى غير الاول قال لدفعه (وفى ثم دلالة على ان الانذار الثانى ابلغ
من الاول) يعنى ان ثم مستعار عن التراخى الزمانى الى التدرج فى درج الارتقاء من غير
اعتبار التراخى والبعد بين تلك الدرج فان قلت اذا كان الانذار الثانى ابلغ لم يكن تكريرا
قلت كونه ابلغ باعتبار زيادة اهتمام المنذر به لا بانه زاد فى المفهوم شئ وجعل قوله وفى ثم
الخ بيانا لما خفى من نكتة اطناب فى ذكر ثم محال (واما بالايغال) من اوغل فى البلاد اذا ابعد
واختلف فى تفسيره (فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها) لا يخفى ان تمام
الكلام بدونها لا يخص الايغال بل كذلك جميع اقسام الاطناب وان تعريف الايغال
يشمل الايضاح بعد الابهام وذكر الخاص بعد العام والتكرير اذا كان ختم البيت
بل غيرها ايضا من اقسام الاطناب اذا كان كذلك (كزيادة المبالغة فى قولها) اى قول
الخنساء من مرثية اخيها صخر (وان صخرا لتأتم) اى تقتدى (الهداة به) يريد الهداية
بذلك الاقتداء (كانه علم) فى القاموس هو الجبل الطويل او عام وفى الشرح جبل مرتفع
(فى رأسه نار) فان قوله كانه علم واف بالمقصود وهو المبالغة فى هدايته وقوله فى رأسه نار
لزيادة المبالغة فى هدايته هذا اذا كان المراد الهداية به مطلقا اما لو كان المراد الهداية به
فى ظلمات الجهل فهو ليس من الاطناب فى شئ بل لا بد منه فى اصل المقصود (وتحقيق)
اى وكتحقيق (التشبيه فى قوله) اى امرئ القيس (كأن عيون الوحش حول خبائنا وارحلنا
الجزع الذى لم يثقب) شبه عيون وحش اصطادها واكلها بالجزع وهو بالفتح والسكون
الخرز اليمانى الذى فيه سواد و بياض تشبه به عيون الوحش لكنه اتى بقوله لم يثقب لتحقيق
التشبيه لان غير المثقوب احق بان يجعل مشبها به لا ثقبة فى العين قال الاصمعى الظبى والبقرة
اذا كانا حيين فعيونهما كلها سواد فاذا ماتا بدا بياضها فشابهت الجزع و بهذا ظهر
فساد ما قيل انه اراد انه من كثرة اقامتهم فى المفاوز القت الوحوش رحالهم واخبئتهم والمراد
كثرة الصيد فان قلت لا يستفاد كثرة الصيد الا ان يكون حول خبائهم وارحلهم كثرة الجزع
وظاهر انه ليس كذلك قلت كون العيون حول الخيام والرحال يدل على الكثرة قال الشارح
المحقق وكدفع توهم غير المقصود فى بيت السقط * فسقيا الكاس من فم مثل خاتم * من الدر
لم يهمم بتقبيلة خال * فانه لما جعل الفم كاسا ضيقا مثل خاتم من الدر وكان الكأس غالبا
مما يكرع فيه كل احد من اهل المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله
ملك متكبر فكيف غيره وقال السيد السند ان البيت يحتمل وجهين احدهما انه لم يكن
فى ثغرها خال اى شامة تغير لونه والثانى ما ذكره ودفع توهم غير المقصود انما يأتى
على الثانى دون الاول قلت لما شبه فمه بالخاتم والخاتم ربما يسود بالحبر بما يتوهم ان يكون
فى ثغره شامة يشبه سواد الخاتم فدفعه بذلك ولك ان تريد به لدفع توهم ذكره
الشارح اخاتم الرجل فيكون مبالغة فى نفى تقبيله لانه اذا لم يتيسر ذلك لخاله فكيف
لغيره (وقيل لا يختص بالشعر) وهل يختص فى الشعر باخر البيت كما فى القول الاول وهل
يختص فى النثر باخر الفقرة (ومثل ذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم

اجرا وهم مهتدون) لان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة
وذكر لزيادة الحث على الاتباع والترغيب فى الرسل اى ولا تخسرون معهم شيئا من دنياكم
وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والاخرة كذا فى الشرح قلت المثال
اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون بكليته لان الرسول لا يكون الا كذلك وفيه مزيد
الحث كما ذكره فتأمل (واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة اخرى تشتمل) تلك الجملة الثانية
(على معناها) اى معنى الجملة الاولى (للتوكيد) علة للتعقيب ولا يخفى انه يشمل الجملة المؤكدة
نحو ان زيدا قائم ان زيدا قائم وجاء زيد جاء زيد فبينه وبين التكرير عموم من وجه (وهو
ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل) بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله
كذا فى شرح ولا بد فيه من قيود اخر نظرا الى ما فسر به الخارج مخرج المثل وهو ما يكون
حكما كليا منفصلا عما قبله جاريا مجرى الامثال فى الاستقلال وفشو الاستعمال فهذا الضرب
المقابل له ينبغى ان يحقق بان لا يستقل او يكون حكما جزئيا او كليا لم يفش استعماله وكان
حسن الترتيب ان يقدم الضرب الثانى لانه ثبوتى الا ان يقال الضرب الاول اشد ارتباطا
بالمقصود من الثانى فلذا قدم (نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازى الا الكفور على
وجه) وهو ان يكون المعنى وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله
لانه لحصره فى الكفور واشار بقوله على وجه ان هناك وجها اخر ليس مما نحن فيه وهو
ما نقله عن الزمخشرى فى الايضاح من ان الجزاء عام لكل مكافاة يستعمل تارة فى معنى
المعاقبة وتارة فى معنى الاثابة فلما استعمل فى قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم
قيل وهل يجازى الا الكفور بمعنى وهل يعاقب الا الكفور قال المصنف فعلى هذا يكون
من الضرب الثانى فان قلت اولا ان جزيناهم بمعنى عاقبناهم لا يحمل وهل يجازى على
معنى وهل يعاقب فيتوقف على سابقه قلت التوقف لفهم المراد فالاحتياج بفهم باعتبار دلالة
اللفظ وهو لا ينافى الاستقلال انما المنافى ان يكون نفس الحكم متوقفا على ما قبله بقى انه لا يصح
نفى مطلق المعاقبة عن غير الكفور فانه المبالغة فى الكفور و يكفى فى المعاقبة الكفر فعلى هذا
ايضا لا بد ان يحمل النظم على انه هل يعاقب ذلك العقاب الا الكفور فعلى هذا الوجه ايضا
يكون من الضرب الاول مطلقا الا ان يقال حصر العقاب ادعائى فلا يحتاج الى التقييد والاولى
ان يجعل من الضرب الاول مطلقا و يستغنى عن اعتبار الادعاء و يمكن ان يحمل الجزاء
على المطلق و يخرج مخرج المثل بان يقال لا جزاء الا للكفر واما الاثابة فمحض فضل لان
الشاكر لا يفى عمله بما وجده عاجلا وليس ما يسمى جزاء الا بارزا فى معرضه من غير
ان يكون على حقيقة الجزاء (وضرب اخرج مخرج المثل) بان تكون الجملة الثانية حكما
كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال فى الاستقلال وفشو الاستعمال (نحو وقل جاء
الحق وزهق) اى اضمحل (الباطل ان الباطل كان زهوقا) فى الايضاح وقد اجتمع
الضربان فى قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل
نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس
ذائقة الموت من الضرب الثانى فكل منهما تذييل على ما قبله وفى تقريره اشعار بان تذييل
يطلق على الجملة الثانية ايضا ولا يبعد ان يكون التذييلان بجملة واحدة (وهو ايضا) اى
عاد التقسيم عودا ففيه تصريح بان التقسيم لمطلق التذييل لا بقسمة الثانى كما توهمه بعض
من المثالين المذكورين اذ تقسيم القسم ليس عود القسمة الا بتأويل بعيد من جعل
تقسيم قسم الشئ تقسيما له (اما لتأكيد منطوق كهذه الاية) فان زهوق الباطل منطوق

(واما لتأكيد مفهوم كقوله) اى النابغة الذبيانى (ولست بمستبق اخا لا تلمه) اى لا تصلحه حال من اخا لعمومه بالنفى وليس حالا من ضمير المخاطب فى لست اومستبق لان ما يصلح حالا عن الفاعل والمفعول فهو حال عما يتصل به الا بقرينة وليس صفة لاخا لان المعنى على انك لست بمستبق اخا ان لا يصلح تفرق حاله وذميم خصاله والحال اقرب من معنى الشرط من الصفة لانه قيد للعامل دون الصفة (على شعث) اى تفرق حال وذميم خصال (اى الرجال المهذب) اى المنقح الفعال المرضى الخصال (واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا)وهو التحفظ سمى به لان فيه تحفظ الكلام عن نقصان الابهام فناسب التسمية بالتكميل (وهو ان يؤتى فى كلام)ان اريد بكلمة فى الجزئية يشكل بتكميل لا يكون جزء الكلام ويكون جملة مستقلة وان اريد الظرفية لا يشمل ما اخر الكلام فتأمل (يوهم خلاف المقصود بما يدفعه) اتى بمثالين احدهما للواقع فى الوسط والاخر للواقع فى الاخر هذا على طبق ما فى الايضاح ونحن نقول احد المثالين لدفع الوهم قبل حدوثه والاخر لدفعه بعده (كقوله)اى قول طرفة كسودة (فسقى ديارك غير مفسدها) مفعول به اومطلق اى سقيا غير مفسد الديار وجعله الشارح حالا مما بعده (صوب الربيع) اى نزول المطر فى الربيع (وديمة)اى مطر فى الربيع (تهمى)اى تسيل قيد السقى لغير المفسد لان نزول المطر سيما السيل قد يكون مفسدا وسببا لخراب الديار كذا فى الشرح ولك ان تقول صوب الربيع مصلح فى اوله مفسد فى اخره لانه يضر المحصولات فاحترز عنه بقوله غير مفسدها ويحتمل ان يراد بالديار اهلها ويجعل غير مفسدها بمعنى الا مفسدها فيكون الاستثناء من الاهل فيكون من اصل الكلام لا للتكميل (ونحو)قوله تعالى (اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين) فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولذلك عدى بعلى لتضمين معنى العطف ويجوز ان يكون من قبيل تضمين الشرف والعلو اى اذلة لهم مع فضلهم عليهم كذا فى الايضاح والشرح ونحن نقول الاية لتنفيرهم عن الرجوع عن الايمان والمقصود انكم لو ترجعون عن الايمان سيأتى الله بقوم اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فينقلب حالكم من كون هذا القوم متواضعا لكم الى كونكم اذلة لهم ولا بد فى افادة هذا المعنى من ذكر قوله اعزة على الكافرين فهو داخل فى اصل المقصود وليس فى الاطناب من شئ والله اعلم ومن هذا القسم قول كعب ابن سعد الغنوى حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم فى عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك له من عجزه عند القدرة فازال هذا الوهم بان جعله انما هو فى وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثانى فيزعم المصنف انه تأكيد لمفهوم قوله اذا ما الحلم زين اهله مع انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا فى عين العدو لا محالة فيكون هذا تذييلا لتأكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لان تذييل التكميل تكميل كما لا يخفى فبهذا الاعتبار جعله هذا البعض تكميلا وقال الشارح المحقق وفيه نظر لانا لا نم ان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا فى عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعبأ به ويمكن اثبات ما منعه بانه اذا لم يكن حلمه مع العدو حسنا لا محالة يكون غضبه مهيبا والا لكان حلمه حسنا اذ لا نفع لغضبه قال الشارح والذى يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المصنف وان المصراع الثانى تكميل وذلك لان كونه حليما فى حال يحسن فيه الحلم

الغنوى نسخه

يوهم انه فى تلك الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم فى تلك الحالة التى يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو ليتمكن مهابته فى غيره فكيف فى غير تلك الحالة (واما بالتتميم وهو ان يؤتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود) يخرج عنه تتميم ذكر فى كلام يوهم خلاف المقصود فان الفرق بين التتميم والتكميل بان النكتة فى التتميم غير دفع وهم خلاف الحق لا بانه لا يكون فى كلام يوهم خلاف الحق اذ لا مانع من اجتماع التتميم والتكميل (بفضلة) انكتة المتعارف فيما بين علماء العربية كون الفضلة بمعنى يقابل العمدة قال الشارح المحقق حفظ المتعارف ومنهم من جعله على ما يزيد على اصل المراد ولا يفوت بحذفه فرده الشارح المحقق فى المختصر بانه لا تخصيص بذلك للتتميم وبانه كذبه بذلك كلام المصنف فى الايضاح وكلاهما ضعيفان اما الاول فلان المصنف غير متحاش عن ذكر ما لا يختص بقسم فى قسم يشهد له قوله فى تعريف الايغال بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها واما الثانى فلان المصنف لم يزد فى هذا المقام فى الايضاح على ما فى التلخيص الا تكثير الامثلة مع انه لم يمثل بغير الفضلة نعم ما ذكره فى بحث الاعتراض ان من اشترط فى الاعتراض كونه بين كلامين اوفى اثناء كلام وجوز كونه غير جملة يشمل الاعتراض عنده بعض صور التتميم ينافيه فانه لو لم يكن التتميم مخصوصا بالفضلة لم يتوقف شمول الاعتراض بعض صوره على تجويز كونه غير جملة بل يشمل عند من لم يجوزه ايضا الا انه يبعد ان يكون مراده هذا الموضع لانه مذكور فى نفس الكتاب فلا معنى للاحالة بالايضاح ثم التخصيص بالفضلة يوجب ان لا يكون قولنا زيد يقاسى مشقة الجوع ويطعم الطعام من التتميم مع انه كقولنا زيد يطعم الطعام مع مقاساة شدة الجوع ولا يخفى انه بعيد عن الاعتبار جدا (كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه فى وجه اى مع حبه)من وجهين ذكرا فى تأويل النظم وهو كون ضمير حبه للطعام اما على توجيه اخر وهو كونه لله فلا يكون من الاطناب لانه لتأدية اصل المراد لا نقول على الوجه الاول ايضا هو لاصل المعنى لانه لا بد منه فى اداء انهم يطعمون الطعام مع حب الطعام لانا نقول لولا المبالغة فى الاطعام لم يكن لافادة ان الاطعام مع حب الطعام وجه ولم يقصد اليه البليغ ولا يبعد ان يجعل الضمير للاطعام اى يطعمون الطعام بناء على حب الاطعام فيكون لافادة ان الاطعام لكون السخا خلقا لهم فلا يكون ايضا مما نحن فيه قال الشارح المحقق وكتقليل المدة فى قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على انه اسرى فى بعض الليل قال السيد السند ان هذا وان ذكره الكشاف لكنه اعترض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير هى الكون فى بعض الافراد لا الكون فى بعض الاجزاء ونحن نقول قد حقق ائمة الاصول ان الظرف المنصوب هو المعتاد فلا بد ان يستوفى المظروف جميعه الا ان الاية ترد قولهم لا قول الكشاف للاجماع على ان الاسراء كان فى بعض الليل ولك ان تقول اراد بقوله فى بعض الليل فى بعض افراده لكنه بعيد نعم ان افادة ان الاسراء كان فى بعض الليل ليس زائدا على اصل المراد (واما بالاعتراض وهو ان يؤتى فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها) اى للجملة او اكثر (من الاعراب لنكتة سوى دفع الابهام) قال الشارح المحقق والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثانى بيانا للاول او تأكيدا او بدلا منه هذا وقد فاته ان يكون الثانى معطوفا على الاول كما فى قوله تعالى انى وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى وانى سميتها مريم اعتراض فان ما بين قوله انى وضعتها انثى وانى سميتها مريم اعتراض ايضا كما اعترف به والظاهر ان الصفة المقطوعة مما يتصل

معنى بالجملة السابقة وكذا جواب سؤال نشأت من الجملة السابقة وقد دخل فى التعريف تذييل وتكميل لا محل له من الاعراب اذا وقعا بين جملتين متصلتين معنى ولا يخص شمول الاعتراض بعض صور التكميل بما اذا جوز كون الاعتراض مما لا يليه جملة متصلة بما قبل الاعتراض كما يوهمه ما سيأتى وينتقض التعريف بمعطوف لا محل له من الاعراب بين المعطوف والمعطوف عليه نحو قولك الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين امنوا فان قولك ويؤمنون به جملة لا محل لها من الاعراب وقع بين جملتين متصلتين معنى مع انه لا يسمى اعتراضا كما لاريب فيه (كالتنزيه فى قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون) فان قوله سبحانه جملة لا محل لها بتقدير اسبحه سبحانا وقعت فى اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون معمولان للجعل معطوفان على مفعوليه اعنى لله والبنات وليس لله ظرفا لغوا للجعل والا لكان الجعل بمعنى الخلق ولا معنى له وقيل والا لكان الفاعل والمفعول ضميرين متصلين بشئ واحد وذا لا يجوز فى غير افعال القلب ورد بان هذا يجوز فى المفعول بواسطة نحو هزى اليك ومعنى الجعل لله البنات جعله مستحقا للبنات ومعنى الجعل لانفسهم البنين استحقاقهم له ولو جعل قوله ولهم ما يشتهون حالا لم يكن تصريح بالتوبيخ بجعلهم مستحقين لما يشتهون (والدعاء فى قوله) اى فى قول عوف بن محلم بن ذهل بن شيبان يشكو كبره وضعفه (ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعى الى ترجمان) اى الى مفسر وهو كعنفوان وزعفران وريهقان على ما فى القاموس فقوله وبلغتها جملة اعتراضية مع الواو ومن لم يعرف الواو الاعتراضية تكلف فى جعل الجملة حالية ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس الحال والفرق دقيق (والتنبيه فى قوله واعلم فعلم المرء ينفعه) جعل المخاطب بقوله فعلم المرء ينفعه متنبها متوجها الى معرفة ما تعقبه عن قلب حاضر ومن لم يعرفه فسره بالتنبيه على امر يناسب المقام التنبيه عليه وفيه تنبيه على ان الاعتراض يكون بالفاء (ان سوف يأتى كل ما قدرا) من التقدير والالف للاطلاق وان هى المخففة واسمه ضمير شان مقدر يعنى ان المقدرات لا محالة (ومما جاء بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا) يعنى ان فيه تمثيلا بين تمثيل ما جاء بين كلامين وتمثيل ما هو اكثر من جملة (قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم) لا خفاء فى ان الاعتراض هنا جملة واحدة وخبره جملتان وليس اكثر من جملة لا محل له من الاعراب والمثال الواضح قالت رب انى وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى وانى سميتها مريم ولما كان اتصال قوله نساؤكم حرث لكم بقوله فأتوهن خفيا بينه بقوله (فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم الله) يعنى ان المأتى هو مكان الحرث لان الغرض الاصلى من شرع النكاح هو التناسل وبقاء النوع لا قضاء الشهوة بل خلق الشهوة لذلك والنكتة فى هذا الاعتراض الترغيب فى التوبة لمن خالف المأتى والتنفير عن غير المأتى لما فيه من الاذى والقذر الذى الاجتناب عن الحيض لاجله وللاعتراض نكت اخرى منها تخصيص احد المذكورين بمزيد التأكيد فى شانه نحو ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله فى عامين ان اشكر لى ولوالديك فقوله ان اشكر لى تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض ايجابا للتوصية بالام خصوصا ومنها الاستعطاف فى قول ابى الطيب وخفوق قلب لو رأيت لهيبه * ياجنتى لرأيت جهنما * وجعل المصنف والشارح من نكت الاعتراض فى البيت صنعة الطباق وفيه انها من البديع ومنها دفع ما يتضرر به كما فى هذا البيت فانه دفع ضرر جهنم

القلب بنداء المحبوبة التى هى الجنة ويحتمل ان يكون المقصود التنبيه على ان شفاء هذا الداء المحبوبة كما ان النجاة عن جهنم بالجنة ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما فى قوله فلا هجره يبدو وفى اليأس راحة * ولا وصله يصفو لنا فيه فنكارمه * فان كون هجر الحبيب مطلوبا امر غريب فبين سببه وهذا الاينافى ما قيل انه جواب سؤال لان بيان السبب يجوز ان يكون للسؤال المقدر (وقال قوم قد تكون النكتة فيه غير ما ذكر) الا وضح دفع الايهام (ثم) افترقوا فرقتين (جوز بعضهم وقوعه اخر جملة) لا فى اثناء جملة (لا تليها جملة متصلة بها) فلا يكون بين كلامين ايضا وقد تبعهم الكشاف فى مواضع (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (التذييل) كلها (وبعض صور التكميل) وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما فى قول الحماسى وما مات منا سيد فى فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثانى تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل لهم اوهم ذلك ضعفهم فازاله بوصفهم بالانتقام من قاتليهم وشمول الاعتراض جميع صور التذييل يوجب ان يعتبر فيه ان لا يكون له محل من الاعراب فتفسيره كان قاصرا (وبعضهم) عطف على فاعل جوز كما ان (كونه غير جملة) عطف على مفعوله وهل جوزوا ان يكون جملة لا محل لها من الاعراب الظاهر نعم ولو قال كونه غير الجملة بلام العهد لشمل جملة لا محل لها من الاعراب بلا خفاء فتأمل (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (بعض صور التتميم و) بعض صور (التكميل) وهو ما كان بين الكلام او الكلامين المتصلين معنى وفى الايضاح انه يشمل ما كان كذلك من التتميم والتكميل ولا يكون له محل من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر قال الشارح المحقق فيه اختلال لانه اما ان يشترط فى الاعتراض عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لا بد له فى الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم لانه انما يكون بفضلة ولا بد له من الاعراب وان لم يشترط فلا وجه لتقييد التكميل بما لا محل له من الاعراب هذا ويمكن اختيار الاشتراط قوله المفرد لا بد له فى الكلام من الاعراب فيه ان المفرد يجوز ان يكون حرف تنبيه وحرف خطاب وصوتا من الاصوات ولا يكون له محل من الاعراب قوله لا يشمل التتميم اصلا فيه انه مبنى على تفسيره الفضلة بما فسر به وقد فسره البعض بما يزيد على اصل المراد ولعل تمسكه فى تفسير ما ذكره المصنف هنا (واما بغير ذلك) عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام (كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم) فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما (وحسن ذكره) اى سبب حسن ذكره ولك ان تجعله ماضيا من التحسين وفاعله (اظهار شرف الايمان) او من الحسن وينصب اظهار شرف الايمان على انه مفعول له على مذهب من لا يشترط لنصبه اتحاد فاعله وفاعل عامله (ترغيبا فيه) اى فى الايمان لا يقال كما لا مجال لانكار ايمانهم لا انكار تسبيحهم وحمدهم فهو ايضا اطناب لاظهار شرف التسبيح والحمد لانا نقول يجوز ان لا يكون عبادتهم التسبيح والحمد ولا بد من التأمل فى مقام بيان غير ما ذكر لئلا يوقع فى التباس ما سبق لغير ما ذكر كما وقع للمصنف فى الايضاح فاورد امثلة هى من التكميل والتتميم لما هو بغير ذلك (واعلم) ان الاكثر وصف الكلام بالايجاز والاطناب بمعنى عرفت (وانه قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه عليها بالنسبة الى كلام آخر مساوله) اى لذلك فى الكلام (فى اصل المعنى) وانما قيد المعنى بالاصل لعدم امكان المساواة فى تمام المراد فان للايجاز مقاما ليس للاطناب وبالعكس ولا يوصف بالمساواة بهذا الاعتبار

اذليس المساواة بهذا الاعتبار مما يدعو اليه المقام بخلاف الايجاز والاطناب (كقوله) اى قول ابى تمام (نصدعن الدنيا) اى نعرض عنها (اذاعن سودد) تمامه ولو برزت فى زى عذراء ناهدالزى الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة التى ارتفع ثديها ولا يخفى ان السيادة ايضا من الدنيا فالمراد من الدنيا غير السودد الان يراد سيادة الاخرة والاول اظهر (وكقول الشاعر الاحمر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء فى جانب الفقر) والعلياء كالحمراء الفعلة العالية على مافى القاموس قال الشارح المحقق اراد بالغنى مسببه اعنى الراحة وبالفقر اعنى المحنة يعنى السيادة مع التعب مرجح عندى من الراحة مع عدم السيادة ولا ضرورة الى العدول عن الظاهر فمصراع ابى تمام ايجاز بالنسبة الى البيت لمساواته له فى اصل المعنى مع قلة حروفه والمساواة انما يتحقق اذا حمل النفى على المبالغة فى نفى النظر لا على نفى المبالغة فى النظر كما يفيده اول النظر وهذا الايجاز قد يكون ايجازا بالتفسير السابق وقد يكون اطنابا وقد يكون مساواة وكذا هذا الاطناب (ويقرب منه) اى من المصراع والبيت مع التفاوت فى كونهما نظمين وكون ذلك نظما ونثرا قوله تعالى (لا يسأل عما يفعل وهم يسئلون وقول الحماسى وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول) اى نغير ما شئنا من قول غيرنا ولا يجسر واحد على تغيير ما نقول وقال الشارح المحقق انما قال ويقرب لاختصاص البيت بالقول وعموم الاية كل فعل ولك ان تقول الشعر مختص بالناس والاية تشتمل كل فاعل ولا يخفى ما فى ختم المعانى بهذا البيت من الغرابة والابتداع حيث اعترض المصنف على السكاكى وغيره والحمد لله الذى انعم علينا نعمة البيان فوفقنا لتوفية المعانى للحاضرين والغائبين من الاخوان الهى هب لنا معرفة واحد لا تعدد فيه بطرق مختلفة واضحة الدلالة متباعدة عن التشبيه والتمويه ونجنا بظهور الحقيقة عن الاطمينان بالمجاز ونجنا بايضاح كنايات البيان وتلخيصها عما يحول بيننا وبين المغاز واجعل وجوداتنا المستعارة قرابين البقاء فى الزلفى ووفقنا للتيمن بسم الله الرحمن الرحيم من الاسماء الحسنى (الفن) لغة الضرب والتزيين ولكل منهما مناسبة بالمصطلح عليه مستغنية عن التبيين (الثانى) اى ثانى الاول فانه جعل الفن الاول اثنين او ثانى الفنون الثلثة فانه فى المرتبة الثانية لان التعبير فرع ترتيب المعانى فى النفس وما هو داخل فى البلاغة اصل بالنسبة الى ما هو تابع لها فلذا اخر عن المعانى وقدم عن البديع واما ما قال السيد السند انه اخر عن علم المعانى لان علم المعانى يبحث عن افادة التركيب لخواصها وعلم البيان عن كيفية تلك الافادة فنزل منه منزلة المركب من المفرد الشعبة من الاصل ففيه ان علم البيان يبحث عن الدلالات العقلية على اصل المعنى لا على الخواص على ان تأخر كيفية الافادة عن الافادة تفيد رجحان تأخير البيان من غير حاجة الى تنزيله من المعانى منزلة المركب من المفرد قال الشارح فى المختصر قدمه على البديع للاحتياج اليه فى نفس البلاغة وتعلق البديع بالتوابع يريد انه يحتاج اليه فى نفس البلاغة فى الجملة لانه لا يتم بلاغة كلام بدون اعمال علم البيان اذ الكلام المركب من الدلالات المطابقية لا يحتاج فى تحصيل بلاغته الا الى علم المعانى اذ لا حاجة الى البيان للدلالات المطابقية كما ستعرف وبهذا التحقيق ظهر وجه اخر لتقدم علم المعانى اذ لا بد منه فى بلاغة الكلام اصلا بخلاف البيان (علم البيان) نعنى يقابل علمى المعانى والبديع (وهو علم) اى مسائل معلومة عن الادلة او تصديقات بها حاصلة عن الادلة او ملكة هذه التصديقات اعنى كيفية راسخة تمكن بها من التصديق بمسئلة مسئلة تفصيلا من غير حاجة الى تجشم كسب جديد وانما قيدنا معانى العلم بالحصول عن الدليل وان اطلقها الناظرون فى هذا المقام لما حققت ان من جمع مسائل العلم بالتقليد

مطلب
الفن الثانى

لا يسمى عالما وتصديقاتها لا يسمى علما واستعمال لفظ العلم فى التعريف مخل لما عرفت من اشتراكه وما يدفع به هذا الخلل من ان استعمال اللفظ المشترك فى مقام يصح اى معنى يراد مما لا يعاب بخلوه عن ضرر الاشتراك وهو فهم غير المقصود مخل لانه وان خلا عن هذا الخلل لم يخل عن تحير السامع انه ماذا اريد (يعرف به) شاع استعمال المعرفة فى ادراك الجزئيات تصورا كان او تصديقا واستعمال العلم فى ادراك الكليات كذلك فالمعنى علم يعرف به (ايراد) كل واحد يدخل فى قصد المتكلم على ان اللام فى (المعنى الواحد) للاستغراق العرفى والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته اذ لو لم يراع ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم لم يعرف ايراده وهذا هو العرف فى وصف العلوم بمعرفة الجزئيات بها قال الشارح فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد فى طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان اقول بل لو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد كل معنى يدخل فى قصد المتكلم كالعرب المتكلم بالسليقة لم يكن عالما بعلم البيان وفسر القوم المعنى الواحد بما يدل عليه الكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال واعترض عليه الشارح بانه مما لا يفهم من العبارة وكلامهم فى مباحث البيان لا يساعده لان المفرد باسره وهو معظم مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية انما هى مفردات ويمكن دفعه بان تخصيص المعنى الواحد بمعنى الكلام البليغ لاشتهار ان موضوع الفن اللفظ البليغ على ان وصف المعنى بالواحد يحتمل ان يكون باعتبار وحدة يحصل للمعنى باعتبار ترتيبه فى النفس بحيث لا يصح تقديم جزء على جزء وهذا هو الوحدة المعتبرة فى نظر البليغ واما المجاز المفرد وامثاله فالبحث عنه راجع الى البحث عن الكلام البليغ قال الشارح وتقييد المعنى الواحد للدلالة على انه لو اورد معان متعددة بطرق مختلفة كذلك لم يكن ذلك من البيان فى شئ ولا يخفى ان هذه الدلالة مستغنى عنها باللام الاستغراقية فانه فى معنى ايراد كل معنى دخل فى قصد المتكلم بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة وقد احترز به عن ملكة الاقتدار على ايراد المعنى العارى عن الترتيب الذى يصير به المعنى معنى الكلام المطابق لمقتضى الحال بالطرق المذكورة فانها ليست من علم البيان وهذه الفائدة اقوى مما ذكره السيد السند من ان فيما ذكره القوم تنبيها على ان علم البيان ينبغى ان يتأخر عن علم المعانى فى الاستعمال والسبب فى ذلك ان رعاية مراتب الدلالة فى الوضوح والخفاء على معنى ينبغى ان يكون بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال فان هذه كالاصل فى المقصودية وتلك فرع وتتمة لها فالاولى ان يراعى المطابقة اولا ثم وضوح الدلالة ثانيا وان لم يكن هذا الامر لازما هذا ولا يخفى انه يعلم منه وجه تقديم علم المعانى على علم البيان قال الشارح وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف فى الوضوح مما يأباه القوم فى الدلالات الوضعية هذا كلامه وفيه ان تلك الملكة يخرج بالتفسير المذكور سواء كان بالاباء المذكور اولا لان المعنى الواحد متقدم فى التعريف على الاختلاف فى الوضوح والاولى ان يقال يخرج به ملكة الاقتدار عن معنى الشجاع بالفاظ مختلفة فى الوضوح فانه لا مخرج له عن التعريف سواء (بطرق) اى فى طرق واراد بالطرق التراكيب تشبيها للتراكيب بالطرق فى ان المعنى يسلكها فيصل الى فهم المخاطب او فى ان السامع يسلكها فيصل الى المعنى والاول انسب بسوق التعريف الان سلوك المعنى فسر به كما يفيده الايراد وقد سلك فى التعبير بالمعنى الواحد عما قصد به وهو من قبيل ذكر العام وارادة الخاص بقرينة دقيقة وفى التعبير عن التراكيب بالطرق بطريق الاستعارة وفى التعبير عن الدلالة العقلية بمطلق الدلالة فى وجه

كما سيظهر عليك ان شاء الله تعالى سلوك طريق البيان من اعتبارات الدلالات المجازية
وان كان الانسب بصناعة التعريف خلاف رعاية لبراعة الاستهلال وتأنيسا للدخيل
فى الفن قبل الاستهلال و يستفاد منه انه لابد فى البيان من ان يكون بالنسبة الى كل معنى
طرق ثلثة على ما هوادنى الجمع ولابعد فيه لان المعنى الواحد الذى نحن فيه له مسند
ومسند اليه ونسبة لكل منها والا يجرى فيه المجاز سيما باعتبار معنى الالتزامى معتبر
فى هذا الفن فيحصل للمركب طرق ثلثة لامحالة ولايشكل عليك انه وان يتحقق الطرق
الثلثة بهذا الاعتبار واريد كيف نجزم بتحقق الاختلاف فى الوضوح وهوخفى جدا لانه
هين على المبسر لما خلق له بتيسير ملهم كل احد مايشاء فان الاختلاف فى الوضوح والخفأ
كما يكون باعتبار قرب المعنى المجازى وبعده من المعنى الحقيقى ويكون بوضوح القرينة المنصوبة
وخفائها فلامحالة بتحقق المعانى المختلفة وضوحا وخفاء ولو باعتبار القرائن التى نصبها
فى تصرف البليغ فتقييد ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة بقولنا
على تقدير ان يكون لها طرق مختلفة مما لاحاجة اليه نعم يتجه عليه انه كما ان الاقتدار على ايراد
المعنى الواحد بطرق مختلفة بين مزايا البلاغة كذلك الاقتدار على ايراده بطرق متساوية
فى الوضوح فلامعنى لادخال الاول تحت البيان دون الثانى الا ان يقال قصد تعريف
البيان بخاصة شاملة للمعرف ولا يلزم منه ان يكون كل مايغاير هذه الخاصة خارجا عن وظائف
البيان (مختلفة) تشتمل المختلفة فى الكلمات التى هى اجزاء المركبات والمختلفة فى وضوح
الدلالة والايراد بالطرق المختلفة فى الاول ليس من البيان فى شئ فاخرجه بقوله (فى وضوح
الدلالة) اما لانه اراد بالدلالة الدلالة العقلية وبه حكم الشارح متمسكا بما سيأتى من
ان الاختلاف المذكور لايجرى الا فى الدلالات العقلية واما لان الاختلاف فى وضوح
الدلالة يخص الدلالة العقلية فلاحاجة الى تقييد الدلالة بالعقلية لاخراج الطرق المختلفة
بالعبارة وقد وفينا بما وعدنا فلا تغفل عن الموعد وترك فى التعريف مايقابل فى وضوح الدلالة
اعنى وخفائها وان ذكر فى المفتاح مايفيده لعده تطويلا ٧ للقوم لجرد كتابه عنه لان الاختلاف
فى الوضوح يستلزم الاختلاف فى الخفاء (عليه) اى على المعنى الواحد وسيأتى تتمة
ماية ملق بالتعريف و يتضح به فى بيان قوله والايراد المذكور لايتأتى فى الوضعية الخ فانه
المحل اللائق به ولما اراد توضيح التعريف بتحقق ان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح
الدلالة عليه يدور على بعض اقسام الدلالة دون بعض و كان هذا التحقيق محتاجا
الى تقسيم دلالة اللفظ الموضوع قال (ودلالة اللفظ) واكتفى بلام العهد عن التقييد
بالموضوع لان اللفظ الموضوع هو الذى به يفاد ويستفاد فيما هو المعتاد وغيره خارج
عن حيطة الاعتداد وفيه نظر لان دلالة الهيئة ايضا وضعية معتبرة فى الافادة والاستفادة
ويجرى فيها اقسام المجاز فلاوجه لاسقاطه عن درجة الاعتبار فى مقام التقسيم وغيره
وذلك التحقيق وان يكفى فيه التقسيم البيانى من ان دلالة اللفظ اما على الموضوع له او على غيره
ويسمى الاول وضعية والثانى عقلية الا انه اراد مزيد تفصيل وتحقيق للدلالة على غير
الموضوع له لزيادة تمكين المتعلم المبتدى من معرفة العلم بهذا التعريف هذا على طبق ماجرى
عليه الشارح مع زيادة تحقيق ونحن نقول بمساعدة توفيق ان لصاحب علم البيان فضل
احتياج الى معرفة الدلالات اذ بها يتميز الحقيقة عن المجاز ويعرف ان يحصل المجاز باى
طريق والى هذا يؤدى تحصيل مقدمة اوجبه صاحب المفتاح قبل الخوض فى علم البيان
بل يتأدى وليت شعرى ما اغفلهم عنه وهنا دقيقة اخرى محوجة الى ذكر تقسيم الدلالة

في قوله بعده تطويلا دون
ان يقول لكونه تطويلا ايماء
الى انه ليس كما عده لان فيه اشارة
الى ان البليغ ربما يلاحظ كمال
المخاطب جلب البيان الخفى
منشطا له وربما يكون نظره
الى توسط حاله فيطلب واضحا
فكل من الخفأ والوضوح من
مطالب البليغ منه

٧ التزم التجريد نسخه

وتعيين ما يتعلق به التفاوت فى الوضوح هى سر التكلم بالمجاز والعدول عن الحقيقة
من غير ضيق البيان والاعوان هذا ولم يعرف الدلالة لاشتهار امرها فنقول
الدلالة هى كون الشئ بحيث يحصل من العلم به العلم بشئ آخر ولو فى وقت لان
المعتبر عند ائمة العربية الدلالة فى الجملة بخلاف اهل الميزان فان المعتبر عندهم
الدلالة الكلية المفسرة بكون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ اخر فتعريف الدلالة
فى كتب العربية مما لايليق به على انه فى نفسه مختل اذ لايكاد يوجد دال يستلزم العلم
به العلم بالمدلول والصحيح ان يقال هو كون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ اخر عند
العلم بالعلاقة وبالجملة فالاول هو الدال والثانى هو المدلول وقد يكون الشئ دالا على شئ
ومدلولا له باعتبارين كالنار والدخان فان كلا منهما دال على الاخر ومدلوله فالعلاقة
ان كان الوضع فالدلالة وضعية وان كان اقتضاء الطبع وجود الدال عند عروض المعنى
لطبع المحدث للدال فهى طبيعية والا فعقلية كدلالة الاثر على المؤثر وكل منها ان كان
الدال فيها لفظا فهى دلالة لفظية والا فغير لفظية وحصر الدلالة الطبيعية
فى اللفظية منقوض بحمرة الخجل وصفرة الوجل فلا اعتداد به وان اتى به من يعتد به كل
اعتداد وعرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بفهم المعنى عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم
بالوضع واعترض عليه بان فهم المعنى صفة للسامع والدلالة صفة اللفظ فلا يصدق التعريف
على دلالة ما فغيره البعض الى كون اللفظ بحيث لو اطلق فهم المعنى للعلم بوضعه وغيره
البعض الاخر بان استصعاب الاشكال ليست بمثابة يحوج الى التغيير بل الدلالة نسبة عارضة
بين اللفظ والمعنى تابعة لاضافة اخرى هى الوضع وتلك النسبة مبدأ وصف للفظ هى كونه
بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع ووصف للمعنى هو انفهامه من اللفظ للعلم به وكلا الوصفين
لازمان لتلك الاضافة فكما جاز تعريفهما بالاول جاز بالثانى ورد التغيير بانه تغيير التعريف
الى ما هو الاولى وليس للاستصعاب وفيه ان الاولوية ممنوع اذ المقدر انهما لازمان للدلالة
سواء وليس شئ منهما الدلالة اذ الدلالة عارضة للطرفين وكل منهما عارض لطرف
نعم ليس الجواب جوابا عند التحقيق بل بستويه المعبر والمعبر اليه فى عدم صحة التعريف احدهما
على ان كون الدلالة صفة للطرفين مبدأ وصف للفظ من غير كونها صفة له لكذبه اشتقاق الدال
منها للفظ واسنادها واضافتها الى اللفظ فالحق ان الدلالة صفة اللفظ ولا يصدق عليها
فهم السامع ولا انفهام المعنى ولكن يصدق عليها فهم السامع منه المعنى وانفهام المعنى
منه وكما ان الفهم صفة للمعنى او السامع باضافته الى احدهما كذلك صفة للفظ بتعلقه به
بواسطة الجار لانا نقول لاخفأ فى ان فهم السامع ليس صفة للفظ ولا انفهام المعنى فاذا قيد
بقولنا من اللفظ لايمكن ان يصير صفة للفظ لان المطلق اذا لم يكن صفة لشئ لايمكن ان يكون
المقيد صفة له لانا نقول قوله من اللفظ قيد بحسب الصورة مغير بحسب التحقيق لان فهم
المعنى اذا قيد بقوله من اللفظ يصير بمعنى ما قام باللفظ اى كونه بحيث يفهم منه المعنى وله
نظائر فان الحسن صفة الوجه فى قولنا زيد الحسن وجه برفع وجه ولايمكن جعل حسن
خبرا عن زيد ولا نعتا له فاذا قلنا زيد الحسن وجه منه صح جعله خبرا منه نعتا بلا كلفة لانه
يغير معنى العبارة من نسبة الحسن الى الوجه الى نسبة الكون بحيث يحسن الوجه منه الى
زيد وبهذا اندفع ماقيل ان صحة التعريف بفهم المعنى منه وهم اذ لايصح صدق الفهم على
الدلالة لانه صفة السامع ولا صدق تعلقه بالمعنى او اللفظ عليها لانهما صفتان للفهم
ولا صدق المجموع المركب على ان المتبادر من التعريف ان الفهم المقيد وظهر ضعف ما

قيل ان لايختص الا ان يقال تسامحوا فى التعريف واعتمدوا على ظهور عدم صحة الحمل
ووجوب قصد مايصح حمله وظهور دلالة فهم المعنى من اللفظ على كونه بحيث يفهم
منه المعنى لان كونه معنى عرفيا للوصف بحال المتعلق يغنى عن مثله نعم كون اللفظ بحيث
يفهم منه المعنى العالم بالوضع اوضح فى المقصود فالتغير اليه حسن وعدول الى ماهو الاولى
بقى ان الدلالة ليست كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق بل كونه بحيث يفهم منه
المعنى العالم بالوضع عند حضور اللفظ عنده سواء كان بسماعة اوبمشاهدة الخفا الخط
الدال عليه او بتذكره فالصحيح الاخصر ان يقال هو فهم العالم بالوضع المعنى
من اللفظ ولا يخفى ان مطلق الدلالة الوضعية (اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على خارج
عنه) الا انهم خصوا هذا التقسيم بدلالة اللفظ الموضوع لان الدلالة الوضعية الغير اللفظية
على الجزء او الخارج فى مقام الافادة غير مقصودة فى العادة لانه لاتستعمل الاشارة ولا العقد
ولا النصب فى جزء المعنى ولا لازمه وكذا الخط على ان اجزاء الخط موضوعة بازاء جزء
ماوضع له الكل لامحالة ولفظ التمام انما ذكر لان العادة فى البيان ان يذكر التمام فى مقابلة
الجزء حتى كانه لا يحسن المقابلة بدونه فمن اعترض عليه بان ذكر التمام لغو يستحق
ان يحذف غفل عن البيان الاعرف (ويسمى) الاظهر ان يقول ونسمى على صيغة المتكلم
ليكون تنبيها على ان هذه تسمية بيانية على خلاف تسمية الميزانيين وهو الذى قد مناه
ليس لك ان يقول عبارته للمتكلم لانه ينطبق بفساده رفع كل من الاخرين (الاولى) اى
الدلالة على تمام ماوضع له دلالة (وضعية) لان مبناه الوضع فقط بخلاف الآخرين فانه
انضم فيهما الى الوضع امران عقليان هى توقف فهم الكل على الجزء وامتناع انفكاك فهم
الملزوم عن اللازم (و) لهذا يسمى (كل من الاخرين) دلالة (عقلية) وفيه مسامحة
اذ ليست الدلالة العقلية مشتركة بين الاخرين بل المسمى بها ما يصدق عليهما اى
الدلالة على غير ماوضع اللفظ عليه ولو جعل عقلية مرفوعة خبرا لقوله وكل من الاخرين
لخلص من المسامحة وصح كونه نسمى صيغة المتكلم لكنه خلاف مايتبادر من نظم
كلامه فالدلالة الوضعية لها معنيان احدهما اعم من الآخر مطلقا والدلالة العقلية لها
معنيان متباينان قال الشارح المحقق انما سميت الاولى وضعية لان الواضع انما وضع
اللفظ للدلالة على تمام ماوضع له فهى الدلالة المنسوبة الى الوضع وكل من الاخرين
عقلية لان دلالته عليهما انما هى من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل فى الذهن
يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم ويتجه عليه انا لانسلم
ان الواضع وضع اللفظ للدلالة على تمام ماوضع له بل للدلالة على الجزء واللازم ايضا
الا انه اوجب قصد الاول من اللفظ بلا قرينة اذا لم يكن اشتراك والاخرين مع القرينة
وافادتهما باللفظ واستعماله فيهما شاهد لان الدلالة عليهما ايضا مقصودة بالوضع
واورد ايضا ان الدلالة ايضا متحققة من غير حكم العقل باستلزام حصول الكلام حصول
الجزء واستلزام حصول الملزوم وحصول اللازم ودفع بان المراد بحكم العقل
الحكم بالقوة القريبة من العقل وهو مندفع بان الدلالة ليست من جهة ذلك الحكم بل
من جهة الاستلزام المذكور ولا يخفى انه كان الاولى ان تبين اسماء الاقسام الثلثة ثم يبين
اجتماع القسمين الاخرين فى اسم الا ان الاهتمام ببيان اصطلاح الفن دعاه الى تقديم
مايخص الفن فاخر قوله (ويقيد الاولى بالمطابقة والثانية بالتضمن والثالثة بالالتزام)
ولا يخفى مافيه من المسامحة اذ ليس تقييد الدلالة على تمام ماوضع له او الدلالة الوضعية

الكلى نسخه

لان منشاه نسخه

الاخيرين نسخه

الاخيرين نسخه

بالمطابقة بل تقييد الدلالة المطابقة لاجل الاولى وتحصيلا للاسم له فاسناد الفعل الى
السبب والمتبادر من التقييد التقييد الوضعى حتى حصر البعض التركيب التقييدى فى المركب
من الموصوف والصفة على ان التسمية السابقة يجعل التقييد ظاهرا فى الوضعى والمراد
التقييد الاضافى لا الوضعى وايضا يوهم العبارة ان السابق من قبل التسمية وهذا
من قبيل التقييد مع ان الكل من قبيل التسمية ويرد على التقسيم ان اللفظ قد يقصد به نفسه كما
يقال زيد علم وحينئذ يصدق على دلالته على نفسه دلالة اللفظ على تمام ماوضع له وعلى دلالته
على جزئه دلالته على جزء ماوضع له وعلى دلالته على لازمه دلالته على الخارج عنه مع انها
لانسمى مطابقة ولا تضمنا ولا التزاما فلا يكون شئ من التعريفات الحاصلة من التقسيم
مانعا والجواب ان من قال بوضع اللفظ لنفسه جعل ذلك الوضع ضمنيا والمتبادر من اطلاقه
الوضع القصدى ومن لم يقل بدلالة اللفظ على نفسه ولا باستعماله فيه ووضعه له وهو
التحقيق وان كان الاكثرون على خلافه فلا اشكال على قوله واورد على التقسيم ان التعريفات
المشتمل هو عليها غير مانعة فانه يدخل فى تعريف المطابقة التضمنى الذى مدلوله تمام الموضوع له
وفى تعريف التضمنى المطابقة التى مدلولها جزء الموضوع له فانه يجوز ان يكون مدلول واحد
تمام الموضوع له للفظ بوضع وجزءه بوضع آخر بان يكون اللفظ مشتركا بين الكل والجزء
فيكون دلالته التضمنية على الجزء دلالة على الجزء وعلى تمام ما وضع له
وكذا دلالته المطابقية عليه ويدخل فى تعريف الالتزام الدلالة المطابقية التى
مدلولها خارج عما وضع اللفظ له ايضا بان يكون اللفظ مشتركا بين اللازم والملزوم
ولو فرضت لفظا مشتركا بين اللازم والملزوم وبين المجموع دخل فى تعريف كل
من الدلالات الثلث الاخريان واجاب عنه الشارح بان قيد الحيثية معتبر اى المطابقة دلالة
اللفظ على تمام ماوضع له من حيث انه تمام ماوضع له والتضمن دلالة اللفظ على جزئه
من حيث انه جزؤه والالتزام دلالة اللفظ على الخارج من حيث انه لازمه ولا بأس بترك
القيود اعتمادا على شهرتها لان التعريفات امور ضمنية ولا يجب رعاية الامر الضمنى
بل الواجب حفظ التقسيم الذى هو المقصود واختلال التعريفات لا يخل بالمقصود
من التقسيم اى ضبط الاقسام لانه لايخرج منه بهذا الاختلال شئ من الدلالات
وذكر فى المختصر ان قيد الحيثية مأخوذ فى تعريف الامور التى تختلف باعتبار الاضافات
وكثيرا مايتركون هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك وانسياق الذهن اليه وفيما
ذكره فى الشرح من توجيه ترك القيود بحث اما اولا فلان المقصود من التقسيم تعيين
الدلالة المعتبرة فى الفن او الدلالة المأخوذة فى التعريف كما ذهب اليه وباخلال التعريفات
يختل هذا المقصود واما ثانيا فلان التقسيم ضم القيود المتخالفة الى المقسم فاذا لم يراع تخالف
تلك القيود على ماينبغى اختل التقسيم والمقصود من التعرض بالتعريف اظهار خلل التقسيم
من هذا الوجه لانه انما يتضح بالتعرض بالتعريف وفيما ذكره فى المختصر ان قيد الحيثية المعتبرة
فى الامور الاضافية الحيثية التقييدية التى توجب الفرق بالاعتبار والحيثية المعتبرة فى مفهوم
الدلالات للتعليل وتوجب التميز بين افراد الاقسام بالذات واما ما اورده من كلام القوم
من تقييد التعريفات فهو وان يدفع خلل التعريف لكن يخيل به ما اشتهر فيما بينهم ان تقسيم
الدلالة الوضعية الى الدلالات الثلث تقسيم عقلى يجزم العقل بمجرد ملاحظة مفهوم
القسمة بالانحصار ولا يجوز قسما آخر كيف ودلالة اللفظ الموضوع له بمجموع المتضايفين على
احدهما بواسطة انه لازم الآخر ليس دلالة على الجزء من حيث انه جزء بل من حيث انه لازم

جزء آخر فلا يكون تضمنا ولا التزاما لانه ليس بخارج فخرجت القسمة عن ان يكون عقلية
بل عن الصحة لانتفاء الحصر والضبط بوجه ما ويخل ايضا بيان اشتراط اللزوم
الذهنى لان اعتبار اللزوم فى مفهوم يجعل هذا الاشتراط لغوا محضا فان قلت
المعتبر فى مفهومه مطلق اللزوم و البيان لاشتراط اللزوم الذهنى قلت يجب
ان يعتبر فى المفهوم اللزوم الذهنى لان مطلق اللزوم لا يصلح ان يكون سببا
لدلالة اللفظ على الخارج والا لكان اللازم الخارجى مدلولا هذا ونحن نقول دلالة اللفظ
باعتبار كل وضع للفظ على انفراده اما على تمام ماوضع له او على جزئه او على الخارج عنه
اذ المعنى الوضعى باعتبار الوضع الواحد لايمكن ان يكون الا احدهما فالحصر عقلى
والتعريفات تامة والاشتراط مفيد فهذا مراد القوم فى مقام التقسيم ولم يتنبه المتأخرون
فظن التعريفات مختلة فاصلحوها بزيادة قيود واخلوا اخلالا كثيرا ولا يستبعد فان هذا ليس
اول قارورة كسرت فى الاسلام وكثيرا ما يجبر المكسورة من العظام * بايدى اضعف الانام *
اذا تأيد بانعام الحق والاكرام * ولا يجاب بان اللفظ المشترك لا يتحقق فيه دلالتان اذ
يتوقف الدلالة على ارادة المتكلم على قانون الوضع ولا يصح ارادة المعنيين معا باللفظ ولهذا
لايدل اسم الاشارة واخواته على الموضوع لها ابدا لانها وضعت ليستعمل فى فرد معين ابدا
على مازعموا فلو اريد بها الموضوعة هى لها لم يفهم اذ ليست الاشارة على قانون الوضع
فاللفظ ابدا يدل على معنى واحد فان كان تمام الموضوع له فطابقة وان كان جزؤه فتضمن وان
كان الخارج فالتزام لا لان توقف الدلالة على الارادة باطل لانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا
عالمين بالوضع يتعقل معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعنى بالدلالة سوى هذا التوقف
حق لان دلالة اللفظ الوضعية انما هو بتذكر الوضع وبعد تذكر الوضع يصير المعنى مفهوما
لتوقف التذكر عليه فلا معنى لفهمه من اللفظ الا فهمه من حيث انه مراد المتكلم والتفات النفس
اليه بهذا الوجه نعم الارادة التى هى شرط اعم من الارادة بحسب نفس الامر ومن الارادة
بحسب الظاهر ومن هذا تبين ان الدلالة تتوقف على الارادة مطابقة كانت او تضمنا او التزاما
وجعل المطابقة مخصوصة به تصرف من القاصر لسوء فهمه بل لان انتقاض بعض التعريفات
ببعض الدلالات لايتوقف على اجتماع الدلالتين اذ اللفظ المراد به تمام ماوضع له من حيث
انه تمام ماوضع له يصدق على دلالته عليه انه دلالة اللفظ على جزء ماوضع له اذا كان ذلك
اللفظ مشتركا بين الكل والجزء و يكون ذلك المعنى جزأ مع انها مطابقة ولان ارادة المعنيين
باللفظ قد يتحقق على قانون الوضع كما فى الكناية فانه يراد به الموضوع له للانتقال الى لازمه المراد
به او جزئه المراد به فان قلت توقف الدلالة على الارادة يستدعى ان لا يجتمع المطابقة
والتضمن والالتزام مثلا وقد تقرر فيما بينهم اذ التضمن والالتزام يستلزمان المطابقة قلت يمكن
التفصى عنه بان هذا كلا واشتهر من قبل عدم التفطن لتوقف الدلالة على الارادة على ان
ماذكرنا مبنى على كون الدلالة فهم المعنى من اللفظ وصحة الاجتماع مبنية على كون الدلالة
كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند ارادته (وشرطه) اى الالتزام (اللزوم الذهنى) لا الاعم
الشامل للخارجى اذ اللزوم الخارجى لا يوجب انتقال الذهن من المسمى الى اللازم حتى يترجح
به من بين سائر الامور الخارجية للدلالة عليه ولما كان اللزوم الذهنى مشتهرا بمعنى كون المسمى
بحيث يستلزم الخارج بالنسبة الى جميع الاذهان وبالنسبة الى جميع الازمان وكان اعتباره منافيا
لنظر هذا الفن بخروج كثير من المعانى المجازية والكنائية عن كونه مدلولا التزاميا حتى اختلف

ولم يتنبه نسخه
فطنوا نسخه

فى اعتبار اللزوم الذهنى نبه المصنف على ان اللزوم الذهنى المشتهر غير معتبر وان من اعتبره
اللزوم الذهنى اعتبره بمعنى اخر ومن نفاه نفاه بالمعنى المشتهر فالنزاع لفظى فقال (ولولا اعتقاد
المخاطب) اذا يوجب الانتقال (بعرف) اى بسبب عرف عامة لان المتبادر من اطلاق العرف
(اوغيره) اى غير العرف العام من الشرع والاصطلاحات والتأمل فى القرينة وتخصيص
غيره بما سوى القرينة على ما فى الشرح يوجب الاحتياج الى التكلف فى قوله وشرطه اللزوم
الذهنى اعم مما يكون على الفور ومما يكون بعد التأمل فى القرينة ويوجب عدم صحة كلمة الوصل
اعنى قوله ولولا اعتقاد المخاطب الخ لان معناه ان نقيض الشرط اولى باستلزام الجزاء والجزاء
اشتراط اللزوم الذهنى والاشتراط ليس باولى على تقدير عدم كونه لاعتقاد المخاطب بسبب
عرف اوغيره اذ من جملة اللزوم على هذا التقدير اللزوم بعد التأمل فى القرينة وهو ليس باولى
من اللزوم لاعتقاد المخاطب بعرف عام او بعرف خاص او ما يجرى مجراه على ما حمل قوله
اوغيره عليه بخلاف ماذكرنا فان نقيض الشرط حينئذ ليس الا اللزوم لاعتقاد المخاطب بعرف
اوغيره شرطا للدلالة الالتزامية اذ يوجد مع كل منهما بدون الاخر فلا يصح ان احدهما اولى
بكونه شرطا من الشرط الاخر بل الشرط مطلق اللزوم الذهنى ولا مدفع له لو لم يتمحل بان قوله
ولولا اعتقاد المخاطب او وصول بجزاء معنى الشرط اى يجعل الدلالة الالتزامية باللزوم الذهنى
ولو لا اعتقاد المخاطب بعرف اوغيره قال الشارح ولم يشترط فى الالتزام اللزوم الذهنى لنفس
المسمى مطلقا لانه لو اشترط ذلك لخرج كثير من معانى المجازات والكنايات عن ان يكون
مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء قال السيد السند فيه
بحث لان لازم الشئ وان كان لازما له لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالته على لازم
لازمه لان الذهن ينتقل من اللفظ الى ملاحظة الملزوم اولا والى ملاحظة اللازم ثانيا والى
ملاحظة لازم اللازم ثالثا فبسبب ترتيب هذه الملاحظات ولو بالذات تتفاوت الدلالات
وايضا ينتقض هذا الحكم بالدلالة التضمنية هذا فان قلت ماذكره من الترتيب بين اللوازم انما
يتم لو لم يكن تصور اللازم مما يتوقف عليه تصور المسمى كما فى العمى فان تصور المسمى يتوقف
على تصور البصر واما اذا توقف فالترتب على عكس ماذكره قلت هذا لايضره فيما هو
بصدده لانه يكفيه ترتب المعانى فى تأتى الوضوح والخفاء ولا حاجة له الى ترتب ذكره ولو حفظ
الترتب المذكور لكفى تحققه فى بعض اللوازم وتحقيق المقام سيأتى فانتظر (والايراد المذكور
لايتأتى) اى لا يتهيأ (بالوضعية لان السامع اذا كان عالما بوضع الالفاظ) اى بوضع جميع
الالفاظ التى هى الطرق المختلفة فى الوضوح للمعنى الواحد الذى هو للكلام الذى روعى فيه
المطابقة لمقتضى الحال (لم يكن بعضها) اوضح لاستواء الجميع فى الدلالة (والا) اى وان لم يكن
عالما بوضع جميع الالفاظ سواء كان عالما بوضع البعض اولا (لم يكن كل واحد دالا عليه) لانه لابد
فى العلم بوضع الجميع من العلم بوضع كل واحد وفيه بحث من وجهين احدهما ان عدم
العلم بالوضع لا يستلزم عدم الدلالة لان الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم
بوضعه وهذا المعنى لازم للكلمة الموضوعة علم الوضع اولا وثانيهما ان عدم كون البعض اوضح
لازم لشق الترديد فانه اذا لم يكن كل واحد دالا لم يكن بعضها اوضح لان كون الشئ اوضح
فى الدلالة فرع دلالة الاوضح والواضح فلا وجه لتخصيص اللازم بالاول ويمكن دفع الاول
بان المراد بالدلالة هناك فهم المعنى ومدار وضوح الدلالة على سرعة الفهم وبطؤه والثانى
بانه نبه بما ذكره على منشأ لزوم عدم كون البعض اوضح على التقدير الثانى وهو انتفاء الدلالة
فكانه قال والا لم يكن كل واحد دالا فلا يكون بعضها اوضح فان قلت العلم بوضع جميع

تحصل نسخه

الالفاظ لايكفى فى العلم بالمعنى اذلابد من العلم بوضع الهيئة ايضا فالتعرض بوضع الالفاظ
لايكفى فى اثبات ان الايراد المذكور لايتأتى فى الوضعية لجواز ان يتأتى فى دلالة الهيئة قلت
العلم بوضع الالفاظ على مايتبه لايكون بدون العلم بالهيئة اذ الهيئة جزأ من اللفظ فتأمل
واو قال ان كان عالما بوضع الاشياء لم يكن بعضها اوضح لم يتجه شئ فان قلت
قوله والالم يكن كل واحد منها والاأى ان لم يكن عالما بوضع جميع الالفاظ
لم يكن كل واحد منها والالنفى العموم فى الشرط والجزاء مع بقاء الاصل لان النفى اذا دخل
على مافيه قيد رجع اليه مع بقاء الاصل فبقى احتمال ان لايكون عالما بوضع شئ من الالفاظ
ولايكون الترديد حاصرا قلت استعمل قوله والافى نفى صدق العلم بوضع جميع الالفاظ وقوله
لم يكن كل واحد دالافى رفع الايجاب الكلى وانتفاء صدق الايجاب الكلى يكون بوجهين
وهذا المعنى متعارف فيما بين ارباب الاستدلال على ان حال مابقى يكشف عن حال ماذكر
ولايلتبس ويمكن اشكال الشق الثانى بان يقال دالا لم يكن مالا يعلمه من طرف المعنى
الواحد لان طريقا يترد فيه المعنى مايعلمه السامع ولحمل كلام المصنف عليه مساغ فتأمل
وانما قال والالم يكن كل واحد منها الاولم يقل والالم يكن واحد الا تنبيها على ان الشرط

ابطال نسخه

رفع الايجاب الكلى ولوقال ان كان عالما بوضع كل لفظ لاستغنى عن هذا التنبيه واورد انه
لوتوقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى
لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم النسبتين واجاب عنه الشيخ
فى الشفاء بان فهم المعنى فى الحال يتوقف على العلم بالوضع سابقا وبعض المتأخرين بان فهم
المعنى من اللفظ يتوقف على فهم المعنى فى الجملة قال الشارح هذا قريب من الاول هذا وفى
الاول نظر لان فهم المعنى فى حال اطلاق اللفظ قديتوقف على العلم بالوضع فيها والعلم
بالوضع فيها قديتوقف على العلم بالمعنى فيها ينتج العلم بالمعنى فى حال اطلاق اللفظ قديتوقف
على العلم به فيها فتأمل ويمكن الدفع ايضا بان فهم المعنى من هذا اللفظ يتوقف على فهم
المعنى لامن هذا اللفظ وبان فهم المعنى بالوضع يتوقف على فهم المعنى لابالوضع ولايخفى ان هذا
الشك مع مزيحاته جارية فى اشتراط مطلق العلم بالوضع فى مطلق الدلالة الوضعية بل لافى
اشتراط العلم بالعلاقة فى مطلق الدلالة لان العلاقة مطلقا نسبة بين الدال والمدلول
يتوقف العلم بها على العلم بهما لماينالك فى بيان اشتراط الدلالة بالارادة وبعد يتجه انه حين
اطلاق اللفظ وبذكر الوضع فهم المعنى لتوقف تذكر الوضع عليه فلا معنى لفهمه
من اللفظ لانه تحصيل الحاصل فالتحقيق ان فهم المعنى من حيث انه مراد بواسطة العلم
بالوضع المتوقف على فهم المعنى لامن حيث انه مراد ويمنع الملازمة الاولى مستندا بجواز
التفاوت بين المعانى الوضعية فى حضورها عند العقل سرعة وبطوأ بان يكون الانس
ببعض الالفاظ اكثر والعهد بها اقرب ويحتاج تذكر وضع البعض الى تفكر وتأمل لقلة
تكرره على الحس وندرة تكرر معناه على العقل واجاب عنه الشارح بان المراد بالاختلاف
فى الوضوح والخفأ ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها
من حيث انها دلالة الالتزام قديكون واضحة كما فى اللوازم القريبة وقد يكون خفية
كما فى اللوازم البعيدة بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقى واجب قطعا عند العلم بالوضع
والتفاوت فى سرعة الحضور وبطوءه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع
وبطوءه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات هذا وفيه بحث لان الانتقال
من المسمى الى الخارج من شرائط الدلالة الالتزامية وتذكر الوضع من شرائط الدلالة
المطابقية وجعل الاختلاف لتفاوت الانتقال سرعة وبطوأ اختلافا لذات الدلالة دون

الاختلاف لتفاوت التذكر كذلك يحكم على انه يقتضى ان لايعتبر اختلاف الطرق
فى الوضوح والخفأ باعتبار الدلالات الالتزامية بسبب لزوم حاصل من التأمل فى القرائن
فانه اختلاف لالذات الدلالة بل من جهة سرعة النسبة للقرينة وبطوءه لاختلاف القرائن
وضوحا وخفأ وكذلك تختلف تلك الدلالات باختلاف الاشخاص فالوجه ان يقال ولايتأتى
الاختلاف المذكور فى الدلالات الوضعية لان المراد اختلاف بالنسبة الى البلغاء
والاختلاف فى المعانى الوضعية بسرعة التذكر وبطوءه يستوى فيه العامة
والخاصة على انه لايبعد ان يقال لايتحقق ذلك الاختلاف فيه فى الكلام
البليغ لان البلاغة بعد الفصاحة وهى لاتكون الابالفاظ كثيرة الدور ان على
السنتهم ولايتجه عليه ما اورده الشارح على بيانهم من ان العلم بوضع الالفاظ لايستلزم
عدم الاختلاف لان العلم قديتفاوت لانه قديكون جازما وقديكون غير جازم لان ذلك
التفاوت ايضا مشتركا بين العامة والخاصة على ان التفاوت فى العلم بالوضع لايوجب التفاوت
فى الوضوح والخفاء لان التفاوت فى الوضوح بسرعة الفهم وبطوءه والظن بالوضع لايوجب
بطوء الانتقال بل ينتقل من الظن بسرعة الى المدلول الاان الانتقال قديكون الى ظنه
فتامل نعم يتجه على هذا الوجه ما اتجه على ماذكروه من ان عدم جريان الطرق المختلفة
فى الدلالة الوضعية لايوجب اسقاطه عن بطنها البيانى فانه يكفى جريانها فى جميع الدلالات

نظر البيانى نسخه

فليكن الدلالة الوضعية واحدة من الطرق المختلفة فالوجه الذى لايأتيه الباطل من بين
يديه ولامن خلفه ان المراد بوضوح الدلالة الوضوح الذى يدفع به التعقيد المعنوى علم
البيان فلايتأتى الايراد المذكور فى الدلالات المطابقية وانما خص بحث البيان بتلك الطرق
لان ماعداها مفروع عنه فيما عداه من علوم العربية كما مر نبذ منه فى المقدمة (ويأتى
بالعقلية) قال المصنف انما يتأتى بالدلالات العقلية لجواز ان يكون الشئ لوازم بعضها
اوضح لزوما من بعض فاراد باللوازم مايعم الجزء والالم يف بيانه بالدلالات العقلية مطلقا
وسيسلك فى هذا الكتاب هذا المسلك وبعد يرد عليه ان اللازم مالم يكن ملزوما لاينتقل منه
كما صرح هو به فى غير هذا الموضع فينبغى ان يقول لجواز ان يكون للشئ ملزومات لزومه
لبعضها اوضح منه للبعض وبالجملة بيانه امافى الالتزام فبان يكون البعض ملزوما بذاته والبعض
يعرف او اصطلاح اوقرينة واضحة اوخفية وان يكون البعض ملزوما بلاواسطة والبعض
بواسطة بفهم اللازم من الملزوم بلاواسطة اوضح من فهمه من الملزوم بواسطة لان الانتقال
من الملزوم اولا الى لازمه ثم الى لازم لازمه واما فى التضمن فبان دلالة الكل على الجزء
اوضح من دلالة لفظ الكل على جزء الجزء لان الانتقال اولا الى الجزء ثم الى جزء الجزء
فيكون دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه واعترض عليه الشارح
بانه ينبغى ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان
اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان متساوى الانسان والحيوان فى الدلالة على الجسم
لان المفهوم منهما اولا هو الجسم وليس لك ان تجعل الاعتراض انه ينبغى ان يكون دلالة
الانسان على الجسم اوضح من دلالة الحيوان عليه لان دلالة الحيوان عليه اوضح
من دلالته المطابقية ودلالة الانسان عليه اوضح من الاوضح من دلالته المطابقية والاوضح
من الاوضح من الشئ اوضح من ذلك الشئ لانا نقول الاوضح من الاوضح من الدلالة
المطابقية لشئ اوضح من الدلالة المطابقية له لامن الدلالة المطابقية لشئ آخر فتأمل على
ان كون الامر بالعكس ايضا ممايثبت المطلوب ولايضر فلاطائل تحته ولااختصاص

للاشكال ببيان التضمن لانه لايطرد القول بان فهم لازم اللازم بعد فهم اللازم لجواز ان يكون
فهم اللا زم مو قوفا على فهم لازم اللا زم واجاب بان القوم صرحوا بان التضمن تابع
للمطابقة لان المعنى التضمنى انما ينتقل الذهن اليه من الموضوع له وكانهم بنو ذلك على
ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا مايفهم الكل من غير التفات
الى الاجزاء هذا واعترض عليه السيد السند بانه لو كان التضمن فهم الجزء بعد الكل لم يكن
المطابقة فى ما تركب معناه مستلزما للتضمن كماصرح حوابه وقد فسروا قولهم التضمن تابع
للمطابقة بانه تابع له فى القصد لان الواضع لم يقصد بالاصالة الافهم المعنى المطابقى
وردوا القول بالانتقال من المعنى المطابقى الى التضمنى فهذا الجواب لا يطابق كلام القوم
والجواب المطابق بقواعدهم ان يقال اللفظ اذا وضع للكل لاباعتبار تفاصيل اجزائه
كما فى الالفاظ المركبة فاذا اطلق ذلك اللفظ فهم الكل بجملة اجزاوه انفهم كل جزء
اجما لا تضمن لازمه للمطابقة فيماتركب معناه وهو متقدم على فهم الكل
والاختلاف الذى يوجد فى التضمن ليس باعتبار هم الاجزائين فى ضمن ارادة الكل
بل باعتبار فهم الجزء من حيث انه مراد بلفظ الكل ومؤدى بالدلالة التضمنية ولايخفى
ان ملاحظة الاجزاء والالتفات اليها بعد فهم الكل اجمالا انما هى بطريق التحليل فيتعلق
اولا بالاجزاء ثم باجزاء الاجزاء ففهم جزء الجزء متقدم على فهم الجزء لكن فهمه من حيث انه
ملاحظته ممتاز متأخر من فهم الجزء ولاشك ان فهم كونه مرادا باللفظية وقف على ملاحظته
المتوقفة على ملاحظة الجزء فيكون اخفى من فهم الجزء على هذا الوجه و بالجملة الاختلاف
فى المدلولات التضمنية وضوحا وخفأ من حيث انها مراده والمعتبر فى هذه الفنون هو فهم
المراد لا الفهم مطلقا هذا كلامه وفيه بحث اما اولا فلان الفهم التفصيلى اذا لم يكن
تضمنيا لم يكن الاختلاف فى الوضوح والخفأ باعتباره اختلافا فى الدلالات العقلية لان
الدلالات العقلية هو التضمن والالتزام واما ثانيا فلان القول باستلزام المطابقة التضمنى
فيما تركب معناه وابطال الانتقال من الموضوع له الى الجزء كلام اهل الميزان فلا ينافى
ماذكره الشارح فى توجيه كلام ارباب البيان واما ثالثا فلان الدلالة التفصيلية على الجزء
ليست دلالة عند اهل الميزان لانها ليست دائمية بخلاف علماء البيان فان الدلالة فى الجملة
عندهم معتبرة فينبغى ان يكون دلالة تضمنية ويكون التضمن عندهم اعم فيكون توجيه
كلام الشارح بانه اراد بقوله التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل ان التضمن
المعتبر عند القوم لان المعتبر عندهم من الدلالة على المراد ولايخفى عليك ان الدلالة
على الجزء من حيث هو مراد انما هو بالقرينة فاختلاف الدلالة التضمنية وضوحا وخفأ
لايقتصر على ماذكره من الدلالة على الجزء والدلالة على جزء الجزء بل ربما يكون بتفاوت
القرائن وضوحا وخفأ ومماينبغى ان لايفوت واورد الشارح انه يخرج من تعريف البيان
البحث عن المجاز المفرد وهو معظم مباحث البيان وكثير من اقسام الكناية لانها فى المعانى
الافرادية اذ قدمر ان المراد بالمعنى الواحد معنى الكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى
الحال واجاب عنه بان تفاوت الكلام فى الوضوح والخفأ بتفاوت دلالة الاجزاء على معانيها
فالايراد المذكور لايتأتى الا بمعرفة المفرادت ولك ان تقول مرادهم بمعنى الكلام الذى
روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال اعم من المعنى المطابقى والمعنى التضمنى والمعنى الالتزامى
فحينئذ مباحث المجاز المفرد مثلا مقاصد بالذات لابالتبع وايراد المذكور فى الدلالات العقلية
لايتوقف على ما ارتكبوه من المؤن حتى لو كان اللوازم الذهنية الثلثة والاجزاء كلها

فى مرتبة من الوضوح لكفى فى اختلاف مراتب الوضوح فى الدلالات العقلية تفاوت الدلالات
الالتزامية العرفية اوالاصطلاحية اوالمتبعة على التأمل فى القرائن الا انهم ارادوا تحقيق
الحق فى الغاية ان تأتى (ثم اللفظ المراد به) اشار بكلمة ثم الى الانتقال من بحث الى اخر فانه
انتقل من تعريف البيان وتحقيق التعريف الى تعيين مايبحث عنه فى الفن اواشار الى
ان ماسبق مقدمة لتعيين الكناية والمجاز واكتفى هنا بايراد اثنين من الثلثة التى اشتهرت
من مقدمات العلم اعنى بيان التهيئة والموضوع والفائدة لانه قد تبين فى اوائل الكتاب
ان فائدة علم البيان الاحتراز عن التعقيد المعنوى (لازم) يعنى باللازم مالاينفك عما وضع له
فى الجملة تعقلا سواء كان داخلا اوخارجا (ماوضع له) الاولى ماوضع هوله على ما لايخفى
على نحوك ان كنت ذالب (ان قامت قرينة على عدم ارادته) يعنى ماوضع له ولم يقل ان اقيمت
قرينة ليخرج ماقامت قرينة على عدم ارادته من غير قصد المتكلم لان قصد المتكلم مما لايطلع عليه
فجعل القيام دليل الاقامة (فمجاز والافكناية) لان الكناية هو اللفظ المراد به لازم ماوضع له
مع جواز ارادته فلا تقام قرينة على عدم ارادته لانه مع اقامة القرينة عليه لاسبيل الى جواز
الارادة و بهذا يبين ذهول من قال المراد بعدم ارادته عدم جواز ارادته لان مبنى الكناية
على جواز ارادته لاعلى ارادته وجعل المجاز والكناية تحت اللفظ المراد به لازم ماوضع له
مع انه قيل ان المراد بالكناية الملزوم لان الموضوع له مالم يكن ملزوما لغيره لاينتقل منه اليه
فالاستعمال ابدا فى اللفظ وما فى الشرح من ان هذا مبنى على ان الانتقال فى المجاز
والكناية من الملزوم الى اللازم وان ماذكره السكاكى من ان المراد بالكناية الملزوم وفى المجاز
اللازم لايصح اذلا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم فيتجه عليه انه مع صحة
كلام السكاكى ايضا يتم ان اللفظ مستعمل فيهما فى اللازم لان كون الانتقال فى الكناية
من التابع على ماهو مراد السكاكى باللازم لاينافى تلك المقدمة الحقة الحاكمة بان الانتقال
من الموضوع له ابدا الا اللازم بمعنى مايمتنع انفكاكه عن الموضوع له فى الجملة ثم من القرائن القائمة
على عدم ارادة الموضوع له استحالته فلعل من جوز كون المعنى الحقيقى فى الكناية مستحيلا
كجار الله لم يفرق بين المجاز والكناية بذلك ويحتمل انه جعل الفرق بان المراد بالمجاز المتبوع
وبالكناية التابع ولايريبك فى كون المجاز مطلقا مما اريد به اللازم ان بعضه مما اريد به المشبه به
او الجزء او الكل الى غير ذلك لان جميع ذلك يرجع الى اللازم بمعنى السالف بقى ههنا انه فات
قيدان لابد منهما اوبدونهما يختل تعريف كل من المجاز والكناية احدهما قيد اصطلاح
التخاطب حتى ينتقض تعريف الكناية بلفظ استعمل فيما وضع له فى اصطلاح
التخاطب وهو غير ماوضع له فى اصطلاح اخر فانه لاينصب هنا قرينة على عدم ارادة
ذلك الموضوع له وحد المجاز بلفظ مشترك بين لازم وملزوم فانه يصدق عليه علم اذا استعمل
فى احد معنييه انه اللفظ المراد به لازم ماوضع له مع قرينة مانعة عن ارادة ماوضع له ويمكن
ان يدفع بان المراد اللفظ المراد به لازم ماوضع له من حيث انه لازم ماوضع له وثانيهما قيد
على وجه يصح لئلا يدخل فى تعريفهما ذكر الاب وارادة الابن فانه لايصح مع الملزوم
منهما فهو غلط واللفظ المراد به لازم ماوضع له بعلاقة لم يعتبر نوعها واللفظ المراد به لازم
ماوضع له اذا جرى على اللسان سهوا واللفظ المراد به المشبه مع عدم ادعاء دخوله فى جنس
المشبه به فان ذلك غلط لابعد من المجاز ولا الكناية (وقدم) اى المجاز (عليها)
اى على الكناية (لان معناه كجزء معناها) المقصود وجه التقديم فى البحث لافى التقسيم
فالتقديم فى التقسيم لتقدمه فى البحث على ان مفهومه وجودى ومفهومها عدمى وانما قال
كجزء معناها لانه لم يرد بالكناية المعنيان بل تجوز الارادة فنزل الجواز منزلة الوقوع و بهذا

فى اللازم نسخه

التنزيل صار جزأ فهو كالجزء فيه ولان معنى المجاز من حيث هو مدلول المجاز ليس جزء
مدلول الكناية من حيث هى مدلول الكناية ومن وجوه تقديمه انه اهم لكثرة مباحثه ومزيد
دقايقه وكثرة مباحث ماتوقف عليه ويبتنى عليه وانه ابعد عن الحقيقة التى لايبحث عنها مزيد
فى الفن بخلاف الكناية فان له شبها بالحقيقة فاعرفه (ثم) اشار بكلمة ثم الى التفاوت بين المجاز
والكناية والتشبيه فى ان التشبيه غير مقصود بالذات فى الفن بخلافهما وقد اشار بقوله فانحصر
فى الثلثة الى امر اخر وهو ضبط ابواب الفن اجمالا وهو ايضا من مقدمات الشروع (منه)
اى من المجاز (ماينبنى على التشبيه) قال الشارح وهو الاستعارة التى كان اصلها التشبيه
فذكر المشبه به واريد المشبه فصار استعارة فجعل معنى الابتناء على التشبيه ان حقيقته التشبيه
ولك ان تجعل معناه ان علاقته التشبيه وبالجملة يتجه ان اصل القسم الاخر من المجاز ايضا
اربعة وعشرون نوعا فلو كان بيان المجاز معينا للتعرض بالاصل على حدة لوجب مقصد
اخر للتعرض لاصل المجاز المرسل الان يتكلف ويقال يريد ان منه ماينبنى على التشبيه
الذى هى مباحث كثيرة يستحق ان يجعل بابا على حدة ولا يسعه باب ماينبنى عليه ولا يذهب
عليك ان التشبيه كما ينبنى عليه شئ من المجاز ينبنى عليه الاستعارة بالكناية فجعله اصلا من اصول
الفن ليس بمجرد مصلحة المجاز (فتعين التعرض له) على حدة بخلاف ماينبنى عليه المجاز المرسل
فانه لقلته اورده فى بحث المجاز المرسل كما هو حق مقدمة الشئ وقد فرع المفتاح على
التشبيه ابتناء بعض المجاز على الاستعارة جعله بابا على حدة وتقديمه على المجاز والكناية
ولذا تكلف الشارح فى عبارة المصنف فجعله على التعرض قبل التعرض للمجاز ووجه
تقديمه لذلك على الاستعارة ظاهر واما على المجاز المرسل فلان اتصال المجاز المرسل
بالاستعارة جعلهما بابا واحدا ووجه تقديمه على الكناية لان المجاز متقدم عليها
(فانحصر) اى علم البيان المحمول على الفن الثانى من الكتاب وهو ح محمول على المقصود من
علم البيان لان الفن مشتمل على امور سوى تلك الثلثة من تعريف العلم وبيان ما يبحث عنه فيه
وضبط ابوابه الى غير ذلك فلذا قال فى الايضاح فانحصر المقصود فى التشبيه و المجاز والكناية
ولك ان تجعل الضمير الى علم البيان المعرف فيظهر المقصود بدون اعتبار المقصود
(فى الثلاثة) المذكورة وكانه سمى الاقسام الثلاثة باسامى ما يبحث منه فيها كما سمى ابواب
المعانى باسم الاحوال على ماهو ظاهر الحال من سوق المقال ويرد على الحصر الاستعارة
بالكناية على مذهب المصنف لانه ليس ممايدخل فى المراد بالتشبيه ههنا لامجازا ولا كناية
واعترض السيد السند بان ماذكر من ابتناء الاستعارة على التشبيه لايوجب جعله من المقاصد البيانية
بل يوجب كونه مقدمة لبحث الاستعارة وينافى كونه مقصدا من المقاصد البيانية وكثرة مباحثه لا
يوجب ذلك بل توجب جعله مقصدا على حدة بعد ثبوت كونه مقصدا قلت ما يتوقف عليه
المقصود الاصلى من العلوم يجعل منها منه جعل مباحث القضايا من المنطق لابتناء القياس
عليه ومباحث الكليات منه لابتناء المعرف عليها قال السيد السند الحق ان التشبيه اصل
برأسه من اصول هذا الفن وفيه من النكت و اللطايف البيانية مالا يحصى وله مراتب
مختلفة فى الوضوح والخفاء مع ان دلالته مطابقية وح يضمحل ماذهب اليه من ان الايراد
المذكور لايتأتى بالوضعية ولو تتبعت ماذكره المصنف فى الايضاح من شرف التشبيه ولطايفه
نقلا وتحقيقا لم يبق لك شبهة فيماذكره ونعجب انه مع ذلك كيف لم يتنبه ان الطرق المختلفة
جارية فى الدلالة المطابقية وان ليس التشبيه متطفلا للاستعارة لكن يتجه ان هذه اللطائف
هل هى بيانية ام داخلة فى المعانى لابد لكونها من البيان من بيان ونقل السيد السند

عن بعض الافاضل فائدة وهى انك اذا قلت وجهه كالبدر لم ترد به ما هو مفهومه وضعا بل
اردت انه فى غاية الحسن ونهاية اللطايف لكن ارادة هذا المعنى لاينافى ارادة المفهوم
الوضعى كما فى الكناية وحينئذ ينبغى ان ينحصر مقاصد علم البيان فى اربعة التشبيه والاستعارة
والكناية والمجاز المرسل والوجه فى الضبط ان يقال اذا اريد باللفظ خلاف ما وضع له
فاما ان ينافى ارادة ماوضع له اولا وعلى كل تقدير فاما ان يبتنى ارادته منه على التشبيه اولا
فنسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز المرسل الا ان التشبيه مع كونه اصلا
مقصودا مقدمة لمباحث الاستعارة فاستحق التقديم عليها من هذه الجهة التى هى الاقوى
من الجهة الاخرى التى بها اخرت الكناية عن المجاز المرسل فتأمل وفيه بحث اما اولا
فلان عدم ارادة المفهوم الوضعى من قولنا وجهه كالبدر ليس بظاهر لان المراد وجهه
كالبدر فى جميع جهات الحسن وهو لا يقصر فى المدح عن قولنا هو فى غاية الحسن ونهاية
اللطافة واما ثانيا فلان التشبيه اذا اريد به المبالغة فى كمال الشئ او اريد به انه ممكن او انه على هذا
المقدار من الوصف فان لم يمنع مانع من ارادة معنى الحقيقى فهو داخل فى الكناية والا فى المجاز
المرسل فبهذا الاعتبار لا يكون مقصدا رابعا (التشبيه) اى هذا باب يسمى بالتشبيه فلذا قال
ثانيا (التشبيه) ولم يأت بالضمير لئلا يحوج الى تكلف فى المرجع وقال الشارح يريد بالتشبيه
الاول التشبيه الاصطلاحى الذى يبتنى عليه الاستعارة وبالثانى ماهو اعم اعنى التشبيه
اللغوى فلذا لم يأت بالضمير لئلا يعود بظاهره الى المذكور وفيه ان الاول اعم من المبنى عليه
الاستعارة لان المبنى عليه مايكون وجه الشبه فيه اقوى والمذكور فى هذا البحث لا يقتصر
عليه الا ان يقال المقصود بالبحث ماينبنى عليه الاستعارة وذكر الباقى متطفل وقال اللام
فى التشبيه الاول للعهد وفى الثانى للجنس وفيه انه اذا اريد بالاول التشبيه الاصطلاحى
ايضا فاللام فيه ايضا للجنس لان لام العهد اشارة الى قسم من مفهوم اللفظ
ولم يرد ههنا قسم منه وجعل التشبيه بالمعنى اللغوى وصرفه الى الاصطلاحى بلام
العهد بعيد و يمكن ان يقال المراد التشبيه الاصطلاحى والتعريف اشارة الى قسم
منه وهو ماينبنى عليه الاستعارة وهو التشبيه الاصطلاحى الذى يكون المشبه به اقوى فى وجه
الشبه لكن الظاهر من سوق الكلام ان المراد به ما قصد تعريفه بقوله والمراد ههنا مالم يكن
الخ فتأمل وانما عرف مطلق التشبيه لانه جنس التشبيه الاصطلاحى لان كلمة ما فى تعريف التشبيه
الاصطلاحى عبارة عن التشبيه وتضمن ظهور وجه المناسبة بين المعنى الاصطلاحى واللغوى وتنبه
على ان تعريف التشبيه الاصطلاحى بتشبيه لم يكن على وجه الاستعارة الخ ليس تعريفا
للشئ بنفسه بل تعريفا للتشبيه الاصطلاحى بالتشبيه اللغوى (الدلالة) مصدر قولهم
دللت فلانا على كذا اذا هديته له لا يقال تعريف الدلالة بالهداية تعريف بالمعرف
لانهم عرفوا الهداية بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب لانا نقول ليس المقصود تعريف
الدلالة بل التنبيه على ان المراد به ليس الدلالة التى هى صفة اللفظ كما يتبادر فى هذا المقام
فان قلت لم لم يحمل الدلالة على ماهو صفة اللفظ واللفظ ايضا يدل على مشاركة امر
لامر كالمتكلم قلت فى عرف القوم واللغة لايسمى اللفظ بالمشبه على صيغة اسم الفاعل وانما يسمى
به المتكلم (على مشاركة امر لامر اخر فى معنى) فالامر الاول هو المشبه والثانى هو المشبه به
والمعنى هو وجه التشبيه والدال والمشبه هو المتكلم فى الشرح ان ظاهر هذا التفسير شامل
لنحو قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو وما اشبه ذلك وقال السيد السند ان المدلول المطابقى
فى هذه الامثلة ثبوت المسند لكل من الامرين و يلزمه مشاركتهما فى المسند فالمتكلم

ان قصد المعنى المطابقى فلم يدل على المشاركة اذا المتبادر من اسناد الافعال الى ذوى الاختيار
ماصدر بالقصد وان قصد المعنى الالتزامى فقد دل على المشاركة فهو داخل فى التشبيه
وماوقع فى عبارة ائمة التصريف ان باب فاعل وتفاعل للمشاركة والتشارك فسامحة
والمراد انه يلزمهما ذلك فمنشأ الاعتراض اما ظاهر عبارة ائمة التصريف اوعدم الفرق
بين ماثبوت حكم لشيئين و بين مشاركة احدهما للاخر اوالغفلة عن اعتبار القصد فيما يسند
الى ذوى الاختيار بما ذكرناه اندفع مايقال انه لواعتبر القصد فى الدلالة لم يكن للفظ دلالة
على المدلولات التضمنية والالتزامية لانه فرق بين دلالة المتكلم ودلالة اللفظ نعم يتجه عليه
ان هذه الامثلة على تقدير قصد المشاركة فيها يدل على التشابه وفرق بين التشابه والتشبيه
يدل عليه ماسيذكره المصنف فيمابعد فان اريد الجمع بين امرين فى شئ فالاحسن ترك التشبيه
الى الحكم بالتشابه (والمراد ههنا) الاولى وهو ههنا اى التشبيه فى الاصطلاح ليعلم ان هذا بيان
معنى اخر للتشبيه واماعبارته فتوهم ان معنى التشبيه هوماسبق والمراد منه ههنا قسم منه
بطريق ذكر العام وارادة الخاص (مالم يكن) اى تشبيه لم يكن (على وجه الاستعارة
التحقيقية) نحو رأيت اسدا فى الحمام ولا على وجه (والاستعارة بالكناية) نحو انشبت المنية
اظفارها ولا اهمال فى التعريف بترك التقييد بان لايكون على وجه التمثيل لان الاستعارة
التمثيلية داخلة فى التحقيقية وان يوهم عبارة المصنف فيمابعد وحسن كل من الاستعارة التحقيقية
والتمثيل برعاية جهات حسن التشبيه ان التمثيل تقابل التحقيقية (و) لا على وجه (التجريد)
قيد به ليخرج تشبيه لتضمنه التجريد فيما اذا لم يكن تجريد الشئ عن نفسه لانه حينئذ لاتشبيه
نحو لهم فيها دار الخلد فانه لانتزاع دار الخلد من جهنم وهى عين دار الخلد لاتشبيه به بخلاف
نحو لقيت بزيد اسدا فانه تجريد اسد من زيد واسد مشبه به لزيد لاعينه ففيه تشبيه مضمر
فى النفس فمن احترز به عن نحو لهم فيها دار الخلد فلم تجرد عقله عن غواشى الوهم وكان حبالة
الوهم فيه تعريف التجريد بالانتزاع عن امر ذى صفة اخر مثله فيها فيوهم ان فى كل تجريد
تشبيها فامعن النظر واستيقن مظان الخطر لئلا يفتضح من سوء الاثر وزعموا ان اخراج التجريد
من التشبيه مخالفة من المصنف مع المفتاح حيث صرح بجعل التجريد من التشبيه وسنذكر
لك فى الخاتمة تحقيقا يظهر منه ان لاخلاف بينهما والمفتاح ايضا معه فى هذا التقييد وانما
لم يكتف بقوله لاعلى وجه الاستعارة لان وجه الاستعارة لفظ مشترك بين الاستعارة التحقيقية
والاستعارة بالكناية عنده فلا تصح ارادة معنييها فى اطلاق واحد ولم يذكر الاستعارة
التخييلية لانه عنده اثبات لوازم المشبه به للمشبه بطريق المجاز العقلى وليس فيه دلالة على
مشاركة امر لامر فهو لم يدخل فى المراد بكلمة ما من التشبيه اللغوى حتى يحتاج الى مخرج
واما على مذهب السكاكى وهو ان الاستعارة مشترك معنوى بين الكلى والتخييلية
استعارة اللفظ لموهوم شبه بالمحقق فيجب الاكتفاء بقوله مالم يكن على وجه الاستعارة لان
فى التقييد تطويلا بل افسادا قال الشارح وينبغى ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا
اوتقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاء زيد وعمرو وفيه انه خرج من تفسير كلمة
ما بالتشبيه لانه ليس تشبيها وانما يجب تقييد تعريف التشبيه اللغوى ولما كان دخول
نحو قولنا زيد اسد وصم بكم عمى فى التفسير المذكور للتشبيه مشكوكا للاختلاف فى ان امثالهما
استعارة اوتشبيه بليغ صرح بما هو مراده ومذهبه فقال (فدخل فيه نحو قولنا زيد اسد)
مما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا اوما فى حكمه لمشبه مذكور (ونحو قوله تعالى
صم بكم عمى) مما جعل المشبه به خبرا وانما جعل مع حذف الاداة خبر المشبه محذوف اوجاريا مجرى

مطبهما نسخه

لمفهوم نسخه

الخبر من الحال والمفعول الثانى من باب علمت والصفة والمضاف اليه نحو ماء اللجين اى ماء
هو اللجين ولايذهب عليك انه يجوز ان يجعل المشبه به مبتدأ نحو الاسد زيد لان المبالغة
فى التشبيه تدور على دعوى الاتحاد وجعل المشبه به مبتدأ وجعله خبرا سيان فى ذلك
وتقرب منه لجين الماء فانه فى معنى لجين هو الماء فخذه ولا تعرض عن الحق وان غفل عنه
كثيرون وفى ايراد زيد اسد وصم بكم عمى زيادة مبالغة فى كون التشبيه البليغ تشبيها لا استعارة
لما ان زيد اسد اقرب الى الاستعارة من زيد الاسد كما ستعرف فى الخاتمة ولهذا اقتصر على
التعرض بهما واختار انه ليس باستعارة لما ذكره صاحب الكشاف ان الاستعارة انما تطلق ذكر
المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة
الحال اوفحوى الكلام هذه عبارته ودلالته على ان ماس ليس باستعارة ظاهرة وان اشكل
على الناظرين قوله لولا دلالة الحال وفحوى الكلام والمقال لانه كما لايصلح مع القرينة ارادة المنقول
عنه لايصلح بدونها ارادة المنقول اليه واجاب عنه الشارح بانه قيد لارادة المنقول عنه
وهو بعيد وقيل توجيهه انه يصلح بدون القرينة لارادة المنقول اليه بان ينصب القرينة
وفيه انه يصلح للمنقول عنه مع وجود القرينة بان يترك القرينة فلامعنى لتقييد الصلاحية
بقوله لولا دلالة الحال الخ وانا اقول المراد انتفاء دلالة الحال وفحوى الكلام على ارادة شئ
منهما انه لوقطع النظر عن حال يدل على ارادة المنقول عنه وهو عدم القرينة وعن حال
يدل على ارادة المنقول اليه وهو القرينة وعن فحوى المقال ومقتضى سوقه للطالب والحقيقة
اوالمجاز للجاز ارادة اى منهما اريد (والنظر) محركة هو الفكر لغة اى الفكر (ههنا فى اركانه)
قال الشارح اى البحث فى هذا المقصد اقول فيه تنبيه على ان التشبيه الذى هو من مقاصد
الفن لم يجعل نفسه موضوع مسائله بل احد اركانه والمقصود معرفته لانه مبنى الاستعارة
لااركانه وبهذا علم ان البحث عن الشئ قد يكون بالحمل على اجزائه الخارجية ليحصل
منه ملكة استنباط احوال محمولة عليه (وهى طرفاه ووجهه واداته) اطلق الاركان على
تلك الاربعة مع ان التشبيه الدلالة المخصوصة وتلك الاربعة خارجة عنه كالغرض لانها
داخلة فى مفهومه اولانها اركان للفظ الدال على التشبيه بتنزيل الدال منزلة المدلول فهذا
دأب ائمة العربية والدال على التشبيه وان ليس الا واحدا منها لكنه كثيرا ما يكون حرفا لايؤدى
معناه الا بمعونة الطرفين والوجه كما هو شان الحروف فجعل الدال المجموع المشتمل على
الاربعة ولذا كثر اطلاق التشبيه على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد
كالاسد فى الشجاعة واياك وان يجعل ضمير اركانه الى التشبيه بمعنى الكلام المذكور اوالى
مفهوم التشبيه بطريق الاستخدام وضمير الغرض منه واقسامه الى التشبيه بمعنى الدلالة
المذكورة باعتبار افراده بهذا الطريق فانه بعيد عن ذات التعلم والتعليم ولايليق بمقام
التفهيم ولايرضى به البيان السليم والاداة ليست اداة للتشبيه بل هى اداة دالة لربط
احد الطرفين بالاخر فى مقام التشبيه والمراد به اما معنى الكاف ونحوه فيلايم
المقصود بطرفيه ووجهه واما نفس اللفظ الدال تنزيلا للدال منزلة المدلول
قال الشارح المحقق قدم البحث عن طرفيه يعنى من بين الاركان لاصالتهما لان وجه
الشبه قائم بهما والاداة آلة لبيان الشبه بينهما ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة
بخلاف الوجه والاداة هذا كلامه وفيه انه يقال فى جواب هل زيد كالاسد نعم فيحذف
الطرفان الا ان يقال المحذوف بقرينة كالمذكور ولا يحذفان الطرفان بلا قرينة بخلاف
الوجه والاداة فانهما لم يحذفا بقرينة فى جاءنى اسد ونحن نقول قدم البحث عن طرفيه لان

مفهوم زيد نسخه

البحث عن التشبيه لانه مبنى الاستعارة التى هى احد طرفى التشبيه فاهتمام صاحب البيان
بالطرف فى الطرف الاعلى وهذا هو الوجه الاجلى وان خفى الى الآن ولا يبعد ان يقال قدم
ليكون البحث عن الطرف فى طرف فتأمل (وفى الغرض منه وفى اقسامه) قال فى المصنف
الايضاح فى تقسيمه بهذه الاعتبارات وبهذا علم وجه تأخير اقسامه (طرفاه اما حسيان)
اى منسوبان الى الحس وهو منحصر فى الحس الظاهر عند المتكلمين وعليه بناء التقسيم (كالخد)
المشهور بالفتح ويوافقه انجام الصحاح لكن فى القاموس الخد ان والخدتان بالضم ماجاور
مؤخر العينين الى منتهى الشدق او اللذان يكتنفان الانف عن يمين وشمال او من لدن المحجن
الى اللحى مذكر (والورد) فى القاموس ورد كل شجر نوره وغلب على الحوجم يريد الورد
الاحمر (والصوت الضعيف) اى الذى لا يسمع الا عن قريب (والهمس) فى الشرح هو
الصوت الذى اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم لكن فى القاموس هو الصوت الخفى وكل
خفى او اخفى ما يكون من صوت القدم (والنكهة) اى ريح الفم او النفس المخرج من الفم الى
انف اخر والاخير هو الملايم بالعنبر (و) الاول هو الملايم بريح (العنبر والريق) اى ماء الفم
(والخمر) وهو ما اسكر من عصير العنب او عام ورجح العموم بانها حرمت وما بالمدينة خمر عنب
وما كان شرابهم الا البسر والتمر (والجلد الناعم) اى اللين (والحرير) قال الشارح المحقق
وهذا كله مما فيه نوع تسامح الا فى الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك
بالبصر انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس
ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد اشتهر
فى العرف انه يقال ابصرت الورد وشممت العنبر من حد علم او نصر وذقت الخمر ولمست
الحرير من حد ضرب او نصر هذا كلامه واجاز السيد السند فى شرح المفتاح ان يكون مبنيا
على العرف ولا يكون تسامحا فان قلت مع ورود العرف كيف جزم الشارح بالتسامح ورجح
السيد السند كونه تسامحا قلت لان السكاكى جرى فى هذا المقام على الاصطلاحات والظاهر
ان المصنف بنى الامر على العرف لانه لو لم يكن كذلك لاصلح هذا التسامح الذى وقع من المفتاح
كما اصلح تسامحا آخر وهو انه مثل للطرفين بالخد عن التشبيه بالورد وهكذا الى اخر الامثلة ولا
يذهب عليك ان النكهة ايضا مع التسامح على احد التوجيهين وان هذه الامثلة مما طرفاه
حسيان سواء جعل تشبيه الكلى بالكلى او الجزئى بالجزئى فالكل مشتمل على التسامح لان الكلى
ليس حسيا قال فى المفتاح كالريق اذا شبه بالخمر على زعم القوم قال السيد السند فى شرحه يريد
القوم المولفين بشربها وفيه دفع لما يقال من ان طعم الخمر مكروه فليس له لذة طعم هذا ولك
ان تقول المراد على زعم القوم الفساق فانهم يثبتون للريق لذة طعم والاشبه انه اراد زعم علماء
البيان حيث جعلوا التشبيه فى لذة الطعم واشار الى ان الاشبه ان تشبيه الريق بالخمر
ليس فى الطعم بل فى التذاذ روحانى والمشبه به لذة النفس بالخمر فليس شئ من الطرفين حسيا
(او عقليان) عطف على قوله حسيان (كالعلم والحيوة) فى المختصر نقلا عن المفتاح
والايضاح ان وجه الشبه بينهما كونهما جهتى ادراك قال والمراد بالعلم ههنا ملكة يقتدر
بها على ادراكات جزئية لا نفس الادراك ولا يخفى انه جهة وطريق الى الادراك كالحياة هذا
كلامه ولا يخفى ان الملكة كما انه سبب لادراكات جزئية هى صور للجزئيات ولذا وصفت بالجزئية
كذلك هى سبب لادراكات كلية هى صارت سببا لحصول الملكة فان الادراكات اذا تكررت
ورسخت تصير ملكة والملكة تصير سببا لاسترجاع تلك الادراكات بلا تجشم كسب جديد فالادراك
اولا سبب لحصول الملكة والملكة سبب لحصول الادراك ثانيا فلا يخفى ان الادراك ايضا سبب

صوت العام نسخه

اشتهر نسخه

لينها نسخه

لكونهما نسخه

لها نسخه

للادراك فلا صحة لنفس ارادة نفس الادراك على ان سبب ادراك لادراك غنى عن الكسب
وبالجملة هو مدح العلم بانه كالحياة تميز صاحبه عن الميت والجماد ولك ان تجعل وجه الشبه تميز
الصاحب عن الجماد وذا يصح على اى معنى تحمل العلم فتحمل والاوجه ان وجه الشبه كونهما
سببى انتفاع بالمرافق فانه لا انتفاع بدون العلم كما انه لا انتفاع بدون الحياة ولك ان تريد
بالادراك الوصول الى الشئ فيكون معنى كونهما جهتى ادراك جهتى وصول الى الشئ فيؤل
الى الاوجه من الاوجه فتنبه ولا تغفل فان ملاك العلم التنبه وملاك الغفلة التحسر والتأوه
(او مختلفان) بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فنبه على الاول بقوله
(كالمنية) وهو الموت وفسر بعدم الحيوة عما من شانه وقال السيد السند الاظهر انه عدم الحياة
عما اتصف بها او يويد الاول قوله تعالى كنتم امواتا فاحياكم (والسبع) بفتح الباء وضمها
وسكونها المفترس من الحيوان وعلى الثانى بقوله (والعطر وخلق كريم) اما باضافة الخلق
الى الكريم كما فى الشرح لكن لا بتقدير رجل كريم كما فيه اذ لا وجه للتخصيص بل بتقدير شخص
كريم واما بالوصف فيكون من قبيل عيشة راضية فالعطر وهو الطيب مشموم والخلق وهو
كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة من غير سبق روية عقلى ونبه بتقديم الاول على
كثرته كما نبه عليها المفتاح بتمثيل الاول بثلثة امثلة وتمثيل الثانى بواحد وكان وجه قلته
ان المحسوس اصل للمعقول ينتزعه منه العقول ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعنى
المستفاد من ذلك الحس فتشبيه المحسوس بالمعقول جعل الفرع اصلا والاصل فرعا وهو
مستهجن ولذلك لو حاول محاول المبالغة فى وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال
الشمس كالحجة فى الظهور والمسك كخلق فلان فى الطيب كان سخيفا من القول وهذا سر
نحوى يعلل به الواقع ويزين به اللغة فلا يسمع فيه ما يناقش به من انا لا نسلم عدم جواز جعل الفرع
اصلا لجواز كون الفرع من وجه اصلا من ولو سلم فليس كل محسوس اصلا لكل معقول
فليشبه محسوس بفرع محسوس آخر ومما يمكن ان يناقش به من ان المحسوس ما هو الخيالى وليس
اصلا للمعقولات وان سخافة المثالين المذكورين لان المشبه اظهر واعرف نعم لا يتم التمسك
به فى عدم الجواز كما فعله من ادعاه ولا فى عدم الجواز الابعد جعل المعقول كالمحسوس كما فعله
البعض غاية الامر ان جعله كالمحسوس ابلغ ولما كان المشهور من الحسى ما ادرك بتعلق
الاحساس بنفسه وبالعقلى ما لا يكون للحس الباطن مدخل فيه والمتبادر الى الوهم جعل
المحسوس المخترع داخلا فى المحسوس احتاج الى تفسير الحسى والعقلى فقال (والمراد بالحسى
المدرك هو او مادته باحدى الحواس) جمع حاسة وهى كالحساس مشتقة من الاحساس على
خلاف القياس (الخمس الظاهرة) تقييد الحواس بالظاهرة يشعر بالقول بالحواس الباطنة
وجعل الوجدانيات داخلة فى العقلى ناسب انكارها اتباعا لمذهب المتكلمين وحمل الظاهر على
المستغنية عن البيان وان كان دقيقا لطيفا مشارا اليه بالبنان لكنه بعيد كالمخالف للعيان
(فدخل فيه) اى فى الحسى بسبب زيادة او مادته فى تفسيره (الخيالى) وهو المعدوم الذى
فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس فان قلت لو فسر الحسى بما هو ادرك
لا دركه باحدى الحواس الظاهرة لكان اقرب الى الفهم وانسب لان جعل الوهمى فى قرن
الخيالى انسب من جعله فى قرن العقلى قلت انما يكونان فى قرن لو لم يتفاوتا بكثرة تشبيه المحسوس
بالخيالى وقلة تشبيهه بالوهمى كتشبيهه بالعقلى واما اذا كان كذلك فهو فى قرن العقلى (كما فى
قوله وكأن محمر الشقيق) وصفه بالمحمر مبالغة فى حمرته لان الافعلال للمبالغة فليس وصف
الشقيق به وهو ورد احمر لغوا يريد به شقايق النعمان بضم النون اضيف الى النعمان بمعنى
الدم او الى نعمان بن المنذر لانه انتهى الى ارض فيها من الشقايق ما اعجبه وقال ما احسن

للقياس نسخه

احرها نسخه

هذه الشقايق احوها وكان اول من حماها الا الى نعمان بالفتح وهو واد فى طريق الطائف يقال له نعمان الادراك وكأنه رد الشاعر الشقايق الى المفرد لضرورة الشعر اذ لم يوجد الشقيق بمعنى الشقايق بل الشقايق للواحد والجمع فان قلت هذا الوزن مما لا نظير له فى الاحاد واو كان الشقايق للواحد لوجد له نظير فى الآحاد قلت ذكر فى القاموس انه سميت بالشقايق تشبيها لها بشقيقة البرق وهى ما انتشر منه فى الافق هذا فهو فى الاصل جمع سمى به هذا الورد لاشتماله على اوراق كل ورق منه كشقيقة (اذا تصوب) اى مال الى السفل (او تصعد) اى مال الى العلو قيد المشبه بهذا القيد لان اوراق الشقايق ليست على هيئة العلم من غير ميل الى السفل والعلو (اعلام) جمع علم وهو ما يشد فوق الرمح (ياقوت نشرن على رماح) جمع رمح (من زبرجد) فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لم يدركه حس لان الاحساس لا يتعلق بغير موجود مادى حاضر عند الحس على نسبة مخصوصة يعرفها كل ذى حس لكن مادته التى تركبت منها كالياقوت والزبرجد وهيئة العلم والرمح والنشر مما ادرك بالحس ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبه به عن كونه خياليا بان يجعل اعلام ياقوت بمعنى اعلام كالياقوت فى الحمرة فيكون تشبيها بليغا ويراد بالزبرجد خشب مخضر كالزبرجد فيكون استعارة (وبالعقلى) عطف على قوله بالحسى (وما عدا ذلك) على قوله المدرك عطف معمولين على معمولى امر واحد اى المراد بالعقلى ما لم يدرك هو ولا مادته بتمامها باحدى الحواس الظاهرة سواء ادرك بعض مادته اولا (فدخل فيه الوهمى اى ما هو غير مدرك بها ولو ادرك لكان مدركا بها) اى او ادرك على الوجه الجزئى فلا ينافيه كون انياب الاغوال متصورة اذ ما لم يتصور لم يتصور جعله مشبها به وبهذا القيد يتميز عما يدرك بالوجد ان ويصح قوله وما يدرك بالوجد ان عد بلا له قال الشارح وبهذا القيد يتميز عن العقلى يعنى به يتميز الخاص عن العام ولو لا تميزه لا يصح الحكم بدخوله فيه وربما يقال اراد التميز عن العقلى الصرف وما ذكرنا احسن فاحسن التأمل واعرض عن الوهمى بحسن التعقل (كما فى قوله) اى كشبه به فى قول امرئ القيس (ايقتلنى) يريد به الرجل الذى اوعده فى حب سلمى (و) الحال ان (المشرفى) بفتح الراء قال الشارح سيف منسوب الى مشارف اليمن وجعل القاموس مشارف من الشام وانما رد المشارف الى المشرف لان الجمع لا ينسب اليه ما لم يرد الى المفرد (مضاجعى) قال الشارح اى ملازمى وجعل المضاجعة كناية عن الملازمة وجعل مضاجعى مبتدأ والمشرفى خبرا حيث قال فى تفسيره والحال ان مضاجعى سيف منسوب الى مشارف اليمن ولا بأس بتقديم الخبر مع كونه معرفة كالمبتدأ لانه يجوز فى ما لا التباس فيه على ما هو التحقيق ولا التباس ههنا لانه يعلم من استبعاد القتل ان له ملازما يمنع القتل فاللايق تعيينه بالمشرفى لا تعيين المشرفى به ومن الناس من توهم ان الشارح جعل الكلام قلبا وابتلى ببيان نكتة القلب ولم يأت بما يفيد للنفع جلبا ولا يبعد ان يراد بالمضاجع حقيقته ويكون فيه اشعار بان قصد احد قتلى لا يمكن الا فى حال اصطجاعى ونومى (ومسنونة) قال الشارح اى سهام محددة النصال يقال سن السيف اذا حدده ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها هذا والانسب بقوله (زرق) تفسير سن بالتحديد والصقل على ما فى القاموس ولا يخفى ان الانسب تفسير المسنونه باسنة الرماح لان الاسنة هى الاشبه بانياب الاغوال لانها اعظم من النصال وفى كون انياب الاغوال مما لم يدرك مادته بالحس نظر لان مادته العظم وكأنه مبنى على توهم انياب لا من جنس العظم لانها تفعل ما لا يمكن للعظم بل لا يعلم ان مادته اى شئ لانه لا مناسبة لها بشئ من القواطع ولا يخترع على صورت الناب المتعارف بخصوصه بل على صورة مهيبة له مناسبة فى الجملة بصورة الناب

(كانياب اغوال) الانياب جمع ناب وهو السن خلف الرباعية والاغوال جمع غول وهى ساحرة الجن والمنية وشيطان ياكل الناس اودابة رأتها العرب وعرفتها وقتلتها تأبط شرا قال الشارح ومما يجب له التنبه فى هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة فى الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعانى الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها فى بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما ردت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعانى الجزئية بل هى صورة لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة على تقدير وجودها وليست ايضا مما له تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل المراد بالخيالى والوهمى ما اخترعته القوة المتخيلة اعنى القوة التى من شانها تركيب الاشياء وتعريفها واختراع اشياء لا حقيقة لها اما من الامور المحسوسة الموجودة كما فى الخيالى واما لا عن شئ بل هو اختراع صرف على نحو المحسوس كما فى الوهمى ونحن نقول لم يسموا ما اخترعته الامور المتخيلة من الامور العقلية الصرفة وهميا بل ادخلوه تحت العقلى مطلقا لانه لا يلتفت اليه ولا يعتبر فى مقام التشبيه ولا يمكن للواهمة ان يخدع العقل فى توجهه اليه ويجعله متوجها اليه ملتفتا نحوه لان المعقولات الصرفة تحت سلطان العقل لا يقبل منها الا الحق او التشبيه به ويعرض عن المخترع الصرف فى اول نظره ويمجه وما ذكره الشارح فى نفى كون الوهمى من مدركات الوهم من انه ليس له تحقق ليس بقوى لان من افراد مدركات الوهم ما يجوز ان لا يكون له تحقق بل يكون بحيث لو ادرك بعد وجوده لا درك بالوهم (وما يدرك بالوجدان) فسروا الوجدانى بما يدرك بالقوى الباطنة ومدركاتها لا يخرج من الصور والمعانى الجزئية المتعلقة بالمحسوس فان المدرك من القوى الباطنة اما الحس المشترك وهو لا يدرك الا الصور واما الواهمة وهى لا تدرك الا المعانى الجزئية المتعلقة بالمحسوس فليس ما يدرك بالوجد ان بعد الخيالى والوهمى السابقين الا المعانى الجزئية المتعلقة بالمحسوس لكن فى كون كل ما يدرك بالقوى الباطنة وجدانيا خفاء اذ المشهور فى الوجدان ما يجده كل احد من نفسه عقليا صرفا كان كاحوال نفسه اومدركا بواسطة قوة باطنية فتخصيص الداخل بالوجد انى من بين سائر مدركات القوى الباطنة تخصيص بلا مخصص (كاللذة والالم) قال الشارح الحسيين فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجد انيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحياة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسى وعقلى اما الحسى فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها وكمال كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شئ ترجوه وكذلك البواقى فهذه مستندة الى الحس اما العقلى فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكاتها المجردة اليقينية وانما يدرك هذا الكمال ويلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهو ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدرك بالحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجد انيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب وما شاكل ذلك هذا كلامه وتتمة تحقيق المقام ان المراد بالادراك العلم وبالنيل

تحقق الكمال لمن يلتذ فان التكيف بالشئ لايوجب الالم واللذة من غير ادراك فلاالم ولا لذة
للجماد بمايناله من الكمال والافة وادراك الشئ من غير النيل لايولم ولايوجب لذة كتصور
الحلاوة والمرارة وانما قال من حيث هو كذلك لان الشئ قديكون مولماوموجباللذة والفرق
بالحيثية وانما قال كمال لانه يستلزم البراءة من القوة وكمال الشئ خروجه من القوة الى الفعل
وانما قال خير باعتبار انه موثر واللذة باعتبار الحصول والتأثير كذاذكره المحقق الطوسى
فى شرحه للاشارات وفيما ذكره الشارح ابحاث احدها ان المتبادر من اللذة والالم ماهو
جسمانى لاروحانى سواء كان الا دراك بالحس اوبالعقل مثلانيل الذائقة لحلاوة اذا ادرك
لذة جسمانية سواء ادرك هذا النيل بوجه جزئى فيكون الادراك بالحس اوادرك بوجه
كلى فيكون عقليا صرفا وثانيها ان ادراك القوة الغضبية ان اريدبه العلم فلاادراك للقوة
الغضبية وان اريد النيل فلابد من الشعور به حتى يكون لذة والشعور به ليس حسيا كيف
ونيل القوة الغضبية ليس معنى جزئيا متعلقا بمحسوس حتى يكون ادراكه بالواهمة اوليست
القوة الغضبية من المحسوسات وثالثها ان تكيف الواهمة بصورة شئ يرجوه مما لايعقل
لانه انمايدرك معنى جزئيا متعلقا بمحسوس والمرجو غير موجود حتى يمكن تعقله على وجه
جزئى بل تعقله قبل الوجود انما بوجه كلى فهو من مدركات العقل ورابعها ان كمال القوة
العاقلة لاينحصر فى الادراكات النفسية ولا فى ادراك المجردات بل ادراك المحسوسات ايضا
كمال لها كالظنون مثلا ومن كمالاتها الملكات الفاضلة كالشجاعة والسخاوة الى غير ذلك
نعم اجل كمالاتها تلك الادراكات وخامسها ان الادراك بالقوى الباطنة ليس من الصور
المحسوسة ولامن المعانى الجزئية المتعلقة بالمحسوس لان القوى غير محسوسة بل عند التحقيق
ذلك الادراك صفة للنفس المجردة فلا يكون لذة حسية بمعنى كون ادراكه بالحس واعلم
ان نيل ماهو خير لا يخص نيل المدرك ماهو خير بل نيل مايحبه المدرك ايضا من قبيل
اللذة كادراك الشخص حس ابنه فانه لذة مع انه نيل ابنه ماهو كمال وخيرله وان اللذة
قديكون بمجرد ادراك ماهو خير من غير نيل سوى الادراك كادراك الصور الحسنة فانه
لذة ولانيل سوى ادراكه ودعوى ان اللذة بادراك هذا الادراك ليست ظاهرة وحينئذ نقول
اللذة العقلية مجرد ادراك النفس الامور المطابقة ادراكا ثابتا من غير ان يدرك ادراكها
كماذكره الشارح فليكن سادس الابحاث ولتكن الجهات ستة يكون كل منها لذة قال السيد
السند انه لايخفى ان ايراد امثال هذه التحقيقات فى امثال هذه المقامات ممالايجرى للمتعلم
نفعا بل ربما زاده خيرة فى تفاصيل هذه المعانى ودقائق العبارات فالاولى بحال هذه العلوم
ان يقتصر فيها على الامور العرفية ومايقرب منها ولعل ذاك افتخار منه باطلاعه على
العلوم العقلية وماذكر فيه من التدقيقات هذا كلامه وليس بذاك فان السكاكى ادرج
فى كتابه مقدمات حكمية واصطلاحات عقلية فلابد للشارح لكلامه ان يخوض فى تفصيل
مرامه فليس منطق افتخار الابالسكاكى ويشهد لذلك انه يشكو الشارح فيما بعد
عن السكاكى ويقول لايتفرع على امثال هذه التقسيمات احكام متفاوتة فهى قليلة الجدوى
وكان هذا ابتهاج من السكاكى باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين (ووجهه) اى وجه
التشبيه (مايشتركان) اى الطرفان (فيه) بحكم التشبيه فيؤول المعنى الى مادل على اشتراكهما فيه
فلايرد نحوما اشبهه بالاسد للجبان لان الشجاعة ليست مشتركة بينهما مع انها وجه الشبه
للدلالة على مشاركتهما فيها ولايلزم ان يكون من وجوه التشبيه فى زيد كالاسد الوجود
والجسمية والحيوانية و يتجه انه يلزم ان يكون الطرفان قبل الدلالة على الاشتراك فيه طرفين

البقية نسخه

الاان يجوز واخرج التعريف مخرج من قتل قتيلا ولايخفى ان الوجه ليس احوج الى التعريف
من الطرفين كمايوهمه كلامه وهمادل على اشتراكهما فى شئ قال الشارح المراد بكلمة مامعنى له
مزيد اختصاص بهما واستشهد فيه بقول الشيخ عبد القاهر ان التشبيه الدلالة على
اشتراك شيئين فى وصف هو من اوصاف الشئ فى نفسه خاصة كالشجاعة فى الاسد والنور
فى الشمس ولايخفى ان الشاهد لايدل الاعلى مزيد اختصاص بالمشبه به ثم نقول لماكان
ظاهر عبارة الشيخ موهما لوجوب كون وجه الشبه خارجا عن الطرف وكونه وصفا
ثابتا للشئ فى نفسه من غير اعتبار معتبر ومختصا بالمشبه به مع ان الظاهر ان ذلك
شرط كون التشبيه مقبولا وهو غير معتبر فى مفهوم وجه الشبه ولافى مفهوم التشبيه
اسقطه المصنف عن تعريف التشبيه ولم يعتبره فى تعريف وجه الشبه ووضع موضع الوصف
كلمة مايشمل الجزء بلا خفا وذكر قوله (تحقيقا وتخييلا) تصريحا بان وجه الشبه لايجب
ان يكون من اوصاف الشئ فى نفسه فتعديل تعريف المصنف باعتبار امور تجعله موافقا
لكلام الشيخ عدول عن طريق سلكه قال المصنف (والمراد بالتخييل) ان لا يكون
وجوده فى المشبه به الاعلى تأويل وكأنه اقتصر فى البيان على ما اوجده والافمفهوم
مايشتركان فيه تخييلا اعم ولذا قال الشارح هو ان لا يوجد فى احد الطرفين اوكليهما الا
على سبيل التخييل والتأويل (نجوما) اى وجه شبه (فى قوله) يعنى القاضى التنوخى المنسوب
الى قبيلة تنوخ المسماة بمفعول من تنخ بالمكان اقام به سموابه لانهم اجتمعوا فاقاموا فى مواضعهم
ووهم الجوهرى فجعل النسبة الى تنوخ من قبيل تقول (وكأن النجوم) جمع نجم كالنجم
وهو الكوكب (بين دجاه) اى دجى الليل والمرجع فى البيت السابق وروى دجاها فالضمير
لليلة اوللنجوم فالاضافة لادنى ملابسة والدجى كالعلى جمع دجية وهى الظلمة بناء
ومعنى (سنن) جمع سنة وهى فى اللغة السيرة ومن الله حكمه وامره ونهيه وماسلكه النبى
صلى الله عليه وسلم مع الترك احيانا (لاح) اى ظهر (بينهن ابتداع) الابتداع الانشاء والبدعة
الحدث فى الدين بعد كماله والمراد بالابتداع على مابين وجه التشبيه احداث البدعة ولايخفى
ان طرفى البيت لايتلايمان فانه جعل النجوم بين الدجى والسنن بينهن الابتداع والملايم
ان تجعل بينهن الدجى اوالسنن بين الابتداع وتحصيل الملائمة كما يمكن باعتبار القلب
فى الاول يمكن باعتباره فى الثانى واشار اليهما اما الى الاول فبقوله من حصوله من حصول
اشياء مشرقة بيض فى جوانب شى مظلم اسود فان مفهومه ان جعل الدجى بين النجوم
واما الى الثانى فبقوله بالسنن بين الابتداع واشار الى ترجيح الثانى بايراد تفصيله وتوضيحه
دون الاول وكان وجه الترجيح ان التأويل دار بين المتقدم والمتأخر ترجيح المتأخر
ويكون احرى به لئلا يكون كالعمل قبل الحاجة وكنزع الخف قبل الوصول الى الماء
لكن لايخفى ان الاول انسب بالمقام وابلغ كيف وفيه بيان كثرة النجوم وغلبتها على ظلام
الليل كغلبة السنن فى الاسلام على البدعة والنكتة فى القلب حينئذ الاشارة الى ان الواقع
كون الدجى ظرفا للنجوم والقول بكون الدجى بين النجوم كماهو المقصود فى هذا المقام
بقرينة المشبه به قول تخييلى لانه كذلك تخييل فى المرئ لغلبة النجوم على الدجى كما
ان قلب سنن بين الابتداع للاشارة الى ان السنن هى الاصل الذى حدث فيها البدعة
واللائق بان يجعل ظرفا للبدعة دون العكس وان دعت الحاجة اليه وقال الشارح هو
للاشارة الى كثرة السنن حتى كانت البدعة هى التى تلمع بينها (فان وجه الشبه فيه) اى
فى هذا التشبيه (هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض فى جوانب شئ مظلم

بينهما نسخه

اسود) هى الظلمات ولايخفى ان جعل الظلمة وان كان له وجه من انها مظلمة بذاتها
كما ان الضوء مضئ بذاته لكن جعلها سوداء وقابلته للون مما لا يوجد له مساغ فلا يكون
تلك الهيئة فى المشبه ايضا الا تخييلا ولا يكون تحقيقا كما يلوح من قوله (وهى غير موجودة
فى المشبه به الا على طريق التخييل) الا ان يقال لا يراد ، بالتحقيق ماثبت فى الواقع ولا
ينمحى بالتدقيق وانما هو مايكون فى المراى ولايحوج الى تكلف اوخيال للنفس فانه كما ترى
ولايخفى انه يرى بين النجوم امور مظلمة سود تؤل عند التحقيق بالتدقيق الى ظلمات صرفة
وهومنشأ قوله بين دجاه دون ان يقول بين امور مظلمة سود (وذلك) اى وجودها
فى المشبه به على طريق التخييل (انه) اى لانه وهذا اظهر مما فى الشرح من جعل ذلك
اشارة الى بيان وجودها فى المشبه به بطريق التخييل اى بيانه بانه والضمير للشأن
(لما كانت البدعة وكل ماهو جهل يجعل صاحبها كمن يمشى فى الظلمة
فلا يهتدى للطريق ولا يأمن من ان ينال مكروها) من الوقوع فى مهلكة
اوالعثور على داهية مهلكة (شبهت) جاب لما اى البدعة ونظائرها من الجهالات
(بها) اى بالظلمة (ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ماهو علم بالنور)ووجه جعل
تشبيه السنة بالنور فرع تشبيه البدعة بالظلمة دون العكس ان العلم قد يكون مع الضلال
كما فى العالم الغير العاقل والجهل لاينفك عن الضلال اوان التنفير عن البدعة متقدم على
الترغيب بالسنة فالتشبيه فى البدعة اسبق اوان ظلمة الكفر كانت سابقة قد ارتفعت بالسنة
فتشبيه الجهل والبدعة يستحق ان يكون سابقا على تشبيه العلم والسنة وجعل السكاكى
كلا منهما مستقلا (وشاع ذلك) اى كل من التشبيهين (حتى يخيل ان الثانى) اى كل
ماهو علم (مما له بياض واشراق) قدم الثانى على خلاف ترتيب الوجود والذكر السابق
لقوة شاهده وشرفه (نحو) قوله عليه السلام (اتيتكم بالحنيفية) اى بالملة الحنفية المنسوبة
الى الحنيف اى الثابت على الاسلام (البيضاء) هذا لا يدل الا على ثبوت البياض دون
الاشراق كما هو المرعى ولو اريد بالبيضاء الشمس وجعلت صفة للحنيفية بتأويلها بالمشرقة
كقولك مررت بزيد الاسد اى الجرى لم يدل الا على تخييل الاشراق (والاول على خلاف
ذلك كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار) لذلك الشيوع المستلزم للتخييل
المذكور (تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها) اى بالنجوم بين
الدجى (ببياض الشيب فى سواد الشباب) فى القبول والرواج (اوبالانوار مؤتلقة) بالقاف
اى لامعة (بين النبات الشديدة الخضرة) التى يرى اسود فنبه به على ان المحقق اعم
من المحقق فى الواقع اوفى المرئ و بادى النظر كما اشرنا اليه وقد جعل صاحب المفتاح
البيت من التشبيه المقلوب على نحو و بدا الصباح كأن غرته وجه الخليفة حين يمتدح
ففيه ادعا ان نور السنن صار بحيث يشبه به نور النجوم وان الابتداع فوق الظلمة فى الاظلام
وليس لك ان تجعل الكاف للتشبيه وان من الحروف المشبهة بالفعل فيصير المعنى وكون
النجوم بين دجاها سنن لاح بينهن ابتداع اى كتلك الهيئة تلك الهيئة فيخرج بذلك
التشبيه عن كونه مقلوبا لانه وجب زيادة مابعد الكاف اذا دخل على ان فيقال كما ان
ولا يقال كان لئلا يلتبس بكأن من الحروف المشبهة (فعلم) من تصور وجه التشبيه وانه
المشترك بين الطرفين (فساد جعله فى قول القائل النحو فى الكلام كالملح فى الطعام كون
القليل مصلحا والكثير مفسدا لان المشبه) اى النحو (لايحتمل) اى لا يحتمل سببا بين
(القلة والكثرة) لانه ليس مرددا بينهما ويتعين فيه احدهما كيف واذا روعى فى جميع

الغير العامل نسخه

اجزاء الكلام فقد حصل النحو وان اهمل فى جزء فلا نحو فى الكلام فوجه الشبه هنا ان
الكلام يصلح بوجوده و يفسد بعدمه بمعنى انه لا ينتفع به لفوات الدلالات بل ليضر به
للانتقال الى غير المقصود كما انه لا ينتفع البدن بطعام لا ملح فيه بل يستضر به و يمرض ولا
يقتصر الفساد على فوت الانتفاع بل كما لا لذة لطعام لا ملح فيه لا لذة لكلام لا نحو فيه
ولو سلم انه برعايته فى بعض اجزاء الكلام يحصل النحو فالفساد بقلته لفوته فى البعض
لا بكثرته قال صاحب المفتاح و ربما امكن تصحيح جعله فقال الشارح فكأنه اراد
بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد به الكلام وفيه
ان استعمال الوجه الغريب بدل الوجه المستفيض لا يجعل النحو كثيرا فى الكلام فكأنه
اراد بكثرة النحو ايراد الكلام محتملا لوجوه مختلفة ومحتمل التطبيق على قواعد متباينة
فيوجب تحير السامع لصيرورة المركب بمنزلة المفردات المشتركة (وهو)اى وجه التشبيه
(اما غير خارج عن حقيقتهما) اى حقيقة شئ من الطرفين (كما فى تشبيه ثوب باخر
فى نوعهما اوجنسهما اوفصلهما) اوفى الجنس والفصل (اوخارج) عن حقيقة واحد
منهما اوالمراد غير خارج عن حقيقة كلا الطرفين اوخارج عن حقيقة كليهما ولايخفى
ان تشبيه الانسان بالفرس فى الحيوانية لا فى الحيوان كما هو دأب ارباب اللسان وكون الشئ
حيوانا ليس جنسا فكأنه اريد بالوجه الداخل على مايؤخذ بالنظر الى الداخل وان قوله
غير خارج يشمل نفس الحقيقة ولذا اختاره على الداخل وانما قدمه على القسم الثانى مع
كونه سلبيا له وغير عريق فى لطايف التشبيه بل لا يجرى فيه الحاق الناقص بالكلام الذى
هو العمدة فى باب التشبيه اذ هو مبنى الاستعارة وكيف وقد تقرر انه لا تفاوت الاشياء
فى الذاتيات وهى فى الامور المشار كة فيه سواء لعدم تقسيمه و تقسيم الثانى وتذييله بتفصيل
فلو قدم لاقضى بفصل قسيم عن آخر بفصل طويل ولا يذهب عليك ان دخول
بعض المفهومات الكلية فى الاشخاص وخروج بعضها من تدقيقات الفلسفة وتحصيل
التميز عنهما بالتحليل وهم مع طول باعهم فيه معترفون بالعجز عن تميز الحقيقة عن غيرها
لتعسر تميز الجنس عن العرض العام وتعسر تميز الفصل عن الخاصة وهم مخصون فيه
بل يتعسر تميز الحقيقة عن اجزائها اويحتمل ان يكون تمام حقيقة الانسان الناطق
الحيوان اويكون الناطق خاصة غير شاملة و يتعسر تميز الجنس عن فصل الجنس اويحتمل
ان يكون جنس الانسان مجرد الحساس اما اهل العرف واللسان فلا يعقلون من الداخل
فى الطرف الا الاجزاء الخارجية فالداخل فى الانسان عندهم الرأس واليد والرجل
وهم برءآء عن التشبيه فى مفهوم داخل فى الحقيقة وليس المشبه به عندهم الا المعانى
القائمة بالطرفين وليس الجنس والنوع عندهم الا الاخص والاعم فالماشى نوع المتحرك
عندهم والمتحرك جنسه فامثال هذا التقسيم من تفلسف السكاكى والبهتان العظيم
(صفة)هى الخارج لابد ان يكون معنى قائما بالطرفين والخارج الذى ليس كذلك غير صالح
لكونه وجه شبه (اما حقيقية)اى موجودة فى الطرفين لا بالقياس الى شئ (واما حسية)
اى مدركة بالحس الظاهر (كالكيفيات الجسمية)اى المنسوبة الى الجسم باختصاصها به
والكيفية نسبة الى كيف كالماهية الى ما والكمية الى كم وضعت لما يجاب به عن السؤال
بكيف و خصها المتكلمون ببعض الاحوال فكيفية فكيف من مصنوعاتهم صرح به
اهل اللغة وليس المقدار والحركة منها عندهم كما يعلم من فنهم فتارة يقال اراد بالكيفيات
مطلق الصفات وتارة يقال اراد بالمقدار وضعه من الطول والقصر والتوسط بينهما

ابستضربه نسخه

على مابوجد نسخه

بالكامل نسخه

قدم نسخه

وبالحركة السرعة والبطؤ والتوسط بينهما ويزيف الثانى بان فى كون هذه الامور صفات
حقيقة نظر اذ رب طول يصير قصيرا بالنسبة الى طول ورب بطؤ يصير سرعة بالنسبة
الى آخر ونحن نقول لو جعل قوله كالكيفيات الجسمية مثالا للصفات الحسية وقوله مما يدرك بيانا لها
واشارة الى نفسها لم يرد شى (مما يدرك بالبصر) هو فى اللغة حاسة العين ونفسها وفى عرف
الحكمة قوة مرتبة فى العصبتين المجوفتين اللتين يتلاقيان فيفترقان الى العينين وفيه نظر
لانه لا يصدق على بصر بعض الحول فان الحول قد يكون بتقاطع العصبتين الى العينين
وقد يكون بعدم تلاقيهما فلا يصدق التعريف على بصر من لم يتلاق عصبتاه بل على بصر
الاحوال اصلا لما قيل ان قوله يتلاقيان فيفترقان ينبئ عن عدم التقاطع فتفطن
ولا يخفى انه يدرك بالبصر غايته انه لا يدرك مطابقا اذا لم يكن حوله نظريا بل يكون عارضا
ويرى الواحد اثنين ويصدق على قوى اخرى مودعة فيهما (من الالوان والاشكال)
المدرك بالذات بالبصر هو اللون والضوء وما عداهما يدرك ثانيا او بالعرض واللون مع كونه
مدركا بالذات ادراكه مشروط بادراك الضوء اكتفأ وكانه لم يذكر الضوء بذكر يدرك بالذات
فى التنبيه على المدرك بالذات واختار اللون بالذكر تنبيها على انه المدرك بالذات دفعا لما يتوهم
من توقف ادراكه على ادراك الضوء انه مدرك بالعرض واكثر ذكر المدرك بالعرض
لانه ابعد من كونه مبصرا كما بالغ فى توضيحه والاشكال كالشكوال جمع شكل وهو فى اللغة
الصورة المحسوسة والمتوهمة فى عرف الحكمة هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم او السطح
كالكرة والدائرة او نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة او اكثر مما لا يليق تفصيله بالمقام
(والمقادير) هى جمع مقدار وهو فى اللغة مبلغ الشئ وفى عرف الحكمة كم متصل قار الذات
والكم عرض يقبل التجزأ لذاته ونعنى بالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك يتلاقى
عنده بمعنى ان كل جزء فرض فيه يكون نهايته متحدة مع مبدأ الاخر بخلاف العدد فان
الاربعة اذا قسم الى نصفين مثلا لم يكن نهاية نصف منها مبدأ نصف آخر وهذا
هو الاتصال الذاتى الذى هو فصل للكم المتصل بخلاف الاتصال العرضى كاتصال خط بخط
فانه متصل بالقياس الى الغير لا فى حد ذاته وبهذا اندفع انه لا نهاية لسطح الكرة فلا يكون
كما منصلا لان الحدس هو الحد الفرض اللازم بعد فرض القسمة لا النهاية الموجودة وذكر
قار الذات لاخراج الزمان لان المراد به ان يكون الاجزاء المفروضة ثابتة وليس الزمان
كذلك (والحركات) جمع حركة على وزن عرفة وهى لغة ضد السكون وفى عرف المتكلمين
حصول جسم فى مكان بعد حصوله فى مكان آخر قال الشارح بمعنى مجموع الحصولين
وهذا مختص بالحركة الاينية هذا وفى التعريف انظار لا يفى به المقام وعند الحكماء هو الخروج
من القوة الى الفعل على سبيل التدريج عن الخروج دفعة كتبدل الصورة النارية بالهوائية
فانه يسمى كونا وفسادا لا تقول الحركة من الاعراض النسبية فكيف جعلها صفة حقيقية
لانا نقول نفس النسبة لا تكون صفة حقيقية واما معروض النسبة يكون حقيقية والحركة
نسبية بالمعنى الثانى وقد نبه بايراد الامثلة جموعا على تنوع كل منها اما الالوان والاشكال
فظاهرة واما المقادير فلانها اما اجسام تعليمية واما سطوح واما خطوط واما الحركات
فلانقسامها الى الوضعية وغيرها او الى القسرية والطبيعية والارادية الى غير ذلك (وما يتصل
بها) قال الشارح اى بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التى
هى عبارة عن مجموع الشكل واللون من الضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة
وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك هذا وفيه انه حمل

الحركات على كيفياتها من سرعتها وبطؤها او الحالة المتوسطة بينها احفظ الما هو المصطلح
من الكيفيات على ما هو احد التوجيهين السابقين فلا يصح حينئذ تمثيل ما يتصل بالمذكورات
بالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة واما قوله الداخلة تحت الشكل تقييد
للامور الاربعة لانها تعرض للخط قطعا مع انه لا شكل له لان نهايتى الخط لا يحيطان به
واما ما يعرض للخط فداخل فى قوله غير ذلك فانها ايضا مما يتصل بالمذكورات لانها
مما يتصل بالمقدار فلا يتجه ما اورده السيد السند عليه من ان هذه الامور تعرض للخط
ولا شكل له نعم يتجه انها لما كانت داخلة تحت الشكل فقد دخلت فى قوله والاشكال فلا معنى
لجعلها داخلة تحت ما يتصل بها الا ان يقال تسامح فى قوله تحت الشكل واراد به تحت
ما يتصل بالشكل الاول واورد السيد السند ان الاشكال مما يتصل بالمقادير فلا وجه لضمها مع
الالوان وافرادها عما يتصل بها ويرده ان افرادها وضمها الى الالوان لان حسن الشخص
وقبحه مما يتصل بمجموعها (او بالسمع) عطف على قوله بالبصر وهو فى اللغة الاذن وحد الاذن
يكون للواحد والجمع وفى عرف الحكمة قوة رتبت فى العصب المفروش على سطح باطن
الصماخين يدرك بها الاصوات وفيه نظر لانه يصدق على قوة رتبت فى احدى العصبتين
(من الاصوات الضعيفة والقوية والتى بين بين) وانما وصف الاصوات تنبيها على
ان انواعها امور اعتبارية لا غير بينها الا باعتبار اوصاف متفاوتة بالاضافة بخلاف الالوان
واخواتها والطعوم والروايح وفى كون الاصوات باعتبار القوة والضعف والتوسط
من الاصوات الحقيقية نظر لانها تختلف باختلاف المضاف اليها ولا يذهب عليك
ان للاصوات ايضا امورا منفصلة بها تدرك بالسمع كحسنها وقبحها والكيفيات الحاصلة
من الاعتماد على مخارج الحروف وكونها موزونة ومنثورة وكذا الطعوم والروايح فتخصيص
ما عد من مدركات البصر ومدركات اللمس بقوله وما يتصل بها اتفاقى
لا موجب له (او بالذوق) هو فى اللغة مصدر ذاق بمعنى اختبر الطعم وفى عرف
الحكمة قوة منبثة فى العصب المفروش على جرم اللسان وفيه انه يخرج عنه القوى
المودعة فى ابعاض هذا العصب ويدخل فيه قوى غير مدركة للطعوم مودعة فيه
ويمكن دفع الاول بادنى تمحل فانظر وادفع النظر (من الطعوم) واصولها تسعة وطرفاها
الحلاوة والمرارة وما بينهما من الحرافة والملوحة والحموضة والدسومة والعفوصة والقبض
والتفاهة والعفوصة طعم يتقبض به ظاهر اللسان وباطنه والقبض طعم يتقبض به ظاهر
اللسان والتفاهة طعم لا يحصل من ذى الطعم بسهولة لكمال صلابته والبعض الهم يقبض
ظاهر اللسان وقد يستعمل بمعنى القابل للطعم (او بالشم) وهو فى اللغة حس الانف وفى عرف
الحكمة قوة مرتبة فى زائدتى مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتى الثدى وفيه (من الروايح) جمع
رايحة قال الشارح لا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة او المخالفة كرايحة
طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محلها كرايحة المسك او الى ما يقارنها كرايحة
الحلاوة هذا وكان المراد بالانواع المفهومات المندرجة تحتها والا فالرايحة الطيبة
ورايحة المسك ليستا نوعين مختلفى الحقيقة ولا يبعد ان يكون رايحة الحلاوة من قبيل الاضافة
الى المحل ويكون المراد رايحة ذى الحلاوة (او باللمس) هو فى اللغة المس باليد وفى عرف الحكمة
قوة سارية فى البدن كله تدرك بها الملموسات قالوا لم يختلف فى الكبد والرية والعظم والطحال
والكلية فعلى هذا لا يصدق التعريف على شئ من المحدود ولا يصلحه ضم الاستثناء ايضا لانه
لا يصدق على لامسة عضو عضو ولو اريد المدرك بالملامسة ويصدق على القوة الغاذية

التوجيهات السابقة نسخه
لا تميز نسخه
منفصلة نسخه
لم يخلق نسخه

الثامية اذلواريد بالملموس ماعليه اللغة كان قاصرا ولواريد المدرك باللامسة يلزم الدور
ولم يراع فى ذكر الحواس الترتيب الذى راعوه اذقدموا اللامسة لانها يحتاج اليها الحيوان
اشدحاجة ولهذا نشر فى جميع الاعضاء ولم يخل عنه حيوان حتى الخراطين الناقد للاربعة
لان التشبيه اكثر ما يقع فى المبصرات فلما قدم البصر جمع معه ماسوى اللامسة بجامع
الاختصاص بعضو الرأس الا انه ينبغى ان يؤخر الذائقة من الثلاثة ليتصل باللامسة
لشدة المناسبة بينهما ولذا قال الامام الرازى لولا كثرة مباحث المبصرات لقدمنا المذوقات
لتكون رديفة للملموسات (من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والخشونة والملاسة)
فى المواقف الملاسة عند المتكلمين استواء وضع الاجزاء فى ظاهر الجسم والخشونة عدمه
فهما على هذا القول من باب الوضع وعند الحكماء هما كيفيتان ملموستان قائمتان بالجسم
وفى شرحه وقيل قائمتان بسطح الجسم (والصلابة واللين) فى المواقف هوعدم الصلابة
عما من شانه فهو عدم ملكة وقيل بل كيفية بها تطيع الجسم للغامز وفى شرحه قال الامام
الرازى هما من الكيفيات الاستعدادية دون الكيفيات الملموسة وقال الشارح وكون هذه
الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء (والخفة والثقل) هو كعنب مصدر وكعلم
حاصل بالمصدر ولا يخفى ان مفهومات الامور المذكورة ظاهرة متشاركة فيها الصبيان
وغيرهم والاشتغال بتعريفاتها لغو وان شاعت فى غير هذا الفن فتركناها لذلك (ومايتصل
بها) اى بالمذكورات كالبلة والجفاف وغيرهما (اوعقلية) عطف على قوله حسية وتقسيم
الخارج من وجه الشبه بالحسى والعقلى لمزيد اهتمام به والافغير الخارج منه ايضا قديكون
حسيا وقديكون عقليا اذالمراد بالحسى مايكون افراده مدركة بالحس لكن لمالم يكن التشبيه به
كثيرا تدور عليه الاستعارة لم يتعلق به اهتمام يدعو الى تقسيمه وتفصيله وايضا تقسيمه الى
الحسى والعقلى عائد الى حسية الطرف وعقليته بخلاف تقسيم الخارج فلم يستغن عنه
بتقسيم الطرفين (كالكيفيات النفسانية) نسبة الى النفس على غير قياس النسبة كالجسمانى
فى النسبة الى الجسم والكيفية النفسانية ما يختص بذوات الانفس الحيوانية وقيل مايختص
بذوات الانفس حيوانية كانت او نباتية كذا يستفاد من المواقف والاختصاص
بالاضافة الى مافيه الاجسام فلااشكال فى التمثيل بالعلم المشترك بين ذوات الانفس والواجب
على انه قديمنع الاشتراك لكون علمنا عرضا وحادثا دون علمه تعالى فانه قديم وليس
بعرض (من الذكاء) وهو كالسواء سرعة الفطنة كذا فى القاموس وعرف بشدة قوة
للنفس مقدمة لاكتساب الاراء او باخص منه بمرتبتين وهو ملكة سرعة انتاج القضايا
وسهولة استخراج النتايج بواسطة كثرة من اولة المقدمات كالبرق اللامع فلا يشتمل ملكة
اكتساب الاراء التصورية وسرعة الانتاج وسهولة الاستخراج النظريتين وعلى الاول
سؤال مشهور ذكره بعض الفضلاء الجامعين للعلوم من ان الذكاء يجامع اكتساب الرأى فكيف
يكون معدا واقحمه بعض الاذكياء المختلفين بنهاية الذكاء بان منشأ الاشكال اشتباه صور الكلمات
والاشكال فظن المعد على صيغة اسم الفاعل وهو اسم مفعول اى قوة مهيئة هيأها الله
تعالى لاكتساب الاراء هذا ونحن نقول فليكن اسم فاعل بمعنى قوة مهيئة تهيئ النفس
لاكتساب الاراء اوبمعنى المعد اصطلاحا ولانسلم ان شدة القوة يجامع اكتساب الرأى بل
حين حصول الاكتساب بغير القوة والظاهر حمل الامثلة على المعانى اللغوية ليكون
تمثيلا لوجه الشبه بمايدور فيما بين البلغاء فالظاهر فى قوله (والعلم) حمل العلم على اليقين
فانه من افعال اليقين فى اللغة اعنى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وان كانت معانيه

(الآخر)

الفاقد نسخه

الى باقى الاجسام نسخه

الاخر ايضا عقلية من المعانى الثلثة التى ذكرت فى بيان تعريف البيان ومما هو مصطلح
الحكيم من الصورة الحاصلة من الشئ عند الذات المجردة لا حصول صورة الشئ فى العقل
كماذكره فى الشرح لانه احداقسام العلم اعنى العلم الكاسب كما حقق وليس من معانى العلم
ومن ادراك الكلى اوالمركب فى مقابلة المعرفة بمعنى ادراك الجزئى اوالبسيط ومن مقابلة
الصناعة وهى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات مانحو غرض من الاغراض
صادرا عن البصيرة بحسب الامكان وقول الشارح وقديقال العلم على ملكة يقتدر
بها الخ كانه سهو القلم والمقصود بالكتابة وقديقال العلم على مقابل ملكة يقتدر بها الى
هنا (والغضب) وهو حركة النفس ومبداها ارادة الانتقام (والحلم) وهوان يكون النفس
مطمئنة لايحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه (وسائر الغرائز)
جمع غريزة وهى الطبيعة والطبيعة السجية جبل عليها الانسان كالطباع اوالطباع ماركب
فينا من المطعم والمشرب وغير ذلك من الاخلاق التى لا تزايلنا كذا فى القاموس فعلى هذا يدل
قوله وسائر الغرائز اى باقى الغرائز على ان الممثل سابقا مبادى الامور المذكورة لانها التى
جبل عليها الانسان لاانفسها ولوجرينا على تفسير الغرائز بملكة تصدر عنها صفات ذاتية
على مافى الشرح لاستدعى حمل ماسبق على الملكات وبالجملة لايصح حمل العلم على حصول
الصورة اوالاعتقاد اوادراك المركب كما يشعر به كلام الشرح ومن سائر الغرائز الكرم
والقدرة والشجاعة ومقابلاتها (واما اضافية) عطف على قوله اماحقيقية وكاشف
عن المراد به فان الحقيقى له معنيان احدهما الصفة الثابتة للشئ مع قطع النظر عن غيره موجودة
كانت اومعدومة ويقابل الاضافى بمعنى الامر النسبى الثابت للشئ بالقياس الى غيره وثانيهما
الموجود ويقابله الاعتبارى الذى لاتحقق له سواه سواء كان معقولا بالقياس الى غيره اومع
قطع النظر عن الاغيار وقدنبه على ضعف عبارة المفتاح حيث جعل الحقيقى متقابلا لماهو
اعتبارى ونسبى لان الحقيقى ليس له معنى مقابل للاعتبارى والنسبى بمعنى مالايكون اعتباريا
ولانسبيا (كازالة الحجاب فى تشبيه الحجة بالشمس) واعلم انه لم يف المصنف بماوعد فى ديباجة
الكتاب من حذف الحشو والتطويل والتعقيد ونسى عنه فى هذا المقام لان هذه التقسيمات
مالانفع له فى هذا الفن بل يوجب تحير الافهام وايقاع المبتدئين فى الظلام حتى ان الشارح
قال كانه ابتهاج من السكاكى باطلاعه اصطلاحات المتكلمين فهو من التطويلات المشكلة
على المبتدى فيجب حذفه لمن التزم تنقيح الكلام عن التطويل والتعقيد وكانه منع المصنف
حذفه لاتقائه من الاتهام بانه لم يعرف على اصطلاحات المتكلمين فحذفه لعدم فهمه مقاصد
المفتاح فى هذا المقام لكونه عاريا عن معرفة مصطلحات الكلام (وايضا) وجه التشبيه
(اما واحد) فى ذاته بمعنى انه لاجزء له والا فلا يقابل بينه وبين المركب لانه ايضا واحد حقيقة
اذالوحدة تعرض للشئ حقيقة نعم لوقال امابسيط اومركب لكان اوضح (واما بمنزلة الواحد)
ولما كان ماهو بمنزلة الواحد عاما لان بعروض الوحدة جهات شتى من الوحدة بالموضوع
والوحدة بالمحمول الى غير ذلك قيده بقوله (لكونه مركبا من متعدد) اما تركيبا حقيقيا بان يكون
وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من متعدد اوتركيبا اعتباريا بان يكون هيئة منتزعة انتزعها العقل
من متعدد والاعتبار عند البلغاء للاعتبارى بل الظاهر ان يخص التركيب فى هذا العرف
بالمركب الاعتبارى ويجعل المركب الحقيقى داخلا فى الواحد على خلاف مافى المفتاح حيث قال
غير الواحد اماان يكون فى حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودا من مجموعها
الى حقيقة واحدة اولايكون فى حكم الواحد وستعرف وجهه (وكل منهما) اى كل واحد من
الواحد وماهو بمنزلته (اما حسى اوعقلى) والعقلى الذى هو بمنزلة الواحد امامركب من العقليات

فى الكلام نسخه

للانفة نسخه

الصرفة اومن الحسى والعقلى لان المركب من الحسى والعقلى عقلى كذا حققه الشارح
المحقق والسيد السند وفيه ان تحقيق العقلى ماحصل فى نفس العقلى وتحقيق الحسى ماحصل
فى الحس المشترك اوالواهمة والمركب المذكور ليس شئ منهما بل مجموعهما منهما فالحق
ان يقسم ماهو بمنزلة الواحد ايضا ثلاثى كالمتعدد (واما متعدد) عطف على اما بمنزلة
الواحد اى وجه التشبيه اما واحد اوغيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد
بان يقصد بالتشبيه تشريك الطرفين فى كل واحد من متعدد بخلاف المركب من وجه الشبه
فان القصد فيه الى تشريكهما فى مجموع الامور اوفى الهيئة المنتزعة عنها كذا فى الشرح
وكأنه دعاه الى تأويل المنفصلة ذات ثلثة اجزاء الى منفصلتين ذاتى جزئين ان الحكم
الانفصالى لايمكن ان يتحقق الابين امرين اذلايمكن ان تكون القضية واحدة الاطرفان
هذا ويمكن جعل الجزئين الاولين بمنزلة امر واحد وهو غير متعدد اى وجه الشبه اما
غير متعدد واما متعدد هل يمكن الحكم بالانفصال بين امور فظنى ان الحق انه ممكن على
سبيل الاجمال كما يحكم به الوجدان فان القضايا المنفصلة ذوات الاجزاء الثلثة فصاعدا
تشتمل على احكام اجمالية اذا فصلت صارت القضية الواحدة اكثر من قضيته ولايخطر
بالبال نسب متعددة مقصودة بتصديقات متعددة فى الصورة الاجمالية فالداعى الى
التكليف ليس الاوضع التفصيل موضع الاجمال ولايخفى ان هذا التقسيم يجرى فى الطرفين
ايضا فان المشبه اوالمشبه به قد يكون واحدا وقد يكون بمنزلة الواحد وقد يكون متعددا
والقول بان تعدد الطرف يوجب تعدد التشبيه عرفا دون تعدد وجه الشبه لوتم انتم
وجه التخصيص وقوله (كذلك) صفة لمتعدد واشارة الى انقسامه الى حسى وعقلى
(اومختلف) اى بعضه حسى وبعضه عقلى وكما ان احاد المتعدد وقد تختلف كذلك اجزاء
المركب كما اشرنا اليه ولم يلتفت اليه لان المقصود فى المتعدد الاحاد دونه على عكس
المركب فان الملتفت فيه المركب الذى هو عقلى دون الاجزاء المختلفة فاعتد بحال الاحاد
دون الاجزاء كذا فى الشرح وقد عرفت مافيه ولك ان تريد بقوله كذلك انه اما حسى
اوعقلى واما واحد او بمنزلة الواحد وبقوله اومختلف ان بعضه حسى وبعضه عقلى
وبعضه واحد وبعضه بمنزلة الواحد لكن ايراد الامثلة يوافق الاول وحمل العبارة عليه
اسهل (والحسى) اى وجه الشبه الحسى (طرفاه حسيان لاغير) فالمتعدد الذى بعضه
حسى دخل فى هذا الحكم لان فيه وجه شبه حسيا فلم يحتج الى تأويل الحسى بالحسى بتمامه
اوببعضه كما فعله الشارح ولاالى ان يقال حكم المختلف اخيل اشتراك العلة (لامتناع
ان يدرك بالحسى من غير الحسى شئ) ويتجه عليه ان الحس كما سيجئ ما افراده حسية فيجوز
ان يدرك من الطرف الحسى والعقلى مايصدق عليهما ودفعه ان المراد ان وجه الشبه
الخارج الحسى طرفاه حسيان وهو امر قائم بالطرفين لكن لابد ان يراد بحسية
الطرفين اعم من الحسية حقيقة او تنزيلا يشمل نحو قوله كأن النجوم بين دجاها سنن لاح
بينهن ابتداع فان وجه الشبه حسى مع ان السنن والابتداع ليست حسية لكنها نزلت منزلة
الحسى (والعقلى اعم) اى طرفا العقلى اعم من الحسيين اومن طرفى الحسى لانهما يكونان
عقليين ومختلفين ايضا (لجواز ان يدرك بالعقل من الحسى شئ) بل قد حقق فى غير هذا
العلم ان النفس فى مبدأ الفطرة خالية من العلوم كلها ويحصل لها المحسوس باستعمال
الحواس والمعقول بالانتزاع من المحسوس (ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلى اعم) اى اعم
تحقيقا اذ كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه حسى يتحقق فيهما بوجه عقلى ولاعكس

اوالمراد طرفا التشبيه بالوجه العقلى اعم من طرفى التشبيه بالوجه الحسى وكل ما يصلح
طرفا للثانى يصلح طرفا للاول دون العكس وفيه نظر اذ ماصح فيه التشبيه بالوجه الحسى
يحتمل ان لايكون فيه امر عقلى له مزية اختصاص باحد الطرفين فيوجد التشبيه بالوجه
الحسى دون العقلى (فان قيل هو مشترك فيه) لاحاجة الى فيه (فهو كلى والحسى ليس بكلى)
فيه تطويل ويكفى هو مشترك فيه والمشترك فيه ليس بحسى بل منافاة المشترك فيه للحسية
اظهر من منافاة مايجوز العقل فيه الاشتراك بالنظر الى مجرد مفهومه (قلنا المراد) يعنى
المراد المصطلح عليه فى لفظ الحسى (ان افراده مدركة بالحسى) وبهذا اندفع ماذكره المفتاح
ان جعل المشترك فيه حسيا يخالف التحقيق ولايرد ماذكره الشارح انه لايصلح جوابا لما
فى المفتاح من ان التحقيق فى وجه الشبه يأبى ان يكون حسيا ومراد المصنف جواب ما فيه
كما يظهر من الايضاح لانه عدل المصنف من التحقيق الى التسامح لان التحقيق لايأبى
ان يكون وجه الشبه مما ادرك افراده بالحسى (فالواحد الحسى) شروع فى تمثيل الاقسام
الستة عشر بعد التحصيل بالتقسيم فتأمل وقول الشارح شروع فى تعداد امثلة الاقسام
خفى اذ لم يذكر على طريقة التعداد (كالحمرة) كونها ونظائرها واحدا بمعنى مالاجزء له مما
يتطرق اليه المع فذلك يدعو الى جعل الواحد فى مقابلة المركب الاعتبارى الذى هو الهيئة
المنتزعة ويأبى له داع اخر (والخفاء) اى خفأ الصوت من المسموعات قال الشارح وفيه
تسامح لان الخفأ ليس بمسموع ودفعه السيد السند بان المراد بالخفأ مايقابل الجهر (وطيب
الرائحة) من المشمومات (ولذة الطعم) من المذوقات (ولين الملمس) من الملموسات (فيما مر)
اى فى تشبيهات مرت من تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر
اوالريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير (والعقلى) عطف على الحسى عطف صفة على صفة
اى الواحد العقلى (كالعراء عن الفائدة) هى ما اكتسب من علم اومال (والجرأة)
فيها لغات حيث جارت على وزن الجرعة والشبهة والكراهة والكراهية والجراية باليا
على وزن الكراهية شاذة وهى فى اللغة الشجاعة لكنها اعم من الشجاعة فى عرف الحكماء
لاختصاص الشجاعة بما صدر عن روية فيختص بالعقلاء قيل ولذا اختارها على الشجاعة
لتصفوا اشتراكهما بين الرجل الشجاعة والاسد عن ثبوت اشتباه (والهداية) اى الدلالة
الموصلة الى المطلوب اوالدلالة على مايوصل الى المطلوب على الاختلاف فيها (واستطابة
النفس) اضافة الى الفاعل يقال استطاب واستطيب الشئ وجده طيبا (فى تشبيه وجود
الشئ) هذا الظرف متعلق لظرف المتقدم الواقع خبرا عن الواحد العقلى (العديم) فعيل
بمعنى مفعول من عدمه كعلمه اى فقده او بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى الفاعل من عدم
ككرم بمعنى انعدم والانعدام لحن فى اللغة من المتكلمين ولم يثبت فى اللغة انعدم وانما تكلم به
المتكلمون والعديم يعارف فى اللغة فى الاحمق (النفع) فاعل العديم او نائبه (بعدمه) الاولى
بالعدم لان الظاهر تشبيه وجود عديم النفع بالعدم لابعدمه ورجع الضمير الى مطلق
الشئ شئ وهذا التشبيه الاول شبه عقلى ذكره وهكذا مايأتى على ترتيب الوجوه المتقدمة
وقد راعى فى ترتيب الوجوه الاربعة ماهو اسبق فقدم ماطرفاه معقولان لانه انسب
بالواحد العقلى ثم ماطرفاه حسيان ثم ما المشبه فيه عقلى لان الاصل تشبيه المعقول بالمحسوس
دون العكس وقد انكر الشيخ على من جعل هو معدوم اوهو والعدم سواء تشبيها ونقول
لم يثبت للموجود هنا ماهو للمعدوم بل اردت نفى وجوده لكن هذا الحكم مبنى على تشبيه
الوجود بالعدم فانهم لما شبهوا الوجود بالعدم فى العراء عن الفائدة و يتنزل منزلته صار

هومعدوم النفي الوجود وكذاهو والعدم سواء ثم لماشاهد الشيخ ان الدخيل في البلاغة
لايكاد يوافقه ولا يتمكن من ان لايجعل هومعدوم اختصار موجود كالمعدوم وشيء كلا
شيء ووجود شبيه بالعدم كان زيد اسد اختصار زيد كالاسد بالغ في ان الحق معه وقال
الامر كذلك لكن ان ابيت الان تعمل على ظاهر قولهم موجود كالمعدوم الى غير ذلك فلا
مضايقة فيه يريد ان كلا ميسر لما خلق له ويجب العمل بما روى حسن كلم الناس على قدر
عقولهم وبهذا استغنيت عن ان يقول المصنف ممن لامضايقة للشيخ معه في جعل وجود
شبيه بالعدم تشبيها فظهر ضعف ما قال الشارح ان كلام الشيخ ساقط بما حققه المصنف
فان الحق معه ولا مجال لانكار التشبيه كيف والشيخ لم ينكر التشبيه في وجود كالعدم بل في
قولهم هومعدوم اوهو والعدم سواء فاحسن التأمل وزين التعقل تنفع من يعقبك احسن
المنافع الذي ليس له مبطل ولا رافع (والرجل الشجاع) ه على مني الجراءة فلهذا لم يقل والرجل
الجرى كما هو الظاهر (بالاسد والعلم) باى معنى اخذ وقد عرفت (بالنور) هو الضوء ايا ما كان
اوشعاعه والذي بين الاشياء (والعطر بخلق كريم) باضافة الخلق اووصفه بالكريم وجزم
الشارح بالاول والجزم خلافه والخلق السجية والمروة والدين جاء بضمة وبضمتين وتحمل
الوحدة على البساطة يخفى صحة التمثيل بالعراء عن الفائدة واستطابة النفس الشائبة التركيب وقد
ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحياة في كونهما جهتي
ادراك واتفق الشارحان بان بيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي هي سبب تفاصيل الادراكات
اذلو اريد الادراك لم يكن للتشبيه معنى اقول المراد بالادراك الوصول وتفاصيل الادراكات
والعلوم كالحيوة جهات للوصول وهذا اقرب مما قال الشارح هنا ولوجعل وجه الشبه بين
العلم والحياة الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا
صوابا (والمركب الحسي) من وجه الشبه لايكون طرفاه الا حسيين فلم ينقسم باعتبار حسية
الطرفين وعقليتهما واختلافهما لكن ينقسم باعتبار افراد الطرف وتركيبه ولم يشر الى تقسيم
الطرف الى المركب والمفرد والمختلف لانه يحصل في ضمن تقسيم الوجه باعتباره ولم يكتف
بذلك في تقسيم الطرف الى الحسي والعقلي والمختلف تنبيها على ان الطرف ايضا مقصود
بالبحث كالوجه وليس احدهما تبعا للاخر وفي الشرح انما قسم وجه الشبه المركب هذا
التقسيم دون الواحد لان معنى تركيب وجه الشبه ان يكون هيئة منتزعة من اشياء تشترك فيه
هيئتان منتزعتان كذلك بان يعمهما تلك الهيئة والطرف المركب بان يكون هيئة منتزعة من
اشياء اذلا معنى لتركيب الطرف وتركيب وجه الشبه الا ذلك فلا يمكن تشبيه المركبين الا
بالاشتراك في مركب يعمهما فلا يمكن ان يكون طرفا وجه التشبيه الواحد مركبين هذا تنقيح
كلامه ولابد من بيان انه لايجري هذا التقسيم في وجه الشبه المتعدد وانه لايكون طرفا الواحد
مختلفين ايضا حتى يتم وجه التخصيص ويتبين عدم صحة الاختلاف لما ذكره من ان التشبيه
في الهيئة انما يكون باشتراك الهيئتين فيها ولا يتم عدم الجريان في المتعدد مالم يتبين انه لايمكن
تشبيه الهيئتين المنتزعتين يجوز ان يكون في غير الهيئة من كونهما معجبتين اومرتين
اومرغوبتين اومكروهتين الى غير ذلك فيصح ان يكون الواحد من وجه الشبه طرفاه مفردين
ومركبين ومختلفين فان قلت اذا كان معنى التركيب ما حققته فكيف صح قول السكاكي وجه
الشبه اما واحد اوغير واحد وغير الواحد اما في الحكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما
اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة اولا يكون في حكم الواحد يعني المتعدد قلت هذا
مما استصعبه الشارح ويمكن دفعه بانه اراد بالحقيقة الملتئمة ما يكون هيئة منتزعة من امور

لايكون اوصافا ولهذا قابلها بالاوصاف فان قلت لاتستبعد ذلك لولا يأبى عنه ما صرح به من
ان عد العراء عن الفائدة واستطابة النفس من الواحد تسامح لان وجه التسامح ليس ان فيهما
شائبة التركيب قلت لوسلم فلا اباء لانه لعله اراد التسامح في الاصطلاح بالتوسعة في التسمية
بالواحد واعتباره على وجه يندرج فيه كثير من المركبات ومما يؤيده ان لامعنى للتركيب
الا ذلك جعل استعارة الفعل واستعارة الاسماء المتصلة به استعارة تبعية معدودة من الاستعارة
في المفرد دون الاستعارة التمثيلية التي هي استعارة مركبة (فيما) اى في تشبيه (طرفاه
مفردان كما) اى في وجه شبه (في قوله) قال الشارح يعني احيحة ابن الحلاج اوقيس بن الاسلت
وقد يقع فيه الايضاح لكن في القاموس الاسلت من اوعث صدع انفه ووالد الى قيس الشاعر
(وقد لاح) هو كالاح بمعنى بدا (في الصبح) هو ضوء الصباح وهو حمرة الشمس في سواد الليل
(الثريا) تصغير ثروى مؤنث ثروان كسكرى سكران للمرأة المسموة سمي تصغيرها النجم لكثرة
كواكبه مع ضيق المحل (كما ترى) اى في المراى وهو ماخذ قول المصنف في المراى وله احتمال
اخر كما ترى (كعنقود ملاحية) العنقود معلوم والملاحية بضم الميم وتخفيف اللام عنب
ابيض طويل على ما في القاموس وينبغي ان يحمل عليه قول الشارح عنب في حبه طول وقد
يشدد اللام كما في البيت والملاحية صفة عنب اوشجرة ولك ان تجعل الاضافة بيانية (حين
نورا) اى اخرج نوره بالفتح وهو الزهر الابيض اوالمطلق والزهر شاع في الاصفر (من
الهيئة) بيان لما كما في قوله (الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار) المقادير
(في المراى) قيد التقارن بقوله في المراى مستفيدا من قول الشاعر كما ترى لانه لايتقارن في الحقيقة
اذلو كان اراءتها متصلة متراكمة ولانه لالون في الفلكيات اولاعلم بلونها ولايعلم استدارتها
وهي في الواقع كبار فيما يشعره قول الشارح انه متعلق بالصغر لانها كبار في الواقع
تخصيص بلا مخصص (على الكيفية المخصوصة) من كون البياض على نسبة معينة واحدة
بين الاجزاء وكذا الاستدارة والصغر والتقارن وقوله (الى المقدار المخصوص) اما حال من
الكيفية كما يشعر به عبارة الشارح وشارحي المفتاح ولايلزم الحال من الحال لان الكيفية
في الجملة الظرفية مفعول بالواسط فيصح نصب الحال عنه اوحال من التقارن اى الهيئة الحاصلة
من التقارن منضما الى المقدار المخصوص للعنقود والثريا من الطول او العرض على
ما فسره اوالى المقدار للمجموع من الثريا والعنقود ولاجزائه من الصور الصغار يعني ان الهيئة
منتزعة عن الصفات والمقادير لاعن مجرد المقادير ولقد احسن صاحب المفتاح حيث زاد
على الشيخ قوله على الكيفية المخصوصة ولم يكتف بذكر المقدار المخصوص كما اكتفى الشيخ مريدا
بالمقدار مقدار القرب والبعد لان ارادة الكيفية بالمقدار بعيد وفي عدم اعتبار المقدار في الهيئة
شديد ولقد غفل الشارح حيث نسب الى المفتاح انه سكت عن ذكر المقدار كان الشيخ سكت عن
ذكر الكيفية والمصنف جمع بينهما لان الجامع بينهما المفتاح والمصنف تبعه في ذلك ولاينصر
الشارح بانه لعله لم يكن في نسخته ذكر المقدار لانه شرحه في شرحه على المفتاح وجعل الكيفية
المخصوصة نفيا للتلاصق والنظام ولشدة الافتراق كما ذكره الشارح نقلا عن الشيخ وتبعه
المحقق الشريف في شرحه للمفتاح مشتمل على لغو اذ لاينطوي شدة الافتراق تحت التقارن
عرفا قال الشارح انما جعل الشعر من مفرد الطرفين لان قوله حين نورا قيد للمشبه به لاجزئه
والتقييد لاينافي الافراد اقول بعد تحقيق المركب دخول حين نورا في المشبه به ايضا
لايوجب التركيب اذ لامعنى للتركيب الا انتزاع الهيئة من عدة امور فالتحقيق يغني عن هذا
التدقيق ومن الله العون والتوفيق واحكام القول والتوثيق (و) المركب الحسي (فيما)

ابي قيس نسخه

ولاجزائه نسخه

اى فى تشبيه (طرفاه مركبان كما) اى مركب حسى (فى قول بشار كان مثار) اسم مفعول
من اثار الغبار اى هيجه (النقع) والاضافة بيانية ولو جعل كان للتشبيه لم يكن المحذوف من
اركان التشبيه الا الوجه وان جعل للظن كان اداة التشبيه ايضا محذوفة ويكون كقولك
اظن زيدا اسدا فيكون ابلغ وهذا اصل مهد به لك فى كل تشبيه مشتمل على كلمة كان جليا كانه
جرى بان يتخذه جليا (فوق رؤسنا * واسيافنا) منصوب معطوف على المثار بواو المقارنة كما
فى كل رجل وضيعته وهذا معنى قول الشيخ ان اسيافنا فى حكم الصلة للمصدر لئلا يقع فى التشبيه
تفرق يعنى انه متصل بالمثار ومنضم معه ومن تمته وليس مستقلا فى الملاحظة وذلك الاتصال
نشأ من المقارنة المستفادة من العاطف ولم يرد الشيخ انه مفعول معه وعامله المثار لان النقع
ليس معمولا للمثار لانه لم يعتمد حتى يكون له معمول وحذف المعتمد عليه تكلف لا يعتمد عليه
ولو جعلت المثار مصدرا لكان النقع مفعوله بلا كلفة وكان اسيافنا مفعولا معه وكان هذا انسب
بكلام الشيخ ويكون كلام الشيخ ادعى له ولا يذهب عليك ان لبس الاثارة مشبهة لان المثار
ايضا ليس مشبها وفى تشبيه المركب لايلى المشبه اداة التشبيه فجعل الشارح المحقق هذا
الاحتمال وهما منهم (ليل تهاوى) قال الشارح اى يتساقط بعضها فى اثر بعض وهو
مضارع مؤنث حذف احدى تائيه ومن جعله ماضيا لم يؤنث لانك فى الاسناد الى ظاهر الجمع
الغير السالم بالخيار فقد اخل بكثير من اللطايف التى قصدها الشاعر على ما نطلع عليه فى
اثناء شرحه هذا واختلف فى بيان الاخلال فقال بعضهم ان سقوط بعض فى اثر بعض يستفاد
من صيغة الحال فان ما يحصل فى زمان الحال شانه ان يحصل بالتدريج واختلاف الحركات
وما يتبعها بسقوط بعض فى اثر بعض ولا يخفى ان الحصول التدريجى مقتضى الانطباق
على زمان حالا كان او غيرها وان اختلاف الحركات يجامع سقوط الجميع معا
وقال بعضهم يفوت ما يفيده صيغة المضارع من استحضار الصورة العجيبة المستفاد
من جعل الماضى فى معرض الحال وقيل يفوت الاستمرار التجددى المفاد بصيغة
المضارع المناسب للمقام وفى هذين القولين انه فوت لطيفة لا يذكر فى اثناء شرحه
لا اخلال بكثير من لطائف يذكر فيه ونحن نقول ليل تهاوى كواكبه يفيد وصفه الليل
بالخلو عن الكواكب فيلزم تشبيه مثار النقع والسيوف بالليل الخالى عن الكواكب بخلاف
ليل تتهاوى (كواكبه *) فانه يفيد وصفه بكونه والكواكب يسقط بالتدريج المنطبق
على وجود الليل يحكم به ذائقه لا يفوتها دقائق فحاوى البيان وحقايق تطاوى التبيان
كواكبه اى كواكب له لان سقوط السيوف وارتفاعها انما يكون لطائفة طائفة منها الا واحدا
فواحدا فهذا مفهوم الجمع الاستغراقى بمعنى كل جمع جمع واسناد المضارع الاستمرارى
(من الهيئة) بيان لما فى قوله كما (الحاصلة من هوى) قال الشارح بفتح الهاء ونحن نقول
الاظهر ضم الهاء لان الهوى بالضم السقوط من علو الى سفل والهوى بالفتح اما كالهوى
بالضم واما مقابل له فتخصيصه بالاصعاد كتخصيص الضم بالانحدار على ما حققه
القاموس (اجرام) اى اجسام وقد يعارف الجرم فى الجسم العلوى كما تعارف الجسم
فى السفلى (مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب شئ مظلم) فوجه الشبه
مركب كطرفيه لكن التركيب اعجب مما يفيده بيان المصنف لانه دخل فى هذا التركيب
اختلاف حركات بالسرعة والبطؤ وبالجهات وبالاعوجاج والاستقامة والارتفاع
والانخفاض وتلاقى تلك الاجرام وتداخلها وتصادم بعضها وبعضها كما هو شان
تهاوى الكواكب طائفة فى اثر طائفة على ما نقل من اسرار البلاغة للشيخ فانه قال نبه

على جميع ذلك بكلمة واحدة وهى قوله تهاوى وقد عرفت وجهه وانه لو كان ماضيا لم يفده
وليس مرادهم ان عبارة البيت لا يحتمل الا تشبيه المركب بالمركب فى مركب بل لا ينكر
ان مثله يحتمل التشبيهات المتعددة المتفرقة والتشبيه الواحد اما تشبيه مركب بمركب
كما عرفت واما تشبيه مثار النقع المقيد بالليل المقيد انما يريدون ان لا اعتداد فيما يحتمل
تشبيه مركب بمركب لما سواه من الاحتمالات وانه لا ينبغى ان يلتفت الى القصد فى هذا
الشعر الى تشبيه السيوف بالكواكب والعجاجة بالليل ولهذا نفاه الشيخ فى هذا البيت
واثبت تشبيه المركب بالمركب ولم يلتفت الى نفى تشبيه المقيد بالمقيد مع انه لا معين تشبيه
المركب بالمركب بدونه لظهور انه كالتشبيهات المتفرقة فى حكم الساقط مع التشبيه المركب
والعاقل يكفيه الاشارة والبليغ يكتفى بادنى تبليغ (و) المركب الحسى (فيما) اى تشبيه
(طرفاه مختلفان) بالافراد والتركيب وهو قسمان اشار الى الاول بقوله (كما مر فى تشبيه
الشقيق) باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد ولو قال كما مر فى تشبيه الشقيق
وما سيجئ فى تشبيه نهار مشمس قد شابه زهر الربى لكان مستوفيا للاقسام وههنا بحث
وهو انه لا يظهر ان المقصود بالتشبيه الشقيق لا الهيئة الحاصلة من نشر اوراق الشقيق
المحمرة على سوقانه الخضر بل الظاهر من قوله اذا تصوب او تصعد ان النظر فى المشبه والمشبه به
على الحركات ايضا (ومن بديع المركب الحسى) اى الغاية فى الشرف والبلاغة فى القاموس
البديع الغاية فى كل شئ وذلك اذا كان عالما او شجاعا او شريفا (ما) اى وجه شبه (يجئ
فى الهيئات) والصفات (التى تقع عليها الحركة) اى تتركب من تلك الهيئات كقول
النحويين ولا يتأتى الكلام الا فى اسمين او فى فعل واسم لكن لا بد من اعتبار تغليب بان يراد
الهيئات ما يشمل الهيئات المجردة والهيئة وما يقارنها من اوصاف الجسم ليصح جعل
ما يجئ فيها على وجهين اذ احد وجهيه ما جاء فى الهيئة وما يقارنها من وصف الجسم
والا فلا يصح قوله (ويكون على وجهين احدهما ان يقترن) اى يوصل من قرنت الشئ
بالشئ من حد نصر وصلته به والمراد ان يقترن فى اعتبار العقل وتركيبه (بالحركة غيرها
من اوصاف الجسم كالشكل واللون) ومع ذلك فى قوله يجئ فى الهيئات تسامح والمراد انه يجئ
فى الحركات الواقعة على الهيئات يرشد الى ذلك قوله فيما بعد من الهيئة الحاصلة من الاستدارة
مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واصل هذا الكلام ما نقل عن
الشيخ فى اسرار البلاغة اعلم انما يزاد به التشبيه سحرا ان يجئ فى الهيئات التى تقع عليها الحركات
والهيئة المقصودة فى التشبيه على وجهين احدهما ان يقترن بغيرها من الاوصاف
والثانى ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فجعل الشيخ الهيئات طرف التشبيه لا وجه
الشبه المركب وجعل الهيئة المقصودة بالتشبيه على وجهين لانه يجئ فى الهيئات التى تقع
عليها الحركة فبرى كلامه عن شائبة اضطراب ولم يحتج الى تكلف (كما) اى وجه شبه
(فى قوله) اى ابن المعتز او ابى النجم (والشمس كالمرآة فى كف الاشل) اى الرجل الاشل والشلل
اى اليبس فى اليد او ذهابها والمراد ههنا المرتعش لان عديم اليد ويابسها لا يكون فى كفه
مرآة وقد صرح به السيد السند فى شرحه للمفتاح (من الهيئة الحاصلة من الاستدارة
مع الاشراق) الظاهر ان يضم اليه تموجه فيقول وتموجه الا انه اخره عن قوله (والحركة
السريعة المتصلة) لانه مسبب عنها وعدل عن قول المفتاح وشبه تموج الاشراق الى قوله
(مع تموج الاشراق) لانه مغلق اذ اضافة الشبه الى الاشراق معنى والتركيب من قبيل
حب رمانك لمن لا رمان له وله حب رمان اذ لا تموج للاشراق لانه اضطراب موج البحر بل له

والعجاجة نسخه

التى نسخه

متعلق نسخه

ما يشبه التموج فحذف الشبه واراد بالتموج الاضطراب (حتى يرى الشعاع) بالضم كالشعة
الذى تراه من الشمس كالجبال مقبلة عليك اذا نظرت اليها او الذى تراه ممتدا كالرماح
بعيد الطلوع وما اشبهه و بالفتح له معان اخر لا يناسب المقام وتفصيلها فى القاموس (كأنه
يهم) كيهم (بان ينبسط) اى يريد الانبساط تقول هممت بالشئ اذا اردته (حتى يفيض)
اى يسيل استعار الفيض للشعاع كما استعار التموج للاشراق للالاف من اجزاء الكلام
ورعاية لغاية الانتظام (من جوانب الدائرة ثم يبدوله) اى يندم واصله بداله رأى اخر غير
الاول واسناد الندامة الى الشعاع عديل لاثبات الارادة له وملايم له (فيرجع من الانبساط
الذى بداه (الى الانقباض) كأنه يجتمع من الجوانب الى الوسط وهذه الهيئة انما يظهر
فى الشمس بعد تجديد النظر اليها ليتبين جرمها بخلاف المرأة فانه يؤديها فى بادى النظر فلهذا
جعلت مشبها بها للشمس (والثانى) من الوجهين (اى تجرد) الحركة (عن غيرها) ولا يلاحظ
منها غيرها من اوصاف الجسم (فهناك ايضا لابد من اختلاط حركات) اى امتزاجها ومزج
العقل وتركيبه اياها (الى جهات مختلفة) يتعلق بالحركات اى لابد من ان يتحرك بعض الجسم
الى اليمين و بعضه الى الشمال مثلا او يتحرك تارة الى اليمين وتارة الى الشمال مثلا فتدبر
ولا تقتصر والالكان وجه الشبه مفردا ومعنى قوله ايضا انه كما لابد من حركات لابد من كونها
الى جهات مختلفة وهذا اظهر مما فسره الشارح به من انه كما لابد فى الوجه الاول من ان
يقرن الحركة بغيرها لابد فى الوجه الثانى ايضا من اختلاف حركات مختلفة بالجهات
فان قلت لاشبهة فى امكان انتزاع الهيئة المركبة عن حركات مختلفة بالسرعة والبطؤ
الى جهة واحدة وعن حركات الاجسام الى جهة واحدة قلت لعله اراد انه لابد لهذا
القسم من بديع المركب الحسى من الاختلاط المذكور فانه لو انتفى لم يبق مركبا كما اشار اليه
بقوله (كحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها) او بقى ولم يكن بديعا كما ذكرت الا انه اكتفى
بذكر ما هو ابعد لز وما لانتفاء الشرط فتأمل و يؤيد ما ذكرنا ما قال الشيخ كل هيئة
من هيئات الجسم فى حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان يقر ويندر وكلما
كان التفاوت فى الجهات التى يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب فى هيئة المتحرك
اكثر (بخلاف حركة المصحف فى قوله) اى قول ابن المعتز (وكان البرق مصحف قار) اسم
فاعل من قرأ حذفت همزته بعد قلبها الانكسار ما قبلها كما قلب فى بادى الرأى لذلك كما ذكر فى
التفسير (فانطباقا مرة وانفتاحا) اى ينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا مرة الا ان يكون الانطباق
والانفتاح فى البرق سريعا دون مصحف القارى الا ان يندم القارى عن القراءة فيجعله منطبقا
عقب الانفتاح فالمصحف يتحرك الى العلو فى الانطباق والى السفل فى الانفتاح من لطيف ذلك
قول الشاعر فى صفة الرياض * حفت بسرو كالقيان تلحفت * خضر الحرير على قوام
معتدل * فكانها والريح جاء يميلها * تبغى التعانق ثم يمنعها الخجل * السرو اسم جنس يطلق على
القليل والكثير والقيان ككتان جمع قنية كرجة وهى الجارية مغنية كانت او غيرها والتحف
اخذ الشئ لحافا والقوام القامة وحسن الطول والخجل كالفرس التحير والدهش
من الاستحياء ومقتضاه ان يكون معتدل على وزن اسم المفعول مصدرا ميميا فيكون مبالغة
فى وصف القامة بالاعتدال (وقد يقع التركيب) اى التركيب فى الطرف كان او فى الوجه
والاشبه ان يجعل اللام للعهد اشارة الى التركيب البديع ويؤيده انه قال فى الايضاح
ومن لطيف ولك قول ابى الطيب واشار بكلمة قد الى قلته نظرا الى التركيب فى الحركات
(فى هيئة السكون كما) اى كتركيب (فى قوله) اى قول ابى الطيب وهذا هو الوجه دون

قول الشارح كما اى كوجه الشبه الذى فى قوله بشاهد سوق التركيب وبيان المصنف
الكلمة ما فانه ذكر فى بيانه تركيب المشبه لا وجه الشبه اذ الاقواء والهيئة الحاصلة من موقع
كل عضو من الكلب فى اقعائه هى المشبه والهيئة الحاصلة من جلوس البدوى المصطلى
وموقع كل عضو منه فى جلوسه المشبه به وينبغى ان يجعل التركيب فى هيئة السكون ايضا
على وجهين احدهما ان تجرد عن غيره من صفات الجسم كما فى قوله (فى صفة كلب)
اى نعته (يقعى) من الاقعاء وهو مشترك بين (جلوس) الكلب على استه وجلوس الحيوان
مع التساند الى ماوراءه (البدوى المصطلى) اسم فاعل من الاصطلاء وهو الاستدفاء بالنار
وفى تشبيهه بالبدوى المصطلى مبالغة فى استدامته على الاقعاء كاستدامة البدوى المصطلى
على هذا النوع من الجلوس وفى وصفه بالاستدامة على الاقعاء ترتبه لوضع بجدل القوائم
فانها لا تفتر ولا تصر بالاقعاء تمتد باربع مجدولة لم تجدل اى بقوائم محكمة الخلق يقال فلان
مجدول الخلق اى محكم الخلق واصل المجدول المفتول وقوله لم تجدل اى لم تفتل من طاقات
بل خلقت محكمة مع عدم الفتل ويحتمل ان يراد بنفى الجدل نفى جمعها كما يكون للكلب
فى غير صورة الاقعاء من الهيئة الحاصلة اى (من) تركيب (الهيئة الحاصلة من موقع)
اى من وقوع (كل عضو منه) وسكونه (فى اقعائه) ومن تركيب الهيئة الحاصلة من موقع
كل عضو من البدوى المصطلى فى جلوسه ومن تركيب القدر المشترك بين الهيئتين وثانيهما
ان يقرن بالسكون غيره من اوصاف الجسم من الشكل واللون وغيره كما فى قول الشاعر فى صفة
مصلوب * وكانه عاشق قد مد صفحته * اى عرض وجهه * يوم الوداع الى توديع مرتحل *
اوقائم من نعاس فيه لوثة مواصل لتمطيه من الكسل فان المشبه والمشبه به فيه الهيئة الحاصلة
من هيئة السكون فى مد صفحته واصفرار الوجه الذى يكون للمصلوب والعاشق او لقائم من
النعاس الاسترخاء الذى فى القائم من النعاس ومواصلة التمطى وزاد اللطف فى التشبيه بالقائم من
النعاس المتمطى المواصل للتمطى لاجل الكسل فان فى ملاحظة مواصلة التمطى وبيان سببه
تفصيلا فى التشبيه ليس فى التشبيه بالتمطى لانه امر جلى واطف التركيب على حسب التفصيل (و)
المركب (العقلى) من وجه الشبه (كحرمان) مصدر حرمت الشئ كعلمه وضربه منعه الشئ
فهو مضاف الى (الانتفاع) اضافة المصدر الى مفعوله الثانى وقوله (بابلغ نافع) صلة
الانتفاع وقوله (مع تحمل التعب فى استصحابه) متعلق بالحرمان ومرتبط به (فى قوله تعالى
مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا) جمع سفر بكسر السين
اى الكتاب قال فى الايضاح فانه منتزع من امور مجموعة قرن بعضها ببعض وذلك ان روعى
من الحمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا وهو الاسفار التى هى
اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا فى جانب المشبه هذا كلامه ولا يخفى ان الجهل
فى جانب المشبه تنزيلى تخييلى ولو جعل المرعى ان الحمار غير منتفع بها لكان مشتركا بينه وبين
اهل التورية بلا تكلف و تصرف (واعلم انه قد ينتزع من متعدد) اى يجعل المتعدد منتزعا منه
سواء كان المنتزع طرفا او وجه شبه فلا ضمير فى ينتزع وجعل الشارح فيه ضمير وجه الشبه
ويؤيده الضمير فى قوله (فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من اكثر) ونحن نجعل الضمير
للمنتزع المفهوم من الفعل فان قلت هل حاصل هذا التحقيق الا انه قد يقع الخطأ لالتباس الشئ
بغيره مقامه فما الفائدة للتعرض له وما وجه تخصيصه بالانتزاع فانه يجرى فى جميع التشبيهات
قلت المقصود الفرق بين وجه التشبيه المركب والمتعدد بانه فى الاول لا يمكن اسقاط
شئ من متعدد وذكر بخلاف الثانى فانه لا يخل بالتشبيه الاكتفاء بالبعض منه ولا يذهب عليك

ان من جهات الفرق انه لا يمكن الزيادة على المتعدد الاول بخلاف الثانى وانه قد يقع الخطأ
ايضا بان ينتزع من متعدد ويجب الانتزاع باقل منه وهذا انسب مما يستفاد من الايضاح
ان المقصود الفرق بين التشبيه المركب والتشبيهات المجتمعة بانه يمكن الاسقاط فى الثانى
دون الاول فانه لو حذف شئ من التشبيهات المجتمعة لم يتطرق خلل بالتشبيهات الباقية
وان يختل الغرض من الكلام كما فى زيد يصفو ويكدر فانه لو حذف يكدر كان تشبيه زيد
بالماء الصافى بحالة وان اختل الغرض من الكلام وهو وصف زيد بالقعر بخلاف التشبيه
المركب فانه لو حذف شئ مما يوجد منه المركب لم يبق التشبيه بحاله واعلم ان المقصود
بزيد ويصفو ويكدر زيد ما ويصفو ويكدر فيكون من قبيل زيد اسد بل كانه اسقط الناسخ
ماء فلا يردان زيدا يصفو استعارة بالكناية لا تشبيه كما ذكره الشارح او استعارة تبعية
كما ذكره السيد السند (كما اذا انتزع من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا
غمامة) حكى ابرقت السماء صارت ذات برق وفى القاموس والصحاح ابرقت المرأة تحسنت
وتزينت والناقة شالت بذنبها وتلحقت وليست بلاقح ويصح كل من الثلاثة فى البيت لكن
لا بد لنصب قوما من تضمين معنى الاطماع ولا يخفى حسن المعنى الاخير بحيث يمنع
عن الالتفات بغيره فان الغمامة هنا كالناقة المتلقح فى انها ترى ما ليس لها وتدعى كذبا واما
ما ذكره الشارح ان فى الاساس ابرقت لى فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا
ابرقت الغمامة للقوم اى تعرضت لهم بحذف الجار واوصل الفعل ففيه ان الحذف والايصال
سماعى لا يتجه بناء الكلام عليه ما لم يثبت السماع وان ابرقت لى لتضمين الابراق معنى التعرض
كما يفيده قوله وتعرضت واكتفاء الصحاح والقاموس فى تفسير ابرقت بتزينت ولا يصح
الحذف والايصال فيما يحتاج الى التضمين لان الجار قرينة التضمين وحذفه
اخلال بالقرينة فتأمل (فلما راوها اقشعت) اى تفرقت (وتجلت) اى انكشفت ولا بد هنا
من تجريد لما عن معنى السببية وجعله لمجرد الظرفية فانتزاع وجه الشبه من مجرد وقوله
كما ابرقت قوما عطاشا غمامة وجعل المشبه به منتزعا من مجرده خطأ (لوجوب انتزاعه
من الجميع) اى جميع البيت (فان المراد التشبيه) للحالة المذكورة فى الابيات السابقة (باتصال
ابتداء مطمع) للغمامة (بانتهاء موئس) فالباء دخلت على المشبه به كما هو المتبادر او المراد
ان المراد التشبيه للحالة المذكورة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها
فى اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مونس على ان الباء بمعنى فى وهو غير عزيز فى كلام العرب
وبما ذكرنا ظهر ضعف ما قال الشارح ان معنى قوله باتصال بواسطة اتصال يعنى باعتبار
ان يكون وجه الشبه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء موئس لان البيت مثل
فى ان يظهر للمضطر الى الشئ الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى تحسره وزيادة
ترحه فالباء فى قوله باتصاله ليست هى التى تدخل فى المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين
والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هى مثل الباء فى قولهم التشبيه بالوجه العقلى اعم
فليتأمل وينبغى ان لا يخفى ايضا ان المراد ليس مجرد الانتزاع الاتصال ابتداء مطمع بانتهاء
موئس بلا انتزاع اتصال ابتداء مطمع بانتهاء موئس بالتدريج بان يظهر امارة اليأس
ثم يصير الناس بناء لئلا يفوت فائدة ذكر اقشعت فالقوم ايضا لم يحفظ عن الخطأ بالكلية
فبالله اعتصم ان النفس لامارة بالسوء الا من عصم (والمتعدد الحسى) عطف على الواحد
الحسى (كاللون والطعم والرائحة فى تشبيه فاكهة) هى الثمر كله على الاصح ومنهم من اخرج
منها الثمر والعنب والرمان مستدلا بقوله تعالى فيها فاكهة ونخل ورمان ودليله لا يثبت

(تمام)

تمام دعواه مع انه جعل علماء التفسير عطف النخل والرمان من قبيل عطف جبريل على الملائكة
(باخرى) اى بفاكهة اخرى (والعقلى) عطف على الحسى (كحدة النظر وكمال الحذر)
كالنظر والنظر الاحتراز (واخفاء السفاد) كالعماد اى نزو الذكر على الانثى قيل لم يراحد
ذلك منه وفى المثل هو اخفى سفادا من الغراب وقيل لا سفاد له بل امره ما انشاءه بالطاعمة
وهو ادخال منقاره فى منقارها وحكى فى كمال حذره انه كان يوصى الى ولده ان يطير اذا رأى
الانسان اذا توجه الى الارض مخافة ان يأخذ الحجر لضربه فقال ولده انا اطير اذا رأيته
لعله كان الحجر فى يده (فى تشبيه طاير) اوغيره (بالغراب والمختلف) عطف على الحسى والعقلى
على المختلف اى متعدد بعضه حسى وبعضه عقلى (كحسن الطلعة) اى الوجه (ونباهة الشان)
اى شرفه مصدر نبه مثلثة رواه ابن طريف (فى تشبيه انسان بالشمس واعلم انه قد ينتزع الشبه)
كالفرس والعلم وكامير المثل صرح به القاموس كالصحاح لكن الشارح فرق بان الشبه كالفرس
بمعنى التشابه وفى كلام الصحاح اشارة اليه واراد به وجه الشبه (من نفس التضاد) اى التنافى سواء
كان تضادا او تناقضا او شبه تضاد (لاشتراك الضدين فيه ثم ينزل) التضاد (منزلة
التناسب بواسطة تمليح) اى اتيان بما فيه ملاحة وظرافة (او تهكم) اى استهزاء
وسخرية وقد يجتمعان قال الامام المرزوقى فى قول الحماسى اتانى عن ابى انس وعيد فسل
لغيظة الضحاك حسى ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح هذا والضحاك
ابو انس واسل اى ابتلى بالسل (فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم) فكل
من المثالين محتمل لكل منهما ولهما معا فكلام الشرح والمختصر انه ان كان الغرض مجرد
الملاحة من غير قصد الى استهزاء فتمليح والا فتهكم محل نظر والقسمة الصحيحة ثلاثية
اورد الشارح على هذه العبارة انه يستفاد منه ان وجه الشبه نفس التضاد حتى اتخذه
البعض مذهبا وفساده ظاهر اذ لو قلنا للبخيل هو حاتم فى التضاد لم يكن فيه تهكم
ولا تمليح ولا حاجة حينئذ الى قوله ثم نزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا هذا وايضا
لا يفهم من قولنا هو حاتم الا انه الحاتم فى الجود حتى لا يتأتى لنا ان نقول المراد هو حاتم
فى التضاد وايضا وجه الشبه حينئذ نفس التضاد لا ما ينتزع منه واجاب بان المراد انه
نزل احد الضدين منزلة الاخر للاشتراك فى التضاد وجعل وجه الشبه ويتجه عليه
ان التنزيل سابق على الانتزاع فلا يصح التراخى المستفاد من كلمة ثم واجاب عنه السيد
السند فى حواشى شرحه على المفتاح بان القصد الى التراخى فى الرتبة اذ العمدة فى التشبيه التنزيل
المذكور وما سبق كالتوطئة له ولا يخفى انه تكلف والحق ان يقال المراد وقد يقصد الى
انتزاع وجه الشبه من نفس التضاد ثم ينزل منزلة التناسب فينتزع فان قلت بعد لم يقع ثم
موقعه والحق الفاء قلت كما يكون ثم للتراخى اول المعطوف عن المعطوف عليه يكون للتراخى
اخره والتنزيل منزلة التناسب انما يتم بالتهكم او التمليح كما اشار اليه بقوله بواسطة تمليح
او تهكم فهو من تتمته فيتراخى التنزيل باخره عن قصد الانتزاع هكذا ينبغى ان يبحث
عن دقائق الكلام وتوضيح اسرار المقام ولا يبعد ان يقال انتزاع وجه الشبه تحصيله بتكلف
واعمال نظر فالمراد انه يجعل نفس التضاد واعتبار التضاد وجه شبه تكلف لا يرتكب الا لداع
ولذا عبر عنه بالانتزاع ثم ينزل ذلك التضاد المعتبر فى مقام التشبيه منزلة التناسب بواسطة
تمليح او تهكم فينزل احد الضدين منزلة الاخر ويصير وجها للشبه بالاخرة فلهذا يحصل
التمليح او التهكم ولا يصح التصريح بالتضاد فى بيان وجه الشبه ويصح العطف
بثم لان جعل التضاد وجه الشبه سابق على التنزيل وبعد التنزيل ينقلب وجه الشبه

قيل سل بمعنى ذاب مجهول
ابدا ولم يستعمل معلوما قط
و مثله نهت الرجل بخلاف
سل السيف من اغمادها عد

الى الضد التنزيلى فيقصد اولا فى هو حاتم الى انه كالحاتم فى التضاد فاذا جعل التضاد وسيلة الجمع بينهما نزل منزلة التناسب فيصير بخله كرما تنزيلا فيصير وجه الشبه الكرم التنزيلى فلا يصح فى مقام التصريح بوجه الشبه الان يقال هو حاتم فى الكرم واعل المقصود فى امثال هو حاتم للبخيل انه فى جانب الضد نهاية كما ان الحاتم نهاية فى الجانب الاخر والتمليح فى انه افاد كمال بخله فى صورة كمال الكرم والتهكم فى انه بالغ فى كمال بخله مع اراءة انه مبالغ فى كرمه والشارح العلامة جعل التمليح هنا بمعنى الاشارة الى قصة اومثل اوشعر نادر وجعل هو حاتم للتمليح لا للتهكم ورده الشارح عليه بانه اشتباه التمليح بالتلميح وبانه لا اشارة فيه الى قصة الحاتم ورده حق لكن الظاهر ان اعتبار التمليح فى هو حاتم باعتبار الاشارة الى المثل عند الشارح العلامة لان قولنا هو حاتم بمنزلة المثل فى كمال الكرم (واداته) اى اداة التشبيه اى الته والاداة لغة الالة سمى بها ما يتوسل به الى التشبيه اسما كان اوفعلا اوحرفا وقد ابعد كل البعد من قال اطلاق اداة التشبيه من خلط العربية بالفلسفة ومن فروع تسميتهم الحرف اداة على عكس تسمية المنطقيين اداة السلب بحرف السلب (الكاف) حرفا كانت اواسما والثانى يكون فى الضرورة والسعة عند الاخفش والجزولى ويخصه سيبويه بالضرورة ويلزم الكاف اذا دخلت على ان المفتوحة كلمة ما فيقال كما ان زيدا قائم ولا يقال كان زيدا قائم لئلا يلتبس بكلمة كان (وكأن) جمعها مع الكاف مبالغة لمذهب غير الخليل من ان كان كلمة موضوعة للتشبيه لان فى مذهبه من ان كان زيدا اسد فى الاصل ان زيدا كالاسد غير صورة الجملة والمعنى على ما كان والكاف من دواخل الخبر معنى وان المفتوحة صورة رعاية لدخول الكاف عليها صورة مكسورة معنى تكلفات عنها مندوحة وفى عدها مطلقا من اداة التشبيه موافقة لما اشتهر فى عبارة جمهور النحاة من انها للتشبيه وعدم المبالاة بما قال الزجاج انه للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم لتفرده فى هذا التفصيل فان قوى ما ذكره من التعليل وهو ان الخبر اذا كان مشتقا عين الاسم والشئ لا يشبه نفسه ووجهه ان ضمير المشتق عين الاسم والمشتق عين الضمير ولا تنصرنه بما يختلج فى الوهم انه كما لا يشبه الشئ نفسه لا يحمل عليه نفسه لانه مما لا يلتفت اليه نظر العقل لان وجوب حمل الخبر على الاسم مم واما ما يقال فى دفع ما ذكره ان كان زيدا قائم فى تقدير كان زيدا شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت مما يعجب وان رضى به الشارح وذلك لان الشخص القائم ان كان عين زيد فلا يصح التشبيه وان كان غيره فلا يصح جعل ضميره لزيد فوله جعل الاسم اسبب التشبيه كان الخبر يرده انه مع ذكر اداة التشبيه لا يجعل المشبه به كانه المشبه ولان موصوف الجملة لا يحذف الا بشرط فقد هناك لكن الشارح قال والحق انه قد يستعمل للظن سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه فعل كذا وقد كثر فى كلام المولدين (ومثل وما فى معناه) نحو شبه وشبه ونحوه درج ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدى معناها فيه يحتاج الى تمحل جعل ما فى معناه اعم مما فى معناه باعتبار المعنى المطابقى اوالتضمنى والا فلا يشتمل اشبه ونحوه ولم يستغن بقوله مثل وما فى معناه عن ذكر الكاف وكان لان الحرف لا يكون فى معنى الاسم والفعل لاستقلال معناهما دونه نعم لك ان تخص الكاف سابقا بالحرف وتدخل الكاف الاسمى فى سلك ومثل وما فى معناه ولا يبعد ان يجعل من ادوات التشبيه صيغة التفعل نحو تحلم وتصبى وتشيخ فانه فى معنى حليما وصار صبيا وصار شيخا ولا يخفى انه لم يصر شيخا بل صار كالشيخ فى صدور افعاله عنه وظهور صفاته منه (والاصل فى نحو

الكاف) اى الاصل فى الكاف ونحوها ومثل هذه العبارة تعارفت فى مثل هذا المعنى والمراد بنحو الكاف ما لا يدخل الا على احد اركان التشبيه وهو ما يكون الداخل عليه مجرور الاغير واحترز به عن نحو كأن ويشبه ويشابه بل عن يماثل فان قولنا زيد يماثل عمرو ولم يل المماثل المشبه به بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولذا قيدنا المجرور بقولنا لاغير اذ عمرو فى المثال المذكور تجوز نصبه وقال الشارح اراد بنحو الكاف ما يدخل على المفرد كالكاف بخلاف كان ويماثل وتشابه وفيه ان يماثل وتشابه لا يدخل على الجملة بل على المفرد كالكاف ومثل الاان يتكلف بانه اراد بالمفرد الواحد ويماثل وتشابه ونحوهما يدخل على المتعدد (ان يليه المشبه به) قد ذكروا حكم الكاف ونحوها واهملوا حكم كأن ونحوها اذ لا يفهم من بيانهم الا ان ليس الاصل فيها ان يليها المشبه به ولا يعلم ان ولى غيره واجب او اصل او ولى المشبه به وغيره سيان فيقول يجب ان يلى كان المشبه لان المشبه به الخبر وتقديم الخبر على اسم الحروف المشبهة لا يجوز فى غير الظرف والخبر هنا لا يكون ظرفا فتأمل وفى الافعال واشباهها الاصل ان يليها المشبه لانه الفاعل ويجوز العدول عن الاصل تقديم المشبه به على المشبه لانه تقديم المفعول على الفاعل ثم نقول الغرض من هذا التحقيق ان ما ليس بمشبه به قد يقع فى الصورة موقعه وذلك لا يختص بالكاف ونحوها وحق البيان فى هذا المقام ان يقال الاصل فى الكاف ونحوها ان يليه المشبه به وفى كان ان يكون خبره المشبه وفى الافعال وشبهها ان يكون مفعولا لانها المشبه بها وقد يخالف ذلك نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه الاية وكان مثل الحيوة الدنيا ماء انزلناه الى اخر الكلام وتشبيه الحيوة الدنيا ماء الى اخره بل يقول قد يقع غير المشبه به ايضا فى موقعه كما فى قوله وكأن النجوم بين دجاها فان النجوم ليست مشبها بها بل الهيئة وقس عليه قال الشارح المحقق المراد اعم من ان يليه المشبه به لفظا نحو زيد كالاسد او كزيد الاسد ومن ان يليه تقديرا كقوله تعالى اوكصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الاية فان التقدير اوكمثل ذوى صيب فحذف ذوى بقرينة الضمائر الطالبة له وحذف مثل بقرينة جعله مشبها بها لمثلهم يشهد بان مثل الاية مما يلى الكاف المشبه به دون غيره كون المقدر كالملفوظ فيما بينهم وكلام الكشاف والايضاح وما صرح به المصنف فى الايضاح حيث قال واما قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من انصارى الى الله فليس منه يعنى من قبيل ما لا يلى المشبه به الكاف لان المعنى كونوا انصار الله كما كان الحواريون انصار عيسى حين قال لهم من انصارى الى الله هذا ويتبادر من عبارة الايضاح انه حذف من بين كلمة ما وقال كان الحواريون انصار عيسى حين بين ولا يرشد الى صحته حذف قاعدة فهو بيان لحاصل المعنى ولهذا قال لان المعنى ولم يقل لان التقدير كونوا انصار الله ككون وقت قول عيسى فالمحذوف مضاف ومضاف اليه كما صرح به المفتاح واضافة الكون الى الوقت اضافة المظروف الى الظرف على نحو ضرب اليوم وهذا مما اخفى على اقوام فاشتبه عليهم انه كيف يضاف الكون الى الوقت ولا يبعد ان يجعل ما فى كما قال موصولة اى كالكون الذى قال عيسى لاجله من انصارى الى الله والاوجه ان التشبيه الى نفس القول يجعل قول عيسى بمنزلة كون الحواريين انصار الله فى سرعة اجابتهم له وظاهر قوله تعالى نحن انصار الله يقتضى ان يكون المعنى كما كان الحواريون انصار الله لا كما كان الحواريون انصار عيسى الا ان يقال تقديره نحن انصار نبى الله لاستدعاء ظاهر من انصارى الى الله ذلك (وقد يليه غيره) اى قد يلى الكاف ونحوها غير المشبه به مما يكون له مدخل فى المشبه به وذلك اذا كان المشبه به هيئة منتزعة وذكر بعد الكاف بعض ما ينتزع عنه الهيئة ولا خفاء فى كثرته فالتقليل باعتبار الاضافة وقد اشار الى هذا بقوله (بنحو واضرب

وههنا بحث شريف متعلق بعبارة المفتاح تركته لانه فى شرح المتن من فضول الكلام ويستلزم الاسام الموجب للملام لكن لم يتركنى الشغف بتبليغ ما افيض على من الملك العلام حتى جئت لك بهذه الحواشى فى هذا المقام قال صاحب المفتاح اوقع الشبه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى عليه السلام للحواريين من انصارى الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره وظاهر انه جعل المشبه كون الحواريين انصار الله والمشبه به قول عيسى فاعترض عليه بان المشبه كون المؤمنين انصار الله واجيب تارة بان المراد بالحواريين حواريو محمد عليه افضل الصلوة والسلام كما روى فى شان الزبير رضى الله هو ابن عمى وحواريى من امتى وتارة بان الحواريين سهو من قلم الناسخ فغير الى المؤمنين وقال العلامة يريد المفتاح ان الشبه اوقع دائرا بين كون المشبه به لينصره المؤمنين نصرة الحواريين وقول عيسى كما هو صريح العبارة لكن المراد هو الاول ورد بان ظهور عدم صحة الصريح يمنع كون التشبيه دائرا اقول هذا حق لكن يمكن حمل كلام المفتاح على انه اوقع التشبيه دائرا بين كون المشبه به كون الحواريين انصارا فيكون المشبه كون المؤمنين انصارا كما هو ٤

لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه
الرياح) ولا يخفى انه يمكن رعاية الاصل فى جميع ما هو من هذا القبيل بتقدير المثل والحال
والشان لكنهم رأوهم مستغنين عن جميع ما هو عن الحذف لو اهملوا رعاية هذا الاصل فاهملوه
وراءه والاصل اخراهم هو عدم الحذف وقد راعوه فى مقام الاستغناء عن الحذف اذا كان لابد
فى المقام من حذف شئ لانه بعد الوقوع فى الحذف لضرورة يهون ارتكابه فيرتكب لادنى
داع ومنه قوله تعالى او كصيب الاية لان حذف ذوى ضرورى للضمائر وحذف المثل
لانه انسب بجعل المشبه المثل واشد ملايمة له ولهذا القدر لا يقدمون على التقدير فالا تقدير
ضروريا (وقد يذكر فعل ينبئ عنه) الظاهر ينبئ به او ينبئ اياه فى القاموس
انبأه اياه وبه فكلمة عن متعلقة بالكشف المتضمن للانباء والاولى وقد يذكر
ما ينبئ عن التشبيه ليتناول نحو انا عالم ان زيدا اسد وزيد اسد حقا او بلا شبهة وكان زيدا
اسدا اذا كان للظن ومما لا يشتبه ان ليس مقصود المصنف ان يذكر فعل يدل على نفس
التشبيه فانه مستفيض كثير مثل يشبه ويشابه ويضاهى ويماثل بل المراد فعل ينبئ عن حال
من احوال التشبيه على انه لا يتبادر من قولنا انباء فلان عن فلان الا انه اظهر حالا من احواله
لانه افاد تصوره سيما مع قوله ان قرب وقوله ان بعد فاذكره الشارح ان فى كون الفعل
منبئا عن التشبيه نظرا للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على التشبيه بل الدال عليه
عدم صحة الحمل وتعين قصد التشبيه لاصلاح الكلام فلو قال انه ينبئ عن حال التشبيه
من القرب والبعد لكان انسب ضعيف (كما فى علمت زيدا اسدا ان قرب) التشبيه اى نسب
الى القرب لما فى العلم من الدلالة على تيقن الاتحاد وتحققه فيفيد مبالغة فى التشبيه وان الشبه
بحيث تيقن بينهما الاتحاد قال الشارح دلالته على قوة المشابهة لما فى العلم من الدلالة
على تحقق التشبيه وتيقنه وفيه نظر وهو انما يصح وجها للتقريب التشبيه فى علمت ان زيدا
كالاسد (و) كما فى (حسبت) زيدا اسدا (ان بعد) التشبيه لما فى الحسبان من الدلالة على الظن
والتخمين ففيه اشعار بان فى شبهة الاتحاد فيفيد قوة للمشابهة دون قوة افادها ذكر العلم
وينبغى ان يعلم ان قولنا اشك ان زيدا اسد ايضا ابلغ من قولنا زيد كالاسد فان ايقاع المشابهة
فى الشك فى الاتحاد يفيد قوة للمشابهة بلا شبهة ومن نفايس سوانح هذا المقام انه قد يدخل
ما ينبئ عن حال المشبه به نحو قد علمت ان غرة الصباح وجه الخليفة فانه يفيد المبالغة
فى كون وجه الخليفة اتم من الغرة (والغرض منه) اى من التشبيه (فى الاغلب يعود الى المشبه)
لان التشبيه بمنزلة القياس فى ابتناء شئ على اخر فكان الغرض عائدا الى المشبه الذى
كالمقيس وقوله فى الاغلب لما سيأتى من انه قد يعود الى المشبه به فان قلت فيما سيأتى ما يدل
على انه قليل وقوله فى الاغلب يدل على انه غالب قلت القلة بالاضافة لا ينافى الغلبة (وهو)
اى الغرض (بيان امكانه) او وجوبه او امتناعه او وقوعه فالاقتصار على الامكان من ضيق
العطف فى البيان فبيان الامكان (كما فى قوله فان تفق) اى تعل بالشرف (الانام كسحاب
الخلق او الجن والانس او جميع ما على وجه الارض (وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال)
فانه اراد ان الممدوح به قد فاق الخلق بحيث لم يبق بينهم وبينه مشابهة والحال انه منهم والفائق
على هذا الوجه كالممتنع ان يكون من المفوق فاحتج لاثبات كونه منهم بان حاله كحال المسك
فان المسك بعض دم الغزال وقد فاق الدماء بحيث لم يبق له مشابهة بها وجعل الدليل لدفع
انكار كونه منهم ابلغ من جعله لدفع انكار تفوقه لان المناسب بمقام المدح هذا واعرفه
ودع ما اشتهر انه لدفع انكار تفوقه وهو منهم فالتشبيه معتبر فى نظم البيت ومن المطويات
فيه ومن مقدمات الحجة المشار اليها بقوله فان المسك بعض دم الغزال فلا يرد ان جعل البيت

يكفى نسخه

صيرورة نسخه

الصريح وبين كون المشبه قول
الله تعالى اى قولى هذا كقول عيسى
فاجيبوا كما اجيب الا ان المراد
الاول كما هو مقتضى البلاغة
العليا لان العدول عن الظاهر
عند الحاجة ابعد عن الحاجة
والمقصود فى المقام الحث على
الكون انصارا والاول اقرب
الى هذا المقصود من الثانى ١٢

من قبيل التشبيه لبيان الامكان قرية بلا مرية اذ لا تشبيه فيه نعم الانسب بمقام المدح
انه يجعل التشبيه لبيان الوقوع اذ الامكان كثيرا ما يعرى عن الوقوع (او حاله) عطف
على امكانه (كما فى تشبيه ثوب باخر فى السواد) ويتجه انه هل البليغ يختار التشبيه على الاخبار
عنه بالسواد فان هذا اسود اوضح واخصر من هذا كهذا فى السواد ويمكن ان يقال فى التشبيه
يستفاد خصوصية السواد ولا يستفاد فى الاخبار ولا يدخل بهذا فى بيان المقدار لان بيان
المقدار مسبوق بمعرفة الحال وبيان اللون فى اول الامر مثلا وان كان على وجه يتضمن
معرفة المقدار لا يعد من بيان المقدار وفى كلام السيد السند من شرحه للمفتاح اشعار بذلك
حيث قال فى شرح قول المفتاح او لبيان مقدار حاله يعنى ان حاله معلومة فيراد بيان مقدارها
فى الشدة والضعف والقلة والكثرة الى غير ذلك ومقابله بيان الحال وما يتبعها بيان الامكان
ونظايره مع انها من الاحوال بناء على ان المتبادر من الحال ما بعد الوجود (او مقدارها كما فى
تشبيه ثوب بالغراب فى شدته) اى شدة السواد (او تقريرها) عطف على البيان اى تقرير
حالها ولا يخفى ان التقرير لا يخص الحال فانه يصح ان يكون لتقرير الامكان او تقرير مقدر الحال
والاقيد ان يجعل ضمير تقريرها الى المذكورات ويفسر قوله او تقريرها بتقرير شئ منها (كما فى تشبيه
من لا يحصل من سعيه) اى قصده او عمله او كسبه (على طائل) اى فضل او غنى او سعة
(بمن يرقم) من حد ينصر اى يكتب او يخطط (على الماء) وقيد المفتاح الرقم بكونه فى حضور
المخاطب اذ التقرير فيه اقوى لاعانة المشاهدة فى ذلك كما لا يخفى ولك ان تستفيده
من صيغة الحال فى عبارة المصنف قال الشارح وتبعه السيد رحمهما الله فى تقرير التقرير
انك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا تجده فى غيره لان الفكر بالحسيات
اتم منه فى العقليات لتقدم الحسيات وفرط الالف بها وفيه ان هذا المثال لا يخص بتقرير
حال غير الحسى بل يشتمل تقرير بعض حسيات لا تقرير لعدم نفعها كتقرر عدم نفع
الرقم على الماء (وهذه) الاغراض (الاربعة) وكذلك غرض الحاق الناقص بالكامل
فقد فات المصنف فى ضبط الاغراض وفى بيان مقتضاها ايضا وفى درجة تقرير الحال
لان الحاق الناقص بالكامل يستلزمه تكلف ومخالفة لما فى المفتاح حيث جعله مقابلا له
(يقتضى ان يكون وجه الشبه فى المشبه به اتم وهو به اشهر) فى الصحاح الشهرة وضوح
الامر وفى القاموس ظهور الامر فى شنعة يعنى فظاعة وبالجملة الشهرة يقتضى عموم علم
الناس به وهذه الاغراض لا تطلب الا ان يكون المخاطب اعلم بحال المشبه به بل بيان
الامكان والحال والمقدار لا يقتضى علم المخاطب بوجه الشبه فى المشبه حتى يتضح صيغة
التفضيل بل يجب فى بيان الحال ان يكون المخاطب جاهلا بالمشبه وكذا
فى بيان الامكان والمقدار وايضا بيان هذا الشرط فى هذا المقام مستغن
عنه لانه سيبينه فى تقسيم التشبيه الى المقبول والمردود الا ان يقال الغرض منه هنا
الاشارة الى وجه كون الغرض فى الاغلب عائدا الى المشبه ووجه ايهام التشبيه المقلوب
كون المشبه به اتم من المشبه قال الشارح وظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضى ذلك
ولا يقتضيه الا تقرير الحال لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فهو بزيادة التقرير والتقوية
اجدر واما بيان المقدار فيوجب ان لا يكون وجه الشبه فيهما متفاوتا ويوجب ان يكون
على نحو واحد فيهما ليتبين المقدار على ما هو عليه ولذلك قالوا كلما كان وجه الشبه ادخل
فى السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل فى القبول يعنى هذا الكلام العام
منهم مخصوص ببيان المقدار وكذا بيان الامكان يقتضى الاعرفية دون الاتمية كبيان

هذا المقام نسخه

الحال فانه يصح تشبيه الثوب الاسود بما يساويه فى بيان سواده بل المساواة احق لانه
اسلم من الايقاع فى خلاف الواقع هذا كلامه مع تنقيح ومزيد توضيح وفيه ابحاث لا يخل
عدم الاشارة اليها بل عدم تصريح الاول ان قولهم يقتضى جواز التفاوت فى بيان المقدار
كما لا يخفى لانه جعل الادخل فى السلامة عن التفاوت ادخل فى القبول ولم يجعل المتفاوت
عن القبول بمعزول ولك ان ترتكب تأويل قوله ادخل فى القبول بكونه اقرب الى القبول
ولا يلزم منه اثبات القبول والثانى اذا قلت فى مقام التهكم لقصور العامة هو كظل الرمح
يكون التشبيه لبيان مقدار طوله مع التفاوت بينهما ويمكن دفعه بان المراد بعدم التفاوت
عدم ادعاء او بحسب الواقع فانه فى بيان المقدار الادعائى لابد من عدم التفاوت ادعاء
وفيه ان فى الحاق الناقص بالكامل ايضا ادعاء عدم التفاوت وبينهما فرق دقيق لا يقودك
اليه الا توفيق فاختبر فطانتك هل لك منها رفيق الثالث انه لو كان فى بيان الامكان وجه
الشبه فى المشبه به اتم لكان التشبيه فى ادخال المشبه فى حيز الامكان اقوى لانه اذا كان اقوى
مما يستبعد متحققا كان هذا المستبعد اولى بالامكان الرابع ان فى اقتضاء التقرير الامرين
نظرا اذ فى تشبيه المعقول بالمحسوس تقرير حال المعقول لان الف النفس بالمحسوس اكثر
وان لم يكن المحسوس اتم فى وجه الشبه وقد بالغ فيه سابقا كل المبالغة وان لم يذكر
ما ذكره فيه الابتداء الا ان يراد بالاقتضاء اقتضاء اولوية وفى عبارته ارشاد اليه
فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك وعبارة السكاكى كالصريح بان التزيين والتسوية
والاستطراف ايضا يشاركها فى ذلك قلت لانها لا يقتضى الاتمية ولا الاعرفية قال الشارح كلما
كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بتأدية هذه الاغراض اوفى ووجه ما قال فى الاستطراف
ظاهر وفى التزيين والتسوية ان حسن ما لم يشتهر اكثر تأثيرا فيمن يشاهده واعجب وكذا قبح
ما لم يشتهر قبحه لان الف النفس ليسهل امر المألوف ويسكن شغف المشغوف ولما لم يظهر
ما ذكرنا من الوجه انكر كثيرون ما ذكره فيما سوى الاستطراف كيف لا وقد شرط السكاكى
الاعرفية فى التزيين والتسوية ولا يخفى انه لا يصير ما فعله السكاكى حجة عليه لانه حمله على
الاعرفية بالغرض والسيد السند حمله على الاعرفية فى وجه الشبه وبين وجهه بان وجه
الشبه فى تشبيه وجه اسود بمقلة الظبى مثلا ليس له مطلقا السواد والا فلا تزيين بل هو السواد
المخصوص اللطيف الذى يميل اليه الطبع ويقبله ولا شك ان مقلة الظبى بهذا اعرف
وكذا الحال فى التسوية وفيما ذكروه بحث من وجهين احدهما ان الملازمة المشار اليها
بقوله والا فلا تزيين مسلمة لانه بمجرد التشبيه بالمزين يخيل زينه ويحصل للطبع ميلان اليه
وثانيهما انه اذا اعتبر وجه الشبه السواد اللطيف فوجه الشبه فى المشبه به اتم باعتبار
اللطيف وهذا كلام وقع فى البين فلنرجع الى ما كنا فيه ونقل هذا مخالفة منه مع السكاكى
او اشارة الى ان ليس على ما يفيده عبارته معول بل كلامه مؤول ولولا مخالفة الاسام بعد
تطويل الكلام فيما يجب فى شأنه الاهتمام لاقتفينا الشارح بنقل كلامه وبيان طريق
تأويله مع بعده عن المقام وكونه من فضول الكلام (اوتزيينه) عطف على بيان امكانه
او تقريره اى تزيين المشبه عند السامع (كما فى تشبيه وجه اسود بمقلة) اى شحمة العين التى
تجمع السواد والبياض او هى السواد والبياض او الحدقة والمراد هنا المعنى الاول وصحة
التشبيه مبنية على ما نقله الشارح عن الاصمعى فى بحث الاطناب فى شرح قوله كأن عيون
الوحش حول خبائنا ان عين الظبى والبقر الوحشيين انما يظهر بها البياض والسواد
بعد الموت واما حال الحيوة فعيونهن سود كلها (الظبى) معلوم وكتشبيه صوت حسن

فلا تزيين ثم نسخه

بصوت داود وكتشبيه جلد ناعم بالحرير وكتشبيه النكهة بريح المسك وكتشبيه طعم
البطيخ بالعسل فقولنا تزيينه عند السامع احسن من قول الشارح فى عين السامع وقس
عليه قوله (او تشويهه) يقال شوهه الله فبحه (كما فى تشبيه وجه مجدور) يقال جدر وجدر
فهو مجدور ومجدر اى خرج منه الجدرى (بسلحة) هى العذرة (جامدة) لا طراوة فيها
(قد نقرتها) اى ضربتها يعنى بالمنقار (الديكة) بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك على وزن
فيل وهو معلوم وقد يطلق على الدجاجة (او استطرافه) اى عد المشبه طريفا حديثا (كما)
اى كاستطراف (فى تشبيه فحم) هو كنمر وتمر وكامير الجمر الطافى (فيه جمر) فى القاموس
الجمر النار المتقد فلا حاجة الى قوله (موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه) متعلق بمفهوم ما
فانه عبارة عن استطراف او تشبيه وجعله الشارح متعلقا بمقدر اى انما استطرف المشبه فى هذا
التشبيه لابراز المشبه فى (صورة الممتنع عادة) لا عقلا لامكان ذوبان المسك مع كثرته جدا
حتى يعد بحرا (وللاستطراف) المطلق لا الاستطراف فى المثال المذكور ولذا لم يأت بالضمير
لتبادر الذهن منه الى الاستطراف فى المثال (وجه اخر) غير الابراز فى صورة الممتنع عادة (وهو
ان يكون المشبه به نادر الحضور فى الذهن اما مطلقا كما مر (فى تشبيه الفحم واما عند حضور
المشبه كما فى قوله) اى قول ابن العتاهية فى وصف البنفسج ولا من زوردية بكسر الراء هو الظاهر
الثابت فى نسخ رواية المفتاح كذا ذكره السيد السند فى شرحه (تزهو) الكثر زهى على صيغة
المجهول وزها لغة قليلة والمعنى تتكبر وتفتخر (بزرقتها) لو كانت الزرقة راجحة على
الحمرة عند القائل وفى التعبير عن البنفسج بلازوردية نوع اشعار اليه كان الباء فى قوله
بزرقتها للسببية ولو كانت مرجوحة فالباء بمعنى مع وكان البيت تعجبا
عن تكبرها (بين الرياض) لا يبعد ان يقصد به معنى علانية يعنى تزهو علانية لا على
وجه الخفاء (على حمر) جمع احمر (اليواقيت) جمع ياقوت معرب من الجواهر ويكون احمر وغير
احمر واجوده الرمانى وله منافع كثيرة ينفع الوسواس والخفقان وضعف القلب شربا وجمود الدم
تعليقا ففى التكبر عليه مزيد تعجب والمراد بحمر اليواقيت شقايق النعمان وفى جعلها بين الشقايق
واوراقها شبيهة باليواقيت لونا وشكلا اشارة وجعل اللازورد منسوبا اليه للبنفسج اشارة الى
تفاوت الشبهين لان الشقايق واوراقها شبيهة باليواقيت لونا وشكلا بخلاف البنفسج فانه لا يشبه
اللازورد الا لونا وبهذا ظهر ان تفسير حمر اليواقيت بالازهار الحمر دون تفسيرها بالشقايق
مبنى على الغفلة عن الدقايق وفيه ايضا اوجه تعجب لتكبر البنفسج (كأنها فوق قامات ضعفن بها)
اى بسببها لثقلها وطول مكثها فوق نزل التعظيم منزلة العظم والجسامة (اوائل النار
فى اطراف كبريت) هى حجارة توقد بها او جاء بمعنى الياقوت الاحمر والذهب ايضا فان صورة
اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها فى الذهن ندرة بحر من المسك موجه
الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف بمشاهدة عناق بين
صورتين متباعدتين غاية التباعد وللشيخ عبد القاهر وجه اخر وهو انه اراك شبها لنبات
غض يرف واوراق رطبة من لهب نار فى جسم يستولى عليه اليبس ومبنى الطبايع على
ان الشئ اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر ولا يذهب
عليك انه يجرى فى تشبيه الفحم فانه اراك شبها الامر موجود من امر ممتنع الوجود ولهذا الشيخ
الضعيف وجوه اخر وهى انه اراك شبها بين جسم ثقيل لا تقوى لحمله قامته وبين جسم
لطيف فى غاية اللطافة لا يتوهم فى شأنه ثقل او شبها بين اوائل النار والامر الدائم او انه
جعل قامات البنفسج كبريتيا ونفسه اوائل النار فجعل النار مع الكبريت مجتمعة غير معينة

للكبريت اوجعل النار والكبريت ذات رايحة طيبة ويمكن ان يجعل من الابراز فى صورة الممتنع عادة فان الكبريت الموقدة لا يتكثر فى موضع واحد عادة ولا يخفى انه فات القوم من وجوه الاستطراف ابراز الشئ فى صورة الممتنع عقلا وكانهم لم يلتفتوا اليه لعدم وقوعه فى كلام البلغاء (وقد يعود) الغرض (الى المشبه به) ويمكن تربيع قسمة الغرض ثالث الاقسام ان يعود الغرض الى ثالث هو تحصيل العناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد فانه امر مستطرف مرغوب للطباع جدا ورابعها ان يعود الغرض الى المشبه والمشبه به جميعا وهو جعلهما مستطرفين بجمعهما لان كلا من المتباعدتين يستطرف اذا تعانقا (وهو ضربان احدهما) وهو الكثير الشايع حتى اوهم صاحب المفتاح قصر العائد الى الغرض المشبه به عليه فى اول بيانه اشارة الى كثرته الى حد كانه ليس غيره وصرح بقلة الثانى ثانيا حيث قال وربما كان الغرض بيان كونه اهم ولم يلتفت المصنف اليه واقتصر على بيان انه ضربان فاختصاره هذا مخل وقد تداركه فى الايضاح حيث قال واما الثانى فيكون فى الغالب (ايهام انه اتم من المشبه) فى وجه الشبه (وذلك فى التشبيه المقلوب) وهو ان يجعل الناقص فى وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد كذا فى الشرح ولا يخفى انه يجوز ان يكون التشبيه المقلوب مبنيا على تسليم انه اتم من المشبه اذا كان بينك وبين مخاطبك نزاع فى ذلك وانت جاريت معه وانه يصح التشبيه المقلوب فى تشبيه للتزيين والتشبيه والاستطراف لادعاء ان الزينة فى المشبه به اتم او القبح اكثر او ادعاء ان المشبه به اندر واخفى ولا يظهر اختصاصه بصورة الحاق الناقص بالكامل (كقوله) اى قول محمد بن وهيب (وبدا) اى ظهر (الصباح) هو اول النهار وضوءه يعنى حمرة الشمس فى سواد الليل (كأن غرته) هى كالغرغرة بضمهما بياض فى جبهة الفرس فوق الدرهم فيقال غرة الصبح لبياضه (وجه الخليفة حين يمتدح) فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من غرة الصباح فى الوضوح والبعد عن ظلمة العبوس قال المصنف وفى قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وبالارتياح له وكونه كاملا فى الكرم والاتصاف بالبشر والطلاقة عند استماع المدح هذا ولا يخفى ان فى ابراز يمتدح مجهولا تربية لطيفة لذلك يعرفه الذكى فانه يشعر بانه لا مدخل فى ذلك لخصوصية مادح ثم اقول لك ايها الفطن العارف بمقدار اللطايف المتخلص عن ربقة التقليد المتعرف بخفايا حسن المعانى كالقايف ان الشعر يجوز ان يكون تشبيها غير مقلوب بان يكون تشبيه غرة الصباح بوجه الخليفة فى سرعة انتشارها ولا يخفى ان سرعة انتشار الطلاقة فى وجه الخليفة اتم منها بالنسبة الى انتشار ضوء الصبح (و) الضرب (الثانى) من الغرض العائد الى المشبه به (بيان الاهتمام به كتشبيه الجايع وجها كالبدر فى الاشراق والاستدارة بالرغيف) لا فى مجرد الاشراق والاستدارة كما ينبئ عنه ظاهر هذه العبارة بل فى استلذاذ النفس به فان استلذاذ النفس بالرغيف ليس باعتبار استدارته واشراقه فحسب (ويسمى هذا) النوع من الغرض (اظهار المطلوب) قال السكاكى لا يحسن المصير اليه الا مقام الطمع فى تسنى المطلوب بعنى تيسره كما يحكى عن صاحب ابن عباد ان قاضى سجستان دخل عليه فوجده الصاحب متغنيا فاخذ يمدحه حتى قال وعالم يعرف بالسجرى واشار للندماء ان ينظموا على اسلوبه ففعلوا واحدا بعد واحد الى ان انتهت النوبة الى شريف من البين فقال اشهى الى النفس من الخبز فامر الصاحب ان يقدم له مائدة دقيقة اشهى الى النفس من الخبز تشبيه مقلوب فى المآل لانه جعل زائدا على الخبز فى المشترك بينهما وهو كونهما مشتهى للنفس (هذا) الذى ذكرناه من جعل احد

الشيئين مشبها والاخر مشبها به انما يكون (اذا اريد الحاق الناقص) فى وجه الشبه كذا فى الايضاح (حقيقة) كما فى التشبيه الذى يعود الغرض منه الى المشبه اوادعاء كما فى التشبيه الذى يعود الغرض منه الى المشبه به (بالزائد) كذلك قال الشارح وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس ما يقصد فيه الحاق الناقص فى وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق هذا ويمكن دفعه بان المراد ان هذا الذى ذكر من جعل احد الطرفين مشبها والاخر مشبها به لكون احد الطرفين اتم حقيقة اوادعاء اذا اريد الخ (فان اريد الجمع بين شيئين فى امر) مركبا كان اومفردا حسيا كان اوعقليا واحدا كان اومتعددا وذلك تارة يكون فى المتساويين فى وجه الشبه وتارة يكون فى المتفاوتين من غير قصد افادة التفاوت (فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه) احترازا من ترجيح احدهما المتساويين هذه العبارة قاصرة ولا تشمل مثل قولنا تشابه دمعى اذ جرى ومدامتى فانه ليس العدول فيه من التشبيه الى الحكم بالتشابه فاحسن ترك التشبيه الى افادة التشابه وهذا الخلل انما وقع من قبل المصنف حيث غير عبارة المفتاح الى التشابه بقوله الى الحكم بالتشابه وخفى على من تلاه الى ان وقفت بالافادة فاغتنم السعادة قال المفتاح تفاديا عن ترجيح احد المتساويين وكانه اراد التفادى عن ايهام ترجيح احد المتساويين والا لوجب ترك التشبيه فيختل قوله فالاحسن ويبطل تجويز التشبيه ولك ان تجعل وجه ترجيح التشابه حفظ السامع عن توهم زيادة المشبه به وتوقى البيان عن الالتباس لان ظاهر العبارة الالحاق لا التشارك (كقوله) اى قول ابى اسحق الصابى (تشابه دمعى اذ جرى) اى كل وقت جرى ففائدة الظرف التعميم يؤيده صيغة تسكب المفيدة للاستمرار (ومدامتى) المدام المطر الدائم والخمر كالمدامة لانه ليس بشراب يستطاع ادامة شربه الاهى (فمن مثل ما فى الكاس عينى تسكب فوالله ما ادرى ابالخمر اسبلت) ذكر اسبل الدمع فى القاموس بمعنى ارسله وفى الصحاح بمعنى هطل فعلى الاول الباء زائدة وعلى الثانى للتعدية فجعل الزيادة وهما مطلقا كما فى الشرح وهم لا يقال زيادة الباء فى غير النفى والاستفهام وفى غير خبر المبتدأ سماع ولا يثبت السماع بالبيت مع احتمال باء التعدية لانا نقول باء التعدية ايضا سماعية على ان من جعلها زائدة لعله سمع الزيادة فلا يتم الحكم بكونه وهما ما لم ينف السماع والاحاطة بالنفى متعذرة (جفونى ام من عبرتى كنت اشرب ويجوز) عن قصد التشابه (التشبيه ايضا) لان اداة التشبيه قد يستعمل لمجرد قصد التشريك (كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه متى اريد ظهور منير فى مظلم اكثر منه) والجواز قد استفيد من قوله فالاحسن واضحا وكانه تعرض له لتوضيحه بالتمثيل ولا يخفى ان البيت كما يشتمل على تمثيل الاحسن الذى هو التشابه يشتمل على تمثيل الجائز الذى هو التشبيه حيث اشتمل على قوله فمن مثل ما فى الكأس عينى تسكب وكانه اراد التمثيل للتشبيه فيما احد الطرفين اكمل مع انه لم يقصد الالحاق بل التشابه بعد التمثيل له بما لا مزية لاحد الطرفين على الاخر فتأمل ولما فرغ من النظر فى الطرف والوجه والاداة والغرض حان النظر فى تقسيمه بالاعتبارات الاربعة فشرع فيه على ترتب ذكر الاربعة فابتدأ بالتقسيم باعتبار طرفيه فقال (وهو) اى التشبيه (باعتبار طرفيه) اى المشبه والمشبه به اربعة اقسام قسمه الاول ايضا اربعة اقسام والثالث والرابع قسمان يعلم انقسامهما الى القسمين من بيان تقسيم الاول الى الاقسام الاربعة فاكتفى به ولم يشر الى تقسيمهما والثانى يحتمل القسمة الى الاربعة عقلا وكانه لم يوجد ولعدم وجوده سقط قسمان من القسم الثالث والرابع فالاقسام العقلية ستة عشر حاصلة من ضرب اربع فى اربع والواقعة تسعة ومن البين ان تقسيم الطرف يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الطرف وبالعكس وهكذا الحال فى الوجه والاداة

والغرض فالمصنف يقسم تارة الطرف مثلا ويترك تقسيم التشبيه باعتباره وتارة يعكس
اعمالا للطريقين وتجديدا للسلوك وتفننا فى البيان واما تقسيم التشبيه باعتبار الطرف هنا مع
انه علم من تقسيم الوجه المركب باعتبار الطرف فلمزيد الاهتمام بالتشبيه الذى وجهه مركب
فانه مابه التفاضل بين البلغاء والتفاضل بين الخطباء وللتنبيه على الفرق بين المفرد والمقيد
وهو احوج شئ الى التأمل واعمال الذكاء (اما تشبيه مفرد بمفرد وهما غير مقيدين كتشبيه
الخد بالورد) ولا نعنى بالمقيد ماذكر معه قيد بل ماللقيد مدخل فى التشبيه الاترى انه جعل
من غير المقيد قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن مع ان اللباس موصوف لانه
لادخل فى وجه الشبه لهذا الوصف فانه اما حسى على مابينه الزمخشرى وهو ان كل
واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او عقلى كما ذكره غيره وهو ان كل واحد منهما
يصون صاحبه من الوقوع فى فضيحة الفاحشة فان الفاحشة هى الزنا ومايشتد قبحه
من الذنوب ومانهى عنه واللباس يصون من كشف العورة والزنا لانه مالم يجرد العورة
عن اللباس لايمكن الزنا كما ان كلا من المرأة والرجل يصون صاحبه عن الوقوع فى الزنا
ومايتبعه من الوقوع فى المنهيات وقبائح الذنوب وشئ من الوجهين لايتوقف على القيد
على ماذكره الشارح وفيه بحث دقيق يتبعه تحقيق وهو ان المقصود تشبيه كل منهما
باللباس فى الاشتمال على صاحبه اوصون صاحبه وذلك ليس لمطلق اللباس بل للباسة
فللاضافة اللباس دخل فى وجه الشبه فالاظهر ان الاية لتشبيه المقيد بالمقيد ووجه ماقاله
انه شبه كلا منهما باللباس المطلق فى الاشتمال او الصيانة ثم قيد الاشتمال او الصيانة فتدبر
وتذكر التحقيق بمعونة التوفيق ومنهم من قال فى الوجه الثانى مسامحة لان اللباس يصون
صاحبه عن البرد لاعن فضيحة الفاحشة ككل من الرجل والمرأة وقد ظهر فساده
و يمكن ان يكون وجه الشبه ان كلا منهما يجعل صاحبه موقرا معززا فى اعين الناس كاللباس
ففيه اشارة الى انه كلما كان الزوج اطهر وازكى ويكون ادخل فى التوقير كاللباس وانما
قدم غير مقيدين مع انه عدمى والمقيدان وجوديان لانه اقوى فى الافراد الكلام الذى
فيه (او مقيدان كقولهم لمن لايحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء) فان المشبه
هو الساعى المقيد بان لايحصل من سعيه على طائل والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على
الماء لان وجه الشبه فيه التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين
القيدين وقد نبه بهذا المثال على ان القيد يشمل الصلة والمفعول ولا يختص بالاضافة
والوصف كما هو المشهور ومن القيود الحال (او مختلفان) فى التقييد وعدمه (كقوله والشمس كالمرآة
فى كف الاشل) يقال الواو حالية والجملة حال عن المصراع السابق ومضمون البيت ان الصياد
اصطاد والشمس كذلك فالشمس المطلقة ليست كالمرآة المذكورة بل هى مقيدة بزمان مخصوص
وهو الصباح او العصر الاان يقال لايكفى فى تقييد طرف التشبيه بزمان مخصوص مثلا بل لابد
من اعتباره فى نظم الكلام حتى يكون الطرف مقيدا (وعكسه) عطف على قوله كقوله
اى كعكس قوله وهو المرآة فى كف الاشل كالشمس (واما تشبيه مركب بمركب كما) اى تشبيه
(فى بيت بشار) الاضافة عهدية بشار بها الى ماسبق من قوله كأن مثار النقع البيت
وتشبيه المركب بالمركب قد تكون بحيث يمكن فيه تشبيهات متعددة بلا تكلف كما فى قوله
وكأن اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق فانه كما يشبه الهيئة المنتزعة
من اجرام النجوم اللوامع فى اديم السماء الصافية الزرقاء هيئة درر نثرن على بساط ازرق كذلك
يشبه اجرام النجوم اللوامع بالدرر واديم السماء بالبساط الازرق شبها واضحا عاريا

(عن)

عن التكلف لكنه اين هو عن التشبيه الذى يريك الهيئة التى تملاء القلوب سرورا وعجبا
من طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة فى اديم السماء وهى زرقاء زرقتها الصافية وقد يكون بحيث
لايمكن فيه تشبيهات الابتكلف كما تكلف من لم يذق حلاوة التشبيه المركب فى قوله تعالى مثلهم
كمثل الذى استوقد نارا الاية فقال شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة
وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وقد يكون بحيث لايمكن فيه تشبيهات متعددة ومثلوا لذلك
بقوله *كانما المريخ والمشترى* قدامه فى شامخ الرفعة* منصرف بالليل عن دعوة* قداسرجت
قدامه شمعة* فانه لايصح تشبيه المريخ بالمنصرف بالليل عن دعوة اقول وان لايحسن تشبيه
المريخ بالمنصرف عن دعوة مع الاقتصار عليه لكن يصح تشبيهه بالمنصرف عن دعوة
وتشبيه المشترى قدامه بشمعة اسرجت فان التشبيه ربما لايحسن وحده ويحسن اذا جمع مع تشبيه
آخر فبهذا عرف عن التشبيه المتعدد مايقرب التشبيه الواحد المركب فى التضام والتلاصق
وعرف انه كم بين التشبيه المتعدد والتشبيه المركب وانه ليس التشبيهات المركبة فى مرتبة
فان ماساغ فيه التشبيهات المتعددة ايضا بلاتكلف له فضل على ماساغت فيه بتكلف
وماساغت فيه بتكلف له فضل على مالم تسغ فيه اصلا بل ماساغت فيه ولابد من اجتماعها
لهذا المساغ اعلى من الكل لان وجه تعدده يشبه وجه وحدته فى التضام والتلاصق ولايبعد
ان يقصد تشبيه المركب بالمركب والاجزاء بالاجزاء فى اطلاق واحد لانه اذا جاز باداة واحدة
تشبيهات الاجزاء المتعددة فليجز مع تلك تشبيه الهيئة بالهيئة ايضا (واما تشبيه مفرد بمركب
كما مر من تشبيه الشقيق) باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق
والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلى بحمار اتنى مشقوق الشفة والحوافر
نابت على رأسه شجرة غصنا والفرق بين المركب والمقيد احوج شئ الى التأمل ولهذا
قال صاحب المفتاح وهذا اى الفرق بين تشبيه المفرد بالمفرد وتشبيه المركب بالمركب فزله
فضل احتياج الى سلامة الطبع وصفاء القريحة فليس الحاكم فى تميز البابين اذا التبس احدهما
بالآخر سوى ذلك ولولا اشتباه المقيد بالمركب لما كان الاشتباه بين البابين بتلك المثابة وكفى
شاهدا فى شدة الالتباس وقوع الاختلاف بين المصنف والمفتاح حيث جعل المفتاح
تشبيه الشاة الجبلى تشبيه المفرد بالمفرد والمصنف جعله من تشبيه المفرد بالمركب وانه لم يثبت
المفتاح تشبيه المفرد بالمركب وبالعكس مع كثرة امثلتها فكانه جعل المركب فى الصورتين مقيدا
قال الشارح وكان ماذكره المصنف اقرب (واما تشبيه مركب بمفرد كقوله) اى قول ابى تمام
(يا صاحبى تقصيا) فى القاموس تقصيت فى المسئلة بلغت الغاية فالتقدير فى (نظريكما) وفى الاساس
تقصيته بلغت اقصاه (تريا وجوه الارض) قائلين تعجبا (كيف تصور) مضارع التصوير مجهول
يقال صوره الله صورة حسنة فتصور والشارح جعله مضارعا حذفت التاء اى كيف تتصور (تريا
نهارا مشمسا) من اشمس صار ذا شمس اى لم يسترها غيم (قد شابه) اى خالط النهار (زهر) كقمر
جمع زهرة ككثرة وبركة (الربى) كهدى جمع ربوة بالضم وجاءت كرحمة خصها الا انها انضر
واخضر ولانها المقصودة بالنظر كذا قاله الشارح فى المختصر ويمكن ان يقال
يقال خصه لانه يخالطه الشمس فى اول طلوعه وتشبيه اول النهار بالليل المقمر اظهر لان نور
الشمس فيه اضعف (فكانما هو) اى ذلك النهار (مقمر) اى ليل ذو قمر فى القاموس المقمر والمقمرة
ليلة فيها القمر فليس الكلام فى تقدير الموصوف حتى يرد قول الشارح فيه تسامح بناء على انه
فى تقدير ليل مقمر ففيه شائبة تركيب على ماوجهه السيد السند وللتسامح توجيه آخر وهو ان
هذا التشبيه فى البيت لايخلو عن تسامح اذ شبه النهار الشمس لان الضمير المشبه به راجع اليه
والمقصود تشبيه الهيئة شبه النهار المشمس الذى اختلط به ازهار الربوات فنقصت
باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به

اجتماعها نسخه

نسخه بحمار ابتر

مفرد (وايضا) تقسيم اخر للتشبيه باعتبار الطرفين ولا يناسب التقسيمات الاخر لانها
كانت تقسيما لتشبيه واحد وهذا تقسيم للتشبيهات المتعددة اذ لا يتعدد طرفا تشبيه واحد
وايضا ليس من وظايف البيان بل هو من افراد اللف والنشر الذى من الصنايع البديعية وكان
وجه التعرض له ان الملفوف ربما يلتبس بتشبيه مركب بمركب وبتبعيته يتعرض للمفروق وان
لا التباس فيه ولا يخفى ان الملفوف والمفروق لا يختص بالطرف بل يجرى فى الوجه ايضا (ان
تعدد طرفاه) اى كل من طرفيه (فاما ملفوف) قال المصنف وتبعه الشارح وهو ان يؤتى
بالمشبهين اولا ثم بالمشبه بهما هذا وهو قاصر ويجب ان يقال او بالعكس لئلا يخرج نحو
كالعناب والحشف البالى قلوب الطير رطبا ويابسا قال الشارح المراد اعم من الاتيان بطريق
العطف اوغيره وكانه اراد به مثل قولنا كالقمرين زيد وعمرو واذا اريد تشبيه احدهما بالشمس
والاخر بالقمر بقرينة (كقوله) اى قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور
(كان قلوب الطير) اسم جمع للطاير (رطبا) بعضها (ويابسا) بعضها (لدى وكرها) هو
عش الطاير وان لم يكن فيه (العناب) هو كرمان (والحشف) هو كعرس اردء التمر او الضعيف
الذى لا نوى له او اليابس الفاسد وكفلس الخبز اليابس (البالى) شبه الرطب الطرى من قلوب
الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالى اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها
ويقصد تشبيهها قال الشيخ فضيلته فى اختصار اللفظ وحسن الترتيب لا لان للجمع فائدة فى عين
التشبيه هذا ولا يذهب عليك انه لا ضنة فى النشر لا على ترتيب اللف (او مفروق كقوله) اى
قول المرقش الاكبر وهو عمرو بن سعد والمرقش الاصغر عمرو بن حرملة (النشر) اى نشر تلك
النساء ورايحتهما (مسك) اى نشر مسك (والوجوه دنانير واطراف الاكف) وروى اطراف
البنان فالاضافة بيانية (عنم) هو شجر احمر لين يشبه به بنان الجوارى كذا فى الصحاح (وان
تعدد طرفه الاول) قال اعنى المشبه (فتشبيه التسوية) لانه سوى بين المشبهين (كقوله صدغ)
هو بالضم ما بين الاذن والعين والشعر المبتدلى على هذا الموضع والمراد هو الثانى (الحبيب
وحالى) وكانه اراد احوالى فبصحانه والصدغ كالليالى كل شعر من الصدغ كليل وكل حال له
كليل المصراع * الثانى وثغره فى صفاء * وادمعى كاللالى (كلاهما كالليالى) وصف دمعه
بالصفاء المنبئ عن كثرة بكائه لانه اذا كثر جريان ماء المنبع يصفو عن الكدر لانه يغسل المنبع ويدفع
عنه الكدورات التى تمتزج بالماء بخلاف ما اذا جرى احيانا فانه يكون مكدرا بكدورات المنبع
(وان تعدد طرفه الثانى) قال اعنى المشبه به (فتشبيه الجمع) لانه يجمع للمشبه وجوه تشبيه او يجمع
له امورا مشبهات بها (كقوله) اى قول البحترى بات نديما لى حتى الصباح اغيد مجدول
مكان الوشاح الاغيد الناعم البدن وتذكيرنات ونديما واغيد يدل على ان الكلام فى مذكر
ومكان الوشاح يدل على انها محبوبة فى القاموس الوشاح بالضم والكسر قلادتان من لؤلؤ
وجوهر منظومتان يخالف بينهما معطوف احدهما على الاخر او اديم عريض مرصع بالجوهر
تشده المرأة بين عاتقيها وكشحيها (كانما يبسم) بسم يبسم كضرب بسما وابتسم وتبسم
وهو اقل الضحك واحسنه (عن لؤلؤ منضد) اى منضم (اوبرد) بجمد لم يصفه بالنظم
لان الذهن ينساق اليه من وصف اللؤلؤ (او اقاح) جمع اقحوان بالضم كالقعوان وهو
البابونج قال فى الصحاح جمع على اقاحى بحذف الالف والنون وقد لا يشدد الياء هذا فهمزة اقاح
مفتوحة وما اشتهر من كسرها سهو شبه ثغره بثلثة اشياء الا انه اورد كلمة او تنبيها على ان كلا
مشبه به على حدة وكلمة او للتسوية لا للابهام حتى يرد انه ينبغى الواو ويوجه بانه بمعنى وكيف الواو
يجعل بمعنى الواو وهو احسن من الواو لخلوه عن وصمة ايهام جعل المجموع مشبها به قال الشارح

شبه ثغره بثلثة اشياء ثم اعترض بان فى كونه من باب التشبيه نظرا لان المشبه اعنى الثغر غير
مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كانما يدل على انه تشبيه اقول اولا هذا تشبيه بتشبيه
بثلث تقسيمات والمشبه مقصود فى الكلام لانه فى معنى انه يبسم بسما كبسم عن هذا او ذاك
او ذلك وثانيا ان تشبيه الثغر بثلثة اشياء ضمنى لان تشبيه البسم بالبسم عن احد الثلثة يستلزم
تشبيه الثغر باحدهما ومما مثل به التشبيه بمتعدد بيت الحريرى يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد
وعن اقاح وعن طلع وعن حبيب قال الشارح شبه ثغره بخمسة ثم قال فى كونه من باب التشبيه
نظر لان المشبه اعنى الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا اقول التقدير يفتر اى يضحك ضحكا حسنا
عن مثل لؤلؤ البيت فالمشبه مقدر فى نظم الكلام وانما لم يجعل استعارة مغنية عن التقدير لان
الاستعارة امور منافية لشئ واحد فى كلام واحد دعوى ثبوت امور متنافية لشئ واحد فلا
يقدم عليه عاقل بخلاف التشبيه بالامور المتنافية (وباعتبار وجهه) عطف على قوله باعتبار
الطرفين يعنى باعتبار وجهه له ثلاث تقسيمات اوليات الاول هو تمثيل وغير تمثيل والثانى
هو مجمل ومفصل والثالث هو قريب وبعيد فصرح بالاول بقوله (اما تمثيل او غير تمثيل) ولا
يرد انه تقسيم للشئ الى نفسه وغيره لان التمثيل يرادف التشبيه ويشهد لذلك كلام الكشاف
حيث يستعمله استعمال التشبيه لانه مشترك بين مطلق التشبيه واخص منه وما هو نفس
المقسم المعنى الاعم والقسم ما هو اخص فلا اشكال وبهذا اندفع ايضا ان تعريفه بقوله (وهو
ما وجهه منتزع من متعدد) غير منعكس لخروج بعض افراد التمثيل عنه ولا يرد انه يشمل
ما وجهه مركب حسى فلا يطرد لان الشيخ قيده فى اسرار البلاغة بكونه عقليا حيث قال التمثيل
التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه
تمثيلا عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحياة للعلم
هذا الا لما قال السيد السند فى شرحه للمفتاح ان هذا القيد من قبل الشيخ لا نا ما امكن لا يثبت
مخالفة بين الجمهور والشيخ بل لان الشيخ فسره بالتشبيه المنتزع من امور ثم نبه على ان لفظ التمثيل
لا يجوز اطلاقه على الحسى مطلقا ويجوز اطلاقه على العقلى مطلقا ولا يخفى على الذوق
السليم ان الشيخ فرق بين كون التمثيل بمعنى التشبيه المنتزع من امور وبين التمثيل بمعنى التشبيه
بالوجه العقلى حيث جعل الاول معنى مقررا شايعا والثانى مما قد يستعمل فيه بقوله جاز
ان يطلق اسم التمثيل عليه ثم انى اخاف ان يتحير فى حل عبارة الشيخ فافسره لك تبرعا فلا تواخذنى
ببسط الكلام فانى لا افعله ترفعا فنقول يريد بقوله اذا لم يكن التشبيه عقليا انه اذا لم يكن الكلام
الدال على التشبيه فانه جاء بهذا المعنى حيث جعل البعض اطلاق اركان التشبيه على الطرفين
والوجه والاداة من فروعه وحيث قال انه يتضمن التشبيه اراد به المعنى المصدرى وكذا بالتمثيل
فى قوله ان فيه تمثيلا فلا يشكل عليك انه ينبغى ان يقول اذا لم يكن عقليا يقال له التشبيه ولا
يطلق عليه التمثيل وكانه اراد بضرب الاسم مثلا استعارة الاسم (كما مر) وستعرف تعينه ولما
استشعر المصنف الاشكال على تعريفه بانه غير مطرد لانه يدخل فيه التشبيه والوصف
المنتزع الحقيقى مع انه ليس بتمثيل اشار الى دفعه بقوله (وقيده السكاكى) اى المنتزع من متعدد
(بكونه غير حقيقى) كذا فسر الشارح الضمير ونحن نفسره بالوجه اى قيد الوجه بكونه غير
حقيقى كما قيده بكونه منتزعا من متعدد لانه قال السكاكى التشبيه متى كان وجهه وصفا غير
حقيقى وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل فقيد الوجه بقيدين ولم يقيد المنتزع
من متعدد وهذا كلام وقع فى البين فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول وجه الدفع ان هذا القيد لم يثبت
فى غير كلام السكاكى فجرينا فى التعريف موافقا للجمهور ولا يبعد ان يقال اوقع السكاكى فيه

قول الشيخ واذا كان عقليا جاز ان يطلق اسم التمثيل عليه فحمل العقلى على ماهو مخترع العقل و معتبره فقط ثم ان وجه عدول المصنف من عبارة السكاكى من عدة امور على طبق عبارة الشيخ الى قوم من متعدد كما نبه عليه فى الايضاح حيث قال امرين اوامور ظاهر (كما فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب فى استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقى بل هو عائد الى التوهم كذا ذكره الشارح وهو المطابق لكلام المفتاح ممن قال مراد المفتاح بغير الحقيقى ما يقابل الاضافى فلم ينظر فى كلام المفتاح ادنى نظر اما ان المراد غير الحقيقى فى كل من الطرفين او يكفى ان يكون ذلك فى احد الطرفين فمما لم يتضح لكن المتبادر الاول لانه الفرد الكامل فليحمل عليه ما لم يصرف صارف ويقيد مثال التمثيل على بيان السكاكى واطلاقه على بيان الجمهور حمل الشارح المحقق على ان جعل مامر عبارة عن جميع امثلة ذكرت لوجه الشبه المركب باقسامها من مركب الطرفين ومفرد هما ومختلفهما وخالفه السيد السند بدعوى ان التمثيل مخصوص بما طرفاه مركبان وادعى ان تعريفه بما وجهه منتزع من متعدد يتبادر منه المنتزع من متعدد فى طرفى التشبيه لا المركب من متعدد هو اجزاؤه والاقبال مركبا من متعدد فيخرج منه ماليس طرفاه مركبين فلم يتناول ماهر الاما ركب طرفاه ونوره بان المصنف رد على السكاكى جعل التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة التحقيقية بان التمثيل يستلزم التركيب المنافى لاندراجه تحت الاستعارة التحقيقية المندرجة تحت المجاز المفرد ومبانى المخالفة غير سديدة اما حديث التبادر فممنوع وانما اختير الانتزاع على التركيب ليعلم ان المدار على التركيب الاعتبارى والهيئة الانتزاعية لا على التركيب الحقيقى وليتناول المركب من متعدد هو اجزاؤه ومن متعدد فى الطرف وكذا سندرد المصنف على السكاكى ضعيف لانه رد كون التمثيل على سبيل الاستعارة كذلك وقد وجد فى كلام السكاكى تخصيص الاستعارة التمثيلية بالمركب ولا يلزم منه تخصيص التمثيل بمعنى التشبيه بالوجه المركب بما طرفاه مركبان نعم جعل الشارح فى تعريف المجاز المركب باللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى تشبيه التمثيل قوله تشبيه التمثيل احتراز عن الاستعارة فى المفرد فلو لم يخص التمثيل بما طرفاه مركبان كيف يحترز عنه فبين كلاميه تنافر لكن لا يوجب ذلك فساد كلامه هناك بل ينبغى ان يحمل ماسيأتى على ان الاحتراز بارادة تشبيه تمثيل خاص اذ لابد امامن تقييد اللفظ المستعمل بالمركب او تقييد تشبيه التمثيل تقييد والفصل بالتخصيص اولى من الجنس ثم نقول لو كان التمثيل مخصوصا بما طرفاه مركبان لانتقض تعريف المجاز المركب باستعارة لفظ مركب بمعنى مفرد شبه معناه بمعنى المركب بوجه شبه مركب او قد سبق ان التشبيه بهذا الوجه يجيئ المفرد بمركب (واما غير تمثيل وهو بخلافه) وهو مالا يكون منتزعا عن متعدد عند غير السكاكى ويعلم منه غير التمثيل على مذهب السكاكى وهو مالم ينتزع من متعدد او كان وصفا حقيقيا والمراد بالوصف الحقيقى وجود ما يكون ما انتزع عنه اوصاف حقيقته والا فالهيئة الانتزاعية امر اعتبارى لا وجود له وهذا اولى من جعل وهو بخلافه بيانا لغير التمثيل على المذهبين كما يفيده عبارة الشارح لانه يحوج الى تكلفات بعيدة من جعل ضمير بخلافه الى ما يطلق عليه التمثيل وكذا جعل غير تمثيل بمعنى ما يطلق عليه غير تمثيل بل جعل قوله اما تمثيل ايضا ثم اعتبار التوزيع بجعل كل مما يستفاد من قوله وهو بخلافه لاحد معنى غير تمثيل ولما فرغ من التقسيم الاول شرع فى التقسيم الثانى بقوله (وايضا) التشبيه (اما مجمل وهو

مالم يذكر وجهه) ولاما ستتبعه ولما كان للمجمل تقسيمان عقبه بهما وفصل بينه وبين قسيمه والانسب بمقام التعليم تقديم المفصل لانه وجودى ولانه يندفع به طول الفصل بين القسمين بتقديمه وكانه نظر الى ان المجمل اجمل (فمنه) اى فن المجمل (ماهو ظاهر يفهمه) اى يفهم وجهه (كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفى لا يدركه) اى لا يدرك وجهه (الا الخاصة) سواء ادركه بالبديهة او بالتأمل فالتقسيم للتشبيه وتسميته بالظاهر والخفى تسمية له بحال الوجه وجوز الشارح كونه تفصيلا للوجه بارجاع الضمير الى الوجه ويأباه كون قوله وايضا منه تقسيما للتشبيه قطعا وان يلايمه ان ماذكر عقيب القسم الثانى من قوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه تفصيل للوجه وكلام فيه (كقول بعضهم) هى الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس فالهم حين قاله حين سئلت ايهم افضل فانها قالت عمارة لابل فلان لابل فلان ثم قال ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل (هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها) كذا ذكره الشيخ جار الله وقال الشيخ عبد القاهر انه قال من وصف بنى المهلب للحجاج لما سأل عنهم ايهم الحدى اسجع ولا تنافى بينهما بل هما يجتمعان على الصدق توارد او بطريق اخذ المتأخر عن المتقدم ولا يخفى ان المراد بالخفى الخفى فى حد ذاته فلا يخرجه عن الخفاء عروض ما يوجب ظهوره كما فى هذا الكلام فان وصف الحلقة اظهر وجه الشبه فلا اختصاص لهذا التقسيم بالمجمل بل يجرى فى المفصل ايضا وكانه خصه به للتنبيه على انه مع خفاء التشبيه يحذف الوجه والمراد بطرفاها طرفيها الاعلى والاسفل الملايمان للافضل والادنى واذا لم يعلم الادنى والاعلى لم يعلم الوسط (وايضا) جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه تقديره آض تقسيم المجمل ايضا اى عاد عودا وفائدته التنبيه على انه استيناف تقسيم للمجمل وليس تقسيما للخفى اذ ذكر الوصف المشعر بوجه الشبه انسب بالخفى ومنه يعلم ان المعترضة قد تدخل بين العاطف والمعطوف واما ما قال الشارح ان اختاره ومنه دون اما واما للاشعار بانه من تقسيمات المجمل دون مطلق التشبيه فليس مما يعتد به لانه لا مجال لتوهم انه تقسيم مطلق التشبيه اذ لا معنى لتوسط تقسيم بين قسمى تقسيم بل الوجه ان لا حصر فيما ذكره اذ يحتمل قسم اخر هو ما ذكر فيه وصف المشبه فقط فلذا لم يأت باداة الحصر ولم يجعل التقسيم رباعيا لعدم الظفر به فى كلامهم ولا يخفى جريان هذا التقسيم فى المفصل وكانه لم يتعرض له لانه لم يوجد اذ لا معنى لايراد ما يشعر بوجه الشبه مع ذكره اولان ذكره فى المجمل لدفع توهم انه ليس التقسيم مجملا مع ما يشعر بالوجه ولا داعى لذكره فى المفصل (منه) اى من المجمل (مالم يذكر فيه وصف احد الطرفين) اى وصف يذكر له من حيث انه طرف وهو وصف يشعر بوجه الشبه فخرج منه زيد الفاضل اسد لان زيد الا يثبت له الفضل من حيث انه مشبه بالاسد وبما ذكرنا حققنا ان نقول هكذا ينبغى ان يفهم لا بمجرد ما ذكر الشارح ان المراد بالوصف وصف يشعر بالوجه ثم قال هكذا ينبغى ان يفهم وانما قدم العدمى وهو مالم يذكر اسم على ماهو وجودى فى الجملة وقدم ماهو وجودى فى الجملة على الوجودى الصرف مع ان حق التعليم يقتضى العكس حفظا للاقسام عن وقوع فاصلة بينها اولو بالمثال (ومنه ماذكر فيه وصف المشبه به وحده) لم يذكر مثاله لانه ذكر انفا ماهو مثاله (ومنه ماذكر فيه وصفهما) اى وصف المشبه والمشبه به كليهما (كقوله) اى قول ابى تمام فى الحسن بن سهل * ستصبح العيس لى والليل عند فتى * كثير ذكر الرضى فى ساعة الغضب * العيس بالكسر الابل البيض يخالط بياضها شقرة وهو اعيس وهى عيساء اى سيد خلنى الابل والسير فى الليل صباحا عند فتى (صدفت عنه) اى اعرضت عنه

(ولم تصدف) من حد ضرب (مواهبه عنى وعاوده ظنى) فلم يخب كالغيث (هو المطر او الذى عرضه بريد) ان جئته وافاك ريقه اى اوله وافضله و الموافاة الاتيان (وان ترحلت عنه لج) اللجاج الخصومة (فى الطلب) ووصف الفتى بكثرة المواهب اعرضت عنه اولم تعرض والغيث بانه يصيبك حسه اوترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اى الافاضة فى حالتى الطلب وعدمه وحالتى الاقبال والاعراض (واما مفصل) عدل اما مجمل (وهو ماذكر وجهه) اما كان فى هذا التعريف تسامح بجعل ماذكر مما يستتبع وجهه مكان الوجه داخلا فيما ذكر وجهه وكان ذلك التسامح مبنيا على تسامح اخر نبه على هذا التسامح وعلى منشائه اخر اجاللتعريف عن الابهام الذى هو غاية تبعده عن الاتقان و الاحكام فقال (وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه) اى وجه الشبه (مكانه) والشارح جعل هذا اشارة الى التقسيم بعد التعريف بعنى المفصل قسمان ماذكر فيه وجه الشبه حقيقة وما ذكر فيه وجه الشبه تسامحا (كقولهم للكلام الفصيح) اى الفصيح وكلام المفتاح فيه كالصريح اوالبليغ والثانى هو الاشبه لانه احق بالتشبيه بالعسل (هو كالعسل فى الحلاوة) وشاع هذا التسامح الى ان صار الحقيقة مهجورة حتى لوقيل الكلام الفصيح كالعسل لايفهم القصد الى انه مثل العسل وفى ميل الطبع اليه ولايجعل المقدر ذلك بل لوسئل عن وجه الشبه لايجاب الا بالحلاوة (فان الجامع فيها لازمها وهو ميل الطبع) اى محبة وروده كذا فسره السيد السند فى شرح المفتاح وانما جعل الجامع ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام لاالحلاوة التى هى من خواص المطعومات ولا يبعدان يجعل وجه الشبه نفس الحلاوة و يجعل ثبوته فى المشبه على سبيل تخييل كما فى تشبيه السنة بالنجم والبدعة بالظلمة قال السكاكى وهذا التسامح لايكون الاحيث يكون التشبيه فى وصف اعتبارى كميل الطبع وازالة الحجاب ويشبه ان يكون تركهم التحقيق فى وجه الشبه حيث قسموه الى حسى وعقلى مع انه فى التحقيق لايكون الاعقليا كما مر من تسامحهم هذا ويحتمل ان يكون قصده ان تسامحهم ناش من تسامح البلغاء من وضع المستتبع مكان وجه الشبه فيقولون الكلام البليغ كالعسل فى الحلاوة وزيد كالغراب فى سواده اى سواد الغراب اوسواد زيد وقد يقال زيد كالغراب فى سواد هما فلما وضع البلغاء الحسى الملزوم بوجه الشبه الكلى مكانه نزل علم البيان الكلى الذى هو وجه الشبه منزلة جزئياته فقسموه الى حسى وعقلى ويحتمل ان يكون قصده الى ان تسامحهم الاول من قبيل هذا التسامح من تنزيل غير وجه الشبه منزلته فانهم نزلوا الجزئى منزلة وجه الشبه الكلى فقسموه الى الحسى و العقلى والشارح العلامة جرى على الاول لكن لم يسلك فى الحقيقة مسلك السداد والشارح اعتمد على الثانى لكن لم يأت فى بيانه بما عليه الاعتماد ومن الله الاهتداء والرشاد ولايخفى عليك انه نشأ من هذا التسامح ايضا التسامح فى عد هذا التشبيه مفصلا والتسامح فى التعريف على ماعرفت بقى ههنا بحث وهو ان ذكر الحلاوة فى مقام ميل الطبع من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم وسلوك طريق المجاز ليس تسامحا (وايضا) تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه (اما قريب مبتذل) اى غير مصون من احد بل يعطى الكل احد وبناله بمجرد توجهه والابتذال عدم الصيانة (وهو ما ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه فى بادى الرأى) اى ظاهر الرأى فان جعل من بدا يبدو فالامر ظاهر لفظا ومعنى وان جعل من بدء مهموزا فوجه حذف الهمزة انها قلبت ياء لانكسار ماقبلها ذكره القاضى فى تفسير قوله تعالى بادى الرأى فى سورة هود ووجهه جعل اول الرأى ظاهره تنزيل اول الرأى منزلة ظاهر الشئ الذى يبدو اولا ولك ان تجعله حينئذ

بمعنى اول الرأى ولك ان تهمزه كما فى قراءة من قرأ بادى الرأى بالهمزة وجعل القاضى تقديره فى الاية فى وقت حدوث بادى الرأى على حذف مضافين ولك ان تجعله ظرفا تنزيليا فيستغنى عن حذف المضاف ولاينتقض التعريف بتشبيه يكون المشبه به لازما ذهنيا للمشبه مع خفاء وجهه لانه ليس انتقالا لظهور وجهه فى بادى الرأى وقوله لظهور وجهه قيد للتعريف و تحقيقه ان يكون المشبه بحيث اذا نظر العقل فيه ظهر المفهوم الكلى الذى هو مشترك بينه وبين المشبه به من غير تدقيق نظر والتفت النفس الى المشبه به من غير توقف ولم يكتف بما ظهر وجهه فى بادى الرأى لانه يتبادر منه الظهور بعد التشبيه واحضار الطرفين وهو لايكفى فى الابتذال بل لابد ان يكون انتقال من المشبه الى المشبه به لظهور وجهه بمجرد ملاحظة المشبه (اما لكونه امرا جمليا) لاتفصيل فيه (فان الجملة اسبق الى النفس) من التفصيل وذلك لان التفصيل بتحليل امر مجمل او بجمع امور مجملة وبالجملة الجملة اسبق الى النفس ولان النفس مجبولة على درك المجمل وحفظ المجمل حتى ان التفصيل كانه خروج عن جبلتها ولان المجمل احب عندها لانه الذى يبقى لها بعد التفصيل فكان التفصيل وسيلة الى تحصيل مجمل على ماينبغى الاترى ان التعريفات التى هى تفاصيل وسائل معرفات هى مجملات حتى اذا حصل المجمل اعرض النفس عن التعريف والتفصيل هنا ما خطر بالبال فى تفصيل هذا الاجمال ولعله اجمل مما ذكره الشارح المحقق فى شرح هذا المقال حيث قال الاترى ان ادراك الانسان من حيث انه شئ اوجسم اوحيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشئ اخر فلهذا كان العام اعرف من الخاص على ان فى قوله لهذا كان العام اعرف من الخاص نظر الان العام ربما يكون مفصلا كالجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة والخاص مجملا كالانسان وقال المصنف الاترى ان الرؤية لاتصل فى الاول امرها الى الوصف على التفصيل لكن على الجملة ثم على التفصيل ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم ينعم النظر وكذا سائر الحواس فانه يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم فى المرة الثانية مالم يدرك فى الاولى وفيه بحث وذلك لان ذلك ليس للاجمال فان الاجمال بعد التفصيل فى غاية المتانة بل لانه لااتقان فى النظرة الاولى ولايحصل احكام النظر بها لقلة اعماله (او قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به فى الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به مثلا اذ قد يكون غلبة الحضور اتفاقا لالقرب المناسبة ولايخفى ان غلبة حضور المشبه عند حضور المشبه به يجامع غلبة حضور المشبه مطلقا فلا يقابل بينه وبين قوله مطلقا الا ان يقيد الغلبة عند حضور المشبه به بقيد فقط لكن لايساعده المثال او يجعل الترديد لمنع الخلو (كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز فى المقدار والشكل) اذا اعتبر التركيب واما اذا لم يعتبر فهو ايضا امر جلى يشهد له ماسيأتى من انه كلما كان التركيب من امور اكثر كان التشبيه ابعد حيث لم يقل كلما كان التعدد اكثر كان التشبيه ابعد وفيه بحث لان الظاهر ان تعدد وجه الشبه ايضا من اسباب البعد والغرابة و يرد ان الجرة الصغيرة ايضا كثير الحضور مطلقا فى الذهن فلا وجه لجعله مما غلب حضوره عند حضور المشبه به لامطلقا والجواب ان كلا من الجرة والشمس مما يغلب حضور الكوز والمرآة عند حضوره فيصح التمثيل لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه بايهما شئت وان كلا من المرآة والكوز مما يغلب حضوره مطلقا بايهما شئت فتمثيل كل قسم باحدهما خاصة على سبيل الاتفاق وهذا مما لاضنة فيه (او مطلقا) عطف على قوله عند حضور المشبه (لتكرره على الحس) اولكونه لازما لما يتكرر على الحس اوغير ذلك

كالشمس بالمرآة المجلوة فى الاستدارة والاستنارة) فان فى وجه الشبه تفصيلا لكن
المرآة غالب الحضور فى الذهن مطلقا (لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل)
الاخصر الاوضح لمعارضة غلبة الحضور فى الذهن مطلقا التفصيل (واما بعيد غريب) عطف
على قوله اما قريب مبتذل (وهو بخلافه) اى بخلاف القريب اى مالا ينتقل فيه فى بادى
النظر من المشبه الى المشبه به لظهور وجهه فى بادى الرأى (لعدم الظهور) المعهود
وهو الظهور فى بادى الرأى سواء انتقل فيه من المشبه الى المشبه به فى بادى الرأى لكون
المشبه به لازما ذهنيا لاظهور وجهه اولا ينتقل منه اليه كذلك اصلا والمصنف فسر
قوله وهو بخلافه بانه مالا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر ووافقه
الشارح و يرد عليه التشبيه الغريب الذى المشبه به فيه لازم ذهنى للمشبه الا ان يتكلف
فتأمل (واما الكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة فى كف الاشل) فان وجه التشبيه فيه هيئة
مشتملة على كثرة تفصيل كما سبق (او ندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه) قد عرفت
وجه الترديد بينه و بين الندور مطلقا فتذكر (لبعد المناسبة كما مر) من تشبيه البنفسج
بنار الكبريت (واما مطلقا لكونه وهميا) كانياب الاغوال (اومركبا خاليا) كاعلام ياقوت
منشورة على رماح من زبرجد (اوعقليا) عطف على قوله خياليا لا على قوله مركبا
خاليا والا لاكتفى به ولم يذكر وهميا فتدبر فانه لطيف دقيق والظاهر ان المركب العقلى اذا كان
قليل التفصيل ليس نادر الحضور (كما مر) متعلق بقوله مطلقا وتمثيل له بجميع اقسامه السابقة
ولا يخفى ان كلامه هنا يدل على ان ندور حضور المشبه به مطلقا موجب لخفاء الوجه
سواء كان الوجه جليا اولا وكلامه سابقا دل على ان كونه جليا مطلقا موجب لظهور
وجهه فبينهما تناف والتحقيق ان التشبيه القريب المتبذل مايكون وجهه ظاهرا لكونه
جليا اوقليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه اومطلقا والغريب
البعيد مايكون وجهه خفيا لكثرة تفصيله اولتفصيل ما مع ندور حضور المشبه به عند حضور
المشبه مطلقا (اوقلة تكريره على الحس) اوعدم تكرره عليه اوعدم تعلق الاحساس به
كالعرش والكرسى ودار الثواب والعقاب واستغنى بذكر قلة التكرر عنهما لانهما اولى
بغلبة الندور مطلقا ولك ان تجعل قلة التكرر كناية عن عدم كثرته وتجعل النفى شاملا للجميع
(كقوله والشمس كالمرآة فى كف الاشل) لم يقل كما مر كما فى نظائره لان مامر كثير فيلتبس
ولا يحصل ماهو المقصود من التمثيل وهو التوضيح والفرق بينه و بين نظائره ان مامر مثل به
نظائره فيما سبق بعنوان ذكرهنا بخلافه فان مثاله فيما مر لم يكن لقلة التكرر بل لاعتبارات اخر
وانما كان ندور حضور المشبه به سببا لخفاء وجه الشبه لانه فرع الطرفين والجامع بينهما
فتعقله بعد تعقل الطرفين كذا فى الشرح فان قلت ماسبق من ان ظهور الوجه فى بادى الرأى
سبب للانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر يستدعى ان يكون تعقل الوجه
قبل تعقل المشبه و ينافى هذا البيان قلت تعقل الوجه موقوف على ذات الطرفين وسبب
للانتقال الى المشبه به من حيث هو مشبه به فلا تنافى (فالغرابة فيه) اى
فى المثال المذكور (من وجهين) كثرة التفصيل وندور حضور المشبه به مطلقا لقلة تكرره
على الحس والمقصود منه التنبيه على ان الترديد فيما بين الاسباب لمنع الخلو فلا مانع من الاجتماع
(والمراد بالتفصيل ان ينظر فى اكثر من وصف ويقع) ذلك النظر (على وجوه اعرفها) اى
اشهر الوجوه واغلبها ينقسم الى قسمين احدهما (ان تأخذ بعضا) مما لاحظته (وتدع
بعضا) لا بمعنى ان تسقطه عن النظر وتعرض عنه بالكلية والا فلا يكون المعتبر فى التشبيه الا

البعض المأخوذ فان كان واحدا فيكون وجه شبه واحد لا تفصيل فيه وان كان متعددا كان
وجه الشبه امورا نظر فيها واعتبر الجميع ويكون ملاحظة ماتركته كالعدم فى باب التشبيه
بل بمعنى ان تعتبر عدمه وتجعله داخلا فى وجه الشبه وتجعل الوجه هيئة ملتئمة من وجود
بعض وعدم بعض فان قلت فاذا كان المشبه به مالم ينعدم فيه ذلك الوصف فكيف يشبه به فى
الهيئة الملتئمة من الوجود والعدم قلت المشبه به انما يشبه به بعد التجريد عن الوصف و بعد اعتبار
اتصافه بعدمه فالمشبه به حينئذ امر وهمى فان قلت فيكون وجه الشبه امرا نظر فيه
فى اكثر من وصف واعتبر الجميع فليس هنالك الاقسم واحد قلت نعم كذلك عند التحقيق
الا انه قسم نظر الى بادى الرأى وميز بين القسمين لان فى القسم الاول مزيد دقة وفضيلة
اعتماد ولذا قدمه (كما فى قوله) اى قول امرئ القيس (حملت ردينيا) اى رمحا ردينيا يقال
رمح ردينى وقناة ردينية وردينة امرأة السمهر زعموا انهما زوجان كانا يقومان القنا بخط
هجر فيقال رمح ردينى وقناة ردينية ورمح سمهرى وقناة سمهرية (كأن سنانه سنا) ضوء البرق
واللهب (لهب) كالفرس والفلس اشتعال النار اذا خلص من الدخان كذا فى القاموس
فحينئذ يلغو قوله (لم يتصل بدخان) وفى حواشى السيد السند انه شعلة نار يعلوها دخان
(لم يتصل بدخان) فقد اخذ السنان مجردا عن الدخان لانه يقدح فى تشبيه المقصود ولا يتم
وجه الشبه بدون اعتبار عدمه ونقل عن ابى الحسن ان هذا من تشبيه الشئ بالشئ صورة
ولونا وحركة وهيئة ونحن نقول يحتمل التشبيه فى كثرة التأثير وسرعته ايضا ومن غرابة
التشبيه ولطفه هنا ان يعتبر كون السنان متصلا بالخشب ككون اللهب كذلك فى الاغلب
(و) الثانى (ان يعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا) والشيخ جعل اقسام الاعرف الاغلب ثلثة ثالثها
ان ينظر الى خاصة الجنس كما فى عين الديك حيث يشبهه يسقط من النار فانك لا تقصد
فيه الى نفس الجمرة بل الى ماليس فى كل جمرة ثم قال انما جعلت هذه القسمة فى التفصيل
موضوعة على الاغلب الاعرف لان دقايق التفصيل لا يكاد يضبط وكان المصنف عدل
عنه ولم ينظم الثالث فى تقسيم سلك الاعرف لما راه مكثورا بالقسمين المذكورين (وكلما كان
التركيب من امور اكثر كان التشبيه ابعد) لكون تفاصيله اكثر فلو قال وكلما كان التفصيل اكثر
كان اوضح واخصر ومن العلم فى ذلك قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الآية فانها عشر
جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها (والتشبيه البليغ ماكان من هذا الضرب) لم يقل
منه لان الظاهر من الضمير عوده الى ماكان تركيبه من امور اكثر فلهذا اضرب عنه الى الظ
فان قلت البلاغة لا يوصف بها الا الكلام والمتكلم والتشبيه ليس شيئا منهما فكيف وصف
بها اولو حمل على الكلام الذى فيه التشبيه فالبلاغة باعتبار المطابقة لمقتضى الحال لا باعتبار
كون التشبيه غريبا اوقريبا فربما كان الخطاب مع مخاطب يستدعى تشبيها قريبا
فلا يكون الغريب بليغا قلت المراد بالتشبيه البليغ مايكون صاحبه بليغا معدودا من البلغاء
بمعنى التشبيه المخصوص بالبليغ المعتبر عنده الغريب البعيد دون القريب المبتذل او البليغ بمعنى
الواصل الى درجة القبول من البلوغ بمعنى الوصول وكلاهما تكلف لكن لابد منه ومنه
قولهم المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والصريح (لغرابته) لا الى حد الخفا المردود المعدود
فى التعقيد والمعانى الغريبة اعلى رتبة لعدم خسة الشركاء فيه فرب شريف
يبرز فى معرض الخسيس لخسة الشركاء فيه (ولان نيل الشئ بعد طلبه
الذ) حتى انه يضرب لما يصل اليه بعد الطلب برد الماء على الظمأ ولا ينافى بينه و بين
مايستعملونه من ان حصول نعمة غير مترقبة الذ فان الطلب لا ينافى الحصول الغير

المترقب فانه يمكن حصول المطلوب قبل وقت ترقبه او من غير موضع يطلب منه ويترقب منه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ الدرجة العليا من اللذة (وقد يتصرف فى التشبيه القريب بما يجعله غريبا) قال وهو على وجوه منها ان يكون (كقوله) يعنى فى ان يجعل التشبيه مبنيا على اثبات امر للمشبه به ليس له كعدم الحياء للشمس فى هذا البيت (لم يلق هذا الوجه شمس نهارنا) اى لم يرو لم يبصره (الا بوجه ليس فيه حياء) لان رؤية عظيم القدر بعد التجاوز عن حد الادب خلاف الحياء والشمس قد تجاوز حدها فى دعوى المشابهة فالتشبيه ضمنى ومكنى وجوز الشارح كون يلق بمعنى عارض اى لم يعارض هذا الوجه شمس نهارنا فيكون التشبيه صريحا ويكون الملاقاة منبئة عن التشبيه وفى البيت وجوه اخر لا يبعد ان يجعل موجبه للغرابة احدها جعل التشبيه مقلوبا وهو يخرج التشبيه عن الابتذال والغرابة وثانيها جعل التشبيه مكنيا وضمنيا وثالثها ما تضمنه جعل التشبيه ضمنيا من ان الشاعر يستحى من بيان دعوى مشابهة للشمس صريحا فيجعله مكنيا ولو جعل هذا الوجه فاعل لم يلق اشارة الى الشمس وشمس نهارنا كناية عن الممدوح مفعولا لقوله لم يلق لكان فيه تصرف فى غاية اللطف حيث عزل الشمس عن كونه شمس النهار وجعل كون المحبوب شمس النهار امرا مقررا وامثله قول الاخر * ان السحاب لتستحى اذا نظرت * الى نداك فقاسته بما فيها * ومن لطائف هذا التشبيه ان اثبات الحياء للسحاب يستتبع كون المطر عرق وجه السحاب لان الحياء يوجب عرق الوجه وانسكاب قطرات العرق (و) منها ما يكون مثل (قوله) يعنى فى تعليق التشبيه بما تعرض تعليقا صريحا او غير صريح نحو هل بدر يسكن الارض فانه فى قوة لو كان البدر يسكن الارض (عزماته) جمع عزمة للمرة من العزم وهو ارادة الفعل مع القطع عليه (مثل النجوم ثواقبا) من ثقبه بمعنى خرقه اى نواقد فى الامور كالنجم الذى يخرق الظلمة وينفذ فيها قال الشارح اى لوامعا وكانه جعله من ثقبت النار اى اتقدت (لو لم يكن للثاقبات افول) اى غروب (ويسمى) هذا التشبيه (التشبيه المشروط) وهو التشبيه الذى يقيد فيه المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودى او عدمى او مختلف يدل عليه تصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنها ما يكون بجميع التشبيهات كقوله يعنى فى دعوى قلة المشابهة وبيان كون المشبه به فى الدرجات العالية ومتباعدا عن المشبه (شعر) فى طلعة البدر شئ من محاسنها * وللقضيب نصيب من تثنيها * اى من تمايلها وتعطفها ومنها ما يكون بجميع التشبيهات كقوله كانما يبسم البيت (وباعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذف اداته) فى جعل زيد فى جواب من قال من يشبه الشمس اى يشبهها زيد تشبيها مؤكدا نظر لان حذف الاداة على هذا الوجه لا يشعر بان المشبه عين المشبه به فالوجه ان يفرق بين الحذف والتقدير ويجعل الحذف كناية عن الترك بالكلية بحيث لا يكون مقدرة فى نظم الكلام ويجعل الكلام خلوا عنها مشعرا بان المشبه عين المشبه به فى الواقع بحسب الظاهر فعلى هذا (مثل وهى تمر مر السحاب) اذا كان فى تقدير مثل مر السحاب بالقرينة تشبيه مرسل وبدعوى ان مرور الجبال عين مر السحاب تشبيه مؤكد فاعرفه فانه من عوارف الفياض وازهار روضة من الرياض التى لا يفتح بابها الا للعارف المرتاض اهداه لك خاليا عن شوب طمع الاعواض والاغراض (ومنه) اى قريب من هذا المثال فنبه بكلمة منه على التفاوت بينهما بان المشبه به وضع فى الاول موضع اداة التشبيه وهنا لم يوضع موضعه بل بعد الحذف نقل عن مكانه وجعل مضافا الى المشبه او يقول فى الاول بحيث يمكن تقدير اداة التشبيه وفى الثانى بحيث لا يمكن اذ لا يصح ان يقال مثل لجين الماء وجعل منه بمعنى من التشبيه المؤكد اى

بعض منه كما ذهب اليه الشارح لا يفيد التفاوت بين المثالين افادة واضحة فاحفظه واعتبر به امثاله (نحو والريح تعبث بالغصون) اى تميلها ميلا رقيقا لا عنيفا ففيه مدح للريح بالاعتدال وهو الريح المطلوب كما جاء فى خبر الاثار انه صلى الله عليه وسلم اذا راى ريحا كان يقول اللهم اجعلها رياحا ولا تجعلها ريحا والواو حالية و قوله (وقد جرى) اما عطف حال على حال واما تعقيب حال بحال مترادفة او متداخلة (ذهب الاصل) اى ذهب لوقت الاصيل اى الوقت بعد العصر وهو شعاع الشمس فيه لانه مصفر ويوصف بالاصفرار فالذهب مستعار لشعاع الشمس بقرينة الاضافة الى الاصيل فجعله من قبيل لجين الماء كما نقله الشارح لاختفاء لجين الماء بذهب الاصيل الجارى عليه لكونه مموها بها فكن متيقظا فان خطابنا مع اليقظان لا مع النعسان (على لجين الماء) اصله ماء كاللجين وهو المقصود بالتمثيل واللجين هو الفضة الخالصة يشبه بها الماء فى البياض والصفاء (او مرسل) قسم للمؤكد (وهو بخلافه) وهو ما قصد اداته لفظا او تقديرا لعدم تقيده بالتأكيد المستفاد من اجراء المشبه به على المشبه فان قلت ان زيدا كالاسد مشتمل على تأكيد التشبيه فكيف يجعل مرسلا قلت اعتبر فى المؤكد والمرسل التأكيد بالنظر الى نفس اركان التشبيه مع قطع النظر عما هو خارج عما يفيد التشبيه (كما مر) من الامثلة المذكورة للتشبيه المذكور فيها اداته ولك ان تريد جميع ما مر من الامثلة من اول الكتاب الى هنا فانها تشبيه القاعدة بالجزئى بذكر اداة التشبيه ارجو منك التحسين فى هذا التوجيه والافادة لا تقصدنى بالتشويه كما هو ثمرة التقليد ونتيجة الابتلاء بالقيد الشديد (و) التشبيه (باعتبار الغرض) منقسم الى قسمين لانه (اما مقبول وهو الوافى بافادته) اى الغرض (كان يكون المشبه به اعرف شئ) الاولى اعرف الطرفين (بوجه الشبه فى بيان الحال او اتم شئ) الاولى اوانمهما والظاهر الواو فتدبر (فيه) اى وجه الشبه (فى الحاق الناقص بالكامل) وفى التقرير ايضا (او مسلم الحكم فيه معروفة عند المخاطب) ينبغى تقييد قسميه ايضا به كما لا يخفى فلو اخره عن قوله فى بيان الامكان لامكن تعلقه بالاقسام الثلثة من غير بعد (فى بيان الامكان) يشبه ان يكون كونه مسلم الامكان معروفه كافيا (او مردود وهو بخلافه) والتسمية بالمردود والمقبول بالنظر الى وجه الشبه فقط مجرد اصطلاح واعلم ان صاحب المفتاح جعل هذا الحكم مشتركا بين بيان الامكان والتزيين والتشويه والحق معه فلا وجه للعدول نعم هل يجب كون المشبه به اعرف بوجه الشبه فى التزيين والتشويه فيه تردد ونشاء من ان وجه الشبه هل هو الوصف الحسن او القبح او مطلق الوصف فعلى الاول نعم وعلى الثانى لا والا فكلما انتفى شرط من شرائط التشبيه باعتبار الوجه او طرف فمردود لكن يبعد الاصطلاح على جعل فايت شرط الوجه او الطرف مقبولا لافادة الغرض الا ان يقال الوفاء بالغرض لا يوجد بدون اجتماع شرائط التشبيه مطلقا (خاتمة) جعل تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف منفردا عن سائر التقسيمات بحث لانه لا يخص الطرف ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرف والوجه والاداة والمجموع ولم يقدمه على التقسيم بحسب الغرض مع انه لا مدخل للغرض فيه لان شدة مناسبته بالاستعارة فى تضمنها المبالغة فى التشبيه دعت الى ان لا يفصل بينه وبين الاستعارة مهما امكن وخص البيان بالقوة وعدمها باعتبار ذكر الاركان وتركها لان القوة باعتبار قوة المشبه به نحو زيد كالاسد وزيد كالسرحان وباعتبار الاداة نحو كان زيدا اسد فان فيه مبالغة ليست فى زيد كالاسد لانه بمنزلة ان زيدا كالاسد ولهذا ترى بعض ائمة النحو يقول كان زيدا اسد بمعنى ان زيدا كالاسد وكان مركبة من ان المكسورة وكاف التشبيه الداخلة

على خبرها وباعتبار وجه الشبه نحو زيد كالاسد فى كمال الشجاعة فانه اقوى من قولنا
فى الشجاعة تستوى فيها العامة والخاصة ويخرج عن عهدتها عارف متن اللغة والنحو
انما المتعلق لفنا القوة الحاصلة باعتبار حذف بعض الاركان فلهذا خص بالبيان لكن
لابد من تحقيق معنى حذف نيط عليه قوة المبالغة فانه اختفى فى جلباب بيان المفتاح
ولم ينكشف فى نور المصباح الى طلوع هذ الاصباح حتى ظن به ان المراد به مايقابل الذكر
واس بذاك فان المسافة بين الملفوظ به والمقدر فى نظم الكلام فى قوة الافادة قليلة قد حكم به
المفتاح فى اثناء هذا البحث ولذا شاع التقدير بل شاع فى مقام الافادة فلا يفرق عاقل بين قولنا
زيد كالاسد فى الشجاعة وبين قولنا زيد فى جواب من يقول من يشبه اسدا فى الشجاعة فى قوله
المبالغة اوبين قولنا اسدا فى جواب من اى شئ يشبهه زيد فى الشجاعة بل المراد بحذف
الاداة والوجه تركهما وطيهما عن نظم البيان فالتقدير هنا داخل فى الذكر فان مدار
المبالغة فى زيد كالاسد فى الشجاعة على دعوى الاتحاد وهو لايجامع التقدير فى النظم
ومدارها فى زيد كالاسد على ادعاء عموم وجه الشبه وهو لايجامع تقدير الوجه لكن المراد بحذف
المشبه حذفه من اللفظ فهو بالمعنى المقابل للذكر وهذا الذى ستر الحق عن عبارة المفتاح
واخفاه على الفحول وابعده عن الايضاح حيث قارن حذف المشبه بهذا المعنى بحذف
الوجه والاداة بمعنى اخر فجذب حذف المشبه حذفهما اليه وابرزه فى معرضه فى الانظار
فاختفى المقصود فى خبايا الاستار وهذا وجعل صاحب المفتاح حاصل مراتب التشبيه ثمانية
وفسره المصنف بحاصل مراتبة فى القوة والضعف فى المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها
اوبعضها ولايخفى ان مثل ماذكر فيه جمع الاركان لامبالغة فيه فضلا عن ضعف المبالغة
فالاولى اطلاق المراتب بهذا الاعتبار وانما وقع المصنف فيه نفى المفتاح القوة عن هذه
المرتبة دون اصل المبالغة لكن لابد من بناء نفيه على نفى المبالغة وضبط الشارح المراتب
الثمانية بان المشبه به مذكور قطعا وحينئذ فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين
فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما متروكة اومذكورة واورد
على وجوب كون المشبه به مذكورا جواز حذفه فى جواب من تشبيه الاسد حيث يجاب
بقولنا زيد بلاريبة فيراد المراتب ويرد ايضا ان هذا المثال من قبيل حذف الوجه والاداة
ولامبالغة فى تشبيهه فضلا عن كونه فى اعلى مراتب التشبيه لكن الوارد يندفع بما حققناه
دون ما اوردوا واجاب عنه الشارح والسيد فى شرحيهما للمفتاح بمنع كونه تشبيها بل هو تعيين
المشبه وبعد تسليمه بمنع وقوعه فى كلام البلغاء ولايخفى ضعفه اذ لولم يكن هذا تشبيها لم يكن
زيد فى جواب من قام اخبارا بل تعيينا للقائم ولامعنى بمنع الوقوع فى كلام البلغاء لانه حذف
قياسى لايتوقف وقوع مثله فى كلام البليغ على السماع بل الجواب بانه نادر بالقياس الى سائر
المراتب فلذا لم يلتفت اليه اوان الجواب فى حكم السؤال ومطابق له فحكمه ظاهر من بيان
المراتب الثمانية ولواردت بوجوب ذكر المشبه به مايشمل التقدير فانه المقابل لحذف الاداة
والوجه بمعنى حقق لكان جوابا صوابا ولك فى ضبط المراتب الثمانية ان الوجه والاداة اما
مذكوران معا اوليس شئ منهما مذكورا او المذكور الوجه فقط اوالاداة وعلى التقادير
الاربعة فاما ان يذكر المشبه اولم يذكر فقول المصنف (واعلى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة
باعتبار ذكر اركانه اوبعضها) اشارة الى المراتب الثمانية وقوله باعتبار متعلق بمعنى الفعل
المستفاد من اضافة المراتب الى التشبيه فانه فى معنى مراتب يثبت للتشبيه وقال الشارح
انه متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة

مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب فى قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر
الاركان كلها اوبعضها وماذكرنا اقصر طريق فاقتصر عليه ومن البين انه لامبالغة
باعتبار ذكر جميع الاركان فضلا عن قوة المبالغة وان جعل الكلام آيلا الى ان اعلى مراتب
التشبيه فى قوة المبالغة باعتبار احد الذكرين كذا وكذا وذا لايتوقف على ان يكون لكل
من الذكرين مدخل فى ذلك فليكن ذكر جميع الاركان مما لامدخل له فى هذا الحكم تكلف
جدا فقوله باعتبار متعلق بمفهوم اضافة المراتب الى التشبيه كما حققنا لا الى قوة المبالغة
كما يتبادر ووهم فاعترض بما ذكر لك وان حذف احدهما من مراتب قوة التشبيه لامن
اعلى مراتبها لانه لاقوة لمادونه من المراتب كما حكم به بل ليس من مراتب قوة المبالغة ايضا
لانه ليس فيما دونه مبالغة حتى يعد من مراتب قوة المبالغة بل من مراتب المبالغة فليس
حذفهما ايضا اعلى المراتب فى قوة المبالغة بل اعلى المراتب فى المبالغة ولوقال واعلى مراتب
التشبيه فى المبالغة لم يتجه هذا (حذف وجهه واداته) معا (فقط) بدون حذف شئ من المسند
والمسند اليه وفسره الشارح بقوله اى بدون حذف المسند وله ايضا وجه لايخفى على من
اليه وجه الكلام (اومع حذف المشبه) مع اعتباره فى نظم الكلام اذلواعرض عنه وترك
بالكلية لترقى من التشبيه الى الاستعاره (ثم) اى الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخى
فى الرتبة هذا هو المتبادر واليه جرى بيان الشارح وقد عرفت مافيه ولك ان تفسره بان بعد
هذه المرتبة الاعلى (حذف احدهما كذلك) اى فقط اومع حذف المشبه بقرينة قوله
(ولاقوة لغيره) فلا يتجه ماعرفت من لزوم كونهما اعلى بعد المرتبة الاولى مع انه ينافى قوله
ولاقوة لغيره ونفى القوة عن غير المذكورين من الامرين يفيد ثبوت المبالغة فيه ولامبالغة
مع ذكر الوجه والاداة ذكر المسند اولا فنفى قوة المبالغة بنفيها فحاصل الكلام
ان مراتب التشبيه باعتبار ذكر الاركان اوبعضها ثمانية اثنتان فيهما مزيد مبالغة
فى التشبيه هما ما حذف وجهه واداته مع حذف المسند وبدونه واربع فيها مبالغة فى التشبيه
هى ما حذف وجهه واداته مع حذف المسند وبدونه واثنتان لامبالغة فيهما هما ماذكر
وجهه واداته مع حذف المسند اوذكره وفرق الشارح بين حذف الوجه والاداة فى شرح
المفتاح بان المبالغة فى الاول اقوى وجعله من مقتضيات كلام المفتاح وفى الشرح بان الثانى
اقوى واختاره السيد السند وانكر كون الاول من مقتضيات كلام المفتاح ووجهه ان فى
حذف الاداة جعل المشبه عين المشبه به بخلاف حذف الوجه فقط اذ ليس فيه الاعموم
وجه الشبه وفيه نظر لان الشركة فى جميع الامور ايضا ينفى المغايرة ويوجب الاتحاد لايقال
ذكر الاداة يوجب المغايرة لانا نقول صحة الحمل ايضا يوجب المغايرة ويمكن ان يقال تكفى
المغايرة بحسب التعقل فى صحة الحمل دون التشبيه بعموم الوجه المستفاد من ذكر الوجه
يتخصص بما يجامع الاثنينية ووجه الشارح كون الصورتين الاوليين اقوى من الاربع
المتوسطة بان المبالغة اما بعموم وجه الشبه او بجعل المشبه به عين المشبه فما اشتمل عليهما
فهو اقوى مما اشتمل على احدهما وتوجيهه عندى بان الاقوى فى المبالغة دعوى
الاتحاد فاذا لم يقارنها مايخل بها بقى على مقتضاها والا فينزل عنه الى مرتبة دونه ففى
حذف الوجه والاداة تحقق دعوى الاتحاد بلاشائبة فتور وفى حذف الاداة فقط يختل
دعوى الاتحاد بذكر الوجه المنبئ عن المغايرة وقد جرى المصنف فى هذا البيان على ماعليه
المحققون ورجحه الشيخ فى اسرار البلاغة من ان نحو زيد اسد واسد بحذف زيد وتقديره لقرينة
وامثاله مما نسب فيه المشبه به الى المشبه اواضيف اليه نحو لجين الماء تشبيه لااستعارة

كونها نسخه

كما ذهب اليه البعض وهذا نزاع لفظى مبنى على جعل الاستعارة اسما لذكر المشبه به مع خلو
الكلام عن المشبه على وجه ينبئ عن التشبيه او اسم لذكر المشبه به لاجرائه على المشبه مع حذف
كلمة التشبيه على ماذكره الشارح والاوجه انه مبنى على انه هل يكفى فى الاستعارة دعوى
ان المشبه من جنس المشبه به ومن افراده او هى عبارة عن كون دعوى انه من جنسه مفروغا
عنها مسلمة والتعبير عنه باسم المشبه به فعلى الاول امثال زيد اسد استعارة وعلى الثانى تشبيه
لظهور قصد التشبيه فيها بادنى تأمل لان الدعوى تشعر بالمبالغة فى التشبيه لظهور كذب
الحقيقة فيصار اليها بخلاف صورة التعبير فانه يحتاج الانتقال عنها الى قصد التشبيه الى مزيد
تأمل لان الدعوى التى ينتقل منها الى التشبيه غير مقصودة بل امر مفروغ عنه فيحتاج الانتقال
عنها الى تدقيق النظر واحضارها ثم انه نقل عن اسرار البلاغة ان اطلاق الاستعارة فى زيد
الاسد لا يحسن لانه يحسن به دخول ادوات التشبيه من غير تغيير لصورة الكلام فيقال زيد
كالاسد بخلاف ما اذا كان المشبه به نكرة نحو زيد اسد فانه لا يحسن زيد كاسد والا لكان من قبيل
قياس حال زيد الى المجهول وهو اسد ما اذ المراد باسد فرد ما ولهذا يحسن كان زيدا اسد لان
المراد بالخبر المفهوم فالتشبيه بالنوع لا بفرد ما فليس كالتشبيه بالمجهول وانما يحسن دخول
الكاف بتغيير صورته ونقل النكرة الى المعرفة بان تقول زيد كالاسد فاطلاق اسم الاستعارة ههنا
لا يبعد ويقرب الاطلاق مزيد قرب بان يكون النكرة موصوفة بصفة لا يلائم المشبه به نحو فلان
بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب فان التقدير اداة التشبيه فيه مزيد غموض ويحتاج الى كثرة
التغيير كان يقول هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا تغيب وقد يكون فى الصفات
والصلات التى تجرى فى هذا القبيل ما تحول تقدير اداة التشبيه فيه فيشتد استحقاقه لاسم
الاستعارة و يزيد قربه منها كقوله * اسد دم الاسد الهزبر خضابه * موت فريص الموت منه
يرعد * فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما فى ذلك من التناقض لان تشبيهه
بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذى هو اقوى الجنس
خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا فى الموت وايضا يلزم ان يثبت للاسد المعروف ما ليس له
فظهر انه انما اريد ان يثبت من الممدوح اسد له هذه الصفة العجيبة التى لم تعرف للاسد فهو مبنى
على تخييل انه زاد فى جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما
بل لاثبات تلك الصفة فالكلام فيه مبنى على ان كون الممدوح اسدا امر يقرر و يثبت وانما العمل
فى اثبات الصفة الغريبة فمحصول هذا النوع من الكلام انك تدعى حدوث شئ هو من الجنس
المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى هذا وفيه
نظر من وجوه اما اولا فلان المقصود من زيد اسد المبالغة فى تشبيه زيد بهذا الجنس بادعاء انه
فرد منه فلا يستدعى جعله تشبيها حسن تقدير اداة التشبيه او امكانه بل يكفى فيه الانتقال
منه الى المبالغة فى التشبيه والقصد اليه واما ثانيا فلان نحو فلان بدر يسكن الارض يحسن
فيه دخول الكاف من غير كثرة تغيير الصورة كان يقال فلان مثل البدر يسكن الارض
فيجعل يسكن الارض صفة مثل المضاف الى البدر وجعله وصفا للبدر حين حذفه لكون
البدر قائما مقامه واما ثالثا فلان نحو اسد دم الاسد الهزبر خضابه ليس المقصود منه ادعاء
حدوث شئ هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها بل
المقصود منه التشبيه بما ادعى حدوثه على الوجه المذكور والمفهوم من التشبيه كون
الممدوح مثل هذا الفرد الذى هو اقوى الافراد او دونه ولا يناقض ذلك كون هذا الفرد

قولنا فى زيد الاسد احسن
من قول الشيخ لا يحسن دخول
اداة التشبيه فيما اذا كان المشبه به
معرفة نحو زيد الاسد وشمس النهار
فانه ليس يتم على اطلاقه لانه
لا يحسن دخولها فى زيد شمس
الارض مع كونها معلومة
عه

هكذا عبارة الشيخ لكنه لا يخص
النكرة لانه كذلك المعرفة
الموصوفة كذلك نحو البدر الذى
تسكن الارض وشمس الارض
عه

التى تجئ نسخه

هذا مما غير اليه عبارة الشيخ يجعل
فانا لم نجد فى اللغة يخيل بمعنى يجعل
محال بل بمعنى يأتى بمحال عه

المشبه به اقوى الجنس بان يكون دم ما تعارف كونه اقوى الجنس خضاب يده نعم المشبه به
امر خيالى لا تحقق له فقد لاح بما ذكرنا ان الحق ما عليه ظاهر كلام المصنف من جعل
امثال زيد اسد تشبيها مطلقا ولا يقدح فيه ما ذكره الشيخ واما ما ذكره الشارح فى بحث
الاستعارة من انا لا نم ان قولنا زيد اسد يجب ان ينصرف الى معنى قولنا زيد كالاسد لعدم
صحة حمل الاسد لعدم توقف صحة الكلام عليه فليكن فى تقدير زيد رجل شجاع بان يكون
الاسد مستعارا للرجل الشجاع بقرينة حمله على زيد فليس بشئ لانه لا ينكر امكان
جعل الاسد فى المثال المذكور الاستعارة انما ينكر كونه استعارة مع كون التشبيه بين زيد والاسد
لان الاستعارة لا تجامع مع ذكر المشبه او تقديره ولا خفأ فى انه على ما ذكره ليس زيد مشبها بل
المشبه رجل شجاع وهو ليس بمذكور فى نظم الكلام ولا مقدر فالاظهر ان نحو اسد على
استعارة لان تعلق الجار به حينئذ اوضح لانه فى معنى مجترئ وان امكن التعلق حين قصد
التشبيه ايضا لتضمنه معنى الاجتراء لكونه وجه الشبه وقد جعل السكاكى نحو لقيت من زيد
اسدا تشبيها والمصنف اخرجه من تعريف التشبيه باشتراط ان لا يكون على وجه التجريد
ولم يجعله احد استعارة وانما خالف السكاكى فيه لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات
التشبيه اذ لم تقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون فى الضمير لا يظهر الا بعد تأمل
ولم تجعل الاستعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم بالمشبه به على المشبه لا باستعماله فيه ولا باثبات
معناه له وهذا النزاع لفظى راجع الى تغيير التشبيه كذا يستفاد من الشرح ونحن نقول
فى لقيت من زيد اسدا تجريد اسد من زيد لجعل زيد اسدا وهذا الجعل يتضمن تشبيه زيد بالاسد
حتى صار اسدا بالغا غاية الجنس حتى تجرد عنه اسد لكن هذا التشبيه مكنون فى الضمير
خفى لان دعوى اسديته مفروغ عنها منزلة منزلة امر متقرر لا يشوبه شائبة خفأ ولا يجعل
السكاكى هذا من التشبيه المصطلح وكذلك يتضمن التشبيه تجريد الاسد الحقيقى عنه اذ لا
يخفى ان المجرد عنه لا يكون الا شبه اسد فينصرف الكلام الى تجريد الشبه فهو فى افادة
التشبيه بحكم رد العقل الى التشبيه بمنزلة حمل الاسد على المشبه فهو الذى سماه السكاكى
تشبيها ولا ينبغى ان ينازع فيه المصنف معه وكيف لا وهو ايضا فى تقدير المشبه والاداة
كأنه قيل لقيت من زيد رجلا كالاسد ولا تفاوت فى ذلك بينه و بين زيد اسد (الحقيقة والمجاز)
قوله المجاز عديل بقوله التشبيه بعد قوله فانحصر فى الثلثة يعنى انحصر المقصود من البيان فى التشبيه
والمجاز والكناية فينبغى ان يقتصر على ذكر المجاز لانه المقصد الثانى من البيان الا انه
ذكر الحقيقة تنبيها على ان بحث المجاز يستتبع التعرض للحقيقة لانها ضده والاشياء انما تتبين
باضدادها فهذا اقتصار اقول المفتاح الاصل الثانى من علم البيان فى المجاز و يتضمن
التعرض للحقيقة هذا وقدم الحقيقة لان مدار الحقيقة وهو الموضوع له اصل لما هو
مدار المجاز اعنى لازم الموضوع له وسميت بالحقيقة المأخوذة اما من حق بمعنى
ثبت فيكون فعيلا بمعنى فاعل او من حق بمعنى علم فيكون فعيلا بمعنى مفعول
والتاء على الوجهين للتأنيث عند صاحب المفتاح اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى
فاعل يذكر و يؤنث سواء اجرى على موصوفه اولا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة
واما على الثانى فلان الحقيقة تقدر منقولة من الوصف بمؤنث محذوف وما يقال
ان فعيلا بمعنى مفعول يستوى فيه المؤنث والمذكر مخصوص بما اذا كان
موصوفه مذكورا اما اذا كان محذوفا فيؤنث للمؤنث للالتباس والتاء

مطلب
الحقيقة والمجاز

للنقل مطلقا عند الجمهور لان الوصف اذا نقل من الوصفية الى الاسمية يلحق به التاء علامة للنقل كما فى الذبيحة وجعل الشارح توجيه المفتاح تكلفا مستغنى عنه بما ذكره الجمهور ولعله تفصيل نظر المصنف عليه فى الايضاح وقال السيد دعاه اليه ان الاصل فى التاء التأنيث ونحن نقول الاصل فى النقل النقل بالغلبة فالظاهر انه استعمل الحقيقة فى الكلمة محذوفة الموصوف حتى صارت اسما لها وكذا التاء فى الحقيقة التى هى صفة الاسناد لاطلاقها على النسبة او الجملة محذوفة الموصوف حتى صارت اسما لها ولا يخفى ان الحقيقة اللازمة على توجيه المفتاح مغنية عن الحقيقة المتعدية لاستغنائها عن تقديرها وصفا لمؤنث محذوف بخلاف توجيه القوم فان اللازمة والمتعدية فيه سيان وسمى المجاز بالمصدر الميمى مبالغة فى جوازه عن مكانه الاصلى حتى كانه عين الجواز حتى نصب قرينة له مانعة عن ارادة الموضوع له بخلاف الكناية فانها وان جازت مكانها الاصلى لكن لا بالكلية فاحفظه فانه وجه بديع يندفع به ما وجه به نظر المصنف انه لو كان التسمية بالمجاز لكون اللفظ جائزا عن مكانه الاصلى لناسب التسمية بالجائزة كالتسمية بالحقيقة فالظاهر ان التسمية لان اللفظ طريق الى المعنى يسلكه السامع من قولهم جعلته مجازا الى حاجتى اى طريقا اليها (وقد يقيدان باللغويين) رفعا لتوهم ارادة الاسناد والاكثر حمل الاطلاق على اللفظ والتقييد بالعقلى للاسناد اذ فى هذا التقييد حدوث التباس حدوث العام بالخاص فهو كالهرب من ورطة الى ورطة اشد منها فتأمل وقد نبهك بهذا على ما يصونك عن الوقوع فى توهم ان تقسيم كل من الحقيقة و المجاز الى اللغوى والشرعى والعرفى العام والعرفى الخاص تقسيم للشئ الى نفسه والى غيره ومثل هذا التوهم غير عزيز اذا لو اهمة فى امره غير فاترة لكل ذى فطنة ضعيفة قاصرة حتى شاع مثله فى تقسيم العلم الى التصور والتصديق الى غير ذلك والمؤلف عامة امره مع الضعفاء فينبغى ان لا يهمل فى الذهب عنها حتى يكون آتيا بحق الوفاء والتذكير بقيد ان واللغويين تغليب المجاز على الحقيقة لتذكيره وكونه اهم (والحقيقة) اثرها على الضمير تنبيها على اختلاف المراد فان الاول من جملة اسم المبحث (الكلمة) خرجت به الاصوات فانها ليست بكلمة لانها ليست بموضوعة كما حقق فى محله (المستعملة فيما وضعت) تلك الكلمة (له) من المعنى (فى اصطلاح به التخاطب) اما متعلق بوضعت او بالمستعملة بعد تقييدها بقوله فيما وضعت له ومعنى الظرفية اعتبار الاصطلاح اى المستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح به التخاطب ونظر اليه فقول الشارح تعلقه بالاستعمال وهم لا معنى له عند التأمل لا يساعده التأمل وقول السيد وايضا ينتقض التعريف بالمجاز الذى يخرج بهذا القيد على تقدير تعلقه بوضعت غير معتمد فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة ولا مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل فى غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل فى غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثانى المجاز الذى لم يستعمل فيما وضع له لا فى اصطلاح به التخاطب ولا فى غيره كالاسد فى الرجل الشجاع كذا ذكره المصنف ولا يخفى ان اللفظ المستعمل فيما وضع له غلطا ايضا ينبغى ان يخرج عن التعريف كان يتلفظ بالانسان موضع البشر غلطا فانه ليس حقيقة اذ لا اعتداد بالاستعمال من غير شعور فينبغى ان يراد بالمستعملة المستعملة قصدا كما هو المتبادر من الافعال الاختيارية فخروج الغلط مطلقا من قيد المستعملة قبل ذكر قوله فيما وضعت له ثم ذكر ان قوله فى اصطلاح به التخاطب احترازا عن القسم الاخر من المجاز وهو ما استعمل فيما

عن تعددها نسخه

فى الذت نسخه

وضع له لا فى اصطلاح به التخاطب كلفظ الصلوة يستعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا اذا لم يوضع فى هذا العرف للدعاء بل فى اللغة ولا يخفى ان فائدة هذا القيد لا ينبغى ان يقتصر فى زعم المصنف على اخراج هذا المجاز لانه كما يخرج هذا المجاز يخرج لفظ الصلوة التى استعملها الشارع فى الدعاء غلطا فانه يتناولها الكلمة المستعملة فيما وضعت له فى زعمه نعم يقتصر عليها على ما مهدنا لك وما ذكره الشارح فى المختصر من ان المراد باصطلاح به التخاطب اصطلاح به التخاطب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة عدول عن المتبادر من غير قاسر اذ المتبادر التخاطب بتلك الكلمة بل عدول مع الزجر وهو انه يلزم ان لا يدخل فى الحقيقة الحقايق المعدده من غير تركيب وكلام ولا يدخل مثل قولنا اريد توضيح الكلمة فان الكلمة فيه حقيقة وليس باصطلاح به تخاطب هذا الكلام بل تخاطب هذه الكلمة ثم فى تقديم الظرف اشارة لطيفة الى ان التخاطب لا يكون باصطلاحين ثم استعمال الاصطلاح يوجب اخلال التعريف اذ لا يطلق فى الاصطلاح على الشرع والعرف واللغة بل هو العرف الخاص فالاولى فى وضع به التخاطب واما ما يقال ان هذا التعريف لا يصح على مذهب القائل بان الواضع هو الله تعالى وكذا عند من توقف فليس بشئ لان وحدة الواضع فى جميع اللغات لا تستلزم وحدة الاصطلاح بل يتفاوت مع ذلك اصطلاح التخاطب وبعدما اضفنا لك بما نظنك شبعان بل ملآن لو لم نعرض عليك لذايذ انعمنا بها لنا فى الاحسان فلا نعرض عنا فانه وان لم يبق لك طاقة الاستفادة فتقنع منك بالمشاهدة فنقول كما لا بد للنحوى من ضبط ما يجرى فى الاصوات المشاركة للكلمات فى كثرة الدوران على الالسنة فى المحاورات حتى نزلوها منزلة الاسماء المبنية وضبطوها فيما بينها كذلك لا بد لصاحب البيان من الالتفات الى دقايق وسراير يتعلق بها فان البلغاء ايضا يتداولونها تداول المجازات الدقيقة فيقول للمرائى لفعله المعجب به وهو فى غاية الدناءة وى تعجبا تهكما ويخاطبون بالنازل عن درجة العقلاء الملحق بالحيوانات باصوات يخاطب بها الحيوان تنزيلا له منزلة الحيوان فيجب ان يجعل تعريف الحقيقة والمجاز شاملا لها حتى اكاد اجترئ على ان اقول المراد بالكلمة اعم من الكلمة حقيقة او حكما وكذا المراد بما وضعت له وغير ما وضعت له ثم نقول لا يخفى ان كثيرا ما تستعمل الهيئة فى غير ما وضعت له فتخصيص الحقيقة والمجاز بالكلمة يفوت البحث عن سراير تتعلق بالهيئات ولولا مخافة الاسهاب للزمنى الاطناب فى كل مقام لكثرة ما يفيضه الوهاب لكن توهم ضيق حوصلة السامعين يمنعنى عن ان ابوح بكثير مما خفى على ذوى الالباب ولولا ذلك لكان مطاعمة قلبى للقلوب بما تلذ به طيور المعانى اكثر مما يسعه هواءها ويطبقه سماءها ثم عدم شمول تعريف الحقيقة للحقايق المركبة كلمة ظاهرة مستفيضة فينبغى تقسيم الحقيقة الى المفرد والمركب وتعريف المفرد منها بما ذكره على طبق تقسيم المجاز ولما توقف معرفة الحقيقة والمجاز على تعريف الوضع المأخوذ فيهما عقب تعريف الحقيقة وصدر تعريف المجاز به فتعريف الوضع لاجل معرفتهما لا للحقيقة فقط فقال (والوضع) لا مطلقا والا لكان تعريفه تعريفا بالاخص لان الوضع المطلق تعيين الشئ للدلالة على المعنى بنفسه لفظا كان او غيره كالخط والعقد والاشارة والنصب والهيئات ولا وضع الكلمة كما يستدعيه تعريف الحقيقة والا لكان تعريفا بالاعم وحمل اللفظ على الكلمة بجعل اللام للعهد وان يصلحه لكن يمنع عنه رعاية مصلحة معرفة المجاز الذى هو المقصد هنا ولا يخفى انه فوت المصنف مصلحة التعلم والتعليم حيث اخر تعريف الوضع الى هذا المقام واول ما يحتاج اليه فى هذا الفن تقسيم الدلالة الوضعية فليت شعرى بانه ماذا اخره

نطنك نسخه

لم نعرض نسخه

المطاعمة ان يدخل الطير فه اى منقاره من فم انثاه كما هو وقاع بعض الطيور *

شاع تعريف الوضع من غير تقييد بهذا التعريف حتى يكاد يحكم بان للوضع معنيين خاص باللفظ واعم شامل له ولغيره *

(تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه) ولا يختلج فى وهمك ان الاولى للدلالة على شئ لان المعنى انما يصير معنى بهذا التعيين فطرفا الوضع اللفظ والشئ لا اللفظ والمعنى لانا نقول نعم لكن طرفا الدلالة المترتبة على الوضع اللفظ والمعنى فكن متبصرا حديد النظر فى دقايق المعانى لئلا تغفل عن لطايف البيان لكن الاولى تعيين اللفظ لشئ بنفسه لان الوضع اضافة بين اللفظ والشئ والاضافة انما تتضح حق الاتضاح بتعيين طرفيها على انك تستغنى حينئذ فى معرفة الوضع عن تعريف الدلالة ويكون اخصر وكانه اراد صاحب التعريف ايداع العلل الاربع فان التعين لابدله من معين فيدل عليه بالالتزام واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط اللفظ بالمعنى بمنزلة العلة الصورية للوضع والدلالة على المعنى بنفسه هى العلة الغائية (فخرج المجاز) متفرع على تقييد تعريف الوضع بنفسه يعنى خرج تعيين المجاز قال المصنف فقولنا بنفسه احترازعن تعيين اللفظ للدلالة على معنى بالقرينة اعنى المجاز فان ذلك التعيين لا يسمى وضعا فقول الشارح فى الشرح ومختصره فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازى تعسف ويحتمل ان يكون مقصود المصنف انه خرج المجاز عن تعريف الحقيقة (لان دلالته بقرينة) وفيه نظر لان الدلالة على الجزء واللازم البين لا ينفك عن الدلالة على الموضوع له فلا يدل الدليل على خروج المجاز مطلقا نعم على ما حققنا ان الدلالة لاتكون بدون الارادة يتم هذا فتذكر اعترض عليه انه تخرج تعيين الحرف ايضا لانه لا يتأتى منه الدلالة بنفسه فلو كان الغرض من تعينه الدلالة بنفسه لكان ذلك سفها من الواضع وقد اجاب عنه الشارح بماينبئ عن انه على حرف من تحقيق معنى الحرف ونحن تفصينا عنه فى شرح رسالة الوضع وفى حواشى شرح الكافية بالاجوبة الشافية فان ظفرت بهما لشبعت وان كنت نهما ومن سوانح هذا المقام ان الحرف موضوع لمفهوم لايستعمل ابدا الافى جزئى من جزئيات هذا المفهوم كما هو المستفيض فيما بينهم وان حقق الامر على خلاف ذلك وهو يدل بنفسه على ما وضع له وذكر المتعلق لفهم المعنى المجازى (دون المشترك) حال من المجاز اى لم يخرج تعيين المشترك اولم يخرج المشترك عن تعريف الحقيقة لان تعينه لكل من معانيه للدلالة عليه بنفسه والقرينة انما احتيج اليها لمعرفة المراد هذا هو التحقيق المشهور حتى ظن ان المصنف ومن قال ان عدم دلالته على احد معنييه بلا قرينة لعارض الاشتراك فان الاشتراك اخل بغرض الوضع فتدورك بالقرينة فقد التبس عليه الدلالة بالارادة واين احدهما عن الاخر ونحن مهدنا لك ما نجعل هذا القائل محقا فتذكر وقال المفتاح لدفع هذا الاشكال على ما لخصه الشارح ان الموضوع له بالنسبة الى كل وضع احد المعنيين بعينه فوضعه للدلالة عليه بنفسه وبالنسبة الى الوضعين واحد من المعنيين غير معين فاذا قلت القرء بمعنى الطهر اولا بمعنى الحيض فقد دل بنفسه على واحد بعينه والقرينة لدفع مزاحمة الغير ولا مدخل له فى الدلالة واذا اطلقت القرء فقد دل على غير معين بنفسه واعترض عليه المصنف بان الدلالة على المعين بالتقييد دلالة بالقرينة لا بنفسه وان وضع المشترك لواحد غير معين مم ودفعه الشارح المحقق بان القرينة فى المشترك لرفع المانع ولا مدخل لها فى الدال بخلاف قرينة المجاز فانها من تتمة الدال وان الوضع لكل معنى يستلزم الوضع الثالث ضمنا فكأن الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة على ذلك وقال اذا اطلق فمفهوم احدهما غير مجموع بينهما وفيه انه لما كان الوضع التعين لغرض لايلزم من مجموع التعيين تعيين ثالث لغرض ثالث

الايضاح نسخه

اى فى قوله فخرج المجاز على كل من احتماليه نظر وليس النظر مخصوصا بالاحتمال الاخير ١٢ منه

حتى يتحقق وضع وان كان يلزم تعيين ثالث واعترض عليه السيد بان المراد اما انه وضع لاحدهما معينا فى نفسه وعند المتكلمين غير معين عند السامع على معنى انه يتردد ان المراد اما هذا بعينه واما ذاك بعينه فليس هناك معنى ثالث يفهم منه باعتبار انتسابه الى الوضعين ويكون اللفظ موضوعا له ضمنا بل هناك تردد بين معنيى الوضعين واما انه وضع للواحد المردد اعنى هذا المفهوم فيلزم افهمه الاحتياج الى قرينة كالمعنيين الاخيرين ويلزم ان لايكون مشترك بين الاثنين فقط ويلزم ان يكون عند الاطلاق مستعملا فى المفهوم المردد ويدفعه ان الاحتياج الى القرينة لدفع المزاحمة وهى عدم قرينة احدهما بعينه والقول بالاشتراك بين الاثنين فقط يجوز ان يكون معناه الاشتراك القصدى بين اثنين فقط على انه صرح الشارح فى بعض تصانيفه بان الوضع الضمنى لايثبت به الاشتراك ولا الحقيقة ولا المجاز ولذا لم يلزم من الوضع الضمنى للالفاظ لا نفسها اشتراك جميع الالفاظ نعم لا خفاء انه لم يستعمل فى المفهوم المردد بل استعمل واحد معين فالسامع يفهم المعنيين بحكم الوضع ويتردد فى تعيينه هذا وقال الشارح وفى اكثر النسخ دون الكناية بدل قوله دون المشترك وهو سهو فى الكناية لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذى هو مسماها موضوعة فالمجاز ايضا كذلك لان اسدا فى قولك رأيت اسدا يرمى موضوع بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى لازم المسمى الذى هو معنى الكناية ففساده واضح اظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة هذا وايضا لوكانت الكناية موضوعة للازم لكانت الكناية خارجة عن البيان اذ ليست دلالتها حينئذ عقلية بل وضعية ثم قال فى الشرح والمختصر ايضا لا يقال معنى قوله بنفسه من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع فى تعريف الوضع والثانى يستلزم انحصار قرينة المجاز فى اللفظى حتى لوكانت القرينة معنوية كان داخلا فى الحقيقة هذا ونحن نقول لايتجه على ما ذكرنا من وجه عدم كون الكناية موضوعة للازم اصلا ويندفع ايضا ما ذكره بان الكناية لاينحصر قرينتها فى المعنوية فيخرج كناية لها قرينة لفظية وبان القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له لا دخل له فى تعيين المجاز للدلالة على معنى انما هو موجب ارادة الغير والتى بها دلالة المجاز القرينة المعينة ولو قيل من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى لاندفع الدور نعم هذا مما لايفهم من عبارة التعريف لا يقال يمكن تصحيح هذه النسخة بان الكناية تجوز ان يراد منها معناها الموضوعة هى له ومعناها اللازم للموضوعة هى له صرح به فى المفتاح فاذا اريد كذلك صدق عليه اللفظ المستعمل فيما وضع له فيصح ان يخرج المجاز مطلقا عن تعريف الحقيقة دون الكناية اذ يبقى بعضها داخلة لانا نقول ليس الاستعمال مجرد الارادة بل كون المراد من اللفظ مقصودا اصليا قال فى المفتاح واعلم انا لانقول فى عرفنا استعملت الكلمة فيما يدل عليه اوفى غير ما يدل عليه حتى يكون الغرض الاصلى طلب دلالتها على المستعمل فيه لكن فى كلام المفتاح ما يشعر بان الكناية يصح ان يكون حقيقة فانظر فى هذا المقام فان وجه الحق مخفى فى اللثام لما عرف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واقتضى ذلك اثبات الوضع وينافيه ما ذهب اليه البعض من ان دلالة اللفظ على المعنى لذاته لانه يلغو الوضع بل فى تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة على انه تحصيل الحاصل عقبه بقوله (والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد) ذبا عن سابقه فقول الشارح هذا ابتداء بحث ليس بذاك فان قلت قد قال فى الايضاح وقيل دلالة اللفظ على معناه لذاته

وهو ظاهر الفساد فحكم بظهور فساده وهنا بان ظاهره فاسد ولم يجزم بفساده فالحق
منهما قلت مراده فى الايضاح ان ظاهره ظاهر الفساد كيف قد عقبه بانه أوله السكاكى
ومراده هنا بفساد ظاهره الفساد الظاهر اشار اليه بعدم بيانه كانه قال ظاهره فاسد يستغنى
عن البيان قال صاحب المفتاح من المعلوم ان دلالة اللفظ على مسمى دون مسمى مع استواء
نسبته اليهما يمتنع فيلزم الاختصاص باحدهما ضرورة والاختصاص لكونه امرا ممكنا
يستدعى موثرا وذلك بحكم التقسيم اما الذات اوغيرها اما الله تعالى وتقدس اوغيره
ثم ان فى السلف من يحكى عنه اختياره الاول ومنهم من اختيار الثانى ومنهم من اختار
الثالث هذا كلامه يريد بمن يحكى عنه سليمان بن عباد الضيمرى وبمن اختار الثانى
الشيخ ابو الحسن الاشعرى حيث قال الواضع هو الله تعالى ووافقه كثير من المحققين وبمن
اختار الثالث البهشمية ومراده ان دلالة اللفظ مع استواء نسبته ممتنع فلا يكون نسبته مستوية
فاختلف فى وجه الاختصاص لاما يوهم الشارح ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لابد لها
من مخصص لتساوى نسبته الى جميع المعانى فاختلف فيه لان من المخالفين من قال
المخصص هو الذات فكيف تقول بتساوى النسبة ثم قال ولعمرى انه فاسد فان دلالة اللفظ
على مسمى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ وانك لتعلم ان ما بالذات لا يزول بالغير لكان
يمتنع نقله الى المجاز وكذا الى جعله علما ولوجب فهمنا معانى الهندية كوجوب فهم اللافظ
منها ولكان يمتنع اشتراك اللفظ بين متنافيين لادائه الى فهم الاتصاف بالمتنافيين من
قولنا هو جور ووجوه فساده اظهر من ان يخفى واكثر من ان يحصى هذا تتمة كلامه مع تنقيح
والحاصل ان دلالة اللفظ لذاته بديهى الفساد ويذكر لها منبهات والمنبهات عليها كثيرة
جدا فالمناقشة فى بعض ما ذكروان يؤدى الى ابطاله لا تنفع بل لا يفيد الا تقليلا فى المنبه فتنبه
الا ان جعله دلالة اللفظ على اللافظ لذاته محل بحث لانه لعلاقة عقلية الا انه لوضوحها
لا تنفك عنه الدلالة وكانه اراد بالدلالة لذاته ان نفس اللفظ يستلزم العلاقة ولا ينفك
عنها ولا يكون دائرة على اعتبار معتبر (وقد تأوله) اى الحكم بدلالة اللفظ لذاته (السكاكى)
حيث قال الذى يدور فى خلدى انه رمز وكانه تنبيه على ما عليه ائمة علمى الاشتقاق
والتصريف رحمهم الله من ان للحروف فى انفسها خواص بها يختلف بها كالجهر والهمس
والشدة والرخاوة والتوسط بينها اوغير ذلك مستدعية فى حق المحيط بها علما ان لا يستوى
بينهما واذا اخذ فى تعيين شئ منها المعنى ان لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة مثل
ما ترى فى الفصم بالفاء التى هى حرف لكسر الشئ من غير ان يبين والقصم بالقاف التى هى
حرف شديد لكسر الشئ حتى يبين وان للتركيبات كالفعلان والفعلى بتحريك العين فيهما
مثل النزوان والحيدى لما فى مسماهما من الحركة وفعل مثل شرف للافعال الطبيعية
اللازمة خواص ايضا فيلزم فيها ما يلزم فى الحروف وفى ذلك نوع تأثير لانفس
الكلم فى اختصاصها بالمعانى هذا ولا يخفى ان ما اول به كلام ابن عباد يخرجه عن
ان يكون من المخالفين فى اختصاص بعض الكلم ببعض المعانى للوضع ويكون مدعيا
لان الاختصاص لذات اللفظ كما دل عليه اول كلامه على طبق ما فى كتب الاصول وكانه
يجعل القول بكونه من المخالفين وهما من الناس من ظاهر كلامه ويمكن التأويل بانه اراد
بجعل الدلالة لذات اللفظ نفى توقف الدلالة على ارادة المعنى به وان يراد ان الدال ليس
الا نفس اللفظ وليس الوضع من تتمة الدال والاوجه انه اراد ان بين اللفظ ونفس المعنى
مناسبة يقتضى الانتقال وكان انتقال الاوايل منه الى المعنى لالهام الله تعالى تلك المناسبة

فلما اشتهر كل لفظ فى معنى استغنى فى الانتقال منه اليه عن تلك المناسبة فاكتفى فى الانتقال
بالاختصاص العرضى فلم يلهم بالمناسبة بعده ولا وضع لا لله ولا لغيره والله تعالى أعلم
ولا اعتداد الا بما الهم اللهم الهمنا رشدنا ولا تضع عاجلا واجلا جهدنا ولا تكلنا الى انفسنا
فانك لو وكلت ليس على شئ انفسنا قال المصنف قيل المجاز مفعل من جاز المكان يجوزه
اذا تعداه اى تعدت موضعها الاصلى ولم ينسبه الى السكاكى لانه ليس مخصوصا به بل ذكره الشيخ
فى اسرار البلاغة مع وجه اخر وهو انه من جاز به المكان على معنى انهم جازوا بالكلمة مكانها
الاصلى فيكون المجاز بمعنى المجوز بها ولم يلتفت اليه المصنف لاحتياجه الى تكلف تقدير
حرف الجر مع الاستغناء عنه وكانه حمل الشيخ على الالتفات به ان يكون نظيرا للحقيقة
فى كونها بمعنى الفاعل او المفعول ثم قال المصنف وفيه نظر وبينه الشارح المحقق وتبعه
السيد السند فقالا وجه النظر ان جعل المصدر بمعنى الفاعل تكلف ولا يخفى انه مما لا يبعد
فى مقام التسمية تكلفا ومثله اكثر من ان يحصى ومنه اللفظ والمعنى ولعل وجه النظر ان تسميتهم
المجاز طريقا وتعريفهم البيان بايراد معنى واحد بطرق مختلفة فى الوضوح الى غير ذلك
ينبو ان يسمى مجازا بمعنى الجائز لان الطريق ليست الجائزة بل محل الجواز ولهذا قال والظاهر
انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى اى طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه
على ما فسره الجوهرى وغيره فان المجاز طريق الى تصور معناه هذا واشار الشارح الى ضعفه
حيث سمى قوله زعما وكان وجه ما ذكره السيد السند فى حواشى شرح مفتاحه انه لا يلايم
ما ذكر فى الحقيقة لفوات التقابل ونحن نقول لا خفاء فى فوت التقابل لكن لا يوجب اهمال
هذا الوجه بل ترك ما ذكر فى الحقيقة الى ما يلايمه فتسمية المجاز فى غاية الحسن لان المعنى
المجازى كالسائلة التى لا تسكن لفظ المجاز بخلاف الحقيقة فانه كمسكن استقر فيه المعنى
الحقيقى فالتسمية بالحقيقة تسمية باسم المعنى لان المعنى ثبت فيها فقد روعى التقابل ولم يخف
ما له التفاضل ولما لم يمكن جمع المجاز المفرد والمركب فى تعريف واحد ولم يكن بينهما حقيقة
مشتركة لم يعرف المجاز المطلق بل قسمه اولا بقوله (والمجاز مفرد ومركب) هكذا ذكر
الشارح وهذا انما يصح لو كان المجاز لفظا مشتركا بين مفهوم المجاز المفرد وبين مفهوم
المجاز المركب ويكون تقسيمه الى المجاز المفرد والمركب من قبيل تقسيم اللفظ المشترك والظاهر
خلافه وما قدمه من تقسيم اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له الى المجاز والكناية دل على
ان المجاز هو اللفظ المستعمل فى لازم ما وضع له مع قرينة على عدم ارادة الموضوع له فالوجه
ان يقال لما استفيد من التقسيم السابق معرفة المجاز مع قرب عهده اكتفى به وقسمه من غير
تعريفه ولم يكتف فى الكناية لبعده عن التقسيم المذكور (اما) المجاز (المفرد فهو الكلمة
المستعملة فى غير ما وضعت له فى اصطلاح به التخاطب) متعلق بوضعت او بالغير لاشتماله
على معنى المغايرة او المستعملة بعد تقييده بقوله فى غير ما وضعت له على ما مر وبالجملة فهو
احتراز عن اللفظ المستعمل فى غير موضوع له هو موضوع له فى اصطلاح به التخاطب فانه
حقيقة مع انه يصدق عليه الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له لكن المصنف
جعله لادخال نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء
مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له فى الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له
فى الاصطلاح الذى به وقع التخاطب وتبعه من جاء بعده وفيه نظر لانه داخل
فى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له كما انه داخل فى الكلمة المستعملة فيما وضعت له
وكثير مما يتعلق بهذا التعريف يرشدك اليه ما مر فى تعريف الحقيقة

في كونه بمعنى الملفوظ مثال له فى المصدر الغير الميمى عد

بنسا فلان منزله اذا لم يوافقه مختار الصحاح عد

فى كونه بمعنى المعنى مثال له فى المصدر الميمى عد

على هذا التقدير لم يحفظ من وجه ذكره المصنف الاجعل المجاز بمعنى الطريق لانه جعله طريق السامع الى تصور معناه فالسابلة حينئذ السامعون الا ان يقال اراد بقوله فان المجاز طريق الى تصور معناه طريق للمعنى الى تصوره فيشاركه المعنى ويصل الى تصور الخ

قديما اى غير المتوطن فيه لا معنى المجاز والجائزة

لهما نسخه

فى تعريف الحقيقة من تأويل معنى الظرف حيث قال ومعنى الظرفية اعتبار الاصطلاح اى المستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح به التخاطب ونظرا اليه انتهى

اذ لو كان متعلقا بدون ذلك التأويل هنا لفسد المعنى كما سبق

كلفظ صلوة مستعملة صلوة عند التخاطب باللغة فى الدعاء استعملها المخاطب بالشرع فى الاركان المخصوصة فانه مستعمل فى غير الموضوع له الذى هو الموضوع له فى اصطلاح الشرع

فلا اظن ان يكون لك عنه مجاز (على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته) اى ماوضعت له (فلابد للمجاز من العلاقة) لابد من ملاحظة العلاقة ايضا حتى لو كانت علاقة ولم تلاحظ المستعمل لم يكن مجازا بل غلطا وقيد الشارح العلاقة بالمعتبر نوعها ولا يبعد ان يقال العلاقة فى الاصطلاح ليست الا المعتبر نوعها والعلاقة بالفتح وبكسر فى الاصل الحب اللازم للقلب او بالفتح فى المحبة ونحوها وبالكسر فى السوط ونحوه كذا يستفاد من القاموس (ليخرج الغلط) اشارة الى فائدة قيد على وجه يصح وقد عرفت مايتعلق به فتذكر وههنا بحث وهو انه كما يخرج الغلط يخرج مجازا لم تنصب قرينة معينة للمراد منه فان استعماله على هذا الوجه لايصح الا ان يدعى ان عرفهم خصص قولهم على وجه يصح فى تعريف المجاز بما يحقق فيه العلاقة ولايخفى انه لوقال الكلمة المستعملة فى لازم ماوضعت له فى اصطلاح به التخاطب لاستغنى عن قوله على وجه يصح (والكناية) بيان لفائدة قوله مع قرينة عدم ارادته (وكل منهما) اى من الحقيقة والمجاز المفرد على مايقتضيه السوق وصرح به المصنف فى الايضاح فتفسير الشارح اياه بالحقيقة والمجاز خلاف الايضاح (لغوى وشرعى وعرفى خاص) الخاص صفة العرف والمقصود النسبة الى العرف الخاص وتوجيه العبارة ان الخاص وصف للعرفى بحال العرف وقس عليه قوله (او) عرفى (عام) ولاحاجة الى تقييد العرفى بالعام كاحتياجه الى التقييد بالخاص لانه اذا اطلق العرف والعرفى انصرفا الى العام وفسر الخاص بما يتعين ناقله عن المعنى اللغوى كالنحوى والصرفى والكلامى والعام بمالايتعين ناقله وفيه ان النحوى مثلا تشمل العرب وغيرها كما ان العرب تشمل النحوى وغيره فجعل احدهما متعينا دون الاخر اوخاصا دون الاخر لاتوجيه له ويمكن ان يقال المتعين مايكون وضعا للفظ الاستعمال فى تحصيل امر مخصوص والنحوى انمايضع اللفظ يستعمله فى تحصيل النحوى بخلاف اللغوى فان نظره فى وضع اللفظ ليس على استعماله لتحصيل امر مخصوص قال الشارح تقسيم الحقيقة الى تلك الاقسام باعتبار الواضع وفى المجاز باعتبار اصطلاح به التخاطب ولايخفى انه يصح تقسيم الحقيقة ايضا باعتبار اصطلاح به التخاطب كما انه يجوز تقسيم المجاز باعتبار الواضع فان الوضع معتبر فى مفهوم المجاز مرارا باعتبار غير ماوضعت له وباعتبار العلاقة بين المعنى المجازى وماوضعت له واعتبار قرينة مانعة عن ارادة ماوضعت له (كاسد) نكر اللفظ وعرف المعنى لان المعنى متعين واللفظ مبهم دائر بين المعنيين فتأمل (للسبع المخصوص) اى حيوان يصيد (والرجل الشجاع وصلوة للعبادة والدعاء وفعل اللفظ) المعهود (والحدث ودابة لذى الاربع) المعهود اى الحمار والبغل والخيل (والانسان) المهان (والمجاز) مطلقا سواء كان مفردا اومركبا (مرسل ان كانت العلاقة غير المشابهة) لانه غير مقيد بعلاقة واحدة هى المشابهة بل ارسل وردد بين علاقات وقيل مرسل ومطلق عن المبالغة بخلاف الاستعارة وفيه انهم قالوا المجاز مطلقا ابلغ من الحقيقة لكونه كالدعوى مع البينة (والا) اى وان لم يكن علاقته غير المشابهة بل يكون علاقته المشابهة قال الشارح فيما سيأتى من قول المصنف والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية الاستعارة ماكانت علاقته المشابهة اى قصد ان اطلاقه على المعنى المجازى بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقى فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل فى الغلظ فهو استعارة وان اريد اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل هذا ولايخفى انك اذا قلت رأيت مشفر زيد وقصدت الاستعارة

فحينئذ لاحاجة لادخال نحو لفظ الصلوة الى قيد فى اصطلاح به التخاطب مع ان القيود فى التعريفات يكون مخرجة فكونها مدخلة خلاف الظاهر فالاصوب ان يكون ذلك مخرجا لماس

وهو قوله فى تعريف الحقيقة مخروج الغلط مطلقا من قيد المستعملة قبل ذكر قوله فيما وضعت له ــه

والمعنى فيخرج من تعريف المجاز الغلط والكناية وليس المعنى فيخرج بقيد على وجه يصح حتى لايصح قوله ويخرج الكناية لانه لايخرج بقيد على وجه يصح

فلاحاجة لاخراج المجاز بلا قرينة الى قوله مع قرينة الخ بل هو خارج لقوله على وجه يصح ــه

اخذ هذا التخصيص من قول الشارح العلاقة فى المطول وهو لان هذا معنى قوله على وجه يصح

ــه

لعل وجهه انه يجب توجيه الكلام حينئذ اذ العطف يقتضى خلاف ذلك فى المعرفات فيحتاج الى التوجيه فيها ــه

ماوضع له نسخه

ولبس مشفره غليظا فهو حكم كاذب بخلاف ما اذا كان مجازا مرسلا (فاستعارة) انحصر المجاز فى المرسل والاستعارة لانه لم يوجد مجاز يكون العلاقة فيه المشابهة وغيرها معا ولهذا اطلق قوله والا فاستعارة والا فالاستعارة ماعلاقة المشابهة لاغير ويتجه عليه انه لاوجه لتوسيط تقسيم المجاز بين قسمى التقسيم الاول له (وكثيرا ما) فى نفسه لابالقياس الى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق قل (تطلق الاستعارة) لم يضم رفاعل يطلق مع سبق ذكره لانه سبق مرادا به معناه والمراد هنا نفس اللفظ (على استعمال اسم المشبه به فى المشبه) الاولى على اخذ لفظ المشبه به للمشبه ليستقيم اخذ المستعار منه بلاتكلف وليشمل استعارة الفعل والحرف بلاتأويل ولقد اكد ذلك الاطلاق بتفريع اثره عليه فقال (فهما) اى المشبه به والمشبه (مستعار منه ومستعار له واللفظ) قد نبه على انه اراد بالاسم اللفظ باستعماله فيما يقابل المسمى لامايقابل الفعل والحرف (مستعار) لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه كذا فى الشرح والاولى لانه كامر طلب عارية وقد وهم من قال الاولى مستعار ايضا اى كما انه استعارة لان كونه استعارة ليس نتيجة الاطلاق المذكور حتى يصح ذكر ايضا (والمرسل كاليد فى النعمة) بالكسر الخفض والدعة وبالفتح النعم قال المصنف لان من شانها ان تصدر عن الجارحة ومنها تصل الى المقصود بها ويشترط ان تكون فى الكلام اشارة الى المولى لها يقال اتسعت ايادى فلان عندى ولايقال اتسعت اليد فى البلد كما يقال اتسعت النعمة فيها هذا وينبغى ان يكون هذا الاشتراط مبنيا على عرف فى استعمال اليد فى النعمة لاعلى توقف كونه مجازا عليه والا لانتقض تعريف المجاز بالصدق على يد مستعملة فى النعمة من غير اشارة الى المولى لها (وفى القدرة) والاولى او القدرة تنبه وهى صفة بها يتمكن العالم من الفعل والترك فهى اخص من القوة وهى صفة بها يتمكن الحيوان من مزاولة الافعال الشاقة وقد جمعهما المفتاح حيث قال كما اذا اردت بها القوة او القدرة والمصنف رأى ان ذكر القوة غير ظاهر الجهة اوحشو فتركها لانها اما ان يريد بها المعنى المشهور فاستعمال اليد فيها اقل قليل واما ان يريد بها القدرة كما قيل فحشو قال المصنف لان اكثر مايظهر سلطانها فى اليد وبها يكون البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك من الافعال التى تنبئ عن وجود القدرة ومكانها والحاصل ان اليد بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة وبمنزلة العلة المادية او الصورية للقدرة وبهذا علم ان علاقة السببية والمسببية اعم من الحقيقية والتنزيلية ولو جعلت اليد آلة لهما لم يبعد (والراوية فى المزادة) هى وعاء يستقى به يطلق عليها الراوية التى هى البعير او البغل او الحمار يستقى عليه كذا فى القاموس فتفسير الشارح المزادة بالمزود الذى يجعل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر سهو والعلاقة كون البعير حاملا لانه كأنه العلة الفاعلية لانه به يصل المزادة الى المستقى ولما كان البحث عن المرسل فى غاية العلة ولذا قدمه على الاستعارة وكان ذلك موهما لقلة استعماله ازاح ذلك الوهم بتكثير الامثلة لكن ربما يشعر تكثير الامثلة بانه جرى على ماقيل ان المجاز يشترط فيه النقل كما فى الاحاد حتى لايجوز استعمال مجاز لم يسمع مع ان الصحيح انه يتوقف على سماع نوع العلاقة حتى لايجوز التجوز بعلاقة لم يسمع نوعها واما احاد المجاز فلا يشترط فيه سماع دفعه بذكر تسعة انواع من العلاقة من الانواع الثلثة والعشرين للمجاز المرسل فانهم ضبطوا انواع العلاقة خمسة وعشرين اثنان للاستعارة الشكل كالفرس المنقوش والوصف اعنى مابه الاشتراك غير الشكل والباقى للمجاز المرسل وفى بعض شروح

بل ما نتيجة الاطلاق المذكور كون استعمال المشبه به فى المشبه استعارة وعلى كون الاخذ المذكور مختاره

ــه

هربا عن المفاد من الواو وان امكن ان توجه بالعطف على كاليد كما صرح به العلامة فى المطول

الحبشية نسخه

المزود وعاء الزاد قاموس

مختصر ابن الحاجب عدها سبعة وعشرين ذكرناها فى رسالتنا المعمولة فى الاستعارة مع مزيد تحقيق ولما اختار المذهب المختار كان حقه ان يسنو فى انواع العلاقة لتوقف العصمة عن الخطأ فى التجوز على معرفتها وكانه اكتفى بذكر التسعة لانه اختار ان الانواع خمسة كما ضبط ابن الحاجب الشكل والوصف والكون عليه والاول والمجاورة الا انه اكتفى عن ذكر ها المجاورة بتعداد سبعة اقسام منها من السببية والمسببية والكلية والجزئية والحالية والمحلية والالية قال الشارح اورد تسعة غير ماسبق وماسبق لم يكن الا السببية على ماحققه وذكرنا لك فكانه اراد بالمغايرة ان السابق سببية تنزيلية وما ذكره سببية حقيقية لكن يأباه انه قال يرتقى ماذكروا من انواع العلاقة الى خمسة وعشرين والمصف قداورد هنا تسعة غير ماسبق فانه يدل على انه اورد تسعة من خمسة وعشرين والسببية منها اعم من التنزيلية والحقيقية والالزادت على خمسة وعشرين والظاهر من قوله (ومنه) وبعض المجاز المرسل فنى الاخبار به عن (تسمية الشئ باسم جزئه) تسامح لكنه تسامح اقرب مما وقع فى المفتاح حيث قال المجاز المرسل نحو ان يراد الرجل بالعين فالتوجيه اما ان يصرف منه عن التبعيض الى الابتداء اى وناش من المجاز المرسل كذا او بحذف المضاف من المبتدأ اى منه ذو تسمية الشئ باسم جزئه واما ماذكره الشارح من انه اعنى ان فى هذه التسمية مجازا مرسلا فوجهه خفى وتسمية الشئ باسم جزئه انما يصح اذا كان الجزء مدارا فى المعنى الذى قصد بالكل كما ان مدار الرقابة على العين دون غيرها من الاعضاء حتى لا يصح التعبير عن الرقيب باليد مثلا فلا يبعد ان يقصد بقوله (كالعين فى الربيئة) التقييد ايضا والربيئة الطليعة من ربا بالقوم اذا كنت طليعة لهم فى مكان عال (وعكسه كالاصابع)هى جمع اصبع بلغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة فى حركات الباء ومن لغاتها اصبوع وجمعها اصابيع كذا فى القاموس (فى الانامل)جمع انملة بلغاتها التسع الواضحة من ضرب حركات الهمزة فى حركات الميم وهى من الاصبع مافيه الظفر كذا فى القاموس وهو اشارة الى قوله تعالى يجعلون اصابعهم فى اذانهم من الصواعق استعمل الاصابع فى الانامل اذ ما يجعل فى الاذن انملة السبابة هذا اذا اريد باصابعهم تقسيم الجمع على الجمع كما هو المشهور اما لو اريد جعل كل منهم اصابعه فى اذنه ففيه ذكر الاصابع الخمس وارادة انملة وفيه مزيد مبالغة كانه جعل جميع الاصابع فى الاذن لئلا يسمع من الصواعق شئ (وتسميته) اى ومنه تسمية الشئ (باسم سببه نحو رعينا الغيث) اى النبات الذى سببه الغيث (او مسببه) لم يقل وعكسه تفننا وكذا ذكر الواو فى الاقسام تارة وذكر او اخرى (نحو امطرت السماء نباتا) وشرط بعض فى المسبب ان يكون غاية فحينئذ يكفى ذكر تسمية الشئ باسم سببه واورد فى الايضاح من امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم قال الشارح وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال فى تفسيره اى الدية المسببة عن الدم هذا ويمكن توجيه كلامه بانه جعل الدية داعية الى القتل حتى لو لم يمكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل بالقتل ولا تنافى بينه وبين تفسيره لان المعلول من وجه قد يكون علة من وجه الا ترى ان الغاية مسببة عن ذى الغاية فاشار الى بيان مسببية الدية عن الدم يعنى انها مسببة عنه لانه سببها فى الخارج فلا تعجب من المصنف وتعجب من الشارح ثم تعجب ولاتك معجبا برأيك الصالح فان الله هو الواهب الفاتح (او ما كان عليه) اى تسمية الشئ باسم الشئ الذى كان هو عليه فى الزمان الماضى (نحو وآتوا اليتامى اموالهم) اليتيم واليتمان فى الانسان من لا اب له مالم يبلغ الحلم وفى البهايم مافقد الام

حاصل التوجيه هو ان الدية التى كانت مسببة للدم فى الخارج جعلها المصنف فى ذهنه سببا له بالمعنى المذكور وتفسيره اشارة الى بيان مسببيتها عنه فى الخارج فلا ينافى وفيه ان ذلك البيان لا مدخل له فى اداء المقصود فكان مستدركا فى بيان الغرض كما لا يخفى
عه

يعنى ثم تعجب من الشارح المتأخر وحسن انتقاله عه

قبل استغنائه من الام وايتاء اليتامى اموالهم بعد الحلم وهم ليسوا بيتامى حينئذ فاطلاق اليتامى عليهم بعلاقة انهم كانوا يتامى من قبل (او ما يؤل اليه) اى تسمية الشئ باسم ما يؤل ذلك الشئ اليه فى الزمان المستقبل (نحو انى ارانى اعصر خمرا) اى عنبا يؤل الى الخمر اذ المقصود ليس خمرا هذا هو التفسير الظاهر الموافق لما ذكره جار الله والبيضاوى وقال الشارح اى عصيرا يؤل الى الخمر وفيه خفأ اذ العصر لا يتعلق بالعصير كما لا يتعلق بالخمر الا ان يؤل العصر بالاستخراج بالعصر ولا داعى اليه (او محله) اى تسمية الشئ باسم محله (نحو فليدع ناديه) النادى مجلس القوم نهارا او المجلس ماداموا فيه ٧ وفى التعبير عن اهل النادى به المبالغة فى عجزهم عن الجواب كالنادى (او حاله) اى تسمية الشئ باسم حاله فيكون على وتيرة نظائره او حال فيه كما هو الظاهر فيه (نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله اى فى الجنة) التى يحل فيها الرحمة وفى التعبير عن الجنة بالرحمة دلالة على كثرة الرحمة فيها حتى كانها الرحمة نفسها (او آلته نحو واجعل لى لسان صدق فى الاخرين اى ذكرا حسنا)والتعبير عنه باللسان للدلالة على طلب ذكر لا ينقطع دلالته على خيره كما لا ينقطع كلمات اللسان وخص الاخرين بالتفسير بخفائهما فان قلت لم لا يجعل اللسان على حقيقتهما فيكون المعنى واجعل لى لسان صدق فى الاخرين نافعا لى ونفع اللسان بعده انما هو بان يذكر محاسنه قلت لان نسبة اللسان الى الاخرين يكون باللام لا بفى بخلاف الذكر فان نسبته شاعت بفى ويحتمل ان يكون المراد واجعل لى كلاما صادقا ٥ باقيا فى الاخرين اى اجعل لى لسانى متكلما بكلمات صادقة باقية فى الاخرين بان لا ينسى ولا ينقطع ولا يحرف ولا يذهب عليك ان العلاقة بتفصيلها معتبرة فى الكناية ايضا اذ لا فرق بين الكناية والمجاز عند المصنف الا بامتناع المعنى الحقيقى فى المجاز دون الكناية فان قلت كل من العلاقات لا يستلزم اللزوم وقد سبق فى مقدمة الفن ان كلا من المجاز والكناية لفظ اريد به لازم معناه قلت لم تشترط العلاقة لتفيد اللزوم اذ المعتبر اللزوم ولو بالتأمل فى القرينة فلا يتوقف على العلاقة فان قلت قد دل ماسبق على ان يذكر الملزوم وارادة اللازم تحقق المجاز والكناية فينبغى ان لا يتوقف على العلاقة قلت ماسبق قاصر يجب ان يعتبر فيه ما يتم به فان قلت اذا اكتفى بالعلاقة واللزوم فى الجملة فما وجه اشتراطهم فى الجزء ان يكون ملزوما للكل كالرقبة والرأس حتى لم يجوزوا اطلاق اليد على الانسان قلت ماسبق قاصر تجب العلاقة الجزئية بهذا الوجه لا مطلقا لكن ينبغى ان يعلم ان مرادهم بكون الجزء ملزوما ليس كونه ملزوما بالمعنى المعتبر عند المصنف فى المجاز والحقيقة بل كونه متبوعا للكل حتى لا يوجد الكل بدونه حيث قالوا ان الرقبة ملزومة للانسان لان الانسان لا يوجد بدونها بخلاف اليد وهذا معنى الملزوم عند علماء البيان فان قلت ما من جزء الا وشانه ان الكل لا يوجد بدونه قلت هذا مشكل وان اجابوا عنه بان مبنى هذا على العرف فان بعض الاجزاء مما لا يمنع فوته اطلاق اسم ٤ الكل عرفا كاليد فانها مع انتفائها يسمى الشخص انسانا بخلاف الرأس لان العرف جعل الكل المسمى بالانسان مالم يعتبر فيه اليد مثلا لا انه مع اعتباره جزأ جوز وجود الانسان بدونه واطلق الانسان ومما وقع للشارح المحقق فى هذا المقام انه اشتبه عليه الملزوم بهذا المعنى بالملزوم بمعنى سبق فاستعمله فى تصحيح تحقق الملزوم بالمعنى السابق مع العلاقات فتمكن ولا تتبع الزلة وان كنت مغلوب خذب ربقة التقليد فانه ليس شأن من له فطنة ما انما هو شأن بليد اى بليد (والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية) عدل عن قول السكاكى والاستعارة المصرح بها تنقسم الى تحقيقية وتخييلية لوجهين اما عن التقسيم الى التقييد فلان التحقيقية قيد القسم لا نفسه اذ لا يسمى القسم تحقيقية بل استعارة تحقيقية واما عن الاستعارة المصرح بها

٧ وفى التفسير نسخه

ومما وقع له ايضا انه تصدى لتصحيح اللزوم بين المستعار له والمستعار منه مصححة بان المستعار له فى الاسد مفهوم الشجاع وهو لكونه من اخص اوصافه ينتقل الذهن اليه لمخالفة فالاسد انما يستعار للشجاع لا لزيد او عمرو على الخصوص ولا شك فى انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة ولما كان هذا هادما لبنيان الاستعارة محولا لها الى المجاز المرسل اذ لا شبه من الاسد ومفهوم الشجاع الشامل ولغيره بدل السيد المحقق الجهد فى تأويله وتحصيله فقال ان الاسد استعار للرجل الشجاع وينقل منه اليه بانتقالين فينتقل اولا من الاسد الى مفهوم الشجاع لانه عارضه المشهور وهذا الانتقال ظاهر اغلبى وثانيا من مفهوم الشجاع الى بعض معروضاته من حيث هو معروض له وهو لا يخلو عن خفاء لكنه يتضح بمعونة المقام والقرينة هذا وانت غنى عن هذا التطويل بما عرفت ان مبنى الانتقال ليس على العلاقة بل على القرينة فيما لم يكن الانتقال متضحا فلذا لم نحم حول هذا الكلام فالاسد مستعار للرجل الشجاع واللزوم بمعونة القرينة على ان الانتقال كما يكون من المعروض الى العارض ومن العارض الى المعروض يكون من الامثال الى الامثال فلا حاجة الى اعتبار الانتقالين عه

٥ نافعا نسخه

٤ الكلى نسخه

الى الاستعارة فلان معنى التحقيقية محقق المعنى فبتقييد الاستعارة بالتحقيقية تخرج التخييلية لانه عند المصنف ليس لفظا فلا يكون محقق المعنى وكذا الاستعارة بالكناية عنده نفس التشبيه المضمر فى النفس فلا يكون محقق المعنى وايضا ماهو الاسم هو الاستعارة التحقيقية المصرح بها التحقيقية فلو قال والاستعارة المصرح بها قد تقيد بالتحقيقية لاوهم ذلك وافاد بلفظ قد الى ان اطلاقها على الاستعارة التحقيقية قد تكون على اطلاقها لتبادر الفهم اليها واعلم ان الاستعارة التخييلية تخرج بقيد التحقيقية عند السكاكى لان معناها شئ وهمى محض كما ستعرف واما الاستعارة بالكناية فانما تخرج من المقيد لان المقيد بالتحقيقية عنده انما تكون الاستعارة المصرح بها على ما عرفت والاستعارة بالكناية داخلة فى الاستعارة التحقيقية عند السلف لانه باللفظ المستعار المضمر فى النفس وهو محقق المعنى ولا يذهب عليك انه كما يقيد الاستعارة بالتحقيقية يقيد المستعار بالتحقيق لان المستعار قد يكون تخييلا وكذا الاستعارة بالمعنى المصدرى لكن لا لتحقق معناها بل لتحقق معنى مستعار لها وعبارة المصنف لا يصلح ان يكون الاستعارة بالمعنى المصدرى لاباء قوله لتحقق معناها عنه لا لاباء قوله كقوله لدى اسد لانه مسامحة لا محالة اذ المراد كاسد فى قوله فليكن المراد كاستعارة اسد فى قوله والضمير فى قوله (لتحقق معناها حسا او عقلا) راجع الى افراد الاستعارة والمقيد سابقا اما لفظ الاستعارة عند من ليست مشتركة بالاشتراك المعنوى بين التحقيقية وبين التخييلية والمكنية عنده واما مفهومها عند القائل بالاشتراك المعنوى فهناك استخدام ولقد نبه بهذا التعليل على حقيقة النسبة فى التحقيقية وهو انه نسبة معنى الاستعارة الى التحقيق فالحسى (كقوله) اى قول زهير بن ابى سلمى (لدى اسد شاكى السلاح) فى القاموس شاك السلاح بتشديد الكاف وشايكه وشاوكه وشاكيه حديده وفى الصحاح شاك السلاح اللابس السلاح التام وشائك السلاح وشاكيه حديده فقول الشارح شاكى السلاح اى تام السلاح لا يوافق شيئا منهما (مقذف) هو كمعظم على ما فى القاموس من رمى باللحم رميا الى جسيم نبيل وفسره الشارح بالشجاع اى مرمى فى الوقايع كثيرا تمامه (له لبد) كعنب جمع لبدة وهو الشعر المتراكب بين كتفى الاسد ويقال للاسد ذو لبدة وفى المثل هو امنع من لبدة الانسان (اظفاره) جمع ظفر (لم تقلم) التقليم مبالغة القلم بمعنى القطع والمناسب ان يجعل المبالغة راجعة الى النفى ولا يجعل النفى داخلا على المبالغة ونظيره قوله تعالى وما انا بظلام للعبيد وتقليم الظفر كناية عن الضعف فى حواشى الكشاف فلان مقلوم الاظفار اى ضعيف وفى المصراع مبالغات جعله ذا لبد فكانه اسود اذ لا يكون لاسد الالبدة وحصر اللبد فيه كما يفيده تقديم الظرف والمبالغة فى نفى الضعف (و) العقلى مثل (قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اى الدين الحق) يوصف الدين بالحق لاشتماله على الاحكام المطابقة اذ الحق الحكم المطابق والدين امر متحقق عقلا وفى التعبير عنه بالصراط طلب الهداية التى تجعله كالمحسوس وذكر صاحب المفتاح فى قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندى ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته هذا والمراد بقوله يحتمل الاحتمال الذى يساوى احتمال التخييل وينافى كون الظاهر والا فالاحتمال لا ينافى الظاهر وههنا بحثان احدهما ما ذكره الشارح المحقق فى هذا المقام وهو ان الحمل على التحقيق مما ذكره الزمخشرى حيث قال شبه ما غشى الانسان والتبس به من الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس الا انه يحتمل ان يريد بالحوادث الضرر الحاصل من الجوع فيكون الاستعارة عقلية وان يريد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون

حسية كما ذكره السكاكى فلا يكون من عند السكاكى وهذا البحث مما ذكره الايضاح الا انه قال ظاهر كلام الزمخشرى انها عقلية وظاهر كلام السكاكى انها حسية فالشارح خالف معه بان كلام الزمخشرى محتمل وكلام السكاكى نص وان كان الحق معه فى الاول لكن ليس فى الثانى لجواز ان يكون ذكر انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فى كلام السكاكى على سبيل التمثيل والاظهر ان مراد الزمخشرى بالحوادث ما يعم الكل ولا يخص بشئ من الحسى والعقلى ويمكن دفع ما اورده الشارح بان السكاكى اراد جمهور الاصحاب ولم يرد بقوله عندى تخصيص الاحتمال بنفسه بل انه على خلاف جمهور الاصحاب موافق للزمخشرى على انه يمكن ان لا يريد باصحابنا علماء المعانى بل اهل عصره وثانيهما ما ذكره السيد السند ان احتمال التخييل ركيك جدا لا يناسب بلاغة القرآن فان الجوع اذا شبه بشخص ضار مجد فيما هو بصدده فلا بد وان يثبت له من لوازمه ما له مدخل فى الاضرار دون اللباس الذى لا مدخل له فيه هذا ويمكن دفعه بان لباس الشخص ما يبرز فيه فلما شبه الجوع بشخص اثبت له لباس يبرز فيه لا مطلق ما يكسوه فاذاقة لباس الجوع عبارة عن ابرازها فى معرض الجوع وفيه افادة انها ابتليت بالجوع فى الغاية حتى كانها نفس الجوع وبارزة فى لباسه وظاهرة فى معرضه والآية ثمة بحث يمنع من بيانه خوف الاسام فليرجع الى شروح المفتاح من اراد التمام وقدم تصوير الاستعارة بما مر الا انه ذكر المصنف فى الايضاح هنا تعريفا له فقال فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عنى به اى ما استعمل فيه فلم يتناول ما استعمل فيما وضع له وان تضمن التشبيه به نحو اسد ز يد ورأيته اسدا لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه على ان المراد بقولنا ما تضمن مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها والمجاز لا يكون مستعملا فيما وضع له هنا وقد افاد هذا التعريف ان اللفظ لا يستعار من المعنى المجازى وان كان مشهورا فيه وفى قوله لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه نظر لانه لا يتم فى اللفظ المشترك لانه لو تضمن تشبيه معناه بما وضع له لا يجب فيه ان يكون معناه غير الموضوع له للزوم تشبيه الشئ بنفسه لانه لا يلزم فيه ذلك لتعدد ما وضع له واخراج الاسد فى الامثلة المذكورة عن التعريف مبنى على ما استقر فيه رأيهم ان المراد بزيد اسد دعوى اندراج زيد تحت مفهوم الاسد ليتوسل بها الى المبالغة فى التشبيه فان تم تم والا فلا ولا يتجه عليه ما ذكره الشارح انا لا نسلم ان اسدا فى زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل فى رجل شجاع فيكون مجازا واستعارة اذ اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به فى معناه فيكون استعارة على انا ان جوزنا كون زيد اسد محتملا لهذا التوجيه فليس لاحد ان ينكر صحة ان يقصد به ما تقدم فالمحترز عنه هو الاسد بهذا المعنى واما ما ذكره السيد السند من ان الحق مع القوم فان الفرق بين قولنا مردى همچو شيرست زيد وبين شيرست زيد يكشف عن ذلك فان التشبيه فى الاول راجع الى ذات ما حمل على زيد وفى الثانى الى زيد مما لا ينفع فان من يقول ان زيدا اسد فى المعنى زيد رجل شجاع يقول شيرست زيد معناه مردى همچو شيرست زيد فلا يفيده تبديل الفارسى بالعربى شيئا واعجب منه انه قال انما اخرنا زيدا فى المثال الاول لانه لو قدم احتمل الكلام رجوع التشبيه الى زيد بناء على ان الخبر قصد به المفهوم ولا معنى لرجوعه اليه واما فى المثال الثانى فتأخيره للموافقة ودفع توهم اسناد الفرق الى التقديم والتأخير لان قولنا زيد مردى همچو شيرست لا يحتمل الا تشبيه ذات ما والا للغا ذكر مردى وان مردى همچو شيرست فى صورة التقديم خبر لموجب احتمال رجوع التشبيه الى زيد بحاله نعم لا ينكر جودة ما قال انك اذا قلت زيد اسد لم يحسن تقدير الاداة لان ظاهر دعوى حمل الاسد عليه وانه مندرج تحته مبالغة فلو قدرت

وانما قال وان كان اشارة الى ما ذكره السيد السند من ان الحمل على الضرر والالم الحاصل من الجوع اكثر مناسبة للاذاقة فانها يستعمل فى المضار والآلام فيقال اذاقه الضر والبؤس عه

عليه نسخه

فات المبالغة بخلاف ما اذا قلت زيد الاسد فهنا ثلاث مراتب الاولى ادعاء المشابهة
باداة التشبيه لفظا او تقديرا نحو زيد كالاسد وزيدا الاسد الثانية ادعاء اندراجه
تحت الاسد كقولك زيد اسدا الثالثة جعل اندراجه تحته مسلما فالاولى
تشبيه اتفاقا والثالثة استعارة اتفاقا واما الثانية فقد ترقت عن مرتبة صريح
التشبيه حيث سيق الكلام ظاهرا لكونه فردا منه لكن القصد حقيقة الى اثبات
الشبه بطريق المبالغة ويجوز تقدير الاداة نظرا الى المآل وان لم يحسن نظرا الى الظاهر
ولا ينقض ذلك بالاستعارة لان اللفظ هنا لم يستعر بمعنى اخر واطلق عليه فتسميتها
بهذا الاسم اولى لمزيد اختصاص ومناسبة بينهما ومن سماها استعارة فكأنه اراد
التنبيه على ارتفاعها عن حضيض التشبيه ولابد له ان يفسر الاستعارة بما يتناولها
ايضا اذ تعريف المصنف لا يتناولها كما عرفت ومما يجب الاحتياط فيه مواضع اشتباه
التشبيه بالاستعارة فانه ربما يشتبه لتعارض اماراتهما حتى قال صدر الافاضل اذا ترك
المشبه بالكلية وأتى بوجه الشبه ففيه اشكال نحو رأيت اسدا فى الشجاعة لان ترك المشبه
لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضى ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه
يقتضى ان يكون تشبيها اى رأيت رجلا كالاسد فى الشجاعة قال الشاعر * ولاحت من بروج
البدر بعدا * بدور مها تبرجها اكتتان * يعنى لاحت من قصور مثل بروج البدر فى البعد
بقرات وحشية هى كالبدور اظهارهن زينتهن للرجال اختفاء والمها جمع مهاة وهى
البقرة الوحشية قال الشارح فالظاهر ان مثل هذا تشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم
من ان يكون محذوفا جزء كلام او يكون فى الكلام ما يقتضى تقديره هذا يعنى ما يقتضى
اعتباره وكونه مرادا فى معنى الكلام وان لم يكن تقديره على وجه لا يختل نظامه كذا
يستفاد من كلام السيد السند لكن لا يوجد ما لا يمكن تقدير المشبه بدون اختلال النظم
فان فى كل ما بعد استعارة يمكن تقدير مثل فيقال فى جاءنى اسد تقديره جاءنى مثل اسد
وفى جاءنى اسد فى الشجاعة جاءنى مثل اسد فى الشجاعة وينقدح من هذا ان اثبات
الاستعارة فى كلام العرب مشكل جدا ومما جعلوه تشبيها قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط
الابيض من الخيط الاسود من الفجر واستدلوا عليه بان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة
على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد الليل ولا يخفى ان الخيط الابيض اذا كان مشبها به
لا يصح ان يكون مبينا بالفجر بل المبين به المشبه المقدر فى الكلام ففيه مسامحة وان البيان
لا ينافى كون الخيط الابيض استعارة لان استعمال الخيط الابيض فى الفجر بناء على ادعاء
دخوله تحت جنس الخيط الابيض فلو بين ان المراد بالخيط الابيض اى فرد منه من فرديه
المتعارف وغير المتعارف لم يكن بعيدا ومن علامات الاستعارة التى ذكرها الشارح وعدها
السيد جيدة هو ان يصح وضع اسم المشبه مقامه كما فى رأيت اسدا يرمى فانه يصح رأيت رجلا
شجاعا يرمى ولا يفوت الا المبالغة فى التشبيه وفيه انه يصح فى البحر يدا ايضا مثل ذلك فيصح
ان يقال فى لقيت من زيد اسدا لقيت منه رجلا شجاعا ولما كان تقسيم المجاز الى المجاز
المرسل والاستعارة مبنيا على ان الاستعارة مجاز لغوى لا عقلى احتاج الى اثباته وابطال
كونه مجازا عقليا فاشتغل عقيب التقسيم به تقريرا لتقسيمه فقال (ودليل انها) اى
الاستعارة (مجاز لغوى كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا للاعم منهما) وذلك معلوم
من اللغة ومسلم عند من يخالف فى كونه مجازا لغويا ويدعى كونه مجازا عقليا وما ذكره
المفتاح والمصنف فى بيانه توضيح للبديهى وهو انه لو كان الاسد موضوعا لاحدهما

امارانهما نسخه

بان بياض الخيط نسخه

لكان اطلاقه على الرجل الشجاع من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه ولانقلب المطلوب
بنصب القرينة وهو منع الكلمة عن حملها على ما هى موضوعة له الى ايجاب حملها على
ما هى موضوعة له وايضا لو كان موضوعا للشجاع مطلقا لكان وصفا لا اسما هذا
فلا مجال للمناقشة فيه بان كون المطلوب بنصب القرينة منع الكلمة عن حملها على ما هو
موضوعة له مم بل المطلوب على هذا التقدير منعها عن حملها على بعض معانيها الموضوعة
هى لها الى ايجاب حملها على بعض اخر كما هو شان المشترك وكون المستعار صفة
لا يبطل فى استعارة مثل الناطق والمراد بقوله لا للمشبه انه لم يوضع للمشبه لا وحدها
ولا مع المشبه به حتى يكون مشتركا بينهما فلا يتجه انه لم يستوف ابطال الاحتمالات ولا
يحتاج الى ان يقال اكتفى بمشاركة هذا الاحتمال مع احتمال كونه موضوعا للمشبه
فى اللازم وانما احتاج الى نفى كونه موضوعا لاعم منهما فى اثبات كونه مجازا لغويا لانه لو كان
موضوعا لاعم منهما يصح استفادة المشبه عنه بطريق الحقيقة بان يطلق العام لعمومه ويقع على
الخاص بمعونة القرينة من غير ان يستعمل فى الخاص كما اذا قلت رايت انسانا فيما اذا رأيت زيدا
ولم يرد بالانسان الا مفهومه فان العام حينئذ مستعمل فيما وضع له لكنه قد وقع على الخاص من غير
استعمال فيه ومن اشتبه عليه اطلاق العام على الخاص لا بخصوصه بالاستعمال فيه بخصوصه
ظن انه مجاز واعترض عليه بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه على ان
اعتراضه مما يتعجب منه لان الدلالة المعتبرة فى المجاز يشمل الدلالة بمعونة القرينة وفيه
بحث لانه اذا جوز ان لا يكون نعم ما فعلت مجازا فى مقابلة من قال اكرمت زيدا بان يكون
فعلت واقعا باعتبار الخارج على الاكرام بالقرينة وتكون القرينة مقيدة للعام المستعمل
بعمومه لزم ان لا يوجد من قسم المجاز ما يكون عاما مستعملا فى الخاص اذ لا يوجد فى عام
قرينة صارفة عن المعنى الموضوع له اذ كل ما يظنه قرينة صارفة يحتمل ان يكون
قرينة لوقوع العام على الخاص ويكون العام معها مستعملا على عمومه فلا يكون قرينة
صارفة (وقيل انها مجاز عقلى) لا بمعنى اسناد الفعل او معناه الى ملابس غير ما هو
له بتأول بل (بمعنى ان التصرف فى امر عقلى لا لغوى) وهذا النفى مدار النزاع والافلا ينكر
من يجعله مجازا لغويا هذا الادعاء ولهذا تردد قول الشيخ عبد القاهر بين كونه مجازا
لغويا وبين كونه مجازا عقليا فتارة اطلق عليها المجاز اللغوى وتارة المجاز العقلى لا
لالتباس حقيقة الامر عليه فانه مما لا يتوهم فى شانه ذلك بل للتنبيه على انها ليست لمجرد
نقل اسم بل فيه احتمال عقلى (لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله فى جنس
المشبه به) بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد (كان) تامة جواب لما (استعمالها
فيما وضعت له) متعلق بالاستعمال فلا حاجة الى ما فى الشرح انه فى تقدير استعمالا فيما
وضعت له يعنى الاسد استعمل فى مفهومه الحقيقى وسراية الحكم عليه الى الرجل الشجاع
كسرايته الى سائر افراده الحقيقية بناء على احاطته بالرجل الشجاع لقضية الادعاء المذكور
ولا يخفى ان مجرد ادعاء الدخول يكفى فى كون الاسد حقيقة سواء كان الدخول بدعوى
ان للاسد فردين متعارفا هو ماله الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الرجل الشجاع
او بدعوى ثبوت الهيكل المخصوص لزيد فقول الشارح فى شرح التنقيح ان جعلها مجازا
عقليا مبنى على اعتبار مرجوح هو دعوى الهيكل المخصوص للرجل الشجاع والحق خلافه
وهو دعوى فرد غير متعارف لمفهومه مما لا وثوق به قال المصنف والدليل على الادعاء انه

وحده نسخه

لولا لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كانت استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة فى اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا انه جعله أسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا تعدى الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشئ حتى لا يقال جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة هذا وفى الوجه الاول انه لا يلزم من انتفاء الادعاء ان يكون مجرد نقل الاسم استعارة بل النقل لعلاقة المشابهة من غير وضع المنقول اليه وفى الوجه الثانى ان الاستعارة ابلغ من الحقيقة لمجرد انه بمنزلة دعوى الشئ ببينة كما فى سائر المجازات على ما سيأتى وللادعاء دليل اخر وهو انه لولاه لما امتنع استعارة العلم (ولهذا) اى ولان اطلاق اسم المشبه على المشبه به بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به (صح التعجب فى قوله) اى قول ابى الفضل بن العميد فى غلام قام على راسه يظلله (قامت) فاعله نفس (تظللنى) فى الشرح اى توقع الظل على (من الشمس) اى من اجلها ولدفع حرها والمراد من الشمس تظللنى نفس الغلام اى توقع على ظلا حاصلا من الشمس والاول هو الموافق لقوله شمس تظللنى من الشمس (نفس اعز على من نفسى) بالاضافة الى ياء المتكلم او بتنكير نفس واشباع كسرته كما فى الشمس اى من كل نفس وهو ابلغ (قامت تظللنى ومن عجب شمس تظللنى من الشمس) فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقى لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب فى ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا اخر وفيه نظر لانه يجوز ان يكون التعجب من استخدامه من بلغ فى الحسن درجة الشمس او من انقياده له وخدمته له (والنهى عنه) اى عن التعجب (فى قوله) (لا تعجبوا من بلى غلالته) هى ثوب يلاقى البدن (قد زر) اى شد (ازراره على القمر) فلولا ان جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهى من التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقى لا بسبب ملابسة انسان كالقمر فى الحسن (ورد بان الادعاء) مسلم لكنه (لا يقتضى كونها مستعملة فيما وضعت له) فيما الادعى دخوله تحت مفهومها وفيه ان الادعاء لو اوجب صحة كونها حقيقة لكفى اذ معها لا ضرورة فى القول بالتجوز فدعوى كون المجاز عقليا لا يتوقف على اقتضاء الادعاء الاستعمال فيما وضعت له بل يكفى فيه ان يقال يصح ان يكون الاسد مثلا مستعملا فى مفهومه ويكون واقعا على الرجل الشجاع لادعاء انه من افراده كما سبق فالجواب ان يقال استعمال الاسد فى مفهومه لا يوجب شموله للرجل الشجاع وسراية الحكم كما فى افراده ما لم يقصد به ويمكن ان يقال اذا قلت رأيت اسدا وحكمت برؤية رجل شجاع يمكن فيه طريقان احدهما ان يجعل الاسد مستعارا لمفهوم الرجل الشجاع وثانيهما ان يستعمله فيما وضع له الاسد ويجعل مفهوم الاسدالة لملاحظة الرجل الشجاع ويعتبر تجوزا عقليا فى التركيب التقييدى الحاصل من جعل مفهوم الاسد عنوانا للرجل الشجاع فيكون التركيب بين الرجل الشجاع ومفهوم الاسد مبنيا على التجوز العقلى وان كان تقييديا فلا يكون هناك مجاز لغوى الا ترى انه لا يجوز لغة فى قولنا لى نهار صائم فقد حق القول بان المجاز عقلى ولكن اكثر الناس لا يعلمون ولما اراد الاستدلال اشار الى وجه التعجب والنهى عنه بحيث لا يقتضى ارادة المعنى الحقيقى فقال (واما التعجب والنهى عنه فللبناء على تناسى التشبيه قضاء لحق المبالغة) ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به يترتب عليه ولا يخفى ان الكلام قد تم بدونه اذ التعجب والنهى عنه لم يجعلا دليلين على كونها مستعملة فيما وضعت له بل استدل بهما على الادعاء فلما سلم الادعاء ومنع اقتضاءه كون

الاستعارة مستعملة فى معناها الحقيقى فلا حاجة الى المنازعة فى كون التعجب والنهى مبنيين على الادعاء فليكونا مبنيين عليه اذ لا ينافى المجاز اللغوى ولما كان فى الاستعارة توهم كذب وذلك يوجب ان لا يقع فى القرآن وكلام الرسول اشار الى انها تفارقه فقال (والاستعارة) اى الذى يتضمنه الاستعارة من دعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به (تفارق الكذب) ولا تلتبس به لوجهين (بالبناء) اى بسبب بناء الاستعارة اى ما يتضمنه (على التأويل) والصرف عن الظاهر الذى هو افادة تلك الدعوى واعتقاده الى جعل افراد الاسد متعارفا وغير متعارف من غير اعتقاد بل بمجرد ابراز فى هذه الصورة ليتوسل به الى المبالغة فى التشبيه ولا كذب مع عدم الاعتقاد هو الكذب (ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر) اذ لا يجامع الكذب نصب القرينة كما لا يجامع التأويل المذكور فقد افترقت عن الكذب بالوجهين ولك ان تريد ان الكلام الذى فيه الاستعارة يفارق الكذب اذ جاءنى اسد يشتبه بالكذب او لا شئ من هذين الوجهين هذا كله اذا اريد بالمفارقة نفى الاشتباه اما لو اريد نفى لزوم الكذب فلا حاجة الى شئ من هذين التأويلين لكن المراد بالمفارقة عن الكذب المفارقة فى الجملة اذ ربما كان ما قصد من المبالغة فى شان المشبه كاذبا غير مطابق ولقد حرر فى هذا المقام كلام المفتاح احسن تحرير وعدل عنه بالطف تغيير لما فيه من التطويل والخفا لانه قال والاستعارة لبناء الدعوى فيها على التأويل تفارق الدعوى الباطلة فان صاحبها يتبرء عن التأويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره فان الكذب لا ينصب دليلا على خلاف زعمه وانى ينصب وهو لترويج ما يقول راكب كل صعب وذلول هذا ولما كان الباطل والكذب واحدا اما مطلقا او بالذات عند من فرق بينهما باعتبار مخالفة الواقع للقول فى الباطل ومخالفة القول للواقع فى الكذب كان الفرق بين الاستعارة والكذب مغنيا عن ذكر الباطل فاكتفى لذلك بذكر الكذب وصفى كلامه عن شوب التخصيص بلا مخصص حيث لزم المفتاح من تخصيص التأويل بمفارقة الباطل ونصب القرينة بمفارقة الكذب واغنى المشتغل بكلامه عن مؤنة حمل الباطل على باطل غير معلوم البطلان عند متكلمه وحمل الكذب على ما علم كذبه وتوجيه التخصيص بانه للاشارة الى ان الباطل الذى لم يعلم بطلانه فى غاية البعد عن قصد تأويله فضلا عن نصب القرينة بخلاف الكذب فانه لا ينافى قصد التأويل وان لا يقع قط وانما ينافى نصب القرينة اذ لا يخفى انه فى غاية الخفا والاغلاق على ان ما هو المقصود لا يستدعيه ولا التخصيص لوجه اخر مما يمكن ان يقال وهو اقرب من هذا المقال لكن صرفنا عن بيانه لك خوف الملال (ولا تكون علما) قال الشارح فى شرح المفتاح لا يخفى ان المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم هذا ولا يبعد ان يجعل علم الجنس علما مخصوصا بالنحاة لانه علم اضطرارى دعا الى القول به احكام نحوية فحينئذ يدخل علم جنس فى اسم الجنس فيدخل فى الاستعارة الاصلية بلا كلفة بمحل فى بيانه والجملة عطف على قوله والاستعارة تفارق الكذب عطف جملة فعلية على جملة اسمية ولك ان تجعله عطفا على قوله تفارق الكذب فيكون التناسب مرعيا (لمنافاته الجنسية) وبناء الاستعارة على جعل المستعار من افراد المستعار منه بادعاء ان له قسمين قسما متعارفا وقسما غير متعارف فلما لم يكن للعلم مفهوم كلى جنسى امتنع ان يستعار ولامتناع ان يكون له الفرد فضلا عن ان ينقسم الى متعارف وغير متعارف قال المصنف ولان العلم لا يدل الا على معين من غير اشعار بوصف فلا اشتراك بين معناه وغيره الا فى مجرد التعيين ونحوه من العوارض التى لا يكفى شئ منها جامعا فى الاستعارة (الا اذا تضمن نوع وصفية) الاولى

راجعا نسخه

فيما نسخه

لايكون نسخه

نوع وصف لان الوصف مصدر لا يحتاج فى اداء المعنى المصدرى الى الحاق الياء المصدرى والمراد بتضمن الوصف ان يكون الوصف لازما للشخص نظرا الى ذاته او بسبب اشتهاره بالوصف فان الوصف اللازم ينزل منزلة الموضوع له و يجعل الموصوف فردا متعارفا له والمستعار له فردا غير متعارف هكذا ذكروه وفيه انه تكلف لا يوافقه الاستعمال فان استعمال العلم فى المشبه بدعوى العينية لا بدعوى ادخالهما تحت جنس وقد نبه الشارح لهذا فى التلويح فقال التحقيق ان الاستعارة تقتضى وجود لازم مشهور له نوع اختصاص بالمشبه به فان وجد ذلك فى مدلول الاسم سواء كان علما او غير علم جاز استعارته والا فلا هذا كلامه لا تقول فليكن مراد المصنف انه لا يكون علما الا اذا اشتهر بوصف لانه لا بد للاستعارة من وجه شبه له مزيد اختصاص بالمشبه به لانا نقول قد فصل المصنف هذا الكلام بما لا يحمل هذا التوجيه على انه لا اختصاص لتضمن الوصفية بهذا المعنى بالعلم الا ان يقال ما من اسم جنس الا وله وصفية واشتهار بصفة بخلاف العلم فانه يندر فيه ذلك فلهذا اشترطت فى العلم دون اسم الجنس (كحاتم) اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم جعل اسما لحاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائى العلم فى الكرم ومادر اسم فاعل من مدر بمعنى طان صار اسما للمخارقى الذى هو لئيم ليس له فى البخل سهيم سمى به لانه شق ابله فبقى فى الحوض قليل فسلح فيه ومدر الحوض وسحبان على وزن عطشان علما البليغ يضرب به المثل وهو فى الاصل بمعنى صياد يصيد ما مر به والمناسبة ظاهرة و باقل لرجل يضرب به المثل فى العى والفهاهة من يوم اشترى ظبيا باحد عشر درهما فسئل عن شراه ففتح كفيه ليشير باصابعه الى عدد العشرة واخرج لسانه ليتم الاشارة الى احدى عشر فانفلت الظبى وقرينتها ما مر فى تحقيق المجاز وهو القرينة المانعة فيبادر من قوله (وقرينتها) قرينة الاستعارة الصارفة لها عن الحقيقة لكن الانفع ان يراد قرينة الاستعارة مطلقا صارفة كانت او معينة او كليتهما ومن البين انه لا اختصاص لهذا التقسيم بقرينة الاستعارة بل تجرى فى المجاز المرسل والكناية ايضا ولا ينكشف الداعى الى جعلهم قرينة الاستعارة المصرحة متعددة دون الاستعارة بالكناية بل جعلوا واحدا مما يصرف فيها عن الحقيقة قرينة والزائد عليه ترشيحا وايضا لا يظهر فرق بين الاستعارة قرينتها متعددة و بين الاستعارة المجردة الا ان يلتزم (اما امر واحد كما فى قولك رأيت اسدا يرمى او اكثر) اى امران او امور يكون كل واحد منها قرينة (كقوله) اى بعض الاعراب على ما فى الايضاح (فان تعافوا) اى تكرهوا يقال عاف الطعام او الشراب وقد يقال فى غيرهما يعافه و يعيفه عيفا وعيفانا محركة وعيافة وعيافا بكسرهما كرهه فلم يشربه (العدل) العدل مقابل الظلم ولا يبعد ان يحمل على التوحيد كما فسر به قوله تعالى ان الله يأمر بالعدل خص بالذكر لانه اول الايمان (وايمانا) جواب الشرط محذوف اى تلجاون اليهما وقوله (فان فى ايماننا نيرانا) علة الجزاء اقيم مقامه والنيران اما جمع نور او نار استعيرت للسيوف او الرماح يلمعن وتخصيصها بالسيوف كما هو المعروف او استعارتها من النار لا من النور كما هو المشهور منظور ليس للانظار السليمة بمنظور فتعلق الكراهة بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران آلة الحرب التى تشبهها فى اللمعان لا حقيقتها لانه يدل على ان الجزاء المحاربة وفى التعبير عن السيوف بالنار التى هى جزاء الظلم والكفر فى الشرع لطافة بينة وقد يقال من القراين قوله فى ايماننا فان النار لا تؤخذ بالايدى وفيه ضعف لا يخفى (او معان ملتئمة) يكون المجموع قرينة واحدة فيقابل قوله او اكثر

[هامش: فانقلبت نسخه]

ويصح كونه قسيما له كذا فى الشرح وفيه انه لا يصح حينئذ كونه قسيما للواحد ولا يصح حمل الواحد على البسيط لانه يبقى اكثر من واحد هى مركبات واسطة على اى تقدير يبقى واسطة هى معان غير ملتئمة يكون المجموع قرينة وحمل الالتئام على مجرد كون المجموع قرينة دون كل واحد بعيد (كقوله) اى البحترى (وصاعقة) مجرور بواو رب او مرفوع موصوف بالظرف مبتدأ خبره تنكفى بها والصاعقة هى نار تسقط من السماء (من نصله) بيان صاعقة اى صاعقة هى نصله جعله صاعقة فى الاشتعال والتأثير او المراد صاعقة ناشئة من نصله فهى وهمية تخييلية فكان لنصله صاعقة تحرق الاعداء والاول اظهر والى الثانى ذهب الشارح والنصل حد السيف على ما يفهم من الصحاح ونفس السيف ما لم يكن له مقبض على ما فى القاموس فعلى هذا جعل سيفه لاختفاء مقبضه فى كف الممدوح كانه لا مقبض له (تنكفى) اى تنقلب (بها) الباء للتعدية اى تنقلب تلك الصاعقة (على ارؤس) جمع رأس للقلة يراد بها الكثرة لداعى مقام المدح (الاقران) جمع قرن بالكسر وهو الكفو فى الشجاعة او عام (خمس سحايب) صرف السحايب رعاية للقافية اى انامله الخمس التى هى فى الجود وعموم العطاء سحايب كذا فى الشرح ففى البيت استتباع حيث ضمن مدحه بالشجاعة المدح بالسخاء ومن لم يدرك توهم انه لا يلايم ذكره المقام ولك ان تجعل انامله سحايب العذاب فى نزول الصاعقة والنار والمطور تفسيرا السحايب بالانامل والظاهر ان المراد بها الاصابع فكانه اريد مزيد المبالغة فى الشجاعة حيث يكفى الاقران انامله ولا يحتاج فى هلاكهم الى اعمال الاصابع ولهذا عبر عن ارؤس الاقران مع كثرتها بجمع القلة وعن انامله الخمس بجمع الكثرة اشارة الى ان الارؤس مع كثرتها كانها قليلة بالنسبة الى انامله الخمس لاحاطة انامله اياها وشمولها لها فحينئذ مجموع المعانى الملتئمة التى جعلت قرينة لارادة الانامل بالسحايب ذكر الصاعقة وبيان انها من نصل سيفه وجعلها على ارؤس الاقران وجعل السحايب معدودة بعدد الانامل مع ضميمة مقام المدح فان قطع النظر عن مقام المدح يجعل المراد بها الاصابع فالتفسير بالانامل وترك ضميمة مقام المدح يورث الذم (وهى) اى الاستعارة ينقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار اخر وقوله باعتبار اخر بالاضافة اى باعتبار امر اخر هو المقارنة بما يلايم شيئا من الطرفين وعدمها فيكون على نحو اعتبار نظائره ويوافقه عبارة الايضاح هنا بدل قوله باعتبار اخر باعتبار امر خارج عن ذلك كله وفيما بعد واما باعتبار الخارج والشارح غفل عنه فجعل قول المصنف فيما بعد وباعتبار اخر تركيبا توصيفيا ففسره باعتبار اخر غير الاعتبارات السابقة (باعتبار الطرفين) اى طرفى الاستعارة ففيه مسامحة او طرفى التشبيه وقوله فيما بعد كاستعارة اسم المعدوم للموجود يدل على ان المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المصدر وقوله ومنها التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل فى ضده يدل على ان المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المستعار وكانه نبه على ان الاستعارة بالمعنيين سيان فى هذه التقسيمات (قسمان لان اجتماعهما) اى الطرفين (فى شىء اما ممكن نحو احييناه فى قوله تعالى اومن كان ميتا فاحييناه اى ضالا فهديناه) استعارة الاحياء من معناه الحقيقى وهو جعل الشىء حيا للهداية التى هى الدلالة على طريق توصل الى المط قال المصنف والهداية والحيوة لا شك فى جواز اجتماعهما قال الشارح الاولى ان يقال الاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شىء وفيه بحث لانه يجوز ان يكون اعتبارهم ان يجعل استعارة الاماتة للاحياء وفاقية لعدم امكان اجتماع الموت والحياة فنبه المصنف بما ذكره على معنى امكان الاجتماع (ولنسم وفاقية) اى المنسوبة الى الوفاق بمعنى الموافقة (واما ممتنع) كاستعارة الميت

[هامش: جعلها نسخه]
[هامش: وجعلها نسخه]
[هامش: ان لا يجعل نسخه]

فى الآية للضال اذلا يجتمع الموت مع الضلال ولهذا قال نحو احييناه فى او من كان ميتا فاحييناه
و(كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه) اى نفعه بالفتح ولا يتوقف ذلك على عدم
نفعه اصلا بل يمكن الاستعارة للنافع فى امر غير النافع فى امر اخر باعتبار عدم نفعه قال المصنف
ثم الضدان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان
اقل علما واضعف قوة كان اولى ان يستعار له اسم الميت ولما كان الادراك اقدم من الفعل فى كونه
خاصة للحيوان لتوقف افعاله المختصة به اعنى الارادية على الادراك كان الاقل علما اولى
باسم الميت او الجماد من الاقل قوة وكذا فى جانب الاشد لان الادراك الاشد اختصاصا
بالحيوان اشد تبعيدا له من الموت فكل من كان اكثر علما واشرف علما كان اولى بان يقال انه حى
هذا كلامه قال الشارح ولا يخلو عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم
والجهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد
الضدين على الاخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه
اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك هذا اقول هذا تشكيك
فى العبارة لغفلة عن حقيقة التشكيك فان التشكيك بالاشدية ان يكون الاثار فى البعض اكثر
من بعض فنقول الضدان فيما نحن فيه الموت والحياة وهما قابلان للتشكيك باعتبار الاشدية التى
هى التفاوت فى الاثار له وذكر قلة العلم وضعف القوة لبيان تفاوت الحياة للشدة لتفاوت اثارها التى
منها العلم والقوة فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان الحياة فيه اضعف فهو باسم الميت اولى
لان الميت اسم للاشد فى الموت لانه دال على الثبوت دون الحدوث واقل علما اولى من الاقل قوة
وكل ما كان العلم فيه اكثر واثار القوة فيه ازيد كان باسم الحى اولى وان مات واكثر علما اولى
من ازيد قوة هكذا حقق المرام ودع التشكيك للغفلة عن تحقيق المقام وكن مستفيضا
من موهبة الملك العلام (ولنسم) هذه الاستعارة (عنادية) لمعاندة كل طرف منها الاخر
(ومنها) اى من العنادية الاستعارة (التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل) اى الاستعارة
التى استعملت (فى ضده) اى ضد معناها الحقيقى (او نقيضه لما مر) فى باب التشبيه من تنزيل
التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم (نحو فبشرهم بعذاب اليم) اى انذرهم استعيرت
البشارة التى هى الاخبار بما يظهر سرورا فى المخبر للانذار الذى هو ضدها بادخال الانذار
فى جنس البشارة على سبيل التهكم وللنظم توجيهات اخر وهى انه امر نبى الرحمة بانذارهم شبهه
بالتبشير فى انشراح صدره فيه ازالة لانقباضة من الانذار عنه فيكون استعارة البشير للانذار الجامع
كونهما مرغوبين له صلى الله عليه وسلم وانهم فى استماع لانذار كمن يستمع التبشير لعدم مبالاتهم به
فالاستعارة لجامع المشابهة فى عدم الخوف منهما وانهم فى الجد فى اكتساب العذاب الاليم كالراغب
فيه فانذارهم به شبيه بالاخبار بمرغوب فيكون كالتبشير فاحفظها فانها من افاضة العليم الخبير
(وباعتبار الجامع) يراد به وجه الشبه وسمى فى باب التشبيه وجه الشبه لانه سبب التشبيه وهنا
جامعا لانه ادخل المشبه تحت جنس المشبه به ادعاء وجمعه مع افراد المشبه به تحت مفهومه
(قسمان لانه اما داخل فى مفهوم الطرفين) لم يستغن عن هذا التقسيم للاستعارة بما مر
من ان وجه الشبه اما داخل فى مفهوم الطرفين او خارج عنه لان كل تشبيه لا يكون مبنى
الاستعارة على ان وجوب كون الجامع اخص بالمشبه به يوهم امتناع دخوله فى مفهوم الطرفين
لما تقرر ان الذاتى لا يتفاوت فى الافراد ووجه صحة ان ما تقرر انما هو فى ذاتيات الماهيات
الحقيقية دون المفهومات الاعتبارية (نحو) قوله عليه السلام خير الناس رجل تمسك بعنان
فرسه (كلما سمع هيعة) اى صوتا يفزع منه او صوتا يخافه من عدو (طار اليها) اسناد طار

(الى)

عن اختلاف نسخه

الى الرجل مجازاى طار فرسه بسعيه اليها وتتمة الحديث اورجل فى شعفه فى غنيمة حتى يأتيه الموت
يعنى صلعم خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد اورجل اعتزل الناس وسكن فى رأس
جبل فى غنم قليل قنع بمنافعها واشتغل بالعبادة حتى يموت استعار الطيران لعدو الفرس
والجامع داخل فى مفهومهما (فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة
وهو داخل فيهما) اذ الطيران قطع المسافة بسرعة بالجناح والعدو قطعها بالاقدام
بسرعة والاول قطع المسافة فى الهواء والثانى قطعها فى الارض واعترض عليه الشارح
بان السرعة غير داخلة فى مفهوم الطيران بل هو مجرد قطع المسافة بالجناح غايته انه فى الاكثر
بالسرعة هذا والشيخ فرق بين العدو والطيران والانسان والفرس والاسد بان الاولين من جنس
واحد هو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة لانهما يقبل الشدة والضعف
وذلك لا يوجب اختلافا فى الجنس بخلاف الاسد والانسان فعلى هذا للاستعارة تقسيم
آخر هو ان الطرفين اما من جنس واحد او من جنسين لكن فى حصر مابه الاختلاف
فى السرعة بل فى جعلها مابه الاختلاف نظر لا يخفى على من نظر فيما سبق (واما غير داخل)
عطف على قوله اما داخل وغير الداخل فى مفهومهما يحتمل ان يكون داخلا فى مفهوم
احدهما كما فى تشبيه العدو بالطيران فى قطع المسافة بسرعة فانه داخل فى مفهوم العدو
دون الطيران كما حقق وقد خالف بين تقسيم التشبيه باعتبار دخول وجه الشبه وخروجه
وبين تقسيم الاستعارة فقال فى تقسيم التشبيه وجهه اما غير خارج عن حقيقة الطرفين
او خارج عنهما فجعل الخارج عن احد الطرفين داخلا فى القسم الاول وهنا جعله داخلا
فى القسم الثانى ولو اردت تطبيقهما فاجعل الداخل فى الطرفين فى تأويل الداخل
فى احدهما وحينئذ يندفع اعتراض الشارح على التمثيل باستعارة الطيران للعدو (كما مر)
من استعارة الاسد للرجل الشجاع فان الشجاعة خارجة فيه عن الطرفين لظهور ان
الاسد موضوع للحيوان المخصوص والشجاع وصف له والمستعار له هو الرجل الموصوف
بالشجاع والصفة خارجة ولا تعويل على ما قال الشيخ فى اسرار البلاغة من ان الاسد
موضوع للشجاعة لكن فى تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها (وايضا) تقسيم آخر
للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها (اما عامية) منسوبة الى العامة (وهى المبتذلة لظهور
الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرمى او خاصية) منسوبة الى الخاصة (وهى الغريبة) اى
البعيدة عن العامة او عن كل احد الا ان الخاصة بدر كونها بسرعة سيرهم (والغرابة
قد تكون فى نفس الشبه كما فى قوله) اى قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه
مؤدب انه اذا نزل عنه والقى عنانه فى قربوس سرجه وقف مكانه حتى يعود اليه (واذا احتبى
قربوسه) القربوس محركة ولا يسكن الا للضرورة وهو حنو السرج على ما فى القاموس
وفى الصحاح المعتمد الذى رأيناه القربوس للسرج فالقربوس مقدم السرج ولا حاجة
الى حذف مضاف اى مقدم السرج كما يوهمه عبارة الشارح حيث قال قربوسه اى مقدم
سرجه وفى الصحاح القربوس السرج (بعنانه علك) مضغ (الشكيم) كالشكيمة الحديدة
المعترضة فى فم الفرس (الى انصراف الزائر) يعنى الى انصرافى عبر عن نفسه بالزائر للدلالة
على كمال تأدبه حيث يقف مكانه وان طال مكثه كما هو شان الزائر للحبيب يدل عليه
ما قبله عودته فيما ازور حبائبى اهماله وكذاك كل مخاطر والمخاطر طالب الشفاء
على خطر هلاك اى مثل ذلك الرجل يريد نفسه فى تعويد فرسه كل مخاطر شبه هيئة
وقوع العنان فى القربوس ممتدا الى جانبى فم الفرس بهيئة وقوع الثوب فى ركبة
المحتبى ممتدا منحدرا الى جانبى ظهره فاستعار له الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه

مفهوميها نسخه

بثوب اوغيره على تلك الهيئة (وقد تحصل) الغرابة (بتصرف فى العامية كما فى قوله) * ولما قضينا من منى كل حاجة * ومسح بالاركان من هوماسح * وشدت على دهم المهارى رحالنا * ولم ينظر الغادى الذى * هورائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا * (وسالت باعناق المطى الاباطح) التمسيح كالمسح المهارى كالصحارى والجوارى جمع المهرية وهى الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى والنظر محركا يجئ بمعنى الانتظار يريد لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ننظر الغادى الذى هورائح للاستعجال اخذنا فى الاحاديث واخذت المطايا فى سرعة السير استعار السيلان للسير الحثيث فى غاية السرعة للابل والشبه فيه ظاهر عامى لكن قد تصرف فيه بما افاده اللطف والغرابة (اذا اسند الفعل يعنى سالت (الى الاباطح دون المطى) اواعناقها حتى افادت انه امتلأت الاباطح من الابل كما فى نهرجار فانه انما يسند الجريان الى النهر اذا امتلأت الاماء بحيث لا يتميز من الماء (وادخل الاعناق فى السير) حيث جعلت الاباطح سائلة مع الاعناق فجعل الاعناق سائرة اشارة الى ان سرعة سير الابل وبطؤه انما يظهر ان غالبا فى الاعناق ويتبين امرهما فيه وسائر الاجزاء يستند اليهما فى الحركة وتبعهما فى الثقل والخفة هذا ما ينظر فى هذا المقام ولا يخفى ان النجاة من السيل يكون باخذ امر يحفظ الغريق عن الغرق فجعل الاحاديث كاعمدة اخذ بكل طرف منه واحد من المصاحبين يسهل عليهما سيلان المطايا بعد جعل سيرهن سيلا تصرف دقيق بلغ التشبيه معه مرتبة يخص بها اخص الخواص ثم انه يمكن حمل التشبيه على ما هوخاصى فى اصله بان يقال لم يقصد تشبيه السير بالسيل فى السرعة بل تشبيه المطايا وهى الابل التى لها لون السيل بنفس السيل فى الاتصال والحمرة والسرعة وتشبيه اعناقها المرتفعة المتحركة بما يجرى على السيل ولا يخفى ان هذا تشبيه مركب مبتدع فى غاية الدقة ولك ان تريد بالاباطح الطرق فيكون من تشبيه الطرق بالاباطح بعد تشبيه السير بالسيل فى السرعة فيكتشف تشبيه السير بالسيل بضم تشبيه الطرق بالاباطح اليه دقة وخصوصا قال المصنف وقد يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارة لالحاق الشكل بالشكل كما فى قول امرئ القيس * وليل كموج البحر مرخ سدوله * على بانواع الهموم ليبتلى * فقلت له لما تمطى بصلبه * واردف اعجازا وناء بكلكل * الا ايها الليل الطويل الا انجلى * بصبح وما الاصباح منك بامثل * اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذى صلب يزيد شئ فى طوله عند تمطيه ثم بالغ فى ذلك جعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد انه يصفه بالثقل على قلب ساهرة والشدة والمشقة فاستعار له كلكلا اى صدرا ينوبه اى يثقل به هذا كلامه قال الشارح والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال يعنى ليس مما نحن فيه من الاستعارة المصرحة ولا يخفى ان التقسيم الى العامية والخاصية مما يجرى فى الاستعارة بالكناية ايضا لانه دائر على ظهور الجامع وغرابته فلا يبعد ان يصير الاستعارة بالكناية فى الليل باعتبار تشبيهه المبتذل بالانسان باعتبار شيوع خطابه غريبة تجمع عدة استعارات تخييلية فيكون البيت نظيرا لما نحن فيه وتنبيها على جريان هذا التقسيم فيه (و) الاستعارة (باعتبار الثلثة) اى المستعار له والمستعار منه والجامع (ستة اقسام) لان الاستعارة التى جامعها عقلى وليس طرفاها حسيين طرفاها اماعقليان اومختلفان فهذه ثلثة اقسام اشار اليها ثانيا والاستعارة التى طرفاها حسيان جامعها اما عقلى واما حسى واما مختلف

ماخلص نسخه

فبكسوا نسخه

بعضه حسى وبعضه عقلى فهذه ثلثة اقسام اخر اشار اليها اولا ولا يخفى ان استعارة العقلى للحسى ينبغى ان لا يجوز عند من لا يجوز تشبيه المحسوس بالمعقول فكفى شاهدا عليه وقوعه فى القرآن على ماسيذكره المصنف وان ما جعله تقسيما باعتبار الثلثة تقسيمان تقسيم باعتبار الطرفين رباعى وهو ان الطرفين اما حسيان اوعقليان اومختلفان وتقسيم باعتبار الجامع ثلاثى وهو ان الاستعارة جامعها اما حسى اوعقلى اومختلف جمعهما وسماه تقسيما باعتبار الثلثة ووجهه خفى والاصفى لكل شربه والاشهى له ماهو خبر به وقد جعل السكاكى هذا التقسيم خماسيا لاهمال ومالوجهه مختلف ويعتذر له تارة بان لم يوجد له مثال فى التنزيل وندر استعماله وتارة بانه داخل باعتبار فيما وجهه حسى وباعتبار فيما وجهه عقلى ولما كان جعل الاقسام ستة مخالفا لما ذكره السكاكى استدل عليه بقوله (لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسى نحو قوله تعالى فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار) الخوار بالضم من صوت البقر والغنم والظباء والسهام (فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذى خلقه الله تعالى من حلى) الحلى كقفل وبالفتح مايزين به من مصنوع المعدنيات اوالحجارة جمعه حلى كدلى اوهو جمع والواحد حلية كظبية (القبط) بالكسر اهل مصر واليهم تنسب الثياب القبطية بالضم على غير قياس (والجامع الشكل) لا وجه لترك الخوار (والجميع حسى) يدرك بالبصر والخوار يدرك بالسمع وفى كون الاية استعارة بحث اذ جسدا له خوار صريح فى انه لم يكن عجلا اذ لا يقال للبقر انه جسد له صوت البقرة وقد ابدل من العجل بدل الكل وظاهر انه ليس عين العجل فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل فهو نظير حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر فان بيان الخيط بالفجر اخرجه من ان يكون استعارة الى التشبيه فكذا ابدال جسدا له خوار من عجلا اخرجه من ان يكون استعارة فهو تشبيه بليغ مجمل ذكر فيه وصف المشبه وحده وبه ظهر ضعف ترك المصنف من التشبيه المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه وحده بناء على عدم الظفر به فى كلامهم كما ذكره الشارح ومثل السكاكى هذا القسم بقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا قائلا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع بينهما هو الانبساط ولكنه فى النار اقوى والطرفان حسيان ووجه الشبه حسى هذا واعتذر المصنف عن ترك التمثيل به بان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار فى البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية وكلامنا فى الاستعارة التحقيقية نعم صح التمثيل من السكاكى لان كلامه فى الاستعارة مطلقا والثانى تشبيه انتشار الشيب فى الشعر باشتعال النار فى سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلى هذا ويتجه عليه ان السرعة كالانبساط حسية وتعذر التلافى عقلى فالجامع مختلف لكن التجه لا يضره ويتجه ايضا انه لما كان الاشتعال الذى هو قرينة الاستعارة بالكناية مستعارا للانتشار المذكور وهو امر محقق فقد وجد الاستعارة بالكناية بدون التخييلية وسيصرح فى فصل الاعتراضات على السكاكى انه باطل بالاتفاق لكن التحقيق ماذكره هنا فانه يوجد المكنى عنها بدون التخييلية ويتجه على السكاكى ان المستعار منه هو الشيب دون النار لان الاستعارة بالكناية عنده هو المشبه المستعمل فى المشبه به نعم يصح على مذهب السلف من ان الاستعارة بالكناية هو المشبه به المستعار للمشبه على سبيل الرمز وسيأتى تحقيقه (واما عقلى) قسيم لقوله اما حسى (نحو واية لهم الليل نسلخ منه النهار) اى ننزع منه النهار (فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل) وموضع القاء ظله جعل المستعار له كشف الضوء لا كشف النهار لان النهار زمان

والنعام نسخه

لان العجل اريد منه معناه المجازى عن الحقيق اذ لا يقال للبقر انه جسد له صوت البقرة كما مر وجسدا له خوار على معناه الحقيق فلا يكون عين العجل الذى هو المبدل منه وان اريد من العجل معناه الحقيق لا يصح اذ لا يقال للبقر الخ فاحتيج الى ان يراد بالعجل مثل العجل حتى يصح الابدال لان مثل العجل غير جسد له خوار فيخرج عن الاستعارة وبالجملة ان الابدال يخرجه عن الاستعارة ١٢

كون العالم مضيئا والليل زمان كونه مظلما ولا ينسلخ احد الزمانين عن الآخر بل الضوء عن وجه الظلمة فنبه على ان تعلق السلخ بالنهار تجوز حقيقة سلخ الضوء لكن الاولى ان يقول عن ظلمة الليل مكان قوله مكان الليل اذ ليس المستعار له الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة فلا يليق ذكره فى مقام البيان وان يمكن تصحيحه بجعله مجازا عن الظلمة ولقد نبه بالعدول عن عبارة المفتاح والشيخ عبد القاهر حيث جعلا المستعار له والمستعار منه الظهورين على انه لا يناسب استعمال السلخ المتعدى فجعل المستعار منه اظهار الشاة من الجلد والمستعار له اظهار الليل من النهار (وهما) اى الكشط والكشف المذكوران (حسيان والجامع مايعقل) ولا يحس به (من ترتب امر على آخر) اى حصول امر عقيب امر دائما وغالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عنها وهذا يخالف ماذكره الشيخ عبد القاهر والسكاكى ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لكن زيف ماذكرا بان سلخ النهار من الليل يستتبع ظهور الليل من ضوء النهار وزيفه المصنف ايضا بان المتفرع على ظهور النهار من ظلمة الليل الابصار لا الاظلام فيقتضى ذلك ان لا يعقب بقوله فاذاهم مظلمون بل بقولنا فاذاهم مبصرون واستصعب الاشكال حتى التجأ البعض الى التعسف فقال عبارتهما محمولة على القلب والمرادان المستعار له ظهور ظلمة الليل من النهار والبعض الى التكلف بجعل ظهور النهار من ظلمة الليل بمعنى زوال النهار من ظلمة الليل وتمسك فى ورود الظهور بمعنى الزوال بقول الحماسى * وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر * حيث فسره الامام المرزوقى بزائل وبقول ابى ذويب * وعيرها الواشون انى احبها * وتلك شكاة ظاهر عنك عارها * وجعل من فى قولهما ظهور ظلمة الليل من النهار بمعنى عن وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكى الى الثانى وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء التى للتعقيب بلا مهلة فى قوله فاذاهم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما صح من جهة انها موضوعة لما يعد فى العادة مترتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات وربما يطول الزمان بين امرين ولا يعد الثانى متراخيا لان العادة كانت تقتضى اطول من هذا فيستقصره المتكلم ويلحقه بالعدم فيجعل الثانى غير متراخ ويستعمل الفاء كما فى هذه الاية على قولهما فانهما حملا فاذاهم مظلمون على ظلمة بعد اخراج النهار من الليل وزوال النهار وهو وان كان متراخيا عن الاخراج بساعات انهار الا ان العادة تقتضى ان لا تنقضى مثل هذه الاضاءة الا فى اضعاف هذه الساعات ولا يأتى الظلام الا بعد مهلة فيجعل الليل لاتيانه على خلاف العادة كانه فاجاء عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجأة انما تصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل فانه يستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجأه الانكسار لان دخولهم فى الظلام عين حصول الظلام فتكون نسبة دخولهم فى الظلام الى نزع ضوءه كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعلا السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه وايد كلامهما بعد هذا التوجيه بوجوه احدها ان الشئ انما يكون اية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك اذا هو مفاجأة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار ولى وثانيها ان ظهور النهار المضئ انسب بظهور المسلوخ

لايبعد أن يقال اوصاف المكان الى الليل اشارة الى اصالته وكان مكان التحقق له والموضع موطن الظلمة لجزء الضوء وستر مكان الظلمة

عبارتها نسخه

الشكاة الشكاية قاموس

الابيض من الجلد الساتر الذى ربما كان اسود مظلما من ظهور الليل وثالثها ان التحقيق وان كان يقتضى طريان الضوء على الظلام بمنزلة الساتر لكن المتعارف المتبادر الى فهم العامة عكس ذلك حتى كانهم يعتقدون ويعدون من جملة الضروريات ان الظلام هو الذى يطرء على الضوء فيستره بمنزلة لباس له وينكشف عنه فيظهر وجعلنا الليل لباسا واقول بعد ماسمعت الاستقصاء فى ترجيح قولهما وتزييف قول غيرهما حتى كاد ينقلب القول بالقلب ان فهم الاظلام بعد انقضاء النهار من قوله فاذاهم مظلمون بعيد عن النظم ويتبادر منه انه ترتب على سلخ النهار من الليل لا على زوال النهار على انه لا يخفى التكلف فيما ذكره من تصحيح عدم التراخى ومارد به قول الغير انه حينئذ لا يحسن حديث مفاجأة الاظلام لانه انما يستعمل فيما يتوقع فيه تراخ لا يتوقع حدوثه وليس حدوث الاظلام بعد ازالة النهار خلاف المتوقع حتى يصح ذكر المفاجأة ويمكن دفعه بان مفاجأة الاظلام انما تترتب على سلخ النهار من الليل وهم يعدونه مفاجيا لعدم علمهم بالسلخ وعدم توقعهم زوال النهار فى هذا المقدار من الزمان ويمكن تقوية كلام الغير ايضا بان الليل والنهار طار كما هو التحقيق وحمل القران على ما هو الواقع هو المناسب لا على ما هو متعارف العامة لانه الهدى فلا يليق به ان يفيد ماهو خلاف التحقيق نعم لو حمل كلامهما على ان معنى الاية تخرج النهار من الليل تعقيب اخراجه بالتمام من الليل يظلمون بلا مهلة لكان فيه نجاة عن تكلفه فى نفى التراخى (واما مختلف) بعضه حسى وبعضه عقلى (كقولك رأيت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس فى حسن الطلعة وهو حسى ونباهة الشان) وهى عقلية والاولى بعلاقة انه كالشمس لانك لو تريد بقولك شمسا بمفهوم انسان كالشمس فى حسن الطلعة ونباهة الشان لم يكن استعارة بل تشبيها ولو تريد انسانا هو فى الواقع كالشمس فيهما لكن لا بعلاقة هذه المشابهة لم يكن مثالا لما نحن فيه وقد نبه بجعل مثال هذا القسم مصنوعا على انه لم يوجد فى القرآن ولا فى كلام من يوثق به فلذا تركه المفتاح (والا) عطف على قوله ان كانا حسيين اى ان لم يكن الطرفان حسيين (فهما اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا) المعنى اما من ايقظنا من رقادنا فالاستعارة فى المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له والمستعار منه عقليان بلا خفأ واما من ايقظنا من مكان رقادنا فالمستعار له القبر والمستعار منه المقام ولا خفأ فى انهما حسيان فجعله من قسم ماطرفاه عقليان دليل على ان مدار التقسيم فى الاستعارة التبعية على الاستعارة الاصلية فالاستعارة التبعية مبنية عليها وقوله (فان المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلى) يحتمل التنبيه على المدار كما يحتمل التنبيه على المراد بالمرقد والاول انفع فهو الاجد والظاهر ان الجامع سهولة تأتى البعث كما قيل لان التعجب من البعث والاعتراف به مما يدعو اليه اوسرعة البعث حتى ان ازمنة الموت لم يكن الازمان يوم كما تقول ثم نقول والله تعالى اعلم يحتمل ان يكون المستعار له الحياة الدنيا والمستعار منه النوم والجامع كون مايرى فيهما مما لا حقيقة ولا ثبات له كما قال على رضى الله تعالى عنه الناس نيام فاذا ماتوا انتبهوا واعترض على جعل الجامع عدم ظهور الفعل بانه بالموت اخص فلا يصلح علاقة الاستعارة الرقاد للموت ويمكن دفعه بان المراد عدم ظهور الفعل مع امكانه كما يشعر نفى الظهور وهو اخص بالنوم لانه فى الموت لتنزيله منزلة النوم خيالى لا حقيقى وسمعت بعض من استفدت منه هذا الكتاب خصه الله تعالى بجزيل الثواب ان هذا لو كان كلام المؤمنين كما يشعر به قوله تعالى هذا ماوعد الرحمن وصدق المرسلون لكان وجه الشبه الراحة وقد ورد فى الخبر انه

يعذبون نسخه

فيها نسخه

موضوعا نسخه

بسرعة نسخه

زمان نوم نسخه

يقال للمؤمن فى القبرنسلم كنومة العروس هذا على مذهب اهل السنة والجماعة واما عند المعتزلة
المنكرين لعذاب القبر فراحة القبر مشتركة بين المؤمن والكافر وقيل الجامع البعث الذى هو
فى النوم اقوى واشهر لكونه مما لاشبهة فيه ويمنع كونه اقوى بل يكاد يكون الامر بالعكس
لان المانع فى الموت اقوى فبعث الفاعل فيه اقوى ويناقش ايضا بان ذكر وجه الشبه يستدعى
كون الكلام تشبيها كما فى قوله ولاحت من بروج البدر بعدا فتأمل ثم القرينة فى هذه الاستعارة
كونه كلام الموتى وقيل ذكر البعث ورد بانه لااختصاص للبعث بالموت فانه يقال بعثه من نومه
اى ايقظه وبعث الموتى اى انشرهم بل هو فى النوم اقوى على ماقيل (واما مختلفان) عطف
على قوله اما عقليان اى احد الطرفين حسى والاخر عقلى (والحسى هو المستعار منه نحو
فاصدع بما تؤمر) ولقد اكد التنبيه على ان حسية مايتعلق بالاستعارة التبعية والعقلية
باعتبار اصلها الا باعتبار نفسها بقوله (فان المستعار منه كسر الزجاجة) هذا اذا
كان الصدع كسر الزجاجة لكن فى القاموس ان الصدع هو الشق فى الشئ الصلب فالمستعار
منه الشق فى شئ صلب لايلتئم (والمستعار له التبليغ) هذا اذا فسر فاصدع بما تؤمر [٢] باظهر
ما تؤمر اى اظهر الامر اظهار الاتمحى كما لايلتئم شق الزجاجة اما اذا فسر بالجهر بالقرآن
فالمستعار له ايضا حسى وله تفسيرات اخر ايضا جمعها فى القاموس (والجامع التأثير وهما
عقليان واما عكس ذلك) عطف على قوله واما مختلفان لاعلى قوله والحسى هو المستعار منه
فالمعنى واما مختلفان والحسى هو المستعار له لا واما الحسى هو المستعار له لان اما فى المعطوف عليه
لازم فى العطف باما ولذا عطف باما ليكون صريحا فى انه يعادل قوله واما مختلفان وانما
اختاره لانه اظهر فى تحصيل الاقسام الستة فتدبر (نحو انا لما طغى الماء حملناكم فى الجارية)
فى القاموس طغا يطغو طغوى وطغوانا بضمها كطغى يطغى كرضى يرضى طغيا وطغيانا
بالضم والكسر جاوز القدر وارتفع وعلا فى الكفر واشرف فى المعاصى والظلم (فان المستعار له
كثرة الماء وهو حسى والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط) المشترك بين الاستعلاء الحسى
والمعنوى وقيل الجامع الاستعلاء الحسى وهو فى المتكبر خيالى وفيه ان وجه الشبه يجب
ان يكون فى المستعار منه اقوى (وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ) اى باعتبار لفظها
(قسمان) وهذا التقسيم باعتبار لفظ الاستعارة بخلاف التقسيمات السابقة فانها باعتبار
معنى الاستعارة فان التقسيم باعتبار الطرفين مثلا راجع الى معنى الاستعارة فانه تارة باعتبار
ان معنى الاستعارة لايجامع المستعار منه وقس عليه وانما جعل هذا التقسيم باعتبار اللفظ مع
انه يمكن باعتبار المعنى بان يقال المستعار منه ان لم يشتمل على النسبة الى الفاعل ولم يكن
مما اعتبر معه وصف ولم يكن معنى حرفيا فاصلية والا فتبعية طلبا للاختصار ولان بحثهم
عن اللفظ فاعتبار نفس اللفظ فى التقسيم انسب بحالهم فلا يتجاوز عنه ماامكن (لانه)
اى اللفظ (ان كان اسم جنس) اسم الجنس فى عرف النحاة لايشمل اسامة ويشمل الاسماء
المشتقة فلا يصح ان يقصد هنا ماهو عرفهم لظهور ان اسامة يرمى استعارة اصلية والحال
ناطقة استعارة تبعية فلذا قال السيد السند والشارح المحقق فى شرح المفتاح يريد صاحب
المفتاح باسم الجنس اسم المفهوم غير مشخص ولا مشتملا على تعلق معنى بذات فيدخل فيه
نحو رجل واسد وقيام وقعود ويخرج عنه الاسماء المشتقة من الصفات واسماء الزمان والمكان
والالة قال الشارح وتبعه السيد المراد باسم الجنس اعم من الحقيقى والحكمى اى المتأول باسم
الجنس ليتناول نحو حاتم فان الاستعارة فيه اصلية وفيه نظر لان الحاتم مأول بالمتناهى فى الجود
فيكون متأولا بصفة وقد استعير من مفهوم المتناهى فى الجود لمن له كمال جود فهو كاستعارة

[٢] اذافسر باظهر نسخه

شئ من مفهوم مشتق لمفهوم مشتق فلا يصلح شئ من المشبه والمشبه به لان يعتبر التشبيه
بينهما بالاصالة فينبغى ان يعتبر التشبيه بين المعنيين المصدريين ويجعل الحاتم فى حكم المشتق
فيكون ملحقا بالاستعارة التبعية دون الاصلية (فاصلية) اى فاستعارة اصلية لانها ليست
تابعة لامر اخر ولانها اصل للاستعارة التبعية (كاسد وقتل) مثالان لاسم الجنس او للاستعارة
على تقدير استعمالهما فى الرجل الشجاع والضرب الشديد (والا) اى وان لم يكن اللفظ اسم
جنس (فتبعية) اى فالاستعارة تبعية والتمثيل بقوله (كالفعل وما يشتق منه) كما سبق وقوله
ما يشتق منه عدول عن قول المفتاح والصفات لعدم تناول الصفات لاسم الزمان والمكان
والالة بالاتفاق وتعريف الصفة بما دل على ذات مبهمة فى غاية الابهام باعتبار معنى
هو المقصود لايتناولها الا انها امتازت عن اسم الزمان والمكان والالة بابهام الذات فان الذات
المعتبرة فى تلك الثلثة لها تعين المكانية والزمانية والالية كذا قالوا ولايبعد ان يقال المعنى ماقام
بالغير والمتبادر منه ان يقوم بالذات المذكورة فامتازت الصفة بهذا الوجه ايضا من هؤلاء
الاسماء وفيه نظر اذ يجوز ان يكون ماوضع له اسم المكان ذات يفعل فيها وكذا اسم الزمان
ويكون ماوضع له اسم الالة ذات يفعل بها وكانه لهذا صرحوا بان تعريف الصفة هذا غير
صحيح لانتقاضه بهؤلاء الاسماء على مانقله الشارح وبهذا ظهر ان تشنيع السيد السند على
دعوى الانتقاض ليس فى موقعه واما انكاره عليه تصريحهم بالانتقاض ودعوى
ان الانتقاض زعم منه والنسبة اليهم فرية بلامرية فاجتراء ودعوى احاطة بالنفى وهذا كلام
وقع فى البين فلنرجع الى ماكنا فيه فنقول الاستعارة الاصلية كالتبعية بحسب التقسيم العقلى
قسمان فالاصلية استعارة اسم جنس لغير مشتق او حرف واستعارته لاحد الامرين والتبعية
استعارة مشتق او حرف لمشتق او حرف واستعارة احدهما لغيرهما والواقع من كل
من التقسيمين قسمة الاول وذلك لان اعتبار الاستعارة فى المصدر او المتعلق يقتضى ان
يكون لكل من المستعار منه وله مصدر او متعلق (والحرف) فالقوم زعموا ان استعارة المشتقات
باعتبار استعارة المصدر لمعنى مصدرى والاشتقاق من المستعار فيلزم الاستعارة فى المشتق
بحكم سراية استعارة المأخذ من غير تشبيه لمعنى المشتق لشئ ومن غير استعارة المشتق واستعارة
الحرف لما يستعار باعتبار استعارة لفظ جعل الواضع معناه الة لوضع الحرف لمعانيه
الغير المتناهية كالعلية فانه وضع اللام لكل علية مخصوصة ملحوظة بين علة
ومعلول بملاحظتها بمفهوم العلية فانه وضع اللام فيستعار لفظ العلية لمفهوم
ترتب شئ على شئ لتشبيه الترتب بالعلية فتسرى تلك الاستعارة فى استعارة
اللام من العلية المخصوصة الملحوظة بين علة ومعلول لترتب مخصوص كذلك
وهذا هو المراد بمتعلق معنى الحرف حيث قالوا اعتبر الاستعارة اولا فى متعلق الحرف
وهذا مشكل جدا اذ لايخفى على مستعير لمشتق او حرف انه لايتكلم اولا بالمصدر او متعلق
الحرف ولا يستعير شيأ منهما وهذا هو الذى يليق بالسكاكى ان يجعله وجها لرد التبعية
الى المكنية والذى دعاهم الى هذه الدعوى على مانقله الشارح عنهم ان الاستعارة تعتمد
التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به فى وجه
الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقايق اى الامور المتحققة المتقررة الثابتة كقولك جسم
ابيض وبياض صاف دون معانى الافعال والصفات المشتقة لكونها متجددة غير متقررة
بواسطة دخول الزمان فى مفهومها او عروضه لها ودون الحرف وهو ظاهر واما الموصوف
فى نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اى رجل شجاع واعترض عليه
بوجوه بعضها مصرح به فى الشرح وبعضها مرموز واوضحه فيما نقله عنه فى الحواشى

وهى ان الزمان نفسه يقع موصوفا فيقال زمان طويل وكذا غيره من الامور الغير
المتقررة كالحركة وان المدعى ان الحروف والافعال لاتقع مشبهابها ومقتضى
الدليل هوانه يمتنع وقوعها مشبهة فلا ينطبق الدليل على المدعى وان الدليل لايتناول اسماء الزمان
والمكان والالة لانها تقع موصوفات فيقال مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب والاستعارة
فيها تبعية وان خصصوا المشتقات بالافعال والصفات اذ لاشك فى انا اذا قلنا بلغنا
مقتل فلان اى الموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل
هذا وفى عدم تناول دليلهم اسم الزمان نظر لظهور دخول الزمان فى مفهومه وقد اندفع
الاعتراض الثانى بما حققناه لك من ان المستعار له فى الاستعارة التبعية يجب ان يكون من جنس
المستعار منه فيكفى فى ايجاب الاستعارة التبعية فى الافعال والحروف دعوى انها تقع مشبهة كما هو
مقتضى الدليل حتى ينطبق الدليل على المدعى ولا يذهب عليك انه كما لايصلح المعنى الغير المستقل
بجعله محكوما عليه لا يصلح لكونه مفعولا ولا مجرورا وانه اذا حكم على المشبه بكونه مشاركا للمشبه به
لابد ان يجعل مدخول الكاف او مفعول المشاركة فلا يصلح الحروف لكونها مشبها بها وانه لايصلح
الفعل ايضا لكونه مفعولا به او مجرورا بحرف الجر فيتم بهذا الوجه ايضا امتناع استعارتها اصالة
ودفعه السيد السند بان التشبيه يستلزم اولا كون المشبه موصوفا بوجه الشبه والمشاركة للمشبه به
فيه ويلزم منه تبعا وصف المشبه به بالمشاركة للمشبه وزاد فى وجوه النظر انه يصح جعل
الصفات محكوما عليها لان المعتبر فيها حدث ونسبة وذات ما من حيث نسب اليه ذلك
الحدث نسبة تقييدية غير مقصودة بالاصالة من العبارة وامتزجت تلك الامور بحيث صارت
كشئ واحد فجاز ان يلاحظ تارة جانب الذات اصالة فيجعل محكوما عليها وتارة جانب
الوصف فيجعل محكوما بها هذا ولايخفى ان جعل الصفة محكوما عليها بملاحظة ماصدق
عليه مفهومها وجعلها محكوما بها باعتبار نفس مفهومها كما فى سائر المفهومات الكلية ودور
ان الحكم عليه وبه على الذات المعتبر فيه والحدث المعتبر فيه كما ذكره غير ظاهر ولك
ان تمنع منافاة عدم التقرر للوصف الضمنى ويرد سوى ماذكره الشارح امور احدها انه وصف
فى هذا الدليل معانى الافعال والصفات بكونها متجددة غير متقررة الى غير ذلك فلا يكون
عدم الثبوت مانعا عن الوصف وثانيها انه لامعنى لكون البياض متقررا حين التعبير عنه
بلفظ البياض عنه غير متقرر حين التعبير عنه بالابيض وثالثها ان معانى المصادر ايضا
معروضة للزمان وايضا لم يظهر وجه عدم تحقق معانى الحروف التى لم يدخل فيها زمان
ولم يعرض لها ايضا ثم قال الشارح فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم فى الصفات واسماء
الزمان والمكان والالة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار
صفة او اسم مكان مثلا ينبغى ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم وكانه اراد اولى ما يمكن
ان يقال مبالغة فى قوة هذا الوجه ولم يرد الاشارة الى امكان تصحيح ماذكره القوم لانه ظاهر
الفساد ونحن نقول الاولى ان يقال ماسوى المعنى المصدرى مشترك بين المعنى الحقيقى
والمجازى فى المشتقات فلا استعارة عند التحقيق الا من معنى مصدرى الى معنى مصدرى
فالاحق بالاعتبار ان يعتبر هذه الاستعارة فى المصدر اخراجا لما لا دخل له فى الاستعارة
عن الاستعارة او يقال اعتبر الاستعارة فى المصادر ليكون تحصيل مجازات المشتقات
بالاشتقاق كتحصيل حقايقها ويكون التناسب بين المجازات والحقايق مرعيا وانكر السيد
السند مما نقل عن القوم تفسير الحقايق بالامور المتقررة الثابتة المقابلة للمتجددة وجعله
من مظنونات الشارح ومن تبعهم من شارحى المفتاح وقال المراد بالحقايق كالذوات فى بعض

بالمقتل نسخه

استعمالا انهم المفهومات المستقلة الغير الملحوظة للغير تبعا كمعانى الحروف والنسب المعتبرة
فى مفهومات الافعال فان معانى الحروف آلة لتعرف حال متعلقاتها غير ملحوظة قصدا
ونسب الافعال آلة لملاحظة طرفيها من الحدث المعتبر فى مفهوماتها والفاعل الخارج عنه
غير مستقلة بالملاحظة فلا يصح شئ من المعانى الحرفية لان يعتبر مشبها به محكوما عليه
بالمشاركة للمشبه وكذا المعانى الفعلية لان مجموع معنى الفعل من الحدث والنسبة والزمان غير
مستقل بالملاحظة لدخول النسبة فيها والحدث وان استقل لكن اعتبر ابدا كونه مسندا
فلا يصلح لان يجعل مسندا اليه لان الشئ لايكون مسندا ومسندا اليه معا فى النسبة التامة
وان يكون مسندا اليه لنسبة تامة مع كونه مسندا لنسبة غير تامة نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا
واما الصفات واسماء الزمان والمكان والالة فلا يتم فيها ماذكره القوم والوجه ماذكره
الشارح هذا تنقيح كلامه بعد حذف ماطوله من تحقيق معانى الحروف والافعال اعتمادا
على اشتهاره فى تصانيفه وبلوغ تحقيقه الغاية فى شرح الرسالة العضدية لناولك ان تقول
لما لم يصلح الاستعارة عن المعنى المطابقى للفعل اعرضوا عن استعارته اذا استعارته من المعنى
التضمنى كاستعارة الشئ ممن لا يملكه واعتبروا الاستعارة فى المصدر ولم يرضوا بالفصل بين سائر
المشتقات والفعل فى الاستعارة بعد كون الجميع من فروع المصدر وبالجملة يتجه ان جعل معانى
الحروف والافعال محكوما عليها بالمشاركة ملحوظة لا بالفاظها الفعلية والحرفية
والاستعارة بهذا الاعتبار اهون من الحكم بالاستعارة فى المصادر ومتعلقات الحروف
اذ لا يساعدها الواقع واذا لم يجر التشبيه والاستعارة بالاصالة فى الفعل ومايشتق منه وفى الحرف
(فالتشبيه فى الاولين لمعنى المصدر) فيه ان التشبيه فى الاولين بمعنى المصدر لا له لان الفعل
مستعار فيجب ان يعتبر فى استعارته التشبيه بمعنى المصدر وكذا الحال فى قوله وفى الثالث
لمتعلق معناه ودفعه ظاهر مما حققناه لك من المستعار له فى الاستعارة التبعية كالمستعار منه
ولا يمكن دفعه بان التشبيه بمعنى المصدر صريحا يستلزم التشبيه له ضمنا فان المشبه به صريحا مشبه
ضمنا لان التشبيه لايمكن الا من جانب واحد وان كان مايلزمه من المشاركة من الجانبين
فان قلت هل تجرى الاستعارة فى الافعال باعتبار التشبيه فى متعلق النسب المعتبرة فيها
والاستعارة فيها فتسرى فى الافعل قلت لا لكن لا لما قاله السيد السند من ان مطلق النسبة التى
هى متعلق نسب الافعال لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه شبه بخلاف متعلقات الحروف
من الابتداء والانتهاء والظرفية الى غير ذلك فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة
لان متعلق النسب الجزئية المعتبرة فى الافعال وهو النسبة الى الفاعل لها احوال مخصوصة
يمكن ان يشبه لها نسبة الفعل الى الالة وتنزل منزلتها فيستعار لها لفظها بل لان النسبة جزء معنى
الفعل فلا يستعار عنها بخلاف المصدر فانه لا يستعار من معناه الفعل بل يستعار من معناه
نفس المصدر ويشتق منه الفعل ولا يمكن مثله فى النسبة ومما يعد فى الافعال الاستعارة التعبير
عن الماضى بالمضارع وبالعكس بان يشبه غير الحاصل بالحاصل فى تحقق الوقوع وتشبه
الماضى بالحاضر فى كونه نصب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ احدهما للاخر قال السيد السند
فعلى هذا الاستعارة فى الفعل على قسمين احدهما ان يشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل
ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثانى ان يشبه الضرب فى المستقبل
بالضرب فى الماضى فى تحقق الوقوع فتستعمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدرى موجودا
فى كل واحد من المشبه والمشبه به لكنه قيد فى كل منهما بقيد مغاير لقيد الاخر فصح
فى المستقبل فكيف يتحقق استعارته من احدهما للاخر حتى يلزم الاستعارة
التشبيه لذلك وفيه ان الضرب حقيقة من كل من الضرب فى الماضى والضرب

المستعملة نسخه

لان يصير نسخه

تبعية فى الفعل (وفى الثالث لمتعلق معناه) عطف على قوله فى الاولين بمعنى المصدر عطف
معمولين لعامل على معمولين له بحرف عطف واحد ولا مشاحة فيه انما المشاحة فى العطف
على معمولى عاملين والمراد بالثالث الحرف لانه ثالث ما لا يجرى فيه الاستعارة الا تبعية من الفعل
وما يشتق منه والحرف ومن العجب القول بانه ثالث اقسام الكلمة وقد حققت مرادهم بمتعلق
معناه لكن المصنف حمله على المتعلق النحوى اعنى الذى لا يدل الحرف على المعنى الا به فلذا قال
(كالمجرور فى زيد فى نعمة) وجعل المجرور مثالا لما يقدر التشبيه فيه مسامحة لان تقدير التشبيه
فى معناه كما يفيده قوله وفى الاولين بمعنى المصدر وما ذهب اليه المصنف غير صحيح لان النعمة
فى زيد فى نعمة لم تستعر لشئ عند المصنف لانه لا استعارة للمشبه عنده بل هى مستعملة فيما
وضعت له وقصد تشبيهها بظرف واضمر فى النفس وجعل استعمال فى قرينة على هذا
التشبيه (فيقدر) اى التشبيه (فى نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة) متعلقة
بالمستتر فى يقدر ويجوز تعلق الجار بالضمير العايد الى المصدر (بالنطق) اى يقدر
التشبيه لدلالة الحال بالنطق فى ايضاح المعنى ثم يدخل الدلالة فى جنس النطق
بالتأويل المذكور فيستعار له لفظ النطق ثم يشتق منه ما يشتق فتكون الاستعارة فى النطق
اصلية وفيما يشتق منه تبعية ويرد عليه ان هنالك ما يغنى عن تكلف الاستعارة التبعية
وهو كون النطق مجازا مرسلا فى الدلالة التى هى لازمة لان ما لا دلالة له مجرد صوت
لا يستحق ان يسمى نطقا ولا يندفع بما ذكره الشارح من انه لا ينكر جواز ذلك لكن ذلك
الجواز لا ينفى احتمال الاستعارة فانه اذا اجتمع فى مقام التجوز علاقة متعددة فلك العمل
باية شئت لان كلامنا فى ان الاستعارة التبعية تكلف لا يرضى به احد من غير اضطرار ولولا
انه نقل انه استحسن هذا الجواب منه من قال ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز
ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذلك الملزوم وارادة اللازم
من غير قصد الى تشبيه ليكون استعارة لحملت كلامه عليه وفى استعارة
النطق للدلالة استبشاع اخر وهو ان ايضاح المعنى ليس صفة للنطق بل صفة
لدلالته فالمشبه به دلالة الحال دلالة النطق والنطق يستحق ان يشبه به الحال
والناطق يستحق ان يشبه به ذو الحال (وفى لام التعليل) عطف على قوله فى نطقت الحال
(نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة) عطف على قوله للدلالة
(بعلته) اى الالتقاط عطف على قوله بالنطق ولا يخفى التشبيه فى لام التعليل مطلقا
لا يقدر للعداوة بعلته فالاولى ان يقول وفى لام التعليل فى نحو فالتقطه الخ فاعرفه ان كنت
من اهله وهذا الذى ذكره المصنف مأخوذ من كلام الكشاف حيث قال معنى التعليل
فى اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا
وحزنا ولكن المحبة والتبنى غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعى الذى
يفعل الفاعل لاجله لكنه حينئذ يخرج عما هو فيه من كون الكلام استعارة تبعية الى
كونه استعارة بالكناية وتحقيق الاستعارة التبعية فيه على ما قالوا انه شبه ترتب العداوة
والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل فى المشبه اللام الموضوعة
للدلالة على ترتب العلة الغائية الذى هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا فى العلية والغرضية
وتبعيتها فى اللام هذا وفيه بحث لان الترتب هى المعلولية لا العلية فلا مشابهة بينه وبين
العلية حتى يستعار له اللام وانما تصح هذه الاستعارة لو كان وضع اللام للمعلولية والترتب
ومدخول لام الغرض وان كان معلولا من وجه وعلة من وجه لكن لم يقل احد ان وضع اللام
للمعلولية بل اتفقوا على ان اللام للعلية ولان متعلق اللام على ما يقتضيه التحقيق

السابق العلية مطلقا لا علية العلة الغائية للالتقاط (ومدار قرينتها) اى الشايع الكثير
فنبه بلفظ المدار على ان القرينة قد تكون غير هذه الامور كقرينة الحال ولك ان تجعل القرينة
النسبة الى الفاعل فيكون الفاعل مدار القرينة لا نفسها (فى الاولين) اى الفعل وما يشتق
منه بخلاف الحرف فان قرينته غير مضبوطة على ما قالوا ولانه لا تفاوت فيه بين قرينة
وقرينة حتى يجعل البعض مدارا على ما نقول (على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا)
فان النطق الحقيقى لا يثبت للحال (او المفعول) المتبادر منه المفعول به (نحو) قول ابن
المعتز فى مدح ابيه حيث خلع المقتدر لفساده من الخلافة ونصب وقام بالخلافة كما ينبغى جمع
الحق لنا فى امام (قتل البخل واحيى السماحا) هو بالفتح والكسر الجود والكرم كذا فى القاموس
المراد هنا الجود فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ولا يخفى ان الفاعل
ايضا قرينة فى احيى اذ لا يتأتى الاحياء الا من الله تعالى فيجعل كل من القتل والاحياء
مما القرينة فيه المفعول فقط مبنى على الغفلة ووصف فى المفتاح بالمفعول الاول وهو غير
معهود فيما لا ثانى له فلذا تركه المصنف (ونحو) قول القطامى لم تلق قوما هم شر لاخوتهم
منا عشية تجرى بالدم الوادى (نقريهم) اى الاخوة (لهذميات) اللهذم كجعفر القاطع
من الاسنة والظاهر انه اراد باللهذميات الطعنات والجراحات واراقات الدماء باللهذم
وقد يحمل على نفس الاسنة ويجعل الياء للمبالغة كما فى احمرى للاحمر ونبه بالمثال الثانى انها تدور
القرينة على المفعول الثانى ايضا فانه القرينة على ان نقرى استعارة عن ايصال اللهذميات اليهم
من غير تغيير على وجه النشاط كما هو شان الكريم المضياف تتمة البيت نقد بها القد
القطع المستأصل او المستطيل او الشق طولا ما كان خاط عليهم كل زراد
من زرد الدرع نسجها (او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم) فان العذاب قرينة استعارة
البشارة للانذار قال صاحب المفتاح او الى الجميع وفسر بالفاعل والمفعول والجار والمجرور
فاشكل تمثيله بما مثله به من قوله تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم
فى الاجفان ايقاظا ويحتمل ان يكون هذا الاشكال مرموز قول المصنف فى الايضاح
وفيه نظر كما يحتمل ان يكون مرموزة النزاع فى كون الجميع ككل واحد مدار القرينة
بل هو ملحق فى الندور بما سوى هذه القرائن ووجه الاشكال انه لم يجمع قرينة البيت الفاعل
والمفعول الاول والثانى والجار والمجرور اذ المتعلق فى الاجفان بقوله تقرى بل بقوله قرينة على
ان السرى مستعار من السير بالليل فقد جمع البيت جميع القرائن المذكورة لان الكلام فى قرينة استعارة
واحدة كما لا يخفى على واحد ومنهم من قال المراد بالجميع هو الاكثر ونحن نقول قابل الجميع
بواحد من هذه الامور مرادا به ما يجاوز الواحد من اثنين او ثلثة او اكثر ففى البيت تمثيلان
تمثيل جميع من الفاعل والمفعول الاول والثانى باعتبار قوله تقرى وتمثيل جميع من الفاعل
والمفعول فى سرى ومن هفوات الشارح المحقق تفسير الحزن بالسهل وكانه سهو
من الناسخ وكان عبارته مقابل السهل فسقط المضاف من قلم الناسخ والامر فيه سهل
(وباعتبار اخر) غير اعتبار الطرفين والجامع والثلثة واللفظ وهو الذى سماه المصنف
فى الايضاح التقسيم باعتبار الخارج اى الخارج من اركان التشبيه والمراد خارج خاص
واعتبار اخر خاص والا فالاقسام باعتبار اخر مطلقا او باعتبار الخارج مطلقا لا تنحصر
فى الثلثة فان لها اقساما باعتبار القرينة فانها اما حالية او لفظية واما واضحة او خفية فالمراد
ان الاستعارة باعتبار اقتران ملايم لاحد الطرفين سوى القرينة اذ لا استعارة باعتبار
لاحد الطرفين الا وفيها تقارن ملايم المستعار منه اعنى القرينة فلو لم يكن القرينة خارجة

عن الاعتبار لم توجد مطلقة وقد استخرج شارحوا المفتاح خروج القرينة عن الاعتبار
حيث قال فى تعريف المطلقة وهى مالم تعقب بصفة ولا تفريع عن التعقيب فقالوا فى لفظ
التعقيب اشارة الى ان اعتبار التجريد والترشيح يكون بعد تمام الاستعارة حتى لاتعد القرينة
تجريدا مع كونها من خواص المشبه ولذا جعل فى الحمام اسد خلوا من الترشيح والتجريد
لكانه لما رأى المصنف ان فى لفظ التعقيب ابهام اشتراط كون الملايم بعد الاستعارة عدل عنه
فقال (ثلثة اقسام مطلقة وهى مالم تقرن) ولم يقل مالم تعقب ولم يفته ماقصد به
السكاكى لانه يستفاد من اسناد الاقتران الى الاستعارة لان القرينة من تمة الاستعارة
فالمقارن بدون القرينة ليست استعارة مقرونة بمايلايم (بصفة ولا تفريع) يريد بالتفريع
مايكون ايراده فرع الاستعارة سواء ذكر على صورة التفريع وهو تصديره بالفاء
اولا نحو فاذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث جعله اليمنى من التفريع لان ذكر الاذاقة
مع اللبأس فرع استعارته لشدايد الجوع والخوف ولما كان الصفة شاعت فى النحوية قال
(والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوى) وتذكير النحوى لتذكير الصفة بعبارة المراد وقدر
الشارح موصوفه النعت على مايقتضيه الايضاح ونحن تبعنا داعى دقة النظر والصفة
المعنوية يحتمل ماقام بالغير ومادل على ذات مبهمة باعتبار معين هو المقصود وقد تنبهت
بما ذكر ان التفريع ايضا كان محتاجا الى توضيح (ومجرده وهى ماتقارن بمايلايم
المستعارله) ينبغى ان تقيد مايلايم المستعارله بان يكون فيه تبعيد للكلام عن الاستعارة
وتزييف لدعوى الاتحاد اذ ذكروا ان فى التجريد كسر المبالغة فى التشبيه فعلى هذا لايكون
فيه تبعيد الكلام فى قوله ✲ قامت تظللنى ومن عجب ✲ شمس تظللنى من الشمس ✲ تجريد من اسناد
التظليل لان التعجب من التظليل اخرجه عن ان يوجب خللا فى دعوى الاتحاد اذ لو لم يكن عين
الشمس كيف يتعجب من تظليله (كقوله) اى قول كثير تصغير كثير صاحب عزه (غمر
الرداء) اى كثير العطاء استعير الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما
يصون الرداء مايلقى عليه من الغبار والدنايس بقرينة سياق الكلام وذكر
الغمر لا للقرينة بل للتجريد لانه الماء الكثير فاضافه الى العطاء مريدا به الكثير
وقد شاع وصف العطاء بالكثرة وتعارف دون الرداء قال الزمخشرى ولولا قصده
الى التجريد وكأن قصده الترشيح لقال سابغ الرداء لان الرداء هو الموصوف بالسبغ
والسعة دون الكثرة هذا ونحن نقول قد ذكر فى القاموس الغمر من الثياب السابغ والغمر
لمطلق الماء الكثير فالغمر المضاف الى الرداء بالترشيح اشبه على انه لو حمل على الكثرة لاحتيج
الى التجريد من الماء وههنا نكتة لابد من التنبيه عليها وهو انه اذا اجتمع ملايمان للمستعارله
فهل يتعين احدهما للقرينة او الاختيار الى السابغ يجعل ايهما شاء قرينة والاخر تجريدا
قال بعض الافاضل ماهو اقوى دلالة على الارادة للقرينة والاخر للتجريد ونحن نقول
ايهما سبق فى الدلالة على المراد قرينة والاخر تجريد كيف لا والقرينة ما نصبت للدلالة
على المراد وبعد سبق احد الامرين فى الدلالة لا معنى لنصب اللاحق فعلى هذا كون الغمر
تجريدا وسياق الكلام قرينة محل نظر والاوجه ان كلا من الملايمين المجتمعين ان صلحت
قرينة فقرينة ومع ذلك الاستعارة مجردة ولا تقابل بين المجردة ومتعددة القرينة بل كل
متعددة القرينة مجردة (اذا تبسم) البسم والتبسم والابتسام اقل الضحك واحسنه فقوله
(ضاحكا) حال مؤكدة ولك ان تجعله حالا مقيدة فان تبسم الكريم قد يكون فى مقام الانعام
وعلامة لانجاح السؤال وقد يكون لمجرد الضحك فقوله ضاحكا احتراز عن التبسم معطيا

معروفة نسخه

ان ماهو من تمة الاستعارة هى القرينة المانعة لا المعينة ويمكن دفعه بان لاصحة للاستعارة بدون القرينة المعينة فهى ايضا ملحقة بما هو تمة لها عهد

شبهت نسخه

ومجيبا للسؤال يعنى بلغ من العطاء الى ان تبسمه حال ضحكه من غير ارادة اجابة سؤال
تملك السائلين امواله والمراد التمليك فى الواقع لا فى ظن السائلين كما ظن فان فيه رعاية
مقام المدح تمة البيت غلقت بضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن فى يد المرتهن اذا لم
يقدر الراهن على انفكاكه وهذا مجاز مشهور واصله انه كان فى الجاهلية ان الراهن اذا لم
يؤد ما عليه فى الوقت المشروط ملك المرتهن الرهن كذا فى الفايق فمعنى البيت اذا تبسم
غلقت رقاب امواله فى ايدى السائلين قال المصنف فى الايضاح وعليه قوله تعالى
فاذاقها الله لباس الجوع والخوف وذكر فى بيانه ماتنقيحه ان الاذاقة تجريد للباس
المستعار لشدايد الجوع والخوف بعلاقة العموم جميع البدن عموم اللباس ولذا اختاره على
طعم الجوع الذى هو انسب بالاذاقة وانما كانت الاذاقة من ملايمات المستعارله مع انه
ليس الجوع والخوف من المطعومات لانه شاعت الاذاقة فى البلايا والشدايد وجرت مجرى
الحقيقة فى اصابتها فيقولون ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب شبه ما يدرك
من اثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والبشيع واختار التجريد على الترشيح ولم يقل فكساها
الله لباس الجوع والخوف لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان
فى الاذاقة اشعار بشدة الاصابة ليست فى الكسوة هذا كلامه وقد اقتفى فى ذلك اثر الزمخشرى
فقوله شبه مايدرك من اثر الضر والالم وبمايدرك من طعم المر والبشيع بيان لوجه تعارف الاذاقة
والذوق فى اصابة الشدايد ومانشأ منه هذا التعارف لا بيان ان فى الاية استعارتين احداهما
تصريحية وهو انه شبه ماغشى الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله
على اللابس ثم استعيرله اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه مايدرك من اثر الضر والالم
بما يدرك من طعم المر والبشيع حتى اوقع عليه الاذاقة فتكون الاذاقة استعارة تخييلية لا تجريدية
كما ظنه الشارح فنسب الى القوم والزمخشرى اعتبار تينك الاستعارتين فى الاية
لان جعل الاذاقة قرينة للاستعارة بالكناية يقتضى ارادة حقيقتها وجعلها تجريدا ارادة
ماتفارقت من اصابة الشدايد ولا يجتمعان وان قال بعض ان لا بأس بارادة حقيقة الاذاقة
لجعلها قرينة على الاستعارة بالكناية لا لاعتبارها فى نظم الكلام وارادة المعنى المتعارف
فى نظم الكلام لانه خال عن التحصيل على ان ارادة حقيقة الاذاقة هنا تحتاج الى قرينة
فكيف تجعل قرينة على الاستعارة بالكناية (ومرشحة) عطف على مجردة كما ان المجردة عطف
على مطلقة والثلثة خبر مبتدأ محذوف اى هى مطلقة ومجردة ومرشحة وملاحظة العطف
سابقة على ملاحظة الربط ليصح جعلها خبرا من الكناية عن الاقسام الثلثة واما مايشعر به
كلام الشارح ان الثلثة اخبار لمقدرات ثلثة اى الاول مطلقة والثانى مجردة والثالث
مرشحة فبعيد ولعل مراده ليس مايشعر به عبارته (وهى ماقرن بما يلايم المستعار منه)
ولم يلتفت الى مايقرن بما يلايم المستعار له فى الاستعارة بالكناية مع انه ايضا ترشيح لانه ليس
هناك لفظ يسمى استعارة بل تشبيه محض وكلامه فى الاستعارة المرشحة التى هى قسم المجاز
لا فى ترشيح يشمل ترشيح الاستعارة والتشبيه المضمر فى النفس واما عدم التفاوت السكاكى فوهم
ماليس عنده وهو ان المرشحة من اقسام الاستعارة المصرحة اذ التحقيق ان الاستعارة بالكناية
ان اريد فيها على الكنية مايلايمها تصير مرشحة عنده (نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة
بالهدى فما ربحت تجارتهم) فانه استعار الاشتراء للاستبدال ثم فرع عليها مايلايم الاشتراء من
فوت الربح واعتبار التجارة وقد نبه على ان التقسيم اعتبارى بقوله (وقد يجتمعان) اى التجريد
والترشيح او على دفع مايتوهم من التنافى بين التجريد والترشيح فان احدهما يدعو الى الاتحاد

ما تعارفت نسخه

والاخر الى التعدد ووجه اجتماعهما صرف دعوى الاتحاد الى المشبه المقارن بالصفة والتفريع والمشبه به حتى يستدعى الدعوى ثبوت الملايم للمشبه به ايضا (كقوله) اى قول زهير (لدى اسد شاك السلاح) اى حاد السلاح واصله شايك من الشوكة التى هى الحدة والبأس وقد يحذف الياء بعد القلب ويجرى الاعراب على الكاف فلا يكتب الياء والسلاح بالكسر آلة الحرب او حديدتها وبالضم النجو ومن التراكيب المشهورة سلاحه سلاحه فى طير يقال له بالعجمية تقدرى وهو كثير النجو يحارب مع البازى بالنجو فانه يطير فوقه ويدفع نجوه عليه بحيث يسيل من رأسه الى قدمه فيسقط ويعجز عن الطيران قال الشارح هذا تجريد لانه وصف بلايم الرجل الشجاع قلت وكذا المقذف لو فسر بمن اوقع فى الوقايع كثيرا واما لو فسر بمن كثر لحمه حتى كانه قذف ورمى باللحم فهل هو ترشيح وانسب بالاسد لا يبعد ان يكون كذلك وكانه لذا جعله الشارح داخلا فى ترشيح البيت فقال بعد قوله (مقذف له لبد اظفاره لم تقلم) هذا ترشيح واللبد كعنب جمع لبدة كحكمة وهى الشعر المتراكب بين كتفيه وفى جمع اللبدة اشعار بانه من كمال ضخامته تعدد لبدته والتقليم القطع وفى كون عدم التقليم ترشيحا نظر لان الاسد بعيد عن الوصف بعدم تقليم الظفر بل هو بالتجريد اشبه لانه انما يوصف بعدم تقليم الظفر ما من شانه التقليم ولو اريد بعدم تقليم الظفر سلب الضعف على ما فى شروح الكشاف من انه يقال فلان مقلوم الاظفار ضعيف فهو مما لا اختصاص له بشئ من الاسد والرجل القوى الشجاع الا ان يقال الوصف بعدم الضعف اخص بالاسد (والترشيح ابلغ) من الاطلاق والتجريد وكذا الاطلاق من التجريد والترشيح الصرف من جمع الترشيح والتجريد (لاشتماله على تحقيق المبالغة) فى ظهور العينية التى توجب كمال المبالغة فى التشبيه فيكون اكثر مبالغة واتم مناسبة بالاستعارة فقوله لاشتماله يصلح ان يكون دليلا على ما اريد بقوله ابلغ سواء كان من المبالغة او البلاغة (ومبناه) اى مبنى الترشيح (على تناسى التشبيه حتى انه يبنى) اى يجرى صيغة المضارع لحكاية الحال الماضية (على علو القدر ما يبنى) ويجرى (على علو المكان) فى مقام استعارة علو المكان لعلو القدر (كقوله) اى قول ابى تمام من قصيدة يرثى بها خالد بن يزيد الشيبانى ويذكر اباه ويمدحه فى هذا البيت (ويصعد حتى يظن) بلام الابتداء والماضى المعروف على ما هو الرواية المشهورة وفى شرح العلامة يظن على صيغة المضارع (الجهول) فضلا عن الذكى العارف (بان له حاجة فى السماء) اشارة الى انه يظن انه لا يتوقف حتى يدخل السماء ويسرع فى الصعود كما هو شان الساعى فى الحاجة فقد بالغ بذكر الجهول فى ظهور صعوده الى السماء فلا يرد ان اسناد ظن الصعود الى كامل الجهل قاصر فى المبالغة فى صعوده اذ فيه كمال المبالغة وذكر الشارح فى دفعه انه ذكر الجهول اشارة الى انه غنى بالله وظن الحاجة به جهل عظيم قال المصنف فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا الى السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه وفيه نظر اذ لو توقف الترشيح على تناسى التشبيه لما صح مع التصريح بالتشبيه فاذا صح البناء على المشبه به مع التصريح بالتشبيه فلا يتم انه لولا تناسى التشبيه لما كان لهذا الكلام وجه (ونحوه) اى نحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان (ما مر من التعجب) فى قوله قامت تظللنى ومن عجب شمس تظللنى من الشمس (والنهى عنه) اى عن التعجب فى قوله لا تعجبوا من بلى غلالته قال فى الايضاح غير ان مذهب التعجب عكس مذهب النهى عنه فان مذهبه اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهى عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تحقيق وتقرير لهذا الكلام بقوله (واذا جاز البناء على

الفرع مع الاعتراف بالاصل) قال فى الايضاح واذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه فهذا احمل الشارح على ان حمل الفرع على المشبه به والاصل على المشبه فقال فى توجيهه ان الاصل فى التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف فى وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود فى الكلام ووافقه السيد السند فى شرح عبارة المفتاح ونحن نقول وان نساعد فى اطلاق الاصل على المشبه والفرع على المشبه به لكن لا يخفى ان البناء على الفرع هنا وفى عبارة المفتاح فى محاذاة قوله حتى انه يبنى على علو القدر وعلو القدر هو المشبه ومع ذلك لا يرضى العارف بمساق الكلام ان يجعل الفرع عبارة عن المشبه به فلا تحمل عبارته على ما حمله الشارح لان المانع اقرب من الداعى بل نقول مراده بالفرع المشبه ويريد انه اذا جاز بناء حال الاصل وهو المشبه به واجراؤه على الفرع وهو المشبه مع الاعتراف بالاصل وعدم الاصرار على انكار ان هناك متعدد افضلا عن جعل بعضه اصلا وبعضه فرعا على ان توجيه ما فى الايضاح والجمع بينه وبين ما فى الكتاب يمكن بانه قصد فى الايضاح الى بيان يؤول الى ما يؤول اليه ما ذكره هنا ولم يقصد الاتحاد بينهما فى المفهوم حتى يكون كلام الايضاح شارحا لخصوصيات هذا النظم (كما فى قوله) اى العباس بن الاحنف (هى الشمس مسكنها فى السماء فعز) اى حمل على الصبر (الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع) انت (اليها) اى الى الشمس (الصعود ولن تستطيع) اى الشمس (اليك النزول فاجمع جحده اولى) هذا جواب قوله واذا جاز اى فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما فى الاستعارة اولى ولا يخفى ان قولنا هى الشمس دعوى الاتحاد ومع دعوى الاتحاد والاعتراف بالاصل نعم فى الاستعارة استغناء عن دعوى الاتحاد لجعله امرا مقررا فينبغى ان يقال واذا جاز البناء على الفرع مع جحد الاصل فمع تقرره اولى ولا خفاء فى انه كما ان اثبات حال الاصل للفرع يحتاج الى توجيه يحتاج اثبات حال الفرع له مع جحد الاصل وتناسى التشبيه وجعل الفرع عين الاصل الى توجيه لانه مع تناسى الاثنينية وجعل اتحاد المشبه مع المشبه به نصب العين كيف يسوغ اثبات حال المشبه واضافة ما هو من خواصه اليه فتوجيه الترشيح صار موجب خفاء امر التجريد وقد قدمنا لك فى توجيه اجتماعهما ما ينفعك هنا وربما يوجه بان التجريد متابعة الواقع والترشيح متابعة الادعاء فلكل وجهة هو موليها وما قدمنا اعذب وبمشرب البلاغة انسب (واما) المجاز (المركب) عديل لبيان المجاز المفرد بجعل البيان السابق فى قوة قولنا اما المجاز المفرد فكذا تفصيلا لمطلق المجاز المعرف فى صدر المبحث (فهو اللفظ) المركب كذا فى الايضاح فكانه اشار الى ان المراد باللفظ المركب وترك التقييد اعتمادا على ان تقييد المعرف بالتركيب يفيده فخرج المجاز المفرد بوضوح قيد التركيب (المستعمل فيما) اى معنى (شبه بمعناه الاصلى) يعنى المطابقى وبهذا تم تعريف المجاز المركب الا انه اراد التنبيه على ان التشبيه الذى يبتنى عليه المجاز المركب لا يكون الا تمثيلا وتوضيح انه لا يكون تشبيه صورة منتزعة من عدة امور الى مثلها الا فى وجه تنتزع من عدة امور كما اتفقت كلمتهم عليه وان نبهناك على انه لا يتم فتذكر فزاد قوله (تشبيه التمثيل) ولم يكتف بقوله تمثيلا لان التمثيل مشترك بين التمثيل وهذه الاستعارة فاحترز عن استعمال اللفظ المشترك فى التعريف اوعن ايهام اخذ المعرف فى المعرف ولم يحترز بقوله تشبيه التمثيل عن الاستعارة المفردة فيغنى عن اعتبار التركيب فى التعريف لانه قد سبق منه ان طرف التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضى صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل الاستعارة المفردة على التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا تصلح للتعويل وزعم السيد السند ان طرف التمثيل لا يصح ان يكون

الاحترازعن نسخه

والبناء على المشبه به بمعنى اجراء الكلام على مقتضاه بجامع البناء على المشبه بمعنى اجراء المشبه به عليه عه

وبشرب نسخه

مفردا وما اشتهر فى كلامهم كلام ظاهرى مبنى على التسامح فكلما يذكر الطرف مفردا
فمعه الفاظ مقدرة ينساق الذهن اليها فلما لم يذكر الا مفردا قيل ان الطرف مفرد
مسامحة والشارح المحقق وان لم يوافقه فى هذا فى بحث التمثيل الا انه جعل قوله تشبيه التمثيل
للاحتراز عن المجاز المفرد ولا يخفى انه على هذا ينبغى تقديم قوله للمبالغة فى التشبيه على قوله
تشبيه التمثيل لاقتضاء التعريف تقديم المشترك الذى هو فى عداد الجنس على المختص الذى
هو فى عداد الفصل وسيأتى لهذا مزيد تفصيل يكشف الغطاء عن وجه الحق ان شاء الله
تعالى وقد اشتمل التعريف على العلة الفاعلية وهى المتكلم المستعمل والصورية وهى
الاستعمال لان الاستعارة معه بالفعل والمادية وهو التشبيه لانها معه بالقوة فاراد اتمام
الاشتمال على العلل فصرح بالغاية بقوله (للمبالغة فى التشبيه) ونبه به على ان الادعاء
فى هذه الاستعارة ايضا مرعى بقى ان كون الصورة المنتزعة معنى مطابقيا للمستعار منه
غير ظاهر (كما يقال للمتردد فى امر) ان كان اختصارا لما فى المفتاح كان المعنى كما يقال
للمفتى المتردد فى جواب المسئلة لكنه اخلال وان كان عدولا الى امثال جامع لما فيه ولغيره
فالامر واضح وكانه على الاول حمله الشارح المحقق حيث قال عطفا عليه ولما كتب الوليد
بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف فى البيعة له اما بعد فانى اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى فاذا بلغك كتابى هذا فاعتمد على ايتهما شئت فتأمل وقوله (انى اراك
تقدم رجلا وتؤخر اخرى) بيان الكلمة ما وليس مقول القول فافهم والمشهور اراك على صيغة
المعروف وللمجهول ايضا مساغ وحينئذ بمعنى الظن ولكل منهما مقام والظاهر من العبارة ان
اخرى صفة رجلا وهو المشهود له فى عبارة المفتاح حيث قال فتأخذ صورة تردده فى المفتى
٩فتشبيهها بصورة تردد انسان قام ليذهب فى امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد
فيؤخر اخرى ثم يدخل صورة المشبه فى جنس صورة المشبه به روما للمبالغة فى التشبيه فتكسوها
وصف المشبه به من غير ٨تغيير فيه بوجه من الوجوه على سبيل الاستعارة قائلا اراك
ايها المفتى تردد تقدم رجلا وتؤخر اخرى ويشهد له عبارة الايضاح ايضا حيث قال
فى بيان ما كتب الوليد بن يزيد شبه صورة تردده فى المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب
فى امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاورد عليه ان المتردد
لا يقدم رجلا قدامه ولا يؤخر رجلا اخرى خلفه فدفعه الشارح المحقق فى شرحه للمفتاح
بان المراد بالرجل الخطوة والمعنى يقدم خطوة قدامك وتؤخر خطوة اخرى خلفك
واورد عليه ان تأخير الخطوة المقدمة الى موضع ابتدأ منه لا الى خلف المتردد فالاولى يقدم
خطوة ويؤخر خطوة اخرى ويعد يردان المشهور فى التردد تقديم الرجل وتأخيرها
لا الخطوة وتباعد السيد السند فى التكلف فقال المراد بالرجل الاخرى الرجل التى قدمها جعلها
رجلا اخرى لانها من حيث انها اخرت مغايرة لها من حيث انها قدمت لكن الظاهر
ما ذكره ان اخرى صفة تارة اى تقدم رجلا تارة وتؤخرها تارة فان هيئة تردد المتردد
فى الذهاب هكذا (وهذا يسمى التمثيل) لاستلزامه التمثيل اولبنائه عليه (على سبيل الاستعارة)
لانه استعارة متضمنة للتشبيه فالتشبيه التمثيلى فيه على طريق الاستعارة (وقد يسمى التمثيل
مطلقا) وحينئذ يقيد اسم التشبيه فيقال تشبيه تمثيل وتشبيه تمثيلى ولا يطلق التمثيل مطلقا
على التشبيه اعترض الشارح على تعريف المجاز المركب بانه غير جامع لخروج مجازات
مركبة ليست علاقتها التشبيه كالاخبار المستعملة فى الدعاء او التحسر او التحزن او نحو ذلك
ولا يبعد ان يقال ما سوى الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة مجازات بالعرض والمجاز

٩ فشبهها نسخه
٨ تغير نسخه

لو صح دليلكم لزم ان يجعل قوله تشبيه التمثيل مقدما على قوله اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى لان قوله هذا على ما ذكرتم يحترز به عن الاستعارة المفردة فيكون فى عداد الفصل وقوله تشبيه التمثيل فى عداد الجنس لان قولكم لانه قد سبق منه ان طرف التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضى صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل الخ يدل على ان قول المصنف تشبيه التمثيل يعم الاستعارة المفردة والمركبة فيكون فى عداد الجنس فيرد عليكم مثل ما اوردتم على الشارح المحقق تأمل شاه قلى عفى عنه

اعلم ان قوله للمبالغة متعلق بقوله المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى وقوله تشبيه التمثيل مفعول مطلق لقوله شبه بمعناه الاصلى فلو قدم قوله للمبالغة على قوله تشبيه التمثيل لزم الفصل بالاجنبى بين العامل ومعموله على ان قوله للمبالغة علة غائية للتعريف والعلة الغائية لكونها موجودة بعد المعلول تناسب التأخير تأمل شاه قلى عفى عنه

امر بالتأمل ليظهر وجه قوله وكانه على الاول حمله الشارح وهو انه يحتمل ان يكون المقابلة باعتبار التمثيل بالاول لشيوعه وبالثانى لوقوعه من ذلك البليغ وليظهر حسن موقع فاذا بلغك كتابى هذا فاعتمد على ايتهما شئت لانه ايهام اقتباس منا عفى عنه

بالاصالة اجزاؤها الداخلة فى المجاز المفرد فلو عد اللفظ الذى صار مجازا بالتجوز فى جزئه قسما
على حدة من المجاز لكان جاءنى اسد وقوله تعالى واما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة
الله وامثالها مجازات مركبة ولم يقل به احد بخلاف الاستعارة التمثيلية فانها من حيث
انها استعارة لا تجوز فى شئ من اجزائها بل المجموع نقل الى غير معناه من غير تصرف فى شئ
من اجزائه فالمجاز المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع فيما شبه بمعناه
الاصلى ولا شئ مما ليس علاقته علاقة التشبيه كذلك بقى ان قولنا حفظت التورية
لمن حفظها استعمل فى لازم معناه من حيث المجموع وليس باستعارة الا ان يتكلف
ويقال حفظت التورية لم يستعمل فى لازم معناه بل افيد اللازم على سبيل التعريض
وفيه بحث فتأمل ثم انه يشكل استعارة المركب المشتمل على النسبة وهى غير مستقلة
لا ينبغى ان لا يجرى منه الاستعارة بالاصالة كما فى الحرف فهل هى كالاستعارة التبعية
اولا وبعد كونه تبعية اعتبرت الاستعارة اولا فى اى شئ (ومتى فشا) اى انتشر
(استعماله) اى المجاز المركب او اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى وجعل
الضمير الى التمثيل على سبيل الاستعارة او التمثيل مطلقا يوجب اعتبار الاستخدام (كذلك)
فسره الشارح بكونه على سبيل الاستعارة واحترز به عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه
او فى معناه الاصلى وهو تكلف اذ شيوع استعمال التشبيه او اللفظ فى المعنى الاصلى غير داخل
فى فشو المجاز المركب حتى يحترز عنه به فالوجه ان المراد به عدم التغيير اى متى فشا كذلك
من غير تغيير تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا ولم يعدل عن هيئة فى المضرب وحينئذ
يكون اشد اتصالا بقوله ولهذا لا يغير الامثال ولتعلقه بقوله (يسمى مثلا) وجه اى كما يسمى
تمثيلا على سبيل الاستعارة وتمثيلا مطلقا يسمى مثلا ولا يبعد ان القصد الى تسميته مثلا
بخصوصه وتسميته تمثيلا لا بخصوصه لان الكلام فى كل فرد من المثل لان فى نوع المثل
بشهادة كلمة متى فالتسمية مثلا ايضا لا بخصوصه (ولهذا) اى لكون المثل تمثيلا فشا
استعماله ملتزما فيه هيئة المورد من غير تغيير يستدعيه المضرب (لا يتغير الامثال) فلا يقال
فى خطاب الرجل الذى يطلب شيئا ضيعه قبل ذلك ضيعت اللبن بالصيف بفتح التاء بل
بكسرها لانه كان واردا فى امرأة ولا يخفى ان ضيعت اللبن فى مضربه لم يستعمل فيما
استعير له فى المورد بل نقل الى معنى اخر فهو استعارة متفرعة على استعارة لصيرورة
الاستعارة حقيقة فى موردها ومما ينبغى ان لا يلتبس عليك الفرق بين المثل والاشارة الى
المثل كما فى ضيعت اللبن على لفظ المتكلم فانه مأخوذ من المثل واشارة اليه فلا ينتقض به
الحكم بعدم تغيير الامثال وللامثال تأثير عجيب فى الاذان وتقرير غريب لمعانيها فى الاذهان
فهى بين الالفاظ كالموجوة والمشاهر من الناس حتى يعبر بلفظ المثل ويستعار هذا اللفظ
منه للحال والصفة والقصة اذا كان لها شان عجيب وكثر ذلك فى التنزيل كما فى قوله تعالى
مثلهم كمثل الذى استوقد نارا الاية اى حالهم او صفتهم او قصتهم العجيبة الشان الغريبة
فى نظر الاذهان وكقوله المثل الاعلى اى الصفة العجيبة وكقوله مثل الجنة التى وعد المتقون
اى فيما قصصنا عليكم قصتها العجيبة لما فرغ من بحث الاستعارة وكانه مظنة ان يؤخر
عليه بانه فاته الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية ولم يستوف اقسام الاستعارة وبانه
خالف السكاكى فى مواضع عقبها بفصلين احدهما فى تحقيق الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية على وجه يتبين انهما ليستا من اقسام المجاز اللغوى والاستعارة المذكورة فلذا
اهملنا لا لفوتهما او الغفلة عنهما وثانيهما فى تزييف كلام السكاكى فيما خالفه فيه وقدم

وكان نسخه

فصل الاستعارة بالكناية والتخيلية لان الحقيقة لهما يخالف بيان السكاكى وفى فصل
تزييف رأيه فيهما ايضا فهذا الفصل كالتتميم له ايضا (فصل) الاقوال فى الاستعارة
بالكناية ثلثة احدها ماذهب اليه القدما وهو المشبه به المستعار للمشبه المسكوت عن ذكره
اعتمادا على دلالة اثبات لازم المشبه به للمشبه على ان المشبه به مستعار له ففى قولنا نشبت
اظفار المنية بفلان الاستعارة بالكناية السبع المستعار للمنية الذى لم يذكر اعتمادا على ان
اضافة الاظفار الى المنية تدل على ان السبع مستعار لها وزعم الشارح المحقق والسيد
السند ان فى كلام الكشاف فى تفسير قوله تعالى ينقضون عهد الله تصريحا بذلك حيث قال
من اسرار البلاغة ولطايفها ان يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شئ
من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان
الشجاع اسد هذا كلامه وقالا هذا هو القول الصواب الذى لا خلل فيه وفيه ان القصد
من استعار السبع للمنية الى دعوى ان كونها سبعا قد تقررت وصارت مسلمة لكمال المبالغة
فى التشبيه وهذا حاصل من اضافة الاظفار الى المنية فانها تفيد كاطلاق السبع عليها ان
كونها سبعا مسلم ففى الحكم بان هناك سبعا مستعار لها منويا نصب اضافة الاظفار
قرينة عليه تكلف خلاف مايشهد به الوجدان من غير حاجة اليه فالحق ان الاستعارة
بالكناية هى استعارة السبعية للمنية المسكوت عنها بالرمز اليها بذكر رادفه الذى هو الاظفار
وفى قول الكشاف حيث قال عن ذكر الشئ المستعار ولم يقل عن ذكر المستعار وقوله ففيه
تنبيه على ان الشجاع اسد دون ان يقول فيه تنبيه على استعارة الاسد للشجاع شهادة
ظاهرة لما قلنا نعم يتجه عليه ان فى الاستعارة دعوى ظهور الاسدية وكونها مسلمة
لا دعوى انه اسد كما ذكره ويمكن دفعه بان فى قوله تنبيه تنبيها على ظهور الدعوى فتنبه
وثانيها ماذهب اليه السكاكى صريحا وان كثيرا فى كلامه مايقتضى انه جرى على
ماتقدم من قول القدماء انها لفظ المشبه المستعمل فى المشبه به ادعاء بقرينة استعارة لفظ
ماهو من لوازم المشبه به لصورة متوهمة متخيلة شبيهة به اثبت للمشبه ولا غبار عليه بل
فى حكمه بانه مجاز وجعله قسما للاستعارة الداخلة فى المجاز واما القول بان حكمه بان لفظ
لازم المشبه به مستعار لصورة وهمية شبيهة به تعسف لا حاجة اليه بل ابقاء اللازم على
معناه واثباته للمشبه مجازا اعون للدلالة على المقصود واقوى قرينة عليه فيدفعه ان
اثبات الحكم للاستعارة التخييلية حينئذ يرجع الى المشبه به لا اليها فقولنا نشبت اظفار
المنية لو اريد بالاظفار حقيقتها يفيد تعلق اظفار السبع لا تعلق الموت فلولا قصد امر
ثابت للمنية لفات المقصود وفسد البيان كيف لا ومآل نشبت اظفار المنية
لو كانت الاظفار على حقيقتها نشبت اظفار السبع الذى اتحدت معه المنية
لكمال الشبه بينهما ولا شبهة فى انه يفيد تعلق الاظفار وثالثها ماذهب اليه
المصنف قال الشارح هو شئ لا مستند له فى كلام السلف ولا هو يبتنى على مناسبة
لغوية اذ تسميتها بالكناية وان كانت فى موقعها لكن تسميتها استعارة خالية عن المناسبة
وكأنه استنباط منه ونحن نقول اقوى مايدل على ضعف مذهبه انه فى قولنا اظفار المنية
يجعل كون المنية سبعا مسلم الثبوت فلا يكون هناك قصد الى تشبيه فلا يصح قوله وقد
يضمر التشبيه فى النفس فلا يصرح بشئ من اركانه سوى المشبه ولا قوله ويدل عليه بان
يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به هذا فقوله (وقد يضمر التشبيه فى النفس فلا يصرح
بشئ من اركانه سوى المشبه) يشمل زيدا فى جواب من تشبيه الاسد فاخرجه بقوله (ويدل

عليه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به) من غير ان يكون هناك امر محقق حسا وعقلا
يجرى عليه اسم ذلك الامر (فيسمى) التشبيه (استعارة بالكناية) اواستعارة (مكنيا عنها)
اما الكناية والمكنى عنها فلانه لم يصرح به بل انما اشير اليه بذكر لازم المشبه به واما الاستعارة
وان قيل انها مجردة تسمية خالية عن المناسبة كما مر فلانها استعيرت للدلالة عليه ذكر لازم
المشبه به لان ماهو حقه تلك الدلالة اداة التشبيه (و) يسمى (اثبات ذلك الامر) المختص
بالمشبه به (للمشبه استعارة تخييلية) لا ستلزامه استعارة لازم المشبه به للمشبه وتخييل ان المشبه
من جنس المشبه به وهذا القول منه فى الاستعارة التخييلية موافق لكلام السلف ومصرح به
فى كلام الشيخ عبد القاهر وقد سمعت فيها قول السكاكى ففيها قولان لا ثالث لهما ولا يذهب
عليك ان تعريف الاستعارة بالكناية لا يشمل ما جعل القرينة فيه استعارة لفظ لازم
المشبه به للزوم المشبه فان مجرد التعبير عن لازم المشبه بلفظ لازم المشبه به يدل على التشبيه
فانه لولا التشبيه لم يستعر المشبه به للمشبه وقد جعل العلامة فى الكشاف قوله
تعالى ينقضون عهد الله من هذا القبيل حيث قال شاع استعمال النقض فى ابطال العهد
من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين
الا انه لما زعم المصنف ان الاتفاق على ان قرينة المكنية لا تكون الا التخييلية كما سيجئ لم يحفظ
تعريفها عن خروج مثلها عنه قال المصنف فى الايضاح ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به
المثبت للمشبه منه مالا يكمل وجه الشبه فى المشبه به بدونه ومنه مابه يكون قوام وجه الشبه
فى المشبه به وكأنه اشار بقوله ومنه دون ان يقول على ضربين الى انه لا حصر فيهما اذ يكفى
للقرينة اثبات الامر المختص بالمشبه به للمشبه سواء كان له دخل فى وجه الشبه اولا الا ترى
ان قوله صحا القلب عن سلمى اذ اجعل فيه تشبيه القلب بالسكران مضمرا فى النفس يدل عليه
اثبات الصحو المخصوص بالسكران مع انه لا دخل له فى وجه الشبه الذى هو التحير وزوال العقل
فعدول الشارح عن بيانه الى قوله ثم ذلك الامر المختص على ضربين خال عن المصلحة واشار
الى الاول بقوله (كما فى قول) ابى ذويب (الهذلى) مع انه الاحق بالتقديم هو القسم
الثانى لمزيد الاهتمام به اذ فيه تنبيه على خطأ السكاكى حيث جعل قول ابى ذويب من القسم
الثانى وقال ان قوام اغتيال السبع للنفوس بالاظفار فان قلت قد ذكره المصنف فى الفصل
الثانى على وفق ماذكره السكاكى فقد ناقض نفسه قلت ذكره على سبيل النقل ولم يقدح
هو ولا الشارح فيه اعتمادا على تحقيق الامر هنا (واذا المنية) من اعلام الموت (انشبت)
اى اعلقت (اظفارها شبه) فى نفسه (المنية بالسبع فى اغتيال النفوس بالقهر والغلبة) تفسير
للقهر (من غير تفرقة بين نفاع وضرار فاثبت لها) اى للمنية (الاظفار التى لا يكمل ذلك
فيه بدونها) وان يتقوم بدونها الا ان من اسباب اغتيال السبع الانياب واشار الى الثانى بقوله
(وكما فى قول الاخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالى بالشكاية انطق) يعنى ضرك
اكثر من برك ويحتمل شكاية لسان الحال عن الناطق بشكر البر حيث يعجز عن اداء حقه ففيه
التوجيه فافهم فانه البديع التنبيه ولا يذهب عليك ان البيت انما يكون من باب الاستعارة بالكناية
لو لم يكن لسان حالى من قبيل لجين الماء وان الظاهر انه لا فرق بينه وبين قول الهذلى فانه شبه
فيه الحال بالانسان فى الدلالة على المقصود وليس قوام دلالة الانسان باللسان بل لها اسباب اخر
من الاشارة والكتابة الا ان كمالها به الا ان المصنف يكلف وقال (شبه الحال بانسان متكلم فى الدلالة
على المقصود فاثبت لها اللسان الذى به قوامها فيه) ومابه قوام دلالة الانسان المتكلم هو اللسان
ولا يخفى انه لو اعتبر تشبيه المنية بسبع مغتال بالاظفار كان قوام وجه الشبه بالاظفار الا انه تكلف
ومن غرائب السوانح وعجائب اللوائح ان الاستعارة بالكناية فيما بين الاستعارات استعارة

لان الصحو على مافى القاموس ذهاب السكر وهو ليس الا فى السكران ✻

لسبق قوام الشئ بأمر على كماله به اذ لا يتصور الكمال به الا بعد القوام به وهو ظ ✻

ذكره شيخ الاسلام فى حاشية المختصر ✻

مقلوبة مبنية على التشبيه المقلوب لكمال المبالغة فى التشبيه فهو ابلغ من المصرحة فكما قولنا ان السبع كالمنية تشبيه مقلوب يعود الغرض منه الى المشبه به كذلك انشبت المنية اظفارها استعارة مقلوبة استعير بعد تشبيه السبع بالمنية المنية للسبع الادعائى واريد بالمنية معناها بعد جعلها سبعا تنبيها على ان المنية بلغت فى الاغتيال مرتبة ينبغى ان يستعير السبع عنها اسمها دون العكس فالمنية وضعت موضع السبع لكن هذا على ما جرى عليه السكاكى (وكذا قول زهير) حيث اثبت فيه للمشبه ما به قوام وجه الشبه فهذا اشارة الى قول الاخر (صحا) اى ذهب سكر هوى (القلب) معرضا (عن سلمى) ففيه استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه القلب بسكران واثبت له الصحو او ترك القلب الصبى والميل الى الجهل معرضا عنها فى القاموس صحا ذهب السكر وترك الصبى وفى الشرح ٧ اى سلا مجازا عن الصحو والسلو الخروج من الحب (واقصر باطله) اى انتهى باطله من لوازم حب سلمى يقال اقصر وقصر وتقاصر انتهى وحينئذ لا حذف فى الكلام المعنى ظاهر ويقال اقصر عنه اى عجزفا لتقدير اقصر عنه باطله فحينئذ لا محالة فى كلام قلب لان العاجز هو القلب لا الباطل اذ لا ينسب العجز الا الى ما من شانه الاختيار وفى كلام المتن حيث قال انه ترك ما كان يرتكبه اشعار بذلك ومن لا يتفطن بهذا يكاد يقول قوله انه ترك ما كان يرتكب فى تقدير تركه ما كان يرتكبه وما كان يرتكبه فاعل ترك ومفعوله العائد الى القلب محذوف وقال الشارح يقال اقصر عن الشئ اذا اقلع عنه اى تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اى قصر القلب عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع عنه باطله وتركه بحاله هذا كلامه ولا يخفى عليك ان الترك لا ينسب الى ما يرتكبه المرتكب ٣ بالنسبة اليه بل الى المرتكب ٤ بالنسبة الى ما يرتكب فلا تتجاوز عن تحقيق من له القلب (وعرى افراس الصبا وزواحله) من عريته تعرية جعلته عريانا هذا هو المقصود بالتمثيل ومثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييل دائر بينها وبين الاستعارة التحقيقية وهذا فى كلام السكاكى قسم ثالث من الاستعارة فانه جعل الاستعارة تحقيقية وتخييلية ومحتملة لهما والمصنف لم يلتفت الى هذا القسم فى مقام التقسيم لان المحتمل لهما لا يخرج عنهما واشار اليه فى تحقيق مثال الاستعارة بالكناية وفى هذه الاستعارة فائدة جليلة رزقناها ولله الحمد الاعلى على منه وهى انه لا يعاب على البليغ عدم التنصيص على مقصوده فيما زاد على اصل المقصود بعد وضوحه ولا ضنة منه فى تجويز ايراد كلامه محتملا لطرق متعددة لإسلاك المخاطب اية شاء بل ايراده كذلك مما يزيد فى قدره ويدل على طول باعه وانشراح صدره ويزيد فى نشاط المخاطب حيث نزله ذلك المتكلم منزلة نفسه فى معرفة طرق البيان والتنبيه للمقصود بوجوه لمجرد اشارة البيان ولم يأت به فى امثلة التحقيقية لان تحقيقه هذا يتوقف على معرفة الاستعارة التخييلية فاشار اولا الى بيان التخييلية التى هو فيه بقوله (اراد) زهير (ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن مرادف) الزمان (المحبة من الجهل او الغى واعرض عن معاودته) لا دلالة فى الكلام على تركه ما كان يرتكبه من المحبة مطلقا على ما يقتضيه السوق فتنبه وانما يدل على تركه ما كان يرتكبه فى حب سلمى الا ان يراد بسلمى جنس المحبوبة كما قد يراد بحاتم السخى ثم لا دلالة فيه على الاعراض عن معاودته الان يؤخذ ذلك من ابيات اخر لهذا الشعر والله اعلم (فبطلت آلاته) اى آلات القلب وكذا عود الضمير فى معاودته وقال الشارح الضمير ان الى ما يرتكبه وكانه حفظ البيت عن ان يكون فيه قلب وههنا بحث وهو انه لم يقصد على مذهب المتن الاحقيقة الافراس والرواحل فكيف يدل على انه بطلت آلاته انما يلايم ذلك لو اراد

فهى

نسخه

هذا الاثبات فى البيت بالنظر الى المصراع الثانى والا فالمصراع الاول ليس فيما نحن فيه وهو القسم الثانى من استعارة التخييلية عه

٧ فالمعنى حينئذ خرج القلب عن حب سلمى فلا يكون استعارة تخييلية ولا مكنيا عنها لان القلب مستعمل بدون التشبيه فى معناه الحقيقى عه

٣ لانه ليس من ذوى القول

٤ لانه من ذوى القول

بافراس الات ما يلزمه فيجعل الاستعارة التحقيقية قرينة للمكنية كما سمعه فى قوله تعالى ينقضون عهد الله او توهم له الات كما هو شان السكاكى ولو سلم فلا دلالة على تعرية افراس الصبا والرواحل على بطلانها بل على اهمالها الى وقت الحاجة كما هو شان السائر مسيرة اذا فرغ عن سلوكها (فشبه) زهير فى نفسه الصبى (بجهة من جهات السير كالحج والتجارة قضى منها) اى من تلك الجهة (الوطر) كالسفر هو الحاجة (فاهملت الا آلتها) ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة مع اهمال الالات وليس وجه الشبه تاما بدون ضميمة اهمال الالات وليس وجه شبه كما يدل عليه كلام الشرح فهذا التشبيه المضمر فى النفس هو الاستعارة بالكناية والتخييلية التى قرينتها ما اشار اليه بقوله (فاثبت له) اى للصبى (الافراس والرواحل) التى تخص جهة المسير والسفر (فالصبى) على هذا (من الصبوة) اى من جنس الصبوة لا بمعنى الكون صبيا فى القاموس الصبوة جهلة الفتوة صبا صبوا وصبوا وصبى وصباوفيما ذكره عدول عن طريقة السكاكى حيث جعل الصبى بمعنى الكون صبيا فاحتاج الى حذف مضاف اى اوان الصبى واشار الى ان عنه غنى وان لا ضنة فى حذف الزمان عن المصادر واما ما قال الشارح لا من الصبا بفتح الصاد فيقال صبى صباء اى لعب مع الصبيان فيدل ما نقلناه من القاموس على ضعفه على ان فتح الصاد يقتضى المد لا يساعده النظم الاعلى وجه بعيد وهو ارتكاب قصر الممدود للضرورة ومن البين ان وجه الشبه فى هذا المثال هيئة مركبة من عدة امور فيحتمل ان يكون التنبيه على ان وجه الشبه فى الاستعارة بالكناية ايضا قد يكون مركبا ايضا من فوائد هذا التمثيل واشار الى التحقيقية بقوله (ويحتمل انه) اى زهير (اراد) بالافراس والرواحل (دواعى النفوس وشهواتها او القوى الحاصلة لها فى استيفاء اللذات او) اراد بها (الاسباب التى قلما تتأخذ) اى تتفق وتجتمع (فى اتباع الغى الا اوان الصبى) وعنفوان الشباب مثل المال والمال والاعوان (فتكون) استعارة الافراس والرواحل (تحقيقية) لتحقق معناها عقلا على الاحتمال الاول وحسا على الثانى ولا يذهب عليك انه لا باس بان يراد بالافراس والرواحل جميع ما ذكره على سبيل الترديد فكانه قصد الكلمة او منع الخلو ولما فرغ من الفصل الاول شرع فى الثانى فقال (فصل عرف السكاكى الحقيقة اللغوية) احترز عن الحقيقة العقلية (بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل فى الوضع واحترز بالقول الاخير) وهو قوله من غير تأويل فى الوضع (عن الاستعارة على اصح القولين) وهو ان الاستعارة مستعملة فى غير ما وضعت له بخلاف القول الاخر وهو ان الاستعارة مستعملة فيما وضعت له والتصرف فى امر عقلى فانه حينئذ حقيقة لغوية ولا يسوغ اخراجها عن تعريف الحقيقة اللغوية ولا اخراجها بقوله من غير تأويل فى الوضع لانه لا تأويل فى الوضع على غير القول الاصح وقوله (فانها) بيان لوقوع الاحتراز عنها بهذا القيد بانها (مستعملة فيما وضعت له بتأويل) اى وضعا ملتبسا بتأويل وصرف للوضع عن الظاهر فان الظاهر منه ليس الوضع على سبيل الادعاء بل على سبيل التحقيق ولا يخفى انه كما قيد الدعوى بقوله على اصح القولين يجب ان يقيد الدليل الا ان تقييد احدهما يسوق الذهن الى تقييد الاخر فيكتفى به وقد عدل عن عبارة السكاكى لاختلال فيه على ما هو المشهور حيث قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففى الاستعارة بعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التأويل هذا والمراد بقوله دعوى اللفظ على حذف كون مضاف

الى اللفظ فاشتهر انه لايصح جعل قوله على اصح القولين متعلقا بقوله مستعملة فيما وضعت له
اذلا اختلاف فى استعمالها فيما وضعت له فى الجملة وانما الاختلاف فى استعمالها
فيما وضعت له بالتحقيق لكن اصح القولين انتفاؤه وحمل الوضع على الوضع بالتأويل بعيد
فتعين تعلقه بقوله ليحترز به فاختل النظم وصار معقدا للفصل بين قوله على اصح القولين
ومتعلقه بقوله فى الاستعارة بعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له وبين قوله ولا نسميها
حقيقة وقوله بعد الكلمة الخ بقوله على اصح القولين هذا ونحن نقول عدل عن المطنب
الاخفى الى الاوجز الاوضح لكن كلام السكاكى برئ عما ظن به من الخلل فان قوله
على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له والمراد ما وضعت له بتأويل لوضوح
القرينة المؤدية اليه بل لفظ العد ينبئ عن كونها مستعملة فيما وضعت له لا على سبيل التحقيق
واكتفى بتقييد الدليل بقوله على اصح القولين عن تقييد الدعوى على عكس ما فعله المصنف
لكن ما فعله المصنف انسب لان حوالة امر اللاحق بالسابق انسب من العكس واحفظ
من توهم غير المقصود (والمجاز اللغوى) عطف على قوله الحقيقة اللغوية اى عرف السكاكى
المجاز اللغوى (بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له بالتحقيق) اراد به ما يقابل التأويل
(فى اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته واتى بقيد التحقيق لتدخل الاستعارة)
فى تعريف المجاز بناء (على ما مر) من انها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل وهذا واضح
وان كان ظاهر عبارة السكاكى تقتضى ان هذا القيد لاخراج الاستعارة حيث قال وقولى
بالتحقيق احتراز عن ان لايخرج وفى بعض النسخ احتراز ان لايخرج استعارة لان ذلك
الظاهر ظاهر الفساد فجعل الشارح كلمة لا زائدة وجعل فى المختصر الجار المحذوف فى احتراز
ان لايخرج كلمة اللام اى احتراز لئلا يخرج ونحن نقول المراد احتراز عن ان لايخرج مداول
الاستعارة عما وضعت له فلا تدخل الاستعارة فى المستعملة فى غير ما وضعت له (ورد)
ظاهر ما ذكره السكاكى (بان الوضع) وان يطلق فى شان الاستعارة فيقال هى موضوعة
للمستعار له بتأويل ويطلق عليه الموضوعة بالتأويل لكن لايطلق فيها الوضع من غير
تقييد بالتأويل وذلك ظاهر من موارد استعمال الوضع لا بما ذكره المصنف وتبعه الشارح
فيه من انه فسر السكاكى بنفسه الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولى بنفسه
احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولاشك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع
وتعينه بازائه انما هو بواسطة القرينة لانه يجوز ان يكون تفسير السكاكى تفسيرا لاحد معنييه
ولا يلزم من تفسير احد المعنيين نفى الاخر فهو (اذا اطلق لايتناول الوضع بتأويل) فالاستعارة
داخلة من غير قيد بالتحقيق فلا يصح انه ليدخل الاستعارة فى تعريف المجاز نعم فيه
زيادة ايضاح للدخول وبهذا التقرير ظهر ان ما اجاب به الشارح عنه فى المختصر من انه
اراد السكاكى انه عرض للوضع اشتراك بين معناه المشهور والوضع بتأويل فذكر قوله
بالتحقيق قرينة على المراد ليظهر فيدخل فيها الاستعارة لان انصرافه عند الاطلاق الى
ما ليس بتأويل بنفى عروض الاشتراك ويرد ايضا توقف الدخول على التقييد بانه يصدق
على الاستعارة الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له لا محالة ولا ينافيه صدق الكلمة
المستعملة فيما وضعت له لان صدق الاول باعتبار الوضع بالتحقيق وصدق الثانى باعتبار
الوضع بالتأويل ولا يندفع بما ذكره الشارح فى المختصر انه قرينة على نفس المراد بلفظ
الوضع الذى عرض له الاشتراك لئلا يحمل على الوضع بالتأويل فيخرج الاستعارة
لان عروض الاشتراك قد زيف واعلم ان الشارح قال المراد بالوضع

فهى نسخه

وذكر نسخه

على تعين نسخه

الوضع موافقا لما فى الايضاح وما يشتق منه لينتفع به فى اثبات عدم الحاجة الى تقييد وضعت
بعدم التأويل فى تعريف الحقيقة وبالتحقيق فى تعريف المجاز ويمكن ان يقال بيان حال الوضع
يكفى فيما هو بصدده لتقرر ان المشتقات تابعة للمصدر فى ذلك (وبان) عطف على قوله بان
فى قوله ورد بان واعاده الجار يدل على ان كلا من المعطوف والمعطوف عليه مستقل فى الرد
عليه وليس كذلك لان المعطوف عليه يرد تعريف الحقيقة والمجاز والمعطوف يختص
بالحقيقة فرد ما ذكره بمجموع الامرين فالاولى ترك اعادة الجار (التقييد باصطلاح به التخاطب)
لابخصوصه (كما لا بد منه فى تعريف المجاز لا بد منه) فى تعريف (الحقيقة) ليخرج المجاز المستعمل
فيما وضع له كالصلوة التى استعملت فى لسان الشرع بمعنى الدعاء فيحصل الاعتراض ان التعريف
غير مانع وربما يجاب بان المراد بالوضع فى قوله من غير تأويل فى الوضع الواضع فى اصطلاح به
التخاطب وذلك يوجب تقييد الوضع فى غير ما وضعت له باصطلاح به التخاطب وبهذا اندفع
ما ذكره الشارح انه لايكفى العهد بل لا بد من تقييد موضوعة ايضا فى قوله فيما هى موضوعة له
نعم يتجه ان لام العهد لايصرف اللفظ الا الى وضع مفهوم من قوله فيما هى موضوعة له
وان قوله بالتحقيق فى تعريف المجاز وقوله من غير تأويل فى الوضع فى تعريف الحقيقة بمعنى
واحد بلا ريبة فلو اغنى قوله من غير تأويل فى الوضع عن قيد اصطلاح به التخاطب
لاغنى عنه قوله بالتحقيق ومنهم من اجاب بان القيد مراد فى تعريف الحقيقة تركه للعلم به
من تقييد تعريف المجاز وهو غير ملتفت اليه لوجوه منها ان الترك بالمقايسة لايليق بالتعريفات
ومنها ان القيد المذكور بعبارة ذكره السكاكى فى تعريف المجاز لايمكن ذكره فى تعريف
الحقيقة لانه يستلزم الدور ومنها ان المفتاح الذى هو بصدد توضيح التعريف الى ان ذكر
للتوضيح قوله من غير تأويل فى الوضع مع انه لا حاجة اليه كيف يتوهم به ترك القيد للمقايسة
واجاب عنه الشارح وارتضاه السيد السند بان الامور التى تختلف بالاضافات لايتم تعريفاتها
بدون اعتبار قيد الحيثية وقد تعارف ذلك بحيث يكتفى بهذا التعارف من ذكرها
وبان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحقيقة كما فى قولنا الجواد لايخيب سائله ومعلوم ان الحقيقة
والمجاز من الامور الاضافية حتى ان لفظا واحدا يكون حقيقة ومجازا بالنسبة الى معنيين
بل بالنسبة الى معنى واحد فالمعنى ههنا ان الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له من
حيث انها موضوعة له والصلوة المستعملة فى لسان الشارع فى الدعاء لم تستعمل فى الموضوعة
هى له من حيث انه موضوع له ولا يصح ان يجعل معنى تعريف المجاز الكلمة المستعملة فى غير ما هى
موضوعة له من حيث انه غير ما هى موضوعة له لان استعمال المجاز فى غير الموضوع له ليس
من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق الموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة
عن ارادة الموضوع له فلهذا لم يترك التقييد باصطلاح به التخاطب فى تعريف المجاز
وفيه بحث وهو انه لو اريد بقوله المستعملة فيما وضعت له من حيث انه ما وضعت له ان كونه
موضوعا له علة مستقلة للاستعمال فلا يستقيم لان استعمال المتكلم اللفظ فيما وضع له
لاجل انه موضوع له والمخاطب عالم بالوضع وان اكتفى فى الحيثية التعليلية بمجرد ان لها
مدخلا فلا خفاء فى مدخلية كون الشئ غير ما وضع له فى استعمال المجاز الا انه لايكفى بل
لا بد من ضميمة التعلق مع كونه غير هذا قال فى الايضاح ثم تعريفه للمجاز يدخل فيه
الغلط كما تقدم يريد ما تقدم من انك تقول لصاحبك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين
يديك وانت تريد ان تقول خذ هذا الكتاب فغلطت واجيب تارة بان الغلط لا ينصب
قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له ورده الشارح بان اشارته الى الكتاب قرينة مانعة وفيه
انه لو كان هذه قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له لم تعده المخاطب ساهيا بل هذه الاشارة

قرينة مانعة عن ارادة التلفظ به وفرق بين المانعة عن ارادة التلفظ والمانعة عن ارادة المعنى لان المانعة عن ارادة المعنى ان ينتقل الذهن منها الى عدم ارادته لا الى عدم ارادة التلفظ المستتبع لعدم ارادة المعنى من غير ان يلتفت الذهن اليه وتارة بان عبارة الحد مشعرة بان ذكر الكلمة عن قصد ولا قصد فى ذكر الغلط واجاب عنه السيد السند بان المراد بالغلط ليس مايكون سهوا من اللسان بل مايكون خطأ فى اللغة صادرا عن قصد وفيه انه قوله كما تقدم يتأدى ان مراده ماهو سهو نعم لو كان المراد ذلك لتم ان الغالط لا ينصب قرينة كما ذكره الشارح لكن يمكن المناقشة فى عدم كون هذا الغلط حقيقة لانه يحتمل ان يكون المراد بتعريف الحقيقة الكلمة التى استعملت فيما وضعت له فى اعتقاد المتكلم غايته ان لا يكون حقيقة صحيحة (وقسم) السكاكى (المجاز اللغوى) اى المجاز بالمعنى الذى سبق (الى الاستعارة وغيرها) ولم يرد انه قسمه اليهما صريحا بل انه ذكر مايحصل منه هذه القسمة لانه قسمه الى خال عن الفائدة ومتضمن لها وقسم المتضمن لها الى الاستعارة وغيرها ومن البين انه يستفاد منه ان المجاز المطلق استعارة وغيرها (وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفى التشبيه) اى لفظا احد طرفى التشبيه بقرينة قوله (وتريد به الاخر) ذلك ان تريد به معنى الاخر فتأمل (مدعيا دخول المشبه فى جنس المشبه به) فجعل الاستعارة قسمين احدهما المشبه المراد به المشبه وثانيهما المشبه به المراد به المشبه ومع ذلك جعل المستعار منه مطلقا المشبه به حيث قال ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه واسمه مستعارا اما فى صورة ارادة المشبه بالمشبه به فظاهر حيث استعير من المشبه به اسمه للمشبه واما فى صورة ارادة المشبه به بالمشبه فيتبادر ان يكون المستعار منه المشبه لكنه اعتبر فى اطلاق المستعار منه استعارة لازم المشبه به للمشبه ففى اظفار المنية جعل المستعار منه السبع مع انه اريد بالمنية السبع لانه استعير من السبع الاظفار للمنية ولما خفى هذا ظن به انه خالف نفسه فى هذا المقام حيث جعل الاستعارة بالكناية منها السبع ولذا جعل المشبه به مستعارا منه لكن فى جعل اسم المشبه به مستعارا مخالفة بجعله الاستعارة بالكناية المشبه الا ان يقال اراد ان المشبه به نفسه سواء كان المذكور كما فى الاستعارة بالكناية او المتروك كما فى الاستعارة المصرحة سمى مستعارا منه لما عرفت بالتفصيل واسمه المذكور مستعارا كما هو المتبادر منه ومن ترك التسوية فيه بين المذكور والمتروك ومما يوهم كلامه فى هذا المقام انه جعل الاستعارة بالكناية الاظفار حيث بين فى استحقاقه اسم الاستعارة كون الاظفار مستعارا ويمكن دفعه بانه جعل المنية مستحقة لاسم الاستعارة لاستلزامها استعارة الاظفار وقد انكشف لك بما ذكرنا لك ان زعم القوم انه وقع منه خبط عظيم فى تحقيق الاستعارة بالكناية واضطراب فى كلامه ليس بوارد نعم يتجه انه كيف يكون المنية مجازا وسيجئ مايتعلق به ان شاء الله تعالى (وقسمها) اى السكاكى الاستعارة (الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون المذكور) من طرفى التشبيه (هو المشبه به وجعل منها تحقيقية) سواء كان على سبيل القطع او الاحتمال (وتخييلية) كذلك وانما لم يقل قسمها اليهما مع انه قال والمصرح بها ينقسم الى تحقيقية وتخييلية تفننا وما قال الشارح المحقق انه لم يقل وقسمها اليهما لانه اراد بالتحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع كما يتبادر الى الفهم وهو لم يقسم اليهما بل اليهما والمحتملة للتحقيق والتخييل كما مر فى بيت زهير ليس بشئ لان الظاهر من قوله (وفسر التحقيقية بما مر) اى مايكون المشبه محققا حسا او عقلا التحقيقية السابقة والمفسر بما مر مطلق التحقيقية لا التخييلية على القطع (وعد التمثيل) اى الاستعارة التمثيلية وقد عرفت انها قد يسمى التمثيل مطلقا كما يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة

فلا وجه للتقدير على سبيل الاستعارة كما يوهمه تقرير الشارح (منها) اى من التحقيقية حيث قال فى قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى ومن البين انه لا اختصاص للتمثيل بالتحقيقية الا مانع من تشبيه صورة مركبة من امور وهمية بصورة محققة كما كان ينتزع من المخالب الملتئمة من امور متعددة صورة ويتوهم مثلها للمنية فكانه ذكره فى التحقيقية على سبيل القطع واعتمد على التنبه منه على مثله فى التحقيقية على الاحتمال وفى التخييلية (ورد بانه) اى التمثيل (مستلزم للتركيب المنافى للافراد) فلا يصح عده من الاستعارة التى هى قسم من اقسام المجاز المفرد والا لزم كون مباين الشئ مندرجا تحته واجيب عنه بوجوه اولها ماعد تاما واختاره الشارح المحقق والسيد السند وهو منع عدم صحة عده من الاستعارة التى هى قسم من المجاز المفرد لان المعدود من قسم الشئ لا يجب ان يكون معدودا منه لان قسم الشئ قد يكون اعم منه من وجه فيقال الحيوان اما ابيض او غيره والابيض اعم من الحيوان لا يقال هذه مسامحة والقسم الابيض الحيوان فالاعم من وجه قيد القسم لا القسم لانا نقول فليكن تقسيم السكاكى ايضا من هذا القبيل وثانيها ما اختاره ايضا الشارح وهو ان ماقسمه السكاكى من المجاز ليس ماعرفه وان وقع تقسيمه عقيب التعريف بل المجاز المعنى الاعم منه بقرينة انه جعل من اقسامه المجاز العقلى والمجاز الراجع الى حكم الكلمة وهما لا يدخلان فى المجاز المعرف بالكلمة المستعملة فى غير ماوضعت له اما الاول فظاهر واما الثانى فلانه اما نفس الاعراب فهو ليس بكلمة واما الكلمة باعتبار الاعراب فهى غير مستعملة فى غير ماوضعت له وفيه انه قال المجاز عند السلف قسمان لغوى وهو ماتقدم ويسمى مجازا فى المفرد وعقلى ويسمى مجازا فى الجملة وينقسم اللغوى قسمين راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم لها فى الكلام والراجع الى معنى الكلمة قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان خال عن المبالغة فى التشبيه ومتضمن لها وانه يسمى الاستعارة فالمجاز المقسم وان كان اعم بجعل المجاز العقلى قسما منه لكن المنقسم الى الاستعارة وغيرها المجاز اللغوى بالمعنى المتقدم فلا ينفع فى منع كون الاستعارة عنده قسما من المجاز المفرد وكون المقسم فى هذا التقسيم المجاز الاعم لا يقال لا بد من جعل المجاز اللغوى فى تقسيمه حيث قال واللغوى قسمان اعم من المجاز اللغوى الذى جعله قسيما للمجاز العقلى والا لم يصح جعل المجاز الراجع الى حكم الكلمة قسما منه فالمراد به مايطلق عليه المجاز لانا نقول هذا مع كونه تكلفا فى غاية السماجة يرده ان مايطلق عليه المجاز لا ينحصر فى المجاز الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها والا لم تكن الاستعارة اعم من المجاز المفرد فالوجه ان يقال المقسم هو المجاز اللغوى بمعنى تقدم وجعل الراجع الى حكم الكلمة قسما منه لكونه ملحقا به على ماصرح به السكاكى نفسه بعد ذلك فى بحث المجاز ومشبها به الراجع الى حكم الكلمة حيث قال ورأى فى هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لما بينهما من الشبه لاشتراكهما فى التعدى عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا وبسبب هذا لم اذكر الحد شاملا له ولكن العهدة فى ذلك على السلف رحمهم الله وثالثها ان المجاز المعرف شامل للمركب والمراد بالكلمة هو اللفظ الموضوع مطلقا اومنه قولهم كلمة الله ورده الشارح بان الكلمة فى هذا المعنى مجاز فى اصطلاح العربية فلا يصح من غير قرينة سيما فى التعريف مع انه صرح بان المقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز المفرد حيث قسم اليهما المجاز اللغوى الذى عينه بقوله وهو ما تقدم ويسمى

مجازا فى المفرد فقوله وهو ما تقدم وان لم يكن صريحا فى ان المقسم المجاز المفرد بناء على
تعميم الكلمة لكن قوله ويسمى مجازا فى المفرد نص فيه بل نص فى انه لا يصح تعميم الكلمة
اى سلمنا صحة تعريف المجاز بالكلمة بهذا المعنى امالان عبارة المفتاح غير مصونة عن التعقيد
واما لان القرينة قامت على هذه الارادة حيث قسم الى اقسام هى مركبات وسلمنا انه
لم يصرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز المفرد بناء على ان التسمية بالمجاز فى المفرد
يصح ان يكون بناء على الاغلب لكنا نقول بعدما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد
بالوضع الوضع بالشخص لم يدخل المركب من الحقايق فى تعريف الحقيقة ومن المجازات
فى تعريف المجاز لانه وان يصدق عليه انه الكلمة المستعملة فى غير ما هى موضوعة له لكن
لا يصدق انها الكلمة المستعملة فى غير ما هى موضوعة له فى اصطلاح به التخاطب لانه
لا وضع لها فضلا عن الوضع فى اصطلاح به التخاطب حتى يتحقق عن غير الموضوع له
فى اصطلاح به التخاطب وان اريد ما هو اعم من الشخصى والنوعى فقد دخل المجاز
فى تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازى وضعا نوعيا على ما تبين فى الاصول
هذا كلام الشارح مع نهاية تحريره وتوضيحه وفيه نظر اما اولا فلان قوله مع انه قد
صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز فى المفرد ينافى ما ذكره فى جوابه الثانى
اذ مورد القسمة ليس المجاز المفرد اللهم الا ان يقال لم يجعل الشارح المقسم المجاز المفرد
لجعله المجاز اللغوى المنقسم الى الراجع الى معنى الكلمة والى الراجع الى حكمها غير المجاز
اللغوى المسمى بالمجاز فى المفرد وهذا المجيب لا يتكلف بجعلهما متغايرين بل يجعل المجاز
المعرف اعم ويتوهم انه يندفع به الاشكال فرد توهمه بان السكاكى صرح بان المنقسم المجاز
المفرد بناء على كون المجاز اللغوى المقسم والقسم واحدا فى زعمه لا ينافى الحكم بان المقسم ليس
المجاز المفرد بناء على ارتكاب التكلف والحكم بان المقسم والقسم متغايران واما ثانيا فلانا نختار
شقا ثالثا ونقول اراد بالوضع الوضع بلا قرينة سواء كان شخصيا او نوعيا ولم يتبين
فى الاصول ان المجاز موضوع بهذا المعنى والحاصل ان للوضع معنيين خاص وهو التعيين
للمعنى بلا قرينة وهو المشهور والتقسيم الى الحقيقة والمجاز اليه يدور وعام وهو التعيين للمعنى
ويدخل فيه تعيين المجاز فليكن هذا على ذكر منك ينجيك عن كثير من المزالق واما ثالثا
فلان هذا الاعتراض يلزم على المصنف ايضا لانه فرع الاعتراف بالحقيقة والمجاز المركبين
فاذا عرف مطلق الحقيقة والمجاز واخذ الوضع فى تعريفهما يقال ان اريد بالوضع الوضع
بالشخص الى اخر ما ذكر والحاصل ان هذا الاعتراض لا يرد على جعل الاستعارة التمثيلية
قسما للمجاز المفرد بل على جعله قسما للمجاز فكما يبطل به هذا الجواب يبطل به الجواب
الذى اختاره الشارح وغيره ورابعها ان اضافة الكلمة الى شئ او تقييدها واقترانها بالف
شئ لا يخرجها عن ان يكون كلمة فالاستعارة ههنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترنة
بتأخير اخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له قال الشارح
وهذا فى غاية السقوط وان كان ممن هو فى غاية الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم
فى قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل فى معناه الاصلى والمجاز انما هو فى استعمال
هذا الكلام فى غير معناه الاصلى اعنى صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب
فيقدم رجلا وتارة لا يريد ويؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة فى علم البيان وخامسها
وهو اسقط من الرابع وهو ان المراد بقول السكاكى ومن الامثلة استعارة وصف احدى
صورتين منتزعتين من امور لوصف الاخرى ومن امثال الاستعارة ونظائرها فلا يلزم

كونه استعارة والاستعارة المستعملة فى بيانه من قبيل اللغة وسادسها انا لا نم ان التمثيل
يستلزم التركيب لانه استعارة مبنية على التشبيه التمثيلى والتشبيه التمثيلى قد يكون طرفاه
مفردين كما فى قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا فاذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة
صار استعارة تمثيلية مفردة ولا يخفى ان هذا المنع لا يضر المصنف لانه يكفيه كون التمثيل
مركبا ولا يتوقف رد عد التمثيل من الاستعارة على استلزامه التركيب لا نقول فليكن التمثيل
معدودا منها لا بتمامه بل ببعض اقسامه اى المفرد لانا نقول عد السكاكى التمثيل من الاستعارة
على استلزامه التركيب مطلقا حيث مثل لتلك الاستعارة المعدودة باراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى على انه يمكن تحرير عبارة المصنف على وجه يندفع عنه هذا المنع بان يقال مراده
باستلزام التمثيل التركيب استلزام قسم التمثيل للتركيب بمعنى ان هذا القسم لا ينفك عن فرد
مركب وبهذا ظهر ضعف ما ذكره الشارح رحمه الله حيث قال وفيه نظر لانه لو ثبت
ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف لا لاصلاح
كلام السكاكى لانه قد عد من الاستعارة التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز فى مفرد من مفرداته بل فى نفس
الكلام حيث لم يستعمل فى معناه الاصلى على ان المنع المشار اليه بقوله لو ثبت ان مثل
هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية منع للسند وقوله لا مجاز فى مفرد من مفرداته بل فى نفس
الكلام لا يخلو عن خلل اوالمجاز نفس الكلام لا فيه فالصحيح لا يجوز فى مفرد من مفرداته
بل فى نفس الكلام واعلم ان ملحص هذا الجواب والجواب الرابع واحد لانه ايضا منع استلزام
التمثيل التركيب لكن بسند ان لا تركيب فى تمثيل حتى قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى الا انه لو تم لكان نافعا بخلاف المنع بهذا السند كما عرفت والسيد السند
اثبت استلزام التمثيل التركيب بالنقل اولا من المفتاح حيث قال ومن الامثلة استعارة
وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف الاخرى وهذا الذى نسميه تمثيلا
على سبيل الاستعارة فقد صرح بكون المستعار منه والمستعار له مركبين ورد بان الصورة
المنتزعة لا يستدعى الا متعددا ينتزع عنها ولا يقتضى للدلالة عليها الفاظا مركبا فليعبر
عن الصورة المنتزعة بمفرد مثل المثل واجاب بان دلالة المفرد اجمالية لا يلتفت النفس الى المتعدد
المضمر فى مفهومه قصدا فلا يقدر العقل على انتزاع الصورة منها ولو فصله العقل بعد فهمه
اجمالا لم يبق مدلول اللفظ المفرد وفيه ان استعارة اللفظ الدال على الهيئة المنتزعة لهيئة منتزعة
اخرى لا يجب ان يكون من الهيئة المفصلة لهيئة مفصلة بل لا يكون الا لهيئة مجملة وربما يكون
من هيئة مجملة اذا كان اللفظ مفردا الا ان ذلك الاجمال لغرابة تفصيل الهيئة يحضر
تفصيلها ويجعله العقل وسيلة تفصيلها ولذلك يكون لهذه الاستعارة شرف وفضل
وبيان انه لا يكون الا لهيئة مجملة ان استعارة تقدم رجلا وتؤخر اخرى من هيئة التردد
فى الذهاب تفصيلا لانفهامه من الفاظ متعددة ينتقل من كل منها الى جزء من الهيئة
لكن لهيئة التردد فى جواب الاستفتاء اجمالا اذ هيئة التردد فيه تفهم من جميع هذه الجملة
من حيث هو جميع من غير تفصيل الفاظها على قدر تفصيل اجزاء الهيئة فاجزاء الجملة بالنسبة
الى الهيئة المستعار لها كالحروف التى فى المفرد واثبت ذلك الاستلزام ثانيا بالاستدلال
بان مبنى الاستعارة التمثيلية على التشبيه التمثيلى وهو لا يكون الا بين طرفين مركبين وذلك
لانه عرف بما يكون وجهه منتزعا عن متعدد والمتبادر منه الانتزاع عن متعدد هو غير اجزائه
والا فقيل ما وجهه مؤلف او مركب من متعدد وحمل التعريفات على ما يتبادر واجب

فليعبر نسخه

مالم يصرف عنه صارف فلابد ان يكون كل من طرفيه مركبا وفيه ان صرف التعريف
عن الظاهر ليس باصعب من تأويل الحكم بكون الطرفين فى قوله تعالى مثلهم كمثل اليهود
مفردين وجعله حكما على سبيل التوسع وجعل ادخال الكاف عليه مبنيا على المسامحة
لاتحاده مع المشبه به كما ذهب اليه لحفظ ظاهر عبارة التعريف على ان اختيار الانتزاع
على التأليف لايجب ان يكون لخروج المنتزع عنه عن المنتزع بل للتنبيه على ان المعتبر هو التركيب
الاعتبارى لا التركيب الحقيقى الثابت مع قطع النظر عن اعتمال العقل وتصرفه فالانتزاع
لايتبادر منه الا التركيب الاعتبارى لاخروج المنتزع عنه ولو سلم فلايستدعى ذلك
الا كون متعدد متحققا فى الطرف لا تركيبه المنافى للافراد كما حققناه لك على وجه اغناك
عن بيانه هنا فان قلت قد جوز صاحب الكشاف فى قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا
الاية ان يكون تشبيهات مفرقة وان يكون تشبيها واحدا مركبا ولا مرية فى ان لا فرق
بين المركب والمفرق الا بان العقل يجعل المتعدد امرا واحدا مأخوذا من حيث الاجتماع
فى المركب و يعتبره واحدا مشبها بواحد فواحد بواحد فى المفرق فكما لابد فى المفرق
من اعتبار الفاظ منوية فى الطرف وان لم يكن مقدرة فى نظم الكلام لابد فى المركب فلايكون
الطرف الذى هو الهيئة المركبة مدلول اللفظ المفرد قلت من تجويز التركيب والتفريق
فى جملة واحدة لايجب ان يعتبر فى التركيب مايعتبر فى التفريق فليكن من جملة فضل التركيب
على التفريق غناء التركيب عن تقدير الالفاظ دون التفريق على ان فى احتياج التفريق ايضا
نظر الم لايجوز ان يكتفى فى التشبيهات المفرقة بتخييل مفهوم المفرد واعتبار التشبيه بين
جزء جزء منها اوشئ وقد فرع السيد السند التنافى بين الاستعارة التبعية والتمثيل على وجوب تركيب
الطرف فى التمثيل ووجوب افراده فى الاستعارة التبعية والتمثيل لانه يعتبر فى المصادر ومتعلقات
الحروف ابتداء وكلها مفردات وشنع على الشارح فى جعله كلمة على فى قوله تعالى اولئك
على هدى من ربهم استعارة تبعية وتمثيلا ومتابعته ظاهر عبارة الكشاف وقد وقع بينهما
مناظرة فيه واطنب فى هذا المقام غاية الاطناب ولم يكن لنا غرض يتعلق بايراده فاعرضنا عنه
وان كان لنا فيما ذكره مباحث لكن نقول لا التباس على ذوى الاحساس بعد قياس
البناء على الاساس فتبصر بالبصيرة والبصر واستعذ بالله فى المزالق عن ان يكون
فى بئر ممن سرى لاحور وماشعر (وفسر) السكاكى (التخييلية بما) اى استعارة
(لاتحقق لمعناه حسا ولا عقلا) فلا يرد القول ونظائره فانه ليس معناه الا امرا
وهميا لانه لم يدخل تحت المراد بكلمة ما ولما كان ما لاتحقق لمعناه حسا ولا
عقلا شاملا لما لايتعلق به توهم ايضا اضرب عنه بقوله (بل هو) اى معناه (صورة) اى
ذو صورة فان الصورة جاءت بهذا المعنى ايضا (وهمية) اخترعها المتخيلة باعمال الوهم
اياها فان للانسان قوة لها تركيب المتفرقات وتفريق المركبات اذا استعملها العقل يسمى
مفكرة واذا استعملها الوهم يسمى متخيلة ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له باعتبار اعمال
بالوهم اياها سميت استعارة تخييلية ومن لم يعرفه قال المناسب حينئذ ان تسمى وهمية وعد
التسمية تخييلية من امارات تعسف السكاكى فى تفسيره وانما وصف الوهمية بقوله (محضة) اى
لايشوبها شئ من التحقق العقلى او الحسى للفرق بينه و بين اعتبار السلف فان اظفار
المنية عندهم امر محقق شابه توهم الثبوت للمنية فهناك اختلاط توهم وتحقق بخلاف ما
اعتبره فانه امر وهمى محض لا تحقق له لا باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته وصرح باللفظ فى قوله
(كلفظ الاظفار) اهتماما بتمثيل ماهو فى تحقيقه من التخييلية حتى لو حذف اللفظ وقال

كالاظفار لربما يسبق الوهم الى جعله مثالا للصورة الوهمية او لربما يسبق
الوهم الى تمثيلها باثبات الاظفار للمنية كما اشتهر (فى قول الهذلى) اى المعهود
الذى سبق (فانه لما شبه المنية بالسبع فى الاغتيال اخذ الوهم) باعمال المتخيلة (فى تصويرها) اى
المنية (بصورته) اى السبع (واختراع) مثل (لوازمه) بحسب الصورة لابحسب الحقيقة فان
الاظفار لاستلزم حقيقة السبع قال فى المفتاح وفى الايضاح فيثبت مايلزم صورته (لها) اى للمنية
(فاخترع لها مثل صورة الاظفار ثم اطلق عليه) لفظ (الاظفار) اى مثل المصور بصورتها لانها
من لوازم السبع لايكمل الاغتيال فيه الا بها على ماحققه المص سابقا ولايتقوم الاغتيال الا بها
على ماذكره المفتاح ووافقه فى الايضاح هنا ولم يتعرض له اعتمادا على ماسبق من تحقيقه فتعريفه
هذا صادق على لفظ مستعمل فى صورة وهمية محضة من غير ان تجعل قرينة الاستعارة
بالكناية فلا تستلزم الاستعارة بالكناية بخلاف تفسير السلف فانها لا تنفك عندهم عن
الاستعارة بالكناية وقد صرح به حيث مثل للتخييلية باظفار المنية المشبهة بالسبع والسلف
اما ان ينكروا المثال و يجعلوه مصنوعا او يجعلوا الاظفار ترشيحا للتشبيه لا استعارة تخييلية
وقد صرح فى فصل بيان جهات حسن الاستعارة ايضا به حيث قال التخييلية فلما يحسن الحسن
البليغ بدون الاستعارة بالكناية ولذلك استهجنت فى قول الطائى لاتسقنى هذا يريد قول
ابى تمام * لاتسقنى ماء الملام فاننى * صب قد استعذبت ماء بكاى * ويريد بالاستهجان ما نقل
ان بعض اصحاب الطائى بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا فيها ماء الملام فقال فى جوابه
ابعث لنا من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام يعنى انما وقع منى مثل واخفض لهما
جناح الذل ولم يلتفت الى ما ذكره فى الجواب و جعل الاستهجان بمكان لان الاية
ليست من قبيل ماء الملام حتى يذب عنه الملام لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه
على اولاده يخفض جناحه و يلقيه على الارض وكذا عند تعبه ووهنه والانسان عند
تواضعه يطاطئ من رأسه و يخفض من بدنه فشبه ذله وتواضعه باحدى حالتى الطائر
على طريقة الاستعارة بالكناية و يضاف اليها الجناح قرينة لها فانها من الامور
الملابسة للحالة المشبه بها واستبعد المصنف وجودها بدون المكنية جدا اذ لايوجد له
مثال فى كلام البلغاء وقال قول الطائى ليس فيه دليل على وقوعه لجواز ان يكون ابو تمام
شبه الملام بظرف الشراب لاشتماله على مايكرهه الملوم كما ان الظرف قد يشتمل على ما
يكرهه الشارب لبشاعته ومرارته فتكون التخييلية فى قوله تابعة للمكنى عنها او بالماء
نفسه لان اللوم قد يسكن حرارة الغرام كما ان الماء يسكن غليل الاوام فيكون
تشبيها على حد لجين الماء فيما مر لا استعارة والاستهجان على الوجهين لانه كان ينبغى
ان يشبهه بظرف شراب مكروه او بشراب مكروه هذا كلامه يعنى تشبيهه
بمطلق الظرف او بمطلق الماء ليس على ماينبغى وليس المراد ان عبارته لاتفى بما قصده
من التشبيه بظرف شراب مكروه على ما بينه الشارح لانه خلاف عبارته
و يمكن ان يقال المقام قرينة على ارادة تشبيهه بالظرف المكروه او الماء المكروه
فلا استهجان على انا لا نسلم ان التشبيه بالمكروه لجواز ان يقول للائم فلائم
على سبيل المجازاة انى لا استعذب الملام مع عذوبته وانما استعذب ماء بكائى فاحفظ
ماء ملامك فلا تضيعه (وفيه) اى فى تفسيره التخييلية (تعسف) وخروج عن الطريق لما
فيه من اعتبارات لاحاجة اليها وقد عرفت وجه الحاجة على اوضح بيان واتمه فتذكر
(ويخالف) عطف على تعسف و بتأويل المصدر لتقدير ان فهو منصوب والمعنى فيه
تعسف ومخالفة (تفسير غيره لها بجعل الشئ للشئ) ولايخفى انه يصدق على كل مجاز عقلى

ماهو فى تحقيقه من التخييلية
نسخه

فلذا قيده في الايضاح بقوله جعل اللبيد للشمال يدا وكأنه جعل اللام للعهد اى جعل
الشئ الذى هو لازم المشبه به للشئ الذى هو المشبه ولك ان تعطفه على قوله وفيه تعسف
عطف فعلية على اسمية وبالجملة يريد ان تفسيره مع كونه تعسفا غير موثوق به عقلا غير
موثوق به نقلا لانه يخالف تفسير غيره في انه يقتضى كون الاظفار مستعملة في صورة وهمية
وتفسير غيره يقتضى كونها حقيقة على ماعرفت ومخالفة القوم فيما الحق معهم بلا شبهة
جسارة فيه خسارة فلا يرد ماذكره الشارح المحقق في المختصر ان صاحب المفتاح في هذا
الفن خصوصا في مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد التقليد بغيره حتى يعترض عليه بان
ماذكره مخالف لما ذكره غيره لان مقصود المصنف ان ماذكره مز يف جدا لمخالفته مقتضى
العقل وماذهب اليه القوم باجمعهم (و يقتضى) ماذكره السكاكى (ان يكون الترشيح تخييلية
للزوم مثل ماذكره) في التخييلية من انه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها
بصورته واختراع لوازمه لها (فيه) اى في الترشيح لانه ايضا اثبات ما اخترعه الوهم
من لوازم المشبه به للمشبه بعد تصويره بصورته كما يقتضيه التشبيه فاما ان يلتزمه فيلزم مزيد
تعسف ومخالفة للغير واما ان يوافق فيه غيره فيلزم التحكم وماذكرنا اقوى مما ذكره الشارح انه
يلزم ان يكون الترشيح تخييلية مع انه ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله
جميعا ما يدل على ان الترشيح ليس من الاستعارة حيث قال انه يجوز ان يكون الحبل استعارة
لعهده والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد اوهو ترشيح هذا يريد بقوله ليس من الاستعارة انه
ليس بجميع افراده منها بل ربما يفارقها فانه دل على ان الترشيح متحقق بدون الاستعارة
سواء كان المراد بقوله اوهو ترشيح بدون استعارة اوكان المراد بقوله اوهو ترشيح على اطلاقه
فلا يرد على الشارح مماذكره السيد السند انه يجوز ان يكون المراد بقوله اوهو ترشيح فقط
فلا ينافى تحقق الترشيح مع الاستعارة اوهو ترشيح مع الاستعارة بل يجوز كما جوزه صاحب
الكشاف بل الشارح نفسه ايضا في شرح الكشاف فان الاعتصام مع كونه استعارة للوثوق
بالعهد ترشيح لاستعارة الحبل للعهد فان التعبير عن لازم العهد بعبارة هى حقيقة في لازم الحبل
ترشيح ووجه كون ماذكرنا اقوى انه لا يلزمه على ماذكره الا مخالفته للكشاف لكن ماذكره
وفق بتقرير الايضاح واجاب الشارح عن هذا الاعتراض بان الامر الذى هو من خواص
المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر
موهم يمكن اثباته للمشبه وفى الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل
المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رأيت اسدا يفترس اقرانه ورأيت بحرا يتلاطم
امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقى والبحر الموصوف بالتلاطم
الحقيقى بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة الوهمية لتصح اضافتها الى المنية هذا
ومحصله ان حفظ ظاهر اثبات لوازم المشبه به للمشبه يدعو الى جعل الدال على اللازم
استعارة لما يصح اثباته للمشبه ولا يحتاج الى تجوز في ذلك الاثبات وليس هذا الداعى
في الترشيح لانه اثبته للمشبه به فلا وجه لجعله مجازا ثم اورد على نفسه انه يلزم حينئذ
ان لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها واجاب عنه بانه فرق بين المقيد
المجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما
وايضا معنى زيادة ان الاستعارة تامة بدونه واورد عليه السيد السند بان هذا
الفرق لا ينفع لان المشبه به اذا كان هو المقيد لوصف كان ذلك الوصف من تتمته
ولا يتم ذلك التشبيه الا بملاحظته فلا يكون ذكر الوصف تقوية وتربية للمبالغة المستفادة

ومحصله نسخه

من التشبيه ولا مبنيا على تناسيه فلا يكون ترشيحا اصلا وايضا اذا كان المشبه به
هو المقيد به من حيث هو مقيد فلا بد ان يستعار منه ما يدل عليه من حيث هو كذلك
فلا تتم تلك الاستعارة بدون ذلك القيد هذا وايضا يرد على الشارح ان مثل لدى
اسد شاكى السلاح مقذف له لبد اظفاره لم تقلم لاشك ان شاكى السلاح فيه اثبت
للمشبه لا للمشبه به وليس من تتمة المشبه به فيكون قوله مقذف وقوله له لبد كقوله شاكى السلاح
مثبتين للمشبه لا للمشبه به فلا بد من تجوز في الاثبات اوفى المثبت وان الترشيح كما يكون
في الاستعارة المصرحة يكون في المكنى عنها وهو في الاستعارة بالكناية لم يقرن المشبه به
ويمكن ان يفرق بين التخييلية والترشيح بان التخييلية لو حمل على حقيقتها لا يثبت الحكم
المقصود في الكلام للمكنى عنها كما عرفت بخلاف المصرحة فان قولنا جاءنى اسد له لبد لو
اثبت فيه اللبد الحقيقى للاسد المستعمل في الرجل الشجاع مجازا لم يمنع عن اثبات المجئ
الاسد فان ماله جاءنى رجل شجاع لما شبه به لبد لكنه لا يتم في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله
جميعا فانه لو اريد الامر بالاعتصام الحق في لفات ماقصد بيانه للعهد فلا بد من جعل
الاعتصام استعارة لما يثبت العهد (وعنى) اى اراد السكاكى (بالمكنى عنها ان يكون الطرف
المذكور هو المشبه) على وجه خاص اشار اليه بقوله (على ان المراد بالمنية) في قوله واذا المنية
انشبت اظفارها (هو السبع بادعاء السبعية لها) وانكار ان يكون شيئا غير السبع
(بقرينة اضافة الاظفار) التى هى من خواص السبع (اليها) اى الى المنية فقوله على
ان المراد بالمنية يفيد ان المشبه المذكور يجب ان يراد به المشبه به فلا حاجة الى تقييد قوله ان يكون
الطرف المذكور هو المشبه بقولك ويراد به المشبه به تمييزا للاستعارة المكنى عنها عند
السكاكى عنها عند المصنف كما فعله الشارح المحقق وقوله بقرينة اضافة الاظفار اليها
لو حمل على ان القرينة للاستعارة بالكناية انما هى اضافة خاصة المشبه به الى المشبه افاد
استلزام الاستعارة بالكناية للتخييلية ولو حمل على ان القرينة لها اضافة ما هو موضوع
لما يختص بالمشبه به الى المشبه لم يفد وكأنه حمله المصنف على الاول فادعى فيما بعد
ان الاستعارة بالكناية مستلزمة للتخييلية (ورد) اى ماذكره السكاكى من تعيين الاستعارة
بالكناية وجعلها قسما من الاستعارة التى هى قسم من المجاز وجعل اضافة الاظفار قرينة
الاستعارة (بان لفظ المشبه فيها) اى في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا (مستعمل فيما
وضع له تحقيقا) فلا يصح تفسير الاستعارة بان يكون الطرف المذكور هو المشبه ويراد
به المشبه به (والاستعارة ليست كذلك) فلا يصح جعلها قسما منها (واضافة نحو الاظفار
قرينة التشبيه) ولا يدل على اكثر من التشبيه فلا يصح ماذكره انه قرينة الاستعارة وليس
ضمير رد الى مجرد تفسير الاستعارة بالكناية كما ظنه الشارح المحقق فانه حينئذ يلغو قوله
والاستعارة ليست كذلك وقوله واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ويحتاج في دفع
الاخير الى ماذكره بقوله وهذا كأنه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها
الحقيقى فما معنى اضافة الاظفار اليها على انه بعد ما عرف ان اضافة الاظفار قرينة
التشبيه اعتبار مثل هذا السؤال بعيد وقد بذلوا الجهد في دفع هذا الاعتراض وهو لقوته
قاوم عساكر التوجه واكثر ماذكر ليس الا مجرد التفوه وهكذا يكون سعى العجزة في مقاومة
الاقوياء ولا علينا ان نستوفى البيان فانه من مطارح الاذكياء فمنهم من اجاب بان السكاكى
قد ذكر انه كما ان استعمال المشبه به في المشبه في الاستعارة المصرحة مبنى على ادعاء
ان المشبه داخل تحت جنس المشبه به وبذلك لا يصير المشبه داخلا تحته حتى ينافى هذا

يستفاد نسخه

يقرن نسخه

الادعاء نصب القرينة على ان المراد بالمشبه به ليس ماوضع له اذلامنافاة بين الادعاء
والاعتراف بان الواقع والتحقيق خلافه كذلك استعمل المنية فى الموت بادعاء انه سبع
مبنى على دعوى الترادف بين السبع والمنية حتى يتم ادعاء دخول المنية تحت السبع بجعل
اسمائه قسمين متعارف وغير متعارف ولايكون التعبير عنه بالمنية مناقضا لهذا الادعاء
ولايخفى ان استعمال المنية فى الموت بعد كونها مرادفة للسبع استعمال فى غير ماوضعت له
ومن البين انه ليس بشئ اذالموت ماوضع له المنية تحقيقا ولايخرج بدعوى انها مرادفة
للسبع عن كونها موضوعة للموت تحقيقا كيف والسكاكى مصرح فى اثناء البيان
بان ثبوت الشئ ادعاء لاينافى نفيه حقيقة ولهذا لم يناقض نصب القرينة على ان المراد
غير الموضوع له مع دعوى ان المراد داخل تحت الموضوع له فان قلت ماذكره
السكاكى لايتم لان الادعاء ان المنية داخلة تحت السبع بجعل افراد السبع
قسمين متعارف وغير متعارف لايناسب دعوى الترادف بين السبع والمنية
بل يستدعى كون السبع اعم قلت ليس الدعوى ان جنس المنية من افراد
السبع بل ان المنية المخصوصة التى يخبر عنها تحت السبع وحينئذ لايبعد دعوى من الترادف
نعم لايتعين لكنه ابلغ فيما هو المقصود من الادعاء واوهن مماذكر مايجاب به من
ان لفظ المنية بعد جعل مراد فاللسبع استعماله فى الموت استعمال فيما وضع ادعاء لا تحقيقا
فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا مايجاب به من انه لايمكن انكار ان المنية
مستعملة فى المشبه هى به فيكون مجاز الظهور انها مستعملة فيما وضعت له
تحقيقا وفى المشبه هى به ادعاء واجاب الشارح تارة بان الحقيقة هى الكلمة المستعملة
فيما وضعت له من حيث هو كذلك والمنية لم تستعمل فى الموت من حيث انها موضوعة له بل من
حيث انه فرد من افراد السبع وزيفه تارة بانه لايستعمل اللفظ فى المعنى الا لكونه موضوعا له اولكونه
لازما للموضوع له فاستعمالها مجازا ومستعملة فى غير ماوضعت له بالتحقيق وتارة فى الموت لكونه
موضوعا لها وتارة بانه وان خرجت بذلك عن كونه حقيقة لكنها لم تصر مجازا ومستعملة فى
غير ماوضعت له بالتحقيق فلا ينفع وتارة بان الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدرى هو ذكر المشبه
وارادة المشبه به والاستعارة بالكناية التى هى قسم المجاز المشبه به المضمر فى الكلام المستعار للمشبه
المدلول عليه بذكر لازمه كما صرح به السلف ولماابى عنه قول السكاكى بان المنية استعارة بالكناية
عن السبع وكذا فى اخواته اوله بان معناه ان ذكر المنية استعارة بالكناية ولايخفى ان مقتضى جعل
الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدرى ذكر المشبه وارادة المشبه به جعل الاستعارة بالكناية
بمعنى المستعار بالكناية نفس المشبه فهذا بعيد عن الاعتبار جدا واجاب السيد السند
بان فى المصرحة تصور غير الموضوع له بصورته وفى المكنية تصور الموضوع له بصورة غيره
فقد اعتبر فى كل منهما ماخارج عن الموضوع له وما اعتبر فيه الخارج خارج فيكون مجازا
كالمصرحة وفيه ان اعتبار الخارج ليس فيما استعمل الاستعارة بالكناية فيه بل انما استعملت
فيما وضعت له وجاء الخارج من اضافة لازم المشبهة هى به وقد جرنى سماع هذه الاصوات
على ان ترنمت فيما بينهم بان المنقسم الى الاستعارة بالكناية والاستعارة المصرحة ليست استعارة
وهى قسم المجاز بل مايطلق عليها الاستعارة فلتكن الاستعارة بالكناية حقيقة
وهذا التقسيم منه كتقسيمه للمجاز الى المجاز العقلى والمجاز اللغوى بعد تعريفه المجاز
بالكلمة المستعملة فى غير ماوضعت له بالتحقيق فى اصطلاح به التخاطب ولاشبهة ان المنقسم
مايطلق عليه المجاز لا المجاز لمعنى عرف حيث عرف فتأمل (واختار) السكاكى (رد التبعية

الى المكنى عنها على نحو قوله) اى قول السكاكى (فى المنية واظفارها) حيث جعل المنية
استعارة بالكناية واضافة الاظفار المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار قرينتها
لايجعل التبعية مكنيا عنها (بل يجعل قرينتها) اى قرينة التبعية (مكنيا عنها) وجعل
(التبعية قرينتها) ففى قولنا نطقت الحال بكذا جعل الحال الذى جعله القوم قرينة التبعية
استعارة بالكناية باستعماله فى متكلم ادعاء ويجعل اثبات النطق الذى هو من لوازم
المتكلم له قرينة تلك الاستعارة لكن فى كون ذلك مختار السكاكى نظرا لانه قال فى اخر
بحث الاستعارة التبعية هذا ماامكن من تلخيص كلام الاصحاب فى هذا الفصل ولو انهم
جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بان قلبوا فجعلوا فى قولهم نطقت
الحال بكذا الحال التى ذكروها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة بالكناية عن المتكلم
بوساطة المبالغة فى التشبيه على مقتضى المقام وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة
كما تراهم فى قوله واذا المنية انشبت اظفارها يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السبع
ويجعلون اثبات الاظفار لها قرينة الاستعارة لكان اقرب الى الضبط فتدبر هذا كلامه وهو
صريح فى انه رد الاستعارة التبعية الى المكنية على قاعدة القوم فحينئذ لاحاجة له
الى استعارة قرينة المكنية لشئ حتى تبقى التبعية مع ذلك بحالها ولا يتقلل
الاقسام بهذا فلا يتم مارد به المصنف رده فان قلت لم يجعل السلف الاستعارة
بالكناية المشبه المستعمل فى المشبه به كما اعتبره فى هذا الرد فكيف لا يتأتى لك
توجيه كلامه بان رده على قاعدة السلف من غير ان يكون مختارا له قلت
لاشبهة فيماذكرنا والعهدة عليه فى قوله كما تراهم فى قوله واذا المنية انشبت اظفارها يجعلون
المنية استعارة بالكناية ولايضرنا فيما ذكرنا من توجيه كلامه (ورد) رد السكاكى التبعية
الى المكنى عنها (بانه) اى السكاكى اوالشان (ان قدر) اى السكاكى وان قدر (التبعية) فتأمل
(حقيقة) كما هو طريقه غيره فى قرينة المكنى عنها (لم تكن تخييلية) على مذهبه (لانها
مجاز عنده) ولايخفى ان هذا الترديد قبيح لانه لما قال وجعل التبعية قرينتها على نحو قوله
فى المنية واظفارها لم يبق احتمال تقديره حقيقة والا لم يكن على نحو قوله فكان عليه
ان يقول على نحو المنية واظفارها ليحسن هذا الترديد وايضا ينبغى ان يقول ان قدر التبعية
غير استعارة لم يكن تخييلية لانها مجاز عنده (فلم يكن المكنى عنها مستلزمة للتخييلية و ذلك
باطل بالاتفاق) لئلا يتجه المنع على قوله (والا) اى وان لم يقدر حقيقة (فتكون استعارة) لجواز
ان يكون مجازا مرسلا وان لايضر هذا المنع لان الكون مجازا مرسلا ايضا يشارك الكون حقيقة
فى الفساد واما اثبات الملازمة بان كون العلاقة بين المعنيين هى المشابهة كما تصدى له الشارح
المحقق فدونه خرط القتاد (فلم يكن ماذهب اليه السكاكى مغنيا عما ذكره غيره) ولايحصل
ماهو الغرض من الرد من تقليل الاقسام لان تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها بعد بحاله
الا ان التبعية صارت برمتها قرائن الاستعارة بالكناية وقد يجاب عن هذا الرد بان
استلزام المكنى عنها للتخييلية ليس متفقا عليه بل المتفق عليه عدمه كيف وصاحب الكشاف
من السلف صرح بان فى ينقضون عهد الله استعارة بالكناية بتشبيه العهد بالحبل
والنقض استعارة لابطال العهد فقد وجد الاستعارة بالكناية بدون التخييلية عند
غير السكاكى وهو صرح فى بحث المجاز العقلى بان قرينة المكنى عنها امامقدر وهمى
كالاظفار فى اظفار المنية ونطقت فى نطقت الحال اوامر محقق كالانبات فى انبت الربيع البقل
والهزم فى هزم الامير الجند فقد اثبت الانبات المحقق قرينة للمكنى عنها فلم يجعل المكنى عنها

مستلزمة للتخييلية فلم يكن استلزام المكنى عنها للتخييلية ثابتا لاعنده ولا عند غيره على ان مذهب الغير لايقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف وزيفه الشارح بانه يتم فى افساد كلام المصنف لالاصلاح كلام السكاكى كيف وقد جعل نطقت فى نطقت الحال قرينة وهمية للاستعارة بالكناية فقد اعترف بالاستعارة التبعية وهو ضعيف لانا لانم ان ذلك اعتراف باستعارة نطقت لان كونها وهمية ليست لاستعارتها لنطق موهوم كالاظفار بل لانه ليس مع الحال نطق يتوهم ثبوته لها كالانبات مع الربيع بل النطق كثبوته وهم محض سلمنا انه اعتراف باستعارة نطقت اصورة وهمية لكن ليس ذلك مع حفظ الرد لانه لاانكار فى احتمال بعض صور الاستعارة التبعية للاستعارة بالكناية بلا تكلف فتمثيله بنطقت الحال لقرينة الاستعارة بالكناية لايلزم ان يكون مع التزام الرد حتى ينافى القول بالرد ويشهد لما ذكرنا ماذكره صاحب الكشف فى الرد على السكاكى رد الاستعارة التبعية الى المكنى عنها من انه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصلى والواضح الجلى و يكون ذكر المتعلقات جليا تابعا ومقصودا بالغرض عنها فالاستعارة حينئذ تكون تبعية كما فى قوله تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة اذ اسرى النوم فى الاجفان ايقاظا فان التشبيه ههنا انما يحسن بين هبوب الرياح عليها و بين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور تبعا لذلك التشبيه ولا يصح ان يعكس فيجعل التشبيه بين الهبوب والقرى تبعا للشئ من هذه التشبيهات فلا يصح ههنا رد التبعية الى المكنية عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه فى المتعلق غرضا اصليا وامرا جليا وقد يكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعا فحينئذ يحمل على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى ينقضون عهد الله فان تشبيه العهد بالحبل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه فى مصدر الفعل او فى متعلقه على السوية فحينئذ جاز ان يجعل استعارة تبعية وان يجعل مكنية كما فى نطقت الحال فان كلا من تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمتكلم ابتداء مستحسن فظهر ان ماذكره السكاكى من الرد مطلقا مردود ويمكن توجيه كلام المصنف بانه اراد انه ان قدر التبعية حقيقة لم تكن الاستعارة التخييلية قرينة للمكنية اصلا وذلك باطل عنده باتفاق الناس وذلك لانه اذا جعل قرينة المكنية فى صورة رد التبعية حقيقة تلزمه ان يجعل القرينة فى غيرها ايضا كذلك لان الفرق تحكم فالمراد بقوله ان لايكون مستلزمة نفى مطلق الاستلزام الاعم من الاستلزام الجزئى والكلى حتى لوقال ولايكون التخييلية قرينة المكنية اصلا لم يتجه عليه شئ ومن وجوه رد الرد ماذكره الشارح المحقق فى شرح المفتاح فى بحث الترشيح حيث قال وليت شعرى ماذا يفعل المصنف بالاستعارة التبعية فى كل استعارة تبعية يكون قرينتها عقلية وكيف يجعلها قرينة على استعارة مكنية وهذا فى غاية القوة وغاية مايمكن ان يقال انه لما كان مدار القرينة فى التبعية على الفاعل والمفعول والمجرور على ماصرح به السكاكى بين الرد بجعل قرينة التبعية مكنية واما فى نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا فجعل زيدا مكنيا عنها باستعماله فى المقتول ادعاء واثبات القتل تخييلية ولا يجعل القرينة مكنية نعم يتم الرد على السكاكى لو وجد مثالا لتبعية قرينتها حالية ولم يكن هنا ما تجعل مكنية والتبعية قرينتها ومن وجوه الرد كلام من لامساس له فكلام السكاكى نقله الشارح وطول الكلام فى الرد عليه فى حاشية الشرح وزاد فى طول كلامه السيد السند ولم اظن ذكره الاطالة وابطالا لما هو اظهر بطالة فاعرضنا عنه شفقة على الاذان وصيانة للاذهان (فصل) فى شرائط حسن الاستعارة وتعينه (والمراد) بيان مابه اصل الحسن ومايزيد فى حسنها ويدور عليه مراتب

وتعيينه نسخة

الحسن ولا يقتصر على مالو اهمل لخرج من الحسن الى القبح (حسن كل من التحقيقية) اى كل فرد من افراد التحقيقية مفصلة فقوله (والتمثيل) تخصيص بعد التعميم لمزيد اهتمام بشانه كما لا يخفى وليس المراد حسن كل من هاتين الاستعارتين والا لاغا ذكر التمثيلية فافهم (برعاية جهات حسن التشبيه) سوى مايأتى من ان لايقوى التشبيه بحيث يتخيل الطرفان متحدين فانه ليس من شرائط حسن الاستعارة ان توجد فيها هذه الجهة لحسن التشبيه وكانه اراد الجهة المعهودة لسبقها وهذه الجهة مما لم تسبق قال الشارح فى تفصيل جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ماعلق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق وكانه اراد ظهور الشمول او الشمول تحقيقا والا فشمول وجه الشبه مما يتوقف عليه التشبيه لاحسنه وانما كان الحسن برعاية جهات حسن التشبيه لانه مبنى الاستعارة فصحتها وحسنها مانعان لصحته وحسنه وفيه نظر تأمل تعرف (وان لايشم رائحته لفظا) ظاهره ان المراد ان لايشم كل من التحقيقية والتمثيل كما فى الشرح والصحيح تفسيره بان لايشم شئ منهما كما فى المختصر والتحقيق ان المعنى ان لايشم التحقيقية اذ التمثيل مندرج تحتها فلا حاجة الى عود الكناية اليه ايضا وانما قال لفظا اوالتشبيه معنى مما لا بد منه لكنه لفظا ينافى ادعاء دخول المشبه تحت المشبه به لدلالته على كون المشبه به اقوى فى وجه الشبه واذا قيل ظمأناك فى تشبيه صدغيك بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان مايحكى فاشمام رائحته لايلايم الادعاء المذكور فينقص من حسنه فالاستعارة توجب انتفاء التشبيه لفظا وحسنه يستدعى انتفاء الاشمام فقولنا رأيت بدرا فى الحسن ليس باستعارة وقوله قد زر ازراره على القمر استعارة قليلة الحسن لان فى ذكر المشبه اشمام رائحة التشبيه وان كان ليس على وجه ينبئ عن التشبيه كذا حققه السيد السند فى شرح المفتاح واظن ان فى التجريد ايضا اشمام رائحته ولا يخفى انه كما تدور الاستعارة على التشبيه فحسنها برعاية جهات حسنه يدور على القرينة ايضا فحسنها برعاية حسن القرينة بان تكون فى الخطاب مع الذكى غير واضحة جدا ومع البليد فى غاية الوضوح ومع المتوسط بين بين وكانه لم يتعرض له لانه من جهات حسن مطلق المجاز من غير اختصاص بها (ولذلك) اى ولان شرط حسنهما ان لايشم رائحة التشبيه لفظا (لوصى ان يكون التشبيه) اى مابه المشابهة (بين الطرفين جليا) بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح (لئلا تصير) الاستعارة التحقيقية (الغازا) اى سبب الغاز وتعمية اى اخفاء يقال الغز فلان فى كلامه اذا عماه اى اخفى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز نحو رطب وارطاب وتلك الوصية مخصوصة بالتحقيقية المصرحة دون الاستعارة بالكناية كما صرح به فى المفتاح قبل ذلك لان فى المكنية تصريحا باسم المشبه فلا يصير لخفاء وجه الشبه سبب تعمية والغاز والتوصية بالجلاء اى الى حد لا ينتهى الى الابتذال لان شرائط حسن التشبيه ان يكون وجه الشبه غريبا غير مبتذل ويفهم من كون الوصية مبنية على الاجتناب عن اشمام ان وجه الشبه الخفى لايوجب كون الاستعارة الغازا اذا اشمت رائحة تشبيه (كما لو قيل) فى التحقيقية (رأيت اسدا وتريد انسانا ابخر) البخر بالتحريك النتن فى الفم وغيره (ورأيت ابلا مائة لاتجد فيها راحلة واريد الناس) تمثيل للتحقيقية والتمثيل ولا يخص التمثيل كما يوهمه بيان الشرح لان التمثيل من التحقيقية واعتبار الغازا لان مشابهة الناس بالابل المائة لاتوجد فيها راحلة فى عزة وجوده مرضى منتخب فيما بينهم خفية غير واضحة بحيث لو ترك التشبيه لفظا انتقل الذهن اليه من ذكر المشبه به ولذا صرح النبى صلعم بالتشبيه فقال الناس كابل مائة لاتجد فيها راحلة وفى رواية تجدون الناس

كالابل المائة ليست فيها الراحلة الراحلة البعير يرتحله الرحل جملا كان اوناقة اى يحط عليه رحله
وقوله كالابل مفعول ثان ليجدون وقوله ليست فيها راحلة حال او جملة مستأنفة (وبهذا ظهر
ان التشبيه اعم محلا) اى اعم بحسب التحقق لا بحسب الصدق اذ لا يصدق التشبيه على الاستعارة
ولا الاستعارة عليه ونبه على ارادة العموم بينهما بحسب التحقق بقوله محلا والاعم اذا اطلق ينصرف
الى الاعم المطلق ولم يظهر بما سبق الا افتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر به مع ضميمة
ماهو ظاهر من اجتماع التشبيه والاستعارة انه اعم من الاستعارة مالم يظهر ان الاستعارة
لا تفارق التشبيه وهو لم يعلم بل سيعلم خلافه من انه قد تتعين الاستعارة ولا يصح التشبيه فبينهما
عموم من وجه وليس لك ان تحمل العموم عليه لانه خلاف العبارة ومع ذلك لم يظهر
مما سبق وليس للاعم معنى اعم منهما حتى يحمل عليه اذ ظهر بما سبق احد العمومين
ولما فى عبارته هذا من الخلل غيره فى الايضاح الى قوله وبهذا ظهر انهما لا يجيآن فى كل
ما يجئ فيه التشبيه (ويتصل به) اى بما ذكر من جهات حسن التشبيه تعيين الاستعارة
وان كان بينهما تفاوت فناسب جمعهما فى فصل واحد وقال الشارح اى يتصل بما ذكر من
تعيين التشبيه اذا خفى الشبه انه يتعين الاسعارة اذا قوى الشبه هذا وفاعل قوله ويتصل به
(انه اذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه
وتعين الاستعارة) لئلا يصير كتشبيه الشئ بنفسه او لا يفوت ما اوجبه البلوغ الى مرتبة
الاتحاد من جنس الادعاء فاذا فهمت مسئلة تقول فى قلبى نور ولا تقول فى قلبى ماهو
كالنور واذا وقعت فى شبهة تقول انا فى ظلمة ولا تقول كانى ظلمة ومن هذا علم ان من فوائد
الاستعارة الاحتراز عن تهمة تشبيه الشئ بنفسه الا ينحصر الغرض منه فى المبالغة فى التشبيه
(والمكنى عنها كالتحقيقية) فى ان حسنها برعاية جهات التشبيه لا فى ان لا يشم رائحة التشبيه
لفظا لانه تشبيه مضمر فى النفس فلا ينافى رائحة التشبيه نعم ينبغى ان تحاشى عما يوجب
ظهور التشبيه (و) الاستعارة (التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها) لانها لا تكون
الا تابعة للمكنى عنها عند المصنف فلهذا لم يقيد هذا الحكم بقولنا ان كانت تابعة لها كما قيده
صاحب المفتاح لانه جوز وجود المكنية بدون الاستعارة بالكناية ولم يلتفت الى بيان جهة
حسنها اذا لم يكن تابعة لها لقلته كما صرح به حيث قال وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها وينبغى
ان يكون حسن الاستعارة التخييلية باعتبار ظهور اختصاصها بالمشبه به وباعتبار قوة تهافيه وينبغى
ان يكون ما به قوام وجه الشبه احسن مما به كماله قال الشارح ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية
عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا
كما ذكره فى التحقيقية والمكنى عنها ويمكن دفعه بان الاستعارة التخييلية صورة وهمية مخترعة
اخترعها البليغ واضافها الى المشبه مشابهة للازم المشبه به وهو امر مبطن غير مصرح به فى
الكلام فلا يمكن بيان التفاوت فيه وضبط درجات حسنه بتاوت حسن التشبيه المعتبر فيه فتأمل

(فصل وقد يطلق المجاز) اما على سبيل الاشتراك او التشابه (على كلمة تغير حكم اعرابها)
الاضافة لامية اى حكم لاعرابها لانها اضافة العام الى الخاص كشجر الاراك
فقول الشارح هى للبيان على نحو من النحو وقال فى المفتاح بغير اعرابها من نوع الى نوع
اخر (بحذف لفظ او زيادة لفظ) خرج بهذا القيد لغير حكم اعراب غير فى جاءنى القوم غير زيد
فان حكم اعرابه كان الرفع على الوصفية فتغير الى النصب على الاستثناء لكن لا بحذف
لفظ او زيادة بل لنقل غير عن الوصفية الى كونه اداة استثناء لكنه يخرج عنه ما ينبغى ان يكون
مجازا وهو جملة حذف ما اضيف اليها واقيمت مقامه نحو ما رأيته مذ سافر فانه فى تقدير

مذ زمان سافر الا ان يؤول قوله كلمة بما هو اعم من الكلمة حقيقة ومنها حكما ويدخل فيه
ما ليس بمجاز نحو انما زيد قائم فانه يغير حكم اعراب زيد بزيادة ما الكافة وان زيدا قائم فانه يغير
اعراب زيد عن النصب الى الرفع بحذف احدى نونى ان وتخفيفها وغير ذلك مما تعرفه
لو كنت فى درجة من التفطن فالصحيح كلمة تغير حكم اعرابها الاصلى الى غيره اى الى غير الاصلى
فان ربك فى جاء ربك تغير حكم اعرابه الاصلى اى اعرابه الذى يقتضيه بالاصالة لا بتبعية شئ اخر
وهو الجر فى المضاف اليه اى الى غير الاصلى الذى حصل بمتابعة امر اخر كالرفع الذى حصل
فيه بفرعية مضافه المحذوف وثباته له وليس ما غير اليه الاعراب الاصلى فى الامثلة المذكورة
الى غير الاصلى بل الى اصل اخر وكذلك يدخل فيه نحو ليس زيد بمنطلق وما زيد بقائم مع
ان المفتاح صرح بانهما ليسا بمجازين اذ قيدا لاخراجهما بان قال او زيادة لفظ مستغنى عنه
استغناء واضحا نحو كفى بالله وبحسبك زيد بخلاف ليس زيد بقائم وما زيد بقائم وفسر شارحوا
المفتاح الاستغناء الواضح بما لم يظهر لزيادته فائدة اصلا وزيادة الباء فى النفى لتأكيد النفى
قال الشارح وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب يريد به انه
قال الحكم الاصلى لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز فيه كذا قال المصنف النصب فى قوله تعالى
واسئل القرية مجاز والجر فى ليس كمثله مجاز واعترض عليه بان الاقرب ان يكون المجاز هو الكلمة
دون الاعراب لانه لا يتم فى المجاز بالزيادة نحو ليس كمثله شئ انه تعدى الاعراب عن محله وقد
صرح المفتاح بان اعتبار التجوز هنا باعتبار مشابهته المجاز فى التعدى عن الاصل الى غير
الاصل ورد ذلك بان ظاهر عبارة تعريفه الذى يجب حفظه انه نفس الكلمة حيث قال وهو
عند السلف ان تكون الكلمة منقولة عن حكم لها اصلى الى غيره فليؤول قوله واما الرفع
المجاز بان المراد فحكم مجازى بمنزلة المعنى المجازى فى المجاز والمجاز شايع المعنى السابق لا بهذا
المعنى فانه قلما يستعمل كما دل عليه قوله وقد يطلق اذ لا غرض متعلق به فى فن البيان قال الشارح
حاول المصنف التنبيه عليه اقتداء بالسلف وحفظا للمتعلم عن الزلق عند استعمال المجاز
بهذا المعنى هذا والاولى القناعة بالوجه الثانى اذ لا بد لتعرض السلف لهذا المعنى من جهة
وهى ليست الا المعنى المذكور وستعرف تحقيق هذا المجاز على وجه يكون مقصودا فى البيان
فالاول (كقوله تعالى وجاء ربك) لاستحالة مجئ الرب فيجب ان يحمل على ان التقدير جاء امر
ربك او عذابه (واسئل القرية) للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا
على انطاق الجدر ان ايضا وانه ليس المقام مقام تذكير المخاطب وجعله معتبرا بفناء اهل
القرية حتى يقال اهها اسئل القرية وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك
فانه لا يحذف فى امثال هذا المقام المضاف على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وسر ذلك ان
التصرف هنا فى السؤال والقصد من الامر بالسؤال الامر بالتأمل فى القرية الخالية عن
اهلها والتأمل فيها والاعتبار بها والتذكير لسان ما تعلق به المخاطب من المنازل والمارب
(و) الثانى (كقوله تعالى ليس كمثله) فان الاصل ليس مثله شئ تغير حكم اعراب مثله عن
النصب الى الجر بزيادة الكاف هذا اذا قيل بزيادة الكاف دون المثل كما قيل بدليل ان الزيادة نشئت
منه ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف سيما حرف ليس الا حرفا انسب ونحن نرجحه بان
القول بزيادة المثل يؤدى الى القول بدخول الكاف على المضمر والى الحاجة الى تقدير متعلق للجار
وقد يقال المقصود من هذا الكلام نفى ان يكون شئ مثله تعالى وكما يكون قصد هذا المعنى بجعل
الكاف او المثل زائدا يمكن مع الاستغناء عن جعل شئ منهما زائدا بل التحصيل مع عدم الزيادة
بطريق الكناية التى هى ابلغ من التصريح وذكر الشارح المحقق له وجهين احدهما

بهما نسخه

وهو ما نقله عن الكشاف وهو انه قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض
نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوا عمن يماثله وعمن يكون
على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه
وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شئ وقوله ليس كمثله شئ الا ما يعطيه الكناية
من فائدتها وهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحو قوله تعالى
بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة
عن الجود لا يقصدون شيئا اخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له وكذلك يستعمل هذا فيمن له
مثل ومن لا مثل له هذا وينبغي ان يعلم ان نفي المثل عنه تعالى بنفي مثل المثل مجاز متفرع
على الكناية لانه لابد في الكناية من صحة ارادة المعنى الحقيقي وهذا انما يصح فيما يمكن
في حقه المعنى الحقيقي واما فيما يمتنع فلا يصح فهو مجاز متفرع على الكناية بان هذه الكناية
لما نقلت عن محل يصح فيه المعنى الحقيقي الى محل يمتنع انقلبت مجازا فاطلاق الكناية مسامحة
شايعة تسمية للفرع باسم اصله هذا على حذف ما حققوه واما ما يقتضيه الرأى الصائب
فلعله غيره لانه اذا جاز ارادة المعنى الحقيقي لانتقال الى اللازم فيما لا يتحقق فيه مع امكان تحققه
فلم لا يجوز تلك الارادة فيما يمتنع حتى يكون كناية محضة ومما يتعلق بتحقيق هذا الوجه
من الكناية وبه يمتاز عن الوجه الثاني الذي سنذكره لك ان نفي المثل عنه تعالى على هذا
الوجه لازم لنفي المثل عن مثله تعالى لانه اذا انتفى المثل عن مثله وعمن هو على اخص اوصافه
ينتفي عنه بطريق الاولى لا من جهة ان ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم
نفي الملزوم وثانيهما انه نفي للشئ بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وذلك لانه
لو كان له تعالى مثل لكان لمثله مثل وهو ذاته تعالى لان المماثلة من الجانبين واورد عليه
السيد السند انه لا تفاوت بين هذين الوجهين في باب الكناية الا بحسب العبارة وبيان ذلك
ان كلا الوجهين كناية في الشبه حيث نسب النفي الى مثل المثل واريد نسبته الى المثل فرجعهما الى
استعمال لفظ دال على نفي مثل المثل في نفي المثل الا انه عبر عن الاول بان ثبوت مثل المثل لازم
لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وعن الثاني بان نفي المماثل عمن هو على اخص
اوصافه نفي للمماثل عنه بطريق المبالغة فالصواب ان هذا الوجه ليس بكناية بل هو من المذهب
الكلامي بايراد حجة على نفي المثل على طريقة اهل الكلام فيكون المال انه ليس لمثله مثل
اذ لو كان له مثل لكان لمثله مثل هو ذاته تعالى وحينئذ يكون لنا وجهان متميزان هذا وقد عرفت
التمايز بين وجهي الكناية وان بناءه على اختلاف وجه لزوم نفي المثل لنفي المثل فيهما وكفى شاهدا
في التمايز بينهما انه يتوجه على الثاني ما لا يتوجه على الاول وهو انا لا نسلم انه لو كان له مثل لكان
ذاته مثلا لمثل لان مثل الشئ ما هو ملحق به الحاق الناقص بالكامل على ما عرفته في باب التشبيه
حتى لو تساويا يترقى الامر في باب البلاغة عن التشبيه الى التشابه فان قلت فقد سقط بهذا الفرق
الوجه الثاني قلت كاني بصاحب هذا الوجه يقول ينبغي ان يكون المقصد من الاية اكثر
من نفي الملحق بذاته لئلا يقصر عن نفي المشارك لكنا نقول لا نرضى بحمل ابلغ كل كلام على ترك
ما هو احسن من العدول من التشبيه الى التشابه في امثال هذا المقام فنقول المراد على هذا نفي
المثل ويلزم من انتفائه انتفاء المشارك بطريق الاولى ولا يقوم ما ذكرته من وجه الكناية بل يتعين
حينئذ الحكم بزيادة الكاف نعم لو اريد التوجيه بطريق الكناية فالوجه هو الاول وبهذا
ظهر سقوط المذهب الكلامي انه لا يختص بالوجه الثاني بل يصح صرف ما ذكره الكشاف ايضا
على المذهب الكلامي وانه ليس نفي مثل المثل اوضح من نفي المثل حتى يستدل به على نفي المثل

وللكناية وجه ثالث يتضمن التعريض لمثبت المثل بانك لم تتعقل الواجب بل لم تتعقل الا مثلا له
اذ لو تعقلت ذاته لم تثبت له مثلا فاللائق بحالك في مقام نفي المثل عنه تعالى نفي المثل عن مثله
تعالى فتنبه قال صاحب المفتاح ورأيي في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما
في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولذا لم اذكر الحد شاملا له لكن العهدة
في ذلك على السلف وكأنه اراد انه لا يرضى بجعله مشاركا لما سبق في اسم المجاز وداخلا تحت
مفهومه او جعل اللفظ مشتركا بينهما لان لفظ المجاز لا ينصرف في الاطلاق الا الى الاول
ولا يراد به هذا الفرد الا بالقرينة لكن العهدة في جعل اللفظ مشتركا بينهما اشتراكا معنويا
او لفظيا على السلف كما يستدعيه تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فلا يتوجه عليه
ما ذكره الشارح المحقق ووافقه السيد السند عليه انه ان اراد انهم جعلوه من اقسام
المجاز اللغوي المقابل للحقيقة والمفسر تفسيرا يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف
على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته
فلا يعرف له ههنا رأى ينفرد به لانا نقول له نزاع معهم في اشتراك لفظ المجاز بين النوعين
اشتراكا معنويا او لفظيا كما يستدعيه تقسيمهم المجاز اليهما ثم نقول لا يبعد ان يقال هذا النوع
من المجاز ايضا من قبيل نقل الكلمة عما وضعت له الى غيره فان للكلمة وضعا افراديا ووضعيا
تركيبيا فهي مع كل اعراب في التركيب وضعت لمعنى لم توضع له مع اعراب آخر
فاذا استعملت مع اعراب في معنى وضعت له مع اعراب آخر فقد اخرجت عن الموضوع له
التركيبي الى غيره مثلا القرية بالنصب في اسئل القرية موضوعة لمعين تعلق به السؤال
وقد استعمل في معين تعلق بما اضيف اليه السؤال وحينئذ يمكن ان يجعل تحت
تعريفاتهم للمجاز ويجعل مقصودا لصاحب البيان لتعلق اغراض بيانية به فلما رتبه
وقد نقل الشارح في هذا المقام تعريفا للمجاز بالزيادة وتعريفا للمجاز بالحذف عن الاحكام
وطول فيه الكلام وزاد عليه السيد السند فوائد في بيان المقصود والمرام الا انا اخفيناه عن السامة
وتركناه فان اشتهيته فارجع اليهما وان فاتك ما كنا نزيد عليهما لكن لا علينا فانك لا تتحمل
ما لدينا (الكناية) مصدر قولهم كنيت به عن كذا اكني من باب ضرب وكنوت اكنو
من باب نصر اى تكلمت بما يستدل به عليه او تكلمت به واردت غيره او تكلمت بلفظ يجاذبه
جانبا حقيقة ومجازا والمعنى الاخير قريب من المعنى المصطلح عليه اعني قوله (لفظ اريد به
لازم معناه مع جواز ارادته معه) وقد اشار الى فائدة قوله مع جواز ارادته معه وهو اخراج
المجاز عن التعريف بقوله (فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع
ارادة لازمه) الا انه لم يقل فخرج به المجاز مع انه اخصر واوضح في المقصود ليكون مع
الاشارة الى هذه الفائدة تنبيها على ان العمدة في الفرق بين الكناية والمجاز هو هذا الذي
هو الوجه الاول للفرق الذي ذكره السكاكي والوجه الثاني من الفرق الذي ذكره وهو قوله وفرق
بان الانتقال فيها من اللازم الخ ليس بشئ وكما يخرج به المجاز يخرج بعض الحقائق الصريحة
كلفظ الصلوة المستعملة في الدعاء بحسب اللغة فانه يصدق عليها لفظ اريد به لازم معناه لكن
لا يجوز ارادته معه اذ لا يجوز حين التكلم باصطلاح اللغة ارادة المعنى الشرعي فضلا عن
ارادته معه فلا حاجة لاخراجها الى اعتبار حيثية اللزوم اى لازم معناه من حيث انه موضوع له
لا من حيث انه لازم الموضوع له فان قلت ما فائدة قوله معه وهل لا يكفي للفائدتين المذكورتين
مجرد قوله مع جواز ارادته قلت يكفي لهما ذلك لكن فيه التنبيه على ان ارادة اللازم اصل
وارادة المعنى تبعية ارادة اللازم ولينتقل منه الى اللازم كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو
ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه والممنوع هو الجمع بين المعنى ولازمه

على وجه يكونان مقصودين استقلالا ولا مانع من الجمع على وجه يكون احدهما تابعا للاخر ووسيلة الى قصده وفهمه لكن فيه ان استعمال كلمة مع فى قوله مع جواز ليس كما ينبغى لان ارادة لازم المعنى ليس تابعا لجواز ارادته معه الا ان يقال ان كلمة مع تدخل على المتبوع من المتشاركين وجواز ارادة معناه مع لازمه لم يشارك اللازم فى الارادة فتأمل ومعنى قوله انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقى ان ارادة المعنى الحقيقى فارق بينهما فانها جائزة فى الكناية كما ذكره فى التعريف وممتنعة فى المجاز كما دل عليه تعريف المجاز وحينئذ لا يتجه ماذكره الشارح ان مابه المخالفة جواز ارادة المعنى الحقيقى مع ارادة لازمه لا ارادته فبين التعريف وقوله من جهة ارادة المعنى الحقيقى مع ارادة لازمه تناف لانه لا يتفرع ظهور ان المخالفة من جهة ارادة المعنى الحقيقى مع ارادة لازمه ولا حاجة فى دفعهما الى تقدير الجواز كما ذهب اليه الشارح فان قلت قد صرح صاحب الكشاف ان قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله تعالى ليس كمثله شئ كناية مع امتناع المعنى الحقيقى فى حقه تعالى فتمتنع ارادته فالتقييد بقوله مع جواز ارادته معه يخرج كثيرا من الكنايات قلت منهم من يقول معنى جواز ارادته معه جواز ارادته فى الجملة وفى بعض المواد فلا يخرج كنايات يمتنع جواز ارادة المعنى الحقيقى فى بعض المواد ولا يخفى انه فى غاية البعد على انه تدخل هذه الكناية فى تعريف المجاز لانه يصدق عليه انه اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وقال الشارح فى المختصر ان المراد مع جواز ارادته معه من حيث انها كناية وامتناع الارادة فى هذه الامثلة بواسطة خصوص المادة وهو كلام خال عن التحصيل مع انه يوجب الدور فى تعريف الكناية وتدخل هذه الامثلة فى تعريف المجاز والتحقيق انه اذا امتنع ارادة المعنى الحقيقى فهى مجاز وانما جعل الكشاف الامثلة المذكورة من باب الكناية لا كنايات وقد صرح بانها مجازات متفرعة على الكناية بمعنى انهما استعملت فى المعنى الكنائى كثيرا بحيث قطع النظر عن المعنى الحقيقى فصار ذلك بسبب استعماله فى محل امتنع المعنى الحقيقى فانقلبت الكناية مجازا لكن اذا يمكن المعنى الحقيقى ويكون منتفيا يجعل كناية كما فى بسط اليد فى من فقدت يده لنقصان فى الخلقة فان استعماله فى كرمه كناية لامكان المعنى الحقيقى فيه فيه بحث لانه كما ان امتناع المعنى الحقيقى قرينة مانعة عن ارادته كذلك انتفاؤه قال الشارح وفى الايضاح ان الفرق بينه وبين المجاز من هذا الوجه اى من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه وهو ليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عنى باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه هذا كلامه وكانه اراد ان فيه ان المعنى الموضوع له هو الملزوم كما سيذكره وفيما رأيناه من نسخ الايضاح ان من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه فلا يتجه عليه شئ فان قلت قد صرح فى المفتاح ان الكناية يراد بها معناها مع لازمه حيث قال اذا استعملت الكلمة اما ان يراد معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها معا والاول الحقيقة والثانى المجاز والثالث الكناية فينبغى ان تعرف الكناية بما اريد به معناه مع لازمه قلت زيف هذا الكلام منه بانه لا شبهة فى انه كثيرا ما يقال طويل النجاد لمن لا نجاد له فهو كناية مع انه ليس هناك ارادة المعنى الحقيقى وجعل الموثوق به ما يشعر به كلامه فى الفرق الاول بين الكناية والمجاز حيث قال ان الكناية لا تنافى ارادة الحقيقة بلفظها فلا يمتنع فى قولك فلان طويل النجاد ان اريد طول نجاده من غير ارتكاب تأول مع ارادة طول قامته فانه يشعر بجواز ارادة المعنى مع لازمه وبناء هذا التعريف على هذا لكن فيه بحث لان انتفاء النجاد قرينة مانعة عن ارادته على ما

عرفت ولنا بحث نذكره لك وان حان الاسهاب للاطناب رجاء ان تجدد نشاطك فى السماع فانه معجب للالباب وهو انه يمكن ان تجعل الكناية كلها حقايق صرفة ويكون قصد ما يجعل معنى كنائيا من قبيل قصد النتيجة بعد اقامة الدليل فيكون قولنا فلان كثير الرماد حقيقة صرفة ذكرت دليلا على انه مضياف فيكون التقدير فهو مضياف ولا يكون هناك استعمال كثير الرماد فى المضياف (وفرق) لم ينسبه الى السكاكى مع انه ذكره فى كتابه لانه لا يخصه كما صرح به فى الايضاح (بان الانتقال فيها) اى فى الكناية (من اللازم الى الملزوم) كالانتقال من طول النجاد الذى هو لازم لطول القامة اليه (وفيه) اى فى المجاز (من الملزوم الى اللازم) كالانتقال من الغيث الذى هو ملزوم النبت الى النبت ولا يخفى ان هذا لا يظهر فى الاستعارة لان الاسد ليس ملزوما للرجل الشجاع وكذا فى كثير من المجازات المرسلة ولو جعلت ملزومات بالقرينة فالكناية ايضا ملزومة بالقرينة (ورد) هذا الفرق بمنع ان الانتقال فى الكناية من اللازم الى الملزوم (بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه) الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص وفيه انه ان عرف علاقة اللزوم بين اللازم والملزوم ينتقل منه اليه لا محاله وان لم يعرف لا ينتقل من الملزوم ايضا (وحينئذ) اى حين اذ كان اللازم ملزوما (يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم) كما فى المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكى ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن اخص او مساويا لم ينتقل منه الى الملزوم فان قلت ان اللازم كيف يكون اخص والعام قد يوجد بدون الخاص فيلزم وجود الملزوم بدون اللازم قلت اراد باللازم التابع والرديف كطول النجاد التابع لطول القامة وما ذكره فى موضع اخر من كتابه ان الانتقال فى الكناية يتوقف على مساواة اللازم للملزوم فغير موثوق به وان وثقه الشارح فى هذا المقام وبهذا ظهر الجواب عن رد الفرق من ان السكاكى اراد ان الانتقال فى الكناية من التابع وفى المجاز من المتبوع ومنع الشارح كون الانتقال فى المجاز من المتبوع دائما اذ ربما يتجوز بالنبت عن الغيث ويمكن دفعه بان ذلك الفرق مبنى على ان الموضوع له مراد ابدا فى الكناية لكن ينتقل منه الى ملزومه فالموضوع له فى الكناية تابع فى الارادة والانتقال من التابع فى الارادة الى المتبوع وفى المجاز الانتقال من الموضوع له الذى هو المتبوع المحض للمعنى المجازى لانه الاصل بالنسبة الى الخارج ولم تعرض له التبعية بحسب الارادة ولو بنى الكلام على جواز ارادة الموضوع له فى الكناية يكون الفرق بينهما فى الجملة (وهى) اى الكناية (ثلثة اقسام الاولى) اى القسم الاول وتأنيثه باعتبار الخبر لانه الكناية (المطلوب بها غير صفة ولا نسبة) كنى بغير صفة ولا نسبة عن الموصوف فكانه قال المطلوب بها الموصوف كما فى عبارة المفتاح ليكون تعريف هذا القسم من الكناية بما هو المطلوب منه وليظهر مقابلة هذا القسم بالقسمين الاخرين (فمنها) اى من الاولى (ما هى معنى واحد) اى عبارة عما هو معنى واحد (كقوله والطاعنين مجامع الاضغان) فان مجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب (ومنها ما هى مجموع معان) حصل بضم لازم الى لازم واطلق على الموصوف (كقولنا كناية عن الانسان حى مستوى القامة عريض الاظفار وشرطهما الاختصاص بالمكنى عنه) ليحصل الانتقال منهما الى المكنى عنه لكن الاختصاص اعم من الحقيقى كما فى الواجب والقديم وغير الحقيقى كما اذا اشتهر زيد بالمضيافية او صار كالمتفرد فيها بحيث لا يعتد بمضيافية غيره وفسر الشارح القسم الاول بان يتفق فى صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف والقسم الثانى بان تؤخذ صفة فتضم الى صفة لازم اخر ليصير جملتها مختصة

بموصوف ليتوصل بذكرها اليه وفيه ان فى تفسير القسمين على هذا الوجه بجعل اشتراط الاختصاص لغوا الا ترى انه لما ذكر صاحب المفتاح القسمين مطابقين لهذا التفسير لم يذكر الاشتراط ومن البين ان تخصيص هذا الشرط بهذا القسم من الاقسام الثلثة من غير مخصص وجعل السكاكى الاولى يعنى ما هو معنى واحد قريبة والثانية بعيدة قال المصنف فى الايضاح وفيه نظر فقال الشارح واعل وجه النظر انه فسر القريبة فى القسم الثانى بان يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التى هى معنى واحد والتى هى مجموع معان كلاهما خالية عن الوسايط لظهور ان ليس الانتقال من حى مستوى القامة عريض الاظفار الى شئ ثم منه الى الانسان فالجواب ان القرب ههنا باعتبار اخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى اخر وتلفيق بينهما وتكلف فى التساوى والاختصاص والبعد بخلاف ذلك هذا ولا يخفى انه يبعد ان يكون نظر المصنف ذلك لظهور ان ما هو مناط القرب والبعد فى كلام المفتاح ما ذكره الشارح بحيث لا يخفى على من نظر فى كلامه نظرا تاما فالاقرب ان وجه النظر ان جعل مناط القرب والبعد فى هذا القسم سهولة المأخذ وعدمها وفى القسم الثانى وجود الواسطة وعدمها تحكم وفرق من غير فارق فلا يجاب بما ذكره الشارح بل بما ذكره السيد السند لو تم من ان الواسطة وعدمها ظاهران فى القسم الثانى دون الاول ولك ان تجعل النظر ان التكلف فى الاختصاص قد يكون فى القسم الاول كما اذا لم يكن للمعنى الواحد اختصاص الا بتمحل وتكلف والبراءة عنه فى القسم الثانى بان يكون اختصاص مجموع معان مشتهرا واضحا ويمكن دفعه بان التقسيم على هذا الوجه من تصرفات المصنف ويمكن ان يكون القريبة عند المفتاح ما يكون اختصاصه ظاهرا بلا تكلف بان يتفق فى صفة من الصفات اختصاص بموصوف من غير حاجة الى اعمال تكلف مركبة كانت او واحدة والبعيدة عند ان يتكلف فى اختصاصها مركبة كانت او واحدة الا انه بين التكلف فى المركب على سبيل التمثيل ولم يقصد اختصاص التكلف بالمركب ولا شموله لجميع افراده (الثانية المطلوب بها صفة بمعنى ما قام بالغير) والمكنى فى طويل النجاد عند التحقيق طول القامة لان طويل القامة وكلام المصنف حيث قال كقولهم كناية عن طول القامة مشعر بحمل الصفة على هذا المعنى فلا يتجه انه ان اريد بالصفة ما قام بالغير يخرج طويل النجاد وان اريد مدلول الصفة المفسرة بما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين خرج عنه نحو اعجبنى طول نجاد فلان فانه كناية عن طول قامته لا عن طويل القامة وهى ضربان قريبة و بعيدة (فان لم يكن الانتقال) من الكناية الى المطلوب (بواسطة قريبة) والقريبة قسمان (واضحة) يحصيل الانتقال منها بسهولة ومن البين جريان هذين القسمين فى القسم الاول من الكناية وكانهما اهملا فيه لعدم الاطلاع على امثلتهما فى كلام البلغاء (كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد) وخص هذا القسم بتعدد المثال من بين الامثال اشارة الى تقسيم اخر كما اشار اليه بقوله (والاولى) كناية (ساذجة) لا يشوبها شئ من التصريح (وفى الثانية تصريح ما لتضمن الصفة) بمعنى ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين (الضمير) الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه لمشابهتها الفعل الذى لم يخل عن مرفوع على ما قيل وليخرج المضاف اليه عن كونه فاعلا الى كونه فضلة فيبعد الاضافة عن استهجان ايهام اضافة الشئ الى نفسه لان الصفة عين فاعله على ما نقول فاضافة الصفة ابدا الى المفعول او الملحق به ولا يكون الى الفاعل قطعا لكن هذه الاضافة لا تحسن

بل تقبح ما لم تتضمن الصفة معنى قائما يتضمنها لا محالة حين الاضافة فان الطويل المسند الى نجاد احد يتضمن طول قامته فبهذا الاعتبار حسن اسناده الى ضميره بعد الاضافة لان اسناد الطول الذى هو صفة النجاد فى قوة اسناد طول القامة اليه بخلاف زيد اصفر ثوره وبهذا التحقيق عرفت ان اسناد الطويل الى ضمير الموصوف لا يجعله صريحا لانه اسناد طويل هو صفة النجاد بل يجعله فى قوة الصريح لان الاسناد بملاحظة تضمنه طول القامة فكانه اسند باسناده طول القامة وبهذا حكم عليه بان فيه تصريحا ما لا لانه اسند اليه الطويل الذى هو حاله كما ظنه الشارح كيف ولو كان كذلك يخص هذا العرف بطول نجاده وطويل النجاد ويكون قولنا زيد كثير الرماد كناية ساذجة كقولنا زيد كثير رماده وقد اورد بناء على ظنه هذا انه يجب ان يكون طويل النجاد تصريحا لا كناية فيها تصريح ما وتكلف فى جوابه بان اعتبار الضمير لمجرد امر لفظى هو امتناع خلو الصفة عن مرفوع وبما حققناه لا اتجاه لهذا السؤال (اوخفية) ما عطفت عليها واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية ولا يخفى ان الساذجة والمشوبة بالتصريح جاريتان فيه نحو عريض قفاه وعريض القفاء وكذا الواضحة والخفية بان يكون الانتقال فى كل مرتبة واضحا او لا يكون كذلك وكانه لم يعتبر لان الكناية مع الواسطة خفاء لا محالة (كقولهم كناية عن الابله عريض القفاء) فان عرض القفاء وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد بلا واسطة لكن هذا الاعتقاد ليس مشتركا بين الناس بل يختص به واحد دون واحد فلا ينتقل اليه الا بعد تأمل وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعنى قولهم عريض القفاء قال المصنف وفيه نظر ووجه النظر يحتمل ان يكون ما ذكره الشارح من انه كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفاء ومنه الى الابله وحينئذ يندفع بما ذكره فى جوابه من انه لا امتناع من ان تكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المط بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المط بالكناية قد يكون الواسطة اذا كانت فى افادة المطلوب وظهور المط منه كانه المطلوب نفسه وقد تكون المط فلا ينتهى القصد من العبارة الى الواسطة بل يذهب الى المطلوب لكن كون وجه النظر ما ذكره احتمال ضعيف لانه بعد ما قال السكاكى كناية قريبة عن هذه الكناية لا يتوجه عليه انها بعيدة لان الانتقال منها الى الابله بالواسطة فكيف يظن بالمصنف مثل هذه الغفلة ويحتمل ان يكون ان الكناية عن الكناية انما تكون اذا كانت الكناية المكنية مشتهرة ربما التحقت بالصريح فانه لا يكنى بكثير الرماد عن كثرة احراق الحطب تحت القدر فانها ليست كالصريح فى المضياف وليس عريض القفاء كالصريح والا لم تكن من الكناية الخفية كما اعترف به السكاكى ولا يخفى لطف هذا النظر ودقته والجواب عنه ان الكناية الخفية ما كان الانتقال فيها محتاجا الى تأمل قبل الاشتهار وعريض القفاء لاشتهاره فى الكناية عن البلاهة التحق بالصريح فيحسن ان يكنى عنها بعريض الوسادة ويحتمل ان يكون منعا لكون قولهم عريض الوسادة كناية عن الكناية فانهم يقصدون به البلاهة وليس الوسادة كناية قصد عريض القفاء بها الا بمجرد فرض وتقدير فلا يصح قول السكاكى كما فى قولهم عريض الوسادة كناية عن هذه الكناية وحينئذ لا جواب له ويحتمل ان يكون ان القريب ما لا يكون بينه وبين المطلوب واسطة ولا خفاء فى ان المطلوب بعريض الوسادة الابله سواء قصد به

بل الصحيح ان يقال كما فى عريض الوسادة كناية عن هذه الكناية نسخه

عريض القفا والابله فلا يحتمل ان يكون قريبا وجوابه حينئذ ان المطلوب عبارة عن المقصود من
اللفظ لا ما لا يكون وسيلة الى شئ آخر بعد افادته باللفظ (وان كان) اى الانتقال (بواسطة) فهى
(بعيدة) فضلا عن ان يكون باكثر من واسطة ولم يقل والا فبعيدة لئلا يشتبه المعطوف عليه ولان
الاعذب مقابلة الاثبات والنفى لا مقابلة النفى ونفيه (كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف
فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها) اى ومن كثرة الاحراق
وكذا كل ضمير يأتى الى كثرة قبله (الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة ومنها الى كثرة الضيفان)
بكسر الضاد جمع ضيف (ومنها الى المقصود) وهو المضياف وبحسب قلة الوسايط وكثرتها
وسرعة الانتقال فى كل مرتبة وبطؤها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء
(الثالثة المطلوب بها نسبة) سواء كان طرفا النسبة مذكورين صريحين فتنفرد الكناية فى
النسبة او احدهما مذكور صريحا والاخر كناية فتجتمع الكناية فى النسبة مع الكناية عن
الموصوف او الصفة اذ كلاهما مذكورين كناية فتجتمع الاقسام الثلثة فالاحتمالات العقلية
سبعة اربعة منها اجتماع الثلث او اثنان منها ولا يبطل بشئ منها حصر القسمة لان المقسم
مقيد بالوحدة كما فى سائر التقسيمات نعم لو جعل قوله عليه السلم المسلم من سلم المسلمون من لسانه
ويده كناية عن الاستدلال على كفر المؤذى المعرض به بان يقال هو كناية عن ان هذا المؤذى
كافر لانه لا يسلم المسلمون من لسانه ويده وكل من لا يسلم المسلمون من لسانه ويده فهو كافر يكون
قسما رابعا من الكناية (كقوله) اى قول زياد الاعجم (ان السماحة) اى الكرم لا الجود لئلا يكون
الندى تطويلا (والمروة) بضمتين كمال الرجولية (والندى) اى الجود (فى قبة) هى تكون فوق
الخيمة يتخذها الرؤساء يقال بيت مقبب جعلت فوقه قبة (ضربت على ابن حشرج) على وزن
جعفر اسم رجل (فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات) قال الشارح
اراد بالاختصاص ثبوت الصفات له سواء كان على طريق الحصر او لا يدل عليه انه جعل
السكاكى من التصريحات بالاختصاص له المتروكة الى الكناية سمح ابن الحشرج او حصل
السماحة له او ابن الحشرج سمح ومن البين انه لا حصر فى شئ منها ويؤيد ما ذكره قوله فى
الايضاح فانه حين اراد ان لا يصرح باثبات هذه الصفات لابن الحشرج جمعها فى قبة
تنبيها بذلك على ان محلها ذو قبة وجعلها مضروبة عليه لوجود ذوى قباب فى الدنيا كثيرين
فافاد اثبات الصفات المذكورة له بطريق الكناية هذا ثم وجه ارادة الثبوت بالاختصاص ان
الاختصاص هو الثبوت لشئ والنفى عن غيره فاريد هنا بعض معناه وفى شروح المفتاح انه
مبنى على ان الاثبات تخصيص بالذكر ولا يخفى ان المراد هنا ليس الاختصاص بالذكر وليست
الارادة متعلقة باثبات الاختصاص بالذكر بقى انه اذا جعل الاختصاص بمعنى ثبوت الصفات
له صار قوله فانه اراد ان يثبت ثبوت هذه الصفات له ولا يخفى سماجته والعبارة الصحيحة اراد
ان يثبت هذه الصفات له ولا يخفى انه لو جعل التعريف فى السماحة والمروة والندى للجنس
الاستغراقى افاد حصر هذه الصفات فى ابن الحشرج لان جميع افرادها اذا قامت به لا تقوم
بغيره اذ الصفة لا تقوم بمحلين وتكون مبالغة فى كمال ابن الحشرج فى هذه الصفات بحيث الحقت
هذه الصفات فى غيره بالعدم فلا يبعد ان يكون قول المصنف انه مختص بها وقوله
اختصاص ابن الحشرج على ظاهرهما وحينئذ يكون فى البيت كنايتان احديهما جعل
اثبات جميع افراد الثلثة له كناية عن الاختصاص وثانيتهما جعل جملتها فى قبة مضروبة
عليه كناية عن الثبوت له (فترك التصريح بان تقول انه مختص بها ونحوه) مجرور معطوف على

ان تقول اى التصريح بنحو هذا القول او منصوب معطوف على مفعول ان يقول اى نحو قولنا
انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى من نحو اختص بها او ثبت له دون غيره فى
وجه ومن نحو سمح ابن الحشرج سمح ايضا فى وجه اخر فتأمل (الى الكناية بان جعلها) اى تلك
الصفات (فى قبة مضروبة عليه) اى على ابن الحشرج فافاد اثبات الصفات المذكورة له
لانه اذا اثبت الامر الذى لا يقوم الا بغيره فى مكان الرجل ثبت له لان الصفات تثبت فى المكان
بتبعية ثبوت محلها ولهذا كان هذا من قبيل الكناية دون المجاز اذ لو امتنع ثبوت الصفات
فى المكان لامتنعت ارادة الحقيقة ولم تكن كناية بل مجازا ونحن نقول لا يبعد ان يجعل كون هذه
الصفات فى قبة ضربت على ابن الحشرج كناية عن كونها عين ابن الحشرج حيث جعلت
فى مكان ابن الحشرج والمتبادر من الكون فى المكان الكون بالذات ولا يكون فى مكان الرجل
بالذات الا نفسه فكانه قيل ابن الحشرج هو السماحة والمروة والندى (ونحوه) اى نحو قوله
فى الكون مثال الكناية المطلوبة بها النسبة (قولهم المجد) اى نيل الشرف والكرم اذ لا يكون
الا با لاباء او كرم الاباء خاصة والكرم والحسب اعم من ان يكون من جهة الآباء او نفس الرجل
(بين ثوبيه) يريد بالثوبين الرداء والازار وكذا المراد بالبردين فى قوله (والكرم فى برديه) وانما
قال ونحوه ردا على من جعل الكناية فيه من قبيل طويل نجاده وتبع فى هذا الرد المفتاح
حيث قال وقد يظن هذا من قسم زيد طويل نجاده وليس بذلك فطويل نجاده باسناد
الطويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وطول النجاد كما تعرف قائم مقام طول
القامة فاذا صرح من بعد باثبات النجاد لزيد بالاضافة كان ذلك تصريحا باثبات الطول
لزيد فتأمل هذا وليس الامر كما ظن المفتاح فان المثال ذو وجهين له وجه نحو الكناية عن
الصفة مع التصريح بالنسبة ووجه الى الكناية عن النسبة من غير كناية عن صفة الثانى
ما شاهده المفتاح وهو انه جعل المجد فيما يحيط به ويشتمل عليه وجعل ذلك كناية عن
ثبوته له لان الصفة تكون تبعا فيما يكون فيه الشئ بالذات ولولا ذلك لامتنعت الحقيقة وكان
اللفظ مجازا والابلغ على هذا ان يجعل التركيب كناية عن كون المجد والكرم عينه لان كون
الشئ بين بردى الشئ يدل على انه عينه لانه الذى يكون بين برديه والاول ما شاهده غيره وهو
ان كون الشئ بين بردى الشئ كناية عن احاطته به كاحاطة البردين وباضافة البردين اليه
ثبت التصريح باثبات الاحاطة المكنية بالكون بين البردين له على نحو التصريح لاضافة
النجاد الى الشئ بثبوت الطول المكنى بطول النجاد له فيكون المجد بين ثوبيه بمعنى المجد محيط به
وحينئذ ينبغى ان يكون قوله ونحوه للتنبيه على الفرق بينه وبين المثال السابق فى كون السابق
نصا وهذا محتملا (والموصوف فى هذين القسمين) يعنى الثانى والثالث كثيرا ما يكون مذكورا
كما مر (وقد يكون غير مذكور) لكن القسم الثانى حينئذ يستلزم القسم الثالث اذ لا يتصور
كون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة بخلاف القسم
الثالث فانه لا يستلزم القسم الثانى فانه يصح الكناية عن النسبة الى موصوف غير مذكور مع
التصريح بالصفة (كما يقال) اى الموصوف الغير المذكور فى الكناية عن النسبة لا فيهما
كما هو المتبادر (فى عرض) بالضم اى ناحية (من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من
لسانه ويده) فكانك اشرت من ناحية هى لمن سلم المسلمون من لسانه ويده الى ناحية اخرى هى
للمؤذى فالصفة وهى الاسلام هنا مصرح بها والموصوف وهو المؤذى غير مذكور والنسبة
وهى نفى الاسلام عنه مكنية بحصر الاسلام فى غير المؤذى على ما يفيده تعريف الجنس للمسند
اليه فان قلت حصر الاسلام فى غير المؤذى عبارة عن ثبوته له ونفيه عن المؤذى فيكون نفى

فا وجدوا من نحو سمح ابن الحشرج وابن الحشرج سمح نسخه

الاسلام عن المؤذى مصر حاقلت الحصر امر اجمالى يلزمه تفصيل النفى بحسب المقام فيجوز
ان يكنى بهذا المجمل عن هذا المفصل على انه لوكان معنى الحصر الاثبات والنفى تفصيلا
يجوز ان يكنى بالكل عن الجزء ويجعل الكل وسيلة الانتقال الى الجزء ويجعل الجزء مقصودا
بالافادة ومثال الكناية عن الصفة قولك فى عرض من يعتقد حل الخمر وانت تريد تكفيره
انا لا اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له اذا كنى عن الكفر باعتقاد حل
الخمر وكناية عن نفى الاسلام عنه اذا كنى بعدم اعتقاد حل الخمر عن الاسلام (قال السكاكى)
فى اوائل بحث الكناية (الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة) ومساق
الحديث يحسن لك اللثام عن ذلك قال العلامة انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض
وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم قال الشارح وفيه نظر والاقرب انه انما
قال ذلك لان هذه الاقسام قد تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والخفأ وقلة
الوسائط وكثرتها اما وجه النظر فهو ان التعريض بهذا المعنى وهو كناية لم يذكر موصوفها ليس
اعم من الكناية واما محصل ما ذكره من الوجه الاقرب فهو ان كثير الوسائط قد تبلغ فى الخفأ
مرتبة التعريض وهكذا فلا يمكن تقسيم الكناية الى هذه الاقسام لانها غيره منضبطة
وفيه نظر لانه اذا سمى بالموصوف غير المذكور تعريضا وماله وسائط كثيرة تلويحا فلا معنى
لتداخل الاقسام والاظهر انه قال تتفاوت لما فيه من التنبيه على تفاوت تلك الاقسام
فى الدقة والبلاغة دون تنقسم ثم قال السكاكى فى اواخر بحث الكناية وفاء بوعده حسر
اللثام عن هذه الاقسام واذ قد وعيت ما ملى عليك فنقول الى آخر ما ذكره مما حاصله
ما لخصه المصنف بقوله (والمناسب للعرضية) اى للكناية العرضية وهو ما لم يذكر الموصوف
فيها (التعريض) لان التعريض خلاف التصريح قال العلامة يقال عرضت فلانا وبفلان
اذا قلت قولا وانت تعنيه بعنى لا يكون القول مسوقا له وانما تعنيه من عرض من غير ان تستعمل
اللفظ فيه ولهذا لم يقل وانت تعنيه به (ولغيرها ان كثرت الوسائط) وهو الذى عبر عنه المفتاح
بذات مسافة بعيدة (التلويح) لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد وجعل السيد السند
فى شرح المفتاح الوسائط ما فوق الواحد (و) المناسب (لغيرها ان قلت) الوسائط
(مع خفاء) وهو الذى فسره المفتاح بذات مسافة قريبة وفسره السيد السند بما لا واسطة
فيها او فيها واسطة واحدة لكن فى كون ما لا واسطة فيه ذات مسافة خفاء وشمول
قلة الوسائط اخفى منه والشارح ايضا نبه على شمول قلة الوسائط لما لا واسطة فيها
حيث جعل عريض القفاء مثالا له (الرمز) لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية
لانه الاشارة بالشفة والحاجب (و) المناسب لغيرها ان قلت الوسائط (بلا خفاء الايماء والاشارة)
قال السيد السند اما لانه اذا لم يكن قيد زائد كما فى التلويح فى الرمز تعين الاسم الدال على مطلق
الاشارة واما لان هذا الاسم اذا اطلق تبادر منه القرب والظهور وقيل الاولى ان يخص الايماء
فيه شائبة الخفأ فيبقى اسم الاشارة للباقى هذا كلامه ثم انتقل السكاكى من الكناية فى التعريض
الى تحقيق المجاز فيه فكلمة ثم للتباعد بين البحثين والا فلا تراخى بين كلامى السكاكى واعلم
ان السكاكى بعد ما سمى احد اقسام الكناية تعريضا اشتغل عقيب تحقيق تلك الاقسام
بتحقيق التعريض المشهور فقال واعلم ان التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى
على سبيل المجاز فاذا قلت آذيتنى فستعرف واردت المخاطب ومع المخاطب انسانا آخر
معتمدا على قرائن الاحوال كان من القبيل الاول وان لم ترد الا غير المخاطب كان من
القبيل الثانى فتأمل وعلى هذا فقس وفرع ان شئت فقد نبهتك هذا فالمراد بالتعريض
ليست ما هو احد الاقسام المذكورة للكناية بل ما اشتهر من التعريض وهو الذى قال

صاحب الكشاف فى مقام الفرق بينه وبين الكناية ان الكناية ان تذكر الشئ بغير لفظه
الموضوع له والتعريض ان تذكر شيأ تدل به على شئ آخر لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج
اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح
لانه يلوح فيه ما يريده فقد فرق بين الكناية والتعريض بانه يذكر معنى الكناية بلفظها
والكناية غير موضوعة له بخلاف التعريض فانه لا يراد بمعناه التعريضى باللفظ بل ينتقل
اليه من غير استعمال اللفظ فيه فما به يفرق الكناية عن التعريض انه مستعمل فى غير
الموضوع له بخلاف التعريض ولا يخفى ان هذا الفارق موجود فى المجاز ايضا فقد تضمن
الفرق لا التعريف وقد صرح ابن الاثير ايضا فى المثل السائر بان التعريض لا يستعمل
فى المعنى التعريضى بل يستفاد من عرض اللفظ حيث قال الكناية ما دل على معنى يجوز
حمله على جانبى الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون فى المفرد والمركب (والتعريض)
هو اللفظ الدال لا من جهة الوضع الحقيقى او المجازى بل من جهة التلويح والاشارة
فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله انى محتاج فانه تعريض
بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ
اى جانبه هذا واراد بالوصف الجامع بينهما كون اللفظ معينا لهما لا حد
هما بلا قرينة وللاخر بقرينة وهذا كلام وقع فى البين فلنرجع الى ما كنا فيه وهو ان
كلام السكاكى فى التعريض بهذا المعنى لا بمعنى اصطلح عليه من عند نفسه
فى باب الكناية كما يلوح من قوله كان اطلاق اسم التعريض عليها مناسبا فهو فى هذا المقام
جرى على ما جرى عليه غيره مرة حيث عرف المجاز وقسم المجاز بمعنى اخر وعرف الاستعارة
وقسم الاستعارة لا بهذا المعنى الى الاستعارة المصرحة والاستعارة بالكناية على ما حققناه لك
ولهذا ادرج لفظ السبيل فقال التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز
ولم يقل تارة يكون كناية وتارة يكون مجازا واوصى بالتأمل لما راى المقام مظنة غفلة لكن المصنف
على ما هو ظاهر كلامه ظن ان اطلاق التعريض على الكناية سابقا من اطلاق العام على الخاص
ومقصود السكاكى التنبيه على هذا بتقسيم التعريض اليها والى المجاز وظن ان التنبيه يحصل
بمجرد بيان انه قد يكون مجازا والتعريض بانه يكون كناية تطويل اختصر كلامه فقال
(والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتنى فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه)
ثم زاد فى توضيح المثال وبين انه يحتمل الكناية فقال (وان اردتهما جميعا كان كناية) ثم نبه
على قصور كلام المفتاح (ولا بد فيهما من قرينة) حيث لم يشتمل كلامه الا على اشتراط القرينة
فى الكناية والحق معه فى هذا التنبيه وان اعتمد السكاكى على اشتهار وجوب القرينة فى المجاز
وخاف توهم عدم القرينة فى الكناية من جواز ارادة الحقيقة لكن لا فى نصر فانه على ما نرى
وقد نبه العلامة ايضا على مراد السكاكى حيث قال فى شرحه معناه ان عبارة التعريض قد تكون
مشابهة للمجاز كما فى الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال ما للمخاطب
فى غير ما هى موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون
مشابهة للكناية كما فى الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو
موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال
من احدهما الى الآخر اذ حاصل ما ذكره ان التعريض ليس بمجاز ولا كناية وان وقع فى اثناء
تقريره بعض ما لا يتضح فتأمل ومما يقضى منه العجب انه بعد ما نقل الشارح كلام الكشاف

وابن الاثير فى هذا المقام كيف زيف كلام العلامة بان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة ذلك المعنى او مجازا وكناية بل الحق ان الاول مجاز والثانى كناية كما صرح به المصنف وهو الذى قصده السكاكى وتحقيقه ان قولنا آذيتنى فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب فان استعمل فى تهديد المخاطب وغيره من المؤذين فكناية وان اردت تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه للمخاطب فى الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا ونعم التوضيح تمثيل السيد السند لدلالة الكلام على المعنى التعريضى بدلالة الحذف مثلا على تعظيم المحذوف او اهانته فانه افاده من غير استعمال فيه فجعل كلام الشارح مبنيا على الغفلة عن مستتبعات التراكيب وهنا مزيد تحقيق بقى الى الآن فى ستر الاكتنان فلا علينا ان نهب لك من غير امتنان كما وهب لنا الفياض المنان وان طال الكلام وحال السآم بينك وبين الافهام لانه منشط وللسآم مسقط فنقول فرق بين المعنى التعريضى المجازى وبين المجاز فانك فى المجاز تنصب القرينة على عدم ارادة المعنى الحقيقى وفى التعريض تريد الحقيقة للانتقال الى المعنى التعريضى من غير استعمال اللفظ فيه لانه لا يكون التلفظ به من غير ارادة معنى باللفظ الا ان المعنى التعريضى تصرف النفس بالكلية عن الالتفات الى ما اريد به الى الالتفات الى ما هو فى عرض اللفظ وكذلك فرق بين التعريضى على سبيل الكناية وبين الكناية فانه فى الكناية لا يكون القصد الا الى غير الموضوع له وان قصد الموضوع له كان للانتقال الى الغير بخلاف التعريض على سبيل الكناية كما فى آذيتنى فستعرف فان التفات النفس واهتمامها الى وعيد المخاطب وغيره على سواء ❊ فصل ❊ (اطبق) اى اجمع من قولهم اطبق القوم على الامر اجمعوا (البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ) يقال ثناء ابلغ اى مبالغ فيه فالمعنى ان المجاز والكناية مما بولغ فيهما مبالغة اكثر حيث بولغ فى تقرير معنييهما وتحقيقهما فقوله ابلغ شاذ من وجهين احدهما انه اخذ من المزيد كقولهم هو اعطاهم للدينار والدرهم وثانيهما انه بمعنى المفعول ولك ان تجاوز الشذوذ الثانى الى التجوز فى وصف اللفظ بكونه مبالغا فى تقرير معناه وتحقيقه وانما لم يجعلوا الابلغ من البلاغة فيكون المعنى ان كلاما فيه كناية ومجاز ابلغ من كلام فيه الحقيقة الصرفة ويكون وجه الابلغية كونه اكثر مبالغة لان كثرة المبالغة لا توجب البلاغة مطلقا فى مقام يستدعى المبالغة فرب حقيقة ابلغ من المجاز لوقوعها فى مقام لا يسع المبالغة قال الشارح المحقق والسيد السند فى شرحى المفتاح يراد بالبلغاء علماء البيان على ما هو الظاهر لانهم هم الذين يظهر منهم الاجماع ويمكن ان يراد جميع البلغاء ويجعل اجماع اهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعانى فى موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات (من الحقيقة) اى الحقيقة المفردة واما الحقيقة المركبة التى هى الكناية فالمجاز ليس ابلغ منها لاشتراكهما فى وجه المبالغة فقوله (والتصريح) تطويل الا ان تجعله عطفا تفسيريا للحقيقة (لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم) هذا متفق عليه بين المصنف والسكاكى لانه وان جعل الكناية ذكر اللازم اى التابع وارادة الملزوم اى المتبوع لكنه جعلها مشاركة للمجاز فى الانتقال من الملزوم الى اللازم لان اللازم ما لم يصر ملزوما لا ينتقل منه ويرد على كون المجاز ابلغ من الحقيقة ان منه المجاز الغير المقيد وهو لفظ المقيد المراد به المطلق فانه اذا نظر الى ما اريد بهذا القبيل من المجاز كان قائما مقام احد المترادفين فكما ان احد المترادفين اذا اقيم مقام الاخر لم يقصد به معنى اخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد مقيدا كذلك المشفر اذا اقيم مقام الشفة لم يقصد به الا تلك الحقيقة اعنى العضو المخصوص

وذلك القيد الذى جردت الحقيقة عنه تابع عارض لها كانه بمنزلة امر خارج عن مفهوم المشفر فلا يترتب على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل فى يجعلون اصابعهم فى اذانهم فانه يفيد مبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد تصويرها بصورة ما هو مظهرها وهذا كلام وقع فى البين فلنرجع الى ما كنا فيه والمجاز الغير المقيد لا يكون ابلغ من الحقيقة كيف ولا يصدق فى حقه (فهو) الظاهر فهما (كدعوى الشئ ببينة) قال السيد السند فى شرح المفتاح فى بحث المجاز الغير المقيد وايضا فى كل من هذين الاطلاقين يعنى اطلاق الاصابع واليد دعوى الشئ ببينة كما لا يخفى وليس ذلك فى المشفر لاتحاد المعنى حقيقة فيجب ان يحمل المجاز على المجاز المقيد وبين كونهما كدعوى الشئ ببينة بان وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم وفيه ان ما ثبت ان الانتقال فيهما من الملزوم فى التصور الى اللازم ووجود الملزوم فى التصور لا يستلزم وجود اللازم وكانه اشار الشارح المحقق الى هذا حيث قال هذا اى اقتضاء وجود الملزوم اللازم ظاهر وانما الاشكال فى بيان اللزوم فى سائر انواع المجاز هذا وكثيرا ما لا يتنبه لمراده فيظن ان الاشكال فى بيان اللزوم الذهنى فيعترض بانه بعد ما بين الشارح فى اوائل بحث المجاز اللزوم فلا وجه لدعوى الاشكال هنا وليس بشئ لان ما سبق بيانه هو اللزوم الذهنى والتنبه على وجود الملزوم اللازم الخارجى فاين ذلك من هذا (و) اطبقوا على (ان الاستعارة ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز) اقول بعد وضوح كون الاستعارة مجازا والتشبيه حقيقة ليس ذكر هذا الاطباق بعد ذكر الاطباق الاول الا تطويلا وانما ذكره المفتاح لافراده بدليل اخر سوى الدليل المشترك بين المجازات وهو ان التشبيه يتضمن الاعتراف بكون المشبه به اكمل من المشبه فى وجه الشبه ثم كون التشبيه حقيقة يرده ما حقق ان قولنا زيد كالبدر عبارة عن كونه فى غاية الحسن وان نسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز ومما يجب ان ينبه عليه ان المصنف توهم ان ما ذكره السكاكى ان للاستعارة مزية على التشبيه فان فى التشبيه الاعتراف بنقصان المشبه عن المشبه به دون الاستعارة يرد ما حققه الشيخ عبد القاهر حيث قال وليس السبب فى كون المجاز والكناية ابلغ ان احدا من هذه الامور يفيد زيادة فى نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تأكيدا لاثبات المعنى لا يفيد خلافه اذ لا يفيد رأيت اسدا زيد من رأيت رجلا يساوى الاسد فى الشجاعة انما فضيلة الاول لاشتماله على تأكيد فاته الثانى وهكذا الامر بالنسبة لكثير الرماد على المضياف فى كثرة القرى بل لاشتماله على تأكيد فاته المضياف مع اتحاد المقصود منهما ووجه الرد ان ذلك لا يصح فى الاستعارة بالنسبة الى التشبيه اذ رأيت اسدا يفيد شجاعة الاسد وزيد كالاسد يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد ثم نصر الشيخ بان مراده ليس السبب فى كل صورة ذلك ورفع الايجاب الكلى لا ينافى الايجاب الجزئى فالسبب فى كل صورة تأكيد اثبات المعنى بخلاف خلافها واما المزية فى المعنى فربما يكون كما فى الاستعارة والتشبيه دون غيرها ودونها وغير التشبيه كما فى رأيت اسدا ورأيت رجلا يساويه فى الشجاعة وقال الشارح هذا استنباط معنى قد غلط فيه كما هو عادته فى استنباط المعانى من عبارات الشيخ لافتقارها الى تأمل وافر بل مراد الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ثبوت المزية فى الواقع كما ذكر هو نفسه ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى ونفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفى وذلك لان الدلالة اللفظية قد تتخلف عن المدلول ورده السيد السند بان هذا معنى ركيك فاسد لان ما نفاه الشيخ حينئذ مما لا يذهب اليه وهم حتى يدفع

فانهما الايوجبان ثبوت اصل الشجاعة واصل القرى فى الواقع فكيف يتوهم ايجابهما لثبوت
اصل المعنى فيه والانصاف ان المتبادر من كلام الشيخ مافهمه المصنف وان المغلط غالط
والتشنيع ساقط هذا ونحن نقول لو كان المراد ماذكره الشارح لما وفى نفى مانفاه الشيخ لاثبات
ان الابلغية لمجرد التأكيد فليكن لاعتبار زيادة فى المفهوم لكن الانصاف ان مراد الشيخ ليس
ماذكره المصنف كما انه ليس ماذكره الشارح وان كان ماذكره المصنف اقوى بل مراده
ان ليس للابلغية لافادة شئ من العبارات مزية فى المعنى دون خلافها والا لم يكن المقيس عليه
للحقيقة والمجاز معنى واحد وهذا كلام حق والمراد بقولنا جاءنى اسد ليس الا المراد بزيد كالاسد
والا لم يكن يجعله ابلغ منه دون زيد كالحمار معنى وانما التفاوت بادعاء المساواة فى جاءنى اسد وتأكيد
تلك الدعوى بجعله عين الاسد وانكار كون زيد انقص بخلاف زيد كالاسد فان فيه اعترافا به
وبخلاف زيد والاسد سواء فانه لايؤكد دعوى التسوية والادعاء وتأكيده لايفيد مزية فى المعنى بل
مجرد تأكيد ومبالغة فيه فما يدل عليه جاءنى اسد على تقدير صدقه لايوجب ثبوت المزية فى الواقع
بخلاف الخبر فانه على تقدير صدقه يوجب ثبوت مضمونه فبين ماذكره فى الخبر وماذكره
فى هذا المقام بون بعيد هذا اخر ماوفقنا من شرح الفن الثانى بعد شرح الفن الثالث ووهبنا
مافيهما من الغرائب والبدائع نسأله التوفيق للترقى الى شرح المقدمة والفن الاول والحفظ
من الموانع الهى هب لنا اقوى الذرائع التوفيق لاتباع اجل الشرائع وبصرنا فى انوار العمل
باسرار المعارف والبدائع واغتبابا فاضة معانى بيانك العلية عن العلوم الرسمية والصنائع

بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين فى الوقائع (الفن) فى اللغة الضرب اى النوع او التزيين
وكلا المعنيين يناسب ماسماه فنا لانه فى بيان نوع من مسائل يتعلق بالبلاغة ويزين باستعمالها الكلام
(الثالث) اى الواقع فى المرتبة الثالثة من الفنون الثلثة فالمعنى الفن الذى هو ثالث الثلثة لان الفنون
مرتبة فى تحصيل البلاغة وتكميلها او ثالث الفنين فانه جعل الفنين المتعلقين بالبلاغة السابقين
عليه ثلثة (علم البديع) هو فى اللغة المبتدع اسم فاعل اومفعول فاضافة العلم الى الاول اضافة
الى الفاعل وعلى الثانى الى المفعول اى علم مبتدع الكلام فان من زين كلامه بهذه المحسنات
فقد اتى بكلام مبتدع او علم متعلق بكلام المبتدع وقد جاء بمعنى الحبل الذى فتل فالكلام الذى
تم تزيينه بهذه المحسنات كالحبل الذى فتلت اوتاره وثلثت ثم فتلت فى المثانة (وهو علم)
فسر الشارح المحقق العلم فى تعريفى المعانى والبيان بملكة يقتدر بها على تفصيل ادراكات جزئية
متعلقة باصول وضعها واضع الفن وجوز ان يراد نفس تلك الاصول وزاد المحقق المحشى
شريف زمانه تجويز ارادة التصديقات بتلك الاصول بل رجحها فمعنى قوله (يعرف به وجوه
تحسين الكلام) انه يعرف به كل وجه جزئى يرد على سامع الكلام البليغ او المتلفظ به مما ورد فى
هذا الكلام او اريد ايراده بمقتضى استعمال المعرفة الشايعة فى ادراك الجزئى على طبق ماذكره ذلك
الشارح الجليل فى تعريف علم المعانى من التفصيل فاذكره هنا فى شرح قوله يعرف به وجوه تحسين
الكلام من قوله اى يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة محل نظر اذ تصور
معانيها اشارة الى مايحصل من تعريفات المفهومات الاصطلاحية وهو معان كلية لايوافق
ارادتها استعمال المعرفة الشايعة فى ادراك الجزئيات ومع ذلك ليس داخلا فى العلم بالمعنى المذكور بل
فى العلم بمعنى المسائل والمبادى والموضوعات وضبط الاعداد لايكون من المقاصد العلمية ونتايجها
وقوله وتفاصيلها ظاهر فيما يحصل من تقسيمات المفهومات وهى ايضا مفهومات كلية ليست
من المقاصد العلمية ونتايجها وكانه لما لم يشاهد فى هذا الفن سوى تعريفات وتقسيمات
ظن ان لا مسئلة فيه وليس كذلك لان المقصود بذكر كل من الاقسام الحكم على كليته

مطلب
الفن الثالث

هكذا فى النسخ معناه ولم
يظهر لى واحتمال انه فاعل بقدر
بعيد اوغير صحيح حاشيه

بانه محسن للكلام البليغ قال الشارح المراد بوجوه تحسين الكلام الوجوه المعهودة المذكورة
فى صدر الكتاب حيث قال ويتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا هذا ووجه الاشارة جعل
الاضافة للعهد وحينئذ يفوت قصد الاستغراق الذى لابد منه فى وجوه التحسين ومايعرف
به بعض وجوه التحسين ليس بديعا فينبغى ان يقال المراد بتحسين الكلام التحسين العرضى
المذكور فى صدر الكتاب بقوله ويتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا ولك ان تريد
بالكلام الكلام البليغ لفهم العهد من اللام ولايخفى ان تحسين الكلام البليغ انما يكون
بما يكون خارجا عن بلاغته والاصار بليغا بهذا التحسين فلايكون التحسين للكلام البليغ
وبعد تخصيص الوجوه بالوجوه الخارجة عن البلاغة جعل الشارح تعريف العلم تاما به وحكم
بان قوله (بعد رعاية المطابقة) اى مطابقة الكلام (لمقتضى الحال ووضوح الدلالة)
اى الخلو من التعقيد المعنوى للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين
ووجه ذلك انه يكون ايراد هذه الوجوه بدون رعاية الامرين كتعليق الدرر على اعناق
الخنازير فقوله بعد متعلق بالتحسين وكانه اراد مزيد التنبيه والافالعهد كما تكفل تخصيص
الوجوه بالوجوه التابعة لوجوه البلاغة تكفل التنبيه المذكور اذ لامعنى لتبعيتها لوجوه
البلاغة الاعدم الاعتداد بها بدونها ولك ان تقول الوجوه التابعة لوجوه البلاغة ربما يكون
مقتضى الحال ويكون مظنة التباسها بالوجوه المبحوث عنها فى البديع فنبه على ان التحسين
التابع للبلاغة بالوجوه المبحوث عنها انما تكون بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة
حتى لو لم يتم شئ منهما بدون هذه الوجوه لم تعد فى الكلام من المحسنات البديعية واما ماقيل حمل
الكلام على العهد بعيد عن المقام فاللايق بمقام التعريف حمل وجوه تحسين الكلام على
مفهومه العام واخراج ماسوى المحسنات البديعية من الوجوه الداخلة فى البلاغة بقوله
بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فقد رده الشارح بانه كما يخرج عن الوجوه الداخلة
فى رعاية المطابقة ووضوح الدلالة الوجوه البديعية يخرج بعض ماهو داخل فى البلاغة
من الخلو عن التنافر ومخالفة القياس والغرابة وضعف التأليف فيبقى الجميع فى قوله وجوه
تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة ويمكن دفعه بان هذا الوجه حمل وضوح
الدلالة على ماهو المعتبر فى البيان اما لو حمل على مقتضى عموم البيان فما سوى الخلو عن التنافر له
مدخل فى وضوح الدلالة اذ المخالف لقياس اللغة والقاعدة النحوية الغريب لايكون واضح
الدلالة وان توهم المحشى المحقق انه لاينافى الوضوح الا الغرابة والتعقيد مطلقا واما التنافر
فمما يعلم بالحس ولاتعلق له بعلم فلايتوهم دخوله فى علم البديع وبانه لو حمل الكلام على الكلام
الفصيح اذ ماسواه خارج عن درجة الاعتبار خرج عنه ماله دخل فى الفصاحة اذ ليس بها تحسين
الكلام الفصيح بل جعل الكلام فصيحا ويعلم مما ذكرنا انه لو قال تعرف به وجوه تحسين الكلام
بعد رعاية البلاغة لكان اخصر واوضح ويكون قوله بعد رعاية البلاغة مخرجا لجميع
الوجوه الداخلة فى بلاغة الكلام بلا تكلف لكن يرد على هذا التعريف لو لم يعتبر العهد كما يرد
على تعريفه انه يدخل فى علم البديع حينئذ الوجوه المحسنة للكلام البليغ مما يبحث عنه فى علم
العروض والقوافى وغير ذلك من العلوم الادبية اذ بها يكتسب الكلام البليغ حسنا لامرية
فيه (وهى ضربان) اى الوجوه المحسنة نوعان (معنوى) يفيد حسن المعنى ويكون له مزيد
تعلق بحسن المعنى وان كان لايخلو عن تحسين اللفظ كما يظهر لك فى بعضها (ولفظى) له مزيد
تعلق بتحسين اللفظ كذلك واما الضرب المتعلق بكليهما بان لايكون له مزيد اختصاص
باحدهما فمما لم يوجد (اما المعنوى) بدأ بالمعنوى لان الاعتداد باللفظ انما هو لكونه وسيلة المعنى

ولهذا ستسمع ان اصل الحسن فى المحسنات اللفظية ان تكون الالفاظ تابعة للمعانى دون العكس (فنه المطابقة) وما يتحقق بها اما بمعنى الموافقة او المساواة ويؤيد الثانى تسميته بالتكافؤ فانه بمعنى الاستواء (ويسمى الطباق) وهو مصدر مثل المطابقة كالقتال والمقاتلة سمى بها لموافقة الضدين فى الوقوع فى جملة واحدة واستوائهما فى ذلك مع بعد الموافقة بينهما (والتضاد) ووجهه ظاهر والتطبيق (ايضا) يقال طبق الشئ الشئ اذا عمه فالجملة عمت الضدين وشملتهما والبديع ايضا ووجهه ظاهر وقيل المطابقة مصدر طابقت بين الشيئين اذا جعلت احدهما على حذو الاخر وما ذكرنا اقرب فتأمل ولا تبعد (وهى الجمع بين متضادين) هذه عبارة المفتاح ولما كان مراده هنا بالمتضادين المعنى اللغوى دون الاصطلاحى الكلامى على خلاف دأبه لانه يذكر الاصطلاحات الكلامية ويريد معانيها الاصطلاحية تبجحا منه بجمع المنقول والمعقول فسره المصنف بقوله (اى معنيين متقابلين فى الجملة) سواء كان تقابل الضدين اى المعنيين الموجودين المتواردين على محل واحد بينهما الخلاف او غايته او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف وسواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وقيل لا يجعل التضايف تقابلا فلا يسمى الجمع بين الاب والابن طباقا على ما هو الظاهر بل هو بمراعاة النظير اقرب ولك ان تجعل التفسير مجرد قوله معنيين متقابلين وتكتفى فى تعميمه بعدم تقييده وتجعل قوله فى الجملة متعلقا بالجمع اى الجمع مطلقا سواء كان فى جملة واحدة او فى جملتين احداهما جزء من الاخرى اولا والاظهر ان يقول بين متضادين فصاعدا (ويكون) على طبق وهى او الجمع وقوله ومن الطباق فتفطن فانك من المخبرين (بلفظين) اى بسبب لفظين (من نوع) قدمه لان لطف التضاد فيه اتم كيف والمتكلم كما جمع بين الضدين فى تركيب جمعهما فى نوع واحد من الكلمة وهذا اغرب من القسم الثانى ولانه اكثر دورانا على السنتهم يشهد بذلك انه لم يهمل شيئا من امثلة اقسامه بخلاف اقسام ما يقابله فانه لم يمثل الا لقسم واحد من اقسامه وقد حكم الشارح بانه لا يوجب حد الا هو ومن لا يتفطن لما القيناه لك ربما لقيناه يقول هذا التقسيم تطويل لا طائل تحته (اسمين نحو) قوله تعالى (وتحسبهم ايقاظا) جمع يقظ على وزن عضد او كتف بمعنى يقظان (وهم رقود) اى نيام (او فعلين نحو) قوله تعالى (يحيى ويميت او حرفين نحو) قوله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) لا يخفى على البالغ مرتبة رجال البلاغة حسن ما فى هذه الامثلة من الطباق كيف وقد اوقع المتكلم بين الضدين فيها الاتفاق كما اوقع الموصوف والمحكى عنه بينهم الوفاق فيشاهد التطبيق فيهما من وجهين قال القاضى اى لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس وتجذب اليه فكانه اجد فى تحصيله واعمل هذه عبارته والاعتمال هو الاضطراب فى العمل (او من نوعين) عطف على قوله من نوع والقسمة يقتضى ان تكون ستة اقسام اسم وفعل او حرف وفعل او اسم وحرف فهذه اقسام ثلثة تتضاعف باعتبار التقدم والتأخر ولم يمثل المصنف الا للقسم الاول واما تمثيله للاسم المتقدم فبقوله (نحو) قوله تعالى (او من كان ميتا فاحييناه) قال الشارح فان الموت والاحياء مما يتقابلان فى الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثانى بالفعل وهذا انما يستقيم لو كان الموت والاحياء بمعناهما لكن قال المصنف اى ضالا فهديناه هذا ويشهد له ما بعده من قوله تعالى وجعلناله نورا يمشى به فى الناس قال القاضى مثل به من هداه الله وانقذه من الضلال وجعل له نورا و يمكن تصحيح التمثيل على طبق

ما ذكره الشارح الجليل بان المراد التمثيل ان كنت فطنا فعلى فهمك التعويل وبالجملة فالظاهر ان الاحياء مما يتعلق بما يقابل الموت فالمثال من قبيل اشداء على الكفار رحماء بينهم وما تمثيله للفعل المتقدم فبقوله فى الايضاح يصان وهو ليوم الروع مبذول فقد ذكر الصون بلفظ الفعل اولا والبذل المقابل له بلفظ الاسم ثانيا قال الشارح الموجود من الاقسام الثلثة هو الاول فقط ونحو نقول لا نقتصر فى امثال هذه المقامات بما وقع بل زد على ما وقع يكن لك نافلة فمثال الحرف والاسم للصحيح كل مضر وعلى السقيم كل نافع ومثال الحرف والفعل للصحيح ما يضر وعلى السقيم ما ينفع هذا وما ذكر من التفصيل لا يفى الا بالطباق بين لفظين واما الطباق بين اكثر فتزيد اقسامه باعتبار اجتماع الانواع الثلثة والتقدم والتأخر الى غير ذلك وضبط اقسامها مفوض الى فطانتك (وهو ضربان) اى المطابقة على طبق وهى الجمع وهو عند الشارح للطباق فكانه دعاه اليه تذكير الضمير او عبارة الايضاح والطباق ينقسم الى طباق الايجاب وهو للتلخيص كالتفسير وهو ليس بمذكر مؤثر لان التذكر باعتبار الخبر هو الاكثر من الاكثر وظهور ما مر من الداعى مغن فى الايضاح (طباق الايجاب كما مر) اى كامثلة مرت بحذافيرها (وطباق السلب) قال المصنف وتبعه الشارح وهى ان يجمع بين فعلى مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفى او احدهما امر والاخر نهى والمثال الاول للاول والثانى للثانى قلت يخرج عن بيانه نحو لست بعالم وانا اعلم او انا عالم ونحو احسبك انسانا ولست بانسان ونحو اضرب زيدا وما ضربت عمرا ولا تضرب زيدا وقد ضربت بكرا والاولى هو ان يجمع بين الثبوت والانتفاء (نحو) قوله تعالى (ولكن اكثر الناس لا يعلمون) اى وعد الله وصدق وعده بجهلهم وعدم تفكرهم (يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا) اى ظاهرا هى الحيوة الدنيا ويغفلون عن الباطن الذى هو الحياة الاخرة او يعلمون ظاهر الحيوة الدنيا التى هى وسيلة الشهوات ولا يعلمون باطنها الذى هو وسيلة الحيوة الابدية كما قال وهم عن الاخرة هم غافلون (ونحو) قوله تعالى (لا تخشوا الناس واخشونى) نهى للحكام ان يخشوا غير الله فى حكوماتهم ويداهنوا فيها خشية ظالم او كبير قال المصنف قيل ومنه قوله تعالى لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون اى لا يعصون الله فى الحال ويفعلون ما يؤمرون فى المستقبل وفيه نظر لان العصيان يضاد فعل المأمور به فكيف يكون الجمع بين نفيه وفعل المأمور به تضادا هذا وفيه نظر من وجه اخر ايضا لان ما امرهم يأتى ان يجعل لا يعصون الله حالا ويقتضى ان يقال لم يعصوا ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون فقوله لا يعصون بمعنى لم يعصوا عبر عن الماضى بالمستقبل قصدا الى استمرار عدم العصيان فيما مضى وقتا فوقتا كما فى قوله تعالى لو يطيعكم وقد سبق وقال الطباق قد يكون ظاهرا كما ذكرنا وقد يكون خفيا نوع خفا كقوله تعالى مما خطيئاتهم اغرقوا فادخلوا نارا طابق بين اغرقوا وادخلوا نارا ومثله فى الاسمين بالجمع بين هاتا وتلك والشارح لم يلتفت الى تقسيمه هنا بل ذكر ما يشعر بانه لا يقول بهذا التقسيم وان ما هو غير الظاهر داخل فى الملحق بالطباق حيث قال ومن الملحق بالطباق قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق ونحن نقول ما هو غير الظاهر ما لم يكن بين الفعلين والاسمين تضاد بل حصل التضاد بتصرف فى احدهما او فيهما فى الاستعمال فان اغرقوا وادخلوا فعلان لا تضاد بينهما وانما حصل التضاد بجعل مفعوله نارا وكذلك هاتا وتلك ليستا الاسم اشارة فليس هناك متضادان انما صارا متضادين لتصرف فيهما بما جعل المشار اليه بها تارة بعيدا بعدا تاما وتارة بعيد اى فى الجملة لا بعدا تاما الا انه اورد فى مقام التمثيل للطباق ما هو ملحق به

تنظير المسا هو بصدده وتنبيها على جريان هذه القسمة فى الملحق بالطباق ايضا فتوهم انه
وقع فى هذا التقسيم لاشتباه الملحق بالطباق الغير الظاهر ويجعل غرض الشارح غير هذا
مساغ يتفطن له من يفهمه الى التوجه بدقايق القصد فراع فكن ذلك الرجل تجده (ومن
الطباق) لم يقل ومنه لئلا يتبادر الوهم الى انه من متعلقات تقسيم الطباق الى طباق الايجاب
وطباق السلب فى جعل ضمير منه الى طباق الايجاب (نحو قوله) اى قول ابى تمام فى مرثية
ابى نهشل محمد بن حميد حين استشهد واراد بنحو قوله ما ضبطه ما سماه بعضهم تدبيجا
بالدال المهملة والباء التحتانية الموحدة والجيم ومن صحفه بالحاء المهملة لم يزد
الا تسفيها برده الرواية والدراية اذ ليس من معانى التدبيج ما يناسبه المعنى الاصطلاحى
بخلاف التدبيج فانه التزيين بالديباج على ما فى القاموس والتزيين على ما فى الدستور قال
الشارح دبج الارض المطر زينها ويناسب المعنى الاصطلاحى الذى نقل المصنف تفسيره
بان يذكر فى معنى المدح اوغيره الوان لقصد الكناية اوالتورية وينبغى ان يقصد بالالوان
معان متضادة اذ لولم تضاد لكانت من القسم الثانى من الملحق بالطباق فالتدبيج بمقتضى
ظاهر هذا التفسير اعم من الطباق والملحق به ففى جعله من الطباق نظر ولا يظهر
وجه لتخصيص التدبيج بما قصد بالالوان الكناية اوالتورية من دون ان يشمل المجاز وانما
قال ومن الطباق دفعا لتوهم انه قسم له كما توهم تخصيصه باسم اودفعا لتوهم انه من
القسم الثانى من الملحق به والتضاد باعتبار المعنى الحقيقى (تردى ثياب الموت حمرا فما
اتى بها الليل الا وهى من سندس خضر) وفى هذا المثال تنبيه على ان المراد بالالوان
فى تعريف التدبيج ما فوق الواحد وفى الحواشى المنقولة عنه خضر مرفوع فى البيت
خبر بعد خبر لان قوافى القصيدة على حركة الضم اذ من جملة ابياتها قوله وقد كانت
البيض القواضب فى الوغى بواتر فهى الآن من بعده بتر على ما سيجئ فى رد العجز على الصدر
هذا ولا يخفى ان هذا لا يلايم قوله فى شرح البيت ولم يدخل فى الليل الا وقد صارت
الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فانه واضح فى جعل الخضر صفة للسندس وهو
الموافق للعرف لانه اذا ذكر اصل الثوب يجعل اللون صفة الاصل لا الثوب فالوجه
ان يجعل خضر مرفوعا خبر مبتدأ محذوف اى هو خضر و يجعل الجملة صفة سندس
قال الشارح اى ارتدى الثياب الملطخة بالدم هذا فالمراد بثياب الموت ثياب مات فيها
والاضافة لادنى ملابسة و يصح ان يراد بثياب الموت دماء تلطخ بها بدنه وصارت
كثياب لبسها والاضافة الى الموت لانه البسها له الموت حين لبسها بمجيئه اليه وفى جمع الثوب
اشارة الى تعدد جراحاته حتى البسته كل جراحة ثوبا فالمعنى ارتدى الدماء فما آتى
اثلاث الدماء الليل ولم ينقض يومه الا وهى من سندس خضر والسندس رقيق الديباج
معرب بلا خلاف والقصد من الثياب الحمر القتل اونصب السيف ومن الثانى الحيوة
الابدية اولذات الجنة واللذة والنصب والقتل والحيوة متضاد ان فالبيت من قبيل
الكناية وقال الشارح لاينفى الكناية فيه الامن لا يعرف معنى الكناية اقول الوقوع
فى نفى الكناية لا يتصور الابان اللون ليس كناية بل ارتدا الثياب الحمر والسندس الخضر
والجواب ان المراد ان للالوان دخلا فى قصد الكناية لا ان انفسها كنايات ومثل المصنف
لتدبيج التورية بقول الحريرى *فمذ ازور العيش الاخضر* وازور المحبوب الاصفر* اسود
يومى الابيض* وابيض فودى الاسود * حتى رثى لى العدو الازرق *فياحبذا الموت الاحمر
* قال الشارح فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذى له صفرة والبعيد

هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية كما توهمه البعض اقول المتبادر من ذكر الالوان
لقصد الكناية اوالتورية ان لا يخرج الالوان منهما ولا منع من الاجتماع فالاولى ان يقال
قول الحريرى مما اجتمع فيه كلاهما فاسوى الاصفر كناية فاغبرار العش الاخضر كناية
ان تكدر العيش الناعم واسوداد اليوم الابيض كناية عن سوء الحال الحسن وابيضاض الفودين
جانبا الرأس كناية عن وهن البنية كما ان اسوداده كناية عن قوتها ثم نقول يحتمل ان يراد
بالمحبوب الاصفر المحبوب الجميل لما ان بنات الاصفر كناية عن نساء الروم المشتهرة بالحسن
فيما بينهم قال عليه السلام لاصحابه فى الترغيب الى غزوة تبوك هل لكم فى بنات الاصفر
كازورار المحبوب الاصفر اى عدوله عنه كناية من الفقر والعجز التام فالمثال للكناية وكانه
لم يجد المصنف لصرف التورية مثالا وهذا المثال ايضا غير متيقين فكانه لهذا لم يذكر
للتورية مثالا ههنا (ويلحق به) اى بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما
بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم (نحو) قوله تعالى (اشداء على الكفار رحماء
بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين) الذى تقابلها اوالشدة
سبب العنف الذى يقابل الرحمة ولا يخفى ان سبب المقابل للشئ مقابل له غير مجامع معه كما ان
مسبب المقابل للشئ مقابل له فيدخل فى تعريف الطباق على المقابل لذات الشئ وحينئذ
يتجه انه ينبغى ان يقدم قوله ودخل فيه ما يختص باسم المقابلة على قوله ويلحق به و يمكن دفعه
بان المراد بقوله ودخل فيه انه دخل فى الطباق والملحق به بقرينة ان بعض الامثلة المذكوره
للمقابلة مما ذكر فيه الملحق بالطباق ومنهم من يكلف وقال هذان الشيئان داخلان فى الطباق
الا ان غيره من الطباق اغرق فى التقابل فنبه على التفاوت بذكر لفظ الالحاق وبهذا التكلف
يندفع الامران قال المصنف وعليه قوله تعالى وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
من فضله فان ابتغاء الفضل يستلزم الحركة المضادة للسكون والعدول عن
لفظ الحركة الى لفظ ابتغاء الفضل يستلزم لان الحركة ضربان حركة لمصلحة وحركة
لمفسدة والمراد الاولى لا الثانية هذا وفيه ان السكون ايضا ضربان فينبغى ان يعدل
عنه ويمكن دفعه بان العدول عن الحركة الى ابتغاء الفضل يعين السكون للمصلحة
ويمكن ان يجعل نكتة العدول ما فى ابتغاء الفضل من التنبيه على ان كل ما ينتفع به من
فضل الله لا مدخل لسعى العبد حقيقة قال الشارح ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا
لان ادخال النار يستلزم الاحراق المتضاد للاغراق وقدم ما يتعلق به فتذكر (و) ثانيهما
الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان كذا ذكره
الشارح وينبغى ان لا يخص ايهام التضاد بجمع ما يتضاد معناهما الحقيقيان بل يجعله
منه ما يتضاد معنيا هما المجازيان المشهوران واذا عبر عن المعنيين بهذين اللفظين ابرز
المعنيان فى صورة المتضادين فالحسن راجع الى المعنى بهذا الاعتبار فلا يتوهم ان هذا
جمع لفظين معنيا هما متضادان فالحسن عائد الى اللفظ لا الى المعنى فلا يصح جعله
من المحسنات المعنوية (نحو قوله) اى دعبل كزبرج شاعر خزاعى رافضى (لا تعجبى ياسلم)
ترخيم سلمى اوالمراد ياسالمة من العيوب فيكون السلم بمعنى السلام المستعمل فى السالم
(من رجل) يعنى نفسه عبر عنه برجل لتمكنه الوصف بالجملة (ضحك المشيب) هو كالشيب
الشعر وبياضه قال الشارح اى ظهر ظهورا تاما فجعل الضحك كناية عن الظهور
التام اما لان الظهور التام للشيب يجعل صاحبه مضحكة للناس اولان الظهور يستلزم
ظهور ما خفى من مستوارت الشفتين (برأسه فبكى) ذلك الرجل لتذكر الموت اوالتأسف على

وابن الاثير فى هذا المقام كيف زيف كلام العلامة بان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر
لا يقبله عقل لانه يؤدى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة
ذلك المعنى او مجازا او كناية بل الحق ان الاول مجاز والثانى كناية كما صرح به المصنف وهو الذى
قصده السكاكى و تحقيقه ان قولنا آذيتنى فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد
المخاطب فان استعمل فى تهديد المخاطب وغيره من المؤذين فكناية وان اردت تهديد غير المخاطب
بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه للمخاطب فى الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا
ونعم التوضيح تمثيل السيد السند لدلالة الكلام على المعنى التعريضى بدلالة الحذف مثلا
على تعظيم المحذوف او اهانته فانه افاده من غير استعمال فيه فجعل كلام الشارح مبنيا
على الغفلة عن مستتبعات التراكيب وهنا مزيد تحقيق بقى الى الآن فى ستر الاكتنان فلا علينا
ان نهب لك من غير امتنان كما وهب لنا الفياض المنان وان طال الكلام وحال السآم بينك
وبين الافهام لانه منشط وللسآم مسقط فنقول فرق بين المعنى التعريضى المجازى وبين المجاز فانك
فى المجاز تنصب القرينة على عدم ارادة المعنى الحقيقى وفى التعريض تريد الحقيقة للانتقال
الى المعنى التعريضى من غير استعمال اللفظ فيه لانه لا يكون التلفظ به من غير ارادة معنى باللفظ
الا ان المعنى التعريضى تصرف النفس بالكلية عن الالتفات الى ما اريد به الى الالتفات الى ما هو
فى عرض اللفظ وكذلك فرق بين التعريضى على سبيل الكناية وبين الكناية فانه فى الكناية
لا يكون القصد الا الى غير الموضوع له وان قصد الموضوع له كان للانتقال الى الغير بخلاف
التعريض على سبيل الكناية كما فى آذيتنى فستعرف فان التفات النفس واهتمامها الى وعيد المخاطب
وغيره على سواء ﴿ فصل ﴾ (اطبق) اى اجمع من قولهم اطبق القوم على الامر اجمعوا (البلغاء
على ان المجاز والكناية ابلغ) يقال ثناء ابلغ اى مبالغ فيه فالمعنى ان المجاز والكناية مما بولغ فيهما
مبالغة اكثر حيث بولغ فى تقرير معنييهما وتحقيقهما فقوله ابلغ شاذ من وجهين احدهما
انه اخذ من المزيد كقولهم هو اعطاهم للدينار والدرهم وثانيهما انه بمعنى المفعول ولك
ان تجاوز الشذوذ الثانى الى التجوز فى وصف اللفظ بكونه مبالغا فى تقرير معناه وتحقيقه وانما لم
يجعلوا الابلغ من البلاغة فيكون المعنى ان كلاما فيه كناية ومجاز ابلغ من كلام فيه الحقيقة
الصرفة ويكون وجه الابلغية كونه اكثر مبالغة لان كثرة المبالغة لا توجب البلاغة
مطلقا فى مقام يستدعى المبالغة فرب حقيقة ابلغ من المجاز لوقوعها فى مقام لا يسع
المبالغة قال الشارح المحقق والسيد السند فى شرحى المفتاح يراد بالبلغاء علماء البيان على
ما هو الظاهر لانهم هم الذين يظهر منهم الاجماع ويمكن ان يراد جميع البلغاء ويجعل اجماع
اهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعانى فى موارد الكلام وان لم يعلموا هذه
الاصطلاحات (من الحقيقة) اى الحقيقة المفردة واما الحقيقة المركبة التى هى الكناية
فالمجاز ليس ابلغ منها لاشتراكهما فى وجه المبالغة فقوله (والتصريح) تطويل الا ان تجعله
عطفا تفسيريا للحقيقة (لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم) هذا متفق عليه بين المصنف
والسكاكى لانه وان جعل الكناية ذكر اللازم اى التابع وارادة الملزوم اى المتبوع لكنه جعلها
مشاركة للمجاز فى الانتقال من الملزوم الى اللازم لان اللازم ما لم يصر ملزوما لا ينتقل
منه ويرد على كون المجاز ابلغ من الحقيقة ان منه المجاز الغير المقيد وهو لفظ المقيد المراد به
المطلق فانه اذا نظر الى ما اريد بهذا القبيل من المجاز كان قائما مقام احد المترادفين فكما
ان احد المترادفين اذا اقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد
مقيدا كذلك المشفر اذا اقيم مقام الشفة لم يقصد به الا تلك الحقيقة اعنى العضو المخصوص

وذلك القيد الذى جردت الحقيقة عنه تابع عارض لها كانه بمنزلة امر خارج عن مفهوم
المشفر فلا يترتب على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل
فى يجعلون اصابعهم فى اذانهم فانه يفيد مبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد
تصويرها بصورة ما هو مظهرها وهذا كلام وقع فى البين فلنرجع الى ما كنا فيه والمجاز
الغير المقيد لا يكون ابلغ من الحقيقة كيف ولا يصدق فى حقه (فهو) الظاهر فيهما (كدعوى
الشئ ببينة) قال السيد السند فى شرح المفتاح فى بحث المجاز الغير المقيد وايضا فى كل
من هذين الاطلاقين يعنى اطلاق الاصابع واليد دعوى الشئ ببينة كما لا يخفى وليس ذلك
فى المشفر لاتحاد المعنى حقيقة فيجب ان يحمل المجاز على المجاز المقيد وبين كونهما كدعوى
الشئ ببينة بان وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم
وفيه ان ما ثبت ان الانتقال فيهما من الملزوم فى التصور الى اللازم ووجود الملزوم فى التصور
لا يستلزم وجود اللازم وكانه اشار الشارح المحقق الى هذا حيث قال هذا اى اقتضاء
وجود الملزوم اللازم ظاهر وانما الاشكال فى بيان اللزوم فى سائر انواع المجاز هذا وكثيرا ما
لا يتنبه لمراده فيظن ان الاشكال فى بيان اللزوم الذهنى فيعترض بانه بعد ما بين الشارح
فى اوائل بحث المجاز اللزوم فلا وجه لدعوى الاشكال هنا وليس بشئ لان ما سبق بيانه
هو اللزوم الذهنى والتنبه على وجود الملزوم اللازم الخارجى فاين ذلك من هذا (و) اطبقوا
على (ان الاستعارة ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز) اقول بعد وضوح كون
الاستعارة مجازا والتشبيه حقيقة ليس ذكر هذا الاطباق بعد ذكر الاطباق الاول الا تطويلا
وانما ذكره المفتاح لافراده بدليل آخر سوى الدليل المشترك بين المجازات وهو ان التشبيه
يتضمن الاعتراف بكون المشبه به اكمل من المشبه فى وجه الشبه ثم كون التشبيه حقيقة يرده
ما حقق ان قولنا زيد كالبدر عبارة عن كونه فى غاية الحسن وان نسبة التشبيه الى الاستعارة
كنسبة الكناية الى المجاز ومما يجب ان ينبه عليه ان المصنف توهم ان ما ذكره السكاكى
ان للاستعارة مزية على التشبيه فان فى التشبيه الاعتراف بنقصان المشبه عن المشبه به
دون الاستعارة يرد ما حققه الشيخ عبد القاهر حيث قال وليس السبب فى كون المجاز
والكناية ابلغ ان احدا من هذه الامور يفيد زيادة فى نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه
يفيد تأكيدا لاثبات المعنى لا يفيد خلافه اذ لا يفيد رأيت اسدا زيدا من رأيت رجلا يساوى
الاسد فى الشجاعة انما فضيلة الاول لاشتماله على تأكيد فاته الثانى وهكذا الامر به
للكثير الرماد على المضياف فى كثرة القرى بل لاشتماله على تأكيد فاته المضياف مع اتحاد المقصود
منهما ووجه الرد ان ذلك لا يصح فى الاستعارة بالنسبة الى التشبيه اذ رأيت اسدا يفيد
شجاعة الاسد وزيد كالاسد يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد ثم نصر الشيخ بان مراده
ليس السبب فى كل صورة ذلك ورفع الايجاب الكلى لا ينافى الايجاب الجزئى فالسبب
فى كل صورة تأكيد اثبات المعنى بخلاف خلافها واما المزية فى المعنى فربما يكون كما فى الاستعارة
والتشبيه دون غيرها ودونها وغير التشبيه كما فى رأيت اسدا ورأيت رجلا يساويه فى الشجاعة
وقال الشارح هذا استنباط معنى قد غلط فيه كما هو عادته فى استنباط المعانى من عبارات الشيخ
لافتقارها الى تأمل وافر بل مراد الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ثبوت المزية فى الواقع
كما ذكر هو نفسه ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى ونفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر
ان هذا الحكم ثابت او منفى وذلك لان الدلالة اللفظية قد تتخلف عن المدلول ورده السيد
السند بان هذا معنى ركيك فاسد لان ما نفاه الشيخ حينئذ مما لا يذهب اليه وهم حتى يدفع

فانهما لا يوجبان ثبوت اصل الشجاعة واصل القرى فى الواقع فكيف يتوهم ايجابهما ثبوت
اصل المعنى فيه والانصاف ان المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف وان المغلط غالط
والتشنيع ساقط هذا ونحن نقول لو كان المراد ما ذكره الشارح لما وفى نفى ما نفاه الشيخ لاثبات
ان الابلغية لمجرد التأكيد فليكن لاعتبار زيادة فى المفهوم لكن الانصاف ان مراد الشيخ ليس
ما ذكره المصنف كما انه ليس ما ذكره الشارح وان كان ما ذكره المصنف اقوى بل مراده
ان ليس للابلغية لافادة شئ من العبارات مزية فى المعنى دون خلافها والا لم يكن المقيس عليه
للحقيقة والمجاز معنى واحدا وهذا كلام حق والمراد بقولنا جاءنى اسد ليس الا المراد بزيد كالاسد
والا لم يكن يجعله ابلغ منه دون زيد كالحمار معنى وانما التفاوت بادعاء المساواة فى جاءنى اسد وتأكيد
تلك الدعوى بجعله عين الاسد وانكار كون زيد انقص بخلاف زيد كالاسد فان فيه اعترافا به
وبخلاف زيد والاسد سواء فانه لا يؤكد دعوى التسوية والادعاء وتأكيده لا يفيد مزية فى المعنى بل
مجرد تأكيد ومبالغة فيه فما يدل عليه جاءنى اسد على تقدير صدقه لا يوجب ثبوت المزية فى الواقع
بخلاف الخبر فانه على تقدير صدقه يوجب ثبوت مضمونه فبين ما ذكره فى الخبر وما ذكره
فى هذا المقام بون بعيد هذا اخر ما وفقنا من شرح الفن الثانى بعد شرح الفن الثالث ووهبنا
ما فيهما من الغرائب والبدايع نسأله التوفيق للترقى الى شرح المقدمة والفن الاول والحفظ
من الموانع الهى هب لنا اقوى الذرايع التوفيق لاتباع اجل الشرايع وبصرنا فى انوار العمل
باسرار المعارف والبدايع واغتنابا فاضة معانى بيانك العلية عن العلوم الرسمية والصنايع

بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين فى الوقايع (الفن) فى اللغة الضرب اى النوع او التزيين
وكلا المعنيين يناسب ما سماه فنا لانه فى بيان نوع من مسائل يتعلق بالبلاغة ويزين باستعمالها الكلام
(الثالث) اى الواقع فى المرتبة الثالثة من الفنون الثلثة فالمعنى الفن الذى هو ثالث الثلثة لان الفنون
مرتبة فى تحصيل البلاغة وتكميلها او ثالث الفنين فانه جعل الفنين المتعلقين بالبلاغة السابقين
عليه ثلثة (علم البديع) هو فى اللغة المبتدع اسم فاعل او مفعول فاضافة العلم الى الاول اضافة
الى الفاعل وعلى الثانى الى المفعول اى علم مبتدع الكلام فان من زين كلامه بهذه المحسنات
فقد اتى بكلام مبتدع او علم متعلق بكلام المبتدع وقد جاء بمعنى الحبل الذى فتل فالكلام الذى
ثم تزيينه بهذه المحسنات كالحبل الذى فتلت اوتاره وثلثت ثم فتلت فى الثانية (وهو علم)
فسر الشارح المحقق العلم فى تعريفى المعانى والبيان بملكة يقتدر بها على تفصيل ادراكات جزئية
متعلقة باصول وضعها واضع الفن وجوز ان يراد نفس تلك الاصول وزاد المحقق المحشى
شريف زمانه تجويز ارادة التصديقات بتلك الاصول بل رجحها فعنى قوله (يعرف به وجوه
تحسين الكلام) انه يعرف به كل وجه جزئى يرد على سامع الكلام البليغ او المتلفظ به مما ورد فى
هذا الكلام او اريد ايراده بمقتضى استعمال المعرفة الشايعة فى ادراك الجزئى على طبق ما ذكره ذلك
الشارح الجليل فى تعريف علم المعانى من التفصيل فما ذكره هنا فى شرح قوله يعرف به وجوه تحسين
الكلام من قوله اى يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة محل نظر اذ تصور
معانيها اشارة الى ما يحصل من تعريفات المفهومات الاصطلاحية وهو معان كلية لا يوافق
ارادتها استعمال المعرفة الشايعة فى ادراك الجزئيات ومع ذلك ليس داخلا فى العلم بالمعنى المذكور بل
فى العلم بمعنى المسائل والمبادى والموضوعات وضبط الاعداد لا يكون من المقاصد العلمية ونتايجها
وقوله وتفاصيلها ظاهر فيما يحصل من تقسيمات المفهومات وهى ايضا مفهومات كلية ليست
من المقاصد العلمية ونتايجها وكانه لما لم يشاهد فى هذا الفن سوى تعريفات وتقسيمات
ظن ان لا مسئلة فيه وليس كذلك لان المقصود بذكر كل من الاقسام الحكم على كليته

مطلب
الفن الثالث

هكذا فى النسخ معناه ولم
يظهر لى واحتمال انه فاعل بتقدير
بعيد او غير صحيح حاشيه

بانه محسن للكلام البليغ قال الشارح المراد بوجوه تحسين الكلام الوجوه المعهودة المذكورة
فى صدر الكتاب حيث قال ويتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا هذا ووجه الاشارة جعل
الاضافة للعهد وحينئذ يفوت قصد الاستغراق الذى لا بد منه فى وجوه التحسين وما يعرف
به بعض وجوه التحسين ليس بديعا فينبغى ان يقال المراد بتحسين الكلام التحسين العرضى
المذكور فى صدر الكتاب بقوله ويتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا ولك ان تريد
بالكلام الكلام البليغ لفهم العهد من اللام ولا يخفى ان تحسين الكلام البليغ انما يكون
بما يكون خارجا عن بلاغته والاضمار بلفظ بهذا التحسين فلا يكون التحسين للكلام البليغ
وبعد تخصيص الوجوه بالوجوه الخارجة عن البلاغة جعل الشارح تعريف العلم تاما به وحكم
بان قوله (بعد رعاية المطابقة) اى مطابقة الكلام (لمقتضى الحال ووضوح الدلالة)
اى الخلو من التعقيد المعنوى للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين
ووجه ذلك انه يكون ايراد هذه الوجوه بدون رعاية الامرين كتعليق الدرر على اعناق
الخنازير فقوله بعد متعلق بالتحسين وكانه اراد مزيد التنبيه والا فالعهد كما تكفل تخصيص
الوجوه بالوجوه التابعة لوجوه البلاغة تكفل التنبيه المذكور اذ لا معنى لتبعيتها لوجوه
البلاغة الا عدم الاعتداد بها بدونها ولك ان تقول الوجوه التابعة لوجوه البلاغة ربما يكون
مقتضى الحال ويكون مظنة التباسها بالوجوه المبحوث عنها فى البديع فنبه على ان التحسين
التابع للبلاغة بالوجوه المبحوث عنها انما تكون بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة
حتى لو لم يتم شئ منهما بدون هذه الوجوه لم تعد فى الكلام من المحسنات البديعية واما ما قيل حمل
الكلام على العهد بعيد عن المقام فاللايق بمقام التعريف حمل وجوه تحسين الكلام على
مفهومه العام واخراج ما سوى المحسنات البديعية من الوجوه الداخلة فى البلاغة بقوله
بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فقد رده الشارح بانه كما يخرج عن الوجوه الداخلة
فى رعاية المطابقة ووضوح الدلالة الوجوه البديعية يخرج بعض ما هو داخل فى البلاغة
من الخلو عن التنافر ومخالفة القياس والغرابة وضعف التأليف فيبقى الجميع فى قوله وجوه
تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة ويمكن دفعه بان هذا لو حمل وضوح
الدلالة على ما هو المعتبر فى البيان اما لو حمل على مقتضى عموم البيان فما سوى الخلو عن التنافر له
مدخل فى وضوح الدلالة اذ المخالف لقياس اللغة والقاعدة النحوية الغريب لا يكون واضح
الدلالة وان توهم المحشى المحقق انه لا ينافى الوضوح الا الغرابة والتعقيد مطلقا واما التنافر
فمما يعلم بالحس ولا تعلق له بعلم فلا يتوهم دخوله فى علم البديع وبانه لو حمل الكلام على الكلام
الفصيح اذ ما سواه خارج عن درجة الاعتبار خرج عنه ما له دخل فى الفصاحة اذ ليس بها تحسين
الكلام الفصيح بل جعل الكلام فصيحا ويعلم مما ذكرناه لو قال تعرف به وجوه تحسين الكلام
بعد رعاية البلاغة لكان اخصر واوضح ويكون قوله بعد رعاية البلاغة مخرجا لجميع
الوجوه الداخلة فى بلاغة الكلام بلا تكلف لكن يرد على هذا التعريف لو لم يعتبر العهد كما يرد
على تعريفه انه يدخل فى علم البديع حينئذ الوجوه المحسنة للكلام البليغ مما يبحث عنه فى علم
العروض والقوافى وغير ذلك من العلوم الادبية اذ بها يكتسب الكلام البليغ حسنا لا مرية
فيه (وهى ضربان) اى الوجوه المحسنة نوعان (معنوى) يفيد حسن المعنى ويكون له مزيد
تعلق بحسن المعنى وان كان لا يخلو عن تحسين اللفظ كما يظهر لك فى بعضها (ولفظى) له مزيد
تعلق بتحسين اللفظ كذلك واما الضرب المتعلق بكليهما بان لا يكون له مزيد اختصاص
باحدهما فمما لم يوجد (اما المعنوى) بدأ بالمعنوى لان الاعتداد باللفظ انما هو لكونه وسيلة المعنى

ولهذا ستسمع ان اصل الحسن فى المحسنات اللفظية ان تكون الالفاظ تابعة
للمعانى دون العكس (فنه المطابقة) ومايلحق بهااما بمعنى الموافقة او المساواة
ويؤيد الثانى تسميته بالتكافؤ فانه بمعنى الاستواء (ويسمى الطباق) وهو مصدر مثل
المطابقة كالقتال والمقاتلة سمى بها لموافقة الضدين فى الوقوع فى جملة
واحدة واستوائهما فى ذلك مع بعد الموافقة بينهما (والتضاد) ووجهه ظاهر والتطبيق
(ايضا) يقال طبق الشئ الشئ اذا عمه فالجملة عمت الضدين وشملتهما والبديع ايضا
وجهه ظاهر وقيل المطابقة مصدر طابقت بين الشيئين اذا جعلت احدهما على حذو الاخر
وما ذكرنا اقرب فتأمل ولا تبعد (وهى الجمع بين متضادين) هذه عبارة المفتاح ولما كان
مراده هنا بالمتضادين المعنى اللغوى دون الاصطلاحى الكلامى على خلاف دأبه لانه يذكر
الاصطلاحات الكلامية ويريد معانيها الاصطلاحية تبجحا منه بجمع المنقول والمعقول فسره
المصنف بقوله (اى معنيين متقابلين فى الجملة) سواء كان تقابل الضدين اى المعنيين الموجودين
المتواردين على محل واحد بينهما الخلاف او غايته او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم
والملكة او تقابل التضايف وسواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وقيل لا يجعل التضايف
تقابلا فلا يسمى الجمع بين الاب والابن طباقا على ما هو الظاهر بل هو بمراعاة النظير اقرب ولك
ان تجعل التفسير مجرد قوله معنيين متقابلين وتكتفى فى تعميمه بعدم تقييده وتجعل قوله فى الجملة
متعلقا بالجمع اى الجمع مطلقا سواء كان فى جملة واحدة او فى جملتين احداهما جزء من الاخرى
اولا والاظهران يقول بين متضادين فصاعدا (ويكون) على طبق وهى او الجمع وقوله ومن
الطباق فتفطن فانك من المخبرين (بلفظين) اى بسبب لفظين (من نوع) قدمه لان الطف
التضاد فيه اتم كيف والمتكلم كما جمع بين الضدين فى تركيب جمعهما فى نوع واحد من الكلمة
وهذا اغرب من القسم الثانى ولانه اكثر دورانا على السنتهم يشهد بذلك انه لم يهمل شيئا من
امثلة اقسامه بخلاف اقسام ما يقابله فانه لم يمثل الا لقسم واحد من اقسامه وقد حكم الشارح
بانه لا يوجب حد الا هو ومن لا يتفطن لما القيناه لك ربما لقيناه يقول هذا التقسيم تطويل
لا طائل تحته (اسمين نحو) قوله تعالى (وتحسبهم ايقاظا) جمع يقظ على وزن عضد او كتف
بمعنى يقظان (وهم رقود) اى نيام (او فعلين نحو) قوله تعالى (يحيى ويميت او حرفين نحو)
قوله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) لا يخفى على البالغ مرتبة رجال البلاغة
حسن ما فى هذه الامثلة من الطباق كيف وقد اوقع المتكلم بين الضدين فيها الاتفاق كما اوقع
الموصوف والمحكى عنه بينهم الوفاق فيشاهد التطبيق فيها من وجهين قال القاضى اى لها
ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها
وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه
النفس وتنجذب اليه فكانه اجد فى تحصيله واعمل هذه عبارته والاعتمال هو الاضطراب
فى العمل (او من نوعين) عطف على قوله من نوع والقسمة يقتضى ان تكون ستة اقسام اسم
وفعل او حرف وفعل او اسم وحرف فهذه اقسام ثلثة تتضاعف باعتبار التقدم والتأخر ولم
يمثل المصنف الا للقسم الاول واما تمثيله للاسم المتقدم فبقوله (نحو) قوله تعالى (او من كان
ميتا فاحييناه) قال الشارح فان الموت والاحياء مما يتقابلان فى الجملة وقد ذكر الاول بالاسم
والثانى بالفعل وهذا انما يستقيم لو كان الموت والاحياء بمعناهما لكن قال المصنف اى ضالا
فهديناه هذا ويشهد له ما بعده من قوله تعالى وجعلنا له نورا يمشى به فى الناس قال القاضى
مثل به من هداه الله وانقذه من الضلال وجعل له نورا و يمكن تصحيح التمثيل على طبق

ما ذكره الشارح الجليل بان المراد التمثيل ان كنت فطنا فعلى فهمك التعويل وبالجملة فالظاهر
ان الاحياء مما يتعلق بما يقابل الموت فالمثال من قبيل اشداء على الكفار رحماء بينهم وما
تمثيله للفعل المتقدم فبقوله فى الايضاح بصان وهو ليوم الروع مبذول فقد ذكر الصون
بلفظ الفعل اولا والبذل المقابلة له بلفظ الاسم ثانيا قال الشارح الموجود من الاقسام
الثلثة هو الاول فقط ونحو نقول لا نقتصر فى امثال هذه المقامات بما وقع بل زد على
ما وقع يكن لك نافلة فمثال الحرف والاسم للصحيح كل مضر وعلى السقيم كل نافع ومثال الحرف
والفعل للصحيح ما يضر وعلى السقيم ما ينفع هذا وما ذكر من التفصيل لا يفى الا بالطباق
بين لفظين واما الطباق بين اكثر فتزيد اقسامه باعتبار اجتماع الانواع الثلثة والتقدم والتأخر
الى غير ذلك وضبط اقسامها مفوض الى فطانتك (وهو ضربان) اى المطابقة على طبق
وهى الجمع وهو عند الشارح للطباق فكانه دعاه اليه تذكير الضمير او عبارة الايضاح والطباق
ينقسم الى طباق الايجاب وهو للتلخيص كالتفسير وهو ليس بمذكر مؤثر لان التذكر باعتبار
الخبر هو الاكثر من الاكثر وظهور ما مر من الداعى مغن فى الايضاح (طباق الايجاب
كما مر) اى كامثلة مرت بحذافيرها (وطباق السلب) قال المصنف وتبعه الشارح وهى
ان يجمع بين فعلى مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفى او احدهما امر والاخر نهى والمثال
الاول للاول والثانى للثانى قلت يخرج عن بيانه نحو لست بعالم وانا اعلم او انا عالم ونحو احسبك
انسانا ولست بانسان ونحو اضرب زيدا وما ضربت عمرا ولا تضرب زيدا وقد ضربت بكرا
والاولى هو ان يجمع بين الثبوت والانتفاء (نحو) قوله تعالى (ولكن اكثر الناس لا يعلمون)
اى وعد الله وصدق وعده بجهلهم وعدم تفكرهم (يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا) اى
ظاهرا هى الحيوة الدنيا ويغفلون عن الباطن الذى هو الحياة الاخرة او يعلمون ظاهر الحيوة
الدنيا التى هى وسيلة الشهوات ولا يعلمون باطنها الذى هو وسيلة الحيوة الابدية كما قال وهم
عن الاخرة هم غافلون (ونحو) قوله تعالى (لا تخشوا الناس واخشونى) نهى للحكام ان يخشوا
غير الله فى حكوماتهم ويداهنوا فيها خشية ظالم او كبير قال المصنف قيل ومنه قوله تعالى
لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون اى لا يعصون الله فى الحال ويفعلون ما يؤمرون
فى المستقبل وفيه نظر لان العصيان يضاد فعل المأمور به فكيف يكون الجمع بين نفيه وفعل
المأمور به تضادا هذا وفيه نظر من وجه اخر ايضا لان ما امرهم يأتى ان يجعل لا يعصون
الله حالا ويقتضى ان يقال لم يعصوا ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون فقوله لا يعصون بمعنى
لم يعصوا عبر عن الماضى بالمستقبل قصدا الى استمرار عدم العصيان فيما مضى وقتا فوقتا
كما فى قوله تعالى لو يطيعكم وقد سبق وقال الطباق قد يكون ظاهرا كما ذكرنا وقد يكون خفيا
نوع خفاء كقوله تعالى مما خطيئاتهم اغرقوا فادخلوا نارا طابق بين اغرقوا وادخلوا
نارا ومثله فى الاسمين بالجمع بين هاتا وتلك والشارح لم يلتفت الى تقسيمه هنا بل ذكر ما يشعر
بانه لا يقول بهذا التقسيم وان ما هو غير الظاهر داخل فى الملحق بالطباق حيث قال ومن
الملحق بالطباق قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد
للاغراق ونحن نقول ما هو غير الظاهر ما لم يكن بين الفعلين والاسمين تضاد بل حصل
التضاد بتصرف فى احدهما او فيهما فى الاستعمال فان اغرقوا وادخلوا فعلان لا تضاد
بينهما وانما حصل التضاد بجعل مفعوله نارا وكذلك هاتا وتلك ليستا الا اسم اشارة فليس
هناك متضادان انما صارا متضادين لتصرف فيهما بما جعل المشار اليه بها تارة بعيدا
بعدا تاما وتارة بعيد افى الجملة لا بعدا تاما الا انه اورد فى مقام التمثيل للطباق ما هو ملحق به

نظير الماهو بصدده وتنبيها على جريان هذه القسمة فى الملحق بالطباق ايضا فتوهم انه
وقع فى هذا التقسيم لاشتباه الملحق بالطباق الغير الظاهر ويجعل غرض الشارح غير هذا
مساغ يتفطن له من يفهمه الى التوجه بدقايق القصد فراع فكن ذلك الرجل تجده (ومن
الطباق) لم يقل ومنه لئلا يتبادر الوهم الى انه من متعلقات تقسيم الطباق الى طباق الايجاب
وطباق السلب فى جعل ضمير منه الى طباق الايجاب (نحو قوله) اى قول ابى تمام فى مرثية
ابى نهشل محمد بن حميد حين استشهد واراد بنحو قوله ماضبطه ماسماه بعضهم تدبيجا
بالدال المهملة والباء التحتانية الموحدة والجيم ومن صححه بالحاء المهملة لم يزد
الا تسفيها برده الرواية والدراية اذ ليس من معانى التدبيج ماناسبه المعنى الاصطلاحى
بخلاف التدبيج فانه التزيين بالديباج على مافى القاموس والتزيين على مافى الدستور قال
الشارح دبج الارض المطر زينها وناسب المعنى الاصطلاحى الذى نقل المصنف تفسيره
بان يذكر فى معنى المدح اوغيره الوان لقصد الكناية اوالتورية وينبغى ان يقصد بالالوان
معان متضادة اذ لولم تتضاد لكانت من القسم الثانى من الملحق بالطباق فالتدبيج بمقتضى
ظاهر هذا التفسير اعم من الطباق والملحق به ففى جعله من الطباق نظر ولا يظهر
وجه لتخصيص التدبيج بما قصد بالالوان الكناية اوالتورية من دون ان يشمل المجاز وانما
قال ومن الطباق دفعا لتوهم انه قسم له كما توهم تخصيصه باسم اودفعا لتوهم انه من
القسم الثانى من الملحق به والتضاد باعتبار المعنى الحقيقى (تردى ثياب الموت حمرا فما
اتى بها الليل الا وهى من سندس خضر) وفى هذا المثال تنبيه على ان المراد بالالوان
فى تعريف التدبيج مافوق الواحد وفى الحواشى المنقولة عنه خضر مرفوع فى البيت
خبر بعد خبر لان قوافى القصيدة على حركة الضم اذ من جملة ابياتها قوله وقد كانت
البيض القواضب فى الوغى بواتر فهى الآن من بعده بتر على ماسيجئ فى رد العجز على الصدر
هذا ولا يخفى ان هذا لايلايم قوله فى شرح البيت ولم يدخل فى الليل الا وقد صارت
الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فانه واضح فى جعل الخضر صفة للسندس وهو
الموافق للعرف لانه اذا ذكر اصل الثوب يجعل اللون صفة الاصل لا الثوب فالوجه
ان تجعل خضر مرفوعا خبر مبتدأ محذوف اى هو خضر و يجعل الجملة صفة سندس
قال الشارح اى ارتدى الثياب الملطخة بالدم هذا فالمراد بثياب الموت ثياب مات فيها
والاضافة لادنى ملابسة و يصح ان يراد بثياب الموت دماء تلطخ بها بدنه وصارت
كثياب لبسها والاضافة الى الموت لانه البسها له الموت حين لبسها بمجيئه اليه وفى جمع الثوب
اشارة الى تعدد جراحاته حتى البسته كل جراحة ثوبا فالمعنى ارتدى الدماء فما آتى
اناء الدماء الليل ولم ينقض يومه الا وهى من سندس خضر والسندس رقيق الديباج
معرب بلا خلاف والقصد من الثياب الحمر القتل اونصب السيف ومن الثانى الحيوة
الابدية اولذا ات الجنة واللذة والنصب والقتل والحيوة متضاد ان فالبيت من قبيل
الكناية وقال الشارح لاينفى الكناية فيه الامن لايعرف معنى الكناية اقول الوقوع
فى نفى الكناية لايتصور الا بان اللون ليس كناية بل ارتدا الثياب الحمر والسندس الخضر
والجواب ان المراد ان للالوان دخلا فى قصد الكناية لا ان انفسها كنايات ومثل المصنف
لتدبيج التورية بقول الحريرى * فمذ ازبر العيش الاخضر * وازور المحبوب الاصفر * اسود
يومى الابيض * وابيض فودى الاسود * حتى رثى لى العدو الازرق * فياحبذا الموت الاحمر
* قال الشارح فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذى له صفرة والبعيد

هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية كما توهمه البعض اقول المتبادر من ذكر الالوان
لقصد الكناية اوالتورية ان لايخرج الالوان منهما ولامنع من الاجتماع فالاولى ان يقال
قول الحريرى مما اجتمع فيه كلاهما فاسوى الاصفر كناية فاغبرار العيش الاخضر كناية
ان تكدر العيش الناعم واسوداد اليوم الابيض كناية عن سوء الحال الحسن وابيضاض الفودين
جانبا الرأس كناية عن وهن البنية كما ان اسوداده كناية عن قوتها ثم نقول يحتمل ان يراد
بالمحبوب الاصفر المحبوب الجميل لما ان بنات الاصفر كناية عن نساء الروم المشتهرة بالحسن
فيما بينهم قال عليه السلام لاصحابه فى الترغيب الى غزوة تبوك هل لكم فى بنات الاصفر
كازورار المحبوب الاصفر اى عدوله عنه كناية من الفقر والعجز التام فالمثال للكناية وكانه
لم يجد المصنف لصرف التورية مثالا وهذا المثال ايضا غير متيقن فكانه لهذا لم يذكر
للتورية مثالا ههنا (ويلحق به) اى بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما
بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم (نحو) قوله تعالى (اشداء على الكفار رحماء
بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين) الذى تقابلها اوالشدة
سبب العنف الذى يقابل الرحمة ولا يخفى ان سبب المقابل للشئ مقابل له غير مجامع معه كما ان
مسبب المقابل للشئ مقابل له فيدخل فى تعريف الطباق على المقابل لذات الشئ وحينئذ
يتجه انه ينبغى ان يقدم قوله ودخل فيه مايختص باسم المقابلة على قوله ويلحق به و يمكن دفعه
بان المراد بقوله ودخل فيه انه دخل فى الطباق والملحق به بقرينة ان بعض الامثلة المذكورة
للمقابلة مماذكر فيه الملحق بالطباق ومنهم من يكلف وقال هذان الشيئان داخلان فى الطباق
الا ان غيره من الطباق اغرق فى التقابل فنبه على التفاوت بذكر لفظ الالحاق وبهذا التكلف
يندفع الامر ان قال المصنف وعليه قوله تعالى وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
من فضله فان ابتغاء الفضل يستلزم الحركة المضادة للسكون والعدول عن
لفظ الحركة الى لفظ ابتغاء الفضل يستلزم لان الحركة ضربان حركة لمصلحة وحركة
لمفسدة والمراد الاولى لا الثانية هذا وفيه ان السكون ايضا ضربان فينبغى ان يعدل
عنه و يمكن دفعه بان العدول عن الحركة الى ابتغاء الفضل يعين السكون للمصلحة
ويمكن ان يجعل نكتة العدول مافى ابتغاء الفضل من التنبيه على ان كل ماينتفع به من
فضل الله لامدخل لسعى العبد حقيقة قال الشارح ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا
لان ادخال النار يستلزم الاحراق المتضاد للاغراق وقدم مايتعلق به فتذكر (و) ثانيهما
الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معنياهما الحقيقيان كذا ذكره
الشارح وينبغى ان لايخص ايهام التضاد بجمع مايتضاد معنياهما الحقيقيان بل يجعله
منه مايتضاد معنيا هما المجازيان المشهوران واذا عبر عن المعنيين بهذين اللفظين ابرز
المعنيان فى صورة المتضادين فالحسن راجع الى المعنى بهذا الاعتبار فلا يتوهم ان هذا
جمع لفظين معنيا هما متضادان فالحسن عائد الى اللفظ لا الى المعنى فلا يصح جعله
من المحسنات المعنوية (نحو قوله) اى دعبل كزبرج شاعر خزاعى رافضى (لا تعجبى ياسلم)
ترخيم سلمى اوالمراد ياسالمة من العيوب فيكون السلم بمعنى السلام المستعمل فى السالم
(من رجل) يعنى نفسه عبر عنه برجل لتمكنه الوصف بالجملة (ضحك المشيب) هو كالشيب
الشعر و بياضه قال الشارح اى ظهر ظهورا تاما فجعل الضحك كناية عن الظهور
التام اما لان الظهور التام للشيب يجعل صاحبه مضحكة للناس اولان الظهور يستلزم
ظهور ماخفى من مستوارت الشفتين (برأسه فبكى) ذلك الرجل لتذكر الموت اوالتأسف على

زمان الشباب فلا تقابل بين ظهور الشيب والبكاء بل يكاد يكون بينهما تلازم لكن بين
المعنى الحقيقى للضحك والبكاء تقابل و يمكن ان يراد بضحك المشيب سروره تشبيها
للشيب برجل سار من قوته وغلبته وبالبكاء الحزن فحينئذ يكون من اصل الطباق (و يسمى
الثانى ابهام التضاد) لان المعنيين المذكورين الغير المتقابلين قد عبرا بلفظين يوهمان
التضاد للتقابل بين معنييهما الحقيقين او المجازين مع الشهرة (ودخل فيه) اى فى الطباق
بالتفسير الذى سبق والملحق به (ما يختص باسم المقابلة) وان جعله السكاكى وغيره قسما برأسه
من المحسنات المعنوية حيث ذكروها فى مقابلة الطباق (وهى ان يؤتى بمعنيين) متوافقين
او اكثر ثم بما يقابل ذلك على الترتيب) فيكون داخلا فيه فانه يصدق عليه الجمع بين معنيين
متقابلين لان المراد الجمع بين معنيين متقابلين فصاعدا كما اشرنا اليه ولما كان يتجه عليه
ان جعله داخلا فى الطباق دون مراعاة النظير تحكم لانه كما يصدق عليه باعتبار جمع
المتقابلين تعريف التضاد يصدق عليه باعتبار جمع المتوافقين تعريف مراعاة النظير دفعه
بقوله والمراد بالتوافق خلاف التقابل) لا التناسب فانها غير مشروطة بذلك بشواهد
الامثلة وهذا وان يرجح الحكم بدخولها بالطباق لكن لا ينفى كون بعض افرادها من مراعاة
النظير لانه كما لم يشترط فيه التناسب لم يشترط عدمه وقد توجه كلام القوم بان الطباق
الجمع بين الضدين بلا فصل بخلاف المقابلة فانه يشترط فيه الفصل بين المتقابلين بغيرهما
و يرده تمثيلهم المطابقة بامثال فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وقد توجه بان الطباق
هو جمع المتقابلين فقط والمقابلة جمع المتقابلات وفيه انه لو خص الطباق بجمع المتقابلين
فقط يخرج جمع المتقابلات من غير ذكر على ترتيب المتناسبات المجموعة او لامنهما
و بقى مهملا مع انه من المحسنات البديعية المعنوية ثم قسم المقابلة الى اقسام مقابلة الاثنين
بالاثنين والثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك مما لا يحصى ولما كان هذا التقسيم
والتسمية من التطويل بلا طائل لم يلتفت اليه المصنف و نبه على انها تقع على تلك الانحاء
بذكر الامثلة الثلثة (نحو) قوله تعالى (فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا ونحو قوله) اى قول
رجل كنى بابى دلامة على وزن ثمامة (ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس
بالرجل) ذكر الرجل تغليب اذ حديث المرأة معلوم بطريق الاولى لانه اذا لم يدفع قبح
الكفر والافلاس كمال الرجل برجوليته كيف يدفعه نقصان المرأة لكونها مرأة (ونحو
فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى) اى بالكلمة الحسنى اعنى كلمة التوحيد او بالخصلة الحسنى
اى الايمان او بالملة الحسنى وهو الملة من عند الله او بالمثوبة الحسنى وهى الجنة (فسنيسره
لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى) قال الشارح
ولما كان التقابل فى الجميع ظاهرا الا مقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله
(المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كأنه مستغن عنه فلم يتق) ويمكن ان يقال
لما كان ظاهر العبارة ادخال مقابلة فى الطباق وكان المراد ادخاله فى الطباق ولم يلحق به
نبه على ان جميع الاتقاء والاستغناء مما يلحق بالطباق ليعلم انه اراد بقوله دخل فيه الدخول
فى الطباق وما يلحق به ثم نقول مقابلة الاستغناء عن الله بالتقوى ظاهر مستغن عن جعله فى قوة
عدم التقوى فتأمل (او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق وزاد السكاكى)
قال الشارح اى فى تعريف المقابلة قيدا اخر فعرفه بان يجمع بين شيئين متوافقين
اكثر وضديهما (واذا شرط) اعتبر (ههنا) اى فيما بين الموافقين او المتوافقات (امر
شرط ثمة) اى فيما بين الضدين او الاضداد (ضده) اى ضد ذلك الامر (كهاتين الاثنين)

(فانه)

فانه لما جعل التيسر مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق (جعل ضده) وهو التعسير المعبر
عنه بقوله فسنيسره للعسرى (مشتركا بين اضدادها) وهى البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا
لا يكون بيت ابى دلامة من المقابلة لانه اشترط فى الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط فى الكفر
والافلاس ضده بل الظاهر انه مبنى على الاجتماع اذ الافلاس مع الاسلام ليس قبيحا فضلا
عن كونه غاية فى القبح هكذا شرح كلام المصنف والمفتاح ووافقه شريف زمانه ونحن
نقول اثبات مذهب جديد للسكاكى بلا سند معتد به مما لا يستحسنه العقلاء وقول السكاكى
واذا شرط هنا امر شرط ثمه ضده كما يحتمل ان يكون بيان ما لا بد منه للمقابلة يحتمل ان يكون
بيان ما به يكمل و يزيد حسنها بل سوق كلامه حيث قال بعد التعريف ثم اذا شرط ههنا
امر شرط ثم ضده يدل على المخالفة بين هذا الكلام والتعريف وذلك لان التعريف بيان
ما لا بد منه للمقابلة وهذا بيان ما له بد منه وله مدخل فى كمالها ولكلام المصنف احتمال انه زاد
السكاكى حكما على القوم هو انه يكمل المقابلة بذلك لانه زاد فى تعريف المقابلة قيدا نعم
تصرف فى كلام السكاكى بما اخل بها حيث غير قوله ثم اذا شرط الخ بقوله واذا شرط الخ
ومما وقع فى هذا المقام من المصنف ان لكلام السكاكى فى تعريف المقابلة خللا على
ما يشعر به كلام الايضاح حيث زاد على تعريف السكاكى للمقابلة وهى ان تجمع بين معنيين
متوافقين او اكثر وضديهما قوله او اضدادها واتخذه الشارح المحقق والمحقق الشريف
مذهبا فى شرح كلام المفتاح وصرحا بانه لا بد فى الكلام من حذف معطوف اى او اضدادها
وليس بذاك لان معنى كلام السكاكى ان يجمع بين معنيين متوافقين او اكثر ثم ضدى هذين
المجموعين بان يأتى بضد المعنيين المتوافقين وهو ضداهما وبضد الاكثر وهى اضداده
واعلم انه لا وجه لجعل الجمع بين المتناسبين وضديهما على الترتيب مقابلة دون الجمع لا
على الترتيب لان الجمع لا على الترتيب ايضا من المحسنات ونشر لا على ترتيب اللف وكانه لذلك
حذف السكاكى قيد الترتيب عن تعريفه ولا يذهب عليك انه لا يجب ان يكون الشرط وضده
خارجين من الاضداد والمتوافقات كما توهمه العبارة الا ترى ان التيسير واحد من المتوافقات
والتعسير واحد من الاضداد (ومنه) اى ومن المعنوى (مراعاة النظير) وتسميته بهذا الاسم
والتوفيق اى جعل الشئ موافقا لشئ والتلفيق اى ضم شئ الى شئ بالخياطة بطريق نقل
الاسم من افعال المتكلم به فى مقام التكلم به واوجعلت هذه الثلثة مبنيات للمفعول كانت
تسمية باسم صفات الاجزاء كالتناسب والايتلاف (ويسمى التناسب والتوفيق ايضا وهو جمع
امر وما يناسبه) شامل للطباق والمشاكلة ومراعاة النظير فاخرج بقوله (لا بالتضاد) الطباق
والمراد بالتضاد ما هو مصدر المتضادين بالمعنى المفسر سابقا فيخرج الطباق رأسا بقى المشاكلة
لانه جمع امر وما يناسبه بمناسبة الجوار فى تعبير واحد فلا بد من قيد يخرجها وقد اهمله القوم
ولا يبعد ان يقال المتبادر من الجمع الجمع فى التركيب لا الجمع فى التعبين لا يقال الجمع
فى التركيب ايضا يصدق عليها لانا نقول ليس جمع المتشاكلين فى التركيب جمع المتناسبين
اذ التناسب حصل بالجمع وانما عدل عن عبارة المفتاح وهى الجمع بين المتشابهات لانه
لا يصدق على جمع المتناسبين لا بالشبه كالقوس والسهم والوتر مثالها من التنزيل ما ذكره
بقوله (نحو الشمس والقمر بحسبان) قال الزجاج الشمس والقمر فى موضوع الابتداء
وقوله بحسبان يدل على الخبر اى يجريان بحسبان اى يدلان على عدد الشهور
والسنين وجميع الاوقات كذا ذكره الطيبى (وامثالها)من شعراء البلغاء ما اشار اليه بقوله
(نحو قوله) اى قول البحترى فى صفة الابل المهزولات (كالقسى المعطفات) اى الاقواس

فى التعبير نسخه

المنحنيات من عطف العود وعطفه حناه (بل الاسهم) جمع سهم (مبرية) اى منحوتة
(بل الاوتار) جمع وتر ومن لطايف هذا التناسب انه جمع مفهومات يجمع بينها
فى الخارج وجعل الشارح المثال الاول لجمع المتناسبين والثانى لجمع ثلاثة متناسبات وقال
وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبى الوزير انت ايهام الوزير اسماعيلى الوعد
شعيبى التوفيق يوسفى العفو محمدى الخلق والمهلبى نسبة الى المهلب الشاعر بصيغة اسم
المفعول من هلبهم تهليبا هجاهم وشتمهم ابو المهالبة وذلك الوزير كان من المهالبة
واسماعيل عليه السلام علم فى صدق الوعد ذكر فى تفسير الكواشى انه وعد رجلا
ان يقيم مكانه حتى يعود اليه وذهب الرجل ونسى سنة وهو عليه السلام تثبت فى هذا المكان سنة
حتى يذكر الرجل وعاد وعفو يوسف مستغن عن البيان وشعيب موفق بالعبادة والصلوة واخبر
الله عن خلق محمد عليه السلام بقوله وانك لعلى خلق عظيم سئلت عايشه رضى الله عنها
عن خلقه قالت خلقه القران ومن امثلة ذكرها المصنف وفيه اكثر من اربعة قول ابن
رشيق اصح واقوى ماسمعناه فى الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث يرويها السيول
عن الحياء يعنى المطوب عن البحر عن كف الامير تميم قال فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة
والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية ثم بين السيل والحياء والبحر وكف تميم مع
ما فى البيت الثانى من صحة الترتيب فى العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع فى سند
الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصلها البحر على مايقال ولهذا جعل كف
الممدح اصلا للبحر مبالغة هذا كلامه ومما فى البيت الثانى وغفل عنه ومن تبعه انه جمع
السيول جمع كثرة لتصير الرواية فى كمال القوة بكثرة الرواة ويبلغ حد الشهرة بل التواتر
فيفيد اليقين وفى هذا والعنعنة اثبات ما ادعاه من كون تلك الاحاديث اصح ولا يخفى
ان صحة العنعنة وتكثير الراوى ودعوى الاصحية من الامور المتناسبة فليستا لطيفتين
خارجتين عن التناسب ذكرنا لبيان لطايف البيت كما يتوهم (ومنها) اى من مراعاة
النظير (ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه فى المعنى)
والتناسب قد يكون ظاهرا (نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف
الخبير) اى العالم فان اللطف يناسب ما لا يدرك بالبصر والخبرة تناسب ما يدرك شيئا لان
المدرك للشئ يكون خبيرا به كذا ذكره الشارح وفيه نظر لان الخبير هو المدرك للشئ
لا ما يناسبه فالاولى ان يقال الخبير يناسب كونه مدركا للابصار لان الخبير هو المدرك
فيتحقق المناسبة باعتبار العموم والخصوص وقد يكون خفيا قال المصنف ومن خفى هذا
الضرب قوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان
قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن اذا امعن النظر علم ان الواجب هو
العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو
العزيز اى الغالب من قولهم عزه يعزه كفر يغر عليه ومنه المثل من عزيزاى من غلب سلب
ثم يجب ان يوصف بالحكيم لئلا يتوهم ان الغفران خارج عن الحكمة لان الحكيم من يضع
الشئ فى محله فهو احتراس حسن اى ان يغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض
عليك لاحد فى ذلك والحكمة فيما فعلته هذا كلامه وتبعه الشارح ونحن نقول والله
تعالى اعلم الاظهر ان الحكيم ليس من الاطناب بل كما لا بد من الوصف بالعزة لتحقق
تمكنه من المغفرة لمستحق العذاب لا بد من الوصف بالحكمة لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب
الا من ليس فوقه احد يرد حكمه عليه والمتفوق على الفاعل قد يكون متفوقا بالقدرة

فيمنعه بالغلبة وقد يكون متفوقا بالعلم فيمنعه بالحكمة والعلم فلا يستفاد نفى المتفوق عليه مطلقا
بمجرد حصر العزة فيه لا بد فى الاستفادة من حصر الحكمة ايضا (ويلحق بها) اى
بمراعاة النظير وليس منها كما يوهمه تمثيل المفتاح لها بيت السقط وحرف كنون
تحت راء ولم يكن بدال يؤم الرسم غيره النقط مع انه لا تناسب بين المعانى المرادة
بهذه الالفاظ لان المراد بالحرف الناقة المهزولة وبالنون الحرف او معناه الحقيقى فان كليهما
يصح ان يشبه بهما فى الهزال فما قال الشارح وليس المراد بها الحوت على ما وهم وهم
ولذا فسره فى شرح المفتاح بالحرف مع تأخره عن هذا الشرح وبراء الرأى من رأيته
ضربت ريته وبدالى اذالى اى السائق برفق وبالرسم رسم الديار وبالنقط تقاطر بالمطر
على الرسوم لا اعراب الحروف وتلك المعانى المرادة غير متناسبة والتناسب مما يتوهم من تعبيرها
بالفاظ تناسب معانيها الاخر اما التناسب فيما سوى الرسم فظاهر واما فى الرسم فلان
من معانيه رسم الخط وان خفى الى الآن وقوله وحرف عطف على الرهط فى البيت السابق
اعنى (تجل عن الرهط) اى اللباس (الاماء) اى اللباس تلبسه الاماء فالرهط جلدة تلبسها
الاماء الحيض مكان الازار (غادة) اى ناعمة لينة تميل عنقها من اللين وتهتز اعطافها فاعل
تجل (لها من عقيل فى ممالكها رهط) اى قبيلة وقوم فالمعنى تجل من اللباس الدنى تلك
الناعمة التى لها من عقيل فى ممالكها قبايل وعن ركوب حرف فى غاية الضمير تكون تحت
من يضرب رجله على ريته لانه لا حراك له من الضعف يؤم ذلك الرأى رسوم الديار التى غيره
نزول المطر والاظهر كما نبه عليه المصنف ان ايراد البيت فى المفتاح تنظير لا تمثيل كما هو دأبه
وتنبيه على انه ملحق بمراعاة النظير فلا يحتاج الى ما تكلف البعض ان مراد المفتاح بجميع
المتشابهات فى تعريف مراعاة النظير اعم من المتشابهات حقيقة ومن المعبر بعبارات لها
معان متشابهة فالمراد بقوله (نحو والشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان) اى
ينقادان لحكم الله تعالى مما جمع فيه بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان
متناسبان كانه جمع بين الشمس والقمر والنجم مع عدم التناسب بين النجم وبينهما اذ المراد به
نبات لا ساق له وانما جمع لايهام التناسب لتعبيره بالنجم الذى ناسب معناه الاخر للشمس
والقمر وبعد ايهام هذه المناسبة صح جمع الشجر ايضا لمناسبته للنجم المناسب لهما هذا
ما تواطأ عليه الآراء واخبر به العلماء ولك ان تقول النجم والشجر متناسبان للشمس
والقمر لان المقصود جريان حكمه تعالى فى العلويات والسفليات وخص الشمس والقمر
لتحركهما ابدا بحكمه تعالى على نهج واحد من غير ظهور تغير منهما الحكمة والنجم والشجر
من السفليات لانهما ينبتان فى كل سنة مرارا وينعدمان فاثر الحكم عليهما اظهر فكانه
قال ينقاد لحكمه تعالى العلوى والسفلى فجمع الشجر والنجم مع الشمس والقمر من جمع
المعانى المتناسبة قال المصنف اما ما يسميه بعضهم التعريف وهو ان يؤتى فى الكلام بمعان
ملائمة وجمل متوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من يصف سحابا * تسربل وشئ
من خزوز تطرزت * مطارفها طرزا من البرق كالتبر * فوشئ بلا رقم ونقش بلا يد * ودمع
بلا عين وضحك بلا ثغر * وكبيت كقول ديك الجن احل وامر وضر وانفع ولن واخشن ورش
وابر وانتدب للمعالى فبعضه من مراعاة النظير وبعضه من المطابقة هذا كلامه اقول
اولا فى توضيح كلامه التعريف مأخوذ من ثوب مقوف على صيغة المفعول اى رقيق
او مخطط بخطوط بيض على الطول والتسربل لبس السربال اى القميص والوشى
اللباس المنقوش والخزوز جمع خز وتطرزت اخذ الطراز والمطارف جمع مطرف وهو الرداء

من خزمر بعله اعلام والطرزجمع طرازوهوعلم الثوب ومعنى البيت لبس السحاب قميصا
منقوشا من خزوز عليها اردية مطرزة بالبرق كالتبر والباقى ظاهر الا ان فيه ان تفرع دمع
بلاعين وضحك بلا ثغرعلى سابقه لايظهر وديك الجن عبد السلام الشاعر ومعنى بيته
احل كن حلوا للاولياء وامر دكن مرا على الاعداء وضر المخالف و انفع الموافق
ولن كن لينا للملايم خشنا للعنيف ورش اى اصلح حال من يختل حاله وابراى انحت
واقطع المفسدين من برى القلم نحته وانتدب للمعالى اى احب يقال ندبه لامرفانتدب
اى دعاله فاجاب قال الشارح فالاول داخل فى مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور
المتناسبة والثانى داخل فى الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة وفيه نظر لان الدمع
والضحك ليسا من الامور المتناسبة بل المتضادة واقول ثانيا فى انقد كلامه
ان جعل العبارات متناسبة المقدار بالاستواء او التقارب لتكون
كمعانيها فى التناسب ليس طباقا ولا تناسبا (ومنه) اى من المعنوى (الارصاد) وهو فى اللغة
الاعداد فالمتكلم اعد قبل الاخر مايدل عليه وقال الشارح هو نصب الرقيب و لوساعده
اللغة فوجه المناسبة انه جعل المتكلم المخاطب رقيبا ينظر العجز (ويسميه بعضهم التسهيم)
وكانه اخذ هذا الاسم من السهم بمعنى النصيب اى اعطاء الكلام نصيبا من الحسن اومن
السهم بمعنى البيت الذى اشتهر وجاز من بلد الى بلد فسمى التسهيم لانه يجعل الشاعر
بهذا العمل بيته سهما اومن السهم بمعنى حجر على باب بيت بنى لصيد الاسد فاذا دخله
الاسد وقع فسد الباب فجعل فى البيت قبل العجز مايصيد العجز قال الشارح هو من برد مسهم
اى فيه خطوط مستوية كانه جعله منقولا بجامع التزيين (وهو ان يجعل قبل العجز)
اى الاخر وفيه خمس لغات العجز مسئلة وكعضد و كتف ويونث فينبغى تأنيث الضمير فى قوله ممايدل
عليه (من الفقرة) هى بالفتح والكسر فى اللغة لما انتضد من عظام الصلب من الكاهل
الى العجب ثم اشتهر فى حلى يصاغ على شكل فقرة الظهر وفى عرف الفن ماهو فى النثر بمنزلة
البيت فى الشعر مثلا قولهم يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة و يقرع الاسماع بزواجر وعظه
فقرة اخرى الا ان البيت يكون بيتا وحده والفقرة لاتكون فقرة بدون الاخرى (اومن البيت ما
يدل عليه) اى العجز وهو اخر كلمة من البيت اومن الفقرة ومايدل عليه قد يكون بحيث يدل
عليه مطلقا واما فى الفقرة (نحو) قوله تعالى (وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم
يظلمون) فان الاستدراك من قوله وما كان الله ليظلمهم يدل على العجز (و) اما فى البيت
(نحو قوله) اى قول عمرو بن معدى كرب (اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ماتستطيع)
فان قوله وجاوزه يدل على ان الاخر ماتستطيع وقد يكون بحيث لايدل عليه لو لم يعرف
الروى وهو الحرف الذى يبتنى عليه اواخر الابيات ويجب تكراره فى كل منها وينسب
اليه القصيدة فيقال قصيدة لامية اونونية بل ربما يوهم خلافه اما فى النثر كقوله تعالى
وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما فيه
يختلفون ومافى الشرح من رواية فيما هم فيه يختلفون سهو فانه لو لم يعرف بناء الفواصل
على النون لربما توهم ان العجز ههنا فيما فيه اختلفوا وفيما اختلفوا واما فى الشعر فكقوله احلت
دمى من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامى فليس الذى حللته بمحلل وليس
الذى حرمته بمحرم فانه لو لم يعرف الروى لربما توهم ان العجز بمحرم فدلالة مايدل على العجز
فى الارصاد لايتحقق كليا الا اذا عرف الروى فلذا قيد التعريف به كذا يستفاد من الشرح
وههنا بحث من وجوه احدها انه لادلالة فى قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا

انفسهم يظلمون لولا معرفة الروى لجواز ان يكون اخر الكلام ولكن كانوا انفسهم يظلمون ابدا
الى غير ذلك وكذا البيت لجواز ان يكون اخر البيت الى ان تستطيعا و ثانيها انه لادلالة
فى قوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة الاية على العجز مع معرفة الروى ايضا لجواز
ان لا يكون يختلفون ويكون مختلفون بل هو اولى لانه اقرب طباقا مع الماضى السابق الا ان يقال
المراد بالدلالة على العجز الدلالة على صيغته وصيغة مختلفون ويختلفون واحدة وفيه تكلف
وثالثها وهو ان معرفة الروى لا تجرى فى الفقرة لانه لاروى فيها ولذا يقول فى تعريف
لزوم مالايلزم وهو ان يجئ قبل حرف الروى اومافى معناه من الفاصلة الخ الا ان يتكلف و يقال
اراد بالروى مايعم مافى معناه ورابعها انه مع معرفة الروى ايضا لايعرف ان العجز فى قوله
وليس الذى حرمته بحرام لان الروى فى بمجرم وبحرام واحد فيجب ان يقول اذا لم يعرف
القافية (ومنه) اى من المعنوى (المشاكلة) وهى فى اللغة الموافقة والمناسبة ظاهرة (وهو)
فى الاصطلاح (ذكر الشئ بلفظ غيره) وذلك يشمل كل مجاز وكناية فقيده بقوله (لوقوعه
فى صحبته) فاللام للوقت اى وقت وقوعه فى صحبته واماذكر الشئ بلفظ غيره لافى هذا الوقت
فلا يسمى مشاكلة وليس اللام للتعليل لان اطلاق لفظ الغير على الشئ معلل بالعلاقة
والوقوع فى صحبة الغير ليس من العلاقات المصححة والعلاقة قد تكون خفية فلم تظهر
فى بعض الامثلة لخفائها على الفحول فاشكل عليهم وجه اطلاق الطبخ على الخياطة
مثل فتارة قالوا بان القول بالمشاكلة اثبت قسما آخر سوى المجاز والكناية وتارة بانهم
قالوا اثبت كون الوقوع فى صحبة الغير علاقة المجاز ونحن نبين لك علاقات امثلة
الشارح على وجه تخلص من هذه الورطة وتمكن فى تخريج العلاقة بحيث لايلتبس
عليك ولا يشكل مشاكلة (تحقيقا) اى وقوعا محققا (او تقديرا) اى مقدرا فالاول كقوله
(قالوا اقترح) اى علينا (شيئا) اى سل من غير تفكر وتأمل يقال اقترحت عليه شيئا اى سألته
بلا تفكر وهذا انما يكون بين الاصدقاء واما ماقال الشارح انه من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه
من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم عن خلط المعنيين فان الاقتراح يجئ
بمعنى السؤال من غير روية على مافى الصحاح ويجئ بمعنى التحكم ايضا على مافى القاموس
على ان اجادة الطبخ لاينبغى ان تتوقف على التكليف والتحكم بل ينبغى ان يتحقق بمجرد
الاشارة وقد يجئ بمعنى الابتداع ويحتمله البيت اى ابتدع سؤالا وسل مالايعتاد سؤال مثله
(نجد لك طبخه) ولا يخفى انه ابلغ فى الانقياد لامره من الانقياد لما تعتاد سؤال مثله والشارح
المحقق ذهل عنه فقال ليس من اقترح الشئ ابتدعه فانه غير مناسب على مالايخفى وقوله
نجد مجزوم جواب الامر من الاجادة بمعنى التحسين وهو مقتضى الرواية والدراية وان كان نجد
من وجد وجه صحة (قلت اطبخوا لى جبة وقميصا) عبر عن الخياطة بالطبخ تشبيها له فى كونه
ممايبنغى ان يكون مرغوبا لهم لانهم كما قالوا نجد لك طبخه علم انهم رغبوا فى الطبخ له فرغبهم
فى الخياطة بتصويره بصورة الطبخ ومن هذا ظهر ايضا تاثير المشاكلة فى المعنى واضمحل
مايوسوس فى صدور القاصرين انه لايتجاوز تحسين المشاكلة الالفاظ فحقه ان يعد فى المحسنات
اللفظية ولا يخفى ان هذا التعبير يلايم كل الملايمة كون الاقتراح بمعنى الابتداع فانه سؤال مبتدع
لم يسمع قط من طبخ الجبة والقميص واشار بقوله (ونحوه تعلم مافى نفسى ولا اعلم مافى نفسك)
اى فى ذلك الى تفاوت بين الشاهدين فالاول وقع فيه الطبخ والثانى وقع فى الصحف باعتبار
وقوعهما فى كلام صادر من شخص واحد يقال لايجوز اطلاق النفس على الله تعالى
وان اريد به الذات بدون المشاكلة ولعل ذلك لكون اطلاق الالفاظ عليه تعالى توقيفيا

ولم يوجد اطلاق النفس فى غير صورة المشاكلة واما اطلاق النفس على ذاته فبعلاقة انه
كما تقوم امور الشخص بنفسه تقوم اموره تعالى بذاته فنفسه نفس ذاته كما ان سمعه وبصره كذلك
(والثانى) وهو ما يكون وقوعه فى صحبته تقديرا (نحو قوله) تعالى قولوا امنا بالله الى قوله
(صبغة الله) ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون فانه لم يقع المعنى المراد اعنى التطهير فى
صحبة الصبغ تحقيقا اذ ليس فى الكلام صبغ (وهو مصدر مؤكد لامنا بالله) اى من قبيل له
على الف درهم اعترافا ويجب حذف عامله لذلك ولحذف عامله جهة اخرى وهو
ان المصدر اضيف الى فاعل الفعل لا لبيان النوع وكان الاصل صبغ الله صبغة فلما حذف الفعل
نحول فاعله الى مصدره فاضيف اليه وكلما كان كذلك يجب حذف عامله صرح به الرضى
واشار الى وجه كونه من قبيل اعترافا بقوله (لان الايمان يطهر النفوس) فنبه به على انه لا يحتمل
غير التطهير والاقال يحتمل تطهير النفوس ثم اشار الى بيان وقوعه فى صحبة الصبغة تقديرا
بقوله والاصل فيه اى ما بنى عليه الامر فى وقوعه فى صحبته تقديرا وهذا اولى من شرح
الشارح حيث قال ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله فى صحبته تقديرا (لاصل فيه)
اى ذكر التطهير بلفظ الصبغ فتأمل (ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم فى ماء اصفر
يسمونه معمورية ويقولون انه) اى الصبغ بهذا الماء الاصفر والغمس فى هذا الماء (تطهير لهم)
قال فى القاموس ويجعلونه بمنزلة الختان فقال الله تعالى للمسلمين قولوا امنا بالله صبغة الله
اى غمسنا الله فى الايمان الذى كالماء الطهور صبغة من صبغ يده بالماء غمسها فيه او تلوين الله من
صبغه كنعه نصره وضربه اونه لا كصبغكم باحد المعنيين هذا اذا كان الخطاب للمؤمنين او
قولوا آمنا بالله صبغة الله باحد المعنيين لا كصبغنا باحدهما اذا كان الخطاب للنصارى ومما يتعجب
منه ما وقع للشارح المحقق فى شرحه للتلخيص وشرحه للمفتاح انه اذا كان الخطاب للكفار
فالمعنى انه امر الله المسلمين ان يقولوا لهم قولوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا كصبغتنا
ولا يخفى ان الخطاب يقولوا للنصارى لا يفيد الآمر النصارى بهذا القول لا امر
المسلمين بان قولوا لهم قولوا (فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة بعلاقة
انه كما لا تطهير الا بالصبغ فى اعتقادهم لا تطهير الا بالايمان فى الواقع قال المصنف
هذا كما يقال لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان يريد رجلا يصطنع
الى الكرام ويحسن اليهم ونحن نقول اغرس كما يغرس فلان يحتمل ان يكون لما ورد
فى الحديث ان ارض الجنة بيضاء وانما غرسها العمل الصالح (ومنه المزاوجة) وهى فى
اللغة الازدواج وفى الاصطلاح (ان يزاوج) اختلف فى تصحيح نسخ المفتاح ففى بعضها
صيغة الخطاب وفى بعضها صيغة الغائب المجهول فالتركيب من قبيل حيل بين العير
والنزوان وبيانه فى العلم الذى ملكته (بين معنيين فى الشرط والجزاء) وهذا التركيب
مبهم لا يحصل منه مفهوم جامع مانع للمزاوجة من غير تكلف فالشارح قال ما استفيد به
من كلام السلف ان يوقع الازدواج بين معنيين واقعين فى الشرط والجزاء فى ان يترتب
عليهما معنى واحد ولا يخفى ان هذا الاستفاد من العبارة على ان المتبادر منه الواحد
من كل وجه مع ان الواجب ان يحمل على ترتيب معنى واحد بحسب الجنس فان لجاج
البحر ولجاج الهوى ليسا متحدين الا فى جنس اللجاج فلا بد من الاستعانة بالامثلة فى فهم
المقصود ومنهم من قال ان يزاوج بين معنيين فى الشرط والجزاء بان يقارن احدهما
بالشرط ثم يقارن الاخر بهذا المعنى فى الجزاء بواسطة ان المقارن للجزاء المقارن للشرط
مقارن لما قارن الشرط ومنهم من قال ان يقارن بين معنيين فى الجزاء بان يقارن بمعنى هو

الشرط معنى ومعنى هو الجزاء معنى قال الشارح المحقق فى شرح المفتاح الثانى اردى
من الاول وقال فى الشرح والمختصر وهو فاسد ولا قائل بالمزاوجة فى قولنا ان جاء زيد فسلم على
اجلسته فانعمت عليه هذا وفى كون الثانى اردئ من الاول بحث اذ ما اورده فى المختصر مشترك
بينهما والعبارة اوفق بالثانى بل اوفق من توجيه ما استفاده من السلف ويمكن دفع النقض
بتقييد المعنيين اللذين وقع الازدواج بينهما وبين الشرط والجزاء بكونهما متحدين فى الجنس
كما يقيد الازدواج على توجيه الشارح بكونه فى ترتب معنى مخصوص عليهما بقرينة الامثلة هذا
وينبغى ان لا تخص المزاوجة بين الشرط والجزاء ويجعل منه نحو التى نهانى الناهى عن حبها فلج
بى الهوى اصاخت الى الواشى فلج بها الهجر فانه يشارك المركب من الشرط والجزاء المزدوجين
فى هذا التحسين البديعى فاما ان يأول الشرط والجزاء بما يشمل هذا التركيب فتفطن او يجعل هذا
ملحقا بالمزاوجة (كقوله) اى قول البحترى (اذا ما نهى الناهى) ومنعنى عن هواها (فلج)
اى لزم (بى الهوى اصغت الى الواشى) اى استمعت الى النمام الذى يشى حديثه ويزينه وصدقته
فيما افترى على وكانه افتراد انه قبل نهى الناهى اذ حينئذ يحسن اتصال الاصاخة بنهى
الناهى (فلج بها الهجر) ومثله قوله ايضا (اذا احتربت) اى تحاربت الفرسان المذكورة
فى البيت السابق (يوما ففاضت) اى سالت (دماؤها) اى دماء المقتولين منها (تذكرت)
البقية من الفرسان (ففاضت دموعها) ومن قال دماء الفرسان بمعنى دماء سفوكها
فقد تكلف بلا حاجة (ومنه) المسمى باسمى (العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء
من الكلام على جزء ثم يؤخر) عن ذلك الجزء او ما يفيد معناه فيشمل هن لباس لكم وانتم
لباس لهن وقد مثل به المصنف ويشمل نحو عادات السادات لتسود العادات وسيادة
العادات بجعل السيادة مصدرا بمعنى السادة نحو عادات السادات سيدة العادات
وسيادات العادات على ظاهر عبارة التعريف بانه يصدق على رد العجز على الصدر
فى النظم والنثر قال الشارح العبارة الصحيحة ماذكره بعضهم حيث قال هو ان يقدم جزء
ثم يعكس فيقدم ما اخر ويؤخر ما قدم هذا ولا يخفى عليك انه لو قال البعض هو ان يقدم
فى الكلام ما اخر ويؤخر ما قدم لكفى والذى يشكل ويصعب دفعه انه ما الفرق بين رد
العجز على الصدر والعكس حتى صار الاول من المحسنات اللفظية والثانى من المحسنات
المعنوية ويمكن ان يقال فيما نحن فيه الحسن باعتبار انه يجعل المعنى الواحد مرة مستحق
التقديم لفظه وتارة مستحقا لتأخيره بخلاف رد العجز على الصدر فان الحسن فيه باعتبار
جعل لفظ صدرا وعجزا من غير تصرف فى معناه فى هذا التقديم والتأخير ثم ظاهر التعريف
يصدق على القلب نحو مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم فانه قدم فيه
اجزاء هى حروف على اجزاء هى حروف ثم عكس الا ان يقال المتبادر
من الجزء الكلمات دون الحرف (ويقع) اى التقديم والتأخير او العكس (على وجوه
منها ان يقع بين احد طر فى جملة وما اضيف اليه) اى الى ذلك الطرف (نحو عادات السادات
سادات العادات) وكلام الملوك ملوك الكلام فان العكس قد وقع بين احدى طرفى الكلام
وهو العادات فى سادات العادات وما اضيف الى العادات من السادات وفسر الشارح
ما اضيف اليه بما اضيف الطرف اليه فانه وقع العكس بين العادات وما اضيف العادات اليه
وهو السادات وما ذكرنا اقرب بالعبارة ويخرج من بيانه نحو من عادات سادات العادات
فانه لم يقع العكس بين احدى طر فى الكلام سواء كان بمعنى طرفى النسبة او جانبى الكلام دون
بياننا (ومنها ان يقع بين متعلق فعلين فى جملتين نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت

من الحى) اقول ومنها ان يقع بين متعلق فعل وشبهه فى جملة واحدة نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى (ومنها ان يقع بين لفظين فى طرفى جملتين) اى جانبيهما سواء كان اللفظ طرفى النسبة اولا (نحو لاهن حل لهم) فهن طرف النسبة وهم قيد للطرف وكذا (ولا هم يحلون لهن) لفظه هم فيه طرف النسبة ولفظة هن قيد للطرف ومن جملة هذا القسم ان يقع اللفظان نفس طرفى النسبة فى الجملتين كما انشد الشارح لنفسه طويت باحراز الفنون ونيلها رداء شبابى والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لى ان الفنون جنون ففى جعل الشارح ذلك مما وقع العكس بين طرفى جملة مقابلا لما ذكره المصنف مما وقع بين لفظين فى طرفى جملتين بحيث لا يخفى (ومنه الرجوع) سمى به لما يشعر به تعريفه من انه الرجوع على الكلام السابق بالنقض اولانه رجوع عن الحكم السابق (وهو العود الى الكلام السابق بالنقض لنكتة) وانما قال لنكتة لان بعض الكلام السابق لولم يكن لنكتة لكان مفسد الكلام فلا يكون محسنا فان قلت اذا كان النقض لنكتة كان من دواخل البلاغة فلا يكون تابعا قلت كما ان التحسين قسمان كذلك النكتة (كقوله) اى زهير (قف بالديار التى لم يعفها) اى لم يمحها (القدم) اى تقادم العهد (بلى) اى بلى محاها القدم (وغيرها الارواح) جمع ريح كالرياح والارياح فى الصحاح وقد يجمع على ارواح لان اصله الواو وقلب فى الرياح ياء لكسر ما قبلها وزال الكسر فى ارواح كان وهذا من ابقى الياء قصد دفع الالتباس بالارواح جمع روح وقوله وغيرها الارواح عطف على المحذوف بعد بل كما اشرنا اليه فلا داعى الى جعل الواو فيه زائدة وجعله فى قوة بل غيرها كما فى الصحاح (والديم) جمع ديمة بالكسر وهى مطر يدوم بلا رعد و برق او يدوم خمسة اوستة اوسبعة اويوما اوليلة اواقله ثلث النهار او الليل او اكثر ما بلغ دل الكلام السابق على ان تقادم العهد لم يمح الديار وآثارها فلما بدا له انه كذب اراد الخبر بانه محاها القدم وغيرها الارواح والديم فاتى بقوله بلى نقضا له اذ لوقال لم يعفها القدم محاها القدم كان كلاما واهيا موهما لان قائله يتفوه بما لا يشعر به فلما قال بلى علم انه نقض الكلام السابق فجاء الاخبار بمحوها القدم وتغيرها الارواح والديم مقبولا لطيفا وكذلك قوله فاف لهذا الدهر لا بل لاهله فان نقض السابق بقوله لا يحسن الاضراب والنكتة فى ذكر لا التنبيه على ان ما بعده اضراب لا تردد والنكتة فى الاخبار اولا بما هو غير واقع اظهار حدوث الكابة والحزن والدهش والحيرة بالوقوف على الديار على ما نقله المصنف واظهار انه يمكن رسوم الديار فى بصره ويمكن خيالها فى نفسه بحيث لم يقف اولانه محا القدم آثارها على ما نقول وهذه النكتة مما هى من دواخل البلاغة كما لا يخفى والشارح المحقق ظن ان ما ذكره المصنف بيان نكتة النقض فدع ما يريبك الى ما لا يريبك (ومنه التورية) وهو فى اللغة الاخفاء (الايهام) مصدر اوهم اى ادخال شئ فى الوهم (وهو ان يطلق لفظه معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد) لقرينة خفية وانما ترك المصنف ذكر القرينة لوضوح ان الكلام البليغ لا يستعمل فى المعنى البعيد الا لقرينة وانه لا يتحقق بعد المعنى المراد مع وضوح القرينة ولا خفأ ايضا فى انه لا يلزم ان يكون للفظ معنيان بل يجب ان يكون له معان متعددة وكلما يكون الظاهر اكثر يكون التورية اوفر والكلام ابدع فالمختصر الواضح ان يقال هو ان يطلق اللفظ على غير ما وضع له لقرينة خفية مما يتعلق بايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة فهو داخل فى اصل البلاغة فكيف عد من البديع ويمكن ان يقال رعاية ما ينبغى من وضوح الدلالة من البيان حتى لو بلغ فى الخفأ بحيث لا يفهمه المخاطب لم يكن بليغا ولا يفيد توريته حسنا لفوات اصل البلاغة وكون رعاية الوضوح على وجه يكون ظهور المعنى المراد محتاجا الى تأمل وتجاوز عن بادى الرأى من

المحسنات البديعية واعلم ان التورية لا يجب ان يكون بالنسبة الى المخاطب حتى لو نصب قرينة واضحة عند المخاطب خفية على السامعين حتى لا يتنبهو اله الا بعد مزيد تأمل كان فى الكلام تورية (وهى ضربان مجردة وهى التى لا تجامع شيئا مما يلايم المعنى القريب) القسمة العقلية تقتضى ضروبا ثلثة ثالثها ما يجامع سيأ مما يلايم المعنى البعيد لكنه لم يلتفت اليه لانه لا ينافى التورية بل لا تورية الا فيها شئ مما يلايم المعنى البعيد اواقله القريبة (نحو) قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) فان معناه الظاهر الاستقرار وليس هناك ما يلايمه وفيه بحث لان العرش يلايم الاستقرار ومعد للاستقرار لا للاستيلاء وانما يلايم الاستيلاء الملك والمراد البعيد اوهو الاستيلاء على العرش باجراء الاحكام وانزال الاسباب منه حسبما تقتضيه الحكمة (ومرشحة) ترك تعريفها لامكان معرفتها ببيان مقابلها والمرشحة قد سبق بمعنى اخر فى علم البيان وقد اجتمعتا فى قولنا رأيت اسدا له لبد اظفاره لم تقلم (نحو) قوله تعالى (والسماء بنيناها بايد) فان المراد بايد معناها البعيد اى كمال القدرة ولافادة الكمال جمعت اليد وقد قرن به ما يلايم المعنى القريب وهو البناء لان البناء وان تطلب القدرة لكن طلبه لليد اكثر فلا يرد ان ذكر البناء لا يرشح التورية فى ايد لانه كما يلايم المعنى القريب منهما يلايم المعنى البعيد منها وقد يجتمع فى الكلام توريتان كل منهما مرشحة للاخرى كقول القاضى ابى الفضل عياض على ما فى الايضاح وابن عياض على ما فى الشرح يصف ربيعا باردا كأن كانون اهدى من ملابسه لشهر تموز انواعا من الحلل والغزالة من طول المدى خرفت اى فسد عقلها من باب نصر وفرح وكرم فما تفرق بين الجدى والحمل فان فى الغزالة تورية حيث اريد بها الشمس لا الرشا وقد رشح بذكر الجدى والحمل فانه يلايم المعنى الحقيق اللغوى وفى الجدى والحمل تورية حيث اريد بهما المعنى البعيد وهو البرجان دون ما هو حقيقة اللغة وذكر الغزالة ترشيح لهما ومثله بيت السقط اذا صدق الجداى البخت افترى العم اى الجماعة من الناس للفتى مكارم لا يخفى وان كذب الخال اى المخيلة والمظنة فما يلقيه ابهام بيان الشارح ان ترشيح تورية بتورية فى بيت السقط دون شعر القاضى مما لا يلتفت اليه فان قلت كانون من شهور الشتاء فكيف يوجب اهداءه لبعض ملابسه لشهر تموز برودة الربيع قلت مسيرة الهدية الى تموز هى الربيع فان قلت ما وجه ايجاب عدم تعرفه الغزالة بين الجدى والحمل برودة الربيع قلت وجهه انه لما نزلت الحمل وقتا يجب ان ينزل فيه الجدى ظهر فى الحمل آثار الجدى لان الوقت للبرودة وجعل الآيتين من التورية على تفسير اهل الظاهر من المفسرين واهل التحقيق منهم بجعل الرحمن على العرش استوى مجازا متفرعا عن الكناية وقوله والسماء بنيناها بايد تمثيلا وتفصيله فى الكشاف موافقا لدلائل الاعجاز فلا نقل فى مفرداته عن معناها مثلا الى معنى آخر فضلا عن النقل الى بعيد لكن لا ضنة فى الامثلة قال المصنف اعلم ان التوهم ضربان ضرب يصير مستحكما حتى يصير اعتقادا وضرب لا يبلغ ذلك المبلغ ولكنه شئ يجرى فى الخاطر ولا يلتفت اليه لانك تعرف حاله ولا بد من اعتبار هذا الاصل فى كل شئ بنى على التوهم يعنى لا ينبغى الايهام بحيث يصير اعتقادا لانه اخلال وانما ينبغى رعاية القسم الثانى والمحافظة عليه ونحن نقول هذا فى التورية على المخاطب مسلم واما فى التورية على السامع فلا فتأمل (ومنه الاستخدام) صححه المحقق شريف زمانه بثلثة اوجه بالمعجمتين ومهملة ثم معجمة سمى به لانه يسند عن قطع الضمير عما هو حقه اما اذا كان المراد بالضمير خلاف المراد بالاسم الظاهر فظاهر واما اذا كان المراد بالضمير الثانى خلاف ما اريد به الاول على ما هو حقه فظاهر ايضا واما اذا كان المراد

بالضمير الاول خلاف ماريد بالظاهر وبالثانى ماريد بالظاهر فلان حق الضمير الثانى
ان يوافق الاول وان خالف حقه وبالمهملتين من استخدمه بمعنى استوهبه خادما كان المعنى
المراد من الظاهر يطلب خادما تابعا فيجعل المتكلم المعنى الاخر تابعا له فى الارادة فى مقام
ارجاع الضمير به (وهوان يراد بلفظه معنيان) حقيقيان اومجازيان اومختلفان اواكثر
(احدهما) اواحدهما (ثم يراد بضميره الاخر) او بضمايره الاخر (او يراد باحد ضميريه
احدهما) او باحد ضمايره احدها (ثم بالاخر الاخر) او بالاخر الاخر وهذا القسم يستلزم
القسم الاول لانه لايتحقق استخدام باعتبار الضميرين الا ويتحقق باعتبار ضمير والاسم
الظاهر ولايخفى ان الاستخدام غير داخل فى التورية اصلا الاان يشترط فى الاستخدام
القرينة الواضحة وان اكتفى بمطلق القرينة يكون بينهما عموم من وجه والثانى اظهر
(فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا) اراد بالسماء المطر
وبضميره النبت والظاهر ان الشاعر وصف قومه بالجرءة والغلبة على ماعداهم من الاقوام
حتى يرعون كلائهم ومائهم من غير رضائهم لكن كان بعض من سمعت منه هذا المقام وهو
من الاعلام يقول هذا البيت اظهار لقدرة الله تعالى وانعامه فى حق عباده وان كانوا
غير شاكرين له تعالى يعنى يقول الله تعالى اذا نزل السماء بارض قوم زينه ويجعله
صالحا لان يرعوه وان كانوا غضابا غير شاكرين (والثانى كقوله) اى البحترى (فسقى الغضا)
بان يسقى الله منزلا فيه الغضا (والساكنيه) اى ساكنى مكان الغضا (وان هم شبوه) اى اوقدوا
نارا الغضا (بين جوانح) اى ضلوع تحت الترايب (وضلوع) جمع ضلع كعنب يريد بنار الغضا
نار الهوى فالضمير الاول للغضا بمعنى والثانى لحقيقته واعلم انه قد يراد باللفظ نفسه وبالضمير معناه
وباحد الضميرين نفس اللفظ وبالاخر معناه ويدخل فى التعريف عند من يجعل
نفس اللفظ معناه واما عند من لايجعله وهو التحقيق فاما ان يجعل داخلا فى التعريف
بضرب من التكلف بان يراد بالمعنى اعم من المعنى ومافى حكمه اولا يجعل ويجعل ملحقا
بالاستخدام (ومنه اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل) متعلق بالذكر بتضمين
معنى الاشتمال ولايبعد ان يقال على هذه ابيسان الوتيرة ويتعلق بكل فعل ويتعدى به كل
فعل ويطلبه للكشف عن وتيرته وعلامته صحة ادخاله على الجهة او الطريقة ولذا قال
فى الايضاح على جهة التفصيل (اوالاجمال) فاحفظه عنا ان كان قابلا للاحتمال فقوله.
على التفصيل اوالاجمال للتعميم وليكون فى التعريف توطئة لبيان الاقسام ويكون البيان على اشد
انتظام وقوله (ثم) ذكر (ماالكل) بكلمة ثم احترز عن تقديم التفصيل على الاجمال فيما اذا كان
اللف مجملا لانه ليس منه ولهذا قدم اللف فى تسميته اى ثم ذكر ماالكل (واحد) من المتعدد
(من غير تعيين) احترز به عن التقسيم والمراد سلب التعيين مطلقا بان لايقصد المتكلم الى معين
وان كان قاصرا فى التعيين غير واف بما قصده وبهذا يفرق بين التقسيم المختل واللف
والنشر وسيجئ لهذا تتمة بيان فى بحث التقسيم واخرج بقوله (ثقة بان السامع يرده اليه)
مالو ترك تعيين ماالكل عدم الوثوق لانه ان كان الترك مع قصد الاضافة كان الكلام خارجا
عن البلاغة فلا يكون ماعمل فيه محسنا وان لم يكن مع قصده لم يكن لفا
ونشرا ولايكون هناك محسن بديعى بقى امر ان احدهما ان يذكر متعدد ويضاف الى
البعض ماله ويضاف الى الباقى انه ليس له شئ بعدم التعرض لماله فيقال جاء محبى وعدوى
ومن لااعرفه فاكرمت وشتمت فافيدان المحب مكرم والعدو مشتوم والثالث غير ملتفت اليه
بشئ ولايصدق عليه التعريف لانه لم يذكر فيه ماالكل الاان يقال المراد بذكر ماالكل افادته

التى تكون غالبا بالذكر وثانيهما ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يؤتى بمجمل مشتمل على
متعدد يرد السامع من المفصل ماالكل مماذكر فى المجمل اليه فيقال اعطانى زيد وعمرو
وبكر سبعة دنانير فيما اذا تقرر ان انعام زيد اربعة وعمرو اثنان وبكر واحد لايزيد عليه
ابدا فيرد زيدا الى اربعة وعمرو الى اثنين وبكر الى واحد ولايخفى انه لايقصر عما اذا قدم
الاجمال اللهم الا ان يقال تأخير المجمل لم يعهد فى كلامهم والوارد فى هذا التركيب
اعطانى سبعة دنانير زيد وعمرو وبكر فبناء التعريف على الواقع فان وجد على هذا
النظم فليجعل ملحقا باللف والنشر فاحسن التأمل واجمل التجمل يكن لك افضل التجمل
(فالاول) وهو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل (ضربان لان النشر اما على الترتيب
اللف) بان يكون المذكور فى النشر اولا للمذكور فى اللف اولا وهكذا وليسم اللف والنشر
المرتب (نحو ومن رحمته جعل لكم) اى خلق لكم (الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر فائدة خلق الليل وهو السكون فيه
وفائدة خلق النهار وهو الابتغاء من فضل الله فيه على الترتيب من غير تعيين لان السامع
بنفسه يعرف ان السكون فائدة خلق الليل وابتغاء شئ من الفضل فائدة النهار ولايلزم
من جعل ضمير فيه الى الليل تعيين السكون له لانه لاتعيين الا كونه ظرفا للسكون ولايلزم
من ذلك كونه فائدة خلق الليل لجواز ان يكون السكون فى الليل من فوائد وجود النهار
وابتغاء الفضل فى النهار من فوائد وجود الليل واللف والنشر هنا باعتبار رد فائدة
الخلق الى الخلق لاباعتبار رد المظروف الى الظرف اذهو بهذا الاعتبار تقسيم ففى هذه الاية
تقسيم ولف ونشر فاحفظه فانه مما انعم الله علينا ولم يهتدى لوجهه الشارح الجليل
فاجاب عن الاشكال بانه لاتعيين فى ضمير فيه لانه يحتمل الرجوع الى النهار وتبعه المحقق
شريف زمانه فى شرحه للمفتاح وستعرف ان القصد الى التعيين وان لم يكن المعين
وافيا كاف فى التقسيم والشارح يعترف به هذا ولايلزم من كون خلق الليل للسكون ان يجب
فيه السكون شرعا اذلايجوز مخالفة ماارادالله لانه لبيان معظم فائدته واغلب
مايتعلق به وهكذا ولتبتغوا من فضله (واماعلى غير ترتيبه) وذلك قسمان بان يكون على
عكس ترتيبه وان يكون مخالفا لترتيبه قال الشارح وليسم الاول معكوس الترتيب والثانى
مختلط الترتيب وسماه فى شرح المفتاح المشوش والاول المعكوس وقيد بعض من على تقييده
وثوق المشوش بكسر الواو وفى الصحاح التشويش التخليط وانكر القاموس ثبوته
فى اللغة وقال وهم الجوهرى وصوابه التشويش (كقوله) اى قول ابن حيوش بالمهملة
والياء المثناة التحتانية والواو المعجمة على وزن تنور والحيوش الشيخ الطبرانى كنيته ابن
رزق الله (كيف اسلوا) سلاه وعنه كرضى ودعا نسيه (وانت حقف) هو الرمل العظيم
المستدير يشبه به الكفل فى العظم والاستدارة (وغصن وغزال لحظا) هو للغزال (وقدا)
للغصن (وردفا) للحقف والثانى كقوله هو شمس واسدو بحر جوداو بهاوشجاعة
واراد بقوله (والثانى) ذكر المتعدد على سبيل الاجمال (نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان
هودا اونصارى) فقد ذكر اليهود والنصارى اجمالا لاباضمار الجمع اوقولهما اجمالا باسناد
القول اليهما اجمالا وعلى الثانى كلام الايضاح ثم ذكر ماالكل من الفريقين او القولين
ولما كان المتعدد المجمل منهما سواء كان القولين اوالفريقين شرح هذا المثال بخلاف
باقى الامثلة فقال (اى قالت اليهود لن يدخل الجنة الامن كان هودا وقالت النصارى
لن يدخل الجنة الامن كان نصارى فكف) اى بين القولين اوالفريقين (لعدم الالتباس)

وعدم مظنة ارادة حكمها جملة بان الداخل فى الجنة احد الفريقين لاغير كما هو ظاهر
النظم (للعلم بتضليل كل فريق صاحبه) اى نسبة كل فريق صاحبه الى الضلال بالمعنى
المقابل للاهتداء او بمعنى الهلاك قال الشارح فى شرحه على المفتاح وقد جرى
الاستعمال فى اللف الاجمالى على ان يذكر النشر بكلمة او كما فى الآية لان الذى وقع عليه
الاتفاق هو احد القولين وانما الموكول الى فهم السامع هو التعيين وتوضيح ماذكره
ان فى اللف الاجمالى تشريك الجماعة المذكورة كما فى المذكور المفصل وليس تشريكهم
بكون كل من تلك المفصل الكل والالم يكن لفا ونشرا بل تشريكهم فى ان الكل واحد
من هذا المفصل والمتكفل لهذا المعنى كلمة او واعلم انه اثبت صاحب الكشاف نوعا من اللف
وقد وصفه بانه لطيف المسلك لايهتدى لوجهه الا الثقاة من علماء البيان فى قوله
تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله
بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ماهديكم ولعلكم تشكرون حيث
قال الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على
ماهداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعنى جملة ماذكر من امر الشاهد بصوم
الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة الفطر فيه ومن الترخيص فى اباحة الفطر فقوله
لتكملوا العدة علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ماعلم من كيفية القضاء
والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اى اراد ان تشكروا علة الترخيص
والتيسير هذا كلامه واورد عليه من ان المعلل المذكور امر الشاهد بصوم الشهر ولم يعين له
علة ومما عين له علة تعليم كيفية القضاء وهو لم يذكر فى المعللات المذكورة فتطبيق
العلل منه غير موافق لبيان ماشرع واجاب عنه الشارح المحقق بان قوله من امر الشاهد
فى تفصيل المعللات ليس لانه معلل بشئ من العلل بل هو توطئة وتمهيد ليفرع الترخيص
ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه يشهد بذلك انه لم يقل من امر المرخص باعادة حرف
الجر كما قال ومن الترخيص وفى امر المرخص بعدة من ايام اخر دلالة واضحة على تعليم
كيفية القضاء هذا كلامه وفيه نظر لانه لو كان توطئة للثلاثة كان من الداخلة عليه داخلة
على الثلثة فينبغى ان لايدخل من على الترخيص ايضا نعم لو كان توطئة لمجرد امر المرخص
بعدة من ايام اخر لكان لماذكره وجه فالجواب اولا ان قوله ولتكملوا العدة علة الامر بمراعاة
العدة شامل لمراعاة عدة الشهر ومراعاة عدة ايام اخر وان رده الشارح بانه لامعنى
لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر والشريف المحقق بان القصد
فى التعليل بتكميل العدة الى ان قضاء مافات وتلافى فى المطلوب بقدر الامكان واجب ولما كان
المطلوب اولا صوم ايام مخصوصة بعدة معينة وقد فات بعذر امر برعاية العدة حفظا له
عن الفوات بالكلية وتحصيلا له بقدر الامكان فلامعنى لجعل كمال العدة فى الاداء علة لامر
الشاهد بصوم الشهر لانا نقول امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص بعدة من ايام
اخر لتكملوا العدة اذ الشاهد يسهل عليه صوم الشهر فلا يفوته الاكمال والمرخص يعسر
عليه الاكمال لو صام فى الشهر فيكون عرضة لفوات الاكمال فبالرخصة يسهل عليه فتعليل
امر الشاهد بالاكمال فى الاداء له معنى لطيف ولا يجب ان يكون تعليل امر المرخص بالتكميل
لان تلافى المطلوب واجب بل التعليل لتخصيص الشاهد بصوم الشهر وتخصيص
صاحب العذر بالرخصة فيكون تعليل الامرين باكمال العدة فى غاية الحسن وثانيا بانه جعل
من تفصيل المعلل ماليس بمعلل وترك فى التفصيل ماهو معلل اشارة الى ان ظاهر اللف والنشر

غير ما هو حقيقته وهذا الذى خص معرفته والاهتداء به بالثقاة كما ستعرف تفصيله
وهذا كلام وقع فى البين فحان ان ترجع الى ماكنا فيه من ان ذلك النوع اللطيف من اللف
الذى اهتدى اليه صاحب الكشاف ماهو فقال الشارح المحقق انه ذكر بالكل بين ذكر
المتعدد اولا تفصيلا وثانيا اجمالا فيقع اللف بين نشرين احدهما مفصل والاخر مجمل وفيه
ان وقوع النشر بين لفين يتصور على اربعة اوجه لايعرف لتخصيص اللطف بما ذكره وجه
وانه يصدق على نحو ضربت زيدا واكرمت عمرا للتأديب والاحسان اى فعلت ذلك حقا
فان الثانى لم يذكر للف بل لتحقيق ماسبق تأكيده فالاولى ان يقال انه ذكر ما للكل بين ذكر
المتعدد اولا وثانيا معلقا بالثانى كما فى الاية وقال السيد السند شريف زمانه لايخفى
ان وقوع النشر بين لفين مفصل ومجمل لايقتضى لطف مسلكه بحيث لايهتدى اليه الا الثقاة
بل لابد هناك من امر اخر وان كنت فى ريب مما ذكر فتأمل فيما اورد من المثال هل
هو بهذه المثابة من الدقة واللطافة ما اظن ذا طبع سليم يحكم بذلك فالوجه ان هذا النوع
عبارة عن لف يحتاج تحصيل بعض ما لف فيه الى دقة نظر كما ان فى الاية تحصيل تعليم
القضاء كذلك ويكون فى رد بعض ما للكل اليه دقة كما فى تعليل الامر بمراعاة العدة باكمال
العدة فان فيه اشارة الى ان تلافى المطلوب بقدر الامكان واجب الى اخر ماسمعته ويكون
المتعدد كل منه او بعض منه صالحا للرد الى غير ما ذكر له بحسب الظاهر لكن بالتأمل الصادق
ينكشف انه لم يرد اليه هذا تنقيح ما ذكره قلت ما ذكره كلام محقق لاغبار عليه ولا يتوقف
لطف النشر على جميع ما ذكر بل كل منها يوجب لطفه فقد بلغ لطف الاية الغاية ومن موجبات
لطفه ان يكون اثنان من المتعدد معا متعلق واحد من النشر كما ذكرنا وان يكون المتعدد
مذكورا بلفظ واحد يستنبط منه على الترتيب فيقع الترتيب فى الاستنباط لافى الذكر
صريحا فان قوله فعدة من ايام اخر مشتمل على الترخيص وتعليم كيفية
القضاء وامر المرخص برعاية العدة فالترتيب المرعى فى النشر باعتبار انه يستفاد منه رعاية
العدة اولا ثم كيفية القضاء من كون يوم بيوم ثم الترخيص وبهذا اندفع انه لم يذكر
المتعدد اولا مفصلا لانه ادى بلفظ واحد هذا واما ماذكره الشارح بانه لايعرف له لطف
لايهتدى اليه فلا يتجه لان ذكر ما للكل بعد المتعدد يوجب جعله نشر المتعدد فاذا تعلق
بالمجمل بعده ييئس السامع عن كونه نشرا له ثم لما نظر فوجد المجمل عين مفصل سبق وجدانه
متعلق بالسابق معنى فهو نشر للسابق فيه مزيد دقة لانه نشر بحسب المعنى من غير
ان يكون فى اللفظ اقتضاء بل مع اقتضائه خلافه ويمكن بيان الاية على وجه لايحتاج الى حذف
شئ لكن عاقنى مخافة التطويل عن هذا الكلام الجميل فعسى ان اوفق لاذكره فى تفسيره
فى تفسير الكتاب يشتمل على نقيره وقطميره متوكلا عليه ومتوسلا ببشيره ونذيره (ومنه الجمع
وهو ان يجمع بين متعدد) فى الذكر (فى حكم) اى فى محكوم به واحد قال المحقق التفتازانى
فى شرح المفتاح وهو ان يحكم على المتعدد بكلى وانما قيد المتعدد بالتعدد فى الذكر لئلا
يدخل فيه البنون زينة الحيوة الدنيا المحكوم به الواحد ما يكون واحدا فى المعنى وان تعدد
فى اللفظ والا لم يكن قوله فوجهك كالنار فى ضوءها وقلبى كالنار فى حرها جمعا وتفريقا
ففى بيانه قلق وخفاء وكان وجه تحسينه ابراز الشئ فى هيئات مختلفة فى تركيب واحد تارة
فى هيئة الكثرة واخرى فى هيئة الواحدة ولا يظهر عدم عد المحكوم عليه الواحد بالمحكوم به
المتعدد منه فانه يشاركه فى هذا المعنى كان يقال زينة الحيوة الدنيا مال وبنون وذلك
المتعدد منه قد يكون اثنين (كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا) وقد يكون اكثر

قدم الاية على الشعر على عكس مافى الافتاح ليكون النشر على الترتيب وذكر الاية مع
الترتيب حسب (نحو ان الشباب والفراغ) والخلاص من الشغل المانع عن اتباع الهوى
(والجده) على وزن العدة بمعنى الاستغناء صحح السكاكى فى كتابه انه بالكسر واشكل ذلك
على شارحيه فانه من شعر ابى العتاهية على وزن الكراهية لقب ابى اسحق محمد بن اسمعيل
بن سويد واوله علمت يامجاشع اسم فاعل ابن مسعدة فقوله ان الشباب فى حيز العلم فيجب
فتح الهمزة ونحن نقول يجوز ان يكون البيت من الاشعار المشهورة التى ضمنها ابو العتاهية
يعنى قد علمت هذا البيت المشهور فائدة قال صاحب القاموس ابو العتاهية لقب ابى اسحق
وليس كنيته كما وهم الجوهرى وهذا غريب مخالف للمشهور من ان اللقب لا يصدر بالاب
والابن والام والبنت وكل علم كذلك فهو كنية (مفسدة للمرء) فيه تغليب او كونه مفسدة
للمرأة يعلم بطريق الاولى والمفسدة كالمصلحة ضدها (اى مفسدة ومنه التفريق وهو ايقاع
تباين بين امرين) اى عدم شركة احدهما مع الاخر فى وصف مختص بالاخر فالمراد
بالتباين مايقابل المشابهة ولا يخفى ان ذكر المتعدد فى الجمع والتثنية هنا يوهم انه مختص بامرين
فينبغى ان يقول بين متعدد (من نوع) ليس احتراز عن ايقاع تباين بين امرين من نوعين
فانه لا يكون بل توضيحا وتفصيلا ولا فائدة فى قوله فى المدح اوغيره الا التعميم والتوضيح
ووجه تحسينه يعلم مما ذكرنا فى الجمع (كقوله) اى قول الوطواط (مانوال الغمام وقت ربيع)
مع ان الربيع وقت ثروة الغمام (كنوال الامير يوم سخاء) مع ان يوم السخاء يوم فقر الامير
لكثرة السائلين وكمال بذله (فنوال الامير) اى كل نوال منه (بدرة) اى جلدة ولد الضان (عين)
اى مملوءة من الدراهم وقال فى الشرح هى عشرة الاف درهم وانكر فى القاموس ان تكون
بدرة عين البدرة اسم لعشرة الاف او سبعة او خمسة قال بل هى جلدة السخلة (ونوال
الغمام) اى كل نوال منه (قطرة ماء) فلا يرد ان الظاهر قطرات ماء ومن لطيف هذا
قوله * من قاس جدواك بالغمام فما * انصف فى الحكم بين شكلين *
* انت اذا جدت ضاحكا ابدا * وهو اذا جاد دامع العين (ومنه التقسيم) شدة اتصال
التقسيم باللف والنشر يقتضى ان لا يفصل بينهما بشئ ولا يقع بينهما التفريق (وهو
ذكر متعدد ثم اضافة مالكل اليه على التعيين) الا خصر ثم تعيين مالكل قال المصنف يخرج
بقيد على التعيين اللف والنشر ولم يذكره السكاكى فيكون التقسيم عنده اعم اذ يبعد ان يكون
التعريف اعم قال الشارح ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد
اذ ليس فى اللف والنشر اضافة مالكل اليه بل يذكر فيه مالكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده
عليه فليتأمل فانه دقيق وفيه نظر لان ذكر مالكل ليس بلا اضافة اليه لان التركيب يدل على
الاضافة ووضعه على افادة ان كلا منهما بواحد من المتعدد ولكن لا تعيين والتعيين مفوض
الى السامع فاضافة مالكل اليه يلزم ذكر مالكل الا انه اضافة اجمالا بلا تعيين وتفصيل
فتأمل فان هذا هو الدقيق (كقوله) اى قول المتلمس جرير بن عبد المسيح (ولا يقيم) احد
فانه المستثنى منه المحذوف اى لا يتوطن فى مواطن الظلم (على ضيم) اى مع ظلم (يراد به)
اى بذلك الاحد (الا الاذلان) افعل من الذل (عير الحى) العير الحمار الوحشى والاهلى
واضافته الى الحى عينته الاهلى وجعل الشارح تعينه لانه المناسب (والوتد هذا) عير الحى
(على الخسف) اى الذل (مربوط برمته) صلة الربط اى بقطعة حبل بالية يسهل الخلاص
معه عن الربط او مربوط على الذل بتمامه من فرقه الى قدمه كما يقال ذهب فلان برمته
(وذا) اى الوتد يشج اى يشق رأسه بالدق (فلا يرثى له) اى للوتد ولا يدق ولا يرحم (احد)

ولا يخفى ان عدم الرحم مشترك بين عير الحى والوتد فالاولى ان يجعل ضميرله لكل منهما ويجعل
قوله فلا يرثى متفرعا على الربط والشج ولا يخفى ان هذا وذا وان كانا لا يتعينان لشئ مما اشير
اليه لكن الحكم المذكور مع كل منهما قرينة على انه اشارة الى المعين فان الربط يلايم العير
والشج الوتد فبهذا اندفع ان الاضافة فى هذا البيت على التعيين وقد مر فى بحث اللف
والنشر مايغنيك عن هذا الجواب فارجع اليه فانه المرجع والمآب (ومنه) اى من المعنوى (الجمع
مع التفريق) فيه انه لا معنى لجعل الجمع مع التفريق قسما من المحسن لانه من قبيل اجتماع القسمين
وكذا اخواه لا يقال ليس حسن الجمع مع التفريق حسن الجمع والتفريق بل حسن جمع الجمع
مع التفريق وهما متضادان لانا نقول فحينئذ لا معنى الاقتصار على الثلثة بل ينبغى ان يعد
من المحسنات جمع الطباق مع التناسب ولا يبعد ان يقال فليكن هذا ايضا من المحسنات الا انهم
لم يتنبهوا له وتنبهوا واكتفوا بالتنبيه عليه باعتبار نظايره عن بيانه (وهو ان يدخل شيئان
فى معنى وتفرق بين جهتى الادخال) لو اريد بقوله الجمع مع التفريق المعنى التركيبى لاستغنى
عن التعريف كما استغنى فى قوله الجمع مع التفريق والتقسيم فتأمل (كقوله) اى الوطواط (فوجهك
كالنار فى ضوءها وقلبى كالنار فى حرها) ادخل قلبه ووجه الحبيب فى الشبه بالنار وفرق بينهما
بين جهتى الادخال باختلاف وجه الشبه والاظهر انه اراد بجعل القلب كالنار فى الحرانه يحرق
لانه يحترق كما ذكره الشارح ولو قيل فوجهك وقلبى كالنار فى ضوءها وحرها لكان جمعا مع
التفريق ولفا ونشرا وقد قصد بتشريك قلبه مع وجهه بيان مناسبة بينهما تقتضى التأليف
وتميز وجهه عن قلبه التحرز عن تحقق مماثل لوجهه فى الحسن (ومنه الجمع مع التقسيم)
التقسيم هنا بمعناه الحقيقى اى ذكر متعدد ثم اضافة مالكل اليه لانه حصل بالجمع ذكر المتعدد
واما التقسيم المصرح والضمنى فى قوله (وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس)
فهو بمعنى اضافة مالكل من المتعدد اليه لا ذكر المتعدد ثم الاضافة (فالاول) اى الجمع قبل
التقسيم (كقوله) اى ابى الطيب فى مدح سيف الدولة (حتى) للعطف على قاد المقانب
فى البيت السابق وليس بحرف جر كما توهمه عبارة الشارح متعلق بالفعل فى البيت السابق
اعنى قاد المقانب لان الجار لا يدخل على الفعل (اقام) اى سيف الدولة واختاره على احاط اشارة
الى تصميم عزمه على فتح القلاع والحصون حتى انه يتوطن حولها ولا يفارقها حتى تفتح
ولتضمين معنى الاستعلاء اى مستعليا على الارباض كما هو شان اهل الجرءة فى محاربة
الحصون قال (على ارباض) وهى جمع ربض بمعنى السور وهذا التضمين الطف من تضمين
التسليط كما جاء به الشارح (خرشنة) على وزن دحرجة بلدة من بلاد الروم (تشقى به الروم) جنس
للرومى كما ان التمر جنس بالتمرة (الصلبان) ككفران جمع صليب هو معبود النصارى (والبيع)
جمع بيعة كقطعة بمعنى متعبدهم يعنى قاد المقانب جمع مقنب وهو ما بين الثلثين الى الاربعين
من الخيل حتى اقام حول هذه المدينة العظيمة حال كونه تشقى به شقاوة مستمرة هذه
الاشياء بجميع انواع الشقاوة من السبى والقتل والنهب والاتلاف فجمع الشقاوات تحت
تشقى ثم بقوله فصله (للسبى مانكحوا) اى نكوحهن اتى بلفظ ما لانه قصد الى مفهوم الصفة
اى المنكوحة وكذا فى اخواته فهو على اصله فلا حاجة الى ماقال الناظرون برمتهم انه
لمراعاة الموافقة بما جمعوا وما زرعوا او لاهانتهم بتنزيلهم منزلة غير العقلاء وفى نكحوا
تغليب اى ما نكحوا وينكحون لو بقوا ليشمل من كانت من نسائهم صبية (وللقتل ما ولدوا)
من الذكور بقرينة مايقابله واوقرئ ولدوا مجهولا اى والدوا منهم لصار مخصوصا
بالذكور (والنهب ماجمعوا وللنار مازرعوا) اى للنار مازرعوا فاشجارهم للاحراق تحت

القدر ومن روعاتهم للطبخ وحمله على كونه للاحراق والتضبيع لايناسب لمن همه فتح
الحصن انما هوشان العاجز عنه القانع بمجرد اضرار اهل الحصن ولم يلتفت المصنف الى
جعل التقسيم لما دخل تحت قوله وارضهم لك مصطاف اى منزل للصيف ومرتبع اى
منزل الربيع فى قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع
من الارض ومافيها فى كونها خالصة للممدوح كما فى المفتاح لان نسخ ديوان ابى الطيب
غير مختلفة فى ان هذا البيت بعد قوله للسبى الخ بعدة ابيات لاقبله كما فى المفتاح (والثانى)
اى التقسيم قبل الجمع (كقوله) اى حسان (قوم اذا حاربوا اضروا عدوهم اوحاولوا النفع
فى اشياعهم نفعوا سجية) خبر (تلك منهم) صفة سجية فصل بين الصفة والموصوف بمبتدأ
الموصوف (غير محدثة ان الخلايق) جمع خليقة بمعنى الطبيعة والخلق اوالناس وعلى الاول
اشرها صاحب البدع (فاعلم) اعتراض (بالفاء شرها البدع) على وزن عنب جمع بدعة على
وزن حكمة مؤنث بدع كعلم بمعنى الامر الذى وجد اولا وقدجاء بمعنى الحدث فى الدين بعد
الاستكمال اوما استحدث بعد النبى صلى الله عليه وسلم من الاهواء والاعمال والمناسب هنا
الاول ولاحاجة الى جعله مجازا عن المستحدثات متفرعا على المعنى الثانى كما فى الشرح
ولايخفى ان المصراع الاخير يفيد ان شر الخلائق مسلوبة عنهم وهولايليق بمقام المدح
واللايق اثبات خير الخلايق لهم الاان يقال المقصود تعريض مخالفتهم بان لهم شر الخلائق
فصل فى البيت الاول ماتحت سجية منهم غير محدثة (ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم)
قدعرفت وجه عدم تعريفه (كقوله تعالى يوم) منصوب بتقدير اذكرا وبقوله لاتكلم (يأتى)
اى امر الله بجعل الضمير لله بحذف المضاف اوياتى اليوم اى هوله بجعل الضمير لليوم
وحذف المضاف كذا قيل ولك ان تجعل (لاتكلم) بتأويل عدم التكلم فاعل يأتى كما جعلوا
تسمع بالمعيدى مبتدأ (نفس) بشئ (الاباذنه) اى باذن الله وقول الشارح اى لاتكلم نفس
بماينفع من جواب اوشفاعة يوجب ان لايكون نفى التكلم مطلقا بغير اذنه بل كانوا يتكلمون
بمالاينفع وظاهر الاية تخالفه فلايعدل عنه الالداع والمستثنى منه محذوف اى لاتكلم بشئ
بسبب من الاسباب الاباذن الله ولايبعد ان يراد باذنه مااذن فيه فيكون مستثنى من شئ
ولا يحتاج الى تقدير غيره ولاتدل الاية على ثبوت الاذن حتى تنافى قوله تعالى يوم لاينطقون
ولايؤذن لهم فيعتذرون لجواز ان لايكون التكلم الاباذنه وينتفى الاذن فينتفى التكلم فنفى
الاذن فى الاية الاخرى لاينافيه بل يكشف عن حاله فلاحاجة الى ماقيل ان فى هذا اليوم
مواقفا فالاذن فى موقف ونفيه فى اخر اوالمأذون فيه الكلام الحق والممنوع عنه العذر
الباطل والى مايمكن ان يقال الاذن فى بعض اليوم والمنع فى بعض آخر (فمنهم شقى)
تفريق لاجمع تحت النفس التى عمت بوقوعها فى سياق النفى والمراد بالشقى الشقى المطلق
وكذا بقوله (وسعيد) فيكون التفريق ظاهرا لكن لايكون حاصرا ولابأس به لانه ليس
فى النظم مايدل على ارادة الحصر وقوله (فاما الذين شقوا ففى النار لهم فيهازفير وشهيق)
اى احتباس النفس بحيث يدخل و يخرج بشدة ويشقه اوصوت الحمير (خالدين فيها) الاية
تقسيم واضافة مالكل منهما اليه بالتعيين (مادامت السموات والارض) قيل هوفى العرف
للتأبيد فلذا اكدبه الخلود وقيل المراد سموات الاخرة وارضها وهى ابدية ورد
بان تأكيد الخلود بمالايعرف تأبيده لايليق ويمكن ان يجاب بانه جاز ان تكون معروفة
فيما بين المؤمنين قبل نزول هذه الآية اوبانه ممايعرف بالقياس الى سموات
الدنيا وارضها الباقية ببقائها ونحن نقول جاز ان يكون المراد بالسموات

الجهات العلوية وبالارض مقابلها (الا ماشاء ربك ان ربك فعال لما يريد
واما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها مادامت السموات والارض الا ماشاء ربك
عطاء غير مجذوذ) اى غير مقطوع بل ممتدا الى غير النهاية وهذا الاستثناء مما اعمل فيه العرب
افكارهم واختلفت فى توجيهه المعتزلة واهل السنة واكثر كل منهما على الاخر انكارهم ولبيانه
مقام اخر سنبينه فى مقامه ان وفقنا والاجل تأخر لكن ممالاارله فيمابينهم ويخاف ان يفوت
ماقدوهبنا من الحى الذى لايموت فنذكره لك وهوان الغرض من الاستثناء تعليق الخلودين
بمشية الله لالاخراج زمان من ازمنة كون الفريقين فى الدارين الاانه يخرج من ازمنة خلود
بعض الاشقياء فى النار بعض الازمنة للعلم بتعلق مشيئة الله به من الشرع ولايخرج من ازمنة
الخلود فى الجنة شئ للعلم بعدم ذلك التعلق به (وقد يطلق التقسيم على امرين اخرين) فله ثلثة
معان ولايخفى ان الانسب ان لايفصل بين المعانى بشئ الاان يقال اخره عن الجمع مع التفريق
والتقسيم ليعلم ان التقسيم المعتبر فى هذا القسم هوالاول دون شئ من الآخرين (احدهما
ان يذكر احوال الشئ مضافا الى كل مايليق به) يرد عليه انه يصدق على بعض ماهولف
ونشر مرتب كان يقال ثقال خفاف اذالاقوا اودعوا فلابد من قيد الاضافة بقولنا
على التعيين ومع ذلك يصدق على ذكر متعدد من الاحوال ثم اضافة مالكل اليه على التعيين
كان يقال لى كسب علم وكسب مال فذلك للاخرة والثانى للدنيا مع انه تقسيم بالمعنى الاول
الا ان لايحترز عن صدقه على هذه الامور والاظهر ان المراد ذكر احوال الشئ مضافا
الى كل مع ذكره مايليق وهو المتبادر فافهم (كقوله) اى ابى الطيب (ثقال) صفة مشايخ
فى البيت السابق اى ثقال لشدة وطأتهم على الاعداء اوثباتهم على اللقاء (اذالاقوا) اى حاربوا
(خفاف) مسرعين الى الاجابة (اذا دعوا) الى كفاية بهم (كثير الى شدوا) لان واحدا منهم
يقوم مقام جماعة (قليل اذا عدوا) ذكر احوال المشايخ مضافا الى كل منها ماينا سبها والاضافة
الى كل ماينا سبه يتحقق فيما اذا كان المناسب للاحوال واحدا واضيف الى الجميع فلايجب
فى التقسيم كون المناسب على قدر الحال (والاستيفاء اقسام الشئ) اى التقسيم الحاصر
(كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا) ككتاب جمع انثى (ويهب لمن يشاء الذكور اويزوجهم ذكرانا)
هوعلى وزن الغفران كالذكور جمع الذكر خلاف الانثى والتزويج بمعنى الانكاح يتعدى
الى مفعولين بنفسه وبمعنى التقريب الى الثانى بالباء قال تعالى وزوجناهم بحورعين اى قربناهم
وهوالمناسب فى الاية فقوله ذكرانا واناثا منصوبان بنزع الخافض واوفات وزوج من يشاء
لتعين الواو فلماعدل الى الضمير الراجع الى من فى الجمل السابقة تبدل الواو باو للتنافى بين التزويج
والافراد بالنسبة الى فرقة واحدة والتوافق بالنسبة الى فرقتى وعلق التزويج بافرقتين
السابقتين حتى احتاج الى العطف باو ولم يعلق بفرقة ثالثة ليعطف بالواو كما فى الجمل الباقية تنبيها
على ان المشيئتين السابقتين ليس شئ منهما واجبا عليه تعالى ولاهذه المشيئة فتدبر كذا
افاده المحقق شريف زمانه وفيه بحث لان التنافى مطلقا لاينافى الواو ولايجامع او الاترى انه
لوقيل يهب زيدا اناثا ان شاء ويهبه الذكور ان شاء يتعين الواو ومع ان المقيس عليه واحد فينبغى
ان يجعل مناط اختيار الواو التنافى مع التصريح بالشرط وفى تحقيق استيفاء الاقسام فى الاية
نظر وان بينه الشارح المحقق بان الانسان امان يكون له ولد اولايكون واذا كان فامان يكون
ذكرا اوانثى لانه فرق بين ماذكره الشارح وبين ما فى الاية لان فى الاية امان يكون له اناث اوذكور
او كلاهما واما ان يكون عقيما يبقى مايكون له انثى واحد وذكر واحد و يكون له كلاهما وارادة
الجنس بالجمع المنكر بعيد وايضا اذا جعل ضمير يزوجهم للفرقتين السابقتين بقى قسم آخر

وهوتزويج الذكور والاناث لغيرهما ويمكن دفعه بان من يشاء سابقا مأخوذا على وجه لايخرج عنه شئ هذا ثم فى الاية تقسيمان احدهما استيفاء اقسام الانسان وثانيهما استيفاء اقسام الولود قال صاحب الكشاف انما قدم ذكر الاناث لان سياق الاية يدل على انه تعالى يفعل ما يشاء لاما يشاءه الانسان فكان ذكر الاناث الآتى من جملة ما لايشاءه الانسان اهم لكنه يجبر تأخير الذكور عرفهم لان فى التعريف تنويها بالذكر وكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لايخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم والتأخير تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر هذا ويمكن ان يقال سوق الاية يدل على ان الاولاد ذكورا كانوا واناثا مواهبه تعالى يجب الشكر عليها ولما كانوا يبغضون الاناث قدمهن فى جعلها موهبة لانها اهم فى المقام واحرى بالاهتمام ونكرها لان اللايق بشانهن الستر والمجهولية بخلاف الذكور فان اللايق بهم التعين والظهور ثم ذكرهما على مايقتضيه انفسهما من التنكير والتقديم والتأخير (ومنه التجريد وهوان ينتزع من امر ذى صفة اخر مثله فيها) لايشمل بظاهره نحو لقيت من زيد وعمر واسدين ولانحو لقيت من زيد اسدين اواسودا فالاولى ان يقال من امر ذى صفة اواكثر امر آخر اواكثر مثله (مبالغة لكمالها فيه) اى لاجل المبالغة بكمال تلك الصفة واوقلت لقيت من فلان فى ذلك الامر حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة ولوقلت لقيت من فلان اسدا للتهكم كما تقول للجبان ماشبهه بالاسد لايصح فيه انه انتزع منه مبالغة لكمالها فيه بل مبالغة لنقصانها فيه فيلزم خروجه عن تعريف التجريد الا ان يتكلف بانه لاجل المبالغة فى الكمال تهكما ولزم من تلك المبالغة المبالغة فى النقصان وبعد يتجه انه كما ان التجريد يفيد المبالغة الاستعارة ايضا تفيد المبالغة فما الذى اوجب جعل الثانى من دواخل البلاغة والاول من توابعها وانه لامعنى لجعل التجريد مقابلا للمبالغة المقبولة وعد كل منهما محسنا برأسه بل هوايضا من صور المبالغة ومبنى هذا التعريف على ان التجريد بدعوى امكان الانتزاع من امر ذى صفة اخر مثله واما لوكان بدعوى تجسم الشجاعة فى زيد مثلا وصيرورته اسدا وكذلك تجسم صفات كمال اخرى فيه وجعلها اجساما اخر حتى صار زيد كجماعة فتقول لقيت من زيد اسدا اى اسد بعض زيد هو جماعة من الاسد والبحر والحاتم مثلا بدعوى انه تجسم فيه الشجاعة بالاسد والعلم والبحر والكرم لحاتم فاذالقيته لقيت جماعة كملا منهم الاسد وتقول لقيت فيه اسدا ولقيت فيه بمعنى فيه اسد على ماظن لم ينطبق عليه التعريف ولايخفى ان اعتبارنا اقرب وادق فاحفظه فاطعار بقة التقليد فانه احب وبالمصلحة اوفق (وهو) اى التجريد (اقسام منها نحو قولهم لى من فلان صديق حميم) يريد بهذا القسم مايكون بكلمة من وبعض النحاة جعل التجريد من نواحيها وبعضهم جعله راجعا الى الابتداء وقد جعلناها تبعيضية فتذكروا يا يعجبك اختر والصديق الحبيب يستوى فيه الواحد والواحدة والتثنية والجمع وقد يفرق بين المذكر والموئنث بالتاء والحميم القريب وقد يكون للجمع والمؤنث (اى بلغ من الصداقة) اى المحبة (حدا اى طرفا صح معه) اى مع ذلك الحد (ان يستخلص منه) اى من فلان (آخر) اى صديق حميم (مثله فيها) اى فى الصداقة الكائنة مع القرابة (ومنها نحو قولهم لئن سألت فلانا) يحتمل ان يكون سوال رفع الحاجة فيكون التشبيه بالبحر فى السماحة وان يكون سوئال رفع الجهل فيكون التشبيه بالبحر فى كثرة العلم (لتسألن به البحر) واراد بنحو قولهم مايكون بالباء الداخلة على المنتزع منه اذ مايكون مع الباء الداخلة على المنتزع قسم اخر فى مقابلة هذا القسم وانما لم يجعل التجريد مع من قسمين كالباء

لانه لم يجد فيه القسم الثانى وجعل بعضهم الباء للتجريد وبعضهم للسببية وقد جعلناها بمعنى فى فتذكر وقال الرضى ان نحو لقيت من زيد اسدا ونحو لتسألن به البحر على حذف مضاف اى لقيت من لقاء زيد ومن جهته اسدا ولتسألن بسوئاله البحر والغرض التشبيه بالاسد والبحر وقال الشارح المحقق هذا التقدير ضعيف فى مثل قولنا لى من فلان صديق حميم لفوات المبالغة فى تقدير حصل لى من حصوله صديق هذا يعنى تشبيهه بالصديق يفوت المبالغة فى الصدقات وهو صديق قلت يفوت المبالغة لوكان هذا الكلام فى حق الصديق الحميم اما لوكان فى حق الصديق الذى ليس بحميم اوفى حميم ليس بصديق اوفى من ليس شيئا منهما فالمبالغة محققة فيجوز ان لا يقع مثله الا فى من ليس متصفا بمدخول حرف التجريد ويكون شبيها به (ومنها نحو قوله) فى كون المنتزع مما دخله باء المعية (وشوهاء) اى رب شوهاء وهى من الخيل الطويلة الرايعة اوالمفرطة رحب الشدقين والمنخرين وكل منهما صفة محمودة فى الخيل (تعدوبى) اى تسرع (الى صارخ الوغاء) اى مستغيث فى الوغاء وهو الحرب (بمستلئم) اى لابس لامة وهى الدرع والباء للملابسة اوالمصاحبة (مثل الفنيق) هو الفحل المكرم عند اهله (المرحل) من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله اى تعدوبى ومعى من نفسى لابس درع الكمال استعدادى للحرب بالغ فى استعداده للحرب حتى انتزع منه مستعدا اخر لابس درع هذا هو المشهور ويمكن ان يكون بمستلئم متعلقا بقوله صارخ الوغاء اى مستغيث فى الحرب مستعد له بحيث ينتزع منه مستعد اخر وذلك ابلغ فى وصفه بالشجاعة لانه جعله فى غاية الكمال الى ان بلغ بحيث يسرع الى مستغيث يستغيث مع كمال استعداده ولايخاف ممن اضطر فى يده مثل ذلك المستغيث وعلى التقديرين يحتمل ان يريد بالفنيق المرحل المنتزع منه فيكون مشبها الصورة المنتزعة بالمنتزع منه فى كونه فحلا مكرما مشخصا من مكانه مرسلا الى جانب العدو (ومنها) مايكون بدخول فى على المنتزع منه (نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اى فى جهنم وهى دار الخلد) قال الشارح لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة فى جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة فى اتصافها بالشدة هذا وفيه نظر لان انتزاع دار الخلد يفيد المبالغة فى الخلود لا فى الشدة ثم انه يمكن ان لا يكون فى للانتزاع بل تكون لافادة ان دار الكفار ومنزلهم بعض من جهنم وكيف لا وكثير منها مشغول بالفساق من المسلمين بل هى اوسع ان يشغلها جميع من دخلها قال تعالى هل امتلأت وتقول هل من مزيد (ومنها نحو قوله) اى قول قتادة بن مسلمة الحنفى قال الشارح اى مايكون بدون توسط حرف هذا ولايخفى انه لايقابل بينه وبين ماسيأتى فالمراد مايكون بدون توسط حرف ومدخلية كناية ومن غير مخاطبة الانسان لنفسه (فلئن بقيت لارحلن) رحل كمنع بمعنى انتقل (بغزوة تحوى الغنايم) اى تجمعها صفة غزوة والفاعل ضميرها او الضمير محذوف اى تحوى فيها الغنايم وهو التفات من المتكلم الى الخطاب ففى البيت ثلثة التفاتات كل منها من قسم وروى نحو الغنايم وجعله فى شرح الحماسة اصلا وقوله تحوى الغنايم رواية بعض وهو يوجب كون (اويموت كريم) لغوا مستغنى عنه بقوله فلئن بقيت فانه منصوب بمعنى الا ان يموت كريم وحينئذ يجب ان يجعل الاستثناء من جميع الغنايم لا من الرحلة والا فالغافتأمل ولو لم تحقق الرواية من الشاعر بالنصب لامكن ان يرفع عطفا على تحوى اى غزوة تجمع الغنايم او استشهد فيها عبر عن قتله بالموت اشارة الى انه ارفع من ان يقتله الخصم بل يموت لتحقق الاجل وبالجملة عبر عن نفسه بالكريم اشارة الى انه بلغ فى الكرم الى حد صح ان ينتزع منه كريم آخر مثله ولهذا لم يقل اواموت قال الشارح المحقق وهذا بخلاف قوله انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لامعنى للانتزاع فيه هذا كلامه والفرق خفى ويجوز ان يكون اويموت

كريم من وضع الظاهر موضع المظهر للتعظيم فتأمل (وقيل تقديره اويموت منى كريم) فيكون
من القسم الاول (وفيه نظر) وهو اما ماقال الشارح من انه لاحاجة الى هذا التقدير لحصول
التجديد بدونه واما انه يجوز ان يكون التقدير اويموت بى كريم فلا وجه للجزم بانه من القسم الاول
وقال الشارح وبهذا يسقط ماقيل انه اراد ان فى كون البيت من التجريد نظرا لانه من باب
الالتفات ورد بان التجريد لاينافى الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته و يجعلها
مخاطبا لنكتة كالتوبيخ فى تطاول ليلك بالاثمد والنصح فى قوله اقول لها اذا جاشأت وجاشت
مكانك تحمدى اوتستريحى هذا كلامه ويويده بانه لو كان النظر ماقيل لم يكن لتخصيصه بالبيت
وجه بل يتجه على كون مخاطبة الانسان نفسه تجريدا الا انه التفات الا ان يقال التفات عند
السكاكى دون الجمهور ويرد عليه ان الالتفات من باب المعانى فكيف يكون تجريدا معدودا ولا
فى البديع ويمكن ان يدفع بان اصل الالتفات من باب المعانى ووجوده بطريق التجريد من
البديع حتى لولم يعتبر فى الالتفات تجريد لم يخرج عن البلاغة لكن باب محسن وذكر المحقق
شريف زمانه ان مبنى التجريد على دعوى المغايرة والالتفات لارادة معنى واحد فى هيأت
مختلفة فبناه على دعوى الاتحاد فلا يجتمعان نعم الردمردود بمنع التجريد بكونه التفاتا وما
ذكره ضعيف لان ارادة المعنى الواحد فى الواقع فى صور لاتنافى دعوى التعدد (ومنها مايكون)
اى منتزع يكون مذكورا (بطريق الكناية) وفيه انه لايقابل بين مايكون بحرف ومايكون
بطريق الكناية فان مايكون بحرف ايضا قديكون بطريق الكناية نحو لقيت من زيد طويل
النجاد وايضا المنتزع قديذكر بطريق الحقيقة نحو لقيت من زيد عالما وقديذكر بطريق المجاز
نحو لقيت من زيد اسدا وقديذكر بطريق الكناية فجعل ماهو بطريق الكناية من الاقسام
دون غيره لابد له من داع (نحو قوله ياخير من يركب المطى) هو جمع مطية بمعنى الدابة التى
تمطو اى تسرع فى سيرها (ولا يشرب كأسا بكف من بخلا) صفة كأسا اومتعلق بيشرب
ذكر شربه بكف الجواد بطريق الكناية لانه اذا لم يشرب بكف بخيل وهو يشرب فيشرب
بكف الجواد وفيه بحث من وجهين احدهما ان نفى الشرب بكف البخيل لايستلزم الشرب
بكف الجواد لثبوت الواسطة بين البخيل والجواد ودفع بان الاستلزام بمعونة المقام وثانيهما
ان اسناد الشرب بكف الجواد الى نفس ذلك الجواد لايقتضى انتزاع جواد منه كما ان قولنا
يامن يشرب بكفه لايقتضى انتزاع شخص آخر منه فالقول بالتجريد قول بلاثبت ولذا قيل
ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد فى شئ وانما هو كناية عن كون
الممدوح غير بخيل فلا يرد ما اورده عليه الشارح المحقق ان كونه كناية لاينافى التجريد وانه
ان كان خطابا بالنفسه لم يكن الا القسم المذكور بعده لانه تم لانه مخاطبة الانسان نفسه بان
ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى الصفة التى سبق بها الكلام على انه لايضر المعترض
كونه عين ماجعل قسيماله لانه داخل فى اعتراضه وان لم يصرح به نعم يمكن اثبات التجريد بانه
يتبادر من قولنا يامن يشرب بكف جواد جواد غيره فيقتضى مقام المدح اذا حمل على نفسه
فالاولى ان يحمل على الانتزاع لئلا يخرج بالكلية عن المغايرة المفهومة منه مع انه ابلغ من وصفه
بالجود وانسب بما هو المقصود من الكناية اعنى ايراد المعنى مستورا فى لباس مزين (ومنها
مخاطبة الانسان نفسه) اى تجريد فى وقت مخاطبة الانسان نفسه ففى العبارة مسامحة
ولا خفاء فى انه ليس الا تجريدا فى صورة الالتفات على مذهب السكاكى فمنها اخبار الانسان
عن نفسه بطريق الغيبة (كقوله) اى ابى الطيب (لاخيل عندك تهديها) للممدوح (ولا مال
فليسعد النطق) بمدحه (ان لم تسعد الحال) اى حالك وهى الفقر اذ الفقر لايسعد للاهداء

وانما يسعد الغنى وهو عادته فتفسير الحال بالغنى ليس كما ينبغى والظاهر تفسيره بالفقر ولك ان تحمل اسعاد
النطق على العذر بالفقر فى عدم الاهداء (ومنه المبالغة المقبولة) بخلاف المردودة فانها لاتكون
من المحسنات وفى عدها من المحسنات رد على من ردها مطلقا وفى التقييد بالمقبولة رد من قبلها
مطلقا والشارح جعل التقييد بالقبول ردا عليهما واما مايقال فى رده مطلقا ان خير الكلام ماجاء على
منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه اى شعر المرء على المجالس
ان كيسا وان حمقا فان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا اى صدق صدقا
ففيه انه فليكن المقصود ان اشعر بيت مايروج بحسن نظمه معناه بحيث يعترف السامع بصدقه
وان كان كاذبا واما مايقال فى قبولها مطلقا ان احسن الشعر اكذبه قضية مشهورة
اشتهرت بين العقلاء وتلقيها بالقبول معاشر الفضلاء وان خير الكلام مابولغ فيه ولهذا
استدرك النابغة على حسان فى قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة
وما دما حيث استعمل فى وصفه بالكرم الجفنات وقيدها بوقت الضحى وهو وقت تناول الطعام
والمبالغة تقتضى جمع الكثرة ووجودها فى كل وقت وحيث قال فى وصف شجاعته الاسياف
والمبالغة السيوف ووصفها بالقطر والمبالغة الوصف بالسيلان ففيه ان احسن الشعر
اكذبه بالاشتمال على كذبات مقبولة لاتمجها ذائقة الاسماع ولا يتأذى منها بالاستماع
وخير الكلام مابولغ فيه بالمبالغة المقبولة واما استدراك النابغة على حسان فليس بحسان لانه
بعد ان الحسان ممن يلتزم الصدق فى الشعر كما استدل عليه بشعره السابق ان استعارة القلة
للكثرة غير غريزة وفى وصف الجفنات بالغر الذى هو جمع كثرة نوع ايضاح لها وفى تقييد لمعان
الجفنات فى هذا الوقت مع كثرة الاكلين فضلا عن الاوقات الاخر ووصف السيف بالقطر
هو الشايع دون وصفه بالسيلان على ان كمال الشجاعة ان يقطع السيف سريعا بحيث
يتخلص من العضو قبل ان يصل اليه الدم و يختلط به كثيرا وبالجملة فالمصنف اختار مذهب
القصد كما قال بعضهم احسن الشعر اقصده لان على الشاعر ان يبالغ فيما يصير به القول
شعرا فقط فاستوفى اقسام البراعة والتجويد اوجلها من غير غلو فى القول ولا احالة فى
المعنى ولم يخرج الموصوف الى ان لايوصف بشئ من اوصافه لظهور الشرف فى اياته وشمول
التزيين لاقواله كان بالايثار والانتخاب اولى وخالف فى هذا الايثار اكثر العلماء القائلين
للشعر العالمين به فانهم اختاروا الغلو لان القائل البليغ اذا دخل فى بيانه المبالغة واسقط
عن نفسه مطابقة الوصف والموصوف ورعاية المماثلة اشتد فيما يأتيه الى اعلى الرتبة وظهر
قوته فى الصياغة وتمهره فى الصناعة فتصرف فى الوصف كيف يشاء لان العمل عنده
على المبالغة والتمثيل لا المصادقة والتحقيق كذا ذكره الامام المرزوقى فى شرح الحماسة وجعل
دليل من قال احسن الشعر اصدقه ان تجويد قائله فيه مع كونه فى اثار الصدق يدل على
الاقتدار والحذق واشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها ليتعين المقبولة والمردودة
ولذا لم يقل وهى بل قال (المبالغة ان يدعى لوصف بلوغه فى الشدة والضعف حدا)
اما مفعول بلوغه كما قال الشارح وحينئذ بلوغه فاعل يدعى واما مفعول يدعى وفاعله لوصف
وبلوغه بدل منه (مستحيلا اومستبعدا) قال الشارح وانما يدعى ذلك (لئلا يظن انه)
اى ذلك الوصف (غير متناه) اى فى الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد
الامرين المستفاد من كلمة او وليس المستفاد احد الامرين مع تأنيث الشدة لتغليب الضعف
انذكيره اولتأويلهما بالامرين فسوق كلام الشارح دل على ان التعريف تم قبل التعليل
والتعليل بيان لفائدة المبالغة وبهذا اندفع ان المبالغة المطلقة لايشترط فيها ان تكون لهذا

الغرض وانما كونها لهـذا الغرض من شرائط قبولها ونحن نقول قوله لئلا يظن احتراز
عن دعوى بلوغ الوصف حدا مستحيلا اومستبعدا لافادة الواقع لالدفع الظن فالدعوى
المذكورة انماتكون مبالغة اذالم يقصد بها حقيقة الدعوى بل دفع الظن فان كان المقام
مقام المظنة فالمبالغة مقبولة والا فردودة وجعل التبليغ والاغراق مقبولين مطلقا بمعنى قبولهما
مطلقافى مقام المظنة هكذاحقق المرام من كلام ذوى الاحلام (وتنحصر) اى المبالغة
لابمجرد الاستقراء بل بدليل قطعى كذا فى المختصر (فى التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى
ان كان ممكناعقلا وعادة) لواكتفى بقوله عادة لكفى اذالامكان عادة يستلزم الامكان عقلا
(فتبليغ) والامكان العادى ان يكون الامكان بحكم الوقوع فى اكثر الاوقات اودائما فدخل
فى الامكان عقلامايحكم بامكانه العقل اووقوعه نادرالكنه خلاف العبارة ولولم تحمل العبارة
عليه لبطل الحصرو الدليل (كقوله) اى امرئ القيس يصف فرسا بانه لايعرق بكثرة العدو
(فعادى عداء) العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الاخر فى طلق
واحد (بين معمول عادى لاعدا كما عرف فى محله (ثور) اى ذكر من البقرالوحشى (ونعجة)
اى الانثى منها (دراكا) اى متتابعا (فلم ينضح بماء) اى لم يترشح بماء (فلم يغسل) بالماء فيغسل
مجزوم على انه عطف على مدخول لم وفائدة قوله فيغسل ضبط المبالغة عن الخروج عن حد
الامكان عادة لان عدم النضح مطلقاخارج عن حدالعادة لكن عدم النضح المستعقب
لعدم الغسل داخل فى حد العادة بالغ فى عدم عرق هذاالفرس بانه بلغ حدا مستبعدا حيث
عداعدوا كثيراحتى صرع ثوراونعجة بلاتوقف بينهما ولم يعرق عرقا بالغاحد الغسل وذلك
ممكن عادة لكنه مستبعد (وان كان ممكناعقلا لاعادة فاغراق كقوله ونكرم جارنامادام فينا)
اى مادام فى بيوتنااوفى جوارنا ويؤيدالثانى قوله (ونتبعه الكرامة حيث مالا) ادعى بلوغه
فى اكرام الجارحدا يتبع الكرامة والعطاء على اثره حيث مال وهذا ممكن عقلالا عادة (وهما
مقبولان) مطلقامن غير شرط وقدعرفت معناه فتذكر (والا) اى وان لم يمكن لاعادة ولاعقلا
(فغلو كقوله) اى ابى نواس كخداع الحسن بن هانى الشاعر (واخفت اهل الشرك حتى انه
ليخافك النطف التى لم تخلق) بالغ فى اخافة الممدوح اهل الشرك بانه بلغ فى الشدة الى ان خافه
النطف التى لم تخلق عبرعن الماضى بالحال حكاية وهـذا ممتنع عقلا وعادة وكانه مثل به
ولم يكتف بامثلة الاقسام لان المبالغة ردت حيث لم يدخل عليها ما يقربها الى الصحة
ولم يتضمن تخييلا حسنا ويمكن ان يقال يريدالشاعر انه يخافك ان النطف التى لم تخلق
فلايخرج من خوفك الى ساحة الوجود فيتضمن تخييلا حسنا وان يقال ليس من الغلو
لان المراد بقوله يخافك المستقبل يعنى يخافك النطف التى لم تخلق فى وقت اخافتك فى الاستقبال
بعدوجودها وبلوغها سن التمييز وسماعها مافعلت مع ابائهم (والمقبول منها اصناف منها
ما ادخل عليه مايقربه الى الصحة نحو يكاد فى يكاد زيتها يضئ ولو لم تمسسه نار
ومنها مايضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله) اى قول ابى الطيب (عقدت سنابكها)
اى الجياد المذكورة فى سابق البيت (عليها) اى فوقها (عثيرا) على وزن درهم الغبار
(لوتبتغى) تلك الجياد (عنقا) هوالسير السريع للابل والدابة (عليه) اى على ذلك
المعقود (لامكنا) اى امكن العنق امكانا بعدامكان ان اعتبر امكنا تثنية للتكثير كما هو
المناسب بالمقام وغيرنا جعل الالف للاشباع والاطلاق ادعى بلوغ العثير فى الكثرة الى انه
صار ارضا يمكن سيرالفرس عليه سريعا وهذا ممتنع عقلا لكنه تخييل حسن (وقد اجتمعا)
اى الادخال والتخييل المذكور ان فى زاده قبولا (فى قوله) اى القاضى الارجانى اى المنسوب
الى ارجان من بلاد فارس (يخيل لى ان سمر الشهب) اى شدت فى القاموس سمره شده

(فى الدجا) شبه الشهب بمسامير لهارؤس مدورة لامعة قد دقت حتى دخلت فى الدجا
واستحكمت فلا يرى الارؤسها وهذا احسن من تفسير الشارح انه شد الشهب بالمسامير
لايزول عن مكانها (وشدت باهدابى اليهن اجفانى) جعل عدم انطباق اجفانه فى الليل
الى حد شدت باهدابها الى الشهب المستحكمة فى الدجا وهذا امر ممتنع عقلا دخل عليه
تخييل فقربه الى الصحة ومع ذلك تخييل حسن (ومنها ماخرج مخرج الهزل والخلاعة
كقوله* اسكربالامس ان عزمت على الشرب *عذاان ذامن العجب*) اكد كونه من العجب
مع انه لاشبهة فى كونه عجبا لانه حكم على الامر المتحقق المشار اليه بقوله ذاوالحكم عليه
بكونه من العجب ممايبكر لانكار وجود ذلك الامر فافهم (ومنه المذهب الكلامى وهو
ايراد حجة) سواء كان قياسا ميزانيا اوقياسا فقهيا اوغيره (للمطاعلى طريقة اهل الكلام)
وهو كون سيرتهم عدم القناعة بالدعوى والاهتمام باقامة الدليل بخلاف ارباب المحاورات
فان شانهم الاخبار الصرف والتأكيد فى مقام التردد والانكار وليس المراد بطريقتهم
ان تكون الحجة بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطاكماذكره الشارح لانه لايشمل
التمثيل وماأورده المصنف من قول النابغة ظاهر فى التمثيل ووجه تحسينه للكلام انه
اخرج الكلام فى المحاورات مخرجا لايتوقع وأبرزه فى صورة المقاصد العلمية وبهذا اندفع
ان ايراد الحجة لايزيد على بيان اصل المراد فان الدعوى والحجة كسائر المقاصد فلا يعقل
موجب تحسين لمجرد ايرادهما (نحو لوكان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) واللازم وهو
فساد السموات والارض باطل لعدم خروجهما عن النظام الذى هما عليه فكذا الملزوم
وهو تعدد الالهة قال الشارح وفى التمثيل بالاية رد على الجاحظ حيث انكر مجئ المذهب
الكلامى فى القرأن وكأنه اراد بذلك مايكون برهانا وهو القياس المؤلف من مقدمات
يقينية وتعدد الالهة ليس بقطعى الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة
فالدليل ظنى اقناعى هذا كلامه وفيه بحث من وجوه احدها ان تأويل كلامه بما اوله به
لاينفعه لانه وقع فى القرأن وهوالذى يبدؤ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه فانه فى معنى
ان الاعادة اهون من البدأ واسهل وكل ماهواهون ادخل فى الامكان ووقع ايضا حكاية
فلما افل قال لااحب الآفلين وهو فى قوة القمر آفل وربى ليس بآفل فالقمر ليس بربى وثانيها
ان الآية برهان يتضمنه بيان له مكان آخر ان فقنا الله واياك الوصول اليه فيجعل لك الحق
ثابتا فى المقر وثالثها انه لوكانت الآية اقناعية لكانت دليلا تاما على ان معرفة الله تعالى
بغير يقين كافية ولايجب تحصيل اليقين فى العقائد الالهية والمذهب خلافه فالوجه فى تأويله
ان يقال انكر اقامة الدليل فى القرأن على احكامه لان الايمان قبول احكامه من غير
طلب دليل منه تعالى فمعنى الآية عنده امتناع الفساد لامتناع الآلهة ومعنى وهو اهون
عليه الاخبار بان الاعادة اهون عليه تعالى لاغير وكذا لااحب الآفلين نقل الكلام ابراهيم
عليه السلام (وقوله) اى قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر بن ماء
السماء عما بلغه انه مدح الى جفنة بالشام فتنكر عليه النعمان وكرهه (حلفت فلم اترك لنفسك ريبة)
الريبة التهمة اى حلفت انى على محبة واخلاص بك كنت عليه ولم اترك لنفسك
ان تتهمنى بانى غيرت اخلاصى بك وابدلتك بغيرك (وليس وراء الله للمرء مطلب) اى هو
اعظم المطالب فلاخيانة معه بالحلف الكاذب لمطلوب غيره فبعد الحلف
لاينبغى ان تتهمنى بما كنت تتهمنى (*لئن كنت قد بلغت عنى خيانة* لمبلغك
الواشى اغش واكذب*) فقد خان فى خبره انى رجحت آل جفنة عليك

(ولكننى كنت امرأ الى جانب) اى جانب مخصوص بى لايشاركنى غيرى من الشعراء (من الارض فيه مستراد) اى محل طلب رزق (ومذهب ملوك) بدل من مستراد وجعله الشارح على تقدير ذلك الجانب ملوك (واخوان) يعاملوننى مع سلطنتهم معاملة الاخوان ولايتكبرون معى او يعطفون على عطف الاخوان (اذا مامدحتهم احكم فى اموالهم) اى يجعلوننى حكما فى اموالهم (واقرب) اى جعل مقربا بينهم رفيع المنزلة عندهم (كفعلك فى قوم اراك اصطنعتهم) اى احسنت اليهم (فلم ترهم فى مدحهم لك اذنبوا) الاولى جعل فلم ترهم مجهولا من الاراءة فيكون نفيا لظنه اياهم مذنبين فان نفى الظن فيما هو فيه ادخل من نفى العلم والمشهور ان المقصود بالتمثيل قوله كفعلك يعنى لاتلمنى ولاتعاتبنى على مدح آل جفنة وقد احسنوا الى كما لانلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم وكما ان مدح اولئك لايعد ذنبا كذلك مدحى لهم ويمكن ان يكون قوله وليس وراء الله للمرء مطلب ايضا مثالا لانه فى قوة ان الحلف باعلى المطالب لايترك الريبة اوفى قوة الحلف بالله حلف باعلى المطالب والحلف باعلى المطالب اعلى الاحلاف (ومنه) اى من المعنوى (حسن التعليل) هو بيان علة الشئ (وهو ان يدعى لوصف) دعوى مجزوما به بقرينة انه جعل كأن السحاب الغر البيت ملحقا بحسن التعليل لدخول كأن المفيدة للظن (علة مناسبة له باعتبار) اما متعلق بقوله يدعى او بالمناسبة وهو اما منون موصوف باللطيف او مضاف اى باعتبار (امر لطيف غير حقيقى) اى غير حقيق عليتها بهذا الاعتبار وهو الاحتراز عن ايراد علة حقيقية ولو زعما كما فى التعليل بعلة غير واقعة اشتهرت عليتها لان اجراء العلة بهذا الاعتبار ليس من حسن التعليل سواء كان مذهبا كلاميا اولم يكن وليس الاحتراز لان التعليل بالعلة الحقيقية ليس من المحسنات كما قاله الشارح لانه قد يكون المذهب الكلامى فكيف يخرج عن المحسنات والتقييد باللطيف بمعنى انه يكون فيه دقة يخص بها بعض الاذكياء لاخراج التعليل بعلة مناسبة باعتبار مبتذل فانه لايكون من حسن التعليل بعلة وقال المحقق الشريف انه لاخراج التعليل بالعلة العادية التى كذبت الحكم بعليتها لانها علة غير حقيقية لكن ليس التعليل بها باعتبار لطيف لظهورها بالعادة وقد عرفت انها علة حقيقية زعما ولو كان الظهور بالاشتهار منافيا لحسن التعليل لم يكن المستعمل لحسن تعليل وقع فى كلام غيره آتيا به لانه لم يبق لطيفا بعد اظهار الغير اياه (وهو اربعة اضرب) بدليل قطعى هو قوله (لان الصفة) المعهودة المذكورة سابقا بعبارة الوصف (اما ثابتة) اى معلومة الثبوت (قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها) ببيان علتها فيكون من قبيل الاثبات ببيان اللمى واما احتمال الاثبات بالدليل الانى فخارج عن التعليل فضلا عن حسن التعليل اذ المتبادر منه بيان علة ثبوت الشئ فى الواقع لابيان علته فى الذهن (والاولى اما ان لايظهر لها فى العادة) اى نظرا الى جميع اوقات وقوعها او اكثرها على ماهو معنى العادة (علة) وان كان لايخلو فى الواقع عن علة فدخل فى هذا القسم مايظهر لها فى النادر علة هى المذكورة وهو ليس من حسن التعليل بل تعليل بما هو علة فى الواقع او غير المذكورة فيناسب ان يدخل فى سلك القسم الثانى كما لايخفى (كقوله) اى ابى الطيب (لم يحك من) حكيت فلانا شابهته وفعلت فعله او قوله سواء (نائلك) اى عطاءك (السحاب) اى نائلها (وانما حمت به) اى صارت محمومة به اى بعدم مشابهة نائلها نائلك وهو الظاهر او بسبب نائلك الفائق على نائلها او بسبب نائلها النازل عن نائلك (فصبيبها) الذى كان الى الآن نائلا الآن (الرحضاء) بالمهملتين ومعجمة على وزن السفهاء العرق من اثر الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها علة

فى العادة وقد علل بانه عرق حماها الحادثة بسبب احد من الامور المذكورة وفيه نظر لان لنزول المطر سببا على اختلاف بين اهل الشرع والحكمة ولايذهب عليك انه يمكن جعل البيت من قبيل اثبات صفة غير ثابتة خارجة عن الامكان وهو اثبات العرق للسحاب (او يظهر لها) اى للصفة (علة) غير العلة (المذكورة) وذلك قسمان احدهما ان تنفى علته غير المذكورة ومنه المثال وثانيهما ان لاتنفى وانما قال غير المذكورة لانه لو كانت هى المذكورة كانت علة حقيقية فلم يكن من حسن التعليل فى شئ كذا ذكره الشارح المحقق وتعقبه المحقق الشريف بمنع الملازمة لجواز ان تكون الظاهرة فى العادة غير مطابقة للواقع وتكون من المشهورات الكاذبة فالتقييد لانه ليس من حسن التعليل لعدم لطف الاعتبار ودقته لظهوره بحسب العادة وقد عرفت حقيقة البحث بما لامزيد عليه فكن متذكرا متدبرا (كقوله مابه) اى مع الممدوح (قتل اعاديه ولكن يتقى اخلاف ماترجو الذئاب) من وجود القتلى بعد محاربة الفريقين فمحبة تحقيق رجاء الراجين وكراهية خيبة الرجاء دعاه الى قتلهم فلقتل الاعداء علة ظاهرة فى العادة هى النجاة من شرهم وخلوص الملك من ضرهم فقد نفى عليتها بحصر العلية فى الاتقاء عن خيبة الرجاء وعلله بغير ماهو علته فى العادة قال المصنف ويستتبع مدحه بكمال الشجاعة حتى ظهرت على الحيوانات العجم فوثقوا بوجود القتلى فى محاربته مع الاعداء وفيه ضعف لان المجزوم به للذئاب وجود القتلى للمحاربة لاوجود القتلى من اعدائه وليس فى الشعر اشارة اليه نعم كما قال يستتبع مدحه بانه لايقتل لغلبة الغضب عليه وقوته الغضبية ليست متصفة برذيلة الافراط كما قال الشارح مدحه بكمال الشجاعة حتى امن من شر الاعداء فلا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم (والثانية) اى الغير الثابتة التى اريد اثباتها (اما ممكنة كقوله) اى قول مسلم بن الوليد (ياواشيا) من وشى به الى السلطان سعى ونم (حسنت) فينا (اساءته) اى ماقصدت به الاساءة او ما كانت اساءة فى حد ذاتها لكن حسنت لما ترتب عليه (نجى حذارك) اى محاذرتك اى حذارى منك كما يدل عليه قول المصنف فيما بعد حذاره منه وقال الشارح اى حذارى اياك وهو يدل على تعديته بنفسه (انسانى) الاضافة استغراقية اى كلا من انسان عينى (من الغرق) الجملة منادى لها فعلم ان حسن التعليل يتحقق بذكر مايصلح علة سواء كان مايشعر بالتعليل اولا (فان استحسان اساءة الواشى ممكن) الظاهر فان حسن اساءة الواشى ممكن لان الظاهر ان العلة علة حسن لاعلة الاستحسان المذكور ضمنا وكأنه حمل قوله حسنت فينا على انه حسنت فى نظرنا والاظهر ان فينا متعلق بالاساءة (لكن لما خالف الناس فيه) حيث لايستحسنونها (عقبه بان حذاره منه نجى انسانه من الغرق فى الدموع) حيث ترك البكاء خوفا منه فان قلت المناسب ان يقول نجى نفسى من الغرق فانه الدال على كثرة الدمع والمبالغة فيها دون ما ذكره فان انسان العين يغرق بدمع قليل قلت بل المبالغة فيما ذكره لان انسان العين هو الساكن فى الماء الماهر فى علمها فاذا كان يغرق لكثرة الدمع فغرق نفسه بالطريق الاولى ولايخفى مافى هذا البيت من حسن تضمينه كمال الكآبة والحزن الموجب لكثرة الدمع فى الغاية (او غير ممكنة) عطف على ممكنة (كقوله) قال الشارح هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا فترجمه وقيل هو كرنبودى عزم جوزا خدمتش كس نديدى برميان او كمر يقال حكم الشارح بان البيت للمصنف من قوله فى الايضاح فكمعنى بيت فارسى ترجمته لولم يكن البيت فجعل قوله ترجمته على صيغة المتكلم وهو يحتمل المصدر كما حمله عليه شارح الابيات قلت الظاهر كونه مصدرا اذ لو كان ماضيا لتعدى الى المفعول الثانى بالباء فيجب ترجمته بقوله (لولم تكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق)

اسم مفعول من انتطق اى شد المنطقة وحول الجوزاء كواكب يقال لها منطقة الجوزاء وما
فى الشرح من قوله من انتطق اى شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها انطاق الجوزاء ففيه
انه لا تساعده اللغة اذ النطاق ككتاب شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها فترسل الاعلى على الاسفل
والاسفل ينجر على الارض ليس لها حجزة ولا نيفق ولا ساقان فانتطق لم يجئ بمعنى شد النطاق
بل وانتطق بمعنى شد المنطقة وما للجوزاء شبيه بالمنطقة لا بالنطاق فنية الجوزاء خدمة الممدوح
صفة غير ممكنة كذا فى الايضاح ويستفاد منه ان المعلل نية الجوزاء خدمة الممدوح ويتجه عليه اولا
ان نية الخدمة علة لشد المنطقة دون العكس وثانيا ماذكره الشارح من ان اصل لو امتناع الجزاء
لامتناع الشرط فيكون مفهوم العبارة ان العقد المنتطق لنية الخدمة لكن لا يتجه ماذكره الشارح
فيكون من قبيل الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك البيت لان المعلل هو رؤية عقد المنتطق
عليه اعنى الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق وهى صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح
لانه يجوز ان يكون المراد ان يعلل بها عقد المنتطق الحقيقى ويكون نفى الرؤية عقد المنتطق
عليه كناية عن عدم عقد المنتطق فيكون عقد المنتطق الحقيقى معللا بنية الخدمة وكيف لا ونية
الخدمة علة لعقد الحقيقى لا للحالة الشبيهة به ولا لرؤيتها وقد نبه على فساد ما فى الايضاح من
شرح كلام التلخيص مخالفا لما فى الايضاح ولم يلتفت اليه لدعوى انه غفل فى الايضاح دون
التلخيص لانه الاصلح فالحمل عليه ارجح فقال انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء
وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فليس مخطيا مرتين مرة فى مخالفته كلام
الايضاح فى شرح كلام التلخيص ومرة فى جعل الانتطاق معللا مع ان المعلل رؤية الحالة الشبيهة
بالانتطاق كما زعم الشارح قال الشارح المحقق فى المختصر والاقرب ان يجعل لو ههنا مثلها فى
قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعنى الاستدلال بانتفاء الثانى على انتفاء الاول
فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة الممدوح اى دليلا عليه وعلة للعلم به مع
انه وصف غير ممكن وقد زيف هذا الاقرب فى الشرح بانه تكلف وخروج عن الظ لان المتبادر
من قوله ان ندعى لوصف علة مناسبة له العلة لنفس ذلك الشئ لا للعلم به ونحن جرينا
فى شرح كلام المتن على هذا الظ لان العدول عن الظاهر اشق من حمل ما وقع عنه فى
الايضاح على السهو فان قلت بل لا يصح ان تجعل العلة اعم من علة العلم لان الدليل علة العلم
حقيقة فلا يصح فى شانه لكونه علة غير حقيقة قلت الدليل ما لو سلم ثبت به المطلوب
ويجوز ان يراد بالحقيقى منه ما يثبت المطلوب فلو كانت مقدمة من مقدماته غير ثابتة بل مبنية
على اعتبار لطيف غير حقيقى لم يكن دليلا حقيقية كما فيما نحن فيه فان استلزام عدم نية الجوزاء
خدمته لعدم رؤية عقد المنتطق عليه مبنى على اعتبار لطيف ولا حقيقة له لكن جعل
الدليل حقيقيا وغير حقيقى بهذا الاعتبار غير متعارف ولا يتبادر من الدليل الحقيقى الا ما
يصدق عليه تعريف الدليل فليكن هذا ايضا من موجبات بعد التوجيه الاقرب (والحق به)
اى بحسن التعليل (ما بنى على الشك) المراد به ما يشمل الظن لان كأن للظن وانما جعل ملحقا به
لا داخلا فيه لان المعتبر فيه اصرار فى الدعوى كما اوضحناه (كقوله) اى ابى تمام (كأن السحاب
الغر) جمع اغر والمراد السحاب الماطرة الكثيرة الماء لانها اشرف السحب (غيبن تحتها)
اى تحت الربى ذكرت فى البيت السابق (حبيبا) اى محبوبة (فما ترقا) اى ما تسكن مخفف ترقا
مهموزا (لهن) اى للسحاب (مدامع) جمع مدمع ونسبة السيلان الى المدامع كنسبة الجريان
الى النهر وعدم سكون دموع السحاب اما لحزنها كما هو الظاهر او لدفع الربى
بالسيلان فيجد الحبيب المغيبة تحتها وفى الشرح قال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا

اراد بحبيب نفسه ولا ادرى ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملائمة لمطلع
القصيدة وهو قوله الان صدرى من عراوى بلاقع عشية ساقنى الديار البلاقع هذا كلامه
قلت كان وجه استفسار هذا الناقد استكشاف عن وجه التعبير عن نفسه بالحبيب ولا يفيده
ماذكر الشارح ووجهه انه حبيب السحاب لكونه معينا لها فى اسالة المياه ونظيره فى عدم
سكون مدامعه (ومنه التفريع) سمى به لانه تفريع اثبات على اثبات (وهو ان يثبت لمتعلق
امر حكم بعد اثباته لمتعلق له اخر) بعدية ذاتية بترتب الاثبات الثانى على الاول فيخرج
نحو غلام زيد راكب وابوه راكب ودخل غلام زيد راكب كما ابوه راكب ولم يحتج لاخراج الاول
الى زيادة قيد على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب كما ذهب اليه الشارح المحقق (كقوله)
اى الكميت فى قصيدة يمدح بها اهل البيت (احلامكم) جمع حلم كقفل بمعنى العقل لا حلم كقفل
فانه بمعنى الرؤيا (اسقام الجهل شافية) وصف بالعلم التام والعقل الكامل (كما دماءكم تشفى
من الكلب) وصف بكونهم ملوكا واشرافا والكلب على وزن فرس شبه جنون يعرض
للانسان من عضة الكلب الكلب على وزن الكتف بمعنى الكلب الذى جن من اكل لحم الانسان
ولا دواء له انجع من شرب دم ملك وقيل يشق ابهام رجله ويؤخذ منه الدم قال المصنف
فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب
ونحن نقول جعل احلامهم بمنزلة الدماء فان حيوة العاقل بالعقل كما ان حيوة الحيوان بالدم
والجهل بمنزلة الكلب وقد عرض لاعداء اهل البيت وقاصدى دمائهم بانهم فى سلك
كلاب كلبة يستشفون بدمائهم فانهم المنهمكون فى طلب الدنيا فقد ورد
فى حقهم كلام النبوة (الدنيا جيفة وطلابها كلاب) فان قلت الظاهر انه فرع على
وصفهم بشفاء دمائهم من الكلب وصفهم بشفاء احلامهم عن سقام الجهل فانه جعله
مشبها به والمشبه ملحق بالمشبه به دون العكس قلت نعم هذا هو الظاهر وغاية توجيه
كلامه ان ذكر المشبه به فرع ذكر المشبه لانه اورد لبيان حاله فاثبات المشبه به بعد اثبات
المشبه فى الكلام وفرعه فتأمل ووجه تحسين التفريع انه يجعل المتعلقين مرتبطين
فى الذكر كما انهما مرتبطان فى المعنى فيتطابق الذكر والمذكور (ومنه تأكيد المدح
بما يشبه الذم) قال الشارح النظر فى هذه التسمية على الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك
فى غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم
من النساء الا ما قد سلف يعنى ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره
وذلك غير ممكن فالغرض المبالغة فى تحريمه وليسم تأكيد الشئ بما يشبه نقيضه اى فليسم
ما سمى باعتبار الاعم الاغلب تأكيد المدح بما يشبه الذم تأكيد الشئ بما يشبه نقيضه فانه
العبارة المنطبقة على المراد وفيه نظر لانه لو كان تأكيد المدح بما يشبه الذم بمعنى تأكيد
الشئ بما يشبه نقيضه لم يصح ذكر تأكيد الذم بما يشبه المدح مقابلا له ولم يصح ماذكره
فى شرح المفتاح ان المفتاح اكتفى عن تعريفه بما يفيده الاسم لان الاسم يفيد ما هو اخص
من تعريفه وايضا لا يصح حصره فى الضربين المذكورين وايضا لا يرجح لادخال
الصورة المذكورة فى تأكيد المدح بما يشبه الذم على ادخاله فى تأكيد الذم بما يشبه المدح
فالحق ان النظر فى التسمية على امر منطبق عليه الاسم وبيان الغير ترك بالمقايسة (وهو
ضربان افضلهما) لاشتماله على فضل تأكيد (ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشئ صفة
مدح لذلك الشئ) لا باعتقاد انها صفة ذم فانه كلام كاذب اتى به للجهل وليس فيه
تأكيد ولا تسليم انها صفة ذم لمجارات المخاطب فانه ايضا كلام كاذب ذكر مطابقا

لما يروج عند المخاطب ولا تأكيد فيه ولا لدفع توهم انها ايضا منفية مع صفة الذم لتلازم
بينهما فى الانتفاء فى غالب الاوقات كما هو المعتبر غالبا فى الاتيان بالمستثنى المنقطع واشتهر
فى كتب النحو فانها استثنيت حينئذ لدفع توهم ناش من النفى السابق ولا تأكيد فيه (بل
بتقدير دخولها) اى صفة المدح (فيها) اى فى صفة الذم فاحترز بهذا القيد عن الامور
الثلاثة هكذا حقق المقام واحفظه فانه من الشوارد عن اقوام بعدا قوام واعلم ان من فوائد
المستثنى المنقطع تأكيد الشئ بما يشبه النقيض على احد الوجهين اللذين يذكرهما كما يستفاد
من هذا المقام ولا تنحصر فائدته فى دفع الايهام من سابق الكلام على ما يترآاى من بيان
النحو فادخره واجتنب عن ربقة التقليد التى لا يكون الا فى اعناق اللئام ويتجه انه خرج
بهذا القيد تأكيد المدح بما يشبه الذم باستثناء ماليس عيبا ولا مادحا فانه يؤكد نفى صفة
الذم كما يؤكد استثناء المادح غالا ولى ان يقول بدل قوله صفة مدح ماليس بصفة ذم وتأكيد
المدح باستثناء صفة مدح عن صفة ذم منفية لا بتقدير دخولها فيها فانه يؤكد المدح بالوجه
الثانى فلا يقصر عن القسم الثانى فى التأكيد ولم يدخل فى الثانى فاختل الحصر وغاية ما يمكن
ان يقال انه لا اعتداد به لقصير متكلمه فيه بفوت فصل التأكيد بلا موجب بخلاف القسم
الثانى وبهذا ظهر ان الحصر فى القسمين استقرائى غير ثابت بدليل قطعى فلذا لم يستدل
عليه كما فعله فى كثير من التقسيمات هذا واشكر الله على ما رزقك من التكريمات (كقوله) اى
النابغة الذبيانى زياد بن معويه والذبيان بالمنقوطة والمنقوطتين من تحت بالضم والكسر
قبيلة (ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول) كحصول جمع فل كحد والفل الثلمة
سواء كان فى حد السيف او فى غيره (من قراع) اى مقارعة (الكتايب) جمع كتيبة بمعنى
الجيش فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منه صفة مدح على تقدير كونها من العيوب
وهى انهم شجعان لان وصف سيف الرجل بالفلول من المحاربة كناية عن شجاعته
وقد اشار الى ان الاستثناء بتقدير الدخول ، ببيان مراد الشاعر بقوله (اى ان كان فلول
السيف) اى الفلول المعهودة للسيف وهى الفلول من مضاربة الجيوش والا فالفلول
قد تكون عيبا ثم اشتغل ببيان وجه التأكيد بقوله (فاثبت) اى الشاعر (شيئا
منه) اى العيب (على تقدير كونها) اى فلول السيف (منه)اى من العيب هكذا حقق المقام
ولا تتبع ما وقع للشارح من وساوس الاوهام فاطلع عليه واعرض عنه فى مختصره لكونه
من زلة الاقلام وهو اى كون الفلول المذكورة من العيب محال لما عرفت (فهو)
اى اثبات شئ من العيب (فى المعنى تعليق بالمحال)وان خلت العبارة عن تعليق (فالتأكيد
فيه من جهة انه كدعوى الشئ ببينة)لانك قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شئ
من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ويمكن ان يكون تقدير دخولها
فى الصفة المذمومة المنفية لتنزيلها منزلة المذمومة فى جنب صفات اخر له صفة ذم
وللتأكيد فى هذا الضرب جهات ثلث وهذا الوجه يجرى فى الضرب الثانى فهو ثانى الوجه
الذى ذكر فتأمل (ومن جهة ان الاصل فى مطلق الاستثناء الاتصال) لانه حقيقة
الاستثناء على ما تقرر فى الاصول والاصل الذى لا يعدل عنه بلا صارف هو الحقيقة (فذكر
اداته قبل ذكر ما بعدها يوهم) الايهام اشتهر فى الدلالة الضعيفة وتوافقه اللغة لان الوهم
بمعنى خطرة القلب او طرف التردد المرجوح فلذا اعترض عليه بعض الشارحين انه قبل
ذكر ما بعد ما يدل دلالة قوية فلا يليق التعبير بالايهام ويمكن ان يجاب عنه بان الايهام
كثيرا ما يستعمل فى ضعف المدلول ايضا وان كانت الدلالة قوية وتوافقه اللغة فان وهمت

بمعنى غلطت واوهمت غيرى بمعنى اوقعته فى الغلط واجاب الشارح بان الايهام فى اللغة
الايقاع فى الظن كما ان التوهم هو الظن يقال توهمت الشئ اى ظننته واوهمته غيرى
(اخراج شئ مما قبلها فاذا وليها صفة مدح) وتحول الاستثناء الى الانقطاع (جاء التأكيد)
لما فيه من الاشعار بانه لم يجد صفة ذم فاضطر الى ذكر صفة مدح وفيه بحث اما اولا فلان
ذكر ماليس بعيب بعد اداة الاستثناء بتقدير انه من العيب لا يوجب انقطاع الاستثناء بل
هو استثناء متصل مبنى على الغرض والتقدير فالاولى انه يقال الاصل فى الاستثناء الاتصال
المحقق فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها يوهم ذلك فاذا وليها صفة مدح محوجة فى اتصال
الاستثناء الى التقدير جاء التأكيد واما ثانيا فلان كلامه يوهم ان تأكيد المدح بما يشبه الذم
موقوف على جعل غير فى البيت مثلا للاستثناء حتى انه ان جعل صفة لاسم لا منصوبة
او مرفوعة لفات التأكيد وليس كذلك لانه كما ان الاصل فى الاستثناء اخراج شئ محقق
الدخول فى المستثنى منه الاصل فى الوصف بغير اخراج شئ كذلك عن الموصوف
بالتقييدية والاخراج على تقدير الدخول تعليق بالمحال وخروج عن اصل التقييد فجاء
فصل التأكيد (والضرب الثانى) من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ان يثبت لشئ صفة
مدح ويعقب باداة استثناء يليها صفة مدح اخرى له) اى لذلك الشئ لا مطلقا بل يقصد
انه صفة مدح اخرى له حتى لو ذكر صفة مدح باعتقاد انها صفة ذم او لاعتقاد المخاطب
كذلك وبناء كلامك على التسليم لم يكن من التأكيد فى شئ ولا يكفى قصد انه صفة مدح
اخرى له بل ينبغى ان لا يكون لدفع ايهام السابق انها مسلوبة عنه كما هو المشهور
فى المستثنى المنقطع بل يكون لاراءة انى اضطررت الى ايراد صفة مدح اخرى فعدلت عن
اخراج شئ مما قبل اداة الاستثناء كما هو الاصل (نحو انا افصح العرب بيد انى من قريش)
بيد بمعنى غير مختصة بالمنقطع مضافة الى ان كذا فى الرضى وزعم المغنى ان بيد للتعليل فالمعنى
انا افصح العرب لاجل انى من قريش ولا يخفى ان هذا التعليل لا يثبت المدعى وجعل ابن مالك
تقدير الكلام لا نقصان فى فصاحتى الا انى من قريش فهو من الضرب الاول وفى القاموس
بيد وبائد بمعنى غير ومن اجل وعلى هذا وجله على معنى على احتمال قوى فلا يفوتك
(واصل الاستثناء فيه) اى فى هذا الضرب (ايضا ان يكون منقطعا) لان الاصل
فى استثناء ماليس بداخل فيما قبل الاداة ان يكون منقطعا بعد خروجه عن اصله الذى
هو الاتصال وجعله متصلا بتقدير الدخول كما فى القسم الاول خلاف الاصل وربما يكون
الشئ على خلاف الاصل وعلى الاصل فى هذا الخلاف الا ترى ان الاعراب
بالحرف خلاف الاصل والاسماء الستة على الاصل فى الاعراب بالحرف وهو
كونها بالحروف الثلثة فلا تنافى بين هذا الكلام وما سبق ان الاصل
فى الاستثناء الاتصال لان هذه الاصالة بعد العدول عن الاصل
الاول وقد اجاب الشارح بان الاصل فى مطلق الاستثناء الاتصال وفى استثناء ماليس بداخل
الانقطاع فلا تنافى وبما قررنا اندفع ان الواجب فى الاستثناء فيه وما سبق ايضا ان يكون
منقطعا فلا معنى لقوله الاصل لانك عرفت انه يمكن جعله متصلا بالتقدير كما يدل عليه قوله (لكنه)
اى الاستثناء المنقطع فى هذا الضرب (لم يقدر متصلا كما فى الضرب الاول) بل بقى على حاله
من الانقطاع وبهذا تأكد بعض ما استثناه لك فاعتصم به (فلا يفيد التأكيد) بالوجه الاول
الذى هو اثبات الدعوى بالبينة الحاصلة من التعليق بالمحال فلا يفيده (الا من الوجه
الثانى ولهذا) اى لاشتمال الضرب الاول على فضل تأكيد (كان الضرب الاول افضل)

فى التأكيد او افضل فى الاعتبار قال المصنف واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما
الا قيلا سلاما سلاما فيحتمل الوجهين واما قوله لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتملهما
ويحتمل وجها ثالثا وهو ان يكون الاستثناء من اصله متصلا لان معنى السلام هو الدعاء بالسلامة
واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من اللغو وفضول الكلام لولا فائدة الاكرام هذا كلامه
ويتجه عليه انه اتيان بصفة مدح مستثناة من صفة ذم منفية لا بصفة مدح مع حرف الاستثناء
بعد صفة مدح اخرى فكيف يحتمل كونه من الضرب الثانى واجيب بان معنى كونه من الثانى
انه من قبيله فى عدم افادته التأكيد الا من وجه واحد وبهذا اختل تعريف الضرب الاول
وتفصيله على الاطلاق او الحصر فى الضربين وانهدم ما ذكر بالدفعة فتذكر والحق ان يقال
يجوز ان يعتبر لا يسمعون صفة مدح ويعتبر الوصف بعدم سماع اللغو لا نفى سماع اللغو حتى يكون
القصد الى نفى صفة ذم وحينئذ يكون الا سلاما بتقدير لكن يسلمون سلاما صفة مدح اخرى
بعد اداة استثناء لا يمكن تقدير ادخالها فى الاول ويحتمل ان يعتبر نفيا لصفة ذم هو سماع اللغو
ويكون الا سلاما مستثنى من لغو فيكون من الضرب الاول لا محالة لما قدمناه لك فلا ترض
بانهدامه وكن لاغتنامه وانه لا يجوز ان يكون الاية الاولى ايضا محتملة للثالث واجيب بان
السلام لا يمكن ادخاله تحت التأثيم ولو بحسب الظاهر لان التأثيم ان يقال لاحد اثمت
ولا يجوز الفصل بين المستثنى والمستثنى منه بمتعدد غير مستثنى منه وايضا يتجه على
الاحتمال الثالث انا لا نسلم ان اهل الجنة اغنياء عن الدعاء بالسلامة لجواز ان يكون
سلامتهم فى الجنة وبقرها الا انهم لا ينفكون عن السلام فتأمل وتحتمل الاية وجها رابعا بان يكون
سلاما مصدرا حينيا اى لا يسمعون فيها لغوا وقتا الا وقت تسليم فيكون من الضرب الاخر
(ومنه) اى من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ضرب آخر) كالضرب الاول بعينه فى افادة التأكيد
فانهم فلذا احصروها فى ضربين فالحصر منقول واثبات ضرب اخر مبتدع منه معقول فلا ينافى
او ضرب اخر بحسب الظاهر راجع الى الاول بحسب النظر الثانى للناظر فانه يؤل اليه معنى
فضبط المصنف هذا الضرب بان تأتى بالاستثناء مفرغا وهو قاصر لان من المفرغ ما يصدق عليه
ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشئ صفة مدح بتقدير دخولها فيها فاقامة الشارح المحقق
بان ضم اليه ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح وتقدير وعليه
ان الضرب الاخر لا ينحصر فى المفرغ بل يشمل مثل قولنا وما تنقم منا الا ان آمنا بايات ربنا فانه
لم يستثن فيه فى الظ صفة مدح من صفة ذم منفية بل من اعم منها انعم ماله الى الاستثناء من صفة ذم
منفية فانه فى قوة ليس لنا عمل معيب عندكم الا ان آمنا فالصواب ان يعرض عن ايضاح المص وبين
قوله نحو (وما تنقم) اى ما تعيب (منا الا) اصل المناقب (ان آمنا بايات ربنا) يقال نقم منه وانتقم
اذا عابه وكرهه وبه فسر الاية بان المراد بنحوه ان يستثنى صفة مدح من معمول ما فيه معنى الذم
بتقدير دخولها فيه من حيث انه متعلق ذلك العامل هذا وقد جاء نقم منه بمعنى عاقبه ليمكن
حمل الاية عليه اى ما تعاقبنا الا لان امنا بايات ربنا وحينئذ مستثنى متصل حقيقة وليس
مما نحن فيه فان قلت على التفسير المشهور ايضا هو مستثنى متصل لانه استثنى صفة مدح من
معمول عيب المخاطب فيجوز ان يكون الايمان معيبا عنده قلت الايمان بايات رب الكل مما لا يمكن
ان يعيبه قابل للخطاب ثم يقول لنا ضرب اخر كالضرب الاول وهو ان يثبت صفة مدح
عام صفة ذم بتقدير دخولها فيها نحو لفلان جميع المحاسن الا الكفر ان
النعمة فالصواب فى تفسير القسم الاول ان يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح بتقدير
دخولها فيها او من صفة مدح منفية صفة ذم بتقدير دخولها فيها (والاستدراك)
بلفظ لكن (فى هذا الباب) صرح بقوله فى هذا الباب ولم تقل فيه لئلا يتوهم عوده الى الضرب
الاخر (كالاستثناء) فالمراد بالاستثناء فى التعريفين ما يعم الاستدراك بالحمل على الاستثناء

بعول نسخه

حقيقة او حكما والا يفسد ويجرى فيه الضربان الثانى (كما فى قوله) اى قول ابى الفضل بديع
الزمان يمدح خلف بن احمد السجستانى (هو البدر الا انه البحر زاخرا) اى ممتلئا (سوى انه
الضرغام) بالكسر الاسد (لكنه الوبل) المطر الشديد العظيم القطر والاول كان يقال
لا عيب فيهم لكن سيوفهم بهم فلول من قراع الكتائب وانما كان الاستدراك كالاستثناء
لان الا فى المستثنى المنقطع بمعنى لكن فى الاصح (ومنه تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان
احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشئ صفة ذم له بتقدير دخولها فيه كقولك
فلان لا خير فيه الا انه يسئ الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشئ صفة ذم ويعقب
باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل وتحقيقهما يحال
على قياس مامر) من كيفية التأكيد وجهته وانه لا ينحصر فيهما بل منه ضرب اخر وان
المراد بالاستثناء اعم من الاستثناء والاستدراك الذى (فى حكمه ومنه الاستتباع) وهو قدم
فى الايضاح التوجه فكانه رأى شدة مناسبة التوجيه لتأكيد الذم بما يشبه المدح فى كونه
جامعا للمدح والذم فلم يرض بترتيب التلخيص وعدل عنه ولا يخفى شدة مناسبة الاستتباع
ايضا فى كونهما لا كمال المدح ولما كان مفهوم الاستتباع اعم من تفسيره لم يصح منه الاكتفاء
بما يفيده الاسم واحتاج الى التفسير ولا معنى لتخصيص الاصطلاح وعدم الالتفات الى التمدح
بشئ على وجه يستتبع الذم بشئ اخر والى الذم بشئ على وجه يستتبع الذم بشئ اخر او المدح به
وكانه من مسامحات ائمة العربية فى مقام التفسير والتعريف فذكروا فى التفسير (المدح بشئ
على وجه يستتبع المدح بشئ اخر) على طريق التمثيل لا التحقيق فيكون بعينه الادماج ولذا
لم يذكر السكاكى الادماج واكتفى بذكره (كقوله) اى قول ابى الطيب (نهبت من الاعمار
ما لو حويته) اى جمعته (لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية فى الشجاعة) حيث غلب على
ما لا نهاية لهم ولو كان هذا فى محاربة واحدة لكان غاية فى الدلالة على النهاية فى الشجاعة (على
وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها) قال الشارح حيث جعل الدنيا تهنأ
بخلوده ولا معنى للتهنية بشئ لا فائدة له فيه وذلك الاستتباع يحصل من قوله نهبت من الاعمار
ما لو حويته ايضا فان نهب الاعمار دون الاموال وعدم جمعها يدلان على انه لم يكن القتل
لمصلحة تعود اليه اذ لو كان لنفسه لم يترك اموالهم لورثتهم ولجمع الاعمار فانه لا مصلحة للنفس
فوق البقاء المخلد فهو لمصلحة الدنيا قال فى المفتاح مدحه بالشجاعة على وجه يستتبع مدحه
بكمال السخاء وجلال القدر من وجه آخر والمصنف ترك كمال السخاء وجعل المستتبع كونه
سببا لصلاح الدنيا لان استتباع كمال السخاء غير ظ الا ترى انه تكلف له الشارحان المحققان
بان التهنية انما تكون اذا كان للدنيا منه مال او كمال ويمكن ان يقال استتباع كمال السخاء فى عدم
نهب الاموال فانه يدل على انه لا قدر للمال عنده وقوله وجلال القدر من وجه آخر اشارة
الى ما ذكره المص من كونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها فانه ليس جلال قدر سواه
ولا يخفى ان الاستتباع يزيد حسنا اذا كان الوصف المستتبع بحيث يدفع توهما مذموما نشأ
من المدح بشئ كما فى البيت فان وصفه بالشجاعة ببيان نهب الاعمار يوهم افساده فى العالم
فمكما انه افاد تهنية الدنيا بخلوده مدحه باصلاح الدنيا نفى توهم افساده للدنيا بنهب الاعمار
(وفيه) اى فى الاستتباع (وجهان اخران) وقال الشارح وفى البيت وجهان اخران من المدح
وما ذكرنا انسب وان قال المص فى الايضاح قال على بن عيسى الربعى وفى البيت وجهان
اخران من المدح فالمراد بشئ آخر الجنس واحدا كان او اكثر وقس عليه نظايره (احدهما
انه نهب الاعمار دون الاموال) وذلك مفهوم من تخصيص الاعمار بالذكر والاعراض

عن الاموال مع ان النهب بها اليق وهذا ينبئ عن علو الهمة او عن كمال الغنا بحيث لا حاجة
له الى المال (والثانى انه لم يكن ظالما فى قتلهم) والا لم يكن لاهل الدنيا سرور بخلوده
لان وجود الظالم سبب لحزن كل احد للخوف من ظلمه فلا يتصور تهنيتهم بخلوده و تهنية
الدنيا تهنية اهلها وايضا لو كان ظالما فى قتلهم لكان لمصلحة نفسه وهو اما المال او البقاء
فعدم جمع الاعمار يدل على انه ليس طالبا للبقاء وعدم نهب الاموال دل على أنه لم يكن طالبا
للمال وفيه وجه ثالث وهو انه لم يجمع الاعمار والناس تجمع المال الذى دون العمر فكم بينه
وبين الناس (ومنه الادماج وهو) فى اللغة لف شئ فى الثوب وفى العرف (ان يضمن كلام
سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى اخر) مفعول ثان ليضمن المسند الى المفعول الاول فبذكر
التضمين احترز عن التصريح بمعنى مع سيق الكلام لاجله كما فى قوله فى تهنية بعض الوزراء لما
اتخذوز برا * ابى دهرنا اسعافنا فى نفوسنا * واسعفنا فيمن نحب ونكرم * فقلت له نعماك فيهم اتمها
* ودع امرنا ان المهم المقدم * فانه رد المقصود على من قال ان هذا الشعر فيه ادماج فى الشكوى
عن الدهر فى التهنية وقال اخطأ اذ الشكوى مصرح بها بل فيه ادماج التهنية فى الشكوى
عن الزمان هذا وفيه نظر لان البيت سيق للتهنية فكيف يكون التهنية ادماجا والشكوى
اصلا على ان فى كون الشكاية من الزمان مصرحا بها نظرا فان اباء الدهر فى واحد من امرين
طلبا منه لتقديم المهم ليس محلا للشكوى وكيف يحمل على الشكوى واخر كلامه مصرح
بالشكر (فهو اعم من الاستتباع) ولا يخفى ان حق البيان حينئذ ان لا يذكر فى مقابلة الاستتباع
بل يذكر الادماج من المحسنات وينبه على دخول الاستتباع فيه كما فعل فى الطباق والمقابلة
وقد اشار بقوله فهو اعم من الاستتباع ان ما مثل به الاستتباع مثال له وانما اشار بقوله (كقوله)
الى مثال له يفترق به عن الاستتباع فليس الغرض منه التمثيل ليلغو بل بيان الافتراق والضمير الى
ابى الطيب فى الواقع (اقلب فيه) اى فى ذلك الليل (اجفانى) جمع جفن كقفل وهو غطاء العين
من اعلى واسفل (كانى اعدبها) اى بالاجفان والتقدير بتقليبها ولو قال به ليرجع الى التقليب
لكان اظهر ولك ان تجعله راجعا الى التقليبات المستفادة من اقلب (على الدهر الذنوبا) ومعنى
تقليب الاجفان للعد ان امتداد السهر لكثرة ذنوب الدهر وطول عده وكمال الرغبة فيه
فان الاشتغال بالمرغوب يمنع النوم ويسهل السهر (فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية
من الدهر) الظاهر ان سوق البيت لوصف نفسه بالسهر فيه والحزن لا لوصف الليل
بالطول لان تقليب الاجفان ظاهر فى السهر لا فى طوله قال الشارح المحقق وقوله معنى اخر اراد به
الجنس اعم من ان يكون واحدا كما فى بيت ابى الطيب او اكثر كما فى قول ابن نباته بالموحدتين
من فوق ومن تحت بالضم او الفتح فان كلتيهما مما سمى بها العرب * ولا بد لى من جهلة فى
وصاله * فمن لى بخل اى خليل اودع الحلم عنده * قال المص انه ضمن الغزل يعنى حديث
المحبوبة الفخر بكونه حليما حيث استفهم عن وجود خليل صالح للايداع وضمن الفخر بذلك
الشكوى من الزمان بتغيره الاخوان او اعدامه حتى لم يبق من يصلح لهذا الشان فان
الاستفهام انكارى وضمن ذلك انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا وانما يريده وقت ارادة الوصال
فان الودايع تستعاد ففيه تضمين معان لا معنى واحد وقد نبهناك عليه موافقة معه لكن
فى موضع هو احق بهذا التنبيه ثم الاظهر عندنا انه لا حاجة الى تكلف فى عبارة التعريفين
وصرف النكرة المشتملة على دليل الوحدة الى الجنس لان مثل ذلك استتباعات وادماجات
ولا يجب صدق التعريف على المجموع من حيث المجموع بل على كل واحد فاحفظه ينفعك
فى نظائره ولا تعدل فى تعريف بلا موجب عن ظاهره واعلم انه يمكن ان يكون المضمن فى البيت

كمال شرف الحلم وعزته بحيث لا يمكن ان يعتمد فى فعله امانة على اخ من الاخوان لا الشكاية
من الزمان (ومنه التوجيه) ويسمى محتمل الضدين ومن ههنا قيل المراد بقولهم (وهو ايراد
الكلام محتملا لوجهين مختلفين) غاية الاختلاف وبعضهم خصه بما يكونان مدحا وذما
(كقول من قال) قيل هو بشار قال الاعور يسمى عمرو اخط لى ثوبا لاندرى اجبة ام قباء اقول
فيك شعرا لاتدرى ام مدح ام هجاء فقال بشار (خاط لى عمرو قباء ليت عينيه سواء) قلت
بيتا ليس يدرى امديح ام هجاء فانه يحتمل تمنى عمى العينين وتمنى ابصارهما فيحتمل المدح بانه لحسن
الخياطة يتمنى ابصار عينيه ليزيد حسن خياطته ويحتمل الذم اى يبس الخياط فيتمنى عمى عينيه
ليتخلص الناس من خياطته والفرق بينه وبين الايهام وجوب استواء الاحتمالين فيه و وجوب
التفاوت فى الايهام ببعد المراد وقرب غيره نظرا الى نفس اللفظ على ما قيل وعلى ما نقول بكون
احدهما مما نصب عليه القرينة فى الايهام وابقائهما هنا على الايهام فالمراد بكون الكلام
محتملا لوجهين مختلفين احتماله بحسب الارادة كما هو المتبادر او الاحتمال على السواء (قال السكاكى
ومنه) اى من التوجيه (متشابهات القرأن باعتبار) قالوا اى باعتبار احتمالها لمختلفين وان لم يكونا
متضادين ولا الاحتمال على السواء قلت قال وللمتشابهات من القرأن مدخل فى هذا النوع
باعتبار هذه عبارته ولا يبعد ان يحمل على ان بعض متشابهات القرأن كذلك باعتبار فيوافق قوله
واكثر متشابهات القرأن من قبيل التورية والايهام وحينئذ يكون قوله باعتبار اشارة الى اعتبار
من جوز تأويل مقطعات الحروف فى اوائل السور فانهم لا يذكرون فى تأويلها الا امورا متساوية
بالنسبة الى اللفظ من غير نصب قرينة على ارادة شئ منها (ومنه الهزل) هو اللعب ونقيضه
الجد (الذى يراد به الجد) وفيه انه ان كان ظاهر العبارة هزلا فالكلام من قبيل الايهام
وان استويا فهو من قبيل التوجيه وان كان الظاهر الجد فهو من قبيل ارادة المعنى بلفظ يحتمل
خلافه احتمالا مرجوحا فلا معنى لعده محسنا فى الجد والهزل خاصة وايضا لا وجه لتخصيص
التحسين بالهزل الذى يراد به الجد دون الجد الذى يراد به الهزل الا ان يقال اقتصر على الموجود
(كقوله اذا ما تميمى اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا) اى احسب من جملة ما يفتخر به انه (كيف اكلك
للضب) بفتح الضاد (ومنه تجاهل العارف) ولما كان تجاهل العارف صفة المتكلم دون الكلام
حتى يكون من محسناته ومع ذلك يخص بمقتضى الادب بما سوى كلامه تعالى قال لدفع
كلا التوهمين (وهو كما سماه السكاكى سوق المعلوم مساق غيره) فهو صفة للكلام سمى باسم
ما هو صفة المتكلم به ولا يخص بما سوى كلامه تعالى بل التسمية بتجاهل العارف تسمية بالنظر
الى الاعم الاغلب وكانه لذلك قال السكاكى لا احب تسميته بتجاهل العارف وقال غيرى لا يحبه
لسوء الادب فى استعماله فى كلام رب العزة ونفى المحبة كناية عن الكراهية (وقوله لنكتة) مما زاده
على كلام السكاكى وليس فى كلامه ولا يخلو عن تسامح لايهامه انه داخل التسمية والاولى
ان يقول ومنه تجاهل العارف لنكتة وهو كما سماه الخ (كالتوبيخ فى قول الخارجية) امرأة
وهى فى اصل اللغة كالخارجى من يسود بنفسه من غير ان يكون له قديم (ايا شجر الخابور)
من نواحى ديار بكر (مالك مورقا) من اورق الشجر صار ذا ورق (كانك لم تجزع على ابن طريف)
فهى تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكن تجاهلت فاستعملت كأن الدالة على الشك
لتوبيخ الشجر مبالغة فى وجوب الجزع او لتوبيخ من لم يجزع كذا فى الشرح ولا يخص التجاهل
بقوله كانك الخ بل فى الاستفهام عن سبب كونه مورقا ايضا فانه لا تعلم ان السبب هو الفصل
والوقت المقتضى لذلك والاشبه ان البيت من التدله (والمبالغة فى المدح كقوله) اى البحترى
(المع برق سرى) صفة برق (ام ضوء مصباح) ينبغى ان يصفه كالبرق بكونه فى الليل ليفيد
قوة الضوء وكانه اكتفى بالتعبير بالضوء لانه يستعمل فى النور القوى (ام ابتسامتها بالمنظر الضاحى)

بالضاد المعجمة والحاء المهملة بمعنى الظاهر من ضحى الطريق ظاهر بالغ فى مدح ابتسامتها بل نور ثغرها حيث لم يفرق بينه وبين لمع البرق وضوء المصباح ويحتمل التدله (او) المبالغة (الذم) كذا فى الشرح بجعلها عديلة للمبالغة فى المدح ولا وجه حينئذ للعطف باو فتأمل فالاولى ان يجعل قوله والمبالغة فى المدح اوفى الذم بمعنى المبالغة فى احد الامرين لنكتة عديلة لاختها فيكون العطف باوفى محله (فى قوله) اى زهير وما ادرى (فسوف اخال) بكسر الهمزة والفتح كما هو القياس لغة اى اظن وهو ملغى معترض بين سوف ومصحوبه ادرى (اقوم) اى رجال لان القوم يخصهم (آل حصن) الظاهر آل الحصن الا انه اراد تنكير الآل حصرا (ام نساء) قال الشارح فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة وفيه بحث اذ يصح مقابلة المجتمع من النساء والرجال بالنساء الصرفة (والتدله) الدله ويحرك ذهاب الفؤاد من هم ونحوه ودلهه العشق تدليهــا فتدله كذا فى القاموس فلا يلغو قوله (فى الحب) نعم يلغو لو كان الدله ذهاب الفؤاد من الهوى كما فى الصحاح والاظهر ان النكتة لا تخص الدله فى الحب فالاولى ترك قوله فى الحب (فى قوله) اى قول الحسين ابن عبد الله وكثيرا ما يتوهم انه للمجنون (بالله ياظبيات القاع) هو المستوى من الارض (قلن لنا ليلاى منكن) اضافها الى نفســه ليعلم انها ليست ليلى بمشهورة ولم يضف فى قوله (ام ليلى) لانه لا التباس بعد لاضافة السابقة وقيل الاضافة للتلذذ كوضع الظاهر موضع المضمر (من البشر) والتردد فى كون ليلى منهن ام من البشر اما فى حسن سواد عينيها وبياضهما واما فى التنفر والوحشة قال المص وكالتحقير فى قوله تعالى فى حق النبى صلى الله عليه وسلم حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق جديد كانهم لم يعرفوا منه الا انه رجل ما والتعريض فى قوله تعالى (وانا واياكم لعلى هدى اوفى ضلال مبين) هذا ويناسب التجاهل التعظيم ايضا كانه لعظمته لا يعرف الى غير ذلك من الاعتبارات (ومنه القول بالموجب) اى الحكم بموجب امر اثبت لشئ من غير ذكره اوبموجب المتعلق المذكور (وهو ضربان احدهما ان يقع صفة) اى دالا على ذات مبهمة باعتبار المعنى المقصود (فى كلام الغير كناية عن شئ) اى دالا عليه دلالة خفية لخصوص الشئ وعموم الصفة ولا يراد الكناية الاصطلاحية اذ ليس دلالة الاعز على فريقهم بطريق الكناية بل بطريق التصريح (اثبت له حكم) صفة شئ (فتثبتها) اى تلك الصفة بمعنى الامر القائم بالغير ففيه استخدام (لغيره) اى الشئ (من غير تعرض لثبوته له) الاولى لاثباته له اولانتفائه عنه (بدل اونفيه عنه) فيوجب ذلك الاثبات نفى الحكم الذى اثبت لفريقهم معلقا بتلك الصفة واثباته للغير على سبيل الالزام والمجاراة وهذا هو القول بالموجب فى هذا القسم (نحو قوله) تعالى (يقولون) اى المنافقون (لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين) فالاعز صفة وقعت فى كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل وقعت كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى بالرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذى هو الاخراج للموصوفين بالعزة لكن اوجب ذلك لا اثبات نفى الحكم عن فريقهم واثباته للمؤمنين هذا على وفق ما فى الشرح وفى تفسير القاضى وغيره عنى بالاعز نفســه و بالاذل رسول الله صلعم (والثانى حمل لفظ وقع فى كلام الغير على خلاف مراده) مما يحتمله احتمالا حقيقيا او مجازيا فقوله مما يحتمله للتعميم فلا يكون عاريا عن الفائدة كما يتبادر الى الوهم (بذكر متعلقه) اى ما يتعلق به سواء كان جارا ومجرورا كما يتبادر الى الوهم اوغيره ليشمل مثل قول القبعثرى فى خطاب

الحجاج معه لاحملنك على الادهم مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب فانه حمل الادهم فى كلام الحجاج على خلاف القيد الذى هو مراده من الفرس الادهم بالعطف عليه شيئا يوجب كونه الفرس اذا عرفت هذا فلا خفاء ان هذا القسم من القول بالموجب من تلقى المخاطب بغير ما يترقب فيكون داخلا فى البلاغة لا تابعا لها فتأمل (كقوله قلت ثقلت) اى حملتك المؤنة (اذا تيت مرارا) ظرف لقلت اوثقلت لحمله على تثقيل عاتقه بالايادى (قال ثقلت كاهلى) اى عاتقى (بالايادى) اى بنعم هى الاتيان مرارا كل اتيان نعمة قال المصنف وتبعه الشارح وقريب من هذا قول الاخر * واخوان حسبتهم دروعا * فكانوها ولكن للاعادى * وخلتهم سهاما صايبات * فكانوهــا ولكن فى فؤادى * ولك ان تجعله ضربا ثالثــا وهو حمل اللفظ الكائن فى ظنه بمعنى من غير ان يكون فى كلام الغير على معنى آخر ونحن نقول هذا من قبيل التكلف فى الضمير لاحمل اللفظ الواقع فى ظنه بمعنى على معنى آخر فان ضمير فكانوها للدروع المذكور فى ضمن دروعا لى وهكذا فى الضمير الراجع الى سهام صايبات وبعد هذين البيتين وقالوا قد صفت منا قلوب لقد صدقوا ولكن عن ودادى قال الشارح وهذا البيت من هذا القبيل وفيه نظر بل المعنى لقد صدقوا فى دعوى الصفا لكن لا عن حقدى بل عن ودادى فهو تصديق فى بعض الدعوى وتكذيب فى بعضه وليس من حمل اللفظ على غير ما اراد المتكلم فى شئ فتأمل (ومنه الاطراد وهو ان تأتى باسماء) الاولى باعلام الممدوح لان اختصاص الاطراد بما سوى الكنى والالقاب غير ظاهر واستعمال الاسماء فى ما يعمها خلاف الاصل (الممدوح اوغيره وابائه) عطف على الممدوح والمراد به ما فوق الواحد يشهد له المثال والاسماء اضيف الى المجموع ولهذا جمع وليس التقدير باسماء الممدوح واسماء آبائه كما شرحه الشارح اذ لا يشترط فى الاطراد ان يكون للممدوح اوغيره اسماء فضلا عن الاتيان بها (على ترتيب الولادة من غير تكلف) حتى لو وقع تكلف كان يقال عتيبة الذى ابوه شهاب الذى ابوه حارث لا يسمى اطرادا فان قلت لا فائدة لقوله على ترتيب الولادة اذ لا يمكن الاتيان من غير ترتيب والا الكذب الانتساب فلا بد فى عتيبة بن حارث بن شهاب من هذا الترتيب اذ لو قيل عتيبة بن شهاب بن سهاب بن حارث لكذب قلت لا ينحصر ذكر الممدوح وابائه فى الذكر بطريق الانتساب فانه لو قيل ممدوحى عتيبة وشهاب وحارث لكان من الاطراد (كقوله ان يقتلوك فقد ثللت) اى هدمت (عروشهم) من ثل الدار (بعتيبة بن حارث ابن شهاب) اى بقتله فانه كان اثاث مجدهم ورئيسهم فنجعم تقتلك لا يقاوم همهم تقبله واعترض الشارح فى مختصره بانه من قبيل تتابع الاضافات وهو مخل بالفصاحة فكيف يعد محسنا ودفعه بمنع اخلال التتابع مطلقا بالفصاحة وقد ورد فى الحديث الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم ولا يمكن ان يدفع بانه مثال الاطراد المحسن ولا ينافى التمثيل حدوث ما يضر بالفصاحة من وجه اخر لان المحسن انما يكون محسنا بعد رعاية البلاغة المشروطة بالفصاحة عند المصنف نعم لا يضر عند من لم يشترطها فى البلاغة واعلم انه كلما زاد الاسم كذلك زاد الحسن ولذا اعجب عبد الملك ابن مروان قول دريد بن الصمة قتلنا بعبــد الله خير الذاته ذوات بن اسمــاء بن زيد بن قارب روى انه لما سمعه عبد الملك قال لولا القافية لبلغ به آدم (واما) الضرب (اللفظى) من الوجوه المحسنة للكلام (فمنه الجناس بين اللفظين) تقييد الجناس يفيد ان لفظ الجناس لم يخص اصطلاحا بالتشابه المذكور (وهو تشابههما فى اللفظ) اخرج اضافة التشابه الى

اللفظين تشابه المعنيين ولوقال هو التشابه فى اللفظ لخرج بقوله فى اللفظ اى فى التلفظ
لانه لاتشابه بين المعنيين فى التلفظ بل فى اللفظ وقدنبه على ان اللفظ يستعمل بمعنيين
وان اغرب فى التعريف فهو جهة للعدول من تشابه الكلمتين كما فى المفتاح وله جهة اقوى
هى اظهر من ان تخفى ويخرج عن التعريف تكرار اللفظ فان التشابه يقتضى تغايرا والتغاير
اللازم للتعدد فى التكرار لايسمى فى العرف تغايرا ولهذا يثبت للفظ الواحد معان متعددة
فجعل يوم يقوم الساعة * مالبثوا غير ساعة * لفظين تحوج الى تكلف وخروج من العرف
وتحوج مع ذلك اخراج ان ان زيدا وضرب ضرب زيد الى مزيد تكلف بايراد التشابه
فى التلفظ فقط بمعنى عدم التشابه فى المراد ولا يخفى بعده ولولم يقيد بقوله فى اللفظ تبادر
التشابه فى المعنى فاخرج به هذا التشابه فى المعنى سيما المطابق لكن التشابه فى اللفظ اوسع
من الجناس حتى انه يشمل ضرب وعلم لتجانسهما فى التلفظ من حيث اشتمال لفظيهما على
الثلاثية الا ان المراد بالتشابه فى التلفظ التشابه على وجه مخصوص يعرف بتفصيل انواعه
فخرج به ايضا اصناف التشابه بين اللفظين مما لا يكون تشابها فى التلفظ هذا وسيجئ بعضها
فى اقسام المحسنات احسن التأمل فى المقام فان سلوكه من خواص كرام ذوى الافهام بل
المخصوصين باكرام الالهام والجناس ضربان تام وغير تام واشار الى هذا التقسيم بقوله
(والتام منه) اى من الجناس (ان يتفقا) اى اللفظان (فى انواع الحروف) يكفى ان يقول
فى الحروف الا انه ادرج لفظ الانواع تنبيها على ان كل حرف من حروف الهجاء نوع
وانما خالف عرف العربية وهو عدم اعتبار التعدد باعتبار تعدد التلفظ وعدزيد لفظا
واحدا وان تلفظ به الوف تصحيحا لاعتبار الجناس فى لفظ واحد استعمل لمعنيين نحو يوم
يقوم الساعة مالبثوا غير ساعة لانه يتوقف على التعدد والمراد بالانواع مافوق الواحد
والا لم يكن جناس فى الثنائى والمراد انواع الحروف الملفوظة والا لم يكن دعانى امرا
ودعانى فعل ماض متجانسين تجنسا تاما لعدم الاتفاق فى عدد الحروف لان الاصل
فى الاول ايدعانى (واعدادها) الاولى وعددها اذ يوافق ضرب وقتل فى عدد الحروف
لا فى اعدادها اذ ليس لحروفهما اعداد لا يقال ان الاتفاق فى الانواع يغنى عن الاتفاق
فى الاعداد لان معنى اتفاقهما فى الانواع ان يكونا متشاركين فى انواع الحروف
ولا يشارك المساق الساق فى انواع حروف المساق بل فى بعض انواعها فلو قدم
الاعداد على الانواع لكان احسن لانا نقول حلبت وحلت متشاركان فى
انواع الحروف وليسا متشاركين فى اعدادها (و) فى (هيأتها) الاضافة لادنى ملابسة
اذ الهيئة صفة للكلمة وان كانت حاصلة باعتبار الحركات والسكنات الحاصلة فى الحروف
والاولى فى هيئها اذ ليس بشئ من المتجانسين هيأت حتى يتفقا فى الهيئات وما اشتهر
من تعريف الهيئة من انه مايحصل للحروف باعتبار الحركة والسكون وتقديم البعض على
بعض يوجب ان يكون ذكر هيأتها مغنية عن ذكر ترتيبها وكانه لم يلتفت اليه المصنف لما
رأى من انه يتجه عليه انه يوجب ان لا يتحد هيئة ضرب وربض فجعل الترتيب خارجا عن
مفهوم الهيئة ولم يرض بالتعريف المشهور ولو اريد بالهيئة مايحصل للحرف باعتبار الحركة
والسكون لا هيئة الكلمة كما هو المشهور لم يتجه شئ من المذكور لكن يحتاج الى حمل الهيئات
على مافوق الواحد لما مر (وترتيبها) اى تقديم بعض الحروف على بعض سواء كان وضع
كل حرف فى موضعه اللايق اولا فتأمل وانما عدل عن تعريف المفتاح وهو ان لا يتفاوت
المتجانسان فى التلفظ مع انه اخصر للاشارة الى تفصيل التشابه المعتبر فى الجناس قال المصنف

ووجه تحسينه انه افاده فى صورة الاعادة (فان كانا من نوع واحد) من انواع الكلمة (كاسمين)
اوفعلين اوحرفين (سمى تماثلا) الاظهر ان يسمى التجانس مماثلة وكل من المتجانسين مماثلا
وستعرف وجه العدول عنه قال الشارح التسمية بطريق النقل من اصطلاح اهل الكلام من
ان التماثل الاتحاد فى النوع اقول هذا بعيد والاظهر انه من المماثلة بمعنى المشابهة سمى التشابه
الكامل بالمماثلة لكماله فكانه بلغ فى الكمال الى حد قام به تماثل كما يقال جل جلاله فافهم (نحو يوم تقوم
الساعة يقسم المجرمون مالبثوا غير ساعة) واقسام كل من الاسم والفعل والحرف اصناف
لا انواع فيكون نحو قول الحريرى وذى ذمام وفت بالعهد ذمته ولا ذمام له فى مذهب العرب
من الجناس المتماثل معا ان الذمام الاول مفرد بمعنى العهد والثانى جمع ذمة بالفتح وهى البئر
القليلة الماء والغريبة ضد ولكل منهما وجه فى البيت فعلى الاول معناه انه ليس له ابار
قليلة الماء فى مسلك العرب بل اباره كثيرة الماء تفى بالسالكين وعلى الثانى معناه انه ليس له ابار
كثيرة الماء فى مسلك العرب لانها لايدعها السالكون ان يكثر ماءها لقلته التناول فقول
الشارح المحقق والثانى جمع ذمة بالفتح وهى البئر القليلة الماء قصر النظر من غير ظهور
موجب وفى كونه من الجناس المتماثل وجعل كون الكلمتين فيه من نوع واحد بحث لانه
ان اريد النوع الحقيقى فكون الاسم والفعل والحرف كذلك بحث وان اريد الاعم فالاسم المفرد
والاسم الجمع نوعان اعتبار يان لانهما جنس وفصلان لان العام الداخل فى مفهوم الاعتبارى
جنسه والخاص المعتبر فى مفهومه فصله (وان كانا) اى اللفظان المتفقان (من نوعين) وهو
ثلثه اقسام بالقسمة العقلية (سمى مستوفى) وهو فى اللغة ما اعطى حقه بالتمام سمى به تنبيها
على انه وان اختلف اللفظان نوعا لم ينقص شئ من حق الجناس (كقوله) اى قول ابى تمام
فى ما الاول فعل والثانى اسم (ما) موصولة او موصوفة خبره قوله فانه (مات من كرم الزمان
فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله) فانه كريم لا يدع ان يموت قسم من اقسام الكرم وقال
الشارح لانه كريم يحيى الكرم ويجدده وما ذكرنا ابلغ فافهم وعلى توجهه لو جعل تجديد
الكرم لانه يهب الكرم الميت الوجود بمقتضى كرمه لكان فيه مزيد مبالغة ولطف ولك ان تجعل
ما نافية ومن زائدة وقوله فانه تعليل وفى عكسه قول الاخر سميته يحيى ليحيى فلم يكن الى رد امر
الله فيه سبيل (وايضا) لا يخفى ان التقسيم السابق غير حاصر لخروج جناس التركيب
من القسمة فينبغى ان لا يذكر قوله وايضا ليكون جناس التركيب فى سلك التقسيم ويكون
التقسيم ثلاثيا حاصرا الا انه حينئذ يكون تقسيما للجناس التام الى المماثل والمستوفى وجناس
التركيب والقول بان قوله وايضا ليس للتنبيه على استيناف التقسيم كما حمله الشارح المحقق
بل للتنبيه على انه ايضا من اقسام التام ولم يخرج باختلاف اللفظين افرادا وتركيبا مع كمال
الاختلاف عن التمام بعيد عن الافهام (ان كان احد لفظيه مركبا سمى جناس التركيب)
وان كان الاخر مفردا وان لم يكن احد لفظيه مركبا فلا اسم له على اطلاقه بل المسمى بالاسم
قسماه كما مر فمثال مايكون كلا لفظيه مركبا ما مثل به المتشابه والمفروق ومثال مايكون احد
لفظيه مفردا قوله مطايا مطايا وجدكن منازل منازل عنها ليس عنى بمقلع قطا فعل ماض
ويا حرف النداء ومطايا هو المنادى واحد لفظى الجناس المركب من الفعل والحرف والاخر
مطايا جمع مطية والاقلاع عن الشئ الكف عنه ومعنى البيت اطال وجدكن وخرنكن منازل
متكبره قطعتهن متابعتى تقدر موت ظهر عليكن مخايله من شدايد الطريق وزل عنكن راسخ
فى لا يمكن قلعه عنى فلا يمكن نجاتى عنه لان سببه هوى لا يزول وجوى هجر ليس معه رجاء
الوصول فقوله زل عنها ففيه التفات من الخطاب الى الغيبة والضمير لمطايا فقول الشارح

وايضا ان كان احد لفظيه مركبا والاخر مفردا ليس كما ينبغى فان ذاهبه مركبة من حرف التأنيث والاسم وتركيب حاملنا ظاهر غاية الظهور وبناء الامر على ان ذاهبه فى حكم الكلمة الواحدة ولذا اجرى الاعراب على التاء والمقصود بالتمثيل حامل وحام ل لاحام لنا وجاملنا تكلف لايدعو اليه داع مع انه يخرج حينئذ من البيان التجنيس بين حام لنا وجاملنا وكذا بناء على ماقيل ان اسم لا وخبرها لايعد ان لفظا واحدا لاحقيقة ولاعرفا بخلاف الفعل والمفعول مع استتار الفاعل نحو جاملنا فانهما يعدان فى العرف لفظا واحدا تكلف مع ان شيأ منهما لايجرى فيما مثل به للمعروف فى الايضاح من قوله لاتعرضن على الرواة قصيدة مالم تبالغ قبل فى تهذيبها فمتى عرضت الشعر غير مهذب عدوه منك وساوسا تهذى بها فان اتفقا يعنى اذا عرفت جناس التركيب (فان اتفقا) اى لفظا المتجانسين اللذان احدهما مركب سواء كان الاخر مفردا كما عرفت اومركبا كما فى المثالين (فى الخط) ايضا (خص باسم المتشابه) كانه بلغ فى الكمال بحيث قام به تشابه على قياس التسمية بالمماثل (كقوله) اى ابى الفتح البستى المنسوب الى بست بالضم بلد بسجستان (اذا ملك لم يكن ذاهبه) اى صاحب هبة (فدعه فدولته ذاهبه) الفاء الاولى جزائية والثانية سببية وذهاب الدولة كناية عن عدم بقائها (والا) اى وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مركب سواء تركب اللفظ الاخر اولا فى الخط (خص باسم المفروق) لافتراق اللفظين فى الخط اولافتراق اللفظين والخطين فى التشابه (كقوله) اى ابى الفتح (كلكم قداخذ الجام ولاجام لنا) اى لاجام مأخوذ لنا بلايم قداخذ الجام وان كان تقدير الفعل العام اشيع (ماالذى ضر) الاستفهام انكارى اى لم يضره شئ (مدير الجام) من وضع الظاهر موضع المضمر وهو مقبول فى الشعر بلانكتة ووجوب النكتة انما هو فى النثر (لوجاملنا) اى احسن عشرتنا ومن حسن هذا الجناس ان لاجام لنا يفيد نفى المجاملة فى اول السماع وهو صحيح فى هذا المقام وانما قلنا فى اول السماع لان اشتراط تكرار لا الداخلة على الماضى يرد كون لاجام لنا محمولا على الماضى فان قلت لايصح قوله والا فمفروق لانه مفروق اومرفو لانه ان لم يتفقا فى الخط فان كان المركب مركبا من كلمتين فمفروق وان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة فمرفو كقول الحريرى ولاتله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يضاهى الوبل حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ككتاب قضاء الموت ووقعه الوقع بالسكون وقعة الضرب بالشئ وردعة ملقاه ومطعم صابه الصاب جمع صابه وهو شجر مر ووهم الجوهرى فى قوله الصاب عصارة شجر مر صرح بهذا التقسيم المصنف فى الايضاح فعبارة الكتاب بعيدة عن الصواب قلت ماذكره فى الايضاح تقسيم القوم وكانه لم يرض به فى التلخيص واراد بكون احد اللفظين مركبا كونه لفظا موضوعا يدل جزء لفظه على جزء معناه لامجرد ماركب مع الغير وان صار بعد التركيب لفظا مهملا كالمصاب الثانى ولم يلتفت اليه وليس فى مطعم صابه صورة الاعادة لان حسن التجنيس التام لكونه افادة فى صورة الاعادة او بنى مطع مهملا لامعنى له وكيف يعتبر فى السجع المهمل ولو اعتبر لكان فى المساق والساق تجنيسا تاما ولم يقل به احد لما فرغ من تفصيل اقسام التام شرع بقوله (وان اختلفا) فى تقسيم غير التام وجعله اربعة اقسام لان الجناس لايجامع الاختلاف فى الامرين من الامور الاربعة المذكورة لبعد التشابه حينئذ فان قلت الاختلاف فى الاعداد يستلزم الاختلاف فى الهيئة بل فى الانواع ايضا فى مثل الساق والمساق قلت معنى الاختلاف فى الاعداد فقط انه بعد حذف الزائد لايبقى اختلاف ثم كانه تنبه لفساد جمع الهيئات فقال (فى هيئات الحروف فقط) اى مع الاتفاق فى الثلثة الباقية (سمى) التجنيس (محرفا) على صيغة المفعول من التحريف

وهكذا عند غير السكاكى فانه سماه فى المفتاح ناقصا ووجه التحسين فيه ان فيه اظهار امور مختلفة من مادة واحدة اوان فيه حسن الافادة الصرفة مع ايهام بعض الاعادة لان فيه ايهام الاشتقاق المشتمل على اعادة ما والاختلاف قد يكون فى حرف واحد (كقولهم جبة) ثوب معلوم (البرد) بالضم ثوب مخطط (جنة البرد) بالفتح معلوم فالاختلاف فى حرف واحد هو الباء (ونحوه) فى ان الاختلاف فى حرف واحد (قولهم الجاهل امامفرط) اى مجاوز عن الحد (اومفرط) اى مقصر وليس له الحالة المتوسطة بين الافراط والتفريط ولما كان يتبادر الى الوهم ان الاختلاف فى هذا المثال فى حرفين اى الفاء والراء بسكون الراء المدغم ازال ذلك بالتنبيه اولا بقوله ونحوه والتعليل ثانيا بقوله (والحرف المشدد فى حكم المخفف) ووجهه على ماقال فى المفتاح انه حرف واحد فى الصورة الخطية ويلزم على هذا ان لايكون اذنب اسم تفضيل مشبعا واذنبوا فعل ماض جمعا مذكرا من الجناس التام و يكون محمر كمكرم ومحمر من الاحمرار متجانسين تجنيسا تاما وهو بعيد وعلى ماقال الشارح المحقق انه يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كما فى الحرف الواحد فكأنه لم يرد الا كيفية و يلزم على كل تقدير كون محمر كمهمل ومحمر كمكرم متجانسين متفقين فى اعداد الحروف وماذكرنا من شرح كلامه اقرب مماذكره الشارح المحقق من ان معنى قوله ونحوه المماثلة فى كونه من التجنيس المحرف ودفع لما يتبادر الى الوهم من ان التجنيس مع اختلاف عدد الحروف وليس من قسم المحرف هذا ولايخفى ان قوله والحرف المشدد فى حكم المخفف كما انه متمم للحكم السابق توطئة للحكم اللاحق من قوله (وكقولهم البدعة شرك الشرك) فان الشرك بالشين المشدد يقتضى ان يكون الاختلاف فى الحرفين بالحركة والسكون بان يكون المتحركان فى احد المتجانسين ساكنين فى الاخر والمقصود به التمثيل لكون المتحركين فى احدهما بالفتح مكسور اوساكنا فى الاخر او يقال يقتضى ان لايكون من التجنيس المحرف بل من الناقص والبدعة كالحكمة الحدث فى الدين بعد الاكمال اوما استحدث بعد النبى صلعم من الاهواء والاعمال والشرك محركة حبائل للصيد وما ينصب للطير والشرك بالكسر اسم بمعنى الاشراك والمراد به الاشراك بالله (وان اختلفا فى اعدادها) اى الحروف بان تكون حروف احدهما اكثر من الاخر ولايكون اختلاف بينهما مع حذف هذا الزائد فى اللفظ (يسمى) الجناس (ناقصا) قال الشارح لنقصان التشابه للاختلاف فى العدد والهيئة والنوع وسماه السكاكى مذيلا (وذلك) ستة اقسام لانه (اما بحرف واحد) وهو ثلاثة اقسام كما فصله بقوله (فى الاول) الخ واما باكثر وهو مثل ما بحرف واحد الا انه لم يذكر الاقسام واحدا (مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق) وذلك مبنى على ان المشدد حرف واحد والا فالمساق لايزيد على الساق (اوفى الوسط نحو جدى) اى بختى اورزقى اوعظمتى اوحظى (جهدى) بالفتح اى مشقتى وكون الجد انقص من الجهد كالساق والمساق اوفى الاخر (كقوله) اى ابى تمام (يمدون من ايدى) اى بعض ايد اذا الحرب واعمال السيف لايكون الا باليد فالماد للسيف ليس الا ماد البعض ايديه فالاخفش ايضا مع تجويزه زيادة من فى الايجاب يرضى بجعلها زائدة هنا اذ لا داعى اليه فجعلها زائدة على مذهبه او تقديره بسواعد من ايد حفظا لمن عن الزيادة كما فعله الشارح ذهول عن معنى لطيف وعدول عن طريق حنيف وهنا فى وقت شريف وماذكر الشارح مقابلا لتقدير المعطوف من انه للتبعيض مع انه فى تقدير سواعد من ايد ايضا للتبعيض اذ السواعد بعض الايدى

فكأنه مبنى على جعل من التبعيضية اسما وقد صرح به فى شرح الكشاف وقال هذا مما استخرجته (عواص) من عصاه بسيفه ضربه به ضربة بالعصا (عواصم) من عصم على حد ضرب بمعنى منع او وفى تمامه تصول باسياف قواص اى قواتل من قضى عليه قتله وهو انسب مما فى الشرح من انه قضى عليه حكم اى حاكمه بالقتل قواضب من قضبه بمعنى قطعه على حد ضرب يعنى اسياف قواتل الاحياء قواطع للاشياء اياكانت خشبا او حجرا او حديدا فلا يكون ذكر القواضب مستغنى عنه بالوصف بالقواتل وتكون الزيادة فى الاخر لعدم الاعتداد بالتنوين (وربما يسمى) قال المصنف اعنى الثالث (مطرفا) نقلا من الخيل الابيض الرأس والذنب وسائرهما مخالف فان آخره بخلاف الباقى فى كون اللفظ اعادة قال المصنف ووجه تحسينه انه يوهم قبل ورود اخر الكلمة كالميم من عواصم انها هى الكلمة التى مضت وانما اتى بها للتأكيد حتى اذا تمكن اخرها فى نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك الفائدة بعد اليأس منها هذا وفيه نظر من وجهين الاول ان توهم التأكيد ليس عاما لانه لا يشمل مثل قولنا الهم ايد عواص واعين عواصم اذ لا مجال لتوهم التأكيد فينبغى ان يحذف قوله وانما اتى بها للتأكيد والثانى ان اختصاص الوهم بالزمان السابق على ورود الاخر انما يتم فى مثل عواص عواصم واما فى عواصم عواص فالوهم باق بعد ورود الاخر فالاولى ان يقال قبل معرفة الاخر ووجه تحسين القسمين السابقين جمع الالفاظ المتناسبة فهما فى المحسنات اللفظية نظير مراعاة النظير فى المحسنات المعنوية وهذا الوجه يعم اقسام الجناس (واما باكثر) قد عرفت انه ثلثة اقسام كقسيمه ولم يذكر منه الا قسما سمى باسم لبيان اسمه (كقولها) اى الشاعرة وهى الخنساء ويقال لها خناس ايضا اخت صخر (ان البكاء) بالضم والكسر او الثانى لكثرته فهو انسب هنا (هو الشفا من الجوى) هو حرقة القلب والمراد مجرد الحرقة بقرينة قوله (بين الجوانح) اى الضلوع تحت الترائب مما يلى الصدر جمع جانحة (وربما يسمى) هذا الضرب الذى يكون باكثر من حرف فى الاخر (مذيلا) وجعل مطلق ما يكون الزائد فيه اكثر مرجع الضمير كما فى الشرح مما لا يوثق به وبعيد عن هذا الاسم وفى قوله وربما اشارة الى عدم اشتهار التسمية (وان اختلفا فى انواعها) اى فى جميع الانواع لا فى كل نوع كما كان المعنى كذلك فى الانواع يدل عليه قوله (فيشترط ان لا يقع) اى الاختلاف (باكثر) اى فى اكثر (من حرف) اذ لا يعد نصرونكل او ضرب وفرق متجانسين (ثم الحرفان) المختلف فيهما (ان كانا متقاربين) فى المخرج يسمى هذا الجناس مضارعا (وهو) اى الحرفان فالظاهر وهما فهو راجع الى الحرفين بتأويل وهو (اما) حرفاهما (فى الاول) بعيد جدا (نحو بينى وبين كنى) اى بيتى (ليل دامس) اى مظلم (وطريق طامس) اى بعيد جعل الليل لا ظلامه حايلا بينه وبين بيته كالطريق فكما لا يرفع الطريق من البين لا يمكن الوصول فكذا ما لم يرتفع الليل الدامس لا يمكن الوصول (او فى الوسط نحو قوله) تعالى (وهم ينهون عنه وينأون) اى يبعدون (عنه او فى الاخر نحو) قوله عليه السلام (الخيل معقود بنواصيها) جمع ناصية وهى منتهى منبت شعر الرأس من جانب الوجه (الخير) الى يوم القيمة (والا) اى ان لم يكن الحرفان متقاربين فى المخرج (سمى لاحقا وهو) كهو ايضا اما فى الاول (نحو ويل لكل همزة) اى كاسر لاعراض الناس معتاد به (لمزة) اى طاعن فيهما معتاد به لان بناء فعله للاعتياد (او فى الوسط نحو) قوله بعد (ذلكم بما كنتم تفرحون فى الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون) اى تتكبرون وهذا نظير لا تمثيل اذ كان الهمزة والهاء مع عدم صحة ادغام احديهما فى الاخرى متقاربتان لكونهما حلقيتين كذلك الميم والفاء متقاربتان شفوتين وان لم يصح

ادغام احديهما فى الاخرى ومثاله قوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد (او فى الاخر نحو) قوله تعالى (فاذا جاءهم امر من الامر) الكلام فيه كالكلام فى المثال السابق بل اشد لان الراء والنون متقاربتان بحيث يدغم احديهما فى الاخر وغفلة الشارح المحقق عنه مع التعرض بالسابق معجبة والمثال المطابق تلاف وتلاق اعتصم بالله فليس غيره من واق (وان اختلفا فى ترتيبها) اى ترتيب الحروف فقط (سمى تجنيس القلب) ولم يعده المفتاح من اقسام الجناس بل جعله من القلب وهو ضربان لانه اما ان يعكس الترتيب من الاخر الى الاول (نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه) هذا حل لقول الاحنف حسامك فيه للاحباب فتح ورمحك منه للاعداء حتف (ويسمى قلب كل) واما ان لا يكون كذلك (نحو) ما جاء فى الخبر (اللهم استر عوراتنا) جمع عورة وهى الفعلة القبيحة (وامن روعاتنا ويسمى قلب بعض) وان لم يخل حرف منه من تقديم وتأخير هكذا ذكره الشارح ولم يعثر على هذا التفصيل الا من كلامه وكلام من تبعه ويحتمل كلام المصنف ان يراد بنحو حسامه فتح الخ ما يكون فى جميع حروفه قلب سواء كان على الترتيب اولا وبنحو عوراتنا وروعاتنا ما لم يكن القلب الا فى بعض حروفه وهذا اوفق بالتسمية بقلب الكل وقلب البعض (واذا وقع احدهما) اى احد المتجانسين جناس القلب كذا فسره المصنف وتبعه الشارح المحقق وفى المفتاح خصه بقلب الكل وظاهر عبارته انه اذا ولى احد القسمين من قلب الكل وقلب البعض (فى اول البيت والاخر فى آخره يسمى) تجنيس القلب حينئذ (مقلوبا مجنحا) لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى عن كفه فى كل حال (واذا ولى احد المتجانسين) اى جناس كان بقرينة العدول الى الاسم الظاهر ودلالة المثال (الاخر يسمى) الجناس (مزدوجا ومكررا ومرددا نحو) قوله تعالى (وجئتك من سبأ بنبأ يقين) وقد يطلق التجنيس على توافق اللفظين فى الكتابة سواء كان بينهما جناس لفظى اولا والمراد التوافق مع قطع النظر عن الاعجام ويسمى تجنيس تصحيف وتجنيس خط ومنه قول المفتاح فى التجنيس اللاحق انه اذا اتفق المتجانسان كتابة يسمى تجنيس تصحيف ولما لم يخص هذا بتجنيس اللاحق كما اوهمه عبارته لم يلتفت اليه المصنف ولم يذكره فى التجنيس اللاحق ومن غرايب ذلك ما كتبه امير المؤمنين على رضى الله عنه الى معوية حين تمرد عن طاعته عزك غرك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهتدى بهدى فاجابه معوية بقوله على قدرى على قدرى ففى كلام معوية الجناس اللفظى مع الخطى وقد يعد فى هذا النوع ما لم ينظر فيه الى الحروف فانفصالها فيعد متى نعود مجانس مسعود و يعد المستنصرية جنة مجانس المسى بضربة حية واستنصح ثقة مجانس ايش تصحيفه ومجانس اتيت بتصحيفه قيل لفاضل استنصح ثقة ايش تصحيفه قال اتيت بتصحيفه وفى المفتاح ومن التجنيس ما يسمى مشوشا وهو مثل البراعة والبلاغة قال الشارح المحقق فى شرح المفتاح وجه كونه مشوشا انه يوهم كونه مطرفا لاختلاف المتجانسين بحرفين قريبى المخرج وليس به لعدم اتفاقهما فى صورة الخط وكونه تجنيس خط لاتفاق العين والعين فى الخط وليس به لاختلاف الراء واللام فى الخط وهو سهو من قلم الناسخ اذ لم يشترط فى المطرف الاتفاق فى الخط بل هو مجرد قرب المخرج وقال الشريف المحقق ليس بمطرف لعدم اجتماع الحرفين القريبى المخرج وهو ايضا سهو لانه لم يشترط فى المطرف اجتماع الحرفين وقيل لو اتحد عينا الكلمتين فكان تجنيس تصحيف ولو اتحد لاما هما لكان مضارعا فلما تجاذبت الصنعتان صار مشوشا ولما لم يكن كلام المفتاح هنا ظاهر المعنى لم يلتفت اليه المصنف ويمكن

ان يقال اراد بالتجنيس المشوش مايكون بين صورتى كتابة المتجانسين تقارب كما فى البلاغة
والبراعة فانه لو اتصل الالف بالراء لالتبست باللام ولو انفصلت عن اللام لالتبس اللام
بالراء قال الشارح المحقق ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لايظهر التجنيس باللفظ بل
بالاشارة كقوله للشيخ لحية فرعونية سلط الله عليها موسى حلقت لحية موسى باسمه
و بهرون اذا ماقلبا (و يلحق بالجناس شيآن احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق) عدل
عن عبارة المفتاح وكثيرا مايلحق بالتجنيس الكلمتان الراجعتان الى اصل واحد بالاشتقاق
لما فيه من المسامحة لان اللاحق ان يجمع الاشتقاق اللفظين لانفس الكلمتين ولانه لايشمل
القول والقائل لانهما لايرجعان الى اصل واحد بل القائل يرجع الى القول ثم المتبادر
من الاشتقاق الصغير فلذا فسره الشارح المحقق بتوافق الكلمتين فى الحروف الاصول
مرتبة مع الاتفاق فى اصل المعنى لكنه ترك قيد الترتيب فى الحروف الاصول فى المختصر
فجعل تعريفه شاملا للاشتقاق الكبير مثل جبذ وجذب فكأنه وجد فى كلامهم ماوجب التعميم
لكن تعريفه يوجب عدم الامتياز بين المشتق والمشتق منه فالتعريف الصحيح رد كلمة الى
كلمة توافقها فى الحروف الاصول واصل المعنى وينبغى ان يراد باصل المعنى ان مالابد منه
التوافق فيه لايبقى التوافق فى خصوص المعنى اذالمضرب مصدرا مستثنى من الضرب مع
توافقهما فى خصوص المعنى ولايخفى ان بين قال وقال مصدر اجناس فيلزم كون المتجانسين
ملحقين بهما ويمكن دفعه بان يقال وقال توافقنى توافقانى انواع الحروف واعدادها
وهيئاتها وترتيبها فمن هذه الحيثية هما متجانسان وتوافقا فى الاشتقاق فمن
هذه الحيثية من الملحقات بقى انه يلزم ان لايكون بين الصحبة والصحابة حسن جناس
الاشتقاق مع انه لا يسقط عن درجة الضرب والمضرب (نحو فاقم وجهك
للدين القيم) فانهما مشتقان من القيام وهو الانتصاب والقيم المستقيم المعتدل
لاافراط فيه ولاتفريط اوالقيم لمصالح العباد اوعلى الاديان الشايعة بالشهادة بصحتها
(والثانى ان يجمعهما) اى اللفظين (المشابهة وهى) اى المشابهة فى هذا المقام فى الاصطلاح
(مايشبه الاشتقاق) اى توافق يشبهه فان قلت لافائدة لقوله (وليس باشتقاق) لان مشابه
الشئ لايكون اياه قلت لعله رد لمن حمل قولهم المشابهة على الاشتقاق فضمير ليس للمشابهة
لا لمايشبه حتى يكون لغوا وتذكيره لتذكير الخبر فاعرفه فانه من الملهمات والمراد بشبه الاشتقاق
مايتوهم فى بادى النظر اشتقاقا ولم يكن (نحو قال انى لعملكم من القالين) اى قال لوط لقومه
فان قال وقالين ممايتوهم فى بادى النظر انهما من القول ويضمحل بادنى تأمل ويظهر ان
قالين من القلا كالى بمعنى الترك فان قلت قالين وقال كجوى وجوانح فيكون بينهما تجنيس
مذيل قلت فليكن من هذه الحيثية ومن حيث شبه الاشتقاق لاحقان بالمتجانسين
وقد عرفت نظيره (ومنه) اى من الضرب اللفظى من الوجوه المحسنة (رد العجز) هو فى المشهور
هنا كعضد وهو فى اللغة على خمس لغات كفلس وقفل وعلم وكتف (على الصدر) اى على
مقدم الشئ فرد العجز على الصدر انما يتحقق فيما وقع احد اللفظين فى صدر البيت او المصراع
واما اذا وقع فى حشو المصراع الاول او اخره او حشو الثانى فلالانه لم يرد العجز على اعلى
مقدم الشئ لا المصراع ولا البيت فما فى الشرح ان المص لم يلتفت الى مافى حشو المصراع
الثانى كما التفت اليه المفتاح لانه لاصدارة لحشو المصراع الثانى فيه ضعف لانه لاصدارة
لمافى حشو المصراع الاول واخره ايضا فالوجه ان حسن رد العجز على الصدر انه اعادة
فى صورة الافادة او افادة فى صورة الاعادة لانه فى التكرار اعادة فى صورة الافادة اذ الشايع

فى التكرار التوالى فاذا فصل بين المتكررين اوهم الافادة وفى غير المتكررين تشابه اللفظ
يوهم الاعادة فالافادة فى معرض الاعادة كما فى حشو المصراع الثانى من المتكررين بلا فصل
من العجز لاحسن له واما اذا وقع فصل فهو كالباقى ولاخفاء فى حسن غير المتكررين نعم
بقى الكلام فى انه هل هناك فى غير المتكررين تحسين سوى تحسين الجناس فتأمل وظاهر كلام
المفتاح اختصاص رد العجز على الصدر بالشعر فرده المص بقوله (وهو فى النثر) ولاشتماله
على الرد صار اهم فقدم (ان يجعل احد اللفظين المكررين) اراد به مايتحد معناهما فى اتحاد
اللفظ لان فيهما كمال التكرار فلا يبعد ان ينصرف اللفظ اليه وكل منهما مكرر بالنسبة
الى الاخر فيصح وصفهما بالتكرير المبنى للفاعل او المبنى للمفعول والمشهور هنا صيغة اسم
المفعول (او المتجانسين) اى جناس كان (او الملحقين بهما) اى الحاق كان (فى اول الفقرة)
بالفتح او الكسر وقد عرفتها فى بحث الارصاد فلذا لم نتر صد لبيانها او اللفظ (الاخر فى اخرها)
اى الفقرة فيكون اربعة اقسام اشار اليها بالامثلة الاربعة بخلاف رد العجز على الصدر
فى الشعر فانه ستة عشر قسما لانه يجوز ان يقع فيه احد اللفظين فى صدر المصراع الاول
او حشوه او اخره او صدر المصراع الثانى وليس هنا الا فقرة فليس الا صدر وعجز نعم
يتصور له ثمانية اقسام على اعتبار السكاكى من جواز وقوع احد اللفظين فى حشو المصراع
الثانى فانه يجوز وقوعه فى حشو الفقرة وفيه بحث لانه يجوز ان يعتبر الاقسام الشعرية كلها
فى النثر فى فقرتين بان يكون احد اللفظين فى صدر الفقرة الاولى او حشوها او اخرها او صدر
الفقرة الثانية والاخر فى اخر الفقرة الثانية فانه فى التجنيس كما يقع فى بيت فنقول يخشى الناس
ويرضاهم والله احق ان يرضاه ويشاهد كمال قدرته وعلمه وتخشاه ثم تخصيص هذه الصنعة
بالمسجع والموزون لاوجه له بل ينبغى ان تحسن كل كلام الا ان يقال الحسن الزائد على الجناس
انما يتصور فيما يقتضى ايراد المتجانسين مثلا مزيد قدرة وتصرف وذلك فى الشعر
الذى يكون المنطق فيه فى مضيق وكذا المسجع لا فى كل كلام بقى انه ينبغى ان يكون
محسنا فى كلام التزم فيه الموازنة لانه كالسجع يجعل باعة البيان قاصرة فلمثال
اللفظين المكررين قوله (نحو) قوله تعالى (وتخشى الناس والله احق ان تخشاه)
ولا يمنع ضمير المفعول كون يخشى فى الاخر لانه بمنزلة الجزء من اللفظ (و)
للمتجانسين قوله (نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل) الاول من السؤال والثانى
من السيلان وضمير دمعه الى السائل فى المشهور ويحتمل الرجوع الى اللئيم وهو ابلغ
فى ذم اللئيم حيث لايطيق السؤال وللقسم الاول من الملحقين بالمتجانسين قوله
(نحو) قوله تعالى (استغفروا ربكم انه كان غفارا) وللقسم الثانى قوله (نحو) قوله تعالى
(قال انى لعملكم من القالين وفى النظم) عطف على قوله فى النثر (ان يكون احدهما) الخ
عطف على ان يكون الخ والاولى ان يعيد المسند اليه بعد حرف العطف ولايخفى وجهه
على من يعرف نحوه فلايكن من النحين والمراد باحدهما احد اللفظين بالتفصيل المذكور
(فى اخر البيت و) اللفظ الاخر (فى صدر المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر)
المصراع (الثانى) فهذه اربعة مواضع نضربها فى الاقسام الاربعة يصير ستة عشر
الا ان المصنف لم يورد من شبهة الاشتقاق الامثالا واحدا اما لعدم الظفر او للاكتفاء
بامثلة الاشتقاق كذا ذكره الشارح المحقق وفيه بعد اما عدم الظفر فلانه جعل من الامثلة
قول الحريرى فمشغوف بآيات المثانى ومفتون به قوله ومضطلع بتلخيص المعانى ومطلع
الى تلخيص عانى فيبعد غاية البعد ان يقال لم يظفر بهذا المثال لشبه الاشتقاق واما الاكتفاء

فلان الاكتفاء بامثلة قسم عن امثلة قسم اخر بعيد فالوجه ان يقال جعل الملحقين بهما قسما
فاكتفى بايراد اربعة امثلة لكل قسم الا انه زاد مثالا واحدا فى قسم وكلامه فى الايضاح واضح فى
انه جعل الملحقين بالمتجانسين قسما واحدا وانه لا يزيد الا بتمثيل اثنى عشر قسما غايته انه ربما تكرر
مثال بعض الاقسام ثم ذكر لكل قسم من الاقسام المذكورة فى التعريف اربعة امثلة على طبق
اقسام هذا القسم ففى ذكر الامثلة نشر على ترتيب اللف الا انه زاد للقسم الاخر مثالا للمكررين
الاربعة الاول وللمتجانسين الاربعة بعدها وللملحقين الخمسة الباقية (كقوله سريع الى ابن
العم يلطم) اى يضرب بالكف المفتوحة (وجهه وليس الى داعى الندى) اى العطا (بسريع
وقوله) اى قول صمة على وزن همة بن عبدالله القشيرى (تمتع) خطاب لصاحبه يدل
عليه البيت السابق (من شميم) هو مصدر كالشم (عرار) هى وردة ناعمة صفراء طيبة
الرائحة (نجد) ماخالف الغور من بلاد العرب ويسمى الغور تهامة (فما بعد العشية
من عرار) من زائدة فى اسم ما اللفظ خبر والمعنى تلهف (وقوله) اى ابى تمام (من كان بالبيض)
جمع بيضاء (الكواعب) جمع كاعبة وهى الجارية حين يبدو ثدياها للنهود والارتفاع
(مغرما) كمحسن من الغرام جاء بمعنى اسير الحب والمولع بالشئ وكلاهما هنا حسن (فما زلت
بالبيض) جمع ابيض كناية عن السيوف المصقولة المحددة (القواضب) اى القواطع
(مغرما) يعنى كما ان لذة الناس بمخالطة الحبايب الحسان لذتى بمخالطة السيوف القواطع
واوجل على انى اولعت بالبيض القواطع فى ايدى الشجعان القواضب على كمن اولع
بالبيض الكواعب فاستقبلها لا محالة كاستقبال الناس البيض الكواعب كان ابلغ فى وصف
شجاعته (وقوله وان لم يكن الامعرج ساعة قليلا فانى نافع لى قليلها) فاعل ان لم يكن
ضمير راجع الى التعريج الذى ضمن قوله الما فى البيت السابق اياه بقرينة تعديته بعلى وهو
يتعدى بالباء يقال الم به اى نزل والبيت السابق الما على الدار التى لووجدتها بها اهلها
ماكان وحشا مقيلها اى محل القيلولة فيها وهى النوم فى القائلة اعنى نصف النهار يعنى
ماكان خاليا مقيلها وهذا كناية عن تنعم اهلها وشرفهم لان اهل الثروة من العرب
يستريحون بالقيلولة بخلاف اهل المهنة فانهم فى القائلة مبتلون بالسعى والشغل وتقديرالما
على الدار الما معرجين على الدار والتثنية لتعدد الأمور والضمير للتعريج وحينئذ ظهر كون
معرج ساعة خبرا كمال الظهور بخلاف ماذا كان الضمير للالمام كما شرحه الشارح
فانه مع الابهام والمعرج على وزن اسم المفعول هنا بمعنى التعريج وهو الاقامة اوحبس
المطية على المنزل وقليلا صفة مؤكدة للتعريج لافهام القلة من الاضافة
الى الساعة قبل ذكر قليلا لا محالة ولا مجال لتقييد التعريج بالصفة قبل تقييده
بالاضافة حتى يكون كل من الوصف والاضافة تقييدا كما ذكره الشارح وقوله نافع
خبران وقليلها فاعله ولا يجوز كونه مبتدأ خبره نافع كما جوزه الشارح
لانه يلتبس مع التأخير بالفاعل فيجب التقديم كما فى زيد قام ولا ينفعك جواز الامرين فى ما قائم
زيد لان تجويز كون زيد مبتدأ مع التأخير والالتباس لانه تعارض الالتباس كون قائم
مبتدأ اضطراريا فللكون فى سعة من الابتداء يجوز فيه كون زيد مبتدأ فلا يتم قياس ما نحن
فيه عليه وضمير قليلها الى الساعة بتقدير مضاف اى قليل تعريج ساعة كما ذكره الشارح
والاقرب ان يكون للتعريج بتأويل الاقامة هذا وفى المثال بحث اذ لابد من بيان فرق بينه
وبين لو اختصرتم حتى يصح جعل اختصرتم فى حشو المصراع وجعل قليل فى قليلها
فى الاخر دون الحشو (وقوله دعانى) تثنية دع بمعنى اتركانى (من ملامكما) الملام مصدر

كالملامة (سفاها) بالفتح خفة العقل ونقيضه (فداعى الشوق) الفاء للتعليل (قبلكما
دعانى) فعل من الدعاء والجناس بين دعانى ودعانى جناس التركيب لكونهما مركبين
ولو اردت تطبيقه على كون الجناس المركب بين مفرد ومركب لاغير فاجعل الجناس بين
دعا ودعا وكونه فى اخر البيت ككون قليلها فى اخره وقدم الكلام عليه ويحتمل ان يكون
البيت من قبيل المكررين بان يكون قبلكما خبر داعى الشوق اى داعى الشوق كان قبلكما
ويكون دعانى فى اخر البيت تكرار الاول لكن ما حمله عليه المصنف ابلغ لما فى المفتاح والاحسن
فى هذا النوع ان لا يرجع الصدر والعجز الى التكرار (وقوله) اى الثعالبى (واذا البلابل) جمع
بلبل وهو الطائر المعروف (افصحت) اى تكلمت بالفصاحة فالباء فى قوله (بلغاتها) صلة
افصحت بمعنى تكلمت كما انه فى تكلم بالشئ اصله تكلم اوهو من افصح الصبح اى ظهر والباء
للتعدية اى اظهرت لغاتها اوجعلها متكلمة بلغات متعددة لاختلاف نغماتها (فانف البلابل)
جعله الشارح المحقق جمع بلبال بمعنى الحزن لكن القاموس جعله كالبلبلة والبلبال بمعنى
شدة الهم والوسواس وبالجملة المراد نفى بلابل حدثت من افصاح البلابل لان الصوت
اللطيف يحرك احزان الهوى (باحتساء) اى الشراب (بلابل) جمع بلبل وهو من الكوز قناته
التى يصب منها الماء اوجمع بلبلة وهو الكوز الذى فيه بلبل الى جنب رأسه والمقصود نفى
نوله الحزن بشرب الخمر كثيرا والمقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول
واما بالنسبة الى الثانى فليس مما قصد به التمثيل وان كان من هذا الباب عند السكاكى
لانه ليس منه عند المصنف على انه لم يذكر الممثل به هناك لكن فيه رد لما ذكره الشارح المحقق
فى شرح المفتاح من انا لم نظفر بامثلة ما يكون الكلمة الاخرى فى حشو المصراع الثانى
فى شئ من الصور (وقوله) اى الحريرى يصف اهل البصرة بان منهم الصالحين المشغوفين
بتلاوة القرآن والتأمل فيها ومنهم اهل النشاط المفتونين بالات النشاط هذا هو الظاهر
ويحتمل ان يكون تفصيلا لاهل الحق من سكانه بان منهم الزهاد المشغولين بالقرأن ومنهم
اهل الوجد المفتونين بالاصوات الطيبة كما هو شأن اهل الوجد فالفاء فى قوله (فمشغوف)
للتفصيل (بايات المثانى) هو القرأن اوما ثنى منه مرة بعد مرة اومن الحمد الى براءة اوكل سورة
دون الطوال وفوق المفصل اوسورة الحج والقصص والنمل والعنكبوت والانفال ومريم
والروم ويس والفرقان والحجر والرعد وسبأ والملائكة وابراهيم وص ومحمد ولقمن والغرف
والزخرف والمؤمن والسجدة والاحقاف والجاثية والدخان والاحزاب ومن اوتار العود
الذى بعد الاول واحدها مثنى كذا فى القاموس (ومفتون) اى محروق اسم مفعول من الفتن
بمعنى الاحراق اوبمعنى المعجب من الفتن بمعنى الاعجاب بالشئ اومجنون من الفتن بمعنى الجنون
(برنات) جمع رنة على وزن جنة بمعنى الصوت (المثانى) قد علمت (وقوله) اى القاضى
الارجانى والارجان من بلاد فارس (املتهم) اى كنت راجيا منهم (ثم تاملتهم) اى تفكرت
فيهم (فلاح) اى اظهر (ان ليس فيهم فلاح) اى فوز ونجاة فقد افاد باستعمال ثم انه كان
على الخطأ مدة مديدة لعدم التأمل وباستعمال الفاء انه ظهر بادنى تأمل فتأمل (وقوله)
اى البحترى (ضرايب) جمع ضريبة بمعنى الطبيعة وهو المراد هنا وبمعنى المثل وهو المراد
ثانيا وكلاهما مشتقان من الضرب اما الاول فمن الضرب بمعنى الصيغة يقال درهم ضرب
اى مصوغ والطبيعة ما صيغ الشئ عليه اومن الضرب بمعنى الخلط يقال ضرب
الشئ بالشئ خلطه به وطبيعة الشئ ما خلط به وتمكن فيه واما الثانى فمن الضرب بالقداح
واصله المثل فى ضرب القداح (ابدعتها فى السماح) بالفتح مصدر سمح ككرم (فلسنا نرى)

على صيغة المعروف معروف فامابمعنى الابصار وقوله (لك) متعلق بقوله رزى وفيها حال من ضربنا مفعول رزى قدمت عليه لنكارته واما بمعنى العلم وقوله فيهما مفعوله الثانى قدم للاهتمام به والابلغ ان يكون رزى مجهول بمعنى ظن (وقوله اذالمرء لم يخزن) اى لم يخزن من حد ضرب ٣(عليه لسانه فليس على شىء) الظاهر على نفس مما يخص ذوى العقول الاان يراد بقوله (سواه) سوى سره (بخزان) صيغة مبالغة من الخزانة ولايخفى ان المقام يقتضى المبالغة فى النفى لانفى المبالغة فى الخزانة فيجب جعل مبالغة الخزان للنفى كمافعل فى قوله تعالى وماانا بظلام للعبيد (وقوله) اى ابى العلاء (لواختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب يهجر للافراط فى الخصر) بالمعجمة والمهملة والتحريك البرودة وبكسر العين البارد وفى البيت حسن التعليل (وقوله فدع الوعيد فاوعيدك ضائرى) الضير الضرر (اطنين صوت اجنحة الذباب بضير وقوله) اى ابى تمام فى مرثية محمد بن نهشل حين استشهد (وقد كانت البيض القواضب فى الوغى) بالمعجمة الحرب (بواتر) قواطع فهى الان من بعده البتر جمع ابتر بمعنى مقطوع الفائدة يعنى لم يبق بعده من يستعملها استعماله اواستعمال من يستعمله فى متابعته وقد بقى من المص ثلثة امثلة من شبه الاشتقاق وقد اسلفنا واحدا منها فالاول من الباقين مثل قول الحريرى ولاح يلحى على جرى العنان اى ملهى فسحقا له من لايح لاح فالاول ماضى يلوح والثانى اسم فاعل من لحاه بمعنى شتمه والثانى مثل قول الاخر لعمرى لقد كان الثريا مكانه اى منزلة من غاية الرفعة فكانه خبر كان والابلغ جعله ظرفا اى كان الثريا فى مكانه وكان منزل الثريا منزلة يسكن فيه الثريا لخدمته ثراء بالفتح اى غناء فاضحى الان مثواه فى الثرى فى الممدود وادى من الثروة والمقصور يائى (ومنه السجع) فى القاموس هو الكلام لمقفى اوموالاة الكلام على روى جمعه اسجاع وكذا الاسجوعة بالضم وجمعه الاساجيع وقد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة كما هو ظاهر الكلام الذى نقله من السكاكى (قيل هو تواطؤ الفاصلتين) من النثر قرآنا كان اوغيره على حرف واحد فقوله قيل هنا عديل لقوله وقيل لايقال فى القرأن اسجاع الخ ولقوله وقيل غير مختص بالنثر وكلام الشارح المحقق فى هذا المقام يدل على ان الفاصلة تخص النثر فح لايحتاج الى قوله من النثر لكن ذكر الفاصلة فى تعريف الموازنة مع شمولها النثر والنظم يوجب التقييد (وهو معنى قول السكاكى وهو فى النثر كالقافيه فى الشعر) يعنى كون السجع مختصة بالنثر معنى قول السكاكى هذا وبهذا اندفع ان كلام السكاكى يدل على كون السجع نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة دون تواطؤ الفاصلتين كما ذكره الشارح ولايحتاج الى ماذكره من التكلف من انه اراد انه معنى قول السكاكى ومضمونه لاصريحه فانه اذا علم ان السجع لابالمعنى المصدرى بمنزلة القافية علم ان السجع بالمعنى المصدرى كالتقفية والقافية على مافى القاموس اخر كلمة فى البيت اواخر حرف فيه الى اول ساكن يليه مع الحركة التى قبل الساكن اوالحرف التى يبنى عليها القصيدة هذا كلامه وجعل الشارح من المذاهب اخر حرف الى اول ساكن يليه مع متحرك قبله جعل السكاكى الترصيع من جهات الحسن كالسجع والمص جعله من اقسامه حيث قال (وهو مطرف) على صيغة المفعول من التفعيل وهو الحديث من المال سمى به لان الوزن فى الفاصلة الثانية حدثت وليس الوزن الذى كان فى الفاصلة الاولى (ان اختلفتا) اى الفاصلتان (فى الوزن) العروضى لاالتصريفى الاترى ان الكوثر وقوله وانحر مخالفتان فى الوزن التصريفى مع انهما جعلا مما لم يختلفا فى الوزن (مالكم لاترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا) فالوقار والاطوار مختلفتان والوقار بالفتح بمعنى التوقير كالكلام بمعنى التكليم

٣اى من باب ضرب حاشيه

اى ما لكم لاتأملون توقير الله من عبده فلاتعبدونه لهذا الرجاء اولاتنقادون من عبده والاطوار جمع طور كثرر بمعنى المرة اى وقد خلقكم مرات اذ جعلكم اولا عناصر ثم مركبات لتغذى الانسان ثم اخلاطا ثم نطفا ثم علقا ثم عظاما ولحوما ثم انشأكم خلقا آخر (والا) اى وان لم يختلف الفاصلتان فى الوزن (فان كان ما فى احد الفقرتين) من الفاظ سوى الفاصلة فان اشتراط المماثلة فيها مذكور قبل فلا معنى لدرجة فى هذا الاشتراط فاحفظه فانه سينفعك (اوكان اكثره مثل مايقابله) اى يقابل ما فى احدى الفقرتين اواكثره ولايصح رجوع الضمير الى ما فى احدى الفقرتين كما فى الشرح فاعرفه (من الفقرة الاخرى فى الوزن والتقفية) مجاز عن التوافق فى الحرف الاخر (فترصيع) نقلا من التحلية اوالنشاط والمناسبة ظاهرة (نحو يطبع) اى يعمل يقال طبع السيف والدرهم والجرة من الطين عملها (الاسجاع) المراد به الكلمات المقفيات (بجواهر) جمع جوهر وهو كل حجر يستخرج منه شىء ينتفع به واضافته (الى لفظه) اضافة المشبه به الى المشبه وافراد اللفظ فى موضع ارادة المتعدد كونه فى الاصل مصدرا (ويقرع) يدق (الاسماع) جمع سمع وهو وان كان مصدرا يصح افراده مع ارادة المتعدد قال الله تعالى ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم الا انه اوجب الاسجاع جمعه (بزواجر وعظه) افرده لكونه مصدرا ونعم المثال فى الترصيع بجميع ما فى الفقرة الاولى مماله مقابل فى الثانية يوافق مقابله فى الوزن والتقفية واما فهو مما لايقابله شىء من الثانية ولو بدل الاسماع بالسمع اوالزواجر بالزاجر لكان مثالا لموافقة الاكثر فلسهولة تحصيل المثال للاكثر لم يذكر له مثالا (والافتواز) اى ان لم يكن جميع ما فى احدى الفقرتين مثل مايقابله من الاخرى اواكثره مثل مايقابله من الاخرى وذلك اقسام احدها ان لايكون لما فى احدى الفقرتين مقابل لما فى الاخرى لعدم كون ذكر الكلمات فيهما على نمط واحد كموصوف وصفة فى قوله تعالى فيها سرر مرفوعة وفعل وفاعل ومعطوف فى حصل الناطق والصامت على ما يشاهد من الامثلة من انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر وثانيها ان يكون لكن يكون جميعه اواكثره مخالفا لما يقابله من الاخرى فى الوزن والتقفية جميعا وجعل الشارح المحقق قوله (فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة) مثاله ويتجه عليه ان هناك ليس الاكثر ولا الجميع مخالفا بل المخالف والموافق متساويان اذ كلمة فيها ككلمة فهو فى مثال الترصيع وقد انكشف لك الجواب عنه بما وعدنا لك نفعه فاعرف موضع النفع فهو مثال لما خالف فيه جميع ما فى احدى القرينتين مايقابله من الاخرى نعم هناك قسم اخر لم يتعرضوه وهو ان يكون المخالف والموافق متساويين وثالثها بل رابعها المختلفان فى الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا وخامسها المختلفان فى التقفية فقط نحو حصل الناطق اى المال الظاهر والصامت اى المال المخفى وهلك الحاسد والشامت قال ابن الاثير من شرائط حسن الاستعارة ان يكون كل واحدة من الفقرتين دالة على معنى والا لكان تطويلا كقول الصابى الحمد لله الذى لاتدركه الاعين بلحاظها * ولا تحده الالسن بالفاظها * ولا تخلقه العصور بمرورها * ولا تهرمه الدهور بكرورها * والصلوة على من لايرى للكفر اثر الاطمسه ومحاه * ولا رسما الاازاله وعفاه * اذ لافرق بين عدم اخلاق مرور العصور وعدم اهرام كرور الدهور ولابين محو الاثر وعفو الرسم هذا فى الملازمة المستفادة من قوله والا لكان تطويلا بحيث يجوز ان يكون داع الى التكرار فيكون اطنابا وكأنه لذلك لم يلتفت اليه المصنف (قيل احسن السجع ماتساوت قرائنه) فى كون السجع المطرف اوالمتوازى

المتساوى القرائن احسن من الترصيع الغير المتساوى القراين نظر وكأنه اريدان احسن السجع باعتبار تساوى القراين وتفاوتها ماتساوت قراينه (نحو فى سدر مخضود) اى لاشوك له اومثنى اغصانه من كثرة حمله (وطلح) هو شجر موز (منضود) نضد حمله من اسفله الى اعلاه (وظل ممدود) منبسط لايتقلص ولايتفاوت وبعد فيه نظر لان من موجبات حسن السجع قصر قرائنه حتى قال ابن الاثير واحسن السجع ماكان قصيرا وهو مايكون من لفظين الى عشرة ومازاد فطويل وغايته من خمسة عشر لفظا ومن الطويل مايقرب من القصير بان يكون تأليفه من احدى عشرة الى اثنتى عشر واحسن القصر ماكان على لفظين فلا يصح ترجيح المتساوى القرائن على متفاوتها مطلقا الجواز ان يكون المتساوى من السجع الطويل والمتفاوت من القصير والتحقيق ان كلا من الترصيع والقصر والتساوى من موجبات الحسن فكل مااجتمع فيه جهات الحسن او كثرت فيه فهو احسن وكل ماانفرد فيه جهة حسن فهو احسن من اخر من وجه (ثم ماطالت قرينته الثانية) نبه بكلمة ثم على كثرة رجحان التساوى على التفاوت والمراد بالطول الطول اللغوى بالنسبة الى الفقرة الاخرى كما لايخفى والمراد طول لايخرجه عن الاعتدال صرح به ابن الاثير (نحو والنجم اذا هوى) اى سقط (ماضل صاحبكم) اى الرسول (وماغوى او قرينته الثالثة) بشرط ان لايزيد على الثانية والاولى معا كثيرا فان الاولين يحسبان فى عدة واحدة صرح به ابن الاثير قال المصنف وقد اجتمعا اى طول الثانية والثالثة فى قوله تعالى والعصر ان الانسان لفى خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر هذا فتأمل (نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه) اى ادخلوه (ولايحسن ان يولى) من الايلاء (قرينة اخرى) مفعول ثان للايلاء والاول قرينة بانت عن الفاعل (اقصر منها كثيرا) وفيه رد على ابن الاثير من وجهين حيث جعل قصر الثانية مطلقا عيبا فاحشا بتقييد القصر بالكثرة وتعبير العيب الفاحش لانفى الحسن (والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز) اى بناء السجع على سكون العجز اى الحرف الاخر من الفاصلة اذ الغرض من السجع وهو الازدواج لايحصل الا بالبناء على السكون وذلك السكون اعم من ان يكون فى الفاصلة من اصل وضعها كما فى دعا تثنية امر ودعا فعلا ماضيا او يحصل بالوقف ولذا قال مبنية على السكون ولم يقل مبنية على الوقف ومما لاينبغى ان يذهب عليك انه لولم يوقف على الفاصلتين المختلفتين الاعراب لايخرج الكلام به عن السجع لصدق تعريف السجع عليه وهو تواطؤ الفاصلتين على حرف وانما يفوت الغرض منه فما وقع فى عبارة الشارح من انه لو اعتبر الحركة لفات السجع مسامحة وواضحة ما فى عبارة الايضاح انه يفوت غرض السجع (كقولهم ما ابعد مافات وما اقرب ماهوات) لان مافات وان كان من قريب فلا يمكن ان يدرك وماهوات يدرك وان بعد ولذا قال خير الثقلين انا والساعة كهاتين واشار الى اصبعيه المباركتين السبابة والوسطى هذا وقد خالف فات وآت فى الحركة لكن يحصل غرض السجع بالوقف لايقال يمنع عن السكون التقاء الساكنين على غير حده لانا نقول هو مغتفر فى الوقف كما عرف فى موضعه (ولايقال فى القرأن اسجاع) اى لايحكم هذا الحكم اولا يستعمل فى شان القرأن الاسجاع (بل) يقال (فواصل) فيه بحث اذ لايفيد الفواصل فائدة الاسجاع لانها اعم من الاسجاع والاعم لايفيد معنى الاخص الا ان يتكلف ويقال اراد انه يقال فواصل متوافقة فى الاعجاز قال الشارح المحقق وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لايقال الفواصل الالهاير يدان قوله فواصل يدل على ان المراد بالاسجاع فى قوله ولايقال فى القرأن اسجاع هو الكلمة الاخيرة اذ لايقال

الفواصل الالها يعنى لايطلق الفاصلة على المعنى المصدرى حتى يحتمل الاسجاع المذكور فى مقابلتها معناها المصدرى قيل وجه نفع اطلاق السجع على القرأن انه فى الاصل هدير الحمام وقيل عدم الاذن الشرعى ورد الشارح الثانى بان اطلاق الاسم على القرأن واجزائه ليس توقيفيا انما التوقيفى اسماء الله تعالى ويمكن تصحيحه بانه اراد هذا القايل ان اطلاق اسم موهم لما لايليق به تعالى لايصح الا باذن الشرع كاطلاق يد الله وامثاله (وقيل) السجع (غير مختص بالتنزيل) يجرى فى النظم ايضا (ومثاله من النظم) قول ابى تمام (تجلى به رشدى واثرت به يدى) ثرى كرضى معناه كثر ماله كاثرى (وفاض به ثمدى) بالكسر الماء القليل فى الاصل واريد به هنا المال القليل كذا ذكره الشارح فى المختصر وفى القاموس الثمد بالفتح ويحرك وككتاب الماء القليل لامادة له وفى الديوان ايضا جعله بالفتح ومثله فى الصحاح (واورى به زندى) ورى الزند كوعى وولى وربا وربة خرجت ناره واوريته ووريته واستوريته فمعنى اورى به زندى انه خرجت ناره بمجئ افعل بمعنى فعل وقال الشارح الهمزة للصيرورة اى صار ذا ورى وهو ايضا قول بالقياس اذ لم يثبت كتب اللغة اورى بمعنى الصيرورة ولك ان تجعله بمعنى الاخراج اى به اخرج زندى ناره من نفسه ومنهم من صحفه وجعله متكلم مضارع الافعال والرواية وظاهر الدراية خلافه وضماير به للنصر الممدوح المذكور فى البيت السابق وهو قوله ساحمد نصرا ما حييت اى مادمت حيا واننى لاعلم ان قد جل نصر من الحمد (ومن السجع على هذا القول) يعنى القول بعدم الاختصاص (مايسمى التشطير) تعريف السجع على ماسبق يصدق على التشطير لان التشطير توافق الفاصلتين من النثر على حرف واحد اذ كل بعض من المصراع نثر فلا اختصاص للتشطير بمن جعل السجع فى الشعر ايضا ولو لم يجز السجع فى الشعر اصلا عند صاحب هذا التعريف لكان تعريفه مختلا (وهو جعل كل من شطرى البيت سجعه) اى كلاما مقفى على ماعرفته من معانى لفظ السجع فلا حاجة الى تقدير الكلام مسجوعا سجعه او جعل السجعة من اطلاق اسم الجزء على الكل على مافى الشرح على ان السجع المتعدى الذى يشتق منه المسجوع لم يعرف (مخالفة لاختها) اى مثلها واطلاق الاخت على المثل شايع فى اللغة قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها (كقوله) اى ابى تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية بفتح الاول وتشديد الثانى مضموما وتشديد الياء من بلاد الروم (تدبير معتصم بالله) يجوز ان يراد به الممدوح فيكون استعمال العلم وحينئذ يحمل منتقم بالله على البدل موصوفا بما بعده وان يراد كل معتصم بالله باستعمال النكرة فى العموم على قلة فيكون موصوفا بما بعده من الاوصاف (منتقم لله مرتغب فى الله مرتقب) اى منتظر ثوابه فقوله تدبير مبتدأ خبره فى البيت الثالث لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع على هذا القول ايضا مايسمى التصريع وهو جعل البيت بتمامه سجعه فيكون كل مصراع قرينة وفسر بجعل العروض وهو اخر المصراع الاول مقفاة تقفية الضرب وهو اخر المصراع الثانى وكأنه لم يتعرض له المصنف هنا[7] وخص التعرض بالتشطير لان ظاهر تعريف السجع لايوجب اختصاصه بالقول بجريان السجع فى النظم فاحتاج الى التنبيه على الاختصاص وعلى عدم الوثوق بظاهر التعريف بخلاف التصريع فانه ظاهر الاختصاص وذكر الشارح[8] المحقق للتصريع تقسيما وتفصيلا حسبته فى هذا الباب تطويلا وتركه توجيها وتحصيلا (ومنه الموازنة وهو تساوى الفاصلتين) اى الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او المصراعين (فى الوزن دون التقفية) حتى لو تساويا

[7] اشارة الى انه بينه فى الايضاح

[8] مما وقع للشارح انه نقل عن ابن الاثير جعل التصريع سبعة اقسام سابعها التصريع المصدر اذ هو ان يكون قافية العروض مخالفة لقافية الضرب فاعترض عليه انها خارجة عن اقسام التصريع وهو لايتجه لان التصريع المنقسم الى سبعة بمعنى جعل البيت ذا مصراعين لاما هو قسم السجع

فى التقفية ايضا لخرجنا عن الموازنة الى السجع فبينهما تباين ولايلتفت الى جعل دون التقفية بمعنى نفى اشتراط التساوى فى التقفية ايضا لانه خلاف الظاهر ولايلتفت اليه سيما فى مقام التعريف مالم يدع اليه داع قال ابن الاثير فى المثل السائر انها تساوى الفاصلتين فى الوزن لافى الحرف ايضا كما فى السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فعلى هذا يكون الموازنة اعم هذا على مانقل الشارح المحقق كلامه فى الشرح لكن ذكر فى بعض نسخ المختصر انه يشترط فى السجع التساوى فى الوزن دون الحرف الاخير فنحو شديد وقريب من السجع وهو اخص من الموازنة وهذا مخالف لما فى الشرح ودعوى الاخصية غير ظاهرة وفى بعضه فنحو شديد وقريب من الموازنة دون السجع فهو اخص من الموازنة من وجه وهو ايضا ظاهر الفساد لانه اذا لم يشترط فى السجع التساوى فى الحرف الاخير يكون شديد وقريب منه ولم يكن لكونه اخص من الموازنة من وجه وجه (نحو) قوله تعالى (ونمارق) جمع نمرقة بضم الراء وفتح النون وضمها بمعنى المسند (مصفوفة) مبسوطة (فان كان مافى احدى الفقرتين) من الالفاظ (اواكثره مثل مايقابله من الاخرى فى الوزن) قد عرفت شرح مثله فتفطن (خص هذا النوع باسم المماثلة) وليس تقسيمه اسم واختلف فيها فقيل مختصة بالنظم وقيل بالنثر فصرح بذكر المثالين على انه ليس على الاختصاص بشئ منهما كما تقتضيه تعريف المماثلة فقال (نحو) قوله تعالى (وآتيناهما الكتاب المستبين) اى الظاهر اوالمظهر وكلاهما حسن (وهديناهما الصراط المستقيم وقوله) ابى تمام (مها) بقر (الوحش الاان هاتا) اى هذه النساء (اوانس) بخلاف بقر الوحش فيكون مرجحة عليها (قنا الخط الا ان تلك) القنا (ذوابل) ويقال قنا ذابل اى رقيق لاصق القشر النساء نواضر لاذبول فيها فاين هن من القنا هذا شرحه الشارح المحقق ويمكن ان يكون الاشارة بهاتا الى مها الوحش على طبق تلك وتكون وصفا للنساء بكمال توحشهن وحيائهن وتحسرا على انه لايمكن الوصول اليهن وحينئذ يمكن لك ان تجعل ذبول القنا كناية عن كونها مما يحيط به الكف وعد ذبولهن كناية عن كونهن ممالم يمكن اخذهن والاحاطة بهن فى الشرح الظاهر ان الآية والبيت ممايكون اكثر مافى احدى الفقرتين مثل مايقابله من الاخرى لاجميعه اذلا يتحقق تماثل الوزن فى آتيناهما وهديناهما وهاتا وتلك ومثال الجميع قول البحترى فاحجم لمالم يجد فيك مطمعا واقدم لمالم يجد عنك مهربا هذا كلامه ولااحتمال للمثالين سوى كونهما مثالين للاكثر كمايوهمه قوله والظاهر وكون مافى احدى الفقرتين مثل مايقابله لايتناول بظاهره تكرار لمالم يجد فالظاهر ان البيت ايضا مثال الاكثر فتدبر (ومنه القلب) وهوان يكون الكلام بحيث اذاقلبته وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هذا الكلام فان كان المقلوب والاصل مذكورين كان ههناك جناس قلب والافالقلب فقط فالمقصود من ذكر القلب مابقى من جناس القلب فقوله ارانا الاله هلالا انارا من جناس القلب وكذا كل ماهو نحوه ممايكون كل مصراع من البيت قلب المصراع الاخر فلذا لم يلتفت اليه المصنف فى هذا المقام ولم يمثل به ومثل بمايكون مجموع البيت قلبا لمجموعه ولم يمثل ايضا بمايكون مجموع بيت قلبا لمجموع بيت اخر فانه ايضا من الجناس وقد يكون مجموع المصراع قلبا لنفسه مثل شكر بترا زوى وزارت بركش * شوهمره بلبل بلب هرمهوش (كقوله) اى القاضى الارجانى (مودته تدوم لكل هول * وهل كل مودته تدوم) وقوله (وفى التنزيل كل فى فلك وربك فكبر) مثال

لما فى النثر ومن لطيفة قول عماد الدين الكاتب للقاضى الفاضل سرفلا كبابك الفرس وجوابه دام علاء العماد (والحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم المخفف) وبالعكس ايضا ولذا تحقق القلب فى كل فى فلك لان المعتبر هو الحرف المكتوب والحرف المقصور فى حكم الممدود كذلك ولهذا تحقق القلب فى ارض خضراء اذلااعتداد برقم الهمزة بل هو فى حكم النقط ولااعتداد بالنقط حتى انه ذكر الشارح المحقق فى المختصر ان فى شكس قلبا وجعله فارقا بين جناس القلب والقلب وقال ومن موجبات الفرق ان جناس القلب يوجب ذكر اللفظين جميعا بخلاف القلب كما ذكرناه (ومنه التشريع) ويسمى الترشيح وذا القافيتين ايضا (وهو بناء البيت على قافيتين) لايخفى ان معنى بناء البيت على قافيتين ان يكون البيت بحيث يتم عندى قافية وقفت فلذا اكتفى بقوله يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اى القافيتين ولم يقل يصح المعنى والوزن وقال الشارح لفظ القافيتين اغنى عنه اذ القافية لفظ فى اخر البيت فلو لم يصح الوزن لم يكن قافية (كقوله) اى الحريرى (ياخاطب) من خطب المرأة خطبا (الدنيا الدنية) اى الخسيسة (انها شرك) هو الحبالة للصيد (الردى) الهلاك (وقراره) مقر (الاكدار) جمع كدر كفرس بمعنى الكدورة او كدر ككتف بمعنى الصفة فلهذا البيت قافيتان احديهما كالردى والثانية دار وعلى ايهما وقفت يصح معنى البيت وبناء البيت على قافيتين اقل مايجب فى الترشيح ولايقتصر عليه كما يشعر به التسمية بذا القافيتين ونظيره الكلام مايضمن كلمتين فى وجه واذا تنازع الفعلان ومثله غير عزيز فى كلامهم على انه قال الشارح فى المختصر ان البناء على اكثر قليل متكلف (ومنه لزوم مالايلزم) ويقال له الالتزام والتضمن والتشديد والاعنات ايضا لما ان المتكلم شدد على نفسه واوقعه فى العنت اى المشقة (وهو ان يجئ قبل حرف الروى) فسر بانه حرف تبنى عليه القصيدة وينسب اليه فيقال قصيدة لامية اونونية هذا ولاتخص القصيدة بل حقيقة فى كل شعر والاولى يبنى عليه الشعر يقال ماء روى اى كثير مروفالشعر يرتوى عنده عن التأليف والتركيب اوالمتكلم به يرتوى عنده عن التكلم وهذا اولى من قول الشارح لان البيت يرتوى عنده لانه لايظهر مايرتوى عنه البيت عنده الا ان يتكلف يقال يرتوى عن الامتداد وهذا هو الوجه فى التسمية واما جعله من رويت البعير بمعنى شددت عليه الرداء بكسر الراء وهو الحبل الذى يجمع به الاحمال او من رويت الحبل اى فتلته لان الفتل يجمع بين قوى الحبل اى طاقاته كما ان الروى يجمع بين الابيات كما قال الشارح المحقق تكلف لانه لم يثبت الروى منه بهذين المعنيين فيحتاج ان يقال هذا الاسم مصنوع فى الفن لهذا العمل والقول بصنعه مع وجوده فى اللغة تكلف لاذهاب اليه وكذا مايمكن ان يقال انه من روى الحديث لانه يروى كل بيت عنده حال اخر الابيات او من الروية لان الشاعر يتفكر اولا ويجمع كلمات فيه روى الابيات ثم يقدم على نظم الابيات (اومافى معناه) عطف على حرف الروى اى مافى معنى حرف الروى من الفاصلة اى من حروف الفاصلة وجعلها الشارح من اطلاق اسم الكل على الجزء هذا اذا جعل من بيانية كما يتبادر فى امثاله ولو جعلت تبعيضية فلا حاجة الى شئ من التكلفين (ماليس بلازم فى السجع) هو فاعل يجئ ولايخفى انه لو يجئ مرة فى بيتين من ابيات القصيدة ولم يلزم لبس لزوم مالم يلزم فالصحيح ان يلتزم بدل قوله يجئ الا ان يقال قصد بالمضارع الاستمرار العرفى فتأمل والمراد بالسجع الكلام المقفى سواء كان سجعا اوشعرا وقد مضى بهذا المعنى غير مرة فلا يرد انه كان ينبغى ان يقول ماليس بلازم فى الشعر اوالسجع واما دفع الشارح ذلك بان المراد ان يجئ ماليس بلازم لوجعل الفاصلتان اوالقافيتان سجعتين

ففيه ان تحسين الشعر ليس لالتزام مالا يلزم فيه لو جعل سجعة بل لالتزام ماليس بلازم فى الشعر
ولذا فسروه بان يلتزم المتكلم فى السجع والتقفية ماليس بلازم من مجئ حركة مخصوصة
او حرف بعينه او اكثر على ما نقله فى الشرح فى اخر هـذا المبحث فان قلت قد مر
فى بحث الارصاد استعمال الروى بمعنى الذى يبتنى عليه اواخر الابيات اوالفقر فلا حاجة
الى قوله اومافى معناه من الفاصلة قلت كان مامضى تجوزا بنه عليه فى هذا التعريف واعلم ان لزوم
مالا يلزم يتحقق فى بيت اذاكان قافية المصراع الاول كقافية المصراع الثانى فـا قال الشارح
المراد ان يجئ ذلك فى بيتين اوا كثر اوقرينتين اواكثر محل بحث (نحوفاما اليتيم فلا تقهر واما
السائل فلا تنهر) مثال لما فى معنى الروى قدمه لانه احوج الى التوضيح اولان تعاءل المثال
المثل به فى الجملة اولكونه قرأنا فالراء بمنزلة الروى حى قبلها بالهاء المفتوح فى الفاصلتين وشئ
من الفتحة والهاء لا يلزم فى السجع ليتحقق السجع بين تظفر وتسخر وبين تبصر وتغفر قال الله
تعـالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا اية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر (ونحو قوله
ساشكر عمرا) ممدوحه (ان تراخت منيتى) وفى ساشكر عمر التراخى المنية لطيفه وان لايفى
صورة الكتابه بحمله على شكر العمر والبقاء (ايادى) بدل من عمرا ولوجعل بدل الكل مبالغة
فى ايادى عمرا كانه عين الايادى الموصوفة لكان لطيفا (لم تمنن) اى لم تقطع اولم تخلط بمنه
والمن فى اصل اللغة قطع الحبل ففى نفى المن اشعار بانهـا فى الاتصال كالحبال اولم تعط قبل
(وان هى جلت) يحتمل الوصل بالشكر اى ساشكر وان هى عظيمة وشكر عظيم النعم مشكل
جداوفيه شئ وهو فرض عدم جلالة ايادى الممدوح والوصل بعدم القطع اوعدم الخلط
اوعدم الاعطاء لاحد من قبل وفيه ايضـا وصمة العرض المذكور ولا فى الاحتمال الاخير
لان هى فى راجعة الى ايادا عطيت قبل فلما بالغ فى ايادى عمرا كانه مثل عنها فاجاب بقوله (فتى)
اى هوفتى اى شاب اتصف بهذه الصفات الكريمة واجتماعها مع الشباب اعزب اوسخى كريم
فان النبى جاء بهذا المعنى ايضـا (غير محجوب) ممنون (الغنى) ضد الفقر اى لايحجب ماله
(عن صديقه) اذلا يحجبه الغنى وتكبره عنه فعلى الثانية الاضافة معنوية اى ينتفع صديقه عن
ماله كمال الانتفـاع (ولا مظهر) اسم فاعل على ماهو المشهور والانسب بالمحجوب جعله
اسم مفعول مضافا الى مرفوعه الذى هو (الشكوى اذا النعل زلت) اى زلت بهيقـال فى
الكناية عن زوال الشر وامتحان المرء زلت به القدم وزلت به الفعل اى لايظهر الشكوى اذا
نزل به البلاء بل يصبر فالمعنى ان الصديق ينتفع لمنافعه ولا يتضرر بمضاره اصلا حتى لايحزن
بهـا لانه يخصها ولا يظهرها ذلك ان تجعل اذا النعل زلت عبده عن حال الصديق يعنى زلت
النعل بالصديق وابتلى الصديق اى لايظهر الشكوى عن الابتلاء باصلاح حاله وثقل التعب
فى دفع وباله والابلغ تعميه ولوجعـل ولا مظهر الشكوى على صيغة المفعول وزله النعـل
للصديق يعنى لايظهر الصديق شكواه عنـده عنـد ابتـلائه لعدم الحـاجة لانه
اكمال مراعاة حال صديقه لايحوج الصديق الى اظهـار الشكوى لكان
شـديد الارتباط بمـا بعده وان كان فى فهم هذا المعنى عنه نوع خفأ فتأمل (راى خلتى)
هى بالفتح الحاجة والفقر وفى المثل الخلة تدعوا الى السلة اى السرقة فاحملها على اى المعنيين
شئت (من حيث يخفى مكانها) خفاء مكان الشئ مبالغة فى خفائه اوالمراد بمكانها وجودها
يعنى لكمال ترقب حالى يرى حاجتى فى موضع اخفها فيـه عنه (فكانت قذى) كعلى مايدخل
فى العين وتتأذى به العين قال الشـارح يعنى يكون كالداء الملازم له (حتى تجلت) بحسن اهتمامه
هذا ويحمل ان يكون كونه قذى عينيه انه لايغفـل عنه ويكون عيناه مشغولين به كما لا تغفل

عن قذاه فالروى هو التاء والتزم قبلها اللام المشددة المفتوحة وهو ليس بلازم فى الشعر بل تتم
زلت ومدت وغيره فالملتزم هنا ثلثة اشيـاء لايلزم شئ منها الفتحة واللام والتشديد فقول
الشـارح فى البيت نوعان من لزوم مالا يلزم قاصر قال المصنف فى الايضـاح وقد يكون ذلك
فى غير الفاصلتين ايضـا كقول الحريرى وما اشتار اى اخرج العسل من اختار الكسل يعنى
يلحق فى التحسين للزوم مالا يلزم التزام ماليس بلازم فى غير الفاصلتين كالتزام التاء فى اختار
واشتار ولم يرد انه داخل فى لزوم مالا يلزم وكيف والمراد بالوقوع قبل حرف الروى وقوعه
بلا فاصلة والا لم يكن للتقييدية فائدة بل ينبغى ان يقـال فى تفسيره هو ان يجئ فى الفقرة اوالبيت
ماليس بلازم فى السجع الا ان يقـال مقصوده الاعتراض على تعريف القوم والتنبيه على
ماصرح عنـه لتعريف حاله من الاختلال ولا لفوت ماخرج عنه (واصل الحسن) لا لمجرد
له . (فى ذلك) الضرب من المحسنات اعنى اللفظى ولذلك افرد ذلك ولم يقل فى ذينك وبها
اكد ذلك بكله لئلا يوهم اختصاص الكلام بمـا هو فيه من الالتزام (ان يكون) اى وقت ان
يكون (الالفاظ تابعة للمعـانى دون العكس) حتى لو كان كذلك لانتفى اصل الحسن بل ينقلب
الى القبح لفوت ماهو الغرض من ايراد اللفظ وتحسنه وهو تمكن المعنى فى النفس باصغاء اللفظ
على سبيل النشاط ولك ان تريد باصل الحسن اصل الحسن البديعى وهو البلاغة يعنى اذافات
مصلحة المعنى رعاية المحسنات اللفظية لم يبق الكلام بليغـا فيلغو المحسن اللفظى لعدم ثبات
الحسن لفوات اصله وبالجملة يتجه انه لاوجه لتخصيص هذه الوصية بالضرب اللفظى بل اصل
الحسن فى جميع ذلك لفظيا كان اومعنويا بان لايفوت مصلحة المعنى فاذا دعا رعاية محسن معنوى
ايضـا الى اخلال بافادة اللفظ للمعنى ينبغى ان يهجر عنه ولا يمكن دفع الشبهة بهذا التقرير بان
قوله ان يكون الالفاظ تابعة للمعانى يدل على ان الكلام فى المحسنات اللفظية اذ دلالته ممنوعة كيف
ورعاية المحسن المعنوى والتكلف له ايضا ربما يجعل اللفظ تابعا للمعنى ولوسلم فالكلام فى التخصيص
لا فى حمل عبارة المصنف على العموم فاللايق ان يجعل قوله والاصل فى ذلك كله بمعنى ان الاصل
فى ذلك المذكور من المحسنات المعنوية واللفظية ذلك ليعم فائدته وان كان غالب مايقع فيه التكلف
واكثر ماشاع فيه التصنع رعاية المحسنات اللفظية وهو الوجه فى تخصيص التوصية بهـا
لو خصت واحاله المحسن المعنوى على تلك الوصية لان الاهتمام به فى تلك دون الاهتمـام
باللفظى (خاتمة) قيل من الكتاب فالكتاب مرتب على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة وقال الشارح
المحقق انه من الفن الثالث وللكتاب اجزاء اربعة والخاتمة من الرابع وتمسك فى صدق دعواه
بانه قال المصنف فى الايضاح هذا ما تيسر لى باذن الله تعـالى جمعه وتحريره من اصول الفن
الثالث وبقيت اشيـاء يذكرها فيه اى فى علم البديع بعض المصنفين منها ما يتعين اهماله اما
لعدم دخوله فى فن البلاغة يعنى به ما يشتمل الثلثة على خلاف ما يتبـادر منه نحو ما يرجع الى
التحسين فى الخط دون اللفظ مع انه لايخلو عن التكلف يعنى لايتيسر بدون تكلف لجعل
المعنى تابعا للفظ مثل كون الكلمتين متماثلتين فى الخط كما ذكرنا فيمـا سبق ومثل الموصل وهو ان
يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف ومثل المقطع وهو منـه الموصل ومثل الخيفاء
وهى الرسالة اوالخطبة اوالقصيدة التى يكون حروف احدى كلمتيها منقوطة والاخرى
غير منقوطة ومثل الحذف وهو الاتيان برسالة اوخطبة لايوجد فيها بعض حروف المعجم ونحو
وما تحسين له قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة فى المصراع او الفقرة لمعنى ثم تعلق نفسها بمعنى
آخر كقوله تعالى حتى يؤتى مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم ومثل التعدية ويسمى سياقة الاعداد
وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحدة ومثل مايسمى تنسيق الطبقات وهو التعقيب

موصوف بصفات متوالية واما العدم الفائدة فى ذكره يعنى فى البديع مثل ما يذكره بعض المتأخرين
مما هو داخل فى المعانى والبيان مثل ما سماه الايضاح وهو ازالة خفاء كلامك ببيان ومثل التوسيع
فانهما من الاطناب ومثل ما سماه بعضهم حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه
مبنى على التخليط فانه قد يجئ مع الايجاز وقد يجئ مع الاطناب وقد يجئ مع المساواة بمعنى حسن
البيان بانه يكون ايجازا وتارة اطنابا وتارة مساواة وليس امرا زائدا عليها فلا يتجه ان كلا من
المحسنات البديعية بانه يكون مع الايجاز وتارة مع الاطناب ومنها ما لا باس بذكره لاشتماله على
فائدة وهو شيئان احدهما القول فى السرقات الشعرية وما يتصل به والثانى القول فى الابتداء
والتخلص والانتهاء فعقد نافيهما فصلين ختمنا بهما الباب هذا كلام المص مع بعض
تفصيل له لابد منه و وجه تمسك الشارح ان المص ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء التى
وصفها بان بعض المصنفين يذكرونها فى علم البديع وبانه لابأس بذكرها وعقدلها خاتمة
وفصلا فعلم بذلك ان الخاتمة الفن الثالث وليس خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلثة
كالمقدمة هذا كلامه ونحن نقول الظاهر من خاتمة الكتاب فيما التبس الحال انه كالمقدمة
من اخر الكتاب الظاهر من تمهيد مقدمة فى اخر الفنون لذكر الخاتمة فى الايضاح انه كالفنون
الثلثة حيث ذكر فى اخر المقدمة تمهيدا لذكرها وقوله ختمنا بهما الكتاب دون ان يقول
ختمنا بهما الفن الثالث واضح فى كون الخاتمة من الكتاب وضوحا تاما وليس فى وصف
الاشياء بان بعض المصنفين يذكرونها فى علم البديع دلالة على انها منه فى كتابه لانه ليس
راضيا بما فعلوا وله فى وصفها بانه لابأس بذكرها كما فى علم البديع وعبارة لابأس شاعت فيما تركه
اولى فعلم منه ان عدم ايرادها فى علم البديع اولى ما يرادها فى الكتاب لاشتمالها على الفائدة
ينبغى ان لا يكون فى البديع على ان مباحث السرقات الشعرية من قبولها وردها وكذا
حسن الابتداء والتخلص والانتهاء قد يكون بالاشتمال على احدى البلاغتين وقد يكون
بالاشتمال على المحسنات البديعية فلا اختصاص لها بفن دون فن هى تكميل للثلثة ويتعلق
بها تعلق اللاحق بالسابق هذا وفى قول الشارح عقدلها خاتمة وفصلا واحدة لانه يدل
على ان الفصل خارج عن الخاتمة مع ان الفصل داخل فيها على ما صرح به الشارح نفسه
فى بيان الفصل (فى السرقات) بفتح الراء جمع سرقة كعرفة اسم من السرق او بكسرها جمع
سرقة كفرحة او سرق ككتف وهما ايضا اسمان من السرق والسرقة كما يجرى فى الشعر وهو
اكثر ما يقع ولذا وصفه (بالشعرية) يجرى فى غير الشعر ايضا ولعله داخل تحت قوله (وما
يتصل بها) ويؤيده انه قال فيما بعد و مما يتصل بهذا القول فى الاقتباس والتضمين والعقد
والحل والتلميح ولم يقل وما يتصل بهذا (وغير ذلك) اى ذلك المذكور من السرقات الشعرية
وما يتصل بها وهو القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء جمعها مع السرقات الشعرية وما حصل
بها بجامع انها مما يجب من يد احتياط بها كالسرقات الشعرية وما يتصل بها وتفسير غير ذلك
بالقول عن الابتداء والتخلص والانتهاء هو الذى جعلناه تصريحا من الشارح بان الفصل
من الخاتمة (اتفاق قايلين) بلفظ الجمع المراد به ما فوق الواحد او بلفظ التثنية اكتفاء باقل ما يقع
(ان كان فى الغرض على العموم) اى مشتملا على العموم او بناء على عموم الغرض وشموله للبلغا
غير مختص ببليغ دون بليغ (كالوصف بالشجاعة) كعلاقة منه (والسخاء وحسن الوجه والبهاء)
اى الحسن مطلقا (فلا يعد) بفتح الدال او كسرها على ان يكون صيغة امر يفيد الايجاب
فيحسن مقابلته مع قوله والاجاز ان يدعى فيه السبق والزيادة او بضمها خبر فمحمول على وجوب

او بقرينة المقابلة (سرقة) والاستعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدى هذا المعنى (لتقرره) اى
التقرر هذا الغرض العام (فى العقول والعادات) و يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر
والمفحم (وان كان فى وجه الدلالة) على الغرض (كالتشبيه) والمجاز والكناية المشار اليها
بقوله (وكذكر هيات تدل على الصفة لاختصاصها) اى تلك الهيئات (بمن) الاولى بما
(هى) اى الصفة (له) ولا يخفى ان السرقة فى وجه الدلالة كما تكون باعتبار طرق الدلالة
المتفاوتة فى الوضوح والخفاء تكون باعتبار المحسنات البديعية ايضا (كوصف الجواد) اى
السخى والسخية (بالتهلل) اى تهلل الوجه وهو كتهلل السحاب تلالؤه (عند ورود العفاة)
جمع عاف وهو الضيف وطالب الفضل او الرزق والكل حسن فى هذا المقام (وكوصف البخيل
بالعبوس) كالدخول ضد التهلل وجعله كالقبول بعيد عن القبول وقوله (مع سعة ذات اليد)
قيد للتهلل والعبوس معا لان تهلل الجواد لا يكون مع قلة ذات اليد عند ورود العفاة والعبوس
مع قلة ذات اليد ليس من خواص البخيل وذات اليد المال سمى ذات اليد لان اليد تفعل معه
ما لا تفعل بدونه فكانه يأمر اليد بالعطاء والامساك واليد مملوكة له (فان اشترك الناس فى معرفته)
اى معرفة وجه الدلالة على الغرض (لاستقراره فيها) اى فى العقول والعادات كتشبيه
الشجاع بالاسد والجواد بالبحر (فهو كالاول) اى كالاتفاق الاول فى انه لا يعد سرقة
ولا يخفى ان ما يتصل بالسرقة من العقد والحل ايضا كذلك فان الحل انما يسمى حلا اذا
كان لما فى الشعر اختصاص بالشعر وكذا العقد انما يسمى عقدا اذا كان لما فى النثر اختصاص
بالكاتب (والا) قال الشارح اى وان لم يشترك الناس فى معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما
لا ينال الا بفكر وهذا التفسير على طبق تفصيل الايضاح ويتجه عليه انه بقى اتفاق القائلين
فى الغرض الغير العام وهو مما جاز ان يدعى فيه السبق والزيادة فلعله ترك لانسياق الذهن اليه
بالمقايسة وعبارة المتن تصلح لما لا يقصر بيانه عن ايفائه وهو ان يجعل الايفاء للامرين
اللذين رددت الحال بينهما وهو ان يكون الغرض عاما او وجه الدلالة عاما فمعنى قوله والا
وان لم يكن احد الامرين وذلك بان يكون الغرض خاصا او وجه الدلالة خاصا او كلاهما
كذلك والاخصر الاوضح ان يقال اتفاق القائلين ان كان فى الغرض على العموم كالوصف
بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء او فى وجه الدلالة كذلك كوصف الجواد بالتهلل
عند ورود العفاة والبخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فلا يعد سرقة والا (جاز ان يدعى فيه)
اى فيما ذكر من الغرض او وجه دلالة الخاص (السبق) بقى انه ان اتفق القايلان فى الغرض
او وجه الدلالة على العموم يعد سرقه ان كان تركيب العبارة المنطوقة او المسجعة او
المرغبة فيهما محسن ذاتى او عرضى لا ينال اليه الا بفكر السابق ولا محيص عنه الا بان يجعل وجه
الدلالة على العموم بمعنى ان لا يكون فى الدال اختصاص باحدهما من حيث التركيب والنظم
بوجه من الوجوه وانما لم يقل جاز ان يدعى فيه الاخذ لما سيأتى ان الاحوط ان يقال قال فلان
كذا وقد سبقه فلان اليه فقال كذا اعتناء بما بذلك فضيلة الصدق واجتنابا عن دعوى
العلم بالغيب (والزيادة) بمعنى يدعى زيادة احدهما اما المسبوق ان اتى بامر زائد على السابق
واما السابق ان لم يات المسبوق بزائد فانه مع المساواة ايضا الفضل والزيادة للاول فلا ينبغى
ان يتوهم ان الوافى ان يقال جاز ان يدعى فيه السبق والزيادة والاستواء (وهو) اى ما لا
يشترك الناس فى معرفته من وجه الدلالة او ما لا يشترك الناس فى معرفته من الغرض او وجه
الدلالة (ضربان) احدهما (خاصى فى نفسه غريب) لا ينال الا بفكر (و) الاخر (عامى
تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر) فى باب التشبيه والاستعارة من

تقسيمها الى الغريب الخاصى والمبتذل العامى امامع البقاء على الابتذال اومع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما فى الامثلة المذكورة ثم (فالاخذ والسرقة) عطف السرقة على الاخذ التفسير لان هذا المعنى علم باسم السرقة سابقا دون الاخذ والمقصود التنبيه على ترادف الاخذ والسرقة وهذا اولى من ان يراد بالاخذ والسرقة المسمى بهذين الاسمين اذ لاموجب لصرف اللفظ من الحقيقة الى المجاز (نوعان ظاهر وغير ظاهر) تذكير الظاهر وغير الظاهر لانهما تفصيل النوع فلا حاجة الى اعتبار التغليب (اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله امامع اللفظ كله اوبعضه اووحده) قوله اوبعضه عطف على اللفظ ووحده على قوله مع اللفظ قال فى الايضاح امامع اللفظ كله اومع بعضه واما وحده هذا قدم فى تفصيل اقسام الظاهر الاظهر فالاظهر اوماهو اكثر سرقة فالاكثر ولهذا قدم الظاهر على غير الظاهر قال الشارح المحقق فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ينبئ بان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله اوبعضه والثانى ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى من كل لفظة اومع بعضه امامع تغيير النظم اوبدونه فهذه عدة اقسام والاولى واقسم الاول من الضرب الاول قسمان لان تمام اللفظ المأخوذ مع المعنى امامع تغيير النظم اوبدونه لانه الاوفق بما اشار اليها المصنف بقوله (فان اخذ اللفظ كله) الخ وقوله اخذ مشتق من الاخذ الاصطلاحى لامن الاخذ اللغوى فلا يتجه انه لابد من قيد يميزه عن التضمين حتى يصح قوله فهو مذموم اذ التضمين اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه وليس بمذموم وينبغى ان يعد من اقسام الظاهر مايؤخذ اللفظ وحده من غير اخذ المعنى كما اذا كان مشتركا فيقصد به السابق المعنى الذى لم يقصده القائل الاول كما اذا قال قائل ماكان ماكان وقصد مثل معنى شعرى فقال الاخذ ماكان ماكان واراد انتفاء ماكان بحيث كانه لم يكن من اصله (من غير تغيير لنظمه) اى لتأليفه واختار النظم على التركيب وهو التركيب على حسب مايقتضيه العقل لا التوالى فى النطق كيف ما اتفق لان السرقة انما تكون لماله نظم وشان لا لما ركب كيف ما اتفق (فهو مذموم لانه سرقة محضة) ابطال حق الغير وكذب محض ليس له تأويل صدق كما يدل عليهما الاسماء المذكوران بقوله (ويسمى نسخا) وهو فى اللغة الابطال (وانتحالا) وهو فيها ادعاء شئ لنفسه (كما حكى عن عبد الله بن الزبير) والدزبير الشاعر وهو غير عبد الله بن الزبير الصحابى المشهور احد الاعلام فى القاموس وهو القايل لعبد الله بن الزبير لما حرمه لعن الله ناقة حملتنى اليك فقال ان وراكبها وفى الايضاح الزبير مع اللام ويوافقه القاموس (انه فعل بقول معن بن اوس) المزنى (اذا انت لم تنصف) من الانصاف وهو العدل (اخاك) اخوة الصداقة اوالنسب (وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل) من باب ضرب اى ان كان يبقى عقله بعد ظلمك وفيه اشارة الى انه يصير مجنونا بظلمك والهجران نفى عقله (ويركب حد السيف) اى يرضى بان يقتل بالسيف او يرتكب ماهو بمنزلة القتل به (من ان تضيمه) اى من اجل ضيمك اى ظلمك فمن للاجل كما فى قول الشاعر * من اجلك ياالتى تيمت قلبى * وفى الشرح بدل من ان تظلمه فجعل من للبدل (اذا لم يكن عن شفرة السيف) اى على مافى الصحاح (مزحل) اى مبعد سوى قبول الضيم يقال زحل من باب منع زحولا اى بعد والمزحل مايعدل اليه كذا فى الصراح والشعر حث على المداراة مع الاخوان والتجنب عن اغلاظة معهم والا لم يبق صديق ولا ظهير وفيه تلميح الى قوله تعالى ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك مع زيادة مبالغة حكى ان عبد الله دخل على معاوية فانشد هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بضم العين بعدى يا ابابكر يعنى احدثت الشعر بعدى ولم يفارق عبد الله المجلس

حتى دخل معن فانشد قصيدته التى اولها * لعمرك لا ادرى وانى لاوجل * على اينا تعدو المنية اول * حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال له الم تخبرنى انهما لك فقال اللفظ له والمعنى فهو اخى من الرضاعة وانا بشعره يعنى انا احق منه بشعره والمقصود كمال الاتحاد (وفى معناه) اى معنى مالم يغير فيه النظم فى كونه مذموما وان ليس منه بل مما اخذ فيه بعض اللفظ فيكون اغارة ومسخا اواخذ فيه المعنى وحده فيكون الماما وسلخا اوفى معناه فى كونه من النسخ والانتحال وملحق به اوداخل فيه ومعنى قولنا فى التعريف امامع اللفظ كله (ان تبدل بالكلمات كلها اوبعضها ما يرادفها) لكن الظاهر ان كونه مذموما اذا لم يفد التبديل للكلام حسن سجع اوموازنة اوزيادة فصاحة اوسلاسة للشعر فان افاد فينبغى ان يترجح على الاصل ويزيد عليه قبولا قال الشارح كما يقال فى قول الحطيئة * دع المكارم لا ترحل لبغيتها * واقعد فانك انت الطاعم الكاسى * ذر المآثر لا تذهب لمطلبها * واجلس فانك انت الآكل اللابس * اقول يقال رجل طاعم طعم حسن الحال فى المطعم ورجل كاس ذو كساء فيكون المعنى انت دنى الهمة نهاية همتك الطعام والكساء ولابد لطالب المكارم من همة عالية وكان الهذلى جعل الطعام اسم فاعل من طعمه كسمعه والكاسى اسم من كسيه كرضى بمعنى لبسه اى انت طالب التنعم والثروة والمكارم لا يحصل لطالبهما ومما وقع فى بعض حواشى الشرح انه قال اللابس من اللبوس وهو الذوق يقال مالاس لوسا اى ماذاق ذوقا ولو صح ماذكره لكان مثالا لتمثيل البعض بالمرادف فى انه قريب من هذا ان يبدل بالالفاظ مايضادها فى المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال فى قول حسان * بيض الوجوه كريمة احسابهم * شم الانوف من الطراز الاول * سود الوجوه لئيمة احسابهم * فطس الانوف من الطراز الاول * هذا ما سيأتى ان القلب من الاخذ الغير الظاهر يجب ان يخص منه هذه الصورة من القلب (وان كان مع تغيير لنظمه) اى نظم اللفظ وضمير كان لاخذ اللفظ كله (اواخذ بعض اللفظ سمى) هذا الاخذ (اغارة) لان صاحبه لا يخفى نسبته الى نفسه وينسبه الى نفسه عليا وثوقا له بانه لا ينكر عليه اغارته للاول فهو غصب ماللغير علانية (ومسخا) وهو فى اللغة تغيير الصورة الى مادونها سمى هذا القسم باسم ماهو اكثر عيبا من افراده لان السرقة عيب فيناسب التسمية بما هو اشد عيبا (فان كان الثانى ابلغ من الاول) الاولى افضل من الاول ليتناول الافضل لحسن بديعى والافضل لحسن ذاتى وجعل الابلغ شاملا له لا يخلو عن تكلف (لاختصاصه بفضيلة) لا يوجد فى الاول فيه ان الاختصاص بفضيلة كذا لا يوجب كون الثانى ابلغ مالم يفضل على الاول فى الفضيلة لجواز ان يكون اختصاص الاول اكثر (فممدوح) اى الاخذ ممدوح كناية مقتضيه السوق وفى الشرح اى فالثانى ممدوح فادرك بحسن باعك الممدوح واختر المعدل دون المجروح (كقول) فيه مسامحة والمثال اما اخذ سلم اوقول سلم فالصحيح كقول سلم كذا بعد قول (بشار من راقب الناس) اى خاف فى الصحاح راقب الله فى امره خافه (لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات) اى بطيبات الرزق فكانه اشارة الى مافى الاية الكريمة يا ايها الناس كلوا من طيبات مارزقناكم (الفاتك) اى الجرى الشجاع (اللهج) اى المواظب على الامر الذى اغرى به وقد استمر المصنف على هذه المسامحة فى الامثلة ولا يبعد ان يقال التمثيل للامرين اللذين وقع الاخذ فيهما اعنى مجموع المأخوذ والمأخوذ منه فقوله كقول بشار مثلا فى تقديرهما كقول بشار (وقول سلم الخاسر) بالخاء المعجمة يسمى بالخاسر لانه باع مصحفا واشترى بثمنه ديوان شعر اولانه حصلت له اموال فبذرها على مافى القاموس ولانه اشترى بثمن مصحف ورثه عودا يضرب به على مانقله الشارح من الاساس (من راقب الناس مات هما)

مفعول له وجعله تميزا كما فى الشرح يوجب كون المعنى مات همه فيكون اسنادا الى السبب ومع
صحة حمل الكلام على الحقيقه لايصار الى المجاز (وفاز باللذة الجسور) اى الشديد الجراءة روى
عن ابى معاذ رواية بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله ماء بيتى فهو
اخف منه واعذب والله لااكلت اليوم ولاشربت فى الايضاح وقول الاخر
* خلقنا لهم فى كل عين وحاجب * بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا * وقول ابن نباته بضم النون بعده
خلقنا باطراف القنا فى ظهورهم * عيونا لها وقع السيوف حواجب * فبيت ابن نباته ابلغ لاختصاصه
بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم ومن
الناس من جعلهما متساويين هذا كلامه وقد شنع على من جعلهما متساويين بقوله ومن
الناس ولايوجب ماذكره فضل بيت ابن نباته لان فى بيت الاخر نهاية المبالغة فى الشجاعة
حيث لم يقدر الخصماء مع المواجهة على منع سمر القنا من اعينهم ودفع البيض عن حواجبهم
وتكرر الطعن والضرب على الاعين والحواجب اللاتى هن ابعد من وقوع الضرب عليهن
كيف فى بيت ابن نباته استطراف فى خلق الاعين والحواجب فى الظهور على خلاف ماهو
المعتاد وانهم شاهدوا مهابتهم حين الفرار كما شاهدوا حين الاقدام ايضا (وان كان)
الثانى (دونه) اى الاول لاختصاص الاول بفضيلة ترك التعليل لانسياق الذهن اليه من
التعليل الاول وفيه ماعرفت (فهو) اى الاخذ او الثانى (مذموم) مردود وانما جعل ماهو
مذموم ثانيا وبادى النظر يقتضى ان يجعل ماهو ابعد من الذم ثانيا لانه اقرب الى الممدوح لنظر
ثان لايهمله الاثبات وهو ان الابعد من الذم متوسط بين الممدوح والمذموم والمتوسط من
حيث هو متوسط متأخر عن الطرفين كقول ابى تمام فى مرثية محمد بن حميد كرويد وكان
قد استشهد فى بعض غزواته (هيهات) اى بعد المرثى وطال المسافة بينه وبينه لانه وصل
الى الجنة وكم بينها وبين الدنيا الدنية واللفظ خبر والمعنى على التحسر فزاد فى التحسر بانه
ليس لنا رجاء مايتسلى به بعد فقال (لايأتى الزمان بمثله) ليتسلى به وعلل عدم اتيان الزمان
بمثله بعلة طبيعة للزمان لاتنفك عنه وهو قوله (ان الزمان بمثله لبخيل) وبلغ فيه غاية التأكيد من
ذكر ان واللام واسمية الجملة وقد افاد البخل به بطريق الاولى لانه اذا كان بخيلا بمثله فبخله به
اولى وقد اشار بافادة استرار بخل الزمان انه لم يأت بمثله قبله وان الاتيان به كان خارق العادة
والشارح جعل ضمير هيهات اما للنسيان المذكور قبله فى البيت السابق وهو قوله * انسى
ابا نصر نسيت اذن يدى * من حيث ينتصر الفتى وينيل * واما لان يأتى الزمان بمثله بدليل مابعده
فهو اضمار قبل الذكر لضرورة الشعر ولاضرورة لارتكابه او تخصيص بعد النسيان بالماضى
ولا اختصاص له هذا قال الشيخ عبد القاهر فى المسائل المشكلة قال الشيخ ابو على الفارسى
فى هذا البيت تقصير لان الغرض فى هذا النحو نفى المثل وان يقال هو امرؤ وانه لايكون فاذا
جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث
هو بل من حيث بخل الزمان بان يجود بمثله وفيه بحث لان تجويز المثل وان ينافى ان مثله لايكون
لاينافى انه يغربل غرة المثل وقلته يلايم بخل الزمان به (وقول ابى الطيب اعدى الزمان)
يقال اعدى الامر جاوز غيره اليه فالمعنى جاوزه سخاه الى الزمان (فسخا به ولقد يكون به
الزمان بخيلا) لايخفى ان هذا المصراع مأخوذ من المصراع الثانى لابى تمام وان كان
بينهما فرق بان اباتمام جعل البخل متعلقا بمثله صريحا وابى الطيب بنفسه لان هذا المقدار من
التفاوت لاينافى الاخذ ولم يشترط اتحاد المأخوذ والمأخوذ منه فى المعنى من كل وجه كما توهمه
البعض وان مصراع ابى الطيب خال عن التقصير الذى اثبته ابو على فى مصراع ابى تمام

فلوتم التقصير لم يكن مصراع ابى الطيب دونه ومعنى البيت على ماذكره ابن جنى انه تعلم الزمان
من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذى استفاده منه لبخل به على
الدنيا واستبقاه لنفسه وزيفه ابن فورجه وقال هذا تأويل فاسد وغرض بعيد لان سخاء من
لم يوجد لايوصف بالعدوى فالمعنى انه اعدى سخاءه بعد وجوده الزمان فسخا به على واسعدنى
بوصاله هذا وعلى التقديرين ففيه وضع المضارع مقام الماضى لانه قصد ان الزمان
كان به بخيلا فعدل الى المضارع للوزن كذا ذكره المصنف وانا اقول الاظهر ان المعنى انه
اعدى الزمان سخاءه فسخا بسبب عدوى سخائه فضمير به للعدوى والباء للسببية وليست
صلة للسخاء اى فسخا بما سخا به بسبب العدوى ولقد يكون بعده الزمان به بخيلا اذ ليس سخاءه
بعده يسرى الى الزمان فيصير سخيا فيسخو به ثم انه قال المصنف انا لانسلم ان المعنى على الماضى
بل المعنى ان الزمان يهلكه يكون بخيلا ابدا فيبقى على وجه الدهر ودفعه بان الزمان لما سخا به
والسخاء البذل للغير فقد خرج عن تحت تصرفه فلامعنى للاخبار بانه لايسمح بهلاكه لان
هذا الاخبار انما يفيد فى حق من يقدر على هلاكه واعترض على الدفع بان الزمان لما سخا به
فقد خرج عن تحت تصرفه بالاتحاد لانه تحصيل الحاصل واما تصرفه بالاهلاك فباق
فله ان يسمح به وان يبخل واجاب الشارح عن اعتراض المصنف بان احتمال الحمل على هذا
المعنى لايضر لانه مع ذلك الحمل ايضا ادون من مصراع ابى تمام لاحتياجه الى تقدير
مضاف لايدل عليه قرينة على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر البيت
والعلاوة ضعيفة وقد عرفت فى اثناء شرح مصراع ابى تمام اشتماله على مايفضله
على مصراع ابى الطيب فاحفظه (وان كان) الثانى (مثله) اى مثل الاول (فابعد) اى فهو
ابعد اى فالثانى ابعد (عن الذم) من الثانى من القسم الثانى فان قلت هل يتأتى فى القسم الثانى
بعد من الذم كما هو قضية صيغة الابعد قلت نعم الاقرب الى الذم والاعرف فيه ما اخذ فيه
اللفظ كله من غير تغيير لنظمه (والفصل الاول كقول ابى تمام لوحار) اى نظر الى الشئ فغشى
ولم يهتد لسبيله (مرتاد) اسم فاعل من الارتياد بمعنى الطلب واضافه الى (المنية) بمعنى من
لم يجد الا الفراق فيستثنى من قوله دليلا (على النفوس) متعلق بقوله (دليلا) وقول ابى الطيب
(اولامفارقة الاحباب ماوجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا) الضمير فى لها للمنايا وهو حال
عن المنايا وهو اقرب من جعله حالا من سبلا كما فى الشرح ووجدت اما بمعنى العلم والمفعول
الثانى قوله الى ارواحنا قدم على المفعول الاول واما بمعنى الاصابة وقوله الى ارواحنا حال قدمت
على صاحبها النكار تها وقيل جمع لهاة اضيفت الى المنايا وهى اللحمة المشرفة على الحلق ويؤيده
رواية يد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ اعنى المنية ومرادف الفراق ومرادف
لم يجد ومرادف النفوس اعنى الارواح وحكم الشارح بان اخذ المرادف ليس الا فى الارواح
واما الفراق والمنية والوجدان فمن اخذ بعض الالفاظ بعينه محل نظر ولا يخفى ان بيت
ابى الطيب افضل حيث حصر اهتداء المنايا الى الارواح فى دلالة الفراق عليها بخلاف
بيت ابى تمام فانه جعل الفراق دليلا على تقدير خبره المنية له مطلقا وحيث افاد ان لاموت مع
الوصال اذ لاسبيل للموت الاحال الفراق قال الشارح وقوله فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير
ان لايكون فى الثانى دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول
ابى تمام * يقيم الظن عندك والامانى * وان قلقت ركابى فى البلاد * وما سافرت فى الافاق الا *
ومن جدواك راحلتى وزادى * وقول ابى الطيب * وانى عنك بعد غد لغادى * وقلبى
عن فنائك غير غاد * محبك حيثما اتجهت ركابى * وضيفك حيث كنت من البلاد * وهذا وفيه

نظر لان المذمومة جدامع الدلالة على السرقة مما لا ينبغي ان يخص هذا القسم الثاني مما اجد
فيه بعض اللفظ وكله مع تغير النظم بل يجب ان يشرك بينه وبين القسم الثاني ايضا فهذا
القسم مع الدلالة على السرقة ايضا ابعد من الذم من القسم الثاني فلاحاجة الى تقييد
قوله فهو ابعد بما اذا لم تكن دلالة على السرقة واظن انه سها في هذا المقام حيث قال
المصنف في الايضاح في هذا المقام واعلم ان من هذا الضرب ماهو قبيح جدا وهو مايدل
على السرقة باتفاق الوزن والثانية ايضا كقول ابي تمام الى اخر الابيات المذكورة فحمل الشارح
قوله هذا الضرب على القسم الثالث من المسخ والاظهر انه اراد بهذا الضرب ضرب
المسخ من السرقة باقسامها لان علة القبح مشتركة وهي الدلالة على السرقة ولما فرغ
من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني منه
وهو ان يوخذ المعنى وحده فقال (وان اخذ المعنى وحده) وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ
(يسمى) اي ذلك الاخذ (الماما) قال الشارح من الم بالشيء اذا قصده واصله من الم بالمنزل
اذا نزل به هذا ووجه التسمية انه قصد بلفظه معنى الغير ولا يبعد ان يجعل الالمام منقولا من
مباشرة اللمم لانه بالنظر الى اخذ اللفظ والمعنى بمنزلة اللمم من الكثرة (وسلخا) وهو نزع الشيء
عن الشيء فكان لفظ الثاني نزع المعنى من اللفظ الاول وقال الشارح النزع هو كشط الجلد
عن الشاة واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلد اوالبسه جلدا آخر هذا
والسلخ جاء بكلا المعنيين (وهو ثلثة اقسام كذلك) اي كذلك المذكور من الاقسام يعني
ممدوحا ومذموما وابعد من الذم كما عرفته وفي الشرح فسر كذلك بمثل مايسمى اغارة
ومسخا وما ذكرنا انسب بمقام معنيي الاقسام (اولها) اي اول الاقسام وهو ما يكون
ممدوحا لكون الثاني ابلغ من الاول (كقول ابي تمام هو) ضمير الشان (الصنع) اي الاحسان
وهو مبتدأ خبره الجملة الشرطية (ان يعجل فخير وان يرث) اي يبطء (فللريث في بعض
المواضع انفع وقول ابي الطيب ومن الخير بطؤ سيبك) اي تأخير عطايك (عني اسرع
السحب في المسير الجهام) الجهام بالفتح السحاب الذي لا ماء فيه كذا في
الصحاح وفي القاموس اوهراق ماءه يعني تأخر عطايك عني يدل على عظم نفعه
كالسحاب الذي يبطؤ في سيره فان نفعه كثير فبيت ابي الطيب مع اشتماله على
زيادة بيان للمقصود بضرب المثل له بالسحاب يتضمن بسببه تشبيهه بالسحاب الماطرة
في كثرة منافعه وفي احياء الموهوب له كاحياء السحاب الارض (وثانيها) اي ثاني الاقسام
وهو ما يكون مذما لكون الثاني دون الاول (كقول البحتري اذا تالق) اي لمع (في الندي)
في الصحاح الندي على فعيل لكن في القاموس كفتي هو مجلس القوم ماداموا فيه فان تفرق
القوم فليس بندي والشعر يساعد الصحاح (كلامه المصقول) اي المجلو في الشرح فيه
استعارة بالكناية حيث شبه الكلام بالسيف واثبت له التألق والصقالة كاثبات الاظفار
للمنية وفيه ان اثبات اللمعان اوالصقالة تخييل والآخر ترشيح اذ التخييل لا يكون الا واحدا
والاوجه انه شبه الكلام بالبريق الصافي عن الكدر واراد بكونه مصقولا خلوصه عن الكدر
واثبت اللمعان والخلوص عن شائبة الكدر وجعل ذلك البريق ظاهرا من لسانه الذي
كالسيف القاطع المصقول وجعله بعضا من السيف لان اللسان يشبه رأس السيف وضمن
وصفه بكمال الفصاحة وكون كلامه ماضيا كون سيفه قاطعا ووصفه بالشجاعة فليس
فصل بيت البحتري في مجرد اشتماله على الاستعارة والتخييلية كما ذكره المصنف في الايضاح
وتبعه الشارح بل فيه تشبيهات دقيقة واستتباع لطيف ايضا (وقول ابي الطيب كأن السنتهم

في النطق على رماحهم في الطعن خرصانا في الشرح خرصان الشجر قضبا نها وخرصان
الرماح اسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعني لفرط مضيء اسنة رماحهم ونفاذها
كأن السنتهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصارت الاسنة في النفاذ
كالسنتهم هذا واقول في بيت ابي الطيب مزيد مبالغة في نفاذ كلامهم ليس في بيت البحتري
حيث جعل اسنتهم مشبهة بالسنتهم على التشبيه المقلوب لكن مع ذلك بيت البحتري ابلغ لكثرة
ما فيه من المزايا (وثالثها) اي ثالث الاقسام وهو ما يكون ابعد عن الذم لكون الثاني مثل
الاول (كقول الاعرابي ابي زياد (ولم يك) بحذف نون يكون في الجزم لكثرة استعماله (اكثر الفتيان)
بالكسر جمع فتى بمعنى السخي (مالا) وفي الايضاح وما ان كان اكثرهم سواما السوم بالفتح
الابل الراعية (ولكن كان ارحبهم ذراعا) الذراع بالكسر طرف المرفق الى طرف الاصبع
الوسطى والساعد وقد يذكر فيهما ورحب الباع والذراع ورحبهما اي سخي والباع
قدر مد اليدين (وقول اشجع) يمدح جعفر ابن يحيى تروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون لما يصنع
(وليس باوسعهم في الغنى ولكن معروفه) اي احسانه (اوسع واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه
المعنيان) معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني (كقول جرير فلا يمنعك) على لفظ النهي (من ارب)
على وزن فرس وحبر الحاجة (لحاهم) بالضم والكسر جمع لحية بالكسر (سواء
ذو العمامة) بالكسر وهي المغفر والبيضة وما يلف على الرأس وحملها على الاولين
ابلغ وعلى الثالث اوفق بقوله والخمار بالكسر اي سواء رجالهم ونسائهم وقد ربي تلك التسوية
باستعمال ذو فيهما على السواء (وقول ابي الطيب) في سيف الدولة يذكر خضوع بني
كلاب وقبايل العرب (ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب) فتعبير جرير بذي
العمامة كتعبير ابي الطيب عنه بمن في كفه منهم قناة وكذا التعبير عن المرأة بذات الخمار وبمن
في كفه منهم خضاب وفي بيت ابي الطيب مزيد مبالغة حيث جعل المنتهي للحرب منهم كالمرأة
المتنقبة التي في يدها الخضاب فانها اضعف من المرأة الخادمة المتمرنة على العمل والسعي
المتحملة للشدايد وفيه صنعة التوجيه فانه يحتمل المدح بالشجاعة بان يحمل على ان في يده منهم
قناة كمن في كفه منهم خضاب لتلطخه بدم الخصم وله احتمال آخر يخرجه عن تشابه المعنيين
وهو ان من في كفه منهم قناة ليس القناة في كفه الا زينة لكفه ولا يأتي منه فائدة سوى الزينة
كمن في كفه منهم خضاب اذ ليس الخضاب الا زينة وهذا هكذا وان يدل على ضعفهم لكن
لا بالتسوية بين النساء وبينهم في الايضاح ولا يغرك من البيتين المتشابهين ان يكون احدهما نسيبا
والاخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا عمد الى المعنى المختلس لينظمه
احتال في اخفائه فغير لفظه وعدل به عن نوعه ووزنه وقافيته (ومنه) اي من غير الظاهر (النقل
وهو ان ينقل المعنى الى محل اخر كقول البحتري سلبوا) اي ثيابهم (واشرقت) اي دخلت
في شروق الشمس (الدماء) كائنة (عليهم) فعليهم حال من الدماء مثل (محمرة) اي غير
مخلوطة بما تغير لونها (فكأنهم لم يسلبوا) لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم
(وقول ابي الطيب يبس النجيع) هو من الدم ماكان الى السواد (عليه) اي على السيف (وهو
مجرد عن غمده فكانما هو مغمد) لان الدم اليابس له بمنزلة الغمد له فنقل ابو الطيب المعنى من
القتلى والجرحى الى السيف واذا وقع هذا النقل في المتشابهين زاده خفاء في الاخذ (ومنه)
اي من غير الظاهر (ان يكون معنى الثاني اشمل من) معنى الاول (كقول جرير اذا غضبت عليك
بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا) لانهم يقومون مقام الناس كلهم فجعلهم بمنزلة كل
الناس هكذا ذكره الشارح بل المتبادر انهم نزلوا منزلة كل الناس في الغضب فيكون اخص

من قول ابى نواس من وجهين وقول ابى نواس كتبه الى هرون حين غار على الفضل البرمكى
لكثرة افضاله وامر بحبسه * قولا لهرون امام الهدى * عند احتفال المجلس الحاشد * انت
على مابك من قدرة فلست مثل الفضل بالواحد (ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم فى واحد)
فامر هرون باطلاقه ولا يخفى ان التفاوت الموجب لعدم الظهور العموم والخصوص سواء
كان الاول اشمل او الثانى فالاولى ان يقال ان يكون احدهما اشمل الا ان يقال عموم الاول
يتضمن شمول الحكم لكل خاص فالاتيان بخاص من خواصه سرقة محضة ظاهرة بخلاف
خصوص الاول فانه لا يستلزم الحكم الخاص الحكم على العام فليس فيه سرقة محضة بل
يشبه ان يكون فيه تدارك مافات الاول وبهذا عرفت ان اخذ الثانى الاخص من معنى الاول
داخل فى اخذ المعنى بعينه (ومنه) اى من غير الظاهر (القلب وهو ان يكون معنى الثانى نقيض
معنى الاول كقول ابى الشيص) الخزاعى (اجد الملامة فى هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمنى اللوم
جمع لايم كطالب وطلب والامر للدعاء لان المناسب الطلب على سبيل الخضوع للوم لانهم
محسنوه والمراد كل لايم كما يقتضيه المقام (وقول ابى الطيب احبه) الاستفهام للانكار فهو فى
معنى لا احبه والنفى راجع الى القيد الذى هو قوله (واحب فيه ملامة) لانه حال لتقديره بانا احب
او لتجويز كون المضارع المثبت حالا بالواو للضرورة او على سبيل الشذوذ واما تجويز البعض
الحال بالواو اذا كان مضارعا مثبتا مطلقا كما يشعر به كلام الشارح فلم يعثر عليه مع التفحص
البليغ واما جعل النفى للمجموع بجعل الواو للعطف ففيه تقصير لا يراد ما يحتمل انتفاء حبه
احتمالا ظاهرا وفى اختيار أاحبه على لا احبه التحرز عن ذكر لا احبه وضمير فيه فى قوله واحب
فيه كضمير احبه لكن بتقدير مضاف اى احب فى حبه على طبق فى هواك او الى الحب المذكور
فى أاحبه معنى (ان الملامة فيه اى فى حبه) على احد الوجهين (من اعدائه) اى ممن يعادونه
فكيف احب الملاقاة مع اعدائه وفيه ان الملامة قد تكون من احبائه الذين لا يرون اللوم
لا يقابدعوى حبه او المراد باعدائه من يعاديهم على ان يكون الاعداء جمع عد وبمعنى المفعول
وحينئذ يصفو المعنى عن ثبوت التردد وانما بين السبب فى البيتين على النقيضين لان الاحسن
فى هذا النوع ان يبين السبب الا ان يكون ظاهرا كما فى قول ابى تمام ونغمة معتف جدواه اى
احلى على اذنيه من نغم السماع قوله جدواه مفعول معتف وقول ابى الطيب والجارحات
عنده نغمات سبقت قبل سيبه بسؤآل فان كلا من التلذذ بسؤآل السائل والتالم لفوت العطاء
قبل السؤال منشأه كرم فى غاية الكمال وهو اظهر من ان يخفى بدون ذكره الحال (ومنه ان يؤخذ
بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه) تحسينا ذاتيا او عرضيا واما اذا اخذ كل المعنى ويضاف اليه
ما يحسنه فهو من الاخذ الظاهر الذى الثانى فيه ابلغ (كقول الافوه) الافوه وهو فى اللغة الواسع
الفم او طويل الاسنان بحيث خرجت من الشفتين (وترى الطير) جمع طاير ويقع على الواحد
وجمعه طيور واطيار (على اثارنا) جمع اثر بمعنى العلم اى مستعلية على اعلامنا متوقفة فوقها فيكون
الاعلام مظلله بها (راى عين) الراى كالرؤية مصدر يرى وراى العين اى يرى الشئ بعينه
وهذا اذا كان قريبا واما اذا كان بعيدا فلا يرى الا شبحا لا يتميز عن الغير (ثقة) مفعول له متعلق
على اثارنا اى كائنة على اثارنا الوثوقها (ان) اى بان متعلق بثقة (ستمار) اى ستطعم من لحوم من
نقتلهم لاعتيادنا بذلك فافاد تكرار غلبتهم على الخصم (وقول ابى تمام قد ظللت) اى التى
عليها الظل (عقبان اعلامه) اى اعلامه التى هى كالعقبان فى سرعة وصولها الى الخصم
واصطياده للخصم (ضحى بعقبان طير) العقبان كالحرمان جمع عقاب (فى الدماء نواهل)
النهل اول الشرب وابل نواهل ويكون خرص الشرف فى اوله اكثر ووصفهم بالنواهل باعتبار

المشارفة على النهل (اقامت) اى عقبان الطير (مع الرايات) اى الاعلام اعتمادا على انها
ستطعم لحوم القتلى (حتى كانها من الجيش) اى اقامت مختلطة مع الجيش (الا انها لم تقاتل
فان ابا تمام لم يلم بشئ) اى لم يقصد شيأ (من معنى قول الافوه راى عين وقوله ثقة ان ستمار)
بيان لكون الاخذ اخذ بعض المعنى لكن فى عدم المامه بمعنى راى عين نظر لانه عبارة عن القرب
ويفيده التظليل وما ذكره الشارح فى دفعه من ان التظليل يجوز ان يكون مع البعد بان يكون
الطير فى جو السماء بحيث لا يرى اصلا يدفعه ان قوله اقامت مع الرايات يفيد ان التظليل مع
القرب على ان المتبادر من ظلات القرب كما لا يخفى (لكن زاد) ابو تمام (عليه) اى على الافوه
او على البعض المأخوذ والاول يوافق الايضاح والثانى يلايم قوله ويضاف اليه بعض
ما يحسنه بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله فى الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من
الجنس) ولا يظهر وجه عدم ذكر الزيادات على الترتيب (وبها) اى بالزيادات الاخيرة (يتم
حسن الاول) اعنى قوله الا انها لم تقاتل اذ ذكر اقامتها مع الرايات هو الذى يوهم مقاتلتها
ويحوج الى هذا الاستدراك وقيل المراد انه بهذه الزيادات يتم حسن البيت الاول من بيتى ابى
الطيب ولا يبعد عن الصواب ويوافق عبارة الكتاب ويكون بحذاء قول الايضاح وهذه
الزيادة حسنت قوله وان كان قد ترك بعض ما اتى به الافوه وعلى التفسير الاول يكون بحذاء
قول الايضاح وبذلك يتم حسن قوله الا انها لم تقاتل ففى ما قاله الشارح والتفسير الاول هو
الموافق للايضاح وعليه التعويل نظر (واكثر هذه الانواع) المذكورة لغير الظاهر (ونحوها
مقبولة) قد نبه بقوله ونحوها على ان غير الظاهر لا ينحصر فيما ذكره وللعقل فى استخراج
نظايرها مجال لكن وجه ادراج الاكثر خفى جدا (منها) اى من هذه الانواع والصواب اى
من هذه الانواع ونحوها بل منها اى من السرقة لان حسن التصرف فى كل سرقة كذلك
(ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان) اى كل نوع من
هذه الانواع (يكون اشد خفاء) كونه اخذا (كان اقرب الى القبول) اى الى نهاية القبول والا
فالجميع مقبول وبعد يتجه ان نهاية القبول خرجت عن هذا البيان فتأمل (هذا) اى هذا
الذى ذكرناه من ادعاء سبق احدهما واتباع الثانى وكونه مقبولا ومردودا وتسمية كل
بالاسامى المذكورة وغير ذلك مما سبق فافراد هذا ثابتا وبل المشار اليه بما ذكر فلا منافاة بينه
وبين التأكيد بقوله (كله) انما يكون اذا علم ان الثانى اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ
قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه (والا فلا) يكون شئ منها اذ
لا يصح ادعاء السبق فضلا عما يترتب عليه وانما لا يصح ذلك الادعاء لجواز (ان يكون الاتفاق)
اى اتفاق القائلين (من قبيل توارد الخاطرين) اى مجيئه على سبيل الاتفاق (من غير قصد
الى الاخذ) فيأتيه من شرار الناس الذين يدعون على من ينكر العلم بان سبقه غيره فان السارق
بل يدعون على من خصه الله بفضل انه سرقه من غيره مع انه لم يظهر هذا الفضل من غيره
اصلا حكى عن ابن مياده اعنى الرماح بن ابرد بن ثريان الشاعر المنسوب الى امه ميادة وهى
امة سوداء انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل ابن
يذهب بك هذا للحطيئة فقال الآن علمت انى شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وتوارد
الخاطرين اكثر من ان يحصى فى المعانى يحكم به وجدان كل احد وان كان توارد الشعر بعينه
او باكثر الفاظه قليلا ولا يخفى ان هذا الاحتياط فيما اذا لم يكن خارقا للعادة امامن نسب
قصيدة او ابياتا متعددة سبقه غيره فيها الى نفسه فلا يتأمل فى الحكم لسبق غيره عليه (فاذا لم
يعلم قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا) ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من

دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص (ومما يتصل بهذا) اى بالسرقات الشعرية
كما يقتضيه قوله خاتمة فى السرقات الشعرية ومايتصل بها الان ذلك يقتضى ان يقال ومما
يتصل بهذا الفن فجعل ماسبق بتأويل الفن والانسب ماذكره الشارح حيث قال اى بالقول
فى السرقات الشعرية لانه يذكره قوله (القول فى الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح)
وستعرف وجه التسمية لكل فى موقعه وفى قوله ومما يتصل اشارة الى ان المتصل به لا ينحصر
فيما ذكر بل لك ان تلحق به ماتوقف على استخراجه ووجه الاتصال فى غاية الوضوح ولم يسم
الكل سرقات ولم يقسم الى الشعرية وغيرها لان هذه الصنايع منزهة عن السرقة وانتحال ما
للغير كما لا يخفى (اما الاقتباس) هو اخذ النار اواستفادة العلم ومناسبة كلا المعنيين بصنعة
الاقتباس ظاهرة لان المتكلم اخذ من القرأن او الحديث فى كلامه ماهو بمنزلة جذوة نار
تضئ فى كلامه اواستفاد علم البيان من احدهما (فهو ان يضمن الكلام) نثرا كان اونظما
(شئ من القرأن او الحديث) والمراد من القرأن او الحديث اعم منه ومن التغير تغيرا يسيرا بقرينة
قوله ولا يضره التغيير اليسير فلا يرد ان انا الى الله راجعون ليس قرأنا ولا حديثا مع انه تضمين
(لا على طريقة انه) اى ذلك الشئ (منه) اى من القرأن او الحديث يعنى على وجه لا يكون
فيه اشعار بانه بخلوعن النقل والرواية فلا يقال قال الله اوالنبى كذا اوفى القرأن او الحديث
كذا وهو امامن القرأن او الحديث وكل منهما اما فى النثر او النظم فالاول (كقول الحريرى
فلم يكن الاكلمح البصر اوهو اقرب حتى انشد فاغرب) والثانى (كقول الاخر ان كنت
ازمعت) اى عزمت (على هجرنا من غير ماجرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله
ونعم الوكيل) والثالث (مثل قول الحريرى قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه) فان
قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ماروى انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبى عليه
السلام كفا من الحصاء فرمى به وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اى قبحت بالضم من
القبح نقيض الحسن وقول الحريرى وقبح اللكع على صيغة المجهول من قبحه الله اى ابعده
عن الخير واللكع كصرد اللئيم والعبد الاحمق (و) الرابع مثل (قول ابن عباد قال) اى الحبيب
(قال لى ان رقيبى شئ الخلق فداره) من المداراة وهى المجاملة والملاطفة وضمير المفعول
للرقيب (قلت دعنى وجهك الجنة حفت بالمكاره) اى دعنى ولا تفضحنى فانى اعلم انه لابد من
تحمل مكاره الرقيب فان وجهك الجنة حفت بالمكاره ولابد الطالب الجنة من مشاق التكاليف
اودعنى ولا تمنعنى من العنف بالرقيب فان وجهك الجنة فلابد له من ملاقاة المكاره فقوله الجنة
حفت بالمكاره اقتباس من قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره يقال حففته بكذا اى جعلته
محفوفا محاطا ومما ينبغى ان يلحق بالاقتباس تضمين الكلام شيئا من كلام عظماء الدين ممن
يتبرك بهم وبكلامهم سيما الصحابة الكرام والتابعين العظام ومن ينخرط فى سلك هذا النظام
ولكن هذا مما لوح به قوله ومما يتصل به كما نبهنا عليه (وهو) اى الاقتباس (ضربان مالم ينقل
فيه المقتبس من معناه الاصلى) بل استعمل فى مفهومه الاصلى وان بغير مااستعمل فيه هذا
المفهوم بغير تبدل فرد بفرد (كما تقدم) من الامثلة الاربعة فان قوله فصبر جميل استعمل فى
مفهومه اما اذا اريد فصبر جميل اجمل فظاهر واما اذا اريد فامرى صبر جميل فلان مفهوم
امرى صبر جميل واحد وان اختلف ماصدق عليه امرى فان الامر فى القرأن امر يعقوب
عليه السلام وفى الشعر امر الشاعر وفيه نظر لان اتحاد المفهوم فى ضمير المتكلم لايتم الا ان
يكتفى ببقاء اكثر الالفاظ على مفهومه وهكذا حفت بالمكاره فان المكاره على مفهومه ولكن
تغير الفرد وحفت بمعناه لكن الضمير الى وجه الحبيب لجعله بمنزلة الجنة (وخلافه) اى مالم ينقل

فيه المقتبس من معناه الاصلى (كقوله) اى قول ابن الرومى (لئن اخطأت فى مدحك فما اخطأت
فى منعى لقد انزلت حاجاتى بواد غير ذى زرع) اى بجناب لا يقع هو اقتباس من قوله تعالى
حكاية عن ابراهيم عليه السلام ربنا انى اسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم
والمراد به واد لا نبات فيه ولا ماء ومن لطيف هذا النوع قول بعضهم فى صبيح الوجه دخل
الحمام فحلق رأسه تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ * والبس من ثوب الملاحة ملبوسا * وقد جرد
الموسى لتزيين رأسه * فقلت لقد اوتيت سؤلك ياموسى (ولا بأس بتغيير يسير فى اللفظ للوزن
اوغيره) كالتنبيه لانه ايراد القرأن او الحديث لا على انه منه نعم لو اورد على انه منه لا يصح
التغيير واما التغيير الكثير فيخرجه عن كونه اقتباسا والتغيير اليسير كوضع المظهر موضع
المضمر كقوله اى قول بعض المغاربة قد كان ماخفت ان يكونا انا الى الله راجعونا فان القرأن
انا اليه راجعون اوتبديل اللفظ بلفظ يساوى مفهومه مفهومه كتبديل ماخلق له بما هو
مخلوق له كقول القاضى منصور الهروى الازدى * ولو كانت الاخلاق تحوى وراثة * ولو كانت
الاراء لا تتشعب * لاصبح كل الناس قد ضمهم هوى * كما ان كل الناس قد ضمهم اب * ولكنها
الاقدار كل ميسر * لما هو مخلوق له ومقرب * فانه مقتبس من قوله عليه السلام اعملوا فكل ميسر
لما خلق له اووضع ضمير راجع الى مايساوى مفهومه مفهوم لفظ فى المقتبس موضعه كقول عمر
الخيام * سبقت العالمين الى المعالى * بصائب فكرة وعلو همة * ولاح بحكمتى نور الهدى * فى ليالى
للضلالة مدلهمة * يريد الجاهلون ليطفؤه ويابى الله الا ان يتمه فان اصله يتم نوره اى نور الله
فوضعه موضع الضمير الراجع الى نور الهدى وهو يساوى نور الله واعلم ان قوله فى الامثلة
السابقة حفت بالمكاره من قبيل تغيير الظاهر المقتبس فانه وضع فيه ضمير الجنة موضعها فى
المقتبس (واما التضمين فهو ان يضمن الشعر) يقول ضمنت الاناء الماء اى جعلت الماء فيه
والتضمين فى العرف بمعنيين احدهما تضمين الشعر بيتا وثانيهما جعل البيت بحيث لا يتم معناه
الا بما يليه ويخص الاول باسم تضمين الشعر والثانى باسم تضمين البيت كذا يستفاد من القاموس
لكن المصنف سيصرح بتضمين مادون البيت ومافوقه وتضمين المصراع ومادونه فلذا قال
(شيئا من شعر الغير) يعنى بيتا كان اوفوقه اودونه من المصراع ومادونه والشارح المحقق
جوز تضمين الشاعر شعره شيئا من شعر آخر له حتى قال فالاولى ان يقول شيئا من شعر آخر
لكنه لم يلتفت اليه لندرته هذا ويتجه على التعريف انه ان اريد بقوله من شعر الغير البيان حتى
يكون المعنى شيئا هو شعر الغير لا يتناول تضمين مادون المصراع وان اريد معنى البعض لا يتناول
تضمين تمام شعر الغير (مع التنبيه عليه) اى على شعر الغير وفيه مسامحة نبه عليه الشارح
حيث فسر الضمير بانه شعر الغير ولك ان تجعله للتضمين المستفاد من تضمين اى مع التنبيه على
التضمين (ان لم يكن) ذلك الشعر (مشهورا) عند البلغاء وان اشتهر فيتم التضمين بدون التنبيه
فقوله ان لم يكن مشهورا تقييد لوجوب التنبيه لا لاصل التنبيه كما يتبادر ولولا التنبيه الى الشهرة
لكان سرقة لا تضمينا هكذا حقق الشارح والظاهر انه لو كان الخطاب بالشعر لم يعرف ان
المضمن شعر الغير يتم التضمين بدون التنبيه والشهرة ولا يخفى ان قيد التنبيه او الشهرة لتميز
عن السرقة والتوارد لا لمجرد التميز عن السرقة اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر
الغير فكقول عبد القاهر بن الطاهر التميمى * اذا ضاق صدرى وخفت العدى * تمثلت بيتا
بحالى يليق * فوالله ابلغ ماارتجى * وبالله ادفع مالا اطيق * العدى بالضم والكسر اسم جمع
بمعنى الاعداء وتمثلت انشدت بيتا واما تضمين بيت بدون التنبيه فكقول بعضهم كانت بلهنية
الشبيبة سكرة * فصحوت واستبدلت سيرة مجمل * وقعدت انتظر المنايا كواكب * عرف المحل

وبات دون المنزل * البلهنية من العيش سعته من فوقهم وهو فى شباب ابله براد غفلة صاحبها والبيت الثانى لمسلم بن الوليد الانصارى واجتماع التنبيه والشهرة فى قول ابن العميد * كانه كان منطويا على احسن * ولم يكن فى قديم الدهر انشدنى * وفى الايضاح * ولم يكن فى ضروب الشعر انشدنى * ان الكرام اذا ماسهلوا ذكروا * من كان بالفهم فى المنزل الخشن * البيت الثانى لابى تمام الاحنة كالبدعة الحقد والجمع احن كعنب واسهلوا اسار وافى السهل ضد الحزن واما تضمين المصراع مع التنبيه (كقوله) اى الحريرى (على انى سانشد عند بيعى * اضاعونى واى فتى اضاعوا) المصراع الاول لغلام عرضه ابوزيد على البيع والثانى للعرجى الشاعر عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه والنسبة الى العرج على وزن الفرس وهو منزل بطريق مكة وقيل لامية بن ابى الصلت وتمامه * ليوم كريهة وسداد ثغر * فقوله ليوم متعلق باضاعونى واللام للوقت والكريهة شدة الحرب وسداد الثغر بالكسر لاغير سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان والمعنى اضاعونى فى وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقى احوج ما كانوا الى واى فتى اى كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تقديم وبدون التنبيه فكقول الاخر * قدقات لما اطلعت وجناته * حول الشقيق الغض روضة آس * اعذاره السارى العجول توقفا * مافى وقوفك ساعة من باس * المصراع الاخير لابى تمام واما تضمين مادون المصراع كقوله * كنا مع الدهر فى بوس نكابده * والعين والقلب منافى قذا واذا * لان اقبلت الدنيا عليك بما * تهوى فلا تنسى ان الكرام اذا * ولابد هنا من تقديرنا فى البيت لان المعنى لايتم بدونه بخلاف قول الحريرى فانه لايحتاج الى تقديره فتضمين مادون البيت قسمان تضمين بعضه مع تقدير الباقى اوما لابد منه وتضمينه بلا تقدير ولايخفى ان حسن التضمين بان يكون المتضمن مما تميل اليه الطباع وتألفه وتتأنس به اما لشهرته او اشتماله على مزايا بديعة وكون صاحبه ممن يعتد بكلامه ويشتهى سماع مقاله (واحسنه) ما يتصرف فيه لكن لافى لفظه لانه ان كثر لايبقى مضمنا بل ينقلب سرقة فالاولى الحفظ عن يسيره ايضا ليكون ابعد عن السرقة بل فى معناه بايداع نكتة فى لفظ المضمن كما يشير اليه قوله (مازاد على الاصل بنكتة) ولطيفة (كالتورية) وقد عرفتها (والتشبيه فى قوله) اى قول صاحب التحفة (اذا الوهم ابدى) اى اظهر (لى لماها) اى شربة سواد اللون شفتها اوسمرتها وفى القاموس اللمى مثلثة اللام سمرة الشفة اوشربة سوداء فيها وهذا لايخ عن وصمة فلذا استبدلها بها الى الوهم الذى شانه الكذب (ثغرها تذكرت مابين العذيب) تصغير عذب والعذب المستساغ من الطعام والشراب اواعذب تصغير ترخيم والاعذبان البراق والخمر (وبارق) اى الثغر الشبيهة بالبرق يعنى ما ابدى لى وهم شفتها وثغرها وادرج فى ابداها شائبة نقص فى شفتها تذكرت مابين ريق فمها وثغرها من اسنانها الذى تلذذت بها وبمصها ودفعت مافى القاء الوهم من التردد فى كمال حبها وجعل الشارح العذيب بمعنى الشفة وما بين العذيب وبارق بمعنى البريق ولعل ماذكرنا اعذب (ويذكرنى) الوهم من الادكار (من قدها ومدامعى) بيان لما بعده قدم عليه (مجر) مفعول يذكرنى (عوالينا) جمع عالية وهى اعلى القناة اورأسها اونصفه الذى يلى السنان (ومجرى السوابق) اى جريان سوابق الخيل يعنى يذكرنى الوهم قدها ومدامعى الجارية كسوابق الخيل الذين جروا الرماح ففيه تشبيه تمثيل لصورة قدها الساكنة فى العين المضمة بالمدامع الجارية للعوال فنعما تضمين هذا التشبيه بمجاوزة خيال القد فى المد مع فقد زاد الشاعر فى البيت الاول على الاصل بالتورية ونعم التورية اذلا تورية اروج مما هى فى بيان

حال المهوية سيما حال ذكرناها وفى الثانى تشبيه النية الذى ظهر بالتوجيه الوجيه الذى له فضل عند ذويه اذا الاصل بيت ابى الطيب فى مطلع قصيدة له اعنى تذكرت مابين العذيب وبارق مجر عوالينا ومجر السوابق والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين المعروفين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فيما بينهم مفعول تذكرت ابدل منه مجر عوالينا اوظرف تذكرت اوظرف مجر وقد جوز تقديم الظرف على المصدر والمفعول مجر وعرف بهذا ان التضمين نوعان ما بقى فيه المضمن على معناه الاصلى وما انتقل فيه عن معناه الاصلى الى معنى آخر ولا يبعد ان يشترط فيه اذا نقل من معناه الاصلى الى معنى آخر ان يكون المعنى الثانى ابلغ من الاول اذ لو كان دونه لكان مذموما ولو كان مثله لكان ابعد من الذم ولا يظهر اختصاص زيادة الحسن لزيادة على الاصل بالتضمين لجريانها معنى فى الاقتباس وكانهم لم يلتفتوا اليه اذ لا يتصور فيه زيادة على الاصل ولا يليق التفوه بالزيادة فيه اذ اصله القرأن والحديث (ولا يضر) فى التضمين (التغيير اليسير) لما قصد تضمينه قال المصنف فى الايضاح ليدخل فى معنى الكلام ولا يبعد ان يدفع ضرر التغيير داعى التقفية ايضا وكلاهما فى قول بعضهم فى يهودى به داء الثعلب * اقول لمعشر غلطوا وغضوا * من الشيخ الرشيد وانكروه * هو ابن جلا وطلاع الثنايا * متى يضع العمامة تعرفوه * والبيت لسحيم بن وثيل بالمثلثة على فعيل واصله مشهور فغير من التكلم الى الغيبة ليدخل فى المقصود ولينتظم التقفية والمعنى غلطوا فى حقه ونقصوا ووضعوا من قدره يقال غض منه نقص ووضع من قدره وفيه تهكم قدزيف باستعمال الرشيد وفى التضمين نكتة وهى التعريض بداء الثعلب فيه وانه غطى بعمامته داء الثعلب فاذا وضع العمامة يظهر ما خفى تحت العمامة (وربما سمى) وفى استعمال ربما اشارة الى قلة استعمال الاسم (تضمين البيت فما زاد استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا) لان الشاعر الثانى قد اودع شعره شيأ من شعر الغير وهو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب وهذا وان كان لايظهر فى تضمين بيت واحد مصرفا لكنه لا وجه التسمية ولا مشاحة فيه (ورفوا) لانه جعل شعر الغير مطمئنا فى صحبة شعره والرفو جعل الغير مطمئنا وقال الشارح لانه رفى خرق شعر الغير بشعره ونحن نقول لانه لما اخذه فقد خرق شعر الغير فرفاه بما ضمه اليه (واما العقد فهو ان ينظم نثر) وان كان قرأنا وحديثا لكن (لا على طريق الاقتباس) خرج به اقتباس القرأن والحديث وبقى عقدهما وهو النظم مع تغيير كثيرا ومع التنبيه على انه من احدهما اما عقد القرأن فكقول الشاعر * انلنى بالذى استقرضت خطا * واشهد معشرا قد شاهدوه * فان الله خلاق البرايا * عنت لجلال هيبته الوجوه * يقول اذا تداينتم بدين * الى اجل مسمى فاكتبوه * واما عقد الحديث فكقول الامام الشافعى المطلبى ابن عم النبى صلى الله عليه وسلم رضى الله عنه * عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية * اتق المشبهات وازهد ودع * ماليس يعنيك واعملن بنية * عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات وقوله وازهد فى الدنيا يحبك الله وقوله عليه السلام من حسن اسلام المرء تركه مالا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات واراد بقوله عندنا ائمة الحديث او عند اهل العلم واكد الامر بالعمل بالنية من بين الامور الاربعة تنبيها على انه من بينها للوجوب وتأكيد الرد على من يخالفه فى وجوب النية فى بعض الاعمال واتى بالامر مع انه ليس لفظ الامر الا فى الزهد لان سوق الاحاديث يفيد الامر والطلب استحسانا اووجوبا واحسن العقد ان يزيد بيانا على اصله ويجعله اوضح كما يشاهد فى هذا العقد ولو قال بالاقتباس لكان احسن لان ظاهر قوله لا على طريق الاقتباس يخرج عقد غير القرأن والحديث من غير تنبيه فانه على طريق الاقتباس لكنه ليس باقتباس (كقوله) اى قول ابى العتاهية (ما بال من اوله نطفة واخره جيفة يفخر) اى ما سبب افتخاره وقوله يفخر حال

(عقد قوله على رضى الله عنه مالابن آدم والفخر وانما اوله نطفة واخره جيفة) وقوله والفخر
مجرور مفعول معه ومابالك والعضب فان قلت هل ليس لابن آدم الا اوله نطفة واخره جيفة قلت
نعم لمن يفتخر فتأمل ومما عقد من المثل قول الشاعر * لبس جديدك انى لابس خلق * ولا جديد
لمن لا يلبس الخلقا * عقد المثل لا جديد لمن لا خلق له اصله ماقالته عايشة رضى عنها وقد وهبت
مالا كثيرا ثم امرت بثوب لها ان يرقع يضرب فى الحث على استصلاح المال واعلم ان عايشة
رضى الله عنها امرت بترقيع ثوبها لتلبسه وتنفق مالها فى سبيله تعالى واراد بقوله لا جديد
لمن لا خلق له انه لا جديد من حلل الجنة لمن لا خلق له فى الدنيا ولم يعرف الناس معنى
كلامها فاشتهر فى غير مرامها وصار مثلا والله تعالى اعلم (واما الحل) وهو
فى اللغة الفتح ضد العقد وفى النظم ارتباط كل جزء باخر بحيث لا يمكن ان يتأخر
او يتقدم فكانه عقد كل ما لاخر بحبل بخلاف النثر فانه لا اتصال بهذه المثابة فنثر النظم
حل عقد الارتباط (فهو ان ينثر نظم) قال المصنف وشرط كونه مقبولا لان يكون
سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا فى محله غير قلق اى غير
مضطرب هذا ولا وجه لتخصيص هذا الاشتراط بالحل دون العقد (كقول بعض المغاربة
فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته) اى صارت ثمرات نخلاته كالحنظل فى المرارة (لم يزل
سوء الظن يقتاده) اى يعوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة (ويصدق توهمه الذى
يعتاده) اى يجعله من عاداته يقال اعتاده اى جعله من عادته فيعمل على مقتضى توهمه
(حل قول ابى الطيب * اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه * وصدق ما يعتاده من توهم) يشكو سيف
الدولة واستماعه لقول اعدائه اى اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه وصدق
ما يخطر بقلبه من التوهم على اصاغره وكونه موضحا لما فى النظم مفسرا له يزيده حسنا
(واما التلميح) لمح اليه كمنع اختلس النظر كالمح البرق والنجم لمعا والمرأة من وجهها امكنت
من ان تلمح تفعل ذلك الحسناء ترى محاسنها ثم تخفيها كذا فى القاموس فاختار باب الصناعة
التلميح بمعنى النسبة الى اللمح باحد المعانى لان الكلام المملح محل اختلاس النظر الى المعنى
المشار اليه ومحل لمع المعنى المشار اليه كلمع البرق الخاطف ومحل دلالة المعنى المشار اليه
وقد جعل الشارح العلامة التلميح ايضا اسماله وهو فى اللغة الاتيان بشيء مليح وهو غير
مشهور بل لم يعثر الشارح عليه حتى انكره وخطأ العلامة والاحتياط التوقف فان العلامة
يبعد ان يسوى بينهما من غير ان رآه فى كتاب اوسمعه من ثقة (فهو ان يشار) فى فحوى
الكلام (الى قصة اوشعر) وزاد الشارح اومثل سائر ولا يخفى ان منه الاشارة الى حديث
اوآية كما يقال فى وصف الاصحاب رضى الله عنهم والصلوة على اصحابه الذين هم نجوم الاقتداء
والاهتداء فان فيه تلميحا الى قوله صلى الله عليه وسلم اصحابى كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم
وكقول الشاعر نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأى مختلف فان فيه تلميحا الى قوله تعالى
لكم دينكم ولى دين (من غير ذكره) راجع الى المشار اليه المدلول عليه بقوله فهو ان يشار
الى قصة اوشعر اوالى واحد من المذكور المستفاد من كلمة او واقسام التلميح على ماذكره
الشارح ستة وعلى ماذكرنا ثمانية ثالثها ما فى النظم من الاشارة الى القصة (كقوله) اى قول
ابى تمام * لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى * قلوبا عهدنا طيرها وهى وقع * فردت علينا الشمس
والليل * راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع * نضا ضوؤها صبغ الدجنة وانطوى *
لبهجتها ثوب السماء المجزع * (فوالله ما ادرى احلام نائم المت بنا ام كان فى الركب يوشع)
فوضع الضمير فى اخراهم للاحبة المرتحلين اى لحقنا بمن تأخر منهم وحوم الهوى اى اطار

الهوى قلوبا عهدنا اى عرفنا طيرها وهى وقع جمع واقع اى ساكنة غير طايرة يعنى وجدناهم
حين لحقنا بهم تدور قلوبهم حول الهوى ولا تسكن على خلاف ما عهدناهم فردت علينا
الشمس حال كون الليل راغما مظلما كانه من ظلمته مختلط بالرغام والغبار او حين كونه دايلا
مشرفا على الزوال من ظهور الشمس والباء فى قوله بشمس لهم للتجريد اى ردت الشمس بشمس
لهم اى شمسهم بحيث يجرد فيه منه شمس ردت علينا من جانب الخدر اى من وراء الستر تطلع
والخدر كالستر ستر يمد فى ناحية البيت للجارية وكل ما واراك من بيت ونحوه نضا اى اذهب
ضوؤها صبغ الدجنة اى الظلمة من وجه السماء وازالها يقال نضا الخضاب ذهب لونه وكانه
بالباء وجعل صبغ الدجنة منصوبا بنزع الخافض والمجزع والمتجزع اسمى مفعول من الافعال
والتفعيل كل ما فيه سواد وبياض يريد سواد الظلمة وبياض الكوكب وصف نجومه بالاحبة
المرتحلين وطلوع شمسه بوجه الحبيب من جانب الخدر فى ظلمة الليل ثم استعظم ذلك واستغرب
وتجاهل تحيرا وتدلها وقال اهذا حلم اراه فى النوم الاول ام كان فى الركب يوشع النبى
عليه السلم (اشار الى قصة يوشع) بن نون فتى موسى عليه السلام (واستيقافه
الشمس) اى طلبه وقوف الشمس فانه روى انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت
الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعى الله
فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم ولا يبعد ان يجعل قوله ام كان فى الركب يوشع من قبيل
رب حام اى من رد بدعائه الشمس واحسن ما يشار به الى القصة ان يكون فيما انت نظاير
خصوصيات القصة كأن تقول فى رد الشمس من جانب الخدر واستيقافه مصلحة المقاتلة مع
غلبات الشوق وجنود نكايات الهجر ورابعها التلميح الى الشعر (كقوله لعمرو مع الرمضاء) اى
الارض الحارة برمض فيها القدم اى يحترق (والنار) عطف على الرمضاء (تلتظى) حال
من النار (ارق) خبر لقوله لعمرو وعامل فى قوله مع الرمضاء يقال رق له اذا رحمه (واحفى) من
حفى عليه كرضى بالغ فى اكرامه واظهر السرور والفرح واكثر السؤال عن حاله (منك فى ساعة
الكرب) على وزن الضرب كالكربة هو الغم الذى يأخذ النفس هكذا بين اعرابه الشارح
وفيه ان معمول اسم التفضيل لا يتقدمه الا فى مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا فالاوجه ان قوله
مع الرمضاء حال من المبتدأ وتلتظى صفة النار مثل امر على اللئيم يسبنى والمعنى لعمرو مع ابتلائه
بالرمضاء والنار الملتظئة ارق واحفى منك من ان المبتلى لا يرق لغيره (اشار الى البيت المشهور
المستجير بعمرو عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار) يريد بعمرو جساس بن مرة روى ان بسوس
زارت اختها اهيلة ام جساس بجارلها من جرم بن ريان بطن من قضاعة فدخلت
ناقة الجرمى حمى كليب فرماها واختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها
فصاحت بسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس ايتها الحرة اهداى فوالله لاعقرن فحلا هو
اعز على اهله منها فلما تباعد كليب عن الحى خرج جساس وتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه
فقال يا عمرو اغثنى بشربة ماء فاسرع قتله فقيل المستجير بعمرو والبيت فاشتد الشر بين تغلب
وبكر اربعين سنة كلها لتغلب على بكر قال الشارح ولهذا قيل اشام من البسوس ويحتمل ان
يكون اصل المثل من بسوس امرأة مشؤمة من بنى اسرائيل اعطى زوجها ثلاث دعوات
مستجابات فقالت اجعل لى واحدة قال فلك فماذا تريدين قالت ادع الله ان يجعلنى اجمل امرأة
فى بنى اسرائيل ففعل فرغبت عنه فارادت شيأ فدعا الله عليها ان يجعلها كلبة نباحة فجاء
بنوها فقالوا ليس لنا على هذا قرار تعيرنا بها الناس ادع الله ان يردها الى حالها ففعل فذهبت
الدعوات بشومها وخامسها التلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط

القتاد اشار الى المثل السائر دون عليان القتادة والخرط قاله كليب اذ سمع قول جساس لاعقرن
فحلا فظن انه يعرض بفحل له يسمى عليان هو ودونه خرط القتادة يضرب للامر الشاق
والخرط ان تمر يدك على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها وسادسها وسابعها
التلميح الى الشعر فى النثر كقول الحريرى فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة
فبت كانى ساورتنى ضئيلة من الرقش فى انيابها السم ناقع من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان
يريد انى بت من سخطك على الم كانى يراثنى حية دقيقة فيها نقط سود فيما بين انيابها السم
مجتمع وخص الضئيلة لانها اخبث الحيات المساورة المواثبة والضئيلة الحية الدقيقة والرقش
جمع رقشاء كحمر جمع حمراء وهى الحية فيها نقطة سواد و بياض والانياب جمع ناب والناقع
المجتمع من السم وثامنها التلميح الى المثل كقول العتبى فبأ لها من هرة تعق اولادها اشار الى
المثل اعق من الهرة تأكل اولادها والعقوق ضد البر (فصل) من الخاتمة فى حسن الابتداء
والتخلص والانتهاء وانما يوصى بتحسين المواضع الثلثة لان اشد ما يعاب على الصانع ان
يقصر فى اول فعله لانه يدل على كمال ضعفه لان كمال القوة وشهرة العقل فى اول الامر فاذا
توانى فيه ينفر عنه المخاطب فى الغاية ويحتقره وحسن التخلص مما يتوقعه كل احد وينتظر
ان يشاهد ما عمله فى الانتقال الى المقصود فان اول الكلام توطئة لما ينتقل اليه فاذا لم ينتقل
كما ينبغى ظن به انه سقط مع كمال تحفظه فيشهد عليه بضعف الروية ونقصان الاستطاعة
والانتهاء محل انقضاء القوة فاذا جاء كما ينبغى ظهر كمال الصانع وبدأ سلطانه وتمكن حسن
فعله الى نظره وعظم وقعه وقال المصنف الابتداء اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك
صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقى فى
غاية الحسن والتخلص يترقبه السامع وينتظره انه كيف يقع فاذا كان حسنا ملايم الطرفين
حرك من نشاط الصانع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس والانتهاء اخر ما يعيه السامع
ويرتسم فى النفس فان كان حسنا تلقاه السمع واستلذ به حتى يجبر ما وقع فيما سبق من التقصير
كالطعام اللذيذ الذى يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى
ربما انساه المحاسن الموردة فيما سبق واقول ومن هذا القبيل المبالغة فى وصف حسن وجه
المحابيب ثم موضع النطاق ثم الساق والقدم (ينبغى للمتكلم) شاعرا كان او كاتبا (ان يتأنق)
اى يعمل بالانيق كذا فى القاموس وقال الشارح اى ان يفعل فعل المتأنق فى الرياض من تتبع
الانق والاحسن يقال تأنق فى الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اى يعجبه (فى ثلثة مواضع
من كلامه حتى يكون اعذب لفظا) بان يكون فى غاية البعد من التنافر والثقل والغرابة ومخالفة
القياس وتخصيصه بالبعد عن التنافر والثقل مخل بالمقصود (واحسن سبكا) بان يكون فى غاية
البعد من التعقيد وضعف التأليف يكون الالفاظ متقاربة فى الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة
ويكون المعانى متناسبة بالفاظها من غير ان يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف او على
العكس مثلا بل يصاغان صياغة تناسب وتلاءم (واصح معنى) بان يسلم من كونه متكلفا تابعا
لالفاظ ركيكة وغير متناسبة وان يكون مبتذلة او غير مهمة فى المقام ويسلم عن التناقص وايهامه
وعن كونها معانى متقاربة بحيث يشبه التكرار ولا يخفى انه بعد ما شرط كون المعانى متناسبة
بالفاظها وان يصاغا صيغة تناسب وتلاءم لا حاجة الى ما ذكره الشارح انه مما يجب
المحافظة عليه ان تستعمل الالفاظ الرفيعة فى ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفى استجلاب
المودات وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك (احدها الابتداء) فابتداء الحسن فى تذكار الاحبة
والمنازل (كقوله) اى قول امرئ القيس (قفا) التثنية للتكرير او صيغة التأكيد بالخفيفة قلب النون

الفا اجراء للوصل مجرى الوقف او المخاطب اثنان كما يشهد به (نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل) السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج يلتوى
والدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم
والا لم تصح الفاء قال الشارح وقدح بعضهم فى هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه
وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل فى نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك
ثم لم يتفق له ذلك فى النصف الثانى بل اتى فيه بمعان قليلة فى الفاظ غريبة فباين الاول اقول قد
نبه المصنف بايراده انه يكفى فى حسن الابتداء حسن المصراع الاول (وكقوله) اى وحسن
الابتداء فى وصف الدار كقول اشجع السلمى (قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها
الايام) فى الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفى جعل جمال الايام لباساله تشبيه له
فى الشرف بالكعبة لانه الذى يلبس من بين البيوت (ويجب ان يجتنب فى المديح ما يتطير به)
يستفاد منه ان من موجبات حسن الابتداء ايراد ما يتفاءل به (كقوله) اى قول ابن مقاتل
الضرير (موعد احبابك بالفرقة غد) فقال له الداعى موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء
(واحسنه) اى احسن الابتداء (ما ناسب المقصود) بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام
لاجله فيكون المبدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا فى الابتداء ففرق بين هذه المناسبة وبين
الملايمة المرغبة فى التخلص لانها ليست بمعنى الاشارة بل بمجرد عدم التباعد بين ما شبب به
وبين المقصود بحيث يكون جمع ما شبب به مع المقصود جمع اجنبيين فلا يلزم
البراعة منها (ويسمى) اى الابتداء المناسب كما هو الظاهر وكون الابتداء مناسبا للمقصود
على ما فسره الشارح (براعة) من برع مثلا اذا فاق اصحابه فى العلم او غيره او تم فى كل كمال وجمال
(الاستهلال) هو اول صوت الصبى حين الولادة واول المطر اى تفوق او جمال تام
بسبب الاستهلال اى اول افادة المقصود (كقوله) اى قول ابى محمد الخازن فى التهنئة يهنئ
الصاحب بولد لابنته (بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد فى افق العلا صعدا)
يحتمل ان يريد بكوكب المجد المولود فانه كوكب سماء المجد جعل المجد كالسماء واثبت له كوكبا
هو المولود او ان يريد بكوكب المجد ما يعرف به طالع المجد اى ظهر بهذا المولود قوة طالع المجد
وكون كوكبه فى غاية الصعود (وقوله) اى قول ابى الفرج الساوى (فى المرثية) اى مرثية
فخر الدولة (هى) اى القصة (الدنيا تقول بملاء) وهو بالكسر قدر ما يملأ به (فيها) فيها حذار
(حذار) اى احذر (من بطشى) اى اخذى الشديد (وفتكى) اى قتلى بغتة والقول بملاء الفم القول
الصريح الظاهر اى تقول بموت المرثى ذلك لان موته يدل صريحا على انه لا نجاة من بطشها
او تقول بعد موت المرثى لانه كان حاجز المفاسد الدنيا مصلحا لها (وثانيها) اى ثانى المواضع
الثلثة التى ينبغى للمتكلم ان يتأنق فيها (التخلص) اى وجدان الخلاص يقال خلصه تخليصا
اعطاه الخلاص ووضعوا لهذا العمل التخلص المبنى على التكلف لانه يحتاج الى مزيد تكلف
ومقاساة تعب فى تحصيله (مما شبب الكلام به) اى اوقد الكلام به ايقادا شديدا حتى التهب
يقال شب النار توقدت وشبت شبيا اوقدت لازم ومتعد مما قبل المقصود من الشعر بمنزلة
وقود يوقد به نار البيان ليقع المقصود فى التهابه او اخذ هذا اللفظ من الشباب بالفتح بمعنى اول
الشئ اى ابتدى وافتتح به او من شب الشعر زاد فى لونه واظهر حسنه وجماله فمعنى شبب الكلام
به زين او اظهر جماله به فلا حاجة فى حمل التشبيب على الافتتاح الى ما نقل الشارح عن الامام
الواحدى من ان التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون فى ابتداء قصايد
الشعر فسمى ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن فى ذكر الشباب (من نسيب) اى وصف الجمال

(اوغيره) كالادب والافتخار وغير ذلك (الى المقصود) متعلق بالتخلص (مع رعاية الملايمة
بينهما) اى بين ماشبب الكلام به وبين المقصود واحترز به عن الاقتضاب وهو ارتجال المقصود
من غير تمهيد مقدمة من المتكلم وتوقع من المخاطب فى اصحاب الاقتضاب الاقتطاع واقتضاب
الكلام ارتجاله واعلم ان التخلص فى العرف تخصيص بالانتقال مماشبب به الكلام الى المقصود
مع رعاية الملايمة بينهما على ماصرح به فى الايضاح فالاولى ان يقال وثانيها التخلص
اى الانتقال مماشبب الخ ليعلم الناشى الاصطلاح ولايظن العارف الاطالة لكن ماذكره
الشارح من انه لامعنى لقوله مماشبب به الكلام من نسيب لان التشبيب بعينه هو التشبيب وهوان
يصف الشاعر حال المرأة وحاله معها فى العشق يقال هو تشبب بفلان اى نسب بها فتشبب
الكلام بالنسيب اونحوه مما لايظهر معناه فى اللغة اللهما لا ان يقال لماكان اكثر مايفتتح به
القصايد والمدايح نسيبا واتشبيبا ذكر التشبيب واراد مجرد الابتداء والافتتاح فقد اندفع
بماحقق على انه ممايحب لانه لامجال له بعد ذكر كلام الامام الواحدى ثم ان التخلص قليل
فى كلام المتقدمين كماسيشير اليه من ان مذهب العرب هو الاقتضاب واما المتأخرون فقد
لهجوابه لمافيه من الحسن وبراعة الشاعر ولعل حسن الاقتضاب دعوى ان المقصود
من كمال الحسن بلغ غاية مراتب القبول بحيث يتمكن فى جبره اينما وقع ثم وجوب التأنق
فى التخلص ليس مبنيا على عدم صحة الاقتضاب وليس دائرا على مذهب المتأخرين كمايكاد
يتقرر فى الوهم القاصر بل مع حسن الاقتضاب اذا عدل عنه الى التخلص ينبغى ان يتأنق فيه
(كقوله) اى قول ابى تمام فى عبدالله بن طاهر (يقول فى قومس) بالضم وفتح الميم صقع كبير
بين خراسان وبلاد الجبل اواقليم بالاندلس والظرف يتعلق بيقول (قومى) فاعل يقول ولايخفى
شدة تناسب قومى وقومس سيما مع تناسب السين والياء لان احدهما ينقلب الى
الآخر كما فى سادس وسادى (وقداخذت منا) حال من قومى اى نقصت منا القوة
واثرت فينا يقال اخذ منه اذ انقصه واثر فيه (السرى اعتبر تأنيث تأنيث السرى
على لغة بنى اسدفيها وفى هدى لانهما على وزن الجمع دون المصدر الاعلى استعمال
قليل فتوهموا انهما جمع سرية وهدية على وزن غرفة وايس التأنيث لتغليب
خطى على السرى لان المؤنث لايغلب على المذكر والسرى السير عامة الليل (وخطى) جمع
خطوة كسبحة وهى مابين القدمين (المهرية) المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة
فيهم نجايب تسبق الخيل فيقال لابلهم ابل مهرية (والقود) جمع اقود وهو الشديد العنق
وقال الشارح وهى الطويلة الظهور والاعناق اى يقول فى قومس قومى والحال ان
مزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطى قداثرت فيناونقصت من قوانافقوله وخطى المهرية
عطف على السرى لاعلى قوله منا بمعنى ان السرى اخذت منا ومن خطى الابل على مايتوهم
ومفعول يقول قوله (امطلع الشمس) مبتدأ خبره (تبغى) اى تطلب (ان تؤم) اى تقصده
(بنا) اى معنا يعنى هل تسرى معنا الليل الى مطلع الشمس يحتمل ان يريدوا الشمس الحقيق
ويحتمل ان يريدوا منزل ممدوحه (فقلت كلا ولكن مطلع الجود) ردع للقوم وتنبيه يعنى
لااقصد مطلع الشمس مع وجود مطلع الشمس وتنبهوا انه لاوجه لقصد مطلع الشمس
مع وجود مطلع الجود اوانه لاينبغى ان يسمى منزله منزل الشمس ولكن مطلع الجود
قال الشارح واحسن التخلص ماوقع فى بيت واحد كقول ابى الطيب * نودعهم والبين
فينا كانه قنا ابن ابى الهيجاء فى قلب فيلق البين الفراق والفيلق الجيش (وقد ينتقل منه) اى
مما شبب به الكلام (الى مالايلايمه ويسمى) ذلك الانتقال (الاقتضاب وهو مذهب العرب) اى

العرب الجاهلية يرشد اليه قوله (ومن المخضرمين) اى الذين مضى بعض عمرهم فى الجاهلية
وبعضه فى الاسلام اومن ادركهما اوشاعر ادركهما فالقلة المستفادة من قوله وقد ينتقل
بالنسبة الى من بعد العرب والمخضرمين فاياك وتوهم القاصر ان التمثيل بشعر ابى تمام
للاقتضاب الذى هو مذهب العربية ومن يليهم سهو (كقوله) اى قول ابى تمام وهو من الشعراء
الاسلامية فى الدولة العباسية (لو رأى الله) اى علم الله (ان فى الشيب خيرا جاورته الابرار
فى الخلد) اى فى الجنة بقرينة الابرار (شيبا) جمع اشيب حال من الابرار لان اللايق ان يجاوره
الابرار على احسن حال اولان الجنة دار الخير ولايخفى ان مقتضى المقام ان يقول ماجاوره
احد من الابرار شابا الاانه راعى مصلحة الوزن فجعل المعنى تابعا للفظ ثم انتقل الى مالايلايمه
فقال (كل يوم تبدى صروف الليالى خلقا من ابى سعيد غريبا) ويمكن ان يخرج هذا البيت
من الاقتضاب الى التخلص بان يقال رجح بترجيح الشباب على الشيب الخلق الغريب الجديد
على الخلق القديم اوبان يقال يريد انه مع ابتلاى بالشيب لاباس لى بظهور غرايب خلق ابى
سعيد ولايخفى انه لايوافق نفى الخبر عن الشيب ماجاء فى مدح الشيب وفضله فى الشرع
فاللايق بحال الشاعر المسلم الاجتناب عن مثله (ومنه) اى من الاقتضاب (مايقرب من
التخلص) فى انه يشوبه شئ من الملايمة (كقولك بعد حمد الله امابعد) فانى قد فعلت كذا وكذا
وهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من الحمد الى كلام آخر من غير رعاية ملايمة بينهما لكنه
يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بماقبله
بل الى لفظ امابعد اى مهمايكن من شئ بعد حمد الله فكذا اقصد الى ربط هذا الكلام بماقبله
(وقيل وهو فصل الخطاب) فى القاموس امابعد اى بعد دعائى لك واول من قاله داود عليه
السلام اوكعب بن لوى هذا ويعلم منه انه يقال من غيران يقع بعد حمد اوغيره ومعناه حينئذ
بعد دعائى لك والاظهر ان فصل الخطاب الفاصل بين الحق والباطل اوالخطاب المفصول
الغير المتشابه وكل منهما نتيجة العلم بالشئ على وجه الكمال وان قال ابن الاثير والذى اجمع عليه
المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو امابعد لان المتكلم يفتتح فى كل امر ذى شان
بذكر الله تعالى وبتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل
بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله امابعد هذا والمفعول المقبول ان المراد من هذا
المفعول ان امابعد من فصل الخطاب (وكقوله هذا وان للطاغين لشر مآب)
فذكر هذا بقربه الى التخلص لان فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اماخبر
مبتدأ محذوف اومبتدأ خبره محذوف اوفاعل فعل محذوف (اى الامر هذا اوهذا كما ذكر)
اومعنى هذا اومفعول فعل محذوف اى خذ هذا (و) قد يكون الخبر مذكورا مثل (قوله) تعالى
حيث ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها (هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب)
ولايخفى ان التصريح بالخبر فى بعض المواضع دون باقى الاحتمالات يرجح احتمال حذف الخبر وقال
ابن الاثير لفظ هذا فى هذا المقام من الفصل الذى هو احسن من الوصل وهى علاقة وكيدة
بين الخروج من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذى هو احسن موقعا
من التخلص وكقوله ماذكر كلمة ثم للتفاوت بين الكلامين ومثله فصل الكلام عن سابقه
بقولك اعلم (ومنه) اى من الاقتضاب الذى يقرب من التخلص (قول الكاتب هذا باب)
فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدأ الحديث الآخر فجأة ومن هذا القبيل لفظ ايضا فى كلام
المتأخرين من الكتاب (وثالثها الانتهاء) اى ثالث المواضع الانتهاء (كقوله) اى قول ابى نواس
فى الخصيب على وزن الحسيب ابن عبد الحميد (وانى جدير اذ بلغتك بالمنى) اى جدير بالفوز

بالامانى (وانت بما املت منك جدير فان توالى) اى تعطنى (منك الجميل فاهله والافانى عاذر) عن منعك اوعن سؤالى (وشكور) لما صدر عنك من سوابق العطايا والاصغاء الى المديح والتحايا (واحسنه) اى احسن الانتهاء (ما اذن بانتهاء الكلام كقوله) اى العربى (بقيت بقاء الدهر ياكهف اهله وهـذا دعاء للبرية شامل) لان بقـاك سبب لكون البرية فى امن ونعمة وصلاح حال اوالمعنى وهـذ ادعاء لايخصنى بل يشاركنى فيه جميع البرية و وجـه الايذان انه تعورف الاتيان بالدعاء فى الاخر وقدقلت عناية المتقدمين بهـذا النوع والمتأخرون يجتهدون فى رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع (وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه) يقـال هذا انما يتمشى على مذهب ابى حنيفة من ان البسملة ليست جزأ من السور والا فلاتفاوت بين الفواتح ونحن نقول المراد بفاتحة السورة الفاتحة ولو على بعض المذاهب (واكملها) من البلاغة (يظهر ذلك بالتأمل) فى تلك الفواتح جملها ومفرداتها والتنبه لرموزها واشاراتها الافى بادى النظر بل ربمـا يكون اول السورة دعاء على شخص واخرها مذمة طايفة اوتهديد ووعيد لكن التأمل (مع التذكر لما تقدم) فى الفنون الثلثة يفصح عن وجوه مزاياها بحيث لايتصور مزية عليه ولبس مدى بلاغتها ما يدخل تحت طاقة البشر بل هوشرذمة مما احاط به خالق القوى والقدر ولكن هذا اخر ما القينا اليك من البدايع من افضـال الصانع من الصنايع * ولوتأملت فيهـا وجدت سوى ما برزت به دقايق من الودايع * فلتنظر فيهـا نظر الاعتبار * لتطلع على مالايحصى من الاسرار * واجتنب من التعصب والانكار * فانه يحرمك عن مشاهدة رياض امتلات من الازهار * وعن ان تجتنى لطايف الثمار * ربنا اللهم بارك فيمـا رزقت * ولاتضع اشجـارا اورقت * ومتع بظلالهـا الطالبين واذق من حلاوة ثمـارها الحاضرين والغائبين * والحمد لله رب العـالمين * وكان الفراغ من نسخه يوم الجمعة الازهر رابع عشر شهر ربيع الاخر عام ثلاثة وثمانين وتسعمائة وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين

تم طبع هذا الكتاب العجيب * والجامع الاخذ بمجامع كل حاذق ولبيب * المسلمة قضاياه وحججه * المستصعبة على غير اهله مهامهه ولججه * المختومة به دفاتر التحقيق * الذى صار به مؤلفه جديرا بالمدايح وخليق * فى ايام الدولة العزيزية * الفايقة الفاضلة الابريزية * لازالت محفوظة بعناية رب البرية * فى المطبعـة العامرة بنظارة صاحب العطوفة والكمال (السيد احمد الكمال) الافندى ناظر المعارف العمومية * و بادارة الاستاذ الاكرم (السيد احمد الطاهر) الافندى مدير المطبعة السلطـانية فى اواسط محرم الحرام لسنة اربع وثمانين ومأتين والف